شرح المقرب

المسمى

التعليقة

للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي

المتوفى سنة ٦٩٨ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف

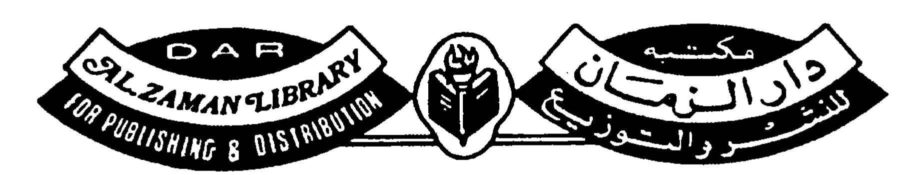
المجلد الأول



ⓒ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٥ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحلبي ، إبراهيم بن محمد
شرح المقرب المسمى (التعليقة). / إبراهيم بن محمد الحلبي،
خيري عبد الراضي عبد اللطيف -
المدينة المنورة ، ١٤٢٥ هـ - ٢ مج.
٦٦٤ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٥ - ٥ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٣ - ٦ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)
١ - اللغة العربية - النحو أ - عبد اللطيف، خيري عبد الراضي (محقق)
ب - العنوان
ديوي ٤١٥،١ ١٤٢٥/٢١٠٧
رقم الإيداع: ١٤٢٥/٢١٠٧
ردمك: ٥ - ٥ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٣ - ٦ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - ص.ب ١٥٥٦
شارع الستين - هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس: ٨٣٨٣٢٢٦
شارع الضيافة - إمتداد شارع أبا ذر هاتف: ٨٣٦٢٩٩٣ - هاتف وفاكس: ٨٣٤٤٩٤٦
موقعنا على الإنترنت : www.daralzaman.com
البريد الإلكتروني: zaman@daralzaman.com

Saudi Arabia - Medina Monawara - P.O.BOX.: 1556
Al-Sittin Str. _ Tel: 8366666 - Fax: 8383226
Al-Diafa Str.- Aba Zar Str. Tel: 8362993 Telefax: 8344946
website: www.daralzaman.com
email : zaman@daralzaman.com


شرح المقرب
المسمى
التعليقة
- ١ -

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، أستعينه وأستهديه، والهدى هداه، هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، المنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإنه لا يخفى على ذي بصيرة ما لتحقيق كتب التراث ونشرها من أهمية في إخراج النفائس المخبوءة من بطون المكتبات ووضعها مجلوة أمام القارئ ليعم بها النفع وتتم الفائدة.

وكتاب **شرح المقرب** لابن النحاس الحلبي المتوفى سنة (٦٩٨هـ) من هذه النفائس وذخيرة من ذخائرنا التي ظلت حبيسة في خزائن المكتبات رهينة القيد تشكو العزلة وطول النسيان تخشى المحن وعوادي الزمان تتطلع إلى من يمسح عنها غبار النسيان.

وقد وفقت - بعون الله - في الحصول على مصورة مخطوطة من هذا الكتاب، وهي مخطوطة فريدة ووحيدة - فعزمت - وبالله التوفيق - على تحقيق هذا الكنز الثمين من كنوز النحو العربي، وترجع أهمية هذا الكتاب إلى عوامل عدة منها:

(١)- **أن ابن النحاس الحلبي المتوفى (٦٩٨هـ)** علم من أعلام العربية وأئمتها في القرن السابع الهجري، وذلك بشهادة علماء عصره[1]، وهو مع ذلك لم يحظ من قبل الباحثين والدارسين بدراسة جادة تبرز مكانته التي يستحقها

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ١١، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٥٠٧.

وتكشف لنا عن فكره المتميز وثقافته الواسعة، لذا فالحاجة ماسة إلى التعريف به من خلال دراسة كتابه دراسة تحقيقية تحليلية نقدية.

(٢)- أهمية هذا الكتاب والتي تأتي من جهتين:

الأولى: أن هذا الشرح إنما هو لكتاب (**المقرب**) لابن عصفور الأشبيلي المتوفي سنة (٦٦٩هـ). وغير خافٍ على أحد ما لهذا الكتاب من مكانة عظيمة في نفوس العلماء، ولا أدل على ذلك من إقبال العلماء على دراسته وتدريسه وشرحه، لما تميز به منهجهُ من جدة وابتكار ولما حواه من أبواب نحوية وصرفية وعروضية.

والثانية: تأتي من شخصية شارح الكتاب وهو العلامة البهاء ابن النحاس الحلبي، وتمكنه من العربية وإمامته لعلومها في مصر بشهادة علماء عصره[١]، وإلى جانب إتقانه العلوم العربية، فهو ذو براعة فائقة في علم المنطق، لذا جاء شرحه لكتاب «المقرب» بأسلوب منطقي جدلي معتمد على التفكير المنطقي العلمي في مناقشاته لآراء ابن عصفور، واستدراكاته عليه، وعرضه للقضايا النحوية واللغوية التي أشار إليها المصنف إشارات عابرة.

(٣)- يعد كتاب «**المقرب**» **لابن النحاس** مورداً لكثير من العلماء المعاصرين له والمتأخرين عنه، فقد نقل عنه أبو حيان الأندلسي في كتابه «**تذكرة النحاة**»[٢] أبواباً كاملة كما نقل عنه السيوطي في أكثر من سبعين موضعاً[٣] في كتابه «الأشباه والنظائر» لذا فمثل هذا الكتاب جدير بالدراسة، والتحقيق فضلاً عن أنه كتاب جامع للنحو والصرف واللغة والقراءات.

(٤)- **حاجة المكتبة العربية الماسة** لإخراج هذا الكنز الثمين من بين جدران دور الكتب، لوضعه بين أيدي الباحثين والدارسين لينتفعوا به ولمعرفة الآراء

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٢/ ٧٢٩، وبرنامج الوادي آشي ص١٢٥. وطبقات النحاة لابن شهبة ١/ ٢٧-٢٨.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة، باب التنازع ص٣٣٦-٣٦٢.

(٣) ينظر: ص٥٥ من الدراسة.

ونسبتها إلى أصحابها، سيما أنَّ كثيراً من الكتب التي نقل عنها ابن النحاس في شرحه للمقرب يعتبر في حكم المفقود حتى الآن كـ«**شرح المفصل**» لابن عمرون الحلبي (ت ٦٤٩)، و«**شرح كتاب** سيبويه» لابن خروف وغيرهما.

لهذه الأسباب وغيرها اخترت القسم الأول من الكتاب ليكون موضوع رسالتي للحصول على درجة (الماجستير) ثم يسَّر الله لي بعد ذلك إكمال تحقيق ما تبقى من الكتاب، وقد قسمت العمل فيه قسمين. الدراسة والتحقيق.

القسم الأول: الدراسة وتشتمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: ابن عصفور وكتابه المقرب.

الفصل الثاني: ابن النحاس حياته وآثاره.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لكتاب «شرح المقرب».

وختمت ذلك بوصف النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق.

وقد سرت في خطته على النحو التالي:

*** عملي في الكتاب**:

إن الغرض من تحقيق النصوص المخطوطة هو إظهارها سليمة صحيحة كما أرادها مؤلفوها، من غير زيادة أو نقص، أو تغيير، أو تبديل، أو تحريف في نص مصنف الكتاب، إلا عند الضرورة التي لا بد منها لإكمال النقص، أو إقامة معوج، أو إصلاح مختل بأمانة علمية دون أي مساس بمادة الكتاب العلمية.

لذا فإنني قد توخيت الدقة والحذر والأمانة في موضع نص الكتاب موضعه الصحيح، وكان منهجي في ذلك هو اتباع ما يأتي:

[١]- ترتيب أوراق المخطوطة:

حدث كما ذكرت في وصف المخطوطة - أن أوراقها قد انفرطت فجاءت المصورة مهلهلة بما حدث فيها من تقديم وتأخير، وتداخل بعض أبواب الكتاب في أبواب أخرى، ولذا فقد كان لزاماً عليَّ قبل البدء في نسخها القيام

بترتيبها لتأخذ كل ورقة فيها موضعها الطبيعي، وقد تطلب ذلك مني قراءة متأنية للمخطوطة قبل ترتيب أوراقها وتنسيقها.

[٢]- **نَسْخُ المخطوطة**:

وعند نسخ النص راعيت الآتي:

أ- تقسيم الصفحات التي نسخت عليها النص إلى ثلاثة أقسام.

ب- سجلت في الأول (وهو أعلى الصفحات) أجزاء من متن كتاب «المقرب» وفي القسم الثاني (وسط الصفحات..) نص كتاب ابن النحاس، وتركت القسم الثالث أسفل الصفحات للتعليقات والتخريجات، وغير ذلك.

ومما هو جدير بالذكر أن الذي دعاني إلى ذلك هو طريقة ابن النحاس المتمثلة في شرح بعض عبارات «المقرب» دون سائر النص مما جعلني أمام أحد أمرين:

الأول: تسجيل نص المقرب في أعلى الصفحة متضمناً العبارة التي يتناولها ابن النحاس في شرحه، تيسيراً على القارئ في استيعاب الموضوع بالربط بين متن المقرب، وشرح ابن النحاس له.

الثاني: أن أكتب عبارات ابن عصفور في هامش الصفحات متضمنة العبارة المشروحة، وقبل الإقدام على اختيار أحد الأمرين عرضت الأمر على أستاذي المشرف واستشرت أساتذتي من أهل الخبرة في أمور التحقيق فجاء تأييد أكثرهم لاختيار الأمر الأول، وذلك لأن وضع متن الكتاب المشروح في أعلى الصفحات يهيئ للقارئ فرصة أفضل للربط بين المتن والشرح، ووضعه في هامش الصفحات فيه جور على الهامش المعد للتعليقات والتخريجات وغيرها، كما أنه قد يؤدي إلى خلط بين المتن والتعليق.

[٣]- **ضبط النص كما أورده مؤلفه مُتَّبعاً في ذلك الآتي**:

أ- تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة.

ب- الالتزام والتقيد بنص المؤلف دون تحريف أو تبديل أو تقديم أو تأخير

إلا عندما يتأكد لدي عدم استقامة المعنى لزيادة أو نقص في عبارته فإنني أثبت ما أراه صواباً، وأشير إلى ما يوجد في الأصل من زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير في الهامش ذاكراً مصدر التصويب إن وجد.

ج- مقابلة النص في النسخة المخطوطة بالنصوص في المصادر التي نقل منها ابن النحاس نصوصاً كاملة، مثل: **كتاب سيبويه، وكتب أبي علي الفارسي وابن جني والمفصل وشروحه**، وغير ذلك من المصادر التي نقل عنها، أو بمقابلته بنصوص الكتب التي نقل مصنفوها من شرح ابن النحاس وقد نقل منه كثير منهم: أبو حيان في «**تذكرة النحاة**» و«**الارتشاف**» و«**التذييل والتكميل**» و«**النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**» والصفدي في «**الغيث المسجم في شرح لامية العجم**» والسيوطي في «**الأشباه والنظائر**» و«**همع الهوامع**».

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الكتب التي ذكرتُ وغيرها من الكتب التي نقلت نصوصاً كاملة من «شرح المقرب» كانت بمثابة نسخ مساعدة استعنت بها وأعانتني كثيراً على تصحيح وتقويم نص المخطوطة.

د- تصحيح بعض الكلمات التي وردت في النص مخالفة لقواعد النحو والإشارة إلى ذلك في الهامش.

هـ- ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والأقوال والأمثال والأبيات الشعرية قدر الإمكان.

[٤]- **وضع عناوين للموضوعات** التي تحتاج إلى ذلك، وجعل ذلك بين معقوفين حتى يمكن التمييز بين عناوين المصنف والعناوين المستحدثة.

[٥]- **عزو الآيات القرآنية** إلى سورها، وذكر أرقامها.

[٦]- **تخريج الآحاديث** النبوية من كتب السنة.

[٧]- **تخريج الشواهد الشعرية**، وأمثال العرب وأقوالها المأثورة.

[٨]- **توثيق النصوص الواردة في الكتاب**، والأقوال والمذاهب النحوية في المسائل الخلافية، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب أصحابها مع التعليق عليها عند الحاجة.

[٩]- **إحالة القارئ إلى أهم المصادر** النحوية واللغوية التي تناولت القضايا التي وردت في الشرح.

[١٠]- **ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم** في الكتاب والإشارة إلى بعض الكتب التي ترجمت للعلم من كتب التراجم والسير وغيرها.

[١١]- **الإشارة إلى بداية كل صفحة** من صفحات المخطوطة بخط مائل أمام الكلمة التي تبدأ بها الصفحة، ووضع رقم الصفحة بحذاء الخط المائل في الحاشية مع الإشارة إلى وجه الورقة بالحرف (أ) والإشارة إلى ظهرها بالحرف (ب).

[١٢]- **إتباع ذلك بخاتمة موجزة** لعرض ما تبين لي من نتائج خلال عملي بالكتاب.

[١٣]- **تذييل ذلك بفهارس فنية للكتاب وتشتمل على الآتي:**

(أ)- **فهرس** الآيات القرآنية. (ب)- **فهرس** الأحاديث والآثار.

(ج)- **فهرس** الشعر. (د)- **فهرس** الرجز

(هـ)- **فهرس** الأعلام. (و)- **فهرس** القبائل والطوائف.

(ز)- **فهرس** الكتب الواردة في المتن. (ح)- **فهرس** المصادر والمراجع.

(ط)- **فهرس** محتويات الرسالة.

هذا، فإن أكن قد أصبت فبفضل الله وتوفيقه، وإن تكن الأخرى فإنما أنا بشر والله يغفر لي، وما من عمل بشري إلا ويعتريه النقص، وقد أبت العصمة أن تكون إلا لكتاب الله وحده، والكمال لله وحده.

وحسبي أنني اجتهدت وما ادخرت وسعاً في سبيل إخراج الكتاب على أقرب صورة وضعها المؤلف مبتغياً بذلك رضا الله وحده.. والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وأصحابه الطيبين الطاهرين.

المحقق

د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف

شكر وتقدير

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير
لكل من ساعد على إخراج هذا الكتاب من أساتذتي
وزملائي وأخص بالشكر الأخ الكريم الشيخ ياسين
صاحب مكتبة دار الزمان والذي تكرم بالموافقة
على نشر هذا الكتاب خدمة لأهل العلم وطلابه.
فجزاه الله خيراً، وبارك في جهوده المخلصة
وجعل ذلك في ميزان حسناته، وبالله التوفيق.



الدراسة

الفصل الأول

«ابن عصفور» وكتابه المُقرِّب

حياته وآثاره

١- اسمه ونسبه

٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه

٤- تلاميذه

٥- منزلته العلمية

٦- آثاره

٧- وفاته



أولاً: ابن عصفور[1]

[١]- اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي. هذا هو ما روي من نسبه عند من أرّخوا له من أصحاب الطبقات المعاصرين له ومنهم: الغبريني المتوفى سنة (٧١٤)هـ، وابن الزبير المتوفى سنة (٧٠٨)هـ، والصفدي المتوفى سنة (٧١٤)هـ، وابن شاكر الكتبي المتوفى سنة (٧٠٤)هـ.

ورواه الصفدي كما يلي: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي[2].

[٢]- مولده ونشأته:

ولد ابن عصفور بأشبيلية عام (٥٩٧)هـ، ونشأ بها، ولم تذكر المصادر عن نشأته الأولى شيئاً ولا عن أحوال أسرته، ووضعها الاجتماعي، والعلمي كما لم تتحدث عن مراحل تعليمه الأولى، ولكن التاريخ يحدثنا عن أشبيلية بأنها كانت قاعدة الدولة الموحدية في الأندلس، وكانت أعظم حواضر الأندلس، وقد ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية.

---

(١) ينظر في ترجمته. عنوان الدراية، لأحمد بن أحمد الغبريني ص١٨٨، وصلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن الزبير ص١٤٢، وفوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي ٢/ ١٨٤، واختصار القدح المعلى لابن سعيد الأندلسي ص١٥٥، وبغية الوعاة، للسيوطي ١/ ٢١٠، وشذرات الذهب، لابن العماد ٥/ ٣٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٢٠٩، ٢٧١، ٣/ ١٨٤، ٤/ ١٤٨، ٥/ ٣٨٢، وهدية العارفين ١/ ٧١٢، والأعلام ٥/ ١٧٩.

(٢) الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، وينظر: اختصار القدح المعلى، لابن سعيد الأندلسي ص٢٢-٢٧.

ولما كانت ولادة ابن عصفور، ونشأته بهذه المدينة المتقدمة في العلوم والمعارف فما من شك أن هذه النشأة قد هيأت له فرصة عظيمة لتلقي علوم العصر، ومعارفه المتنوعة على أيدي علمائها الأفذاذ الذين تجاوزت شهرتهم حدود الأندلس وامتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامي آنذاك.

[٣] شيوخه:

تلقى ابن عصفور علوم العربية، وآدابها من آشهر علماء الأندلس ومنهم:

(١)- أبو علي الشلوبين[١]:

هو عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأشبيلي، ولد في أشبيلية سنة (٥٦٢هـ). إمام في العربية، واللغة، وصفه المقري بأنه آية الله تعالى في العربية[٢].

وقال عنه ابن الزبير: كان إمام عصره في العربية غير مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب أقرأ العربية نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً في التعليم ناصحاً. أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية[٣] سمع منه أبو بكر بن الجد وأبو عبدالله بن زرقون، وأخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون وأبي الحسن نجبة بن يحيى، ولازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف.

روى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبين نحواً من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالباً، ثم قال: قال العلامة أبو حيان - الذي تعرفه - أنه ما أكمل عليه الكتب أصلاً[٤].

---

(١) ترجمته في: القدح المعلى لابن سعيد ٢/١٢٩، والديباج المذهب لابن فرحون ص١٨٥ وتكملة الصلة لابن الأبار ص٦٥٨، وإنباه الرواة ٢/٣٣٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٢٤، وشذرات الذهب لابن العماد ٥/ ٢٣٢، والنجوم الزاهرة ٦/٣٥٨، والأعلام ٥/ ٢٢٤.

(٢) نفح الطيب ٣/٤٩٠.

(٣) صلة الصلة ص٧١.

(٤) الوافي بالوفيات ١٢/٢١٨.

له مصنفات منها: كتاب التوطئة في النحو، وله شرحان على الجزولية كبير وصغير، وصنف تعليقاً على كتاب سيبويه.

وفاته: كانت وفاته بأشبيلية في العشر الأواخر من صفر عام (٦٤٥هـ)، وقيل كانت وفاته عام (٦٤٦)هـ، قبل استيلاء الأسبان على أشبيلية بقليل[(١)].

(٢)- أبو الحسن الدباج[(٢)]:

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقري من أهل أشبيلية يكنى أبا الحسن، ويعرف بالدباج ولد بأشبيلية سنة (٥٦٦هـ).

أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن بن نجبة ولم يكمل عليه، وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة، وأبي الحسن بن خروف وغيرهما.

كان - كما يصفه ابن الزبير[(٣)] - نحوياً أديباً، ومقرئاً جليلاً فاضلاً، تصدر للإقراء والعربية نحو خمسين سنة، وجعله أهل أشبيلية إماماً لجامع العديس.

كما وصفه تلميذه ابن سعيد[(٤)]، بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية. قال: وهو ممن قرأت عليه مدة، ورويت عنه من الكتب عدة، وكان - مع رقة حاشيته، وتلطفه على أصناف غاشيته - أمتن الناس ديناً، وأخلصهم لله يقيناً.

وفاته: كانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة (٦٤٦هـ)، قبل استيلاء

---

(١) اختصار القدح المعلي، لابن سعيد الأندلسي ص١٥٤.

(٢) ينظر في ترجمته، وفيات الأعيان ١/ ٣٤٢، وصلة الصلة ص١٣٧، واختصار القدح المعلى ص١٥٥، وطبقات ابن قاضي شهبة ص٤١٢، ونفح الطيب ٣/ ٤٧٨، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٥، والأعلام ٥/ ٦٩، ومعجم المؤلفين ٧/ ٣٦.

(٣) صلة الصلة ص١٣٧.

(٤) اختصار القدح المعلى ص١٥٥.

الأسبان عليها قال ابن عبد الملك[١]، ولم يحضر الصلاة عليه إلا ثلاثة نفر لما حل بالناس حينئذ من الموت وقاء وجزعاً.

[٤]- تلاميذه:

تصدر ابن عصفور للاشتغال بالتدريس مدة طويلة بعدة بلاد وطوف ببلاد الأندلس والمغرب كثيراً مما جعل طلاب العلم يقبلون عليه[٢]، في كل بلد ينزل به، ومن تلاميذه كما ذكر المؤرخون:

أبو حيان الأندلسي[٣]، وأبو الفضل الصفار[٤]، وابن حكم الطبيري[٥]، وابن سعيد المدلجي[٦]، وابن عذرة الأنصاري[٧]، والرماني التونسي[٨]، والشلوبين الصغير[٩]، وغيرهم.

[٥]- منزلته العلمية:

بعد أن استكمل ابن عصفور مراحل الدراسة، وأخذ علوم العربية عن رجلين من أجل شيوخ العصر كانا إمامين في العربية بلا جدل ولا نزاع وهما: الشلوبين والدباج، تصدر للتدريس وكان ذلك في بلده أشبيلية أول الأمر[١٠]، وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها طلابه بعد أن برع واستقل[١١].

---

(١) الذيل والتكملة للمراكشي ٥/ ١٩٩.
(٢) ينظر: صلة الصلة ص١٤٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، والمقرب ١/ ٨.
(٤) ترجمته في: البلغة ص١٧٣، والبغية ٢/ ٢٥٦، والأعلام ٦/ ١٢، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٧.
(٥) ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٨٣.
(٦) نفح الطيب ٢/ ٢٧٠.
(٧) بغية الوعاة ١/ ٥١٠.
(٨) بغية الوعاة ٢/ ١٧٢.
(٩) البلغة ص٢١٠، وبغية الوعاة ١/ ١٨٧، ومعجم المؤلفين ١١/ ٣٨.
(١٠) صلة الصلة ص١٤٢.
(١١) نفح الطيب ٢/ ٢٠٩.

ثم ما لبث ابن عصفور أن غادر أشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرئ فيها فدخل شريش ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية حتى جعل في الطبقة الأولى من أعلام أشبيلية وقرن ذكره بأمثال أبي علي الشلوبين، وأبي الحسن الدباج، وقيل فيه: إنه حامل لواء العربية بالأندلس(١).

وقد أقام ابن عصفور في كل بلد نزل به أشهراً، وأقبل عليه طلاب العلم، فأملى عليهم تقاييده على الجمل للزجاجي، وإيضاح الفارسي، وكتاب سيبويه وكان ذاكراً لها يمليها من حفظه، وقد وصفها ابن الزبير، بأنها من أنفع التقاييد في بابها(٢).

ولم يقنع ابن عصفور بالتجوال في بلاد الأندلس وإنما عبر البحر إلى أفريقية وأقام بتونس مدة، وبها قرأ عليه خلق كثير، وانتفعوا بعلمه(٣).

يحدثنا المراكشي عن منزلة ابن عصفور العلمية فيقول: وكان ماهراً في علم العربية ريان في الأدب حسن التصرف من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان. . . ومصنفه في الصرف - يعني (الممتع) - جليل النفع و(مقربه) في النحو شاهد بذكره للعربية، وإشرافه على مشهورها وشاذها(٤).

وقال عنه تلميذه ابن سعيد الأندلسي: وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغارب والمشارق وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع، ومقابل بالبر الفائق(٥).

وقد جعله القاضي ناصر الدين بن المنير خاتم علماء النحو حين رثاه قائلاً(٦):

---

(١) فوات الوفيات ٢/ ٩٣، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

(٢) صلة الصلة ص١٤٢.

(٣) عنوان الدراية ص١٨٨.

(٤) الذيل والتكملة ٥/ ٤١٤.

(٥) اختصار القدح المعلى ص٩٦.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، ونفح الطيب ٢/ ٧٠١.

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو علي وكذا قل بحق ختم النحو علي

[٦]- آثاره:

ترك ابن عصفور آثاراً كثيرة في النحو والصرف والأدب وصفت بأنها من أحسن التآليف في بابها منها:

(١)- الأزهار(١).

(٢)- إنارة الدياجي(٢).

(٣)- إيضاح المشكل(٣).

(٤)- البديع: شرح للمقدمة الجزولية في النحو(٤).

(٥)- سرقات الشعراء(٥).

(٦)- شرح الشعراء الستة(٦). امرئ القيس، والنابغة، وزهير، وعلقمة، وطرفة، وعنترة.

(٧)- شرح الإيضاح(٧) لأبي علي الفارسي.

(٨)- شروح الجمل(٨)، وكتاب الجمل للزجاجي ولابن عصفور عليه ثلاثة شروح الكبير والأوسط والصغير.

(٩)- شرح الحماسة(٩).

---

(١) البلغة ص١٦٠.
(٢) البلغة ص١٦٠.
(٣) بروكلمان ١/٥٤٦.
(٤) البلغة ص١٦٠ وكشف الظنون ص١٨٠٠.
(٥) البلغة ص١٦٠.
(٦) فوات الوفيات ٢/١٨٥، والبلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٢١٠.
(٧) البلغة، ص١٦٠، وقد نقل عنه البغدادي في الخزانة ٦/٢٥٩، ١٠/٤٨، ١١/٣١٨.
(٨) البلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٢١٠، وشذرات الذهب ٥/٣٣١.
(٩) فوات الوفيات ٢/١٨٥، والبلغة ص١٦٠.

(١٠)- شرح ديوان المتنبي[١].

(١١)- مختصر الغرة[٢].

(١٢)- مختصر المحتسب[٣].

(١٣)- المقرب ويأتي الحديث عنه.

(١٤)- الممتع في التصريف[٤].

(١٥)- وكتب أخرى منها: مفاخرة السالف والعذار، والمفتاح، والمقنع، والهلالية[٥].

[٧]- وفاته:

اختلفت روايات المؤرخين في تاريخ وفاة ابن عصفور وسبب وفاته فبينما يروي كل من الغبريني وابن الزبير[٦]، أنه توفي في عشر السبعين وستمائة دون تحديد لعام وفاته، يروي ابن عبد الملك، أنه توفي بدار سكناه في قصبة تونس بعد ظهر يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة، ودفن عقب العصر من يوم وفاته[٧]، ويروي الصفدي أنه توفي في رابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وستين وستمائة، وقيل تسع وستين وستمائة[٨].

وهناك روايات أخرى منها أنه توفي غريقاً بتونس سنة (٦٦٧هـ)[٩].

---

(١) إيضاح المكنون ١/ ٥٢٧.

(٢) البلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٣) البلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٤) فوات الوفيات ٢/ ١٨٥، والبلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٥) فوات الوفيات ٢/ ١٨٦، والبلغة ص١٦٠.

(٦) ينظر صلة الصلة ص١٤٣.

(٧) الذيل والتكملة ٥/ ٤١٤.

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٩) ينظر: الأعلام ٥/ ١٧٩.



«المُقَـرّب»

لابن عصفور الأشبيلي

١- سبب تأليفه.

٢- منزلته العلمية وأثره
في الدراسات اللغوية.

٣- منهجه.

٤- شروحه وانتقاداته.

٥- العلاقة بينه وبين بعض المنصفات.

(المفصل - الكافية - التسهيل)



ثانياً: كتاب المقرِّب

[١]- سبب تأليف المقرب:

ألف ابن عصفور كتابه المقرب استجابة لطلب الأمير أبي زكريا المتوفى سنة (٦٤٧هـ)، أمير الدولة الحفصية في تونس، وهو من الرجال الصالحين والعلماء العاملين[(١)] قرأ النحو على ابن عصفور ثم أشار إليه بتأليف مختصر في النحو، فصنف ابن عصفور كتابه وسماه كما يقول: (المقرب) ليكون اسمه وفق معناه ومترجماً عن فحواه[(٢)].

[٢]- منزلته العلمية وأثره في الدراسات اللغوية:

اكتسب «**المقرب**» من بين كتب ابن عصفور شهرة عالية ومكانة رفيعة لدى العلماء في المشرق والمغرب فتناوله فريق من العلماء بالشرح والتفصيل، وتناوله فريق آخر بالنقد والتعليق مما أظهر قيمته العلمية، وجعل له شهرة فاقت شهرة كثير من الكتب المصنفة في عصره.

قال عنه تلميذه أبو حيان الأندلسي: كان المقرب من أحسن الموضوعات ترتيباً وتبويباً[(٣)] ولإعجابه الشديد بهذا الكتاب اختصره في كتابه سماه «**تقريب المقرب**»[(٤)] ثم شرح التقريب في كتاب آخر سماه «**التدريب في تمثيل التقريب**»[(٥)].

وكذلك امتدحه معاصره أبو عمرو عثمان بن مسعد بن عبد الرحمن المعروف بابن تولو القرشي[(٦)] المتوفى سنة (٦٨٥هـ) ببعض أبيات رواها

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن خلدون ٦/ ٤٠٦، والأعلام ٨/ ١٥٥

(٢) مقدمة المقرب ١/ ٤٣-٤٥.

(٣) ينظر: أبو حيان النحوي ص١٠٨، للدكتوره خديجة الحديثي.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن.

(٥) كشف الظنون ١/ ١٨٠٥.

(٦) ترجمته في: العبر ٥/ ٣٥٤، والنجوم الزاهرة ٧/ ٣٦٩.

أبو حيان(١). ومنها:

أبا حسن قربت للناس ما نأى من النحو جدا بالكتاب المقرب
دللت على أسراره بفصيح ما خصصت به من كل لفظ مهذب
يميناً لقد أطلقته شمس حكمة أنرت بها ما بين شرق ومغرب
به علموا علم الكتاب حقيقة وكان مجازاً علمهم بالمغيب
فحياك من أحيا بك العلم بعدما أميت بأقوام عن الفهم غيب

وقال المقري: «إن ابن سعيد المدلجي أتى بنسخة منه من أفريقيا فتلقاها علماء الأندلس بالترحاب والاغتباط»(٢).

ولكتاب ابن عصفور أثر بارز في إثراء الدراسات اللغوية والنحوية فيما أثاره من عواصف نقدية جعلت العلماء ينظرون إليه نظرة خاصة، وكثرت الشروح والتعليقات والردود عليه فكان لها أثرها في إثراء الدراسات اللغوية والنحوية، وما أثير حول «**المقرب**» من عواصف نقدية جعل ابن عصفور نفسه ينظر إلى الكتاب ثانية ويتبعه بشرحين له(٣)، وأياً ما كان الأمر فإن الفضل في ذلك يرجع إلى كتاب «المقرب» الذي أثار رغبة لدى العلماء - لشهرته - في نقده أو شرحه أو التعليق عليه وبالتالي كانت هذه الشروح والانتقادات والتعليقات زاداً جديداً لدى طلاب العلم وثروة جديدة أضيفت إلى المكتبة العربية.

[٣]- منهجه:

تحدث ابن عصفور عن منهجه في مقدمة المقرب، حيث جعله كما يقول(٤) «تأليفاً منزهاً عن الإطناب الممل، محتوياً على كلياته - يعني النحو - مشتملاً

(١) ينظر: المقرب ١/ ٢٠-٢١.
(٢) نفح الطيب ٤/ ١٤٨.
(٣) البلغة ص١٦٠، وأحدهما هو «مثل المقرب»، والثاني شرح لبعض المسائل التي وردت في المقرب، ولم يتم.
(٤) مقدمة المقرب ١/ ٢٠-٢١.

على فصوله وغاياته عارياً عن إيراد الخلاف والدليل مجرداً أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل» وأهم ما يمكن استخلاصه من كلامه ما يأتي:

(١)- سلك ابن عصفور في كتابه المقرب مسلك الاختصار فلم يمثل لكثير من مسائله وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه «**مثل المقرب**» فقال: «فإني لما سلكت في كتابي المسمى بالمقرب مسلك الاختصار، فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام»[١].

(٢)- كما يلاحظ أنه يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها أحياناً أو يستشهد بالشعر أو النثر، إلا أنه لا يتطرق إلى الخلافات فيها بين أهل المذاهب.

(٣)- كذلك لم يتعرض ابن عصفور في كتابه «المقرب» إلى تعليل الظواهر النحوية أو الصرفية أو الاحتجاج لها كما فعل في كتبه الأخرى كـ«شرح الجمل للزجاجي».

موضوعاته:

جمع ابن عصفور في كتابه «المقرب «كافة الموضوعات النحوية والصرفية، وكذلك بعض الموضوعات اللغوية، وقد وصفه أبو حيان الأندلسي بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً[٢].

وقد بدأ ابن عصفور بذكر حقيقة النحو فأقسام الكلمة فذكر أحكامها التركيبية مرجئاً الحديث عن أحكامها مفردة، وأول الأحكام الإعراب وأول ألقابه الرفع، وأول المرفوعات الفاعل، وقد بلغ سجموع أبواب الكتاب أربعة وستين باباً آخرها باب الضرائر وهي كالتالي:

باب معرفة علامات الإعراب.

---

(١) مثل المقرب الورقة الأولى.

(٢) أبو حيان النحوي ص١٠٨.

باب الإعراب.
ذكر الأماكن التي يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال لقب من ألقاب الإعراب الأربعة.
باب الفاعل.
ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف.
باب نعم وبئس.
باب التعجب.
باب ما لم يسم فاعله.
باب المبتدأ والخبر.
بال الاشتغال.
باب كان وأخواتها.
باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها.
باب ما، ولا، ولات.
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
باب المفعول به.
باب الأفعال المتعدية.
باب اسم الفاعل.
باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
باب المصدر العامل عمل فعله.
باب أسماء الأفعال.
باب الاغراء.
باب ما لا يجوز أن يتسع فيه.
باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.

المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم - المنصوبات عن تمام ما يطلبها.
باب النداء.
باب لا.
باب حروف الخفض.
باب الاضافة.
باب النعت.
المعارف - المضمر، المشار، العلم - المعرف بالألف واللام، المعرف بالاضافة.
باب عطف النسق.
باب التوكيد.
باب البدل.
باب عطف البيان.
باب الإعمال باب ذكر الرافع للفعل المضارع.
باب ذكر جوازم الفعل المضارع.
باب ما جرى من الأسماء في الإعراب.
ذكر النوع الثاني من الأحكام التركيبية.
باب البناء.
باب الحكاية.
باب اسناد الفعل إلى مؤنث.
باب العدد.
باب كنايات العدد.
باب اسم الفاعل المشتق من العدد.

باب الادغام من كلمتين. ذكر إدغام المتقاربين.
ذكر مخارج الحروف العربية الأصول - أحكام المتقاربات في الادغام
ذكر حروف اللسان في الادغام.
باب التقاء الساكنين من كلمتين.
باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن.
باب الوقف.
باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة.
ذكر الأحكام التي تكون الكلم قبل تركيبها.
باب همزة الوصل.
باب التثنية وجمع السلامة.
باب النسب.
بال التاء اللاحقة الاسم للتأنيث.
باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة.
ذكر الأحكام التصريفية.
ذكر النوع الأول من التصريف.
باب التصغير.
باب جمع التكسير.
باب المصادر.
باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات التي يعالج بها الفعل.
باب المقصور والممدود المقيسين.
باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرة مجراهما من الصفات المطردة في بابها.

باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها.

ذكر النوع الثاني من التصريف.

باب الإدغام في الكلمة الواحدة.

باب حرف البدل.

باب القلب والحذف والنقل.

باب ما قلب على غير قياس.

باب الحذف على غير قياس.

باب الضرائر.

[٤]- شروحه وانتقاداته:

أ- شروحه:

(١)- شرح ابن عصفور نفسه وفيه توضيح للمسائل المشكلة من المقرب وهذا الشرح لم يتم[١].

(٢)- شرح المقرب لبهاء الدين بن النحاس الحلبي موضوع هذه الدراسة[٢].

(٣)- شرح المقرب لتاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي المتوفى سنة (٧٤٤هـ)[٣].

(٤)- كتاب «**مثل المقرب**» لابن عصفور نفسه، وقد ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي يحيى بن عبد الملك أبي زكريا ابن الشيخ أبي حفص[٤]، كما ذكر في مقدمة الكتاب، والكتاب كما هو واضح من عنوانه

(١) ينظر: كشف الظنون ص١٨٠٥، وفوات الوفيات ٣/١٠٩، ومعجم المؤلفين ٧/٢٥١.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥٠٧، تحقيق عبدالله الجبوري.

(٣) ينظر: البغية ١/٣٣٤، وكشف الظنون ص١٨٢٢، والأعلام ٥/٢٧.

(٤) ينظر: تاريخ ابن خلدون ٦/٤٠٦، والأعلام ٨/١٥٥.

يغلب فيه ذكر أمثلة المسائل التي ذكرها ابن عصفور في كتاب المقرب ولم يمثل لها فيه قال في مقدمة مثل المقرب: «وبعد فإني لما سلكت في كتابي المسمى المقرب مسلك الاختصار فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار لحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إظلام، واستعجم المعنى المراد به بعض الاستعجام فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة. . . . . الأمير أبو يحيى. . . . . إلى وضع تأليف تستوفي فيه مثله، ليتبين بذلك مشكله فوضعت في ذلك شرحاً خفيفاً. . . . .»[١].

(٥)- اختصره أبو حيان الأندلسي في كتاب سماه «**تقريب المقرب**»[٢] ثم شرح التقريب في كتاب سماه «**التدريب في تمثيل التقريب**»[٣].

ب- انتقاداته:

كانت شهرة المقرب ومنزلته - التي أشار إليها الكثيرون ممن ترجموا لابن عصفور من معاصرين - مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم وقد ذكرت المراجع من هؤلاء:

(١)- إبراهيم بن أحمد بن محمد الجزري الأنصاري الخزرجي بكتابه «**المنهج المعرب في الرد على المقرب**»[٤].

(٢)- أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي المعروف بابن الحاج المتوفى سنة (٧٤٧هـ) بكتابه «**الإيرادات على المقرب**»[٥].

(٣)- حازم بن محمد القرطاجني المتوفى سنة (٦٤٨هـ) بكتابه «**شد الزنار على جحفلة الحمار**»[٦].

---

(١) ينظر: مثل المقرب الورقة الأولى، وقد حقق في رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن.

(٣) كشف الظنون ١٨٠٥، والمقرب ١/١٦.

(٤) ينظر: نفح الطيب ٤/١٤٨.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/٣٥٩.

(٦) نفح الطيب ٤/١٤٨، وابن الحاج النحوي للدكتور حسن الشاعر ص٣٣، دار القلم - دمشق.

(٤)- علي بن محمد بن علي الكتامي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة (٦٠٨هـ) بكتابه «**ردود على ابن عصفور في معظم اختياراته**»[١].

(٥)- ومن العلماء الذين تعرضوا لكتاب المقرب بالنقد والتعليق في ثنايا مؤلفاتهم ابن النحاس الحلبي، وابن هشام الأنصاري، وابن مؤنس القابسي.

قال المقري: «ولما ألف ابن عصفور كتابه «المقرب» في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم. منهم ابن الضائع، وابن هشام، والجزري، وله عليه «**المنهج المعرب في الرد على المقرب**» وفيه تخليط كثير وتعسف، ومنهم، ابن الحاج وأبو الحسن القرطاجني الخزرجي وسماه «**شد الزنار على جحفلة الحمار**» وابن مؤنس القابسي، وبهاء الدين بن النحاس»[٢].

[٥]- العلاقة بينه وبين بعض المصنفات:

كتاب **المقرب** من الكتب التي نالت شهرة كبيرة فهو من أمهات الكتب النحوية، ولا يقل في قيمته العلمية ومنزلته عن الكتب المشهورة التي تقاربت أزمنة تأليفها كـ«**المفصل**» للزمخشري و«**الكافية**» لابن الحاجب و«**التسهيل**» لابن مالك، وسنحاول في هذه السطور أن نتلمس طبيعة العلاقة بينه وبين الكتب الثلاثة وهي:

أ- «المفصل» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى (سنة ٥٣٨هـ).

أما العلاقة التي تربط بين «**المفصل**» و«**المقرب**» فأبرز ما تكون في الموضوعات التي تناولها كل من الكتابين فكل منهما يعد من الكتب النحوية الصرفية فكما تناول الزمخشري في مفصله بعض الموضوعات الصرفية نجد ابن عصفور في مقربه يسلك هذا المسلك ويزيد عليه في تناوله لبعض الموضوعات الأخرى كالضرائر الشعرية بيد أن هناك بعض أوجه الاختلاف بين

(١) ينظر: نفح الطيب ٤/١٤٨، والبغية ١/٤٩١.

(٢) نفح الطيب ٤/١٤٨.

الكتابين منها:

(١)- طريقة كل منهما في تقسيم أبواب الكتاب وترتيب موضوعاته فالزمخشري قسم كتابه إلى أربعة أقسام هي:

أ) قسم الأسماء.

ب) قسم الأفعال.

ج) قسم الحروف.

د) قسم المشترك وبحث فيه بعض موضوعات الصرف.

بينما جاء تناول ابن عصفور في كتابه «**المقرب**» على خلاف ذلك بل على خلاف ما اعتاده النحاة فبدأ بعد أقسام الكلم بأحكامها حين التركيب، وأول هذه الأحكام الإعراب، وأول ألقاب الإعراب الرفع، وأول المرفوعات الفاعل.

(٢)- استخدام كل منهما الأمثلة والشواهد فالزمخشري كثرت في كتابه الأمثلة والشواهد من القرآن والشعر والأمثال وكلام العرب بينما نجد ابن عصفور قلل من الأمثلة والشواهد خوف الإطالة كما ذكر في مقدمة الكتاب[(١)].

(٣)- كما يلاحظ أن صاحب **المقرب** يتميز منهجه بتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها ويستقصي الأحكام استقصاءً لا نظير له في غيره من كتب النحو مما جعل كتابه نحوياً صرفياً لغوياً.

(٤)- ومن أوجه الاختلاف بينهما أن الزمخشري في مفصله يعرض كثيراً للمذاهب النحوية في المسائل التي يذكرها بينما نجد ابن عصفور لا يتعرض في المسائل التي يتناولها إلى المذاهب النحوية والخلافات فيها.

ب- «كتاب الكافية» في النحو لابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ).

وفي مجال الموازنة بين كتاب «**الكافية**» لابن الحاجب وكتاب «**المقرب**» لابن عصفور نجد أن العلاقة بين الكتابين علاقة اتفاق بينهما في بعض الوجوه

---

(١) المقرب ١/ ٤.

وعلاقة اختلاف في بعضها الآخر فمن أوجه الاتفاق بين الكتابين:

(١)- أن كلا منهما قد سلك فيه مصنفه مسلك الاختصار غير المخل إلا أن ابن الحاجب أكثر اختصاراً لعبارته في الكافية.

(٢)- كلا الكتابين جاءت أمثلته قليلة وشواهده كذلك إلا أن شواهد ابن عصفور في مقربه أكثر من شواهد ابن الحاجب حيث لم يتضمن كتاب الكافية إلا ستة وعشرين شاهداً من القرآن الكريم وثلاثة عشر شاهداً شعرياً وأربعة أمثال وبعض أقوال العرب.

(٣)- كلاهما لم يتعرض فيه مصنفه لذكر الخلافات المذهبية في المسائل التي عرضها أما أبرز أوجه الخلاف بين الكتابين فهي:

(١)- أن كتاب «الكافية» قد أفرده ابن الحاجب للأبواب النحوية ولم يتعرض فيه لمسائل الصرف وأبوابه وقد خصَّ أبواب الصرف بكتاب منفرد هو «**الشافية**» بينما جاء كتاب «**المقرب**» حاوياً لأبواب النحو والصرف كافة.

(٢)- كذلك من أوجه الاختلاف بين الكتابين الطريقة التي سلكها كل منهما في تقسيم موضوعاته وترتيبها حيث تبع ابن الحاجب منهج الزمخشري في مفصله، فقسم كتابه إلى ثلاثة أقسام كما جاءت أقسام «**المفصل**» عدا قسم المشترك الذي بحث فيه الزمخشري بعض موضوعات الصرف.

ج- **كتاب «التسهيل» لابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ).**

وفي مجال الموازنة بين كتاب «**المقرب**» وكتاب «**التسهيل**» يمكننا أن نلاحظ أن العلاقة بين كليهما علاقة اتفاق في كثير من الوجوه منها.

(١)- تناول كل منهما للموضوعات النحوية والصرفية. فهما من الكتب النحوية والصرفية.

(٢)- كلا الكتابين نهج فيه مؤلفه منهج الاختصار غير المخل، وكتاب «**التسهيل**» أكثر اختصاراً في عبارته من «**المقرب**».

(٣)- قلة الأمثلة المستخدمة في كل منهما في المسائل التي تحتاج إلى

توضيح بالأمثلة مما جعل كلا منهما يلجأ إلى تصنيف شرح لكتابه لتوضيح ما أبهم فيه.

وأياً ما كان الأمر فإن كل كتاب من الكتب السابقة بدءاً بكتاب الزمخشري وانتهاء بكتاب ابن مالك يعد من أمهات كتب النحو ومرجعاً من المراجع التي لا غنى لأي باحث أو دارس عنها.

الفصل الثاني

«ابن النحاس»

حياته وآثاره

١- اسمه وكنيته ولقبه

٢- مولده ونشأته

٣- أخلاقه وصفاته

٤- أمانته العلمية

٥- مكانته العلمية

٦- شيوخه

٧- أشهر تلاميذه

٨- تأثره بمن سبقه

٩- تأثيره فيمن بعده

١٠- مصنفاته

١١- وفاته

ابن النحاس

[١]- اسمه وكنيته ولقبه:

هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن أبي عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي(١).

كنيته: أبو عبدالله عند بعض(٢) من ترجموا له، ولم يكن له ولد، لأنه لم يتزوج(٣)، وقد ذكر ذلك في شعره قال ابن الجزري(٤): أنشدني غير واحد منهم ابن الضائع الحنفي قال أنشدني أبو حيان قال أنشدني ابن النحاس لنفسه:

إني تركت لدى الورى دنياهم ... وظللت أنتظر الممات وأرقب

وقطعت في الدنيا العلائق ليس لي ... ولد يموت ولا عقار يخرب

ولقبه بهاء الدين، وشيخ العربية بالديار المصرية(٥).

[٢]- مولده ونشأته:

ولد ابن النحاس بحلب في جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة من الهجرة النبوية ونشأ بها، وقرأ القرآن على أبي عبدالله الفاسي، وأخذ القراءات

---

(١) ينظر في ترجمته: «غاية النهاية» في طبقات القراء لابن الجزري ٢/٤٦، طبع دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، «معرفة القراء الكبار» للذهبي ص٧٢٩ تحقيق الأرناؤوط وآخرين طبع مؤسسة الرسالة ط أولى ١٤٠٤هـ. «الوافي بالوفيات» للصفدي ٢/١٠-١٥ نشر ديدرينغ ط ثانية ١٣٩٤ هـ، «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي ٣/٢٩٤ - ٢٩٧ تحقيق د/ إحسان عباس ط دار صادر. «البلغة» في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي ص١٨٢، تحقيق محمد المصري ط أولى ١٤٠٧هـ. «بغية الوعاة» للسيوطي ١:١٣-١٥ تحقيق أبو الفضل ط المكتبة العصرية - بيروت لبنان. «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٥/٤٤٢، ط دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) «بغية الوعاة» ١:١٣، و«شذرات الذهب» ٥:٤٤٢، و«معجم المؤلفين» ٨:٢١٩.

(٣) «فوات الوفيات» ٣:٢٩٤، و«بغية الوعاة» ١:١٣.

(٤) «غاية النهاية» ٢/٤٦.

(٥) «غاية النهاية في طبقات القراء» ٢:٤٦، و«طبقات الشافعية» للأسنوي ٢:٥٠٧ تحقيق عبدالله الجبوري.

عن الكمال الضرير وسمع الحديث من ابن اللتي، وأخذ العربية عن جمال الدين بن عمرون، والموفق ابن يعيش وغيرهما من علماء حلب[١] ثم رحل إلى مصر بعد خراب حلب وأخذ عن بعض شيوخها وتولى بها عدة مناصب ثم جلس للإفادة، ولما كمل بناء «المدرسة المنصورية»[٢] على يد قلاوون أسند إليه الأمير علم الدين الشجاعي تدريس التفسير بالقبة المنصورية فتخرج به جماعة من الأئمة[٣].

[٣]- أخلاقه وصفاته:

قال عنه ابن الجزري[٤]: «كان رجلاً عالماً علامة في النحو واللغة والتصريف صالحاً خيراً، انتهت إليه رياسة هذه العلوم بالديار المصرية».

وقال عنه الأسنوي[٥]: «كان كثير المروءة، كثير المشي في حوائج الناس حسن الخط معظماً مكرماً» وقال عنه الصفدي[٦]: «كان حسن الأخلاق منبسطاً على الإطلاق متسع النفس في حالتي الغنى والإملاق ذكي الفطرة ذكي المخالطة والعشرة مطرح التكلف مع أصحابه عديم التخلف عن أشكاله وأضرابه لم يرزق أحد وجاهته.. معروفاً بحل المشكلات موصوفاً بإيضاح المعضلات كثير التلاوة والأذكار كثير الصلاة في نوافل الأسحار موثوقاً بديانته مقطوعاً بأمانته، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادة حكم فيها وثوقاً بدينه».

وقال عنه تلميذه أبو حيان[٧]: «وكان كثير العبادة والمروءة والترحم على من يعرفه، لا يكاد يأكل شيئاً وحده، وكان ينهي عن الخوض في العقائد، وله تودد

(١) «الوافي بالوفيات» ٢: ١٠، و«فوات الوفيات» ٣: ٢٩٤، و«بغية الوعاة» ١: ١٣.
(٢) ينظر «خطط المقريزي» ٤: ٢١٨.
(٣) ينظر «طبقات الشافعية» للأسنوي ٢: ٥٠٧.
(٤) «غاية النهاية» ٢: ٤٦.
(٥) «طبقات الشافعية» ٢: ٥٠٧.
(٦) «الوافي بالوفيات» ٢: ١٠-١٥.
(٧) ينظر فوات الوفيات ٣: ٢٩٥ وبغية الوعاة ١: ١٤.

إلى من ينتمي إلى الخير».

وقال عنه الكتبي(١): «كان من أذكياء بني آدم... مشهوراً بالدين والصدق والعدالة مع اطراح الكلفة... حسن الأخلاق فيه ظرف النحاة وانبساطهم، له صورة كبيرة في صدور الناس معروفاً بحل المشكلات، ولم يتزوج قط وكانت له أوراد من العبادة».

[٤]- أمانته العلمية:

من الصفات البارزة لدى ابن النحاس الأمانة العلمية يلمس ذلك بوضوح كل من يطالع شرحه للمقرب فهو في شرحه عندما يذكر رأياً ينسبه إلى قائله وعندما ينقل نصاً يشير إلى مصدره فإن كان ما يذكره عن أحد النحاة ليس نصاً في كتاب يشير إلى أن ما ذكره هو مفهوم كلام من نسب إليه الرأي، والأمثلة على ذلك كثيرة في الشرح نذكر منها:

ما ذكره وهو يرجح دليل البصريين على أن «**أفعل به**» في التعجب معناه الخبر وإن كان لفظه الأمر قال: «... وظهر من هذا الكلام دليل البصريين رحمهم الله - على أن معناه خبر، وإن كان لفظه أمراً».

ذكر هذا الدليل ابن جني - في كتابه «**التعاقب**» له وهو أنه قال «لو كان معنى «**أفعل به**» الأمر كما قالوا، لأدى ذلك في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو إلى تخليط عظيم، وخروج عن كلام العرب، وذلك أنك إنما تنادي الشخص ليقبل عليك فتأمره، أو تنهاه، وإذا قلنا بأن فاعله ضمير عام لم يكن للفاعل في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو ضمير (زيد)، فيكون حينئذ قد ناديت (زيدا)، وتركته ثم أمرت غيره أن يحسن بعمرو. وليس ذلك قاعدة كلام العرب، ولا جاري عادتها».

فبعد أن ذكر ابن النحاس دليل ابن جني بين أن هذا معنى كلامه، فقال: «هذا معنى كلامه، وإن لم يحضرني نص لفظه لبعد العهد به»(٢).

(١) فوات الوفيات ٣: ٢٩٤.

(٢) شرح المقرب ق٢٢: أ، ب.

أما حين ينقل نصاً فكثيراً ما يشير إلى أن ما ذكره فلان بنصه فعند الحديث عن المسألة الزنبورية قال: «وقد تكلم الناس عليها كثيراً، وقد حكى المجلس برمته الإمام المرحوم «**علم الدين السخاوي**» في كتابه «**سفر السعادة**» وتكلم رحمه الله عليها ونقل فيها كلاماً كثيراً عن العلماء: فلنحكِ ما ذكره بنصه. . . . »(١).

كما أنه كثيراً ما ينبه على نقله الكامل إذا طال النقل من كتاب معين، ذكر ذلك في «**باب الممنوع من الصرف**» حين نقل عن «**شرح المفصل**» لأستاذه الشيخ: جمال الدين بن عمرون، فقال: «باب ما جرى من الأسماء. . . إلى آخر الترجمة. . . هذا الباب هو الذي يعبر عند النحاة بباب ما لا ينصرف، ويسميه الكوفيون: باب ما لا يجري. وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم «**جمال الدين محمد بن عمرون**» رحمه الله في «**شرح المفصل**» له إتقاناً جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت: إنه سبق فيه - مع تأخره - المتقدمين أجمعين.

ومصداق ما قلت ما أذكره بلفظه مما ذكره من كلام صاحب «**المفصل**» رحمه الله لا أزيد لفظاً، ولا أنقص، ولا أغير شيئاً من ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده برمته عدت إلى كلام المصنف رحمه الله فذكرت ما ينبغي التنبيه في ألفاظه ولا أذكر دليلاً ولا إيضاح علة اكتفاء بما تقدم في كلام شيخي رحمه الله»(٢).

فهذه أمثلة تدل على أمانة ابن النحاس العلمية في نقله عن العلماء ونسبة الآراء إليهم مما جعل السيوطي في «**الأشباه والنظائر**» يشيد بهذه الأمانة، فيقول عند حديثه عن الأصول والفروع: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة». قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «**التعليقة**»: وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه قال: بدليل أنك تقول في التذكير قائم وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند

---

(١) نفسه ق٤٢: أ.

(٢) شرح المقرب ق١٠٤: ب، ١٠٥: أ.

المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى العلامة وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين، لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة. انتهى[١].

وانظر إلى دين الشيخ «بهاء الدين» وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين، ولم يعز إلى كتبي شيئاً مما نقله منها، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم.

[٥]- مكانته العلمية:

بلغ ابن النحاس مكانة عالية في العلوم يظهر ذلك من أقوال من ترجموا له، فقد حفظ كثيراً من أمهات الكتب في النحو واللغة ودواوين الشعر، فحصل علوماً أهلته لمكانة علمية رفيعة أشاد بها الكثير ممن تحدثوا عنه وترجموا له، فأجمعوا على براعته في النحو والتصريف والمنطق والتفسير وغيرها من العلوم. قال عنه ابن الجزري[٢]: «شيخ العربية والأدب بالديار المصرية قرأ القراءات، وروى **«كتاب سيبويه»** و**«الإيضاح»** **«والتكملة»** لأبي علي، و**«المفصل»**، و**«الحماسة»** و**«ديوان حبيب»**، و**«ديوان المتنبي»** و**«أبي العلاء المعري»** و**«كتاب الصحاح»** للجوهري... وكان رجلاً عالماً علامة في النحو واللغة والتصريف انتهت إليه هذه العلوم بالديار المصرية».

وقال عنه الصفدي[٣]: «وأما علمه بالعربية فإليه الرحلة من الأقطار، ومن فوائده تدرك الأماني وتنال الأوطار، قد أتقن النحو وتصريفه، وعلم حد ذلك

---

(١) الأشباه والنظائر ٢: ٢٧٢ (مكرم).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢: ٤٦.

(٣) الوافي بالوفيات ٢: ١١-١٢.

ورسمه وتعريفه ما أظن ابن يعيش مات إلا من حسده، ولا ابن عصفور طار ذكره إلا في بلده.... نحى النحاس القديم[١] عن مكانه.. تخرج به الأفاضل، وتخرج منه كل مناظر ومناطل، وانتفع الناس به وبتعليمه... كان من العلماء الأذكياء له خبرة بالمنطق وحظ من إقليدس، وكان يحفظ ثلث صحاح الجوهري».

وقال عنه أبو حيان[٢]: «كان هو والشيخ محيي الدين المازني شيخي الديار المصرية ولم ألق أحداً أكثر سماعاً منه لكتب الأدب، وتفرد بسماع صحاح الجوهري».

[٦]- شيوخه:

تلقى ابن النحاس علوم العربية والأدب والقراءات والتفسير والحديث من أشهر علماء حلب ومصر في عصره، ومن أبرز الأساتذة الذين تخرج عليهم:

(١)- أبو عبدالله الفاسي[٣] (٦٥٦هـ).

محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف المغربي المقرئ نزيل حلب، ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

نشأ بفاس مدة من الزمن ثم رحل إلى مصر فقرأ القراءات على أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي[٤]، وأبي موسى عيسى بن يوسف بن إسماعيل المقدسي[٥] عن قراءتهما على الشاطبي، ثم رحل إلى حلب فأخذ القراءة عن

---

(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر المصري النحوي توفي سنة (٣٣٨هـ)، وفيات الأعيان ١/ ٢٩، إنباه الرواة ١: ١٠١، البلغة ص٦٢.

(٢) فوات الوفيات ٣: ٢٩٥، وبغية الوعاة ١: ١٤.

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار للذهبي، ٢: ٦٦٨، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ ٤: ١٤٣٨ والوافي بالوفيات ٢: ٣٥٤، وغاية النهاية ٢: ١٢٢، والنجوم الزاهرة ٧: ٦٩، وشذرات الذهب ٥: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) غاية النهاية ٢: ١٢٢.

(٥) معرفة القراء الكبار ٢: ٦٦٨.

القاضي يوسف بن رافع بن شداد[١] وتفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وأخذ العربية عن عبد العزيز بن زيدان النحوي[٢]، ومحمد بن أحمد بن خلوص المرادي، وأبي ذر مصعب بن أبي ركب الخشني النحوي[٣].

قال عنه الذهبي[٤]: «وكان إماماً متفنناً ذكياً متقناً واسع العلم كثير المحفوظ بصيراً بالقراءات وعللها، مشهورها وشاذها، خبيراً باللغة مليح الكتاب وافر الفضائل موطأ الأكناف متين الديانة ثقة حجة، انتهت إليه رياسة الإقراء ببلدة حلب».

تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم ومنهم بهاء الدين بن النحاس. قرأ عليه القرآن الكريم وأخذ عنه القراءات.

ومن مصنفاته شرح الشاطبية وكان غاية في الحسن توفي سنة (٦٥٦هـ) في مدينة حلب وكانت له جنازة مشهودة.

(٢)- الكمال الضرير[٥] (٥٧٢ - ٦٦١هـ):

علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى بن حسان بن طوق بن سند بن الفضل بن علي بن عبد الرحمن بن علي بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم المولود في شهر شعبان سنة (٥٧٢هـ).

قال عنه الذهبي[٦]: «شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه.. قرأ القراءات السبعة مفرداً للرواة الأربعة عشر سوى الليث، وجامعاً لما في «التيسير»

(١) ترجمته في: وفيات الأعيان ٧:٨٤ - ١٠٠.

(٢) ترجمته في: البغية ٢:١٠١.

(٣) ترجمته في: البغية ٢/٢٨٧.

(٤) معرفة القراء الكبار ٢:١٦٨.

(٥) ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي، ٤:٤٥٤، ط: دار التراث، ومعرفة القراء الكبار ٢:٦٥٧ - ٦٥٩، والعبر: ٥/٢٦٦، وغاية النهاية ١/٥٤٤ - ٥٤٦ وحسن المحاضرة ١/٥٠١ - ٥٠٢، وشذرات الذهب ٥:٣٠٦.

(٦) معرفة القراء الكبار ٢:٦٥٨.

و«**القصيد**» من أول القرآن العزيز إلى سورة الأحقاف على الإمام أبي محمد القاسم بن فيرة الشاطبي[١] فتوفي الشاطبي قبل تمام الختمة».

وقد تزوج بعد ذلك بابنة الشاطبي وجاءه منها الأولاد.. وقرأ القراءات أيضاً على أبي الحسن شجاع بن محمد المدلجي[٢]، وعلى أبي الجود غياب بن فارسي[٣] وتفقه على أبي القاسم بن عبد الرحمن بن الوراق[٤]... وسمع كتاب «**التيسير**» من أبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني، وقرأ الشاطبية دروساً على المؤلف وسمعها عليه، وسمع التجريد من القاضي بهاء الدين يوسف بن شداد... وغيرهم.

وقرأ عليه كثير منهم: محمد بن عبد الخالق الصائغ، والحافظ بن خلف الدمياطي ومحمد بن إبراهيم بن النحاس وغيرهم.

قال عنه ابن الجزري[٥]: «وكان أحد الأئمة المشاركين في فنون من العلم... حسن الأخلاق، تام المروءة كثير التواضع مليح التودد، وافر المحاسن، انتهت إليه رئاسة الإقراء، وازدحم عليه القراء من الأئمة الصالحين وعباد الله العاملين حتى توفي في السابع عشر من ذي الحجة سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة.

(٣)- ابن خليل[٦]: (٥٥٥ - ٦٤٨هـ):

الحافظ المفيد الرحال الإمام مسند الشام، شمس الدين أبو الحجاج يوسف ابن خليل بن عبدالله الدمشقي محدث حلب. ولد سنة (٥٥٥هـ) واشتغل

---

(١) ترجمته في: وفيات الأعيان ٤:٧١ - ٧٣، وطبقات النحاة لابن شهبة ٢٤٢ - ٢٤٣ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٠.

(٢) ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ٣٧٢، وغاية النهاية ١/ ٣٢٤.

(٣) ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤١، وشذرات الذهب ٥:١٧.

(٤) ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٢٠٦.

(٥) غاية النهاية ٢:٥٤٦.

(٦) ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي ٤:١٤١٠، والذيل على طبقات الحنابلة ٢:٢٤٤، وطبقات الحفاظ ٤٩٨ - ٤٩٩، والنجوم الزاهرة ٧:٢٢، وشذرات الذهب ٥/ ٢٤٣.

بالحديث وله ثلاثون، وتخرج بالحافظ عبد الغني وشيوخه، نحو خمسمائة نفس[١].

أخذ عنه خلق كثير منهم ابن النحاس[٢]، وآخرهم ابن العجمي[٣]. كان حافظاً ثقة عالماً بما يقرأ لا يكاد يفوته اسم رجل، واسع الرواية، طيب الأخلاق مرضي الطريقة. توفي في العاشر من جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين وستمائة، عن ثلاث وتسعين سنة.

(٤)- ابن اللتي[٤] (٥٤٥ - ٦٣٥هـ):

مسند الوقت أبو المنجا عبد الله بن عمر بن علي بن عمر بن زيد الحريمي القزاز. ولد سنة (٥٤٥هـ).

سمع من أبي الوقت وسعيد بن البنا وطائفة، وكان آخر من روى حديث البغوي[٥] بلغ ونشر حديثه بالشام، وسمع منه ابن النحاس[٦]، رحل في آخر حياته إلى بغداد وتوفي بها سنة (٦٣٥هـ).

(٥)- الموفق ابن يعيش[٧] (٥٥٣ - ٦٤٣هـ):

يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل ابن عبد الكريم بن محمد بن يحيى موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش الحلبي، ولد سنة (٥٥٣هـ) بحلب، وقرأ النحو على شيوخها، وسمع الحديث علي الرضى التكريتي، وأبي الفضل الطوسي، كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، تصدر للإقراء بحلب، وطال عمره، وشاع ذكره. أخذ عنه

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٩٩.
(٢) فوات الوفيات ٣/ ٢٩٤.
(٣) طبقات الحفاظ ص٤٩٩.
(٤) ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ٢/ ١٧٤، وشذرات الذهب ٥/ ١٧١.
(٥) فوات الوفيات ٣/ ٢٩٤.
(٦) معرفة القراء الكبار ٢: ٧٢٩، وفوات الوفيات ٣: ٢٩٤.
(٧) ترجمته في وفيات الأعيان ٢: ٤٥٠، وطبقات ابن شهبة ص٥٤٤، والبلغة ص٢٤٣-٢٤٤. وبغية الوعاة ٢: ٣٥١، وشذرات الذهب ٥: ٢٢٨، والأعلام ٩: ٢٧٢.

خلق كثير وغالب فضلاء حلب تلامذته، ومنهم ابن النحاس الحلبي[١].

قال عنه السيوطي[٢]: «كان حسن الفهم لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدى والمنتهى، ظريف الشمائل، كثير المجون مع سكينة ووقار».

من مصنفاته: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي لابن جني[٣].

توفي بحلب سنة (٦٤٣هـ).

(٦)- ابن عمرون الحلبي[٤]: (٥٩٦ - ٦٤٩هـ):

محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي ولد بحلب سنة ست وتسعين وخمسمائة من الهجرة، ونشأ بها، وأخذ عن شيوخها فسمع من ابن طبرزذ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وبرع في العربية وجالس ابن مالك وغيره، وتصدر لإقراء النحو، وتخرج به جماعة كثيرة، منهم ابن النحاس، وقد تأثر به، ونقل عنه كثيراً، وأثنى عليه في مواطن كثيرة مشيراً إلى براعته في شرحه لمفصل الزمخشري فهو يقول عند حديثه عن الممنوع من الصرف[٥]: «هذا الباب قد أتقنه شيخنا المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله في «**شرح المفصل**» له - إتقاناً جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت: إنه سبق فيه - مع تأخره - المتقدمين أجمعين».

مصنفاته: لم يذكر المؤرخون له شيئاً من مصنفاته إلاَّ شرحه للمفصل، وقد ذكر بعضهم أنه لم يتمه[٦]، وقال أبو حيان[٧]: «وشرح ابن عمرون المفصل،

---

(١) الوافي بالوفيات ٢: ١٠. وفوات الوفيات ٣: ٢٩٤.

(٢) بغية الوعاة ٢: ٣٥٢.

(٣) البلغة ص ٢٤٤، وهدية العارفين ٢: ٥٤٨.

(٤) ترجمته في: الوافي بالوفيات ١: ١٩٧، وطبقات ابن شهبة ص١١٣، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني ص٣٣٧ تحقيق دياب، طبع مركز الملك فيصل/ ١٤٠٦هـ، والبلغة ص٢١٣، وبغية الوعاة ١: ٢٣٢، ومعجم المؤلفين ١١: ٢٤٧.

(٥) شرح المقرب ق١٠٤/ب.

(٦) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢١٤.

(٧) تذكرة النحاة ص٥٣.

وانتهى فيه إلى قوله: الوزن الرابع عشر، وعاق عن إكماله موته رحمه الله».

وفاته: توفي ابن عمرون في الثالث من ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة هجرية.

(٧)- ابن مالك[١]: **(٦٠٠ - ٦٧٢هـ)**

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النحوي اللغوي. ولد بجيان سنة (٦٠٠هـ) على أرجح الروايات[٢]. رحل إلى المشرق وطوف به حتى استقر بدمشق وجعلها دار سكن له، ونزل بالتربة العادلية وولي مشيختها الكبرى[٣].

سمع بدمشق، من السخاوي والحسن بن الصباح، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، تصدر بها لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق. وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى[٤]. ولابن مالك مصنفات مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها منها «**التسهيل**» الذي لم يسبق إلى مثله، و«**الكافية الشافية**» و«**شرح الكافية الشافية**»، و«**شرح التسهيل**»، و«**العمدة**»، و«**الخلاصة الألفية**»، و«**شواهد التوضيح**» و«**المقصور والممدود**» وشرحه، وغير ذلك[٥].

تخرج به كثير من أعيان ذلك العصر[٦]، ومنهم ابن النحاس الحلبي[٧]،

---

(١) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣:٣٥٩، وطبقات القراء ٢:١٨٠، والبلغة ص٢٠١ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠، ونفح الطيب ٧:٢٥٧، ومرآة الجنان ٤:١٧٢، والأعلام ٧:١١١.

(٢) فوات الوفيات ٢:٤٥٢.

(٣) غاية النهاية ٢:١٨٠.

(٤) بغية الوعاة ١:١٣٠.

(٥) البلغة ص٢٠١، وينظر: مصنفاته في مقدمة التسهيل تحقيق (بركات).

(٦) الوافي بالوفيات ٣:٣٥٩.

(٧) نفح الطيب للمقري ٢:. ٤٢٨ ت (محيي الدين عبد الحميد).

وقد رثاه حين وفاته فقال[١]:

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمراء يحكيها النجيع القاني
فلقد جرحت القلب حين نعيت لي فتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أجن من الأسى علمي بنقلته إلى الرضوان
فسقى ضريحاً ضمه صوب الحيا يهمي به بالروح والريحان

وكانت وفاته رحمه الله بدمشق ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وصُلِّي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون[٢].

[٧]- أشهر تلاميذه:

كان لظرف ابن النحاس وانبساطه وسعة صدره وسماحة أخلاقه من جانب ولسعة علمه من جانب آخر، أثر كبير في تجمع طلاب العلم والتفافهم حوله ينهلون من علمه ويقتبسون من فضله، فكان منزله مأوى لطلاب العلم وذوي الحاجات. عامراً بنفائس الكتب بغية طالب العلم، قال الصفدي[٣]: أخبرني نجم الدين الصفدي، وكان ممن قرأ عليه قال: «قال الشيخ بهاء الدين ما يزال عندي كتب بألفي دينار، وأحضر سوق الكتب دائماً، ولا بد أن يتجدد لي علم بأتم كتاب ما سمعت به.. وأخبرني عنه غير واحد: أنه لم يزل عنده في بيته من أصحابه ومن الطلبة من يأكل على مائدته ولا يدخر شيئاً ولا يخبئه عنهم».

يضاف إلى ذلك توليه التدريس بالقبة المنصورية وجامع ابن طولون[٤] لذا كثر تلاميذه وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب[٥] نذكر منهم:

(١) بغية الوعاة ١:١٣٧، ونفح الطيب ٧:٢٧٧.
(٢) غاية النهاية ٢:١٨١.
(٣) الوافي بالوفيات ٢:١٠ - ١٥.
(٤) فوات الوفيات ٣:٢٩٥.
(٥) بغية الوعاة ١:١٣.

(١)- أبو حيان الأندلسي[(١)] (٦٥٢ - ٧٤٥هـ):

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي المولود في مطخشارش[(٢)] محلة من حاضرة غرناطة سنة (٦٥٢هـ) نشأ بغرناطة وتهيأت له فرصة تلقي علومه الأولى في مدارسها ومساجدها فاتصل بكبار شيوخها، وأخذ عنهم في مختلف العلوم، فقرأ القرآن والقراءات على أبي جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي، وأبي جعفر الغرناطي القزاز، وأبي علي بن أبي الأحوص، وأبي محمد الأنصاري الغرناطي، وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن الضائع الأشبيلي، وأبي جعفر المالقي النحوي وغيرهم.

ثم رحل أبو حيان عن غرناطة سنة (٦٧٩هـ)، إلى تونس، وأخذ عن بعض شيوخها ولكنه لم يستحسن الإقامة بها فرحل إلى مصر واستوطن القاهرة[(٣)]، وأخذ عن علمائها، فأخذ عن أبي محمد المريوطي الهمداني، وأبي بكر القسطلاني، وأبي عبد الله الأنصاري الشاطبي، وابن تولو القرشي وغيرهم.

وقد التقى في القاهرة بابن النحاس وأخذ عنه النحو، وقد عده أبو حيان من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم النحو[(٤)]، وقد قرأ عليه «**كتاب سيبويه**» قال[(٥)]: «ابتدأت قراءة كتاب سيبويه على شيخنا الإمام العلامة حجة العرب بهاء الدين رضي الله عنه بعد صلاة العصر من يوم الثلاثاء التاسع من جمادي الآخرة من عام ثلاثة وثمانين وستمائة بمنزله بالقاهرة رواية وتنبيهاً على ما تيسر من حل مقفله..».

وقد بلغ عدد الشيوخ الذين أخذ عنهم أبو حيان نحو أربعمائة وخمسين

---

(١) ترجمته في: الإحاطة ٣:٤٣، ونفح الطيب ٢:٥٣٥، وفوات الوفيات ٤:٧١، وغاية النهاية ٢:٢٨٥، وشذرات الذهب ٦:١٤٥، والبدر الطالع ٢:٢٨٨.

(٢) بغية الوعاة ١:٢٨٠.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣:٤٦، وعصر السلاطين ٤:١١٠.

(٤) نفح الطيب ٢:٥٥٢.

(٥) تذكرة النحاة ص٣٢٠.

شيخاً[(١)]، وأخذ عنه أكابر عصره، ومنهم الشيخ تقي الدين السبكي، والجمال الأسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين الحلبي، وناظر الجيش، وابن مكتوم وصار تلامذته أئمة وأشياخاً في حياته[(٢)]. تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر[(٣)].

له تصانيف كثيرة منها: «**البحر المحيط**» في التفسير، و«**ارتشاف الضرب من لسان العرب**»، و«**تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**»، و«**التذييل والتكميل**» في شرح التسهيل و«**تقريب المقرب**»، و«**التذكرة في النحو**»، و«**غاية الإحسان في علم اللسان**» و«**اللمحة البدرية في علم العربية**»، و«**الموفور من شرح ابن عصفور**»، وتصانيف أخرى في علوم شتى[(٤)].

وفاته: توفي أبو حيان رحمه الله عن عمر زاد على التسعين عاماً قضاها في تحصيل العلم وخدمة دينه ولغته، وكانت وفاته بمنزله بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ) وقيل سنة (٧٤٣هـ)[(٥)] وقيل سنة (٧٥٣هـ)[(٦)].

(٢)- ابن مكتوم[(٧)] (٦٨٢ - ٧٤٩هـ):

أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي، تاج الدين أبو محمد الحنفي النحوي. ولد في آخر ذي الحجة سنة (٦٨٢هـ).

أخذ النحو عن بهاء الدين بن النحاس والدمياطي، ولازم أبا حيان دهراً

(١) بغية الوعاة ١: ٢٨٠.
(٢) الدرر الكامنة ٤: ٣٠٤.
(٣) بغية الوعاة ١: ٢٨٢.
(٤) ينظر: بغية الوعاة ١: ٢٨٢، وهدية العارفين ٢: ١٥٢.
(٥) نفح الطيب ٢: ٥٥٩.
(٦) أبو حيان ص٤٦ نقلاً عن بدائع الزهور لابن إياس.
(٧) ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٢٧٠، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ١: ١٧٤، والجواهر المضيئة للقرشي ١: ٧٥، وشذرات الذهب ٦: ١٥٩ ومعجم المؤلفين ١: ٢٧٨.

طويلاً كما أخذ عن السروجي وغيره، وقرأ على التقي الصايغ، وعلى علي بن يوسف الشنطوفي.

قال عنه ابن الجزري[١]: «إمام عالم نحوي أستاذ... تصدر للإقراء بالجامع الظاهري بالحسينية بعد موسى بن علي القطبي».

وقال عنه ابن حجر[٢]: «تقدم في الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب في الحكم»، له تصانيف عدة منها: «**الجمع بين العباب والمحكم في اللغة**»، و«**شرح الهداية**» في الفقه و«**الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاه**»، و«**شرح كافية ابن الحاجب**»، و«**شرح الشافية**»، و«**شرح الفصيح**»، و«**الدر اللقيط من البحر المحيط**»، و«**التذكرة**».

وفاته: كانت وفاة الشيخ تاج الدين بن مكتوم في الطاعون العام في شهر رمضان سنة (٧٤٩هـ).

(٣)- شهاب الدين الهكاري[٣] (٦٧٦ - ٧٥٠هـ):

أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى بن جلو أبو بكر شهاب الدين الهكاري شيخ الإقراء بالمنصورية.

ولد بمصر سنة (٦٧٦هـ)، وقرأ القرآن على الشيخ عز الدين الأميوطي، وقرأ بالسبع على الشيخ نور الدين الشطنوفي، وعلى القاضي مجد الدين بن الخشاب الشافعي، وعرض «**الشاطبية**»، و«**الرائية**» على بهاء الدين بن النحاس وقرأ عليه ألفية ابن مالك، رحل إلى الإسكندرية وسمع من شيوخها، وحج غير مرة وسمع من علماء الحرمين الشريفين.

قال عنه ابن الجزري[٤]: «أفاد الناس كثيراً وكان بارعاً زاهداً تولى المناصب

---

(١) غاية النهاية ١ :٧٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/ ١٧٤.

(٣) ترجمته في: غاية النهاية ١ :٣٧، والدرر الكامنة ١ :٩٨، وحسن المحاضرة ١ :٢٠٣، ومعجم المؤلفين ١ :١٤٥.

(٤) غاية النهاية ١ :٣٧.

الكبار في الحديث ودرس بالقبة المنصورية بأهل الحديث».

وقال عنه ابن حجر[١]: «وكان عارفاً بالرجال جمع كتاباً في رجال الصحيحين، موصوفاً بالدين والخبر متواضعاً».

وفاته: توفي في الثالث من صفر سنة (٧٥٠هـ) وقيل سنة (٧٦٣هـ)[٢].

(٤)- إبراهيم الحكري[٣] (٦٧٢ - ٧٤٩هـ):

إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف أبو إسحاق الحكري القرشي الشافعي، ولد سنة (٦٧٢هـ)، وقرأ القراءات على التقي محمد بن أحمد الصايغ، وعلى النور علي بن يوسف الشنطوفي، وعلى الجمال أبي بكر بن أبي العز ناصر المبلط، وعلى ابن الكفني، وعلى شرف الدين محمد الضرير، وسمع الحديث من الحافظ الدمياطي وغيره، وأخذ النحو عن ابن النحاس وأبي حيان، وتصدر للإقراء وانتهت إليه رياسة القراءة والتجويد، قرأ عليه خلق كثير منهم محمد بن اللبان، والشيخ خليل القرافي، وإبراهيم الشامي، وابن العالمة الحمصي والعماد النحوي، وابن بيدس الحاجب، وزين الدين بن الشاهد الدمشقي والزيلعي وغيرهم.

قال عنه ابن الجزري[٤]: «شيخ مشايخ الإقراء بالديار المصرية أستاذ كامل ماهر... وكان ذا مروءة ونزاهة وقضاء لحقوق الأصحاب - مع فقره - وجودة طباع ودين».

وفاته: توفي بالطاعون بالقاهرة سنة (٧٤٩هـ).

---

(١) الدرر ١: ٩٨.

(٢) المصدر نفسه ١: ٩٨.

(٣) ترجمته في: غاية النهاية ١: ١٧-١٨، والدرر الكامنة ١: ٢٩، وبغية الوعاة ١: ٤١٥، وشذرات الذهب ٦: ١٥٨.

(٤) غاية النهاية ١: ١٧٧.

(٥)- إبراهيم بن لاجين[(١)] (٦٧٣ - ٧٤٩هـ):

إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي الأغري النحوي المقرئ المولود سنة (٦٧٣هـ) أخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن العلم العراقي، والنحو عن ابن النحاس وأبي حيان، والأصول عن الشيخ تاج الدين اليارنياري[(٢)] والمنطق عن السيف البغدادي وسمع من الدمياطي والأبرقوهي.

اشتغل بالتدريس والفتيا، وعين قاضياً للمدينة المشرفة فامتنع، وولي خطابة جامع أمير حسين، وولي تدريس التفسير بالقبة المنصورية بعد أبي حيان[(٣)].

من تلاميذه القاضي محب الدين ناظر الجيش، وزين الدين العراقي وسراج الدين الملقن.

قال عنه الأسنوي[(٤)]: «كان عالماً بالنحو والتفسير والفقه والطب والقراءات خيراً متودداً كريماً مع الفاقة متواضعًا على طريقة السلف في طرح التكلف».

وفاته: توفي بالطاعون سنة (٧٤٩هـ).

(٦)- إبراهيم بن هبة الله الإسنائي[(٥)] (٧٢١هـ):

إبراهيم بن هبة الله بن علي بن الضبيعة الحميري، القاضي نور الدين الأسنوي الشافعي النحوي.

مولده ونشأته: لم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ مولده، وقد ولد بأسنا بلد بصعيد مصر الأعلى ونشأ بها وأخذ عن البهاء القفطي ثم هاجر إلى القاهرة في صباه ولازم علماءها.

---

(١) ترجمته في: طبقات الشافعية للأسنوي، الدرر الكامنة ١:٧٥، وبغية الوعاة ١:٤٣٤، وشذرات الذهب ٦:١٥٨.

(٢) شذرات الذهب ٦:١٥٨.

(٣) المرجع السابق ٦:١٥٨.

(٤) طبقات الشافعية.

(٥) ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٦:٨٣، والدرر الكامنة ١:٧٤، وبغية الوعاة ١:٤٣٣، وحسن المحاضرة ١:٢٣٩، والطالع السعيد للأدفوي ٣٢، ٣٣، وشذرات الذهب ٦:٥٤، وهدية العارفين ٥:١٣، ومعجم المؤلفين ١:١٢٣.

أخذ الفقه عن البهاء القفطي ثم رحل إلى القاهرة فأخذ الأصول عن شمس الدين الأصبهاني، والنحو عن البهاء بن النحاس، والجبر والمقابلة عن نجم الدين بن عبد الرحمن الأصفوني، والطب عن شهاب الدين المغربي وغيرهم(١).

وظائفه: تولى أعمالاً كثيرة منها قضاء أسيوط وأخميم وقوص وغيرها، ولما عزل من القضاء قدم إلى القاهرة وأقام بها مشتغلاً بتصنيف العلوم حتى توفي، وله تصانيف منها: «**مختصر الوسيط**»، و«**مختصر الوجيز**»، و«**شرح المنتخب**»، و«**شرح ألفية ابن مالك**».

قال عنه الأسنوي: «كان إماماً عالماً ماهراً في فنون كثيرة ملازماً للاشتغال والتصنيف ديِّناً خيراً».

توفي بالقاهرة سنة (٧٢١هـ)، وقد قارب السبعين(٢).

(٧)- **ابن جبارة(٣) (٦٤٩ - ٧٢٨هـ)**:

أحمد بن محمد بن عبد المولى بن جبارة المقدسي الحنبلي الأصولي النحوي شهاب الدين بن جبارة. المولود سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين وستمائة هجرية(٤).

قال ابن العماد(٥): «سمع من خطيب مرادا، وابن حصورا، وابن عبد الدايم وارتحل إلى مصر بعد الثمانين، فقرأ بها القراءات على الشيخ حسن الراشدي، وقرأ الأصول على شهاب الدين القرافي المالكي، والعربية على بهاء الدين بن النحاس، وبرع في ذلك، وقدم دمشق ثم تحول إلى حلب، وأقرأ بها ثم

(١) الدرر ١: ٧٤.

(٢) شذرات الذهب ٦: ٥٤.

(٣) البداية والنهاية ١٤: ١٤٢، والدرر الكامنة ١: ٢٥٩، وبغية الوعاة ١: ٣٦٣، وشذرات الذهب ٦: ٨٧، ومعجم المؤلفين ٢: ١٢٥.

(٤) شذرات الذهب ٦: ٨٧.

(٥) شذرات الذهب ٦: ٨٧.

استوطن بيت المقدس، وتصدر لإقراء القراءات والعربية».

من مصنفاته: **«شرح الشاطبية»**، **و«شرح الرائية»**، **و«شرح ألفية ابن معطي»**، وصنف تفسيراً وأشياء في القراءات، ونونية السخاوي في التجريد[(١)].

وفاته: توفي فجأة في شهر رجب سنة (٧٢٨هـ) وكانت وفاته بالقدس عن ثمانين سنة[(٢)].

(٨)- أحمد الأسواني[(٣)] (٦٦٤ - ٧٢٠هـ):

أحمد بن أبي بكر بن عوام بهاء الدين أبو العباس الأسواني الإسكندري. ولد بالإسكندرية سنة (٦٦٤هـ) ونشأ بها، وأخذ عن الشيخ شمس الدين الأصبهاني العلم العراقي، وقرأ القرآن على الدلاصي، وسمع على جماعة منهم محمد بن طرخان، وصحب أبا العباس المرسي، وأخذ العربية عن بهاء الدين بن النحاس، ومحيي الدين حافي رأسه، تصدر لإقراء العربية بالإسكندرية، وولي نظر الأحباس عنها[(٤)].

صنف في الفقه والعربية وله نظم ونثر.

وفاته: توفي بالقاهرة في شوال سنة (٧٢٠هـ).

(٩)- ابن سيد الناس[(٥)] (٦٧١ - ٧٣٤هـ):

محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى اليعمري الأندلسي الأشبيلي المصري الشافعي المعروف بابن سيد الناس، فتح الدين أبو الفتح. ولد في ذي القعدة سنة (٦٧١هـ) بالقاهرة، ونشأ بها، وتفقه على مذهب الشافعي، وسمع الكثير من الجم الغفير، فأخذ علم الحديث عن والده وعن

---

(١) الدرر ١: ٢٦٠.
(٢) غاية النهاية ١: ١٢٢.
(٣) ترجمته في: : الدرر الكامنة ١: ١١١، وبغية الوعاة ١: ٢٩٩، ومعجم المؤلفين ١: ١٧٨.
(٤) الدرر ١: ١١١.
(٥) ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤: ٢٨٥، وطبقات الشافعية للسبكي ٦: ٢٩-٣١ والدرر ٤: ٢٠٨ - ٢١٣، وفوات الوفيات ٢: ١٦٩ - ١٧٢، ومرآة الجنان ١٤: ٢٩١. وشذرات الذهب ٦: ١٠٨.

ابن دقيق العيد، والنحو عن بهاء الدين بن النحاس. ولي دار الحديث بجامع الصالح والخطابة بجامع الخندق، وله مصنفات منها: «**عيون الأثر في فنون المغازي والسير**»، و«**بشرى اللبيب بذكرى الحبيب**»، «**المقامات العلية في الكرامات الجلية**» وشرح قطعة من «**كتاب الترمذي**».

توفي بالقاهرة في الحادي عشر من شعبان سنة (٧٣٤هـ)[١].

(١٠)- محمد بن عدلان (٦٦٣ - ٧٤٩هـ)[٢]:

محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان بن محمود بن لاحق بن داود الكناني المصري الشافعي. شمس الدين المعروف بابن عدلان شيخ الشافعية. ولد في صفر سنة ثلاث وستين وستمائة. وسمع من النظام ابن الخليلي، والعز الحراني والدمياطي، وابن دقيق العيد، وتفقه على الوجيه البهنسي، وابن السكري والشهاب العراقي، وأخذ النحو عن ابن النحاس. تولى التدريس والإفتاء، وناب في الحكم عن ابن دقيق العيد، قال الأسنوي في طبقاته[٣]: «كان فقيهاً إماماً يضرب به المثل في الفقه عارفاً بالأصول والنحو والقراءات ذكياً نظاراً فصيحاً... ديناً سليم الصدر كثير المروءة». توفي في ذي القعدة سنة (٧٤٩هـ).

(١١)- محمد المناوي (٦٥٥ - ٧٤٦هـ)[٤].

محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن السلمي المناوي الشافعي القاضي ضياء الدين ولد بمنية القائد سنة (٦٥٥هـ). اشتغل بالفقه فمهر وأخذ عنه الأصبهاني والقرافي وابن الرفعة، وأخذ النحو عن ابن النحاس، ولي الفتيا واشتغل بالتدريس، وولي وكالة بيت المال ونيابة الحكم بالقاهرة وقليوب وولي قضاء

---

(١) شذرات الذهب ٦: ١١٩.

(٢) ترجمته في: : الوافي بالوفيات ٢: ١٦٨، وحسن المحاضرة ١: ٢٤١، وشذرات الذهب ٦: ١٦٤، وكشف الظنون ٩٣١، ومعجم المؤلفين ٨: ٢٨٨.

(٣) نقله عنه ابن حجر في الدرر ٣: ٣٣٤.

(٤) ترجمته في: : الدرر ٣: ٢٨٥، وحسن المحاضرة ١: ٢٤١، وشذرات الذهب ٦: ١٥٠، هدية العارفين ٢: ١٥٣، ومعجم المؤلفين ٨: ٢٠٦.

الغربية. قيل عنه(١): كان كثير الصمت سليم الصدر دينا مهيباً مصمماً في أحكامه لا يحابي أحداً، مشهوراً بالخير، ملازماً لصلاتي الصبح والعشاء بالجامع الأزهر.

حدث عن محمد بن يوسف الدلاصي والحسن بن علي الصيرفي، وله مصنفات منها: «**لباب الصدور**» في الحديث، و«**كشف المناهج والمفاتيح في تخريج أحاديث المصابيح**» للبغوي، و«**الواضح النبيه في شرح التنبيه**» للشيرازي. توفي في رمضان سنة (٧٤٦هـ).

(١٢)- عبد الرحمن بن مسعود الحارثي (٦٧١ - ٧٣٤هـ)(٢):

عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي المصري، شمس الدين، أبو الفرج، ولد سنة (٦٧١هـ). تفقه على مذهب الإمام أحمد حتى برع وأفتى وناظر، وأخذ الأصول عن ابن دقيق العيد والعربية عن ابن النحاس. وكان شيخ المذهب بالديار المصرية، وناب عن والده في الحكم، ودرس بالمنصورية وجامع ابن طولون، وله مشاركة في التفسير والحديث مع الديانة والورع والجلالة، يعد من العلماء العاملين. توفي يوم الجمعة سادس عشر من ذي الحجة بالمدرسة الصالحية بالقاهرة سنة (٧٣٤هـ)(٣).

(١٣)- الغماري التونسي (٦٤٣ - ٧٢٤هـ)(٤):

يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري التونسي النحوي ولد سنة (٦٤٣هـ)، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك، وبالقاهرة على ابن النحاس. توفي: ثالث عشر من ذي الحجة سنة (٧٢٤هـ).

(١) ينظر: الدرر ٣: ٢٨٥، وشذرات الذهب ٦: ١٥٠.

(٢) ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ١٤٢٠، طبع السنة المحمدية/ ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م. وشذرات الذهب ٦: ١٠١.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢: ٤٢١.

(٤) ترجمته في: بغية الوعاة.

[٨]- تأثره بمن سبقه:

من خلال كتاب ابن النحاس «**شرح المقرب**» يبدو تأثره الواضح بشيخه جمال الدين بن عمرون، فالقارئ للكتاب يلمس بوضوح هذا التأثر من خلال حديث ابن النحاس ونقله عن شيخه في مواطن كثيرة من الكتاب بل اطراؤه وثناؤه عليه في عدة مواضع من الكتاب[١] وهاك نماذج من نقل ابن النحاس عن كتاب «**شرح المفصل**» لابن عمرون وثنائه عليه تبين مدى تأثره به.

(١)- اختلف النحاة فيما يقام مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول إذا وجد مفعول به مسرح وغيره، قال ابن النحاس[٢]: «واعلم أن هذه المسألة اختلف النحاة فيها. فذهب البصريون إلى أنه إذا اجتمع المفعول به المسرح وغيره لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به المسرح لا غير...

وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة أيهن شئت، وقالوا بأولوية المفعول به المسرح، ونقل بعض المغاربة: أن مذهب الأخفش أن المفعول به المسرح مع غيره إذا اجتمعن، فإن تقدم المفعول به المسرح عليهن لا يقام غيره - كما قال البصريون - وإن تأخر عنهن جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده.

أما الكوفيون والموافق لهم، فاستدلوا على ذلك بالسماع والقياس.. وأما البصريون، فذكر النحاة عنهم أدلة كثيرة لا تسلم عند التحقيق، وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدين بن عمرون ﷺ وهو أن قال: إن بين المفعول المسرح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل. تبيين المشاركة، هو أن لنا صورة يجوز فيها أن نجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً ولا يتغير المعنى بيان ذلك، أنك

---

(١) ينظر: التحقيق ص١٤٨، ٢٦٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٦٥... إلى آخره.

(٢) ينظر: التحقيق ص٢٦٥.

تقول: ضارب زيد عمراً فنجعل «زيداً» فاعلاً في اللفظ، و«عمرا» مفعولاً ثم نقول: ضارب عمرو زيداً، فنجعل «عمراً» الفاعل في اللفظ، و«زيدا» مفعولاً والمعنى على ما كان عليه، ولا تجد فضلة ما تكون مع الفاعل بهذه الصورة، فبان من هذه المشاركة أنه يجب إقامة المفعول المسرح دون غيره بما ذكرنا.

ولأن باقي الفضلات من المصدر والظرفين، لا يجوز إقامتها مقام الفاعل إلا بعد جعلها مفعولات على السعة، وهذا مجاز، والمفعول به المسرح مستغن عن ذلك، فكانت إقامته واجبة دون إقامة ما يحتاج إلى هذا المجاز لرجحانه عليهن بذلك وتبعن المفعول المقيد في تأخره عن المفعول المسرح بإجماع الأقاويل».

(٢)- ما ذكره ابن النحاس من آراء النحاة في شروط الابتداء بالنكرة ومنهم ابن عمرون رحمه الله قال[1]: «اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحويين - رحمهم الله.

فقال ابن السراج رحمه الله: «المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء بالنكرة، وجد شيء من الشرائط أو لم يوجد».

وقال الجرجاني رحمه الله: «يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته نحو: رجل من بني تميم شاعر أو فارس، فالمجوز عنده شيء واحد وهو، جهالة بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصر المواضع التي أنا أذكرها على ما سيمر بك - إن شاء الله تعالى -.

وقال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرون الحلبي رحمه الله: «الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين، إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم كقولنا: تمرة خير من جرادة».

---

(١) ينظر: التحقيق ص٢٩٠.

(٣)- اختلف النحاة في العطف بـ(حتى) وقد ذكر ابن النحاس هذا الخلاف فقال[١]: «ذكر أكثر المغاربة أن (حتى) لا يعطف بها في الجمل كما قال ابن خروف رحمه الله.

وذكر ابن بابشاذ رحمه الله أنه يجوز العطف بها في الجمل، وكذلك ذكر الربعي رحمه الله في «**شرح مختصر الجرمي**»: «أن (حتى) يعطف بها في الجمل كالواو».

قال شيخنا رحمه الله: في قولهم: إن (حتى) يعطف بها في الجمل كالواو - «هذا كلام غير محقق ورد عليهم بما ذكره في شرح «**المفصل**» ويطول الوقت بذكره».

(٤)- ذكر النحاة علة إعمال «لا» عمل «إن» وهي أن «لا» نقيضة «إن» وذكر ابن النحاس علة مخالفة لما ذكره النحاة - مستحسناً لها - وهذه العلة ذكرها شيخه ابن عمرون رحمه الله.

قال ابن النحاس[٢]: (قوله: لأنها نقيضتها). يعني أن «لا» نقيضة «إن»، لأنَّ «لا» للنفي، و«إنَّ» للإثبات والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره، هذا الذي يقوله النحاة هنا.

وعندي أن أحسن من هذه العبارة ما قاله شيخنا ابن عمرون رحمه الله وهو أنَّ «إنَّ» للإثبات كما قلنا، و«لا» للنفي، والنفي والإثبات طرفان فاشتركا في الطرفية فحملت «لا» على «إنَّ» لاشتراكهما فيما ذكرنا».

(٥)- ذكر ابن النحاس براعة واتقان شيخه في شرح المفصل مما جعله ينقل عنه باباً برمته، وهو باب ما لا ينصرف، قال[٣]: باب ما جرى من الأسماء... إلى آخر الترجمة. هذا الباب هو الذي يعبر عنه النحاة بباب ما لا ينصرف، ويسميه الكوفيون «باب ما لا يجري» وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله في «**شرح المفصل**» إتقاناً

(١) شرح المقرب ق/٤/ب.
(٢) شرح المقرب ق ١٦/ب، ٦٧/أ.
(٣) شرح المقرب ق١٠٤/أ. ١٠٤/ب.

جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت: إنه سبق فيه مع تأخره المتقدمين أجمعين ومصداق ما قلت أن أذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب «**المفصل**» رحمه الله لا أزيد لفظاً ولا أنقص، ولا أغير شيئاً في ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده برمته عدت إلى كلام المصنف رحمه الله فذكرت ما ينبغي التنبيه في ألفاظه ولا أذكر دليلاً ولا إيضاح علة اكتفاء بما تقدم في كلام شيخي رحمه الله.

[٩]- تأثيره فيمن بعده:

يبدو تأثير ابن النحاس واضحاً في كثير ممن جاء بعده، ولا أدل على ذلك من أن آراءه وتعليقاته وتعليلاته التي اشتهر بها تملأ بطون بعض الكتب التي ألفت بعد كتابه «**شرح المقرب**» وهو الذي سماه أكثر الذين نقلوا عنه «**التعليقة**»، ولعل أبا حيان تلميذه أكثر النحاة تأثراً به، فقد نقل عنه وتابعه في كثير من آرائه ففي كتابه «**تذكرة النحاة**» يبدو تأثره بابن النحاس جلياً فهو ينقل عنه متابعاً له في آرائه في أكثر من موضع حتى أنه في بعض المواضع لم يشر إلى نقله عن ابن النحاس، وقد نقل عنه فيها عدة صفحات متتاليات(١)، وتابعه في كثير من آرائه التي انفرد بها عن النحاة ومنها:

(١)- جواز التنازع في المصدر والظرف وغيرهما. قال ابن النحاس(٢): «ولم يمثل النحاة - رحمهم الله - في باب التنازع إلاَّ بالتنازع في الفاعل والمفعول به فقط وكما يجوز التنازع في هذين، فكذلك يجري التنازع في الظرف والمصدر وغيرهما فتقول في الظرف إذا أعملت الثاني: سرت وذهبت اليوم، وقمت وقعدت أمس، وأن أعملت الأول قلت: سرت وذهبت فيه اليوم، وقمت وقعدت فيه الأمس، وتقول في المصدر إذا أعملت الثاني: إن تضرب بكراً أضربك ضرباً شديداً، وإن أعملت الأول قلت: إن تضرب بكراً أضربه ضرباً شديداً، فالهاء ضمير المصدر، وإضمار المصدر كثير في القرآن والشعر

(١) ينظر: «تذكرة النحاة» ص٣٣٦ - ٣٦٢، ٣٦٤ - ٣٦٧، ٦٤١ - ٦٥٧.

(٢) شرح المقرب ق ١١٨/ب.

فلا حاجة بنا إلى ذكر شاهد على ذلك..». وقد تابعه أبو حيان في «**تذكرة النحاة**»[١] فذكر ذلك بالنص.

(٢)- نقل أبو حيان في «تذكرته» ما ذكره ابن النحاس في حكم تأخير المحصور بـ«إنما» أو بـ«ما وإلا» من فاعل ومفعول، وتابعه فيما ذكره من أحكام، وأشار إلى ذلك النقل[٢].

(٣)- لم يقتصر نقل أبي حيان عن شيخه على كتابه «**تذكرة النحاة**» وإنما نقل عنه في: «**ارتشاف الضرب**»[٣]، و«**التذييل والتكميل**»[٤]، و«**النكت الحسان**»[٥].

وممن تأثروا بابن النحاس الشيخ «صلاح الدين الصفدي»، فنقل عنه بعض آرائه في كتابه «**الغيث المسجم**»[٦]، وتابعه فيها.

وكذلك السيوطي وقد نقل عنه في كثير من كتبه، ففي كتاب «**الأشباه والنظائر**» نقل السيوطي عن ابن النحاس في أكثر من سبعين موضعاً[٧]، كما

---

(١) «تذكرة النحاة» ص٣٥٩.

(٢) «تذكرة النحاة» ص٣٣٣ - ٣٣٦.

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب» ١/١٤٣، ٣٣٩، ٤٣١، ٥٢٨، ٢/ ٢٠٠، ٥٩٧.

(٤) ينظر: «التذييل والتكميل» ٣/١١٧، ١٤٧، ١٥٩، رسالة دكتوراه، إعداد حماد البحيري، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

(٥) ينظر: «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» ص٤٧، تحقيق: الفتلي طبع: مؤسسة الرسالة/ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٦) ينظر: «الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ١/٨٨، ١١١، ١٣٠-١٣١، ١٦٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٧١، ٣٨٣ - ٣٨٤، ٢/ ١٠، ١٥٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٨٥.

(٧) ينظر: «الأشباه والنظائر» تحقيق د/ سالم مكرم، طبع مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ١/ ٤٥، ٧٥، ٧٦، ١٠١، ١١٠، ١١٢، ١٥٢، ١٥٣، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٩٧، ٣٢٠، ٣٢٩. ٢/ ٤١، ٩٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٥، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٠. ٣/٨، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦١، ٧٩، ١٠٧، ١١٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٦، ١٩٤، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥. ٤/٩، ١٨، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٥، ٨٠، ١٠٤، ١٣١، ١٤١، ١٤٧، ١٥٠، ٥/٦، ١٢، ١٣، ٢٩٨، ٦/ ٢٣١، ٧/٩٢، ١١٧.

نقل عنه في كتابه «**همع الهوامع**» في عدة مواضع[(١)]، وغير هؤلاء كثيرون كان لابن النحاس أثره فيهم وقد برز في مصنفاتهم[(٢)].

[١٠]- مصنفاته:

يبدو أن ابن النحاس لم يكن له كبير اهتمام بتصنيف الكتب بقدر ما كان له من اهتمام في اقتنائها وقراءتها، فقد ذكر الصفدي أن ابن النحاس كان يقتني كتباً نفيسة وأنه كان يحرص على شراء كل جديد في عالم الكتب. قال[(٣)]: «واقتني كتباً نفيسة أخبرني الشيخ نجم الدين الصفدي، وكان ممن قرأ عليه، قال: قال الشيخ بهاء الدين: ما يزال عندي كتب بألفي دينار وأحضر سوق الكتب دائماً، ولا بد أن يتجدد لي علم بأتم كتاب ما سمعت به» انتهى.

وفي الوقت نفسه ذكر الصفدي أنَّ ابن النحاس لم يصنف إلا شرحاً لكتاب «**المقرب**» قال[(٤)]: «ولم يصنف شيئاً إلاَّ ما وجدناه من إملائه على الأمير سنان الدين الرومي شرحاً لكتاب المقرب لابن عصفور، وذلك من أول الكتاب إلى باب الوقف».

وقد ذكرت بعض المصادر مصنفات ابن النحاس وهي:

(١)- **شرح المقرب** لابن عصفور الاشبيلي، ذكره تلميذه أبو حيان[(٥)]، والصفدي[(٦)]، والفيروزابادي[(٧)] والكتبي[(٨)]، والبغدادي[(٩)] وغيرهم

---

(١) ينظر: «همع الهوامع» تحقيق (مكرم) طبع دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م.

(٢) ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام تحقيق (المبارك) ص٥٤٦ - ٥٤٧، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق هادي نهر ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب للبغدادي (هارون) ١/ ١٦، ٩/ ١٤٤، وفرائد العقود العلوية في حل ألفاظ شرح الأزهرية «لعلي بن إبراهيم الحلبي» المتوفي سنة (١٠٤٤هـ ورقة ٨/ب، ٢١/ب، ٢٢/أ، ٣٤/أ، ٣٨/ب، ٣٩/أ، ٤١/أ، ٤٧/أ).

(٣)(٤) الوافي بالوفيات ٢/ ١٠، ١٢.

(٥) تذكرة النحاة ص٣٣٣.

(٦) الوافي بالوفيات ٢: ١٢.

(٧) البلغة ص١٨٢.

(٨) فوات الوفيات ٣: ٢٩٥.

(٩) هدية العارفين ٦: ١٣٩.

وهو موضوع هذه الرسالة.

(٢)- **شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة**، ذكره بروكلمان[(١)] والطباخ[(٢)] وأصل هذا الشرح محفوظ بمكتبة «الاوسكوريال» برقم (٣٠٣)، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية - جامعة الدول العربية تحت رقم (١١٧٤) أدب وقد حصلت على نسخة من المصورة واطلعت عليها وعدد أوراقها ١٥٠ ورقة وعدد أسطر كل صفحة ١١ سطراً، وقد كتبت بخط نسخ قديم واضح، ويحتوي الشرح على ست وخمسين قصيدة ومقطوعة، جمعت بين عدة روايات لشعر امرئ القيس كرواية الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما، وتناول فيه شارحه ما في هذا الشعر من غريب واختلاف في روايته ونسبة كل رواية إلى راويها، كما تناول فيه ما يوجد في الأبيات من نحو وصرف ومعان تحتاج إلى بيان، وللرواية فيه عناية خاصة فهو يذكر البيت ويشرح غريبه ومعناه، ثم يذكر ما فيه من الرواية، فيورد خلافات العلماء كالأصمعي وأبي عبيدة، والمفضل وابن حبيب وابن دريد وابن كيسان وغيرهم.

وعلى الورقة الأولى من الشرح كتب «شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة للعلامة ابن النحاس» ثم كتب بخط مائل «بهاء الدين أبي العباس أحمد» ووضعت علامة لحق عند لفظ «العلامة» ولا يوجد ما يدل على اسم الناسخ ولا تاريخ كتابة هذه النسخة، وهذا هو الذي جعل بعض الباحثين يرجح نسبة الشرح للنحاس المصري أبي جعفر، وبعضهم يستبعد أن يكون الشرح لأي منهما، فبينما نجد الدكتور ناصر الدين الأسد يرجح تبعيته لأبي جعفر لأسباب ذكرها[(٣)]، نجد العلامة محمد أبو الفضل[(٤)] يستبعد أن يكون لأبي جعفر النحاس أو للبهاء بن النحاس. أما استبعاد أن يكون لأبي جعفر فهذا ما أرجحه،

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١:١٠١، ٥:٢٩٧.

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤/٥٣٣.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي ص٤٩٦-٥٠٠، تأليف ناصر الدين الأسد، طبع دار المعارف/ ١٩٦٩م.

(٤) مقدمة ديوان امرئ القيس ص١٥-١٦، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع المعارف.

لأن شرح الديوان يختلف في منهجه تماماً عن المنهج الذي سلكه في شرح معلقة امرئ القيس في كتابه «**شرح القصائد المشهورات**»(١).

وأما استبعاده أن يكون هذا الشرح للبهاء ابن النحاس فلا أميل إليه، إذ ليس هناك ما يمنع أن يكون ابن النحاس الحلبي هو صاحب هذا الشرح، وخاصة إذا عرفنا اهتمام ابن النحاس الحلبي برواية كتب الأدب، وقد حفظ كثيراً من دواوين الشعر، فقد قال عنه تلميذه أبو حيان(٢): «ولم ألق أحداً أكثر سماعاً لكتب الأدب من الشيخ بهاء الدين».

وقال عنه ابن الجزري(٣): «روى» «**ديوان الحماسة**» و«**ديوان حبيب**»، و«**ديوان المتنبي**»، و«**ديوان المعري**».

يضاف إلى ذلك اهتمامه بكتب اللغة وتفسير معاني المفردات، وغريبها في شواهد الشعر وذلك يلمسه بوضوح القارئ لكتابه «**شرح المقرب**» ويلمح كذلك من حفظه لكتاب «صحاح الجوهري»(٤).

(٣)- **شرح قصيدة الشواء**(٥)، وهي قصيدة في الأفعال التي لامها واو أو ياء وقد ذكر هذا الشرح كل من: الفيروزابادي، وعبد الباقي اليماني، وحاجي خليفة وبروكلمان، والزركلي، وكحالة(٦) وقد ذكر «الزركلي» أن هذا الشرح يسمى «**هدي أمهات المؤمنين**»(٧).

(٤)- **ديوان شعر**: ذكر «بروكلمان» «أن لابن النحاس الحلبي «**ديوان شعر**»

---

(١) ينظر: «شرح القصائد المشهورات» لأبي جعفر النحاس ١: ٣ - ٥٠، طبع دار الكتب العلمية.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢/١٣، وفوات الوفيات ٣: ٢٩٥، وبغية الوعاة ١: ١٤.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢: ٤٦.

(٤) الوافي بالوفيات ٢: ١٣، وفوات الوفيات ٣: ٢٩٥، والبلغة ص١٨٢، وغاية النهاية ٢: ٤٦.

(٥) هو يوسف بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن الحسين بن إبراهيم الكوفي الحلبي أديب ولد بحلب سنة (٥٦٢هـ) وتوفي بها سنة (٦٣٥هـ). ينظر وفيات الأعيان ٢: ٤١١، وأعلام النبلاء ٤: ٣٩٧، والأعلام ٨: ٢١٧.

(٦) ينظر: البلغة ص١٦٢، وإشارة التعيين ص٢٨٦، وكشف الظنون ٢: ١٣٤٤، وتاريخ الأدب العربي ٥: ٢٩٧، ومعجم المؤلفين ٨: ٢١٩.

(٧) الأعلام ٨: ٢١٧.

طبع في بيروت سنة (١٣١٣هـ)[١]، وقد بحثت عنه في فهارس المكتبات التي تيسر لي الاطلاع عليها، فلم أجد له أثراً، ولا غرابة أن يكون لابن النحاس «ديوان شعر» فهو أديب وشاعر له شعر ذكرته بعض المصادر التي ترجمت له[٢] قال المقري[٣]: «وابن النحاس... له نظم كثير مشهور بين الناس».

وقال تلميذه أبو حيان[٤]: «كنت أنا وإياه نمشي بين القصرين، فعبر علينا صبي يسمى بجمال، وكان مصارعاً، فقال الشيخ بهاء الدين: ينظم كل منا في هذا المصارع فنظم الشيخ بهاء الدين:

مصارع تصرع الآساد سمرته ... تيهاً فكل مليح دونه همج

لما غدا راجحاً في الحسن قلت لهم ... عن حسنه حدثوا عنه ولا حرج

وقال الشيخ أثير الدين: أنشدني الشيخ بهاء الدين يخاطب رضي الدين الشاطبي وقد كلفه أن يشتري له قطراً:

أيها الأوحد الرضي الذي طا ... ل علاء وطاب في الناس نشرا

أنت بحر لا غرو إن نحن وافيـ ... ـناك راجين من نداك القطرا

وأنشدني لنفسه أيضاً:

إني تركت لدى الورى دنياهم ... وظللت أنتظر الممات وأرقب

وقطعت في الدنيا العلائق ليس لي ... ولد يموت ولا عقار يخرب

(٥)- شرح **«مقدمة المبرد»** في النحو. ذكر البغدادي في: «هدية العارفين» «أن ابن النحاس له شرح لمقدمة المبرد في النحو»[٥].

---

(١) المصدر نفسه ٥: ٢٩٧.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢: ١٠ - ١٥، والبلغة ص١٨٢، وغاية النهاية: ٢: ٤٦، والفلاكة ص١٠٢، ١٠٣.

(٣) نفح الطيب ٢: ٤٢٦.

(٤) فوات الوفيات ٣: ٢٩٥ - ٢٩٦، وغاية النهاية ص٤٦، أعلام النبلاء ٤: ٥٣٣.

(٥) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٦: ١٣٩، طبع دار الفكر ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

وفاته:

توفي ابن النحاس يوم الثلاثاء السابع من جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة[1] وزاد ابن العماد: وله إحدى وسبعون سنة.

وقال الأسنوي: مات بسكتة المدرسة القطبية بالبندقداريين في جمادى الأولى سنة (٦٩٨هـ).

---

(١) الوافي بالوفيات ٢/ ١١، العبر في خبر من غبر للذهبي ٥/ ٢٨١، والنجوم الزاهرة ٨/ ١٨٣.



الفصل الثالث

دراسة تحليلية لكتاب «شرح المقرب»

اسم الكتاب - إملاؤه على بعض تلاميذه.
توثيق نسبته لابن النحاس - مذهبه من خلال شرح المقرب - محتويات الكتاب - منهج ابن النحاس في كتابه «شرح المقرب» - الشواهد في «شرح المقرب» مصادر ابن النحاس في شرح المقرب - النسخة المخطوطة للكتاب.

اسم الكتاب:

من الواضح أن ابن النحاس لم يضع عنواناً لشرحه كتاب «المقرب» لابن عصفور، لأنه أملاه إملاء على طلابه في أثناء تدريسه لهم، وقد أطلقت عليه عدة تسميات منها:

(١)- «**شرح المقرب**»، قال أبو حيان في «**تذكرة النحاة**»[١]: «قال شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي عرف بابن النحاس في «شرحه لمقرب ابن عصفور» وانتهى فيه إلى باب الوقف. قوله: يعني ابن عصفور - أو يكون الفاعل مقروناً بإلا إلى آخره..»[٢].

(٢)- «**التعليق على المقرب**»: «أطلق عليه السيوطي هذه التسمية في عدة مواضع من كتابه «الأشباه والنظائر»[٣] قال: «قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «التعليق على المقرب»: اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة..»[٤].

(٣)- «التعليقة» وهي أكثر التسميات التي أطلقت على الكتاب، فقد ورد شرح المقرب باسم «التعليقة» في كثير من الكتب التي نقل أصحابها عن ابن النحاس أو ترجموا له، ومن هذه الكتب: «**طبقات الشافعية للأسنوي**»[٥]، وكتاب «**الغيث المسجم في شرح لامية العجم**»[٦] للصفدي، وكتاب «**الأشباه والنظائر**»[٧] للسيوطي، وكتاب «**خزانة الأدب**»[٨] للبغدادي، وكتاب «**فرائد**

(١) تذكرة النحاة ص٣٣٣، وينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٢٨٦، والبلغة ص١٨٢، وبغية الوعاة ١/ ١٤.
(٢) ينظر المقرب ١: ٥٤.
(٣) ينظر ٣: ١٠٧، ٣٢٦، ٣٢٩.
(٤) الأشباه والنظائر ٣: ١٠٧.
(٥) طبقات الاسنوي ٢: ٥٠٧.
(٦) الغيث المسجم ١: ٨٨.
(٧) الأشباه والنظائر ١: ٧٥، ٢١٥، ٢٦٨، ٢: ٢٦٠، ٤: ١٨، ٣٢، ٤٠.
(٨) ينظر: ١: ١٦.

العقود العلوية في حل ألفاظ شرح الأزهرية»[١] لعلي بن إبراهيم الحلبي.

وعلى كل حال فإن التسميتين الثانية والثالثة لا تختلفان في مضمونهما وإن اختلفتا في لفظهما.

إملاء الكتاب على بعض تلاميذه:

لم يكتب ابن النحاس كتابه بخط يده كما هي عادة كثير من المصنفين، ولا ندري سبباً لذلك مع أنه كان حسن الخط، كما ذكرت بعض المصادر[٢]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اهتمامه بالتدريس لطلاب العلم. وقد توافدوا عليه من بقاع شتى، فعزم على التفرغ لهم وآثر التدريس على التصنيف، وترك هذه المهمة لتلاميذه ولكن لم يمنعه ذلك من الإملاء على بعضهم.

قال الصفدي[٣]: «ولم يصنف شيئاً إلا ما وجدناه من إملائه على الأمير سنان الدين الرومي شرحاً لكتاب «**المقرب**» لابن عصفور، وذلك من أول الكتاب إلى «الوقف» أو نحوه..».

وقال الفيروزابادي[٤]: «.. لم يصنف شيئاً غير ما أملى على الأمير بشار بن موسى بن طرنطاي الرومي شرحاً لـ«**المقرب**» وهو من أوله إلى باب «الوقف».

وقد وردت عدة عبارات في الكتاب تدل على إملائه، ومنها ما جاء في ورقة ٧٠/ب قال من أملى عليه الكتاب. ولعله الأمير سنان الدين - الذي ذكره كل من الصفدي والفيروزابادي واليماني[٥].

«قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن إبراهيم النحاس - أدام الله أيامه وفضله - وقت تعليقي[٦] عنه هذا البحث -: ما ذكرت من الدليل يقتضي ألا

---

(١) ينظر ق: ٨/ب، ٢١/ب، ٣٤/أ، ٣٨/ب، ٤١/أ، ٤٧/أ.

(٢) الوافي بالوفيات ٢/٢، فوات الوفيات ٣/٢٩٦، والبلغة ص١٨٢، وبغية الوعاة ١/١٣.

(٣) الوافي ٢/١٤.

(٤) البلغة ص١٨٢.

(٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص: ٢٨٦.

(٦) في المخطوطة «تعليقي» ولعله يريد «تمليتي».

يجوز حذف الفعل مع غير الياء، بل يجب ذكر الفعل معهن، لأن هذه الحروف فروع - كما ذكرت - وحذف الفعل فرع أيضاً، فتكثر مخالفة الأصل».

فقال: «الجواب عن ذلك: أن الفعل هنا لفظه لفظ الخبر ومعناه الإنشاء... الخ...» وهناك عبارات أخرى في الكتاب تدل على الإملاء[١].

توثيق نسبة الكتاب لابن النحاس:

لا مجال للشك في نسبة هذا الكتاب لابن النحاس، فكل الدلائل تؤكد نسبته إليه ومن الأدلة التي تؤكد هذه النسبة ما يلي:

(١)- ما ذكرته جل المصادر[٢] التي ترجمت لابن النحاس من تصنيفه لهذا الكتاب.

(٢)- ما ذكره تلميذه أبو حيان في «**تذكرة النحاة**» من قوله[٣]: «قال شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي عرف بابن النحاس في: «**شرحه المقرب لابن عصفور**» وانتهى فيه إلى باب الوقف..» وكذلك ما نقله عنه في بعض كتبه.

(٣)- النصوص التي نقلت عنه في كثير من الكتب والإشارة إليها ممن نقلوا عنه ومنهم، الصفدي في كتابه «**الغيث المسجم في شرح لامية العجم**»[٤]، وابن هشام في «**المغني**»، و«**شرح اللمحة البدرية**»، وابن عقيل في «**المساعد**»[٥] والسيوطي في «**همع الهوامع**»[٦] و«**الأشباه والنظائر**»[٧] والبغدادي في «**خزانة**

(١) ينظر: شرح المقرب ق٢٨/أ، ٢٩/أ.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢: ١٤، وفوات الوفيات ٣: ٢٩٥، وطبقات الإسنوي ٢: ٥٠٨، والبلغة ص١٨٢، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص٢٨، وبغية الوعاة ١: ١٣، وكشف الظنون ٢: ١٨٠٥، والأعلام ٦: ١٨٧، ومعجم المؤلفين ٨: ٢١٩.

(٣) تذكرة النحاة ص٣٣٣.

(٤) ينظر: ١/١٨، ١١١، ١٣٠، ١٦٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٨٣، ٢/١٠، ١٥٢، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) ينظر: ٢: ٤٠٧.

(٦) ينظر: ١/٦، ٨، ٣٥، ٣٦، ٢/٢٩، ٣٢، ٤٨، ٥/٤٥، ١٠٠، ١٤١، ٦/٣٠٨.

(٧) ينظر: ١/٤٥، ٧٦، ١١٠، ١٥٣، ٣٢٩، ٢/٤١، ١٢٠، ٢١١، ٢٥٠، ٢٦٨، ٣/٤٥، =

الأدب»[١] وعلي بن إبراهيم الحلبي في كتابه «**فرائد العقود العلوية في ألفاظ شرح الأزهرية**»[٢].

(٤)- ما ورد في الشرح من العبارات التي تؤكد هذه النسبة نحو قوله[٣]: «. . . . هذا مذهب الكوفيين - رحمهم الله - وكذا حكاه شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله في شرحه المفصل «عن الكوفيين - رحمهم الله - وكذا أخذناه عنه رحمه الله وقت القراءة عليه».

وعبارات أخرى في الكتاب[٤] تؤكد نسبته لابن النحاس.

مذهبه النحوي من خلال شرحه المقرِّب:

من خلال قراءة كتاب ابن النحاس «**شرح المقرب**» يتضح لنا مذهبه النحوي، وفيه يذهب مذهب البصريين، فيرجح مذهبهم على المذهب الكوفي عند ذكره لمسائل الخلاف ويستعرض الأدلة التي تقوي مذهبهم ويعمل على توهين أدلة الكوفيين بالرد عليها وإبطالها، فهو عند ذكر مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يستخدم عبارة «والصحيح ما ذهب إليه البصريون» أو عبارة: «والصحيح عندنا» أو عبارة «والصحيح عندنا خلافاً للكوفيين»، أو عبارة «وذهب الكوفيون إلى. . . وذهب أصحابنا إلى. .» أو عبارة «قال أصحابنا. . وقال الكوفيون» أو عبارة «استدل أصحابنا إلى. . واستدل الكوفيون. . . .»[٥].

=١٠٧، ٢٢٦، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٥، ٤/١٨، ٤٠، ٨٠، ١٠٤، ١٥٠، ٥/١٢، ٢٩٨، ٦/ ٢٣١، ٧/١١٧.

(١) خزائن الأدب ١/١٦، ٩/١٤٤ هارون.

(٢) ينظر ورقة ٨/ب، ٢١/ب، ٣٤/أ، ٤١/أ.

(٣) شرح المقرب ق٣٣/ب.

(٤) ينظر: شرح المقرب ٢٨/أ، ٢٩/أ، ٩٥/ب.

(٥) ينظر: ق/٤/أ، ٤/ب، ٢٢/أ، ٢٥/ب، ٣١/ب، ٣٢/أ، ٣٨/ب، ٤٢/ب، ٤٩/أ، ٤٩/ ب، ٦٤/ب، ٩٨/ب.

ومن المسائل التي ذهب فيها إلى تصحيح مذهب البصريين وتوهين مذهب الكوفيين - على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(١)- الكلام عند البصريين، اسم مصدر، وعند الكوفيين، مصدر. (ق/ ٣/ أ).

(٢)- الاسم مشتق من السمو وهو العلو عند البصريين، وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة. (ق٤/ أ).

(٣)- الفعل مشتق من المصدر عند البصريين والعكس عند الكوفيين. (ق٤/ ب).

(٤)- «نعم» و«بئس» عند البصريين فعلان، وعند الكوفيين اسمان. (ق ١٩/ أ).

(٥)- «أفعل في التعجب»، فعل عند البصريين، واسم عند الكوفيين. (ق ٢١/ ب).

(٦)- عامل الرفع في المبتدأ معنوي عند البصريين، وهو الابتداء، وعامل الرفع عند الكوفيين لفظي وهو الخبر. (ق ٢٨/ أ).

(٧)- الاسم الواقع بعد «لولا» مرفوع بالابتداء عند البصريين، ومرفوع بفعل مضمر أو بـ«لولا» عند الكوفيين. (ق٣١/ ب، ٣٢/ أ).

(٨)- دخول اللام في خبر «لكن» ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين. (ق ٤٩/ أ، ب).

(٩)- «اللهم» الميم فيه عوض من «يا» في أوله عند البصريين، وليست عوضاً عند الكوفيين. (ق ٦٤/ ب).

محتوى الكتاب:

جمع كتاب «**شرح المقرب**» لابن النحاس بين دفتيه جل أبواب النحو وكثير من الأبواب الصرفية، لأن كتاب «**المقرب**» لابن عصفور كتاب نحو وصرف، وقد بدأ ابن النحاس شرح كتاب «**المقرب**» من أوله وحذا فيه حذو ابن عصفور في ترتيب الأبواب، ولم يخرج عن ترتيب ابن عصفور في «**المقرب**» إلا في

أبواب قليلة، قدم بعضها على بعض وذلك عند تقديمه باب «التمييز» على بابي «المفعول معه»، و«المفعول لأجله» (ق ٥٩/ب).

وقد بدأ ابن النحاس كتابه بشرح مقدمة ابن عصفور لـ«**المقرب**» وتابعه في شرح أبواب الكتاب حتى «باب التصغير» ولم يكمل ابن النحاس شرح كتاب «المقرب» ولعله لم يتمكن من ذلك في آخر حياته، أو لاشتغاله بتدريس التفسير والقراءات في «المنصورية» بعد أن أسند إليه الأمير علم الدين الشجاعي تدريس التفسير بها من قبل الملك المنصور قلاوون(١).

والأبواب التي لم يكمل ابن النحاس شرحها في كتاب المقرب هي(٢):

- باب جمع التكسير.
- باب المصادر
- باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات التي يعالج بها الفعل.
- باب المقصور والممدود المقيسين.
- باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطردة في بابها.
- باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها.
- باب الإدغام في الكلمة الواحدة.
- باب حرف البدل.
- باب القلب والحذف والنقل.
- باب ما قلب على غير قياس.
- باب الحذف على غير قياس.
- باب الضرائر.

---

(١) الوافي بالوفيات ٢: ١٤، وبغية الوعاة ١/ ١٤.

(٢) ينظر: المقرب ٢: ١٠٧: ٢٠٨.

منهج ابن النحاس في «شرح المقرب»:

لم يحدد لنا ابن النحاس منهجه في كتابه «**شرح المقرب**» كما يفعل كثير من المصنفين عندما يحددون مناهجهم في مقدمات مصنفاتهم، ولعل السبب في عدم تحديده لمنهجه في الكتاب راجع إلى أمرين:

الأول: أن ابن النحاس لم يضع مقدمة لكتابه، ومن ثم لم يبين لنا المنهج الذي سيسلكه في شرحه.

الثاني: أنه أملى الكتاب على تلاميذه أثناء تدريسه لهم كتاب «المقرب»، فلم يكن بحاجة إلى وضع منهج يلتزم به ويقيد حريته في الشرح.

ومن خلال معايشتي لكتاب ابن النحاس في أثناء التحقيق قمت بتسجيل بعض الملاحظات ومن خلالها يمكننا تحديد الطريقة التي سلكها في شرحه لكتاب «**المقرب**» وهي:

١- التزام ابن النحاس بترتيب ابن عصفور الموضوعات «**المقرب**» فلم يقدم أو يؤخر أو يغير في مسمياتها إلا نادراً، وذلك كتقديمه باب «التمييز» على بابي «المفعول معه والمفعول له».

(٢)- لم يلتزم ابن النحاس بمنهج موحد في شرحه لأبواب «**المقرب**» وموضوعاته، فبينما نجده يجنح إلى الإسهاب في الشرح في بعض الأبواب نجده يميل إلى الإيجاز والاقتضاب في بعضها الآخر، فمثلاً يسهب في الشرح ويطُول نفسه في أبواب «تبيين الكلام وأجزائه، والإعراب، والفاعل، وما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، والموصولات، وكان وأخواتها، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وغيرها من الأبواب»، ويجنح إلى الإيجاز في أبواب أخرى منها: «باب نعم وبئس، وباب التعجب، وأفعال المقاربة، واسم الفاعل، وباب التمييز، وباب الاستثناء، وباب النداء، وغيرها من الأبواب».

(٣)- عرض القضايا التي لم يتناولها ابن عصفور في «المقرب»، وذكر آراء النحاة فيها ومناقشتها والترجيح لما يختاره بذكره الأدلة التي تقويه، ورده على

غير المختار منها والأمثلة على ذلك كثيرة يمكن مراجعتها في (ق ٢٣/ب، ٢٣/أ، ٢٥/ب، ٢٦/أ، ٣٠/ب، ٤٦/أ).

(٤)- ذكر أمثلة للمسائل التي لم يمثل لها ابن عصفور في «**المقرب**» وهي كثيرة منها:

- **أمثلة** البدل من المجزوم أو الجاري مجراه (ق ٩/أ، ٩/ب).
- **أمثلة** وجوب تقديم المفعول على الفاعل (ق ١١/ب، ١٢/أ).
- **أمثلة** تقديم المفعول على العامل (ق ١٣/أ، ١٣/ب).
- **أمثلة** حذف العائد المرفوع (ق ١٥/ب).
- **أمثلة** حذف العائد المنصوب (ق ١٦/أ).
- **أمثلة** حذف العائد المجرور (ق ١٦/أ، ١٦/ب).
- **أمثلة** باب الاشتغال (ق ٤٠/ب).
- **أمثلة** «إذا الفجائية» بعد جملة (ق ٤١/ب، ٤٢/أ).
- **أمثلة** التعليق (ق ٥٣/ب).
- **أمثلة** اسم الفاعل (ق ٥٤/أ، ٥٤/ب).
- **أمثلة** الصفة المشبهة (ق ٥٦/ب، ٥٧/أ).
- **أمثلة** الإضافة (ق ٧١/ب).

(٥)- تعليله لكل ما هو في حاجة إلى تعليل غالباً، وبعض هذه التعليلات يظهر فيها الأسلوب المنطقي كما في تعليله اختصاص الأسماء بالجرّ (ق ٧/أ) ومن تعليلاته ما يلي:

- علة تسمية الحرف (ق ٤/ب).
- علة اشتراك الأسماء والأفعال في الرفع والنصب (ق ٦/ب).
- علة تسمية المضارع (ق ٧/أ).
- علة منع الجزم في الأسماء (ق ١٧/ب).

- علة إعراب المضارع (ق ٧/ب).

- علة تقديم الفاعل على غيره من المرفوعات (ق ٩/ب).

(٦)- أكثر ابن النحاس من استدراكاته على ابن عصفور، وقد اتخذت هذه الاستدراكات عدة ألوان، فأحياناً يكون استدراكه على ابن عصفور لنقص في عبارته، وأحياناً لنقص في التقسيمات والتفريعات، وأحياناً لنقص في حد من الحدود، وفيما يلي أمثلة من استدراكاته على المصنف رحمه الله:

- قسم ابن عصفور الأفعال من حيث بنائها للمفعول ثلاثة أقسام، فقال[١]:

«قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق... وقسم فيه خلاف... وقسم لا خلاف في جواز بنائه».

فاستدرك ابن النحاس على المصنف نقصاً في عبارته، فقال[٢]: «وقوله: قسم لا خلاف في جواز بنائه». كان الأحسن أن يتم كلامه بأن يقول: في جواز بنائه بشرط أن يكون في الكلام ما يقوم مقام الفاعل.. الخ».

- ذكر ابن عصفور حكم معمول اسم الفاعل المقترن بأل، فقال[٣]: «إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون، فإن أثبت النون لم يجز فيه إلا النصب وإن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول، والخفض إن قدرت حذفها للإضافة» فاستدرك ابن النحاس على عبارته قائلاً[٤]: «هذه العبارة لا تستحسن، فإنك متى قدرت حذف النون للطول وجب النصب وإن قدرت حذفها للإضافة وجب الجر، فالتعبير في مثل هذا بالجواز يستقبح»، وأحسن من هذه العبارة أن يقول «وإن حذفتها جاز النصب ويكون الحذف للطول، والجر ويكون الحذف للإضافة».

- في «باب ما لم يسم فاعله» استدرك على المصنف عدم ذكره لآراء النحاة

---

(١) المقرب ١/٩٧.
(٢) شرح المقرب ق ٢٤/أ.
(٣) المقرب ١/١٢٣.
(٤) شرح المقرب ق ٤د/أ.

في بناء «أفعال المقاربة» لما لم يسم فاعله، فقال[١]: «واعلم أن المصنف رحمه الله تعرض لباب «كان وأخواتها» «ولم يتعرض لأفعال المقاربة» وقد أحببنا التعرض لها فنقول: «جوز الكسائي والفراء - رحمهما الله -: كِيدَ يقول، وجُعِل يقول واختلفا فيما أقيم مقام الفاعل هنا..».

- ذكر ابن عصفور أن المبتدأ من حيث الإثبات والحذف ينقسم قسمين: قسم يلزم فيه إثباته.. وقسم أنت فيه بالخيار.

وقد استدرك ابن النحاس عليه، فذكر قسماً ثالثاً، فقال[٢]: «وقوله: المبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان».

قلنا: «الصحيح أنه ثلاثة أقسام - كما ذكر في خبر المبتدأ، لكنه أهمل القسم الذي يجب فيه حذف المبتدأ، وقد التُزِم حذف المبتدأ في مواضع منها..».

- عرف المصنف الاسم بقوله[٣]: «فالاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدخل جزء من أجزائه على جزء معناه نحو: زيد».

ولم يرق هذا الحد لابن النحاس فاستدرك عليه، قائلاً[٤]: وقوله في حد الاسم «لفظ» أخذ فيه الجنس البعيد، ولذلك احتاج إلى زيادة فصل آخر، وهو قوله: «ولا يدل جزء من أجزائه إلى آخره، ولو أخذ عوض (لفظ) «كلمة» (لما) احتاج إلى ذلك».

وهناك استدراكات أخرى كثيرة سواء على عبارة المصنف أو حدوده، أو تقسيماته يطول الكلام بذكرها ويمكن لمن أراد الرجوع إليها أن ينظر في (ق ٩/ب، ١٦/ب، ١٩/ب، ٢٠/ب، ٢١/أ، ٢٣/ب، ٢٤/أ، ٣٢/ب، ٣٧/ب، ٤١/أ، ٤٤/ب، ٤٦/ب، ٤٩/ب، ٥٠/أ، ٥٤/أ، ٦٨/ب، ٦٩/أ).

(٧)- ومع أن ابن النحاس قد أكثر من استدراكاته على المصنف إلا أنه في

(١) شرح المقرب ٢٣/ب.
(٢) شرح المقرب ق ٣٧/أ.
(٣) المقرب ١/٤٥.
(٤) شرح المقرب ق٤/ب.

كثير من الأحيان يستحسن عبارته ويفضلها على عبارة غيره من النحاة، وكذلك قد يفضل حدوده على حدود غيره (ففي ق ٤٢/ب) يفضل عبارة المصنف على عبارة الزمخشري ومن تبعه من المتأخرين عند قول ابن عصفور في الاسم المشتغل عنه «وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً لم يجز في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل».

قال ابن النحاس: «قوله: إلا الحمل على إضمار فعل. هو أحسن من قول الزمخشري ومن تبعه من المتأخرين: إنه يجب النصب في هذه المواضع، لأن اقتضاء هذه الأدوات للفعل يوجب إضمار الفعل كما ذكر أما أنْ يكون الفعل المضمر ناصباً ليس إلا فلا دليل عليه فكيف يجب النصب؟..»

وكذلك تفضيله لترجمة ابن عصفور لبناء الفعل للمجهول. بقوله: «باب ما لم يسم فاعله».

قال ابن النحاس: «وهذه الترجمة أولى وأحسن من قول من يقول: باب فعل ما لم يسم فاعله. أو باب المفعول الذي لم يسم فاعله، لأن الترجمة التي في الكتاب تشمل الفعل والمفعول وهو يتكلم في الباب عليهما وكل واحدة من تينك الترجمتين تخص واحداً منهما دون الآخر..» ينظر (ق ٢٣/أ، ب).

(٨)- استطرادة في بعض الأحيان بذكر مسائل فرعية أثناء الحديث عن قضية ما، ففي الورقة (٤٢/أ) من شرحه تحدث عن «إذا الفجائية» فاستطرد بذكر ما قيل في المسألة الزنبورية.

(٩)- يعنى ابن النحاس عناية خاصة بالتفسير اللغوي للكلمات الغامضة بتتبعه المعاني اللغوية للأدوات واستعمالها، وتفسيره لما جاء في الشواهد الشعرية وغيرها من غريب. وقد يذكر أقوال العلماء في تفسير بعض الكلمات، والأمثلة على ذلك كثيرة، وينظر - ما ذكره في معاني «جعل» (ق ٢/ب). ما ذكره في (نجد) عند قول المصنف[١]: «وأهل الحجاز ونجد» قال[٢]: «وقوله:

(١) المقرب ١/١٠٢.

(٢) شرح المقرب ق ٤٦/أ.

ونجد، النجد: الموضع المرتفع وسميت نجد نجداً بالتنوين لارتفاعها، قال الجوهري: ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد».

- ما ذكره من أقوال اللغويين في «الخُلَّب» قال: «والخلب: الليف بضم اللام وكذا قال الجوهري رحمه الله: وأنشد عليه البيت[1]. ثم قال كذلك الخلب بالتكسين.

وقال ابن سيده رحمه الله والخلب: حبل الليف والقطن إذا رق وصلب (ق ٥١/ أ).

- تفسيره للشواهد التي أوردها ابن عصفور في «**المقرب**» سواء أكانت من القرآن والحديث النبوي أم من الشعر والأمثال وأقوال العرب. ينظر في هذا (ق ٥٤/ب، ٥٥/أ، ٥٥/ب، ٥٦/أ، ٥٨/ب).

- ما ذكره في معاني «ظن وأخواتها» ومعاني «أسماء الأفعال» (ق ٥٢/ب، ٥٣/أ، ٥٥/ب، ٥٦/أ).

(١٠)- في بعض الأحيان لا يكتفي بذكر بيت الشاهد فيسوق معه أبياتاً أخرى، كما أنه قد يذكر خبراً عن الشاعر الذي ورد ذكره في بيت الشاهد وفي قصيدته، إذا كان الشاعر يستحق الإشارة إليه (ينظر ق ٥٥/أ، ٦٦/ب).

(١١)- في كثير من الأحيان لا يذكر نص عبارة المصنف عند شرحه لها، وإنما يذكر مضمون العبارة (ينظر ق ٢٠/ب، ٢١/أ، ٦٠/أ، ٦١/ب، ٦٨/ ب).

الشواهد في «شرح المقرب»:

اهتم ابن النحاس بالشواهد في كتابه فأكثر من ذكرها فلم يترك موطناً ورد

---

(١) قول رؤبة من مشطور الرجز:

كأن وريديه رشاء خلب

ينظر ديوانه ص١٦٩، والمقرب ١/ ١١٠.

فيه شاهد عند النحاة من القرآن أو الحديث، أو الشعر، أو ما قالته العرب إلا ذكر فيه شاهداً أو أكثر، وهو في الغالب لا يكتفي بذكر الشاهد في موطنه ليدلل به على رأيه أو ما يختاره من الآراء، وإنما يذكر ما قيل في الشاهد من آراء بعد ذكره عارضاً إياها ثم يختار ما يراه راجحاً من هذه الآراء وبخاصة في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ولاهتمامه بذكر الشواهد بلغ مجموع الشواهد في كتابه (٥٨٧) شاهداً، وتفصيلها كالآتي:

- **من القرآن الكريم**: (٢٠٣) آية.
- **من الحديث النبوي**: (١٧) حديثاً.
- **من الشعر والرجز**: (٣١٢) شاهداً.
- **من الأمثال وأقوال العرب**: (٥٥) شاهداً.

ومن هذه الشواهد موزعة بين القسم الذي حققه الباحث، والقسم الذي لم يحقق على النحو التالي:

نوع الشواهد	عددها في القسم الذي تم تحقيقه	عددها في القسم الذي لم يحقق
الآيات القرآنية	(٩٥) آية	(١٠٨) آية
الأحاديث الشريفة	(١٠) أحاديث	(٧) أحاديث
الشعر والرجز	(١٥٥) شاهداً	(١٥٧) شاهداً
الأمثال وأقوال العرب	(٣٦) شاهداً	(١٩) شاهداً

مصادر ابن النحاس في «شرح المقرب»:

مما لا شك فيه أن ابن النحاس كانت له ثقافة واسعة واطلاع كبير على كثير من الفنون التي صنفت قبل كتابه «**شرح المقرب**» وقد تبين لي ذلك من خلال قراءتي لكتابه ودراسة وتحقيق قسم منه.

لذا فقد تعددت وتنوعت مصادر كتابه، فجاء غزيراً في مادته العلمية، وفيما

يلي نذكر حديثاً موجزاً عن مصادره والكتب التي اقتبس منها مادة كتابه.

[١]- السماع من الشيوخ:

لم تكن الكتب المصنفة المصدر الوحيد الذي استقى منه ابن النحاس المادة العلمية لكتابه، بل إن هناك مصدراً هاماً يتمثل في تسجيل ما سمعه ابن النحاس من شيوخه اعتماداً على جودة حفظه وقوة ذاكرته، وبخاصة ما سمعه من شيخه جمال الدين بن عمرون، وهو في بعض الأحيان يسجل ما سمعه من شيوخه، أو أحدهم فيقول: هكذا سمعناه من شيخنا.. أو هكذا أخذناه من شيخنا وقت القراءة.. وغير ذلك من العبارات التي تدل على أنه يعد السماع من الشيوخ مصدراً من مصادره.

[٢]- الكتب المصنفة في فنون مختلفة ومنها:

أ- في النحو والصرف ومنها:

(١)- كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ).

(٢)- المسائل الكبير للأخفش (ت ٢٢١هـ).

(٣)- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

(٤)- الأصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ).

(٥)- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ).

(٦)- حواشي الجمل لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

(٧)- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

(٨)- الإيضاح الشعري لأبي علي الفارسي.

(٩)- التذكرة لأبي علي الفارسي.

(١٠)- الاغفال لأبي علي الفارسي.

(١١)- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي.

(١٢)- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي.

(١٣)- شرح كتاب سيبويه للرماني (ت ٣٨٤هـ).
(١٤)- كتاب اللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ).
(١٥)- الخاطريات لابن جني (ت ٣٩٢هـ).
(١٦)- شرح المقصور والممدود لابن جني (ت ٣٩٢هـ).
(١٧)- الدمشقيات لابن جني (ت ٣٩٢هـ)
(١٨)- شرح الإيضاح لأبي طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).
(١٩)- شرح مختصر الجرمي للربعي (ت ٤٢٠هـ).
(٢٠)- شرح النحو للواحدي (ت ٤٦٨هـ).
(٢١)- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت ٤٧١هـ).
(٢٢)- المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
(٢٣)- الآمال لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ).
(٢٤)- حواشي الإيضاح لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ).
(٢٥)- شرح الإيضاح لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ).
(٢٦)- شرح كتاب سيبويه لابن خروف (ت ٦٠٩هـ).
(٢٧)- شرح كتاب سيبويه للعكبري (ت ٦١٦هـ).
(٢٨)- الفصول الخمسون لابن معطي (ت ٦٢٨هـ).
(٢٩)- شرح الجزولية لابن معطي (ت ٦٢٨هـ).
(٣٠)- كتاب النهاية لابن الخباز (ت ٦٣٧هـ).
(٣١)- شرح المفصل لاين يعيش (ت ٦٤٣هـ).
(٣٢)- كتاب المفصل للسخاوي (ت ٦٤٣هـ).
(٣٣)- شرح المفصل لابن عمرون الحلبي (ت ٦٤٩هـ).
(٣٤)- شرح الجزولية للأبذي (ت ٦٥٩هـ).
(٣٥)- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ).

(٣٦)- حواشي الإيضاح لابن بري (٦٨٢هـ).

ب- في اللغة والمعاجم ومنها:

(١)- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ).

(٢)- الجمهرة لابن دريد (ت ٣٢١هـ).

(٣)- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ).

(٤)- الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ).

(٥)- المجمل لابن فارس (ت ٣٩٥هـ).

(٦)- الصحاح للجوهري (ت ٣٩٨هـ).

(٧)- المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ).

(٨)- معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ).

(٩)- درة الغواص للحريري (ت ٥١٦هـ).

(١٠)- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (ت ٦٤٣هـ).

جـ- تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه:

(١)- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ).

(٢)- تفسير القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ).

(٣)- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ).

(٤)- الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

(٥)- التبيين للعكبري (ت ٦١٦هـ).

د- الكتب الأدبية وشروحها:

(١)- شرح القصائد لابن النحاس (ت ٣٣٨هـ).

(٢)- شرح رسالة أدب الكاتب لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ).

(٣)- ذيل الأمالي لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ).

(٤)- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني (ت ٣٩٢هـ).

(٥)- التمام في شرح أشعار هذيل لابن جني (ت ٣٩٢هـ).
(٦)- رسالة الغفران للمعري (ت ٤٤٩هـ).
(٧)- مقامات الحريري (ت ٥١٦هـ).
(٨)- مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ).

النسخة المخطوطة للكتاب:

بدأت العمل في تحقيق القسم الأول من كتاب «**شرح المقرب**» معتمداً على نسخة فريدة مواصلاً البحث عن نسخ أخرى، ولكنني - بعد بحث طويل في فهارس المكتبات التي تيسر لي الاطلاع عليها - لم أوفق في الحصول على نسخ أخرى للكتاب والنسخة التي بين يدي من مخطوطات المكتبة الأزهرية تحت رقم (٤٩٤٧) نحو، وتوجد منها مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٩٦٤٢ ق) كما توجد مصورة أخرى في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٣١٠ق).

وصف المخطوطة:

مقاسها: ٢٩ × ٤١ سم.
عدد الأوراق: (١٣٥) ورقة ذات وجهين.
عدد الصفحات: ٢٧٠ صفحة.
عدد أسطر الصفحة: مسطرتها مختلفة، عدد أسطرها من ٢٣ - ٣٦ سطراً
متوسط عدد الكلمات: في كل سطر (١٥) كلمة.

نسخها: نسخت هذه المخطوطة من أولها وحتى الورقة (٥٤/أ) بخط نسخي جميل، منقوط ومشكول في بعض الأحيان، ومن الورقة (٥٤/ب) وحتى الورقة الأخيرة نسخت بخط مغاير سريع قلق مضطرب خال من الإعجام غير واضح في كثير من الأحيان، ولم يكتب عليها اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها.

الصفحة الأولى:

جاء على الصفحة الأولى من المخطوطة، وهي صفحة العنوان ما نصه:

«هذا شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور».

جاء أيضاً ما يفيد أنها كانت مملوكة للشيخ «حسن العطار» شيخ الأزهر (ت ١٢٥٠هـ).

ونصه: «من عوادي الزمان عند الفقير حسن محمد العطار عفي عنه».

وأيضاً كتب عليها ما نصه: «وقف هذه النسخة الفقير حسن العطار على طلبة العلم بالأزهر وجعل مقرها برواق المغاربة».

الصفحة الأخيرة:

جاء فيها: باب التصغير.

وفي نهاية الصفحة جاء ما نصه: «هذا ما وجد من هذا التعليق لابن النحاس رحمه الله».

ترتيب أوراق المخطوطة:

يبدو أن أوراق المخطوطة انفرطت وضمت إلى بعضها البعض من غير ترتيب ومراعاة لوضع كل ورقة في موضعها الطبيعي، فحدث تقديم لبعض أوراقها، وتأخير للبعض الآخر في أكثر من موضع، ويبدو كذلك أنها عند التصوير صورت على الحال التي وجدت عليه والحمد لله، فقد وفقت لترتيبها بعد قراءتها، ووضع كل ورقة في مكانها.

التعليقات المسجلة على حواشي المخطوطة:

جاءت بعض التعليقات على حواشي النسخة وهي أنواع منها:

(١)- تعليقات مكملة لنقص في النسخة لسقط في النص، وقد وضعت علامة اللحق عند مكان السقط في النص، كما وضعت كلمة «صح» عند نهاية

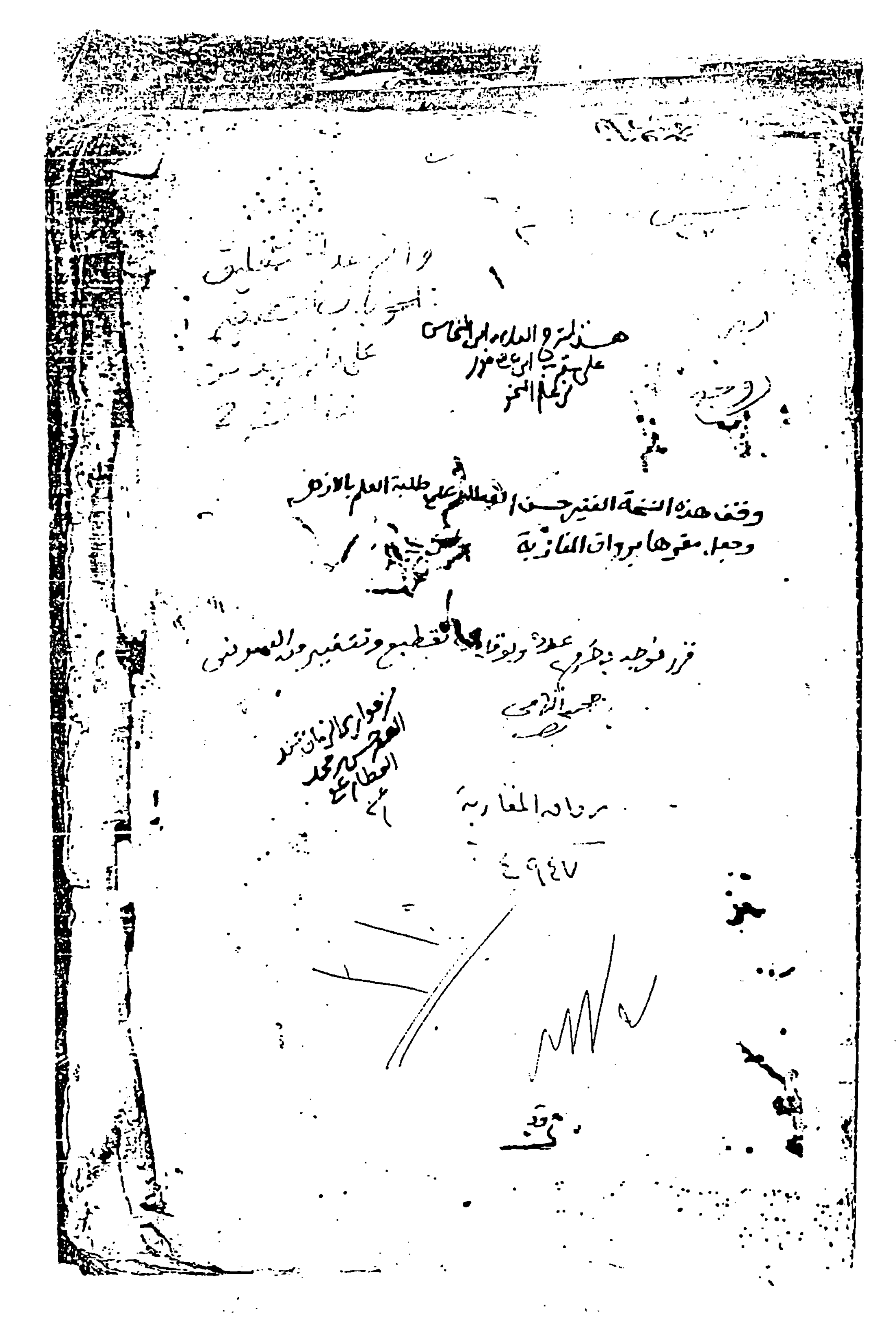
التعليق في الحاشية مما يدل على أن هذه النسخة قد قوبلت على نسخة أخرى أصلية، وهذا النوع من الحواشي ورد كثيراً في النسخة (ينظر ق ٢/ب، ٨/أ، ٩/أ، ٢/أ، ٢٠/أ، ٢٤/أ، ٢٦/أ، ٣٤/أ).

(٢)- تعليقات للبيان، وهي عبارة عن كلمات وردت في الحاشية عليها كلمة «بيان» وذلك لتوضيح كلمة غير واضحة، أو كلمة غير مقروءة، ومنها ما جاء في (ق ٢٠/أ، ٢١/أ، ٢٩/ب.. الخ).

(٣)- تعليقات على ترجيح عبارة أو كلمة، وهي كلمات أو عبارات وضع قبلها كلمة: لعله في محاذاة كلمة أو عبارة، ومنها ما ورد في حاشية (ق ٧/ب، ٣٥/ب.. الخ).

(٤)- تعليقات علمية، وذلك لتوضيح قول، أو إضافة رأي، أو استدراك على ما جاء في المتن، وغير ذلك، ومنها ما جاء في حاشية (ق ٣/ب، ٤/أ، ٦/أ، ٧/أ، ٩/ب، ١٠/أ، ١١/أ، ب، ١٢/أ، ٢٥/ب، ٢٩/ب، ٣٠/ب، ٣٥/أ، ٣٦/أ، ٤٢/ب).

نماذج من المخطوطة



هذا شرح العلامة ابن النحاس
على مقرب ابن عصفور
في علم النحو

وقف هذه النسخة الفقير حسن [illegible] على طلبة العلم بالأزهر
وجعل مقرها برواق المغاربة

رواق المغاربة

٩٤٧

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيد

قوله الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام. الحمد الثناء على الممدوح
الشكر والفرق بينهما أن الحمد يكون على ما فيه والشكر يكون على ما منه هذا أصله في اللغة و
ضد كل واحد منهما يظهر معناه فضد الشكر الكفران ولا يقال الكفران ...
فالكفر لما منه ولذلك الشكر. وضد الحمد الذم والذم يكون على ما فيه فتبين بذلك الحمد
فهل يستعمل أحدهما موضع الآخر فيه وجوه أحدها منع استعمال كل واحد منهما موضع
الآخر لئلا يؤدي إلى التباس المعاني والثاني جواز استعمال كل واحد منهما موضع الآخر
على المجاز ولا يلبس ... مشروط فيه القرينة تشكل فأبقوه. والثالث جواز
استعمال الحمد موضع الشكر ومنع استعمال الشكر موضع الحمد ووجهه أن الحمد إذا كان
على ما فيه والشكر على ما منه فمن أسدى إلى إنسان معروفا لم يفعل ذلك إلا وفيه صفات
حسنة فعرفنا أن معنى الشكر لازمه معنى الحمد فجاز استعمال الشكر في موضع الحمد لوجود
معناه وقول الناس الحمد لله أعم من الشكر إنما يتجه على هذا المعنى الثالث دون
المعنيين الأولين لأنهما على الأول متباينان وعلى الثاني إن نظرنا إلى الحقيقة والمجاز ...
فكالمترادفين والزمخشري رحمه الله في مفصله وابن الحريري رحمه الله في مقاماته
استعملا الحمد في موضع الشكر. لله للخليل رحمه الله فيه مذهبان أحدهما أنه غير
مشتق فهو مرتجل للعلمية والآخر أنه مشتق وله في المشتق منه مذهبان أحدهما هو
مشتق من الإلاهة وهي العبادة ومنه قراءة من قرأ ويذرك وإلاهتك أي وعبادتك
والآخر أنه مشتق من لاه يليه إذا استتر فعلى القول الأول الهمزة فاء ... والألف
منقلبة عن ياء هي عينها والهاء لامها على كل قول ووزنه على القول الثاني فعل كان أصله
إليه فنقلت حركة الياء إلى اللام فصار اللفظ إليه فتحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها
الآن فقلبت ألفا كما فعل في أنام وأقال وغير ذلك فصار اللفظ إلاه ثم دخلت عليه
واللام للتعريف فصار اللفظ الإله. ... من قال هو مشتق من الوله فيكون
ولاه فقلبت واوه همزة لانكسارها كما في إشاح وإعاء أخيه ليس بصحيح لقوله في ...

الصفحة الأولى من المخطوطة

اذا الاتي الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربِ القوم
ومنه نونا التوكيد قال المصنف رحمه الله في هذا الباب قوله وهل يقومن الزيدون
بضم الميم الذي دلت على انه كان هنا واو حذفت لالتقاء الساكنين وهي علامة كلغة اكلوني
البراغيث والاكثر ان الميم مفتوحة لكون فاعل الفعل ظاهرا وهو الزيدون وبعضها هنا
النون الشديدة ولا تكون الخفيفة لان الخفيفة تحذف بالتقاء الساكنين بعدها في المسائل المذكورة فلا يحصل
له ما اراد والذي قال المصنف رحمه الله في يقومن الزيدون بالضم على لغة اكلوني البراغيث
ليس بجيد لانه يعني ان يقال على لغة من جعل الواو علامة لان اكلوني اعم من ذلك لانه اعرب ان الجاه
قد صار متعارفا منهم ابهم مبنيا للواو على لغة اكلوني البراغيث لما يريدون ان يكون الواو علامة
لا غير وانما حذفت الواو لرجع المدلول والياء في مخاطبة المؤنث وان التقاء الساكنين على
حدها مع النون الشديدة لم يبدل الواو والياء على الالف في نحو قوله تعالى ولا تتبعان في
ما في الالف من الخفة ولم تحذف لما كان التقاء الساكنين على حدها قوله ولا يتصل به ضمير
الاسم الى قوله مدعا بحوداته اعلم ان نون التوكيد الخفيفة والشديدة متى اتصل بالمعقول
بالفعل واحد منهما ولم يقع ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني الفعل المعرب معهما اجماعا نحو هل
تضربن وهل تضربن للواحد المذكر المخاطب والواحد الغائبة وهل اضربن وهل نضربن واحتمل في
علة البناء مذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف نحو لا رجل
ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء فبني
على هذا قولنا هل تضربان وكل ما ضمير بارز مع نون التوكيد هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب قال
ان هذا معرب لان التركيب لا يكون في ثلاثة اشياء تجعلها كالشيء الواحد ولكن حذفت النون التي كانت
علامة للرفع ها هنا كراهة اجتماع النونات او النون في نحو هل تضربن وتضربن ونحن بهم النار كرها
ومن علل بتقوية معنى الفعل كان هل تضربان عنده مبنيا ولكن حذفت النون هنا للبناء ولذلك اذا كان
الضمير بارزا تقديرا نحو قال تضربن وتضربن وتضربن وتضربن وقد تقدم شيء من ذلك في باب
البناء واعدناه هنا لما فيه من الزيادة ولم يستكمل الا بلغي ساكنان وكانت فتحة اما الحاقها
الخفيفة واما حرف اللين فيفعل جمع المذكر الوصمتا ويفعل المخاطبة المؤنثة لو لسرنا
قوله وانما لم يدخل الخفيفة الى اخره هذا مذهب سيبويه والخليل لالتقاء
ساكنان على غير حدها واجاز ذلك يونس رحمه الله النحاس الا ان المد لم يلتق
فيها الساكنان على حدها باب التصغير التصغير لا يكون عند البصريين الا
للتحقير وقد قسمه المصنف خمسة اقسام في الكل معنى التقليل والتحقير يؤدي فيه الى ان الدليل
الكوفيين حيث قالوا ان التصغير يكون للتعظيم او التحبيب او للتحقير ثم جميع ما ذكروا من الاستشهاد راجعه
الى ذلك الى التقليل والتحقير قوله والاسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا لا يجوز ذلك
اسماء الباري سبحانه واسماء الانبياء عليهم السلام وما جرى مجرى ذلك وانما لم يجز تصغير ذلك لانه
نقص لا يتصور الا عن الذي اهل المبالغة قال المبرد يلعن ابن قتيبة قال ان مهيمنا تصغير
مؤمن والهاء بدل من الهمزة فوجب اليه ابو العباس فان هذا خطأ لو جرى اللفظ على مرحلة وانما هو مثل
مثل مسيطر فان يلزم اللفظ لم يحدث على
هذا ما وجد من هذا التعليق الذي رحمه الله

الصفحة الأخيرة من المخطوطة



القسم الثاني

التحقيق



مقدمة المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يستنتج بأجمل من صنعه مرام، ....

[شرح مقدمة المصنف]

[٢/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد.

قوله: (**الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام**).

الحمد: الثناء على الممدوح، وهو يقارب الشكر

والفرق بينهما. أن الحمد يكون على ما فيه، والشكر يكون على ما منه، هذا أصله في اللغة[١]، وضد كل واحد منهما يظهر معناه، فضد الشكر الكفران، ولا يقال إلا كفران النعمة، وضد الحمد الذم، والذم يقع على ما فيه قبح، فكذلك الحمد[٢].

---

(١) في الصحاح (حمد - شكر) الحمد: نقيض الذم، تقول حمدت الرجل أحمده حمداً ومحمدة، فهو حميد ومحمود.

والشكر: الثناء على المحسن بما أولاك من المعروف يقال: شكرته وشكرت له وباللام أفصح وفي التهذيب (حمد): الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أوليتها، والحمد قد يكون شكراً للصنيعة ويكون ابتداءً للثناء على الرجل، فحمد الله الثناء عليه، ويكون شكراً لنعمه التي شملت الكل والحمد أعم من الشكر. وفي القاموس المحيط (حمد): الحمدُ، الشكر والرضى والجزاء وقضاء الحق.

(٢) أي أنَّ الحمد يقع على ما فيه حسن، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١: ٤ ط عالم الكتب «... والحمد، نوع من المدح، وهو الثناء على الرجل بما فيه حسن، يُقَال: حمدت الرجل أحمده حمداً ومحمدة وهو يقارب الشكر، والفرق بينهما يظهر بضدهما، فضد الحمد الذم، وضد الشكر الكفران، وذلك أن الشكر لا يكون إلا عن معروف، يقال: حمدته على ما فيه، وشكرته على ما منه...».

....

وهل يستعمل أحدهما موضع الآخر؟ فيه وجوه:

أحدها: منع استعمال كل واحد منهما موضع الآخر، لئلا يؤدي إلى التباس المعاني.

والثاني: جواز استعمال كل واحد منهما موضع الآخر على المجاز ولا يلبس، لأنه مشروط فيه القرينة، فتكون فارقة له.

والثالث: جواز استعمال الحمد موضع الشكر، ومنع استعمال الشكر موضع الحمد[١].

ووجهه أن الحمد إذا كان على ما فيه والشكر على ما منه، فمن أسدى إلى إنسان معروفاً لم يفعل ذلك إلا وفيه صفات حسنة.

فعرفنا أن معنى الشكر يلازمه معنى الحمد. فجاز استعمال الشكر في موضع الحمد لوجود معناه[٢].

وقول الناس[٣]: الحمد لله أعم من الشكر، إنما يتجه على المعنى الثالث

---

(١) قال ابن خالوية في إعراب ثلاثين سورة ص١٩ط عالم الكتب ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م «ومعنى الحمد لله: الشكر لله، وبينهما فصل، وذلك أن الشكر لا يكون إلا مكافأة. كأن رجلاً أحسن إليك فتقول: شكرت له فعله، ولا تقول: حمدت له، والحمد: الثناء على الرجل بشجاعة أو سخاء، فالشكر يوضع موضع الحمد والحمد لا يوضع موضع الشكر».
وفي شرح ابن يعيش ١/ ٤ «وقد يوضع أحدهما موضع الآخر، لتقارب معنييهما، وقيل، الحمد أعم من الشكر، فكل شكر حمد، وليس كل حمد شكر.
وبالمقارنة بين النصوص السابقة نجد أن ابن خالوية قد ذكر وجها رابعاً في المسألة وهو وضع الشكر موضع الحمد ولا عكس» وينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ١٣٤ - دار الفكر العربي.

(٢) في اللسان (حمد) «وقال اللحياني: الحمد: الشكر، فلم يفرق بينهما، والأخفش: الحمد لله الشكر لله. قال: والحمد لله: الثناء».
وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ١/ ٣٦ تحقيق د. أحمد الخراط ط دار القلم.

(٣) ممن قال: بأن الحمد أعم من الشكر، ثعلب، والأزهري، والراغب الأصبهاني، والفخر =

....

دون المعنيين الأولين، لأنهما على الأول متباينان، وعلى الثاني - إن نظرنا إلى الحقيقة والمجاز معاً - فكالمترادفين.

والزمخشري[١] رحمه الله في «**مفصله**» و[ابن][٢] الحريري[٣] رحمه الله في «مقاماته» استعملا الحمد في موضع الشكر[٤].

(لله).

للخليل[٥] رحمه الله فيه مذهبان:

=الرازي، والسمين الحلبي، وينظر تهذيب اللغة واللسان (حمد)، والمفردات في غريب القرآن ص١٣١. تحقيق محسن سيد كيلاني - دار المعرفة، ومفاتيح الغيب ١/ ٢٢٣ - دار الفكر سنة ١٤٠١هـ، والدر المصون ١/ ٣٦.

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري نسبة إلى زمخشر من قرى خوارزم، ولد في رجب سنة (٤٩٧هـ)، كان واسع العلم كثير الفضل متفنناً في كل علم له مصنفات منها: الكشاف في تفسير القرآن الكريم، والفائق في غريب الحديث والأنموذج والمفصل، والأحاجي النحوية، والمستقصى في الأمثال، وشرح أبيات الكتاب، والقسطاس في العروض والرائض في الفرائض. توفي سنة (٥٣٨هـ). ترجمته في: الأنساب للسمعاني ص٢٧٧، ونزهة الألباء للأنباري ص٤٦٩، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٦٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٧٩، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٨٦، والأعلام ٧/ ١٧٨.

(٢) ما بين معقوفين زيادة في المخطوطة حيث لم تذكر في أي مرجع من الكتب التي ترجمت له.

(٣) هو أبو محمد بن علي بن عثمان الحريري البصري ولد سنة (٤٤٦هـ) وتوفي سنة (٥١٦هـ)، من آثاره المعروفة: المقامات الحريرية، ودرة الغواص، وملحمة الإعراب في النحو. ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٦٢، ومعجم الأدباء لياقوت ١٦/ ٢٦١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٧.

(٤) قال الزمخشري في مقدمة المفصل ص٢: «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية..».

وقال الحريري: في مقدمة مقاماته ص٢: «اللهم إنا نحمدك على ما علمت من البيان وألهمت من التبيان كما نحمدك على ما سبغت من العطاء، وأسبلت من الغطاء..».

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري - من علماء العربية والعروض. كان آية في الذكاء، وغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه - أخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل. من مصنفاته: العين في اللغة، وكتاب النغم، والجمل =

. . . .

أحدهما: أنه غير مشتق، فهو مرتجل للعلمية[(١)].

والآخر: أنه مشتق، وله فيما اشتق منه مذهبان.

أحدهما: أنه مشتق من (الإلاهة) وهي العبادة، ومنه قراءة من قرأ[(٢)] ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[(٣)]، أي وعبادتك.

والآخر: أنه مشتق من (لاه - يليه) إذا تستر.

فعلى القول الأول: الهمزة فاء الكلمة، والألف منقلبة عن ياء هي عينها، والهاء لامها على كل قول.

فوزنه على القول الثاني (افْعَل).

كان أصله (إلْيَها) فنقلت حركة الياء إلى اللام فصار (إلَيْها)، فتحركت الياء في الأصل، وفتح ما قبلها الآن، فقلبت ألفاً كما فعل في (أقام، وأقال) وغير ذلك، فصار اللفظ (إلٰها) ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف، فصار اللفظ

=والعروض توفي سنة (١٧٥هـ). ترجمته في: طبقات القراء ١/ ٢٧٥، والبلغة للفيروزابادي ص٩٩، والمزهر ٢/ ٤٠١، والأعلام ١/ ٣٦٣.

(١) لم أجد نصاً للخليل فيما نسبه إليه ابن النحاس، وقد نسب ابن يعيش هذا القول إلى سيبويه بقوله في شرح المفصل ١/ ٣ «واختلف العلماء فيه. هل هو اسم موضوع أو مشتق؟».
فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه، كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم، وينظر: الكتاب ٢/ ١٩٥ (هارون)، ونتائج الفكر للسهيلي ص٥١ تحقيق د/ البنا.
وقد نسب الزجاجي هذا القول إلى أبي عثمان المازني بقوله في: «اشتقاق أسماء الله» ص٢٨ «والمذهب الرابع: مذهب أبي عثمان المازني كان يقول إن قولنا: الله إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل، وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه) كما فسرنا قبل»، ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ت د المبارك - مؤسسة الرسالة.

(٢) قراءة علي وابن عباس وابن مسعود، وأنس بن مالك وعلقمة والجحدري والتيمي وابن طالوت وأبي رجاء - المحتسب ١/ ٢٥٦. تحقيق شلبي وآخرين ط٢ سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م - دار سزكين للطباعة، والبحر المحيط لأبي حيان ١/ ٣٦٧.

(٣) سورة الأعراف من الآية ١٢٧.

. . . .

(الإله). فمن قال هو مشتق من (الوله) - فيكون أصله (ولاه) فقلبت واوه همزة لانكسارها كما في (إشاح) و«إعاء أخيه»[١] - ليس بصحيح، لقوله في جمعه / (آلهة) ولو كان من الواو لقيل: [٢/ب]

(أولهة)، كـ(أوشحة وأوعية).

وذهب سيبويه[٢] رحمه الله إلى أن الهمزة حذفت حذفاً لا على جهة التخفيف القياسي، فالتقى مثلان، الأول منهما ساكن فأدغم في الثاني فصار اللفظ (الله)[٣]، وذهب غيره[٤] إلى أن حركة الهمزة ألقيت على لام التعريف كما هو تخفيف الهمزة القياسي، فالتقى مثلان أيضاً لكن الأول منهما متحرك بالحركة التي للهمزة، فسكن الأول وأدغم في الثاني، فاتفق اللفظ حينئذ على القولين ثم فخم للتعظيم إذا لم يكن قبله كسرة.

وهو علم بالغلبة على الصحيح للزوم الألف واللام.

وإن قيل، هو علم بالوضع لا نظر في كونه علماً بالغلبة إلى انه لم يسم به إلا

---

(١) قرأ سعيد بن جبير «إعاء أخيه» بهمزة، وأصله وعاء، فأبدلت الواو همزة، كما قالوا في وسادة، إسادة، وفي وشاح: إشاح - ينظر المحتسب ١/ ٣٤٨ والبحر المحيط ٥/ ٣٣٢.

(٢) أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه: وهو لقب فارسي ومعناه بالعربية رائحة التفاح، وأصله من البيضاء من فارس، نشأ بالبصرة، وبرع في النحو حتى صار إمام البصريين. أخذ النحو عن الخليل، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الكبير. صنف في النحو كتابه المشهور الذي جمع أصول النحو ودقائقه. توفي سنة ١٨٠هـ ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٤٨، طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٦٠٢ وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٣٨٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الترجمة العربية ٢/ ١٣٤.

(٣) في الكتاب ٢/ ١٩٥ (هارون) «وكان الاسم - والله أعلم - إله فلما أدخل فيه الألف واللام. حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف...».

(٤) نسب الزجاجي هذا القول إلى يونس بن حبيب والكسائي والفراء وقطرب والأخفش، ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٣-٢٤.

الله سبحانه وتعالى.

وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[١] هل تعلم أحداً يسمى الله إلا الله؟.

قال الزمخشري: أخرس الله الألسن أن تسمي بهذا الاسم[٢].

فإن العلم بالغلبة من شرطه أن يكون موضوعاً في الذهن كالشمس والقمر والريح.

قوله (**جاعل النطق**).

هو اسم لفاعل من (جعل) و(جعل) بمعنى (صير) هنا.

و(جعل) فعل استعمل على معان.

أحدها: أن يكون بمعنى (عمل) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾[٣].

والثاني: أن يكون بمعنى (خلق)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٤] وهي في هذين الوجهين تتعدى إلى مفعول واحد.

---

(١) سورة مريم من الآية ٦٥.

(٢) معنى كلام الزمخشري في الكشاف ٢/٥١٧ قال: «..أي لم يسم شيء بالله قط، وكانوا يقولون لأصنامهم آلهة، والعزى إله، وأما الذي عوض فيه الألف واللام من الهمزة فمخصوص به المعبود الحق غير مشارك فيه - وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - لا يسمى أحد الرحمن غيره، ووجه آخر. هل تعلم من يسمى باسمه على الحق دون الباطل، لأن التسمية على الباطل في كونها غير معتد بها كلا تسمية، وقيل مثلاً أو شبيهاً».

(٣) سورة النحل من الآية ٨١.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١.

أفضل الصفات البشرية. والسبل المؤدية إلى معرفة العلوم الشرعية والعقلية، أحمده سبحانه كما يجب لجلاله، وأصلي على سيدنا محمد ﷺ.

والثالث: أن يكون بمعنى (صير)، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[1].

والرابع: أن يكون بمعنى اعتقد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[2].

فإنها ههنا بمعنى (اعتقد) لا بمعنى (سمى) كما وقع في كلام بعض الأكابر[3].

فإنهم[4] إنما يذمون على الاعتقاد لا على التسمية.

وقولنا: إنها بمعنى (اعتقد) تفسير للمعنى لا للعمل، وهي في هذين الوجهين[5] تتعدى إلى مفعولين، والثاني[6] في المعنى هو الأول.

والخامس: بمعنى (ألقى)، كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ

---

(١) سورة البقرة الآية ١٤٣.

(٢) سورة الزخرف من الآية ١٩.

(٣) منهم أبو علي الفارسي في: كتابه الإيضاح ص٧٧ تحقيق د. فرهود، والزمخشري في الكشاف ٣/ ٤٨٣ حيث يرى أن (جعل) في الآية بمعنى (سمى)، وقد تابعه ابن يعيش في شرح المفصل ١: ٤، فقال: «وتكون - يعني جعل - بمعنى التسمية كقوله: جعل حسنى سيئاً، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾».
وفي الكشاف ٢/ ٣ ذكر الزمخشري أن جعل في الآية بمعنى (صير) فقال: «و(جعل) يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (أحدث وأنشا) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى (صير) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾» وقد اعترض عليه أبو حيان في البحر المحيط ٤/ ٦٧ فقال: «ما ذكره من أن (جعل) بمعنى (صير) في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ - لا يصح لأنهم لم يصيروهم إناثاً وإنما قال بعض النحويين إنها بمعنى (سمى)».

(٤) أي الكفار.

(٥) أي كونها بمعنى (صير) أو بمعنى (اعتقد).

(٦) أي أن المفعول الثاني هو الأول في المعنى، لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

....

بَعۡضٖ﴾[1].

وهذا يتعدى إلى [مفعولين][2] واحد بنفسه، والآخر بحرف جر[3].

والسادس: أن يكون من أفعال المقاربة بمعنى (أخذ) و(طفق)، فيحتاج هنا إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، ويكون خبره فعلاً مضارعاً بغير (أنْ)، كقول الشاعر:

وقد جعلتُ إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي فأنهض نَهْض الشّارب الثَّمِل[4]

هذا الموجود من شرح خطبة الكتاب برمته.

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٣٧.

(٢) في المخطوطة (مفعول) والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضيه.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص٧٧.

(٤) البيت من البسيط، وقائله أبو حية النمري، ورد في الإيضاح ص٧٨، والمقرب ١/ ١٠١ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٢، والهمع تحقيق (مكرم) ٢/ ١٣٢ والخزانة (هارون) ٩/ ٣٥٥ والتصريح ١/ ٢٠٤.

والشاهد فيه قوله: «جعلت.. يثقلني» حيث استعمل (جعل) فعلاً من أفعال المقاربة بمنزلة (أخذ وطفق)، وجاء خبره فعلاً مضارعاً مجرداً من (أنْ).

ذكر حقيقة النحو

النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه تأتلف منها تحتاج تبين من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها، وتبيين أحكامها.

[ذكر حقيقة النحو]

النحو في وضع اللغة على خمسة/ معان: [٣/أ]

الأول: القصد: كقولهم: نحا ينحو نحوًا. أي، قصد يقصد قصداً(١).

الثاني: المِثْل: كقولهم: هذا نحو زيد أي مثله.

الثالث: المقدار: كقولهم: جاؤوا نحو مائة رجل، أي مقدارها.

الرابع: الشطر: كقولهم: نحو المسجد الحرام، أي شطره.

الخامس: النوع والقسم: كقولهم: هذا الشيء على خمسة أنحاء، أي على خمسة أقسام وأنواع.

---

(١) الصحاح (نحا) ٦: ٢٥٠٣ «وفيه والنحو: القصد والطريق، يقال: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحوت بصري، أي صرفت، وأنحيت نحوه بصري، أي عدلته... والنحو إعراب الكلام العربي». وفي تاج العروس (نحا) ١٠/ ٣٦٠ - ٣٦١ قال الزبيدي: «النحو الطريق وأيضاً الجهة والقصد... وبمعنى المثل وبمعنى المقدار وبمعنى القسم».

باب معرفة علامات الإعراب

الكلام اصطلاحاً: ....

باب تبيين الكلام وأجزائه(١)

قوله: **(الكلام اصطلاحاً)**.

حتى يخرج الإطلاق اللغوي(٢) فإنهم يقولون الكلام على الكلمة وما فوقها.

واختلف النحاة في الكلام.

فذهب الكوفيون(٣) إلى أَنَّه مصدر، واستدلوا على ذلك بإعماله في قولك: كلامك زيداً حسن.

ف(زيداً) مفعول (كلامك).

ويقول الشاعر:

ألاَ هـل إلـى رَيَّـا سَـبـيـلَ وسـاعـة تُـكـلِّـمـني فـيـهـا مـن الـدَّهـر خَـالِـيَـا

فـأَشْـفي نـفَـسي مـن تـباريـح ما بِـهَـا فـإنَّ كَـلامِـيـهـا شِـفـاءٌ لـمـا بِـيَـا(٤)

---

(١) في نسخة المقرب المطبوعة (باب معرفة علامات الإعراب)، والعنوان الذي أثبته ابن النحاس أشار محققاً المقرب، بأنه موجود في بعض النسخ المخطوطة - المقرب ١: ٤٥.

(٢) ينظر الصحاح (كلم)، وفي القاموس المحيط (كلم): «الكلام: القول أو ما كان مكتفياً بنفسه، وبالضم: الأرض الغليظة».

(٣) في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠ «واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام، فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله (كلم) جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء. قالوا: والذي يدل على أنه مصدر. أنك تعمله فتقول: «عجبت من كلامك زيدا» فإعمالك إياه في (زيد) دليل على أنه مصدر، إذ لو كان اسماً لم يجز إعماله».

(٤) قائلهما ذو الرمة، ورواية البيت الأول في ملحق الديوان ص٧٦١.

ألا هـل إلـى مي سبيل وسـاعـة تـكـلـمـنـي فـيـهـا شـفـاء لـمـا بـيـا

وقد وردا في: شرح ابن يعيش ١/ ٢١، وشرح ألفية ابن معطى للقواس ١/ ١٩٣ ت =

. . . .

وذهب البصريون إلى أنه اسم للمصدر وليس بمصدر كـ(العطاء) فإنه اسم للإعطاء، و(سبحان) اسم للتسبيح.

قالوا: لأن اللفظ المستعمل من (ك.ل.م.) من معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية.

(كلّم) ومصدره التكليم.

و(تكلَّم) ومصدره التكلم.

(وكَالَم) ومصدره المكالمة، والكِلام بكسر الكاف، نحو: المقاتلة والقتال، وهذه الأفعال كلها ذوات زوائد، وذوات الزوائد يجري مصدرها على طريقة واحدة، و(الكلام) ليس أحد هذه المصادر، فثبت أنه ليس بمصدر(١).

والجواب عن استدلال الكوفيين بإعماله هو: أن اسم المصدر يعمل عمل المصدر بالإجماع(٢).

=(الشوميلي) والهمع ت (مكرم) ٥/ ٧٨.

والشاهد في قوله (كلاميها) حيث أعمل (كلام) في ضمير المؤنث، فدل ذلك على أنه مصدر كما ذهب إليه الكوفيون.

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١ «وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه، لا يخلو من أن يكون (كلّم) مضاعف العين مثل (سلم) أو (تكلم) فـ«كلّم» فعل يأتي مصدره على التفعيل، و(وتكلم) مثل تفعل يأتي مصدره على التفعل. فثبت أن الكلام اسم للمصدر، والمصدر الحقيقي. التكليم والتسليم، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ - النساء آية ١٦٤ وقال: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ - الأحزاب آية ٥٦ - والكلام والسلام اسم للمصدر، ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيده مسماه». وينظر: المرتجل لابن الخشاب ص٢٩ (حيدر) ط دار الحكمة - دمشق سنة ١٩٧٠م.

(٢) في شرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١٠١ «وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم فإن الخلاف في ذلك مشهور».

وفي المساعد ٢/ ٢٣٩ ت (بركات) - ط دار الفكر ١٤٠٢هـ «وإعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم مذهب الكوفيين والبغداديين، وقال البصريون: لا يعمل إلا في ضرورة» وينظر: ائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي ت «الجنابي» ط عالم الكتب ١٤٠٧هـ. والهمع ٥: ٧٧ ت (مكرم).

. . . .

والفرق بين المصدر واسم المصدر.

أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن (ضربا). في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر عنه به مصدراً مجازاً كتسميتهم لفظ (تسبيح) و(ضرب) مصدراً.

واسم المصدر: اسم للمعنى الصادر عن الإنسان كـ(سبحان) المسمى به (التسبيح) الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت.س.ب.ي.ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف[١].

وقال الزمخشري رحمه الله: «وقد أجرو المعاني في ذلك مجرى الأعيان فسموا التسبيح بـ(سبحان)»[٢].

فقوله: (في ذلك) يعني في وضع الأعلام لها، كما وضعوها للأعيان فنص[٣] على أن المسمى هنا معنى لا لفظ، وكأن وزان (سبحان) إلى ذلك المعنى الصادر عن الإنسان وزانه إلى الشخص، ووزانه (التسبيح) إلى المعنى وزانه/ إلى الشخص. [٣/ب]

وهذا الفرق يحتاج إلى زيادة نظر وفكر فإن فيه ما فيه[٤].

وقال ابن الباذش[٥]: الكلام عبارة عما هجس في النفس[٦] وفائدته إيصاله

---

(١) والفرق بينهما من ناحية اللفظ هو، أن اسم المصدر ما ساوى المصدر في المعنى وخالفه بخلوه من بعض الحروف الموجودة في فعله لفظاً وتقديراً من غير تعويض.

(٢) المفصل ص١٠ الطبعة الثانية - دار الجيل.

(٣) يعني الزمخشري رحمه الله.

(٤) ينظر الكوكب الدري للأسنوي ص١٩٥ تحقيق (عواد) ط. دار عماد.

(٥) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي. الإمام أبو الحسن بن الباذش. ولد سنة ٤٤٤هـ. من مصنفاته شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل. توفي سنة ٥٢٨هـ. ترجمته في: طبقات القراء لابن الجزري ١:٥١٨، وإنباه الرواه ٢:٢٢٧، وبغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٦) في الإيضاح للزجاجي ص٤٢ت (المبارك) «ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعَبِّر =

هو اللفظ . . . .

إلى سمع السامع، وهو مأخوذ من خطر الكَلْم وهو الجرح، لأنه إن كان حسناً أثر في النفس سروراً وإن كان قبيحاً أثر فيها حزناً. ولهذا قال زهير:

وجرح اللسان كجرح اليد[١]

يعني الكلام كالكِلام، لأن الكلام مؤثر في السامع كما أن الجرح مؤثر في المجروح[٢].

قوله: **(هو اللفظ)**.

اللفظ أصله الرمي، مصدر لفظت الشيء لفظاً، أي: رميته رمياً[٣].

ومنه لفظت النواة. أي: رميتها. فسمي اللفظ لفظاً، لأن الهواء مرمي إلى

=به العباد عما هجس في نفوسهم». وفي شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١ «وقد يطلق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس».

(١) عجز بيت من قصيدة اختلف الرواة فيها، فنسبها بعضهم إلى امرئ القيس، وهي في ديوانه ص١٨٥ت (أبو الفضل) ونسبها آخرون إلى امرئ القيس بن عابس، وقد نسبه ابن النحاس إلى زهير ولم أجده في ديوانه وصدره:

ولو عن نثا غيره جاءني

وقبله:

تطاول ليلك بالأثمد ... نام الخلي ولم ترقد

وهو في الخصائص ١/ ١٤، وشرح المفصل ١/ ٢١، والمرتجل لابن الخشاب ص٢٨، وشرح ألفية ابن معطى للقواس ١/ ١٩٢ والنثا: يكون في الخير والشر، وهو مقصور يكتب بالألف، والثناء: ممدود، ولا يكون إلا في الخير ويكتب بالألف وهو يقول: إن الإنسان يبلغ بلسانه وقوله من هجاء وذم وغير ذلك ما يبلغ السيف إذا ضرب به من شدة ذلك على المقول فيه. وقد ذكره ابن النحاس هنا للتدليل على أن الكلام قد يترك أثراً سيئاً في النفس كالجراح، وعليه فيكون الكلام مشتق من «الكلم» وهو الجرح. ينظر الصحاح (نثا).

(٢) وقد وصف الرضي هذا الاشتقاق بأنه بعيد لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق من المشتقين، فقال في شرحه الكافية ١/ ٢: «وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام، من الكلم، وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد».

(٣) في الصحاح (لفظ): «لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظاً، رميته، وذلك الشيء لفاظة. . . ولفظت بالكلام، تلفظت به. أي: تكلمت به، واللفظ: واحد الألفاظ. وهو في الأصل مصدره.

المركب وجوداً أو تقديراً المفيد . . . .

المخارج[١] التي عندها يسمع جرس الحرف، فحينئذ الحرف لفظ بمعنى الملفوظ كقولهم: درهم ضرب الأمير. أي: مضروبه[٢].

وقوله: **(المركب)**.

والفرق بين التأليف والتركيب: أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصيل فائدة تامة مع التركيب مثل قولنا: زيد منطلق، وقام زيد.

فالمركب أعم من المؤلف[٣].

وقوله: **(المفيد)**.

احتراز من المهملات[٤] مثل (ديز) في قلب (زيد) و(رفعج) في قلب (جعفر) وغيره، لأن المهملات لا تفيد معنى يفهم منها عند ذكرها كما يفهم من (زيد) عند ذكره من حيث لم توضع لذلك[٥] كما وضع (زيد) وإن كان يفهم من المهمل - عند النطق به - أنه قام بمتكلم وأنه ليس بأخرس وأنه حي إلى غير

---

(١) وفي اللسان (لفظ): «اللفظ. أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشيء. . . قال ابن سيده: لفظ الشيء بالشيء يلفظ لفظاً، فهو ملفوظ واللفظ، رمي. . . ولفظ نفسه يلفظها لفظاً كأنه رمى بها. . . ولفظ بالشيء يلفظ لفظاً تكلم». وينظر تاج العروس (لفظ) ٥/ ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) قال الرضي في شرحه الكافية ١/ ٣ «واللفظ في الأصل، مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير. أي: مضروبة» وينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١/ ٦٢ت (المفدى) طبع الرياض سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(٣) في شرح ألفية ابن معطى للقواس ١: ١٩٤ «والتأليف في اصطلاح أهل العربية: أخص من التركيب مطلقاً، لأن التأليف من الألفة، وهي الملائمة، ولذلك قال: تأليفة ولم يقل تركيبة».

(٤) في «مثل المقرب» ورقه: ٢/ب قال ابن عصفور: «وقولي المفيد: تحرزت من اللفظ المركب غير المفيد، نحو قولك: إن قام زيد. إذا لم تأت له بجواب، فإنه يسمى في اللغة كلاماً وليس كذلك في اصطلاح أهل النظر إلى اللفظ».

(٥) إشارة إلى المعنى.

بالوضع.

ذلك من المفهومات.

وقوله: **(بالوضع)**.

فصل ثالث حتى يخرج ما يدل بالطبع، كالغطيط، والسعال. فإن الغطيط يدل على النائم، والسعال يدل على خشونة في قصبة الرئة.

أو بالعقل. كما إذا سمعنا لفظاً مهملاً، فإنه يدل على أنه قام بمتكلم إلى غير ذلك من الدلالات التي ذكرناها قبل، ولا يسمى كلمة لأنهما دلا على ذلك بالطبع أو بالعقل لا بوضع(١).

والأشياء الدالة كثيرة.

كالخط(٢)، والإشارة(٣)، والعقد(٤)، والنصبة(٥)،

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩ «وقوله (بالوضع) فصل ثالث احترز به من أمور: منها ما قد يدل بالطبع، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم، أخ فانه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال: أح أح، فإنه يفهم منه أذى الصدر. فهذه ألفاظ، لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح، الأمر الثاني: الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحيفة، وذلك أن اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما، فلا تسمى كلمة صناعة، لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها: أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو: برق نحره، وتأبط شراً، فإن هذه الأشياء جمل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردة بالوضع».

(٢) في القاموس (خطط) «الخط: الطريقة المستطيلة في الشيء، أو الطريق الخفيف في السهل... والكتب بالقلم وغيره، وضرب من الجماع، والأكل القليل».

(٣) وتكون باليد وبالرأي، وبالعين، وبالحاجب، وبالمنكب، وبالسيف، وبالثوب، ينظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/ ٧٨ت (هارون).

(٤) هو ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين - البيان والتبيين ١/ ٧٦.

(٥) في القاموس (نصب)، «والنصب: العلم المنصوب، وتحرك، والغابة، وهو في الإعراب كالفتح في البناء - اصطلاح نحوي، ونصب العرب: ضرب من معانيها أرق في الحداء، وبضمتين كل ما جعل علماً،... والنُّصبة بالضم السارية». وفي البيان والتبيين ١/ ٧٦ =

. . . .

والنبض[١]، والقارورة[٢]، والسحنة[٣] وغير ذلك، لكن الأقرب من هذه الدلالة إلى الكلام إنما هو اللفظ تأتي به دون غيره لذلك، وهذا الحد للكلام ليس بمانع، لأنه يدخل فيه المضاف والمضاف إليه كقولنا: غلام زيد. فإنه لفظ مركب وجوداً مفيداً بالوضع، وليس بكلام في اصطلاح النحاة، فيحتاج إلى أن يضيف إليه فصلاً آخر وهو أن يقول: (مستقلاً بالفائدة) أو يقول: «فائدة تامة»[٤].

=(هارون) «وجميع أنواع الدلالات على المعاني من لفظ ومن غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد. أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة» وينظر: شرح الرضي ١/٤، وشرح ابن يعيش ١/١٩، وشرح التصريح ١/٢١ وقد زاد ابن النحاس عليها ثلاث أخرى هي: النبض، والقارورة، والسحنة.

(١) في الصحاح (نبض) نبض العرق ينبض نبضاً: أي تحرك. ومنه قولهم: ما به حبض ولا نبض. حراك.

(٢) في القاموس المحيط (قرر)، والقارورة حدقة العين، وما قر فيه الماء ونحوه، أو يخص بالزجاج.

(٣) في القاموس (سحن) السحنة والسحناء، وتحركان، لين البشرة والنعمة والهيئة واللون.

(٤) فيصبح التعريف في الأول: «الكلام اصطلاحاً هو، اللفظ المفيد بالوضع مستقلاً بالفائدة. وعلى الثاني: «الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المفيد بالوضع فائدة تامة».

أجزاء الكلام

وأجزاؤه ثلاثة:

اسم وفعل وحرف.

[أجزاء الكلام]

قوله: (**وأجزاؤه ثلاثة: اسم وفعل وحرف**).

فإن قيل: لا نسلم أن الحرف من أجزاء الكلام، لأن الكلام لا يفتقر إلى وجوده بوجه ما.

نقول[1]: إن قولنا: الحرف من أجزاء الكلام صحيح.

وذلك لأنك إذا قلت: قام زيد. كان هذا الكلام خبراً محضاً/ يحتمل [٤/أ] الصدق والكذب، وإذا لحقته (هل) فقلت: هل قام زيد؟ صار هذا الكلام استفهاماً لا يحتمل صدقاً ولا كذباً. فبالحرف[2] حصل له هذا المعنى.

فإن قيل: لا نسلم أن الحرف له مدخل في الكلام، لأنه قبل دخول (هل) كان كلاماً، وبعد دخوله هو كلام، وما حصل في الجملة إلا معنى الاستفهام وهو الذي دلت (هل) عليه. فعرفنا أن الحرف ليس له مدخل في الجملة.

نقول: إنه وإن لم يكن له مدخل في الإسناد. فله مدخل في جعل الجملة استفهامية.

---

(١) القائل هو: ابن النحاس، وقد افترض اعتراضاً على تقسيم ابن عصفور. أجزاء الكلام إلى، اسم وفعل وحرف، وقد أجاب هو عن الاعتراض المفترض، ودلل على أن الحرف جزء من أجزاء الكلمة.

(٢) وهو (هل) الاستفهامية.

فالاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، نحو زيد، ألا ترى أن الزاي جزء منه.

فإن قيل: إن لنا موضعاً هو كلام. فإذا أثبت بالحرف لم يبق كلاماً، نحو: إن قام زيد، قبل دخول (إن) كان جملة، فحين دخلت (إن) صار كالمفرد.

نقول: إنا لم نقل كل حرف. بل هو حكم أكثري [ ][1] كذلك: وهو وإن لم يكن له مدخل في الكلام مع الجملة الواحدة. فله مدخل إذا حصلت الجملتان.

[اللغات في الاسم]

قوله: **(اسم)**.

فالاسم فيه لغات.

(سِم) بكسر السين وضمها.

و(سُمًى) بوزن (هدى) على رأي أكثرهم[2].

وأنشدوا شاهداً عليه

والله أَسْمَاك سُمىً مُبارَكا[3]

---

(١) ما بين المعقوفين كلمة مطموسة لم أستطع قراءتها ولعلها، والأمر.

(٢) قال الأنباري: «وفيه خمس لغات (اسم) بكسر الهمزة و(اسم) بضمها و(سِم) بكسر السين، و(سُم) بضمها»... ويروى (سُمة) بضم السين، و(سُمًى) على وزن (على). الإنصاف ١/٦ت (محيي الدين)، وأسرار العربية ص٨ - ٩ت (البيطار)، وينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٦، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١/ ٢١٩، والصحاح (سما) واللسان (سما) ١٩/ ٢١٦.

(٣) من الرجز وقائله أبو خالد القناني الراجز: وقد ورد في إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٣٤ وتمامه

.... آثرك الله به إيثاركا

وفي الصحاح (سما)، والإنصاف ١/ ١٥، وأسرار العربية ص٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٦٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٥.

ولا تدل على بعضه لذلك فإن وُجِد من الأسماء ما يدل على زمان، كأمس

وقال بعضهم[١] هذا لا شاهد فيه، لأن الألف بدل من التنوين، لأنه منصوب. وهو اللغة التي هو (سُم) بضم السين.

[اشتقاق الاسم]

واختلف النحاة في اشتقاق الاسم.

فذهب البصريون[٢] إلى أنه من (السمو) وهو العلو.

وذهب الكوفيون إلى أنه من (الوسم)[٣] وهو العلامة.

وحقيقة هذا الكلام أنهم أجمعوا على أنه حذف منه حرف علة وأن المحذوف (واو) واختلفوا في مكانها.

فمذهب البصريين أنها كانت لاماً.

ومذهب الكوفيين أنها كانت فاء.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لوجوه.

منها: أن الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، والحمل على الأكثر أولى[٤]، وأيضاً الحذف بالأواخر أولى منه بالأوائل، لأن الآخر موضع ضجر

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه المفصل ١/ ٢٤ «وقد ذكروا فيه لغة خامسة، قالوا: (سُمًّى) بزنة (هُدًى) و(عُلًى) وأنشدوا. والله أسماك سما مباركا.
ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال (سم) ونصبه لأنه مفعول ثانٍ».

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٦، وأسرار العربية ص٥، والمسائل الخلافية للعكبري ص٥٤ت (الحلواني) وشرح ألفية ابن معطى للقواس ١/ ٢١٨.

(٣) من (السمة) في: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٣، وشرح القواس ١/ ٢١٨ وائتلاف النصرة ص٢٧، وأسرار العربية ص٥. ومن (الوسم) في: الإنصاف ١/ ٦، والمسائل الخلافية ص٥٤. وفي: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٧، وأسرار العربية ص٥ «وما ذهب إليه الكوفيون إن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف».

(٤) جاء في حاشية النسخة تعليل لذلك ونصه: «لأن الآخر موضع ضجر فناسب الحذف لتخف =

وغد، فبذاته لا ببنيته ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان.

وسآمة وتعب، فناسب الحذف ليخف على المتكلم، بخلاف الأول، لأنه موضع استجمام وراحة.

ومنها: أن الهمزة في (اسم) عوض من المحذوف، وإنما يعوض في غير موضع المحذوف كـ(عدة) أصلها (وعد) فلما حذفنا الواو من أولها عوضت التاء في آخرها.

ومنها: أنه متى عاد المحذوف في تصاريف الكلمة[(١)] فإنما يعود آخراً لا أولاً، كقولك في جمعه: (أسماء) أصله (أسماو) فقلبت الواو همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة[(٢)].

وفي جمع الجمع: (أسام) وأصله (أسامو) فقلبت الواو ياء، لانكسار ما قبلها[(٣)].

وقولك في الفعل: (اسميت) وأصله (أسموت)، فقلبت الواو ياء، لوقوعها رابعة طرفاً[(٤)].

وقولك في التصغير: (سُمَيَّ) وأصله (سميو) فاجتمعت الواو والياء وسبقت وأدغمت أحدهما بالسكون، فقلبت الواو ياء/ [٤/ب] وأدغمت، فلما ظهر المحذوف آخراً دل على أن موضعه الآخر، ولو كان موضعه الأول لقالوا: (أوسام) في جمعه، و(أواسم) في جمع، الجمع و(أوسمت) في الفعل و(وُسَيم)[(٥)] في

=الكلمة بخلاف الأول، لأنه موضع استجمام وراحة» ولعل هذا من تعليق بعض العلماء.

(١) أي في جمعه وجمع الجمع، والتصغير، وفي تصريف الفعل منها.

(٢) يرى الرضي أن الواو تقلب أولاً إلى الألف، لتحركها وانفتاح ما قبلها - وذلك لعدم الاعتداد بالألف الزائدة - ثم تقلب الألف همزة لتطرفها. ينظر: شرح الشافية ٣/ ١٧٣ت (الزفزاف وآخرين).

(٣) مع كونها لاماً للكلمة. ينظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٦١.

(٤) مع فتح ما قبلها. المرجع السابق ٣/ ١٦٦.

(٥) في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣ «ولو كان من (الوسم) لقيل فيه: (وُسَيم) فتقع الواو الأولى مضمومة. فإن شئت أفردتها، وإن شئت همزتها على حد وقتت وأقتت».

والفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان.

التصغير، ولما لم يُقَل دَلّ على بطلان ما ذكروا.

وإنما قدمنا الاسم على الفعل والحرف، لأنه سما على قسيميه، إذ كان يخبر به وعنه[١].

[حَدُّ الفعل]

قوله: **(وفعل)**.

حد الفعل قد ذكره هو[٢].

وإنما سمي الفعل فعلاً، لأنه مشتق من المصدر على مذهب البصريين[٣] وهو الصحيح، والمصدر فعل حقيقة، لأنه هو الذي يفعله الإنسان فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو أصله[٤]. وقيل: إنما سمي فعلاً لما كان لفظ (ف.ع.ل) يعبر به عن كل الأفعال، فسمي الفعل الصناعي بما يعبر عنه، ولذلك لم يسم عملاً لأن لفظ فعل أعم من لفظ (عمل).

ألا ترى أنه إذا قيل لك: حدِّث فلاناً بكذا، أو كُل كذا، وامتثلت فإنك

---

(١) في شرح الكافية للرضي ٦/١ «إنما قدم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو زيد قائم».
وفي شرح ألفية ابن معطي للقواس «إنما قدم الاسم على قسيميه، لاستغنائه عنهما في الفائدة وافتقارهما إليه، فلما تقدم عليهما بالطبع قدم في الوضع».

(٢) يقصد المصنف - رحمه الله - قال: «والفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان» المقرب ٤٥/١. وعرفه في شرح جمل الزجاجي ٩٦/١ت (أبو جناح) بقوله: «والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوته قوة الكلمة وتدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان».

(٣) ينظر الخصائص لابن جني ت (النجار) ١١٣/١، ١١٩، ١٢١، والإنصاف ٢٣٥/١، وشرح الرضي ١٩١/٢.

(٤) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٥٦.

والحرف: لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه، والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة.

تقول: (فعلت) ولا تقول: (عملت).

فبان أن لفظ (فعل) أعم من لفظ (عمل). فسميناه باللفظ الذي يعبر به عنه.

وإنما قدم على الحرف، لأنه يخبر به، فله مزية على الحرف استحق بها التقديم[١].

[حَدُّ الحرف]

قوله: **(وحرف)**.

وحد الحرف قد ذكره هو أيضاً[٢].

وإنما سمي حرفاً. إذ كان فضلة وطرفاً في باب الإسناد، لأنه لا يسند ولا يسند إليه، فأخذ من حرف الجبل، وهو طرفه، وكذلك حرف الرغيف[٣] وقوله في حد الاسم (لفظ). أخذ فيه الجنس البعيد، ولذلك احتاج إلى زيادة فصل

---

(١) قال الأنباري في أسرار العربية ص١٧ «وإنما قدم الفعل على الحرف، لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو: قام زيد، وأُخِّر الحرف عن الفعل، لأنه لا يفيد مع اسم واحد، لأنك لو قلت: بزيد، أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيداً، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدماً عليه».

(٢) قال المصنف: «والحرف لفظ يدل على معنى لا في نفسه» المقرب ١/ ٤٦. وعرفه في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٠١ بقوله: «كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تدل على معنى في نفسها».

(٣) ينظر الصحاح (حرف)، وشرح الرضى ١/ ٨، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢١٤، ٢١٧ت (هادي نهر) ط. بغداد/ ١٩٧٧م.

وفي أسرار العربية قال الأنباري ص١٢: «فإن قيل: لم سمي الحرف حرفاً؟ قيل: لأن الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل، أي: طرفه فسمي حرفاً، لأنه يأتي في طرف الكلام».

أن اللفظ الذي هو جزء كلام: إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل أن لا يدل،

آخر وهو قوله: **(ولا يدل جزء من أجزائه إلى آخره)**[١].

ولو أخذ عوض (لفظ)، (كلمة)[٢] لما احتاج إلى ذلك[٣].

قوله: **(معنى في نفسه)**

اعلم أن معنى قول النحاة - رحمهم الله - «أن الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها»[٤].

يعنون به: أن الكلمة إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة[٥]. فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها.

وإن كان فهم تمام معناها متوقفاً على ضميمة[٦]، فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها.

قوله في حد الحرف: **(لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه)**.

للنحاة في حد الحرف عبارتان.

---

(١) عرف ابن عصفور الاسم في المقرب ١/ ٢٥ بقوله: «فالاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه».

(٢) وهي الجنس القريب للاسم، وبذلك يكون حد الاسم عند ابن النحاس: «الاسم هو: كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض ببنيتها لزمان».

ويبدو أن ابن عصفور قد تنبه لمثل هذا ولذا نراه يعرف الاسم في شرح جمل الزجاجي ١/ ٩٢ بقوله: «الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها لزمان».

(٣) يعني لو استعمل (كلمة) بدل (لفظ) في حد الاسم لما احتاج إلى زيادة قوله: «ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه».

(٤) ينظر الكافية لابن الحاجب ص٥٩ت (نجم) ط دار الوفاء ١٤٠٧هـ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٧.

(٥) أي بدون ضم كلمة أخرى إليها مثل. ضرب، أكل، محمد، وعلي.

(٦) ينظر شرح الفريد للعصام الاسفرابيني ص١٦٩ت (نوري ياسين) ط الفيصلية سنة ١٤٠٥هـ.

فإن ذلك عيب، وإذا دل، فإما أن يدل على معنى في نفسه، أو في غيره لا في نفسه فهو حرف،

إحداهما: ما ذكره هذا المصنف رحمه الله بلفظه أو بمعناه[(١)].

ومعنى قول هذا الكلام: أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى، نحو (الرجل). هو عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء - يفهم منه معنى في حال إفراده.

والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى، نحو: (قام). يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي. وليس الحرف كذلك. لأنك إذا ذكرت حرفاً لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسيميه[(٢)].

فإن قيل: لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى بذكره إياه وحده[(٣)]، لأنه يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لا مهمل.

[٥/أ] نقول[(٤)]: لا نسلم أنه يلزم من قولنا: أن الحرف/ لا يفهم منه معنى في حال الإفراد. أن يكون من قبيل المهملات. لأن الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب[(٥)]، وليس المهمل كذلك، فإن المهمل ليس له معنى لا في حال

(١) كقوله في شرح جمل الزجاجي ١/١٠١ «الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تدل على معنى في نفسها»، وقول ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى ١/٢٠٠ في تعريف الحرف «كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها».

(٢) أي: الاسم، والفعل. والضميمة لا تكون إلا مركبة كما في مثل: «خرجت من الدار» فضميمة (من) هي فعل، وهو (خرجت)، واسم، وهو (الدار). ينظر شرح الفريد ص١٩٨.

(٣) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/٦-٧ت (مكرم) كلام ابن النحاس عن الحرف كاملاً وفيه «عند ذكره وحده».

(٤) في الأشباه والنظائر ٥/٧ «قلنا».

(٥) ينظر: شرح الفريد للاسفراييني ص١٩٧ - ١٩٨ وفيه «ولما كان هذا القسم - يعني الحرف - متعلقاً بمعنى حدث من التركيب، ولإفادة هذا الحادث لزمه أمور... منها: أن معناه لا يكون ملحوظاً قصداً، بل بملاحظة أجزاء المركب، لأن ما يحدث من تركيب شيء مع شيء إنما يكون ملحوظاً في المركب بتبعية أجزاء المركب، وآلة لتعرف حالة، فلا يدل عليه بدون ذلك الغير».

وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض، فإن

الإفراد ولا في حال التركيب.

والأخرى[١]: أن يقولوا: (الحرف لفظ يدل على معنى في غيره)[٢].

وهذه العبارة أقرب إلى التحقيق من الأولى[٣].

لأن قولهم: (إنه يدل على معنى في غيره) لا ينفي أن يكون له معنى في نفسه بخلاف العبارة الأولى[٤].

والحق أن الحرف له معنى في نفسه.

لأنا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة[٥]، أولا. فإن لم يفهم موضوعة لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى. أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة، كان كذلك.

وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنه يفهم منه معنى. عملاً بفهمه موضوعه [لغة][٦].

---

(١) من عبارتي النحاة في حد الحرف.

(٢) وهذه عبارة أكثر النحاة في حد الحرف. ينظر الجمل للزجاجي ص١ت (الحمد) ط. مؤسسة الرسالة. والمفصل ص٣٨٣ وأسرار العربية ص١٢.

(٣) في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣ «قولهم: ما دل علي معنى في غيره. أمثل من قول من يقول: «ما جاء لمعنى في غيره» لأن قولهم: ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة، والمراد من الحد، الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره».

(٤) هناك عبارة ثالثة استعملها سيبويه، وتابعه فيها كل من المبرد والفارسي. قال في الكتاب ١/ ١٢ (هارون): «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» وفي المقتضب ١/ ١٤١ت (عضيمة) «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» وفي الإيضاح ص٥٤ «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. . .».

(٥) أي المعنى الذي وضع له الحرف، ليدل عليه في اللغة كقولهم: (من) لابتداء الغاية، و(إلى) للانتهاء، وغير ذلك من المعاني التي وضعت لها الحروف.

(٦) زيادة يقتضيها السياق، وهي في النص الذي نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/ ٧ (مكرم).

تعرض، فهو فعل وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة.

كما إذا خاطبنا إنساناً بـ(هل)، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف. فإذن عرفنا أنه له معنى في نفسه، ولنا طريق آخر.

وهو أن نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى [واللغويون كلهم، قالوا: مثلاً إن «هل»، للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد][(١)].

فإن قيل: أي فرق بين معنى الاسم والفعل، وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟.

قلنا: الفرق بينهما أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في [حال][(٢)] الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب. بخلاف الحرف.

لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند التركيب.

قوله: **(في غيره)**.

ليخرج نحو: زيد قائم[(٣)].

وقوله: **(لا في نفسه)**.

ليخرج نحو: (أين) فإنه وإن دل على استفهام في غيره فله معنى في نفسه وهو الظرفية، وكذلك كل اسم مضمن معنى الحرف[(٤)].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة مما نقله السيوطي عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر ٥/٧ت (مكرم).

(٢) زيادة من نص ابن النحاس الذي نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/٧.

(٣) قال ابن يعيش ٨/٣ «والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها» وقولنا: دلت على معنى في غيرها فصل ميزه من الاسم والفعل. إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره. ألاّ تراك إذا قلت (الغلام) فهم منه المعرفة، ولو قلت (أل) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره).

(٤) أي الأسماء المناسبة للحروف نحو (أين) و(كيف) و(من) فإن لها دلالة على معنى في نفسها من جهة الاسمية، وعلى معنى في غيرها من جهة مناسبة الحرف، وكذلك المصادر =

. . . .

وقوله في دليل الحصر[١]: **(إن اللفظ الذي هو جزء كلام[٢]، إما أن يدل على معنى، أو لا يدل)**.

هذا الترديد ليس بصحيح، لأنه يريد في الواقع، لأن اللفظ بعد فرض كونه جزء كلام لا يكون إلا دالا[٣]، فلا يصح هذا الترديد. وقد قيل في دليل الحصر أيضاً[٤].

«إن الكلمة لا بد وأن تدل على معنى، فذلك المعنى، إما أن يفتقر في تمام فهمه إلى ضميمه أولا، فإن افتقر فهو الحرف، وإن لم يفتقر، فإما أن يفهم معه خصوصية زمن ماض، أو غير ماض أولا.

فإن فهم معه الخصوصية، فهو فعل، وإلا فهو اسم.

وقد قيل في دليل الحصر أيضاً[٥].

«الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مجردة عن تعيين زمان ذلك المعنى، والفعل، كلمة تدل على معنى في نفسها، وعلى تعيين زمان ذلك المعنى، والحرف كلمة تفتقر في تمام فهمها إلى ضميمة».

=والصفات مما له معنى في نفسه وفي غيره. ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ١/ ٢٠١.

(١) أي: حصر أجزاء الكلام في: الاسم، والفعل، والحرف.

(٢) زيادة من المقرب المطبوع.

(٣) أي على معنى.

(٤) في النكت الحسان لأبي حيان الأندلسي ص٣٢ - ٣٣ (الفتلي) «ذكروا على حصرها في الثلاثة دلائل، أحدها: أن الكلمة إما أن لا تستقل بالمفهومية وهو الحرف، أو تستقل دالة ببنيتها على الزمان وهو الفعل، أولا وهو الاسم».

(٥) ومن أدلة الحصر ما ذكره ابن الحاجب في الكافية ص٥٩ت (الجنابي) فقال: «وهي اسم وفعل وحرف، لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا. الثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. الثاني الاسم، والأول الفعل». وقد استحسن ابن هشام طريقة ابن الحاجب في دليل حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة.
ينظر ذلك في: شرح اللمحة البدرية ص٢١٣ت (نهر).

ذكر تبيين أحكام الكلم

اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها، وينبغي أن يؤخر الكلام

قوله: **(ذكر تبيين أحكام الكلم)**.

اعلم أن (الكلم) اختلفوا فيه. هل هو جمع أم اسم جنس؟

[٥/ب] فذهب جماعة منهم، الجرجاني[١]، وابن الخشاب[٢]،/ وابن الباذش، والجوهري[٣] - رحمهم الله -: أنه جمع كلمة[٤]. مثل: نبقة ونبق[٥]، وخربة وخرب[٦]، وكذلك كُلّ ما الفرق بين واحده وكثيره التاء.

---

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني بلاغي نحوي توفي سنة ٤٧١هـ وله مصنفات منها. الجمل في النحو، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٤٩، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٠ وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٩٢.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد البغدادي المعروف بابن الخشاب، توفي ٥٦٧هـ من مصنفاته: المرتجل، وشرح جمل عبد القاهر، وشرح اللمع لابن جني، ترجمته في: الوفيات ٣/ ٢٠١، وبغية الوعاة ٢/ ٥٩، والنجوم الزاهرة ٦/ ٦٥.

(٣) هو إسماعيل بن حمد الجوهري إمام في النحو واللغة والصرف أخذ عن الفارسي والسيرافي وغيرهما وتوفي سنة ٣٩٨هـ ومن مصنفاته: الصحاح في اللغة، ومقدمة في النحو، وكتاب في العروض، ترجمته في: نزهة الألباء ص٤١٨ وإنباه الرواة ١/ ١٩٤ ومعجم البلدان ٦/ ٣٢٢، ويتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٣٧٣ والمزهر ١/ ٩٧.

(٤) ما نسبه ابن النحاس للجرجاني ذكره الجرجاني في المقتصد ١/ ٦٩ت (المرجان)، أما ما نسبه إلى ابن الخشاب فغير صحيح، لأن ابن الخشاب يرى أن الكلم جنس كلمة قال في المرتجل ص٣٠ت (علي حيدر) ط دمشق سنة ١٩٧٢م «والفرق بينه - يعني الكلام - والكلم. أن الكلم جنس الكلمة يعمها فـ«كلمة» و«كلم» كـ«نبقة» و«نبق» و«لبنة ولبن».

أما الجوهري فقال في الصحاح (كلم): «والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع كلمة مثل: نبقة ونبق».

وكذلك ذهب إلى أن (الكلم) جمع (كلمة) السهيلي وينظر كتابه نتائج الفكر ص٦١ت (البنا).

(٥) ينظر الصحاح (نبق)، والقاموس المحيط (نبق)، والنبق: حمل السدر.

(٦) في القاموس المحيط (خرب) «والخربة كفرجة. موضع الخراب، والجمع، خربات».

على ذلك لعلة تذكر عند الأخذ فيه، وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان: إعرابية وغير إعرابية.

والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع. ولهذا قال سيبويه رحمه الله: «هذا باب علم الكلم من العربية»[١]، ولم يقل «من الكلمة»، لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف. فجاء بما لا يكون إلا جمعاً[٢] وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة[٣]، لأن الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير.

وذهب أبو علي الفارسي[٤] رحمه الله وغيره من المحققين[٥]. إلى أن ذلك جميعه اسم جنس يعني (الكلم)، وكلم الفرق بين واحده وكثيره التاء كالتمر، لأنه يقع على القليل والكثير.

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ (هارون).

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٤٩ت (عبد التواب وآخرين) ط الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م.

«وأما (الكلم) فقد يسأل السائل فيقول: لم لم يقل: الكلام أو الكلمات؟ والجواب: أن الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع. والكلم جماعه كلمة، كما نقول: خلفة وخلف، وخربة وخرب، وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف، وهي جمع، فأراد أن يعبر عنها بأشكال الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها».

(٣) ينظر الصحاح (كلم) والنص منقول عنه.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي. أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وأخذ عنه ابن جني والربعي، من مصنفاته: الإيضاح العضدي، والتكملة، والمسائل الحلبيات، والبغداديات والشيرازيات، والعسكريات، والمنثورة، والتذكرة، والحجة في القراءات، توفي ببغداد (٣٧٧هـ) ترجمته في: الفهرست ١/ ٦٤، وطبقات ابن قاضي شهبة ص٢٤٤، وطبقات القراء ١/ ٣٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

(٥) في أسرار العربية للأنباري ص٣ «إن قال قائل ما الكلم؟ قيل: الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك: نبقة ونبق، ولبنة ولبن، وثفنة وثفن، وما أشبه ذلك» وينظر شرح الرضي للكافية ١/ ٢، وابن الناظم في شرح الألفية ص٢٠ت (عبد الحميد السيد)، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١/ ١٩٥.

. . . .

والدليل على ما ذكر المحققون[١]:

تصغيرهم إياه على لفظه، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة، وجموع الكثرة لا تصغر على ألفاظها، فبان ذلك أنه اسم جنس لا جمع.

ومما يدل أيضاً على أنه اسم جنس لا جمع - تذكيرهم إياه في الوصف، والإخبار عنه، كقولهم: تمر جيد، وأكلت تمراً طيباً.

فحينئذ بان أن (الكلم) اسم جنس على الصحيح. يطلق على كل مستعمل من مفرد ومركب، مفيد فائدة تامة أو غير تامة[٢].

وقولنا: مستعمل. احتراز عن المهملات[٣].

بخلاف: القول، يطلق على القليل والكثير من المستعمل والمهمل. كذا قال ابن جني[٤] رحمه الله في أول الخصائص[٥].

وقال بعض المتأخرين[٦]: إن القول لا يطلق إلا على المستعمل دون المهمل.

---

(١) يعني من أن الكلم اسم جنس لا جمع.

(٢) ينظر أسرار العربية ص٣، وابن الناظم في شرح الألفية ص٢١.

(٣) في الهمع ١/٣١ت (مكرم) قال السيوطي: «المهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني، والمستعمل وهو الموضوع لمعنى له فائدة».

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني. أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، له مصنفات كثيرة منها: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني، واللمع والمحتسب في القراءات. توفي سنة (٣٩٢هـ) ترجمته في: : يتيمة الدهر ١/٨، دمية القصر ص٢٩٧، ومرآة الجنان ٢/ ٤٤٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٥) ينظر الخصائص ص٥ - ٢١ت (النجار) ط عالم الكتب.

(٦) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/٢٠٣ت (نهر): «فأما القول فهو في الأصل مصدر - قال - إذا نطق بلفظ مستعمل فمسماه الحقيقي نفس إيجاد اللفظ المستعمل، ثم نقل في عرف النحويين إلى الشيء المقول وهو المراد هنا، وعلى هذا فحده إذن: أنه اللفظ المستعمل. وذلك كـ«زيد، ورجل، وقام» وهذا بخلاف ديز، ورفعج مقلوبي زيد، وجعفر. =

. . . .

فالقول، على رأي ابن جني رَحِمَهُ اللَّهُ مرادف للفظ، وقد يطلق القول على ما ليس بلفظ مجازاً كقول الشاعر:

امتلأ الحوض وقال قطني[(١)]

وواحد (الكلم) كلمة، وتميم تقول: هي كِلْمة بكسر الكاف[(٢)] وحكى الفراء[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ فيها ثلاث لغات:

كَلِمة، وكَلْمة، وكِلْمة مثل: كَبِد، وكَبْد، وكِبْد[(٤)].

والكلمة أيضاً: القصيدة[(٥)] بطولها.

=فلا يسميان قولاً، لأنهما غير مستعملين». وينظر شذور الذهب ص١١ ت (محيي الدين) والهمع ١/٣٩ت (مكرم).

(١) البيت من شطور الرجز ولم يعرف قائله وبعده

مهلا رويدا قد ملأت بطني

ورد في الخصائص ١/٢٣، والإنصاف ١٣٠، وابن يعيش ٢/١٣١، واللسان، والتاج (قطط) وقطني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل بمعنى يكفي، أراد أن الحوض لما امتلأ فلم تبق فيه سعة لزيادة عبر عنه بأنه. قال: قطني: أي حسبي فأطلق القول: على ما ليس بلفظ مجازاً، وهو دلالة الحال.

(٢) في شرح ابن يعيش ١/١٩ «وفي الكلمة لغتان: كَلِمة بوزن نبقة ولبنة، وهي لغة أهل الحجاز وكِلْمة بوزن كسرة، وسِدْرة، وهي لغة تميم».

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور المعروف بالفراء. أخذ عن الكسائي ولازمه وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعده. من مصنفاته: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والنوادر، توفي سنة (٢٠٧هـ).

ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/٢٠١ ونزهة الألباء ص٩٨، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣، والأعلام ٩/١٧٨.

(٤) الصحاح (كلم) ٥/٢٠٢٣.

(٥) في المرتجل ص٣١ «فأما الكلمة فمنطلقة في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث، وقد جاء في استعمالهم على الجمل الكثيرة المرتبط بعضها ببعض، فمن ذلك تسميتهم القصيدة بأسرها كلمة فيقولون لفلان كلمة شاعرة، وكلمة مخزية يريدون القصيدة».

ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٢.

. . . .

ومن قال[١]: الكلمة: هي اللفظة، ليس بجيد.

لأن الكلمة ليس من شرطها أن تكون من حرف واحد، فإنها قد تكون من الحرف الواحد إلى السبعة، وقال بعضهم[٢] إلى الثمانية ومثل بقولهم كـ«ذَّبذبان» بتشديد الذال الأولى.

وفي كتاب سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المثل عليها واحداً واحداً. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الزمخشري في مفصلة ص٦: «الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع».

(٢) في تهذيب اللغة (كلم) قال الأزهري: «الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى، وعلى قصيدة بكمالها وعلى خطبة بأسرها».

ذكر النوع الأول منهما
باب الإعراب

باب الإعراب

الإعراب مأخوذ في الاصطلاح من أحد معان:

إما من الإعراب. الذي هو البيان ومنه، «والأيم تعرب عن نفسها»[١] أي تبين.

وإما من، أعربت معدة الفصيل[٢]. إذا أصلحتها بعد الفساد حين شرب اللبن، والهمزة فيه للسلب. يقال: عربت معدته إذا فسدت[٣]، وأعربتها، زلأت فسادها. كقولهم: أشكيته إذا أزلت شكايته. وأعجمت/ الكتاب أزلت عجمته بالنقط، ومنه الحديث: «شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يشكنا»[٤]. [٦/أ]

وإما من قولهم: أعرب الرجل إذا صار له خيل عراب، قال:

وتـصْهـل فـي مِـثْـل جَـوف الـطـوى ... صَـهـيـلاً تـبـيَّـن لـلـمُـعْـرِبِ[٥]

---

(١) مسند الإمام أحمد ٤/ ١٩٢ وفيه «الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها، وسنن ابن ماجة ١/ ٦٠٤، وصحيح البخاري ٣٠١/١٢ باب الخيل والنكاح، وصحيح مسلم باب (استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت).

(٢) هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه - القاموس المحيط (فصل).

(٣) في الصحاح (عرب)، والعرب أيضاً: فساد المعدة، يقال: عربت معدته بالكسر فهي عربة.

(٤) النسائي ١٩٨/١ (باب المواقيت)، وابن ماجة ١/ ٢٢٢ (باب الصلاة)، ومسند الإمام أحمد ١٠٨/٥.

(٥) البيت من المتقارب، وهو من قصيدة للنابغة الجعدي، ذكرت في كتاب الخيل لأبي عبيدة. وقد ورد في الخصائص ٣٦/١، وسمط اللآلئ ١/ ٤١٤، والمخصص ١١٧/٦، واللسان (عرب) وليس فيه شاهد نحوي، وقد استدل به على أن المعرب معناه صاحب الخيل العِراب =

الإعراب اصطلاحاً: تغير

يعني، إذا سمع صهيل هذا الفرس من له خيل عراب عرف أنه عربي.

وقال قطرب[١] رحمه الله هو مأخوذ من قولهم: «امرأة عروب»[٢].

أي: متحببة إلى زوجها، وهو أضعفها.

فإن قلنا: هو من البيان، فلأن الإعراب يبين المعنى.

وإن قلنا: من الإصلاح، فلأن الإعراب يصلح الكلام، ويزيل فساده.

وإن قلنا: من أعرب، صار له خير عراب، فلأن الإنسان إذا أعرب كلامه صار كالعرب في كلامهم.

وإن قلنا: من التحبب، فلأن السامع إذا سمع الكلام معرباً فهم معناه فكان أحب إليه مما إذا لم يسمعه معرباً، وإنما كان هذا أضعفها، لأنه حينئذ يكون الإعراب قد دخل في الكلام تحسيناً لا حاجة، والإعراب إنما دخل للحاجة إليه ليفرق بين المعاني الملتبسة[٣].

قوله: **(تغير)**.

جنس[٤].

=وفي الصحاح (عرب) والمعرب: الذي له خيل عِراب، وقال الكسائي: المعرب من الخيل الذي ليس فيه عرف هجين والأنثى معربة.

(١) هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. من مصنفاته: المثلث، والنوادر، والأضداد، والعلل في النحو، وإعراب القرآن، توفي سنة (٢٠٦هـ). ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

(٢) في الصحاح (عرب): والعروب من النساء المتحببة إلى زوجها، والجمع عرب، وينظر في معاني الإعراب لغة، الاشتقاق ٣٦١، والجمل للزجاجي ٢٦١، والخصائص ١/ ٣٦، ٣٧، وأسرار العربية ص١٨ - ١٩، واللسان (عرب ٢/ ٧٤).

(٣) ينظر الصاحبي ص١٦١، والإيضاح في علل النحو ص٦٩ - ٧١، وأسرار العربية ص١٨.

(٤) يشمل تغير الأول والوسط والآخر، سواء أكان التغيير ظاهراً كالذي في «زيد» في نحو: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، أم كان التغير مقدراً كالذي في «موسى».

آخر الكلمة - لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه

قوله: (آخر الكلمة).

فصل عن أولها ووسطها. فتغير أولها نحو: (رجل) فإن أوله مفتوح ثم تقول: رُجَيل[١] فينضم أوله، ثم تقول: رِجال[٢] فينكسر أوله.

وأما تغير وسطها نحو. هذا امرؤ[٣]، فالراء مضمومة، ثم تقول: رأيت امرءاً فتنفتح الراء، ثم تقول: مررت بامرئ، فتكون الراء مكسورة.

فهذا اختلاف في الأول والوسط، ولا يسمى إعراباً، لأنه ليس في الآخر.

قوله: **(لعامل).**

فصل عن اختلاف الآخر من غير اختلاف العامل، نحو: حركة التقاء الساكنين في مثل: كم المال؟، ونحو حركة الهمزة الملقاة على الساكن قبلها في مثل: كم أبلك؟ وكم أختاً، وكم أخاً لك؟

قوله: **(يدخل عليها).**

فصل عن حركة الحكاية في مثل قولنا: مَنْ زيد؟ ومن زيداً؟ ومَن زيد؟ في الاستثبات عن المرفوع والمنصوب والمجرور، إذا قال: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد. فإن العامل في كلام القائل لا المستثبت[٤].

---

(١) عند تصغيره.

(٢) عند جمعه جمع تكسير.

(٣) (امرؤ) تتبع عينه لامه فتضبط العين بحركة اللام. ينظر كتاب سيبويه ٢/٢٠٣، ٣/٥٣٣.

(٤) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت (أبو جناح) ١/١٠٢ «وقلت: الداخلة عليها، لأتحرز بذلك مما يغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر، وذلك في الاسم المحكي بـ(من) نحو قولك: من زيد؟ لمن قال: جاءني زيد» ومن زيدا؟ لمن قال (رأيت زيدا، ومن زيد؟ لمن قال: مررت بزيد، فالآخر من (زيد) قد تغير لاختلاف العامل في كلام المستثبت).

لفظاً أو تقديراً -

قوله: **(لفظاً أو تقديراً)**.

تقييد للتغير والعامل، فإنهما يكون كل واحد منهما لفظاً أو تقديراً.

أما التغير لفظاً، فنحو: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ. فآخر (رجل) تغير بالحركات لفظاً.

وأما التغير تقديراً، فنحو: هذا موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى.

فآخر (موسى) لم يتغير لفظاً لكن تقديراً.

مثال العامل الملفوظ به ما تقدم من، (جاءني)، و(رأيت) و(الباء)(١) ومثال العامل المقدر: (سقيا، ورعيا) فإنهما منصوبان بفعل مقدر(٢) و(رجال) في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ﴾(٣) فيمن قرأ(٤) بفتح الباء من (يسبح).

[٦/ب] / فـ«رجال» حينئذ مرتفع بفعل مضمر تقديره - والله أعلم - (يسبحه رجال) ومثال الجر بعامل مقدر قول الشاعر:

وقائم الأعماق خاوي المخترق(٥)

---

(١) يعني الباء الداخلة على (زيد) في قولك: مررت بزيد.

(٢) والتقدير فيهما: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا.

وفي الكتاب ١/ ٣١١ (هارون) «هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إضماره وذلك قولك: سقيا ورعيا... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على اضمار الفعل كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً...».

(٣) سورة النور من الآية ٣٦.

(٤) قراءة ابن عامر وأبي بكر، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٢/ ١٣ت (محيي الدين رمضان)، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف المقري ص١٣٩ت (زائد)، وتحبير التيسير لابن الجزري ص١٥١ط. دار الكتب العلمية.

(٥) من مشطور الرجز وقائله رؤبة بن العجاج، وقد ورد في ديوانه، وبعده

ومشتبه الأعلام لماع الخفق =

عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى.

فـ«قائم» مجرور بـ«رب» مقدرة.

قوله: **(عن الهيئة إلى آخره)**.

تبيين للتغيير، فإن آخر (رجل) لام على كل حال، وآخر (بكر) راء على كل حال، فلا يعتقد أن التغير بأن يزول حرف ويخلفه آخر في كل حال.

بل التغير أعم من ذلك، فإنه تارة يكون بزوال الهيئة من الحركات والسكون، وتارة بزوال نفس الحرف الأخير وخلف غيره، كما في الأسماء الستة[1] والتثنية والجمع على قول من يقول: إن إعرابها بالحروف[2]، فإنها يصدق عليها أيضاً، أنه تغيرت هيئة الآخر، وإن كان التغير بزوال حرف ومجيء آخر.

وأما على رأي سيبويه رحمه الله وهو أنه ليس في الأسماء إعراب بحرف[3]، وهو

=وفي الكتاب ٤/ ٢١٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٥٣، والأصول لابن السراج ٢/ ٤١٣، والمرتجل لابن الخشاب ص٢٢٣، والمحتسب ١/ ٨٦، وسر صناعة الإعراب ص٤٩٣ و(قاتم) من القتمة بضم القاف، وهي الغبرة والأعماق: النواحي القاصية، مستعار من عمق البئر، والخاوي: الخالي، والمخترق: المتسع.

والشاهد فيه: «وقائم» حيث جر بإضمار (رب) بعد الواو، فالعامل فيه مقدر.

(١) هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال.

(٢) ذهب الكوفيون، إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وذهب البصريون، إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب - الإنصاف ١/ ١٧. أما الإعراب في التثنية والجمع ففيه ثلاثة أقوال:

الكوفيون يرون، أن الواو في الجمع والألف في التثنية والياء فيهما، هي الإعراب نفسه، ويرى المازني والمبرد والأخفش: أن هذه الحروف دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

ويرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما: أن هذه الحروف هي الإعراب - ينظر الإيضاح في علل النحو ص١٣٠، وأسرار العربية ص٥١، ٥٢.

(٣) في الكتاب ١/ ١٧ «اعلم أنك إذا ثنيت الواحد ألحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين. وهو حرف الإعراب.... وتكون الزيادة الثانية نونا، لأنها عوض لما منع من =

وألقابه أربعة: الرفع والنصب والخفض، والجزم،

الذي يشير إليه كلام المصنف رحمه الله في إعراب التثنية والجمع[(١)]، فإن تغير الهيئة حاصل وإن لم يكن نفس الحرف إعراباً، فتبين أن التغير إنما هو لهيئته كما ذكرنا[(٢)].

[ألقاب الإعراب]

قوله: **(وألقابه أربعة)**.

إنما لقبوه بذلك، ليفرقوا بين المعرب والمبني، فإنهم لو قالوا: بضمة بعامل، وضمة لا بعامل، أو ضمة تتغير، وضمة لا تتغير - وكذا في النصب والجر - لطال عليهم، فوضعوا لها ألقاباً يفرق بها بين بعضها وبعض[(٣)] فإذا قالوا: رفع، علمنا أنها ضمة في معرب، وإذا قالوا: ضم، علمنا أنها ضمة في مبني، وكذلك البواقي.

واختلف النحاة - رضي الله عنهم - هل يطلق أحدهما على الآخر؟، فيقال

=الحركة والتنوين... وإذا جمعت على حد التثنية - يعني غير جمع تكسير - لحقتها زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما.

(١) ينظر المقرب ١/٤٨ت (الجبوري).

(٢) ينظر ص١٢٢.

(٣) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ص١٩ «فإن قيل كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء، وألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف، هي - وإن كانت ثمانية في المعنى فهي - أربعة في الصورة، فإن قيل: فلم كانت أربعة؟ قيل: لأنه ليس إلا حركة أو سكون، فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح، والكسر، فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرابع».

فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، وأما الخفض فانفردت به الأسماء،

مثلاً: للمعرب مضموم وللمبني مرفوع أم لا؟. على ثلاثة مذاهب.

فمنهم[1] من قال: لا يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر. لأن المراد الفرق، وبجواز إطلاق كل واحد منهما على الآخر يعدم الفرق[2].

ومنهم[3] من قال: بجواز إطلاق كل واحد منهما على الآخر، لأن إطلاقه مجاز والمجاز لا بد له من قرينة، فتلك القرينة يبين بها المعنى.

ومنهم[4] من قال: بجواز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس، فتقول، في هذا زيد مثلاً: (زيد)، مرفوع، وإن شئت قلت: (زيد) مضموم.

وتقول: في (حيث) مثلاً: مضموم، ولا تقول: مرفوع.

وقوله: **(فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال)**.

إنما اشتركا في الرفع والنصب، لأن الأصل في علائم الإعراب أن تدخل كل معرب، والاسم والمضارع معربان، فدخلهما الرفع والنصب على الأصل[5].

وقوله: **(أما الخفض فانفردت به الأسماء)**.

---

(١) هو مذهب البصريين، وفي شرح الرضي ٢/ ٣ «التمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع». وينظر الأصول لابن السراج ١/ ٤٥.

(٢) في المرتجل لابن الخشاب ص١٠٥ «وربما تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه، ليقع الفرق ويؤمن اللبس».

(٣) هو مذهب الكوفيين، ففي شرح الرضي ٢/ ٣ و«أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس، ولا يفرقون بينهما».

(٤) قال الجرجاني في المقتصد ١/ ١٠٠: «وقد تستعمل ألقاب البناء في الإعراب، فيقال لحركة (زيد) في قولك: رأيت زيداً، الفتح، وذلك يفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى والأجود أن لا يفعل».

(٥) في شرح ألفية ابن معطى للقواس ١/ ٢٢٧ «ويشترك الاسم المتمكن، والفعل المضارع المجرد من موانع الإعراب في الرفع والنصب، لاشتراكهما في نوع العامل، لأن عامل الرفع =

. . . .

علة عدم دخول الجر في الأفعال، قالوا: لأن الجر إنما يكون بالإضافة والإضافة إلى الفعل لا تصح، لأن الإضافة إما للتمليك أو للتخصيص.

[٧/أ] / والأفعال لا تملك شيئاً ولا تختص بشيء(١).

وعلة أخرى في اختصاص الجر بالأسماء: وهو أن لنا مقدمة صادقة يلزم منها اختصاص الجر بالأسماء، وهي أن الجزم مختص بالفعل - لما يذكر في علة اختصاص الجزم بالأفعال - ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال اختصاص الجر بالأسماء، لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع، والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول(٢) في التصريف لا تزيد عليها، [فمنع الجر من الأفعال لذلك](٣).

وهذا سر قول سيبويه رحمه الله: «وليس في الأفعال جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم»(٤).

=في المبتدأ، وفي المضارع عند البصريين معنوي، والنصب في الفعل (بأن) وأخواتها، وهي تناسب (أنَّ) العاملة في الاسم عند التحقيق».

(١) في المرتجل لابن الخشاب ص٥٢ «. . . وعلة ذلك أن الجر يدخل الأسماء من طريقين: حروف الجر والإضافة، وكلاهما يمتنع منه الفعل، أما حروف الجر، فإنها تدخل في الأصل معدية للفعل الذي يقصر عن التعدي بنفسه إلى المفعول، والأفعال لا تكون مفعولة. فبطل دخول حرف الجر عليها، ولا يضاف إليها، لأن المضاف إليه إما أن يعرف تعريفاً محضاً، وإما أن يخصص، فيعرف من المعرفة، والأفعال لا تعرف ولا تخصص». ينظر الإيضاح للزجاجي ص١٠٨، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٨٠ ت

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ١٦٨.

(٣) ما بين المعقوفين في المخطوطة [فمنع الجزم من الأسماء لذلك]، والصحيح ما أثبت، لمناسبته لسياق الكلام، وينظر ما نقله السيوطي عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٨ (مكرم).

(٤) الكتاب ١/ ١٤ (هارون) وفيه «وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال».

وقد كان حقه أن يدخل على المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء الزمان أو ذو أو آية، نحو قولهم: اذهب بذي تسلم،

ولا يقال: ما ذكرت يقتضي منع حركة ما، وأيها منع حصل النقصان، فلم كان الممنوع الجر دون غيره؟.

لأنا نقول: إذا وجب منع حركة ما - لما ذكرنا - اقتضى أن يكون الممنوع الجر دون غيره، وذلك لأن الجر أبعد من الفعل من الرفع والنصب، لأن الفعل يعمل الرفع والنصب ولا يعمل جراً. فكان الرفع والنصب إليه أقرب من حيث يحدثه، فلما اقتضى الدليل منع حركة ما، منعنا ما هو أبعد من الفعل، وهو الجر، وتركنا ما هو أقرب وهو الرفع والنصب.

وقوله: **(وقد كان حقه أن يدخل في[١] المضارع من الأفعال)**.

لأن المضارع معرب، والخفض من ألقاب الإعراب، فكان مقتضى القياس أن يدخل في كل معرب، لكن منع من دخوله الأفعال ما ذكرناه آنفاً[٢].

وإنما سمي الفعل المضارع مضارعاً، لأن المضارعة: المشابهة[٣]. مأخوذ من الضرعين، لأن كل واحد منهما يشبه الآخر. فلما أشبه الفعل المضارع الاسم سمي مضارعاً لذلك.

ووجه مشابهته الاسم: أنك إذا قلت: (يضرب) كان مبهماً يصلح للحال والاستقبال كما إذا قلت: (رجل) صلح لكل رجل.

فإذا أدخلت السين أو سوف، نحو: سيضرب وسوف يضرب، اختص بالاستقبال كما إذا قلت: (الرجل) اختص برجل بعينه بالحرف[٤].

---

(١) في المقرب المطبوع (على).

(٢) يراجع ما ذكره ابن النحاس من العلل في أن الجر لا يدخل الأفعال ص١٣٥.

(٣) الصحاح (ضرع).

(٤) يريد حرف التعريف (أل).

أو ايتني بأية يقوم زيد، وخرجت يوم يقوم عمرو. ألا ترى أنه معرب وقد دخل عليه عامل خفض لكن منع من خفضة أن الإضافة في الحقيقة إنما هي للمصدر لا للفعل، فلذلك لم تؤثر فيه.

فلما أشبه الفعل الاسم من جهة كونه مبهماً ويخصصه الحرف[١]، كما أن الاسم مبهم ويخصصه الحرف، سمي مضارعاً لذلك. ولهذا المعنى أيضاً أعرب لما شابه الاسم[٢].

واختلف في الفعل المضارع. هل هو مشترك أم لا؟.

فقال بعضهم: هو مشترك بين الحال والاستقبال[٣].

وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال[٤].

وقال بعضهم: هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال[٥].

وحجة من قال: هو حقيقة في الحال، لأن الأصل إذا أخبرنا بفعل أن نخبر به في حال وجوده وهو الحال[٦].

---

(١) يعني حرف الاستقبال، وهو السين أو سوف.

(٢) ينظر أسرار العربية ص٢٥ وقد ذكر الأنباري خمسة أوجه لمشابهة الفعل الاسم:
الأول: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص.
والثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم.
والثالث: ان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال، فاشبه الأسماء المشتركة كالعين فإنها تطلق على الباصرة وعلى عين الماء وغير ذلك.
والرابع: أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك.
والخامس: جريانه على اسم الفاعل في حركاته وسكناته.

(٣) ذكر الصيمري في التبصرة أن المضارع يصلح للحال والاستقبال، فقال في ١/ ٩٠ «وهو يصلح لزمانين الحال والاستقبال. فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت: سوف يصلي، وسيصلي «وينظر المفصل ص٢٤٤ والكافية لابن الحاجب ص١٩٠ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٦ت (العليلي) ط/ بغداد.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٦.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٢٢٦.

(٦) رجح الرضي أن يكون المضارع حقيقة في الحال، مجازاً في الاستقبال، وعلل لذلك، فقال: =

وأما الجزم فانفردت به الأفعال،

وحجة من قال: هو حقيقة في الاستقبال: أن المستقبل أصل الأفعال، لأن المستقبل ينتقل إلى/ الحال. ثم ينتقل إلى الماضي، فلما كان الاستقبال هو [٧/ب] الأصل كان هو الحقيقة.

وحجة من قال: هو مشترك. أن العرب وضعت للحال قرينة، وهو (الآن) و(الساعة) وما أشبهها و(ما) النافية، ووضعت للاستقبال قرائن أيضاً وهو (غدا) أو ما أشبهه، و(لا) النافية، فلو كان حقيقة في أحدهما دون الآخر لم يوضع لما هو حقيقة فيه قرينة.

وقوله: **(وأما الجزم فانفردت به الأفعال)**.

اعلم أن علة منع الجزم من الأسماء، أن الأسماء يدخلها الحركة والتنوين[١]، فلو جزمناها لكان إما بحذف التنوين وحده، أو الحركة وحدها أو بحذفهما.

ولا جائز أن يجزم بحذف التنوين وحده، لأن التنوين ليس بعلامة إعراب بل هو دليل الصرف، وعامل الإعراب إنما يُغيِّر ما هو علامة إعراب لا غيرها، ولا جائز أن ينجزم بحذف الحركة وحدها، لأنه حينئذ يلحقه التنوين فيلتقي ساكنان[٢]، فيحتاج إلى تحريك الأول، لالتقاء الساكنين.

ولا جائز أن يحرك الأول، لأنه يبقى الجزم كلا جزم في غالب الأسماء احترازاً عما لا ينصرف والمضاف وما فيه الألف واللام، فإنه لا تنوين في ذلك كله.

=«وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه» شرح الكافية ٢/ ٢٢٦.

(١) الكتاب ١/ ١٤ (هارون)، وينظر الإيضاح للزجاجي ص١٠٢، والمقتصد للجرجاني ١/ ١٦٩.

(٢) وهما الحرف الأخير من الاسم بعد حذف الحركة للجزم والتنوين.

وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف لأنه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به، كان ينبغي أن يكون ساكناً في حال الجر

ولا جائز أن يحذف التنوين، فإن التقاء الساكنين إذا أدى إلى الحذف إنما يحذف منه الأول لا الثاني.

ولا جائز أن تحذفهما معاً، لما يؤدي إليه حذفهما من الإجحاف بالخفيف بحذف الشيئين منه(١).

ولو اقتصر المصنف في إيراد السؤال في الجزم على قوله **(وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف)** إلى هنا فقط، وأجاب عنه بقوله: **(لكن منع من ذلك إلى آخر كلامه)** لكان صحيحاً مستقيماً، لكنه زاد زيادة قبيحة وهو قوله: **(كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر لذهاب [علامة](٢) الخفض منه، و[أن](٣) لا يتكلف حمله على النصب)**.

لأنا نقول له: هذا السكون الذي قلته في حال الخفض لا يخلو. إما أن يكون بعامل الخفض وحده، أو بعامل الجزم وحده، أو بكليهما.

ولا يجوز أن يكون بعامل الخفض وحده، لأنه حينئذ لا يكون جزماً، وإنما هو سكون نائب عن كسرة، وهو علامة الجر كما كانت الفتحة - حين أنبناها

---

(١) في المرتجل لابن الخشاب ص٥٣، قالوا: «ولأن الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان، هما: الحركة والتنوين معاً، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط وهو - على ما تقرر - أثقل من الاسم، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد، ومن الأخف شيئان؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة».

وقد ذكر الزجاجي في الإيضاح ص١٠٦ عللا أخرى في عدم الجزم للأسماء، فقال: «وأكثر الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام...

وقال جماعة من الكوفيين والبصريين: لم تجزم الأسماء، لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنهي أو للنفي أو الجزاء والأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ فامتنعت من الجزم لذلك».

(٢) زيادة في المخطوطة عن المقرب المطبوع.

(٣) زيادة من المقرب المطبوع لا توجد في المخطوطة.

لذهاب الخفض منه، وأن لا يتكلف حمله على النصب. لكنه منع من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم.

عن الكسرة - في (أحمد) جراً علامته الفتحة.

ولا جائز أن يكون [بعامل][١] الجزم، لأنه حينئذ لا يكون الموضع موضع جر، فلا يكون حينئذ السكون في موضع الجر.

ولا جائز أن يكون بعامل الجر والجزم معاً، لأنه يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد، وهذا لا يجوز. فبان فساد ما ذكره رحمه الله.

وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم من جهة كونه مبهماً في الحال والاستقبال، كما أن (رجلاً) النكرة مبهم في كل ذكر من بني آدم. ثم تدخل السين وسوف على الفعل فتخصصه بالاستقبال كما تدخل الألف واللام للعهد / على (رجل) فتخصصه بواحد[٢]. [٨/أ]

(١) في المخطوطة (بعلامة) والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضي ذلك.

(٢) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧.

باب معرفة علامات الإعراب

قد تقدم أن ألقاب الإعراب: الرفع والنصب والخفض والجزم. **فأما الرفع فعلاماته ثلاث**: الضمة والنون، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغير عما كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة للرفع في الحقيقة، وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها وإغنائه عنها، فالنون تكون علامة للرفع في كل فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما أو ضمير الواحدة المخاطبة أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو ما أجرى مجراهم أو علامتهم نحو قولك:

الزيدان يقومان، ويقومان الزيدان، وأنتِ تقومين، والزيدون يقومون، ويقومون الزيدون، والبراغيث يأكلونني، ويأكلونني البراغيث،

باب معرفة علامات الإعراب

[مسألة]

قوله: **(يقومان الزيدان: ويقومون الزيدون)**.

في هذه المسألة وأنظارها ثلاثة أوجه من الإعراب:

أحدها: أن يكون الألف حرفاً، وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مثنى، وكذلك الواو حرف وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مجموع. كما كانت التاء في قامت هند، علامة مؤذنة بأن الفاعل مؤنث، وفي هاتين الحالتين يكون (الزيدان) و(الزيدون) فاعلين[1].

والثاني: أن الألف ضمير الفاعل المثنى، والواو ضمير الفاعل المجموع

---

(١) ذلك لعله لغة بعض العرب، وهم طيء أو أزد شنوءة، وقد عرفت هذه اللغة واشتهرت بلغة (أكلوني البراغيث) وقد ذكرها سيبويه في مواضع من كتابه ينظر: الكتاب ١/ ٥، ٦، ٣٧ (بولاق)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٥٨٠ - ٥٨١ت (هريدي)، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٧، والهمع ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

وعدم التغير يكون علامة للرفع في الأسماء المثناة، وجمع المذكر السالم وما جرى مجراه، لأن المثنى وما جرى مجراه قبل دخول العامل عليه يكون بالألف، وجمع المذكر السالم يكون بالواو والنون، فلذلك إذا عدوا ولم يدخلوا عاملاً لفظاً ولا تقديراً قالوا: اثنان

و(الزيدان) و(الزيدون) مبتدآن، وكل واحد من، (يقومان) و(يقومون) جملة هي خبر مقدم على مبتدئه.

والثالث: أن يكون الألف والواو ضميري الفاعلين - كما تقدم في الثاني - ويكون (الزيدان) بدلاً من ضمير التثنية الذي هو فاعل، و(الزيدون) بدل من ضمير الجمع الذي هو فاعل أيضاً، ولا يكونان مبتدأين، ويكونان مفسرين للضميرين[1].

وقوله: **(اثنان)**.

ليس (اثنان) بتثنية حقيقية، وإنما هو ملحق بالتثنية في إعرابه، لأنه لو كان تثنية حقيقية، لكان له مفرد كما لـ(الزيدين) مفرد، ولا مفرد لـ(اثنان).

وقول من قال[2]: بأن مفرده (اثن) وترك استعماله، ليس بصحيح.

لأنه لو كان مفرده (اثنا) و(اثن) ليس بمعنى واحد بل هو درجة بين الواحد والثلاثة، للزم أن يكون (اثن) دالاً على أكثر من واحد، فيلزم حينئذ أن يكون

---

(١) في الأمالي الشجرية ١/ ١٣٤ «وقال السيرافي في شرح الكتاب في قولهم: أكلوني البراغيث ثلاثة أوجه:

أحدها: ما قاله سيبويه، وهو أنهم جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميراً، والثاني: أن تكون (البراغيث) مبتدأ، و(أكلوني) خبراً مقدماً، فالتقدير البراغيث أكلوني. والثالث: أن تكون الواو ضميراً على شرط التفسير و(البراغيث) بدلاً منه، كقولك: ضربوني وضربت قومك. فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير. وينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٠٨ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٨٠ - ٥٨٢، ومغني اللبيب لابن هشام ص٤٧٩ت (المبارك وآخرين): والهمع ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) في الهمع ٢/ ٦٣٥ (مكرم) «وقيل إنهما مثنيان حقيقة، والأصل (اثن)».

وثلاثون. فلما دخل عامل الرفع عليهما لم يتغيرا، وصار ترك العلامة فيهما علامة، والضمير يكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة. وأما الجزم فله علامتان وهما: السكون والحذف. فالحذف في صنفين من الأفعال، **أحدهما**: ما رفع منهما بالنون، جزمه بحذفها.

تثنيته دالاً على أربعة، وأنه ليس كذلك[(١)].

قال الجرجاني[(٢)]: ليس (اثن) بمعنى واحد، فيقال: إن اثنين على قولك: واحدان مثلاً. هذا محال اعتقاده فاعرفه، فإنه من الواضح الذي يذهب عنه وإنما أُلحق (بالزيدين) في إعرابه، كما كان دالاً على شيئين كـ(دلالة) الزيدين.

وقوله: **(ثلاثون)**.

عشرون وأخواته إلى تسعين، ليس بجمع حقيقة، وإنما أعرب إعراب الجمع لما كان دالاً على الكثرة كالجمع[(٣)].

والدليل على أنه ليس بجمع حقيقة. أنه لو كان (ثلاثون) جمعاً، لكان جمع (ثلاثة)، ولو كان جمع (ثلاثة)، لكان أقل ما يطلق عليه تسعة لا ثلاث عشرات[(٤)].

ولما اقتصر في إطلاقه أيضاً على ثلاث عشرات، بل كان يطلق على أكثر من ذلك، كما أن (الزيدون) يقف به عند الستة، أو السبعة، أو الثمانية، أو غير ذلك، وكذلك الكلام في (أربعين) إلى (تسعين).

فحين لم يقع (ثلاثون) على (تسعة)، ولم يتجاوز به أكثر من ثلاث عشرات

---

(١) في تهذيب اللغة (ثنى) قال الأزهري: «قال الليث: الاثنان اسمان قرينان لا يفردان، لا يقال لأحدهما (اثن)»، وينظر الصحاح، واللسان وتاج العروس (ثنى).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٩٩ تحقيق كاظم المرجان.

(٣) في الصحاح (عشر) «وعشرون اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع العشرة، لأنه لا دليل على ذلك». وينظر المرتجل لابن الخشاب ص٦٣ وشرح ابن يعيش ٥/ ١٣، والأشموني ١/ ٩٢.

(٤) ينظر المقتصد ١/ ١٩٩.

والآخر: كل فعل في آخره حرف علة غير مبدل من همزة، جزمه أيضاً بحذفه، نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش.

ولا يثبت حرف العلة، ويكون الجزم بحذف الحركة إلا في ضرورة، نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاَقتْ لَبُون بَنِي زيادِ

تحققنا بأنه ليس بجمع حقيقة. بل لفظ وضع لهذه الدرجة من العدد، كما وضع لفظ (ثلاثة) و(أربعة) و(خمسة) لهذه الدرجات من العدد وأعرب إعراب الجمع لدلالته على الكثرة[١] كما ذكرنا[٢] وكذلك الكلام في (عشرين) وزيادة أخرى، وهو أنه كان ينبغي أن يكون مفتوح الأول لو كان/ جمع (عشرة)، لأن (عشرة) [٨/ب] مفتوح الأول.

ولا يلتفت إلى قول من قال: هو جمع (العشر)[٣] بكسر العين الذي هو (ظمأ) من إظماء الإبل.

والعشرون حينئذ يكون (ظِمآن) وكسر، فنزلنا الكسرة منزلة ظِمئ آخر فصار كأنه ثلاثة أظماء، فخلفناه فقلنا (عشرون).

قوله: **(كل فعل في آخره علة... إلى آخر البيت)**[٤].

أجمع النحاة على أن حروف العلة [هنا][٥] تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها. لماذا؟.

---

(١) ينظر المقتصد ١/١٩٩ - ٢٠٠، وينظر شرح الرضي ١/٣٣، والهمع ١/١٥٦.

(٢) ينظر ص١٤٦.

(٣) في الصحاح (عشر) «والعشر بالكسر ما بين الوردين، وهو ثمانية أيام، لأنها ترد في اليوم العاشر، وكذلك الأظماء كلها بالكسر، وليس لها بعد العشر اسم إلا في العشرين، فإذا وردت بعد العشرين قيل: ظمؤها عشرون».

(٤) يعني قول الشاعر:
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(٥) في النص الذي نقله السيوطي عن ابن النحاس في الأشباه ٣/٣٢٧ «في نحو: يخشى، ويغزو، ويرمي». بدل (هنا).

....

فالذي فهم من كلام سيبويه رحمه الله أنها حذفت عند الجازم لا للجازم[١].

ومذهب ابن السراج[٢] رحمه الله وأكثر النحاة، أن حذف هذه الحروف علامة الجزم[٣].

وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع، هل فيها حركات مقدرة [أم][٤] لا؟.

فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الألف في النصب، فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدرة [فيكون][٥] حذف حرف العلة عنده، لئلا يلبس الرفع بالجزم[٦].

فإن قيل: يحصل الفرق بينهما بالعامل كما يحصل الفرق في المقصور من الأسماء.

قلنا: يلبس في مثل قولنا: زرني أعطيك.

فإنه لو لم يحذف عند الجازم لما عرف. هل (أعطيك) جواب الأمر أم مستأنف؟.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣ (هارون) قال سيبويه: «اعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع، حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع، وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز، ولم يخش، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشى».

(٢) هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي، والفارسي، والرماني من مصنفاته: الأصول، والموجز، وشرح كتاب سيبويه. توفي سنة (٣١٦هـ) ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ١٥٤، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٣) ينظر الأصول ٢/ ١٦٤.

(٤) في الأشباه «أو».

(٥) في الأشباه ويكون ٣/ ٣٢٨.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٢٣ (هارون).

. . . .

وإذا قلنا بالياء عرف أنه مستأنف.

فأفادنا حذف حرف العلة، الفرق بين الجزم والرفع، والمعنى المطلوب بكل واحد منهما وطردنا الباب في الحذف حيث لا لبس.

وعند ابن السراج رحمه الله أنه لا حركة مقدرة في الرفع. وقال: «لما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه، بأن نقدره إذا لم يوجد في اللفظ، ولا كذلك الإعراب في الفعل، فإنه لم يدخل في الفعل إلا لمشابهة الاسم لدلالته على معنى، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ. فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف»[١].

وقال: إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن فضله أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها، وإلا أزال[٢] من نفس الحروف[٣].

ويدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله أن الفعل معرب على ما قد عرف، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب، إما للتعذر كـ(عصا) أو للاستثقال كـ(القاضي) رفعاً وجراً، قدرت.

فكذلك أيضاً في الأفعال، ولذلك اكتفى بعض العرب[٤] في الجزم بحذف

---

(١) في الأصول ٢/ ١٦٤ «وإنما حذفت الواو والياء في الجزم إذا لم يصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو، لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل».

(٢) في الأشباه ٣/ ٣٢٧ (أخذ).

(٣) في التصريح ١/ ٨٧ «القول بأن علامة الجزم فيها - يعني الأفعال المضارعة المعتلة الآخر - حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تبعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب، وعلل ذلك - بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن».

(٤) ينظر الإيضاح للزجاجي ص١٠٣ - ١٠٤.

. . . .

الحركة المقدرة، وأبقى حرف العلة وعليه قوله:

ألــم يــأتِيــك[١] .... الـبـيـت

وقوله:

هـجـوتَ زبَّـان ثـم جـئـتَ مُـعـتَـذراً   من هجو زَبَّان لم تهجو ولَـم تَدَعِ[٢]

---

(١) تمامه:

ألـم يـأتـيـك والأنـبـاء تـنـمـي   بـمـا لاقـت لَـبـنـون بـنـي زيـاد

وهو من الوافر وقائله: قيس بن زهير العبسي الجاهلي. وقد ورد في الكتاب ٣/ ٣١٦ (هارون) والنوادر ص٥٢٣، والمسائل الحلبيات ص٨٥، والمنصف لابن جني ٢/ ٨١، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٠٨، والخزانة ٨/ ٦٣١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٧٨.

والأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر، وتَنْمي بفتح التاء من نميت الحديث إذا قلته على جهة الإصلاح، واللبون: الناقة ذات اللبن، وبنو زياد. الربيع بن زياد وإخوته.

الشاهد فيه قوله «ألم يأتيك» حيث دخل الجازم على الفعل المضارع المعتل بالياء ولم تحذف هذه الياء للجزم. وقد خرجه النحاة بوجهين: الأول: أن الياء هي لام الفعل، واكتفى الشاعر بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر وأبقى الياء.

والثاني ذكره الأعلم بقوله: أثبت الياء في حال الجزم ضرورة، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح، وهي لغة ضعيفة استعملها عند الضرورة. هامش الكتاب ١/ ١٥.

وقد روي البيت برواية أخرى وهي: (ألم يأتك) ولا شاهد فيه حينئذ. ينظر سر الصناعة ١/ ٧٨ واللسان ٦/ ٣٨٤.

(٢) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقد نُسبَ في شواهد الشافية لأبي عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق، وكان قد هجاه.

ورد في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٣٥، والمسائل العضديات للفارسي ص٤٣، والأمالي الشجرية ١/ ٨٥، والمفصل ص٣٨٧، ونزهة الألباء ص٢٤ وشفاء العليل ١/ ١٢٨، والدرر ١/ ٢٨ (زبان) اسم رجل.

والمعنى: بهجوك هذا الرجل ثم اعتذارك عما يفرط منك لم تهجه، لأنك قد أكذبت نفسك باعتذارك. والشاهد فيه قوله «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر «الواو» مع الجازم، وقد تقرر أن الواو والياء والألف يحذفن عند الجازم، نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وإثباتهن مع الجازم شاذ لا يرتكب إلا في حال الضرورة.

. . . .

/ فأثبت الواو وجزمه بحذف الحركة المقدرة. [٩/أ]

وقوله:

وتَضْحك مِنّي شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم تَرى قبلي أَسيراً يَمانِيا[١]

ومثل قوله:

إذا العجُوزُ غَضِبت فَطَلِّق ولا ترضَّاها ولا تَملَّق[٢]

فأثبت الألف في (ترى) و(ترضَّى)، وجزم بحذف الحركة.

وعلى هذا الوجه تحمل قراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[٣] بالياء في (يتقي)[٤].

---

(١) من الطويل، وقائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي مع أبيات أخرى قالها حين وقع في أسر تميم، وقد ورد الشاهد في المفضليات ص٣١٨، والأغاني ١٧/٥٧، والجمل للزجاجي ص٢٥٦، والمحتسب ١/٦٩، وابن يعيش ٥/٩٧، والإنصاف ٣/٢٧٨، والأشموني ١/١٠٣.

والشاهد فيه هنا قوله: «لم ترى» حيث أثبت الألف مع الجازم، وقد خرج على وجهين:

الأول: أن (ترى) بياء المؤنثة المخاطبة، وقد استوفى الجازم عمله بحذف النون وأصله (ترين) وقد التفت الشاعر من الغيبة إلى الخطاب وهو من فنون البلاغة.

والثاني: أن أصله (ترأى) فلما دخل الجازم حذف الألف فصار (لم ترأ)، فخففت الهمزة وجعلها ألفاً، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، والتخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياس لا شذوذ فيه.

(٢) البيتان من مشطور الرجز وقائلهما: رؤبة بن العجاج، وهما في ملحق ديوانه ص١٧٩ ووردا في الحلبيات ص٨٦، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، والمنصف ٢/١١٥ وشواهد التوضيح لابن مالك ص٣٠، وشرح ابن يعيش ١٠/١٠٦ والمساعد ١/٣٥، والارتشاف ٣/٢٧٨، والعيني ١/٣٦، والمخصص لابن سيدة ١٣/٢٥٨، ١٤/٩.

والشاهد فيه قوله: «ولا ترضاها» حيث أثبت الألف مع الجازم، وقد خرجه بعضهم على أن (لا) نافية لا ناهية، والتقدير: فطلقها غير مترض لها ونسب لابن عصفور. ينظر شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٩.

(٣) سورة يوسف من الآية ٩٠.

(٤) قرأ قنبل: «إنه من يتقي» بياء في الوصل والوقف، وقد رواها عن ابن كثير، وفي مشكل =

فإنْ كان مبدلاً من همزة، نحو: يقرأ ويُقْرِئُ ويُوضِئُ جاز فيه وجهان أحدهما: حذف حرف العلة إلحاقاً بالمعتل المحض، والثاني: إثباته إجراءً له مجرى الصحيح

قوله: **(وإن كان مبدلاً من همزة)**[١].

جاز فيه وجهان:

حذف حرف العلة مع الجازم، وإبقاؤه.

وهذان: الوجهان: مبنيان على أن إبدال حرف العلة[٢]. هل هو إبدال قياسي، أو غير ذلك؟.

فإن قيل: إنه بدل قياسي. ثبت حرف العلة مع الجازم، لأنه همزة كما كان قبل البدل.

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسي، صار حرف العلة متمحضاً وليس بهمزة فتحذفه كما تحذف حرف العلة المحض في (يغزو) و(يرمي) و(يخشى).

=إعراب القرآن للقيسي ص٣٩١ت (الضامن) «فأما ما رواه قنبل عن ابن كثير أنه قرأ «يتقي» بياء، فإن مجازه أنه جعل (مَنْ) بمعنى الذي فرفع (يتقي) صلة للموصول، وعطف (يصبر) على معنى الكلام، لأن (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) ففيها معنى الشرط... وقد قيل: إن (مَنْ) في هذه القراءة للشرط، والضمة مقدرة في الياء من «يتقى» حذفت للجزم، وفي هذا ضعف، لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر».

وينظر الكشف ١٨/٢، والعنوان ص١١٢، وتحبير التيسير ص١٢٩، والنشر ٢٨٥/٢.

(١) في المقرب المطبوع، «فإن كان مبدلاً من همزة، نحو: يقرأ، ويُقرئ، ويُوضيء جاز فيه وجهان».

(٢) أي من الهمزة.

ذكر الأماكن التي يدخل فيها المعرب
من الأسماء والأفعال
لقب من ألقاب الإعراب الأربعة

أما الاسم: فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقديراً، وكان مع ذلك معطوفاً على غيره أو معطوفاً غيره عليه، نحو قولك: واحد واثنان، إذا أردت مجرد العدد لا الاخبار. وإذا كان فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، أو مبتدأ أو خبره، أو اسم كان وأخواتها، أو اسم (ما) وأختيها: (لا) و(لات) أو خبر (إنَّ) وأخواتها، أو تابعاً لمرفوع أو جارياً مجرى المرفوع.

وينصب إذا كان مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به، أو مشبهاً به، أو مفعولاً فيه، أو معه، أو من أجله، أو تمييزاً، أو مستثنى، أو خبر كان وأخواتها، أو خبر ما وأختيها، لا، ولات، أو اسم لا التي للتبرئة، أو اسم إنَّ وأخواتها، أو منادى، أو تابعاً لمنصوب، أو جارياً مجرى المنصوب.

قوله: **(أو جاريا[١] مجرى المرفوع)**.

مثل: (الظريف) في قولنا: يا زيد الظريف، فإن (زيداً) مبني لكنه جار مجرى المرفوع[٢].

وقوله: **(مشبهاً به)**.

مثاله: مررت برجل حسن الوجه[٣]. إذا نصبت الوجه، فإنه شبيه (زيد) في قولنا: ضارب زيداً.

قوله: **(أو جاريا[٤] مجرى المنصوب)**.

---

(١) في المخطوطة (أو جار مجرى) والصحيح ما أثبت لأن (جاريا) معطوف على خبر كان في كلام المصنف.

(٢) لأن الضمة فيه مشابهة لحركة الإعراب. ينظر ابن يعيش ٢/ ١.

(٣) لأن معمول الصفة المشبهة إذا نصب فإنما يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به.

(٤) في المخطوطة (أو جاري مجرى) والصحيح ما أثبته.

ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض، أو أضيف إليه اسم، أو كان تابعاً لمخفوض أو جارياً.

نحو صفة اسم (لا) التي للتبرئة. لا رجل ظريفاً عندك. فإن (رجلاً) وإن كان مبنياً فهو جار مجرى المعرب المنصوب[١].

قوله: **(أو جارياً[٢] مجرى المجرور).**

نحو قول الشاعر:

بَدا لي أَنّي لستُ مُدْرك ما مضَى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا[٣]

فجر (سابقاً) بالعطف على توهم جر (مدرك)، لكثرة دخول الباء في خبر (ليس)، فكأنه قال: لست بمدرك.

وكذلك قوله:

مَشائِيمُ ليْسُوا مصْلِحين عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلا ببَين غرابُها[٤]

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٢/١٠٩، وشرح الرضي ١/٢٦٢.

(٢) في المخطوطة (أو جار مجرى) والصحيح ما أثبت لأن (جاريا) معطوف على خبر (كان) في كلام المصنف السابق.

(٣) البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص٢٨٧. وهو من شواهد الكتاب، وقد نسبه سيبويه لزهير في خمسة مواضع، ونسبه في موضع لصرمة الأنصاري، ولم ينسبه في موضع. وقد جاء في موضع برواية (ولا سابقاً) ١/١٦٥، وجاء في ستة مواضع برواية «ولا سابق» وينظر الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، ٢/١١٥، ٣/١٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/١٦٠، والمقتضب ٢/٣٣٩، والمساعد ٢/٤٠٠، واللمع ٥/٢٧٨، والخزانة ٩/١٠٢.

والشاهد فيه قوله: «ولا سابق» حيث عطف بالجر على خبر «ليس» وهو «مدرك» على توهم زيادة الباء في خبر (ليس)، لزيادة الباء في خبرها كثيراً.

(٤) من الطويل، وقائله الأخوص الرياحي وهو من شواهد الكتاب، وقد نسبه سيبويه للأخوص في موضعين من الكتاب، ونسبه للفرزدق في موضع: وروي «ولا ناعباً» في موضع وفي الموضعين الآخرين «ولا ناعبٍ» وينظر الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، ٣/٢٩، وشرح الأبيات للنحاس ص٨١، ٩٨، والتكملة لأبي علي ص١٩٣، وأمالي السهيلي ص٨٥، والخزانة ٤/١٥٨.

وأما الفعل: فيرفع إذا عري من النواصب والجوازم، ويُنصبُ إذا دخل عليه ناصب، أو عطف على منصوب، أو كان بدلاً منه ويجزم إذا دخل عليه جازم، أو عطف على مجزوم، أو جارٍ مجراه أو كان بدلاً منهما، فهذه جملة الأماكن التي تكون فيها الأسماء والأفعال معربة بلقب من ألقاب الإعراب.

فجر (ناعبٍ) كجر (سابقٍ).

وقوله: **(أو كان بدلاً من منصوب)**.

كقول الشاعر، أنشده سيبويه[1] رحمه الله:

إنَّ عـلـيَّ الله أَنْ تُـبـايَـعـا تُـؤْخـذ كـرْهـا أو تـجـيءَ طـائـعـا[2]

وكقولنا: أُريد أَنْ تُعْطِيَ زيداً تهبَه دِرْهما.

فـ(تُؤْخذ) بدل من (تُبايعا)، و(تهبَهُ) يدل من (تُعْطِي) وقَوْلُه: **(أو جارٍ مُجْرَى المجزوم)**.

كقراءة من قرأ. (فَأَصدق وأكن من الصالحين)[3] بجزم (أكُفْ) فإنَّه إنَّما جزمها على تَوَهُّم جزم (أَصدق) لو حُذِفت. الفاءُ من (فأصدق) لا نجزم.

فتوهم الفاء - وإن كانت موجودة - بمنزلة المعدوم، فعطف عليه بالجزم «فأصدق» وإن كان منصوباً عند هذا القارئ جار مجرى المجزوم.

ومثاله في الكلام أن تقول: زرني فأكرمك وأحسنْ إليك.

وقوله: **(وإن كان بدلاً منهما)**[4].

مثال البدل/ المجزوم قول الشاعر: أنشده سيبويه[5] رحمه الله [٩/ب]

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٦ (هارون).

(٢) من الرجز، وهو في الخزانة ٢/ ٣٧٣، والعيني ٤/ ١٩٩.

(٣) المنافقون من الآية (١٠)، قرأ أبو عمرو بالنصب والباقون بالجزم.
ينظر: السبعة ٦٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٨.

(٤) في المقرب المطبوع (أو كان بدلاً منهما) والضمير عائد على المجزوم والجاري مجراه.

(٥) الكتاب ٣/ ٨٦ (هارون).

. . . .

متى تَأتِنا تلمُم بِنا في دِيارِنا　　تَجِد حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا[1]

فجزم (تُلْمم) على البدل من (تأتنا).

ومثال البدل من الجاري مجرى المجزوم أن تقول: زرني فأكرمك أحْسِنْ إليك بجزم (أحسِنْ) على البدل من (فأكرمك). على توهم أنه مجزوم كما في العطف.

---

(١) من الطويل، وقد نسبه ابن جني في سر الصناعة ٢/٢٦٨ إلى ابن الحر، وهو عبدالله بن الحر الجعفي، وكذلك نسبه صاحب الدرر ٢/١٦٦.
والشاهد فيه قوله: (تُلمم) حيث جزم على أنه بدل من (تأتنا).

باب الفاعل

الفاعل، هو اسم، أو ما في تقديره متقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَل أو فَاعَل.

باب الفاعل

قدم باب الفاعل، لأنه عنده أصل في الرفع وباقي المرفوعات محمولة عليه[1]. خلافاً لابن السراج وأبي علي الفارسي[2] - رحمهما الله - ومن رأى رأيهما[3].

فإن المبتدأ عندهم أصل في المرفوعات، وباقي المرفوعات محمولة عليه.

والدليل على أن الفاعل أصل في الرفع، أن المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله وهو رفع اللبس يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ، لأنَّ الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول، ولا كذلك المبتدأ، فكان الفاعل أصلاً في الرفع لذلك[4].

وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه ﷺ وفعله. فإنه قال: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء، والجار على المبتدأ»[5].

فنص هنا على أن المبتدأ قبل الفاعل، وقدم في ترتيب كتابه أبواب الفاعل

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ٧٤، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٢) ينظر الأصول ١/ ٥٨، والإيضاح ص٧٣، وقد قدم كل منهما الحديث عن المبتدأ والخبر على الحديث عن الفاعل.

(٣) كابن مالك - رحمه الله - فقد قدم المبتدأ على الفاعل - التسهيل ص٤٤.

(٤) جاء في حاشية النسخة: «قيل: وأيضاً فإنَّ عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي لا يحس بوجوده فهو في حكم المعدوم، والعامل اللفظي أقوى بدليل أنه يزيل حكم المعنوي، فإذا كان عامله أقوى، كان هو أقوى، والأقوى يقدَّم على الأضعف».

(٥) الكتاب ١/ ٢٣ - ٢٤ (هارون) وفيه «وإنما يدخل الناصب والرافع...»

....

على باب المبتدأ[١].

فمنهم[٢] من أخذ بقوله، فقال: الأصل في المرفوعات المبتدأ.

ومنهم[٣] من أخذ بفعله في ترتيب كتابه، فقال: الأصل في المرفوعات الفاعل، وينبغي للمصنف أن يقول: (الفاعل اصطلاحاً).

ليخرج: زيد قام، فإن (زيداً) على رأي المتكلمين[٤] يسمى فاعلاً، لأن القيام صدر منه.

وليدخل نحو: ما قام زيد - على رأي المتكلمين - فانه ليس بفاعل، لأن القيام لم يصدر منه.

وقوله: **(أو ما في تقديره)**.

ليدخل مثل قولنا: يعجبني أن تصنع، ويعجبني ما صنعت، فإنهما في تأويل (صنيعك)[٥] وهو فاعل.

وقوله: **(مقدم[٦] عليه ما أسند إليه)**.

فصل يخرج به قولنا: زيد منطلق.

وقوله: **(لفظاً ورتبة)**[٧].

فصل يخرج به قولنا: منطلق زيد - على رأي البصريين - رحمهم الله - في

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٣ (باب الفاعل)، ٢/ ١٢٦ (باب الابتداء).

(٢) ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن مالك.

(٣) من هؤلاء: الزمخشري، وابن الحاجب وابن يعيش والرضي وابن عصفور.

(٤) ينظر هامش الإيضاح العضدي ص١٠٧ وفيه: «وأما الفاعل في عبارة المتكلمين فاسم لمن وجد مقدوره، وكل من وجد مقدوره فهو فاعل».

(٥) يعني المصدر المؤول من (أنْ) المصدرية والفعل، أو (ما) المصدرية والفعل.

(٦) في المقرب المطبوع (متقدم).

(٧) في المقرب (لفظاً أو نية).

وهو أبداً مرفوع،

تقديم خبر المبتدأ[١]، لأن (منطلقاً) وإن تقدم لفظاً مؤخر رتبة.

وقوله: **(على طريقة فَعَل)**.

يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله في قولنا: ضُرِبَ زيدٌ[٢].

وقوله: **(أو فَاعل)**.

يخرج به قولنا: زيد مضروبُ غلامُه، فإن (غلامه) مسند إليه (مضروب) ومقدم عليه لفظاً ورتبة ولكنة على طريقة (مفعول) لا على طريقة (فاعل) فليس الغلام بفاعل[٣].

وقوله: **(على طريقة)**.

لم يقل: (على لفظ) ولا (على وزان) ليدخل/ فيه مثل (استخرج) و(اقتطع) [١٠/أ] وغير ذلك من الفعل، ويدخل فيه أيضاً مثل: (مُكْرِم ومستخرج)[٤]، والصفة المشبهة، والمصدر، وأسماء الفعل، فإن المرفوع بهذا كله فاعل، وليس على لفظ (فَعَل) أو (فاعَل) ولا على وزنهما، بل على طريقتهما من جهة قيام المسند به بالمسند إليه.

[حكم الفاعل]

وقوله: **(وهو أبداً مرفوع)**.

إنما رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف ١/٦٦، وائتلاف النصرة ص٣٣، وشرح ابن يعيش ١/٩٢.

(٢) لأنه نائب عن الفاعل وليس فاعلاً.

(٣) إنما هو نائب فاعل، لأن العامل فيه اسم المفعول، وهو يرفع نائب فاعل.

(٤) يعني كون العامل اسم فاعل.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٧٧، وشرح ابن يعيش ١/٧٥.

أو جار مجرى المرفوع

فإن قيل: لو عكستم لحصل الفرق، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا السؤال يفضي إلى التسلسل فيترك[١].

والثاني: كان الرفع للفاعل أولى من النصب لوجوه:

أحدها: قلة الفاعل، لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول، لكونه متعدداً، والرفع أثقل من النصب فأعطى الثقيلُ للواحد [والخفيف][٢] للمتعدد ليتعادلا.

والثاني: لقوة الفاعل لكونه لا بد للفعل منه، وضعف المفعول لكونه فضله، فأعْطَى الحركةَ الثقيلةَ للقوي والخفيفة للضعيف، ليحمل كل منهما ما يطيقه[٣].

والثالث: لتقدم الفاعل، وتأخر المفعول في الرتبة، فأعطى الحركة المتقدمة في النظر على غيرها، لأن الضمة من بين الشفتين يدركها النظر، ولا كذلك الجر والنصب[٤].

وقوله: **(أو جار مجرى المرفوع)**.

يعني إذا كان الفاعل مبنياً نحو: قام هؤلاء.

---

(١) في أسرار العربية ص٧٩: «هذا السؤال لا يلزم، لأنه لم يكن الغرض إلا الفرق وقد حصل وبان أن هذا السؤال لا يلزم، لأنا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا الفاعل، ورفعنا المفعول لقال الآخر، فهلا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، ومتى انقلب كان مردوداً.

(٢) في المخطوطة (والنصب) والصحيح ما أُثْبِت، لأن السياق يقتضيه.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٦ت (رمضان عبد التواب) ط الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م، وأسرار العربية ٧٨، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٥.

(٤) بقيت أوجه أخرى لم يذكرها ابن النحاس منها: أن الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ومنها: أن الفاعل أول والرفع أول، والمفعول آخر والنصب آخر، فأعطي الأول الأول والآخر الآخر. ينظر شرح السيرافي ٥/ ٢٦٤ - ٢٦٦، وأسرار العربية ص٧٨، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٢.

وارتفاعه بما أسنِد إليه.........

قوله: **(لفظاً أو نية)**[١].

تقسيم للمرفوع، فاللفظ نحو: قام رجل، والنية نحو: طالت العصا.

[عامل الرفع في الفاعل]

قوله: **(وارتفاعه بما أسند إليه)**.

اختلف الناس في رافع الفاعل.

فذهب المحققون من النحاة[٢]: أن الرافع له ما أُسنِدَ إليه من الفعل أو ما قام مقامه.

ونقل جماعة من المغاربة: أن مذهب طائفة من الكوفيين. أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل[٣]. نحو: قام زيد.

قالوا: فإن قلت: تحركت الشجرة، وأهلكنا الدهر، ومرض زيد، وما أشبه ذلك فإن الفاعلين ههنا لم يحدثوا شيئاً، وقد رُفِعُوا[٤].

أجابوا عن ذلك: بأنه لما صدر من (الشجرة) ما يشبه حركة المتحرك بإرادة، وجعل (الدهر) قائماً مقام الممتلك، و(زيد) متعاطياً الأسباب الموجبة للمرض، صاروا كأنهم محدثين لهذه الأفعال.

---

(١) لم يرد في المقرب المطبوع، ولعله في نسخة أخرى نقل منها الشارح.

(٢) هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة، ينظر الكتاب ١/ ٣٣ - ٣٥ (هارون)، والمقتضب ١/ ١٤٧، والأصول ١/ ٥٤ - ٧٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧، والإيضاح العضدي ص١٠٦، والمفصل ص١٨، والتسهيل ص٧٥، والارتشاف ٢/ ١٨٠.

(٣) في أسرار العربية ص٧٩ قال الأنباري: «فإن قيل بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه، لأنه أحدث فعلاً على الحقيقة، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب». وينظر الهمع ٢/ ٢٥٤.

(٤) ينظر شرح السيرافي ٢/ ٢٦٦.

. . . .

ونقل ابن عمرون[(١)] رحمه الله أن مذهب خلف الأحمر[(٢)] رحمه الله أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية[(٣)]، وهذا يقرب من المنقول أولاً عن الكوفيين.

ونقل ابن الدهان[(٤)] رحمه الله في «شرح الإيضاح»[(٥)] له. أن مذهب عيسى بن عمر[(٦)] وهشام[(٧)] والكسائي[(٨)] وسعدان[(٩)]. أن الفاعل يرتفع بالوصف، والمفعول ينتصب بخروجه عن الوصف.

(١) تنظر: ترجمته في: الحديث عن شيوخ ابن النحاس.

(٢) هو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان - راوية ثقة علامة، كان يصنع الشعر وينسبه إلى العرب فلا يعرف، توفي في حدود سنة (١٨٠هـ)، ترجمته في: الشعر والشعراء ٢/ ٧٦٣، وطبقات الشعراء لابن سلام ص٧، والمزهر ٢/٤٠٣، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٤.

(٣) في الارتشاف ٢/ ١٨٠ت (النماس) قال أبو حيان: «والعامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظاً نحو: قام زيد أو تقديراً، نحو: ما قام من رجل. . .» وذهب قوم إلى أنه ارتفع بشبهه للمبتدأ، وقوم إلى أنه ارتفع بكونه فاعلاً في المعنى ونسبه القتبي إلى خلف، وذهب قوم إلى أنه ارتفع بالإسناد: ونسبه ابن مالك إلى خلف. وينظر التسهيل ص٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧١، والهمع ٢/ ٢٥٤.

(٤) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء اللغوي المعروف بابن الدهان. أخذ عن الربعي، والسيرافي، والرماني، توفي سنة (٤٤٧هـ). ترجمته في: طبقات ابن شهبة ص٢١٦، والبلغة ص١٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٣.

(٥) شرح ابن الدهان (الإيضاح) لأبي علي الفارسي - كشف الظنون ١/ ٢١٢.

(٦) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري من متقدمي نحاة البصرة - أخذ عنه الخليل بن أحمد، من مصنفاته - الجامع في النحو، الإكمال، توفي سنة (١٤٩هـ) ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٤٩، وغاية النهاية ١/ ٦١٣.

(٧) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي من أصحاب الكسائي من مصنفاته: مختصر النحو، والحدود والقياس، توفي سنة (٢٠٩هـ). ترجمته في: نزهة الألباء ص١٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٨.

(٨) هو علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي - أحد القراء السبعة، وإمام الكوفيين في النحو واللغة - قرأ على حمزة، وأخذ النحو عن معاذ الهراء. من مصنفاته: معاني القرآن - والقراءات، ومختصر في النحو، توفي سنة (١٨٩هـ) - بغية الوعاة ٢/ ١٦٢.

(٩) هو سعدان بن المبارك أبو عثمان الضرير النحوي الكوفي. روى عن أبي عبيدة من البصريين. من مصنفاته: الأمثال، النقائض - لم يعرف تاريخ وفاته، ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٠٦، وإنباه الرواة ٢/ ٥٥.

ومرتبته أن يكون مقدماً على المفعول به،

وشرح الكسائي ذلك، فقال: إذا قلنا: ضرب زيد عمراً. فالفعل هو الوصف، والفاعل هو الموصوف،/ والمفعول خارج عن الوصف والموصوف [١٠/ فهو فضلة فانتصب.

وهذا يقرب من قول من قال: العامل فيه الفعل أو ما قام مقامه.

فإنه قال: إنه يرتفع بالوصف ثم قال: والفعل هو الوصف، فكأنه قال: يرتفع بالفعل.

ونقل غيرهم: أن مذهب هشام رحمه الله أن الفاعل يرتفع بالإسناد[١] وهو الذي يشير إليه كلام ابن جني رحمه الله في «اللمع»[٢] حيث قال: «وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه»[٣].

[مرتبة الفاعل مع المفعول]

وقوله: **(ومرتبته أن يكون مقدماً على المفعول به)**.

إنما كانت مرتبة الفاعل التقديم، لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول[٤].

إنما قلنا: إن الفاعل يتنزل منزلة الجزء لوجوه[٥]:

---

(١) في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٤ت (مكرم) «وذهب هشام: إلى أنه يرتفع بالإسناد، قال ابن فلاح: ورُدَّ ذلك بأن العامل اللفظي-مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه». وينظر الهمع ٢/ ٢٥٤.

(٢) كتاب في العربية من مصنفات ابن جني - كشف الظنون. وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٣) اللمع ص٨٨ت (المؤمن) طبع بغداد.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥.

(٥) ذكر ابن النحاس ثلاثة أوجه لتنزل الفاعل منزلة الجزء من الفعل، وبقيت أربعة أوجه أخرى وهي:

١- أنهم قالوا في النسب إلى (كنت). (كنتى) فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل منزلة حرف من =

ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبين، نحو قولك: ضرب زيداً عمرو، وضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى، أو معنى مبين نحو قولك: أكَلَت الحُوَّاري سلمى.

فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجز التقديم نحو قولك: ضرب موسى عيسى

وينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

منها: وقوع إعراب الفعل بعده في نحو: يضربان، ويضربون.

ومنها: إلحاق تاء التأنيث للفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، نحو: ضربَتْ هند.

ومنها: سكون آخر الفعل له، نحو: ضربت، لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وتحركه مع المفعول، نحو: ضربك.

وقوله: **(ويجوز تأخيره عنه)**.

يعني تأخير الفاعل وتقديم المفعول.

وإنما جاز ذلك، لأنهم يحتاجون إلى التوسع في الكلام، لأجل السمع والقوافي والوزن(١).

=نفس الكلمة لما جاز إثباتها.

٢- أنهم قالوا: (حبذا)، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

٣- أنهم قالوا: زيد ظننت قائم. فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة لما جاز الإلغاء.

٤- أنهم قالوا للواحد قفا على التثنية، لأن المعنى قف قف: قال الله تعالى ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ - سورة ق آية ٢٤ - فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد، لأن المراد به ألق ألق، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره». ذكرها الأنباري في أسرار العربية ص٧٩ - ٨٣.

(١) في شرح السيرافي ٢/٢٧٢: «أما قولهم: ضرب زيدا عبدالله. فإنهم قدموا المفعول على =

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً أو لا يكون في الكلام شيء مبين، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل،

فلو التزمنا طريقة واحدة لضاقت العبارة، فجوزنا تقديم المفعول توسعاً وعلى خلاف الأصل. لكنه مشروط بظهور المعنى. لما كان مجازاً احتاج إلى القرينة لتبينه.

[مواضع وجوب تقديم الفاعل]

وقوله: (**أن**[١] **يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأَنْ والفعل**).

مثاله: يعجبني ضرب زيد عمراً قائماً.

يلزم ههنا تقديم الفاعل، لأنك لو قدمت المفعول لفصلت بين المضاف والمضاف إليه، وليس بظرف[٢] فلا يجوز.

=الفاعل، لدلالة الإعراب عليه، فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل، فيأخرونه»، وينظر: شرح ابن يعيش ١/ ٨١. وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٧٧.

(١) في المقرب المطبوع: أو يكون.

(٢) في شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٥ «مذهب كثير من النحويين: أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر، وذهب شيخنا إلى أنه يجوز - في السعة - الفصل بينهما في ثلاث صور.

الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف كقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾. - سورة الأنعام من الآية ١٣٧ -.

الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعول الأول بمفعوله الثاني، ومنه قراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾ - سورة إبراهيم من الآية ٤٧ -.

الثالثة: فصل المضاف عما أضيف إليه بالقسم، نحو ما حكاه الكسائي من قولهم «هذا غلام والله زيد».

أو بأنَّ التي خبرها فعل أو اسم مشتق منه. فأما قوله:

وقولنا: (ليس بظرف) نحترز به من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، نحو قول الشاعر:

كَما خُطَّ الكِتَاب بكفّ يوماً يَهُوديٍّ ....[1]

وقوله: (**بأنَّ التي خبرها فِعل**).

مثاله: يعجبني ضرب زيد عمراً، كما تقدم.

فإنه يجوز أن تقدره (بأنْ والفعل) فتقول! تقديره: يعجبني أنْ ضربَ زيدٌ عمراً ويجوز أن تقدره (بأنَّ) التي خبرها فعل فتقول: تقديره: يعجبني أنَّ زيداً ضرب عمراً.

وفائدة تقديره (بأن) الخفيفة تارة وبـ(أنَّ) الشديدة أُخْرى هو، أن المصدر المقدر (بأن) الخفيفة يصلح للماضي والمستقبل، و(بأنَّ) الشديدة للحال، وتقديره بهما يشمل أنواع أزمنة المصدر.

وذكر بعض المحققين المغاربة أن (أنَّ) التي خبرها فعل. للحال ونص عليه.

وقوله: في قول الشاعر:

.... زَجَّ القَلوصَ أبي مزادة[2]

---

(١) البيت من الوافر، وقائله أبو حية النميري وتمامه

....يقارب أو يزيل

وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٩، والأصول ٢/٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٠ والشاهد فيه قوله: «بكف يوما يهودي» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (يوما) وذلك للضرورة.

(٢) من مجزوء الكامل أنشده الأخفش، ولم ينسبه كما لم ينسبه غيره ممن استدل به من العلماء. وقد ورد في معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨، ومجالس ثعلب ص١٥٢ والخصائص ٢/٤٠١، والمفصل ص١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٥، والمساعد ٢/ ٣٧٢.

وفي الخزانة ٤/ ٤١٥ «قال ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين وهو قول =

فــزَجَــجْــتُــهــا بــمــزَجَّــةٍ زَجَّ الــقــلــوصَ أبــي مــزاده

فضرورة.

إنه (ضرورة). فيه نظر[١].

فقد جاء أيضاً مثله في الشعر كثيراً كقوله:

... فَـرَكَ الـقـطْـنَ الـمَـحـالِـج[٢]

وقولهم أيضاً:

[١١/أ] / فدَاسهُم دَوْسَ الحصاد الدَّائس[٣]

=الفراء في معاني القرآن ٢/ ٨١ وصدره: فزججتها بمزجة.... وزججتها: أي ضربتها بالزَّجِّ وهو كعب الرمح، والمِزَجَّة: بالكسر. رمح قصير والقلوص: الناقة الشابة، وأبو مزادة كنية رجل».

والمعنى أنه زَجَّ راحلته لتسرع كما يفعل أبو مزادة في طعنه القلوص.

والشاهد: قوله «زج القلوص أبي مزادة» حيث فصل بين المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) بالمفعول.

(١) في شرح ابن يعيش ٣/ ٢٢ - ٢٣ فرججْتُها بمزجَّةٍ... الخ. فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب. والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول، وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيبويه وفي الخصائص ٢/ ٤٠٦ أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته أن يقول: «زَجَّ القلوصَ أبو مزادة»... ألا تراه ارتكب هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها. وينظر الإنصاف ٢/ ٤٢٧.

(٢) من الرجز، وقائله أبو جندل الطهوي وتمامه:

يـفـركـن حَـبَّ الـسُـنـبـل الـكَـنـافِـج بــالــقــاع...............

وقد ورد في تهذيب اللغة للأزهري ١٠/ ٤١٩، واللسان (كنفج) ٣/ ١٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٦.

والضمير في (يفركن) يعود إلى الجراد، والسنبل الكُنافج، أي الممتلئ، والقاع: المستوي من الأرض، والشاهد فيه قوله: فَرْك القطنَ المَحالج «وقد فصل بين المضاف (فرك) والمضاف إليه (المَحالِج) بالمفعول (القطن)».

وذكر العيني ٣/ ٤٥٧: أن أبا حاتم أنشده في كتاب الطير: فَرْك القطنِ المحالج - بإضافة المصدر إلى مفعوله، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) من الرجز وقائله عمرو بن كلثوم. =

. . . .

وكذا قول الطرماح:

يطفن بحُوزِي المَراتِع لم يرع ... بواديه من قرع - القِسّيَ - الكَنَائِنِ[1]

ومثاله في إنشاد الكسائي رحمه الله

تَنْفي يداهَا الحَصَى في كُلّ هاجرةٍ ... نَفْيَ الدراهمَ تنقادِ الصياريفِ[2]

فإنه أنشده بنصب (الدراهمَ) وجر (تنقاد).

وهب المصنف رحمه الله يقول في هذه الأبيات كلها ضرورة. فكيف يصنع؟ في قوله تعالى: في قراءة ابن عامر[3] رحمه الله ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ

=وقبله:

وحُلَق الماذيّ والقوانس،

وقد وردا في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٦ والأشموني ٢/ ٢٨٣.

الماذي: الدروع البيضاء، والقوانس: جمع قَونس وهو أعلى البيضة من الحديد، والمعنى: عطف الشاعر على آلات الحرب فذكر حُلَق الماذي والقوانس، وقد كانت النتيجة في دوسهم: كدوس الدائس الحصاد.

الشاهد فيه «دَوْس الحصادَ الدائِس» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه الفاعل بالمفعول به.

(١) من الطويل وقائله الطرماح بن حكيم كما ذكره الشارح، وقد ورد في ديوانه ص١٦٦، والخصائص ٢/ ٤٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥، والخزانة ٤/ ٤١٨ وروايته:

يَطُفْن بِحَوْذي المراتع لَم تُرَع

والشاهد فيه قوله «قرع القَسّي الكنائِن» حيث فَصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.

(٢) من البسيط، وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه ص٥٧ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٨ (هارون) وروايته فيه

تنفى يداها الحصى في كُلّ هاجرة ... نفي الدنانيرَ تنقادِ الصياريف

وقد استشهد به على إشباع الكسرة في (الصيارف) فتولدت منه ياء فقال: (الصياريف).

وقد ورد في الكامل ١/ ٢٥٣، والمحتسب ١/ ٦٩، والجمهرة ٢/ ٣٥٦، والموشح ص١٥١ والأشموني ٢/ ٢٨٩ والشاهد فيه «نفي الدراهم تنقاد» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (الدراهم) على رواية الكسائي.

(٣) أحد القراء السبعة أسنهم وأعلاهم سنداً، ولد سنة (٢١هـ) قرأ على المغيرة بن شعبة =

. . . .

﴿ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1] بنصب (الأولاد) وجر (الشركاء)[2] فهذا في اللفظ. كـ(زَجّ القلوص)، وغيره من الأبيات التي أنشدت.

وإذا عُرف هذا تحقق أن الجواب الذي أجاب به من قوله: (ضرورة)[3] ليس بشيء، وأنه يحتاج إلى جواب غير ذلك.

=المخزومي صاحب عثمان رضي الله عنه، ترجمته في: طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٤٢٣، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٢٨٢.

(١) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

(٢) بجر الشركاء. فهي قراءة بعيدة وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر وأكثر ما يأتي في الظروف» وينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٧٠، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٢٧٣، والحجة لأبي علي الفارسي ص١٢٢، وإعراب القرآن لابن النحاس ١/ ٥٨٣، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٤٥٣، وزاد المسير لابن الجوزي ٣/ ١٢٩.

(٣) اختلف النحاة في حكم الفصل بين المتضايفين.

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما جاز في كثير من الشواهد، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك: أن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها وقد استشهدوا على ذلك ببعض الشواهد الشعرية، ومنها الأبيات التي ذكرها المصنف والشارح، كما استشهدوا على جواز الفصل بين المتضايفين بقراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ وشواهد أخرى نثرية حكيت عن الكسائي، وأبي عبيدة. قائلين:

بأن الفصل بينهما إذا جاء في القراءة وفي النثر ففي الشعر أولى، وقد حاول البصريون الرد على الكوفيين، فقالوا عن الشواهد الشعرية: بأنها لا يعرف قائلوها، فضلاً عن قلتها وندورها - فلا يجوز الاحتجاج بها. وقالوا عن القراءة: بأنها لا يجوز الاحتجاج بها، لأن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، ولأن فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح، وأن هذه القراءة محمولة على وهم القارئ بها.

وقد تابعهم في توهين القراءة بعض أصحاب كتب القراءات وبعض النحاة والمفسرين. فقال =

. . . .

=الفارسي في «الحجة» عن هذه القراءة: «هذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن..».

وقال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٥٢: «وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا ومردوداً كما سمج ورود زج القلوصَ أبي مزادة. فكيف في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟.

وقال الرضي في شرحه الكافية ٢/ ٢٩٣: «وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وهذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر... والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل - مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين. أما ابن مالك وكثير من النحاة والمفسرين، فقد أيدوا قراءة ابن عامر. فقد جعلها ابن مالك العمدة في جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر في ثلاثة مواضع ذكرها في كتبه.

فقال في شرح التسهيل ٢/ ١٨٢ «الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ﵁ ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، يكيفه شاهداً على ما وصفه به أنْ أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وتجويز ما قرأ به في قياس التجويز قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاث أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقرر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية. فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً. فاستحق الفصل بغير أجنبي أنْ يكون له مزية فحكم بجوازه.

وينظر في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، ٢/ ٨١، الكشاف للزمخشري ٢/ ٤٢، والمفصل ص٩٩ - ١٠٢، والإنصاف للأنباري ٢/ ٤٢٧ - ٤٣٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٧٩ - ٩٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩ - ٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٣٧٢، والأشموني ٢/ ٢٨٢ - ٢٨٥.

. . . .

والجواب أن نقول: أمَّا (زج القلوص) وغيره من الأبيات التي أنشدناها فليس (زج) المذكورة فيه مضافاً إلى (أبي مزادة) بل (أبو مزادة) مضاف إليه (زج) آخر محذوف، وهو يدل عن الأول، وتقدير الكلام إذا أظهرناه إلى اللفظ: زج القلوص زَجَّ أبي مزادة.

وكذلك: دَوس الحصاد دوس الدائس.

فحذف (زج)، و(دوس) الثانيين لدلالة الأولين عليهما، وبقي ما أضيفا إليه مجروراً على حاله لو ظهر في اللفظ.

فإن قيل: فإذا لم يكن (زج) الملفوظ به مضافاً إلى (أبي مزادة)، فلم حذفتم تنوينه؟.

فالجواب: أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين. هو ولام التعريف، كقراءة من قرأ[١].

﴿أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٢] بحذف التنوين من (أحد)[٣].

وكقول الشاعر: أنشده سيبويه[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فألْفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلاً[٥]

---

(١) قراءة أبي عمرو: وينظر الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٩١، ومشكل إعراب القرآن ص٨٥٢، وقد نسبها أبو حيان في البحر المحيط ٨/٥٢٨ إلى جماعة منهم: زيد بن علي ونصر ابن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي اسحاق، والأصمعي، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/٣٠٠.

(٢) سورة الإخلاص آية ١ - ٢.

(٣) في الكشف ٢/٣٩١ «وقد روي عن أبي عمرو حذف التنوين من (أحد)، لسكونه وسكون اللام من (الله) وروي عنه أنه كان يقف على (أحد) والذي قرأت له به الجماعة بالوصل وكسر التنوين لالتقاء الساكنين».

(٤) الكتاب ١/١٦٩ (هارون).

(٥) من المتقارب، وقائله أبو الأسود الدؤلي، وهو في ملحقات ديوانه ص١٢٢ وقد استشهد به =

....

بنصب (الله) وحذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين وبهذا التخريج تخرج الأبيات جميعها، فلا يكون فيها فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء.

وأما الآية الكريمة. فيخرج جر (شركائِهم) بمضاف محذوف كما ذكرنا في الأبيات، وأما حذف التنوين من (قَتْل). فلا يتجه فيه ما ذكرناه في الأبيات، لأنه ليس ثم التقاء ساكنين فتخريجه حينئذ أن نقول: إن (قتل) كان مضافًا إلى لفظ (شركائهم) أخرى بين (قتل) و(أولادهم)، فحذف من اللفظ، وبقي (قتل) على إرادة الإضافة غير منون، كما يكون لو ظهر المضاف في اللفظ. ويجوز أن يخرج حذف التنوين من الأبيات أيضاً على ذلك، لكن الأجود في تخريج حذف التنوين من الأبيات ما ذكرناه أولاً.

وينبغي أن نضيف إلى مواضع لزوم تقديم الفاعل على المفعول: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين[1] كقولك: أكرمتك، فإنه يجب تقديم الفاعل وتأخير/ المفعول. [١/ب]

=سيبويه في الكتاب ١/ ١٦٩ على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب هامش الكتاب ١/ ٨٥-٨٦ (بولاق) «الشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده، وإن كان الوجه إضافته كما تقدم وفي حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان:

أحدهما: أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضرب الرجل، تريد (اضربن).

والوجه الثاني: أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم كقولك: «رأيت زيد بن عمرو» وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك: هذا زيد الطويل، لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه وقد ورد في مجالس ثعلب ص١٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٩١ وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٩٣، والخزانة ١١/ ٣٧٥.

(١) في حاشية النسخة. وإن كان داخلاً في قوله: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، لكنهم إنما يمثلونه والمفعول ظاهر فالتنبيه عليه أولى.

وفي شرح الكافية للرضي ١/ ٧٣ «وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه على =

وقسم يلزم فيه تقديمه عليه، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً، أو يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، أو على ما اتصل بالمفعول.

[وجوب تقديم المفعول على الفاعل]

وقوله: **(أو يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول)**.

كقولنا: ضرب زيداً غلامه[1].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2].

وقوله: **(أو على ما اتصل بالمفعول)**.

كقولنا: ضرب زوج هند غلامُها.

فإنك لو قدمت الفاعل في المسألتين لبقي الضمير المتصل بالفاعل عائداً على غير متقدم لفظاً ولا رتبة، وعود الضمير على الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة لا يجوز على ما سيأتي.

=المفعول، سواء كان المفعول اسماً ظاهراً. كضربت زيداً»، أو مضمراً منفصلاً، كـ«ما ضربت إلا إياك»، أو مضمراً متصلاً (كضربتك) لئلا يصير المتصل منفصلاً.

وقد ذكر ابن الحاجب من مواضع وجوب تقديم الفاعل: أن يكون المفعول بعد (إلا) أو معناها (الكافية ص٦٨)، وينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.

وفي أوضح المسالك ١/ ٣٦٢ (محيي الدين) قال ابن هشام: «. . . وأما وجوبه - يعني تقديم الفاعل - ففي مسألتين:

إحداهما: أن يخشى اللبس كـ(ضرب موسى عيسى) قاله أبو بكر والمتأخرون، كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج.

والثانية: أن يحصر المفعول بإنما، نحو: إنما ضرب زيد عمراً، وكذا الحصر (بإلا) عند الجزولي وجماعة، وأجاز البصريون، والكسائي، والفراء، وابن الأنباري تقديمه على الفاعل».

وينظر شرح التسهيل للدماميني ٤/ ٢٧٠ (المفدى).

(١) إذ لو قدم الفاعل على المفعول في هذا المثال - لعاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر في اللفظ والرتبة، وهو المفعول، وذلك غير جائز في العربية.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٤.

. . . .

[أقسام المضمر والمظهر من حيث التقديم والتأخير]

واعلم أن المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبه، نحو قولك: ضرب زيدٌ غلامه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو قولك: ضرب زيداً غلامه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ، ونحو قولك: ضرب غلامَه زيدٌ.

فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو قولك: ضرب غلامه زيداً. فهذا أكثر النحاة لا يجيزه، لمخالفة باب المضمر.

ومنهم[1] من أجازه، واستدل عليه بالسماع والقياس:

---

(١) أجاز ذلك الأخفش، وابن جني وابن مالك، وأبو عبدالله الطوال من أصحاب الكسائي.
قال ابن جني في الخصائص ١/ ٢٩٤: وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم   جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فَعَلْ

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك، لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى.
وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة. وينظر التسهيل ص٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، المساعد ١/ ١١٢ - ١١٣، وتعليق الفرائد ٢/ ١١٥، والأشموني ٢/ ٥٥.

. . . .

أما السماع، فقول الشاعر:

جزَى بنُوه أبَا الغِيلان عَنْ كبرٍ وحُسْنِ فِعْل كما يُجْزَى سِنمَّارُ[١]

وقول حسان[٢]:

ولو أنَّ مجداً أخْلدَ الدَّهر واحداً من النَّاس أبْقَى مَجدُه الدَّهر مُطْعمَا[٣]

يمدح مطعم[٤] بن عدي.

ومثله قول الآخر:

وما نفَعتْ أَعْمالُه المرءَ رَاجياً جزاءٌ عَليهما مَن سوى مَنْ له الأمرُ[٥]

(١) من البسيط، وقائله سليط بن سعد، وقد ورد في الأغاني ٢/٥٦٣، ومعجم ما استعجم ص٥١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٨٧، والهمع ١/ ٢٣٠، والأشموني ٢/ ٥٥.
أبا الغيلان: كنية رجل، وهو الذي جزاه بنوه جزاء سِنَّمار، وسنمار: رجل رومي بنى الخورنق، للنعمان. والشاهد فيه قوله: جزى بنوه أبا الغيلان حيث أعاد الضمير إلى (أبي الغيلان) وهو متأخر في اللفظ والرتبة، لأنه مفعول، وذلك ضرورة عند الجمهور، وجائز بلا ضرورة عند بعضهم.
وفيه شاهد آخر وهو جواز إنابة المضارع عن الماضي في قوله: «كما يجزي» لأن معناه (كما جزى).

(٢) هو حسان بن ثابت الأنصاري شاعر الرسول ﷺ، وأحد الشعراء الثلاثة الذين انتدبهم الرسول ﷺ للدفاع عن الدعوة وهم: حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، والنابغة الجعدي.

(٣) من الطويل - قاله حسان بن ثابت ﷺ يرثي مُطْعم بن عدي من قصيدة، وروايته في الديوان ص٢٣٩.
فلو كان مجد يخلد اليوم واحداً من الناس أبقى مجده اليوم مطعما
ورد في شفاء العليل ١/ ٤٢٣، والمغنى ص٦٣٩، وشواهد السيوطي ص٢٩٦، وشرح أبيات المغني ٧/ ٧٤، والأشموني ٢/ ٥٥.
والشاهد فيه قوله: «أبقى مجده... مطعماً» حيث عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وإيضاحه كسابقه.

(٤) هو مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي من سادات مكة.

(٥) البيت من الطويل: ولم يعرف قائله.

. . . .

وكقول الهذلي:

ألا لـيْتَ شِعـري هـل يَـلُـومَـنَّ قـومُـه زهيراً على ما جَرَّ من كلِّ جَانِبِ[1]

وكقول الآخر:

كَسـا حِلْمُه ذا الحِلْـم أثْواب سُؤْدَدٍ ورَقَّى نداهُ ذا النَّدى في ذُرا المَجْدِ[2]

وكقول الشاعر:

لـمَّـا رأى طَـالِـبُـوه مُـصْـعـبـاً ذُعـروا وكـادَ لـو ساعـد الـمـقـدورُ يَـنـتـصِـرُ[3]

وقوله أيضاً:

=وقد ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٦، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٤ والأشموني ٢/ ٥٥.

والشاهد فيه قوله: «وما نفعت أعماله المرء» حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل وهو (أعماله) على المفعول (المرء) وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(١) من الطويل، وقائله أبو جندب بن مرة الهذلي، وهو في ملحق ديوانه ص٢٨٩، وديوان الهذليين ٣/ ٨٧، وشرح الرضي ١/ ٧٢، وشفاء العليل ١/ ٤١٣، والخزانة ١/ ٢٨٠.
والشاهد فيه قوله: (يلومن قومه زهيرا) حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل إلى المفعول ضرورة. عند جمهور النحاة.

(٢) من الطويل، ولم يعرف قائله، وقد ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٧، وشرح التسهيل ١/ ١٧٨، وشرح ابن الناظم للألفية ص٢٣٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤١٩، والعيني ٢/ ٤٤٩، والدرر ١/ ٤٥.
والمعنى: كسا حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء في أعلى مراتب المجد والكرم.
والشاهد فيه قوله: «كسا حلمه ذا الحلم» و«رَقَّى نداه ذا الندى» حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل (حلمه) و(نداه) إلى المفعول في الموضعين، وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(٣) من البسيط، وقائله أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام ﷺ يرثي مصعباً. وقد ورد في شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٤١٨ وشفاء العليل ١/ ٤٢٣.
والشاهد فيه قوله: طالبوه مصعباً، حيث عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وذلك ضرورة عند الجمهور جائز عند بعض النحاة.

. . . .

لَمَّا عصَى أصحابُه مُصْعباً أَدَّى إليه الكَيْل صاعاً بِصَاعِ [(١)]

وأبيات أخر[(٢)].

وأما القياس فقال ابن جني[(٣)] ﷺ: اعلم أن الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول، وتشبه الأصولة بها. في ذلك قول ذي الرمة:

ورملٍ كأوراك العَذَارى قَطعْتُه[(٤)] . . . .

والعادةُ أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء[(٥)]، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه، فجعل أوراك العذارى أصلاً، وشبه به الرمل، وكذلك لمَّا كثر تقديم المفعول على الفاعل صار - وإن كان مؤخراً في اللفظ - كأنه مقدم في الرتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل إليه، وإن كان الفاعل مقدماً والمفعول

---

(١) البيت من السريع، وقائله السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي. وقد ورد في المفضليات ص٦٣٢، وشرح الرضي ١/ ٧٢، والخزانة ١/ ٢٧٩ والشاهد فيه قوله: عصى أصحابه معصياً وتوضيحه كسابقة.

(٢) منها قول أبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي

جزَى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٠ وما بعدها باب من غلبة الفروع على الأصول.

(٤) صدر بيت من الطويل قائله ذو الرمة في ديوانه ٢/ ١١٣١ وتمامه

. . . . إذا ألبسته المظلماتُ الحَنادِسُ

وقد ورد في الكامل للمبرد ٣/ ١٠٩، والخصائص ١/ ٣٠٠، ٢/ ١٧٦، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٥، واللسان (ورك).

ألبسته: أي غطته، والحَنَادِس: جمع حندس، وهو اشتداد الظلمة، وليس في البيت شاهد نحوي، وإنما ذكره ابن جني للاستدلال به على أن الفرع قد يُجعَل أصلاً، ويجعل الأصل فرعاً. قال في الخصائص ١/ ٣٠٠: «أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا، أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء... فقلب ذا الرمة العادة والعرف في هذا، فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء».

(٥) النقا مقصور الكثيب من الرمل، والنقا من الرمل: القطعة تنقاد محدودبة والجمع أنقاء، وبنات النقاء دويبة تسكن الرمل. ينظر الصحاح والقاموس المحيط (نقا).

أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو بأنَّ التي خبرها فعل.

مؤخراً. كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا: ضرب غلامه زيد(١).

[١٢/أ] / وقوله: **(أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول)**.

كقولنا: ما ضربت غلام هند إلا هي.

وقوله: **(في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله)**(٢).

مثاله في الحال: جاءني ضارب زيد أبوه اليوم، وفي الاستقبال: غدا، فلا يجوز تقديم الفاعل، لأنك تفصل بين المضاف والمضاف إليه. بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه قد علم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين(٣). فلا يكون(٤) حينئذ فاعل ولا مفعول.

وقوله: **(أو المصدر إلى آخره)**(٥).

مثاله: يعجبني ضرب زيد عمرو.

تقديره: يعجبني أن ضرب زيداً عمرو، أو أنَّ زيداً ضربه عمرو.

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٤ - ٣٦٥ وقد نقل أبو حيان كلام ابن النحاس برمته من قوله: أما السماع فقوله: جَزى بنوه... إلى قوله «ضربَ غلامَه زيد» وذلك دون إشارة منه.

(٢) عبارة المصنف في المقرب ١/ ٥٤، (أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال).

(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢/٩٧٩-٩٨٠، وائتلاف النصرة ص٩٨، والمساعد ٢/١٩٧، والمغنى ص٩٠٦.

(٤) يكون تامة بمعنى: يوجد.

(٥) يعني أن يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدر (بأن) والفعل أو (بأنَّ) التي خبرها فعل - كما مثل - وذلك لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف أو حرف جر.

أو يكون الفاعل مقروناً بإلا، أو في معنى المقرون بها، نحو قولك: إنما ضرب زيداً عمرو.

وقوله: **(أن يكون الفاعل مقروناً بإلا إلى آخره)**[١].

مثال المقرون (بإلا): ما ضرب هنداً إلا عمرو[٢].

ومثال معنى المقرون (بإلا): إنما ضرب هنداً عمرو، فـ(إنما) هنا تفيد الحصر، كما أفادته (إلا) إذا جاءت بعد النفي.

واعلم أن هذه المسألة، يجوز [فيها] أن يقترن كل واحد من الفاعل والمفعول (بإلا) أو يكون في معنى المقرون (بإلا).

مثال اقتران الفاعل (بإلا) أو كونه في معنى المقرون (بإلا) ما تقدم[٣].

ومثال اقتران المفعول (بإلا): ما ضرب عمرو إلا هنداً.

ومثال كونه في معنى المقرون (بإلا) إنما ضرب عمرو هنداً.

فأجمع[٤] على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما مع (إنما) وجب تأخيره وتقديم الآخر. فتقول: إنما ضرب عمرو هنداً، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنما ضرب هنداً عمرو. إذا أردت الحصر في الفاعل[٥].

واختلفوا فيه[٦] إذا كان مع (ما) و(إلا) على ثلاثة مذاهب:

---

(١) في تذكرة النحاة ص٣٣٣ نقل أبو حيان كلام ابن النحاس من قوله: أو يكون الفاعل مقروناً بإلا إلى آخره - إلى قوله: كما قال ابن عصفور، والله أعلم ص٣٣٦ وقد أشار في بداية النقل قائلاً: قال شيخنا الامام بهاء الدين في شرحه المقرب.

(٢) فيما نقله أبو حيان عن ابن النحاس: مثال المقرون (بإلا) ما ضرب زيداً إلا عمرو.

(٣) يعني ما مثل به من قول: ما ضرب هنداً إلا عمرو، وإنما ضرب هنداً عمرو.

(٤) فيما نقله أبو حيان عن ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٣٣٣ «وأجمع النحاة».

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٥، والمساعد ١/ ٤٠١، وتعليق الفرائد للدماميني ٤/ ٢٧١.

(٦) الضمير عائد على المحصور.

تريد. ما ضرب زيداً إلا عمرو، أو في ضرورة، نحو قوله:

فذهب قوم منهم الجزولي[١] والشلوبين[٢] إلى أنه في (ما وإلا) كما كان في (إنما). أيهما أريد الحصر فيه وجب تأخيره بعد (إلا) وتقديم غير المحصور[٣].

وذهب الكسائي رحمه الله إلى أنه يجوز فيه من التقديم والتأخير ما جاز في كل واحد منهما، إذا لم يكن معه (ما وإلا)[٤].

وذهب البصريون والفراء وابن الأنباري[٥] - رحمهم الله - إلى أنه إن كان الفاعل هو المقرون (بإلا) وجب تقديم المفعول، وإن كان المفعول هو المقرون (بإلا) لم يجب تقديم الفاعل على المفعول. بل يجوز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه[٦].

(١) عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي النحوي، من أهل مراكش رحل إلى مصر ولقي ابن بري وأخذ عنه، وقرأ عليه جمل الزجاجي، أخذ عنه جماعة منهم، الشلوبين، وابن معطي، من مصنفاته: شرح أصول ابن السراج، والمقدمة الجزولية، وكتاب القانون في النحو، توفي سنة (٦٠٧هـ). ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٣٤٩، وإنباه الرواة ٢/٣٧٨، البلغة ص١٦٦.

(٢) عمر بن محمد بن عمر الأستاذ أبو علي الشلوبين إمام عصره في العربية، روى عن السهيلي وابن بشكوال، من مصنفاته: التعليق على كتاب سيبويه، وشرح الجزولية والتوطئة، توفي سنة (٦٤٥هـ). ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، والأعلام ٥/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠، والمساعد ١/ ٤٠٧ وتعليق الفرائد ٤/ ٢٧٤، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢.

(٤) في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠ «وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بـ(إلا)، لأن المعنى =مفهوم معها قدم المقترن بها أو أخر، بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير، فذلك لم يختلف في منع تقديمه»، ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص٢٣٨.

(٥) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري نحوي كوفي ولد سنة (٢٧١هـ) من مؤلفاته: المذكر والمؤنث، والأضداد، وشرح القصائد السبع الطوال. أخذ عن ثعلب ومن تلاميذه القالي، والزجاجي، وابن خالويه وأبو جعفر النحاس، توفي سنة ٣٢٨هـ). ترجمته في: نزهة الألباء ص١٩٧، وتاريخ بغداد ٣/ ١٨٢، الفهرست لابن النديم ص٨٢.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٠١، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٧٤، والهمع ٢/ ٢٦٠ والأشموني ٢/ ٥٤.

وكانَت لهم ربَعيَّة يحْذَرُونها   إذا خَضْخَضتْ ماءَ السَّماء القَنابِلُ

أما دليل الأولين[١] في وجوب تأخير المقرون (بإلا) وتقديم الآخر فالقياس على (إنما)، حيث وجب فيها تأخير المحصور فيه وتقديم غير المحصور[٢].

وأما دليل الكسائي. فقول الشاعر في تأخير الفاعل والمفعول مقرون بـ(إلا).

تزوَّدتُ من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد إلا ضعْفَ ما بي كلامُها[٣]

فأخر الفاعل والمفعول مقرون بـ(إلا)[٤].

ومنه قول الشاعر في الحماسة:

ولما أبى إلا جماحاً فؤادُه   ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل[٥]

[فأخَّر الفاعل، والمفعول مقرون بـ(إلا)].

وكذلك قول الشاعر:

وهل يُنبت الخَطيُّ إلا وشِيجَة   ويُغْرس إلا في مَنابتِه النَّخْلُ[٦]

(١) الجزولي والشلوبين.

(٢) ينظر الهمع ٢/ ٢٦٠، والأشموني ٢/ ٥٤.

(٣) من الطويل وقائله مجنون بني عامر، وهو في ديوانه ص٢٥٠، وفي ديوان ذي الرمة بيت شبيه به في عجزه ص٦٣٧، وهو:

تداويت من ميٍّ بتكليمة لها   فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

وقد ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩١، والمساعد ١/ ٤٠٦، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٣، والهمع ٢/ ٢٦٠ والشاهد فيه قوله: «فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها» حيث قدم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل.

(٤) زيادة مما نقله أبو حيان عن ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٣٣٥.

(٥) من الطويل، وقد نسب لأكثر من شاعر، فهو للمجنون في ديوانه ص٢٣١، وللحسين بن مطير في ديوانه ص١٨٢ ولابن الدمينة في ديوانه ص٩٤، وقد ورد بهذه النسب المختلفة في الحماسة البصرية ٢/ ١٧٣ ونسبه العيني إلى دعبل الخزاعي ٢/ ٤٨٠، وورد بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، والأشموني ٢/ ٥٦. والشاهد فيه قوله: أبى إلا جماحا فؤادة حيث قدم المفعول المحصور بـ(إلا) على الفاعل.

(٦) من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري وهو في ديوانه ص١١٥ وقد ورد في العيني ٢/ ٤٨٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٤، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢. =

فأما قوله:

فلَمَ يدر إلاَّ الله ما هيجت لنا عَشيَّة آناءَ الدِّيار وشأمها

فعلى إضمار فعل. أي: درى ما هيجت لنا.

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وهو ما عدا ذلك.

[١٢/ب] فأخر (النخل) وهو مفعول ما لم/ يسم فاعله، وقدم (في منابته) المقترن بـ(إلا).

وقول الشاعر في تأخير المفعول والفاعل مقرون بـ(إلا).

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لَنا عشِيَّة آناءِ الدِّيار وشامُها[١]

ومثله قول الشاعر:

وما عابَ إلا لئيمٌ فِعْل ذِي كَرمٍ ولا هَجَا قَطُ إلا جُبَّأٌ بَطَلا[٢]

=والخَطيّ: آخر الحروف، وهو الرمح المنسوب إلى الخط، والوشيجة، عروق الشجرة والمعنى: لا ينبت القناة إلا القناة، كما يقال: لا تنبت الحقلة إلا البقلة - يعني أنهم كرام، ولا يولد الكريم إلا في موضع كريم.

والشاهد فيه قوله: إلا في منابته النخل حيث قدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ(الا) على نائب الفاعل وهو (النخل) لأنه بمثابة الفاعل.

(١) من الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص٧١٤.

وقد ورد في المقرب ١/ ٥٥، وقد ذكر محققا المقرب، أنه من شواهد سيبويه وليس ذلك بصحيح. وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠١، والهمع ٢/ ٢٦١، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤١٥، والأشموني ٢/ ٥٤، الدرر ١/ ١٤٣.

آناء: جمع نؤي برنه قُفْل، وهو الحفرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر، شامها: الشام العلامة. والشاهد فيه قوله: «فلم يدر الا الله ما هيجت» حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول، ومذهب الكسائي جواز ذلك، ومنع ذلك الجمهور، وعندهم أن (ما) اسم موصول مفعول لفعل محذوف والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا...

(٢) من البسيط ولم يعرف قائله، وقد ورد في المساعد ١/ ٤٠٧ وتعليق الفرائد ٤/ ٢٧٣ والهمع ٢/ ٢٦١ والعيني ٢/ ٤٩٠، والأشموني ٢/ ٥٤، والدرر ١/ ١٤٣ الشاهد فيه قوله: «ما عاب إلا لئيم فعل» وقوله: (ولا هجا إلا جباً بطلا) حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الموضعين على المفعول به.

....

وكقول الشاعر:

نبّئتهم عذبُوا بالنار جارَهَمُ ... وهل يُعذِّب إلا اللهُ بالنَّار[١]

فأخر المفعول وهو (ما هيجت) في الأول و(بالنار) في البيت الثاني مع أن الفاعل مقرون بـ(إلا) فيهما.

وفرق بين (إنما) و(ما وإلا) بأن (إنما) لا دليل معنا على الحصر في أحدهما[٢] إلا تأخير المحصور، فلم يجز تقديمه، لئلا يلبس المحصور بغير المحصور.

بخلاف (ما وإلا) فإن اقتران الاسم بـ(إلا) دليل على الحصر فيه، تقدم أو تأخر. فلا لبس.

وأما دليل البصريين والفراء وابن الأنباري - رحمهم الله - فإنهم قالوا: لا بد أن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور، ليحصل الفرق بينهما. وإنما جوزنا تأخر الفاعل إذا كان المفعول هو المقرون بـ(إلا) لما ذكره الكسائي من البيتين وهما.

تزوَّدتُ ....[٣]

وهل يُنْبِتُ ....[٤]

ولأن المفعول إذا كان هو المقرون بـ(إلا) وأخرنا الفاعل عنه في اللفظ،

---

(١) من البسيط، ولم يعرف قائله، ونسبه صاحب الأغاني إلى يزيد بن الطثرية ٧/ ١١٨، وقد ورد في معاني القرآن ٢/ ١٠١، والعيني ٢/ ٤٦٢، والتصريح ١/ ١٨٤ نُبِّئْتُهم: مبني للمجهول من (أنبا) بمعنى. أعلم، و(هل) بمعنى حرف النفي (ما) والشاهد فيه قوله: «وهل يُعذِّب إلا الله بالنار» حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على ما هو بمنزلة المفعول به وهو الجار والمجرور في قوله «بالنار».

(٢) يعني الفاعل والمفعول.

(٣)(٤) سبق تخريجهما.

. . . .

فقلنا: ما ضرب إلا عمراً زيد. عرف أن المقدم مؤخر في النية وهو (إلا عمرا)، والمؤخر وهو (زيد) الفاعل مقدم في النية، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية، ولغير المحصور تقديم، فجرى الكلام على ما ينبغي من تقديم غير المحصور وتأخير المحصور، بخلاف ما إذا كان الحصر في الفاعل نحو قولنا: ما ضرب عمراً إلَّا زيد، فإننا هنا لو قدمنا الفاعل وأخرنا المفعول فقلنا: ما ضرب إلا زيد عمراً، فإنه يكون الفاعل قد وقع في رتبته من التقديم، والمفعول وقع في رتبته من التأخير، فلا يكون واحد منهما منوياً به غير موضعه. فلا نكون[1] قد أعطينا الموضع ما يقتضيه من تقديم غير المحصور لفظاً أو نية، وتأخير المحصور لفظاً أو نية، فلا يجوز حينئذ.

وأما الجواب عما أنشد الكسائي ﷺ وقاله:

أما البيتان اللذان أنشدهما. فالجواب عنهما:

أنا لا نسلم أن (ما هيجت) منصوب بـ(يدري) الملفوظ بها في البيت بل هو منصوب بفعل آخر تقديره: درى ما هيجت، وكذلك (بالنار) في البيت الثاني تقديره: (يعذب)[2].

وأما قوله: إن (إلا) قرينة دالة على الحصر فيما اقترنت به فلا يحصل لبس. فنقول: لا نسلم. بل يحصل لبس، وهو أن يُظَنَّ أننا أردنا الحصر في الاسمين اللذين بعد (إلا) وكأننا قلنا: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً.

فإنا إذا أردنا هذا المعنى نقول: ما ضرب إلا زيد عمراً.

[١٣/أ] فعلمنا أن ما ذكره من انتفاء اللبس غير صحيح/ بل اللبس حاصل، فلا

---

(١) في المخطوطة: (فلا يكون) والصحيح ما أثْبت بدليل ما بعده، وينظر تذكرة النحاة ص٣٣٥.

(٢) يعني أن (بالنار) وهو في موضع المفعول العامل فيه (يعذب) غير التي ذكرت في البيت. وينظر تعليقات الشيخ محيي الدين في هامش أوضح المسالك ١/ ٣٦٨ والعيني ٣/ ٤٩٢، وحاشية الصبان ٢/ ٥٤.

....

يجوز [حينئذ][١] إذا كان الفاعل مقروناً بـ(إلا) تقديمه وتأخير المفعول.

فإن قيل: هذا الجواب الذي أجبت به الكسائي، وأفسدت به كلامه، يلزم ابن الأنباري والفراء والبصريين. حيث أجازوا تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بـ(إلا).

قلنا: لا يلزم لما بينا. من أنه وإن كان مؤخراً لفظاً، فالنية به التقديم، بخلاف المفعول مع الفاعل المقرون بـ(إلا) فإنه يكون إذا أخرته مؤخراً لفظاً ورتبة، فافترقا.

والمصنف رحمه الله كأنه اختار مذهب البصريين وابن الأنباري، فإنه ذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم المفعول - أنه إذا كان الفاعل مقروناً بـ(إلا) يجب تقديم المفعول، ولم يذكر - في القسم الذي يجب فيه تقديم الفاعل - أنه إذا كان المفعول مقروناً بـ(إلا) وجب تقديم الفاعل، ولا تعرض لذلك[٢] فظهر أنه اختار هذا المذهب[٣].

---

(١) زيادة عن المخطوطة ذكرها أبو حيان فيما نقله عن ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٣٣٦.

(٢) ينظر المقرب ١/ ٥٤.

(٣) في شرح جمل الزجاجي ١/١٦٣ ما يفيد بأن ما ذهب إليه كل من الجزولي والشلوبين هو ما ذهب إليه ابن عصفور. من أنه يجب تأخير المحصور، فاعلاً كان أو مفعولاً، سواء أكان الحصر بـ(إنما) أو بـ(ما وإلا) حيث قال: «والمفعول بعد ذلك - بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه - ثلاثة أقسام:

قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل... أن يكون الفاعل مقروناً بـ(إلا) نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، أو في معنى المقرون بـ(إلا) نحو: إنما ضرب زيداً عمرو، يريد ما ضرب زيداً إلّا عمرو.

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل... أو كان مقروناً بـ(إلا) نحو: ما ضرب زيداً إلا عمراً، أو في معنى المقرون بـ(إلا) نحو: إنما ضرب زيد عمرا، أي ما ضرب زيدٌ الا عمراً».

وينقسم المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخره عنه ثلاثة أقسام:
قسم يلزم فيه تقديمه على العامل، وهو أن يكون المفعول اسم شرط، أو كم الخبرية

وكذلك يظهر من كلام ابن معطي[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه قال في «فصوله»[(٢)]: كما قال ابن عصفور رَحِمَهُ اللَّهُ والله أعلم[(٣)].

[حكم تقديم المفعول على عامله]

وقوله: **(اسم الشرط)**[(٤)].

مثاله: من أكرمت أكرمته.

(أو اسم الاستفهام)[(٥)].

مثاله: من أعطيت؟.

(وكم الخبرية)

مثاله: كم غلام وهبت.

---

(١) هو يحيى بن معطي بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي من أئمة العربية، أخذ عن الجزولي، من مصنفاته: الألفية، والفصول، وشرح الجمل، توفي سنة (٦٢٨هـ). ترجمته في: البداية والنهاية ١٣/ ١٢٩، ودائرة المعارف الاسلامية ١/ ٢٨، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٢) في الفصول ص١٧٢ ذكر ابن معطي أنه يلزم تقديم الفاعل إذا خيف اللبس أو كان الفاعل ضميراً متصلاً، ولم يتحدث عن وجوب تقديم الفاعل إذا كان المفعول محصوراً بـ(إلا)، وفي مواضع تأخير الفاعل. ذكر أنه يلزم تأخيره إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول وإذا اقترن بـ(إلا).

(٣) نهاية ما نقله أبو حيان في تذكرة النحاة عن ابن النحاس، وينظر ص١٦٤ تعليق رقم (٢).

(٤) في المقرب ١/ ٥٥، أن يكون المفعول اسم شرط.

(٥) هذه العبارة لا توجد في المقرب المطبوع، ولعلها في نسخة أخرى هي التي اعتمد عليها ابن النحاس في شرحه المقرب.

في اللغة الفصيحة، أو كم الاستفهامية، أو اسماً غيرها من سائر أسماء الاستفهام، إذا لم يقصد به الاستثبات، أو إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، نحو قولك: إياك ضربت.

وقسم يلزم فيه تأخيره عنه، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً، أو العامل غير متصرف.

وقوله: **(في اللغة الفصيحة)**.

لأن بعض العرب تقول: وهبت كم غلام[1].

وقوله: **(أو كم الاستفهامية)**.

مثاله: كم رجلاً أكرمت؟.

وقوله: **(أو غيرها من أسماء الاستفهام)**.

مثاله: أين جلست؟.

وقوله: **(إذا لم يقصد به الاستثبات)**.

لأن بعض العرب سمع منه: ضرب مَنٌ مَناً[2]؟.

وقوله: **(أو العامل غير متصرف)**.

مثاله: ما أحسن زيداً في التعجب. لا يجوز فيه تقديم (زيد) على (أحسن)، لأن التعجب جرى مجرى الأمثال. فلا يتصرف في شيء منه بتقديم ولا تأخير.

(١) وهي لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعض العرب. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٠، والمغني ص٢٤٤، والمساعد ٢/ ١١٤.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ١٧٤: «ويجب تقديمه إن تضمن معنى الاستفهام نحو: من رأيت؟. وأيهم لقيت؟. ومتى قدمت؟. وسواء أقصد الاستفهام ابتداء أو كان كالاستثبات، هذا مذهب البصريين، ولم يحفظوا من تقديم العامل في الاستثبات إلا قولهم «ضَرَبَ من منا؟» واعتقدوا شذوذه، وذهب الكوفيون إلى أن ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر».

وإذا دخل على العامل (ما) النافية أو (لا) في جواب قسم، أو أداة من أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو لام التأكيد غير المصاحبة لـ(إن)،

وقوله: **(إذا دخل على العامل إلى آخر الكلام)**[١].

هذه الأشياء التي عدها مسألة عرضت فأحب المصنف ذكرها، وإلا فقد نص على أنه يجوز فيها تقديم المفعول على العامل[٢].

قوله: **(ما النافية)** إلى قوله: **(أو التحضيض)**.

مثاله: ما ضربت زيداً، ومثال دخول (لا) في جواب القسم [عليه][٣] والله لا أضرب زيداً، ومثال دخول أداة الاستفهام عليه: هل ضربتَ زيداً؟. ومثال دخول أداة الشرط عليه: إن تضرب زيداً يضربك.

ومثال دخول أداة التحضيض عليه. هلاَّ ضربْتَ زيداً.

وقوله: **(أو لام التأكيد)**.

مثل قولنا: لسوف أضرب زيداً. فلا يجوز تقديم المفعول، لأن لام الابتداء من أدوات الصدارة[٤].

وقوله: **(غير المصاحبة لـ«إنَّ»)**.

تحرز من مثل قولنا: إنّ زيداً ليضرب عمراً.

فها هنا يجوز تقديم (عمرو) على (اللام) فنقول: إن زيداً عمراً ليضرب، لأن اللام هاهنا واقعة في غير موقعها، إذ كان محلها إنما هو قبل (إنَّ) / [١٣/ب] لكنها

(١) في المقرب المطبوع ١/ ٥٥ وإذا دخل على العامل.

(٢) قال: «لم يجز تقديمه على المفعول الموصول أو الموصوف، ولا على شيء مما تقدم ذكره، =وأما تقديمه على العامل وحده فجائز» ثم استثنى بعد ذلك بعض المسائل التي لا يجوز فيها تقديم المفعول على العامل. ينظر المقرب ١/ ٥٥ - ٥٦.

(٣) زائد، لأن النحاة يقولون. جواب القسم.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٥.

أو وقع صلة لموصول، أو صفة لموصوف، لم يجز تقديم المفعول على الموصول أو الموصوف ولا على شيء مما تقدم ذكره، وأما تقديمه على العامل وحده فجائز، إلا أن يكون الموصول حرفاً ناصباً للفعل. لا يجوز: يعجبني أن زيداً يضرب عمرواً، أو يكون لموصول الألف واللام، فإنه لا يجوز أيضاً الفصل بالمفعول بينهما وبين الاسم الواقع في صلتها. وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد لم يجز تقديم المفعول على العامل، ولا على

أخرت كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد على ما يجوز في باب (إنَّ)[١].

ومثال الصفة قولنا: جاء الذي ضرب زيداً.

ومثال الصلة: جاءني رجل ضرب زيداً.

ومثال دخول الخافض غير الزائد على العامل: مررت بضارب غلامه زيداً، فلا يجوز تقديم (زيد) المفعول على (ضارب) وحده الذي هو العامل، لئلا يفصل بين الجار والمجرور، ولا يجوز تقديم (زيد) أيضاً على (الباء)، لأن حرف الجر إذا لم يكن زائداً يتنزل من العامل فيه - وهو الفعل أو معناه - منزلة الجزء. بدليل أنه قد عدي الفعل إلى المفعول، كما تعديه الهمزة وتضعيف العين. فلا يجوز تقديم المعمول على الجار، لئلا تكون قد فصلت به بين العامل وحرف الجر الذي هو كالجزء منه، فإن كان حرف الجر زائداً، نحو: لست بضارب زيداً. جاز أن تقدِّم (زيداً) على حرف الجر، لأنه لما كان زائداً[٢] لم يوصل العامل إلى المجرور. فلم ينزل منزلة الجزء من العامل، فلم يضر التقديم عليه على خلاف في ذلك.

وأما الفصل بـ(زيد) بين (الباء) الزائدة و(ضارب) المجرور فلا يجوز[٣].

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٦.

(٢) في المخطوطة (زيداً)، والصحيح ما أثبِت، لأن سياق الكلام يقتضيه.

(٣) في حاشية النسخة - ولعله تعليق لأحد العلماء - قال: ولم يُحسِن الشيخ العبارة في التقسيم هُهنا، وأحسن من ذلك أن يقول: والذي يجب فيه تأخير المفعول، إما مطلقاً، أو بالنظر إلى =

الخافض، فإن كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه، ولم يجز تقديمه على العامل وحده.

وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك . .

=شيء دون شيء قسمان: ما لم يدخل على العامل فيه شيء، وما دخل، والذي لم يدخل على العامل فيه شيء إذا كان المفعول ضيمراً متصلاً، أو العامل غير متصرف كفعل التعجب. والذي دخل على العامل فيه شيء ثلاثة أقسام:

قسم يجب تأخيره عنهما: وهو ما إذا دخل على العامل. لام الابتداء غير المصاحبة لـ(إنَّ) أو (أنْ) المصدرية في الاختيار لا الضرورة، أو (إنْ) الشرطية والفعل مستقبل في اختيار الكلام لا في ضرورته، أو (الألف واللام) الموصولة، أو حرف جر غير زائد.

وقسم يجب تأخيره عن الداخل لا عن العامل وهو ما إذا دخل على العامل (ما) النافية أو (لا) في جواب القسم، أو الاستفهام، أو التحضيض، أو الشرط إذا كان فعله ماضياً، أو كان العامل صلة لموصول غير الألف واللام و(أنْ) و(كي) المصدريتين.

وقسم يجب تأخيره عن العامل لا عن الداخل، وهو ما إذا جر العامل بحرف جر زائد، أو دخل عليه لام الابتداء غير المصاحبة لـ(إنَّ) إذا لم يقصد تقديمه على الداخل فيهما.

وكلام المصنف يعتبر دخول حرف الشرط فيما يجوز فيه التقديم والتأخير، وليس كذلك على ما بينا آنفاً، والله أعلم.

باب الفاعل الموصول

نوع منه آخر:

وهو حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة

اعلم أنه لا بد من حصر الموصولات وتبيين معانيها، فإنَّ مدار الباب على ذلك.

فالموصول حرف، وهو (أنَّ وأنْ وما وكي) المصدريات

واسم وهو: من، وما، والذي، والتي وتثنيتهما وجمعهما، وأي، والألف واللام بمعناها، وذو وذوات في لغة طيء، وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم والأولى بمعنى الذين، وذا إذا كانت معها ما أو مَنْ الاستفهامية وأريد بها معنى الذي والتي.

وفي الذي أربع لغات: الذي بتخفيف الياء، والذيَّ بتشديدها، والَّذ بحذف الياء، والذ بتسكين الذال بعد الحذف، ومثلها في التي.

[حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة]

قوله: **(نوع آخر)**.

باب الموصولات

قوله: **(فالموصول حرف هو. أنَّ وأنْ، وما وكي المصدريات)**.

أما (أنَّ) فحرف بالإجماع، ولا توصل إلا بالجملة الاسمية، لأنها مختصة بالأسماء من حيث هي عاملة فيها، والمصدر يسبك منها ومن خبرها، كقولك: يعجبني أنَّك منطلق، أي: يعجبني انطلاقك، فلا بد حينئذ أن يكون في خبرها رائحة الفعل، ليتأتى منه سبك المصدر[1].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٩٩/٣، وشرح ابن يعيش ٥٩/٨، والتسهيل ص٣٧.

وتقول في تثنية الذي اللذان رفعاً. وإن شئت شددت النون - واللذين نصباً وخفضاً بتخفيفهما، وإن شئت حذفت فقلت اللذا، واللذيْ، ومثل ذلك في تثنية التي، وتقول في جمع الذي الذين في جميع الأحوال، ومنهم من يقول اللذون رفعا، واللذين نصبا وجرا، وبنو هذيل يقولون (اللذين) في جميع الأحوال ومنهم من يقول اللذون رفعا واللذين نصباً وخفضاً، وإن شئت حذفت النون في جميع ذلك. وتقول في جمع التي. اللآئي، واللاتي، واللواتي، وإن شئت حذفت الياء في جميع ذلك واللواء بالمد والقصر، واللاي بالياء من غير همز، واللاء بغير ياء، واللات.

وأما (أنْ) و(كي) فحرفان بالإجماع أيضاً، ولا يوصلان إلا بالجملة الفعلية، لأنهما أيضاً من عوامل الأفعال فيختصان بها.

مثاله: يعجبني أن تخرج، أو أن خرجت[(١)] أي: خروجك.

ومثال (كي) جئت كي تكرمني. أي لإكرامك لي.

وأما (ما) فاختلف فيها. هل هي اسم، أو حرف؟.

فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنها حرف[(٢)].

(١) ينظر شرح الرضي ٢/٣٨٧، والتسهيل ص٣٧، والمساعد ١/١٧١ وفي تعليق الفرائد ٢/٢٦٩: «فأما وصلها بالمضارع مجمع عليه لا إشكال فيه، وأما وصلها بالماضي فخالف فيه ابن طاهر مدعياً أن (أنْ) الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع، لأن (أنْ) الناصبة تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، ولأنها لو كانت ناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، ولا قائل به».

(٢) ذكر سيبويه أن (ما) المصدرية حرف، في ثلاثة مواضع من الكتاب في ٢/٣٥٦، ٣/١١، ١٥٦ فقال في ٣/١١: ومن ذلك قولهم: ائتني بعد ما تفرغ، (ما) و(تفرغ) بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة. وصرح بأنها اسم في موضعين في ٢/٣٤٩، ٣٥٠، ولعله يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو المصدر، وينظر وقفات مع شيخ النحاة سيبويه للدكتور أحمد الرصد ص٣٠ - ١٢.

وتقول في تثنية ذو الطائية: ذوا في الرفع، وذوي في النصب والخفض، وفي جمعها ذوو في الرفع، وذوي في النصب والخفض، وتقول في تثنية ذات الطائية: ذواتا في الرفع، وذواتي في النصب والخفض، وفي جمعها ذوات بضم التاء في الأحوال كلها أنشد الفراء:

جمعتها من أينقٍ موارق ذواتُ ينهضنَ بغير سائقِ

وذهب الأخفش رحمه الله إلى أنها اسم(١).

ودليل سيبويه رحمه الله القياس على أخواتها من (أنَّ، وأنْ، وكي) بجامع ما يشتركن فيه من تقديرهن بالمصدر.

ودليل آخر: وهو أنه لا يعود إليها من صلتها ضمير، كما يعود إلى (الذي) وغيرها - من الأسماء الموصولة - وإن كان الأخفش رحمه الله قد قال: بأنه يعود إليها ضمير، كما إذا قلت: يعجبني ما صنعت، فإنه يقدر الضمير العائد محذوفاً، وليس ذلك بصحيح(٢)، لأنها قد وصلت بالفعل اللازم فلا ضمير حينئذ. قال الشاعر:

---

(١) في معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٠ يقول في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ - سورة البقرة آية ١٠ -.

«وأما قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ فـ(يكذبون) يجحدون وهو الكفر، وقال بعضهم: (يكذبون) حقيقة، وبها تقرأ، يعني يكذبون على الله وعلى الرسل، جعل (ما) والفعل اسماً للمصدر، كما جعل (أنْ) والفعل اسماً للمصدر في قوله: أحُبُّ أن تأتيني، وأما المعنى فإنما هو: بكذبهم وتكذيبهم».

ويتضح من هذا النص أن الأخفش يرى أن (ما) المصدرية حرف، وقد صرح بهذا في خمسة مواضع أخرى من معاني القرآن في ١/ ١٠٢، ٢٠٩، ٢/ ٣٠٧، ٣٦١، ٣٩٩.

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٠٠: «فأما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً: فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: أعجبني ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبني أنْ قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربت زيداً، كما تقول: أعجبني أنْ ضربت زيداً. والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت أي: ما صنعته، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز ما قمت، لأنه لا يتعدى، وقد خلط فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه». وينظر ابن يعيش ٨/ ١٤٥، والتسهيل ص٣٨، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٨، والجنى الداني ص٣٣١.

. . . .

يَسُرُّ الْمَرْءَ ما ذهبَ اللَّيالي   وكان ذَهابُهن له ذَهابَا(١)

[١٤/أ] فوصل (ما) بذهب الليالي وهو/ فعل لازم، والليالي فاعله فلا ضمير حينئذ.

وتوصل بالجملة الاسمية والفعلية(٢) كقولك: يعجبني ما صنعت، أو ما تصنع. أي: صنعك.

ويعجبني ما زيد صانع. أي: صنيعه.

وكقول الشاعر:

لعَمْرك ما يَدْري الطَّوارق بالحَصا   ولا زاجراتُ الطَّير ما الله صَانِع(٣)

---

(١) البيت من الوافر ولم يعرف قائله، وقد ورد في المفصل ص٣١٤ وشرح ابن يعيش ١/ ٩٧، ٨/ ٤٢ وشفاء العليل ١/ ٢٤٥، والهمع ١/ ٢٨١، والتصريح ١/ ٢٦٨، والدرر ١/ ٥٤.
والشاهد فيه قوله: «ما ذهب الليالي» حيث جعل (ما) مع الفعل بعدها في موضع المصدر المرفوع على الفاعلية، والتقدير: يسر المرء ذهاب الليالي، ولما كان الفعل بعد (ما) لازماً، فإنه لا يوجد ضمير يعود على الموصول، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (ما) حرف، وليس اسماً كما ذهب إليه الأخفش.

(٢) في التسهيل ص٣٨ «وتوصل بجملة اسمية على رأي». وفي شرحه للدماميني ٢/ ٢٧٩ «توصل (ما) المصدرية مطلقاً - سواء كانت وقتية أو غير وقتية - بجملة اسمية على ما ذهب إليه السيرافي والأعلم، وابن خروف مخالفين لسيبويه والجمهور، واختار المصنف الأول أي: «القول بجواز وصلها بالجملة الاسمية».

(٣) من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص٩١. وقد ورد في الأغاني ١٤/ ١٥، والهمع ٢/ ١١٥، والخزانة ٧/ ٥٢٤ وروايته فيها:
فقلت لها والله يدري مسافر   إذا أضمرته الأرض ما الله صانع
وفي الفاخر للمفضل ص٩٨، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٥٠، واللسان (طرق) ١٢/ ٨٤ وروايته
لعمرك ما تدري الطوارق بالحصا   ولا زاجراتُ الطير ما الله صانع
والطرق بالحصا: ضرب من الكهانة والخط في التراب.
والشاهد فيه قوله: «ما الله صانع» حيث وصل (ما) بالجملة الاسمية وهي (الله صانع).
وفيه شاهد آخر وهو حذف (ما) النافية - عند الكسائي - فأضمر (ما). قال الفراء: «فسألته عن والله أخوك بقائم. فرأيته كالمرتاب من إدخال الباء»، ينظر الدرر ١/ ٩٦.

فأما (ما) فإنها تقع على ما لا يعقل: وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات ....

[الموصولات الإسمية]

وقوله: **(فأما (ما) فإنها تقع على ما لا يعقل)**.

مثاله: أعجبني ما لبسته وما ركبته.

وقوله: **(على أنواع من يعقل)**.

مثاله قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1] أي من أنواع النساء[2].

وهذا الذي ذكره لا خلاف فيه[3].

وقد تقع (ما) إذا كانت استفهاماً أو موصولة، على صفات من يعقل ومن يعلم، فتقول: إذا قيل لك: ما الإنسان؟، الكاتب، أو الضاحك، أو الضارب[4].

---

(١) سورة النساء من الآية ٣.

(٢) في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٣ «أي من أنواع النساء: أي انكحوا الأبكار أو الثيبات، أو الصغار، أو الكبار، أو الحرائر، أو الإماء».

(٣) ذكر ابن مالك أنها تأتي لصفات من يعقل، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ - النِّساء: الآية ٣ -. ينظر شرح التسهيل الورقة ٣٧/أ مخطوطة دار الكتب ١٠ ش نحو. وفي ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٧ «ولصفات من يعقل»، وهذه عبارة الفارسي، زعم أنها تقع على صفات من يعقل نحو ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ - سورة الشمس آية -٥ أي: وبانيها، ومثل ابن مالك هذا بقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وينظر الهمع ١/ ٣٣٥، والتصريح ١/ ١٣٤، والأشموني ١/ ١٦٢.

(٤) في المقتضب ٢/ ٢٩٥ قال المبرد: «فأما (ما)، فتكون لذوات الآدميين، ولنعوت الآدميين إذا قال: ما عندك؟. قلت: فرس أو بعير أو متاع، أو نحو ذلك، ولا يكون جوابه، زيد أو عمرو، ولكن يجوز أن يقول: ما زيد؟. فتقول طويل أو قصير أو عاقل أو جاهل، وقال في ٢/ ٥١ لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين».

....

ولذلك أجاب موسى عليه السلام لفرعون - قبحه الله - حين سأله ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

بما حكاه الله - سبحانه وتعالى عنه - وهو قوله: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] إلى آخر الآية.

فأنكر عليه فرعون، لجهله بما أجاب به موسى - عليه السلام، لأنه حين سأله بـ(ما) - وهو من جهله يريد السؤال عن الذات المقدسة - أجابة ﷺ بالصفة، وهو: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3] لعلمه أن (ما) يسئل بها عن صفة من يعلم، لا عن ذاته.

وقد ذهب قوم[4] إلى أن (ما) تقع على ذات من يعلم، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «سبحان ما سخركن لنا».

وبقولهم أيضاً: «سبحان ما سبح الرعد بحمده»[5].

وبقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾[6] ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[7].

---

(١) سورة الشعراء من الآية ٢٣.

(٢)(٣) سورة الشعراء من الآية ٢٤.

(٤)(٥) نسب أبو حيان والسيوطي هذا المذهب: لأبي عبيدة وابن درستوية ومكي بن أبي طالب، وابن خروف من المتأخرين. وينظر ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان الجزء الأول تحقيق مصطفى حباله - رسالة دكتوراه، مكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٦٢٤، الهمع ١/ ٣١٥. وذهب ابن مالك إلى أن (ما) في الغالب لما لا يعقل، واعتد بما سمع مما وقعت فيه للعاقل قال في شرح التهسيل ق٣٧: أ مخطوطة دار الكتب: «(ما) في الغالب لما لا يعقل، واحترزت بقولي في (الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ومن قول بعض العرب: «سبحان ما سخركن لنا»، وذكر السيوطي: أنها تقع على العاقل نادراً - الهمع ١/ ٣٦٥. وموقف ابن مالك والسيوطي موقف وسط بين رأي الجمهور ورأي أبي عبيدة وأصحابه، فقد اعتدا بالسماء كما اعتد به أبو عبيدة وأصحابه إلا أنهما جعلاه (ما)

(٦) سورة الشمس الآية ٥-٦. (٧) سورة الكافرون الآية ٣.

. . . .

وبقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] يعني (آدم) عليه السلام، فحينئذ وقع على ذات من يعقل.

والصحيح، أنها لا تقع على ذات من يعلم أو يعقل فرقاً بينها وبين (ما)، وما ذكروه[2] لا دليل لهم في شيء منه، لأنه يحتمل أحد أمرين:

إما أن تكون (ما) مصدرية في جميع ما ذكر، فلا تكون حينئذ وقعت على الذات، ويكون تقدير: (سبحان ما سخركن لنا) أي: سبحان تسخيركن، على حذف مضاف تقديره. ذي تسخيركن وكذلك الباقي[3].

ويكون ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4] أي لخلقي بمعنى ذي خلقي، ولا يقدر هنا حذف مضاف بل يكون (خلق) هنا مصدراً بمعنى مفعول، أي (مخلوقي) كقولهم: درهم ضرب الأمير أي: مضروبه.

وإما أن تكون (ما) هنا أوقعها بمعنى الصفة لمن يعلم، لا على ذاته سبحانه.

ويكون المعنى: سبحان المسخر، فأطلقه عليه سبحانه بمعنى هذه الصفة وهو التسخير، لا على الذات، وكذلك البواقي.

---

(١) سورة ص الآية ٧٥.

(٢)(٣) في المقتضب ٢/ ٢٩٥ قال المبرد: «وقال عز وجل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ فقال قوم: معناه: ومن بناها، وقال آخرون: إنما هو. والسماء وبنائها، كما تقول: بلغني ما صنعت. أي: صنيعك، لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت مصدراً». ولم يرتض الزمخشري أن «تكون (ما) في الآية مصدرية». قال في الكشاف ٤/ ٢٨٥ «جعلت (ما) مصدرية في قوله: وما بناها، وما طحاها، وما سواها، وليس بالوجه، لقوله «فألهمها» وما يؤدي إليه من فساد النظم.
والوجه أن تكون موصولة، وإنما أوثرت على (مَنْ) لإرادة معنى الوصفية، كأنه قيل: «والسماء والقادر العظيم الذي بناها، ونفس الحكيم الباهر الحكمة الذي سواها».
وفي شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٤ قال ابن عصفور «وأما قولهم: سبحان ما سبح الرعد بحمده» و«سبحان ما سخركن لنا» فإنها - يعني (ما) - ظرفية مصدرية، وهي التي تقدر بالظرف والمصدر، والتقدير: سبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده، ومدة تسخيركن لنا، ثم حذف المضاف إليه وهو اسم الله تعالى، وبقي (سبحان) غير مصروف، لأنه جعل علماً.

(٤) سورة ص من الآية ٧٥.

و(من) تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل. . . إذا عومل معاملته أو اختلط به فيما وقعت عليه، من نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾. أو فيما فصل بها، نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ فوقعت (من) على الماشي على الأربع، لاختلاطه بالعامل في المفصل بـ(مَنْ)، وهو قوله تعالى ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾.

[من]

وقوله: **(ومن تقع على أولي العلم)**[1].

مثاله: سبحان من خلقنا.

وقوله: **(أولى العلم)** ولم يقل: أولى العقل حتى يدخل فيه الباري سبحانه وتعالى، فإنه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل.

[١٤/ب] وقوله: **(وقد/ تقع على ما لا يعقل[2] إذا عومل معاملته)**.

مثاله قول امرئ القيس:

ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينْعَمَنْ من كان في العُصُر الخالي[3]

فعبر عن الطلل بـ(مَنْ) لما أجراه مجرى من يعقل في ندائه وتحيته، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ

(١) في المقرب المطبوع ١/ ٥٨ ومن تقع على من يعقل، وقد أشار المحققان إلى أن في نسخة (ب): (على أولى العلم).

(٢) ينظر: عبارة المقرب المطبوع في المتن أعلى الصفحة.

(٣) من الطويل، وهو من شواهد سيبويه على بناء المضارع من (نعم) على (ينعم) الكتاب ٤/ ٢٩، والبيت في ديوان امرئ القيس ص٢٧، والمسائل الحلبيات ص١٢٤، والأمالي الشجرية ١/ ١٧٤ وابن يعيش ٧/ ١٥٣، والمغني ص٢٢٥، والخزانة ١/ ٦٠، ٦٥، ٢/ ٣٧١، ٧/ ١٠٥، ١٠/ ٤٤، والأشموني ١/ ١٥٨ العُصُر. بمعنى الدهر.
والشاهد فيه قول «من كان» حيث أوقع (مَنْ) على ما لا يعقل، لمعاملته معاملة من يعقل حيث جعلها للطلل، لأنه عامله معاملة العاقل حين خاطبه وحياه.

و(الذي) يقع على آحاد أولى العلم وغيرهم. وقد يقع على الجمع، إذا عومل معاملة المفرد المذكر، وكذلك تثنيتهما.

رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[١].

[الذي]

وقوله: **(على آحاد أولي العلم)**.

مثاله: جاءني زيد الذي أكرمته.

وقوله: **(غيرهم)**.

مثاله: أعجبني الثوب الذي لبسته.

قوله: **(وقد يقع على الجمع)**.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[٢].

فالمراد بـ(الذي) هنا الجمع. بدليل قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٣].

فإشارته بالجمع دليل على أن المراد بـ(الذي) الجمع[٤].

وقوله: **(وكذلك تثنيتها)**.

يعني به أن التثنية أيضاً تقع على أولي العلم وغيرهم، فتقول: أعجبني الرجلان اللذان قاما، وأعجبني الثوبان اللذان لبستهما.

---

(١) سورة النور من الآية ٤٥.

(٢)(٣) سورة الزمر آية ٣٣.

(٤) في المقتضب ٣/ ١٦٩ قال المبرد: «فإذا كانت في معنى الجزء جاز أن تفرد لها وأنت تريد الجماعة، كما يكون (مَنْ) و(ما)، قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ فهذا لكل من فعل، ولذلك قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وينظر البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٤٢٨ والهمع ١/ ٢٨٥.

فأما جمعها فعلى من يعقل خاصة.

و(التي) تقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنثات، وقد يقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنثة، وكذلك تثنيتها وجمعها،

وقوله: **(فأما جمعها)**.

مثاله: أعجبني الرجال الذين قاموا، واللذون على تلك اللغة[1]، ولا يقع الجمع على ما لا يعقل، لأن صورته صورة جمع المذكر السالم بالواو والنون، وهو مختص بمن يعقل دون غيره.

[التي]

وقوله: **(التي تقع على من يعقل إلى آخره)**.

وأمثلة (التي): أعجبتني المرأة التي قامت، وقوله تعالى: ﴿ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾[2]، والنساء التي خرجن.

---

(١) هي لغة طيئ وهذيل وعقيل، وهؤلاء جميعاً يجرون (الذين) مجرى جمع المذكر السالم، فيجعلونه بالواو في الرفع، وبالياء في النصب والجر. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٨٣، وشرح الرضي ٢/ ٤٠، والمساعد ١/ ١٤٢ والهمع ١/ ٢٨٥.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ من الآية ١٤٣ سورة البقرة.

وأما (الألف واللام) بمعنى، فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات، ويكون للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد. وكذلك أي. إلا أن بعضهم إذا أراد التأنيث، قال: أية، وإذا أراد التثنية، قال: أيان في المذكرين والمؤنثين، وإذا أراد الجمع، قال: أيون في المذكرين، وأيات فيما عدا ذلك.

[الألف واللام]

وقوله: **(وأما الألف واللام... إلى آخره)**.

فمثال الألف واللام في أولي العلم: أعجبني الضارب.

ومثاله في غير أولي العلم: أعجبني المشروب.

ومثال أولي العلم في المؤنث: جاءتني المكرمة، ومثاله في غير أولي العلم: أعجبتني المشروبة، واعلم أنهم اختلفوا في الألف واللام الموصولة. هل هي اسم أو حرف؟.

فذهب أبو بكر بن السراج[1] رحمه الله ومن[2] قال بقوله: إلى أنها اسم، واستدل على ذلك بعود الضمير إليها[3].

---

(١) الأصول ٢/ ٢٦٥.

(٢) الفارسي وأكثر النحاة، ونسب هذا المذهب إلى الجمهور، ففي الأشموني ١/ ١٦٤ «وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور... والدليل على اسميتها أشياء. الأول: عود الضمير عليها في، نحو: أفلح المتقي ربه... والثاني: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم. فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليها كما يعتمد على الموصوف، لقبح خلوها عن الموصوف، الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي. فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها. الرابع: دخولها على الفعل في نحو، يكتب ما أنت بالحكم الترضي حكومته... والمعرفة مختصة بالاسم.

(٣) لأن الضمير لا يعود إلى على الاسم. ينظر: التسهيل ص٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، والمساعد ١/ ١٤٩، والهمع ١/ ٢٩١.

....

ومذهب المازني[١] رحمه الله وأكثر النحاة. أنها حرف[٢] واستدلوا على ذلك بتخطي العامل لها في قولك: مررت بالقائم، ولو كانت اسما لكانت فاصلة بين حرف الجر ومعموله، والاسم لا يتخطاه العامل ويعمل فيما بعده[٣]، وأما استدلالهم بعود الضمير فلا دليل لهم فيه، لأن أبا علي[٤] رحمه الله قال في «الإيضاح»[٥]: «والضمير يعود إلى ما دل عليه الألف واللام من (الذي)».

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني البصري - أخذ كتاب سيبويه عن الأخفش، وكان في عصره إمام البصريين في النحو والصرف، ومن مصنفاته: التصريف، والديباج، وعلل النحو. توفي سنة (٢٤٧هـ). ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٧٤، وطبقات الزبيدي ص٧٥، ونزهة الألباء ص٢٤٢.

(٢) يرى المازني أنها موصول حرفي، ويرى الأخفش أنها حرف تعريف، ونسب الرضي إلى المازني القول بأنها حرف تعريف، فقال في شرحه ٢/ ٣٧ «قال المازني هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس، وينظر: أوضح المسالك ١/ ١٠، والمساعد ١/ ١٤٩، والتصريح ١/ ١٣٧، والأشموني ١/ ١٦٤.

(٣) في الأشموني ١/ ١٦٥ واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها، نحو: مررت بالضارب فالمجرور. (ضارب). ولا موضع (أل)، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين: «الدليل على أن الألف واللام حرف، قولك: جاء القائم، فلو كانت اسماً لكانت فاعلا، واستحق (قائم) البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل، لأنه صلة، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول»، ينظر الهمع ١/ ٢٩١.

(٤) الفارسي.

(٥) في الإيضاح العضدي ص١٠٢ «فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت: الضاربه أنا زيد فـ(الهاء) في (الضاربه) ترجع إلى ما دل عليه الألف واللام من معنى (الذي)».

و(ذو): تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين، وذات تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات، حكى الفراء: «بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به».

يريد بها، فحذف الألف ونقل الفتحة إلى الباء، وقد تعرب (ذو) قال منظور ابن سحيم الفقعسي

.... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وأما الأولى. بمعنى الذين، فتقع على من يعقل من المذكرين، وبمعنى اللاتي، فتقع على من يعقل من المؤنثات، وقد تقع على ما لا يعقل، وذا، إذا كانت مع (ما) وقعت على من يعقل من المذكرين والمؤنثات.

[ذو]

قوله: **(وذو)**.

مثال وقوع (ذو) على أولي العلم، قول أبي زيد الطائي: «فلا وذو بيته في السماء»[١].

ومثال وقوعها على ما لا يعقل، قول الشاعر:

.... وبِئْري ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيْتُ[٢]

---

(١) في المساعد ١/١٤٧ «ومن كلام بعض الطائيين: «لاوذو في السماء بيته».

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره.

فإن الماء ماء أبي وجدي ....

وقائله سنان بن الفحل الطائي، من أبيات أوردها أبو تمام في ديوان الحماسة. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٩١. وقد ورد البيت في: الأمالي الشجرية ٢:٣٠٦، والإنصاف ١:٣٨٤، والمرتجل لابن الخشاب ص٦٩ والأزهية للهروي ص٣٠٥، وشرح ابن يعيش ٣:١٤٧، وشفاء العليل ١:١٢٧، واللسان (ذو) ٢٠:٣٤٨، والخزانة ٦:٣٤.

المعنى: بئري التي حفرتها والتي طويتها، وطي البئر بناؤها بالحجارة، والشاهد فيه قوله: (ذو حفرت وذو طويت)، فـ(ذو) في العبارتين اسم موصول بمعنى (التي) وقد وقعت على ما لا يعقل.

فأما (أنْ)و (كي) المصدريتان، فلا توصلان إلا بالجمل الفعلية، وأما (أنَّ)، فلا توصل إلا بالجمل الاسمية، وأما (ما) فإنها توصل بالجمل الاسمية والفعلية، وأما الأسماء الموصولة، فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة... وبالجمل المحتملة للصدق والكذب

[صلة الموصول]

وقوله: **(فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة)**.

مثاله: جاءني الذي عندك والذي في الدار.

تحرز من مثل: جاءني الذي يوم الجمعة، أو جاءني الذي بك أو فيك.

[١٥/أ] / لأنهما ناقصان، فلا فائدة بالوصل بهما.

وقوله: **(بالجمل المحتملة للصدق والكذب)**.

يعني بالجمل الخبرية. احتراز من الجمل الطلبية، كالأمر والنهي والاستفهام وغير ذلك[١].

وإنما اشترط هذا الشرط، لأن الصلة إنما أتي بها لتوضح الموصول، والطلبية لا تحقق لها في نفسها. فكيف توضح غيرها؟.

ولذلك لم يشترط هذا الشرط إلا إذا كان الموصول اسماً. أما إذا كان حرفاً فيجوز وصله بالجمل الطلبية وغيرها، كقولنا: كتبت إليه أنْ قم. على قول من رأى أن (أن) هنا مصدرية[٢].

---

(١) في الهمع ١: ٢٩٥ «وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي، نحو: الذي أضربه أو لا تضربه زيد، وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي يرحمه الله زيد. قال أبو حيان: ومقتضى مذهب الكسائي موافقته، بل أولى لما فيها من صيغة الخبر، وجوزه هشام بجملة مصدرة بـ(ليت، ولعل، وعسى) نحو: الذي ليته، أو لعله منطلق زيد، والذي عسى أن يخرج زيد». وينظر المساعد ١/ ١٣٧.

(٢) ينظر التسهيل ص٣٧، والمساعد ١/ ١٧١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٠ - ٢٧١.

الخلية من معنى التعجب

فأما قول الشاعر:

وإنـي لـرام نـظـرة قـبـل الـتـي لَعلِّي وإنْ شطت نواها أزورها(١)

فوصل (التي) بـ(لعل) وما بعدها، وهي ليست محتملة للصدق والكذب، فيخرج على أن الصلة ليست (لَعَلِّي) وما بعدها، وإنما الصلة القول المحذوف الذي (لعلى) وما بعده محكي به، تقديره: التي أقول لَعلِّي وإن شطت.

أو تكون الصلة في التحقيق هي (أزورها)، لا (لعلِّي)، وفصل بين الصلة والموصول بـ(لعلِّي)، وسيأتي الكلام على ذلك(٢).

وقوله: **(الخليَّة من معنى التعجب)**.

لئلا يظن أنه يجوز أن يقول: جاءني الذي ما أحسن أخاه، وهذا الظن إنما يظنه من يقول: إن التعجب يحتمل الصدق والكذب وأنه خبر، وأما من يقول: هو إنشاء، فلا حاجة به إلى هذا الاحتراز(٣).

وإنما لم يجز أن تكون الصلة تعجبية - وإن قلنا بأنه خبر(٤) - لأن مبنى باب

---

(١) من الطويل، وقائله الفرزدق، وروايته في ديوانه ص٦٦١.
وإنـي لـرام نـظـرة قـبـل الـتـي لـعـلِّـي وإن شـقـت عـلـي أنـالـهـا
وقد ورد في: شرح الرضي ٢: ٣٧، والمغني ص٥٠٧، والهمع ١: ٢٩٦، والخزانة ٥/ ٤٦٤ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦١، والدرر ١: ٦٢، والأشموني ١: ٦٣.
والشاهد فيه قوله: (التي.. لعلي) وقد استشهد به البعض على أن جملة (لعلِّي) صلة الموصول، وهي جملة إنشائية لا تحتمل الصدق والكذب، وقد خرج ابن النحاس البيت على أن صلة الموصول قول محذوف، أو أن الصلة جملة (أزورها).

(٢) في المغني ص٧٦٣ قال ابن هشام: «وتخريجه على إضمار القول. أي: قبل التي أقول لعلي، أو على أن الصلة (أزورها) وخبر (لعل) محذوف والجملة معترضة أي: لعلي أفعل ذلك».

(٣) في شرح الكافية ٢: ٣٧ قال الرضي: «وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول، نحو: جاءني الذي ما أحسنه، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه، لكونها إنشائية». ينظر الهمع ١/ ٢٩٥.

(٤) الضمير راجع إلى التعجب.

المشتملة على ضمير عائد على الموصول إلا الألف واللام منها فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول، ولا توصل بالجمل إلا في ضرورة، نحو قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

التعجب على الإبهام، والصلة قصدنا فيها أن توضح الموصول - كما تقدم - والمبهم هو محتاج إلى إيضاح. فكيف يكون موضحاً لغيره[1]؟.

وقوله: (**المشتملة على ضمير**).

إنما اشترطنا الضمير في الصلة، لأن وضع الجمل على الاستقلال. فلولا الضمير يربطها بالموصول لما علم أنها صلة له.

وقوله: (**إلا الألف واللام منها فإنها لا توصل، إلا باسم الفاعل و[اسم][2] المفعول**).

ويحتاج أن يقول: وما في معناها كالصفة المشبهة[3]، وإنما لم توصل إلا بذلك، لأنا نقصد في صلتها ما لفظه مفرد، ومعناه جملة، وإنما كان كذلك،

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨١ قال ابن عصفور: «وإنما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجب، لأن التعجب خفي السبب، والصلة مبينة للموصول، ولا يجوز تبين شيء بما هو خفي في نفسه».

(٢) زيادة من المقرب المطبوع.

(٣) اختلف النحاة في وصل الألف واللام بالصفة المشبهة. فقال الرضي في شرحه ٢: ٣٨: «وإنما لم توصل الألف واللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم، لنقصان مشابهتها للفعل».

وقال ابن هشام في المغني ٧١: أقسام (أل): «أحدها أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، وقيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل»، أما ابن مالك فقد أجاز وصل الألف واللام بالصفة المشبهة، وتبعه ابن الناظم في شرحه الألفية ص٩٣، فقال: «وإن كان الموصول الألف واللام، فصلته صفة صريحة أي: خالصة الوصفية كـ(ضارب وحسن وظريف)».

وفسر ابن عقيل في المساعد ١/ ٤٩ الصفة المحضة، فقال: «والمراد بها اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن، واحترز مما يوصف به: وليس بصفة محضة كالأسد. فـ(أل) فيه حرف تعريف لا موصولة». وينظر التصريح ١/ ١٤٢.

. . . .

لأن الألف واللام إنما يدخلان على المفرد، فمن حيث كان الموصول الألف واللام اقتضى أن يكون اللفظ مفرداً، ومن حيث هو صلة اقتضى أن يكون المعنى[١] جملة، وليس لنا ما يكون لفظه مفرداً ومعناه جملة إلا المشتقات، فلذلك اشترطنا أن تكون الصلة للألف واللام مشتقة.

وذكر (الترضى) شاهداً على وصل الألف واللام بالجملة الفعلية في ضرورة الشعر[٢].

وقد أنشد عليها أبياتاً كثيرة[٣]، وإنما وصلت فيها بالفعل المضارع، نحو:

لا تـنـعَـتْـنَّ الـحـرب إنِّـي لـك الـ يُـنْـذِر مـن نِـيـرَانِـهـا فـأصْـطَـلِـي[٤]

(١) في المخطوطة: (اللفظ) والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضيه.

(٢) يعني قول ابن عصفور في المقرب ١: ٦٠ «ولا توصل بالجمل إلا في ضرورة»، نحو قوله:
ما أنت بالحكم الترضى حكومته . . . .

(٣) في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١/ ٢٩٢ت (الدقاق) قال: «وزعم أبو علي في «المسائل العسكرية» أن دخول (أل) على الفعل لم يوجد إلا في (اليجدع) و(اليتقصع) وكلمتين أخريين.
وأقول هو أكثر من ذلك. قال الفرزدق:
ما أنت بالحكم الترضى حكومته . . . .
وقال آخر:
وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أنْ يعدَّ خليلا
وقال آخر:
لا تنعتن الحرب إني لك الـ يــنــذر. . . . .
وقال آخر:
كاليروح ويغدو لاهيا فرحا . . . .
وقال آخر:
فذو المال يؤتي ماله دون عرضه لما نابه والطارق اليتعمل
ينظر: المسائل العسكرية ٢/ ١٤٥ت (الشاطر)، والخزانة ١/ ٣٢ (هارون).

(٤) من السريع، ولم يعرف قائله، وقد ورد في: تعليق الفرائد ٢/ ٢١٩، والخزانة ٥/ ٤٨٣ وحاشية يس على التصريح ١/ ١٤٢ وروايته في شرح أبيات المغني ١/ ٢٩٣ =

. . . .

ونحو قول الآخر:

فذُو المَال يؤتى مالُه دونَ عِرْضِه ... لما نَابه والطَّارق اليتَعهَّدُ[1]

وأنشد الفراء:

[١٥/ب] / **أَحينَ اصْطِفائي إن سَكتُّ وإنَّني ... لفي شُغْلٍ عن دخلتي اليُتَتَبَّع**[2]

أي: الذي ينذر، والذي يتعهد، والذي يتتبع.

وقد وصلت بالجملة الاسمية أيضاً في الضرورة. وأنشد عليه بعضهم قول الشاعر:

مِنَ الْقَوم الرَّسول الله مِنْهم ... لهم دَأنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[3]

=لا تبعثن الحرب إني لك الـ ... ينذر من نيرانها فاتق

والشاهد فيه قوله «الينذر» حيث وقعت صلة (أل) فعلا مضارعاً.

(١) من الطويل، ولم يعرف قائله وقد ورد في: الخزانة ١/ ٣٢، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٩٣ وروايته:

فذو الماء يؤتي ماله دون عرضه ... لما نابه والطارق اليتعمل

والشاهد فيه قوله: «اليتعمل» حيث وصل «ال» بالجملة الفعلية. وذلك ضرورة عند الجمهور.

(٢) من الطويل، ولم يعرف قائله، وقد ورد في: الخزانة ١/ ٣٢، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٩٣، وروايته

أحين أصطبائي إن سكت وإنني ... لفي شغل عن دخلتي اليتتبع

والشاهد فيه قوله «اليتتبع» حيث وصل (ال) بالفعل المضارع.

(٣) من الوافر، ولم يعرف قائله، وقد ورد في: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٩، والمغني ص٧٢، وجواهر الأدب للاربلي ص١٩٣، والجنى الداني ص٢٢٣، ورصف المباني ص١٦٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٨٤.

والشاهد فيه قوله: «الرسول الله منهم» حيث وصل «أل» بالجملة الاسمية ضرورة، والتقدير: من القوم الذين رسول الله منهم.

حذف العائد

والضمير العائد على الموصول، إن كان مرفوعاً وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه، وإن كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية، أو اسمية أو ظرفاً أو مجروراً لم يجز حذفه، وإن كان الخبر غير ذلك وكان الضمير قد عطف على غيره

[حذف العائد المرفوع]

وقوله: **(وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه)**.

لأنه إذا لم يكن مبتدأ كان إماً فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، وكل واحد منهما لا يجوز حذفه[1].

قوله: **(وإن كان مبتدأ وكان الخبر ظرفاً)**[2].

مثاله: جاءني الذي هو عندك.

(أو مجروراً).

مثاله: جاءني الذي هو في الدار.

(أو جملة فعلية).

مثاله: جاءني الذي هو قام غلامه.

(أو جملة اسمية).

مثاله: جاءني الذي أبوه منطلق.

---

(١) في شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣، «وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ، إذ غير ذلك، إما خبره، وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل، فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على أن المحذوف هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميراً، وإما فاعل، فلا يجوز حذفه، أو خبر إنَّ وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلاً . . . وإما اسم (ما) الحجازية فلا يحذف أصلاً لضعف عملها». وينظر المساعد ١/ ١٥٣.

(٢) في كلام الشارح تقديم وتأخير لعبارة المصنف، وينظر المتن أعلى الصفحة.

لم يجز حذفه. وإن كان قد عطف غيره عليه ففيه خلاف، والصحيح أنه لا يجوز حذفه.

وقوله: **(لم يجز حذفه)**.

لأنه لو حذف المبتدأ لم يكن عليه دليل إذ الخبر بعده يستقل بالصلة. وضابط هذا أنْ يُقال: لا يجوز حذف المبتدأ إذا كان خبره يصلح صلة[١] تامة، والشرط والجزاء داخل في قوله: (جملة فعلية).

ومثاله: جاءني الذي هو إن تعطه يشكرك.

قوله: **(وإن كان الخبر غير ذلك)**.

يعني به أن يكون الخبر مفرداً.

وقوله: **(وكان الضمير قد عطف على غيره لم يجز حذفه)**.

مثاله: جاءني الذي زيد وهو قائماً، وإنما لم يجز حذفه، لأنه يلزم من حذفه بقاء حرف العطف من غير معطوف به[٢].

قوله: **(وإن كان عطف غيره عليه)**.

مثاله: جاءني الذي هو وزيد قائمان.

وقوله: **(ففي حذفه خلاف)**.

فمذهب الفراء[٣] رحمه الله جواز حذفه، قال: لأن بقاء حرف العطف والمعطوف به يدلان على المحذوف.

ومذهب ابن السراج[٤] رحمه الله جواز حذفه على قبح.

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/ ٢٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٦.

(٢) ينظر الهمع ١/ ٣١١.

(٣) في الارتشاف ١/ ٥٣٣ قال أبو حيان: «وشرط البصريون ألا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيد، وأجاز حذفه الفراء، وهو غير مسموع». وينظر: الهمع ١/ ٣١١.

(٤) الأصول ٢: ٣٠٦، وينظر: الأشموني ١/ ١٧٨.

وإن لم يكن معطوفاً على غيره، ولم يكن غيره معطوفاً عليه وكان الموصول (أيا) جاز إثباته وحذفه، وإن كان الموصول غير ذلك، فإن كان في الصلة طول جاز إثباته وحذفه،

ومذهب جماعة[(١)] منهم المصنف، عدم الجواز.

قالوا: وذلك أنه إذا كان يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل، لأنه قد يكون مستتراً في الفعل، فلا يظهر له صوره، فتكون كأنك قد عطفت على الفعل - فألا يعطف عليه وهو محذوف أولى وأجدر، لئلا يصير في اللفظ كأنك قد عطفت الصلة على الموصول. فلذلك قال المصنف رحمه الله (والصحيح أنه لا يجوز حذفه).

وقوله: **(وكان الموصول (أيا) جاز إثباته وحذفه).**

مثال الإثبات: جاءني أيهم هو أفضل، ومثال الحذف: جاءني أيهم أفضل. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[(٢)] تقديره - والله أعلم - أيهم هو أشد.

قال الشاعر:

إذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّم عَلَى أَيِّهِم أفْضَلُ[(٣)]

تقديره: هو أفضل.

---

(١) في شرح الأشموني ١/١٧٨ «تقل اشتراط هذا الشرط عند البصريين».

(٢) سورة مريم آية ٦٩.

(٣) من المتقارب، وقائله غسان بن وعلة بن مرة بن عياد، ويروى:

إذا ما لقيت بني مالك ....

وقد ورد في المفصل ص١٤٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٤، والمساعد ١/١١٥ ورصف المباني ص٢٧٤، والمغنى ص١٠٨، وشرح ابن عقيل ١/٨٥، والهمع ١/٢٩١، والعيني ١/٤٣٦، والخزانة ٦/٦١.

والشاهد فيه قوله: (أيهم أفضل) حيث حذف عائد الصلة المرفوع، والتقدير: أيهم هو أفضل وكذلك استشهد به البصريون على بناء (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وإن لم يكن فيها طول لم يجز الحذف، بل ما جاء منه شاذ لا قياس عليه، نحو قراءة من قرأ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾، ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ برفع (بعوضة) و(أحسن).

وإنما جاز حذفه من غير قبح، لأن (أيا) لما خالفت غيرها من الموصولات بكونها معربة وباقي الموصولات مبنية، جاز أن تخالفهن في صلتها أيضاً[١].

وقوله: **(ما أنا بالذي قائل لك سوءاً).**

[١٦/أ] التقدير: الذي / هو قائل لك سوءاً[٢]، فحذف (هو) لما طالت الصلة بالمجرور والمفعول[٣].

وقوله: **(شاذ لا يقاس عليه).**

نحو قراءة مَن[٤] قرأ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[٥] و﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[٦] التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، وعلى الذي هو أحسن[٧].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠٠ - ٤٠١ (هارون)، وشرح الرضي ٢/ ٤٣.

(٢) في الكتاب ١/ ٢٧٠ قال سيبويه: «زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً».

(٣) هذا مذهب البصريين، فهم يشترطون لحذف العائد طول الصلة إذا كان الموصول غير (أي). أما الكوفيون فلا يشترطون طول الصلة. قال الرضى في شرحه: ٢/ ٤٣ «وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً - في صلة (أي) كان أو في غيرها - مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرفع.

(٤) قرا ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع، وقرأ بالفتح يحيى ابن أبي معمر وابن أبي اسحاق. ينظر المحتسب ١/ ٦٤، ٢٣٤، ومجاز القرآن ١/ ٣٥، وشواذ ابن خالويه ص٤١، ومشكل إعراب القرآن ص٨٤، ٢٧٨، والبيان ١/ ٦٦.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٦.

(٦) سورة الأنعام من الآية ١٥٤.

(٧) في التصريح ١/ ١٤٤ «والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الآية... وتبعهم الناظم، إلا أنه جعله قليلاً، فقال: وإن لم يستطل وصل فالحذف نذر». وينظر الأشموني ١/ ١٧٧.

وإن كان منصوباً، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه، وإن لم يكن، فإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلا في ضعيف من الكلام بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى لبس، وإن كان في صلة غيرها، فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز حذفه، نحو قولك: جاءني الذي إنَّه قائم......

[حذف العائد المنصوب]

وقوله: **(وإن كان منفصلاً لم يجز حذفه).**

مثاله: جاءني الذي إياه ضربت[1].

وقوله: **(فإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه).**

مثاله: جاءني الضاربه[2] زيد.

قوله: **(بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى لبس).**

مثال ما يؤدي حذفه إلى اللبس قولك: رأيت الضاربها زيد.

فلو حذفت الضمير قلت: رأيت الضارب زيد. لما عرف. هل الضمير المحذوف مؤنث أم مذكر[3]؟.

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ١:١٨٤، وشرح الرضي ٢:٤٢.

(٢) في المخطوطة: جاءني الذي ضاربه زيد. والصحيح ما أثبت، لأن الموصول الألف واللام.

(٣) في شرح الكافية للرضي ٢:٤٢: «عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولاً، لخفاء موصولتيها، والضمير أحد دلائل موصوليتها». وفي الهمع ١:٣٠٧ في حذف العائد من صلة (أل) نحو: الضاربها زيد هند، أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً وعليه الجمهور

والثاني: الجواز مطلقاً كقوله:

ما المستفزُ الهوى محمودُ عاقبةٍ.

أي: ما المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجز. لا تقول جاءني الضارب زيد، لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟، ولاهل مذكر أو مؤنث؟ وإن دل دليل كان حذفه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضاربه زيد.

والرابع: إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذ من متعد إلى واحد، فالاثبات فصيح، =

وإن كان معمولاً لـ(كان) الناقصة، أو لشيء من أخواتها لم يجز حذفه، وإن كان معمولاً لغيرها من الأفعال، فإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه، وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه.

وقوله: **(إن كان معمولاً لـ(كان) الناقصة، أو لشيء من أخواتها لم يجز حذفه)**.

مثاله: أنا الذي كنته، وإنما لم يجز حذفه لقوة الطلب له، لأن الموصول يطلبه عائداً و(كان) واسمها يطلبانه خبراً، فاشتد الطلب له، فلم يحذف لذلك.

وقوله: **(فإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه)**.

مثاله: جاءني الذي أعطيته غلامه، أو جاءني الذي أكرمه غلامه، فلا يجوز حذفه لأنه لا يكون عليه دليل، لاكتفاء الصلة بالضمير الآخر عائداً[١].

وقوله: **(وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه)**[٢].

مثاله: جاءني الذي أكرمته. يجوز أن تحذف (الهاء) ويقال: جاءني الذي أكرمت، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٣] أي: بعثه الله.

وإنما جاز حذفه، لأن طلب الموصول يكون دليلاً عليه.

=والحذف قليل، نحو: الضاربة زيد والضارب زيد، وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة، حسن الحذف لأجل الطول.

الخامس: أنه خاص بالضرورة..، وينظر المساعد ١: ١٥٢، وتعليق الفرائد ٢: ٢٢٧.

(١) في شرح جمل الزجاجي ١: ١٨٤ قال ابن عصفور: «وإن كان - يعني العامل في العائد - فعلا، فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره، أو لا يكون، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه، لما يؤدي إليه من اللبس، وذلك نحو، قولك: جاءني الذي ضربته في داره. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي ضربته في داره. لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره؟ أو ضربت غيره في داره؟».

(٢) يعني: إن لم يكن في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول.

(٣) سورة الفرقان من الآية ٤١.

وإن كان مخفوضاً، فإن كان خفضه بالإضافة، فإن المضاف إليه إن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه، وإن كان غيره لم يجز حذفه، نحو قولك:

[حذف العائد المجرور]

قوله: **(إن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه).**

مثاله: جاءني الذي زيد ضاربه غداً أو اليوم، وإنما جاز حذفه، لأنه وإن كان مجروراً فهو في المعنى منصوب، فهو كالضمير المنصوب في جواز حذفه فتقول: جاءني الذي زيد ضارب غداً أو اليوم[١]. واسم المفعول حكمه حكم اسم الفاعل في ذلك.

وقوله: **(إن كان غيره لم يجز حذفه)[٢].**

قسمان: إما أن يكون المضاف إلى الضمير ليس باسم فاعل أصلاً، وإن كان اسم الفاعل فهو بمعنى الماضي. فمثال غير اسم الفاعل: ذكره المصنف[٣] ﷺ. ومثال اسم الفاعل بمعنى الماضي قولك: جاءني الذي زيد ضاربه أمس[٤]. وعلى كلا التقديرين لا يجوز حذف المضمر هنا، لأننا لو حذفناه، فإما أن نحذفه من دون المضاف، ولا جائز أن نحذفه من دون المضاف، لأن حذف المضاف إليه وتبقية المضاف قليل، وإن حذفناه مع المضاف ألبس، لأنه لا يبقى عليه دليل[٥].

وقد أجاز بعض الكوفيين[٦] حذف (أبيه) من مثل: جاءني الذي أبوه قائم.

---

(١) ينظر: التسهيل ص٣٥، والمساعد ١: ١٥١، والهمع ١: ٣١٠.

(٢) في المخطوطة: لم يجز حذفه عنه، والصحيح ما أثبت، إذ لا فائدة في وجودها.

(٣) وهو قوله: جاءني الذي أبوه قائم.

(٤) في التصريح ١: ١٦٤ «بخلاف جاء الذي قام أبوه، لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف، أو جاء الذي أنا ضاربه أمس، لأن المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح».

(٥) ينظر: المساعد ١/ ١٥١، والهمع ١/ ٣١٠.

(٦) هو الكسائي. ينظر الهمع ١: ٣١٠، والدرر اللوامع ١: ٦٨.

جاءني الذي أبوه قائم، وإن كان خفضه بحرف جر، فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

أَعــــوذُ بِـــــالله وآيَــــاتِـــــهِ مِنَ بـاب مَـن يـغـلـق مـن خـارج[١]

[١٦/ب] فقال: المراد من باب من يغلق بابه فحذف/ بابه.

والجواب عن ذلك: بأنا لا نسلم أنه حذف كما قلت: بل حذف (باباً) وحده أولاً وأقام المضاف إليه مقامه فصار في التقدير: من باب من يغلق هو، فاتصل الضمير المرفوع بعامله فاستتر فيه، فالضمير مستتر حينئذ لا محذوف[٢].

وقوله: **(إن كان[٣] جاز إثباته وحذفه)**.

نحو قولك: مررت بالذي مررت به، ومررت بغلام الذي مررت به.

اعلم أنه لا يجوز[٤].

قوله: **(حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير)**.

تحته مسألتان:

---

(١) من السريع، ولم يعرف قائله، وقد ورد في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٤، والهمع ١ : ٣١٠، والدرر ١/ ٦٨.

والشاهد فيه قوله: من باب من يغلق، وقد استشهد به الكسائي على جواز حذف العائد المجرور بإضافة غير الوصف، والتقدير عنده: من باب من يغلق بابه من خارج، ومنع ذلك جمهور النحويين، وتأولوا هذا البيت على أن التقدير: من يغلق بابه، فحذف (باب) وأقام الضمير مقامه فصار ضميراً مرفوعاً فاستتر في الفعل، أي: يغلق هو أي: بابه، ولا يجوز حذف (بابه) كما ذكر الكسائي، لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله بمنزلة الفاعل، ولا يجوز أن يحذف الفاعل.

(٢) ينظر الدرر ١/ ٦٨.

(٣) يعني إن كان العامل في الموصول أو ما أضيف إليه أو الضمير بمعنى واحد، كما مثل له الشارح.

(٤) في تعليق الفرائد ٢/ ٢٢٥: «وإن تماثلا لفظاً ومعنى، واختلفا متعلقاً لم يجز الحذف، نحو: مررت بالذي مررت به».

يجز، نحو قولك: جاءني الذي مررت به، وجاءني غلام الذي مررت به.

وإن دخل عليهما حرف مثل الذي دخل عليه، فإن لم يكن العامل في الموصول أو ما أضيف إليه والضمير بمعنى واحد لم يجز خلافه، نحو قولك: سررت بالذي مررت به، وفرحت بغلام الذي مررت به، وإن كان جاز إثباته وحذفه، نحو قولك: مررت بالذي مررت به وإن شئت حذفت به. قال:

نُصَلِّي لِلَّذي صلَّت قريش ... ونعبُده وإن جَحَد العُمُومُ

إحداهما: أن لا يكون الموصول أو المضاف إليه مجروراً أصلاً كما مثل به المصنف رحمه الله.

والأخرى[1]: أن يكون الموصول أو ما أضيف إليه مجرورين بحرف جر، ولكنه مغاير الحرف الذي دخل عليه وجر به الضمير، كقولك: أخذت عن الذي مررت به، أو عن غلام الذي مررت به. ويجوز حذف العائد المجرور في موضعين آخرين لم يذكرهما المصنف رحمه الله.

الموضع الأول: ألا يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر به الضمير، بل يكون حرف الجر قد دخل على موصوف الموصول، كقول الشاعر:

لا تَرْكَنَنَ إلى الأَمْر الَّذي رَكَنَت ... أَبْنَاء يَعصُر حينَ اضطَرَّها القَدرُ[2]

---

(١) في المخطوطة: والآخر، والصحيح ما أثبت لأنه راجع إلى المسألة.

(٢) من البسيط، وقائله كعب بن زهير بن أبي سلمى، ولم يرد في ديوانه، وقد ورد منسوباً إليه في العيني ١٤٩:١، والتصريح ١٤٧:١، وقد ورد غير منسوب. في شرح الكافية الشافية ٢٩٣/١، والأشموني ١٧٣/١، لا تركنن - من ركن يركن إلى الشيء إذا مال إليه.

يعصر، اسم رجل

الشاهد فيه قوله: «إلى الأمر الذي ركنت» حيث أن الموصوف بالموصول وهو «الأمر» مجرور بـ(إلى) المعدية وهي متعلقة بـ(تركن) والعائد المحذوف مجرور بـ(إلى) المعدية، وهي متعلقة بـ(كنت) والتقدير. لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً، وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول، لأنه نفسه في المعنى.

. . . .

تقديره إلى الأمر الذي ركنت إليه.

والثاني: أن يكون بعد الصلة والموصول جملة أخرى فيها ضمير مجرور بحرف جُرَّ بمثله الضمير العائد على الموصول[١]، كقول الشاعر:

ولـو أنَّ مـا عـالـجتُ لـيـن فـؤادِهـا فقسـا استُلِين به للآن الجلمَدُ[٢]

تقديره: ولو أن ما عالجت به لين فؤادها.

فقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ **(أن يكون العامل في الحرف الذي جُرَّ به الموصول، والحرف الذي جُرَّ به الضمير بمعنى واحد)**[٣].

ولم يقل بلفظ واحد، ليدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[٤] فإن التقدير - والله أعلم - فاصدع بما تؤمر به، وليس لفظ (اصدع) و(تؤمر) واحداً[٥] لكن معناهما واحد.

وضابط جواز حذف الضمير المجرور بحرف جر هو، [أن يكون][٦] الموصول والضمير مجرورين بحرفي جر لفظهما واحد[٧]، أو يكون بعد الجملة التي هي صلته - وقد حذف منهما الضمير - جملة أخرى قد تعدت إلى

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٤، وتعليق الفرائد ٢: ٢٢٥.

(٢) من الكامل، وقائله الأحوص الأنصاري من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وقد ورد في الأغاني ١٨/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٤، والهمع ١: ٣١١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٢٥، والخزانة ٢/ ٤٩.

وروايته: . . . . استُلين به لان الجَنْدلُ

والشاهد فيه قوله: «ما عالجت» حيث حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة، وتقديره: «ما عالجت به، لوجوده في (استلين به)».

(٣) معنى عبارة المصنف، ينظر المتن أعلى الصفحة.

(٤) سورة الحجر من الآية ٩٤.

(٥) ينظر البيان ٢: ٧٢، والتصريح ١: ١٤٧.

(٦) زيادة يقتضيها السياق ولا توجد في المخطوطة.

(٧) مثاله قوله تعالى: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ سورة المؤمنون من الآية ٣٣.

. . . .

مثل ذلك الضمير بمثل ذلك الحرف الذي كان الضمير مجروراً به[١]، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الضمير المجرور بحرف[٢].

(١) مثاله قولك: مررت بالرجل الذي مررت.

(٢) أجاز ابن مالك في التسهيل ص٣٥ حذف الضمير المجرور - وإن لم يتحقق شرط الحذف فقال: «وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف». وفي شرح الكافية الشافية ١/٢٩٣ أجاز الحذف بالشروط التي ذكرها النحاة، وينظر المساعد ١/١٥٢، وتعليق الفرائد ٢:٢٢٨، والهمع ١:٣٠١.

الفصل بين الصلة والموصول

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة، إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تشديد للصلة أي تأكيد وتبيين، نحو قوله:

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا　　　والحق يدفع تُرَّهات الباطل

فصل بالقسم بين (الذي) وصلته، لما فيه من معنى التأكيد.

[حكم الفصل بين الصلة والموصول]

قوله: **(ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول)**.

مثال الفصل الذي لا يجوز، نحو قولك: أعطيت الذي درهما أكرمه زيد.

فقد فصلت بـ(درهم) الذي هو معمول (أعطيت) - وهو أجنبي من الصلة - بين (الذي) وصلتها.

وقوله: **(ولا بين أبعاض الصلة)**.

[١٧/أ] مثاله أيضاً فيما لا يجوز أن تقول: / أعطيت الذي أكرمه درهماً زيد، فقد فصلت بـ(درهم) الأجنبي بين (أكرمه) وبين (زيد) الذي هو فاعل (أكرمه) وهو بعض الصلة[١].

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ١:١٨٦ قال ابن عصفور: «واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي - أعني بما ليس من الصلة - إلا أنْ يكون الفاصل جملة اعتراض وهي - ما كان فيه - من الجمل - تأكيد أو تبيين للصلة. فمثال التأكيد قول الشاعر:

ذاك الذي - وأُبيك - يعرف مالكا　　　. . . . .

ففصل بالقسم الذي هو (أبيك) بين (الذي) وصلته، لأن فيه تأكيداً للصلة ومثال التبيين، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ يونس: ٢٧.

فقوله: «ترهقهم ذلة» من كمال الصلة، لأنه معطوف على (كسبوا)، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: «جزاء سيئة بمثلها» وهو جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر، لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى: ﴿تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم.

ينظر التسهيل ص٣٨، وتعليق الفرائد ٢:٢٩١ - ٢٩٣.

إتباع الموصول قبل تمام الصلة

ولا يجوز أن يُتْبَع الموصول، ولا يستثنى منه، ولا يخبر عنه إلا بعد تمام صلته، ولا يجوز أيضاً تقديم الصلة على الموصول، ولا تقديم شيء منها، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول.

[حكم إتباع الموصول والاستثناء منه أو الإخبار عنه] قبل تمام الصلة

وقوله: **(ولا يجوز أن يُتْبَع الموصول، ولا يستثنى منه، ولا يخبر عنه).**

مثاله فيما لا يجوز، تقول: جاءني الضارب الظريف زيداً.

فقد وصفت (الضارب) بـ(الظريف) قبل مجيء مفعوله فلا يصح.

وكذلك لا يجوز: جاءني الضارب نفسه زيداً. على أن يكون (نفسه) توكيداً للفصل[1].

وكذلك لا يجوز: جاءني الضارب بكر زيداً. للفصل بالمعطوف[2]، وكذلك البدل[3].

فأما قول الشاعر:

لسنا كَمن حَلَّت إيادُ دارها   تكريت - تَمنع حبَّها أنْ يُحصَدا[4]

---

(١) يعني الفصل بين الصلة ومعمولها، أو ما هو من تمام الصلة.

(٢) يعني عطف بيان.

(٣) في تعليق الفرائد ٢:٢٩٣ قال الدماميني: «فلا يؤتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة، أو تقدير تمامها. فلا يجوز مررت بالضاربين وأخوتك زيداً، ولا بالضاربين كلهم زيداً، ولا بالضاربين المحسنين زيداً، ولا بالضاربين أخوتك زيداً، بياناً قدرته أو بدلاً، ولا يخبر عنه، فلا يجوز. الذي زيداً أكرمته... ولا يستثنى منه، فلا يجوز. جاء الذين إلا زيداً أكرمتهم، وإنما تقول: جاء الذين أكرمتهم إلا زيداً.

(٤) من الكامل، وقائله الأعشى بن ميمون البكري وهو في ديوانه ص١٥٤ وقد تعددت روايته =

. . . .

ففي الظاهر قد فصل بـ(إياد) - الذي هو بدل من (مَنْ) الموصول - بين (حلت) و(دارها) الذي هو مفعول (حلت)، فليس (دارها) بمفعول لـ(حلت) هذه المذكورة بعد تمام الصلة.

قوله: (حلت) و(دارها) منصوب بفعل آخر لا بـ(حلت) هذه المذكورة، فلم يقع فصل. وكذلك ما جاء نظيره.

ومثال المستثنى فيما لا يجوز. جاءني الضاربون إلا بكراً وزيداً[1].

ومثال الأخبار: الضاربون قائمون زئداً[2].

فقد أخبرت عنه قبل مجيء مفعوله، فلا يصح.

وقوله: **(فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تُؤُول).**

مثال ذلك قول الشاعر:

لَسْنا كمَن حَلَّت[3]... إلى آخره

فقد تقدم ذكرهما.

=ففي الخصائص ٢: ٤٠٢، والأمالي الشجرية ١: ١٩٤ روي:

لسنا كمن حلت إياد دارها تكريت ترقبُ حَبّها أن يحصدا

وفي معاني الأخفش ٤١٢، ومعاني الفراء ١/ ٤٢٨، لسنا كمن جعلت... تكريت تنتظر...
وقد خرج ابن عصفور الفصل بالأجنبي قبل تمام الصلة في البيت على أنه ضرورة، وخرجه ابن النحاس وغيره على أن الصلة قد تمت عند قوله (حلت) وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً، ونصب (دارها) بمحذوف دلت عليه الصلة. أي: حلت دارها. ينظر الخصائص ٢/ ٤٠٢، والمساعد ١/ ١٧٧، وشفاء العليل ١/ ٢٤٩.

(١) وقولك: جاء الذين إلا زيداً أكرمتهم.

(٢) وقولك: الذي زيداً أكرمته.

(٣) سبق تخريجه.

ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو: (من) و(ما) الحمل على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد...

[مراعاة اللفظ والمعنى في عود الضمير على مَنْ ومَا]

وقوله: **(نحو (من) و(ما) الحمل على اللفظ)**[١].

مثاله: من قام أخواك.

و(من) مبتدأ، و(أخواك) خبره، و(من) عبارة عن الأخوين، فهي في المعنى مثناة، وأعدت الضمير الذي في (قام) بلفظ الإفراد حملاً على لفظها. وكذلك: من قام إخوتك، في الجمع حملاً على اللفظ، وكذلك. من قام جاريتك، فتذكر جمع على اللفظ.

ويجوز من قاما أخواك، ومن قاموا إخوتك، ومن قامت جاريتك. فتثني الضمير وتجمعه وتؤنثه حملاً على المعنى. وهو مثال قوله: **(والحمل على المعنى... إلى آخره)**[٢].

---

(١) في شرح الكافية للرضي ٢:٥٥ «ومن وما في اللفظ مفردان مذكران صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك، لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلة إلى المعنى».

(٢) في التسهيل ص٣٦ جعل ابن مالك الحمل على اللفظ أولى بشروط منها:

١- أن لا يتقدم في العبارة ما يؤيد مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ سورة الأحزاب من الآية ٣١.

٢- ألا يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، نحو: أعط من سألتك لا من سألك: ونحو: من هي حمراء أمتك، فيجب مراعاة المعنى في المثالين، ولا يجوز مراعاة اللفظ فيهما، فلا يجوز: أعط من سألك لا من سألتك. ولا يجوز كذلك: من هو حمراء أمتك، للبس في الأول، =

وكذلك يجوز في (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ فيكون الضمير العائد عليهما غائباً كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة، والحمل على المعنى، فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول.

قوله: **(وكذلك يجوز في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم، أو مخاطب... إلى آخره).**

يعني به، أنه إذا وقع الذي أو التي بعد ضمير متكلم أو مخاطب نحو: أنا الذي قمت، وأنت الذي قمت، وأنت التي قمتِ. أن تحمل على لفظ (الذي) و(التي)، فيكون الضمير بلفظ الغيبة. نحو أن تقول: أنا الذي قام، وأنت الذي قام، وأنتِ التي قامت، ويجوز الحمل على المعنى، فتقول: أنا الذي قمت، وأنت الذي قمت، وأنت التي قمت، لأن (الذي) و(التي) اسمان ظاهران، والأسماء الظاهرة يعود الضمير إليها بلفظ الغيبة، بخلاف الأسماء المضمرات، فإن الضمير يعود إليها على حسبها من المتكلم والمخاطب والغائب، فتقول مثلاً: (قام) إذا كنت متكلماً ولا تقول: محمد قمت، وتقول: أنا قمت، ولا [١٧/ب] تقول:/ أنا قام. فلما كان (الذي) و(التي) اسمين ظاهرين - كما ذكرنا - عاد الضمير إليهما بلفظ الغيبة - كما تقدم.

ولما كانا[(١)] في المعنى عبارة عما تقدمهما من ضمير المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث جاز في[(٢)] الضمير أن يعود إليهما بلفظ المتكلم والخطاب نظراً إلى معناهما، وكذلك تثنيتهما وجمعهما، فتقول في التثنية: أنتما اللذان قاما، بالنظر إلى اللفظ، وأنتما اللذان قمتما، بالنظر إلى المعنى، وكذلك في تثنية المؤنث.

=والقبح في الثاني، وهو الإخبار بمذكر عن مؤنث. ينظر المساعد ١: ١٦٠، وتعليق الفرائد ٢: ٢٣٧ - ٢٤١.

(١) يعني (الذي والتي).

(٢) زيادة عن المخطوطة يقتضيها السياق.

وإن شئت حملت - في جميع ما ذكر - بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى،

وتقول في الجمع: أنتم الذين قاموا، بالنظر إلى اللفظ، وأنتم الذين قمتم، بالنظر إلى المعنى، وأنتن اللواتي قمن، بالنظر إلى اللفظ، وأنتن اللواتي قمن، بالنظر إلى المعنى[١].

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر:

وأَنا الّذي قتلتُ بكراً بالقَنا وتركَتُ تَغْلِب غيرَ ذَاتِ سِنامِ[٢]

وكذلك قال:

أنَا الذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرة[٣]

فقالا: (قتلت) و(سمتني) نظراً إلى المعنى، ولو نظرا إلى اللفظ. لقالا: (قتل) و(سمته).

قوله: **(وإن شئت حملت... إلى آخره).**

مثاله: أنا الذي ضرب غلامي، فحملت (ضرب) على اللفظ، و(غلامي) على المعنى.

ومثال عكسه: أنا الذي ضربت غلامه.

ويجوز حملها على اللفظ، نحو: أنا الذي ضرب غلامه، وعلى المعنى،

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:١١٨، ١٨٩، وشرح الرضي ٢:٤٣.

(٢) من الكامل، وقائلة المهلهل بن ربيعة كما نسبه المبرد والفارقي في الأبيات المشكلة الإعراب، وقد ورد في المقتضب ٤/ ١٣٢، والأصول ٢/ ٣٠٩، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٥، والدرر ١/ ٥٦. والقنا: جمع قناة يكتب بالألف، لأنك تقول في جمعه: قنوات، والسنام: يستعار كثيراً للعز.
والشاهد فيه قوله: «أنا الذي قتلت» حيث حمل الضمير في (قتلت) على معنى (الذي)، ولو حمل على اللفظ لقال. (قتل)، والكثير حمله على اللفظ. ينظر الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٣٨.

(٣) من مشطور الرجز، وقائله علي بن أبي طالب ﷺ.

=

إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن ذلك قوله:

أَأَنْتَ الهِلالي الذي كُنْت مَرَّة　　سَمِعْنَا بِهِ والأرحبيَّ المُغَلَّب

نحو: أنا الذي ضربت غلامي. هذا تمثيل حمل كل الصلة على اللفظ، أو كلها على المعنى، أو بعضها على اللفظ، وبعضها على المعنى في (الذي)[1].

ومثاله في (مَنْ):

من ضرب غلامه الزيدان، إن حملت الكل على اللفظ.

ومن ضربا غلامهما الزيدان، إن حملت الكل على المعنى.

ومن ضرب غلامهما الزيدان، إذا حملت الأول على اللفظ والثاني على المعنى.

ومن ضربا غلامه الزيدان، إذا حملت الأَول على المعنى والثاني على اللفظ.

وقوله: **(إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ)**.

مثاله قول الشاعر:

وأنا الذي عَرَفَتْ مَعَدٌّ فَضْلَه　　وأنْشدتُ عن حِجْر أُمَّ ابن قَطَّام[2]

=وبعده:　　ضرغام آجام وليث قسورة

وهو في ديوانه ص٣٠، وورد في الأمالي الشجرية ٢/ ١٥٢، وشرح جمل الزجاجي ١ :١٨٩ والروض الأنف للسهيلي ٢ :٢٤٢، وتهذيب اللغة ٤ :٤١٠، والاقتضاب ص٣١٥، وشرح الرضي ٢ :٤٣، والهمع ١ :٢٩٨، والخزانة ٦ :٦٢ والشاهد فيه قوله: «أنا الذي سمتني» قال المرزوقي ص١٠٧٨: كان القياس أن يقول: (سمته) حتى يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول، لكنه كما كان القصد في الإخبار عن نفسه، وكان الآخر هو الأمل لم يبال برد الضمير على الأول، وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الإلباس، وهو مع ذلك قبيح عند النحاة حتى أن المازني قال: لولا اشتهار وروده لرددته.

(١) في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٩ قال ابن عصفور: «فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد، فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ، ثم تحمل بعد ذلك على المعنى».

(٢) من الكامل، وقائله امرؤ القيس: وروايته في ديوانه ص١١٨. =

إلا أن يؤدي حمل بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه، والخبر فعل.

أو إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث، أو بالمؤنث على المذكر

فحمل (فضله) على اللفظ، و(أنشدت) على المعنى.

ولم يمثل المصنف رحمه الله على ذلك، لكثرته في الكلام، وإنما كان أكثر، لأن اللفظ أقرب من المعنى إلى اللفظ، فكان البدءُ، باللفظ - الذي هو أقرب - أولي من البدء بالمعنى، وقد مثل هو بالبدءُ بالحمل على المعنى.

وقوله: **(إلا أن يؤدي... إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه، والخبر فعل).**

مثاله: من كان يقومان أخواك، ومن كانوا يقومون إخوتك، فقد حمل اسم كان على اللفظ فأتى به مفرداً، وحمل خبرها على المعنى وهو (يقومان)[1]. ففاعله مثنى، فأدى ذلك إلى مخالفة خبر كان لاسمها، والخبر فعل فامتنعت المسألة[2].

وقوله: **(أو إلى إيقاع وصف خاص... إلى قوله: لم يجز).**

هذه الصفات على ضربين:

ما مذكره ومؤنثه من لفظ واحد، نحو: (أحمر) للمذكر،/ و(حمراء) [١٨/أ]

=وأنا الذي عرفت معد فضله ونشدت عن حجر ابن أم قطام

وفي الدرر ١/ ٦٤ «إلا أنه إذا اجتمع الحملان كان الأحسن أن يبدأ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى، وفي المسألة تفصيل، لأنك إما أن تفصل بين الجملتين أو لا تفصل. فإن فصلت جاز ذلك باتفاق، وإن لم تفصل بين الجملتين فلا يجوز الجمع بين الجملتين عند الكوفيين - فلا يجوز عندهم: أنا الذي قمت وخرج، وأجاز البصريون ذلك. ينظر شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٩، والهمع ١/ ٢٩٩.

(١) في المثال الاول، و(يقومون) في المثال الثاني.

(٢) في الارتشاف ١: ٥٤١ قال أبو حيان: «إذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبر عنه بما يعود وأخبرت عنه بفعل، لم يجز الحمل إلا على اللفظ، أو على المعنى، نحو: من كان يقوم أخواك، ومن كانا يقومان أخواك، ولا يجوز: من كان يقومان أخواك».

من الصفات التي لم تفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، فإن أدَّى إلى شيء من ذلك لم يجز...

للمؤنث. وما لفظ مذكره مخالف للفظ مؤنثه، نحو: (عبد) للمذكر و(أمة) للمؤنث. فإن كان من الأول: جاز أن تقول: من كانت حمراء جاريتك، فتحمل الاسم والخبر على المعنى، وجاز أن تقول: من كان حمراء جاريتك، فحملت اسم كان على اللفظ وخبرها على المعنى(١).

وإنما جاز ذلك، لأن (حمراء) للمؤنث، وأنت إنما أردت بـ(من) المؤنث فلم توقع وصفاً خالصاً بالمؤنث وهو (حمراء) إلا على مؤنث، فجاز.

ولو قلت: من كان أحمر جاريتك، أو من كانت أحمر جاريتك، لكنت قد أوقعت الوصف الخاص بالمذكر وهو (أحمر) على المؤنث الذي هو (من) المراد به الجارية(٢).

وهذا لا يجوز عند أحد(٣) إلا الكسائي رحمه الله فإنه أجاز ذلك بالقياس على الصفات التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها التاء على ما سنذكره ونذكر الفرق بينهما - إن شاء الله تعالى -.

ولو كانت الصفة مما لفظ مذكرها مخالف للفظ مؤنثها كـ(عبد) و(أمة) لم يجز إجماعاً. فلا يجوز أن تقول: من كانت عبداً جاريتك، لإيقاعك (عبدا)

---

(١) ينظر: التسهيل ص٣٦، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٤٢.

(٢) في الهمع ١: ٣٠٠ «ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، فالأول: أعط من سألتك، إذ لو قيل: من سألك. لألبس، والثاني: نحو: من هي حمراء أمتك، ومن هي محسنة أمك إذ لو قيل: من هو أحمر أمتك، ومن هو محسن أمك، لكان في غاية القبح».

(٣) في الأصول لابن السراج ٢: ٣٤٢ «وتقول: من أحمر أخوك. تريد: من هو أحمر أخوك، ومن حمراء جاريتك. فتذكر (أحمر) للفظ (من)، لأن (أحمر) ليس بفعل تدخل التاء في تأنيثه، ولا هو أيضاً باسم فاعل يجرى مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه، ولا يجوز أن تقول: من أحمر جاريتك، ويجوز أن تقول: من محسن جاريتك، لأنك تقول: محسن ومحسنة».

....

المختص بالمذكر على المؤنث. وكذلك لا تقول: من كانت شيخاً جاريتك. إلا على رأي من يقول (شيخ) للمذكر و(شيخة) للمؤنث[١].

فإن كانت الصفة مما يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كـ(قائم) و(قائمة) و(ضارب) و(ضاربة) وغير ذلك، جاز فيه إيقاع المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر، فتقول: من كان قائماً جاريتك، فتحمل الاسم والخبر على اللفظ. وإن أوقعت وصف المذكر على المؤنث وتقول: من كانت قائمة جاريتك. فتحملها على المعنى، وتقول: من كانت قائمة جاريتك، فتحمل الاسم على اللفظ، والخبر على المعنى، وتقول: من كانت قائماً جاريتك، فتحمل الاسم على المعنى والخبر على اللفظ.

وجاز جميع ذلك عند الكوفيين وأكثر البصريين[٢] خلافاً لابن السراج[٣] رحمه الله فإنه جوز حمل الاسم والخبر على اللفظ جميعاً أو المعنى جميعاً، ولم يجز أن تحمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، لأنه يخالف الخبر المخبر عنه، فقاس ذلك على الفعل.

والفرق بينهما أنه يجوز في الاسم أن تخبر عن المذكر بالمؤنث [وعن المؤنث بالمذكر][٤] فتقول: زيد نسمة فاضلة، وهند شخص حسن، وتخبر أيضاً في الاسم عن المثنى بالمفرد، وعن المفرد بالمجموع، فتقول: الزيدان

---

(١) قال ابن الأنباري: «وربما بنوا الأنثى على لفظ المذكر في هؤلاء الأحرف، فقالوا: شيخ وشيخة وغلام وغلامة، ورجل ورجلة، وأنشد الفراء وغيره:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١:١١٢ت. د. طارق الجنابي - الطبعة الثانية - الرائد العربي - بيروت ١٤٠٦هـ- وينظر الارتشاف ١:٥٤٢.

(٢) الارتشاف ١:٥٤١.

(٣) الأصول ٢:٣٤٤، وينظر شرح الرضي ٢:٥٦، والتسهيل ص٣٦، والمساعد ١:١٦١.

(٤) زيادة، يقتضيها السياق.

. . . .

عضدي، وقال الشاعر:

فكَان مِجَنِّي دونَ من كنتُ أتَّقِي ثلاثُ شُخُوص كَاعِبانِ ومعصِر[1]

فأخبر بـ(ثلاث) عن (مِجنِّي) الذي هو مفرد.

ولا يجوز في الفعل أن تقول: الزيدان قام، ولا الزيدون قام، فبان الفرق ما بين الاسم والفعل.

(١) من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣: ٥٦٦.

وقد ورد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٣٦٦ وروايته

فكأن بصيري دون من كنت أتقي . . . .

وهو في ديوان ابن أبي ربيعة ص٨٤، والمقتضب ٢: ١٤٦ والخصائص ٢: ٤١٧ وشرح عمدة الحافظ ص٥١٩، والمخصص ١٧: ١١٧، واللسان (شخص) ٨: ٣١١.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث شخوص» والقياس فيه: «ثلاثة شخوص»، ولكنه أنث مراعاة للمعنى، لأنه يكنى بالشخوص عن النساء ثم بين ذلك بقوله:

كاعبان ومعصر.

وكذلك إن أدى حمل الصلة كلّها على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة، لم يجز، واعتبار مسائل هذا الباب بأن تبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب، وتبدل من الاسم الموصول اسماً في معناه فإن صحت المسألة بعد ذلك كانت صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة. فلا يجوز:

وأما قياس الكسائي[١] رحمه الله (أحمر) و(حمراء) على (قائم) و(قائمة) فلا يتجه، لأن في (أحمر) و(حمراء) زيادة تمنع من ذلك، وهو كونهم اختصوا اللفظ بقصد وضعه للمذكر خصوصاً وللمؤنث خصوصاً، فلو أوقعنا (أحمر) على المؤنث و(حمراء) على المذكر، لأدى إلى مخالفة مقصود الوضع، وهذا لا يجوز.

وقوله: **(وكذلك إن أدى حمل الصلة كلها... إلى... لم يجز).**

مثاله: من كان أحمر جاريتك. فحملنا اسم كان على اللفظ، لأنا أتينا به مذكراً، وكذلك حملنا الخبر وهو (أحمر) على اللفظ أيضاً، فقد حملنا الصلة كلها على اللفظ، فأدى ذلك إلى أن أوقعنا (أحمر) - وهو وصف خاص بالمذكر ومن الصفات التي لم يفرق بين مذكرها ومؤنثها التاء، نحو (قائمة) - على المؤنث، لأن المراد به الجارية، فلذلك لم يجز[٢].

وإنما جعل في الباب، هذا الضابط الذي ذكره، لأن باب الضمائر أظهر في الفاعلية والمفعولية من الأسماء الظاهرة وأبين. ألا ترى أن كل من أراد أن يخبر عن نفسه بإعطاء، يقول: أعطيت. فيأتي بالضمير فاعلاً، ويفهم منه كلَّ سامع أن المعبر عنه بالتاء هو الفاعل - سواء كان السامع عالماً - بعلم العربية - أو جاهلاً.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ١: ٥٤١.

أعجب زيد ما كره عمرو. إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل، لأنك لو قلت: أعجبت الحمار لم يجز، ويجوز أعجب زيداً ما كره عمرو، لأنك لو قلت: أعجبني الحمار. لجاز ذلك.

وكذلك كل من أراد أن يخبر بأنه مفعول الإعطاء، يقول: أعطاني، فيضع موضع اسمه ضمير المنصوب، ويفهم منه كل سامع أنه معطى لا معط، ولا كذلك في الأسماء الظاهرة، فإنه يفهم الفاعل والمفعول منها من كان عالماً - بعلم العربية - حتى يعرف المنصوب من المرفوع، فلما كانت الضمائر أبين - كما ذكرنا - والأسماء الموصولة مبنيات. وضع لاعتبارها الضمائر التي هي بينة في المعنى، ليكون أوضح وأقرب في فهم المقصود.

واعلم أن (الذي) إنما أتي بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل[1]، لأنهم لما وصفوا النكرة بالمفرد في قولهم: جاءني رجل ظريف، وبالجملة في قولهم: جاءني رجل قام أبوه.

وأمكن ذلك من حيث كانت الجمل[2] نكرات، قصدوا أن يصفوا المعرفة أيضاً بالمفرد والجملة - كما فعلوا في النكرة - فقالوا: جاءني زيد الظريف، فأمكن وصفها بالمفرد، ولم يمكنهم وصف المعرفة بالجملة من حيث أن الجملة نكرة، والصفة لا بد أن تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، فأتوا بـ(الذي)، ووصلوها بالجملة التي اعترفوا أن يجعلوها صفة للمعرفة، فقالوا مثلاً: جاءني زيد الذي قام أبوه، فجعلوا (الذي) في اللفظ هو الصفة لـ(زيد)، وفي المعنى لم يصفوا إلا بمعنى الجملة وهو قيام الأب.

واعلم أن الموصول وإن كان مفتقراً إلى صلة في إيضاحه، فكان مقتضى الدليل أن لا يحكم به بإعراب قبل مجيء صلته، كما لا يخبر عنه قبل مجيء صلته، فإن الإعراب المقدر له دون صلته.

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ١٤١ - ١٥٤.

(٢) في المخطوطة (الجملة)، والصحيح ما أثبت، للوصف بـ(نكرات).

. . . .

فإذا قلنا: جاءني الذي قام أبوه، فالرفع مقدر في (الذي) لا في (الذي قام أبوه) بجملته. بدليل أن الإعراب لما ظهر في الاسم الموصول وهو (أي) إنما ظهر فيه لا في صلته، كقولنا: جاءني أيهم قام، ورأيت أيهم قام/ ، ومررت [١٩/أ] بإيهم قام، فلما ظهر الإعراب لم يكن المرفوع والمنصوب والمجرور إلا (أيا) دون صلتها، فعرفنا أن الإعراب مقدر في الموصول دون صلته، وكذلك أيضاً لما ثنينا (الذي) و(التي) إنما ظهرت علامة الإعراب عند من يراه إعراباً[١] في (الذي) (والتي) قبل الإتيان بالصلة، فتقول: جاءني اللذان قاما، ورأيت اللذين قاما.

وكذلك: اللتان قامتا، واللتين قامتا، وظهور إعراب (اللذين) و(اللتين)[٢] عند من يقول: إنه إعراب في الموصول قبل الاتيان بالصلة، دليل على أنه يقدر حيث ظهر.

(١) في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١ «قال الأكثرون إن المثنى مبني، لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع. . . وقال بعضهم: بل هو معرب، لاختلاف آخره باختلاف العوامل. . . فقال الزجاج: لم يبن شيء من المثنى، لأنهم قصدوا أن يجري أصناف المثنى على نهج واحد إذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره، فوجب أن لا تختلف المثنيات إعراباً وبناء، بخلاف الجمع، فإنه يخالف بعضه بعضاً».

(٢) في المخطوط (اللتان) والصحيح ما أثبت، لعطفه على (اللذين).

ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف
وهي نعم وبئس وفعل التعجب

باب نعم وبئس

وهما فعلان غير متصرفين. فأما قول بعض العرب: والله ما هي بنعمت الولد نصرها بكاء وبرها سرقة.

باب نعم وبئس

وقوله: **(هما فعلان)**.

اعلم أن بين النحاة اختلافاً فيهما.

فمذهب البصريين[1] أنهما فعلان كما ذكر.

واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين. فقالوا في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون[2] إلى أن (نعم) و(بئس) اسمان.

وقال ابن الشجري[3] رحمه الله في أماليه في المجلس الموفي الستين[4]: «أجمع البصريون من النحويين على أن (نعم) و(بئس) فعلان، وتابعهم علي بن حمزة الكسائي رحمه الله.».

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٩٧، وائتلاف النصرة ص١١٦.

(٢) ينظر المرجعان السابقان.

(٣) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، إمام في النحو واللغة، قرأ على ابن فضال والخطيب التبريزي، وقرأ عليه ابن الخشاب، من مصنفاته: الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح اللمع لابن جني، والتصريف الملوكي، توفي سنة (٥٤٢هـ) ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٣٥٦، وبغية الوعاة ٢: ٣٢٤.

(٤) الأمالي الشجرية ٢: ١٤٧.

وقول بعضهم أيضاً: نعم السير على بئس العير، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكياً على جهة التلقيب

وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: «هما اسمان، وتبعه أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب[١] وأصحابه على اسميتهما»[٢].

وقال ابن عصفور: (نعم) و(بئس) فعلان لم يختلف فيه أحد من النحويين البصريين والكوفيين[٣]. وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل.

فذهب البصريون إلى أن، نعم الرجل، جملة فعلية، وكذلك: بئس الرجل.

وذهب الكسائي ﷺ إلى أن قولهم: نعم الرجل، وبئس الرجل، اسمان محكيان منزلة، تأبط شرا. نقلا عن أصلهما، وسمي بهما للمدح والذم[٤].

وذهب الفراء[٥] ﷺ إلى أنهما جملتان صفتان لموصوف محذوف، والأصل عنده في قولك: نعم الرجل زيد، [وبئس الرجل زيد]، رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل زيد، فـ(نعم) و(بئس) صفتان لـ(رجل)، لأنهما جملتان بعد النكرة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامة.

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة. حفظ كتب الفراء ولازم ابن الأعرابي روى عنه التبريزي والأخفش الأصغر، من تصانيفه: المصون في النحو، والفصيح، ومجالس ثعلب، والأمالي، وغريب القرآن، توفي سنة (٢٩١هـ) ترجمته في: طبقات القراء ١:١٤٨ ونزهة الألباء ٢٩٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١:٥٦ - ٥٨، والأمالي الشجرية ١:١٤٧.

(٣) في شرح جمل الزجاجي ١:٥٩٨ ما يخالف ما ذكره ابن النحاس عن ابن عصفور على إجماع النحويين على فعلية (نعم) و(بئس) حيث قال: «اعلم أن (نعم) و(بئس) من قبيل الأفعال إلا أن النحويين أفردوا لهما باباً، لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال... واختلف، هل هما فعلان أم لا؟. منهم من ذهب إلى أنها فعلان وهم أهل البصرة، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان، وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة».

(٤) ينظر: المساعد ٢/١٢٠.

(٥) معاني القرآن ٢/١١٩، ١٤١، والمساعد ٢:١٢١.

ولم يجعل اسماً راتباً على ما أوقع عليه، وذلك في شذوذ من الكلام، نحو قول بعضهم، وقد قيل له: ها هو ذا، فقال. نعم الهاهوذا، أو في ضرورة شعر نحو قول الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تَنْكِحُونها   بَني شَابَ قرْنَاها تَصُرُّ وتَحْلبُ

وأَمّا قول الشاعر:

فقد بدلت ذاك بنعم بالٍ   وأَيام لياليها قِصَار

ف(نعم) فيه اسم بدليل إضافتها إلى ما بعدهاً. وهي في الأصل: نعم التي هي فعل، سمي بها وحكيت على حد قولهم: ما رأيته مذ شبَّ إلى دبَّ.

ووافق ابن مالك[1] - في حكاية المذاهب[2] - ما قاله ابن الشجري رحمه الله.

والدليل على أنهما فعلان:

اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو قولهم: نعمت المرأة، وبئست المرأة[3]. واتصال الضمائر البارزة المرفوعة بهما، نحو قولهم، فيما حكاه الكسائي[4] رحمه الله: نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون.

(١) هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النجوي، إمام العربية، نزل دمشق وسمع من السخاوي وغيره، وكان إماماً في القراءات وعللها، وهو في النحو والتصريف بحر لا يجارى، له تصانيف كثيرة منها: التسهيل وشرحه، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية وشرحها، وشواهد التوضيح، توفي سنة (٦٧٢هـ) ترجمته في: طبقات القراء ٢: ١٨٠، البلغة ص٢٠١، وبغية الوعاة ١: ١٣٠، ونفح الطيب ٧: ٢٥٧، ومعجم المؤلفين ١٠: ٣٢٤.

(٢) في شرح الكافية الشافية ١: ٤٦٠ تحقيق الدكتور أحمد الرصد - رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية - قال: «والقول بفعليتهما هو قول البصريين والكسائي، وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان».

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١: ١١٤، والأمالي الشجرية ٢: ١٥١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١: ٢٧٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢: ١١١١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٦٧، والمساعد ٢: ١٢٠.

وفي (نعم) أربع لغات: كسر النون وتسكين العين، هو الأكثر، وفتحها وتسكين العين، وفتح النون وكسر العين، وفتحهما معاً، وفي (بئس) لغتان: كسر الياء وفتحها.

ولا يكون فاعلهما إلا ما عرف بالألف واللام، أو ما أضيف إلى ذلك، نحو قولهم: نعم الرجل زيد، ونعم غلام القوم عمرو، أو مضمراً على شريطة تفسيره باسم نكرة، بعده، نحو قولهم: نعم رجل زيد، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وقوله سبحانه: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾.

أو مضافاً إلى نكرة وذلك قليل جداً، نحو قوله:

فنِعْم صَاحِبُ قومٍ لا سِلاحَ لَهم وصَاحِبَ الرَّكب عُثْمان بن عَفَّانَا

[عدم تصرفهما]

القاعدة: كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، منع شيئاً مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه، وإذا كان كذلك، فـ(نعم) و(بئس) إنما منعا التصرف، لأن لفظهما ماض ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما [تضمنا][١] ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على الحال، منعا التصرف لذلك[٢].

وأما قوله: (بنعم الولد)[٣] وعلى (بئس العير)[٤] فلا دليل للكوفيين فيه[٥]،

(١) في المخطوطة (تضمن) والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضي إلحاق ألف التثنية بالفعل.
(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١: ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢: ١١٠٠.
(٣) في المقرب المطبوع ١: ٦٥ «والله ما هي بنعمت الولد، والصحيح ما جاء في شرح ابن النحاس.
(٤) يعني ما حكي عن بعض فصحاء العرب من قولهم: نعم السير على بئس العير.
(٥) من أدلة الكوفيين على اسمية (نعم) و(بئس)، دخول حرف الجر عليهما فيما حكي عن العرب من قولهم: والله ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير، وقد رُدَّ استدلالهم على اسميتهما بأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته، كقول القائل:

عمرك ما ليلي بنام صاحبه =

ولا بد من ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً، وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى، ومن كلامهم. إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت. أي: ونعمت فعلة فعلتك، بحذف التمييز واسم الممدوح، ويكون الممدوح أو المذموم أخص من الفاعل، ولا يكون أعم ولا مساويا.

لأن حرف الجر لم يدخل في المعنى إلا على القول الذي حكي به هذا اللفظ كأنه قال/ : ما هي بمقول فيها نعم الولد، وكذلك، على مقول فيه بئس العير، [١٩/ب] فحذف القَوْل وأدخل حرف الجر على المحكي[(١)].

قوله: **(ولا بد من ذكر اسم الممدوح والمذموم، ومن ذكر التمييز، ثم قال: ويجوز حذف ذلك كله، لفهم المعنى).**

هذا الكلام على ظاهره متناقض، لأنه قال: (لا بد من ذكره). فهذا يعطي أنه لا يجوز حذفه أبداً.

وقوله: **(وقد يجوز حذف ذلك)** متناقض لهذا.

والصواب حمل كل واحد منهما على وجه.

فقوله: **(ولا بد من ذكره)** يعني به إذا لم يكن عليه - إن حذف - دليل.

وقوله: **(ويجوز حذفه)** يعني إذا كان عليه دليل[(٢)]، ولذلك قال: لفهم المعنى.

قوله: **(ولا يكون اسم الممدوح أعم ولا مساويا)**[(٣)].

أما كونه لا يكون أعم، فلأن المقصود دخول اسم الممدوح في الفاعل

=وكذلك، فإن حرف الجر فيما حكى داخل في المعنى على قول محكي. ينظر الأمالي الشجرية ٢:١٤٨، والإنصاف ١:١١٢، وشرح الكافية الشافية ٢:١١٠٢ - ١١٠٣.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٢٨، وشرح الرضي ٢/ ٣١٤ - ٣١٥، والمساعد ٢:١٢٠.

(٢) في شرح ابن يعيش ٧:١٣٥ «الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً قال الله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ - سورة ص من الآية ٤٤ - والمراد، أيوب، ولم يذكره، لتقدم ذكره.

(٣) ينظر عبارة ابن عصفور في أعلى الصفحة.

لا يقال: نعم الرجل إنسان، ولا نعم البعير جمل. عند من يجعل البعير لا يقع إلا على الجمل، لأنه لا فائدة في ذلك، وأما من يجعل البعير واقعاً على الناقة والجمل، فإن ذلك جائز عنده، لأنه إذ ذاك أخص من الفاعل.

وإذا كان فاعلهما مذكراً لم يكن به عن مؤنث، لم تلحقهما علامة التأنيث،

ليمدح مرتين: مرة بدخوله في الفاعل، ومرة بخصوصية ذكره، نحو: نعم الرجل زيد، فـ(زيد) مدح بدخوله في الرجل مرة، وبذكره أخرى.

فلو قلنا: نعم الرجل حيوان، لكان الممدوح أعم من الرجل، فلا يكون داخلاً فيه. (ولا يكون مساوياً): لما ذكره المصنف رحمه الله من عدم الفائدة[1].

وقوله: **(وأما من يجعل البعير واقعاً على الناقة والجمل)**.

شاهد وقوعه على الناقة، نحو قول الشاعر:

لا تَشْرَبي لَبَنَ البَعِيرِ وعِنْدَنا ... ماءُ الزُّجاجةَ وَاكِفُ المِعْصَارِ[2]

وقوله: **(وإذا كان مؤنثاً جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها)**[3].

القاعدة: أنه إذا كان الفاعل مظهراً مؤنثاً حقيقياً، ولم يفصل بينه وبين الفعل وجب الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل، نحو: قامت هند.

ولا يجوز ترك العلامة إلا في حكاية شاذة. روى سيبويه رحمه الله عن بعض

---

(١) المقرب ١: ٦٧، وينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٦٠٢.

(٢) من الكامل وقائله غير معروف، وقد نسبه المبرد لأعرابي، وروايته في المقتضب ٢: ١٨٩.

لا تشربي لبن البعير وعندنا ... عرق الزجاجة واكف المعصار

وفي مبادي اللغة للإسكافي ١٤٣ روايته

لا تشتهي لبن البعير وعندنا ... .

وقد ورد في: نهاية الأرب ١٠: ١٠٣، والأغاني ٤: ٣٧٣، وشروح سقط الزند ص٢٦، والشاهد فيه قوله: (لبن البعير) وهو شاهد لغوي على أن البعير هنا استعمل للناقة، فقد أوقعه هنا على الناقة.

(٣) ينظر عبارة المقرب أعلى الصفحة.

وإذا كان مؤنثاً لم يكن به عن مذكر، جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها، فتقول: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، لأن الفاعل إنما يراد به الجنس، وكأنك جعلت الممدوح أو المذموم جميع الجنس على حدِّ قولهم: أكلت شاة كل شاة، لمَّا أثنوا على الشاة بالسمن، جعلوها جميع الجنس. فإذا قلت: زيد نعم الرجل، وزيد بئس الرجل. جعلت زيداً جميع جنس الرجال الممدوحين أو المذمومين، فصار قولك: المرأة بمنزلة النساء، كما تقول: قام النساء، وقامت النساء.

العرب: قال فلانة[1].

وإن لم يكن مؤنثاً حقيقياً، نحو: طلعت الشمس، أو كان ولكنه وقع فصل، نحو: حضرت القاضي اليوم امرأة، جاز الإتيان بالعلامة وتركها[2] فيهما، نحو: طلع الشمس، وحضر القاضي اليوم امرأة.

بخلاف ما إذا كان الفاعل ضميراً، فإنه لا بد من علامة التأنيث في الفعل حقيقياً كان التأنيث أو غير حقيقي. فأراد أن يبين أن الفاعل من باب (نعم) و(بئس)، وإن كان صورته صورة المؤنث الحقيقي، نحو المرأة. فليس بمؤنث حقيقي، لأن المراد بالمرأة هنا الجنس وإذا كان جنساً فليس تأنيثه بحقيقي، كالشمس في جواز الإتيان بعلامة التأنيث وتركها.

---

(١) في الكتاب ١ : ٢٣٥ (بولاق) «وإذا قلت: ذهبت جاريتك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التذكير والتأنيث، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاؤوا بالتاء للتأنيث، لأنها ليست علامة اضمار كالواو والألف، وإنما هي ك(هاء التأنيث) في (طلحة) وليست باسم، وقال بعض العرب: «قال فلانة».

(٢) في المخطوط (تركه) والصحيح ما أثبت، لأن الضمير عائد على العلامة.

ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل، فأما قول جرير:

والتَّغلِبيُّون بِئْس الفَحل فَحْلُهم فَحْلاً وأُمُّهم زَلَّاء منطيق

فانتصاب (فحل) على أنه حال مؤكدة لا تمييز، وأما قوله:

تزوَّد مثل زَاد أبيك فِينَا فَنِعْم الزَّاد زَاد أبِيك زَادَا

[حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر]

قوله: **(ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر... إلى آخره)**.

اختلف النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، فمنعه جماعة(١)، لعدم الفائدة في التمييز، إذ الفاعل الظاهر مُسْتَغْنٍ عن المفسر. وأجازه جماعة. منهم أبو علي/ الفارسي(٢)، والزمخشري(٣) - رحمهما الله-، [٢٠/أ] وعلله أبو علي الفارسي بأَنَّ ذكر التمييز مع الفاعل الظاهر تأكيد(٤)، وفصل جماعة من جملتهم المصنف رحمه الله كما قال: إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز(٥). وأفاد التمييز معنى زائداً، جاز الجمع بينهما، وإلا لم يجز(٦).

---

(١) منهم سيبويه والسيرافي وابن السراج، ينظر الكتاب ٢/١٧٦، والأصول ١:٧٣ وشرح الأشموني ٧:١٣٢ وشرح الرضي ٢:٣١٦.

(٢) الإيضاح العضدي ص١٢٨، وينظر شرح الرضي ٢:٣١٦.

(٣) المفصل ص٢٧٣، وينظر شرح ابن يعيش ٧/١٣٢، والتصريح ٢:٩٦.

(٤) في الإيضاح ص١٢٨ قال أبو علي «وتقول: نعم الرجل رجلا زيد، فإن لم تذكر (رجلا) جاز، وإن ذكرته فتأكيد».

(٥) ينظر عبارة المصنف في المتن أعلى الصفحة، ويلاحظ أنه لم يشترط إلا إفادة التمييز معنى زائداً.

(٦) في المساعد ٢:١٣٠ قال ابن عقيل: «وفصل ابن عصفور بين أن يفيد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أولا، فإن أفاد جاز، نحو: نعم الرجل رجلاً صالحاً زيد، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلا زيد» وينظر التصريح ٢:٩٦.

فيخرج على أن يكون (زاداً) المنصوب معمولاً لـ(تزود).

فقوله: **(إن اختلف لفظهما)**[١].

احتراز من مثل ما أجازه أبو علي والزمخشري - رحمهما الله - نحو، نعم الرجل رجلاً زيد.

وقوله: **(أفاد التمييز معنى زائدًا)**.

احتراز مما لو قلت: نعم الرجل إنسانا زيد، فإنه قد اختلف لفظ التمييز والفاعل، لكن التمييز لم يفد معنى زائداً على ما أفاده (الرجل) الذي هو الفاعل.

وقوله: **(معمولاً لـ(تزود))**[٢].

إنما قال: (معمولاً) ولم يقل: مفعولاً، لأنهم خرجوا من جملة وجوهه أن يكون مفعولاً مطلقاً لـ(تزود) على حذف الزوائد، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[٣].

وإن لم يكن مفعولاً به لـ(تزود)، وانتصاب (مثل) على الحال، إذ كان أصله أن يكون صفة لـ(زاد) المفعول، فلما تقدم على الموصوف نصب على الحال، وأن يكون انتصاب [زادا] على الحال، و(مثل زاد أبيك) مفعول به.

فقال: (معمولاً) ولم يقل مفعولاً، ليشمل كلامه هذه الوجوه، وإن كان فيها

---

(١) لا يوجد هذا الشرط في عبارة المقرب، وكذلك في شرح جمل الزجاجي ١: ٦٠٦.

(٢) يعني أن ما استشهد به المجوزون للجمع بين التمييز والفاعل الظاهر. إن لم يفد فائدة زائدة: كقول الشاعر:

.... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

يخرج عنده على أن (زادا) المنصوب ليس تمييزاً كما أدعوا، وإنما هو معمول للفعل (تزود) على أنه مفعول به، والتقدير: تزود زادا مثل زاد أبيك، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول مطلق بعد تقدير حذف الزوائد، ويجوز أن يكون تمييزاً لقوله: مثل زاد أبيك فينا: كما يقال: لي مثله رجلاً. ينظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٣٣.

(٣) سورة نوح الآية ١٧.

وإذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل كان مبتدأ، والجملة بعده في موضع الخبر، وأغنى العموم عن الرابط، وإن تأخر عنه، جاز فيه أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر ابتداء مضمر، أو مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: الممدوح زيد والمذموم زيد.

ولا يجوز دخول (من) عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة، نحو قوله:

تـخـيَّـره ولـم يَـعْـدل سِـوَاه فَـنِـعـم الـمـرءُ مـن رَجُـلٍ تَـهـامِـي

من التخاريج غير ما ذكرناه[١].

قوله: **(ولا يجوز دخول من عليه إلا في ضرورة)**.

كان مقتضى القياس دخول (من) على تمييز فاعل (نعم) من جهة كونه مميز مفرد لـ(سمن) في: عندي منوان سمنا. لكن منع ذلك شبه التمييز في (نعم) بالتمييز في الجملة، نحو: طاب زيد نفساً، أو علماً، من جهة أن (رجلاً) هنا كان فاعلاً في قولنا: نعم الرجل، فنقلنا الفعل عنه وجعلناه تمييزاً، كما كانت (النفس) فاعلة في الأصل فنقلنا الفعل عنها وجعلناها تمييزاً، فكما لم تدخل (مِن) على (نفس) - لما يعرف في باب التمييز[٢] - إن شاء الله تعالى - فكذلك لم يجز دخول (من) على (رجل) هنا.

فإن دخلت عليه في ضرورة فنظراً إلى شبهه بـ(سمن) من كونه مميز مفرد[٣].

=قال الأنباري في البيان ٢: ٤٦٥ «نباتاً منصوب على المصدر والعامل فيه وجهان، أحدهما: أن يكون العامل فيه فعلاً مقدراً تقديره: «والله أنبتكم من الأرض فَنَبَتُّم نباتا»، والثاني: أن يكون مصدر (أنبتكم) على حذف الزوائد.

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٦٠٦، وشرح ابن يعيش ٧: ١٢٣.

(٢) لم تدخل (من) على التمييز في قولهم: طاب زيد نفساً، لأن التمييز محمول على الفاعل. ينظر: أوضح المسالك ٢: ١١٣.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٦٠٧.

وكل فعل ثلاثي، يجوز فيه أن يبنى على وزن (فَعُل) بضم العين، ويَراد به معنى المدح أو الذم، وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس، ويكون حكمه إذ ذاك، كحكم (نعم) و(بئس) في الفاعل والتمييز واسم الممدوح أو المذموم.

وما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في المعنى (حبذا) فتقول - إذا أردت المدح: حبذا زيد، وإذا أردت الذم: لا حبذا زيد، وهي في الأصل مركبة من (حب) و(ذا) الذي هو اسم اشارة، فجعلا بمنزلة اسم واحد وحكم لهما بحكم الأسماء، فإذا قلت: حبذا زيد،

باب حبذا

باب حبذا.

و(حبذا) و(فَعُل) الذي للمبالغة وإن كان لفظهما ماضياً. فليس المراد بمعناهما المضي، بل المراد بهما، إنشاء المدح والذم في الحال - كما تقدم ذكره - في أول الكلام على (نعم وبئس).

وقوله: **(ما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في المعنى (حبذا)).**

(حبذا) كـ(نعم) و(بئس) في المبالغة في المدح والذم. إلا أن بينها وبينهما فرقاً وهو، أن (حبذا) مع كونها للمبالغة في المدح - تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب، وليس في (نعم) و(بئس) تعرض لشيء من ذلك.

[ومما افترقا فيه[١]: أنه يجوز في (حبذا) الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في غير خلاف، نحو: حبذا رجلاً زيد، وجرى في (نعم) و(بئس) خلاف.

فمنعه جماعة، وجوزه آخرون: منهم الفارسي والزمخشري، وفصل جماعة

---

(١) زيادة عن المخطوطة جاءت في الأشباه والنظائر ٢: ٤٠٤ - ٢٠٥ط: دار الحديث، وقد نقل السيوطي نصوصاً عن ابن النحاس في الفروق بين (نعم) و(بئس) و(حبذا).

ف(حبذا) مبتدأ أو خبر مقدم، كأنك قلت: المحبوب زيد، ولذلك لم يتغير (ذا) بحسب المشار إليه، بل تقول: حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندان.

منهم ابن عصفور، فقالوا: إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وأفاد التمييز معنى زائداً، جاز الجمع بينهما، وإلا لم يجز].

وقوله: **(ف(حبذا) مبتدأ، أو خبر مقدم).**

في إعراب المخصوص بعد (حبذا) ستة أوجه.

الثلاثة المذكورة في مخصوص (نعم) و(بئس)[١].

/ والرابع: هنا أن يكون (زيد) بدلا من اسم الإشارة، وهو ذا). [٢٠/ب]

والخامس: ما ذكره المصنف رحمه الله من أن (حبذا) مبتدأ و(زيد) خبره[٢].

والسادس: أن (حبذا) مجموعة فعل و(زيد) فاعله.

وتوجيه الوجهين الأخيرين[٣]. هو أنا لَمَّا قلنا: إن (حب) رُكِّبت مع (ذا) وصارا كلمة واحدة مركبة من اسم وفعل. غلب بعضهم جانب الاسمية فيها، فجعل الكل اسماً مبتدأ، وغلب بعضهم جانب الفعلية فيها وجعل المجموع فعلاً[٤].

---

(١) وهي: أن يكون المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر، أو يكون خبراً لمبتدأ مضمر، أو مبتدأ والخبر محذوف، وتقديره: الممدوح زيد، والمذموم زيد. المقرب ١:٦٩ وينظر شرح جمل الزجاجي ١:٦٠١ والتبصرة والتذكرة ١:٢٧٥، والمساعد ٢:١٣٤.

(٢) المقرب ١:٧٠.

(٣) أي: الخامس والسادس.

(٤) في أسرار العربية ص١١٠ قال الأنباري: «فإن قيل: فبماذا يرتفع المعرفة بعد نحو: حبذا زيداً؟. قيل: لخمسة أوجه.

الوجه الأول: أن تجعل (حبذا) مبتدأ، (وزيد) خبره.

والوجه الثاني: أن تجعل (ذا) مرفوعاً بـ(حب) ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل (زيدا) بدلاً منه.

والوجه الثالث: أن تجعل (زيدا) خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل من هو؟ قيل: زيد، أي: هو زيد.

والرابع: أن تجعل (زيدا) مبتدأ و(حبذا) خبره.

والخامس: أن تجعل (ذا) زائدة، فيرتفع (زيد) بـ(حب)، لأنه فاعل، وهو أضعف الوجوه. =

وكثر إدخالهم حرف النداء على (حبذا) نحو قول جرير:

يا حبَّذَا جبَل الريّان من جَبل وحبَّذا سَاكن الرَّيان مَنْ كَانَا

مما يدل على أنها اسم، ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرته الفعل في نحو قوله:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ....

وقوله: **(إن دخول حرف النداء من غير استيحاش دليل على اسميتها)**[١].

قلنا: أما دخول حرف النداء عليها فلا دليل فيه على اسميتها، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[٢] في قراءة الكسائي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ وهما:

إما أن نقول: إن المنادى محذوف تقديره: يا قوم حبذا، وياقوم اسجدوا، وإما أن يكون جرَّد (يا) من النداء وجعلها لمجرد التنبيه[٤].

وأما كونه لم يستوحش، ف(حبذا) وإن استوحش في غيرها. فلا دليل فيه أيضاً على اسميتها، لأن عدم الاستيحاش هنا. يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لما لم تتصرف، لا لكونها اسماً.

=وينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٩٧٦ - ٩٧٧ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٠، والمساعد ٢: ١٤١ - ١٤٥.

(١) ما ذكره الشارح هو معنى عبارة المصنف، وتنظر عبارته في أعلى الصفحة، والمقرب ١: ٧.

(٢) سورة النمل من الآية ٢٥.

(٣) ينظر التيسير ص١٦٧، والكشف ٢: ١٥٦.

(٤) النداء: تنبيه المخاطب ليقبل على المنادى، وقد أطلق سيبويه على حروف النداء... حروف التنبيه، قال في ٢: ٢٢٩ «هذا باب الحروف التي ينبه لها المدعو» وذكر فيه أحرف النداء، وعلى هذا فالتخريج الثاني الذي ذكر فيه النحاة أن (يا) لمجرد التنبيه لا يخرج (يا) عن كونها حرف (نداء) دخل على الفعل. ينظر مشكل إعراب القرآن ص٥٣٣، والبيان للأنباري ٢: ٢٢١.

ولذلك قل، والاسم المنتصب بعد (حبذا) - جامداً كان أو مشتقاً - تمييز يجوز دخول (من) عليه، تقول: حبذا من رجل زيد، وحبذا من راكب زيد.

وقوله: **(والاسم المنتصبُ بعد (حبذا)، تمييز)**.

إنما جاز الجمع هنا بين الفاعل الظاهر والتمييز، نحو: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا راكباً زيد، من غير خلاف، وإن كان فيه خلاف في (نعم) و(بئس)، لأن بينهما فرقاً، وهو أن الفاعل في (حبذا) وهو اسم الاشارة مبهم، فله مرتبة بين مرتبتي فاعلي (نعم). وهما: المظهر والمضمر، فليس اسم الاشارة واضحاً كوضوح فاعل (نعم) المظهر فلا يحتاج إلى تمييز، ولا مبهماً كإبهام المضمر في (نعم) فيلزم تمييزه.

بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في (نعم)، جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في (حبذا)، ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر في (نعم)، جوزنا عدم التمييز في (حبذا) ظاهراً ومقدراً، ولم نجزه مع الضمير في (نعم)، وإنما استدل بدخول (من) على كونه تمييزاً - مشتقاً كان أو جامداً - لأن بعض النحاة[1] جوز فيه - إذا كان مشتقاً - الحالية. والله أعلم بالصواب.

---

(١) منهم الأخفش والزجاجي. ينظر: الجمل ص١١٠، وشرح جمل الزجاجي ١:٦١١، والتسهيل ص١٢٩، وفي المساعد ٢:١٤٤ قال ابن عقيل: واختلف في المنصوب بعد (حبذا) فقيل: حال مطلقاً، وهو قول جماعة من البصريين، منهم الأخفش والفارسي، وقيل: تمييز مطلقاً، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، وقيل: إن كان مشتقاً فحال، أو جامداً فتمييز، وفي البسيط لابن العلج، جواز نصبه بأعني، فيكون مفعولاً، وينظر: أسرار العربية للأنباري ص١١١.

باب التعجب

(التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره). فقولنا: استعظام، لأن التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى: فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ أي: هؤلاء مما يجب أن يتعجب منهم، وقولنا: (زيادة) أكثر التعجب لا يكون إلا ممن يزيد وينقص، وأما الخلق الثابتة، فلا يجوز أن يتعجب منها، إلا أن يشذ من ذلك شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك. ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره وما أهوجه، وما أحمقه، وما أنوكه، وما أشنعه، وقولنا: (في وصف الفاعل) لأنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول. لا يجوز أن تقول: ما أضرب زيداً. إذا تعجبت من الضرب الذي أوقع به، إلا إن شذ من ذلك أيضاً شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ منه، ما أشغله، وما أولعه بالشيء، وما أعجبه برأيه، وما أحبه إليَّ، وما أمقته عندي، وما أبغضه إليَّ، وما أخوفه عندي، بدليل قول كعب بن زهير:

فلهو أخوف عندي إذ أكلمه ... وقيل إنك محبوس ومقتول

من ضيغم بثراء الأرض مخدره ... ببطن عثّر غيل دونه غيل

إذ لا يبنى أفعل التي للمفاضلة إلا مما يبنى منه فعل التعجب.

[باب التعجب]

قوله: **(صرف إلى المخاطب)**، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٧٥.

وقولنا في الحد: خفي سببها وخرج بها المتعجب فيه عن نظائره أو قل نظيره، لأن ما تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم.

وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، وأفعل به، وفَعُل، فإذا أردت التعجب من فَعُل على طريقة ما أفعله، فإما أن يكون مزيداً أو غير مزيد، فالمزيد. إن كان على غير وزن أفعل لم يجز التعجب منه نفسه. إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي حكي من ذلك. ما أفقره من افتقر، وما أغناه، من استغنى، وما أتقاه، من اتقى، وما أقومه، من استقام، وما أمكنه من الأمير، من تمكَّن، وما أملأ القربة من امتلا، وما أبل زيداً، أي: ما أكثر إبله، وإنما يقال: تأبل إبلاً، إذا اتخذها.

أي: هؤلاء مما يتعجب منهم[1].

في هذه الآية وما يرد مثلها في الكلام جوابان:

أحدهما: أن اللفظ وارد من الله سبحانه وتعالى. يتعجب به من يتعجب من حال هؤلاء، لا أنه سبحانه متعجب منهم، جل عن ذلك.

والآخر: أن هؤلاء صفتهم صفة من يتعجب منه بهذا اللفظ، لا أنهم الآن متعجب منهم، بل على أن هذه الصفة كالثابتة لهم والمستحقوها هم[2].

---

(١) في المقرب، أي هؤلاء مما يجب أن يتعجب منهم، ينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١: ٧١.

(٢) في معاني القرآن للأخفش ١: ١٥٥ وقال: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ - فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ - سورة عبس آية ١٧ - تعجباً من كفره. وقال بعضهم «فما أصبرهم» أي: ما أصبرهم «وما الذي صبرهم؟» وفي البيان للأنباري ١: ١٣٨ «(ما) فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون تعجبية، وتقديره: شيء أصبرهم.

والثاني: أن تكون استفهامية، وتقديره: أي شيء أصبرهم، وعلى كلا الوجهين فهي مبتدأ وما بعده خبر، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (ما) في معنى التعجب بمعنى (الذي) وهو مبتدأ و(أصبرهم) صلته. وخبره محذوف، وتقديره، الذي أصبرهم على النار شيءٌ. فحذف الخبر. والأكثرون على الأول».

ولذلك لم يجز التعجب من العاهات والألوان، لأن أفعالهما في الأصل على وزن إفْعَلَّ وافْعَالَّ، وهما أزيد من ثلاثة أحرف، ولذلك لم يعلو حَوِل، وعَوِر، وسَوِدَ، لأنهما في معنى احوَلَّ واعوَرَّ واسْوَدّ، وأما قوله:

إذا الرِّجال شَتَوا واشتدَّ أكلَهم فأنْتَ أبْيَضُهم سِربالَ طَبَّاخ

فلا يقاس عليه، لأنه ضرورة.

وإن كان على وزن أفعل ولم تكن همزته للتعدية، جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه وما أصوبه، وما أنتنه، وما أظلمه، وما أضوأه، ولم يقولوا: ما أجوبه، استغناء عن ذلك بقولهم: ما أحسن جوابه، وإن كانت للتعدية، لم يجز التعجب منه، إلا أن يشذ من ذلك، فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك، قولهم: ما أعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما أضيعه للشيء، ومن ذلك قول ذي الرمة:

بأضيع من عينيك للماء كلَّما توهمت ربعاً أو تذكَّرت منْزِلا

[٢١/أ] وكلام المصنف/ فيه نوع إعجام يحتاج إلى تحرير عبارة، لأنه قال أولاً: (صرف إلى المخاطب). والمخاطب غير المتعجب منه، فهذا يوهم الوجه الأول مما ذكرنا. ثم قال ممثلاً على ذلك. (**نحو قوله تعالى**: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[(١)] **أي هؤلاء ممن يُتعجَّبُ منهم**). فجعل ذلك تفسيراً للتمثيل على المخاطب، وليس كذلك. بل هذا الوجه الثاني الذي ذكرناه، والوجهان متغايران، فلا يكون أحدهما تفسيراً للآخر.

قوله: (**ولذلك لم يعلو حَوِل**)[(٢)].

يعني أن مقتضى قلب الواو ألفاً. هو تحركها وانفتاح ما قبلها، قد وُجِد هاهنا، ولم يقلبوا الواو ألفاً، وإنَّما ترك قلبها، ليكون دليلاً على أنها في معنى

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٥.

(٢) ينظر عبارة المصنف في المتن أعلى الصفحة، وفي المقرب ١/ ٧٢.

وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف، لم يجز التعجب منه، وإن كان على ثلاثة أحرف، نحو (نعم) و(بئس)، وإن كان متصرفاً. فإن كان من الخِلَق الثابتة لم يجز التعجب منه إلا إن شذ من ذلك شيء، فيحفظ ولا يقاس عليه.

والذي شذ من ذلك قولهم: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أحمقه، وما أنوكه، وما أشنعه، وإن لم يكن في الخِلَق الثابتة،

(إحْوَلَّ) الذي لا موجب للإعلال فيه، وقوله في الشعر:

.... **فأنت أَبْيضهم**[1] ....

أجاب المصنف رحمه الله عنه بأنه ضرورة.

وقال الكوفيون[2] - رحمهم الله - عن البيت هنا. ليس المراد به التفضيل، بل هو من باب قولهم: شيء أبيض، وشيء أسود، كأنه قال:

فأنت المبيض سربال طباخه من بينهم

---

(١) قطعة من بيت من بحر البسيط لطرفة بن العبد، وقد روي صدره بروايات مختلفة منها:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقد ورد في ديوان طرفة ص١٥٠ وروايته

إن قتلت نصرا فنصر كان شرَّفني قدما وأبيضهم سربال طباخ

ومنها رواية أخرى:

أما الملوك فأنت ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ

وهو في معاني القرآن ٢: ١٣٨، والجمل ص١٠٢، وأمالي المرتضى ١: ٩٢ وشرح ابن يعيش ٦: ٩٣ والخزانة ٨: ٢٣٠ والشاهد فيه قوله: «أنت أبيضهم» حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا مما يجيزه الكوفيون، ويمنعه البصريون، واستعماله هنا ضرورة عند ابن عصفور.

(٢) في ائتلاف النصرة ص١٢٠ «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يبني فعل التعجب من البياض والسواد، فيقال: ما أبيض الثوب، وما أسود الشعر، كما قال الشاعر: =

فإن كان من باب (كان) لم يجز التعجب منه، وإن كان من باب (ظننت) لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل، فتقول: ما أظن زيداً، ولو قلت: ما أظن زيداً عمراً قائماً، لم يجز من هاهنا، وإن كان من غير ذلك من الأبواب، جاز التعجب منه

وإن أدخلت اللام عليهما معاً لم يجز، لأنه لا يعمل فعل في مجرورين بحرف واحد إلا على وجه التبعية، ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً، لأنه كالمذكور، ولا يصح تقديره منصوباً، ولا مجروراً.

وبيت ذي الرمة قبله:

وما شَنَّتا خَرقَاء واهِيتَا الكُلى سَقا بِهِمَا ساقٍ ولَمَّا تبلَّلا[١]

وقوله: **(من باب كان، لم يجز التعجب منه)**.

إنما لم يجز التعجب من باب كان وأخواتها، لأننا إذا أردنا أن نتعجب من الفعل رددناه إلى (فَعُل)[٢] بضم العين، على ما سيأتي.

=إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

فقال: أبيضهم، وما جاز في (أفعل) جاز في (ما أفعل)، ولأنهما أصلان للألوان ومنهما يتركب سائرها، فجاز لهما ما لم يجز لسائر الألوان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كسائر الألوان، وهو الصحيح، لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان، فكذلك هما، ولأن فعل التعجب إنما يبنى من الفعل الماضي الثلاثي وهذا من (أبيض) و(أسود) وهما رباعيان، فبان بطلان مذهب الكوفيين، وما ورد في الشعر شاذ لا يقاس عليه، على أن المراد بـ(أبيضهم) (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ولم يقع فيه الكلام في (أفعل) الذي يراد به المفاضلة، والله أعلم».

(١) البيت موضع الشاهد ذكره المصنف - رحمه الله - وهو قول الشاعر:

بأضيع من عينيك للماء كلما ....

ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٥٨٠، وشرح مشكلات الحماسة ص٢١٨، ٢٧١، وأمالي القالي ١:٢١٢ والديوان ٣:١٨٦٧ تحقيق عبد القدوس أبو صالح.

(٢) ينظر: الأصول لابن لاسراج ١:١٢٥، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١:٢٧٠، والمساعد ٢:١٦٠.

وإن كان من باب (أعلم) لم يجز فيما همزته للنقل، ولا فيما زاد على الثلاثة بغير همزة.

ويصح في (أنبأ، وأخبر) مع الاقتصار على الفاعل لا غير، ومن أجاز الاقتصار على المفعول الأول، قال: ما أخبر زيداً لعمرو، وإن كان من غير ذلك من الأبواب، نحو: ما أضربه لزيد، وما أعطاه، وما أعطاه للدراهم، ولا يجوز ذكر المفعولين، والاقتصار هنا جائز بخلاف الظن، فلذلك لا يجوز، ما أظن زيداً لعمرو، إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بغيرها وهي. قام وقعد، ونام، وسكر، وغضب، وجلس، وقال من القائلة.

وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه نفسه، فإنك تتوصل إلى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز أن يتعجب منه، وتنصب مصدر الفعل الذي تعذر التعجب منه على أنه مفعول للفعل الذي تتعجب منه، وتقتصر إن شئت على المفعولات. أو تأتي بجميعها، فتقول: ما أشدَّد دحرجته، وما أشدَّ استخراج زيد للدراهم، وما أكثر انطلاقه، وما أكثر ظنك زيداً منطلقاً، وما أحسن إخبار زيد بكراً عمراً قائماً، وما أسوأ عمي بكر.

ولا يجوز أن ترد (كان) ولا شيئاً من أخواتها إلى (فَعُل)، لأنه يلزم حينئذ أن تحذف أحد الجزأين[1]، ونحن لا نريده، ضرورة كون يكون لازماً حينئذ، فيلزم من ذلك حذف الخبر وتبقية المخبر عنه، وأنه لا يجوز[2].

وإذا أتيت بمصدر ما لا يجوز التعجب منه، وجعلته مفعولاً للفعل الذي بنيته أنت للتعجب، أضفت المصدر إلى ما كان فاعلاً للفعل الذي كان لا يجوز التعجب منه، مظهراً أو مضمراً.

(١) يعني بأحد الجزأين، الاسم أو الخبر.

(٢) في شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٨٠ «فإن كان من باب (كان) لم يجز التعجب منه، لأنه إذا بني على (فَعُل) لم يحتج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة الفعل فيصير الفاعل مفعولاً فتقول: ما أكون زيداً، فيؤدي إلى بقاء المبتدأ دون خبر، ولا يجوز، ما أكون زيداً لقائم، لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ».

فإن لم يكن له مصدر أدخلت (ما) المصدرية عليه، نحو قولك: ما أكثر ما يذر زيد الواجب عليه، فإن لم يجز دخول (ما) المصدرية عليه، لم يتعجب منه أصلاً، نحو: (نعم) و(بئس)، والفعل الذي تتعجب منه، إن كان على وزن (فَعُل) بضم العين بنيت منه (أفعل) من غير تغيير، وإن كان على وزن (فَعَل) بفتح العين أو كسرها، فلا بد من تحويله إلى (فَعُل) بضم العين، وحينئذ يتعجب منه.

وقد حذفت الهمزة في موضعين قالوا: ما أخير اللبن للصيحح، وما أشره للمبطون، وهو شاذ ولا يقاس عليه. (وما) في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء،

وقوله: **(فلا بد من تحويله إلى (فَعُل))**.

إنما وجب أن لا يبنى فعل التعجب إلا من (فَعُل) بضم العين أو ما قام مقامه، ليصير كالغريزة، فإن الشيء النادر، والذي يقع في الأحيان المتباعدة على سبيل الندرة، لا يتعجب منه[١].

وقوله: **(اسم تام)**.

إنما قال: (تام) تحرزاً من قول من[٢] قال: إن الجملة في موضع الصفة لـ(ما).

واعلم أن النحاة اختلفوا هنا في (ما). ما هي؟.

فذهب سيبويه[٣] ونقله عن الخليل - رحمهما الله - إلى أَنَّ (ما) هنا اسم نكرة غير موصوفة، بمعنى شيء، وجاز الابتداء بها مع كونها نكرة، لما تضمنته من معنى العموم.

وعن الأخفش رحمه الله قولان[٤]:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٥٨١.

(٢) هو أحد قولين للأخفش، ينظر المساعد ٢:١٤٨، والتصريح ٢/ ٨٧.

(٣) الكتاب ١:٧٢ - ٧٧، وينظر المقتضب ٤:١٧٣، والأصول ١:٩٩، والإيضاح ص٨٩، واللمع ص٢١٧، والمقتصد ١:٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢:١٨١ والتصريح ٢:٨٧.

(٤) ينظر معاني القرآن ١:٣٨، ١٥٥، وينظر البيان للأنباري ١:١٣٨، والمقتضب ٤:١٧٧، =

والفعل الذي بعده في موضع خبره، وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على (ما)، وهو مفرد مذكر أبداً على لفظها، فيقال: ما أحسن الزيدين، وما أحسن الزيدون.

ويجوز زيادة (كان) بين (ما) والفعل الذي في موضع خبرها، فتقول: ما كان أحسن زيداً، إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع، فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك لم تدخل (كان).

أحدهما: هي نكرة، والجملة بعدها صفة لها.

والثاني: هي معرفة بمعنى الذي، والجملة بعدها صلة لها، والخبر في كلا القولين محذوف تقديره عنده: الذي أحسن زيداً شيء.

وذهب ابن كيسان[١]/ ومن[٢] تبعه، إلى أن (ما) هنا استفهام مبتدأ والذي بعده خبره. [٢١/ب]

[حكم زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب]

وقوله: **(في ما كان أحسن زيداً، إنَّ كان هنا زائدة)**[٣].

إنما حكم بزيادتها - ولم يجعلها ناقصة[٤] واسمها مستتر فيها، و(أحسن

=والمفصل ص٢٧٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٤٩، والمساعد ٢: ١٢٨.

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان. أخذ النحو عن المبرد وثعلب، ومن مصنفاته: المهذب في النحو، واللامات، وغريب الحديث، وعلل النحو. توفي سنة (٢٩٩هـ). ترجمته في: طبقات ابن شهبة ص١٣، وبغية الوعاة ١: ١٨.

(٢) نسب هذا القول إلى الفراء، وابن درستوية. ينظر شرح الكافية للرضي ٢: ٣١٠، وشرح ابن يعيش ٧: ١٤٩، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٩٥٨، والمساعد ٢: ١٤٨، وشفاء العليل ٢: ٦٩.

(٣) معنى عبارة المصنف، وتنظر عبارته في أعلى الصفحة. والمقرب ١: ٧٦.

(٤) في الارتشاف ٣: ٤٠ قال أبو حيان: «وكان تامة، وأجاز المبرد وجماعة أن تكون ناقصة».

. . . .

زيدا) الجملة في موضع خبر (كان)، و(كان أحسن زيدا) الجملة خبر (ما) - لوجهين:

أحدهما: أن باب (كان) لا يجوز أن يكون فعل التعجب، كما تقدم[١].

والثاني: أن خبر (ما) التعجبية مشروط بأن يكون (أفعل)، و(كان) ليس (أفعل)، فلا يكون فعل التعجب[٢].

---

(١) ينظر ص٢٣٧.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٥٨٤ - ٥٨٥. =

وقد حكيت زيادة (أصبح) و(أمسى) بينهما، إلا أن ذلك لا يقاس عليه. قالوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها.

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، لأنه لا يتصرف فلم يتصرف لذلك في معموله، وسواء كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، أو غير ذلك، ويجوز عندي تقديم معمول المجرور على المنصوب،

[حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور]

قوله: **(ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب)**.

هذا الذي اختاره. هو مذهب الجرمي[١] رحمه الله ومن تابعه وعليه أكثر المتأخرين[٢]. ومنع من ذلك الأخفش والمبرد[٣] وجماعة، محتجين بأن ذلك

---

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي، وحدث عنه المبرد. من مصنفاته: كتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب العروض. توفي سنة (٢٢٥هـ)، ترجمته في: : إنباه الرواة ٢: ٨٠، وطبقات القراء ١: ٣٣٢، والمزهر ٢: ٤٠٨، والأعلام ٣: ٢٧٤.

(٢) ذهب إلى جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور كل من: الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين - التوطئة ٢٤٧. وينظر شرح ابن يعيش ٧: ١٥، وشرح الرضي ٢: ٣٠٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢: ١٠٩٦ - ١٠٩٨ والارتشاف ٣: ٣٨.

(٣) في المقتضب ٤: ١٨٧ قال المبرد: «ولو قلت: ما أحسن عندك زيدا، وما أجمل اليوم عبدالله، لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء». وقال في ٤: ١٨٧ «وتقول: ما أحسن إنساناً قام إليه زيد، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فـ(الرجل) الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس: تقدير ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال». والواضح من النصين أن المبرد منع الفصل بالظرف في الأول، وأجازه في الثاني، ولعل هذا التناقض يفسره ما ذهب إليه أبو حيان في الارتشاف ٣: ٣٨ قال: «وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصيمري إلى سيبويه. وإذا =

ومن كلامهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، ومن كلام عمرو بن معدي كرب: «ما أشد في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها».

تصرف ولا يحتمل فعل التعجب التصرف.

ويجوز أنه يجاب عن ذلك، بأنه لم يتقدم المجرور على فعل التعجب بل على المفعول - ومع توسع العرب في المجرورات والظروف - احتمل ذلك التصرف، إذ ليس فيه كبير أمر.

واختلف النحاة في (أفْعل) هاهنا:

فذهب البصريون - رحمهم الله - إلى أنها فعل[(١)].

واستدلوا على ذلك، بلزوم كون الوقاية لها إذا اتصل بها ضمير المتكلم، نحو: ما أحسنني، إلا حكاية شاذة حكاها أبو علي الفارسي[(٢)] رحمه الله من أن بعضهم قال: ما أحسني ولا يلتفت إليها.

وذهب الكوفيون[(٣)] - رحمهم الله - إلى أن (أفعل) هنا اسم، واستدلوا على ذلك بتصغيره في قولهم:

يـامَـا أُمَـيْـلِـح غُـزْلانـاً شَـدَنَّ لَـنـا[(٤)] ....

=تعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور، نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق».

(١) ينظر أسرار العربية ص١١٢، والإنصاف ١: ١٢٩. وفي الارتشاف ٣: ٣٣ (وأفعل) مذهب البصريين والكسائي أنه فعل.

(٢) المسائل البصريات ١: ٢٩٤ تحقيق د. محمد الشاطر.

(٣) في الارتشاف ٣: ٣٣ «ومذهب الكوفيين غير الكسائي أن (أفعل) اسم».

(٤) صدر بيت من البسيط وعجزه:

.... من هـؤليـائكـن الـضـال والـسـمـر

وقد ورد في ديوان العرجي ص١٨٢، وديوان المجنون ص١٦٨، والأمالي الشجرية ٢: ١٣٠، وشرح شواهد الشافية ٤: ٨٣ والشاهد فيه «أميلح» تصغير (أملح) وقد استدل به الكوفيون على أن (أفعل) في التعجب اسم، لأنه لا يصغر إلا الاسم.

وأما التعجب على طريقة (أفعل به) فلا يكون بدلاً من الأفعال التي يتعجب منها على طريقة (ما أفعله)، إلا أنه لا بد من بنائه أولاً على وزن (أفعل) التي يراد بها، صار ذا كذا، نحو قولهم: أبقل المكان أي: صار ذا بقل، وحينئذ يبنى الأمر عليه، فيقال: أسمع بزيد، وأبصر بعمرو

وأصل: أسمع زيد، وأبصر عمرو، لأنه مبني من فعل لا يتعدى وفاعله ظاهر، وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لما لم يكن أمراً في الحقيقة. بل المعنى

وما روي عن العرب من قولهم: ما أُحُيْسِنَ زيداً، وبأنه لا يتصرف وما ذكروه لا دليل فيه، لأنه قد ثبتت فعليتها بما ذكرنا من الدليل، وما ذكروه محتمل التخريج، أما عدم التصرف. فللقاعدة التي ذكرناها. وهي أن فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمنع التصرف لذلك.

وأما تصغيره فلم يكن لكونه اسماً بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرف[١].

وقوله: **(لما لم يكن أمراً في الحقيقة، بل المعنى الخبر)**.

اختلف النحاة في قولنا: (أفعل به) في التعجب. هل معناه أمر أو تعجب؟. مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر.

فذهب الكوفيون[٢]، إلى أن معناه أمر كلفظه.

وذهب البصريون، إلى أن معناه تعجب[٣]. على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء، أو خبر؟.

أما الكوفيون - رحمهم الله - فدليلهم ظاهر، وهو أن المعنى ينبغي أن يكون

---

(١) ينظر أسرار العربية ص١١٢ - ١١٩، والأمالي الشجرية ٢ :١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ١ :٦٨٢ وشرح ابن يعيش ٧ :١٤٢، والمساعد ٢ :١٤٧، والهمع ٥ :٥٤-٥٥.

(٢) في الارتشاف ٣ :٣٥ «وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة، والهمزة للنقل»، وينظر المساعد ٢ :١٤٩.

(٣) في المساعد ٢ :١٤٩ «وهو خبر بمعنى إنشاء التعجب».

الخبر، والأمر قد يجيء بمعنى الخبر. قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي: فيمد له الرحمن مدا. لكن زيدت الياء في الفاعل ولزمت حتى

على حسب اللفظ. إذا كان اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس، على غالب الألفاظ، واللفظ بالإجماع أمر، فوجب أن يكون معناه أمر، ليطابق معناه لفظه.

[٢٢/أ] وأما البصريون، فدليلهم على أن معناه تعجب: هو أن/ (أفْعِل) هنا لا يبنى إلا مما يبنى منه (ما أفعله)، فدل على مناسبة بين (أفعل به) هنا، وبين (ما أفعله)، ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع، فوجب أن تكون المناسبة من جهة المعنى، و(ما أفعله) معناه: تعجب بالإجماع، فوجب أن يكون معنى (أفْعِل به) تعجباً، وإلا فلا مناسبة حينئذ، وأنه خلاف ما دل عليه الدليل.

وأيضاً، فإن العرب قالوا: (أقْوِم به)، و(أبْيِع به)، فلم يُعِلُّوا. كما قالوا (ما أقومه) و(ما أبيعه)، فلم يعلوا، فدل ترك الإعلال على مناسبة بينهما إلى آخر الدليل الذي مر أولاً. فثبت أن لفظه أمر ومعناه تعجب.

وما ذكره الكوفيون: من أَنَّ الأصل مطابقة المعنى للفظ.

قلنا: صدقتم لكن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة، فليكن متروكاً عملاً بما ذكرناه من الدليلين.

لهم أن يقولوا: لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل، فما الذي حملكم على تركه هنا؟.

قلنا: الحامل موجود، وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر، كان أبلغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب، فتكون به أكثر كلفاً وضنة مما إذا لم تتعب في تحصيله، وباب التعجب موضع المبالغة، فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما، فخالفنا لذلك.

وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[١] أي:

---

(١) سورة مريم من الآية ٧٥.

صار لفظ الفاعل المجرور في، نحو قولك: امرر زيد. اصلاحاً للفظ.

ويدل على أن المجرور في موضع الفاعل. وأن الفعل لم يتحمل ضميراً، إبقاء اللفظ على صورة واحدة في خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع، فيقول: يا عمرو أحسن بزيد

فليمدن فيه، وجاء عكس ذلك، وهو ورود الدعاء. استدل أصحابنا[١] عليهم، وأشار المصنف[٢] رحمه الله إلى بعض ذلك، بأنه لو كان أمراً في المعنى، لتحمل ضميراً هو الفاعل، ولو تحمل ضميراً، لبرز في التثنية والجمع، فلما لم يبرز فيه ضمير التثنية والجمع، دل على أنه لا ضمير فيه. فلا يكون أمراً.

وتكلف بعض النحاة - ومن جملتهم الزمخشري[٣] - عن ذلك جواباً، وهو أن اللفظ جرى مجرى الأفعال، فلم يبرز منه ضمير التثنية والجمع لذلك، والتزام هذا السؤال، والجواب عنه دليل على أن ملتزمه لم يتحقق مذهب الكوفيين، وكذلك مورده، إن اعتقد صحة السؤال[٤] - وذلك أن الذين قالوا:

---

(١) يعني البصريين.

(٢) ينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١: ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨.

(٣) المفصل ص٢٧٧.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص٢٧٦ «وأما (أكرم بزيد) فقيل: أصله. أكرم زيد. أي صار ذا كرم، ك(أغد البعير). أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر. كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء، في قولهم: رحمه الله، و(الباء) مثلها في كيف بالله، وفي هذا ضرب من التعسف. وعندي: أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد: بأن يجعل زيداً كريماً. أي بأن يصفه بالكرم... أو بأن يصيره ذا كرم... هذا أصله ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد».

وقد علق ابن يعيش على رأي الزمخشري في شرحه المفصل ٧: ١٤٨ فقال: «وذلك بعيد عن الصواب، وذلك لأمور منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب، لأنه في معنى، حَسُن زيد جداً، ومنها: لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين، ومنها: أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر، نحو: أكرم بعمرو فيشكرك، وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك. فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه».

ويا عمران أحسن بزيد، ويا عمرون أحسن بزيد، ويا هند أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد

بأن هذا أمر، وأن فيه ضميراً مستتراً، قالوا: بأن الضمير الذي فيه عام، لأنه أمر لكل أحد. بأن يحسن بزيد. أي: يصفه بالحسن، أو يعتقد فيه ذلك، وإذا كان الضمير عاماً. فكيف يثنى أو يجمع؟.

فبان فساد السؤال من أصله، وفساد الجواب عنه.

وظهر من هذا الكلام دليل البصريين - رحمهم الله - على أن معناه خبر، وإن كان لفظه أمراً، ذكر هذا الدليل ابن جني رحمه الله في «كتاب التعاقب» له، وهو أن قال: «لو كان معنى (أفعل به) الأمر، كما قالوا: لأدى ذلك في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو، إلى تخليط عظيم/ وخروج عن كلام العرب، وذلك أنك [٢٢/ب] إنما تنادي الشخص ليقبل عليك فتأمره، أو تنهاه، وإذا قلنا: بأن فاعله ضمير عام لم يكن الفاعل في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو. ضمير (زيد)، فيكون حينئذ قد ناديت (زيداً) وتركته، ثم أمرت غيره أن يحسن ب(عمرو).

وليس ذلك قاعدة كلام العرب، ولا جاري عادتها».

هذا معنى كلامه، وإن لم يحضرني نص لفظه، لبعد العهد به، وما أحسن ما قال.

وينبني على هذا الخلاف. خلاف في الجار والمجرور. هل هو في موضع نصب أو رفع؟.

من قال[1]: بأن معنى (أفعل) الأمر، وأن فيه فاعلاً مستتراً. قال: بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول به، وتكون الباء عنده. إما للتعدية ك(مررت به)، أو زائدة[2] مثلها في: قرأت بالسورة.

---

(١) مذهب الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف، ينظر شرح الرضي ٢/ ٣١٠، الارتشاف ٣: ٣٥.

(٢) في شرح الرضي ٢/ ٣١٠ «والباء مزيدة في المفعول، وهو كثير كما يجيء في حروف الجر، وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي اجعله ذا حسن، والأول =

وإنما حذف من قول أوس بن حجر يصف درعا.

تـردد فـيـهـا ضـوءهـا وشـعـاعـهـا فأحـصـن وأزيـن بـامـرئ أن تـسـربلا

وفي قوله تعالى: في أحد القولين - ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة.

ومن قال[1]: بأن معنى (أفعل) التعجب لا الأمر، قال: بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية[2]، ولا ضمير في (أفعل) كما أشار إليه المصنف رحمه الله وتكون الباء - عند هذا القائل - زائدة مع الفاعل مثلها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[3].

وقد مضى الدليل على أنَّه لا ضمير في (أفعل)، ويلزم منه أن يكون الجار والمجرور فاعلاً، وإلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل.

بقي الجواب عن إيرادهم على ذلك.

قالوا: لو كان فاعلاً لما حُذف، وقد حُذف في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4] تقديره - والله أعلم -: وأبصر بهم.

وفي قول الشاعر:

تـردَّد فـيـهـا ضَـوؤُهـا وشُـعَـاعُـهـا فأحْصِن وأَزْيِن لامرئٍ أن تسَربَلا[5]

=أولى، لقلة همزة الصيرورة»، وينظر شرح الرضي أيضاً ٢: ٣٢٨.

(١)(٢) مذهب البصريين، وينظر الإيضاح ص١٣٢، وأسرار العربية ص١٢٣ - ١٢٥ وشرح ابن يعيش ٧: ١٤٨.

(٣) سورة النساء من الآية ١٦٦، وسورة الرعد من الآية ٤٣، وسورة الفتح من الآية ٢٨.

(٤) سورة مريم من الآية ٣٨.

(٥) من الطويل، وقائله أوس بن حجر، وهو في ديوانه ص٨٤، وفي اللسان (عزل)، والارتشاف ٣: ٣٥، والهمع ٥: ٧٥، والدرر ٢: ١٢٠ وروايته فيهما.

. . . . فأحسن وأزين لامرئ أنْ تسربلا

والشاهد فيه قوله: «فأحصن وأزين» حيث حذف الجار والمجرور وهو فاعل (أفعل)، وقد استدل به من يرى بأن الجار والمجرور في موضع المفعول به، وليس فاعلاً، لأنه لو كان =

....

ولو كان أيضاً فاعلاً لما لزمت الباء بعده، كما لم تلزم في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾(١) بل يجوز أن تقول(٢): كفى الله.

ولما انتصب الاسم حين يحذف منه حرف الجر، بل كان يرتفع، لأنه فاعل، وقد انتصب في قول الشاعر:

لَقَدْ طَرقت رِحَالُ الْقَوم لَيْلى ... فَأَبْعِدْ دَارَ مُرتَحلٍ مَزَارا(٣)

وقد ورد عجز بيت لم يعرف صدره وهو:

.... لأَجْدِر مثل ذلك أَنْ تَكُونَا(٤)

والجواب عن ذلك جميعه أن تقول:

قد ثبت أن الجار والمجرور في موضع رفع فاعل بما ذكرنا من الدليل

=فاعلاً لما حذف، لأن في حذفه بقاء الفعل بلا فاعل.

(١) سورة الرعد من الآية ٢٣، وسورة الاسراء من الآية ٩٦، وسورة العنكبوت من الآية ٥٢.

(٢) أي: في غير القرآن الكريم.

(٣) من الوافر، ولم يعرف قائله، وقد ورد بلا نسبة في المساعد ٢:١٥٠، والهمع ٥/٥٩، والدرر ٢/١٢٠.

والشاهد فيه قوله: (فأبعد دار) قال صاحب الدرر ٢:١٢٠ «استشهد به على أن الدليل على كون المجرور بعد أفعل نصب على حذف الجار، ونصبه إسقاط الخافض، قال أبو حيان في شرح التسهيل: والدليل على أن المجرور في موضع نصب شيئان: أحدهما: جواز حذفه اختصارا، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ واقتصارا كقوله في شاهد سابق

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدا وإن يستغن يوماً فأجدر

والثاني: أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم كقول الشاعر:

.... فأبعد دار مرتحل مزارا

.... فأجدر مثل ذلك أن يكونا

أي: ما أبعد دار مرتحل مزاراً، وما أجدر مثل ذلك». ينظر الدرر ٢/١٢٠.

(٤) شطر بيت من الوافر، وقد نقله صاحب الدرر ضمن كلام من شرح التسهيل لأبي حيان - ينظر الدرر ٢/١٢٠.

....

المتقدم، وما ذكروه من الإيرادات الجواب عنها سهل، فلا يقدح فيما ذكرناه.

أما الآية الكريمة[١]، فأجاب عنها المصنف[٢] رحمه الله «بأنه وإن كان فاعلاً حذف لما خرج مخرج الفضلات».

وأجاب عنها أبو علي[٣] رحمه الله بأنه ليس هاهنا محذوف، بل هو ضمير مستتر في الفعل لما حذف حرف الجر، كان أصله: «أبصر بهم»، فحذفنا (الباء) واتصل الضمير المرفوع بالفعل فاستتر فيه.

قالوا: لا يكون مستتراً، لأنه ضمير جمع، وضمير الجمع، لا يستتر، فلو كان متصلاً بالفعل، لقال: «أسمع بهم وأبصروا».

والجواب عن ذلك: بأنه لم يستره، ولفظه لفظ ضمير الجمع، بل أضمر لفظ مفرد/ في معنى جمع، كما فعلنا ذلك في (نعم) و(بئس)، إذا أريد بالضمير الذي [٢٣/أ] فيهما الجمع، نحو: نعم رجالاً الزيدون، وكما قال سيبويه[٤] رحمه الله في قول العرب: «ضربني وضربت الزيدين: إنه أضمر في (ضربني) مفرداً في معنى جمع».

هذا إن قلنا: بأن الآية الكريمة معناها التعجب، وإلا فقد قيل: إنها أمر وليس تعجباً.

---

(١) وهي قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾.

(٢) المقرب ١:٧٧، وينظر شرح الرضي ٢:٣١١، والبيان للأنباري ٢:١٢٦، والبحر المحيط ٥:١٩١.

(٣) الفارسي، ينظر المساعد ٢:١٥٣، والأشموني ٣:١٦.

(٤) الكتاب ١:٧٦.

. . . .

نقل الطبري[١] - في تفسيره - عن أبي العالية[٢] رحمه الله أنها أمر[٣] لمحمد ﷺ وأن الباء زائدة. تقديره - والله أعلم - (أسمعهم وأبصرهم)، فيكون قد حذف المفعول حينئذ لا الفاعل.

وأما قولهم: لو كان فاعلاً لما لزمت الباء.

قلنا: قد ثبت كونه فاعلاً بما ذكرناه، ولزوم الباء لا دليل فيه، إذ يجوز أن يكون لزومها مراعاة لصورة اللفظ حيث كانت صورته صورة الأمر[٤].

وأما قولهم: إنه إذا حذف حرف الجر نصب الاسم بعده.

قلنا: لا نسلم أنه يُنْصَبُ.

وما ذكروه من البيتين، لا دليل في واحد منهما.

أما البيت الأول[٥]: فلا نسلم أن (دار مرتحل) هو الذي كان مجروراً بالباء، وأنها حذفت ونصب، بل هاهنا حذف الجار والمجرور، كما حذفه في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٦].

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري. أحد الأئمة العلماء جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، كان حافظاً لكتاب الله عارفاً بالقراءات فقيهاً في أحكام القرآن. من مصنفاته: تفسيره المشهور، والجامع في القراءات، وتهذيب الآثار، توفي سنة (٣١٠هـ). ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢:٧١٠، وطبقات الشافعية ٣:١٢٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢:١٠٦، وشذرات الذهب ٢:٢٦٠.

(٢) هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي. قرأ القرآن على أبي بن كعب، وسمع من عمر وابن مسعود - رضي الله عنهم جميعاً - توفي سنة (٩٠هـ). ترجمته في: طبقات القراء لابن الجزري ١:٢٨٤، وطبقات المفسرين ١:١٧٢.

(٣) في ١٦: ٦٥ قال الطبري «... عن أبي العالية. قال: أسمع بحديثهم، وأبصر كيف يصنع يوم يأتوننا». وينظر البحر المحيط ٦:١٩١.

(٤) في شرح المفصل ٧:١٤٨ قال ابن يعيش: «ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار»، وينظر الأصول لابن السراج ١:١٠١.

(٥) يعني قول الشاعر:

. . . .   **فأبعد دار مرتحل مزارا**

(٦) سورة مريم الآية: ٣٨.

وأما التعجب على طريقة (فَعُل) فلا يجوز أيضاً إلا مما يتعجب منه على طريقة (ما أفعله) بقياس.

وفي قول الشاعر:

.... **فـأَحْـصِـن وأَزْيِـن**[1] ....

وفي قول الشاعر:

فـذَلـك إنْ يـلْـق الـمَـنـيَّـة يَـلْـقَـهـا حَميداً وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فَأَجْدِر[2]

وأما البيت الثاني الذي أنشد عجزه، وهو قوله:

.... **فـأجـد مـثـل ذلـك**[3] ....

فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن (مثل ذلك) منصوب بل فتحته بناء، لإضافته إلى غير متمكن، كالفتحة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4]

وقوله: **(إلا مما يتعجب منه على طريقة (ما أفعله) بقياس).**

احترز بقوله: (بقياس) مما جاء منه التعجب بلفظ (ما أفعله) شاذاً غير مقيس كقولهم: ما أفقره، في افتقر[5]، وما أشهاه، إذا كان مبنياً من المفعول[6] وما

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من الطويل، وقائله عروة العبسي: وقد ورد في ديوانه ص٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٧٩، والعيني ٣: ٦٥٠، وشفاء العليل ٢: ٦٠١، والتصريح ٢: ٦٠.
والشاهد فيه قوله: «فأجدر» وقد حذف الباء ومجرورها، وجاز حذف الجار والمجرور هنا مع أنه في موضع الفاعل وهو لا يحذف، لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة كما في البيت السابق والآية الكريمة. وينظر المقرب ١: ٧٧، والمساعد ٢: ١٥٠، والتصريح ٢: ٩٠، والأشموني ٣: ١٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سورة الذاريات: ٢٣، وينظر الكتاب ٣: ١٤٠، والمغني ص: ٦٧١، والدرر ٢: ١٢٠.

(٥) لأنه من الثلاثي المزيد فيه - ينظر الارتشاف ٣: ٤١ - ٤٩.

(٦) في الارتشاف ٣: ٤٤ «وعلل خطاب الماردي منع ذلك باللبس، قال: فإذا لم يلبس جاز... وتبع ابن مالك خطابا، فقال: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس».

ولا يلزم في الفاعل الألف واللام، فتقول: ضَرُب زيد، وضَرُبَ الرجل، أي: ما أضربهما، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل، فيقال: ضَرُب بزيد. إجراءاً له مجرى اضرب بزيد، لأنهما في معنى واحد، ومن ذلك قوله:

حُبّ بالزَّور الذي لا يُرى مِنْه إلا صَفْحَة أو لمام

وإذا بنيت الفعل المعتل اللام بالياء على (فَعُل)، قلبت الياء واواً، لإنضمام ما قبلها فتقول: (رَمُوَ) الرجل.

أمقته عندي، وما أبغضه إليّ[1].

وقوله: **(ولا يلزم في الفاعل الألف واللام)**.

هذا مبني على الخلاف في (فَعُل) الذي للمبالغة. هل هو من باب (نعم) و(بئس)؟. أو من باب التعجب؟.

فمن[2] قال: هو من باب (نعم) و(بئس) اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل (نعم) و(بئس).

ومن قال[3]: هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام. بل كما ذكر.

وباب التعجب فيه أظهر. بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخل في باب التعجب في (أفْعِل به)[4].

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١: ٥٧٧، والمساعد ٢: ١٦٣.

(٢) قاله أبو علي الفارسي، ينظر: التصريح ٢: ٩٨.

(٣) في التصريح ٢: ٩٨ «وقال الأخفش والمبرد يجري (فَعُل) المضموم العين في المدح والذم مجرى (فَعُل) الدال على التعجب، فلا يلزم فاعله (أل)، أو الإضمار وهو الصحيح»، وينظر المساعد ٢: ١٣٨.

(٤) في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٨٩ قال ابن عصفور «ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعُل) مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم. فتقول: ضَرُب زيد، وضَرُب بزيد، في معنى ما أضربه. ولا يلزم فاعله أن يكون معرَّفاً بالألف واللام، فتقول: لضَرُبت يدك، ولَضَرُبت اليد».

باب ما لم يُسَمَّ فاعله

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها له، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت.

باب ما لم يُسَمَّ فاعله

هذه الترجمة أولى وأحسن من قول من يقول: «باب فعل ما لم يُسَمَّ فاعله»[1] أو «باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»[2].

لأن الترجمة التي في الكتاب تشمل الفعل والمفعول، وهو يتكلم في الباب عليهما، وكل واحدة من تينك الترجمتين[3] تخص واحداً منهما دون الآخر، فبان/ أن هذه الترجمة أولى وأحسن. [٢٣/ب]

وأيضاً فإن هذه الترجمة: تعم الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وتعم اسم المفعول ومعموله.

كقولنا: زيد مضروب غلامُه. بخلاف قولهم: باب الفعل الذي لم يسم فاعله فإنه لا يدخل فيه: مضروب غلامُه.

---

(١) هو قول ابن الحاجب في الكافية ص٢٠٢.

(٢) في الأصول لابن السراج ١: ٧٦ «الرابع من الأسماء المرتفعة: هو المفعول الذي لم يسم من فعل به».

(٣) يعني بهما: باب فعل ما لم يسم فاعله، وباب المفعول الذي لم يسم فاعله.

فأما الأفعال فثلاثة **أقسام**:

قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرف، نحو. (نعم) (وبئس).

وقسم فيه خلاف. وهو (كان) وأخواتها المتصرفة، والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف، أو مجرور، فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام الظرف، أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال: لَيِس في الدار، ولُيَس يوم الجمعة

وقوله: **(وقسم فيه خلاف وهو (كان)... إلى آخر كلامه)**.

لم يذكر الخلاف في (كان)، ولا مَنْ القائل به؟.

واعلم أن البصريين، قالوا: لا يجوز أن تبنى (كان) وأخواتها للمفعول، ويقام الخبر مقام الفاعل، لما يلزم فيه من حذف المخبر عنه، وبقاء الخبر، إذا قلت: كين قائم[١].

وذهب الكسائي[٢]: إلى جوازه، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس.

وقال بعض البصريين - رحمهم الله -: إنه يجوز بناء (كان)، وأخواتها المتصرفة للمفعول، بشرط أن يكون معك فضلة، غير الخبر - من جار ومجرور أو ظرف، أو غير ذلك - تقيمها مقام الفاعل - كما قال المصنف[٣] رحمه الله.

ولذلك اضطرب الناس في قول سيبويه[٤] رحمه الله: «فهذا كائن ومكون».

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١:٨١، والتبصرة والتذكرة ١:١٢٥، والارتشاف ٢:١٨٤، والمساعد ١:٤٠٠.

(٢) ينظر: التسهيل ص٨٧، والارتشاف ٢:١٨٤، والمساعد ١:٤٠٠.

(٣) المقرب ١:٧٩، وينظر شرح جمل الزجاجي ١:٥٣٧.

(٤) الكتاب ١:٤٦.

....

حين بني منها اسم مفعول، ولا فضلة معه في اللفظ، لتقام مقام الفاعل[(١)].

وقال القصري[(٢)] رحمه الله: قلت لأبي علي رحمه الله: كيف قال: «ومكون»؟.

فقال: «ليس كل الداء يعالجه الطبيب».

وتكلف لتصحيحه. بأنه كان أصله: (مكون فيه)، والضمير ضمير ظرف، فاقيم فيه مقام الفاعل، ثم حذف حرف الجر ووصل (مكون) إلى الضمير فرفعه فاستتر فيه، فصار تقديره (مكون هو) لو برز الضمير[(٣)].

واعلم أن المصنف رحمه الله تعرض لـ(باب كان وأخواتها) ولم يتعرض لأفعال المقاربة، وقد أحببنا التعرض لها، فنقول:

جوز الكسائي والفراء[(٤)] - رحمهما الله - كِيد يقوم، وجُعِل يقول، واختلفا فيما أقيم مقام الفاعل هنا.

فقال الكسائي[(٥)] رحمه الله: القائم هنا مقام الفاعل الضمير المجهول ويعني به: ضمير الشأن والقصة، لأنهم يسمونه الضمير المجهول.

(١) في الارتشاف ٢: ١٨٤ قال أبو حيان: «فذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره، فأما سيبويه، فقال في كتابه: «فهو كائن ومكون» ولم يبين ما الذي يقام مقام المحذوف؟. وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه «مكون» أنه من «كان» التامة، وقال ابن طاهر وابن خروف «مكون» من «كان» الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف، ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع».

(٢) هو محمد بن طوس القصري. أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصريات، وبه سميت. ترجمته في: إنباه الرواة ٣: ١٥٤، وبغية الوعاة ١: ١٢٢.

(٣) في الارتشاف ٢: ١٨٥ قال أبو حيان: «وأما السيرافي فقال بحذف اسم كان وبحذف الخبر لحذفه ويقام ضمير مصدرهما مقام المحذوف، واختاره ابن خروف»، ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٥٣٥، والمساعد ١: ٤٠٠، والهمع ٢: ٢٧١.

(٤) ينظر الارتشاف ٢: ١٨٤.

(٥) الارتشاف ٢: ١٨٥، والهمع ٢: ٢٧١.

. . . .

وقال الفراء[١] رحمه الله: لم يقم هنا مقام الفاعل شيء، لأنه استغنى عنه، وما ذكراه لا وجه لشيء منه.

أما إقامة الضمير فلا وجه له، لأن ضمير الشأن والقصة موقعة في باب (كان) موقع الفاعل، فإذا بني للمفعول، فالقياس أن يحذف. لا أن يقام مقام الفاعل.

وأما قول الفراء فلا يصح، لأن الفعل حديث عن المفعول هنا، كما كان حديثا عن الفاعل. فكيف يستغنى عنه؟. لأنه كان الفعل حينئذ يبقى حديثاً عن غير مُحدَّث عنه، وذلك لا يجوز.

وعجبت: كيف لم يقولا[٢]: - إذا قلت: جُعِل يقول؟.

إنَّ (يقول) مع فاعله في موضع مفعول ما لم يسم فاعله، لأن من مذهبهم جواز كون الفاعل جملة، وجواز كون مفعول ما لم يسم فاعله جمله؟.

ووافقهم على جواز وقوع الجملة في موضع مفعول ما لم يسم فاعله جماعة من البصريين، وإن كان الصحيح خلاف ذلك[٣].

[٢٤/أ] وعندنا. أنه لا يجوز/ بناء (كاد) و(جعل) وأخواتهما للمفعول، لأنه إما أن تقول: بأن رفع (كاد) وأخواتها الاسم ونصبها الخبر من باب رفع الفاعل ونصب المفعول كـ(باب ضرب)، أو من باب رفع الاسم ونصب الخبر كـ(باب كان) وكلاهما قد قيل[٤]:

---

(١) في المساعد ١ : ٤٠٠ «ولا يجوز كين يقام ولا جعل يفعل خلافا له وللفراء - أي: الكسائي. . ثم قِيلَ: في كل من الفعلين ضمير مجهول، وقيل: لا تقدير فيهما». وينظر الارتشاف ٢ : ١٨٥، والهمع ٢ : ٢٧١.

(٢) الكسائي والفراء.

(٣) ينظر الهمع ٢ : ٢٧١ - ٢٧٢.

(٤) يعني قيل: إن رفع (كاد) وأخواتها الاسم ونصب الخبر. من باب رفع الفاعل ونصب المفعول، وقيل: هو من باب رفع الاسم والخبر.

. . . .

لكن ليس في كل أفعال الباب على ما يفرد في (باب عسى) - إن شاء الله تعالى - وعلى كلا القولين يمنع بناؤها للمفعول.

لأنه إن قلنا: هو من باب الفاعل والمفعول. فإن المفعول هنا[1] ملتزم فيه أن يكون جملة، إلا ما شذ منه من قوله:

.... ومــا كِــدْتُ آئِــبَــا[2] ....

والجملة عندنا لا تكون فاعلة ولا مفعول ما لم يسم فاعله.

وإن قلنا: بأنه من باب (كان) وأخواتها. فالخبر هنا. ملتزم فيه الجملة أيضاً فلا يقام مقام الفاعل، فيلزم هنا أيضاً ما ذكر في (كان) من بقاء الخبر وحذف المخبر عنه لفظاً ونية، وأنه غير جائز[3].

فإن كان معنا فضلة غير الاسم والخبر، فالظاهر أنه لا يمتنع بناؤها للمفعول كما لم يمتنع ذلك في (كان)[4].

وأما (عسى) فتدخل في قسم ما لا يتصرف فلا تُبْنَى للمفعول.

---

(١) يعني في باب (كاد) وأخواتها.

(٢) قطعة من بيت من الطويل، قائله تأبط شراً، وتمامه:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والشاهد فيه قوله: «ما كدت آئبا» حيث جاء خبر (كاد) اسماً مفرداً شذوذاً، لأن الكثير في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ١: ١٢٥.

(٤) في شرح جمل الزجاجي ١: ٣٣٥ قال ابن عصفور: «والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف». وينظر الارتشاف ٢: ١٨٥.

وقسم: لا خلاف في جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

وأما كيفية بنائه للمفعول: فإن الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحاً غير مضاعف أو معتلاً، أو مضاعفاً غير معتل، فإن كان صحيحاً غير مضاعف، فإنه إن كان في أوله همزة وصل ضَممت أوله وثالثة وكسرت ما قبل آخره،

وقوله: **(وقسم لا خلاف في جواز بنائه)**.

كان الأحسن أن يُتِمَّ كلامه، بأن يقول: (في جواز بنائه بشرط أن يكون في الكلام ما يقوم مقام الفاعل).

لأنّ الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضله لا يجوز بناؤه للمفعول[١].

وقول من قال: يجوز قيامها مقام الفاعل - بأن يكون الذي تقيمه مقام الفاعل، المصدر الذي دَلَّ عليه الفعل، نحو أنْ تقول: قِيَم، وٱنْطُلِق، ويكون تقديره: قِيَم هو، وانْطُلِق انطلاقه[٢] - قولٌ ضعيفٌ لا يُلْتَفَتُ إليه.

[كيفية بناء الفعل للمفعول]

وقوله: **(إن كان في أول الفعل همزة وصل)**.

إنما ضممت ثالث الفعل، لأن ما قبله ساكن فلم يمكن ضمه، وإنما ضممت همزة الوصل كما ضممتها في (أُقتُل) و(أُخرج) للإتباع، ولم تكتف بضم همزة

---

(١) قال الأنباري في أسرار العربية ص٩٣ «فإن قيل: فهل يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول به؟.

قيل: لا يجوز ذلك على القول الصحيح، وقد زعم بعضهم أنه يجوز، وليس بصحيح، لأنك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقي الفعل غير مسند إلى شيء، وذلك محال، فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان، أو المصدر، أو الجار والمجرور جاز أن تبنيه عليه». وينظر التبصرة ١:١٢٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١:٣٤٥.

(٢) في الهمع ٢:٢٧١ «إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

وإن كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه، وإنْ لم يكن في أوله شيء من ذلك ضممت أوله وثانيه، وكسرت ما قبل آخره، وإن كان ما قبل الآخر مكسوراً أَبقيته على كسره، ولا تغيّر صنفا من هذه الأصناف بأكثر من ذلك. إلا أن يكون ثانيه ياء أو الفاً زائدتين، أو ثالثه ألفاً زائدة فإنك تقبلها واواً لانضمام ما قبلها.

الوصل إذ كانت تسقط في الدرج، فلا يعرف أنه مبني للمفعول[1].

وقوله: **(وإن كان في أوله تاء زائدة)**.

مثاله: تُدُحْرِج، وتُضُورِب.

إنما لم يكتف بضم التاء وحدها، بل ضم أيضاً ما بعدها معها، لئلا يلبس بالفعل المسمى الفاعل الرباعي، إذا لحقته تاء الفاعل، نحو: أنت تُدَحْرِج[2].

قوله: **(وإن لم يكن في أوله شيء من ذلك ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره)**.

إنما اختير هذا البناء، لأنه بناء ما لم يوجد عليه اسم، ولا فعل، فلا يلبس[3]، بغيره، وقولهم: (دُئِل) للقبيلة، يجوز أن يكون مفعولاً من الفعل و(رُئِم) للقبيلة - لا يلتفت إليه.

أحدها: المصدر كـ(جُلِسَ) أي الجلوس، وعليه الزجاجي وابن السيد، قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص. أي الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: «أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء». وينظر التبصرة والتذكرة ١:١٢٧، والارتشاف ٢/ ١٨٥.

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص: ٢٣٢ «وإن كان أول الماضي همزة الوصل تبع ثالثه أوله في الضم. . ، لأنك لو أبقيت ثالثه على فتحة لالتلبس بالأمر في بعض الأحوال».

(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص: ٢٣٢، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٦١٨.

(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٦١٨.

والمضارع من جميع ذلك يُضَم أوله إن كان مفتوحاً، ويبقى على ضمه إن كان مضموماً، ويفتح ما قبل آخره إن كان مكسوراً أو مضموماً، ويبقى على فتحه إن كان مفتوحاً، وإن كان معتلاً أو مضاعفاً غير معتل فُعِل به ما يفعل بالصحيح. أو لا يكون التغيير اللاحق له بعد ذلك على حسب ما يقتضيه التصريف.

وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل فإنه يحذف إما لعلم المخاطب أو لجهل المخاطب، أو للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتعظيم، وذلك إذا كان المفعول حقيراً، أو للتحقير، وذلك إذا كان المفعول عظيماً، أو ايثاراً لغرض السامح، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع.

[بناء المضارع للمفعول]

وقوله: **(والمضارع من جميع ذلك...)**.

إنما لم يكتف بضم أوله، لئلا يلبس بالمضارع المسمى الفاعل من الرباعي. ولم يكتف بفتح ما قبل آخره، لئلا يلبس بالمسمى الفاعل المضارع من (فَعِل) المكسور العين[1].

(١) في شرح ألفية ابن معطي ١:٦١٨ قال القواس: «وإن كان الفعل مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره، أما ضم أوله فلما مر، وأما فتح ما قبل آخره، فلأنه لو كُسِر لالتبس بالرباعي المبني للفاعل، ولو ضُمَّ لكان ثقيلا».

وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل: فالمصدر بشرط أن يكون مختصاً لفظاً أو تقديراً،

[ما يقام مقام الفاعل وشرطه]
[شرط إقامة المصدر مقام الفاعل].

وقوله: (**مختصاً لفظاً أو تقديراً**).

مثال المختص لفظاً: ضُرِب/ ضَرْبٌ شديد. [٢٤/ب]

ومثال المختص تقديراً: ضُرب ضربٌ، فأنت تعني بـ(ضرب) نوعاً من أنواع الضرب، لا مطلق الضرب[١].

قال أبو علي[٢] رحمه الله عقيب قوله: (ومن ثم ضعف، سِيرَبه سيرٌ، إلا أن تريد بقولك: (سيرٌ) ضرباً من السير. أيْ سير واحد لا سيران).

فانظر كيف جعل الاختصاص التقديري مسوغاً لجواز إقامة (سير) - المبهم في اللفظ - مقام الفاعل، كما ساغ إقامة: (ضرباً شديداً) المختص في اللفظ مقام الفاعل.

وإنما شرط في المصدر الاختصاص، لأنه إذا لم يكن مختصاً لا فائدة فيه أزيد من الفعل، وحكم كل واحد من ركني الجملة أن يفيد ما لم يفده الركن الآخر لفظاً وتقديراً[٣].

---

(١) في الارتشاف ٢: ١٨٩ قال أبو حيان: «وإذا اختص المصدر بوصف مقدر جاز أن يبنى الفعل لذلك المصدر، فتقول: سير بزيد سير، تريد نوعاً من السير. قال ابن عصفور: هذا مما انفرد سيبويه بإجازته، وقال المبرد: هذا فيه بعد. إذا كنت تريد ضربا من السير». ينظر: الكتاب ١: ٢٢٨، والمقتضب ٤: ٥٣.

(٢) الفارسي.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٦٢٣، والمساعد ١: ٣٩٧، والهمع ٢: ٢٦٧.

ومتصرفاً.

والظرف الزماني والمكاني، بشرط أن يكونا متصرفين، والمفعول به المسرح والمقيد، وأعني به المجرور

وقوله: **(ومتصرفاً)**.

إنما اشترط التصرف في المصدر، وظرفي الزمان والمكان، لأنهن إذا لم يكن متصرفات لزمن النصب حينئذ، ومعنى إقامتهن مقام الفاعل. رفعهن للنيابة عن الفاعل، فإذا تعذر رفعهن تعذر إقامتهن، ولأن كل واحد من المصدر والظرفين، لا يجوز إقامته مقام الفاعل إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية، واعتقاد نصبه مفعولاً على السعة، وإذا كن غير متصرفات لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة، فلا يجوز إقامتهن حينئذ عن الفاعل[1].

ودليل جواز جعلهن مفعولات على السعة. قول العرب - رواه سيبويه[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثماني حجج حججتهن بيت الله».

وقول الشاعر:

ويوماً شَهِدْنَاه سلَيْما وعَامِرًا[3] ....

وجه الدلالة أَن نصب (ثماني حجج) على المصدر، والضمير في (حججتهن) عائد عليه، فلو لم يعتقد في الضمير أنه منصوب مفعولاً به على

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١:٧٩، والارتشاف ١:٢٦٩، والهمع ٢:٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) الكتاب ١:١٧٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١:١٧٨، وقد نسبه لرجل من بني عامر، وعجزه:

.... قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقد ورد في المقتضب ٣:١٠٥، والتبصرة ١:٣٠٨، والمقرب ١:١٤٧، وشرح ابن يعيش ٢:٤٥. والشاهد فيه قوله «شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً، والمعنى: شهدنا فيه.

وأما الأولى منها بالإقامة - إذا اجتمعت - فالمفعول به المسرح. إذا اجتمع مع غيره لم يُقَمْ سواه.

السعة، لما جاز، لأن الفعل الواحد لا يكون له مصدران، وكذلك قوله: (شهدناه) لولا اعتقاد نصب الضمير مفعولاً به على السعة، لوجب أن يقال: (شهدنا فيه)، لأن الضمير المنصوب على الظرف لا بد من ظهور (في) في لفظه، واشترط بعضهم في الظرف أيضاً الاختصاص، ولم يتعرض المصنف رحمه الله لهذا الشرط، ولا أرى باشتراطه[١] بأساً.

قوله: **(وأما الأولى)** ثم قال في المفعول المسرح: **(لم يقم سواه)**.

يقال: هذا واجب، و(الأولى) يعطي الجواز مع الترجيح. فكيف يجمع بين قوله: (الأولى) وبين قوله (لم يقم سواه)؟.

قلنا: لا بأس بهذا الكلام، لأن قوله: (لم يقم سواه) يعني به، وجوب إقامة المسرح، والواجب أولى من غير الواجب، لأن الأولى، يقال على الواجب، وعلى الجائز، وعلى الراجح بالتواطؤ. واعلم أن هذه المسألة اختلف النحاة فيها:

فذهب البصريون: إلى أنه إذا اجتمع المفعول به المسرح وغيره. لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به المسرح لا غير. كما قال المصنف[٢] رحمه الله.

وذهب الكوفيون[٣]: إلى جواز إقامة/ أيهن شئت، وقالوا: بأولوية المفعول به المسرح. [٢٥/أ]

---

(١) في الارتشاف ٢: ١٩٠ «وأجاز الأخفش فيما نقل ابن مالك - أن يُقام غير المتصرف، نحو أن تقول: جُلس عندك»، وينظر تعليق الفرائد ٤: ٢٥٦، الهمع ٢: ٢٦٧.

(٢) ينظر المتن أعلى الصفحة، والمقرب ١: ٨١، وفي شرح جمل الزجاجي ١: ٥٣٦ «وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرح ويترك ما عداه». وينظر: ائتلاف النصرة ص٧٧، والهمع ٢: ٢٦٥، والأشموني ٢: ٦٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٦٠٩، والمساعد ١: ٣٩٨، وائتلاف النصرة ص٧٧، وتعليق الفرائد ٤: ٢٥٩، والتصريح ١: ٢٩٠.

. . . .

واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الأخفش رحمه الله.

فقال بعضهم[١]: هو كمذهب الكوفيين.

ونقل بعض المغاربة[٢] أن مذهب الأخفش: أن المفعول المسرح مع غيره إذا اجتمعن، فإن تقدم المفعول به المسرح عليهن لا يقام غيره، كما قال البصريون، وإن تأخر عنهن جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده.

أما الكوفيون والموافق لهم من قول الأخفش، فاستدلوا على ذلك بالسماع والقياس.

أما **السماع**: فقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣].

قالوا: ف(نصب «المؤمنين») مع بناء (نجي) للمفعول، فيكون حينئذ قد أقام المصدر. وتقديره - والله أعلم - على قولهم: نُجي النجاة المؤمنين[٤].

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١ :٢٩٧ «أجاز أبو الحسن، ضُرِب الضَّربُ الشديد زيداً، ودفع الدَّفع الذي تعرف إلى محمد دينارا، وقُتِل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه المسائل، ثم قال: وهو جائز في القياس وإن لم يرد في الاستعمال»، وينظر شرح الكافية الشافية ٢ :٦٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٣٥.

(٢) ذكره ابن برهان عن الأخفش كما جاء في الارتشاف ٢ :١٩٤، وفي الهمع ٢ :٢٦٦، قال السيوطي: «قال أبو حيان: ونقل الدهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف، لم يجز إلا إقامة المفعول له»، وينظر المساعد ١ :٣٩٩.

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٨٨.

(٤) قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم (نُجي) بنون واحدة وميم مشددة وفيه ثلاثة أوجه:
أحدها: أنه فعل ماض، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي النجاء وهو ضعيف من وجهين.
أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول.
والوجه الثاني: أنه مستقبل. قلبت منه النون الثانية جيماً. وأدْغِمت وهو ضعيف أيضاً.
والثالث: أن أصله (نُنَجي) بفتح النون الثانية، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في تظاهرون، وهو ضعيف لوجهين.

....

وكذلك قوله تعالى في قراءة يعقوب: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١] فبني «يُجزى» للمفعول، ونصب «قوماً» قالو: فأقام المصدر. أي: ليجزى الجزاء قوماً. وكذلك قول الشاعر:

لو وَلَدَت فَقيرَةُ جَرْو كَلْب ... لَسُبَّ بِذلك الجَرْو الكِلَابا[٢]

قالوا: لما بني (سُبَّ) للمفعول أقام المفعول المقيد وهو (بذلك)، ولم يقم المفعول المسرح وهو (الكلاب).

وأما **القياس**: فقالوا: كما جاز إقامة أيها شئت - عند عدم المسرح - فكذلك يجوز - عند وجوده - قياساً لأحدهما على الآخر.

وأما البصريون: فذكر النحاة عنهم أدلة كثيرة لا تسلم عند التحقيق.

وأجود ما قيل فيها: ما ذكره شيخنا جمال الدين بن عمرون[٣] رحمه الله وهو أن قال: إن بين المفعول المسرح وبين الفاعل مشاركة، لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أنه مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع

=أحدهما: أن النون الثانية أصلها فاء الكلمة فحذفها بعيد جداً.

والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف «يتظاهرون».

ينظر: إعراب القرآن للعكبري ٢:٢٣٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: ٤٨٢.

القراءة لأبي جعفر المدني أحد القراء العشرة كما جاء في كتب القراءات، وقد نسبت لأبي جعفر أيضاً في كثير من كتب النحو. ينظر: النشر ٢:٣٧٢، والإتحاف ٢/٢٩٠، والبحر المحيط ٨:٤٥.

(١) سورة الجاثية من الآية: ١٤.

(٢) من الوافر وقائله جرير، وقد ورد في النقائض ص٤٣٢، والخصائص ١:٣٩٧، والأمالي الشجرية ٢:٢١٥، والمقدمة المحسبة ص٣٧٥، والحجة لابن خالويه ص٢٢٦، وتعليق الفرائد ٤:٢٦٠، والهمع ٢:٢٦٦، والخزانة ١:٣٣٧ والدرر ١:١٤٤.

والشاهد فيه قوله «لسُبَّ بذلك» وقد استدل به الكوفيون والأخفش على جواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

(٣) تنظر ترجمته في: شيوخ ابن النحاس.

. . . .

وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل.

تبيين هذه المشاركة: هو أنه لنا صورة يجوز فيها أن تجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً ولا يتغير المعنى.

بيان ذلك أنك تقول: ضارب زيدٌ عمراً، فتجعل (زيداً) فاعلاً في اللفظ و(عمراً) مفعولاً، ثم تقول: ضارب عمرو زيداً، فتجعل (عمراً) الفاعل في اللفظ و(زيدا) مفعولاً، والمعنى على ما كان عليه، ولا تجد فضلة ما تكون مع الفاعل بهذه الصورة.

فبان من هذه المشاركة، أنه يجب إقامة المفعول المسرح دون غيره، لما ذكرنا.

ولأن باقي الفضلات من المصدر والظرفين. لا يجوز إقامتها مقام الفاعل إلا بعد جعلها مفعولات على السعة، وهذا مجاز، والمفعول به المسرح مستغن عن ذلك، فكانت إقامته واجبة دون إقامة ما يحتاج إلى هذا المجاز، لرجاحته عليهن بذلك، وتبعهن المفعول المقيد في تأخره عن المفعول المسرح بإجماع الأقاويل.

[٢٥/ب] والجواب/ عما قال الكوفيون - رحمهم الله -.

أما الآية الكريمة الأولى[١] فنقول: لا نسلم أن (نجي) مبني للمفعول. بل أصله (ننجي) وأدغم النون في الجيم، ولو كان مبنياً للمفعول، لكان فعلاً ماضياً، فكانت الياء تكون مفتوحة، وحيث لم تفتح دل على ما ذكرنا من كونه مضارعاً مبنياً للفاعل لا للمفعول[٢].

وأما الآية الكريمة الثانية[٣]: فلا دليل لهم فيها أيضاً، لأنا نقول: إن

(١) قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ - سورة الأنبياء من الآية ٨٨ -.

(٢) ينظر البيان للأنباري ٢: ١٦٤، وإعراب القرآن للعكبري ٢: ١٣٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٧٥.

(٣) قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ - سورة الجاثية من الآية ١٤ -.

فإن لم يكن للفعل مفعول به مسرح أقمت أي البواقي شئت، إلا أنَّ إقامة

(جزيت) يتعدى إلى مفعولين بدليل أنك تقول: جزيت زيداً خيراً وجزيته شراً، وإذا كان كذلك، فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني لا المصدر، فلا دليل لهم حينئذ.

وأما البيت[١] فلا دليل لهم فيه أيضاً، لأن أصحابنا خرجوه على أحد وجهين:

إما أن يكون (الكلاب) مفعولاً لـ(وُلِدت)، ويكون (جرو كلب) منادى لا مفعولاً به، فلا يكون في (سُبَ) حينئذ إلا المفعول المقيد فقط[٢].

وإما أن يكون (جرو كلب) مفعولاً لـ(وُلدت)، ويكون (الكلاب) منصوباً على الذم، تقديره: أذم الكلاب. لا منصوباً بـ(سُبَّ)، فلا يكون مع (سُبَّ) حينئذ إلا المفعول المقيد أيضاً.

وأما الجواب عن القياس: فالفارق ما ذكرناه في دليلنا من مشاركة المفعول به المسرح للفاعل دون مشاركة غيره من الفضلات، فلا يصح القياس مع قيام هذا الفارق.

وقوله: **(إن إقامة المصدر المختص أولى من إقامة غيره)**[٣].

هذه المسألة: وهي ما إذا اجتمع معك فضلات يجوز إقامتها، وليس فيها مفعول به مسرح، اختلف النحاة فيها.

---

(١) قول الشاعر:

فلو ولدت فُقيرة جرو كلب لَسُب بذلك الجرو الكلابا

(٢) جاء في حاشية النسخة: ق [٢٥: ب] «قيل وقد ذكر بعضهم وجها آخر، ولم يذكر غيره وهو: أن (سُب) فُعل أمر بإضمار قيل. أي: لقيل سُبَّ الكلاب بذلك الجرو أيها السباب، ومنهم من حمله على الشذوذ، فحصل فيه أربعة أوجه.

(٣) ينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١:٨١.

المصدر المختص في اللفظ أولى من غيره.

فمنهم من قال: يجوز إقامة أيها شئت على السواء[١].

ومنهم من قال: برجحان بعضها على بعض، والذين قالوا بالرجحان اختلفوا في أيها الأرجح؟.

فقال أكثر المغاربة، وبعض المشارقة: المصدر المختص أرجح، واعتلوا لذلك بأن الفعل وصل إليه بنفسه، ولا كذلك المفعول المقيد[٢] والظرفان[٣] وقال ابن معطي[٤] رحمه الله: المفعول المقيد أولى ثم بعده المصدر، ويجوز أن تكون العلة عنده في تقديم المفعول المقيد على المصدر. كون هذا مفعولاً به، وفي المصدر يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً، ثم لم يتعرضوا لما بعد ذلك.

والذي ظهر لي: أن الأولى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان، ثم ظرف الزمان، ثم المصدر المختص.

وذلك، لأن المفعول المقيد لا يحتاج فيه إلى مجاز، فكان أولى من غيره لذلك.

---

(١) ذهب إلى هذا أكثر النحاة، ومنهم الأنباري والجزولي ونسب صاحب الهمع ٢: ٢٦٩ هذا الرأي للبصريين. ينظر: أسرار العربية ص٩٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٣٩، وشرح الرضي ١: ٨٥، والتصريح ١: ٢٩١.

(٢) يعني المفعول المقيد: المجرور.

(٣) من هؤلاء ابن عصفور، قال في شرح الجمل ١: ٥٣٩: «إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ، أولى من إقامة الظرف والمجرور. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ - الحاقة: ١٣ - فأقام المصدر وهو (نفخة) ولو جاء على إقامة المجرور لجاز، فكنت تنصب النفخة... والسبب في ذلك أن المصدر يصل إلى الفعل بنفسه، والمجرور يصل إلى الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (في) فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى»، وينظر الارتشاف ٢: ١٩٤، وتعليق الفرائد ٤: ٢٦٠، والتصريح ١: ٢٩١.

(٤) ينظر ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١: ٦٢٤، والارتشاف ٢: ١٩٤، والهمع ٢: ٢٦٩. وفي الارتشاف قال أبو حيان: «وإذا لم يوجد مفعول به، فالخيار في إقامة ما شئت من =

. . . .

ثم بعد ذلك نقول: إن الأولى بالقيام مقام الفاعل ما كانت دلالة الفعل عليه أقل، فإنه إذ ذاك تكون الفائدة بذكره أكثر.

وقد قلنا فيما تقدم: إن الأصل أن يكون كل واحد من ركني الجملة له فائدة غير ما يفيدها الركن/ الآخر، ودلالة الفعل على لفظ المكان أقل من دلالته على الزمان والمصدر، فكان المكان أولى بالإقامة، ثم دلالته على الزمان أقل من دلالته على المصدر، إذا كانت دلالته على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته، ودلالة الحروف أوضح من دلالة الصيغة، فكانت لذلك إقامة ظرف الزمان أولى من إقامة المصدر(١). [٢٦/ أ]

وإذا أقمت المفعول المقيد مقام الفاعل قلت: سير بزيد، فما الذي تحكم على موضعه بالرفع هنا؟.

اختلف النحاة فيه:

فذهب البصريون(٢) رحمهم الله إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع (زيد)، لأنه ليس معك ما يصلح فيه الإعراب إلا (زيد)، ولم يظهر الرفع في لفظه لاشتغاله بتأثير الجار فقدرنا الرفع في محله - كما أنه إذا قلنا: كفى بالله، وما جاءني من أحد، فالمحكوم على موضعه بالرفع هو (اسم الله تعالى) و(أحد).

=المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمجرور، واختار ابن عصفور إقامة المصدر واختار ابن معطي - تابعاً للأخفش، إقامة المجرور، واخترت إقامة ظرف المكان».

(١) في شرح الكافية ١: ٨٥ قال الرضي «والأكثرون على أنه إذا فُقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها على بعض، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر، لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر، والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة».

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٨٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٥٣، والارتشاف ٢/ ١٩٢.

فإن كان للفعل مفعولات مسرحة، أقمت المسرح لفظاً وتقديراً، وتركت

وذهب الفراء رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو (الباء) في (زيد)، وفرق بينه وبين: ما جاءَني من أحد، و(كفى بالله) إن حرف الجر هنا زائد فالاسم حينئذ هو الفاعل و(الباء) هنا ليست زائدة، فكانت هي قائمة مقام الفاعل وما ذكره ليس بشيء، لأن (الباء) حرف لا يستحق اعراباً، والمفعول القائم مقام الفاعل محدث عنه، ولا يحدث عن الحرف، فبان فساد ما ذكره.

وذهب بعض النحاة[1]: إلى أن القائم مقام الفاعل، في قولنا: سِيَر بزيد ضمير الظرف.

وذهب بعضهم[2] إلى أن القائم ضمير المصدر.

وما ذكروه فيه إحالة للمسألة من أصلها، فإنهم لم يقولوا: إن الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، بل القائم غيره.

وأصل المسألة والكلام عليها: إنما هو فيما إذا قلنا: إن الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، فكأنهم ذكروا مسألة غير المسألة التي نحن فيها.

وقوله: **(وإن كان للفعل مفعولات... إلى آخره).**

الصحيح ما ذكره من، إقامة المسرح لفظاً وتقديراً دون المسرح لفظاً فقط، وكذلك عمل العربي، وهو الفرزدق رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله:

---

(١) في الأصول ١: ٨٠ قال ابن السراج: «في سير بزيد ثلاثة أوجه. أجودها: أن تقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعاً، - وإن كان مجروراً في اللفظ - وقد أريناك مثل ذلك.
الوجه الثاني: الذي يليه في الجودة: أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.
الوجه الثالث: وهو أبعدها: أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل، وتحذفه».

(٢) هو مذهب ابن درستوية، وتبعه السهيلي والرندي. صرح بذلك أبو حيان في الارتشاف ٢: ١٩٢ والتذييل والتكميل ٢: ١٨٥ (رسالة دكتوراه: تحقيق السيد تقي - مكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٩٣٣ وابن هشام في أوضح المسالك ١: ٢٧٣، والسيوطي في الهمع ٢: ٢٦٨، =والشيخ خالد في التصريح ١: ٢٨٧). =

المسرح لفظاً لا تقديراً، تقول: اُخْتِيرَ زيد الرجال، ولا يجوز: اُخْتِيرَ الرجالُ زيداً.

فإن كانت كلها مسرحة لفظاً وتقدراً، فإن كان الفعل من باب (أعطيت)، أو من باب (ظننت) أقمت أيها شئت إلا أن الاختيار إقامة الأول وهو المبتدأ في الأصل في باب (ظننت)، والفاعل في المعنى في باب (أعطيت).

مِنَّا الَّذي اخْتِيـر الـرِّجـالَ سَمـاحـةً وجُـوداً إذا هَـبَّ الـرِّيـاح الـزَّعَـازِعُ[1]

فأقام المسرح، وهو الضمير المستتر في (اختير)، ونصب غير المسرح وهو (الرجال) ولا يحفل بقول من قال: يجوز إقامة أيها شئت، وذلك أن القاعدة. أن المحذوف المنوي كالملفوظ به، وههنا حرف الجر المحذوف مراد، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المسرح، فكذلك إذا كان مراداً.

وقوله: **(فإن كان الفعل من باب (أعطيت)، أو من باب (ظننت) أقمت أيها شئت)**.

أما باب أعطيت، فإنه يجوز إقامة أيها شئت كما ذكر. إن لم يحصل لبس[2] نحو: أعطيت زيداً درهماً، وإن كان بعضهم[3]/ قد منع من إقامة (درهم) [٦] وقال: إن هذا لا يجوز إلا على القلب.

---

(١) من الطويل وقائله الفرزدق كما ذكر ابن النحاس وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩ ورد في ديوان الفرزدق ٥١٦، والمقتضب ٤ :٣٣٠، ومجالس العلماء للزجاجي ص١٩٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٢ والخزانة ٩ :١١٣، والدرر ١ :١٤٣، والشاهد فيه هنا قوله «اختير الرجال» حيث أناب المفعول المسرح لفظاً وتقديراً، وهو الضمير المستتر - عن الفاعل، ونصب المفعول غير المسرح وهو (الرجال).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ١ :٦٢١، وشرح الرضي ١ :٨٤، والتسهيل ص٧٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٦١.

(٣) في الإيضاح ص١١٤ قال الفارسي «وتقول: أعطى زيد الدرهم، فتقيم (زيدا) مقام الفاعل، وهو أحسن ويجوز أعطى الدرهم زيداً، لأنهما جميعاً مفعول بهما، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل»، وينظر الارتشاف ٢/ ١٨٧، والهمع ٢ :٢٦٣.

. . . .

وقال بعض الكوفيين[١]: يجوز الثاني إذا كان معرفة، نحو (الدرهم) ولا يجوز إذا كان نكرة، والصحيح جواز إقامة الثاني معرفة كان أو نكرة ولا يتغير معناه عن المعنى المعروف إذا أقيم الأول. فلا قلب حينئذ. والأحسن[٢] إقامة الأول من جهة كونه فاعلاً في المعنى لا لهذا الفعل الذي هو (أعطيت) بل إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فكأنك قلت: أخذ زيد درهماً فـ(زيد) فاعل (أخذ) في المعنى، لا فاعل (أعطيت)، وعلى كل حال له بالفاعلية التباس من وجه، بخلاف (الدرهم)، فإنه مفعول من كل وجه ما له بالفاعلية التباس، فكان أقرب إلى الفاعل، فهو أولى بالإقامة[٣] فإنْ حصل لبس - ولم يذكر المصنف رحمه الله هذه المسألة - وجب حينئذ إقامة الأول الذي هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيداً عمراً، فههنا يجب إقامة (زيد) لا غير.

وأما باب (ظننت) فلا يخلو أيضاً إما أن يحصل بإقامة كل واحد منهما لبس، أو لا. فإن حصل لبس، نحو: (ظننت زيداً هنداً) وجب إقامة الأول لا غير.

وإن لم يحصل لبس. فلا يخلو إما أن يكون المفعول الثاني جملة، أو لا.

---

(١) نسب هذا القول للفارسي في الارتشاف ٢/ ١٨٧ قال أبو حيان «وحكى أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني عن الفارسي: أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم الإلباس وهو نكرة مع وجود الأول معرفة. . . وعن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة، قبح إقامته مقام الفاعل»، وينظر الهمع ٢: ٢٦٣.

(٢) ينظر الإيضاح ص١٢٤، والمقتصد للجرجاني ١: ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٣٨ والتصريح للأزهري ١: ٢٩٢.

(٣) في شرح الإيضاح قال الجرجاني «وإنما كان الأول أحسن لأمرين: أحدهما أنه فاعل في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهما، كان (زيد) آخذاً والآخذ فاعل كما أن المعطي كذلك، وليس للدرهم حظ في الفاعلية البتة، لأنه مأخوذ فأن تضع موضع الفاعل ما هو مشاكل له في المعنى أولى على كل حال.

والثانية أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ. ألا ترى أن مرتبة (زيد) قبل مرتبة (الدرهم) فإذا أسقطت الفاعل كان الذي بجنبه أولى بموضعه».

. . . .

فإن كان جملة وجب إقامة الأول إجماعاً، وقياس قول الكوفيين من أن الجملة يجوز أن يقع مفعول ما لم يسم فاعله. جواز إقامة الثاني هنا، وإن لم يكن جملة اختلف النحاة في ذلك.

فمنهم[(١)] من منع جواز إقامة الثاني مطلقاً.

ومنهم[(٢)] من منع جواز إقامته نكرة، وجوزه معرفة.

ومنهم[(٣)] من أجاز إقامة الثاني مطلقاً.

أما الذين منعوا فعللوا بعلتين[(٤)]:

إحداهما: أن المفعول الثاني هو المظنون، فلو أقمناه لتوهم لبس بأن المظنون هو المنصوب، فعلى هذه العلة ينبغي. إذا لم يحصل توهم لبس بفهم المعنى، أو يكون الثاني نكرة تجوز الإقامة من غير توقف.

والعلة الثانية: أنهم قالوا: إن المفعول الثاني قد يقع جملة، فلا يجوز إقامته حينئذ، فمنعناه فيما إذا كان مفرداً طرداً للباب.

والصحيح المختار جواز إقامة الثاني مطلقاً إذا لم يكن لبس، ولم يكن جملة، لأنه مانع من ذلك[(٥)].

وقولهم: طرداً للباب. قلنا: إذا فهمت العلة المانعة لا حاجة بنا إلى الطرد،

---

(١) مذهب طائفة من النحاة، واختاره الجزولي وابن هشام الخضراوي. ينظر شرح ابن القواس ١: ٦٢١ والارتشاف ٢: ١٨٧.

(٢) مذهب بعض النحاة، واختاره ابن طلحة والسيرافي وابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك، وجماعة من المتأخرين. ينظر الارتشاف ٢: ١٨٧، والتصريح ١: ٢٩٣.

(٣) في شرح الكافية للرضي ١: ٨٣ قال: «والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل - معرفة كان أو نكرة - واللبس مرتفع من إلزام كل من المفعولين مركزه».

(٤) ينظر: التصريح ١/ ٢٩٢.

(٥) ينظر التسهيل ص٧٧، وتعليق الفرائد : ٢٦١.

وإن كان من باب (أعلمت)، لم يجز عندي إلا إقامة الأول خاصة، وهو الفاعل في المعنى، واسم المفعول

وقد فهمت هنا، وهو كونه جملة، فإذا انتفت الجملة فلا مانع من الجواز.

وقوله: **(وإن كان من باب أعلمت.... إلى آخره)**.

هذه المسألة اختلف النحاة فيها:

فذهب بعضهم[١] إلى ما ذكره المصنف رحمه الله وهو تعين إقامة الأول، وقال: لأن إقامة الثاني يلبس بأنه هو الأول، وإقامة الثالث ممتنعة كما امتنع في باب علمت[٢].

وعلل بعضهم ذلك بعلة أخرى، وهو أن قال: إن المفعول الثاني والثالث أصلهما/ كان مبتدأ وخبراً. فالمفعولية فيهما ليست متمحضة، بخلاف الأول فإنه متمحض للمفعولية. [٢٧/أ]

فإن قيل: فالأول كان فاعلاً أيضاً فليس متمحضاً للمفعولية.

قلنا: الفرق بينهما، أن الثاني والثالث معنى الأخبار بأحدهما عن الآخر حال المفعولية باق، كما كان في حال الابتدائية، ولا كذلك معنى الفاعلية في الأول فإنه لم يبق.

يقال: ما ذكرته من الدليل موجود في باب ظننت، وقد أقمت الأول بلا خلاف؟.

لأنا نقول: إنما جوزناه هناك، لأنه لا مندوحة لنا عن ذلك، وهنا لنا مندوحة بجواز إقامة الأول، فلا يلزم من جوازه إذ لا مندوحة عنه، جوازه حيث عنه مندوحة.

---

(١) ومن هؤلاء هشام الخضراوي والأبذي. وينظر: التصريح ١: ٢٩٣.

(٢) في شرح الرضي ١/ ٨٤ «وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل (أعلمت) =كقوله:

وما كان من الصفات بمعناه، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول.

وذهب بعضهم[(١)] إلى جواز إقامة الثاني، وقال: اللبس إن حصل فلا يجوز، وإن لم يحصل جاز.

وفي إقامة الثالث التفصيل والخلاف الذي ذكرناه في الثاني من باب ظننت[(٢)].

وقوله: **(وما كان من الصفات بمعناه).**

يريد به اسم المفعول الجاري مجرى الصفة المشبهة كقولنا: زيد مغمور الدار[(٣)].

نُبِّئْتُ عمراً غير شاكر نعمتي

لأنه في الحقيقة فاعل (علم)، إذ معنى: أُعْلِمَ زيد عمراً منطلقاً - علم زيداً عمراً منطلقاً. وقيام ثاني مفاعيل (أعلمت) مقام الفاعل أولى من حيث القيام من قيام ثالثها»، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٣٩.

(١) مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين وابن الحاج، ينظر التصريح ١: ٢٩٣.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٦٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٣٩، والتصريح ١: ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٥٤٦.

باب المبتدأ وخبره

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة الابتداء، ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما، فالابتداء، هو جعلك الاسم، أو ما هو في تقديره، أول الكلام لفظاً

باب المبتدأ والخبر

قوله: **(أو ما هو[1] في تقديره)**.

ليدخل فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] فـ(أن تصوموا) مبتدأ وهو وإن لم يكن اسماً في اللفظ، فإنه في تقدير الاسم، إذ كان تقديره: صومكم خير لكم، ونحو من هذا قولهم: سواء عليَّ أقمت أم قعدت. فـ(سواء) فيه خبر مقدم، و(أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ، التقدير: سواء عليّ قيامك وقعودك، فـ(قيامك) و(قعودك) مبتدآن، و(سواء) خبر مقدم، وجاز أن يقع خبراً عن اثنين وإن كان مفرداً، لأنه مصدر، والخبر المصدر يخبر به عن المفرد والاثنين والجمع بلفظ واحد، وهو أحد ما أعرب به قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] تقديره - والله أعلم -: سواء عليهم إنذارك وعدمه[4].

---

(١) في المخطوطة. أو ما هي، والصحيح ما أثبت، لأن الضمير يرجع إلى الاسم، وينظر المتن أعلى الصفحة، والمقرب ١:٨٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٤.

(٣) سورة البقرة من الآية ٦.

(٤) في البيان ١:٤٩ - ٥٠ قال الأنباري «سواء» مرفوع لوجهين:
أحدهما: أن يكون مبتدأ، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبره. كقولهم: سواء علي أقمت أم قعدت. فإن قيل: الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ وجب أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وليس في الجملة الواقعة خبر للمبتدأ هاهنا ضمير يعود إلى المبتدأ. قلنا: هذا الكلام محمول على المعنى، والتقدير: سواء عليهم الإنذار وتركه، وسواء علي القيام والقعود... =

أو تقديراً، مُعرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة

وقوله: **(أو تقديراً)**.

ليدخل فيه نحو: عندي زيد، وفي الدار رجل، ومنطلق بكر، تقديراً عند البصريين[1] - رحمهم الله. فإنهم يجوزون تقديم الخبر ما لم يلبس على ما سنذكره - إن شاء الله تعالى - فـ(زيد) و(رجل) و(بكر) مبتدآت، وإن تأخرن في اللفظ. لَمَّا كن متقدمات في التقدير.

قوله: **(مُعَرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة)**.

يحترز بقوله: (غير الزائدة) عن مثل قول العرب: بحسبك أن تفعل، وما في الدار من أحد، فإن كل واحد من (بحسبك) و(من أحد) مبتدأ[2] وإن لم يكن معرى من العوامل اللفظية، لما كانت (الباء) و(من) زائدتين.

واعلم أن النحاة اختلفوا: ما المراد بالعوامل اللفظية هنا؟.

فذهب جماعة، منهم أبو علي[3] وغيره، إلى أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ، وهي (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، وأفعال المقاربة، على قول من رأى/ ذلك، و(ما) و(لا) على العملين، [٢٧ و(لات).

قالوا: لأن هذه الأشياء إذا دخلت على المبتدأ والخبر، فإن معنى الإخبار

=والثاني: أن يكون (سواء) مرفوعاً، لأنه خبر (إنَّ) وما بعده في موضع رفع بفعله، لأن (سواء) في معنى اسم الفاعل، واسم الفاعل إذا وقع خبراً عمل عمل الفعل والتقدير: إن الذين كفروا مستو عليهم الإنذار وتركه»، ذو وينظر: مشكل إعراب القرآن ص٧٦، والكشاف ١:١٥١.

(١) ينظر الإنصاف ١:٦٥.

(٢) في الكتاب ١:٦٧ - ٦٨ قال سيبويه: «ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلا تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن (بحسبك) في موضع ابتداء». وينظر شرح الرضي ١:٨٦.

(٣) هو الفارسي. ينظر الإيضاح ص٧٣، والمقتصد للجرجاني ١:٢٠٣ - ٢١٤ والمفصل ص٢٣ وشرح ابن يعيش ١:٨٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٥.

لتخبر عنه.

والمبتدأ: هو الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نية على الوصف المتقدم...

بأحدهما عن الآخر باق وإن تغير اللفظ.

وذهب بعضهم[١]، إلى أن المراد بالعوامل اللفظية. أي عامل كان من النواسخ وغيرها، حتى يدخل فيه مثل (جاء)، فإنك إذا قلت مثلاً: زيد منطلق. جاز أن تقول: جاء زيد منطلقاً، وكلام المصنف رحمه الله يفهم منه أن المراد بالعوامل اللفظية، هو القول الثاني، لأنه لو كان المراد بالعوامل اللفظية القول الأول لما احتاج إلى قوله: (غير الزائدة).

وقوله: **(لتخبر عنه)**.

هذا الفصل، وإن استفاد به إخراج (زيد) إذا لفظ به، من غير ضميمة لفظاً ولا تقديراً.

فإنه ضره بإخراج بعض المبتدآت من الحد. وهو مثل قولنا: أقائم الزيدان؟. وما ذاهب أخواك.

فإنه إنما ذكرت المبتدأ هنا، لتخبر به لا عنه، وليس هنا خبر. لا ملفوظ ولا مقدر، فبان فساد هذا الفصل للحد.

على أن قوله: **(أول الكلام)**. يخرج به مثل (زيد) من غير ضميمة، فلا حاجة إلى هذا. ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم: أقل رجل يقول ذاك[٢].

---

(١) منهم الزمخشري وابن الحاجب، وابن عصفور، وقال الرضي في شرح الكافية ١ :٨٦ «وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية، في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهي (كان) و(إنَّ) و(ظن) وأخواتها و(ما) و(لا). والاولى: أن نطلق ولا نخص عاملاً دون الآخر صوناً للحد عن اللفظ المجمل». وينظر المفصل ص٢٣.

(٢) في الكتاب ٢ :٣١٤ قال سيبويه: «وتقول: أقل رجل يقول ذاك إلا زيداً، لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد، وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد. فليس (زيد) بدلاً من (الرجل) في (قل)، ولكن (قل رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه، و(أقل رجل) مبتدأ مبني عليه =

. . . .

ف(أقل) مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قل رجل يقول ذاك. و(يقول ذاك) صفة لـ(رجل)، وليس بخبر، بدليل جريه على (رجل) في تثنيته وجمعه. وكذلك قولهم: كل رجل وضيعته[١]، فإنه خبر على أحد الوجهين[٢].

وكذلك قولهم: حسبك. مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين[٣]، لأنه في معنى اكتف.

وكذلك قول الشاعر:

غَـيْـرُ مـأسـوفٍ عـلَـى زمـنٍ ... يَـنْـقَـضِـي بـالْـهَـمِّ والـحـزنِ[٤]

ومثله قول الآخر:

غـيـرُ لاهٍ عـداك فـاطَّـرح الـلـهـو ولا تَـغْـتَـرر بـعـارض سَـلْـمِ[٥]

=والمستثنى بدل منه». وينظر المقتضب ٤:٤٠٥، والخصائص ٢:١٢٤، وشرح الرضي ١:٨٧.

(١) ينظر الكتاب ١:٢٩٩، والمفصل ص٢٩، والكافية ص٨٠، وشرح الألفية للقواس ٢:٨٤٥.

(٢) في شرح الكافية ١:١٠٧ قال الرضي: «وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع، وفيه مذهبان. قا'، الكوفيون: و(ضيعته) خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى (مع)، فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته. وقال البصريون: الخبر محذوف، أي: كل رجل وضيعته مقرونان». وينظر الإيضاح ص٧٩، وشرح ابن يعيش ١:٩٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢:٢٩٣، المقتضب ٤:٣٨٣، والهمع ٢:٤٤ وفيه «اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس. قيل: الضمة في (حسبك) ضمة بناء... والجمهور على أنها ضمة إعراب فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك السكوت ينم الناس، وقيل هو مبتدأ لاخبر له».

(٤) من المديد، وقائله أبو نواس، وليس في ديوانه، وقد ورد بلا نسبة في الأمالي الشجرية ١:٣٢، وشرح الرضي ١:٨٧ والهمع ٢:٦، والدرر ١:٧٢، والأشموني ١:٢٠٠، وورد منسوباً إليه في المغني ص٢١١، وتعليق الفرائد ٣:٢٣.
الشاهد فيه، قوله: «غير مأسوف حيث جاء المبتدأ وهو (غير) ولا خبر له، لأنه لما أضيف إلى اسم المفعول (مأسوف) وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى عن الخبر» وينظر: الأمالي الشجرية ١:٣٢.

(٥) من الخفيف، ولم يعرف قائله وقد ورد في: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٦. والشاهد فيه =

والخبر: هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية.

فـ(غير) في البيتين مبتدأ لا خبر له، على أحد الوجهين[1]، لأنه محمول على (ما) كأنه قيل: ما يؤسف على زمن، في قولهم: ما قائم أخواك.

وكان الأولى أن يكتفي بقوله: **(أول الكلام)**، لأن مثل (زيد) من غير ضميمة لا يقال فيه هو أول الكلام.

وقوله: **(والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة..)**.

هذا يصح إذا كان الخبر نكرة، أما إذا كان الخبر معرفة، فقد يكون الخبر هو الجزء المستفاد، كما كان في النكرة، وقد يكون المستفاد هو النسبة لا المبتدأ ولا الخبر.

فينبغي أن يعوض قوله: (الجزء) بـ(اللفظ)، فيقول: **(هو اللفظ المستفاد من الجملة..)**.

وينبغي أن يضم إليه: (غير واقع موقع الفعل)، ليخرج مثل: أقائم الزيدان؟. فإن (قائم) لفظ مستفاد من الجملة، وليس بخبر، لكنه واقع موقع الفعل كما كان تقديره: أيقوم الزيدان؟.

وينبغي أن يزيد فيقول: (أو المقول على سبيل الذكر)، كقولنا الآن: الله أكبر، وكقول المسلم للمسلم: الله إلهُنا ومحمد نبينا.

[٢٨/أ] وينبغي أنْ يزيد في/ الحد أيضاً، بأن يقول: (من الجملة الابتدائية)، ليخرج مثل قولنا: أقام زيد وانطلق بكر؟.

فإن الفعل هو الجزء المستفاد من الجملة هنا، وليس مراده، لأنه لا يتكلم على الخبر من حيث هو خبر، بل على خبر المبتدأ على الخصوص. فبان أن الخبر ينبغي أن يكون على هذه الصورة، وهو أن يقول: والخبر هو اللفظ

=قوله: (غير لاه)، وهو كسابقه حيث (غير) مبتدأ لا خبر له.

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ١:٣٢، وشرح الرضي ١:٨٧، وتعليق الفرائد ٣:٢٣.

. . . .

المستفاد من الجملة الابتدائية ملفوظاً به، أو منوياً غير واقع موقع الفعل، أو المقول على سبيل الذكر.

[عامل الرفع في المبتدأ والخبر]

واختلف الناس في عامل المبتدأ والخبر.

فذهب البصريون[١]: إلى أن عامل المبتدأ معنوي، وهو الابتداء.

ونقل عن الكوفيين **مذهبان**[٢]:

أحدهما: أن عامل المبتدأ لفظي، وهو الخبر، وقالوا: بأن كلا منهما يرتفع بالآخر.

والثاني: أن المبتدأ يرتفع بما عاد عليه.

هذا منقول أكثر الناس عن مذهبهم، وهكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم.

ونقل ابن الدهان رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الإيضاح»[٣] ما حكايته: وقال الفراء رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الكسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا ابتدأت اسماً بعده اسم مثله رفعت كل واحد منهما بصاحبه، كقولك: أخوك قائم وإن كان بعده (فَعَلَ أو يَفْعَل) رفعته بما عاد من ذكره لا بـ(فَعَل ويَفْعَل)، وإنما منع أن يرتفع بـ(فعل أو يفعل)، لأنهما مشغولان بما فيه من نية الكناية[٤]، والأفعال تجري بعدها على جهة العود. تقول: أخواك قاما، وأخوتك قاموا، رفعت الأسماء بما عاد عليها من النية».

---

(١) ينظر الكتاب ٢: ١٢٧، ١٦٠ والإنصاف ١: ٤٤، وائتلاف النصرة ص٣١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٦٨، وشرح الرضي ١: ٨٧، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٨١٨ والارتشاف ٢: ٢٩، والهمع ٢: ٩.

(٣) شرح ابن الدهان كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في عدة مجلدات. ينظر بغية الوعاة ١: ٥٨٧.

(٤) يعني الضمير، فالكوفيون يطلقون عليه الكناية.

. . . .

قال: فقلت له: هل تجيز أن تقول: عبدالله قام أبوه؟. فترفع الأول بما عاد من ذكره، وترفع (الأب) بـ(قام ويقوم).

قال: نعم، وأجيز أن أرفع الأول بكل ما يعود من ذكره، وإن كان خفضاً أو نصباً[١].

[قال الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي - رحمه الله].

«فهذه الحكاية عن الفراء تدل على أن ما ذكره النحاة من مذهبهم. ليس بمذهبين - كما قالوا - بل هو اختلاف أحوال، لأنه قال: إن الخبر إذا كان مفرداً، فهو الرافع، وهو المذهب الذي حكوه أولاً عنهم، وإن كان فعلاً فرافع المبتدأ ما عاد عليه، وهو المذهب الذي حكوه عنهم ثانياً».

فيكون هذا اختلاف حالين لا مذهبين كما ذكروا.

ولم يتعرض الفراء لسؤاله عن الجملة الاسمية. ما العامل في المبتدأ فيها؟ ولا الكسائي تعرض لذكرها. هذا تحرير المذاهب في عامل المبتدأ.

وأما العامل في الخبر، فقد نقل عن الكوفيين ما ذكرناه أولاً: من أن العامل فيه المبتدأ.

وللبصريين فيه أقوال:

منها: أن الابتداء - وهو ما يحقق الآن - عامل في المبتدأ والخبر معاً، لأنه اقتضاهما معاً، فيعمل فيهما[٢].

[٢٨/ب] وإلى ذلك يشير كلام الزمخشري[٣]/ رحمه الله في تشبيهه الابتداء بـ(كان)، وأنها

(١) في الهمع ٢: ٩ «وللكوفيون قول آخر. وهو أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، نحو: زيد ضربته، لانه لو زال انتصب، فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثم ذكر، نحو: القائم زيد، ترافعا».

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٧٦، والإنصاف ١: ٤٦، وائتلاف النصرة ص٣١.

(٣) المفصل ص٢٤، وينظر شرح ابن يعيش ١: ٨٥.

. . . .

لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين. فكذلك الابتداء لما اقتضاهما عمل فيهما.

ومنها: أن الابتداء عامل في المبتدأ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر(١). وربما قيل: إن هذا مذهب سيبويه رحمه الله استنباطاً، وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيبويه(٢) رحمه الله.

قالوا: لأن الابتداء ضعيف فلا يعمل في شيئين إلا بمقوٍّ.

ومنها: أن العامل في المبتدأ. الابتداء - كما ذكرنا - والمتبدأ وحده عمل في الخبر(٣).

واستنبطوا ذلك من قول سيبويه(٤) رحمه الله: «فأما الذي يبني عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء».

فقالوا: قد نَصَّ في قوله «إن المبني عليه يرتفع به» على أن المبتدأ يعمل في الخبر، وجعلوا الضمير في (به) عائداً على المبتدأ(٥).

وقال بعض من تعرض لهذا المكان: إن الضمير في (به) يعود إلى الابتداء، لا إلى المبتدأ، فيكون حينئذ مذهبه موافقاً لقول من قال: إن الابتداء عامل في الجزأين معاً(٦).

---

(١) ينظر الانصاف ١:٤٦.

(٢) في أسرار العربية ص٧٦ قال الأنباري: «وذهب سيبويه وجماعة معه، إلى أن العامل في الخبر هو: الابتداء والمبتدأ جميعاً، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدل على أنهما العاملان فيه».

(٣) في المقتضب ٤:١٣، صرح المبرد بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وصرح في موضعين آخرين. بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. ينظر: المقتضب ٢:٤٩، ٤:٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٧ (هارون).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٣/١٧.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ١:٨٥، وقد نسب أبو حيان إليه المذهب القائل بأن المبتدأ =

. . . .

وفهم شيخنا ابن عمرون ﷺ من كلام الزمخشري في قوله: «هما الاسمان المجردان للإسناد»[١].

وقوله بعد ذلك «وكونهما مجردين»[٢] - أن العامل في الخبر معنوي غير الابتداء، وهو تجرد آخر، لأنه قال في «شرحه المفصل»[٣]: «وقوله: و(كونهما) يقتضي أن عامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجرد الخبر، لأنه أضاف الكون لهما، وكون أحدهما غير كون الآخر، فيلزم أن يكون للمبتدأ عامل، [وللخبر عامل][٤] غير عامل المبتدأ، وحينئذ [لهما][٥] عاملان.

قال ابن عمرون ﷺ أيضاً: وإلى ذا أشار السيرافي[٦] ﷺ في شرح كتاب سيبويه ﷺ. فقال: «في كل واحد منهما تعرية»[٧] فقوى ذلك بأن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه، ويرتفع بما كان يرتفع به.

قال السيرافي ﷺ: ويقوي هذا قول سيبويه ﷺ «لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[٨].

قال ابن عمرون ﷺ: «وذا عندي أجود ما يقال».

وإن كان ما ذكره الزمخشري[٩] ﷺ في أثناء المفصل من تشبيهه بـ(كان)

=والخبر مرفوعان بالابتداء، فقال في الارتشاف ٢:٢٨ «وذهب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء». وينظر الهمع ٢:٨.

(١)(٢) المفصل ص٢٣.

(٣) شرح ابن عمرون المفصل ولم يتمه - ينظر البلغة ص٢٢٤، وبغية الوعاة ١:٢٣٢.

(٤) في المخطوطة: المبتدأ والخبر عامل، والصحيح ما ثبت.

(٥) في المخطوطة: هما، والصحيح ما أثبت لأن السياق يقتضيه.

(٦) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي، أخذ النحو عن ابن السراج، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، توفي سنة (٣٦٨هـ)، ترجمته في: طبقات ابن شهبة ص٢٥٦، وإنباه الرواة ١/٣١٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٦٤ - ٦٧ت (د/ رمضان عبد التواب ١٩٩٠م.

(٨) الكتاب ٢:١٢٧.

(٩) المفصل ص٢٣.

....

يعلم منه، أن العامل عنده واحد.

وقوى ابن عمرون رحمه الله هذا المذهب. بأن قال: «وكذا قول سيبويه رحمه الله أن (لا) لا تعمل في الخبر، بل هو مرفوع بما ارتفع به إذا كان خبراً»[١] مع أن الابتداء في المبتدأ قد أزالته (لا) بعملها، فلو كان ذاك هو العامل، وقد زال لبقي خبر (لا) بغير عامل عند سيبويه رحمه الله هذا تحرير المقال في المذاهب في العامل في المبتدأ والخبر.

واختلف النحاة في الابتداء العامل في المبتدأ. ما هو؟.

فقال بعض البصريين: هو وصف قائم في المبتدأ، وهو ما ذكره المصنف[٢] رحمه الله وقد تكلمنا عليه.

وقال بعضهم: ذات وصفين/ والوصفان هما: التعري، والإسناد للخبر[٣]. [٢٩/أ]

قال العلامة محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي رحمه الله: لو قال هذا القائل عوض (إسناد الخبر): الإسناد مطلقاً، بأن يقول: التعري ووجود إسناد. لكان أجود من قوله: (إسناد الخبر)، لأنه لنا مبتدآت لا خبر لها - كما تقدم - لكن معها وجود إسناد، مثل: أقائم الزيدان؟ وغيره[٤].

وقال قوم[٥]: هو التعري فقط.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢: ٢٧٤ - ٢٧٦، وشرح الرضي ١: ١١١.

(٢) وهو التعري من العوامل اللفظية غير الزائدة. ينظر المقرب ١: ٨٢، وأسرار العربية ص٦٧.

(٣) ينظر: المفصل ص٢٤، وشرح ابن يعيش ١: ٨٤.

(٤) مثل: كل رجل وضيعته، وأقل رجل يقول ذلك، وحسبك. فكل هذه مبتدآت لا أخبار لها، ينظر: شرح الرضي ١: ٨٧.

(٥) ينظر: أسرار العربية ٦٧، والإنصاف ١: ٤٥.

والمبتدأ لا يكون إلا معرفة، ولا يكون نكرة إلا بشروط، وهي، أن تكون

وقال الزجاج[١] رحمه الله: «وهو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار»[٢].

وقال بعضهم[٣]: بل هو جعل الاسم على هيئة ما معلومة لا بد للمبتدأ أن يكون على مثلها، ولا يخرج عن قضيتها، فصار ترتيبها في النفس كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين - في باب الفعل - فاعلاً، والآخر مفعولاً.

[آراء النحاة في حكم الابتداء بالنكرة]

وقوله: **(ولا يكون نكرة إلا بشرط)**.

اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت[٤] فيه آراء النحويين - رحمهم الله - فقال ابن السراج رحمه الله: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة[٥]، متى حصلت

---

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، أخذ النحو عن ثعلب والمبرد، من مصنفاته، معاني القرآن، والاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه، توفي سنة (٣١١هـ) ترجمته في: مراتب النحويين ص١٣٦، وبغية الوعاة ١: ٤١١.

(٢) في شرح ابن يعيش ١: ٨٥ «وقال أبو اسحاق العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم - يعني من الإخبار عنه - قال: لأن الاسم لما كان لا بد من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ». وينظر أسرار العربية ص٦٧.

(٣) في شرح الكافية ١: ٨٧ قال الرضي: «وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم من العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ. الثاني: تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء... وفسر الجزولي الابتداء: بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه، أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر».

(٤) في المخطوطة: اختلف، والصحيح ما أثبت، لأن الفاعل مؤنث.

(٥) الأصول ١: ٦٦، وهو رأي ابن مالك أيضاً في شرح الكافية الشافية ١: ٣٦٣. وفي شرح الكافية: ١: ٨٨ قال الرضي «وقال ابن الدهان، وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل - سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء - واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه».

موصوفة أو خلفاً من موصوف.

الفائدة في الكلام جاز الابتداء بالنكرة. وجد شيء من الشرائط أو لم توجد.

وقال الجرجاجي[(١)] رحمه الله: يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته نحو: رجل من بني تميم شاعر، أو فارس، فالمجوز عنده شيء واحد، وهو جهالة بعض النفوس ذلك.

وما ذكره لا يحصر المواضع التي أنا أذكرها على ما سيمر بك - إن شاء الله تعالى -.

وقال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرون الحلبي رحمه الله «الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير»، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين:

إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم كقولنا: «تمرة خير من جرادة»[(٢)].

فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن. بل يعتبر كل ما يرد، فإن كان جارياً على الضابط أجزناه، [وإلا منعناه][(٣)].

---

(١) قال في المقتصد ١:٣٠٨ «... والضرب الثالث هو أن يكونا نكرتين كقولك: رجل من قبيلة كذا عالم»، والإخبار بالنكرة عن النكرة غير مستقيم في الأصل، إذ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة، فإنما تأتي النكرتان إذا وجد تخصيص كما فعلت في تخصيصك (رجلا) بقولك: «من قبيلة كذا، ونحو أن تقول: رجل من آل فلان فارس، فتصفه بكونه من تلك القبيلة، وتحصل الفائدة، لأن المخاطب قد يعلم ذلك، ولو قلت: رجل ذاهب. لم يجز، لأن كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من ذاهب ما، فإن قلت: رجل ذاهب من داري، أو ذهب من داري، جاز، لأن ذلك لا يعرفه كل أحد».

(٢) قائله: عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (موطأ الامام مالك بن أنس ١:٢٧٨ دار الريان). كتاب الحج - باب: فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم

(٣) زيادة من النص الذي نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٣:١٠٨ (مكرم).

نحو قولك: مؤمن خير من مشرك، أو مقاربة للمعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام وهي (أفْعَل مِن)، أو تكون اسم استفهام، أو اسم شرط، أو كم الخبرية، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب، أو تتقدمها أداة نفي، أو أداة استفهام، أو خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً، أو يكون فيها معنى الدعاء، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر، وهو قليل، ومنه قولهم: «شيءٌ ما جاء بك، وشرٌ أهرَّ ذا ناب» أي: ما جاء بك إلا شيء، وما أهر ذا ناب إلاّ شر، أو تكون النكرة عامة، أو في جواب من سأل بالهمزة وأم، أو يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولك: الناس رجلان: رجل أهنته، ورجل أكرمته، ف(رجل) يجوز فيه أن يكون مبتدأ.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة. كما فعل هذا المصنف رحمه الله وجماعة ممن تقدمه من النحاة فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أَرَ أَحداً من النحاة بلغ بها زائداً عن أربعة وعشرين - فيما علمته -.

فنبدأ من ذلك بالأماكن التي ذكرها المصنف رحمه الله ثم نسرد البواقي:

[أحدها][١] أن تكون موصوفة. كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٢].

وهذا تحته نوعان:

موصوف بصفة ظاهرة كما مثلنا[٣].

وموصوف بصفة مقدرة كمسألة: السمنُ منوان بدرهم، فإن تقديرها: منوان

(١) زيادة في الأشباه والنظائر ٣:١٠٨ نقلها السيوطي عن ابن النحاس.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢١.

(٣) أي: بالآية السابقة.

. . . .

منه بدرهم.

و(منه) في موضع الصفة لل(منوين)، ولذلك جاز الابتداء بها مع كونها نكرة. وكان ينبغي أن يقول: (بشرط أن تكون الصفة محصلة لتخصيص يفيد نفي جهالة)./ وإلا فلو قلنا: رجل في الدنيا قائم. لم يستنكر ذلك، وإن كانت [٢٩/ب] النكرة هنا موصوفة.

والثالث: [أن تكون][١] خلفاً من موصوف، [كقولهم: ضعيفٌ عاذ بقرملة أي: إنسان ضعيف، أو حيوان التجأ إلى ضعيف][٢]، وقد مثل المصنف[٣] رحمه الله عليه.

والرابع: مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام، كقولك: أفضل من زيد ضاحك.

والخامس: أن تكون اسم استفهام نحو: من جاءك؟.

والسادس: اسم شرط، نحو: من يأتني أكرمه.

والسابع: كم الخبرية، نحو: كم غلامٍ لي.

والثامن: [أن يكون][٤] معنى الكلام التعجب. كقول الشاعر:

عـجـبٌ لـتـلـك قـضـيـةٌ وإقـامـتـي فَيكـم علَى تِلك القضِّية أعْجَبُ[٥]

---

(١) زيادة من النص المنقول عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر للسيوطي ٣:١٠٨.

(٢) زيادة لا توجد في المخطوطة، وقد أخذتها من نص السيوطي في الأشباه والنظائر ٣:١٠٨ وقد نقلها عن ابن النحاس، وفي الصحاح (قرمل) ٥:١٨٠٦: «القرمل: شجر ضعيف لا شوك له»، وفي المثل «ذليل عاذ بقرملة»، وينظر الأمثال للميداني ١:٢٩٠.

(٣) بقوله: (نحو قولك: مؤمن خير من مشرك).

(٤) زيادة من النص المنقول عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر ٣:١٠٨.

(٥) من الكامل، وقد تعددت نسبته في كتب النحو. ففي الكتاب ١:٣١٩ نسبه سيبويه إلى هني ابن أحمر الكناني، وفي الأعلم ١:١٦١، وشرح الأبيات لابن السيرافي ١:٢١٣، نسب إلى زرافة الباهلي، وفي معجم الشعراء ٢١٥ نسب إلى عمر بن الحارث الكناني، وفي شرح =

. . . .

والتاسع: أن يتقدمها أداة نفي، نحو: ما رجلٌ قائمٌ.

والعاشر: أن يتقدمها أداة استفهام، نحو: أَرجلٌ قائمٌ؟.

والحادي عشر: أن يتقدمها خبرها ظرفاً، نحو: عندي رجلٌ. سواء في ذلك ظرف المكان وظرف الزمان، نحو: يوم الجمعة قتالٌ.

والثاني عشر: أن يتقدمها خبرها جاراً ومجروراً. نحو: في الدار رجلٌ. وينبغي أن يشترط في هذا القسم، والقسم الذي قبله. أن يكون المجرور أو الظرف معرفة، وإلا فلو قيل: في دار رجل، لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً وقد تقدم.

وأجاز الجزولي والواحدي[1] في كتابه في النحو، تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف[2] نقله عنهما شيخنا[3] رحمه الله.

والثالث عشر: أن يكون فيها معنى الدعاء: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾[4] و(ويل له)[5].

=التبريزي ٢: ١٩٨ نسب إلى همام أخي جساس بن مرة، وفي شرح ابن يعيش ١: ١١٤ لرؤبة ابن العجاج، وفي الخزانة ٢: ٣٤ لضمرة بن ضمرة.

والشاهد فيه قوله: (عجب) حيث جاز الابتداء بالنكرة، لما في الكلام من معنى التعجب، وقد استشهد به سيبويه على إضمار المبتدأ، والتقدير عنده: أمري عَجَبٌ.

(١) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الإمام أبو الحسن الواحدي، نحوي مفسر، قرأ على أبي الحسن الضرير النحوي، ولازم مجالس الثعالبي في تحصيل التفسير، من مصنفاته: البسيط، والوجيز، والوسيط في التفسير، وشرح ديوان المتنبي، والإغراب في علم الإعراب، توفي سنة (٤٦٨هـ)، ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ١٤٥، وطبقات القراء ١: ٥٢٣.

(٢) ينظر الارتشاف ٢: ٤٣.

(٣) يعني الشيخ جمال الدين بن عمرون الحلبي، وينظر الارتشاف ٢: ٤٣.

(٤) سورة الأنعام من الآية ٥٤، والأعراف من الآية ٤٦، والرعد من الآية ٢٤، والنحل من الآية ٤٢، والقصص من الآية ٥٥ والزمر من الآية ٧٣.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١: ٣٣٠ - ٣٣١.

=

....

والرابع عشر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولهم: شيءٌ ما جاء بك[(١)].

وهذا التمثيل فيه نظر، لأن (ما) يحتمل أن تكون هنا صفة، كما كانت في قولهم: آتني بسهم ما، فتكون حينئذ، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[(٢)] إلا أنه يجوز أن يعتقد (ما) هنا زائدة، فيكون التمثيل حينئذ صحيحاً.

ولما كان فيه هذا النظر، لم يكتف به المصنف رحمه الله بل قال: وشرٌ أهرَّ ذا ناب[(٣)].

وهذا القسم هو الذي يعبر عنه النحاة، بقولهم: في معنى النفي. أي: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ[(٤)].

والخامس عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر[(٥)] رضي الله عنه: (تمرةٌ خير من جرادةٍ). ونحو: مسألةٌ خير من بطالة[(٦)].

والسادس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة، وأم، نحو: رجل قائم. في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة؟[(٧)].

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٣٣٩، وشرح ابن يعيش ١: ٨٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢١.

(٣) في مجمع الأمثال للميداني ص٣٧٠ تحقيق: محيي الدين، يقال: أهره. إذا حمله على الهرير، و(شرّ) يرفع بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجل من بني تميم فارس. وابتدأوا بالنكرة هنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك، لأن المعنى، ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ. ينظر المستقصى في الأمثال ٢: ١٣٠، واللسان (هرر).

(٤) في الكتاب ١/ ٣٣٩ «أما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسن، وإن لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله، مثل للعرب: شر أهر ذا ناب».

(٥) الموطأ ١: ٢٧٨.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر ٦/ ٩٧.

(٧) ينظر: شرح الرضي ١: ٨٩.

. . . .

والسابع عشر: أن يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قولك: الناس رجلان رجلٌ أُكرمه ورجلٌ أهينه[1] فـ(رجل)، يجوز أن يكون مبتدأ.

وكقول امرئ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبَتَين فثوبٌ لَبِسْت وثوبٌ أَجُرُّ[2]

[٣٠/أ] /هنا انتهى ما ذكره المصنف رحمه الله.

والثامن عشر: أن تكون معتمدة على لام الابتداء، نحو: لرجلٌ قائمٌ.

والتاسع عشر: أن تكون عاملة، نحو: أمرٌ بمعروف صدقةٌ[3].

والموفي العشرون: أن تكون (ما) التعجبية، نحو: ما أحسن زيداً، على رأي سيبويه[4].

والحادي والعشرون: أن تكون مضافة إضافة محضة، نحو: غلامُ امرأة خارجٌ.

---

(١) العبارة في كتاب سيبويه ١: ٤٥ (بولاق) «الناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته». وينظر المغني ص٦١٤، والأشباه والنظائر ٣: ١١٠.

(٢) من المتقارب وروايته في ديوان امرئ القيس ص١١٠.

فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيت وثوباً أَجَرُّ

وعلى هذه الرواية ليس مما نحن فيه. فلا شاهد فيه.

وقد ورد في الكتاب ١: ٨٦، واستشهد به سيبويه على حذف الضمير من الخبر (لبست) و(أجر)، وفي الأمالي الشجرية ١: ٩٣ روي

فلما دنوت تسديتها فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجر

وفي أمالي السهيلي ص٩١، والمغني ص٦١٤، وشرح شواهد البغدادي ٥: ٥٨ والخزانة ١: ٣٧٣.

والشاهد فيه قوله: «فثوب.. وثوب» حيث جاز الابتداء بالنكرة، لأنها في موضع تفصيل.

(٣) في صحيح مسلم: صلاة المسافرين واستحباب صلاة الضحى: «... وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة». وينظر مسند الإمام أحمد ٥/١٦٧، ١٦٨، ١٧٨، وفيض القدير: ١/١٨، ورواية البخاري فيه (كل معروف صدقة).

(٤) الكتاب ١/٧٣، والتبصرة والتذكرة ١: ٢٦٥، وشرح الرضي ١: ٨٩.

. . . .

والثاني والعشرون: أن تكون مضافة إضافة غير محضة، نحو: مثلك لا يفعل كذا.

وشرط تجويز الإضافة غير المحضة للابتداء بالنكرة: أن يكون المضاف إليه غير قابل الألف واللام، فلا يجوز أن تقول: مثلُ رجل قائمٌ.

والثالث والعشرون: أن تكون في معنى الموصوفة[(١)]، وهو أن تكون مصغرة، نحو: رُجيلٌ قائم؛ فالتصغير وصف في المعنى بالصغر.

والرابع والعشرون: أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص، نحو: ما حكي، أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ﵁ قالت قريش: صبأ[(٢)] عمر، فقال أبو جهل أو غيره: مه[(٣)]؟. رجل اختار لنفسه أمراً، فما تريدُون؟. ذكره الجرجاني ﵀ في مسائله[(٤)].

الخامس والعشرون: أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور. بل جملة، نحو: قام أبوه رجلٌ. بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً[(٥)].

والسادس والعشرون: ما دخل عليها (إنَّ) في جواب النفي، نحو قولك - في جواب من قال: ما رجل في الدار؟، إنَّ رجلاً في الدار[(٦)].

وهذا الموضع من المواضع التي كررها ابن النحاس، لأنه داخل فيما فيه معنى التعجب.

(١) أيضاً من المواضع التي كررها ابن النحاس، لأنه يدخل تحت الموضعين الأول والثاني. وهو: أن تكون النكرة موصوفة بصفة ظاهرة أو مقدرة.

(٢) في القاموس: (صبأ)، كمنع وكرم. صبئا وصبؤا خرج من دين إلى دين آخر.

(٣) مه: استفهام، أصلها (ما) الاستفهامية قلبت ألفها هاء، لأنها من مخرجها وتجانسها في الخفاء والمراد. ما الأمر، أو ما الخبر، ينظر شرح ابن يعيش ٤:٦.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٣/١١١.

(٥) في الهمع ٣:٣٠ قال السيوطي: «وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وأفقه. انتهى». قال السيوطي، وقد وافقه عصريه البهاء ابن النحاس - شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرب). وينظر الارتشاف ٢:٤٠.

(٦) في حاشية النسخة **ورقة ٣٠:أ** «قيل: ذكر أبو علي في التذكرة عن أبي الحسن أنه أجاز، إنَّ =

. . . .

والسابع والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد، نحو: قائم الزيدان. على رأي الكوفيين والأخفش[١] - رحمهم الله -.

والثامن والعشرون: أن تكون معتمدة على واو الحال، كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٢].

والتاسع والعشرون: أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة فصيرت مبتدأ، نحو قول الشاعر:

عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي[٣] ....

والموفي ثلاثين: أن يعطف عليها نكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٤] على أحد الوجهين[٥].

قائماً الزيدان. على أن يكون (الزيدان) فاعلا سد مسد الخبر وخطأه أبو عثمان في كون (إنَّ) =لا تعمل النصب دون الرفع، وجوز ذلك أبو علي أيضاً محتجاً بأن اسم الفاعل قد اعتمد على (إنَّ)، فعلى هذا يكون أيضاً هذا موضعاً آخر مما يصح فيه الابتداء بالنكرة، لاعتماده على (إنَّ)».

(١) ينظر ائتلاف النصرة ص٧٩، والمغني ص٦١٢، والهمع ٢: ٢٩.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٥٤.

(٣) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله وعجزه:

.... فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

وقد ورد في شواهد التوضيح لابن مالك ص٤٦ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي والمغني ص٦١٠، وتعليق الفرائد ٣: ٥١ وشفاء العليل ١: ٢٨١، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٦٣. والشاهد فيه قوله: «وشكوى» حيث ساغ الابتداء بالنكرة، لأنها عطفت على نكرة فيها مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة.

(٤) سورة محمد من الآية ٢١.

(٥) ذكر العكبري في إعرابه ص٢٣٧ ثلاثة أوجه في إعراب (طاعة) وهي: «أن تكون (طاعة) خبر» للمبتدأ (أولى)، أو صفة لـ(سورة) أي: ذات مطاوعة، أو مبتدأ، والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيره، وقيل: التقدير. «أمرنا طاعة».

....

والحادي والثلاثون: أن تلي (لولا)، كقول الشاعر:

لَـوْلاَ اصْـطِـبَـارٌ لأَوْدَى كُـلُّ ذِي[(١)] ....

والثاني والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل: (إنْ مضى عَيرٌ فعيرٌ في الرباط)[(٢)].

فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة، ولا أدعي الإحاطة، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته، راجياً ثواب الله - عز وجل - إن شاء الله تعالى.

وينبغي أن يشترط ألا يكون المبتدأ والخبر معلوماً من كل وجه. بل يكون فيه جهالة ما عند المخاطب.. إما بالخبر، أو بالنسبة - يستفيد/ رفعها [٣٠/ب] بذكره[(٣)].

---

(١) صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وعجزه:
.... كـمـا اسـتـقـلـتْ مـطـايـاهـن لـلـظَّـعـن
وقد ورد في الارتشاف ٢: ٣٩، والمساعد ١: ٢١٨، وتعليق الفرائد ٣: ٥٤، وشواهد التوضيح ص٤٦، والهمع ٢: ٣٠، والتصريح ١: ١٧٠، والأشموني ١: ٢١٧.
والشاهد فيه قوله: لولا اصطبار، حيث جاز الابتداء بالنكرة وهي (اصطبار) لوقوعها بعد (لولا) والخبر محذوف، تقديره موجود.

(٢) في مجمع الأمثال ١: ٢٧، والتمثيل والمحاضرة ص٣٤٤: (إن ذهب عَير...) وفي جمهرة الأمثال ص٢٧ (إن هلك عَير...).
والعير: الحمار الوحشي، ومن معانيه أيضاً: السيد والملك، وعير القوم: سيدهم. ينظر الصحاح (عير) ٢/ ٧٦٢. وقال الدماميني في شرح التسهيل ٣: ٥٥ «أو تالي فاء الجزاء، كقول بعض العرب: (إنْ مضى عَيْر فَعيْرُ في الرباط) كذا مثلوا له، ولا يخفى أن المعنى: فعير آخر، فالمسوغ الصفة المقدرة».

(٣) زاد بعض النحاة من المسوغات للابتداء بالنكرة ما يأتي:
- أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت.
- وأن تقع النكرة بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا رجلٌ بالباب. =

. . . .

فلو قلت: النار حارةٌ، والثلج باردٌ، والشمس طالعةٌ، والنهار موجودٌ - إذا قيلا لبصير - لم يكن كلاماً - وإن كان قد جاء فيه المبتدأ معرفة والخبر نكرة. لكنه لا جهالة فيه بوجه(١).

=- وأن تقع النكرة في أول جملة حالية، نحو قول الشاعر:

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضَوؤه كل شارق

- وأن تكون معطوفة على معرفة، نحو: زيدٌ ورجل قائمان.

- وأن تقع جوابا، نحو: درهمٌ في جواب. ما عندك؟

- وأن تكون محصورة، نحو: إنما في الدار رجلٌ.

ينظر المغني ص٦٠٨ - ٦١٥، والهمع ٢: ٢٩ - ٣١، والأشباه والنظائر ٣: ٩٥ - ٩٨، ١٠٧ - ١١٥.

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١: ٣٠٧، وشرح الرضي ١: ١٠٩.

والخبر ينقسم قسمين: مفرد وجملة، فالمفرد ثلاثة **أقسام**:

قسم هو الأول، **وقسم** ينزل منزلته من جهة المعنى، نحو قولك: زيدٌ حاتمٌ جوداً،

[أقسام الخبر]

وقوله: **(وقسمٌ منزلٌ منزلته)**.

الذي يفهم من هذا الكلام، ومن كلام النحاة كلهم في هذا المكان: أن الخبر منزل منزلة المبتدأ[1].

وليس كذلك. بل المراد. أن المبتدأ هو المنزل منزلة الخبر، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2] فالمعنى - والله أعلم - أن أزواج النبي ﷺ يتنزلن لنا منزلة الأمهات، لا أن أمهاتنا يتنزلن منزلة أزواج النبي ﷺ.

فعلمنا، أن المراد تنزل المبتدأ منزلة الخبر، لا الخبر منزلة المبتدأ، فتصحيح هذا الكلام حينئذ أن يكون في (منزل) ضمير المبتدأ، كأنه قال: (وقسم ينزِّل المبتدأ منزلته).

ويحتاج حينئذ أن يكون فيه حذف ضمير يعود إلى (قسم)، كأن أصله:

---

(١) في حاشية النخسة ق ٣٠: ب «صرح أبو محمد الحريري في شرح ملحمته بما جعله هذا الإمام مفهوماً من كلام النحاة، قال: خبر المبتدأ إذا لم يكن ظرفاً يقع على معنيين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: الأمير عادل، ألا ترى أن قولك (عادل) صفة للأمير والصفة ذات الموصوف.

والمعنى الثاني: «أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه» «كقولك: زيد أسد، بمعنى أنه يشبهه في القوة، لا أن (زيدا) على الحقيقة أسد، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ يعني سبحانه: أن زوجات النبي ﷺ يتنزلن عند المسلمين في احترامهن وتحريم نكاحهن منزلة أمهاتهم لا أَنَّهن أمهاتهم على الحقيقة». وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٤ مثل الذي ذكره الحريري، قال: «وقسم منزل منزلة الاول نحو: زيد زهير شعرا، فـ(زيد) ليس هو (زهير)، ولكنه مشبه به ومنزل منزلته».

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٦.

وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور بشرط

(وقسم منزل المبتدأ فيه منزلته) أي: منزلة الخبر، فالمجرور بـ(فيه) هو العائد، وقد حذفه كما حذف من قولهم: السمنُ منوان بدرهمٍ.

وعلى هذا التقدير يكون (منزل) قد جرى على غير من هو له، فكان يجب إبراز الضمير على رأي البصريين[١] رحمهم الله.

[آراء النحاة في عامل الظرف والمجرور، إذا وقعا خبرين]

قوله: **(وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور)**.

اعلم أن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين فلا بد لهما من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل، ما هو؟.

فذهب بعضهم[٢] إلى أن العامل المقدر فعل، تقديره: استقر، أو، كان، أو وجد، أو ثبت.

قالوا: لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل، وتقدير ما هو أصل في العمل، وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل. قالوا: ولأن لنا موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل، وهو. ما إذا وقع الظرف أو المجرور صلة، نحو: جاءني الذي عندك، والذي في الدار، فهنا يجب تقديره بالفعل ليصلح للصلة بكونه جملة، ولا يقدر بالاسم، لأن الصلة لا تكون مفرداً، فإذا وجب تقديره بالفعل، فإن لم يكن في الخبر واجباً، فلا أقل من رجحانه، وذهب بعضهم[٣]:

---

(١) وذلك لأنهم يوجبون إبراز الضمير في الوصف الجاري على غير من هو له. ينظر: الإنصاف ١:٥٧، والتسهيل ص٤٨، والإرتشاف ٢:٤٧، وتعليق الفرائد ٣:٨٧.

(٢) هو مذهب الأخفش والفارسي والزمخشري وابن الحاجب - ينظر الإيضاح ص٨٧، والمقتصد ١:٢٧٥، والمفصل ص٢٤، وشرح ابن يعيش ١:٩١، والكافية ص٧٦، وشرح الرضي ١:٩٣، والارتشاف ٢:٥٤، والهمع ٢:٢٢، والتصريح ١:١٦٦.

(٣) في التسهيل ص٤٩ - هو مذهب الأخفش صراحة، ونسب إلى سيبويه إيماء، واختاره ابن مالك =

. . . .

إلى أن العامل المقدر هنا اسمٌ لا فعل، تقديره: مستقر، أو كائن، أو موجود، أو ثابت.

قالوا: لأن بنا حاجة إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً، والأصل المفرد، فيقدر العامل - الذي وقع الظرف موقعه - مفرداً، على ما هو الأصل في الخبر.

قالوا: ولأن لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف أو المجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين (أمَّا) و(فائها) نحو: أمَّا عندك فزيد، وأما في الدار فزيد.

فهاهنا يجب تقديره بالمفرد، لأنَّ أما و فائها لا تفصل بينهما بجملة وإذا وجب/ تقديره هنا بالمفرد... فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبراً، وهو [٣١/أ] رأي المصنف[١] رحمه الله.

ويترجح هذا. بأن تقديره بالفعل لزم في حالة كونه غير خبر، وتقديره بالمفرد لزم في حالة كونه خبراً، فكان تقديره بالمفرد أولى.

واعلم أنه على كل تقدير - سواء قلنا: العامل فيه فعل، أو اسم في معنى الفعل - أنا نعتقد أننا حَذفنا ذلك العامل، لما اعتزمنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور. لا الاستقرار[٢]. وكذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه، ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور، كما كان مرتفعاً بذلك العامل، لنيابة الظرف، أو المجرور عن ذلك العامل، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ[٣].

=وابن الناظم: وابن عصفور، وابن النحاس أيضاً. وفي التصريح ١:١٦٦ هو مذهب جمهور البصريين. ينظر: ابن الناظم ص١١١، والإرتشاف ٢/ ٥٤، وتعليق الفرائد ٣:١٠٦، والهمع ٢:٢٢.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٤٤.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١:٦٣، وشرح ابن يعيش ١:٩٠، والهمع ٢:٢٢.

(٣) قال ابن يعيش في شرحه ١:٩٠ «وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك =

....

قال أبو علي رحمه الله: «إظهار عامل الظرف شرعة منسوخة» والدليل على نقل الضمير إليه قول الشاعر:

فإنْ يَك جُثماني بأرض سِوَاكم فإنَّ فؤادي عندك الدَّهر أَجمعُ[١]

وجه الاستدلال: أن (أجمع) مرفوع على أنه تأكيد، وليس في اللفظ مرفوع يصلح أن يكون (أجمع) توكيداً له، فتعين أن يكون توكيداً للضمير المرفوع الذي في (عندك)، المنقول إليه من عامل، لا يقال: إنا حذفنا ذلك الضمير مع عامله، ويكون (أجمعُ) توكيداً له، لأن المحذوف لا يؤكَّد.

فإن قيل: لم لا يكون (أجمع) توكيداً لـ(فؤادي)، وإن كان فؤادي منصوباً؟. لأنه لما لم يظهر نصبه توهم أنه مرفوع فأكده بالرفع، كما روى سيبويه[٢] رحمه الله عن العرب: «أنَّهم أجمعون ذاهبون». فرفعوا (أجمعون) على توهم رفع الضمير لما لم يظهر فيه إعراب.

والجواب: أن سيبويه رحمه الله حمل (إنهم أجمعون ذاهبون) على الغلط[٣]، ولا يحمل على الغلط ما وجد عنه مندوحه، لأن سيبويه رحمه الله روى عن العرب: «إنَّ

=المحذوف، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً وقلت: زيد استقر عندك، لم يمنع منه مانع».

(١) من الطويل، وقائله جميل بن معمر، أو كثير عزة، وقد ورد في ديوان جميل ص١١٨، وديوان كثير ١:٣٣ وفي أمالي القالي ١:٢١٧، وشرح الرضي ١:٩٣ وفي الخزانة ١:٣٩٥ نسبه البغدادي لابن حجر. والشاهد فيه قوله «عندكَ الدهر أجمع» حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله ولا يصح أن يكون (أجمع) توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، كما لا يكون توكيداً لاسم (إنَّ) وهو (فؤادي) على محله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل، وهو الابتداء قد زال.

(٢) الكتاب ٢:١٥٥.

(٣) قال في الكتاب ٢:١٥٥: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه الابتداء. فيرى أنه قال (هم)». قال ابن هشام في المغني ص٦٢١ - ٦٢٢: «ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم».

أن يكونا تامين . . . . .

والجملة **تنقسم قسمين**: اسمية وفعلية، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ، إما ضمير يعود على المبتدأ، أو تكرير المبتدأ بلفظه،

زيداً عندك نفسُه»[(١)] برفع (النفس) مع ظهور الإعراب في (زيد)، فلا يتجه حينئذ ما ذكرتم.

وقوله: **(أن يكونا تامين)**.

أي تتم بهما الفائدة، تحرز من مثل: زيدٌ يوم الجمعة، أو زيدٌ فيك، أو بك.

[الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر]

قوله: **(أو تكرير المبتدأ)**.

مثاله: زيدٌ قام زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[(٢)] و﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[(٣)] وهذا الذي يعرف بوقوع الظاهر موقع المضمر[(٤)].

وقوله: **(بلفظه)**.

تحرز من مثل قولنا: زيد قام أبو عمرو، إذا كان (أبو عمرو) كنية (زيد)، وزيد قام عمرو، إذا كان مسمًّى باسمين (زيد)، و(عمرو)، فإن في هذه المسألة خلافاً.

منهم من لم يجزها، لما يؤدي إليه من اللبس. ومنهم من[(٥)] أجازها قياساً

---

(١) في الكتاب ٢/١٤٦ (هارون): «وإذا قلت إن زيداً يقول ذاك، ثم قلت: نفسه، فالنصب أحسن، وإن أُردت أن تحمله على المضمر فعلى هو نفسه».

(٢) سورة الحاقة آية ١، ٢.

(٣) سورة القارعة آية ١، ٢.

(٤) قال الأنباري في البيان ٢: ٤٥٦ «المظهر ههنا أقيم مقام المضمر للتفخيم والتعظيم، وتقديره: الحاقة: ما هي؟».

(٥) في أسرار العربية قال الأنباري ص٧٤: «ولو قلت: زيد انطلق عمرو، لم يجز قولاً واحداً، =

أو إشارة إليه، ومنه ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ في قراءة من قرأ برفع (اللباس)، أو عموم يدخل تحته المبتدأ،

على قولنا: زيدٌ قام زيدٌ.

وقوله: **(أو عموم يدخل تحته المبتدأ).**

مثاله: نعم الرجل زيد، إذا قلنا: إنَّ (زيداً) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبره.

[٣١/ب] وقول الشاعر:/

.... **فأمَّا الصَّبرُ عنها فَلا صبرُ**[١]

وقوله:

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدُورَ لجعفرٍ[٢] ....

وقوله:

فأمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لديكُم[٣] ....

=وهو رأي سيبويه». ينظر شرح الرضي ١:١٩٢ - وفي الارتشاف ٢:٤٣ نسبه أبو حيان للجمهور.

(١) قطعة من بيت من الطويل وتمامه:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبرُ عنها فلا صبرُ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/٣٨٦، ولم ينسبه إلى قائل، وهو في الأمالي الشجرية ٢/٣٤٩ منسوب إلى الرماح بن ميادة.

والشاهد فيه قوله: «فأما الصبر عنها فلا صبر» حيث استغنت جملة الخبر عن عائد يربطها بالمبتدأ لما فيها من عموم يشمل المبتدأ.

(٢) صدر بيت من الطويل قائله توبة بن الحمير، أو رجل من الضبيا يهجو جعفر بن كلاب وعجزه: **ولكن أعجازاً شديداً صريرها**

وقد ورد في الإيضاح ص١٢٧، وأسرار العربية ص١٠٦، وشرح ابن يعيش ٧:١٣٤، والخزانة ١:٤٥٢. والشاهد فيه قوله: «فأما الصدور لا صدور»، حيث لا يوجد عائد يعود على المبتدأ (الصدور)، من جملة الخبر (لا صدور) لأن في جملة الخبر عموماً يشمل المبتدأ.

(٣) صدر بيت من الطويل وقائله الحارث بن خالد المخزومي، أو الوليد بن نهيك، أو الكميت ابن زيد، وعجزه: **ولكن سيراً في عِراض المواكب**

وقد ورد في ديوان الحارث المخزومي ص٤٥، والمقتضب ٢:٧١، والإيضاح ص١٥٧، =

أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء، نحو قوله:

وإنسان عيني يَحْسر الماءَ تارةً فيبدُو، وتارات يَجمُّ فيَغرق

فهذه المواضع ما فيها من العموم أغنى عن العائد.

قوله: **(أو يقترن بالجملة جملة أخرى... إلى آخره)**.

إنما اكتفى هنا من الجملتين بضمير واحد، لأن الفاء لما جعلت الجملة الأولى سبباً للثانية أشبهتها بذلك الشرط والجزاء، فاكتفي منهما بضمير واحد كما يكتفى في الشرط والجزاء، ولذلك اشترطنا الفاء دون غيرها من حروف العطف، إذ كانت مختصة بالسببية.

وأجاز هشام[(١)] رحمه الله مثل ذلك في الواو الجامعة، وقال: لأن الواو الجامعة تجعل ما قبلها وما بعدها كالشيء الواحد. بدليل قولنا: (هذان وزيد وعمرو).

فليس أحدهما منفرداً بالخبرية، وإلا لكُنَّا قد أخبرنا عن المثنى بالمفرد. وأجاب أصحابنا عن ذلك: بأن حكم الواو الجامعة ما ذكره في المفردات دون الجمل. بدليل: أنه يجوز أن تقول: هذان قائم وقاعد، ولا تقول: هذان يقوم ويقعد[(٢)].

فبان افتراق [ما][(٣)] والواو والفاء، في ذلك.

وقوله: **(إن كان جامداً لم يحتج إلى ذلك)**.

وسر صناعة الإعراب ١: ٢٦٧، وشرح الرضي ١: ١٠١، وتعليق الفرائد ٣: ١٣٦ والشاهد فيه قوله: «فأما القتال لا قتال» حيث خلت جملة الخبر (لا قتال) من ضمير يعود على المبتدأ، وذلك لما فيها من عموم يشمل المبتدأ.

(١) ينظر الارتشاف ٢: ٥١، والمغني ص٦٥١، والهمع ٢: ٢٠، والأشموني ١: ٢٠٦.

(٢) ينظر: المغني لابن هشام ص٦٥١، والهمع ٢: ٢٠، وحاشية الصبان ١: ٢٠٦.

(٣) زيادة تخل بسياق العبارة.

فأما المفرد فإن كان ظرفاً أو مجروراً، أو مشتقاً، فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ، وإن كان جامداً لم يحتج إلى ذلك.

والضمير إن كان مرفوعاً، لم يجز حذفه، وإن كان منصوباً، لم يجز حذفه إلا في الشعر، نحو قول ابن يعفر

وخالدٌ يحمَد سادتنا بالحق لا يُحمد بالباطل

التقدير: يحمده سادتنا

وإن كان مخفوضاً بالإضافة، لم يجز حذفه، وإن كان مخفوظاً بحرف جر، جاز إثباته وحذفه، نحو قولك: السمن منوان بدرهم. أي: منوان منه، ما لم يؤد إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، لا يقال: زيد مررت.

يعني أن الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبراً عندنا[١]، خلافاً للكوفيين[٢] رحمهم الله، فإنهم يتأولون الجامد بالمشتق ويحملونه الضمير، نحو: زيد أخوك. أي: مناسبك، وزيد صاحبك أي: مصادقك.

وعندنا: لا حاجة إلى هذا الضمير، لأنه إن كان [من][٣] جهة الخبرية، فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير، فلا حاجة إلى ضمير حينئذ، وإن كان من جهة الاشتقاق فليس بمشتق، فيتحمل ضميراً، وتأوله بالمشتق ليتحمل الضمير زيادة عمل. لا ضرورة تدعونا إليها. فالقول بتأوله بالمشتق وتحمله الضمير زيادة من غير فائدة[٤]، فالسكوت عن ذلك أولى.

---

(١) يعني عند البصريين، وهذا دليل على أن مذهب ابن النحاس النحوي بصري، ينظر: الإنصاف ١: ٥٦، وائتلاف النصرة ص٣١.

(٢) وافقهم على هذا من البصريين - علي بن عيسى الرماني. ينظر: أسرار العربية ص٧٢، والإنصاف ١: ٥٦، وشرح ابن يعيش ١: ٨٨.

(٣) لا توجد في المخطوطة، وقد أثبتها، لأن السياق يقتضيها.

(٤) ينظر: الإيضاح ص٨٢، والمقتصد ١: ٢٥٨، وشرح ابن يعيش ١: ٨٨، والتصريح ١: ١٦٠، والأشموني ١: ٢٠٦.

والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف **ثلاثة أقسام**:

قسم: يلزم فيه حذف الخبر، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا، ولذلك لحن المعري في قوله:

يـذيـبُ الـرُّعـب مـنـه كـل عَـضْـب فـلَـوْلاَ الـغِـمـدُ يُـمْـسِـكُـه لـسَـالا

[أقسام الخبر من حيث الإثبات والحذف]

قوله: **(لولا)**.

اعلم أن (لولا) هذه حرف. معناها امتناع الشيء لوجود غيره. وهي مركبة من (لو) و(لا) عند أكثر النحاة[١].

فـ(لو) معناها: امتناع الشيء لامتناع غيره على ما نقل[٢]، والامتناع قريب من النفي في المعنى، و(لا) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً.

فدخول (لا)، رفع أحد الامتناعين ونفى الآخر، فصارت على امتناع لوجود لذلك. هذا على قول من رأى بتركيبها.

ومن[٣] يمنع التركيب في الحروف قال: هذه حرف موضوع لهذا المعنى كوضع (ما) للنفي، و(هل) للاستفهام.

ولا يقع بعدها إلا الاسم، إلا في ضرورة - على ما سيجيء - ولا يكون الاسم الواقع بعدها إلا مرفوعاً، هذا ما لا خلاف فيه.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣: ٧٦، ومعاني الحروف للرماني ص٣٨٤ (شلبي)، والأمالي الشجرية ٢: ٧٦، وشرح الرضي ١: ١٠٤، ورصف المباني للمالقي ص٣٦٣ تحقيق (الخراط).

(٢) في الأمالي الشجرية ٢: ٧٦ «ومن الحروف المركبة (لولا) فـ(لولا) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معناها النفي، فلما ركبوها بطل معنياهما، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره، واختصت بالاسم».

(٣) - جمهور النحاة - قال الأربلي في جواهر الأدب ص٤٨٣ تحقيق د/ حامد نيل: «والجمهور حكموا ببساطة تلك الكلمات».

. . . .

واختلف في رفع الاسم بعدها، بماذا؟.

فذهب البصريون[١] - رحمهم الله - إلى أنه مرفوع بالابتداء، وأن خبره لازم الحذف، وأن الجملة التي هي (لأكرمتك) ليست خبراً.

[٣٢/أ] قالوا: لأنها لو كانت خبراً، لكانت من قبيل الخبر المفرد/ أو الجملة، ولو كانت من قبيل المفرد، لكانت هي المبتدأ في المعنى، أو لكان المبتدأ منزلاً منزلتها على ما تقدم، وليس قولنا: (لأكرمتك) هو (زيد) ولا (زيد) منزل منزلة (أكرمتك). فتعين أنها ليست بخبر مفرد.

ولا تكون [من][٢] قبيل الإخبار بالجملة، لأنه لا رابط فيها.

وإذا انتفت أن تكون من قبيل الإخبار بالجملة، ومن قبيل الإخبار بالمفرد، تعين أن يكون الخبر محذوفاً، ويكون تقديره: (موجود) أو (كائن)، أو نحو ذلك، فيكون حذفه هنا ملتزماً، لأن ما في (لولا) من معنى الوجود دل عليه، وقد طال الكلام بجواب (لولا)، فوجب الحذف لذلك[٣].

والقول بوجوب الحذف هو قول أكثر المصنفين[٤] - رحمهم الله - وقال الرماني[٥] ﷺ تفصيلاً حسناً وهو:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢:١٢٩، ٣:١٣٩، والإنصاف ١:٧٠، وائتلاف التصرف ص١٦٥، ورصف المباني ص٣٦٢.

(٢) لا توجد بالمخطوطة، وقد زدتها، لأن السياق يقتضيها.

(٣) ينظر: الإيضاح ص٩٤، والمقتصد ١:٢٩٩، والأمالي الشجرية ٢:٢١٠، وشرح ابن يعيش ١:٩٥، وشرح الرضي ١:١٠٤.

(٤) ينظر الكتاب ٢:١٢٩، والمقتضب ٣:٧٦، والأصول ١:٦٧، والإيضاح ص٩٤، والمقتصد ١:٢٩٩، والمفصل ص٢٩، والكافية ص٨٠، وشرح ابن يعيش ١:٩٥، وشرح الرضي ١:١٠٤.

(٥) علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني النحوي، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عن الزجاج، وابن السراج من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، ترجمته في الفهرست ص٦٣، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤، وبغية الوعاة ٢:١٧٠.

. . . .

أن الخبر في (لولا) إن كان معلوماً وجب حذفه، كما قال النحاة، وإن كان مجهولاً، وجب ذكره(١).

فإنا إذا قلنا: لولا زيد لأكرمتك. إن أردنا به. لولا زيد حاضرٌ أو موجود، أو غير ذلك مما يدل عليه قوة الكلام - وجب الحذف، كما ذكرتم للدلالة عليه، وطول الكلام.

وإن أردنا به - لولا زيد يلبس ثوب كذا، أو يركب فرس كذا، أو يفعل فعلاً ليس في اللفظ دلالة عليه، وجب ذكره حينئذ، وإلا كان حذفه تكليف السامع علم الغيب. وأنشد على ظهور الخبر قول الشاعر:

فـوالله لـولا اللهُ لا شَـيءَ غَـيْـره ....(٢)

وقوله:

فـوَالله لَـولاَ اللهُ تُـخْـشَـى عَـواقِـبُـهُ ....(٣)

(١) نسب ذلك أيضاً لابن الشجري والشلوبين وابن مالك - ينظر: جواهر الأدب ص٤٨٤.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

.... لـزُعـزع مـن هـذا الـسـريـر جـوانـبـه

وقد ورد في سر صناعة الإعراب ١: ٣٩٢ بدون نسبة إلى أحد، ونسبه صاحب التاج (زعزع) إلى أم الحجاج بن يوسف، وقيل: هو لامرأة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أورده البغدادي في شرح أبيات المغني ٥/ ١٢٢ منسوباً إلى امرأة في عهد عمر رضي الله عنه ضمن مجموعة من أبيات قالتها، وذكر قصتها، والشاهد فيه قوله: «لولا الله لا شيء غيره» حيث أظهر الخبر بعد (لولا).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه في بعض الكتب هو نفس عجز البيت السابق.

.... لـزعـزع مـن هـذا الـسـريـر جـوانـبُـه

وقد ورد في كتابات الثعالبي ص١٠، وكتابات الجرجاني ص١٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٢٣، ومغني اللبيب ص٣٦٠، والخزانة ١٠: ٣٣٣، واللسان (زعزع) ١٠: ٤، والشاهد فيه قوله: «(لولا الله تخشى عواقبه) حيث أظهر الخبر بعد لولا، لأنه لو لم يظهر لكان مجهولاً لدى السامع».

. . . .

وأبياتاً أخرى غير ذلك(١).

وعلى إظهار الخبر، حمل قوله ﷺ لعائشة ﵂: «لولا قومك حديث عهدهم بكفر، لأسست البيت على قواعد إبراهيم»(٢) فعلى ما قاله أكثر الجماعة، يكون بيت المعري لحناً(٣)، وعلى ما قاله الرماني - وهو الصحيح -

---

(١) منها قول الشاعر:

لولا زهيرٌ جفاني كنت منتصراً ولم أكن جانحا للسلم إنْ جنحوا

وقول الشاعر:

لولا ابنُ أوسٍ نأى ما ضيم صاحبه يوما ولا نابَه وهن ولا حذر

وقول الزبير:

فلولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم أتلعثم

ينظر: شرح الكافية الشافية ١:٣٥٥، وشواهد التوضيح ص٦٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٢.

(٢) الحديث تعددت رواياته، ففي البخاري (علم) ٤٨، و(حج) ٤٢، ومسلم (حج) ٤٠٥، والنسائي (مناسك) ١٢٨، «لولا أن قومك حديث عهدهم - بالجاهلية - بالشرك - بكفر - لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين..» وفي مسند أحمد ٦، ١٠٢، ٦:١٧٦، ٦:١٧٠.
«لولا أن قومك حديثو عهد بشرك - بجاهلية - لهدمت الكعبة فألزقتها بالأرض وجعلت لها بابين...».

(٣) بيت المعري وهو:

يذيبُ الرعب منه كل عَضْب فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا

ينظر: شروح سقط الزند ١:٢٥، والمقرب ١:٨٤، والارتشاف ٢:٣١، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٨.

والشاهد فيه قوله: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) وهو جملة (يُمسِكه) وهو واجب الحذف عند أكثر النحاة، ولذا فهم يخطئون المعري في هذا البيت حيث ذكر الخبر بعد (لولا) وتأوله بعض النحاة على إضمار (أنْ) والتقدير (أنْ يمسكه)، وأعربه بدلاً. أي إمساكه، فحذف (أنْ) وارتفع الفعل، أو على تقدير جملة (يمسكه) معترضة، وقيل: يحتمل أنَّ (يمسكه) حال من الخبر المحذوف، والتأويل الأخير مردود بما نقل عن الأخفش: من أنهم لا يذكرون الحال بعد لولا الامتناعية، لأنه خبر في المعنى، أما عند الرماني، وتبعه ابن النحاس فلا لحن في البيت، لأن الرماني يُجَوِّز ذكر الخبر بعد (لولا) إن لم يكن معلوماً، وأنشد أبياتاً كثيرة ذكر فيها الخبر بعد (لولا)، وقد صحح ابن النحاس مذهب =

. . . .

لا لحن في بيت المعري حينئذ.

وذهب الكوفيون - رحمهم الله - في الاسم الواقع بعد (لولا) مذهبين أحدهما: هو مرتفع بـ(لولا) نفسها[١].

والثاني: هو مرتفع بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، تقديره: لولا حضر زيد، أو وُجد، أو نحو ذلك[٢].

قال أصحابنا[٣]: وما ذكروه غير صحيح.

أما قولهم: إنه مرتفع بـ(لولا)، فهو غير صحيح، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص، ولا خصوصية لـ(لولا) بقبيل دون قبيل، فإنها كما دخلت على الاسم، فيما ذكرنا، فقد دخلت على الفعل في قول الشاعر:

ألا زعمت أسماء أنْ لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شُغْلي[٤]

=الرماني. وفي الهمع ٢: ٤٢ «... أطلق الجمهور وجوب الحذف، ولحنو المعري في قوله:

. . . . فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقيده الرماني، وابن الشجري والشلوبين، وتبعهم ابن مالك: بما إذا كان الخبر الكون المطلق. فلو أريد كون بعينه - لا دليل عليه - لم يجز الحذف»، وينظر الأمالي الشجرية ٢: ٢١٠، والتسهيل ص٤٤، والارتشاف ٢: ٣١، والمغني ص٣١٠، وتعليق الفرائد ٣: ٢٧.

(١) ينظر الإنصاف ١: ٧٠، والأمالي الشجرية ٢: ٢١١.

(٢) في شرح الكافية ١: ١٠٤ قال الرضي «وقال الفراء: (لولا) هي الرافعة الذي بعدها، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر». وينظر: رصف المباني ص٣٦٢.

(٣) يعني البصريين.

(٤) من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وقد ورد في أشعار الهذليين ١: ٨٨ والرضي ٢: ٣٨٧، والجني الداني ص٥٤٧، والمساعد ٣: ٢٢٤، والمغني ص٣٦٤، والهمع ٢: ٤٣، والخزانة ١١: ٢٤٦.

والشاهد فيه قوله: «لولا ينازعني» وقد استشهد به جمهور النحاة على أن (لولا) حرف غير مختص، لدخوله على الاسم والفعل، ولذا فهي لا تعمل عندهم، وذلك رد على مذهب الكوفيين القائلين بأن (لولا) ترفع الاسم الواقع بعدها.

. . . .

وفي قوله أيضاً:

قالت أُمامة: لَمَّا جِئتُ زَائرها هلاَّ رميْتَ ببعْض الأسْهم السُّود

لا دَرَّ دَرُّك إنِّي قد رمَيْتُهم لولا حُددت ولا عُذْرى لِمَحْدُود[(١)]

[٣٢/ب] قالوا: لا دليل لكم/ في هذا البيت على دخول (لولا) على الفعل، لأن[(٢)] هذه غير (لولا) تلك؛ لأن (لا) هنا موضع (لم). لأن أصله (لو لم)، و(لا) تقع موقع (لم) بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[(٣)].

قلنا: لا نسلم أن (لا) واقعة موقع (لم)، والأصل عدم ذلك، والفرق بينه[(٤)]، وبين الآية الكريمة: أن أبا جعفر النحاس[(٥)] رحمه الله قال: «مجيء (لكن)[(٦)] بعدها في الآية الكريمة. دل على أن المراد بها (لم)[(٧)]، ولا دليل هنا

(١) البيتان من البسيط، وقائلهما الجموح الظفري، أو راشد بن عبدالله السلمي. وقد وردا في الأزهية ص١٧٩، والإنصاف ١: ٧٣، وشرح ابن يعيش ١: ٩٥، وتذكرة النحاة ص٧٩، ٣٨٧، والمساعد ٣: ٢٤.

والشاهد فيهما قوله (لولا حُدِدْت)، وقد دخلت (لولا) على الفعل (حددت) مما يدل على أنها حرف غير مختص، ولذا فهي غير عاملة عند البصريين، والاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتداء.

(٢) في المخطوطة (أن)، والصحيح ما أثبت، لأنه تعليل.

(٣) سورة القيامة الآية ٣١.

(٤) يعني الشاهد في بيتي أبو ذؤيب، والجموح.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بالنحاس، من أهل الفضل والعلم، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد، ونفطويه، والزجاج، وسمع من النسائي وغيره، من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وشرح المعلقات، وشرح أبيات سيبويه. توفي سنة (٣٣٨هـ) ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٤٩، ووفيات الأعيان ١/ ٢٩، والمزهر ٢: ٤٥٠، ومعجم المؤلفين ٢: ٨٢.

(٦) في الآية رقم ٣٢ من سورة القيامة.

(٧) قال النحاس في إعراب القرآن ٥: ٩٣: «(لا) ههنا نفي وليست بعاطفة، ولا يجوز عند النحويين: ضربت زيداً لا ضربت عمراً، ولعلة في ذلك أنه كره أن يشبه الثاني الدعاء، وفي الآية المعنى «لم يصدق ولم يصل، يدل على هذا: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾».

....

في البيت، فبقي على أصله».

وقد وليها الفعل أيضاً في قول الشاعر:

ولـولا يـحـسـبـون الـحِـلْـمَ عـجْـزاً لـمـا عَـدِمِ الـمُـسيئُـون احْـتِـمَـالِـي[(١)]

وفي أبيات غير ذلك.

قالوا[(٢)]: ولأنه يلزم إحداث عامل لا نظير له، لأنه ليس لنا من الحروف ما يعمل رفعاً فقط، ولا يعمل معه نصباً.

وأما قولهم في المذهب الآخر: إنه مرتفع بفعل لازم الإضمار. فدعوى مجردة من غير دليل، فكيف يُصار إليها مع أن الأصل عدم الإضمار؟.

وإذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً، أو أضمروا فعلاً. كان إضمار الخبر وحذفه، أولى من إضمار الفعل وحذفه، لأن آخر الجملة أَوْلى بالحذف من أولها، لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة[(٣)].

و(لوما) كـ(لولا) في أنها، حرف يمتنع به الشيء لوجود غيره، وحكمها كحكمها أيضاً[(٤)].

---

(١) البيت من الوافر، ولم يعرف قائله، وقد ورد في جواهر الأدب للأربلي ص٤٨٥ تحقيق د. حامد نبيل. والشاهد فيه قوله (ولولا يحسبون) حيث وقعت الجملة الفعلية بعد (لولا)، فدل ذلك على أنها حرف غير مختص. وقال الأربلي: وإذا ورد بعد (لولا) فعل، فيحتاج إلى توجيهه بما لا ينافي الابتداء، كقوله:

لـولا يـحـسـبـون الـحـلـم عـجـزا ....

فيوجه بأن (أنْ) المصدرية مقدرة فيه أي: فلولا أن يحسبوا.

(٢) يعني البصريين.

(٣) ينظر: الإنصاف ١: ٧٥، وقد صحح الأنباري مذهب الكوفيين.

(٤) ينظر: المفصل ص٣١٦، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٤٥، والجنى الداني ص٥٤٩ والمغني ٣٦٤، والهمع ٢/ ٤٣.

. . . .

وقوله[١]: **(والمبتدأ إذا كان مصدراً... إلى آخره)**.

هذه المسألة يمثل لها النحاة في أكثر كتبهم بثلاثة أمثلة. كل مثال يفارق الآخر بزيادة أمر، اقتصر المصنف ﷺ على مثال واحد، وهو: ضربي زيداً قائماً. والمثالان الآخران: أكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأميرَ قائماً. وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة.

فنقول: اختلف الناس في إعراب (ضربي)[٢].

فقال بعضهم[٣]: هو مرتفع بأنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً.

وقال بعضهم[٤]: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و(زيداً) مفعول به، و(قائماً) حال.

---

(١) نقل أبو حيان كلام ابن النحاس في تذكرة النحاة من قوله: وقوله: «والمبتدأ إذا كان مصدرا ص٦٤١ إلى قوله: . . . وكان في قائم الرفع، والله سبحانه وتعالى أعلم» ص٦٥٥، وذلك دون إشارة منه إلى النقل.

(٢) في تذكرة النحاة ص٦٤٢ (ضربي زيدا) والصحيح ما جاء بالمخطوطة، لأن الإعراب المختلف فيه في قولهم: (ضربي) فقط.

(٣) ينظر الارتشاف ٢:٣٣. وفي الهمع ٢:٤٤ قال السيوطي: «والخامس - يعني من مواطن حذف الخبر وجوباً - مسألة: ضربي زيدا قائماً، وضابطها. أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال بعده، ولا يصلح أن يكون خبراً عنه».
وأقول: اختلف الناس في إعراب هذا المثال.
فقال قوم: (ضربي) مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير (ثبت) يجوز تقدير (قل)، أو (عدم)، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره. وقال الجمهور: هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و(زيداً) مفعول به، و(قائماً) حال.

(٤) هذا رأي جمهور النحاة، وينظر الإيضاح ص٧٨، والمقتصد ١:٢٤٠، والمفصل ص٢٦، وشرح ابن يعيش ١:٩٦، وشرح الرضي ١:١٠٥ - ١٠٧، وتعليق الفرائد ٣:٣٠، والهمع ٢:٤٤.

....

والفرق بينها وبين: أكثر شربي السويق ملتوتاً. أن المبتدأ في (ضربي) هو المصدر نفسه، والمبتدأ في (أكثر). أفعل التفضيل مضافاً إلى لفظ المصدر الذي هو (شربي). وأفعل بعض لما يضاف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر كان مصدراً في المعنى، وباقي إعراب المسألة كما تقدم.

والفرق بين (أكثر) و(أخطب).

أن في مسألة (أكثر) المضاف إليه: هو صريح المصدر، وفي (أخطب) المضاف إليه، هو (ما يكون) وهو مؤول بالمصدر. تقديره: كون الأمير، وفي إضافة (أخطب) إلى الكون نوع تجوز، لأن (أفعل) لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، كما قدمنا، وليس الخطابة بعض الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف. أي: أخطب/ أوقات كون الأمير، وليس الخطابة أيضاً بعض الأوقات لكن لما [٣٣/أ] كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات جازت إضافتها إليها(١) كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٢)، لما كان المكر واقعاً فيهما(٣)، والذين قالوا: بأنه(٤) مبتدأ اختلفوا. هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟، فقال بعضهم(٥): ليس ثم تقدير خبر، لأن المصدر هنا واقع موقع. الفعل، كما في

(١) ينظر الأمالي الشجرية ١ :٣٠٠ - ٣٠١، وشرح ابن يعيش ١ :٩٧، وشرح الرضي ١ :١٠٤.

(٢) سورة سبأ من الآية ٣٣.

(٣) في الكشاف ٣ :٢٩١ قال الزمخشري: «ومعنى مكر الليل والنهار. مكركم في الليل والنهار فاتسع في الظرف بإجزائه مجرى المفعول به، وإضافة المكر إليه أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي».

(٤) في تذكرة النحاة النص المنقول من شرح ابن النحاس ص٦٤٢ (والذين قالوا إنه).

(٥) نسب لابن درستوية وابن بابشاذ في شرح الرضي ١ :١٠٥، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ :٨٣٦، ولابن درستوية والأخفش الأصغر في الارتشاف ٢ :٣٣ ولابن درستوية في عرائس المحصل من نفائس المفصل للرازي ١ :١٩٩ رسالة دكتوراه تحقيق. طارق نجم - بمكتبة كلية اللغة العربية - القاهرة رقم ١٨٨٤ وشرح لب الألباب في علم الإعراب لنقرة كار ١ :١٣٩ تحقيق عابد غنيم - رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ٢١٢٢ وذكروا أن المعنى عنده: ضربته قائماً، أو أضربه قائماً، فالفاعل قد أغنى عن الخبر كما أغنى عنه في =

. . . .

قولهم: أقائم الزيدان؟.

وقال الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان - رحمهم الله أجمعين - إن الحال بنفسها هي الخبر لا سادة مسدة[١] على خلاف بينهم في ذلك، فقال الكسائي وهشام ومن أخذ بمذهبهما: إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذكران[٢] مرفوعان. أحدهما: من صاحب الحال والآخر: من المصدر[٣].

وإنما احتاجوا إلى ذلك، لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على [المبتدأ][٤] ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين - رحمهم الله -، و(ضربي) هنا مبتدأ مرفوع، فلا بد له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل (قائم) ضميره، ليرفعه حتى أنهما، قالا: يجوز أن تؤكد الضميرين اللذين في (قائماً)، فتقول: ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه، وقيامك مسرعاً نفسك نفسه.

فإن أكدت القيام، أيضاً مع الضميرين، قلت: قيامك مسرعاً نفسك نفسه نفسه، فتكرر النفس ثلاث مرات.

وأما الفراء، ومن أخذ بقوله، فزعموا أن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر، لجريانها على صاحبها في إفراده، وتثنيته وجمعه،

=أقائم الزيدان؟. ورَدَّا هذا المذهب، بأنه لو كان كذلك لحسن الاقتصار على الفاعل كما صح الاقتصار عليه في (أقائم الزيدان)؟. وحيث لم يصح، فيقال: ضربي زيداً، ويقتصر، بطل المذهب.

(١) ينظر الارتشاف ٢: ٣٣، والمساعد ١: ٢١٣، والهمع ٢: ٤٥.

(٢) يعني: ضميران. وهو اصطلاح عند الكوفيين، فهم يسمون الضمير: الكناية والذكر.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٤، والهمع ٢/ ٤٥.

(٤) زيادة عن المخطوطة، توجد في النص الذي نقله أبو حيان من شرح ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٦٤٣.

. . . .

وتعريها من ضمير المصدر، للزومها مذاهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضميراً لمصدر. إذا قيل: ركوبك إن بادرت، أو قيامك إن أسرعت، وضربي زيداً إنْ قام. فكما أن الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر، فكذلك الحال. وجاز نصب (قائماً) و(مسرعاً)، وما أشبههما على الحال، عند الكسائي وهشام والفراء - رحمهم الله - ومن أخذ بمذهبهم - وإن كان خبراً - لما لم يكن [عين][1] المبتدأ. ألا ترى أن (المسرع) هو المخاطب. لا (القيام)، و(القائم) هو (زيد) أو (أنا)، لا (الضرب)، فلما كان خلاف المبتدأ. انتصب على الخلاف، لأن الخلاف عندهم يوجب النصب.

وأما ابن كيسان[2] رحمه الله فقال: إنما أغنت الحال عن الخبر، لشبهها بالظرف.

والذين قالوا بتقدير خبر. اختلفوا في، كيفية تقديره ومكانه.

فذهب البصريون - في المشهور عنهم - والأخفش: إلى تقديره قبل (قائم) واختلفوا في كيفيته.

فقال البصريون: تقديره: إذْ كان قائماً - إن أردت الماضي - وإذا كان قائماً - إن أردت المستقبل/ [٣٣/ب] هذا إن جعلت ضمير (كان) عائداً على (زيد)، و(قائماً) حالاً منه، [وإن جعلت الضمير عائداً إلى ياء المتكلم و(قائماً) حالاً منه[3]] كان تقديره: إذا كنت قائماً - إن أردت الماضي وإذا كنت قائماً - إن أردت المستقبل.

---

(١) زيادة عن المخطوطة يقتضيها السياق، لقوله فيما بعد «فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف». ينظر الهمع ٢: ٤٥.

(٢) في الارتشاف ٢: ٣٤ قال أبو حيان: «وقال الجرمي وابن كيسان، وتبعهما الأعلم: الحال سدت مسد الخبر كالظرف. كأنك قلت: ضربي زيداً في حال كونه قائماً، والعرب تقول: أكثر شربي يوم الجمعة، فاستعملوا الحال استعمال الظرف، وروي هذا عن أبي الحسن أيضاً». وينظر: الهمع ٢: ٤٥.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من المخطوطة، ولعله سهو من الناسخ بسبب انتقال النظر، وقد نقلته من تذكرة النحاة ص٦٤٣ من النص الذي نقله أبو حيان من شرح ابن النحاس.

. . . .

وقال الأخفش[١] رحمه الله تقديره: ضربي زيداً ضربه قائماً.

وقال بعض الناس[٢]: تقديره: بعد (قائم)، والتقدير: ضربي زيداً قائماً ثابت أو مجرد، أو ما أشبه ذلك، و(قائماً) عندهم - حال من (زيد) والعامل فيها (ضربي). وحكى أبو محمد بن السيد البطليوسي[٣] رحمه الله أن هذا مذهب الكوفيين[٤] - رحمهم الله -، وكذا حكاه شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله في (شرحه المفصل) - عن الكوفيين - رحمهم الله -، وكذا أخذنا عنه رحمه الله وقت القراءة عليه - أنه مذهب الكوفيين - رحمهم الله -.

فهذه ستة مذاهب: ثلاثة والخبر محذوف، واثنان وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد مرتفع بفعل.

---

(١) قال الرضي في شرحه الكافية ١٠٥:١ «وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مَسَدَّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال. أي: ضربي زيداً ضربه قائماً. أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد»، وقد تابع ابن مالك الأخفش، فقال في التسهيل ص٢٥: «والخبر الذي سد مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله. وفاقا للأخفش»، وينظر: تعليق الفرائد ٣٢:٣.

(٢) نسب أبو حيان في الارتشاف ٣٤:٢ هذا القول للكوفيين، ونقله عنهم ابن السيد وابن هشام. وفي الهمع ٤٦:٢ ذكر السيوطي: أن هذا المذهب حكاه البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، من مصنفاته شرح الموطأ، وشرح أدب الكاتب، وشرح سقط الزند، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة، توفي سنة (٥٢١هـ) ترجمته في: طبقات القراء ٤٤٩:١، وانباه الرواة ١٤١:٢ والبلغة ص١٢٦.

(٤) في تعليق الفرائد ٣٧/٣. قال الدماميني: «وترك المصنف قولاً آخر شديد الشهرة عن الكوفيين، وهو أن الخبر في قولك: ضربي زيداً قائماً. مقدر بعد (قائماً)، وتقديره: ثابت أو حاصل، ويجعلون (قائما) حالا من (زيد) والعامل فيه المصدر، واشتهر بين العلماء تقرير فساده». وينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ٨٣٦:٢، والارتشاف ٣٤:٢، والهمع ٤٦:٢.

....

[الرد على المذاهب]

أما من قال: هو مرتفع بفعل: فيُرَدُّ عليه: أنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير: (ثبت)، يجوز تقدير: (قل)، أو (عدم) ضربي زيداً قائماً.

وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره. كان الحذف من آخره أولى، فإن أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع تعب وطلب استراحة، فبان فساد ذلك الوجه[١].

وأما الوجه الثاني: وهو عدم احتياجه إلى الخبر، لوقوعه موقع الفعل[٢]، فظاهر الفساد، لأنه لو وقع موقع الفعل، لصح الاقتصار عليه مع فاعله، كما صح ذلك في: أقائم الزيدان؟. وحيث لم يصح أن يقال: (ضربي)، ويقتصر عليه، بطل ما ذكروه[٣].

وأما قول الكسائي وهشام - رحمهما الله - فيبطله أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين - ليس أحدهما تابعاً للآخر - رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمرين[٤]، وما ذهبا إليه - من أن قولنا: زيد حيث عمرو.

(حيث) فيه رافعة لـ(زيد) و(عمرو)، لأن معناه (زيد) في مكان فيه (عمرو)، فقد نابت (حيث) مناب ظرفين هما: (في مكان) و(فيه)، في المعنى، فرفعت الاسمين اللذين كانا يرتفعان بها - لا وجه له، لأن هذا شيء لا نظير له في كلام

---

(١) ينظر الارتشاف ٢: ٣٥، والهمع ٢: ٤٤.

(٢) نسب لابن درستوية وابن بابشاذ.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٨٣٦، والهمع ٢: ٤٥.

(٤) ينظر: الهمع ٢: ٤٦.

. . . .

العرب، ولأنه يلزم أن تكون[١] كذلك إذا قلت: زيد حيث جلس عمرو، إذ المعنى: زيد في مكان جلس فيه عمرو. ولو كانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة، لأنها نابت مناب ظرفين: أحدهما مرفوع والآخر منصوب[٢]، فتكون عمدة من جهة الرفع، وفضلة من جهة النصب، وفي هذا ما فيه.

والصحيح أن الاسم الذي بعد (حيث) مرفوع بالابتداء[٣]، وخبره محذوف. بدليل ظهوره إذا قلت: زيد حيث عمرو جالس، فلو رفعت[٤] (حيث عمرو)، لبقي (جالس) لا إعراب له، ولأن (حيث) تلزم الإضافة إلى الجمل، إلا ما جاء شاذاً من قول الشاعر:

.... **حيث لِيِّ العَمَائِم**[٥]

وقوله:

أَمَا تَرى حيْثُ سُهيلٍ طالعاً[٦]

---

(١) يعني (حيث).

(٢) الأول: (في مكان) وهو في محل رفع، والثاني: (فيه) وهو في محل نصب.

(٣) ينظر الكتاب ٣: ٥٨ (هارون).

(٤) يعني بالرفع هنا. الإزالة. أي: إزالته من الكلام، وينظر القاموس (رفع).

(٥) قطعة من بيت من الطويل، لم يعرف قائله وتمامه:

ونطعنهم حيث الحُبى بَعد ضربهم ببيض المواضي . . .

وقد ورد في المفصل ص١٧٠، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٢، والمغني ص١٧٧ والخزانة ٦: ٥٥٣، ٧: ٤.

والشاهد فيه قوله: (حيث ليِّ العمائم) بإضافة (حيث) إلى المفرد مع بنائها، وأكثر النحاة على أن إضافتها إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل إضافتها إلى المفرد مقيسة.

(٦) من الرجز، ولم يعرف قائله، وبعده.

نجماً يضيءُ كالشهاب لامعا

وقد ورد في المفصل ص١٢٩، وشرح ابن يعيش ٤: ١٩٠، وشرح الرضي ٢: ١٠٨، والمغني ص١٧٨، وشذور الذهب ص١٣٠، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣: ١٤٣، والدرر ١: ١٨٠. =

....

/ فلو ارتفع الاسم بعد (حيث) بها، لزم عروها عن الإضافة، وهذا أمر لا [٣٤/أ] أعهد لأحد بمثله في كلام العرب. وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين. انتفى كونها خبراً.

ومما يبطل أيضاً كون الحال رافعة ضميرين، أننا لو ثنينا فقلنا: ضربي أخويك قَائِمَين، لم يُمْكِن أن يكون في (قائمين) هنا ضميران، لأنه لو كان فيها ضميران، لكان أحدهما مثنى من حيث عوده على مثنى[١]، والآخر مفرداً، لعوده على مفرد[٢]، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرتفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً[٣] مثنى، في حال واحدة، وهذا [ما][٤] لا يمكن بوجه - فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي وهشام[٥] - رحمهما الله -.

وأما قولهم: بجواز تأكيد الضميرين، فشيء ذكراه قياساً، لا سماع يعضده أصلاً.

وأما قول الفراء[٦] رحمه الله: الحال لم تتحمل ضمير المبتدأ، للزومها مذهب الشرط.

فالجواب عنه: أن الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية، لأنه لا

=والشاهد فيه قوله «حيث سهيل» بإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد (سهيل) وذلك شاذ عند جمهور النحاة، وبعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: حيث سهيل موجود، وهو غير قليل. ينظر: شرح الرضي ٢:١٠٨.

(١) وهو صاحب الحال المثنى (أخويك).

(٢) وهو المبتدأ (ضربي).

(٣) في المخطوطة (مفرد) بالرفع، والصحيح النصب.

(٤) زيادة لا توجد في المخطوطة، وهي في تذكرة النحاة ص٦٤٥، النص المنقول من شرح ابن النحاس.

(٥) ينظر: الهمع ٢:٤٦.

(٦) ينظر: الهمع ٢:٤٥، ٤٦.

. . . .

يفيد، وإذا كان كذلك، تعين أن جواب الشرط محذوف، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب.

مع أن جميع ما ذكروه دعاوٍ مقطعة. لا دليل على شيء منها. فكيف يصار إليها؟.

وأما تشبيه ابن كيسان[1] رَحِمَهُ الله الحال بالظرف - فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيام - فليس بشيء، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير، لجاز مع الجثة أن تقول: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك، دلَّ على فساد ما ذكره.

وأما قولهم: إنه منصوب على الخلاف، ففاسد أيضاً، لأن الخلاف لو كان عاملاً. لعمل حيث وجد، ونحن نرى العرب تقول: ليس زيد قائماً لكن قاعد، برفع (قاعد) على الجواز، وما زيد قائماً لكن قاعد، أو بل قاعد، فترفعه على الوجوب، مع كونه مخالفاً لما قبله. فبان فساد ما ذكروه.

وفساد النصب على الخلاف مذكور في موضعه من النحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه.

وأما المذهب المروي عن الكوفيين آخراً، وهو: أن الخبر محذوف، تقديره: ثابت، أو موجود، ففاسد أيضاً[2].

لأنه تقدير ما ليس في اللفظ دليل عليه - كما تقدم - فإنه كما جاز تقديره

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٣:٣٦، والهمع ٢:٤٦.

(٢) في شرح ألفية ابن معطي ٢:٨٣٦ قال القواس: «أما ما ذهب إليه الكوفيون، ففاسد لفظاً ومعنى، أما المعنى، فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام وعلى قولهم لا يبقى إشعار ينفي الضرب عن حالة أخرى، وأما اللفظ، فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه لما يبين بعد، وفي جعله من تتمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب، لانتفاء شرطه»، وينظر: شرح الرضي ١:١٠٥ - ١٠٦، وتعليق الفرائد ٣:٣٧.

. . . .

(ثابت)، جاز أن تقدره أيضاً: (منفي)، و(معدوم)، وما أشبه ذلك.

ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزاً لا واجباً، لأن (قائماً) حينئذ يكون حالاً من (زيد)، والعامل فيه المصدر: فلا تكون الحال سادة مسد الخبر، فلا يلزم حذفه، وإنما يجب حذف الخبرفي مثل هذا إذا سدَّت الحال مسده، لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر، بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود المناسبة التي بين الحال والخبر، لأن أصل الخبر التنكير كالحال، ولأن الحال/ هي صاحبها، كما أن الخبر المفرد هو [٤٣] المبتدأ، والحال مفيدة كما أن الخبر كذلك.

ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضية[1]، ولا تتصور العوضية إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال، ولأنك إذا قدرت الخبر (ثابت) أو (موجود)، وجعلت (قائماً) حالاً من (زيد)، فلا يخلو إذ ذاك من أن تخبر المخاطب عن ضرب قد عهد منك إيقاعه بـ(زيد) في حال قيامه، أو عن (ضرب) لم يعهده منك في تلك الحال، فإن أردت الأول لم يكن لإخبارك عنه، (ثابت)، أو (مستقر) فائدة، لأنه معلوم عند المخاطب.

وإن كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف، لجواز أن يكون التقدير: ضربي زيداً قائماً، غير ثابت، ولأن في جعل (قائماً) معمول (ضربي) حذف الخبر برمته - كما ذكروا -، وفي جعل (قائماً) معمول الخبر - حذف بعض الخبر، وحذف بعض الخبر أولى من حذف جميعه، فظهر فساد ما ذكروه.

وأما مذهب الأخفش رحمه الله فإنه جعل المصدر الثاني وهو: (ضربه) مضافاً إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفاً - على ما ذكر في باب الفاعل - أن المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميراً ولا يكون مستتراً، فيصير كأنه قال:

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٣٥٢.

. . . .

ضربي زيداً ضربته قائماً.

فإما أن يفهم من نفس الخبر عين المفهوم من المبتدأ فلا يصح، وإما أن يفهم منه [أن][١] (ضربه) المطلق مثل (ضربه قائماً)، وهو غير المعنى المفهوم، وإن جعل المصدر مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام - على ما سيبين معنى الكلام حين يبين في توجيه سيبويه رحمه الله [فظهر أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه][٢] دون غيره، وذلك لما ذكرناه، من أن اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف بعض الخبر، وهو أولى من حذف الخبر[٣].

وهنا نكتة لطيفة: وهي أن العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب (النداء)، وباب (لا)، فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله.

إلا أنه لما كان الأكثر - إذا حذف المضاف - يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المعمول، وقل حذف العامل.

وهذا - وإن اشترك فيه مذهب سيبويه والأخفش - رحمهما الله - فإن مذهب سيبويه - رحمه الله- ينفرد بما أذكره.

قال شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله: والذي يوضح المسألة: أن معنى (ضربي زيداً قائماً)، ما ضربت زيداً إلا قائماً.

---

(١) لا توجد في المخطوطة، وقد أثبتها لأن السياق يقتضيها.

(٢) نقص في المخطوطة، وقد نقلته من النص المنقول عن ابن لنحاس في تذكرة النحاة ص٦٤٧.

(٣) في شرح الكافية ١:١٠٦ قال الرضي: «ويرد مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع، إذ هو بتقدير (أنْ) الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه في باب المفعول معه، إن تقدير: مالك وزيدا: وملابستك زيداً».

....

وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه[(١)] رحمه الله، لأن العامل يتقيد بمعموله، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ، يكون الإخبار بأن (ضربي) مقيداً بالقيام (واقع)[(٢)] وذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام.

وإذا جعل الحال من جملة الخبر، يكون (ضربي زيداً) هذا الذي لم/ يقيد [٣٥/أ] بحال. كائن إذا كان قائماً. فلو قدر وقوع (ضربي) في غير حال القيام، يكون مناقضاً للإخبار، إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان، وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان، إذا أريد به الحقيقة.

ثم قال[(٣)] في مسألة: أكثر شربي السويق ملتوتاً: وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر. يظهر في هذه المسألة أكثر، لأن (ملتوتاً) لو جعل من تمام الشرب، يكون الإخبار حينئذ عن، أكثر شرب السويق ملتوت، أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثرية في غير حال اللت.

والمراد من هذا الكلام أن الأكثرية تقع في حال اللت، ولو وقعت في غير حال اللت لا يكون في الإخبار كبير فائدة[(٤)]، وفي هذه المسألة أمور لا بد من التعرض لها:

منها: لم قُدِّر الخبر ظرفاً دون غيره؟.

لأننا نقدر الخبر محذوفاً، [والحذف][(٥)] مجاز وتوسع، فالظروف أحمل

---

(١) ينظر: شرح الرضي ١:١٠٥.

(٢) ساقطة من المخطوطة، وقد أثبتها من النص المنقول عن شرح ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٦٤٨.

(٣) في المخطوطة: ثم قال سيبويه رحمه الله وقد حذفتها، لأن النص ليس من كلام سيبويه، وينظر: تذكرة النحاة ص٦٤٨.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٣:٣٨.

(٥) ساقطة من المخطوطة، وتوجد في تذكرة النحاة ص٦٤٨ فيما نقله أبو حيان من شرح ابن النحاس.

. . . .

لذلك من غيرها[(١)].

ومنها: لِمَ قُدّر الزمان دون المكان؟

ذلك، لأن الحال عوض عنه - كما ذكرنا - والحال وظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان. لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أن الزمان توقيت للفعل، ولذلك قدره سيبويه رحمه الله بـ(إذ) في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[(٢)]. فقال: «إذ طائفة في هذه الحال»[(٣)].

ولأنَّ المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثة، فهو أخص به من ظرف [المكان][(٤)].

ومنها: لِمَ قُدِّرت (إذ)، و(إذا) دون غيرهما؟[(٥)].

قال شيخنا[(٦)] رحمه الله وأولى الظروف - إن أردت الماضي: (إذ)، لأنها تستغرق الماضي، وإن أردت المستقبل: (إذا)، لأنها تستغرق المستقبل[(٧)].

ومنها: لم قُدِّر بعد الظرف فعل؟. ولم كان (كان) التامة دون غيرها؟. ولم

---

(١) ينظر: الهمع ٢: ٤٧.

(٢) سورة آل عمرن من الآية ١٥٤.

(٣) الكتاب ١: ٩٠.

(٤) في المخطوطة: الزمان، والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضي ذلك، وينظر: تذكرة النحاة ص٦٤٨.

(٥) في شرح المفصل ١: ٩٧ قال ابن يعيش «فإن قيل: لم قدر الخبر بـ(إذ) أو (إذا) دون غيرها من ظروف المكان؟.

قيل: لأنهما ظرفا زمان، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختص بالحدث، فكان تقديره بها أولى، وكان (إذ)، و(إذا) أولى من غيرهما من ظروف الزمان، لشمولهما فـ(إذ) تشمل جميع ما مضى، و(إذا) تشمل جميع المستقبل، فلما أريد تقدير جزء من الزمان، كانا أولى بذلك لما ذكرناه».

(٦) يعني جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي.

(٧) ينظر: الهمع ٢: ٤٧.

. . . .

لم يقدر نصب (قائم) على الخبر (لكان)؟

وذلك لأن الظرف لا بد له من فعل، أو معناه، ليكون ظرفاً له، والحال لا بد لها أيضاً من عامل، والأصل في العمل الفعل، وقدرت (كان) التامة، لتدل على الحدث المطلق، الذي يدل الكلام عليه.

ولم يعتقد في (قائم) الخبرية، للزومة التنكير[١].

وزعم ابن خروف[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ أن الفراء[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ يجوز أن يكون منصوباً على خبر (كان)، وأنشد لذي الرمة:

(لذُو الرُّمة ذَا الرُّمةَ أَشْهر مِنْهُ غِيلاَناً)[٤]

فنصب (ذا الرمة) و(غيلانا)، وهما علمان على الخبرية.

قلت: وهذا نادر لا يعتد به، ودخول واو الحال عليها - على ما سيجيء إن

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ١:٩٧، وشرح الرضي ١:١٠٦، والهمع ٢:٤٧.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، أقرأ النحو بعدة بلاد وصنف كتباً منها، شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة (٦٠٩هـ) ترجمته في: بغية الوعاة ٢:٢٠٣، ونفخ الطيب ٢:١٨، والأعلام ٥:١٥١.

(٣) جاء في هامش النسخة ق [٣٥/أ] «قيل حكى الفراء في (كتاب المعاني) له: ضربي زيداً القائم وقال: لا يجوز تقديم المنصوب، لأن فيه معنى الجزاء.

(٤) فيما يبدو أنه ليس بشعر، فقد قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣:٧٠٨ رسالة (دكتوراه - إعداد حماد البحيري) «وقال هشام: حكى الكسائي عن العرب: (لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا)، فانتصب (ذا الرمة) و(غيلانا) على الحال، وهما: علمان، لأن المعرفة سدت هنا مسد الخبر، وإبقاء (أل) في (ذا الرمة)، وترك أجزاء (غيلان) دليل على بقاء تعريفهما، ولو محضا التنكير، لقيل: لذو الرمة ذا رمة أشهر منه غيلان». وفي الارتشاف ٢:٣٣٧ «و(ذا الرمة) و(غيلان) من قوله: (لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا) منصوبان على تقدير: إذا سمي ذا الرمة أشهر منه إذا سمي غيلانا». وفي الهمع ١:٢٣٩ وقال: (سمع لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان).

. . . .

شاء الله - يقوي جانب الحالية لا الخبرية، ولا يلتفت إلى قول من[١] يجوز دخول الواو على أخبار (كان) وأخواتها، إذا كان الخبر جملة. والضمير في (كان) فاعلها، وهو يعود إلى (زيد)[٢].

وذكر الزمخشري رحمه الله أنه يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر في المعنى وهو الياء/ فيكون تقديره: إذا كان قائماً، أو كنت قائماً. [٣٥/ب]

قلت: وهذا إنما يجوز إذا دَلَّ عليه دليل، وإلا فالضمير بابه أن يعود إلى أقرب مذكور.

ومنها: هل يقع موضع الحال المفردة كل واحدة من الجملتين حالاً، أو إحداهما؟[٣]، وهل تلزم الواو في الجملة الاسمية أم لا؟.

قال ابن خروف رحمه الله: مذهب سيبويه رحمه الله: أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة، مع صلاحية المعنى، وإذا كانت فعلاً أو بالواو فلا[٤].

وجوز أبو الحسن[٥] رحمه الله ما أجازه سيبويه[٦] رحمه الله، إذا كانت فعلاً[٧].

---

(١) ذهب الأخفش وتابعه ابن مالك: إلى جواز دخول الواو على أخبار كان وأخواتها، إذا كان الخبر جملة: تشبيهاً لها بالجملة الحالية، ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا الجملة المقترنة بالواو على الحال والفعل على التمام. ينظر التسهيل ص٥٥، والمساعد ١ :٢٦٧، وتعليق الفرائد ٣ :٢١٨، والهمع ٢ :٨٦.

(٢) في الارتشاف ٢ :٣٧ «زعم الزمخشري أنه يجوز أن يكون التقدير: إذ كنت قائماً، أو إذا كنت قائماً، فتكون (كان) مسندة إلى ضمير فاعل الضرب». وينظر: الهمع ٢ :٤٧.

(٣) في المخطوطة كل واحد من الجملتين حالا أو أحدهما، والصحيح ما أثبت، وتصحيح العبارة من النص المنقول من شرح ابن النحاس في تذكرة النحاة ص٦٤٩.

(٤) يعني لا يجوز عند سيبويه. وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلاً، ولا جملة اسمية مقترنة بالواو. ينظر: تعليق الفرائد ٣ :٣٩.

(٥) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٦) من كونها منصوبة مع صلاحية المعنى.

(٧) يعني أن الأخفش يجيز أن تسد الحال مسد الخبر إذا كانت فعلاً، ينظر: شرح الرضي =

. . . .

وأجاز الفراء[١] رحمه الله ما أجازا، إذا كانت بالواو.

ونقل ابن مالك[٢] رحمه الله أن مذهب الفراء، منع وقوع الحال المذكورة فعلاً، فراراً من كثرة مخالفة الأصل، لأن سد الحال مسد الخبر خلاف الأصل، ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل، فتكثر المخالفة.

وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزه[٣].

وذكر ابن عصفور رحمه الله أن الذي يمنعه الفراء رحمه الله الفعل المضارع المرفوع، وعلله بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط.

قلت: ما ذكره ابن عصفور رحمه الله من التعليل لمذهب الفراء - يقتضي أن الفراء أيضاً يمنع الجملة الاسمية، لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً.

وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله - ﷺ -: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[٤].

وقول الشاعر:

عَهْدِي بها الحيَّ الجميعَ وفيهم قَبْلَ التفرق ميسرٌ ونِدَام[٥]

=١: ١٠٥، والارتشاف ٢: ٣٥، والمساعد ١: ٢١٤، والهمع ٢: ٤٨.

(١) ينظر: المساعد ١: ٢١٣ - ٢٦٤ وفيه أن الفراء يمنع وقوع الحال المذكورة فعلاً، كما منعها سيبويه، والجواز مذهب الأخفش وهشام، وينظر: الهمع ٢: ٤٨.

(٢) ينظر: التسهيل ص٤٥، وتعليق الفرائد ٣: ٣٨.

(٣) يعني ابن مالك، فقال في التسهيل ص٤٥ «ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً خلافاً للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي».

(٤) أخرجه مسلم ج١ حديث رقم ٤٨٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ في آخره (... فأكثروا الدعاء) وأبو داود ج١ رقم ٨٣٨، والنسائي ١: ٢٢٦.

(٥) من الكامل، وقائله: لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص٢٨٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١: ١٩٠ وشرح الأبيات للنحاس ص٥٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٦٢، واللسان (خضر ٥/ ٢٧٣) وشفاء العليل ١: ٢٧٨. =

. . . .

وقال الآخر:

خيرُ اقترابي من المولى حليف رِضًى وشَرُّ بُعدي عنه وهو غَضْبَان[١]

وقال آخر في الفعل الماضي المقرب من الحال:

عهدي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلت بَيْضَاء مثل المُهْرةِ الضَّامر[٢]

وقال آخر في الفعل المضارع:

ورَأْيُ عَيْنَيْ الفَتى إياكا يُعطِي الجزيلَ فعليك ذاكا[٣]

=والشاهد فيه قوله (عهدي.. وفيهم) حيث وقعت الجملة الاسمية مقترنة بالواو، وسدت مسد خبر المبتدأ (عهدي).

(١) من البسيط، ولم يعرف قائله. ورد في المساعد ١ :٢١٤، وتعليق الفرائد ٣ :٤٠، والهمع ٢ :٥٠ والأشموني ١ :٢٣٠.
والشاهد فيه قوله (شر بعدي عنه وهو غضبان) حيث وقعت الجملة الاسمية المقترنة بالواو حالا وسدت مسد خبر المبتدأ (شر) قال العيني ١ :٥٨٠، وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال: الحال التي هي جملة اسمية مقرونة بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً، كما في الشطر الأول من البيت، وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا بقول الشاعر:

. . . . وشَرُّ بُعْدي عَنْه وهو غَضْبانُ

وقوله عليه السلام: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)، فإن الجملة الاسمية المقرونة بالواو في كل منهما سدت مسد الخبر).

(٢) من السريع، وقائله الأعشى، وروايته في ديوانه ص١٩٢.
عهدي بها في الحي قد برعت هيفاء مثل المهرة الضامر
وورد في الإنصاف ٢ :٧٧٨، وشرح ابن يعيش ٥ :١٠١، وتعليق الفرائد ٣ :٣٩ والدرر ١ :٧٧، والشاهد فيه قوله: (عهدي.. قد سربلت) حيث جاءت الحال جملة فعلية، وسدت مسد خبر المبتدأ (عهدي).

(٣) من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، ورد في ديوانه ص١٨١: وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ :١٩١، وشرح الأبيات لابن السيرافي ١ :٣٩٨، والمساعد ١ :٢١٤، وتعليق الفرائد ٣ :٣٨، والأشموني ١ :٢٣١ والشاهد فيه قوله: (ورأي عيني - يعطي) حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها مضارع وسدت مسد خبر المبتدأ (رأى).
=

. . . .

وهل يجوز حذف واو الحال من الجملة الاسمية؟.

ذهب النحاة[١] - غير الكسائي - إلى امتناع خلوها من الواو مستندين إلى، أن الاستعمال لم يرد إلا بالواو، وللكسائي رحمه الله قياسها على غيرها من الأحوال.

وقال ابن عصفور[٢] رحمه الله: إن الفراء رحمه الله منع حذف الواو، وأن المفهوم من مذهب البصريين - رحمهم الله - جواز حذفها[٣].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ١:١٠٥، والهمع ٢:٥٠.

(٢) في شرح الكافية الشافية للرضي ١:١٠٥ قال الرضي: «وجوز الكسائي تجردها عن الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضربي زيدا أبوه قائم، كما في قوله: كلمته فوه إلى فيَّ». وينظر: الارتشاف ٢:٣٦.

(٣) ينظر: الهمع ٢:٥٠.

. . . .

[حكم تقديم هذه الحال على المصدر]

ولا يجوز تقديم هذه الحال على المصدر. عند الكسائي والفراء وهشام(١) - رحمهم الله - إن كانت الحال من الظاهر، كما لا يجوز، في نحو قولك: جاء زيد راكباً - أن تقول: راكباً جاء زيد، فتقدمها.

وسبب ذلك: أن مبنى الحال عندهم على الشرط، فيبطل: راكباً جاء زيد. من حيث لم يجز/ : إنْ يركب جاء زيد، فإن كانت من مضمر. جاز التقديم - [٣٦/أ] عند الكسائي وهشام(٢) - رحمهما الله - ومن أخذ بمذهبهما. كما يجوز تقدمها إذا لم تقع خبراً. فيجوز - عندهم -: مسرعاً قيامك، كما يجوز: مسرعاً قمت، لأن الحال المكني، ولا ينكر تقدم مضمر على مضمر، كما ينكر تقدم مضمر على ظاهر.

وأبطل الفراء رحمه الله: مسرعاً قيامك، ومبادراً ركوبك، وأجاز مسرعاً قمت، ومبادراً ركبت، لأن حال المكني يجوز تقدمها. إذا لم تكن رافعة، فإذا رفعت منعت التقدم والتوسط، ولزمت التأخر عنده، لأنها - عنده - مبنية على الشرط ترفع آخراً لا أولاً. يقال: سكوتك إن أنصفت، ولا يقال: إن أنصفت سكوتك، لأن الشرط إنما يلتقي بالفاء، أو إذا، أو بالفعل، ولا يلتقي بالاسم المفرد.

واحتج الكسائي وهشام - ومن أخذ بمذهبهما - على جواز: مبادراً ركوبك. أن الحال مبنية على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدماً ومتأخراً، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك، قلت: جميع ما ذكروه مبني على ما تقدم من أقوالهم(٣)، وقد تقدم إفسادها، ولا نقل

---

(١) ينظر: الإنصاف ١:٢٥، وشرح الرضي ١:٢٠٦، والارتشاف ٢:٣٦، والهمع ٢:٤٩.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢:٣٦، والهمع ٢:٤٩.

(٣) من أن الحال في قولهم: ضربي زيداً قائماً، هي وما اختلفوا فيه، من أن الحال إذا وقعت =

....

عندي عن مذاهب البصريين[(١)] - رحمهم الله - في ذلك، بل مقتضى قولهم: جواز تقديم الحال. إن قدر الخبر متقدماً على المصدر -، ووجوب تأخيره، إن قدر الخبر مؤخراً، لأن العامل عندهم في الحال (كان) المقدرة، وهي مضاف إليها الظرف، والمضاف لا يعمل فيها قبل المضاف إليه.

قال ابن الدهان[(٢)]: في كتابه الشامل (في شرح الإيضاح)[(٣)]: «ولا يمتنع عندي في القياس (قائماً ضربي زيداً)، لأن خبر المبتدأ - في هذه المسألة - يتقدم على المبتدأ»[(٤)].

ومنها: أنه [لا][(٥)] يجوز أن تسد الحال مسد الخبر إذا كان الخبر جثة لأن (إذْ) المقدر لا يكون إلا ظرف زمان، - كما تقدم - وظروف الزمان لا تكون أخباراً للجثة.

ومنها: هل يجوز لضمير المصدر أن يسد الحال مسد خبره؟.

ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين[(٦)] - رحمهم الله أجمعين - إلى أن

=خبراً للمصدر هل يكون فيها ضميران، أو لا ضمير فيها؟.

(١) في الارتشاف ٢: ٣٦ قال أبو حيان «وأجاز التقديم على المصدر البصريون، سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً»، وينظر: الهمع ٢: ٤٩.

(٢) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله الأنصاريّ النحوي المعروف بابن الدهان، المتوفى سنة (٥٦٩هـ).

(٣) قال الفيروزابادي في البلغة ص١٠٤ هو شرح كبير مفيد، والسيوطي في البغية ١: ٥٨٧ «شرح الإيضاح» في أربعين مجلدة.

(٤) في حاشية النسخة [ق٣٦/أ] «قيل: ذكر السيرافي: أن أبا إسحاق الزجاج أجاز تقديمه، فقال: أقول: قائماً ضربي زيداً، فأقدم الحال، وهو كقولك: اليوم القتال. كأنك قلت: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع، كما أنك إذا قلت: اليوم القتال، فالتقدير: اليوم القتال يقع».

(٥) في المخطوطة: أنه يجوز، بالإثبات، والصحيح ما أثبت، ويدل على ذلك قوله: لأن الخبر المقدر لا يكون إلا ظرف زمان... وظروف الزمان لا تكون أخباراً للجثة، وينظر: تذكرة النحاة ص٦٥٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢: ٣٦.

. . . .

ضمير المصدر جار مجراه في ذلك، نحو قولك: أكلي التفاحة، هو نضيجة فـ(أكلي) مبتدأ، و(التفاحة) مفعوله، و(هو) مبتدأ، وهو ضمير المصدر الذي هو (أكلي) و(نضيجة) حال سدت مسد خبر الضمير، والضمير وخبره خبر المصدر الذي هو (أكلي)[(١)].

وزعم الفراء[(٢)] رحمه الله أن ضمير المصدر كالجثة، نحو: زيد وعمرو. ولا يرفعه إلا ما يرفع (زيداً) و(عمراً)، وكأن الذي حمله على ذلك كون الحال عنده بمنزلة الشرط، والشرط إنما يخبر به عن المصدر، لا عن ضميره، وذلك باطل، وقد تقدم تبيين بطلانه.

وقال ابن عصفور[(٣)] رحمه الله وسواء في ذلك المصدر وغيره ما لم يكن جثة، إلا أن مجيء ذلك في المصدر أكثر، كما ذكرته.

[٣٦/ب] ومما يدل/ على مجيئه في غير المصادر، قول الشاعر:

خيالٌ لأُمِّ السَّلْسَبيلِ ودُونَه   مسيرةُ شَهْرٍ للبَريد المُذَبْذَبِ[(٤)]

---

(١) في حاشية النسخة: ق ٣٦:أ «قيل: قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح: لا تسد هذه الحال مسد خبر مبتدأ إلا أن يكون ضمير مصدر، أو مصدراً، أو ما أضيف إليهما. بشرط أن =يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه، نحو: كل ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتا، أو اسماً جارياً مجرى المصدر. مثلها في الأصل، و(ما) المصدرية وصلتها في ذاك بمنزلة المصدر، تقول: «ما ضرب زيداً قائما». تريد ضربي زيدا قائماً.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢:٣٦، والهمع ٢:٥١.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢:٣٨، وفي الهمع ٢:٤٨ قال السيوطي: «وبالغ ابن عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك».

(٤) من الطويل، وقائله البعيث بن حريث، وقد ورد في المحتسب ١:٢٠٣، وحماسة المرزوقي ١:١٤٨، والبحر المحيط ٣:٣٧٧.

والشاهد فيه قوله: (خيال... ودونه مسيرة شهر) حيث أجرى الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود وهو (خيال) مجرى المصدر، فجعل الحال تسد مسد خبره.

. . . .

فـ(خيال) مبتدأ، و(لأم السلسبيل) صفة له، ولا يكون خبراً، لأنه لا مسوغ للابتداء بها إلا وصفها بالمجرور، والجملة التي هي (دونه مسيرة شهر)، سادة مسد خبره، وساغ ذلك، لأن الخيال لا حقيقة له جسمية، فجرى مجرى المصادر.

ومنها: أنه لا يجوز أن تسد الحال مسد خبر (أن) الناصبة للفعل - وإن كانت بتأويل المصدر، من جهة أن الحال إنما تسد مسد الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزمان لا يكون خبراً لـ(أن) والفعل[(١)].

وإلى ما ذكرنا من المنع ذهب الكسائي والفراء، وهشام[(٢)] - رحمهم الله أجمعين.

وعللوه: بأنها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر.

وهذا التعليل فيه نظر: فإن المصدر - أيضاً - عامل فيما بعده، فالصحيح ما ذكرناه من التعليل[(٣)].

ومنها: التنبيه على أنه لا فرق بين المصدر المتعدي واللازم في جواز سَدِّ الحال مسد خبره، فالمتعدي كـ(ضربي زيداً قائماً)، واللازم كقولك: قيامك حسناً، وإحسانك قائماً، وقد مر في أثناء كلامي ما يدل على ذلك. لكن

---

(١) في حاشية النسخة [ق٣٦/ ب] «قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح: زعم ابن كيسان أن ذلك لا يحسن في (أن) وصلتها، نحو: أن ضربت زيداً قائماً، تريد: ضربي زيداً قائماً، وإنما لم يحسن ذلك، لأن (أن) مع صلتها ذات زمن محدود. إما ماض، نحو: أن ضرب، أو مستقبلا نحو: أن أضرب، فلما كان زمان ما يتقدر به مخالفاً لزمان الحال لم يحسن نيابة الحال مناب خبرها لعدم المشاكلة، وأما المصدر فلما كان لفظه يصلح للحال، لم يلزم في جعل الحال سادة مسد خبره ما يلزم في أن وصلتها».

(٢) ينظر: الارتشاف ٢: ٣٤.

(٣) وهي أن الحال تسد مسد الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزمان لا يكون خبرا لـ(أن) والفعل. =

....

قصدي بذكره التنبيه على ذلك تصريحاً.

ومنها: أن الكسائي[١] رَحِمَهُ اللهُ أجاز وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيداً الشديد قائماً، وشربي السويق كله ملتوتاً.

وحجة من منع[٢]: كون الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع، فاقتضى ذلك المنع.

وحجة الكسائي رَحِمَهُ اللهُ إتباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإجازته سعة في الكلام، ومنعه تضييق، وعدم السماع لا يمنع ما هو جار على القواعد - والله عز وجل أعلم -.

ومنها: أنك إذا قدرت الخبر (إذا) أو (إذ) ففي مسألة (ضربي) و(أكثر شربي) يكون ظرفاً متعلقاً بمحذوف. وفي مسألة (أخطب) يجوز أن يكون تقديره: أخطب أزمان - كما تقدم - فيكون (إذا) حينئذ مرفوعاً، لأنه هو المبتدأ[٣] - كما تقول: اليوم الأحد، برفع (اليوم)، ولا يستنكر خروج (إذا) عن الظرفية، ورفعها لفظاً، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر:

وبعدَ غدٍ يا لَهْفَ نَفْسي علَى غدٍ إذَا راحَ أصْحَابِي ولستُ بِرَائحِ[٤]

---

(١) ينظر: شرح الرضي ١:١٠٥، والمساعد ١:٢١٤، وتعليق الفرائد ٣:٤٠، والهمع ٢:٥١.

(٢) في تعليق الفرائد ٣:٤٠ قال الدماميني: «ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه. لا سيما ولم يسمع الإتباع بالاستقراء».

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١:٢٤٤.

(٤) من الطويل، وقائله: أبو الطمحان بن حنظلة القيني، ونسب أيضاً إلى هدبة بن خشرم، وقد ورد في إعراب القرآن ص٨٨٢، والأغاني ١٣:٤٥٢٤، والحماسة للمرزوقي ٢:٤٩٨، والأمالي الشجرية ١:٢٣٦، ٣٠٠، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢:٢٣١. والشاهد فيه قوله: «(على غد إذا) حيث أبدل (إذا) من (غد) - أي أن (إذا) خرجت هنا عن الظرفية وفي (إذا) في البيت ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون ظرفا للمصدر (لهف)، والثاني: أن تكون بدلاً من (غد)، والثالث: أن يكون العامل في (إذا) معنى الكلام، وذلك، لأن (لهف) لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع، وإذا حمل على هذا يكون التقدير: أتأسف وأتوجع وقت رواح =

والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدت الحال مسد خبره، نحو قولك: ضربني زيداً قائماً، وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مثل، أو في كلام جار مجراه في كثرة الاستعمال.

فأبدل (إذا) من (غد).

وقد حكي: جئتك بعد إذ قام زيد.

وأجاز أبو العباس المبرد[١] رحمه الله الرفع الصريح فيها، وذلك إذا قلت: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، فـ(إذا) الأولى مبتدأة، والثانية خبر، ويبين لك ذلك: أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف ترتفع، فتقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، إذا جعلت:/ (أخطب) زماناً، فإن جعلت (أخطب) كوناً نصبت (يوم الجمعة)، وكان (إذ) و(إذا) في موضع نصب متعلقين بمحذوف، كما كان في: ضربي زيداً قائماً. [٣٧/ أ]

وقد أجاز الأخفش[٢] رحمه الله: أخطب ما يكون الأمير قائم، برفع (قائم) خبراً لـ(أخطب)، فيكون فيه حينئذ مجازان:

أحدهما: إضافة (أخطب) إلى الكون، كما تقدم.

والثاني: الإخبار بـ(قائم) - وهو من صفات الأعيان - عن (أخطب) الذي هو في المعنى كون.

والحامل له[٣] على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها، ولذلك امتنع (قائم) في (ضربي) إذا لم يكن أولها مجازاً.

ووجه ابن الدهان رحمه الله رفع الأخفش (قائماً)، بأن جعل (أخطب) مضافاً إلى

=أصحابي وتخلفي عنهم» وينظر: الأمالي الشجرية ١: ٣٠٠، والمغني ص١٢٨.

(١) ينظر: شرح الرضي ١: ١٠٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١: ١٠٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٢، والهمع ٢: ٤٧.

(٣) ينظر: الهمع ٢: ٤٨.

. . . .

[أحوال][١] محذوف، تقديره: أخطب أحوال كون الأمير، فلا مجاز في (قائم) حينئذ.

ويجوز أن يجعل (ما) بمنزلة شيء، و(يكون الأمير) صفته، والعائد محذوف خبر (يكون الأمير)، و(يكون) ناقصة. كأن أصلها: أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائماً، وتكون (ما) للعموم والكثرة، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٢] ودليل وقوعها للجنس والعموم الإشارة إليها بـ(هؤلاء)[٣]، وتكون (ما) حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجه ما قاله الأخفش[٤] رحمه الله، [وقد أجازه أبو علي الفارسي، كما أجازه الأخفش[٥]]، وقد أجاز ابن الدهان[٦] رحمه الله رفع (قائم) في: ضربي زيداً قائماً على الخبرية. قال: فإن أردت بقولك: (قائم) ثابت دائمة. لم تتغير، كما تقول: الأمر بيننا قائم والحرب قائمة. قال: فإن أردت على ساق، جاز ذلك، وكان في (قائم) الرفع، والله سبحانه أعلم وأحكم.

وبقي عليه من الأخبار اللازمة الحذف.

خبر القسم إذا كان مبتدأ، نحو: أيمن الله لأفعلن، ولعمرك لأفعلن، والتقدير: لعمرك قسمي أو يميني، أو ما أحلف به[٧].

---

(١) في المخطوطة (جواب)، والصحيح ما أثبت، وينظر: تذكرة النحاة ص٦٤٥، والهمع ٢: ٤٨ وكل منهما نقل عن ابن النحاس في هذا الموضع.

(٢) سورة يونس من الآية ١٨.

(٣) ينظر: البيان للأنباري ١/ ٤٠٩.

(٤) أي من رفع (قائم) خبرا لـ(أخطب) في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

(٥) ما بين المعقوفين لا يوجد بالمخطوطة، وقد نقلته من تذكرة النحاة ص٦٥٥، فيما نقله أبو حيان من شرح ابن النحاس.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢: ٣٥.

(٧) في الارتشاف ٢: ٣٢، قال أبو حيان: «وأجاز ابن عصفور في نحو: يمين الله، أن يكون مبتدأ =

. . . .

والتزم حذفه: للدلالة عليه وطول الكلام بجواب القسم، وكذلك قولهم: ويلُ زيد، (الويل) فيه مبتدأ، وخبره محذوف لا يجوز إظهاره، ولم يذكرها المصنف هنا.

ومن الأخبار اللازمة الحذف أيضاً، قولهم: حكمك مسمطاً[1]، والتقدير: حكمك علي، أو حكمك لك مسمطاً، فهذا الخبر لازم الحذف أيضاً - نص عليه ابن الخشاب رحمه الله في حواشي الإيضاح وغيره. وهذه المسألة من فروع: ضربي زيدا قائماً، وقد تقدمت قبل[2].

ومن الأخبار اللازمة الحذف: خبر المبتدأ في، نحو قولنا: نعم الرجل زيد إذا قلنا: بأن (زيداً) مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: زيد هو، ولم نجعل (نعم الرجل) خبراً له.

=محذوف الخبر، وأن يكون خبراً محذوف المبتدأ، وقدره: قسمي يمين الله»، وينظر: الهمع ٢: ٤٣.

(١) مُسَمَّطا: بضم الميم وفتح السين وتشديد الميم - أي مثبتا. قالوه لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه. وهو مثل من أمثال العرب، جاء في جمهرة الأمثال ١: ٢٥١ ومجمع الأمثال ١: ٢١٣.

(٢) في الأشموني ١: ٢٣١ «أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ، فإنه يتعين رفعه خبراً، فلا يجوز: ضربي زيداً شديداً، وشذ قولهم: حكمك مسمطاً. أي: حكمك لك مثبتاً» وقال صاحب التصريح ١: ١٨١ «شذوذه من وجهين: أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية، والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا يصلح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في (حكمك)، لأن الذوات لا توصف بالنفوذ».

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر، وهو كل خبر لا يكون له إن حذف ما يدل عليه، وخبر (ما) التعجبية وكل خبر يكون في مثل، أو كلام (مجراه)، **وقسم** أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك.

والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف **قسمان**: **قسم** يلزم فيه إثباته، وهو (ما) التعجبية، وكل مبتدأ يكون في مثل أو كلام جار مجراه، أو لا يكون عليه دليل لو حذف، **وقسم** أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك.

[أقسام المبتدأ من حيث الذكر والحذف]

وقوله: **(والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان:)**.

قلنا: الصحيح أنه ثلاثة أقسام، كما ذكر في خبر المبتدأ. لكنه أهمل القسم الذي يجب فيه حذف المبتدأ.

وقد التزم حذف المبتدأ في مواضع.

منها: المبتدأ الذي خبره مخصوص (نعم) و(بئس) على أحد الوجهين[١]، كما تقدم.

ومنها: ما رفع من الصفات على القطع، نحو قولهم: مررت بالرجل الكريمُ، برفع (الكريم) على تقدير: هو الكريم، ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ أصلاً. وكذلك المرفوع على المدح، والتعظيم[٢]، والشتم، والذم[٣]، والترحم[٤]، كلها أخبار مبتدآت محذوفات لا يستعمل إظهارها.

ومما التزم فيه حذف المبتدأ[٥] أيضاً، أن يحذف لكون خبره مصدراً جيء به

---

(١) وهو أن يعرب (زيد) في قولنا: نعم الرجل زيد - خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو زيد.

(٢) نحو: الحمد لله أهلُ الحمد، أي: هو أهلُ الحمد.

(٣) نحو: مررت بزيد المسكينُ. أي هو المسكينُ.

(٤) نحو: مررت بزيد الفاسقُ. أي هو الفاسقُ.

(٥) وقع هنا تقديم وتأخير في عبارة الشارح، ولعله سهو من الناسخ، أو انتقال نظر، وقد قمت =

....

بدلاً من اللفظ بفعله، كقول الشاعر:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[١]

ومنه قولهم: سمعٌ وطاعةٌ.

أي: أمري حنانٌ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ.

قال سيبويه[٢] رحمه الله: «والذي يرفع عليه (حنان)، و(صبر)، وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، كترك إظهار ما نصب به».

ومما التزم حذف المبتدأ فيه أيضاً:

قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون: في ذمتي ميثاقٌ، أو عهدٌ أو يمين.

ومنه قول الشاعر:

تُسَاوِر سَوَّاراً إلى المجد والعلا ... وفي ذمتي لإن فَعلتَ لِيَفْعَلا[٣]

وكل مبتدأ حذف في القرآن، أو مثل، أو كلام جار مجراه.

=بترتيب العبارات مستعيناً على ذلك ببعض كتب النحو، ومنها: شرح الألفية لابن الناظم ص١٢٠ والارتشاف ٢: ٢٩، والهمع ٢: ٤١، والتصريح ١: ١٦٧ - ١٧٧، والأشموني ١: ٢٣٢.

(١) من الطويل، وقائله درهم بن منذر الكلبي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١: ٣٢٠، ٣٤٩، والمقتضب ٣: ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٣٥، والكشاف ٢: ٥٠٤، والارتشاف ٢: ٢٩، والدرر ١: ٢٥٦.

والشاهد فيه قوله: «حنان» بالرفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: أمري، أو أمرنا حنان ونحوه، مما يقوم به المعني، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلاً من اللفظ بالفعل فلذلك جرى مجراه في الإفراد والتنكير.

(٢) الكتاب ١: ٣٢ وعبارة سيبويه «... كتركه إظهار ما ينصب فيه».

(٣) من الطويل، وقائله ليلى الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣: ٥١٢ وورد في المقتضب ٣: ١١، والاقتضاب ص٣٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢١، والمساعد ١/ ٢١٦، وديوان ليلى ص١٠١. والشاهد فيه قوله: «وفي ذمتي» حُذِف المبتدأ وجوباً، لأنه صريح في القسم، والتقدير: في ذمتي يمين أو عهد أو ميثاق. هامش (٤) ص٣٣٨.

. . . .

تنبيه[١]: في قول الشاعر، في الحماسة:

أهـابُـكِ إجْـلالاً ومَـا بـكِ قـدْرَةٌ   علـيَّ ولـكـن مِلْـءُ عيـن حَبِيبُـهـا[٢]

فقال: (ملءُ عين) مبتدأ، و(حبيبها) خبر، وجاز ذلك لمعناه.

قال شيخنا[٣] رحمه الله يُبْنَى معناه على قاعدة: صديقي زيد، وزيد صديقي، من أن الخبر يكون أعم من المبتدأ، أو مساوياً له.

قلت: معنى كلام الشيخ: أنك إذا قلت: زيدٌ صديقي، كان الخبر صالحاً لأن يكون أعم من المبتدأ[٤].

---

(١) وقع تقديم وتأخير في عبارة الشارح وقد نبهت عليه فيما مضى.

(٢) من الطويل، وقائله نصيب بن رباح في سمط اللآلي ص٤٠١، وفي ديوانه ص٦٨ والحماسة ص١٣٦٣، وقد نسب أيضاً للمجنون في ديوانه ص٧١، وفي سرح العيون ص١٩١. والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) حيث قدم الخبر وهو (ملءُ عين) على المبتدأ (حبيبها)، وذلك لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه (عين)، ولو قدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز.

(٣) يعني جمال الدين محمد بن عمرون.

(٤) في حاشية يس على التصريح ١:١٧٦ «قوله: (أهابك إجلالا.. البيت) قال ابن جني: لا تقديم في البيت ولا تأخير، قال ابن عمرون: وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة: صديقي زيد، وزيد صديقي، لأن الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساوياً له. قال ابن النحاس: معناه: أن (زيد صديقي) الخبر فيه صالح لأن يكون أعم من المبتدأ، فنجعله كذلك، ولذلك قالوا: لا يلزم انحصار الصداقة في (زيد) في هذه الصورة بخلاف (صديقي زيد) فإننا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو (زيد) أعم من المبتدأ، فما بقي إلا أن يجعل مساوياً، وإلا كان الخبر أخص من المبتدأ، وهو غير جائز، وإذا كان مساوياً لزم الانحصار ضرورة، فصدق أن كل ما هو صديق (زيد)، وكذلك لا ينحصر (ملئ العين) في الحبيب إلا إذا جعلت (ملئ عين) مبتدأ حتى يكون أعم من الخبر، لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر.

والخبر **ينقسم** بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة **أقسام**:

قسم يلزم فيه تأخير الخبر، وهو أن يكون المبتدأ اسم شرط، أو اسم استفهام أو (كم) الخبرية، أو (ما) التعجبية، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو التنكير. . . . .

[من المواضع التي يتأخر فيها الخبر وجوباً]

وقوله: **(متساويي الرتبة، في التعريف أو التنكير)**[١]

ينبغي أن يقول: (لو جعلنا الخبر فيهما مقدماً لألبس)[٢]، وإلا فيجوز تقديم الخبر إذا كانا متساويين حيث لا يحصل لبس، كقول الشاعر:

بَنُونا بَنُو أَبْنائِنا وبَناتُنا ... بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجال الأَباعدِ[٣]

فـ(بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ، ولا يجوز العكس، لفساد المعنى، إذ كان يصير المعنى: أن ابني هو ابن ابني، وهذا غير مستقيم. وإذا جعلنا (بنو أبنائنا) مبتدأ، و(بنونا) هو الخبر، يصير المعنى: (بنو أبنائنا) هم (بنونا)، وابن الابن، يقال له: ابن، فيستقيم المعنى على هذا. ولا يقال: للـ(ابن)، (ابن ابن).

---

(١) في المخطوطة: متساو في الرتبة، والصحيح ما جاء في المتن، وقد أثبته.

(٢) وعلى ذلك تصبح العبارة: (أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف والتنكير، ولو جعلنا الخبر فيهما مقدماً لألبس).

(٣) من الطويل، وقائله الفرزدق، والأكثرون على أنه لا يعرف له قائل مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض. وهو في ديوان الفرزدق ص٢١٧، ودلائل الإعجاز ص٢٤٠، والإنصاف ١:٦٦، وشرح ابن يعيش ١:٩٩ وشرح الرضي ١:٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص١١٥، والمغني ص٥٨٩، والأشموني ١:٢٢٠.

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف، وقد استساغ الشاعر ذلك، لوجود قرينة معنوية دالة على المبتدأ والخبر، معينة أحدهما للابتداء به، والآخر للإخبار عن المبتدأ.

أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر، أو ضمير شأن، أو مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه، عائد على المبتدأ.

ومثله قول أبي تمام في قصيدته التي أولها:

متى أنت عن ذُهليـة القـوم ذاهـلُ

في وصف القلم:

لـعـابُ الأفـاعـي الـقـاتـلاتِ لُـعـابـه[١]

فـ(لعابه) مبتدأ، و(لعاب الأفاعي) خبر مقدم.

وقوله: **(متساويي الرتبة)**.

[٣٨/أ] احتراز مما إذا كان أحدهما/ أعرف، فإن للنحاة في مثل هذا قولين:

أحدهما: أن يجعل المتقدم مبتدأ، وإن كان أقل تعريفاً، والمتأخر الخبر، وإن كان أكثر تعريفاً.

والثاني: أن يجعل الأعرف مبتدأ - متقدماً كان أو متأخراً - والأقل تعريفاً خبراً، أين كان[٢].

وبالجملة فإذا كان الكلام إنما وضع لإفادة السامع، فحيث فهمت الفائدة المطلوبة روعي اللفظ الذي يعطيها.

ألا ترى أن المعنى حمل أبا الفتح «ابن جني»[٣] رَحِمَهُ اللهُ على أن جعل المبتدأ

---

(١) من الطويل، وهو أحد أبيات عشرة في وصف القلم من قصيدة لأبي تمام مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات، وتمامه:

.... وأرى الجنى أشتارته أيد عوامل

وقد ورد في شرح الرضي ١: ٩٨، وشرح ابن يعيش ١: ٩٩، والخزانة ١: ٤٤٥، ٩: ٢٥٩ والشاهد فيه قوله: (لعاب الأفاعي.. لعابه) حيث قدم الخبر وهو (لعاب الأفاعي) على المبتدأ، وهو (لعابه) مع استوائهما في التعريف، وإنما ساغ ذلك للشاعر لوجود قرينة تميز كلا منهما عن الآخر.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢: ٤١، والمغني ص٥٨٨، وحاشية الصبان على الأشموني ١: ٢١٩.

(٣) في قول الشاعر: =

. . . .

نكرة، فتجعله كذلك، ولذلك قالوا: لا يلزم انحصار الصداقة في (زيد) في هذه الصورة. بخلاف قولك: صديقي زيد. فإنا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو (زيد) أعم من المبتدأ، فيما بقي، إلا أن نجعل (زيداً) مساوياً لـ(صديقي) الذي هو المبتدأ، وإلا كان الخبر أخص من المبتدأ، وإنه غير جائز، وإذا ثبت أنه مساو لزم انحصار الصداقة في (زيد)، ضرورة أن كل من هو صديقي، مساو لـ(زيد) فيكون (زيداً)، فينحصر، وكذلك لا ينحصر (ملءُ العين) في الحبيب، إلا إذا جعل (ملءُ العين) مبتدأ، و(حبيبها) خبراً، وقد أوضحه الشيخ[1] حيث قال: إذا جعل (حبيبها) الخبر، لا يكون (ملءُ الدين) أعم من الحبيب، لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر. لو قلت: الحيوان إنسان، ولا تريد بعض الحيوان بل جميع الحيوان، كان كذباً، بخلاف قولك: الإنسان حيوان، لأن معناه: الإنسان موصوف بأنه حيوان، لأن الخبر صفة في المعنى، ولا كذلك بالعكس، ونحوه. لو قلت: قريش عرب. صح، ولو قلت: العرب قريش، وتريد الحقيقة كان كذباً.

= . . . . ولكن ملءُ عين حبيبُها

ينظر: حاشية يس على التصريح ١: ١٧٦.

(١) يعني جمال الدين محمد بن عمرون.

أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخراً عنه في كلام، أو مثل جار مجراه، **وقسم** يلزم فيه تقديم الخبر. وهو أن يكون الخبر اسم استفهام، أو كم الخبرية، أو يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها أو يكون المبتدأ (أن) ومعموليها، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء من الخبر، أو يكون قد استعمل مقدماً على المبتدأ في مثل أو كلام جار مجراه.

وقسم: أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك.

[ضمير الشأن]

قوله: **(أو ضمير شأن)**.

ضمير الشأن والقصة: عبارة عن ضمير يؤتى به قبل الجملة - إسمية كانت أو فعلية - إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه.

فمثال الجملة الاسمية، قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] على أحد الوجهين[2].

والفعلية، قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[3].

ففي (كاد) ضمير الشأن والقصة، والجملة بعده وهي: ﴿يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ

---

(١) سورة الإخلاص: الآية الأولى.

(٢) في إعراب الضمير (هو) وجهان:

أحداهما: أن (هو) ضمير الشأن والحديث، وهو مبتدأ، و(الله) مبتدأ ثان و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمتبدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، وهذا رأي البصريين والكسائي.

والثاني: رأي الفراء، أن (هو) خبر الله كناية عن الله تعالى، ووقعت الكناية في أول الكلام لأنه جرى جواباً عن سؤال، لأنهم سألوا النبي ﷺ أن يصف ربه. فأنزل الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ينظر: إعراب القرآن للعكبري ٢: ٢٩٨، والبيان للأنباري ٢: ٥٤٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٤.

(٣) سورة التوبة من الآية ١١٧.

. . . .

﴿مِّنْهُمْ﴾(١) الخبر. ولا يكون إلا في المبتدأ ونواسخه، فإن كان في باب (كان) و(أفعال المقاربة) استتر فيهما، لأنه ضمير رفع اتصل بعامله، وهو فعل فاستتر فيه، وإن كان مع باب (إنَّ) و(ظننت). كان من ضمائر النصب المتصلة، وإن كان مبتدأ. كان من ضمائر الرفع المنفصلة، وتكون الجملة التي بعده خبراً عنه. في المبتدأ، و(كان)، و[أفعال المقاربة]، و(إنَّ)، ومفعولاً ثانياً في (ظننت). ولا يكون خبره إلا جملة، لأنه عبارة عن الشأن والقصة، وأقل ما يكون للشأن والقصة جملة واحدة.

وأجاز الفراء(٢): أن يخبر عن ضمير الشأن والقصة بمفرد، إذا كان ذلك المفرد مشتقاً وعاملاً فيما بعده، نحو: إنه قائم أخواك، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس.

ولا يكون في هذه(٣) الجملة ضمير يعود إليه، لأنها هو في المعنى من حيث كانت تفسيراً له، فلو كان فيها ضمير يعود إليه، لأوهمت أنها غيره من جهة احتياجها/ إلى الربط. [٣٨/ب]

ولا يعطف على ضمير الشأن والقصة، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، لأنه في اللفظ مفرد وفي المعنى جملة، فامتنع البدل منه وتوكيده والعطف عليه، لذلك.

ولا يجوز أن يعود ضمير الشأن والقصة على شيء قبله، لئلا يزول إبهامه

---

(١) قرأ حمزة وحفص «كاد يزيغ» بالياء، والباقون بالتاء، وينظر: العنوان في القراءات السبع ص١٠٣ وتحبير التيسير لابن الجزري ص١٢١، والكشف ١: ٥١٠ ومشكل إعراب القرآن ص٣٣٧، والبيان ١: ٤٠٦.

(٢) معاني القرآن ١: ٢٤٨، ٤٠٩، ٣: ١٨٥، وينظر شرح الرضي ٢: ٢٨، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٤.

(٣) في المخطوطة (ذلك)، والصحيح ما أثبت.

....

المعطي التفخيم والتعظيم.

ويسميه الكوفيون[١] الضمير المجهول، لأنه لم يعد على شيء قبله، ويسميه البصريون[٢] ضمير الشأن والقصة والأمر.

وتسمية البصريين أحسن، لأنهم سموه بمعناه.

ويجوز أن يأتي مذكراً ومؤنثاً، إن ذُكِّر فباعتبار الشأن والأمر وهما مذكران، وإن أُنِّث فباعتبار القصة، وهي مؤنثة.

والأحسن[٣] تأنيثه، إذا كان في الكلام مؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٤].

وقول الشاعر:

علـى أَنَّـهـا تَـعـفُـو الـكُـلُـوم وإنَّـمـا ... نُؤَكَّلُ بالأَدْنى، وإن جَلَّ ما يَمْضِي[٥]

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢: ٢٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢: ٢٨، والتسهيل ص٢٨، والمساعد ١: ١١٤، وشفاء العليل ١: ٢٠٣، والهمع ١: ٢٣٢.

(٣) في المخطوطة، وأحسن، وما أثبت هو الصواب.

(٤) سورة الحج من الآية ٤٦.

(٥) من الطويل، وقائله أبو خراش الهذلي، وقد ورد في ديوان الحماسة ٢: ١٧٥ وأمالي المرتضى ١: ١٩٩، والخصائص ٢: ١٧٠، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٧، والارتشاف ١: ٤٨٧، وشرح أبيات المغني ٣: ٢٥٤. والشاهد فيه، قوله: «على أنها» حيث أنث ضمير الشأن باعتبار القصة أي: على أن القصة تعفو الكلوم، والكلوم. جمع: كلم، وهي الجراح.

ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد، نحو قولهم: هذا حلو حامض. أي: مز.

[تعدد الخبر لمبتدأ واحد]

قوله: (**ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف، إلا بشرط أن يكون الخبران، فصاعداً، في معنى خبر واحد**).

نقول: في تسمية مثل: حلوٌ حامضٌ، خبران، نظر..

لأن المجموع في موضع خبر واحد، لا أن كل واحد منهما خبر[1]، والمبتدأ يكتفى بخبر واحد، ولا بد منه حتى تتم الفائدة، إلا أن في تلك الأماكن التي عددنا أن المبتدأ لا حاجة به فيها إلّا إلى خبر واحد. قد يجوز أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، وإن كان تتم الفائدة بالواحد، وإذا أخبرنا عن المبتدأ بأزيد من واحد، فلا يخلو المخبر به من أن يكون متضاداً كـ(حلو حامض)، أو غير متضاد كـ(زيد فقيه نحوي شاعر كاتب)، فإن كان غير متضاد، كان لك في رفع الأخبار ثلاثة أوجه:

أحدها[2]: أن كل واحد منها خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو نحوي، هو شاعر، هو كاتب.

والثاني[3]: أن يكون كل واحد منها بانفراده خبراً عن هذا المبتدأ المذكور، فيكون للمبتدأ حينئذ أخبار متعددة، كل واحد منها بانفراده يستقل به مع المبتدأ الكلام.

---

(١) في شرح المفصل ١:٩٩ قال ابن يعيش: «تريد أنه قد جمع بين الطعمين، كأنك قلت: هذا مز، فالخبر وإنْ كان متعدداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهة المعنى، لأن المراد أنه جامع الطعمين، وهو خبر واحد».

(٢) ذهب الى ذلك ابن عصفور وكثير من المغاربة، وينظر شرح جمل الزجاجي ١:٣٥٩، والارتشاف ٢:٦٤، ٦٥، وتعليق الفرائد ٣:١٢٩، والهمع ٢:٥٣ والتصريح ١:١٨٢.

(٣) رأي جمهور النحاة واختاره ابن مالك. ينظر التسهيل ص٥٠، والمساعد ١:٢٤٢، وتعليق =

....

والثالث[١]: أن تجعل المجموع خبراً واحداً، كأنك قلت: زيد الجامع لهذه الأوصاف.

وإن كانت متضادة، فلا يكون المجموع حينئذ إلا متنزلاً منزلة خبر واحد. كما قدروا في (حلو حامض) وقوعه موقع (مز)، وعلى جعلنا المجموع خبراً واحداً، يقال: إذا لم يكن كل واحد منهما، أو منها خبراً. فبم يرتفع؟.

قال أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جاز رفعهما وإن لم يكونا جملة، لأنهما أشبها الجملة، لأنهما خبران، فرفعا رفع المبتدأ والخبر، لأن كل جزء منهما غير مستغن عن صاحبه. وكذلك يقال: إذا كان كل واحد منهما مشتقاً - مع جعلهما كالخبر الواحد - فما العائد على المبتدأ؟.

فالجواب: أن كل واحد منهما فيه ضمير من جهة الاشتقاق، لكن العائد على جهة الاستقلال ضمير آخر غيرهما من طريق المعنى[٢]، لأن المعنى: هذا مز، ولا يكون ذلك الضمير العائد في (حلو) على انفراده، لأنه حينئذ يكون مستقلاً بالخبرية، وليس المعنى عليه، ولا في (حامض) على انفراده، لذلك أيضاً، ولا فيهما، لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا/ ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، وأنه لا يجوز. [٣٩/أ]

=الفرائد ٣: ١٢٩، والهمع ٢: ٥٣، والتصريح ١: ١٨٢، والأشموني ١: ٢٣٢.

(١) في شرح جمل الزجاجي ١: ٣٥٩ قال ابن عصفور: «واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيد راكب وضاحك. إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراد، فيكون معنى قولك: زيد ضاحك راكب، جامع للضحك والركوب في حين واحد» وينظر التصريح ١: ١٨٢.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ١: ٩٩، وشرح الرضي ١: ١٠١.

ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة عامة بشرط أن تكون الصلة، أو الصفة ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط، ويشترط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفة.

[حكم دخول الفاء في خبر المبتدأ]

وقوله: **(ويجوز دخول الفاء في الخبر... إلى آخر الباب).**

إنما اشترط في دخول الفاء هذه الشروط، لأن المبتدأ إذ ذاك يتضمن معنى الشرط، ويجوز دخول الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط. فإن فقد شيء من هذه الشروط لم يجز دخول الفاء في الخبر حينئذ، لأن الفاء عند سيبويه رحمه الله لا تكون إلا عاطفة أو جواب شرط، ولا تكون زائدة، كما أجازه الأخفش[1] رحمه الله ومن اتبعه.

وما استدل به من قول العرب: (زيد فوجد)[2]، وقول الشاعر:

وقـائـلـةٍ خَـوْلان فـانـكـح فَـتَـاتَـهُـم[3] ....

(١) ينظر: الهمع ٥٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١ :١٣٨، ١٣٩، والإيضاح ص٩٦، والمقتصد ١ :٣١٣، وشرح ابن يعيش ١ :١٠٠ وشرح الرضي ١ :١٠٢، والتسهيل ص٥١، والمساعد ١ :٢٤٦، وتعليق الفرائد ٣ :١٤٧، والهمع ٢ :٥٩.

(٣) صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وعجزه:

.... وأُكـرومَـة الـحَـيَّـيْـن خِـلْـو كَـمـا هِـيَـا

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل في الكتاب ١/١٣٩، وقد ورد في: المقدمة المحسبة ص٢٥٩، والأزهية للهروي ص٢٥٢، ومعاني القرآن للأخفش ١ :٧٦ وشرح ابن يعيش ١ :١٠٠، والبحر المحيط ٣ :٣٧٧، ورصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ١٢٧، والمغني ص٢١٩، والخزانة ١ :٤٥٥. والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح) حيث زيدت الفاء في الخبر (فانكح) عند الأخفش، وسيبويه لا يرى زيادة الفاء هنا، ويتأول ما ورد على أن الفاء عاطفة عطفت جملة فعلية على جملة اسمية، و(خولان) عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هذه خولان.

....

لا دليل في شيء من ذلك، لاحتمال أن يكون (زيد) و(خولان) خبري مبتدأين محذوفين، والفاء حينئذ عاطفة على جملة لا زائدة[١].

ومتى فقد المبتدأ شيئاً من هذه الشروط لم يكن متضمناً معنى الشرط، فلا تدخل الفاء حينئذ لأجل الشرط، ولا تكون عاطفة، لأنه يلزم من عطف الخبر على المبتدأ أن يرجع مبتدأ لا خبراً.

فمثال الموصول بالفعل: الذي يأتيني فله درهم.

ومثال الموصول بالظرف أو المجرور: الذي عندك - أو في الدار - فله درهم.

ومثال الموصوفة بالفعل: كل رجل يأتيني فله درهم.

ومثال الموصوفة بالظرف أو المجرور: كل رجل عندك - أو في الدار - فله درهم.

وإنما اشترط هذه الشروط، لأن الموصول، أو النكرة - إذا كانا عامين - أشبها الشرط، لأن الشرط بابه العموم.

فلو قيل: الذي جاءني زيد. لم يجز دخول الفاء، لأن (الذي) - هنا - لا يراد به العموم[٢]. وكذلك إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً. يكون قد جاء في الكلام ما يطلبه الشرط، لأن الشرط يطلب الأفعال.

وجاز في الظرف والمجرور - وإن لم يكونا فعلين - لما كان الظرف والمجرور يكثر التباسهما بالفعل.

واشترط كون الصلة غير شرطية، لأنها إذا كانت شرطية، كقولنا: الذي إنْ تكرمني أحسن إليه أخوك. يكون صحيح الشرط قد جاء في الصلة، فلا يكون (الذي) حينئذ متضمناً معناه، لوجود الصحيح، والشرط قد أخذ جوابه في

---

(١) ينظر: الإيضاح ص٩٦، والمقتصد ١: ٣١٣، وشرح ابن يعيش ١: ١٠٠، وشرح الرضي ١: ١٠١، والمساعد ١: ٢٤٧، والمغني ص٢٢٠، وتعليق الفرائد ٣: ١٤٨.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ١: ١٠٠.

. . . .

الصلة، فلا يكون الخبر جواباً له حتى يجوز دخول الفاء مع الخبر[١].

وأهمل شرطاً آخر، وهو ألا يدخل على المبتدأ (ليت) أو (لعل) نحو: ليت الذي يأتيني، ولعل الذي في الدار، فلا يجوز أن تقول في خبره، (فمكرم) بالفاء.

واختلف في علة ذلك ما هي؟. فمنهم من قال: علته بأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه (ليت) أو (لعل) خرج عن باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ[٢].

ومنهم من قال: بل العلة أن معنى (ليت) و(لعل) ينافي معنى الشرط من حيث كان (ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، ومعنى الشرط. التعليق فلا يجتمعان. ويتخرج على هاتين العلتين مسألة:

وهي دخول (أنَّ) على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء. أم لا؟.

فمن / علل بالعلة الأولى. منع دخول الفاء مع (أنَّ) أيضاً، لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط. [٣٩/ب]

ومن علل بالعلة الثانية، وهو المعنى: جوز دخول الفاءمع (أنَّ)، لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر، فيبقى ذلك بعد دخولها - والله أعلم بالصواب[٣].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ١ : ١٠١، والمساعد ١ : ٢٤٦، وتعليق الفرائد ٣ : ١٣٦ - ١٤٨، والهمع ٢ : ٥٥ - ٥٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١ : ١٠٢، وتعليق الفرائد ٣ : ١٤٩.

(٣) في شرح المفصل ١ : ١٠١ قال ابن يعيش: «وأما (أن) فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء، لأنها وإن كانت عاملة، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء. وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع (أن)، لأنها عاملة كأخواتها. والأول: أقرب إلى الصحة، وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ - الأحقاف آية ١٣ - فأدخل الفاء في الخبر. والأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر، لأن الزيادة على خلاف الأصل». وينظر الهمع ٢ : ٦٠.

بَابُ الاشْتِغَال

وإنما عُقِبَ به بعد المبتدأ والخبر، لأن كثيراً من مسائله يرجع إلى ذلك، فالاشتغال: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه.

بَابُ الاشْتِغَال

قوله: **(إنَّما عُقبَ به... إلى آخره)**.

إنما احتاج إلى هذا الاعتذار، لأن باب الاشتغال من المنصوبات، وفيها ذكره سيبويه[1] رحمه الله وهو لم يفرغ من ذكر المرفوعات بعد، فاحتاج إلى الاعتذار بما ذكره لذلك.

وقوله: **(متصرف)**.

ليخرج باب (نعم) و(التعجب): كقولنا: زيد نعم الرجل، وكقولنا: زيد ما أحسنه، وزيد أَحْسِن به، وكان يحتاج أن يقول: إلا ليس، فإن سيبويه رحمه الله ذكرها في باب الاشتغال. ومثل عليها بقوله: «أزيداً لست مثله»[2]. فيعرف أن إخراج غير المتصرف مطلقاً ليس بجيد.

وقوله: **(أو ما جرى مجراه)**.

يريد به اسم الفاعل، والأمثلة العاملة عمله، والمصدر الواقع موقع فعله[3]، نحو قولك: أزيدٌ أنت ضاربه، وأما العسلُ فأنا شرَّابه، وزيداً اضربه،

---

(١) الكتاب ١: ٤١ (بولاق) وأطلق عليه: «باب ما يكون فيه الاسم مبنياً عل الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم».

(٢) الكتاب ١: ٥٢ (بولاق).

(٣) اختلف النحاة في المصدر. هل يجوز دخوله في باب الاشتغال أو لا؟. ففي الهمع ٢: ١٥٢ قال السيوطي: «في المصدر أقوال:
أحدها: يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً - سواء أكان بمعنى الأمر والاستفهام، نحو: أما زيد فضربا إياه، وأزيدا ضربا أخاه. أم كان منحلاً بحرف مصدري والفعل، نحو: زيداً ضربه قائما. فيتضمن فعلا يفسره المصدر. =

قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه، أو في موضعه.

واسم المفعول نحو: أزيدٌ أنت محبوس عليه[١]. وتقدير الفعل: أضربت زيداً، أو لابست أو باشرت؟.

وقوله: **(ولو لم يعمل فيه... إلى آخره).**

يخرج بذلك المصدر المقدر بـ(أن والفعل)، أو بـ(ما والفعل) أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل، لأنه لو لم يعمل في الضمير أو السببي، لما جاز أن يعمل في الاسم المتقدم، لأن معمول المصدر المذكور لا يتقدم عليه، ويخرج أيضاً: (أسماء الفعل)، فإنها - وإن كانت أيضاً جارية مجرى الفعل - لا يتقدم معمولها عليها، خلافاً للكوفيين[٢] على ما يحرر في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

وقوله: **(أو في موضعه).**

ليس هذا من باب الاشتغال في شيء، وعجبت منه. كيف ذكر هذا وكرره في هذا الباب مراراً؟.

ثم كيف يقول: في موضعه؟، وهو يريد بذلك: أنه يعمل في ظرف أو مجرور لو وقع موقع هذا الاسم على ما بين بعد.

فهل مثل هذا يطلق عليه لفظ موضع، في اصطلاح أحد من النحاة؟. هذا ما لا علم لي به[٣].

=ثانيها: لا يجوز مطلقاً، لأنه لا يتقدم عليه معموله.

ثالثها: التفصيل: إن كان بدلاً من فعله، وهو الأمر والاستفهام جاز... وإن كان منحلاً بحرف مصدري والفعل، فلا يجوز ثم». وينظر التصريح ١:٣٠٦، والأشموني ٢:٨٣ - ٨٤.

(١) وقع تقديم وتأخير في عبارة الشارح، وفي الأمثلة، وقد قمت بترتيب الأمثلة.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص١٦٥، والإنصاف ص٢٢٨، وشرح ابن يعيش ١:١١٧ وشذور الذهب ص٤٠٧، والتصريح ٢:٢٠٠، والأشموني ٣:٢٠٦.

(٣) في شرح جمل الزجاجي ١:٣٦٢ قال ابن عصفور «وقولنا: أو في موضع الاسم المتقدم، تحرز من: زيد قام، لأن (زيدا) لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون (قام) عامل =

فمثال عمله في الاسم، قولك: زيد ضربته. ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل في الضمير لنصب (زيدا)، ومثال عَمله في موضعه، قولك: أزيد قام أبوه، ألا ترى أن (قام) لو لم يعمل في (الأب) لم يعمل في (زيد)، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل. لكن يعمل في ظرف أو مجرور، إن وقع موقعه، وأعني بالسببي، ما اتصل به ضمير عائد على الاسم المشتغل عنه، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة، وما أضيف إلى شيء من ذلك.

وقوله: **(ما اتصل به ضمير)**.

مثاله: زيدٌ ضربت غلامه.

وقوله: **(أو ما اشتملت صفته)**.

مثاله: زيدٌ ضربت عمراً وأخاه[١].

وقوله: **(وما أضيف إلى شيء من ذلك)**.

مثاله: زيدٌ ضربت غلام أخيه، وزيدٌ ضربت غلام رجل يحبه، وزيدٌ ضربت غلام عمرو وأخيه.

وقد ضبطه بعضهم[٢] بأن قال: «هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل واقع

=في موضعه لو كان فيه ظرف أو مجرور أو حال، ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن يفسر، لأنه لا يفسر إلا ما يصح له العمل به إما في اللفظ أو في الموضع، إلا أن الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسر حتى يضاف إليه أمر آخر، وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ - التوبة من الآية ٦ - وإذا عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك».

(١) هذا مثال لما عطف عليه اسم - قد اتصل به ضمير عائد عليه - بالواو خاصة، أما مثال: ما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه فنحو: زيد ضربت رجلا يكرمه.

(٢) في التصريح ١ :٢٩٦ «وحدُّه: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملابس ضميره بواسطة، أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه».

والاسم المشتغل عنه إن لم يتقدمه شيء، وكان العامل الذي بعده ليس في معنى أمر ولا نهي ولادعاء، فإما أن يعمل في الضمير أو في السببي، رفعاً أو غيره، فإن عمل فيه رفعاً، لم يجز في المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء، وإن عمل فيه غير ذلك، جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار، والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن - وإلا فمن معناه.

على ضمير ذلك الاسم، والضمير إما منصوب، أو في موضع نصب، أو متعلق بمنصوب، ويكون ذلك العامل بحيث يجوز تقديم معموله عليه في ذلك المكان مثال المنصوب: زيد ضربته، ومثال ما هو في موضع نصب: زيد مررت به[١] ومثال المتعلق بمنصوب: زيد ضربت أخاه. وجميع ما مثلنا به في السببي».

وقوله[٢]: بحيث يجوز تقديم معموله عليه في ذلك المكان./ [٤٠/أ] ليخرج مثل قولنا: زيد رجل أكرمته، فـ(أكرمته) في موضع الصفة لـ(رجل)، ولا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف.

ويخرج به أيضاً: المصدر المقدر بـ(أن) والفعل، أو بـ(ما) والفعل، أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل، وأسماء الأفعال، والصلة، وكذا إذا حال بين الاسم والفعل حرف استفهام أو(ما) النافية، أو (لا) في جواب قسم، أو حرف شرط، أو تحضيض، أو عرض، لعدم تقدم معمولاتها عليها.

قوله: **(وإلا فمن[٣] معناه)**.

مثاله: زيد ضربت أخاه، أو رجلاً يحبه، أو ما أشبهه، فالتقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه، أو ما هو في معناه. ولا يجوز أن تقدر: ضربت زيداً، لأنك لم تضربه، وكذلك تقدر في كل سببي من المعنى، لا من اللفظ، في كل ما الفعل

---

(١) لأن الضمير مبني في محل نصب.

(٢) يعني به صاحب الحد المتقدم، وليس المصنف.

(٣) في المخطوطة: من معناه، وما أثبت من نص المقرب المطبوع.

والمخفوض إذا كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع.
إلاَّ أنَّ النصب أبداً في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ومع

المفسر فيه لازم لا يتعدى إلا بحرف جر، لما سنذكره، من أن الفعل اللازم لا يقدر في هذا الباب.

واعلم أنه لا يجوز أن تقدره في جميع مسائل الاشتغال فعلاً لازماً يتعدى بحرف جر، وإنما تقدِّره فعلاً متعدياً، لأنك إذا قدرت اللازم، فإما أن تقدر معه حرف جر أو [لا][١]، فإن لم تقدر حرف جر لم يصل إلى المشتغل عنه، لقصوره، وإن قدرت معه حرف جر، فإما أن تجر ذلك الاسم المشتغل، أو لا.

فإن جررت، يلزم إسقاط الجار وإبقاء عمله، وذلك ضعيف قليل لا يجوز.

وإنْ نصبت، يلزم حذف حرف الجر والنصب على إسقاط الخافض مع حذف الفعل، فيكثر الحذف، ومثل ذلك يقل، فلا يجوز.

فظهر أنه لا يجوز تقدير الفعل اللازم، وتعين تقدير الفعل المتعدي.

وقوله: **(والمخفوض إذا كان في موضع رفع).**

مثاله: زيد كفى به رجلاً، وزيد ذُهب به[٢].

وقوله: **(النصب مع الضمير أحسن منه مع السببي)**[٣].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن المخطوطة، وهذه الزيادة يقتضيها السياق، لما يأتي بعدها من تفصيل.

(٢) في شرح المفصل ٢: ٣٥ قال ابن يعيش: «وأما قوله: أزيد ذهب به. فليس فيه إلا الرفع، لأنك إذا قلت: ذهب بزيد، فـ(الباء) وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله، لأنه لا بد للفعل من فاعل، أو ما يقوم مقام الفاعل، وليس معك ما يقوم مقام الفاعل إلا الباء وما اتصلت به، فأقيمت مقام الفاعل، فكانت في موضع رفع لذلك، فوجب أن يكون الاسم مرفوعاً، لأن الذي اتصلت به كنايته مرفوع، وصار بمنزلة: أزيد ذهب أخوه، لأن كنايته قد اتصلت بمرفوع وهو الأخ».

(٣) تنظر عبارة المصنف أعلى الصفحة وفي المقرب ١: ٨٨.

الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور. فإن كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دعاء جاز أيضاً في المشتغل عنه، الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل فيكون على حسب الضمير أو السببي، فإن كان مرفوعاً رفع، وإن كان منصوباً أو مخفوضاً نصب، والاختيار إضمار الفعل.

لأنَّك مع الضمير تقدر الفعل المحذوف من لفظ المظهر ومعناه، ومع السببي من معناه لا غير، ومع السببي أحسن منه مع الضمير المجرور، لأنه مع الضمير المجرور يختلف الفعلان: المقدر والظاهر من حيث التعدي واللزوم، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور. كما كان مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب[1].

وقوله: **(في معنى أمر)**.

نحو: زيداً اضربه، أو (نهي) نحو: زيداً لا تكرمه، أو (دعاء) نحو: لا يعذبه الله. هذه أمثلة الضمير المنصوب.

ومثال السببي المنصوب: زيدٌ اضرب أخاه.

ومثال الدعاء المرفوع: زيدٌ رُحِمَ، وزيد رُحِمَ أخوه، في السببي المرفوع.

/ ومثال المجرور المرفوع الموضع: زيدٌ غُفِرَ له، وزيدٌ غُفِرَ لأخيه، في [٤٠/ب] السببي المرفوع الموضع.

ومثال المجرور المنصوب الموضع: زيداً امرر به، والسببي المنصوب الموضع: زيداً امرر بأخيه[2].

---

(١) في مثل المقرب [ق/ ١٤] علل ابن عصفور لذلك، فقال: «إنما كان النصب في: زيدا ضربته، أحسن منه في، زيدا مررت به، لأن (ضرب) يفسر العامل المضمر من لفظه ومعناه، وفي: زيدا مررت به. يفسره من معناه، وكان النصب في قولك: زيدا مررت به، أحسن منه في قولك: زيدا ضربت أخاه، لأن دلالة (مررت) على (لقيت) أبين من دلالة (ضربت) على (أهنت)، والنصب في قولك: زيدا ضربت أخاه، أحسن منه في قولك: زيدا مررت بأخيه، لأن (ضربت) يصل بنفسه كـ(أهنته)، وليس (مررت) واصلا إلى معموله كوصول (لابست)».

(٢) في شرح المفصل ٢: ٣٧ قال ابن يعيش: «وإنما كان النصب مختارا، لأجل الأمر والنهي، إذ =

هذا إذا لم يقع العامل صلة أو صفة، أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور، وهي: ما النافية، ولا في جواب القسم، وأدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، وهي: هلاَّ، ولولا، ولوما، وإلاَّ بمعناه ولام الابتداء، أو الداخلة على جواب القسم، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاك، إلاّ الرفع على الابتداء..... وإنْ تقدمه سؤال فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر، فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدم شيء،

وقوله: **(صلة)**.

مثاله: زيد الذي ضربته، أو **(صفة)** مثاله: زيد رجل أكرمته، و**(ما)** النافية مثاله: زيد ما ضربته، و**(أدوات الاستفهام)** مثاله: زيد هل ضربته؟.

و**(الشرط)** مثاله: زيد إن تضربه أضربه.

و**(التحضيض)** مثاله: زيد هَلَّا تضربه.

و**(لام الابتداء)** مثاله: زيد والله لأكرمته[١].

و**(الداخلة على جواب القسم)** مثاله: زيد والله لقد أكرمته.

قوله: **(وإن تقدمه سؤال والعامل غير خبر)**[٢].

مثاله: إذا قيل لك: من أضرب؟. تقول: زيداً اضربه، أو زيداً اضرب أباه.

=الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال، لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل، وتنهاه عن إيقاع فعل، وذلك أنك حين تأمره، فأنت تطلب إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به، فأما الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها، ولا النهي عنها، وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذي بعدَه على ضميره نصبته بإضمار فعل... والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب، لأن سبيله سبيل الأمر والنهي في الإعراب من كل وجه، وهو في المعنى مثل الأمر».

(١) إنما وجب الرفع بالابتداء في هذا ونحوه، لأن ما بعد هذه لا يعمل في ما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢:١٦٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٣٩، والأشموني ٢:٧٦.

(٢) يلاحظ عبارة ابن عصفور أعلى الصفحة، وفي المقرب ١:٨٨ - ٨٩.

وإن كان خبراً، جاز في المشتغل عنه الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل، إلا أن الاختيار أن يوافق المشتغل عنه في إعراب الاسم الذي استفهم به فإن كان مبتدأ أو معمولاً لفعل كان هو كذلك.........

وإن تقدمه حرف عطف فلا يخلو أيضاً أن يكون العامل أيضاً خبراً أو غير خبر، فإن كان غير خبر فالأمر في المشتغل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء، وإن كان خبراً، فإما أن يكون العطف على جملة اسمية، فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء،

وقوله: **(وإن كان خبراً)**.

مثاله: إذا قيل لك: من ضربتَ؟. أو من ضربته؟. تقول: زيد ضربته، أو ضربت أباه.

قوله: **(إن تقدمه حرف عطف والعامل غير خبر)**.

مثاله في الجملة الفعلية: قام القوم وزيد اضربه، أو اضرب أباه.

وقوله: **[وإن كان خبراً فإما أن يكون العطف على جملة اسمية]**[(١)].

مثاله في الجملة الاسمية: زيد قام وعمرو أكرمته، أو أكرمت أباه، وفي الجملة الفعلية: قام القوم وعمرو أكرمته، أو أكرمت أباه.

وفي ذات الوجهين[(٢)]: زيد أكرمته وعمرو أكرمته، أو أكرمت أباه.

قوله في هذه المسائل التي مثلنا عليها: **(وإن كان خبراً وعطف على جملة اسمية، فكما لم يتقدمه شيء)**.

قلنا: لا. بل الرفع هنا أقوى من الرفع إذا لم يتقدمه شيء، لأنهما اشتركا في أن الرفع في كل واحد منهما لا يحتاج إلى إضمار، وامتاز هذا بزيادة، وهو

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته من نص المقرب، لان السياق يقتضيه.

(٢) الجملة ذات الوجهين: ما اشتملت على جملة اسمية وجملة فعلية، فهي اسمية الصدر فعلية العجز. ينظر: المغني ص٤٩٩، والتصريح ١ :٣٠٤، وحاشية الصبان ٢ : ٨.

وإما أن يكون على جملة فعلية، فيجوز الابتداء، والحمل على إضمار فعل، والمختار الحمل على إضمار الفعل، وإما أن يكون العطف على جملة ذات وجهين،

أن النصب فيه يؤدي إلى اختلاف الجمل، والرفع يؤدي إلى اتفاقها. بخلاف النصب - إذا لم يتقدمه شيء - فإنه لا شيء قبله فيوافقه أو يخالفه، فظهر أن الرفع هنا مرجح على الرفع هناك.

وقوله: **(وإما أن يكون على جملة[1] فعلية... فالمختار الحمل على إضمار فعل).**

إنما كان المختار الحمل على إضمار فعل، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فتتفق الجمل، فإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية، فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها[2] فإن قيل: توافق الجمل يعارضه، أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير، كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى[3].

والثاني: أنا نقول: لا يصلح أن يكون التقدير معارضاً للاختلاف، إذ كان مقتضى العطف نظير التثنية، أو أصلاً لها، وتثنية المختلفين كـ(زيد) و(عمرو) لا تجوز، فكذلك/ كان القياس أن لا يجوز العطف في المختلفين. لكن جوزنا [٤١/أ]

---

(١) في المخطوطة، حمل، والصحيح على، وينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١: ٨٩.

(٢) في الأشموني ٢: ٧٩ «وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعليه، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما».

(٣) في حاشية الصبان ٢: ٧٩ «ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير، لضعفه بكثرة الحذف في العربية، وقلة تخالف المتعاطفين جداً».

فيستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل.

ذلك لما في منعه من الاحتياج إلى الأصل، فإذا كان ذلك مجوزاً للاختلاف لم يصلح أن يكون معارضاً للموافقة.

وقوله في الجملة ذات الوجهين: (**يستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل**).

هذه العبارة تحتاج إلى فضل تبيين.

وكذلك قول الزمخشري ﷺ فيها: «ذهب التفاضل بين رفع (عمرو)، ونصبه»[١].

وذلك أن نقول: لا يخلو، إما أن تعتقد أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى برمتها وهي: (زيد ضربته). فحينئذ يكون الرفع أولى من النصب لما بينا في قوله في الجملة الاسمية: (إنها بمنزلة ما لم يتقدمه شيء). أو تعتقدها معطوفة على الجملة الصغرى، وهي (ضربته) وحدها، فيكون حينئذ النصب أولى من الرفع، لما بينا في العطف على الجملة الفعلية.

فبان من هذا، أنه ليس لنا حالة يكون الرفع والنصب فيها مستويين. فكيف يسوغ قوله؟. (**فيستوي الرفع والحمل على إضمار فعل**)، وكذلك قول الزمخشري: «**ذهب التفاضل**».

وإنما صحة محمل كلامهما[٢]: أن للحمل على إضمار فعل رجحاناً من وجه[٣]، وللرفع رجحاناً من وجه[٤]، فصار لكل واحد منهما رجحان في

---

(١) المفصل ص٥٠ - ٥١ قال: «فأما إذا قلت: زيداً لقيت أخاه وعمراً مررت به، ذهب التفاضل بين رفع (عمرو) ونصبه، لان الجملة الأولى ذات وجهين».

(٢) يعني الزمخشري، وابن عصفور.

(٣) أي: في حالة اعتقاد العطف على الجملة الصغرى، وهي الفعلية. عجز الجملة ذات الوجهين.

(٤) في حالة اعتقاد العطف على الجملة ذات الوجهين برمتها.

. . . .

الجملة، فتساويا بهذا الاعتبار، لا بالنسبة إلى حالة واحدة[١].

رجعنا إلى البحث في نفس المسألة:

قالوا[٢]: لا يجوز فيها الحمل على الفعل أصلاً ورأساً، لأن الحمل على الفعل يؤدي إلى محذور، بيانه: أنك إذا حملته على إضمار فعل، تكون قد عطفته على الجملة الفعلية التي هي (ضربته)، وهي خبر عن (زيد) والمعطوف على الخبر خبر، فيؤدي إلى أن يكون (عمرو أكرمته) خبراً عن (زيد)، وهو جملة، ولا ضمير فيه. فلا يجوز لذلك[٣].

---

(١) يرى الصَّيْمري أن الرفع في العطف على الجملة ذات الوجهين أحسن من النصب، قال في التبصرة ١: ٣٣٠ «وذلك قولك: زيد لقيته وعمرو أكرمته. إن شئت حملت (عمرا) على (زيد) فرفعته بالابتداء كما رفعت (زيدا)، وإن شئت حملته على (لقيته)، وهو فعل، فأضمرت له فعلاً، ونصبته فتقول: زيد لقيته وعمراً أكرمته، كأنك قلت: لقيت زيداً، وأكرمت عمراً أكرمته، لأن الهاء في (لقيته) ضمير (زيد)، والرفع أحسن في (عمرو)، ليكون أول الجملة الثانية محمولاً على أول الجملة الاولى».

(٢) القائل بذلك الأخفش، ووافقه جماعة منهم: الزيادي والسيرافي، وينظر هامش الكتاب ١: ٤٧ (بولاق)، وشرح الرضي ١: ١٧٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣: ٣٨، والتصريح ١: ٣٠٤، والأشموني ٢: ٨١.

(٣) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٣: ٣٧ مذاهب النحاة في هذه المسألة، فقال: «الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى، إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الجملة الكبرى، أو لا يكون، فإن كان فيها ضمير جازت المسألة، نحو: هند ضربتها وزيداً كلمته في دارها. وإن لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفارسي من جواز العطف على الصغرى نحو: هند ضربتها وعمراً أكرمته، وهو ظاهر كلام سيبويه.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الأخفش والزيادي ومن تبعهما كالسيرافي، وهو أنه لا يجوز، لأن المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ، فكذلك الجملة المعطوف عليها. . .

المذهب الثالث: ما ذهب إليه هشام، وهو أنه إن كان العطف بالفاء، أو بالواو جازت المسألة، لأن الفاء فيها تسببت، فيحتمل أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد، والواو =

. . . .

قلنا: قد أجاب الأئمة عن ذلك بأربعة أجوبة:

أما السيرافي رحمه الله فأجاب عن ذلك: بأن التزم السؤال، وقال ما معناه: إن سيبويه[١] رحمه الله لم يمثل بهذا المثال على أنه صحيح. بل ليريك كيف صورة العطف في الجملة ذات الوجهين. واعتمد في المسألة على أنه إن وجد باقي الشروط صحت المسألة، وإلا فلا[٢]، وتبعه في هذا الجواب ابن يعيش[٣] رحمه الله.

وأما أبو علي[٤] رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك، بأن قال ما معناه: إنه لما لم يظهر الرفع في الجملة التي هي خبر المبتدأ صارت كأنها غير خبر، فجاز أن يعطف عليه ما لا يصح أن يكون خبراً. ووافقه ابن جني[٥] رحمه الله على هذا الجواب. قالا[٦]: «ونظيره الضمير في اسم الفاعل ما لم يظهر لم يعتد به، فثني الاسم وجمع، ولو ظهر لم يثن ولم يجمع، والله أعلم بالصواب».

=فيها معنى الجمع، وإن كان العطف بغيرهما لم تجز...

المذهب الرابع: ما ذهب إليه الجمهور، وهو إنْ كان العطف بالفاء جازت المسألة، وإن كان بغير ذلك لم تجز... وقد نسب ابن مالك للأخفش ترجيح الرفع على النصب في هذه المسألة، وتابعه في ذلك بعض شراح التسهيل» ينظر التسهيل ص٨١، والمساعد ١:٤١٩، وتعليق الفرائد ٤:٢٩٣.

(١) ينظر الكتاب ١:٩١ - ٩٣.

(٢) في شرح الكافية ١:١٧٦ قال الرضي: «وأعتذر لسيبويه بأعذار:
أحدها للسيرافي، وهو جواب عن جميع العبارات - إن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة إسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها، أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه، نحو: وعمرو كلمته في داره، أو لأجله، أو نحو ذلك، وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال إذا أراد».

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢:٣٣.

(٤) في شرح الكافية ١:١٧٦ قال الرضي: «وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها».

(٥) ينظر: المحتسب ٢:٣٠٣.

(٦) يعني الفارسي وابن جني.

. . . .

وأما ابن خروف رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك، بما معناه: أنه ليس المراد هنا العطف الحقيقي/ الذي يوجب التشريك. بل المراد هنا إنما هو تواخي الجمل [٤١/ب] - بدليل أن سيبويه رحمه الله ذكر من جملة مسائل الكتاب العطف بـ(حتى)، نحو قولك: القوم أكرمتهم حتى زيد أكرمته. قال: «وحتى لا يعطف بها في الجمل»[١]، فعلمنا أن المراد التواخي لا العطف التشريكي، فلا تحتاج حينئذ الجملة المعطوفة إلى ضمير. وإلى هذا الجواب مال شيخنا ابن عمرون رحمه الله في (شرحه المفصل).

وأما الرماني رحمه الله فإنه أجاب عن ذلك بأن قال، ما معناه: إن الجملة المعطوفة لا تحتاج هنا إلى ضمير، لأن العطف هنا إنما هو بالنظر إلى المعنى. وقولنا: (زيد ضربته) أولاً، في معنى قولنا: (ضربت وزيداً)، فلم ننظر إلى كونها مبتدأ وخبراً في اللفظ بل إلى المعنى، فكأنها جملة فعلية، فكأننا قلنا: ضربت زيداً وعمراً أكرمته، ولو قلنا ذلك لم تحتج الجملة الثانية إلى ضمير، فلم نجعل فيها ضميراً، إذ كانت في معنى ما لا يحتاج إلى ضمير.

قلت: أما جواب السيرافي رحمه الله، ففيه نظر.

وذلك أن القرآن الكريم قد ورد فيه ما هو على صورة الثاني الذي ذكره سيبويه رحمه الله من غير ضمير ولا زيادة، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[٢] برفع «السماء» ونصبها[٣]، فإذا نصبت كانت كالمثال الذي ذكره سيبويه رحمه الله من غير زيادة ولا نقص[٤]، فهل نقول أيضاً في القرآن كما قال

(١) الكتاب ١:٩٦. وينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٦٨، وارتشاف الضرب ٢:٦٤٩.

(٢) سورة الرحمن الآية ٦ - ٧.

(٣) المحتسب ٢:٢٠٣.

(٤) في البيان ٢:٤٠٨ قال الأنباري: (السماء) قرئ بالنصب والرفع، فالنصب على تقدير فعل وتقديره: ورفع السماء، ليطابق (يسجدان) كقولهم: زيد لقيته وعمرو كلمته، فسيبويه يختار =

. . . .

في المسألة، لا يجوز القول بهذا، فبقي المكان يحتاج إلى جواب السؤال المذكور ضرورة.

وأما جواب أبي علي رحمه الله، فإن شيخنا[١] رحمه الله ناقشه فيه وقال: «ما تمسكا[٢] به من عدم ظهور الإعراب - يبطله تجويز سيبويه[٣] رحمه الله النصب في، (هذا ضارب عبد الله وزيداً يمر به) فجوز النصب مع ظهور الإعراب، ولا ضمير في الجملة.

وأما جواب ابن خروف رحمه الله، ففيه نظر، وذلك أن مبناه على أن (حتى) لا يعطف بها في الجمل. وفي هذه المسألة خلاف.

فذكر أكثر المغاربة[٤]: أن (حتى) لا يعطف بها في الجمل، كما قال ابن خروف رحمه الله.

وذكر ابن بابشاذ[٥] رحمه الله أنه يجوز العطف بها في الجمل[٦].

=نصب (عمرو) إذا أريد الحمل على (لقيته)، ويختار الرفع إذا حملته على (زيد)، وخالفه جماعة من النحويين.

(١) هو ابن عمرون الحلبي.

(٢) يعني الفارسي وابن جني.

(٣) ينظر: الكتاب ١: ٤٨ (بولاق).

(٤) ومنهم ابن عصفور، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١: ٣٦٨، والجنى الداني ص٥٠٣.

(٥) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي البصري. عمل بديوان الإنشاء بمصر، ولازم الإقراء بجامع عمرو بن العاص. من مصنفاته، شرح جمل الزجاجي، والمقدمة المحسبة في النحو. توفي سنة (٤٦٩هـ) ترجمته في: طبقات ابن شهبة ص٣١٠ وانباه الرواة ٢: ٩٥، وبغية الوعاة ٢: ١٧، ومعجم المؤلفين ٥: ٣٢.

(٦) لم أجد له قولاً كهذا في المقدمة المحسبة.

قال في مقدمته ١: ٢٣٨ تحقيق خالد عبد الكريم - عند الحديث عن (حتى) وأقسامها: «... وعاطفة، وهي التي يكون ما بعدها على حد إعراب ما قبلها مثل، قدم الحجاج حتى المشاة، ورأيت الحجاج حتى المشاة، ومررت بالحجاج حتى المشاة». وفي ص٢٦٣ «(حتى) تكون =

هذا ما لم يفصل بين حرف العطف، وبين المشتغل عنه بـ(إذا) التي للمفاجأة فلا يجوز الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير، أو في السببي مقروناً بـ(قد)، فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شيء.........

وكذلك ذكر الربعي[١] رحمه الله في شرح مختصر الجرمي[٢] أن (حتى) يعطف بها في الجمل كالواو. وقال شيخنا رحمه الله في قولهم: «إن (حتى) يعطف بها في الجمل كالواو» - هذا الكلام غير محقق ورد عليهم بما ذكره في «شرح المفصل» ويطول الوقت بذكره.

وقوله: **(بإذا التي للمفاجأة).**

مثاله في الجملة الاسمية: زيد قائم وإذا عمرو يضربه بكر، أو يضرب أباه.

وفي الجملة الفعلية: قام زيد وإذا عمرو يضربه بكر، أو يضرب أباه.

وفي ذات الوجهين: زيد ضربته وإذا عمرو يضربه بكر، أو يضرب أباه.

وإنما وجب الرفع بعد (إذا) المفاجأة، لأنها لا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية[٣]. فلا يجوز إضمار الفعل، ولم ير أحد من متقدمي/ [٤٢/أ] النحاة وقوع الفعل بعد (إذا) المفاجأة، إلا الأخفش رحمه الله فإنه روى في كتابه الكبير[٤] وقوع

=عاطفة بشرطين - ان تعطف قليلاً على كثير، ومن جنسه مثل: قام القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى زيدا.

(١) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي. أخذ النحو عن السيرافي، ولازم الفارسي، من مصنفاته: شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٤٢٠هـ). ترجمته في: البلغة ص١٥٥، وإنباه الرواة ٢:٢٩٩، وبغية الوعاة ٢:١٨٣، والأعلام ٥:١٣٥.

(٢) من مصنفات الجرمي: المختصر في النحو، وقد شرحه الربعي - بغية الوعاة ٢:٩، وتاريخ بغداد للخطيب ٩:٣١٣ط السعادة ١٣١٩هـ.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٦٦، وشرح الرضي ١:١٧٢.

(٤) يطلق عليه بعض العلماء (المسائل الكبيرة) كأبي حيان في ارتشاف الضرب، ينظر الارتشاف ٢: ٠٩، ١٣١، ١٣٢، ٣١٦، ٤٧١.

. . . .

الفعل بعد (إذا) المفاجأة إذا كان مقروناً بـ(قد)[١]، وعليه رتب المصنف رحمه الله هذا الاستثناء الذي ذكره[٢]، ومثال ذلك: زيد قائم وإذا عمرو قد ضربته، أو قد ضربت أباه.

[إذا التي للمفاجأة]

وإذ قد جرى هنا ذكر (إذا) التي للمفاجأة، فلنتكلم عليها فنقول:

اعلم أن (إذا) قد تكون للمفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع، واختلف فيها، هل هي اسم، أو حرف؟.

فمذهب الفراء رحمه الله أنها حرف[٣].

ومذهب غيره، أنها اسم ظرف، والأكثر أنها ظرف مكان[٤] لا غير، وجوز أبو علي أن تكون ظرف زمان[٥].

واختلف إذا كانت ظرفاً. هل تلزم الإضافة إلى جملة أم لا؟.

فعلى قولنا: إنها حرف - أو تلزم الإضافة إلى جملة إذا كانت اسماً - يلزم أن يكون خبر المبتدأ الذي بعدها محذوفاً[٦]. أي: حاضر أو موجود، وعلى

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٣: ١٤، والمساعد ١: ٤٢٤، والهمع ٣: ١٨٢.

(٢) ينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١: ٨٩.

(٣) القول بحرفيتها نسب إلى الأخفش والكوفيين، وأختاره ابن مالك، وينظر: تذكرة النحاة ص١٨١، والجنى الداني ص٣٧٧، والمغني ص١٢٠، والهمع ٣: ١٨٢.

(٤) ذهب إلى القول بأنها ظرف مكان: المبرد والفارسي، وابن جني، ينظر: المقتضب ٢: ٥٦، ٣: ١٧٨، والبيان للأنباري ١: ٣٧٠، والجنى الداني ص٣٦٥، والهمع ٣: ١٨٢.

(٥) ونسب إلى الزجاج والرياشي، واختاره ابنا طاهر وخروف. ينظر شرح الرضي ١: ١٠٣، والجنى الداني ص٣٦٥، والمغني ص١٢٠.

(٦) لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، ينظر الهمع ٣: ١٨٢.

....

قول من لم يلزمها الجملة إذا كانت اسماً، فإن قلنا أنها ظرف مكان، كانت خبراً عما بعدها حدثاً كان أو جثة[١].

وإن قلنا: هي ظرف زمان كانت خبراً عما بعدها إن كان حدثاً، نحو: خرجت فإذا القتال، وإلا فالخبر محذوف إن كان جثة[٢]، وهو العامل في (إذا).

والزمخشري[٣] رحمه الله، إنما ذكره على حذف الخبر لا غير.

[المسألة الزنبورية]

ومن فروع هذه المسألة: المسألة المشهورة بين سيبويه والكسائي - رحمهما الله - وقد تكلم الناس عليها كثيراً[٤].

وقد حكى المجلس برمته الإمام المرحوم - علم الدين السخاوي[٥] في كتابه «سفر السعادة»[٦] وتكلم رحمه الله عليها، ونقل فيها كلاماً كثيراً عن العلماء، فلنحكي ما ذكره بنصه.

(١) لأن ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة بخلاف ظرف الزمان.

(٢) يعني المبتدأ. ينظر: شرح الرضي ١:١٠٣ - ١٠٤، والمغني ١٢٠ - ١٢١، والهمع ٣:١٨٢ - ١٨٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٢:٥٤٣ - ٥٤٤، ٣:٢١٨ - ٢٢٠، والمغني ١٢٠ - ١٢١ والهمع ٣:١٨٢.

(٤) اشتهرت بالمسألة: الزنبورية، وقد جاء خبرها في: مجالس العلماء ص٨ - ١٠، وأمالي الزجاجي ص٢٣٩، والإنصاف ص٧٠٢ - ٧٠٤، وإنباه الرواة ٢:٣٤٨، وتذكرة النحاة ص١٧٧ - ١٨١، والمغني ص١٢١ - ١٢٦، والأشباه والنظائر ٣:١٥ - ١٦.

(٥) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي، إمام في النحو واللغة أخذ عن الشاطبي، والتاج الكندي، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، من مصنفاته: شرح المفصل، وسفر السعادة، توفي سنة (٦٤٣هـ) ترجمته في: طبقات القراء ١:٥٦٨، وانباه الرواة ٢:٣٣١.

(٦) طبع في دمشق عام (١٤٠٣هـ)، تحقيق محمد الدالي.

. . . .

قال ﷺ: «فمن ذلك ما جرى بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، وكان شيخنا أبو اليمن[(١)] رحمه الله شافهني بشيء من ذلك بلفظه[(٢)]، وعن الفراء رحمه الله، قدم سيبويه رحمه الله على البرامكة[(٣)]، فعزم يحيى[(٤)] على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً: فلما حضر - يعني سيبويه - تقدمت أنا والأحمر[(٥)] فدخلنا، فإذا بمثال[(٦)] في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال، الفضل وجعفر[(٧)]، ومن حضر بحضورهم، فأقبل الأحمر على سيبويه، فسأله عن مسألة، فأجاب فيها سيبويه.

فقال الأحمر: أخطأت.

[ثم سأل مسألة ثانية، فأجابه فيها.

فقال له: أخطأت][(٨)].

---

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين بن سعيد، الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ، قرأ العربية على ابن الشجري، وابن الخشاب، والجواليقي، وتتلمذ عليه علم الدين السخاوي، توفي سنة (٦١٣هـ)، ترجمته في: طبقات القراء ١:٢٩٧، وبغية الوعاة ١:٥٧٠، والأعلام ٣:٩٦.

(٢) في سفر السعادة ص٥٤٩ من لفظه.

(٣) هم وزراء هارون الرشيد.

(٤) هو أبو الفضل يحيى بن خالد البرمكي مؤدب الرشيد مات سنة (١٩٠هـ) - وفيات الأعيان ٢:٢٤٣.

(٥) هو علي بن الحسن، وقيل: ابن المبارك - المعروف بالأحمر، شيخ العربية، صاحب الكسائي، توفي سنة (١٩٤) ترجمته في: طبقات ابن شهبة ٤٤٠، وانباه الرواة ٢:٣١٣، والبلغة ص١٥٦.

(٦) أي: فراش. ينظر: القاموس المحيط (مثل) ص١٣٦٤.

(٧) ابنا يحيى بن خالد البرمكي، وقد تولى جعفر فيما بعد وزارة الرشيد، واشتهر بالفصاحة والكرم، توفي سنة (١٨٧هـ).

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من سفر السعادة ص٥٥٠.

....

فقال له سيبويه: هذا سوء أدب.

قال الفراء: فأقبلت عليه، فقلت له: إن في هذا الرجل حده وعجلة، ولكن ما تقول: فيمن قال: هؤلاء (أبون)، ومررت بـ(أبين)؟، كيف تقول على مثال ذلك من (وأيت)، و(أويت)؟، فقدر فأخطأ.

فقلت: أعد النظر، فقدر فأخطأ.

فقلت: أعد النظر. فقدر فأخطأ. ثلاث مرات يجيب ولا يصيب.

فلما كثر ذلك، قال: لست أُكلمكما، أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه. [فقال: أتسألني أم أسألك؟

فقال: لا، بل سلني أنت.

فأقبل عليه الكسائي](١)، فقال: كيف تقول: كنت أظن أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي؟ [أم هو إياها؟](٢).

[فقال سيبويه: فإذا هو هي](٣)، ولا يجوز النصب(٤).

[٤٢/ب] فقال له / الكسائي: لحنت(٥). ثم سأله عن مسائل من هذا النحو.

وقوله: **(أو بأما)**.

مثاله: قام القوم، وأما زيداً فضربته، أو فضربت أباه.

---

(١)و(٢)و(٣)ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة والزيادة من سفر السعادة ص٥٥٠.

(٤) قال السخاوي في سفر السعادة ص٥٦١: «وأما مسألة الكسائي: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، فالرفع لا يجوز غيره، كما تقول: خرجت فإذا عبدالله قائم، و(إذا) هذه للمفاجأة، وهي ظرف مكان» وفي تذكرة النحاة ص١٨١ قال أبو حيان: «والمنقول =عن الكوفيين أن (إذا) الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ أو خبرا، لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم، فكيف يجوز النصب؟ ولا يجوز، أن يقدر (إذا) وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين».

(٥) ينظر: الإنصاف ٢: ٧٠٢ - ٧٠٧، وتذكرة النحاة ص١٧٧ - ١٨١، والمغني ص١٢١ - ١٢٧.

أو بـ(أما) فيبقى على حكمه لو لم يتقدمه شيء، وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً لم يجز في المشتغل عنه

وكذلك: قام القوم، وأما زيد فاضربه، أو فلا تكرمه.

فحكم المشتغل عنه بعد (أما)، كحكمه لو لم يتقدمه شيء، يكون الرفع في المسألة الأولى هو الراجح[١]، والنصب في المسألة الثانية هو الراجح[٢].

واعلم أن (أمّا) حرف تفصيل[٣] لما أجمله المدعي، أو للاقتصار على بعض ما أدعي.

فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فأصله: مهما تذكره من شيء، أو يكن من شيء، فزيد منطلق.

فحذفت اسم الشرط وهو (مهما) وفعل الشرط وهو (تذكر من شيء)، وأنبت (أمَّا) منابهما، فكان ينبغي للفاء أن تليها، كما تلي فعل الشرط. لكن كرهوا أن تلي (الفاء) حرف الشرط الذي هو (أمَّا) من غير فاصل، فقدموا شيئاً مما بعد الفاء عليها، ليفصل بين (أمَّا) و(الفاء)، ولذلك اشترطوا أن لا يفصل بين (الفاء) و(أما) بجملة، لأن الغرض الفصل، والمفرد كاف، فالجملة زيادة من غير فائدة، ولذلك لم يولوا (أمَّا) الفعل، لنيابتها عن فعل الشرط، فلو وليها الفعل لكان كإيلاء الفعل الفعل، وذلك لا يجوز[٤]. والله أعلم بالصواب.

وقوله: **(أداة لا يليها إلا الفعل)**.

يريد به، مثل أدوات التحضيض، وأدوات الشرط، و(هل) من أدوات

---

(١) لأن العامل في المشتغل عنه ليس في معنى أمر ولا نهي ولا دعاء... الخ.

(٢) لأن العامل في المشتغل عنه أمر ونهي.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢:٣٩٥، والتسهيل ص٢٤٥، ورصف المباني ص١٨١ والمغني ص٨١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٧١٥ - ٧١٦، والمغني ص٨١، والمساعد ٣:٢٣٣ - ٢٣٤.

إلا الحمل على إضمار فعل، وتلك الأدوات هي: أدوات الشرط، وأعني بذلك. (إنْ) وأخواتها و(لو) التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أو بمعنى (إنْ)، والفرق بينهما أن التي هل لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها المضي، وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي، نحو قولك: لو يقوم زيد أمس لقام عمرو، وإن شئت أسقطت اللام، والتي هي بمعنى (إنْ) تخلص الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صيرت معناه إلى الاستقبال، نحو قوله:

قــومٌ إذا حــاربــوا شــدُّوا مــآزرهــم ... دون الــنــســاء ولَـوْ بَـاتـتْ بـأَطْـهَـارِ

الاستفهام ونحو ذلك، نحو: لولا زيد ضربته، وإنْ زيداً ضربته، وهل زيداً ضربته؟ في الشعر، فإن أدوات التحضيض لا يليها إلا الفعل عندنا[١]. خلافاً للكوفيين[٢] - رحمهم الله - في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها، وكذلك أيضاً أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل عندنا. خلافاً لهم[٣] في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها.

وقوله: **(إلا الحمل على إضمار فعل).**

هو أحسن من قول الزمخشري، ومن تبعه من المتأخرين: «إنه يجب النصب في هذه المواضع»[٤]، لأن اقتضاء هذه الأدوات للفعل يوجب إضمار الفعل كما ذكر[٥]. أما أن يكون الفعل المضمر ناصباً ليس إلا، فلا دليل عليه.

---

(١) يعني بذلك البصريين فهو يذهب مذهب أهل البصرة - ينظر الإيضاح العضدي ص٧٤.

(٢) ينظر: الكافية للرضي ص٣٣٣، ولباب الإعراب للإسفراييني ص٤٦٧ تحقيق بهاء الدين - طبع دار الرفاعي الرياض.

(٣) يعني الكوفيين، وينظر الهمع ٤: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٤) هذا معنى كلام الزمخشري، قال في مفصله ص٥٣: «واللازم - يعني من النصب - أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل، كقولك: إن زيدا تضربه»، وينظر الكافية لابن الحاجب ص٩٨، وشرح الكافية للرضي ١: ١٨٦، وشرح ابن يعيش ٢: ٣٨.

(٥) في حاشية النسخة [ق٤٢/ب] قيل: لم يرد المصنف ما فسر به الشيخ كلامه، وإنما أراد ما أراد غيره، وإنما أطلق الفعل ليدخل فيه الرافع والناصب بحسب المشغول، فقال في شرحه:

أي: وإنْ باتت بأطهار، و(لو) من: «نعم العبد صُهَيْبٌ لو لم يخف الله لم يعصِه». محتملة الوجهين. وأدوات التحضيض وهي، هَلاَّ، ولولا، ولوما، وإِلاَّ بمعناهما، فإن كانت لولا حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء.

فكيف يجب النصب؟.

بل لو قالوا: يكون النصب راجحاً -، لأن الفعل الذي بعده ناصب، ففي تقدير الفعل الناصب قبل المشتغل عنه مناسبة بين المفسِّر والمفسَّر أكثر مما لو قدرنا الفعل الذي قبل المشتغل عنه رافعاً - لكان لقولهم وجه. وأما وجوب النصب فلا وجه له، ولا دليل يساعدهم عليه.

وقول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(إلا الحمل على إضمار فعل)** - أعم من أن يكون الفعل المقدر ناصباً أو رافعاً، فكان كلامه أحسن لذلك.

وقوله: **(ولو) التي هي [حرف] لما كان سيقع لوقوع غيره، بمعنى (إنْ))**.

إنما عبر بهذه العبارة، ولم يقل كما يقوله أكثر النحاة[1]: (من أن معناها امتناع الشيء لامتناع غيره)، لما يلزمهم من مفهوم الأثر - الذي هو: «نعم العبد صهيب»[2] من أنه يصير مفهومه: إنه لو خاف الله لعصاه، وليس المعنى

=إن الاسم بعد هذه الأدوات على حسب الضمير أو السببي، فإن كان مرفوعاً رفع، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ وإن كان منصوباً أو مخفوضاً نصب، ولا يجوز رفعه بإضمار فعل يفسره الظاهر من معناه إلا في الشعر، كقوله:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب

وقوله:

لا تجزعي إن منفس أهلكته ....

(١) ينظر رصف المباني ص٣٥٨.

(٢) في النهاية ٢: ٨٨ تحقيق الطناحي - قال ابن الأثير: «في حديث عمر: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» أراد أنه إنما يطيع الله حباً له لا خوف عقابه، فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله، ففي الكلام محذوف تقديره: لو لم يخف الله لم يعصه. فكيف وقد خافه؟».
ينظر: البرهان للزركشي ٤: ٣٦٤ تحقيق أبو الفضل، وشرح الرضي ٢: ٣٩٠، والمغني ص٣٣٩، والتصريح ٢: ٢٥٧.

وتدخل اللام في جوابها، وجواب لو إذا كان موجباً، أو منفياً بما، أو معناهما، ويجوز حذفها، ومن ذلك قوله

لولا الحياءُ وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذا ادعيتما عَورى

وحذفها مع (ما) أحسن من حذفها في الموجب، فإن كان الجواب منفياً بلم

[٤٣/أ] على ذلك، فقال: (هي حرف لما كان سيقع/ لوقوع غيره)، وهي عبارة سيبويه[(١)] رحمه الله (أو بمعنى (إنْ)). لأنه على أي المعنيين حملت الأثر، لا يلزم فيه ما لزم من قولهم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[(٢)].

ولا يبقى فيها أيضاً الإشكال المذكور إذا عبرنا عن (لو) بما عبر به[(٣)].

وهذه العبارة قريبة من عبارة الزمخشري، وأبي العباس المبرد والجرجاني[(٤)] - رحمهم الله أجمعين -.

وقوله: **(لولا)** قد ذكرت في باب المبتدأ، وما في الاسم بعدها من المذاهب، و**(لوما)** مثلها في ذلك[(٥)].

---

(١) الكتاب ٢:٣٠٧ (بولاق).

(٢) سورة لقمان من الآية ٢٧.

(٣) في الجنى الداني ص٢٨٧ قال المرادي: «وعبارة أكثرهم: «لو حرف امتناع لامتناع»، أي =تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة، لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت دائماً، وذلك غير لازم، لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع... وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ...﴾ فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر وسبعة أمثاله، فثبوت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى، فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم».

(٤) ينظر: المقتضب ٣:٧٥ - ٧٦، والمفصل ص٣٢٠، وشرح ابن يعيش ٨:١٥٦.

(٥) ينظر: ص٣٨٥، ومعاني الحروف للرماني ص١٠٢، وشرح ابن يعيش ٨:١٤٥، ورصف المباني ص٣٠٥، والجنى الداني ص٥٤٩، والمغني ص٣٦٤.

لم يجز دخول اللام عليه، وكل ظرف زمان لما يستقبل وإن تقدمته أداة هي بالفعل أولى كان الاختيار الحمل على إضمار فعل، ويجوز الرفع على الابتداء، والأدوات التي هي بالفعل أولى. أدوات الاستفهام، وما، ولا النافيتان. إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام إذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم فلا تكون المسألة من الاشتغال.

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر ما عدا الهمزة، وإذا كان الفعل الذي دخلت عليه ماضياً، فإنه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل، وإن كان الاختيار تقديم الفعل، والاسم المشتغل عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد أو سببي واحد حملته عليه، وإن كان له سببيان أو ضميران منفصلان،

قوله: **(ضمير واحد أو سببي)**.

حمله على الضمير هنا قد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وكذلك السببي. فمثال المرفوع: زيد ضرب عمراً، أو ضرب أبوه عمراً، فتحمل (زيداً) على ضميره أو سببيه فترفعه لا غير[١]. ومثال المنصوب: زيد ضربه عمرو، وضرب أباه عمرو.

فيجوز في (زيد) الرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل. تحمله في النصب على ضميره، أو سببيه، لأنهما منصوبان[٢].

وقوله: **(وإن كان له سببيان)**.

مثاله: زيد ضرب أبوه أخاه.

وقوله: **(أو ضميران منفصلان)**.

مثاله: زيد أباه لم يضرب إلا هو.

---

(١) لأن الضمير مرفوع.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٧٣.

أو ضمير منفصل وسببي حملته على أيهما شئت، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي، أو ضمير منفصل

وقوله: **(أو ضمير منفصل وسببي)**.

فالضمير والسببي هنا قد يكون كل منها مرفوعاً والآخر منصوباً، وبالعكس، فتكون له صورتان.

مثاله: زيد لم يضرب أخاه إلا هو، وزيد لم يضرب أبوه إلا إياه[١].

وقوله: **(حملته على أيهما شئت)**.

معنى ذلك أن لك أن تحمل (زيداً) على المرفوع من الضمير أو السببي، فلا يجوز في (زيد) حينئذ إلا الرفع، ولك أن تحمله على المنصوب من الضمير أو السببي أيضاً، فتنصبه بإضمار فعل، مع أنه يجوز لك فيه في مثل هذه المسألة أن ترفعه بالابتداء، ولا تحمله على الضمير، ولا على السببي.

وذكر سيبويه هنا تفصيلاً، رأيت المصنف أغفله فأحببت ذكره، وهو: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أنه إذا كان سببيان، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، لك أن تعتقد في أحد السببين أنه كالأجنبي، والآخر سببي، فيبقى كاجتماع السببي والأجنبي، إن اعتقدت المنصوب هو السببي والمرفوع كالأجنبي نصبت الأول[٢]. وقال بعد ذلك: «أيهما ما جعلته كـ(زيد) مفعولاً، فالأول رفع، وإن جعلته كـ(زيد) فاعلاً، فالأول نصب»[٣] هذا نص لفظه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: **(وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي)**.

مثاله: زيد ضرب أخاه.

وقوله: **(أو ضمير منفصل)**.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٧٣، والارتشاف ٣:١١٥.

(٢) هذا معنى كلام سيبويه، وينظر الكتاب ١:٥٢ - ٥٣ (بولاق).

(٣) الكتاب ١:٥٣.

حملته على الضمير المتصل لا غير وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي حملته على أيهما شئت في باب (ظننت)، وفي: (فقدت)

مثاله: زيد أباه ضرب.

قوله: **(حملته على الضمير المتصل لا غير)**.

يعني: ترفعه حملاً على الضمير المرفوع لا غير، ولا يجوز حمله على السببي، ولا الضمير المنفصل فينتصب، لما تقدم، من أنه لولا اشتغال العامل بذلك الضمير أو السببي، لعمل في المشتغل عنه، ولو عمل العامل/ هنا في [٤٣/ب] المشتغل عنه، فقلت مثلاً: زيداً ضرب. أي: ضرب نفسه، لأدى إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره. وذلك لا يجوز في باب من الأبواب، لما يؤدي إليه من صيرورة المفعول الذي هو فضلة لازماً، لكونه مفسراً للضمير الذي هو فاعل، فيصير غير اللازم لازماً، فامتنع لذلك. إلا أن يكون الظاهر لفظ النفس، لأن العرب تجري النفس مجرى الأجنبي، ولذلك نخاطبها، فنقول: يا نفس أقلعي عن كذا، وافعلي كذا.

قوله: **(وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل)**.

مثاله: زيد لم يظنه إلا وهو قائماً.

قوله: **(أو سببي)**.

مثاله: زيد ظنه أخوه قائماً.

قوله: **(حملته على أيهما شئت في باب ظننت، وفي قعدت، وعدمت)**.

أما إذا رفعت (زيداً) حملاً على الضمير المنفصل، أو السببي فقلت: زيد لم يظنه إلا وهو قائماً، وزيد ظنه أخوه قائماً. يكون التقدير: ظنه زيد قائماً لم يظنه إلا وهو قائماً، وظن زيد قائماً ظنه أخوه قائماً. تجعل الفعل المقدر مبنياً للمفعول ليرتفع به (زيد).

وكذلك التقدير في: (عدم)، و(قعد) رفعاً ونصباً.

و(عدمت)، وفي غير ذلك من الأبواب لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل، وإن كان له ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما. إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب (ظننت)، وفي (فقدت) و(عدمت).

وأما إذا نصبت (زيداً) حملاً على الضمير المتصل، فقلت: زيداً لم يظنه إلا وهو قائماً، وزيد ظنه أخوه قائماً.

يكون التقدير: لم يظن زيد إلا وهو قائماً، لم يظنه إلا وهو قائماً، وظن زيد قائماً ظنه أخوه قائماً.

وإنما جاز حمله على أيهما شئت، لأنك لو أزلت ما حملته عليه في كل واحد من الأماكن المذكورة ووضعت (زيداً) موضعه لم يؤد إلى محذور، فجاز.

أما في رفع (زيد)، فليس فيه إلا تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل، وهو جائز في: باب ظننت وأخواتها[1].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٣٧٣ - ٣٧٥، والارتشاف ٣:١١٥.

باب كان وأخواتها

وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وغدا، وراح، وآض، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام.

وقعد، من قولهم: شحذ شفرته حيث قعدت، كأنها حربه.

و(جاء)، في قولهم: ما جاءتك حاجتك.

باب كان وأخواتها

قوله: **(قعد)**.

يعني أنها استعملت في هذا الكلام[1] بمعنى (صار)، ولم تستعمل في غيره بهذا المعنى.

قوله: **و(جاء) في قولهم: ما جاءت حاجتك)**[2].

معناه أنها استعملت في هذا الكلام بمعنى (صار) أيضاً.

وأنث اسم (جاءت) الذي هو ضمير (ما) حملاً على المعنى، لأن (ما) في المعنى هي (حاجة).

---

(١) يعني قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة.
وفي المفصل ص٢٦٣، قال الزمخشري: «ونظيره قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)» وقال ابن يعيش في شرحه ٧: ٩١ «ففي (قعدت) ضمير يعود إلى الشفرة، وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر (قعدت)، وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد، الصيرورة والانتقال، فكذلك ضاهت (صار)». وينظر: الكافية ص٢٠٦، وشرح الرضي ٢: ٢٩٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١: ٣٩٠، والهمع ٢: ٧٠، واللسان (قعد) ٣: ٣٦٣.

(٢) قيل أول من تكلم به الخوارج حين جاء ابن عباس - رضي الله عنهما - يدعوهم إلى الحق من قبل علي رضي الله عنه ويروى برفع (حاجتك). ينظر: شرح ابن يعيش ٧: ٩٠، وشرح الكافية الشافية ١: ٣٩١، وشفاء العليل ١: ٣١٣ وتعليق الفرائد ٣: ١٩٨، والهمع ٢: ٧٠.

وهي أفعال، وكلها يجوز فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر فما كان مبتدأ

قال سيبويه[١] رحمه الله: «ومثل قولهم: من كان أخاك. قول العرب: ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنك أدخلت على (جاء) التاء حيث كانت (ما) هي (الحاجة)»[٢]. ثم قال رحمه الله: «وإنما صيرت (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لأنه بمنزلة المثل... ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في الموضع على غير حاله في سائر الكلام، ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك كثير... كما قالوا[٣]: من كان[٤] أمك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، كما قالوا: من كان أمك، لأنه بمنزلة المثل، فألزمه التاء، كما اتفقوا على: لعمر الله، في اليمن.

وزعم يونس رحمه الله أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك، فرفع».

وقوله: **(وهي أفعال)**.

[٤٤/أ] لم يختلف أحد في فعلية شيء منها إلاَّ (ليس) فإن أبا علي رحمه الله / ذكر في «المسائل الحلبيات» أن (ليس) حرف[٥] وطول في الاستدال على ذلك.

وكذلك استدل أيضاً على حرفيتها في أول «الإيضاح الشعري»[٦] له.

(١) الكتاب ١: ٢٤ - ٢٥ (بولاق).

(٢) في الكتاب ١: ٢٤ «ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة».

(٣) في الكتاب ١: ٢٤ «كما تقول».

(٤) في الكتاب ١: ٢٤ «من كانت أمك».

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٢١٩ - ٢٢٢ تحقيق د. حسن هنداوي. طبع دار القلم - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٦) ينظر: الإيضاح ص١٣٤، وفيه يقول: «أما كان وأخواتها، فأفعال لفظية، لأنها تتصرف في لفظها تصرف الأفعال... إلا (ليس) فإنه فعل ماض جامد».
وقد ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٩٦: أن القول بحرفيتها أحد قوليه، قال: «وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غير متصرف، وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف... وأما لحاق الضمير به في: لست ولستما، ولستم، فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة...».
وينظر: الإيضاح الشعري ص١٠ - ١٤ تحقيق د. حسن هنداوي - طبع دار القلم - بيروت.

كان اسماً لها، إلا اسم الشرط، واسم الاستفهام، و(كم) الخبرية، ولا سيما التي التزم فيها الرفع على الابتداء نحو (ما) التعجبية، وأيمن الله،

وكذلك نقل عن ابن السرج[١] رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «أنا أفتي بفعلية (ليس) تقليداً منذ زمن طويل».

وفي كلام سيبويه إشارة إلى حرفيتها محتملة للتأويل، وهو قوله: في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام.

«وقد زعموا أن بعضهم يجعل (ليس) كـ(ما)، وذلك قليل، ولا يكاد يعرف، فقد يجوز أن يكون منه: وليس خلق الله أشعر منه»[٢]. وذكر غير ذلك. ثم قال رَحِمَهُ اللهُ «والوجه أن تحمله على أن في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة. إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلاَّ المسك وما كان الطيب إلاَّ المسك»[٣].

قال السيرافي: «يعني أن بعضهم يحمل (ليس) على (ما)، ويجعلها حرفاً لا يعمل في اللفظ شيئاً كما لم يعمل (ما)»[٤].

---

(١) في الأصول ١: ٨٢: «فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل - وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل - قولك: (لست): كما تقول: (ضربت)، و(لستما)، كـ(ضربتما) و(لسنا)، كـ(ضربنا)، و(لستن)، كـ(ضربتن).

(٢) الكتاب ١: ٧٣ (بولاق).

وفي تعليق الفرائد ٣: ١٨٦ قال الدماميني: «وقال الشلوبين: جواز (ليس خلق الله مثله) على وجه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على إلغاء (ليس) وجعلها حرفا بمنزلة (ما)، وذلك قليل جداً. نص على ثبوته سيبويه.

والثاني: على أن يكون في (ليس) ضمير الشأن.

والثالث: أن يكون فيها ضمير ما تقدم ذكره.

(٣) الكتاب ١: ٧٣ (بولاق)، وينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٤، وشرح الرضي ٢: ٩٧ والتسهيل ص٥٧ وشرح الكافية الشافية ١: ٤٢٥، والمساعد ١: ٢٨٥، والهمع ٢: ٨٠-٨١.

(٤) ينظر هامش الكتاب ١: ٧٣ (بولاق).

وما كان خبراً للمبتدأ كان خبراً لها،

وليس على هذه اللغة دليل قاطع، لأن كل ما يستشهد به يحتمل التأويل.

قال ابن خروف رحمه الله: «الزاعم هنا. عيسى بن عمر عن أبي عمرو بن العلاء[١] رحمهم الله.

قال القالي[٢] رحمه الله: في (الذيل) بإسناده: «إن أبا عمرو أخبر عيسى بن عمر، إنه ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب»[٣] يعني قولهم: ليس الطيب إلا المسك.

وفي الموضع بحث ليس هذا موضع ذكره.

وأكثر الناس على فعلية (ليس).

واستدلوا على ذلك. باتصال الضمائر بها، على حدِّ اتصالها بالأفعال، نحو: ليس، وليسا، وليسوا. وباتصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: ليست[٤].

ويقول سيبويه في باب ما ينتصب في الألف: «ومثله أزيداً لَسْتَ مثله؛ لأنه

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني النحوي، أحد القراء السبعة، وإمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، توفي سنة (١٥٩هـ ترجمته في: غاية النهاية ١:٢٨٨، ومراتب النحويين ص١٣ - ٢٠، وإنباه الرواة ٤:١٢٥.

(٢) هو اسماعيل بن القاسم بن عبد ربه بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان أبو علي البغدادي المعروف بالقالي، قرأ على ابن درستويه، والزجاج، والأخفش الصغير، وابن دريد وابن السراج. من مصنفاته: الأمالي والذيل والنوادر، والمقصور والممدود، وشرح المعلقات. توفي سنة (٣٥٦هـ) ترجمته في طبقات الزبيدي ص١٣٠، ومعجم الأدباء ٧:٢٥، وبغية الوعاة ١:٤٥٣.

(٣) ذيل الأمالي. وينظر مجالس العلماء ص١، وشرح الكافية الشافية ١:٤٢٥، والمساعد ١:٢٨٥ وتعليق الفرائد ٣:٢٦٣، والهمع ٢:٨٠، والخزانة ٧:٤٧٠.

(٤) في المقتضب ٤:٨٧ قال المبرد: «أما الدليل على أنها فعل: فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لست منطلقاً، ولست ولستما، ولستم، ولستن وليست أمة الله ذاهبة» وينظر: الأصول لابن السراج ١:٨٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١:١٨٨، والمفصل ص٢٦٨ وشرح ابن يعيش ٧:١١١، وشرح الرضي ٢:٢٩٦.

إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب. وكلها يجوز أن تستعمل تامة فلا تحتاج إلى خبر إلا (ليس) و(مازال)، و(ما فتئ) و(جاء) و(قعد) في المثل، لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه، وليس فيها ما يزاد بقياس وذلك بين الشيئين المتلازمين إلا (كان) فأما زيادتهم (أمس) و(أصبح) في قولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. فشاذ.

و(كان) إذا كانت زائدة، فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان،

فعل صار[١] بمنزلة. أزيداً لقيت أخاه»[٢].

وقوله: **(إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب).**

يعني أنه يجوز وقوع غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً للمبتدأ، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تكرمه، وزيد هل ضربته؟، ولا يجوز وقوع شيء من هذه الجمل مع نواسخ المبتدأ[٣].

قوله: **(...وكان - إذا كانت زائدة - فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان).**

هذا صحيح، ومثاله قول العرب: «لم يوجد كان مثلهم»[٤].

وقد تجيء زائدة على وجه آخر، وهو أن يراد بها مجرد التأكيد لا الدلالة على الزمان الماضي، كقول الشاعر:

---

(١) في الكتاب ١:٥٢ (فصار).

(٢) الكتاب ١:٥٢ (بولاق).

(٣) علل ابن عصفور لذلك في، شرح الجمل ١:٣٧٩ فقال: «فلا تقول: كان زيد هل ضربته؟. ولا أصبح زيد اضربه، ولا أصبح زيد لعلة قائم، لمناقضة معناها هذه الأفعال؛ وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلفظ بها وهذه الأفعال تدل على المضي، أو الاستقبال، فلا يمكن لذلك أن تجعل أخبارا لهذه الأفعال.

(٤) قائله قيس بن غالب البدري، وتمام القول: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم»، ينظر النقائض ص٩٠، وشرح المفضليات ٢٩: ٣٦٢، وجمهرة الأنساب ص٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١:٤١١، والخزانة ٩:٢٠٧، ٢١٢.

وإن كانت ناقصة فكذلك، أو بمعنى (صار)، وإن كانت تامة، فبمعنى (حضر). يقال: كان لبن «أي: (حضر) وبمعنى (حدث) يقال: كان أمر. أي: حدث، وبمعنى (كفل) يقال: كنت الصبي أي: كفلته، وبمعنى (غزل) يقال: كنت الصوف. أي: غزلته.

وأما أصبح وأمسى وأضحى فإن كانت ناقصة فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف، وقد تكون بمعنى (صار).

سَراةُ بني أبي بكر تَسامي   على كان المسومةِ العرابُ[1]

فـ(كان) هنا لا دلالة لها على الزمان. بل هي لمجرد التوكيد كـ(ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2].

وقوله: **(بمعنى صار)**.

كقول الشاعر:

بتيهاء قفر، والمطيُّ كأنها   قطا الحَزْن قد كانت فراخاً بُيُوضُها[3]

---

(١) من الوافر ولم يعرف قائله، ورد في سر صناعة الإعراب ١:٢٩٨، وشرح جمل الزجاجي ١:٤٠٨، وشرح ابن يعيش ٧:٩٨، ورصف المباني ص٢١٨، والهمع ٢:١٠٠، والخزانة ٩:٢٠٧، والتصريح ١:١٩٢، والأشموني ١:٢٤١ والشاهد فيه قوله: «على كان المسومة» حيث زيدت (كان) بين الجار والمجرور، لمجرد التأكيد، وليست هنا دالة على زمن.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٥٩.

(٣) من الطويل، وقائله ابن حجر الباهلي، وروايته في الديوان

أريهم سهيلا والمطي كأنها   قطا الحَزْن قد كانت فراخا بيوضها

ورد في الحيوان ٥:٥٧٥، واللسان (عرض) ٩:٤٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٦٨، وشرح التبريزي ١:٧٠، وأسرار العربية ص١٣٧، وشرح جمل الزجاجي ١:٤١٢، وشرح ابن يعيش ٧:١٠٢، والتكملة ص١٥٨، والأشموني ١:٢٣٠ والحَزَن: ما ارتفع من الأرض، وقطا الحزن: أكثر عطشا، لأنه قليل الماء فهي سريعة الطيران؛ فهو يشبه سرعة إبلهم بسرعة القطا.

الشاهد فيه قوله: (قد كانت) حيث جاءت (كان) بمعنى (صار)، ولو لم يقدر هنا معناها (صار) لفسد المعنى.

وإن كانت تامة فهي للدخول في الأزمنة المذكورة، وقد تكون (أصبح) منها الإقامة في الوقت الذي يشاركها في الحروف ومن ذلك قولهم: إذا سمعت بسُرَي القين فاعلم بأنه مصبح «أي: مقيم في الصباح».

وأما (غدا) و(راح) فإن كانت ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف، وقد تكونان بمعنى صار، وإذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف.

وأما (ظل) و(بات) فإن كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى صار، وقد تكون (ظل) لمصاحبة الصفة للموصوف نهاره، و(بات) لمصاحبته إياها ليلة، وإن كانتا تامتين كانت (بات) بمعنى عرَّس، و(ظل) بمعنى الإقامة بالنهار.

وأما (صار) فإن كانت ناقصة تكن للدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى وإن كانت تامة تكن بمعنى انتقل،

/أي: صارت. على من روى (بيوضُها) بضم الضاد، فإن أبا علي[1] [٤٤/ب] رحمه الله روى (بيوضَها) بفتح الضاد أيضاً، فتكون في هذه المسألة على بابها، وهو أحد الوجوه في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[2] وكذلك قيل في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[3] إنها بمعنى (صار)[4].

وقوله: (**بمعنى حدث**) كقول الشاعر:

إذا كان الشتاءُ فأدفئُوني ... فإن الشيخَ يَهْدِمُه الشتاءُ[5]

---

(١) يعني الفارسي.

(٢) سورة ق من الآية ٣٧.

(٣) سورة مريم من الآية ٢٩.

(٤) ينظر، البحر المحيط ٦:١٨٧.

(٥) من الوافر، وقائله الربيع بن ضبيع الفزاري.
ورد في الأزهية ١٩٤، وسمط اللآلئ ٨٠٣، وأمالي المرتضى ١:٢٥٥، وحماسة البحتري ص٢٠٢ والخزانة ٧:٣٧٣.
وورد بلا نسبة في شرح الأبيات للنحاس ص٣٥، وجمل الزجاجي ص٤٩، وأسرار العربية=

و(آض) في تمامها ونقصانها بمنزلتها.

و(جاء) و(قعد) في المثل بمنزلة صار الناقصة، و(ليس) لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إن كان الخبر مبهم الزمان، وإن كان مقيداً بزمان نفته على حسب تقييده وأما (ما زال) و(ما فتئ) فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها.

وأما (ما انفك)، و(ما برح) فإن كانتا ناقصتين فللدلالة أيضاً على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، وإن كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة.

ف(كان) هنا بمعنى: حدث ووجد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1].

وقوله: **(آض بمنزلة صار)**[2].

وقد تكون (آض) بمعنى: رجع، ومنه قولهم: وقال أيضاً. أي: راجعاً.

وقوله: **(ما دام... إلى آخره)**.

اعلم أن (ما دام) تفارق أخواتها[3] من وجه، وتوافقها من وجه.

أما وجه المخالفة: فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف[4]، ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلاماً، ويحتاج إلى شيء آخر تكون ظرفاً له[5] كقولك، لا أكلمك ما دمت مقيماً. أي: مدة دوام إقامتك.

=ص١٣٥، والارتشاف ٢: ٧٦، والشذور ص٣٥٤، والهمع ٢: ٨. وقد روي: يَهدِمه، ويُهْرِمه، ويَهْزِمُه.

الشاهد فيه قوله: «إذا كان الشتاء» حيث جاءت (كان) تامة بمعنى حدث.

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٠.

(٢) عبارة المقرب المطبوع ١: ٨٣ و«آض في تمامها ونقصانها بمنزلتها».

(٣) وهي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٣: ١٥٤، والهمع ٢: ٦٥، والتصريح ١: ١٨٦.

(٥) ينظر: الكافية ص٢٠٧، وشرح الرضي ٢: ٢٩٦.

وأما (مادام) فمقارنة الصفة للموصوف في الحال - إن كانت ناقصة - وإن كانت تامة، فللدلالة على بقاء الفاعل. ولا تفارق (ما زال) وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها إما ملفوظاً بها وإما مقدرة، وأنها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام إلا في الفعل المضارع في جواب القسم قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾.

ولا تحذفها مما عدا ذلك إلا في الشعر نحو قوله:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فَتَّل الزَنَد قادح

وقد استعملت (برح) ناقصة بغير أداة نفي لا في اللفظ ولا في التقدير، وذلك قليل جداً، قال الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقا مُجيدا

ولا يجوز دخول (إلا) في خبر ما زال وأخواتها، وسائر أفعال هذا الباب إذا كانت منفية جاز دخول (إلا) في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعال لا تدخل إلا في خبرها تقول: ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً، ولا تقول: ما كان زيد إلا منفكا قائماً.

و(ما) في باقي أخواتها حرف نفي(١).

وأما وجه الموافقة فهو: أن معناهن جُمَع: الثبات والدوام(٢).

---

(١) ينظر: المفصل ص٢٦٧، والكافية ص٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ١ :٣٨٢.

(٢) ينظر: الهمع ٢ :٦٥.

وأفعال هذا الباب، كلها متصرفة إلا (ليس)، و(ما دام)، و(قعد)، و(جاء) في المثل، وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها **قسمان**:

قسم: لا يجوز تقديم خبره عليه، وهو (ما دام)، و(قعد) في المثل، (وما زال) وأخواتها، ما دامت منفية بـ(بما)، أو بـ(لا) في جواب قسم.

وقسم: يجوز تقديم خبره عليه، وهو ما بقي من الأفعال، ما لم يعرض له عارض يوجب تقديم الخبر، أو تأخيره عنه، وهي العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل، أو تأخيره عنه،

[أقسامها من حيث تقديم الخبر عليها]

وقوله: **(وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان)**.

كان الأحسن أن يقول: على ثلاثة **أقسام**[1]:

قسم: لا يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع.

وقسم: يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع عند البصريين رحمهم الله.

وقسم: مختلف فيه.

فالقسم الذي لا يجوز تقديم خبره عليه هو: (ما دام)، و(قعد وجاء) في المثل؛ لأن (ما) في (ما دام) مصدرية، فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول، و(جاء)، و(قعد) في المثل، والأمثال لا تغير عما استعملت عليه.

فلذلك لا يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع[2].

---

(١) ذهب المصنف إلى هذا التقسيم في شرح جمل الزجاجي ١ :٣٨٨ حيث قال: «وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام:
قسم: اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه، وقسم فيه خلاف، فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع. .».

(٢) ينظر: المقتصد ١ :٤٠٦، وشرح ابن يعيش ٧ :١١٤، وشرح الرضي ٢ :٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ١ :٣٩٧، والأشموني ١ :٢٤٤.

....

وقسم مختلف فيه وهو[1]: (ليس، وما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ). فالذي[2] منع تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأن (ليس) فعل ضعيف لم يتصرف، فضعف حكمها عن باقي أخواتها، فمنع من تقديم خبرها عليها (وما زال)، و(ما انفك)، و(ما فتئ)، و(ما برح) - ما دامت منفية بـ(ما) أو بـ(لا) في جواب القسم، نحو قولك: والله لا يزال زيد مقيماً - فلا يجوز تقديم أخبارهن عليهن؛ لأن (ما) من أدوات الصدور، وكذلك (لا) في جواب القسم، فلا يتقدم عليها ما في حيزها[3].

وأما من[4] أجاز تقديم خبر (ليس) عليها. دليله أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جوزنا في (كان) وأخواتها، يجوز في (ليس) أيضاً طرداً للباب.

واستدل بعضهم على جواز تقديم الخبر، بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[5] حين قدم معمول الخبر[6]، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

ويجاب عن ذلك، بتوسع العرب في الظروف فلا دليل في ذلك.

---

(١) في المخطوطة: ( ) هي والصحيح ما أثبت.

(٢) ذهب إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها كل من الكوفيين والمبرد، ووافقهم الأنباري. ينظر: المقتضب ٤: ١٩٤، وأسرار العربية ص١٤٠، وشرح الرضي ٢: ٢٩٧، وتعليق الفرائد ٣: ٢٠٤.

(٣) الذي يمنع تقديم أخبارهن عليهن، هم البصريون والفراء. ينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٣، وشرح الرضي ٢: ٢٩٧، والارتشاف ٢: ٨٧، وتعليق الفرائد ٣: ٢٠٣، والهمع ٢: ٨٨.

(٤) وهو سيبويه والمتقدمون من البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيين، كما ذهب إلى الجواز، من المتأخرين، السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري، والشلوبين. ينظر: الإيضاح ص١٣٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١١٤، وشرح الرضي ٢: ١٩٧، والارتشاف ٢: ٨٧، والهمع ٢: ٨٨ - ٨٩ والأشموني ١: ٢٤٦.

(٥) سورة هود من الآية ٨.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾.

ما عدا انفصال الضمير، فإنه لا يوجب تقديم الخبر بل يجوز: كان أياه زيد، وكانه زيد،

والدليل الصحيح على جواز تقديم الخبر تجويز سيبويه[(١)] رحمه الله في باب [٤٥/أ] الاشتغال «أزيداً/ لست مثله» على ما تقدم، ولا يفسر حيث لا يجوز أن يعمل.

وأما من[(٢)] أجاز في (ما زال) وباقي أخواتها. دليلة أن (ما) هنا إذا دخلت على هذه الأفعال ومعناها النفي، صار معنى الكلام الإيجاب، فصار ك(كان)، فيجوز تقديم أخبارهن عليهن، كما يجوز في (كان) إذا كانت إيجاباً.

والقسم الثالث، وهو ما عدا ذلك. يجوز تقديم أخبارهن عليهن بالإجماع عند البصريين[(٣)] رحمهم الله.

وقوله: **(ما عدا انفصال الضمير... إلى آخره).**

اعلم أن من موجبات تقديم المعمول قصدنا الإتيان بالضمير المنفصل، نحو: إياك أكرمت، على ما تقدم في باب الفاعل[(٤)].

ولا يوجب ذلك تقدم الخبر في باب (كان)، بل يجوز أن تأتي بالخبر ضميراً منفصلاً، وإن كان مؤخراً عن (كان)، نحو: كان إياه زيد.

وإنما جاز ذلك مع قدرتنا على الإتيان بالمتصل، لأن باب (كان) أصله المبتدأ والخبر، وباب المبتدأ والخبر أقله أن يكون كلمتين فصاعداً، فجوزنا

---

(١) الكتاب ١: ٥٢ (بولاق).

(٢) أجاز تقديم أخبارهن عليهن، الكوفيون عدا الفراء ووافقهم ابن كيسان، ينظر الانصاف ١: ١٥٥ وأسرار العربية ص١٤١، وشرح الرضي ٢: ٢٩٧، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٨٦١ والأشموني ١: ٢٤٥.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٣، وشرح الرضي ٧: ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ١: ٣٩٦، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٨٦٠، والارتشاف ٢: ٨٦ وأوضح المسالك ١: ١٧٢، والهمع ٢: ٨٨.

(٤) اختيار الانفصال مذهب سيبويه وأكثر النحاة. ينظر الكتاب ٢: ٣٥٨، والأصول ١: ٩١ والمفصل ص١٣١ وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٧، وشرح الرضي ٢: ١٩ وشرح الألفية للمرادي ١: ١٤٤ تحقيق د. عبد الرحمن سليمان.

والأحسن الانفصال.

قال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

ومما جاء متصلاً قول أبي الأسود:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام:

قسم يلزم تقديمه عليه، وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً، أو يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها، أو يكون الاسم مقروناً بإلا أوفى معنى المقرون بها، أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر.

وقسم يلزم تأخيره عنه، وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك، أو يُعْدَم الفارق بين الاسم والخبر، أو يكون الخبر فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه، أو يكون الخبر مقروناً بإلا، أو في معنى المقرون بها.

انفصال الضمير ليبقى مع (كان) واسمها كلمتين، نحو: كنت إياه، وجاز أن تأتي بالضمير المتصل معهما أيضاً، فتقول: كنته، وكانه زيد، لكونه أخصر، كما تقدم في باب الفاعل[١].

قوله: **(والأحسن الانفصال)**.

هذه مسألة الخلاف.

منهم[٢] من اختار الانفصال، لما ذكرناه من مشاكلته أصله، وهو باب الابتداء ومنهم[٣] من اختار الاتصال، لكون الضمير المتصل أخصر.

(١، ٢) المرجع السابق.

(٣) اختيار الاتصال مذهب الرماني وابن الطراوة، وتبعهما ابن مالك. ينظر التسهيل ص٢٧ وشرح الكافية الشافية ١/٣٢١، والمساعد ١:١٠٨، والارتشاف ١:٤٨٠ والأشموني ١:١٣٠.

وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك، وإذا كان للخبر معمول، فإذا قدمته وحده على الخبر جاز، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفعل، وإن قدمته على الاسم جاز، إن كان ظرفاً أو مجروراً، ولم يجز فيما عدا ذلك، في الديوان، وإن قدمته على الفعل جاز، وعلى ذلك قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيراً لا يزال يزيد

وإن قدمته مع الخبر على الاسم، فلا يخلو من أن يكون ظرفاً، أو مجروراً، أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز، وإن كان غير ذلك، فلا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده، فإن كان قبله لم يجز، نحو قولك: كان طعامك آكلاً زيد.

وإن قدمتها على الفعل، لم يجز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده.

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدر المخاطب يجهله الخبر، فإن كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبة، فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم، والأقل تعريفاً الخبر. وقد يجوز عكس ذلك.

قوله: **(فإن كان قبله لم يجز، نحو قولك: كان طعامك آكِلاً زيد)**.

هذه المسألة فيها خلاف.

منهم[1] من لم يجزها، ومن جملتهم المصنف رحمه الله ويحتج بأن (كان) وليها ما انتصب بغيرها.

ومنهم[2] من يجيزها، ويحتج بأنا لم نفصل بين (كان) واسمها بأجنبي بل بمجموع الخبر.

---

(١) لم يجز الفصل عند جمهور البصريين. ينظر: شرح الكافية ١: ٤٠٢ - ٤٠٣، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٨٨٣، والارتشاف ٢: ١٠٢، والأشموني ١: ٢٤٨.

(٢) جازت هذه المسألة عند جمهور الكوفيين. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٨، وشرح ألفية ابن معطي ٢: ٨٨٣، وأوضح المسالك ١: ١٧٤، والهمع ٢: ٩٢ والتصريح ١: ١٨٩.

فإن كانا في رتبة واحدة من التعريف، جعلت أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر، وإن كانا نكرتين، جعلت الاسم التي لها مسوغ للاخبار عنها، والأخرى الخبر، ولا يجوز عكس ذلك. فإن كان لكل واحدة منهما مسوغ، جعلت أيهما شئت الاسم والأخرى الخبر. وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، جعلت الاسم المعرفة، والنكرة الخبر، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر.

قوله: **(فإن كانا في رتبة واحدة... إلى آخره).**

إنما جاز جعل أيهما شئت، الاسم، والآخر الخبر، بخلاف المبتدأ والخبر في تعين المتقدم للابتدائية والمتأخر للخبرية، لأن في باب (كان) اختلاف الإعراب يرفع اللبس، ولا كذلك في المبتدأ.

فلو كان الاسم والخبر لا يظهر فيهما إعراب، التزم تقديم الاسم وتأخير الخبر، كما في باب المبتدأ، ولا التفات لما أعربه الزمخشري في «كشافه» في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[١] من أن «دعواهم» اسم (زالت)، و(تلك) خبرها[٢].

وقوله: **(ولا يجوز عكس ذلك، إلا في الشعر)[٣].**

من ذلك قول القطامي[٤]:

قفي قبل التفرقِ يا ضُباعا ... ولا يكُ موقفٌ منك الوَداعا[٥]

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ١٥.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٢: ٥٦٥: «و(تلك) مرفوع أو منصوب اسماً أو خبراً، وكذلك (دعواهم).

(٣) في الهمع ٢: ٩٦ قال السيوطي: «ولا يعكس إلا في الشعر، هذا مذهب الجمهور، وجوز ابن مالك العكس في اختيار بشرط الفائدة». ينظر: التسهيل ص٥٤، والارتشاف ٢: ٩٢، وتعليق الفرائد ٣: ٢٠٧.

(٤) الديوان ص٣١ - ٤٢.

(٥) من الوافر، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢: ٤٣ (هارون)، وورد في المقتضب ٤: ٩٤ والأعلم ١: ٣٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٤٤٤ وشرح ابن يعيش ٧: ٩١، =

. . . .

ومثله لحسان بن ثابت[١] رضي الله عنه.

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماءُ[٢]

=والارتشاف ٢: ٩٢، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٢٣، ٧: ٢٤٢، ٨: ١٢١.

والشاهد فيه قوله: «لا يك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم (يك) نكرة، والخبر معرفة وهذا جائز في ضرورة الشعر، وفيه شاهد آخر وهو ترخيم (ضباعا) وأصله (ضباعة).

(١) ديوان حسان ص٥٩.

(٢) من الوافر وقد ورد في السيرة النبوية ٤: ٦٤، والروض الأنف ٤: ١٠٧. والمحتسب ١: ٢٧٩، وشرح الرضي ٢: ٢٩٤، والمغني ٥٩١، والخزانة ٩: ٢٢٤.

والشاهد فيه قوله: «يكون مزاجها عسل وماء» حيث جاء خبر (يكون) معرفة واسمها نكرة، وهذا دليل على جواز ذلك في ضرورة الشعر.

وقد خرج البيت تخريجات أخرى. ينظر: شرح ابن يعيش ٧: ٩٤، وشرح ألفية ابن معطي ٢: ٨٨٠.

باب أفعال المقاربة
باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها

وأعني بذلك أفعال المقاربة، وهي: عسى، ويوشك، واخلولق، وكاد وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق، - بفتح الفاء وكسرها - وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر كـ(كان) وأخواتها، فما كان اسماً لـ(كان) كان اسماً

باب أفعال المقاربة

قوله: **(المقاربة)**.

مصدر قارب/ و(فاعل) هنا ليس المراد به أنه من اثنين كـ(ضارب)، بل من [٤٥/ب] واحد كـ(سافر).

وقوله: **(عسى)**.

معناها: الطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه[١].

وأغفل في عد هذه الأفعال: (هب)[٢] و(أنشأ)[٣]، و(علق)[٤]، و(هلهل)[٥].

وقوله: **(وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر)**.

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٥، وشرح الرضي ٢: ٣٠٢.

(٢) كقول الشاعر من الطويل:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى ... فلج كأني كنت أغريه

(٣) قول الشاعر من البسيط:

لما تبين ميل الكاشحين لكم ... أنشأت أعرب عما كان مكنونا

(٤) قول الشاعر من الوافر:

أراك علقت تظلم من أجرنا ... وظلم الجار إذلال المجير

(٥) قول الشاعر من الطويل:

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت ... نفوسهم قبل الإماتة تزهق

ينظر المساعد ١: ٢٩٢، وشفاء العليل ١: ٣٤١ - ٣٤٢، وتعليق الفرائد ٣: ٢٨١، والهمع ٢: ١٣٢.

لها. وأما أخبارها فلا تكون إلا أفعالاً.

اختلف العلماء في مرفوع [هذه][١] الأفعال التي معها (أنْ) ومنصوبها، هل هما من المبتدأ والخبر كاسم كان وخبرها؟ أم من باب الفاعل والمفعول، كـ(زيد) و(عمرو) في، ضرب زيد عمراً؟.

فحجة من قال إنهما من باب الفاعل والمفعول: أن المنصوب هنا غير الأول، لأنه مصدر. والأول جثة، والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلته - كما تقدم - في باب المبتدأ - والجثة غير المصدر، فكان من باب الفاعل والمفعول[٢].

وحجة من[٣] قال: إنه من باب (كان) وخبرها، وهو مذهب المصنف رحمه الله وغيره: أنها لما لم تتم بالمرفوع بل افتقرت إلى المنصوب لم تكن من باب الفاعل والمفعول. بل من باب الاسم والخبر، ويجيب عن كون الثاني غير الأول بالوجوه التي في قولهم: رجلٌ عدلٌ[٤].

وأما ما ليس معه (أنْ) منها، فأجمعوا[٥] على أنه داخل على المبتدأ والخبر كـ(كان).

قوله: **(وأما أخبارها فلا تكون إلا أفعالا)**.

---

(١) زيادة يستقيم الأسلوب بدونها.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٠٢ قال الرضي «ونقل عن سيبويه: منع كون (أنْ يفعل) خبره - يعني (عسى) قيل: إنما قال ذلك، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة»، ينظر: الكتاب ١: ٤٧٧ (بولاق)، والتسهيل ص٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٥، وتعليق الفرائد ٣: ٢٩٧.

(٣) هو مذهب المتأخرين. ينظر شرح الرضي ١: ٣٠٢.

(٤) في تعليق الفرائد ٣: ٢٩٧، قال الدماميني: «وأما القائلون بأن (أنْ) وما بعدها خبر، فيقدرون مضافاً، إما في الاسم. أي: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر. أي: عسى زيد صاحب أن يخرج... واعتذر بعضهم بأنه من باب: زيد عدل، وصوم، وبعضهم أنَّ (أنْ) زائدة - وليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً. وينظر الارتشاف ٢: ١١٩، والهمع ٢: ١٣٨.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٥، والمساعد ١: ٢٩٩، والهمع ٢: ١٣٨.

فأما (عسى) و(يوشك)، و(اخلولق) فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع (أنْ)، وقد تحذف مع عسى، ويوشك، وهو قليل، وبابه الشعر، ومنه قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقول الآخر:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

وأما (كاد) و(كرب) فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير (أنْ)، وقد تدخل عليهما (أنْ) وذلك قليل، وبابه الشعر ومنه قوله:

.... **وقد كاد من طول البلى أن يمصحا**

وقول الآخر:

.... **وقد كربت أعناقها أن تَقطَّعا**

وأما (أخذ)، و(جعل)، و(طفق) فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير (أنْ) والسبب في ذلك: أن (عسى)، و(يوشك)، و(اخلولق) فيها تراخ. فلما كانت الأفعال التي في موضع أخبارها مستقبلة أدخلوا عليها (أنْ) المخلصة للاستقبال.

وأما (أخذ وجعل وطفق)، فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال. فلم يسغ

إنما التُزمت الأفعال في أخبارها، لأنها لما كان معناها المقاربة. وجب أن تكون أخبارها مما يتصور فيها القرب والبعد، وإنما يتصور ذلك في الأفعال دون الأسماء فكانت أخبارها أفعالاً لذلك[1].

وقوله: **(فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع (أنْ)).**

إنما التُزِمت (أنْ) مع أخبار هذه الأفعال، لأنَّ لفظها ماض، والمراد بها

(١) في شرح المفصل ٧:١٩ قال ابن يعيش: «... وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر حملاً لها على (كان)، لدخولها على المبتدأ وإفادة معناها في الخبر، واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً، لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض».

لذلك دخول (أنْ) عليها.

وأما (كاد وكرب) فلمقاربة ذات الفعل. فمن أدخل (أنْ) على أخبارها فتشبيهاً لهما بـ(عسى)؛ لأنها مستقبلة، ومن لم يدخلها فتشبيهاً لهما بـ(جعل)، لكثرة المقاربة.

ألا ترى أن معنى قولك: كاد زيد يقوم. قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن كما أن الذين حذفوا (أنْ) من خبر (عسى)، و(يوشك) شبهوهما بـ(كاد). ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال. وإن كان ذلك هو الأصل - في كلام نحو، قولهم: «عسى الغوير أبؤساً»، أو في ضرورة، نحو قوله:

أكثرتَ في العَذْل مِلحاً دائماً لا تُكْثِرَن إني عَسِيتُ صَائماً

وإنما رفض هنا الاسم. وإن كان الأصل، لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء.

وقد تسد (أنْ) مع صلتها مسد الاسم والخبر في، (عسى، ويوشك)، فتقول: عسى أن تقوم، ويوشك أن تقوم. كما سدت مسد المفعولين في (ظننت) وأخواتها.

الاستقبال، فاحتجنا إلى (أنْ)، لتدل على الاستقبال المقصود في أخبارها[(١)].

وقوله: **(وقد تسد (أن) مع صلتها مسد الاسم والخبر).**

معناه: أن تكون تامة، وتكون (أن) مع صلتها فاعلها، فلا تحتاج حينئذ إلى خبر، وتكون بمعنى، قرب قيام زيد[(٢)].

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٨، وشرح الرضي ٢: ٣٠٦، وتعليق الفرائد ٤: ٢٨٩، والهمع ٢: ١٣٩.

(٢) في المقتضب ٣: ٧٠ قال المبرد: فأما قولهم: عسى أن يقوم زيد، وعسى أن يقوم أخواك وعسى أن تقوم جواريك. قولك: (أن يقوم) رفع، لأنه فاعل (عسى). وينظر شرح ابن يعيش ٧: ١١٨، والتسهيل ص٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٩، وتعليق الفرائد ٣: ٣٠٠ - ٣٠١، والهمع ٢: ١٤٢.

وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، فتقول: عسى أن يقوم زيد، ويوشك أن يقوم عمرو، على أن يكون (زيد) اسم (عسى)، و(عمرو) اسم (يوشك)، و(أن) والفعل في موضع الخبر وإذا اتصل بـ(عسى) ضمير متكلم أو مخاطَب جاز فيها أن تبقى على وزنها، وأن تكون على وزن (فَعِل) بكسر العين فتقول: عَسِيت أن أقوم، وعسَيْت أن تقوم، بفتح العين وكسرها وإذا كان فاعلها ظاهراً، أو ضمير غيبة لم تستعمل إلا على فَعَل بفتح العين ما عدا ضمير جماعة المؤنثات، فإنها تستعمل معه باللغتين.

وتقول في التثنية والجمع: الزيدان عسى أن يقومان، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، إن لم تقدر في عسى ضميراً، بل تكون (أنْ) وصلتها في موضع الاسم والخبر، فإن جعلتها متحملة للضمير قلت: عسَيَا، وَعسَوْا، وعَسَيْن..

ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات (عسى) إلا ضميراً عائداً إلى أسمائها، فأما قوله:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ

فعلى إقامة السبب، وهو: الإثقال - مقام المسبب، وهو: النهوض نهض

وقوله: **(إلا ضميراً عائداً على أسمائها).**

إنما كان كذلك، ولم يقع الظاهر فاعلاً لأخبارها، ولا الضمير غير العائد على أسمائها، لأن الإنسان لا يقارب فعل غيره، وإنما يقارب فعل نفسه، فلذلك لا يقال: كاد زيدٌ يقوم غلامه، ولا كاد زيد أقومُ معه[1].

وأما (عسى) فيجوز أن يقع فاعل خبرها اسماً ظاهراً أو غيره، فتقول: عسى زيد أن يقوم غلامه، وعسى زيد أن أقوم معه؛ لأن معناها الطمع والإشفاق - كما تقدم -. والإنسان قد يطمع في فعل غيره، وقد يشفق منه.

---

(١) ينظر التسهيل ص٦٠، والمساعد ١:٢ - ٣ وشفاء العليل ١:٣٤٨، والهمع ٢:١٤٣.

الشارب الثمل والمعنى: وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبي إياي.

فقدم ذكر السبب كما قال تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال إحداهما. بل التذكير إن ضلت فعومل الضلال معاملة التذكير لما كان سببه.

وقد تعمل (عسى) عمل (لعل) إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً، فيقال: عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج . قال:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعَلِّي أو عَسَانِي

قلت: يجوز أن يقال: إن البيت[1] لم يخرج عن القاعدة، ولا أقام فيه السبب مقام المسبب بل كان أصله: وقد جعل ثوبي يثقلني ثوبي، فيكون في خبر (جعل) وهو (يثقلني ثوبي) قد وضع الظاهر موضع المضمر ويكون في (جعلت) قد حذف/ المضاف، وهو (الثوب)، وأقام المضاف إليه، وهو ياء المتكلم، مقام المضاف، فصار ضميراً مرفوعاً، فقال: (جعلت)، ولا يستكره هنا وضع الظاهر موضع المضمر[2]. لما سنذكره في باب الإضافة إن شاء الله تعالى. [٤٦/أ]

قوله: **(وقد تعمل عسى عمل لعل.... إلى آخره).**

أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عساي، وعساك، وعساه، ولولاي، ولولاك، ولولاه - أن هنا شيئاً قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله، واختُلِف فيم وقع المجاز؟.

فقال سيبويه[3] رحمه الله إن (عسى) خرجت عن عمل (كان)، وعملت عمل

---

(١) يعني قول الشاعر من البسيط:
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

(٢) ينظر: شفاء العليل ١:٣٤٨، وتعليق الفرائد ٣:٣٠٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١:٣٨٨ (بولاق)، وشرح ابن يعيش ٧:١٢٣، والمساعد ١:٣٠١ والهمع ٢:١٤٥، والاشباه والنظائر ٢:٢١٠ - ٢١١.

. . . .

(لعل)، لشبهها بـ(لعل) في الطمع، فالضمير منصوب على أنه اسمها و(لولا) قد صارت حرف جر، والضمير معها مجرور.

وقال الأخفش[١] رحمه الله إن (عسى) على بابها من عملها عمل (كان) و(لولا) على بابها من أنها غير عاملة، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع، لا في موضع نصب[٢]، والضمير في (لولا) أيضاً، وإن كان صورة ضمير الجر مستعار للمرفوع، فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رفع على الابتداء، لا في موضع جر، والوجه ما ذكره سيبويه رحمه الله، لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير؛ لأنْ المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها[٣]، فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها.

---

(١) ينظر: التسهيل ص٦٠، والمساعد ١:٣٠١، والهمع ٢:١٤٦.

(٢) يرى المبرد والفارسي، أن الضمائر في موضع نصب خبر مقدم لـ(عسى) تقدم على اسمها وهو (أنْ) والفعل، فهي باقية على ما استقر لها من عمل عندهما. ينظر المقتضب ٣:٧١ - ٧٣، والتسهيل ص٦٠، وشفاء العليل ١:٣٤٨، وتعليق الفرائد ٣:٣٠٣، والهمع ٢:١٤٦.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢:٢٠٤.

باب ما ولا ولات

اعلم أن (ما) لها شبهان: عام وخاص، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه إذ هي غير خاصة بالاسم.

والخاص: شبهها (ليس) في أنها للنفي، وأنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال. كما أن (ليس) كذلك، فبنو تميم راعَوا الشبه العام فلم يعملوها.

وأهل الحجاز ونجد رَاعوا الشبه الخاص، فأعملوها عمل (ليس).

باب (ما، ولا، ولات)

قوله: **(فالعام: شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه).**

اعلم أن كل حرف دخل على القبيلين الاسم والفعل لا يعمل[١].

وكل حرف اختص بقبيل - ولا يتنزل منزلة الجزء - وجب أن يعمل في ذلك القبيل[٢] وقولنا: لا يتنزل منزلة الجزء - احتراز من (الألف واللام) في (الرجل) ونحوه، ومن: (قد، والسين، وسوف)[٣].

وإنما قلنا: إن (الألف واللام) كالجزء، لأن الشاعر لو جمع بين قافيتين إحداهما معرفة، والأخرى نكرة، نحو: رجل، والرجل، لم يكن إيطاء.

والإيطاء: اجتماع قافيتين في أقل من سبعة أبيات بلفظ واحد، ومعنى واحد نحو: رجل رجل، وقال قال، وهل هل.

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص١٤٤، وشرح الرضي ١:٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) من الحروف ما يختص بالدخول على الأسماء فيعمل فيها الجر، وهي أحرف الجر، أو يعمل فيها النصب كـ(إنَّ) وأخواتها، ومنها ما يختص بالأفعال، فيعمل فيها الجزم كـ(لم)، أو يعمل فيها النصب كـ(لن). ينظر أوضح المسالك ١:٢٠ - ٢١، والتصريح ١:٤٣.

(٣) في الأشموني ١:٤٩ «وإنما لم تعمل (ها) التنبيه، و(أل) المعرِّفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا (قد والسين وسوف وأحرف المضارعة) مع اختصاصها بالأفعال، لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه».

. . . .

ودليل تنزل (قد والسين وسوف) منزلة الجزء. دخول لام الابتداء عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[١].

قوله: **(ونجد)**.

النجْدُ: الموضع المرتفع، وسميت نجد، نجداً بالتنوين، لارتفاعها.

قال الجوهري[٢]: ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور: والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد.

---

(١) سورة الضحى الآية ٥.

(٢) الصحاح (نجد) ٢: ٥٤٢.

إلا أنهم لم يعملوها عملها، إلا بشروط ثلاثة:
أحدها: أن يكون الخبر غير موجب.

[شروط إعمال (ما) عمل (ليس)]

قوله: **(أحدها: أن يكون الخبر غير موجب)**.

إنما اشتُرِط ذلك، لأنها إنما عملت لشبهها بـ(ليس) في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، فإذا انتقض النفي، نحو: ما زيد إلا قائم. بطل الشبه فبطل العمل[١].

فإن قيل: لِمَ لَمْ تُشَبه (ما) إذا انتقض فيها النفي بـ(ليس) إذا انتقض فيها النفي؟.

[٤٦/ب] / وتعملها، فتقول: ما زيد إلا قائماً، كما تقول: ليس زيد إلا قائماً؟ كما شبهت ما زيد قائماً بـ(ليس زيد قائماً)؟.

قيل: الشيء إذا حُمِلَ على الشيءِ، إنما يحمل عليه فيما هو أصل للشيء المحمول عليه، والذي لـ(ليس) في أصلها إنما هو النفي، والإيجاب أمر طارئ عليها، فحملنا (ما) عليها إذا كان النفي باقياً، لأن (ليس) أصلها النفي - كما بينا - ولم نحملها عليها في الإيجاب، لأن الإيجاب أمر طارئ على (ليس)، ولم نحمل (ما) عليها في حال إيجابها، كما حملت عليها في حال نفيها.

وقد أورد على ما يوهم الإعمال مع نقض النفي، قول الشاعر:

وما الدهر إلا مَجْنُونا[٢] ....

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص١٤٥، وشرح ابن يعيش ١:١٠٨، وشرح الرضي ١:٢٦٧.

(٢) قطعة من بيت من الطويل لم يعرف قائله، ورد في المحتسب: ٣٢٨، والمقرب ١:١٠٣، وشرح الرضي ١:٢٦٧، ورصف المباني ص٣٧٨، والجنى الداني/ ٣٢٧، والمغني ص١٠٢، والهمع ٢:١١١، والخزانة ٤: - ١٣، والدرر ١:٩٤، والأشموني ١:٣٥٨.
والشاهد فيه قوله: و(وما الدهر إلا مجنونا) حيث أعمل (ما) مع انتقاض النفي بـ(إلا) =

والآخر: أن لا يتقدم الخبر

وأجاب عنه بما فيه كفاية[١].

قوله: **(والآخر: أن لا يتقدم الخبر)**.

لأن إعمالها مع تقدم الخبر إعطاء لها حكم العامل القوي المتصرف، وهي حرف ضعيف، فلا تقوى على التصرف في معمولها.

وأنشد أيضاً في ما يوهم إعمالها مع تقدم الخبر بيت الفرزدق[٢]، وهو:

.... **وإذ ما مثلهم بَشَرُ**[٣]

وأجاب عنه بما فيه كفاية[٤].

وفي البيت أجوبة[٥] غير ما ذكر المصنف رحمه الله.

منها: أن لا يكون (مثلهم) خبراً، بل صفة لـ(بشر) تقدمت عليها (ما)،

=شذوذاً، أو على تقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون.
وإعمال (ما) مع انتقاض النفي (بإلا) جائز عند يونس والشلوبين، وينظر شرح الرضي ١ :٢٦٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤٦، والهمع ٢ :١١١.

(١) المقرب ١ :١٠٣.

(٢) ديوانه ص٢٢٣.

(٣) قطعة من بيت من البسيط وتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعْمَتَهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثْلَهم بَشَرُ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ :٦٠ (هارون)، وورد في المقتضب ٤ :١٩١ ومجالس ثعلب ص١١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ :١٦٢. والأحاجي النحوية ص٦٧، وأسرار العربية ص١٤٦، والمساعد ١ :٢٨١، والعيني ٢ :٩٦، والأشموني ١ :٢٣٠.
والشاهد فيه قوله: (ما مثلهم بشر) حيث جوز بعض النحاة - ومنهم الفراء - إعمال (ما) عمل (ليس) ولو تقدم خبرها على اسمها. واستدلوا على ذلك برواية نصب (مثل) في البيت وقد رد جمهور النحاة عليه بوجوه. وينظر: أسرار العربية ص١٤٦، والمغني ص١١٤.

(٤) ينظر: المقرب ١ :١٠٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٤ :١٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ :١٦٢، وأسرار العربية ص١٤٦، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ :٨٨٩، والمغني ص٤٧٥، ٧٨٣، وتعليق الفرائد ٣ :٢٤٨، والهمع ٢ :١١٣.

على اسمها وليس بظرف ولا مجرور.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الاسم بـ(إن) الزائدة.

فنصبت على الحال، والخبر محذوف.

ومنها: أن نصب (مثل) على الظرف، تقديره: وإذ ما بشر في مثل حالهم، ويكون خبر، المبتدأ مقدم عليه.

ومنها: غلط الفرزدق، لكونه تميماً لا يعلم ما شرطها في الإعمال عند أهل الحجاز.

قوله: **(وليس بظرف ولا مجرور)**.

تحرز من مثل قولنا: ما في الدار زيد، وما عندك زيد، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات.

وهذا شيء اختصّ به المصنف لا أعلمه لغيره، فإن الناس[١] نصوا على أن الخبر متى تقدم مطلقاً بطل العمل - ظرفاً أو مجروراً - أو غيره.

قوله: **(ألا يفصل بينها وبين الاسم بـ(إنْ) الزائدة)**.

تحرز من مثل قولنا: ما إنْ زيد قائم[٢]، وقد جاء الفصل بـ(إنْ) مع إعمالها

---

(١) في شرح الرضي ١ :٢٧٨ «قال أبو علي: زعموا أن قوما جوزوا إعمالها متقدمة، الخبر ظرفا - كان - أو غيره، قال الربعي: الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي». وفي الهمع ٢ : ١١٣ : «وجوز الفراء نصبه مطلقاً، نحو: ما قائما زيد، وجوزه الأخفش مع (إلا) نحو: ما قائما إلا زيد، وحكى الجرمي: إن ذلك لغيه، سمع: ما مسيئا من أعتب. . .».

وقد نسب أبو حيان: جواز تقديم الخبر على الاسم - إذا كان الخبر ظرفا أو مجروراً - إلى الأخفش والجمهور، فقال في الارتشاف ٢ : ١٠٤ ، «فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا نحو: ما عندك زيد، وما في الدار أحد، فذهب الأخفش إلى أنه يجوز، وهو قول أبي بكر العرشاني، وأجاز ذلك الجمهور وهو اختيار الأعلم، فالظرف والمجرور في موضع نصب على أنه خبر (ما) الحجازية . .».

(٢) علل الأنباري لبطلان عملها في هذه الحالة، بقوله: «فإن قيل: فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إنْ) الخفيفة؟. =

فإن فقد شيء من ذلك رجعوا إلى اللغة التميمية كقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

فـ(مثلهم) مرفوع إلا أنه مبني على الفتح، لإضافته إلى مبني، نحو قول الآخر:

تتداعى منخراها بدم مثل ما أثمر حماض الجبل

وكذلك قول الآخر:

وما الدهر إلا مَنْجنونا بأهله وما صاحبُ الحاجات إلا معذَّبا

يتخرج على أن يكون (معذب) مصدر كـ(ممزق).

وكذلك (منجنون) التقدير: وما الدهر إلا دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً، فيكون من باب. ما أنت إلا سيرا.

ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه، نحو قوله:

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا القمين

وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد. فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب رفعت ليس إلا، نحو قولك: ما زيد قائماً لكن قاعد، وبل قاعد.

في الشعر، قال الشاعر:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهباً[1] ....

= قيل: لأن (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها إنما عملت، لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شبها ضعيفاً من جهة المعنى، فلما كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل»، أسرار العربية ص١٤٥ - ١٤٦ وينظر: شرح الرضي ١:٢٦٧، وتعليق الفرائد ٣:٢٤٢، والتصريح ١:١٩٧.

(١) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وقد ورد في أكثر كتب النحو برفع (ذهب)، ففي شرح الكافية الشافية ١:٤٣١، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:٨٨٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٥:٥، وشفاء العليل ١:٣٢٨، وأوضح المسالك ١:١٩٥، والشذور ص١٩٤، والهمع ٢:١١٢، والتصريح ١:١٩٦، والأشموني ١:٢٥٨ روى

وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً.

وإن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع، فترفع إنْ قدرتها تميمية، وتنصب إن قدرتها حجازية، والحمل على اللفظ فتخفض.

فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف، وأوليت الوصف الحرف، وكان الموصوف سببياً من اسمها كان الوصف على حسب الخبر، إن كان مرفوعاً،

قوله: **(فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف.. إلى قوله.. كان مرفوعاً)**.

مثاله: ما زيد قائم ولا قاعد أبوه، فـ(أبوه) يجوز فيه وجهان:

أحدهما : أن يكون فاعل (قاعد) على أن (قاعداً) معطوف على (قائم).

والآخر: أن يكون (أبوه) مبتدأ، و(قاعد) خبر مقدم، فقد عطفت جملة على جملة(١).

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ... ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

وروى بالنصب في الصحاح (صرف) ٤ :١٣٨٥، واللسان (صرف) ١١ :٩١، وشرح الرضي ١ :٢٦٧، وتعليق الفرائد ٣ :٢٤٢.

والشاهد فيه قوله: «(ما إنْ أنتم ذهبا) حيث أعمل (ما) النافية عمل (ليس) مع الفصل بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إنْ) الزائدة. وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) في البيت ليست زائدة، وإنما هي (إنْ) النافية زيدت لتأكيد النفي، وهم لا يشترطون عدم زيادة (إنْ) بعدها، فهي عاملة عندهم..».

(١) في شرح ألفية ابن معطي ٢ :٨٩٣ قال القواس: «.... نحو ما زيد كريما، ولا كريمة أمه، جاز في المعطوف المقدم، نحو: (كريمة) النصب والرفع والجر. أما النصب: فبالعطف = على (كريم) وهو المختار و(أمه) مرتفعة بـ(كريمة) المعطوف على (كريم)، وأما الرفع فمن وجهين:

أحدهما: الابتداء و(أمه) فاعلة سدت مصدر الخبر،

الثاني: أن تكون (أمه) مبتدأ و(كريمة) خبراً مقدما.

وأما الجر: «فبالعطف على توهم وجود الباء في خبر ما، كما عطف بالنصب مع وجود الباء على تقدير عدمها، و(أمه) فاعلة (كريمة) وهو قليل..». وينظر الارتشاف ٢ :١٠٧.

ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن كان مجروراً بالباء الزائدة.

وقوله: **(ويجوز فيه الرفع والنصب، إن كان منصوباً)**.

مثاله: ما زيد قائماً ولا قاعد أبوه، برفع (قاعد) ونصبه.

أما الرفع: فعلى أن (أبوه) مبتدأ، و(قاعد) خبره مقدم لا غير.

وأما النصب: فعلى أن تعطف (قاعداً) على (قائم)، و(أبوه) مرتفع بـ(قاعد) لا غير. ولا يجوز أن يكون (قاعداً) معطوف على (قائم)، و(أبوه) معطوف على (زيد) الذي هو اسم (ما)، لأن خبر (ما) لا يتقدم على اسمها.

وقوله: (ويجوز فيه النصب والرفع والخفض، إن كان مجروراً بالباء الزائدة).

مثاله: ما زيد بقائم ولا قاعد أبوه. برفع (قاعد) ونصبه وجره.

أما الرفع: فعلى أن/ (أبوه) مبتدأ، و(قاعد) خبر مقدم، أو يكون (قاعد) [٤٧/أ] معطوفاً على (قائم) على أنها تميمية، و(أبوه) مرتفعاً بـ(قاعد). وأما النصب: فعلى أن (قاعداً) معطوف على (بقائم) على الموضع على أنها حجازية، و(أبوه) مرتفع به، ولا يجوز أن يكون (قاعد) معطوفاً على موضع (بقائم)، ويكون (أبوه) معطوفاً على اسم (ما)؛ لأن خبر (ما) لا يتقدم على اسمها.

وأما الجر فعلى أن (قاعد) معطوف على لفظ (بقائم)، و(أبوه) مرتفع به لا غير، ولا يجوز أن يكون (قاعد) المجرور معطوفاً على (بقائم)، و(أبوه) معطوفاً على اسم (ما)، لأنه يلزم منه تقدم خبر (ما) وأنه لا يجوز، ويلزم منه أيضاً العطف على عاملين، وأنه لا يجوز عند البصريين[١] رحمهم الله على ما يحرر في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

---

(١) في الارتشاف ٢:١٠٧ «فلو كان خبر (ما) مجروراً بالباء، نحو: ما زيد بقائم ولا خارج عمرو، لم يجز جره عند البصريين وأجازه الكوفيون».

وإن كان الموصوف أجنبياً منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع، وأما الموصوف، فمرفوع على كل حال.

قوله: **(وإن كان الموصوف أجنبياً)**.

مثاله: ما زيد قائم ولا قاعد عمرو.

لا يجوز في (قاعد) هنا إلا الرفع سواء[١] رفعت (قائماً)، أو نصبته، أو جررته بالباء الزائدة، ويكون على كل حال (عمرو) مبتدأ، و(قاعد) خبراً مقدماً.

أما إن رفعت (قائماً) على أن (ما) تميمية، فلا يجوز أن ترفع (قاعداً) بالعطف عليه، فيكون (عمرو) مرتفعاً بـ(قاعد)؛ لأنه يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير.

وأما إن نصبت (قائماً)، فلا يجوز نصب (قاعد)، لأنك إذا نصبت، لا يخلو من أحد أمرين: إما أن تعطف (قاعد) على (قائم) وترفع (عمرا) به، فيلزم خلو الخبر المشتق من ضمير، وإما أن ترفع (عمرا) بالعطف على (زيد) وتنصب (قاعداً) بالعطف على (قائم)، فيلزم أن يكون قد تقدم خبر (ما) على اسمها، وكل منهما لا يجوز، فتعين الرفع على ما ذكرنا من كونهما مبتدأ وخبراً.

وأما إن جررت (قائماً)، فلا يجوز أن تجر (قاعداً) بالعطف عليه، لأنك إذا جررته، إما أنْ تعتقد أن (قاعداً) معطوف على (قائم)، و(عمراً) على (زيد)، فيلزم العطف على عاملين، وتقدم الخبر - إنْ اعتقدتها حجازية، وكل من ذلك لا يجوز. وإذا نصبت (قاعداً) مع جر (قائم). يلزم فيه ما يلزم عند نصب (قائم)، فعلمنا تعين رفع (قاعد) على كل حال[٢].

---

(١) في المخطوطة (سوى أنْ) والصحيح ما أثبت، ولعل ذلك بسبب سوء سمع الناسخ الذي كان يملي عليه ابن النحاس، فقد تناقلت المصادر أن الشيخ أملى كتابه هذا على تلاميذه إملاء.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١: ٢٦٩.

وإذا تأخر الوصف جاز فيه، الرفع والنصب، كان الموصوف سببياً أو لم يكن، هذا إن كان الحرف لا يقتضي الإيجاب، فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما، تأخر الوصف أو تقدم.

وقوله: (**وإن**[1] **تأخر الوصف جاز فيه، الرفع والنصب - كان الموصوف سببياً أو لم يكن -**).

مثاله في السببي: ما زيد قائماً ولا أبوه قاعداً.

وفي الأجنبي: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً.

إلا أنه إذا تأخر يجوز أن تعطف (عمراً) على (زيد)، و(قاعداً) على (قائم)[2] ويكون خبر (ما) حينئذ مؤخراً لا مقدماً، فلا يمتنع النصب كما امتنع فيما تقدم.

---

(١) ينظر: المتن أعلى الصفحة، والمقرب ١: ١٠٤.

(٢) في المخطوطة: قاعد، والصحيح ما أثبت، لأن السياق يقتضيه.

و(لا)، و(لات) يكونان بمنزلة (ما) الحجازية في: رفع الاسم بهما ونصب الخبر.

أما (لا) فإنها لا تعمل إلا في النكرات، بشرط أن يكون الخبر أيضاً مؤخراً منفياً، نحو قولك: لا رجل أفضل منك.

فإن كان موجباً أو مقدماً، لم تعمل، نحو قولك: لا أفضل منك رجل، ولا امرأة، ولا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك.

وسبب ذلك أنها تعمل إذا كانت خاصة بالاسم، ولا تكون خاصة حتى تكون

[لا]

قوله: **(لا أفضل منك رجل ولا امرأة، [ولا رجل ولا امرأة]**(١) **إلا أفضل منك)**.

إنما كرر (لا) في المثالين، لأن (لا) متى رفع ما بعدها - لفقدان شرط عملها - بدخولها على معرفة، أو بتقديم خبرها، أو بانتفاض النفي، وجب تكرارها مع اسم بعدها، كما مثل المصنف رحمه الله خلافاً للمبرد(٢) رحمه الله.

قوله: **(وسبب ذلك... إلى آخره)**.

ما ذكره المصنف رحمه الله لا يصلح أن يكون دليلاً على اختصاص (لا) العاملة عمل (ليس) بالنكرات، لأن ما ذكره/ من العموم إنما هو لـ(لا) العاملة عمل (إنَّ)(٣) إذا كان كذلك. فيحتاج إلى دليل لاختصاص (لا) العاملة عمل (ليس) بالنكرة، فتقول: إنما اختصت بالنكرة، لضعفها عن (ما) العاملة عمل (ليس)، لكونها شاركت (ليس) في مجرد [النفي، و(ما) شاركتها في نفي الحال، فلما ضعفت عن (ما) اقتضى ذلك نقصانها عنها، في المعرفة](٤). [٤٧/ب]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة. ينظر المتن أعلى الصفحة، والمقرب ١:١٠٤.

(٢) ينظر المقتضب ٤:٣٥٩، وشرح الرضي ١:٢٥٨، والارتشاف ٢:١٧٢، والهمع ٢:٢٠٧.

(٣) في المخطوطة عمل (ليس)، والصحيح ما أُثْبِتَ، لأن السياق يقتضيه.

(٤) حدث تقديم وتأخير في عبارة المخطوطة، وقد حاولت وضع العبارة في مكانها المناسب =

للنفي العام، فتكون في جواب السؤال العام، نحو قولك: هل من رجل قائم؟، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة.

لا يقال: لم لم تعلموها في المعرفة، وتنقصوها عنها في عدم العمل في النكرة؟.

لأنا نقول: النكرة قبل المعرفة، فلما اقتضت العمل لشبهها بـ(ليس) عملت فيما هو أول وهو النكرة.

فلما اعتزمنا على النقص نقصناها فيما هو ثان، وهو المعرفة[١].

وهذه العلة بعينها هي العلة أيضاً في عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ) في النكرة دون المعرفة أيضاً بأدنى تغيير، وهو أن نقول: إنها نقصت عن (إن) لكونها مشبهة بها، والمشبه أنقص من المشبه به. ثم نتم ما ذكرناه إلى آخره.

=لها، لتستقيم ويفهم المعنى المراد، ولعل هذا التقديم والتأخير حدث بسبب انتقال النظر من الناسخ بدون قصد.

(١) في الأمالي الشجرية ١: ٢٨١ قال ابن الشجري: «إني وجدت قوماً من النحويين معتمدين على أن (لا) المشبهة بـ(ليس) إنما ترفع النكرات خاصة، كقولك: لا رجل حاضراً ولم يجوزوا: لا الرجل حاضراً، كما يقال: ليس الرجل حاضراً.
وعللوا هذا بأن (لا) ضعيفة في باب العمل، لأنها إنما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة جداً، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، كقولك: عشرون رجلاً، ولي مثله فرساً.
فلما كانت (لا) أضعف العاملين والنكرة أضعف المعمولين. خصوا الأضعف بالأضعف، وجاء في شعر أبي الطيب، إعمال (لا) في المعرفة في قوله:
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمدَ مكسوباً ولا المالُ باقياً
ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شبه (لا) بـ(ليس)، فنصب بها الخبر... ومر بي بيت للنابغة الجعدي، فيه مرفوع (لا) معرفة وهو:
وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حُبِّها متراخياً
وينظر: شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٠ - ٤٤١.

وأما (لات) فلم ترفع بها العرب إلا (الحين) مظهراً أو مضمراً، فتقول: لات حينُ قيام لك، ولات حينَ قيامٍ لك.

قوله: **(وأما لات... إلى آخره).**

اختلف الناس في التاء. هل هي داخلة على (لا) أو على (حين)؟.

فقال بعضهم[1]: هي داخلة على (لا)، كما دخلت على (رُبَّ)، و(ثم) بدليل مجيئها مع (لا) من غير (حين)، قال الشاعر:

لَهْفي عليك لِلهفة من خائفٍ يرجو جِوارَك حينَ لاتَ مجيرُ[2]

وقال بعضهم[3]: هي متصلة بـ(حين). بدليل مجيئها مع (حين) من دون (لا)، قال الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف[4] ....

---

(١) وهم جمهور النحاة. ينظر المغني ص٣٣٥، والتصريح ١: ٢٠٠ وفي شرح الرضي ١: ٢٧١ «والتاء في (لات) للتأنيث، كما في (رُبَّت) و(ثمَّت): قالوا: إما لتأنيث الكلمة، أي (لا)، أو المبالغة في النفي، كما في علامة. ينظر لباب الإعراب للأسفراييني ص٣٥٧ تحقيق بهاء الدين، والارتشاف ٢: ١١١، والهمع ٢: ١٢١.

(٢) من الكامل، وقائله الشمردل بن عبدالله الليثي، ورد في ديوان الحماسة ٣: ٥، والارتشاف ٢: ١١٢، والمغني ص٨٢٥، وأوضح المسالك ١: ٢٠٥، والهمع ٢: ٨٤، والعيني ٢: ١٠٣، والأشموني ١: ٢٥٦. والشاهد فيه: (ولات مجير) حيث دخلت التاء على (لا) من غير لفظ (حين)، وقد استشهد به جمهور النحاة على أن التاء زيدت على (لا) كما تزاد على (رب) و(ثم)، وليست التاء داخله على (حين) كما زعم البعض.

(٣) القائل أبو عبيدة، وتبعه ابن الطراوة، ينظر شرح الرضي ١: ٢٧١، الارتشاف ٢: ١١١، والمغني ص٣٣٥، وتعليق الفرائد ٣: ٢٦١، والتصريح ١: ٢٠٠.

(٤) صدر بيت من الكامل قائله أبو وجرة السعدي وعجزه:

.... والمنعمون يدا إذا ما أنعموا

وقد ورد في مجالس ثعلب ص٤٤٢، والممتع ص٢٧٣، والتكملة ١: ٣٣٩، والمخصص ١٦: ١١٩ واللسان (ليت) ٢: ٣٩٢، و(عطف) ١١: ١٥٦، و(حين) ١٦: ٢٩١، والهمع ٢: ١٢١.

والشاهد فيه قوله: (تحين) حيث ذكر أبو عبيدة أن التاء في (لات حين) متصلة بـ(حين) وقد =

فتنصب (حين) تريد: لات الحين حين قيام لك.

ولا تعمل (لا) إذا جاءت معها (التاء إلا في الحين خاصة)[١]. رفعت (الحين)، أو نصبته، أو جررته، وإنما اختصت بـ(الحين)، لكونه ظرفاً يعمل فيه أضعف عامل، ولا يظهر معها إلا أحد الجزأين لضعفها. حتى تكون كأنها لم تعمل إلا في جزء واحد[٢].

فإن رفعت (الحين) وهو أقل من نصبه[٣]. كان رفعه بأنه اسمها، والخبر محذوف. يقدره بعضهم معرفة[٤] وبعضهم نكرة. أي: ولات حين مناص حيناً نحن فيه.

وإن نصبت (الحين) وهو الأكثر، كان اسمها محذوفاً، يقدره بعضهم أيضاً معرفة[٥]، وبعضهم نكرة.

=ضعف الرضي هذا القول، لعدم شهرة (تحين) في اللغات واشتهار (لات حين). ينظر شرح الرضي ١: ٢٧١، وتعليق الفرائد ٣: ٢٦١ - ٢٦٢، وحاشية يس على التصريح ١: ٢٠، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن التاء في (لات) بدل من السين في (ليس)، لأن أصلها (لاس). ينظر الهمع ٢: ١٢١.

(١) ينظر الكتاب ١: ٢٨ (بولاق).
وفي شرح الكافية ١: ٢٧ قال الرضي «وقد تلحق (لا) التاء، فتختص بلفظ (الحين) مضافاً إلى نكرة، نحو: (لات حين مناص)، وقد تدخل على لفظة (أوان)، ولفظة (هَنَّا) أيضاً، وقال الفراء تكون مع الأوقات كلها وأنشد:

.... ولات ساعة مندم

وعند الفارسي تعمل في لفظ (الحين) وما رادفه من الزمان كالأوان والساعة، وتبعة ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٢، وتعليق الفرائد ٣: ٢٥٨.

(٢) في الكتاب ١: ٢٨ (بولاق) قال سيبويه: «... لا تكون (لات) إلا مع (الحين) تضمر فيها مرفوعاً وتنصب (الحين)، لأنه مفعول به..».

(٣) ينظر الكتاب ١: ٢٨، وشرح الرضي ١: ٢٧٠.

(٤) ذهب إلى هذا ابن مالك: فقال في شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٢: «ولا بد من تقدير المحذوف معرفة، لأن المراد نفي كون (الحين) الحاضر حينا ينوصون فيه، أي يهربون أو يتأخرون، وليس المراد نفي جنس حين المناص».

(٥) ينظر شرح الرضي ١: ٢٧١.

. . . .

والذي يفهم من كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إن كان المحذوف الاسم لا تقدره إلا معرفة، وإن كان المحذوف الخبر قدرته - إن شئت - معرفة وإن شئت - نكرة.

وإنما كان النصب بها أكثر من الرفع، لأنها لضعفها أظهروا معها العمل الضعيف، أكثر من إظهارهم معها العمل القوي.

وإن جررت الخبر اعتقدت (لات) حرف جر[١]. وروي في تاء (لات) الضم والفتح والكسر. من فتحها طلباً للتخفيف، ومن كسرها فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضمها، فلأنها لما قويت بوقوعها موقع (ليس) حركها بأقوى الحركات وهي الضمة. وإنما جوز بعضهم تقدير الاسم/ أو الخبر معرفة. وإن [٤٨/أ] كانت (لا) من دون تاء لا تعمل في المعارف إلا في وجه شاذ، أنشد عليه ابن الشجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أماليه[٢]:

فحلَّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حُبِّها متراخيا[٣]

وإن كان يحتمل التأويل، لأن (الحين) مبهم، فتعريفه وتنكيره سيان[٤].

---

(١) يرى الفراء أنها تستعمل جارة، فيجر بها أسماء الزمان. ينظر معاني القرآن ٢:٣٩٧، والارتشاف ٢:١١٢، والتصريح ١/٢٠٠.

(٢) الأمالي الشجرية ١:٢٨١.

(٣) من الطويل، وقائله النابغة الجعدي، وهو في ديوانه ص١٧١، والأمالي الشجرية: ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ١:٤٤١، والارتشاف ٢:١١٠، والمغني ٣١٦، وابن عقيل ١:١٢٢، والهمع ٢:١٢٠، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤:٣٧٩، والتصريح ١:١٩٩، والأشموني ١:٢٦٣.

والشاهد فيه قوله (لا أنا باغيا) حيث أعمل (لا) في معرفة وهو (أنا)، وذلك جائز عند ابن جني وطائفة من النحاة، وقد خرج الجمهور هذا البيت على الشذوذ والندور، أو على حذف فعل أو خبر: والتقدير لا أرى باغيا، أو لا أنا أرى باغياً ونصب (باغيا) على الحال. ينظر شرح الكافية الشافية ١:٤٤١، والأشموني ١:٢٦٤.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١:٤٤١، والهمع ٢:١٢٠، والتصريح ١:١٩٩ والأشموني ١:٢٦٤.

وتعمل في الحين معرفة ونكرة ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى:

لات هَنَّا ذكرى جبيرةٍ أو من جاء منها بطائفِ الأهوالِ

وقال أبو الحسن الأخفش[١] رحمه الله: (لات) لا تعمل شيئاً، فإن رفعت (الحين) فبالابتداء، وإن نصبته فعلى الظرف.

وقوله: (تعمل في الحين معرفة ونكرة، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى):

لات هنا ذكري جبيرة[٢] ....

فأعملها في (هنا) وهو معرفة).

اعلم أن هذا البيت فيه اختلاف بين النحويين.

فقال أبو علي الفارسي[٣] رحمه الله: إن (لات) هُنا غير عاملة، وإن (ذكرى) مبتدأ، و(هنا) التي قبلها ظرف مكان خبر عن (ذكرى).

وزاد ابن عصفور[٤] رحمه الله: «ذلك بنص سيبويه[٥] رحمه الله على أن (لات) تلزم

---

(١) في معاني القرآن ٢:٤٥٣، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ «فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع حين. ورفع بعضهم: «ولات حين مناص»، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أخذ، وأضمر الخبر، ومن الشعر:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أنْ ليس حين بقاء

فجر (أوان) وحذف وأضمر (الحين) وأضافه إلى (أوان)؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع (الحين)» وقد نسب هذا الرأي للفراء أيضاً. ينظر التصريح ١:٢٠٠.

(٢) قطعة من بيت من الخفيف في ديوان الأعشى ١٣، والخصائص ٢:٤٧٤، وشرح ابن يعيش ٣:١٧، والهمع ٢:١٢٣.

(٣) الشيرازيات ص١١، وينظر شرح الكافية الشافية ١:٤٤٥، والأشموني ١:٢٦٦.

(٤) يعني على ما ذكره الفارسي.

(٥) الكتاب ١:٢٨ (بولاق).

فأعملها في (هَنَّا) وهو معرفة.

. . . .

قد أجروا (إن) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها، قال:

إنْ هو مستولياً على أحد إلَّا على أضعف المجانين

ولا يجوز ذلك في الكلام، لأنَّها مختصة.

(الحين) ولا تستعمل إلا فيه».

ويمكن أن يجاب عن أبي علي رحمه الله: بأن يحمل نص سيبويه رحمه الله على (لات) إذا كانت عاملة، وأما غير العاملة فلا نسلم التزامها (الحين).

ومنهم[1] من ذهب إلى أن (هَنَّا) اسم زمان (هُنا)، وأنها تستعمل تارة للزمان، وتارة للمكان كـ(حيث) عند أبي الحسن الأخفش[2].

ذكر كون (هنَّا) اسم زمان، أبو علي[3] رحمه الله في «الشيرازيات»، وشيخنا ابن عمرون رحمه الله في «شرحه للمفصل».

فتكون (هَنَّا) في البيت اسم (لات)، و(ذكرى جَبيرة)، خبر (لات) على حذف مضاف، أي: لات هنا حين ذكرى جبيرة. أي: لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون حيئذ قد استعمل (لات) هنا مذكورة الاسم والخبر على خلاف استعمالها، وحسن ذلك كون الذي هو خبر في الحقيقة، وهو (حين) محذوفاً.

ويدل على مجيء (هَنا) للزمان قول بعض بني أسد:

فلما حان نصف الليل هنا وهنا نصفه قسم السوى[4]

---

(١) من هؤلاء الفارسي في أحد قوليه: ينظر تعليق الفرائد ٣:٢٦٢.
(٢) ينظر: المغني ص١٧٦، والهمع ٣:٢٠٧.
(٣) الشيرازيات ص١١، وينظر الارتشاف ٢:١١١، وتعليق الفرائد ٣:٢٦٢.
(٤) لم أعثر عليه.

. . . .

ألا تراه أشار بـ(هَنَّا) إلى زمن نصف الليل الماضي، وبالأخرى إلى زمن نصف الباقي منه، وإلى هذا الوجه. ذهب الشلوبين[١] وابن عصفور[٢] رحمهما الله.

وضعف ابن مالك[٣] رحمه الله ذلك بأن (هنا) ظرف لا يتصرف إلا بأن يدخل عليه (من)، و(إلى)، وأنه يلزم من ذلك أيضاً. إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة.

ويمكن أن يُجَابَ عن ذلك: بأنهم كما أخرجوها عن أصلها من استعمالها في المكان إلى استعمالها في الزمان، فكذلك يجوز أن يصرفوها، لا سيما وتصرفها إنما هو تقديري لا ظهور له في اللفظ، وكما جاز أن تكون المعرفة معها مقدرة جاز أن يلفظ بها ظاهرة. إذ ليس في ذلك إلا إظهار ما قدّر مثله.

وفي كلام المصنف[٤] رحمه الله ما يوهم أنه أعرب (هَنَّا) في البيت على أنه خبر (لات)، وهو قوله: (ومن إعمالها فيه/ معرفة). [٤٨/ب]

ولم يتقدم للهاء في (فيه) ما تعود عليه إلا الخبر في قوله: **(وتعمل في الخبر)**.

ثم قال بعد إنشاد البيت: (فأعملها في (هنا) وهو معرفة)، فهذا القول مُقَوٍّ لما يتوهم من أنه جعل (هنا) في البيت خبراً، وهذا إعراب لم أقف عليه لغيره.

وفي كلامه في (شرح المقرب) ما يدل على أنه أراد بالخبر المعرفة (حين) التي قدرناها محذوفة لإضافتها إلى المعرفة.

---

(١) ينظر الهمع ٢: ١٢٣.

(٢) المقرب ١: ١٠٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٥، وينظر تعليق الفرائد ٣: ٢٦٢، والهمع ٢: ١٢٣ والأشموني ١: ٢٦٦.

(٤) المقرب ١: ١٠٥.

. . . .

وهذا الكلام بعينه في قول الشاعر:

حـنَّـت نَـوارُ ولات هَـنَّـا حـنَّـت   وبـدَا الـذي كـانَـت نَـوارُ أجـنَّـتِ[١]

غير أنك إذا قدرت (لات) غير عاملة وجعلت (هنا) للمكان، تقدر (أنْ) المصدرية الخفيفة قبل (حنت) التي بعد (هنا)، ليصلح أن تكون (أنْ) وما بعدها مبتدأ و(هنا) خبره. وإذا جعلت (هنا) اسم (لات) كان تقدير الخبر: حين حنت.

وقال بعض النحاة[٢]: إنَّ (لات) تعمل في (الحين) ومرادفه، يعني أسماء الزمان، وأنشد على ذلك قول الشاعر:

نَـدِمَ الـبُـغـاةُ ولات سـاعـة مَـنْـدمِ[٣]   ....

---

(١) من الطويل، وقائله شبيب بن جعيل، أو حجل بن نطلة، ورد في المؤتلف للآمدي ص٨٤، وشرح ابن يعيش ٣: ١٥ وشرح الكافية الشافية ١: ٤٤٥، واللسان (هنا) ٢٠: ٣٧٤، وتذكرة النحاة ص٧٣٤، وشرح الفريد للعصام الاسفراييني ص٤١٨، والهمع ٧: ١٢٣، والأشموني ١: ١٥٥.

والشاهد فيه قوله: (لات هنا حنت) وفي المساعد ١: ٢٨٥ قال ابن عقيل: «قال المصنف لا عمل لـ(لات) في هذا وأشباهه لكنها مهملة، و(هنا)، في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة لـ(أنْ) محذوفة، و(أنْ) وصلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر (هنا) كأنه قال: ولا هنا لك حين. هكذا قال أبو علي، وزعم الشلوبين وابن عصفور: أن (هنا) اسم (لات)، وهو غير صحيح، لأن هنا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى (في) إلا بأن تدخل عليه (من) أو (إلى)، ينظر شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٥.

(٢) القائل بذلك الفارسي وجماعة، وتبعهم ابن مالك. ينظر شرح الكافية للرضي ١: ٢٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١: ٤٤٣، والارتشاف ٢: ١١١، وتعليق الفرائد ٣: ٢٥٨.

(٣) صدر بيت من الكامل وقائله: محمد بن عيسى بن طلحة، أو مهلهل بن مالك الكناني. وعجزه:

. . . .   والـبَـغْـيُ مـرتَـع مُـبْـتـغِـيـة وَخِـيـمُ

ورد في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢: ٤٤٣، والارتشاف ٢: ١١٢، والمساعد ١: ٢٥٣، وشذور الذهب ص٢٠٠، وشفاء العليل ١: ٣٣٢، وتعليق الفرائد ٣: ٢٥٨، والخزانة ٤: ١٧٥.

الشاهد فيه قوله: (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ دال على الزمان هو (ساعة) لمرادفته لفظ (الحين).

....

فأعمل (لات) في (ساعة).

وقول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوان[1] ....

فاعمل (لات) في (أوان).

وجميع ما ذكر يخرج على حذف مضاف، تقديره: ولات حين ساعة مندم، ولات حين أوان، ولا ينقض بذلك قاعدة.

(١) صدر بيت من الخفيف، وقائله أبو زيد الطائي وعجزه:

.... فأجبنا أنْ ليس حين بقاء

ورد في معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٥٣، وسر صناعة الإعراب ٧: ٥٠٩، وتأويل مشكل القرآن ص٤٠٣، والمخصص ١٦: ١١٩، وشرح ابن يعيش ٩: ٣٢، وتذكرة النحاة ص٣٤٧، والهمع ٢: ١٢٤.

والشاهد فيه قوله: (لات أوان) حيث أعمل (لات) في مرادف (الحين) وهو (الأوان).

باب الحروف
التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكن، **ومعناها**: التأكيد، وكأنَّ، **ومعناها**: التشبيه،

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

قوله: **(معناها: التأكيد)**.

قلنا: أما (إنَّ) و(أنَّ) فمعناهما التأكيد. كما ذكروا.

وأما (لكنَّ)، فهي وإن فُهِم منها تأكيد، لكن المعنى الذي أُتِي بها لأجله. الاستدراك[1].

ومعنى الاستدراك: مخالفة ما بعدها لما قبلها إيجاباً أو سلباً. إما لفظاً ومعنى، كقولنا: قام زيد لكن عمراً لم يقم، أو ما أبوه قائم، أو ما قائم زيد لكن عمراً قائم.

وإما معنى دون لفظ، كقولنا: سافر زيد لكن عمراً مقيم، فما بعدها وما قبلها وإن كانا موجبين إلا أنَّ معنى قولنا: لكن عمراً مقيم. أي لم يسافر، فخالف ما قبلها في المعنى[2].

قوله: **(كأنَّ)**.

اختُلِفَ فيها. هل هي مركبة من كاف التشبيه و(أنَّ) التي كانت مكسورة؟. أو مفردة؟.

ومن[3] قال هي مركبة: قال: كان أصلها: إنَّ زيداً كالأسد، فقدمنا

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١:٤٥١، والتصريح ١:٢١١ - ٢١٢، والأشموني ١:٢٧٩.

(٢) في التصريح ١:٢١١، قال الأزهري: «الاستدراك هو: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو نفيه من الكلام السابق».

(٣) القائل بتركيبها: الخليل وسيبويه، والأخفش وجمهور البصريين، والفراء من الكوفيين. ينظر =

وليت، **ومعناها**: التمني، ولعل، **ومعناها**: الترجي، في المحبوب، والتوقع في المحذورات. . . .

اعلم أن هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء، ولم تكن كالجزء منها أشبهت الأفعال، فعملت ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر، لأنها أشبهت

(الكاف) لغرض أنْ يُعْلَم التشبيه من أول الأمر، ففتحنا همزة (إن)، لدخول حرف الجر عليها، والمعنى على الكسر. بدليل عدم احتياجها إلى جزء آخر، كما تحتاج إليه (أنَّ) المفتوحة في قوله:

أحقاً أنَّ جيرتنا استقلوا ... فنيتُنا ونيتهم فريقُ[(١)]

ونحوه.

والفرق بين التمني والترجي. أن التمني يكون بما يجوز وقوعه، وبما لا يجوز وقوعه، كقولك: ليتني كنت نبياً، والترجي: لا يكون إلا بما يجوز وقوعه.

قوله: **(إنها أشبهت الأفعال)**.

من/ الوجه الذي ذكره صحيح. [٤٩/أ]

وأشبهتها أيضاً من أن فيها ما هو على ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة، كما أن

=الكتاب ١ : ٤٧٤ (بولاق)، وسر صناعة الإعراب ١ :٣٠٣ وشرح الرضي ٢ :٣٦٠، وجواهر الأدب للأربلي ص٢٣٤، ورصف المباني ص٢٨٤، والجنى الداني ص٥١٨، والمغني ص٢٥٢.

(١) من الوافر، وقائله المفضل السكري عامر بن معشر، أو عامر بن عدي الكندي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ :٤٦٨ (بولاق)، وورد في الأصمعيات ص٢٠٠، وشرح الأبيات للنحاس ص١٧٢، والبغداديات ص٤٢٣، واللسان (فرق) ١٢ :١٧٥، والجنى الداني ص٣٧٧، والتصريح ١ :٢٢١ والشاهد فيه قوله: (أحقا أنَّ جيرتنا).

قال الأعلم في هامش الكتاب ١ :٤٦٨ (بولاق): «الشاهد نصبه حقاً على الظرف، وفتح (أنَّ)، لأنها وما بعدها في موضع اسم مبتدأ وخبره في الظرف، والتقدير: أفي حق استقلال جيرتنا. ولا يجوز كسرها، لأن الظرف لا يتقدم على (إنَّ) المكسورة، لانقطاعها مما قبلها».

منها ما يطلب اسمين وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر، ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العُمَد فرفعت، وأشبهت الأسماء الفضلات فنصبت.

وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسماً لها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام، و(كم) الخبرية، وكل اسم التُزِم فيه الرفع على

الأفعال كذلك، وأن أواخرها لازمة الفتح كما أن آخر الفعل الماضي كذلك، وأنها تتصل بها الضمائر كما أنَّ الأفعال كذلك[١].

تعليله أيضاً تقديم المنصوب على المرفوع صحيح[٢]، ويجوز أن يقال فيه شيء آخر وهو: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل شبهاً قوياً. أعطيناها الحالة القوية التي للفعل، وهي تقديم المنصوب على المرفوع، إذ كان ذلك إنما يكون في حال تصرف الفعل وقوته بخلاف (ما) و(لا)، إذ كان شبهها ضعيفاً فأعطيا تقديم المرفوع على المنصوب[٣].

لا يقال: يلزم من ذلك تساوي هذه الحروف الأفعال.

لأنا نقول: يظهر أثر نقصها عن الأفعال بلزوم تقديم المنصوب، بخلاف الأفعال.

---

(١) قال الأنباري في أسرار العربية ص١٤٨ «ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:
الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
الوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف.
الوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.
الوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل.
الوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى (إنَّ) و(أنَّ) حققت، ومعنى (كأن) شبهت، ومعنى (لكن) استدركت... الخ.

(٢) وذلك بقوله: «ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها: أشبهت الأخبار العُمُدَ، فرفعت، وأشبهت الأسماء الفضلات، فنصبت». المقرب ١: ٦-١، وينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٤٢٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١: ٢٧٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٤٩ - ١٥٠، والتصريح ١: ٢١١.

الابتداء كـ(ما) التعجبية، وأيمن الله، وما كان خبراً للمبتدأ، فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية.

[العامل في خبر هذه الأحرف]

واختلف العلماء في عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها.

فذهب البصريون[1]: إلى أن هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم.

وذهب الكوفيون[2]: إلى أنها لا تؤثر في الخبر، وأنه مرتفع بما كان يرتفع به.

لنا في هذه المسألة: أن هذه الحروف اقتضت الخبر كما اقتضى المسند المسند إليه، من حيث كانت تطلب الخبر فتعمل فيه كما عملت في الاسم.

بيان الاقتضاء: أنها تطلب لكل واحد من المبتدأ والخبر ولا بد [لكل][3] منهما من الآخر[4]، ويؤيد ذلك: أن (كأنَّ) للتشبيه، ولا يتأتى إلا بمشبه ومشبه به، فلما اقتضت الجزأين عملت فيهما، وإذا ثبت في (كأنَّ) ثبت في جميع أخواتها لعدم القائل بالفصل.

وحجة الكوفيين[5]: أن هذه حروف تنحط عن رتبة (كان) وأخواتها، التي هي أفعال، فلا تعمل في الجزأين كما عملت (كان) فيهما.

والجواب: أنه لم ينحصر أثر ضعفها عن (كان) وأخواتها: في أنها لا تعمل في الجزأين، فقد ظهر أثر ضعفها بغير ذلك، وهو: عدم تصرفها في معمولاتها

(١) ينظر: الإنصاف ١:١٧٦ - ١٨٥، وشرح الرضي ١:١١٠، والأشموني ١:٢٧٨.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص١٥٠، وشرح الرضي ١:١١٠، والتصريح ١:٢١١.

(٣) لا توجد في المخطوطة، وقد زدتها، لأن السياق يقتضيها.

(٤) في شرح الرضي ١:١١٠ «مذهب البصريين أولى، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أنْ تعمل فيهما، ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي».

(٥) ينظر: الإنصاف ١:١٧٦، والتصريح ١:٢١١.

وانفردت (إنَّ) من بين سائر أخواتها، بدخول اللام في الخبر إذا كان اسماً، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً غير متصرف، نحو: (نعم) و(بئس)، أو ظرفاً، أو مجروراً أو جملة اسمية،

بتقديم وتأخير، إلى غير ذلك من الأشياء التي نقصت بها عن (كان) وفيها كفاية. فلا حاجة إلى نقصها بعدم التأثير في الجزأين.

[حكم دخول اللام في خبر هذه الأحرف]

قوله: **(وانفردت (إنَّ)... إلى: لفي الدار قائم)**.

اعلم أنَّ النحاة أجمعوا على جواز دخول اللام مع (إنَّ) المكسورة؛ لأنها لم تغير شيئاً مما كان المبتدأ والخبر عليه قبل دخولها إلا نصب لفظ (زيد) وامتناع تقديم الخبر، ووقوعه غير الجملة المحتملة للصدق والكذب، ولا يغير ذلك في الابتداء شيئاً، فجاز دخول اللام معها، كما تدخل مع الابتداء[١]، وأجمعوا: على أنها لا تدخل مع (أنَّ) المفتوحة الهمزة، و(كأن) و(ليت) و(لعل) بسائر لغاتها.

أمَّا امتناعها من (أنَّ) المفتوحة، فلأنَّها وما بعدها كالمفرد، واللام لا تدخل مع المفرد[٢].

وأما امتناعها من البواقي: فلأنهن غيرّن معنى الابتداء فلا تدخل معهن لام الابتداء[٣]، واختلف النحاة في (لكن).

[٤٩/ب] فذهب البصريون[٤] رحمهم الله إلى امتناع دخول/ اللام معها.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١:٤٢٩، وشرح الرضي ٢:٣٥٥، والارتشاف ٢:١٤٣، ٢:١٤٣.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي، والبسيط لابن أبي الربيع ٢:٧٨٥ تحقيق د/ عياد الثبيتي.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:٩١١، وتعليق الفرائد ٤:٤٤ - ٤٥.

(٤) الإنصاف ١:٢٠٩، وائتلاف النصرة ص١٧٢.

....

وذهب الكوفيون[(١)] رحمهم الله إلى جواز دخول اللام معها.

حجة الأولين: أن معنى (لكن) يناقض معنى اللام، إذ كانت (لكن) تقتضي تعلق الثاني عنها بما قبلها على ما تقدم، واللام تقطع ما بعدها عما قبلها، إذ كانت من أدوات الصدور - كما تقدم -، وذلك يمنع من اجتماعهما[(٢)].

وحجة الكوفيين: السماع والقياس:

أما السماع فقول الشاعر:

.... ولكنَّني من حُبِّها لعميدُ[(٣)]

(١) الإنصاف ١:٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١:٤٩٢، وائتلاف النصرة ص١٧٢.

(٢) في الإنصاف ١:٢١٤، قال الأنباري «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام، لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين. وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكنَّ)، وذلك، لأنها إنْ كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنما حسنت مع (إنَّ)، لاتفاقهما في المعنى، لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما (لكنَّ) فمخالفة لهما في المعنى. وإن كانت لام القسم، فإنما حسنت مع (إنَّ)، لأنَّ (إنَّ) تقع في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكن) فمخالفة لهما في ذلك، لأنها لا تقع في جواب القسم، فينبغي ألا تدخل اللام في خبرها...». ينظر إئتلاف النصرة ص١٧٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، وصدره:

يلومونني في حب ليلى عوازلي ....

وروايته في معاني القرآن للفراء ١:٤٦٥، والإنصاف ١:٢٠٩

....لكميد

من الكمد بمعنى الحزن.

وورد في شرح ابن يعيش ٨:٦٢، وشرح جمل الزجاجي، و(البسيط) لابن أبي الربيع ٢:٧٨٤، ورصف المباني ص٣١٠، والجنى الداني ص١٦٧، والمساعد ١:٣٢٣، وائتلاف النصرة ص١٧٢، والخزانة ١:١٦، ١٠:٣٦.

والشاهد فيه قوله: (ولكنني من حبها لعميد) حيث قُرن خبر (لكن) باللام، وقد استدل به الكوفيون على جواز دخول اللام على خبر (لكن).

أما البصريون: فيرون أن دخول اللام على خبرها في البيت شاذ لا يقاس عليه، لأنه لا يكاد =

. . . .

فأدخل اللام مع (لكنَّ).

وأما القياس: فإنهم قاسوا (لكِنَّ) على (إنَّ) بجامع ما يشتركان فيه من بقاء معنى الابتداء فيه، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: ما قام زيد وعمرو منطلق، وبين قولنا: ما قام زيد لكنَّ عمرا منطلق.

والصحيح: ما ذهب إليه البصريون[١] - لما ذكرناه من الدليل[٢] -.

والجواب عما ذكره الكوفيون:

أما البيت: فلا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن يوثق به في اللغة، ولا عُزِي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه. ثم إنه لو صححناه. لا حجة لهم فيه، لأنه يحتمل أن يكون أصله.

. . . . .   ولكنْ إنَّنِي من حبها لعميد

فخفف الهمزة بإلقاء حركتها على النون، وحذف إحدى النونات لكثرة اجتماع النونات، فصار اللفظ (ولكنني)، فلم تدخل اللام حينئذ إلا مع (إنَّ)، لا مع (لكن)، ويحتمل أن يقال: إن هذه اللام زائدة لا لام الابتداء[٣] كاللام في قوله:

مرّوا عجالاً فقالوا: كيف صاحبكم؟   قال الذي سألوا: أمسى لمجهودا[٤]

يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولم يعرف له قائل، وقد ذكر في كتب النحو واللغة وليس له سوابق أو لواحق.

(١) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٧٢.

(٢) ينظر: ص٥١١.

(٣) ينظر: الانصاف ١: ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣، والمغني ص٣٥٨.

(٤) من البسيط، ولم يعرف قائله، ورد في مجالس ثعلب ص١٥٥ (هارون)، وفي المسائل العضديات للفارسي ص٦٨ تحقيق: جابر المنصوري، وروايته:

مروا سراعا فقالوا: كيف صاحبكم؟   . . . .

وفي الخصائص ١: ٣١٦، وسر صناعة الإعراب ١: ٣٧٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٦٤ وتذكرة =

....

وقوله:

أم الحُليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرَّقبة[١]

فلا دليل في البيت حينئذ.

وأما ما ذكروه من القياس: على (إنَّ)، فما ذكرناه من الدليل[٢] - يبين الفرق. فثبت عدم مصاحبة اللام لـ(لكنَّ).

واعلم أن اللام إذا دخلت مع (إنَّ)، فلها ثلاثة مواضع لا غير - على ما سنبين وكان القياس أن تدخل قبل (إنَّ) لأمرين:

أحدهما: كونها لام الابتداء، فيقتضي ذلك أن تكون في مبتدأ الكلام.

والآخر: أن همزة (إنَّ) إذا أبدِلَتْ ظهرت اللام قبلها، كقول الشاعر:

لَهِنَّك من عبْسية لوسيمةُ[٣] ....

=النحاة ص٤٢٩، ورصف المباني ص٣١٢، والخزانة ١٠: ٣٢٧، ١١: ٣٣٢ والشاهد فيه قوله: (أمسى لمجهودا) حيث وقعت اللام في خبر (أمسى) زائدة.

(١) من الرجز لرؤوبة بن العجاج، وقيل لعنترة بن عروس. في ملحقات ديوان رؤبة ص١٧٠، وسر صناعة الإعراب ص٣٧٨، ومشكل إعراب القرآن ص٤٦٦، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ١: ٤٩٣، والمساعد ١: ٣٢٣، ورصف المباني ص٣١١، واللسان (شهرب) ١: ٤٩٢، والعيني ١: ٥٣٤. والشاهد فيه قوله: (لعجوز) حيث زيدت اللام في خبر المبتدأ.

(٢) ينظر ص٥٥١، ٥١٢.

(٣) صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وعجزه:

.... على هَنَواتٍ كاذبٌ مَنْ يقولها

ورد في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦، والصحاح (لهن) ٦: ١٩٧، والإنصاف ١: ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٤٣٣، والمساعد ١: ٣٢٥، والهمع ٢: ١٧٨، والخزانة ١٠: ٣٤٠، والدرر ١: ١٦٨.

والشاهد فيه قوله (لهنك.. لوسيمة) حيث أبدلت همزة (إنَّ) هاء، فظهرت اللام قبلها، وللعلماء في تخريج هذه العبارة ثلاثة أقوال:

الأول: أنها في الأصل (لإنَّكِ) بلام توكيد مفتوحة ثم (إنَّ) المكسورة المشددة النون، =

. . . .

على خلاف فيه - يذكر بعد.

لكن كرهوا أن يجمعوا بين اللام و(إنَّ)، لاتفاقهما في المعنى، فاعتزموا على تأخير إحداهما، وكان تأخير اللام أولى لكونها غير عاملة، فلا يغير تأخيرها شيئاً. بخلاف تأخير (إنَّ)، فإنه يبطل عملها، فأخِّرت اللام لذلك.

واقتضى تأخيرها أن يفصل بينها وبين (إنَّ) بشيء، وإلا لزم اجتماع الحرفين كما لو كانت مقدمة على (إنَّ).

فأدخِلَت على الخبر، ليكون الاسم فاصلاً بينهما - بشرط أن يكون الخبر اسماً مفرداً، أو فعلاً مضارعاً.

ويحتاج المصنف رحمه الله أن يقول: (غير منفي)[1]، فإنه لا يجوز أن يقول: إن زيداً لما يقوم، وكذلك مع جميع حروف النفي، لأن غالب حروف/ النفي أولها [٥٠/أ] لام. كـ(لا)، و(لم)، و(لن)، فيستثقل اجتماع اللامين، وطرد الحكم في باقي

=والأصل أنَّ لام التوكيد التي تدخل على (إنَّ) المكسورة تتأخر عنها فتدخل على خبرها، أو على اسمها بشرط تأخره عن الخبر أو على ضمير الاسم الواقع بين اسمها وخبرها، ولا يجوز أن تقترن اللام بـ(إنَّ) لكنه لما أبدل الهمزة من (إنَّ) هاء توهم أنها كلمة أخرى غير (إنَّ)، واللام في (لوسيمة) زائدة.

والثاني: ما ذهب إليه جماعة من النحاة: من أن أصل (لَهِنَّك) لاه إنَّكِ. أي: والله إنَّكِ. ثم حذفت الألف، والهمزة من (إنَّ) فصار (لهنك)، وقد نسب هذا المذهب إلى الكسائي، ورجحه أبو علي الفارسي.

والثالث: أن أصله (والله إنك) فحذف الواو وإحدى اللامين من (الله) وحذف الهمزة من (إنَّ) وهو رأي الفراء.

والصواب: هو القول الأول، لورود ذلك كثيراً في شعر العرب المحتج بهم. ينظر: معاني القرآن للفراء ١:٤٦٦، والإنصاف ١:٢٠٩، وشرح الرضي ٢:٣٥٧ والهمع ٢:١٧٨ - ١٧٩.

(١) يعني أنه إذا كان الخبر فعلاً مضارعاً، فيشترط فيه: أن يكون غير منفي، فإن كان مضارعاً منفياً لم يجز دخول اللام عليه. فلا يجوز أنْ تقول: إنَّ زيداً لما يقوم. ينظر شرح الرضي ٢:٣٥٦، والهمع ٢:١٧٥.

فإن كان ماضياً متصرفاً، لم يجز دخولها عليه.

حروف النفي، أو يكون الخبر فعلاً ماضياً غير متصرف، نحو: إن زيداً لنعم الرجل، لأن غير المتصرف يشبه الاسم، أو يكون الخبر ظرفاً، نحو: إن زيداً لعندك، أو جاراً ومجروراً، نحو: إنَّ زيداً لفي الدار. أو جملة اسمية، نحو: إن زيداً لأبوه قائم.

ويحتاج أيضاً أن يقول: (غير منفية) - لما ذكرناه في المضارع(١).

ويحتاج أن يزيد في ذلك، بأن يقول: (ولا يكون الخبر شرطاً وجزاء)، نحو: إنّ زيداً إنْ تكرمه يشكرك؛ لأنها إذ ذاك تلبس بأنها لام القسم، لا لام الابتداء(٢).

وأجاز ابن الأنباري(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ أن تدخل اللام على جواب الشرط فتقول: إنَّ زيداً إنْ تكرمه ليشكرك، وقال: لأنها حينئذ لا تلبس، إذ كانت لام القسم لا تدخل على جواب الشرط، ولا سماع يعضده في ذلك، وهو بعيد من القياس، لكثرة تأخر اللام عن موضعها الأصلي.

ويزيد أيضاً: (ولا يكون خبر (إنَّ) قسماً)، نحو: إن زيداً والله لأضربنه.

وقوله: **(وإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه).**

لبعد الماضي من الاسم.

ويحتاج أن يقول: (إلا أن تدخل عليه (قد)، فإنه حينئذ يجوز دخول اللام، نحو: إن زيداً لقد قام؛ لأنه حينئذ يقرب من الحال فيشبه المضارع(٤).

---

(١) من أن غالب حروف النفي في أولها اللام، فلو دخل حرف النفي على الخبر - إذا كان جملة اسمية - لم يجز دخول لام الابتداء على الخبر المنفي، وذلك للثقل الناشئ من اجتماع اللامين.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي ٢/٧٧٩.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٢:٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ١:٤٩٠، وتعليق الفرائد ٤:٥. والهمع ٢:١٧٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢:٣٥٦، والأشموني ١:٢٩١.

وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر، نحو قولك: إن في الدار لزيداً، وقد تدخل أيضاً على معمول الخبر،

وقوله: **(وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر، نحو قولك: إنَّ في الدار لزيداً)**.

إنما جاز ذلك، لأن موضع اللام كان المبتدأ الذي هو اسم (إنَّ)، وقد وقع الفصل بينها وبين (إنَّ) ولا مانع من دخولها، وهذا هو الموضع الثاني من مواضع اللام.

ويحتاج أن يقول: بشرط أن لا يكون اسم (إنَّ): أنَّ المفتوحة المشددة مع ما في صلتها، نحو: إنَّ في ظني أنَّك مقيم.

ولا نعتقد أن دخول اللام على الاسم متوقف على أن يكون الفاصل بينه وبين الخبر. بل لو قدمت معمول الخبر على اسم (إنَّ)، فقلت: إنَّ في الدار زيداً قائم، وإن فيك عمراً راغب، جاز دخول اللام على الاسم حينئذٍ[1] لفصل المفعول بينه وبين (إنَّ).

قوله: **(وقد تدخل على معمول الخبر)**.

هذا هو الموضع الثالث من مواضع دخول اللام.

وإنما اشترط تقديم المعمول على الخبر إذا دخلت اللام عليه، لأنه لو دخلت على المعمول وقد تأخر، لكانت قد دخلت على فضلة، وهي إنما ينبغي أن تدخل على أحد جزئي الجملة، فلا تتأخر إلى الفضلة.

=وفي الهمع ٢: ١٧٤: «وذهب خطاب الماردي صاحب (الترشيح)، إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع (قد) ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم، لا الابتداء» وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٢٩١.

(١) ينظر الإيضاح العضدي ص١٥١ - ١٥٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٥٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ٧٧٨، وتعليق الفرائد ٤: ٤٥.

إذا تقدم عليه، نحو قولك: إن زيداً لفي الدار قائم.

فأما قراءة من قرأ: (أَلا إنهم ليأكلون الطعام) بفتح الهمزة، فشاذة، واللام فيها زائدة.

أما إذا تقدم المعمول على الخبر فقد وقع موقع ما هو أحد جزئي الجملة، فجاز. ويحتاج أن يقول: (بشرط أن يكون الخبر العامل مما يجوز دخول اللام عليه)، فإنك لو قلت: إنَّ زيداً في الدار قام. لم يجز دخول اللام عليه عند أكثر النحاة، لأنَّ اللام، وإن دخلت على المعمول هي في المعنى داخلة على العامل، وقد تقدم أنَّ الماضي لا تدخل عليه اللام إذا لم تكن معه (قد)، فلا يجوز: إنَّ زيداً لفي الدار قام. خلافاً للأخفش والفراء[١]/ رحمهما الله في [٥٠/ب] إجازتهما ذلك.

قوله: **(وقد تدخل أيضاً على الخبر ومعموله بشرط تقدمه على الخبر)**[٢].

هذه المسألة فيها خلاف بين النحاة:

فأجاز بعضهم أن تقول: إن زيداً لبك[٣]، لواثق، واستشهد على جوازه بقول الشاعر:

إني لعند أذى المولى لذو حنق[٤] ....

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١:٤٩١، والمساعد ١:٣٢٢، وتعليق الفرائد ٤:٤٨ - ٤٩، والهمع ٢:١٧٥، وحاشية الصبان على الأشموني ١:٢٩٢.

(٢) هذه العبارة غير موجودة في متن المقرب المطبوع، ولعل ابن النحاس نقلها من نسخة أخرى كانت بيده أثناء شرحه المقرب.

(٣) في المخطوطة: (بك) والصحيح ما أثبتَ، لأن الحديث عن دخول اللام على الخبر ومعموله المتقدم عليه معاً.

(٤) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

.... وإنَّ حلمي إذا أوذيتُ معتاد

ورد في الهمع ٢:١٧٢، والدرر ١:١١٦. والشاهد فيه قوله: (إنّي لعند.. لذو حنق) حيث دخلت اللام على الخبر وعلى معموله المتقدم عليه.

ولا تدخل اللام على (إنَّ) نفسها، وإنّ أبدلَت همزتها هاء، فأما قوله:

ومما نقله الفراء[١] رحمه الله في «معانيه»: عن الكسائي رحمه الله: من أنه سمع أبا الجراح يقول: إني لبحمد الله لصالح.

وقال المجيز لذلك: يكون تكرار اللام تأكيداً[٢].

ومنع بعضهم جواز ذلك، وقال: إن الحرف إذا كرر للتأكيد أعيد مع ما دخل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[٣] واضطرب النقل في عزوه المذاهب.

فعزا السيرافي[٤] رحمه الله المنع إلى أبي العباس المبرد، واختاره هو أيضاً، والإجازة إلى الزجاج رحمه الله. وعزى الأبذي[٥] رحمه الله: في «شرحه الجزولية» - إجازة دخول اللام عليهما معاً إلى المبرد، والمنع إلى الزجاج[٦] بالعكس مما ذكر السيرافي رحمه الله.

قوله: **(ولا تدخل اللام على (إنَّ) نفسها..... إلى قوله: تريد: لله أنت)**[٧].

اختلف الناس في هذه اللام بعد إبدال الهمزة هاء، نحو: (لَهِنَّك)، فذهب

---

(١) لم أجده في معاني القرآن، وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص١٧٢، والهمع ٢:١٧٢، والتصريح ١:٢٢٣.

(٢) في شرح جمل الزجاجي ١:٤٣٢، قال ابن عصفور «وأما، إنَّ زيداً لفي الدار لقائم، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيداً، ومنع من ذلك الزجاج، وهو الصحيح، لأن الحرف إذا أكّد، فإنما يعاد مع ما دخل عليه، أو مع ضميره، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ هود آية ١٠٨، ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر..».

(٣) سورة هود من الآية ١٠٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢:٣٥٦، والارتشاف ٢:١٤٥.

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد بن محمد الأبذي، أخذ القراءة عن أبي عبدالله الحضرمي، والنحو واللغة عن ابن يربوع، توفي سنة (٦٥٩هـ) ترجمته في بغية الوعاة ١:٤٢٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي ١:٤٣٢، والهمع ٢:١٧٢، والتصريح ١:٢٢٣.

(٧) هذه العبارة لا توجد في نص المقرب المطبوع. ولعلها في نسخة أخرى نقل عنها ابن النحاس - ينظر المتن أعلى الصفحة.

ألا يا سنا برق على قُلل الحمى لَـهِـنَّـك مـن بـرق عـلـيَّ كـريـم

فأصله: له إنَّك. ثم نقلت حركة الهمزة، والعرب تقول: لله أنت.

جماعة منهم ابن يعيش[١] رحمه الله وغيره من المتأخرين[٢]: إلى أن هذه اللام هي لام الابتداء، وأنه لما تغيرت صورة (إنَّ) بإبدال الهاء من همزتها صارت كأنها حرف آخر غير (إنَّ)، فجاز الجمع بينها وبين اللام.

وذهب أكثر النحاة[٣]: إلى أنَّ هذه اللام ليست لام الابتداء محتجين بأنا لم نمنع الجمع بين (اللام) و(إنَّ) إلا، لأنَّ معناهما واحد، والمعنى لا يتغير بإبدال الهمزة، أو تركها؛ فالمعنى الذي لأجله منعنا من الجمع بينهما موجود - فلا يجمع بينهما. أبدلت الهمزة أو لم تبدل، فيحتاجون إلى تخريج قول الشاعر:

.... لَـهِـنَّـك مـن بـرقٍ عـلـيَّ كـريـمُ[٤]

---

(١) في شرح المفصل ٨:٦٣ قال ابن يعيش: «وحق هذه اللام أن تقع أولاً من حيث كانت لام الابتداء، ولام الابتداء لها صدر الكلام... وكان القياس: أنْ تقدم اللام، فتقول: لأن زيداً قائم في: إنَّ زيداً لقائم، وإنما كرهوا الجمع بينهما، لأنهما بمعنى واحد، وهو: التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض، وإنما وجب اللام أنْ تكون متقدمة على (إنَّ)، ومجراهما في التأكيد واحد لأمرين:

أحدهما: أن (إنَّ) عاملة وحق العامل أن يلي معموله، واللام ليست عاملة.

والثاني: أن العرب قد نطقت بها نطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء، نحو قولك: لهنك قائم، إنما أصله: لأنَّك قائم، لكنهم أبدلوا الهمزة هاء، كما أبدلوها في، نحو: هرقت الماء وهزت الثوب، فلما زال لفظ الهمزة دخلت مكانها الهاء، وبتغير لفظ (إنَّ) صارت، كأنها حرف آخر فسهل الجمع بينهما».

(٢) ينظر: الخصائص ١:٣١٥، وتعليق الفرائد ٤:٥٧، والهمع ٢:١٧٩.

(٣) مذهب سيبويه وابن السراج، والفراء، والمفضل بن سلمة، والفارسي، وغيرهم، وينظر الكتاب ١:٤٧٤، والأصول ١:٥٩، وشرح الرضي ٢:٣٥٧، والهمع ٢:١٧٩.

(٤) عجز بيت من الطويل، وقد نسبه صاحب اللسان لمحمد بن سلمة، وصدره:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى ....

وورد في مجالس ثعلب ١:٩٣، وأمالي الزجاجي ص٢٥٠، وأمالي القالي ١:٢٢٠، والخصائص ١:٣١٥، والممتع ١:٣٩٨، وشرح الرضي ٢:٣٥٧ واللسان (لهن) ١٧:٢٧٩، =

ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها، ولا تقديم أخبارها على أسمائها، لضعفها في العمل.

فخرجه سيبويه[١] وابن السراج[٢] ومن تبعهما رحمهم الله بأن هذه اللام الداخلة على (إنَّ) إنما هي جواب القسم لا لام الابتداء، بدليل لام الابتداء معها، في نحو قول الشاعر:

لَهِنَّك من عبسيةٍ لوسيمةٌ[٣] ....

كما أنشدناه أولاً[٤]. وقول الشاعر:

وأما لهِنَّك من تذكر عهدها لعلى شفا يأس وإنْ لم تيأسِ[٥]

وخرجه المصنف[٦] رحمه الله وجماعة قبله[٧] على أن اللام ليست لام جواب القسم، ولا لام الابتداء، كما قال ابن يعيش وغيره، بل قال: أصله:

.... **لله إنَّك من برقٍ** ....

=و(أنن) ٦: ١٧٣.

والشاهد فيه قوله: (لهنك) حيث أبدِلت همزة (إنَّ) هاء، والهمزة والهاء يتعاقبان في كثير من كلام العرب، كما في قولهم: هرقت الماء. يريدون: أرقته، وينظر تخريجات البيت فيما يأتي:

(١) الكتاب ١: ٤٧٤.

(٢) الأصول ١: ٢٥٩.

(٣) سبق تخريجه ص٤٢٦.

(٤) ينظر ص٤٢٦.

(٥) من الكامل، وقائله المرار الفقعسي، ورد في نوادر أبي زيد الأنصاري ص١٠٢ والخزانة: ٣٣٦.

والشاهد فيه قوله: (لهنك.. لعلي) حيث استدل به النحاة على أن اللام في (لهنك) لام القسم وليست لام الابتداء، وذلك لمجيء لام الابتداء معها. وقال البغدادي: «ووجه الدليل أنَّ (أما) بالتخفيف يكثر الإتيان بها قبل القسم.

(٦) المقرب ١: ١٠٧.

(٧) منهم قطرب والفراء، والمفضل بن سلمة، والفارسي. ينظر معاني القرآن ١: ٤٦٦، وشرح الرضي ٢: ٣٥٧، والارتشاف ٢: ١٤٧ والهمع ٢: ١٧٩.

إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإن العرب اتسعت فيهما.

ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل.

ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً، ولا على الاسم إلا أنْ يكون ظرفاً أو مجروراً في أحد القولين.

ثم حذفوا اللام من (لله)، فقالوا: (لاَهْ) بسكون الهاء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم ألْقَوا حركة الهمزة على الهاء، وحذفوا الهمزة تخفيفاً، فقالوا: (لَهِنَّك).

أو أصله: (لاهِ - بكسر الهمزة - إنَّك)، فحذفوا الهمزة حذفاً طلباً للتخفيف، فصار اللفظ (لاهِنَّك)، ثم حذفوا الألف، فصار اللفظ (لَهِنَّك).

قوله: **(إلا أنْ يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً)**.

اختلف النحاة / في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدمتهما على اسم (إنَّ)، فقال قوم[١]: يُقدَّر الاستقرار بعد اسم (إنَّ)، لئلا نكون قد فصلنا بين (إنَّ) واسمها بغير الظرف والمجرور. وقال بعضهم[٢]: لا. بل نقدره قبل الظرف والمجرور، ولا يعتد بهذا فصلاً، لكونه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره. [٥١/أ]

مثال تقديم معمول الخبر عليه. إن زيداً غلامه ضرب. فإن كان مانع، نحو: إن زيداً ما ضرب غلامه. لم يجز تقديمه على (ما) وما أشبه ذلك.

---

(١) في الارتشاف ٢: ١٣٢ قال أبو حيان: «ولا يتقدم خبرهن عليهن، ولا على أسمائهن إلا إنْ كان ظرفاً أو مجروراً، فيجوز، وقد يجب، نحو: إن في الدار ساكنها، وإن عند هند بعلها، ويقدر العامل فيها بعد الاسم».

(٢) في شرح ابن يعيش ١: ١٠٣ «ومما سوغ الفصل بالظرف هنا، كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف، وإنما العامل الاستقرار المحذوف». ينظر شرح الكافية الشافية ١: ٤٧٣، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٩٣٣.

وهو مع ذلك قليل نحو قوله:

ولا تلحني فيها فإنَّ بحبها أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابله

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف (ياء) المتكلم، لحقته نون الوقاية، ولا تلزم. فتقول: إني وإنَّني، وكذلك سائر أخواتها إلا (ليت) فإنها تلزمها فتقول: (ليتني) ولا يجوز (ليتى) إلا في ضرورة نحو قوله:

كمنيةِ جابرٍ إذ قال: لَيتى أصادِفُه وأُتلِف جُلَّ مالي

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دل على ذلك دليل، ومن ذلك قول الفرزدق:

فلو كنت ضَبِّيا عرفت قَرابتي ولكنَّ زِنْجي عظيمُ المشَافِرِ

التقدير: ولكنَّك زنجي. إلا أن يكون الاسم ضمير أمر، أو شأن، فإنه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة بشرط أن يؤدي حذفه إلى أن يلي إنَّ وأخواتها فعل نحو قوله:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جَآذراً وظباءَا

التقدير: إنَّه، وكذلك أيضاً يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل، ومن ذلك قوله:

خلا أنَّ حيًا من قريش تَفضَّلوا على الناس أو أنَّ الأكارمَ نَهْشلا

فحذف تفضلوا لدلالة ما قبله عليه، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الاسم نكرة نحو قول الأعشى:

إنَّ محلا وإنَّ مرتحلا وإنَّ في السَّفر ما مضى مَهَلا

أي: إنَّ لنا محلاً.

وفي (لعل) حذف نون الوقاية أجود من إثباتها، لطول الكلمة، وكثرة اجتماع المتقاربات[1].

---

(١) ينظر الكتاب ٢:٣٦٩ (هارون)، وشرح ابن يعيش ٣:١٢٣، وشرح الرضي ٢:٢٣.

. . . .

وفي (لعل) لغات عشر[١].

لَعَلَّ، عَلَّ. لَعَنَّ. عَنَّ. لأنَّ. أنَّ. رَعَنَّ. رَغَنَّ. لَغَنَّ. لعَلَّت بالتاء، وهي أقلها استعمالاً[٢]. ذكرها أبو علي[٣] رحمه الله في التذكرة. والثلاثة التي قبلها[٤]. أقل استعمالاً أيضاً من الستة اللواتي قبلهن.

---

(١) في الجنى الداني، قال المرادي ص٥٢٩: «وفي (لعَلَّ) اثنتا عشرة لغة وهي: لَعَلَّ، وعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ، ورَعَلَّ، ورَعَنَّ، ولَغَنَّ، ورَغَنَّ، وغَنَّ، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة، ولعلت بتاء التأنيث». وينظر الإنصاف ١: ١٢٤ - ١٢٥، والمخصص لابن سيدة ١٣: ٢٧٥، وشرح الرضي ٢: ٣٦١.

(٢) ينظر إيضاح الشعر للفارسي ص٨٦ - ٩٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني: ٤٤٢.

(٣) الفارسي وينظر الهمع ٢: ١٥٤.

(٤) يعني: رَعَنَّ، ورَغَنَّ، ولَغَنَّ.

وإذا لحقت هذه الحروف (ما) لم يجز إعمالها، نحو قولك: إنما زيد قائم، لزوال اختصاصها بالأسماء، ألا ترى أنَّك تقول: إنَّما يقوم زيد. إلاَّ (ليت) فإنه يجوز إلغاؤها، إذا جعلت (ما) كافة، وإعمالها إذا لم يعتد بها، لأنها باقية على اختصاصها. لا يقال ليتما يقوم زيد.

وقد روى بيت النابغة:

قالَتْ ألا ليْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نِصْفَه فَقَدِ

برفع (الحمام) ونصبه على الوجهين:

ويجوز في إنَّ وأنَّ ولكن وكأنَّ التخفيف بحذف أحد المثلين، فأما (لكنَّ) إذا خففت فيبطل عملها لزوال الاختصاص، نحو قولك: ما قام زيد لَكِنْ عمرو قائم.

[دخول (ما) على إنَّ وأخواتها]

قوله: **(وإذا لحقت هذه الحروف (ما)... إلى آخره).**

مذهب سيبويه[1] رحمه الله أنه لا يجوز أنْ يعتقد (ما) زائدة، وينصب الاسم بعدها ويرفع الخبر، إلا في (ليت)، لأجل البيت الذي رواه النابغة وفي باقيهن[2] لا يرى إلا أنْ تكون (ما) كافة، وما بعدها مرفوع بالابتداء والخبر[3].

---

(١) في الكتاب ١ : ٢٨٢ (بولاق) قال سيبويه، «وأما ليتما زيدا منطلق. فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد في هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:
قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نِصْفُه فَقَدِ

(٢) يعني باقي أخوات ليت، وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأن، ولكن، ولَعَلَّ. ينظر الكتاب ١ : ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣) ونُسِب أيضاً للأخفش والفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ١٨٦، والارتشاف ٢ : ١٥٧.

(٤) ذهب إلى ذلك الزجاجي وابن السراج والزجاج ووافقهم الزمخشري وابن مالك، ينظر الجمل ص٣٠٤، والأصول ١ : ٢٣٢ - ٢٢٣، والمفصل ص٢٩٢ - ٢٩٣ والتسهيل ص٦٥، والاتشارف ٢ : ١٥٧، وتعليق الفرائد ٤ : ٦٦ - ٦٨، والهمع ٢ : ١٩١.

وأما (أنَّ) و(كأن) فلا يجوز فيهما إلا الإعمال، لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلا أنَّ اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً، نحو قولك: علمت أنْ زيد قائم وكأنْ زيد قائم، وعلمت أنْ سيقوم زيد.

وقاس بعضهم[1] البواقي على (ليت)، فأجاز في الجميع أن تعتقد أنَّ (ما) كافة فترفع، وأن تعتقدها زائدة فتنصب. ثم اختلف هؤلاء: فجعل بعضهم[2] الوجهين في الجميع على السواء، وفصل بعضهم[3]، فقال: الكف في (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) أحسن من الزيادة، لكونهن لم يغيرن معنى الابتداء، فالموضع يطلب المبتدأ.

والزيادة في (كأنَّ، وليت ولعلَّ) أحسن من الكف، لتغييرهن معنى الابتداء. لا يقال في (ليت)، إذا بقي اختصاصها بعد دخول (ما) كما كان قبله، وجب أن تعمل، ولا تجعل (ما) كافة.

لأنا نقول: هذه الحروف على كل حال ضعيفة، وقد حصل الفصل بينها وبين ما كان اسمها بـ(ما) فجاز أنْ يبطل عملها لضعفها وإنْ كان الاختصاص باقياً.

والخُلُب: الليف بضم اللام. كذا قال الجوهري[4] رحمه الله وأنشد عليه البيت[5]، ثم قال: وكذلك. الخُلْب بالتسكين.

---

(١) مذهب الزجاجي. ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٣، والهمع ٢:١٩١.

(٢) ذهب إليه الزجاج. ينظر الارتشاف ٢:١٥٧، والهمع ٢:١٩١، والتصريح ١:٢٢٥.

(٣) الصحاح (خلب) ١:١٢٢.

(٤) روايته في الصحاح ١:١٢٢.
كأن وريداه رشاء خُلَب
وروايته في الكتاب ١:٤٨٠ (بولاق)
كأن وريديه رشاء خلب
وروي: كأن وريديه رشاء خلب... في الإنصاف ١:١٩٨، وشرح ابن يعيش ٨:٨٣، وشرح الرضي ٢:٣٦٠.

(٥) المحكم (خلب) ٥:١٢٨، تحقيق الأبياري طبع الحلبي.

التقدير: أنّه زيد قائم، وكأنّه زيد قائم، وأنه سيقوم زيد.

ولا يكون ظاهراً أو ضميراً لا يراد به الشأن إلا في ضرورة، نحو قوله:

كـــأنْ وَرِيـــدَيْـــه رشـــاء خُـــلـــب

وقول الآخر:

.... كأن ظبيةٍ تعطوا إلى وارق السَّلَم

وقد يثبت المضمر في الضرورة، نحو قوله:

فلو أنّكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقَكِ لم أبْخَل وأنتِ صديقُ

والجملة الواقعة خبراً لـ(إنَّ)، إذا كانت فعلية، فصل بينهما بالسين، أو سوف، أو قد في الإيجاب، وبإلا في النفي. إلا أنْ يكون الفعل غير متصرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ ولا يحتاج إلى الفصل، لشبهه بالاسم، وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذكر، دليل على اختصاصها بالاسم.

وقال ابن سيده[١] رحمه الله: والخُلب: حبل الليف أو القطن إذا دق وصلب.

وقوله: **(إذا كانت فعلية فصل بينهما).**

إنما التُزِم الفصل لعلة مركبة من مجموع أمرين وهما: العوض من تخفيفها وإيلاؤها ما لم يكن يليها[٢].

---

(١) في التصريح ١ :٢٣٣ قال الأزهري: «ليكون - يعني الفصل - عوضاً مما حذفوا من (إنَّ) وهو: أحد النونين، والاسم، أو لئلا يلبس بـ(أنْ) المصدرية».

وأما (إنَّ) فيجوز إلغاؤها وإعمالها، ولا يكون اسمها إلا ظاهراً. فإن أعْمِلت لم تلزم اللام في الخبر، بل يجوز: إنَّ زيداً قائم ولقائم، وإنْ ألغيَت، لزمت اللام فرقاً بينها وبين النافية، نحو قولك: إنْ زيد لقائم، فمن ألغاها فلزوال الاختصاص. إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قولك: إنْ ظننت زيداً لقائماً وتلزم اللام أيضاً فارقة، ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل، أو على الفصل نحو قولك: إنْ ظننت زيداً لهو القائم.

[دخول اللام على خبر إنَّ]

وقوله: **(وإن ألغيت لزمت اللام)**.

ليس على إطلاقه. بل نقول: إن لم يظهر المعنى لزمت اللام للفرق كما ذكر، وإن ظهر بدون اللام جاز تركها(١)، وإن كان الإتيان أحسن(٢) ومنه ما جاء في الحديث: «إنْ كان رسول الله - ﷺ - يَبعثُنا وما لنا من طَعامٍ إلاّ التمر»(٣).

فلم يأت باللام لَمَّا كان المعنى لا يُلْبِس، ومثله قول الشاعر:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١: ٥٠٧، وتعليق الفرائد ٤: ٦٠، والتصريح ١: ٢٣١.

(٢) في شواهد التوضيح ص٥٠ - ٥٢ قال ابن مالك: «وذلك لأنه إذا خفِّفَت (إنَّ) صار لفظها كلفظ (إنْ) النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي، عند ترك العمل، فالزموا تالي ما بعد (إنْ) المخففة اللام المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات... فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها... وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجرى الباب على متن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع.

(٣) في شواهد التصحيح ص٥١، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: إنْ كانَ رسول الله ﷺ - يُحبُّ التيمُّنَ - وقول عامر بن ربيعة: إنْ كان رسول الله ﷺ، يبعثنا وما لنا طعام إلا السلف من التمر، وهو من غريب الحديث.

ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة، إذ لا تدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء ولا تدخل على غيرها إلا إنْ شذ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، نحو قوله:

شلَّت يمِينُك إنْ قتلت لَمُسلِما حلَّت عليك عقوبةُ المتعمِّدِ

وحكي عن بعض الفصحاء: «إنْ قنَّعْت كاتبك لسوطا».

وإنْ وجدْتَ الكريمَ يَمْنَع أحيا ناً وما إنْ بذا يُعَدُّ بَخِيلا[1]

[٥١/ب] وأبيات أخر[2] ترك في جميعها اللام، لفهم/ المعنى.

---

(١) البيت من الخفيف، ولم يعرف قائله، وقد ورد في شواهد التوضيح ص٥٢، والشاهد فيه ترك اللام الفارقة مع (إنْ) المخففة من الثقيلة في قوله: «وما إنْ بذا يعد بخيلا».

(٢) منها: قول الطرماح بن حكيم من الطويل

أنا ابن أباةُ الضيم من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المَعادِنِ

وقول الآخر:

أخي إنْ علمت الجود للحمد مُنمِيا ولِلوُدّ مثبِتاً وللمال مُفْنِياً

وقول الشاعر:

إنْ الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن لم يعدم خلاف مُعَانِد

وقول الآخر:

أما إنْ علمت الله ليس بغافل لهان اصطباري إنْ بُلِيتُ بظالم

ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ص٥١ - ٥٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار الكتب العلمية.

وانفردت (إنَّ، ولكن) بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين. إلا أنه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر، أو قبله.

[جواز العطف على موضع إنَّ ولكِنَّ]

قوله: **(وانفردت إنَّ ولَكِنَّ) إلى قوله: (في أحد القولين).**

اعلم أنك إذا قلت: إنَّ زيداً أخوك وعمرو.

اختلفوا في رفع (عمرو).

فذهب بعضهم[(١)]: إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا مبتدأ، وخبره محذوف، لدلالة ألأول عليه، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على موضع الابتداء عند هؤلاء - كما يجوز في الوجه الآخر على ما سنذكره، فيكون عند هؤلاء من عطف الجملة على الجملة. وذهب أكثر المحققين[(٢)] إلى أنه معطوف على موضع (إنَّ) مع اسمها، وكذلك (لكِنَّ).

قالوا: وذلك لأن قولك: إنَّ زيداً أخوك، في المعنى، كقولنا: زيدٌ أخوك، فيكون (أخوك) قبالة (أخوك). يبقى: (إنَّ زيداً) قبالة، (زيد) في: (زيدٌ أخوك)، و(زيد) مرفوع بالابتداء، فكان (إنَّ زيداً) في موضع رفع بالابتداء. وإذا كان كذلك جاز أَنْ تعطف عليه (عمرو) بالرفع، ويكون من عطف المفردات.

وأشار المصنف[(٣)] رحمه الله بقوله: (في أحد القولين). إلى ما ذكرنا من

---

(١) مذهب سيبويه والجرمي. وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص١٧٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ٧٩٣، والارتشاف ٢: ١٥٩، وتعليق الفرائد ٤: ٨٤، والتصريح ١: ٢٢٧.

(٢) مذهب الأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي والجزولي، ففي الارتشاف ٢: ١٥٩ قال أبو حيان: وذهب أبو الحسن والمبرد وأبو بكر والفارسي، إلى أنه معطوف على الموضع، فقيل: موضع اسم (إنَّ) وقيل: على موضع إنَّ واسمها. وينظر الإيضاح العضدي ص١٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٤٨، وشرح الرضي ٢: ٣٥٢، وتعليق الفرائد ٤: ٨٣.

(٣) المقرب ١: ١١٢.

. . . .

المذهبين، واختار جواز العطف على الموضع، وهو مختار أكثر الجماعة.

فإن قيل: كيف يجوز العطف على الحرف والاسم؟.

قيل: لا مانع من ذلك. بل قد جاء ذلك في قول الشاعر:

لـذلـك أُدنـي دون حَـبـلـي مَـكَـانَـه وأوصِي به أنْ لا يُـهـان ويُـكْـرَمـا[(١)]

فقوله: (ويُكرَما) معطوف على (لا يُهان)، وليس معطوفاً على (يُهان) من دون (لا) لفساد المعنى، فكما جاز أنْ يعطف على الفعل مع الحرف، جاز أنْ يعطف على الاسم مع الحرف[(٢)]، ومنهم من قال: هو مرفوع على توهم الرفع الذي كان في (زيد) قبل دخول (إنَّ) و(لكنَّ) من حيث إنهما إنما غيَّرا اللفظ من الرفع إلى النصب، والمعنى المفهوم في الرفع من هذا الكلام باق بحاله، فكأن الرفع لبقاء المعنى الدال هو عليه على ما كان، ويكون حينئذ من عطف المفردات كالوجه الذي قبله، وهذا الوجه والذي قبله يُعبِّر عنهما النحاة كثيراً بالعطف على الموضع[(٣)].

---

(١) البيت من الطويل، ولم أعثر له على قائل، ولم أجده في كتب النحو.

(٢) في شرح الألفية ص١٧٦ قال ابن الناظم: «ولا يجوز أن يكون معطوفاً على محل (إنَّ) مع = اسمها من الرفع بالابتداء، لأنه يلزم منه تعدد العامل في الخبر، إذ الرافع للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبر واحد لاسم (إنَّ) ومبتدأ معطوف عليه، لكان عامله متعدداً، وأنه ممتنع، ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر».

(٣) في شرح الجمل ١:٤٥٥ قال ابن عصفور: «وأما المحققون من أهل البصرة، فإنهم لا يجيزون جميع ذلك إلا على العطف على الموضع، فإنه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوز، وذلك نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً. ألا ترى أن قول (قائم) في موضع نصب كأنه قال: ليس زيد قائماً، فالذي يطلب النصب، باق، وهو (ليس). وأما إذا قلت: إنَّ زيداً قائم. فإنَّ الرافع لـ(زيد) وهو التعري قد زال، ولم يبق للرفع مجوز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس. بل بابه أنْ يجيء في الشعر، وإن جاء في الكلام فنادر، بحيث لا يقاس عليه» وينظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢:٧٩٣ - ٧٩٩، والمغني ص٦١٦ - ٦٢٠.

فإن عطفت بعده، جاز لك وجهان: النصب والرفع على الموضع.

واعلم أنهم أجمعوا على جواز العطف على الموضع مع (إنَّ) و(لكنَّ)، وعلى عدم جوازه مع (ليت وكأنَّ ولعل)[١]، واختلفوا في (أنَّ) المفتوحة. فذهب جماعة[٢]: إلى منع العطف معها على الموضع، ومن جملتهم المصنف رحمه الله؛ لأنها مع ما بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق هنا كالمبتدأ والخبر. وذهب آخرون[٣]: إلى جواز العطف على الموضع معها، وقالوا: إنها لم تغير معنى الابتداء والخبر، بل معناه على ما كان عليه قبل دخولها وإن جعلت الجملة في حيز المفرد، فلو كان خبر (إنَّ ولكن) مشتقاً، نحو: إنَّ زيداً منطلق وعمرو. جاز في (عمرو) أيضاً الرفع من وجه آخر، وهو أن تعطفه على الضمير الذي في (منطلق). لكن الأحسن أو الواجب في هذا الوجه أن تؤكد، فتقول: إن زيداً منطلق هو وعمرو[٤].

---

(١) في أسرار العربية ص١٥١ قال الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز العطف على موضع (إنَّ ولكِنَّ) دون سائر أخواتهما؟، قيل: لأنهما لم تغيرا معنى الابتداء، بخلاف سائر الحروف، لأنها غيرت معنى الابتداء، لأن (كأن) أفادت معنى التشبيه، و(ليت) أفادت معنى التمني، و(لعل) معنى الترجي». وفي شرح الرضي ٢: ٣٥٤: «وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم (كأن، وليت، ولعل) أيضاً، لكونه في الأصل مبتدأ، ومنعه غيره، لخروجه عن معنى الابتداء بما أوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق»، وينظر الارتشاف ٢: ١٥٩.

(٢) السيرافي ومن تبعه، قالوا: «لا يجوز العطف بالرفع على اسم (أنَّ) المفتوحة مطلقاً، إذا لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور... فاسمها لبعض حروف الكلمة». ينظر شرح الرضي ٢: ٣٥٣.

(٣) ذهب إلى ذلك ابن جنى واختاره ابن مالك. ينظر البسيط في شرح الجمل ٢: ٨٠٤، والتسهيل ص٦٦، والمساعد ١: ٣٣٦.
وفي الارتشاف ٢: ١٦٠ قال أبو حيان: «وفصل قوم، فقالوا: إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة، جاز العطف على موضع (إنَّ) وصلتها، نحو أنْ تقول: إنَّ زيدًا قائم وعمرو قائم. وإن كان لا يصلح إلا للمفرد لم يصلح العطف على الموضع: نحو: بلغني أنَّ زيداً قائم وعمرو، فإنْ ورد أوّل على حذف الخبر، وإن كان من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية».

(٤) ينظر المقتضب ٤: ١١٢، والإيضاح ص١٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٤٥٠ - ٤٥١ والبسيط في شرح الجمل ٢: ٧٩٣.

وإن عطفت قبله، فالنصب على اللفظ ليس إلا، نحو قولك: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز الرفع على الموضع، لأنه لم يتم الكلام، فإن جاء شيء من ذلك، فشاذ، لا يقاس عليه، نحو قولهم: إنَّك وزيدُ ذاهبان.

قوله: **(وإن عطفت قبله، فالنصب على اللفظ ليس إلاَّ)**.

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

[٥٢/أ] / مذهب البصريين[١] رحمهم الله ذكره المصنف[٢] رحمه الله واختاره: من أنه لا يجوز الرفع على الموضع إلا بعد مجيء الخبر، لأن الموضع أمر متوهم لا حقيقة، وقبل مجيء الخبر لم يتم معنى الابتداء والخبر، فكيف يتوهم؟.

ومذهب الكسائي[٣]: الجواز مطلقاً قبل مجيء الخبر، وكذلك بعده.

ومذهب الفراء وتبعه المبرد[٤] رحمه الله أنه إنْ ظهر النصب في اسم (إنَّ) فلا يعطف عليه بالرفع إلا بعد مجيء الخبر، وإنْ لم يظهر، كقولك، إنَّك وزيد قائمان. جاز العطف على موضع الابتداء، وإنْ لم يتقدم الخبر على المعطوف - ولهم أدلة وأجوبة عنها. مذكورة في الكتب - فلا نطيل بذكرها.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر أسرار العربية ص١٥٢، وشرح جمل الزجاجي ١:٤٥٠، وشرح الرضي ٢:٣٥٤.

(٢) المقرب ١:١١٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢:٣٥٤، المغني ٦١٧، وتعليق الفرائد ٤:٨٤.

(٤) ينظر المقتضب ٤:١١٢ - ١١٣، وأسرار العربية ص١٥٢ - ١٥٣، وشرح الرضي ٢:٣٥٤، والتسهيل ص٦٦، والمساعد ١:٣٣٥، وتعليق الفرائد ٤:٨٣ - ٨٤، والتصريح ١:٢٢٧ - ٢٣٠، والأشموني ١:٢٩٣ - ٢٩٦.

باب المفعول به

المفعول به هو: كل فضلة - انتصب عن تمام الكلام - يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه،

باب المفعول به

العادة أن يقدم في المنصوبات المفعول المطلق، لكونه هو المفعول حقيقة(١)، لأنه هو الذي فعله الإنسان.

والمصنف رحمه الله قدم المفعول به. لما كان هو الفارق بين المتعدي من الأفعال واللازم، لأنه لا يُقَال متعد بقول مطلق، إلا في المتعدي إلى المفعول به وفيما عداه يقال: فعل لازم، وإن قيل: متعد قُيِّد بأن يقال: متعد إلى المفعول المطلق أو المفعول فيه أو غير ذلك(٢).

قوله: **(كل فضلة)**(٣).

دخول (كُلّ) في الحد لا يصلح، قالوا: لأن (كلا) بها يعتبر إطراد الحد

---

(١) في أوضح المسالك ٢:٣٣ قال ابن هشام: «هو الذي يصدق عليه، قولنا: (مفعول) صدقا غير مقيد بالجار».

(٢) في الأشباه والنظائر ٣:١٤٨ قال السيوطي «قال ابن هشام: جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأُطلق، لم يُرَد إلاّ المفعول به. لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه وإن كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق».

(٣) عرف ابن الحاجب المفعول به، بقوله: ما يقع عليه فعل الفاعل، وفسر وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به، قال الرضي: «فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت عن بكرو، وسرت من البصرة إلى الكوفة، مفعولاً به، ولا شك أنه يقال: إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف الجر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم». ينظر الكافية ص٨٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢:١٧٩، وشرح الرضي ١:١٢٧.

والعامل فيه أبداً الفعل أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأنْ والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل، وأعني بذلك الإغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل وأسماء الأفعال.

وانعكاسه. فإذا كانت في الحد، فبماذا يعتبر؟.

ويجوز أيضاً أن يقال إنَّ (كلا) إذا استعملت قد يراد بها معنى الإجماع من حيث هو، وقد يراد بها العموم بطريق الإفراد، فتكون حينئذ كالمشترك، فلا يجوز استعمالها في الحد.

باب الأفعال المتعدية

اعلم أن الأفعال قسمان: متعد، وهو ما صلح أن يبنى منه اسم المفعول، ويصلح السؤال عنه: بأي شيء وقع، وغير متعد، وهو ما لا يصلح ذلك فيه.

فالمتعدي منها وهو المقصود في هذا الباب. إما يتعدى إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة.

باب الأفعال المتعدية

قوله: **(على حدٍ سواء)**.

تحرز من مثل: أمرتك خيراً، وأمرتك بخير، فإنه لما وصل إليه بنزع الخافض، لم يكن وصوله إليه منصوباً ووصوله إليه مجروراً على حدٍ سواء، بل إذا وصل إليه منصوباً، فالخافض مراد مقدر موصل للفعل إلى المفعول، كما يوصل إليه إذا كان موجوداً. ولا كذلك: نصحت زيداً، إذا كان منصوباً[1].

قوله: **(نحو: نصح)**.

يريد به، نحو. نَصَحْتُ. وشَكَرتُ وكِلْتُ، ووزَنتُ[2].

فإنك تقول: نصحتُ زيداً، ونصحت لزيد[3]، وكذلك الباقي[4].

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ١: ٣٠٠ قال ابن عصفور «والقسم الذي يتعدى إلى واحد، تارة بنفسه، وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو: نصحت زيداً ونصحت له..».

(٢) ذكر سيبويه منها: عددتك، الكتاب ١: ٢٦٠.

(٣) ذكر الجوهري أنَّ استعمال (نصح، وشكر) باللام أفصح. الصحاح (نصح) و(شكر).

(٤) في شرح جمل الزجاجي ١: ٣٠٠ قال ابن عصفور: «وإنما جعل هذا قسماً برأسه، ولم يجعله من القسمين، لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر. أعني أنه لم يقل: نصحت زيداً، أكثر من: نصحت لزيد، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً، وحرف الجر زائداً، ولا نصحت لزيد، أكثر من: نصحت زيداً، فيجعل الأصل ثم حذف حرف الجر، فلما تساويا في الاستعمال، كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه».

فالمتعدي إلى واحد، إما أن يتعدى إليه بنفسه، وهو: كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الخفض، كـ(ضرب).

وإما بحرف خفض، وهو: كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض كـ(سرت). وإما بنفسه تارة، وبحرف جر أخرى، وهو: كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه، وبحرف الجر على حد سواء نحو (نَصَحَ)، وهذا الضرب الآخر، يحفظ ولا يقاس عليه.

ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً، وهو أن تريد المحذوف، واقتصاراً وهو أن لا تريده فمن الاختصار قوله:

منعمة تصون إليك منها كصونك من وراء شرعبي

أي: تصون إليك منها الحديث، لأن المرأة توصف بكتمان الحديث.

ومن الاقتصار قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ أي: أوقعوا هذين الفعلين.

ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم على العامل قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

قوله: **(وقع الفعل)** أي: الحدث.

اعلم أن الفعل على نوعين: حقيقي وصناعي.

فالفعل الحقيقي هو: الحدث، والفعل الصناعي: هو الذي يدل على الحدث والزمان. وسمي الفعل الصناعي فعلاً باسم أصله، لأن الفعل الصناعي مشتق من المصدر الذي هو الفعل الحقيقي عند البصريين[1]، فالمصدر حينئذ أصل والفعل الصناعي فرع، فسمي باسم أصله.

قوله: **(ويجوز إدخال اللام... إلى آخره)**.

الفعل إذا تقدم على مفعوله كان في غاية القوة، فلا يحتاج إلى مقو، فلا

(١) ينظر: الإنصاف ١: ٢٣٥، وأسرار العربية ص١٧١، وشرح أن يعيش ١: ١١٠ وشرح الرضي ٢: ١٩١.

وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لا يقال عليه إلا في ضرورة، نحو قوله:

فلما أن تَوافقْنا قليلاً أنخنا للكلاكل فارتَميْنَا

أي: أنخنا الكلاكل.

وكذلك يجوز أيضاً حذف حرف الخفض إنْ كان المفعول (أنَّ) أو (أنْ) مع صلتها تقول: عجبت من أنَّك قائم، ومن أنْ يقوم زيد، وإن شئت حذفت (من)، وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يجز حذفه إلا حيث سمع، قالوا: فرقته، وفزعته، أو في ضرورة، نحو قوله:

تمرون الديارَ، ولم تَعُوجوا كلامكم عليَّ إذًا حرام

أي: على الديار.

وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً لم يتعد إليه مع ذلك مضمراً. لا تقول لزيد ضربته. فأما قوله:

هذا سراقة للقرآن يدرسُه والمرء عند الرَّشا إنْ يلقها ذيبُ

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: يدرس الدرس.

يجوز أن تقول: ضربت لزيد، / وإنْ تأخر حصل له نوع ضعف، فجاز تقويته [٥٢/ب] باللام، فتقول: لزيد ضربت، كما قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(١) بخلاف الأسماء العاملة عمل الفعل، فإنها لما كانت أضعف من الفعل في العمل. جاز دخول اللام على معمولها متقدمة - كانت - أو متأخرة، تقول: هذا ضارب لزيد، ولزيد ضارب.

---

(١) سورة يوسف من الآية ٤٣. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢: ٣١١، ٣٦٤، ٤٣١، والمقتضب ٢: ٣٧، والكشاف ٢: ٣٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٠٨، والمغني ٢١٧، وكتاب اللامات للهروي ص٣٤ - ٣٥ تحقيق د. أحمد الرصد.

والمتعدي إلى اثنين نوعان: داخل على المبتدأ والخبر، وما ليس كذلك.
فالداخل عليهما: ظننت، إذا لم تكن بمعنى، اتهمت، بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد الطرفين، وعلمت إذا لم تكن بمعنى: عرفت، ووجدت بمعناها، وحسبت، وخلت إذا كانت بمعنى: ظننت الشكية، وزعمت الاعتقادية، ورأيت

[ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر]
[ظن وأخواتها]

أصل الظن، رجحان أحد المعتقدين على الآخر، والمرجوح وهمٌ، فإن استويا، فهو شكٌ، وقد يستعمل الظن بمعنى العلم[(١)].

[مسألة]

في الجزء الثالث من (الخاطريات) لابن جني رحمه الله مسألة، قلت[(٢)] له: - يعني أبا علي الفارسي -.

قال: يعني سيبويه رحمه الله: إذا كانت (علمت) بمعنى (عرفت)، عُدِّيت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم، عُدِّيت إلى مفعولين[(٣)]، فما الفرق بين

---

(١) في شرح المفصل ٧/ ٨١ قال ابن يعيش: «... ظننت. وهي تستعمل على ثلاثة أضرب. ضرب على بابها، وهو بإزاء ترجح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر، وذلك هو الظن..، وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم، فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى (علمت)... من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾، فالظن ههنا تعين، لأن ذلك الحين ليس حين شك... وقد يقوى الشك إلى المرجوح، فتصير في معنى الوهم، فتقول ظننت زيدًا، أي: اتهمته. أي: اتخذته مكانا لوهمي... ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ التكوير الآية: ٢٤، أي: بمهتم..» ينظر الصحاح (ظن) ٦: ٢١٦٠، وأسرار العربية ص١٥٦.

(٢) القائل هو ابن جني.

(٣) في الكتاب ١: ٤٠ (هارون): «وقد يكون: (علمت) بمنزلة: (عرفت) لا تريد إلا علم الأول؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ البقرة من الآية ٦٥ - وقال =

بمعنى: علمت أو ظننت بمعنى الشكية،

(علمت)، و(عرفت) من جهة المعنى؟.

فقال[١]: لا أعلم لأصحابنا رحمهم الله في ذلك فرقاً محصلاً، والذي عندي[٢] في ذلك: أنَّ (عرفت)، معناها: العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس، بمنزلة (أدركت). و(علمت) معناها: العلم من غير جهة المشاعر والحواس[٣].

يدُلّك على ما ذكرنا في (عرفت) قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾[٤] والسيماء تدرك بالحواس والمشاعر، وكذلك في ذكر الجنة: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾[٥].

أي: طيب رائحتها لهم - من العَرْف وهو: الرائحة[٦]، والرائحة إنما تعلم من جهة الحاسة، وكقوله:

أو كلما وردَتْ عكاظ قبيلةً   بَعثُوا إليَّ عريفهم يتوَسَّم[٧]

=سبحانه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ الأنفال من الآية ٦٠ - فهي ههنا بمنزلة (عرفت)، كما كانت (رأيت) على وجهين».

(١) القائل هو أبو علي الفارسي.

(٢) الضمير يعود على الفارسي.

(٣) في عبارة المخطوطة تقديم وتأخير، وقد صححته من النص الذي نقله السيوطي عن ابن النحاس في، الأشباه والنظائر ٢: ٢٤٠.

(٤) سورة الرحمن الآية ٤١.

(٥) سورة محمد من الآية ٦.

(٦) في الصحاح (عرف) ٤: ١٤٠٠ «والعَرْف: الريح. طيبة كانت أو منتنة. يقال ما أطيب عرفه».

(٧) من الكامل، وقائله طريف بن تميم العنبري. ورد في الكتاب ٤: ٧، ومعاني القرآن للأخفش ص٣ - ٤، والأصمعيات ص١٢٧، ومعاهد التنصيص ١: ٧١، والاقتضاب ص٤٦٤، والمخصص ٢: ١٦٢، ١٤: ١٣٢، والجمهرة ١: ٣٢١، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص٣٧٠، وقد ذكر البيت للاستدلال به على أن (عَرَف) معناها: العلم الذي يتوصل إليه بطريق الحواس والمشاعر.

. . . .

قلت له[١]: أفيجوز أنْ تقول: (عَرفتُ)، ما كان ضدَّه في اللفظ (أنكرت)، و(علمت): ما كان ضده في اللفظ (جَهِلْت)؟.

فإذا أريد بـ(علمت)، العلم المعاقبةُ عبارته للإنكار تعدَّت إلى مفعول واحد، وإذا أريد بـ(علمت)، العلم المعاقبة عبارته الجهل، تعدت إلى مفعولين، ويكون هذا فرقاً صحيحا[٢]، لأن (أنكرت) ليس بمعنى (جهلت)، لأن الإنكار قد يضام العلم، والجهل لا يضام العلم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعلمه ولا يصح أن ينكر ما قد جهله، ولأنَّ الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان - وإنْ وُصِف القلب به - كقولك: أنكره قلبي - كان مجازاً، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح[٣].

[معاني وجد]

و(وجدت) بمعنى: أصبت، يتعدى إلى مفعول واحد[٤]، وبمعنى: حزنت، يتعدى بحرف جر، نحو: وجدت عليه[٥].

---

(١) القائل هو ابن جني.

(٢) في شرح الكافية ٢ :٢٧٧، قال الرضي: «ولا يتوهم أن بين (علمت) و(عرفت) فرقا معنوياً - كما قال بعضهم - فإن معنى: علمت أنَّ زيداً قائم، وعرفت أنَّ زيداً قائم، واحد إلا أن عرف لا ينصب جزئي الاسمية، كما ينصبها (علم) لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر».

(٣) لم أجده في «الخاطريات» المطبوع بتحقيق: علي ذو الفقار شاكر. طبع در الغرب بيروت عام/ ١٩٨٨ وقد نقل السيوطي نص ابن جنى من الخاطريات، في كتابه الأشباه والنظائر ٢ :٢٤٢.

(٤) كقولك: وجد زيد دابته. أي: أصابها، وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ١ :١٥٣.

(٥) في شرح ألفية ابن معطي ١ :٥١٣ قال القواس: «أما وجدت فلها خمسةُ معانٍ:
أحدها: بمعنى العلم وينصب مفعولين، نحو: وجدت الله راجحاً، وفي التنزيل ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ (المزمل آية ٢٠) ومصدرها: وجوداً.
=

....

[معاني زعم]

و(زعمت)، بمعنى: قول يتبعه اعتقاد، يتعدى إلى مفعولين[١]، وبمعنى: كفلت، يتعدى إلى واحد[٢]، وبمعنى: قلت، يتعدى إلى جملة[٣].

[معاني رأى]

و(رأيت)، بمعنى: أبصرت أو ضربت رئته، يتعدى إلى مفعول واحد[٤]، وبمعنى: اعتقدت، تقول: فلان يرى رأي/ أبي حنيفة رضي الله عنه أي: يعتقد [٥٣/أ] اعتقاده[٥]. وبمعنى المشورة، تقول: أنا أرى لك أن تفعل كذا. أي: أشير عليك به يتعدى إلى مفعول واحد[٦].

=وثانيها: وجدان الضالة، فتتعدى إلى واحد، تقول: وجدت الضالة، أي: أصبتها.
وثالثها: الغِنى. تقول: وجدت وجداً ووجدة. إذا استغنيت.
ورابعها: الحُزن، نحو: وجدت وجداً وموجدة.
وخامسها: العتب، يقال: وجدت على فلان إذا عتبت عليه، والثلاثة الأخيرة لازمة».

(١) كقول الشاعر:
زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخُ من يَدُبُّ دَبيباً
فالياء مفعول أول، و(شيخا) مفعول ثان.

(٢) ينظر التسهيل ص٧٠، والمساعد ١:٣٥٦، وأوضح المسالك ١:٣٠١، والتصريح ١:٢٤٨، والأشموني ٢:١٩.

(٣) في المقتصد ١:٥٠٤ قال الجرجاني: «وزعمت إذا أردت به القول فقط، تقول: زعمت ذاك، كما تقول: قلت ذاك.

(٤) نحو: رأيت زيداً، أي: أبصرته، ورأيت زيداً. أي أصبت رئته.

(٥) في الارتشاف ٣:٦٠ قال أبو حيان: «وإن كانت بمعنى أعتقد، فمذهب الفارسي أنها تتعدى إلى واحد، ومذهب غيره أنها تتعدى إلى اثنين».

(٦) ينظر التصريح ١:٢٥٠.

وجعل بمعنى: صير، ووهب بمعنى: جعل.

وما كان من الأفعال متعدياً إلى ثلاثة إذا بنى للمفعول صار من هذا الباب، وهذه الأفعال يكون مكررة مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون مبتدأ ولم يلزم ذلك فيه ومفعولها الثاني: كل ما صلح أن يكون خبراً لكان.

ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً فمن الاختصار قول الكميت:

بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سُنّةِ ... ترى حُبَّهم عاراً عَليَّ وتَحْسَبُ

أي: وتَحْسَب حبَّهم عاراً عليَّ.

ومن الاقتصار قولهم: من يسمع يَخَل. أي: تقع منه خيله.

قوله: **(وجعل بمعنى صيَّر)**، كقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[١] أي: صيرناكم، ووسط الشيء خياره[٢].

[حذف المفعولين اختصاراً أو اقتصاراً]

الاختصار: أن تذكر أحدهما وتحذف الآخر وأنت تريده، والاقتصار: أن تذكر أحدهما وتحذف الآخر ولا تريده[٣].

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٤٣.

(٢) في الصحاح (وسط) ٣:١١٦٧ قال الجوهري: «والوسط من كل شيء أعدله قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي: عدلاً، ويقال أيضاً شيء وسط أي: بين الجيد والرديء، وواسطة القلادة: الجوهر الذي في وسطها وهو أجودها.

(٣) في الهمع ٢:٢٢٤: «الحذف لدليل يسمى اختصارا، ولغير دليل يسمى اقتصارا، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقا، كقوله:

.... ترى حبُّهم عاراً عليَّ وتحسب

أي: وتحْسَبُ حبَّهم عارا عليَّ.

وأما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على (أظن) أو (أعلم) من: أظن أو أعلم زيداً منطلقاً، دون قرينة، فيه مذاهب: =

فأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصاراً، ويجوز اختصاراً في ضعف من الكلام ومنه قول عنترة:

ولقد نزلتِ - فلا تظُنّي غيره - منّي بمنزلة المُحبّ المُكرم

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني.

وهذه الأفعال إن دخلت عليها أداة نفي لم تلغ أصلاً، وإن لم تدخل عليها فلا تخلوا أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر، فإن تقدمت عليها، فلا تخلو أن تقع أول الكلام أو يتقدمها شيء، فإن لم تقع أولاً، فالإعمال حسن والإلغاء ضعيف ومن الإلغاء قوله:

كذاك ادّبتُ حتى صار من خُلُقي أنّي وجَدْتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

وإن وقعت أولاً فالإعمال ليس إلا، نحو قولك: ظننت زيداً قائماً.

=أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين، لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الانسان من ظن ما، ولا علم ما. فأشبه قولك: النار حارة.

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور.

الثالث: الجواز في (ظن) وما في معناها، دون (علم) وما في معناها، وعليه استدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني...

الرابع: المنع قياساً والجواز في بعضها سماعا... وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً، فلا يجوز بلا خلاف... وأما اختصاراً، فيجوز نقله عن الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب، وصححه ابن عصفور»، ينظر الكتاب ١:١٨ (بولاق)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١:٣١٠ - ٣١٢، والارتشاف ٣:٥٦ - ٥٧، وتعليق الفرائد ٤:١٣٤ - ١٣٥، والتصريح ١:٢٨٥، والأشموني ٢:٣١ - ٣٢.

وإن توسطت أو تأخرت، جاز الوجهان. إلا أنَّ الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط.

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة إليه، فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت، وقد يجوز الإلغاء في حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر وهو قليل جداً، وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة ومن ذلك قوله:

يا عمرو إنَّك قد مللت صحابتي وصحابتيك إخالُ ذاك قليل

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك بكثير.

وقد تسد (أنَّ) و(أنْ) مع صلتيهما مسد المفعولين، فتقول: ظننت أنَّ زيداً قائم وأنْ يقوم زيد.

[الإلغاء والتعليق]

الإلغاء: إبطال العمل في اللفظ والموضع[1]، والتعليق: إبطال العمل في اللفظ دون الموضع[2].

[ما يسد مسد مفعولي ظن]

قوله: **(ظننت أنَّ زيداً قائم، وأنْ يقوم زيد).**

---

(١) ينظر الكتاب ١:٦١ - ٦٣، ١٢٠ - ١٢١، وشرح ابن يعيش ٧:٨٦، وشرح الرضي ٢:٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢:٥٦٠، والارتشاف ٣:٦٣ - ٦٨، والمساعد ١:٣٦٤، وتعليق الفرائد ٤:١٥٩ - ١٧٢، والهمع ٢:٢٢٧ - ٢٣٢، والتصريح ١:٢٥٧ - ٢٥٧.

(٢) في الأشباه والنظائر ٤:١٤ «قال ابن يعيش في شرح المفصل: التعليق ضرب من الإلغاء، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً، والإلغاء: إبطال عمله بالكلية، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً.

قال ابن النحاس: «في ادعائه بين التعليق والالغاء عموماً وخصوصاً، نظر، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما»، وينظر شرح ابن يعيش ٧:٨٦.

....

فيهما خلاف بين سيبويه والأخفش، فسيبويه[1] رحمه الله يرى أن (أنَّ)، و(أنْ) مع صلتيهما، تسد كل واحدة منهما مسد المفعولين، لوجود الخبر والمخبر عنه الذي يقتضيه (ظننت).

والأخفش[2] رحمه الله يرى أن هذه في موضع المفعول الواحد، لأن كل واحدة منهما مع صلتها مقدر بالمفرد، فيحتاج إلى مفعول آخر محذوف تقديره: حاصلاً أو موجوداً، أو غير ذلك.

(١) الكتاب ١: ٦٤، ٤٦١ - ٤٦٢، وينظر شرح الرضي ٢: ٢٨٦، والهمع ٢: ٢٢٣.

(٢) في معاني القرآن ٢: ٣٩٦ قال الأخفش: ﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ الكهف من الآية ٣٥ - استغنى ها هنا بمفعول واحد، لأن معنى: «ما أظن أنْ تبيد وما أظنها أن تبيد».

وقال في ص٤٠٠: «وقال ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى﴾، سورة الكهف من الآية ١٠٢ - فجعلها (أنْ) التي تعمل في الأفعال، فاستغنى بها «حسب» كما قال: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا﴾ سورة البقرة من الآية ٢٣٠. وعلى ذلك، فالأخفش ذكر هنا أنها تستغنى بمفعول واحد، ولم يذكر أنْ الثاني محذوف. ينظر شرح الرضي ٢: ٢٨٦، والهمع ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤.

ويجوز في هذه الأفعال، الفصل وهو: وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعراب، بين المفعولين، إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة، أو معرفة ونكرة مقاربة لها، وأعني بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفْعل من)، لأنها لا تقبل الألف واللام، كما أنَّ المعرفة لا تقبلها، ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب، لأن العرب جعلت فيه ضرباً من التأكيد لما قبله فتقول: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم، وظنني أنا القائم، ولما فيه من التأكيد لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد، فلا يقولون: ظننتك أنت أنت القائم، يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً. بل استغنت بأحدهما عن الآخر.

ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة، أو معرفة ونكرة مقاربة لها.

[ضمير الفصل]

قوله: **(الفصل)**.

اختلف الخليل - ومن تبعه - والكوفيون فيه.

فذهب الخليل رحمه الله ومن تبعه: إلى أن الفصل، حرف على صورة الضمير[1] المرفوع، فلا موضع له حينئذ من الإعراب[2].

وذهب الكوفيون[3]: إلى أنه اسم وموضعه من الإعراب، كإعراب ما قبله

---

(١) في شرح الكافية ٢: ٢٦ - ٢٧ قال الرضي: «الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغي لا محل له بمنزلة (ما) إذا الْغِيَت في نحو: إنما... وقال بعض البصريين: إنه حرف استنكار لخلو الاسم من الإعراب لفظا ومحلاً».

(٢) ينظر الكتاب ١: ٣٩٤ (بولاق)، والإنصاف ٢: ٧٠٦، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٢ والتسهيل ص٢٩.

(٣) في المساعد ١: ١٢٢ قال ابن عقيل: «هو اسم ولا موضع له من الإعراب، وهذا مذهب البصريين، ومنهم الخليل، وذلك لأنه لو كان في موضع لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده، نحو: ظننت زيداً إياه القائم. وذهب الكسائي: إلى أنَّ موضعه كموضع ما بعده، ففي =

إلا أنه لا تظهر الفصلية نصاً إلا في باب ظننت وأعلمت، بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً، نحو قولك: أعلمت زيداً عمراً هو القائم.

لأنه تأكيد له، ويبطل كونه تأكيداً - على ما ذكروا - أنه ليس بتأكيد لفظي ولا معنوي، لأن اللفظي إعادة اللفظ بعينه، وليس هذا منه، والمعنوي: منحصر في تلك التسعة وتوابعها[١]، وليس هذا واحداً منها، فبطل كونه تأكيداً[٢] - على ما ذكروا.

ففي كلام المصنف حينئذ نظر - لأنه قال: (ضمير منفصل)، ثم قال: (لا موضع له من الإعراب)، فقوله: (ضمير) يقتضي كونه اسماً، وقوله: (لا موضع له من الإعراب) يقتضي كونه حرفاً، فيتنافر اللفظ[٣].

قوله: **(إلا أنه لا تظهر الفصلية.. إلى قوله: لا موضع له من الإعراب).**

إنما كان كذلك، لأنه مع المبتدأ إذا قلت: زيد هو المنطلق. جاز أن يكون بدلاً فلا يتعين للفصلية، وكذلك مع (كان) إذا قلت: كان زيد هو المنطلق، وإذا قلت: إنَّ زيداً هو المنطلق. جاز أنْ يكون (هو) مبتدأ، و(المنطلق) خبره، فلا يتعين الفصلية أيضاً، وإذا قلت: زيد ظننته هو المنطلق. جاز أن يكون (هو) توكيد للضمير المفعول في (ظننته)، فلا يتعين للفصلية، فلذلك قال: إنما تظهر

=قولك: زيد هو القائم. (هو) في موضع رفع، وفي قولك: كان زيدٌ هو القائم، (هو) في موضع نصب.

وذهب الفراء إلى: أن موضعه كموضع ما قبله، ففي قولك: زيد هو القائم (هو) في موضع رفع، وفي: ظننت زيداً هو القائم: (هو) في موضع نصب»، وينظر شفاء العليل ١:٢٠٨، والهمع ١:٢٣٧.

(١) وهي: النفس والعين وكل وكلا وكلتا وأجمع وجمعاء، وجمعهما، وأكتعون وأبصعون وأبتعون.

(٢) ينظر الإنصاف ٢:٧٠٧، وشرح الكافية الشافية ١:٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) في شرح الكافية الشافية ١:٢٤٥: «وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم عليه بالاسمية».

ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيداً لـ(عمرو)، لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر ولا بدلاً منه، لأن المضمر إذا كان بدلاً مما قبله فإنما يكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب، فلو كان بدلاً لقلت: إياه، فتبين أنه فصل لا موضع له من الإعراب أو في باب كان بشرط دخول اللام على الفصل نحو قولك: إن كان زيد لهو القائم فأما قول الشاعر:

وكائن بالأباطح مِن صديقٍ　　يراني لو أُصِبْتُ هو المُصابَا

فأتى بضمير الغيبة فاصلاً بين مفعولي (يرى) مع أن الذي قبله ضمير متكلم.

الفصلية نصاً في باب (ظننت)، و(أعلمت) بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً[(١)]، ويعوزه أن يقول: وبشرط أن يظهر النصب في المفعول الثاني، فإنك لو قلت: ظننت زيداً هو المعطي لما تعين هنا للفصلية - وإن كان المفعول قبله اسماً ظاهراً، لجواز / أَنْ يكون (هو) مبتدأ و(المعطي) خبره. [٥٣/ب]

قوله: **(أو في باب (كان) بشرط دخول اللام على الفصل)**.

لا يفهم من هذا أنَّ مراده أنَّ اللام لا تدخل على الفصل إلا في باب (كان)، لأنها تدخل عليه أيضاً مع (ظننت) إذا قلت: إنْ ظننت زيداً لهو القائم، وإنما مراده: أنه لا يتعين الضمير للفصلية نصاً في باب (كان)، إلا إذا دخل عليه لام الابتداء[(٢)].

وقوله: **(أعني أفعَل مِنْ)**[(٣)].

ينبغي أن يضيف إليه أو (مثلاً)[(٤)] تقول: ظننت زيداً هو مثلك.

---

(١) ينظر: التسهيل ص٢٩، وشرح الرضي للكافية ٢:٢٦، والارتشاف ١:٤٨٨ - ٤٩٥، وشفاء العليل ١:٢٠٨، والهمع ١:٢٤٠.

(٢) ينظر الارتشاف ١:٤٩٤.

(٣) عبارته في المقرب المطبوع ١:١١٨، وأعنى بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفعل من).

(٤) في شرح الكافية ٢:٢٥ قال الرضي: «وجوز بعضهم وقوعه قبل (مثلك) و(غيرك)، نحو: رأيت زيداً هو مثلك، وهو غيرك، وكذا جوز، نحو: رأيت مثلك هو مثل زيد، لكون نحو: =

فيتخرج على أن يكون التقدير: يرى مصابي هو المصابا.

فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفصل على الأصل، وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذي الحال فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، إلا أن ذلك قليل.

ويجوز في هذه الأفعال، وسائر أفعال القلوب التعليق، وهو ترك العمل لمانع.

والموانع: أن يكون المفعول اسم استفهام، أو مضافاً إليه، أو تدخل عليه همزة الاستفهام أو لام الابتداء أو (ما) النافية، أو (إنَّ) وفي خبرها اللام.

فهذه الأشياء توجب التعليق.

أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى فتكون في التعليق بالخيار، نحو قولك: علمت زيداً أبو مَنْ هو؟ وإن شئت نصبت (زيداً). ألا ترى أن المعنى: علمت زيداً أبو عمرو أم أبو غيره.

قاعدة: الضمير إذا أكِّد بضمير. كان الضمير الثاني المؤَكِّد من ضمائر الرفع لا غير، سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعاً أو منصوباً، أو مجروراً، نحو: قمت أنا، ورأيتك أنت، ومررت به هو[١]، وكان معناه التكثير، ويجيء الكلام عليه وعلى لغاته في العدد، إن شاء الله تعالى.

[أمثلة التعليق][٢]

مثال اسم الاستفهام: علمت أيُّهم أخوك؟.

=(مثلك)، و(غيرك) في صورة المعرفة، وامتناع دخول اللام عليهما»، وينظر المساعد ١: ١٢١، والهمع ١: ٢٤٠ - ٢٤١.

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢: ١١٣، والأشباه والنظائر ٤: ٢٢.

(٢) يعني بذلك: تعليق أفعال القلوب لمانع - ومن الموانع أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافاً إليه... الخ.

إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق، فإن العرب تلتزم فيه الإعمال، وذلك، نحو قولك: أرأيتك زيداً أبو من هو؟ ولا يجوز رفع (زيد)، لأن الكلام دخله معنى (أخبرني) و(أخبر) لا تعلق، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم: سل أبو من زيد؟، وأما ترى. أي برق هنا هنا.

والفعل المعلق إنْ كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع بعد إسقاط حرف الجر، نحو قولك: فكرت أبو من زيد.

وإن كان من قبيل ما يتعدى إليه بنفسه. كانت الجملة في موضعه، نحو قولك: عرفت أبو من زيد.

وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين سدت الجملة مسدهما، نحو قولك: علمت أبو أيهم زيد.

وإذا كان الاسم مستفهماً عنه في المعنى، وأعملت فيه الفعل فإن كان متعدياً إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني، نحو قولك: علمت زيداً أبو من هو.

وإن كان متعدياً إلى واحد. كانت الجملة بدلاً من الاسم الذي قبلها، نحو

ومثال المضاف إليه: علمت غلامُ أيِّهم أخوكَ؟.

ومثال الهمزة: علمت أزيد منطلق؟.

ومثال لام الابتداء: علمت لزيد منطلق.

ومثال (ما) النافية: علمت ما زيد منطلق.

ومثال (إنَّ) وفي خبرها اللام: علمت إنَّ زيداً لمنطلق[1].

---

(١) في شرح المفصل ٧:٨٦ قال ابن يعيش: «وإنما علقت هذه الأشياء العامل، لأن لها صدر الكلام، فلو أعمل ما قبلها، فيها أو في ما بعدها، لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام، = وأما حروف الجر، فيجوز أن تعمل فيها، نحو قولك: بمن مررت؟، وإلى أيهم ذهبت؟. وذلك من قبل أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد».

قولك: عرفت زيداً أبو من هو.

ويكون من قبيل بدل الشيء من الشيء، والتقدير: عرفت شأن أبو من هو فحذف المضاف، وقد قيل إنَّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل وإما بالتضمين وهو الصحيح عندي.

وغير الداخل على المبتدأ والخبر إما أن يصل إليها بنفسه وهو: كل فعل يطلب مفعولين. يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى نحو قولك: أعطيت زيداً درهماً، ألا ترى أن (زيداً) أخذ الدرهم.

وإما أن يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، وهو: كل فعل يطلب مفعولين إلا أن طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض، نحو قولك: اخترت من الرجال زيداً.

ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً.

ومن الاقتصار قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾.

ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع، ومما سمع ذلك فيه: اختار، واستغفر، وأمر، وسمىٰ، وكنى، ودعا، بمعنى: سمي. قال:

[معاني دعا]

قوله: **(ودعا بمعنى: سَمَّى).**

احتراز من (دعا) بمعنى: تضرع إلى الله وخضع، وبمعنى: صاح ورفع صوته[1]، قال:

---

(١) في الكتاب ١: ١٦ قال سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين... ودعوته زيدًا، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً».

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضع لها بلبان

أي: سمتني أخاها.

والمتعدي إلى ثلاثة هو: أعلم، إذا لم تكن بمعنى: عرف، وأرى، بمعناها، وأنبأ، ونبأ، وخبر، وحدث، إذا ضمنت معنى أعلم.

ويجوز في هذه الأفعال، حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً، أو اختصاراً. أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً وغير جائز اقتصاراً، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال منها أولاً في باب ظننت، والثالث ما كان ثانياً فيه.

ويجوز أن تسد (أنَّ) مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث.

دعتني أخاها بعد ما كان بيننا من الأمر ما لم يفعل الأخَوانِ[1]

[حكم الحذف في مفاعيل: أعلم وأرى]

قوله: **(وأما حذف اثنين منها أو واحد.... إلى آخره)**.

أما جواز حذفهما. أعني الثاني والثالث - اختصاراً، فجائز لا مانع منه[2]، وأما حذف الثالث اختصاراً، فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي

---

(١) من الطويل، وقائله عبد الرحمن بن الحكم من كلمة يشبب فيها بامرأة مروان بن الحكم، كما جاء في العقد الفريد ٤: ٣٢٤ وقبله:

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضع لها بلبان

ورد الشاهد في الكامل للمبرد ١: ١٢٥، والمفصل ص٢١٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٢٧ وروايته فيها جميعاً:

.... من الأمر ما لا يفعل الأخَوانِ

والشاهد فيه قوله: (دعتني أخاها) حيث عدى الفعل (دعا) إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما. وأول المفعولين هو (يا) المتكلم في (دعتني)، والثاني هو (أخاها)، وذلك لأن (دعا) في البيت بمعنى: سمى.

(٢) ينظر التسهيل ص٧٤، وتعليق الفرائد ٤: ٢١٠.

....

ظننت اختصاراً، فمَنْ أجاز الحذف هناك[١]. أجازه في الثالث هاهنا، ومن منعه[٢] في الثاني هناك، منعه في الثالث هنا، لما تقدم - من أن الثالث هنا[٣]، هو الثاني هناك[٤] بعينه.

وأما حذف الثالث أو الثاني هنا اقتصاراً، فلا يجوز إجماعاً، كما لا يجوز بالإجماع[٥] حذف أحدهما في باب ظننت اقتصاراً.

وأما حذف الثاني، والثالث معاً. فهل يجوز اقتصاراً أولا؟.

فيه خلاف. أصله من ترجمة سيبويه[٦] رحمه الله حيث قال: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لك أن تقتصر على معفول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى».

فمن منع من جواز حذف الثاني والثالث معاً[٧] قال: لأن سيبويه رحمه الله نص على عدم جواز الاقتصار على واحد منهم دون الثلاثة، فأنا أقف عند نصه، ومن أجاز ذلك - ومن جملتهم السيرافي رحمه الله تأول قول سيبويه: «لا يجوز» بـ(لا يحسن)[٨].

---

(١) أجازه الجمهور على قلة، ينظر شرح الرضي ٢: ٢٧٩، والارتشاف ٣: ٥٦.

(٢) منعه ابن ملكون وابن الحاجب، وضعفه ابن عصفور. ينظر المقرب ١: ١١٦، وشرح الكافية للرضي ٢: ٢٧٩، والارتشاف ٣: ٥٦، وتعليق الفرائد ٤: ١٣٥، والهمع ٢: ٢٢٦، والتصريح ١: ٢٦٠.

(٣) يعني: في باب أعلم وأرى.

(٤) يعني في: باب ظن.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢: ٢٧٩، والمساعد ١: ٣٨١، وتعليق الفرائد ٤: ٢١٠، والتصريح ١: ٢٦٦.

(٦) الكتاب ١: ١٩ (بولاق).

(٧) ذهب إليه ابن الباذش وابن طاهر وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور. ينظر الارتشاف ٣: ٨٤، وتعليق الفرائد ٤: ٢٠٩، والهمع ٢: ٢٥.

(٨) في شرح كتاب سيبويه ٢: ٣٣١ تحقيق د. رمضان عبد التواب: قال السيرافي: وقول سيبويه: لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة، فإن معناه لا يحسن ألا ترى إلى قوله: «لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله» وينظر شرح الرضي ٢: ٢٧٦.

....

[٥٤/أ] وقال: ما ذكره سيبويه رحمه الله/ من التعليل في الترجمة - يدل على جواز حذفهما، حيث قال: «لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله»، وقد كان الفاعل هناك يجوز الاقتصار عليه من دون المفعولين[(١)]، فليجز هنا الاقتصار على الأول دون الثاني والثالث.

وهذا الكلام تأويل غير ما ذكر مستقصى في التعاليق على كتاب سيبويه - فلا نطيل بذكره هنا[(٢)].

---

(١) ذكروا أن حذف المفعولين اقتصارا في باب (ظن) فيه أربعة مذاهب
أحدها: المنع وهو مذهب الأخفش والجرمي.
والثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب الأكثرين.
والثالث: مذهب الأعلم، وقد فصل، حيث أجاز ذلك في (ظن) وما في معناها، ومنع في (علم) وما في معناها.
الرابع: المنع قياساً والجواز في بعضها سماعا. ينظر الارتشاف ٣:٥٦، والهمع ٢:٢٢٥ - ٢٢٦، والتصريح ١:١٥٩.

(٢) في حاشية النسخة ق:٥٤: أ: قوله: «أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث» في هذه الخمسة خلاف هل هُنَّ متعديات بأنفسهن إلى مفعولين، وإلى الآخر بالتضعيف أو بالهمزة؟. أو هن متعديات إلى واحد بالتضعيف والهمزة - كما ذكر - وإلى الاثنين الباقيين على إسقاط حرف الجر؟.
الأول: مذهب أبي العباس المبرد، وتبعه عليه أكثر الناس، وقال: إنهن لما كن بمعنى (علم) المتعدية بنفسها إلى اثنين، تعدين تعديتها، ثم زادهن الهمزة والتضعيف واحداً، فصارت المفاعيل ثلاثة، وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: إذا ضمنت معنى (أعلم).
والثاني: مذهب سيبويه رحمه الله واستدل بقول العرب: نبأت زيداً عن عمرو، وكذا يقول امرئ القيس:

.... وخبرته عن أبي الأسود

ثم قال: رحمه الله «ليست (عن) هاهنا بمنزلة (الباء) في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ يعني أنها ليست زائدة.
قال: لأن (على و(عن) لا يفعل بهما ذلك وبـ(من) في الواجب»
قلت: «وإذا ثبت أن (عن) ليست زائدة كان النصب عند حذفها على إسقاط الجار لا على أنه متعد إليه بنفسه - فلم تكن من باب (أعلم) حينئذ». ينظر الكتاب ١:١٧ (بولاق)، وشرح السيرافي ٢:٣٨، ٣:٣٣٠، وشرح ابن يعيش ٧:٦٧، وشرح الرضي ٢:٢٧٥، وتعليق الفرائد ٤:٢١٤ - ٢١٥.

باب اسم الفاعل

اعلم أن اسم الفاعل، إما أن يكون فيه الألف واللام، أو لا يكون. فإن كانت، فإما أن يكون مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء، أو مثنى أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون.

فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء. جاز في معموله الذي يليه النصب والخفض إن كان المعمول معرفاً بالألف واللام، أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره، نحو قولك: هذا الضارب الرجل، والضارب غلام الرجل، وهذا الرجل أنا الضارب غلامه، وإن كان المعمول غير ذلك، لم يجز فيه إلا النصب، نحو قولك: هذا الضارب زيداً، والضاربك، وإن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون، فإن أثبتَّ النون لم يجز فيه إلا النصب.

باب اسم الفاعل

مثلها[1]: الضوارب الرجل، والضاربات الرجل، والضوارب غلام الرجل، والضاربات غلام الرجل، وهذا الرجل هم الضوارب غلامه، وهذا الرجل هن الضاربات غلامه، وهؤلاء الضوارب زيداً، وهؤلاء الضاربات زيداً، وهؤلاء الضواربك، وهؤلاء الضارباتك، والضاربان زيداً، والضاربون زيداً.

قوله: **(فإن أثبت النون لم يجز فيه إلا النصب).**

إثبات النون إنما يكون مع المظهر دون المضمر، فلا يقال: الضاربانك والضاربونك، إلا في الشعر، كقوله:

هم الآمرون الخيرَ والفاعلُونَه[2] ....

---

(١) مثل الشارح لما أهمله المصنف رحمه الله حيث لم يمثل إلا لاسم الفاعل المقترن بالألف واللام في حالة الإفراد فقط.

(٢) صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله وعجزه: =

وإن حذفتها جاز النصب، إن قدرت حذفها للطول، والخفض إن قدرت حذفها

واعلم أن النون في التثنية والجمع عند بعضهم، بدل من الحركة والتنوين[١] اللذين كانا في المفرد في كل موضع - منهم: أبو علي وابن جني والزمخشري[٢] رحمهم الله، وإثباتها[٣] مع الألف واللام - وإن كان التنوين لا يثبت - تغليب لجانب الحركة، وحذفها في الإضافة - وإن كانت الحركة لا تحذف فيها - تغليب لجانب التنوين[٤].

وعن آخرين. هي بدل من التنوين وحده عند الإضافة، لحذفها، وبدل من الحركة وحدها مع الألف واللام، لثبوتها، وبدل من الحركة والتنوين معاً، حيث لا ألف ولاماً ولا إضافة[٥].

قوله: **(إن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول، والخفض، إن قدرت حذفها للإضافة).**

= .... إذا ما خَشَوا من مُحْدث الأمر معظما

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١: ٩٦ (بولاق) وروايته

هم القائلون الخير والآمرون ....

ورد في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، والمسائل الحلبيات ص٣٢١، والصحاح ٦: ٢٥٥٩، والمفصل ص٤٤، والارتشاف ٣: ٨٨، والخزانة ٤: ٢٦٦.

والشاهد فيه قوله: (الفاعلونه)، حيث جمع بين النون والضمير وذلك ضرورة، والقياس أن = يقول: (الفاعلوه) بحذف نون الجمع للإضافة، لأن حكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين، لانه بمنزلتهما في الضعف والاتصال.

(١) في الكتاب ١: ٤ (بولاق) قال سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين... وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين» وينظر أسرار العربية ص٥٤.

(٢) ينظر الإيضاح ص٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٩، والمفصل ص١٨٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤.

(٣) يعني النون.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٢: ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٤، وشرح ابن يعيش ٤: ١٤٠، ١٤١.

(٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ١٩٠.

للإضافة. فتقول: الضارباك، والضاربا زيد، والضاربوا زيداً. بنصب (زيد) وخفضه وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى المضي أو الحال أو الاستقبال.

وإن لم يكن فيه الألف واللام، فإما أن يكون بمعنى المضي أو الحال أو الاستقبال. فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان: حذف النون أو التنوين وخفض المعمول الذي يليه وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل نحو قولك: هذا ضارب زيداً، وهذان ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً، وهذا ضاربُ

هذه العبارة لا تستحسن، فإنك متى قدرت حذف النون للطول وجب النصب، وإن قدرت حذفها للإضافة وجب الجر، فالتعبير في مثل هذا بالجواز يستقبح، وأحسن من هذه العبارة، أن يقول: **(وإن حذفتها جاز النصب ويكون الحذف للطول، والجر ويكون الحذف للإضافة)**[١].

قوله: **(إن قدرت حذفها للإضافة)**.

وتسقط النونات في الإضافة، لأن النون بدل من التنوين، والتنوين دليل تمام الكلمة[٢]، والإضافة دليل نقصان الكلمة؛ لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، فلو ثبت النون في المضاف، لكانت الكلمة الواحدة في حالة واحدة تامة وناقصة، وهذا لا يجوز، إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي، وليس فيه ألف ولام، لا يعمل البتة في فاعل ولا مفعول، لكن يعمل في الظرف والمجرور[٣].

اسم الفاعل. يعمل عمل الفعل، لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه/، وأنه يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع - كما تلحق الأفعال [٤٤د

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ١:٥٥٣، قال ابن عصفور: «فإن حذفتها - يعني النون - فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للإضافة، فإن حذفتها للطول، فالنصب ليس إلا، مثال ذلك: هذا الضاربا زيدا، وهؤلاء الضاربو زيدا. وإن حذفتها للإضافة، فالخفض ليس إلا، مثال ذلك: هذا الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو زيد».

(٢) ينظر شرح الرضي: ٣١، ٢٧٣، ٢: ١٧٦.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٦: ٧٦، وشرح الرضي ٢: ٢٠٠.

زيد، وهذان ضاربا زيد، وهؤلاء ضاربوا زيد.

وإن كان بمعنى المضي، فإما أن يكون من فعل متعدٍ إلى واحد، أو من فعل متعد إلى أزيد فإن كان من فعل متعد إلى واحد فحذفت النون أو التنوين فالخفض، نحو قولك: هذا ضارب زيد أمس، وهذان ضاربا زيد أمس، وهؤلاء ضاربوا زيد أمس، وإن كان من فعل متعد إلى أزيد، لم يجز فيه إلا حذف النون أو التنوين، وإضافته إلى الذي يليه، ونصبه ما بعده.

ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط: وهي أن لا يوصف، ولا يصغر، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام.

علامة التثنية والجمع والتأنيث، ولذلك عمل في الحال والاستقبال دون المضي، لأنه جرى على المضارع ولم يجر على الماضي[١] هذا إذا لم يكن فيه الألف واللام، فإن كان فيه الألف واللام عمل على كل حال. في المضي والحال والاستقبال[٢]، لأنه حينئذ يكون صلة للألف واللام، فيقوى فيه معنى الفعل فيعمل حينئذ لقوة معنى الفعل فيه، لا لجريانه على الفعل، وكذلك الأمثلة[٣]، لما كانت للمبالغة قوى فيها معنى الفعل، فعملت لذلك، لا للجريان على الفعل، لأنها غير جارية عليه فيما ذكرنا.

قوله: **(ونصبه ما بعده)**.

مثال المسألة: هذا معطي زيد درهماً أمس، وهذان معطيا زيد درهماً أمس.

---

(١) ينظر الإيضاح ص١٧١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥١٥، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٦.

(٢) هذا مذهب جمهور النحاة، وذهب قوم، منهم الرماني: إلى أنه لا يعمل حالا ولا مستقبلاً، وإنما يعمل ماضياً. وذهب الاخفش: إلى أنه لا يعمل، وإن (أل) ليست موصولة بل هي معرفة، كما في الغلام والرجل، والمنصوب بعده مشبه بالمفعول به. ينظر الإيضاح ص١٧٥، والمقتصد ١: ٥٢٧، وابن يعيش ٦: ٧٧، وشرح الرضي ٢: ٢٠٠، والتسهيل ص١٣٧، والارتشاف ٣: ١٨٥، والمساعد ٢: ١٩٨، والهمع ٥: ٨٢ - ٨٣، والأشموني ٢: ٣٠١.

(٣) يعني أمثلة المبالغة.

. . . .

فاسم الفاعل هنا لا يعمل لكونه للمضي[١]. فلا يكون ناصباً للثاني، فيكون نصب الثاني بفعل مقدر[٢] تقديره: يعطيه درهماً أمس.

ولم يقل أحد بأنه ينصب الثاني مع كونه للمضي - إلا السيرافي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ، وكلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يظهر فيه اتباع السيرافي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: **(ونصبه ما بعده)**[٤].

مثال الوصف[٥]: جاءني ضاربٌ ظريفُ أبوه زيداً. لا يجوز أن ترفع (أبوه) وتنصب (زيداً) حينئذ[٦].

مثال: [النفي][٧] التصغير[٨]: جاءني ضويرب.

---

(١) أجاز الكسائي أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء. ينظر شرح الجمل ١:٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢:١٠٤٣، والمساعد ٢:٢٠٠، والهمع ٥:٨١.

(٢) ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي وجماعة. ينظر الإيضاح ص١٧٣، والمقتصد ١:٥١٨، وشرح الكافية الشافية ٢:١٠٤٤، وشرح الرضي ٢:٢٠٠.

(٣) وصححه ابن عصفور وابن مالك، وضعفه الرضي. ينظر شرح الجمل للزجاجي ١:٥٥٢، وشرح الكافية الشافية ٢:١٠٤٥، وشرح الرضي ٢:٢٠١.

(٤) المقرب ١:١٢٤.

وفي شرح جمل الزجاجي ١:٥٥٢ قال: «ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه وهو الصحيح، ألا ترى أنه لا يسوغ إضمار في باب ظننت، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا ظان زيد قائماً أمس، لا يتصور أن يكون (قائماً) محمولاً على فعل مضمر، لأن ظانا يطلب اسمين مما لا يخلو أنْ يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار..».

(٥) يعني من الشروط التي يجب توافرها لعمل اسم الفاعل.

(٦) لأن اسم الفاعل وصف بـ(ظريف) وفي الارتشاف ٣:١٨١ - ١٨٢: «أن لا يوصف قبل العمل، فلا يجوز: هذا ضارب عاقل زيدا. هذا مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف، فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف، نحو: هذا ضارب زيدا عاقل».

(٧) ما بين المعقوفين زيادة، والواضح أنها حدثت بسبب انتقال النظر.

(٨) إنما لم يعمل إذا كان مصغراً، لأن التصغير من خواص الأسماء، وبه يبعد اسم الفاعل عن =

أو يقع صلة الموصول، أو صفة الموصوف لفظاً أو نية، أو خبراً لذي خبر، أو حالاً لذي حال، أو في موضع المفعول الثاني من باب ظننت، أو الثالث من باب أعلمت. فأما قوله:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرتُ سُلَيْمى في الخليط المباين

فعلى إضمار فعل التقدير: فقدت فرخين.

مثال النفي[١]: ما ضارب زيدٍ عمراً.

مثال الاستفهام: أضارب زيد عمراً؟.

مثال كونه صلة لموصول: جاءني الضارب أبوه زيداً.

مثال كونه صفة لموصوف لفظاً: جاءني رجل ضارب أبوه زيداً، أو نية: جاءني ضارب أبوه زيداً. تقديره: جاءني رجل ضارب أبوه زيداً.

مثال كونه خبراً لذي خبر: زيدٌ ضارب أبوه عمراً.

ومثال كونه حالاً لذي حال: جاءني زيدٌ ضارباً أبوه عمراً[٢].

شراح: يريد، شراحيل اسم رجل[٣].

=شبه الفعل، فيضعف عن العمل، وقد أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المصغر والمنعوت، وحكى عن بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخا، وأجاز أن يقال: أنا زيدا ضارب، أي ضارب. ينظر شرح الكافية الشافية ٢: ١٠٤٢، والارتشاف ٣: ١٨١.

(١) ما مثل به الشارح إنما هو للنفي الصريح، وقد يكون النفي مؤولا، نحو: غير مضيع نفسه عاقل. ينظر الارتشاف ٣: ١٨٢.

(٢) في شرح الجمل ١: ٥٥٣ قال ابن عصفور: «وإنما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر، لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا، قوى فيه جانب الفعلية، خلافاً لأبي الحسن الأخفش، فإنه يعمله وإن لم يعتمد، لأنه في معنى فعل قد أشبهه، فيجيز: ضارب زيدا عمراً، على أن يكون (ضارب) مبتدأ، و(زيد) فاعل سد مسد الخبر». وينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٢٤، وشرح الرضي ٢: ٢٠٠، والهمع ٥: ٨١.

(٣) في الصحاح (شرحل) ٥: ١٧٣٤: شراحيل: اسم لرجل لا ينصرف عند سيبويه - في معرفة ولا نكرة، لأنه بزنه جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة... وأما قول الشاعر:

.... أمسلمني إلى قومي شَراحِي =

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل.

وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون ولا تنوين بل تقول: ضاربك وضارباك، وضاربوك، وقد يثبتان في الضرورة نحو قوله:

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي شَراحِ

ونحو قول الآخر:

ولم يرتَفِق والناس مُحْتَضِرونه جميعاً وأيْدي المَعتَفِين رَواهِقُه

وإذا أتبعت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التابع على حسبه في الإعراب، وأما المخفوض، فإما أن تتبعه بنعت أو تأكيد، أو عطف نسق، أو بدل.

الرواهق[1]: جمع راهقه، والرَّهق: كثرة الإلحاح عليه.

المعتفين[2]: الطالبين العفو.

[أمثلة تابع معمول اسم الفاعل المرفوع والمنصوب]

مثال تابع المرفوع: جاءني الضارب أبوه زيداً الظريفُ.

ومثال تابع المنصوب[3]: جاءني الضارب أبوه زيداً الظريفَ.

=قال الفراء: أراد: «شراحيل، فرخم في غير النداء، وقال: أمسلمني؟ ووجه الكلام أن يقول: أمسلمي؟ بحذف النون. كما يقال: هو ضاربي».

(١) لم يذكر الجوهري المعنى الذي ذكره ابن النحاس. وذكر معاني أخرى. ينظر الصحاح (رهق) ٤: ١٤٨٦ - ١٤٨٧.

(٢) الصحاح (عفا) ٦: ٢٤٣٣، ومجمل اللغة (عفو) ٣: ٦١٥.

(٣) في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٥ قال ابن عصفور: «وإذا اتبعت اسم الفاعل، فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً، فإن كان منصوباً، فتتبعه على اللفظ، مثال ذلك: هذا ضارب زيدا وعمرا، وهذا ضارب زيدا نفسه، وهذا ضارب زيدا أخاه، وهذا ضارب زيداً العاقل».

فإن أتبعته بنعت أو تأكيد أو عطف بيان فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع، إلا أن يكون خفضة بإضافة اسم الفاعل بمعنى المضي إليه، وليس فيه ألف ولام، فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفض على اللفظ، نحو قولك: ضارب زيد العاقل نفسه أمس.

وإن اتبعته بعطف نسق أو بدل. فإما أن يكون في اسم الفاعل ألف ولام، أو لا يكون فإن لم يكن فالخفض على اللفظ والنصب بإضمار فعل، نحو قولك: هذا ضارب زيد وعمرا. أي: وضرب عمرا، أو: يضرب عمراً، وهذا ضارب زيد أخاك. أي: وضرب أخاك أو: يضرب أخيك.

[أمثلة تابع اسم الفاعل المجرور]

مثال عطف البيان: هذا ضارب زيد أبي عمرو[١] أمس.

ومثال البدل إذا كان مُعَرَّفاً بالألف واللام: هذا الضارب الرجل العباس.

ومثال البدل إذا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام: هذا الضارب الرجل أخي القوم وأخا القوم.

ومثال البدل إذا كان مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام: هذا العالم الضارب أخيه وأخاه[٢]، والضمير الذي في (أخيه) يعود إلى (العالم) لا إلى (الرجل)، لأن (الأخ) بدل من (الرجل) بدل الكل فهو (الرجل) في المعنى، فلو أضفته إلى ضمير (الرجل)، لكان من إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى، وهذا لا يجوز.

[٥٥/أ] مثال المتعدي إلى ثلاثة:/ هذا: مُعْلِم زيد[٣] عمراً مُنْطلقاً أمس.

---

(١) لا يجوز إلا الخفض على اللفظ.

(٢) أي: يجوز في البدل في هذا المثال وسابقيه. الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع.

(٣) في المخطوطة (زيدا) بالنصب، والصحيح الخفض، لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وكان من فعل متعد إلى أكثر من واحد، لم يجز فيه إلا حذف النون أو التنوين، =

وإن كان فيه ألف ولام، فإنه إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون جاز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو قولك: هذان الضاربان زيد أخيك وعمرو بخفض (الأخ) و(عمر) ونصبهما، وإن لم يكن مثنى ولا جمع سلامة بالواو والنون. فإما أن يكون التابع معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره، أو غير ذلك.

فإن كان معرَّفاً بشيء مما ذكر جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك: هذا الضارب الرجل والغلام، وهذا الضارب الغلام وصاحب الدابة وهذا الضارب الرجل وغلامه. ومن ذلك قوله:

الواهب المائة الهجان وعبدها ... عُوذا تزجّى بينها أطفالها

روي بخفض (عبد) ونصبه.

وإن لم يكن معرفاً بشيء مما ذكر، فالنصب على الموضع ليس إلا، نحو قولك: هذا الضارب الرجل وعمرا بنصب (عمرا) لا غير.

العُوذ[١]: جمع عائذ وهي حديثة النتاج من الظباء والإبل والخيل، ويجمع أيضاً على. عُوذَان مثل: راعٍ ورُعْيَان[٢].

زجيت الشيء تزجية: إذا دفعته برفق[٣].

=وإضافته إلى الذي يليه، ونصبه ما عداه عند الكسائي. ينظر شرح جمل الزجاجي ١:٥٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢:١٠٤٤.

(١)(٢)الصحاح (عوذ) ٢:٥٦٧.

(٣) الصحاح (زجا) ٦:٢٣٦٧.

باب اسم المفعول

واسم المفعول في ما ذكر يجري مجرى اسم الفاعل.

[عمل اسم المفعول]

واسم المفعول يعمل عمل فعل ما لم يسم فاعله، لجريانه عليه في جميع الأعمال[1]، ولا يلتفت إلى الواو الذي في اسم مفعول الثلاثي، لأن الواو حينئذ للفرق بين اسم مفعول الثلاثي، وبين أسماء المفعولات مما عدا الثلاثي.

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢:١٠٥٣ قال ابن مالك: «وانفرد اسم المفعول، بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى، كقولك: زيد مكسو العبد ثوبا. وفي الارتشاف ٣:١٩٥ قال أبو حيان: وذكر ابن مالك أنه قد يضاف إلى مرفوعه، نحو: زيد مضروب الظهر، بخلاف اسم الفاعل، فلا يجوز إضافة مرفوعه إليه: لا نقول في: زيد ضارب أبوه عمرا: زيد ضارب أبيه عمرا. والصحيح أن إضافة مثل: مضروب الظهر. ليست من رفع، وإنما هي من نصب، وفي الهمع ٥:٩٠ «وقال شيخه الشاطبي - يعني شيخ أبي حيان - لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه، وقيده بالقلة، ولم يقيده بها في التسهيل، والأول أحسن».
وفيه أيضاً: «ثم كما تجوز الإضافة، يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز، نحو: هذا مضروب الأب، أو أباً، وهو أقل من الإضافة».

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي: فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِل، وإنما عملت عمله، لوقوعها موقعة بدليل أنها للمبالغة وفعل المبالغة: (فَعَّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه (مُفَعِّل) فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع (مُفَعِّل)، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره إلا أن إعمال (فَعِل) و(فَعِيل) قليل.

فمن إعمال (فعيل) قوله:

حتى شآها كَليلٌ موهنا عَمِلٌ ... باتت طِراباً وبات اللَّيل لم يَنَمِ

ومن إعمال (فَعِل) قول زيد الخيل:

أتاني أنَّهم مزقون عرضي ... جحاش الكِرْمِلين لها فدِيدُ

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

شآها[١]: أي: ساقها وطردها. كليل[٢]: أي: ضعيف، وهي صفة للبرق.

الموهن[٣]: قطعة من الليل.

وقول زيد الخيل[٤]: الكِرْمَلين[٥]...

---

(١) الصحاح (شآ) ٦:٢٣٨٨، والقاموس المحيط باب الهمزة فصل السين ص٥٥.

(٢) الصحاح (كلا) ٥:١٨١١ - ١٨١٢.

(٣) في الصحاح (وهن) ٦:٢٢١٦ «والوهن: نحو من نصف الليل، والمُوهن: قال الأصمعي: هو حين يدبر الليل، وقد أوهَنَّا: صرنا في تلك الساعة».

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي. من فرسان طيئ في الجاهلية. أدرك الإسلام، ووفد مع قومه على النبي - ﷺ - فسماه النبي - ﷺ - زيد الخير، وكان يدعى: زيد الخيل، لكثرة خيله توفي في السنة التاسعة للهجرة. ترجمته في الشعر والشعراء ١:٢٩٢، والأغاني ١٧:٢٤٥، وسمط اللآلئ ١:٦٠.

(٥) في القاموس المحيط (كرمل) ١٣٦ «كِرْمل: كِزْبرج. ماء بجبلي طيئ، وحصن بساحل بحر الشام وقرية بفلسطين».

. . . .

قال أبو عبيد البكري[١]: في معجم ما استعجم: «الكَرْملان: بفتح أوله وإسكان ثانيه - تثنية (كَرْمل) ماء لبعض طيء، وهم رهط حاتم»[٢].

وفي القصيدة:

فسيرى يا عَديُّ ولا تراعى فحُلِّي بين كَرْمل والوحيد[٣]

فقوله: (سيرى). يعني: قبيلته.

و(عديا). يعني: ابن حاتم[٤]: وفد[٥] على النبي ﷺ فأكرمه، وقال له: **«ما اسمك؟»** فقال: زيد الخيل.

فقال النبي ﷺ: **«بل أنت زيد الخير»**[٦].

---

(١) أبو عبيد البكري. عبدالله بن عبد العزيز بن أبي مصعب الأندلسي، كان إماماً نحوياً إخبارياً، متفنناً، أميراً بساحل كورة ليلة. من مصنفاته: شرح نوادر القالي، وشرح أمثال أبي عبيد، واشتقاق الأسماء، ومعجم ما استعجم من البلاد والمواضع، وجمع كتابا في أعلام نبوة نبينا - ﷺ - أخذه الناس عنه. توفي في شوال سنة (٤٨٧هـ)، ترجمته في بغية الوعاة ٢: ٤٩.

(٢) معجم ما استعجم (الكاف والراء) ٤: ١١٢٥ تحقيق: مصطفى السقا - طبع القاهرة ١٩٥١.

(٣) من الوافر وهو في ديوان زيد الخيل ص٤٢.

والوحيد: ماء من مياه بني عقيل يقارب بلاد بني الحارث بن كعب، والوحيدان ماءان في بلاد قيس معروفان. ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي - المجلد الخامس ص٢٦٤: دار صادر.

(٤) حاتم الطائي: كريم من كرماء العرب. يضرب به المثل في الكرم.

(٥) يعني: زيد الخيل.

(٦) ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ٥٥٩، تحقيق البجاوي، وتاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري ٢/ ٢٠٣ - دار الكتب العلمية. والسيرة النبوية لابن هشام ٤/ ٥٧٧ - ٥٧٨، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٥، والروض الأنف للسهيلي ٤: ٢١١ تعليق/ طه عبد الرؤوف - دار الفكر.

باب المصدر العامل عمل فعله

وهو نوعان: موضوع موضع الفعل، نحو قوله:

أعلاقةً أمَّ الوليد بعدما أفنانُ رأْسك كالثغام المخْلِسِ

التقدير: أتعلق أم الوليد.

ومقدر بـ(أنْ) والفعل، أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل أو اسم مشتق منه، أو بـ(ما) والفعل. نحو قولك: يعجبني ضرب زيد عمرا. التقدير: أن ضرب زيد عمراً،

باب المصدر العامل عمل الفعل

اختلف في المصدر الواقع موقع الفعل. هل العمل له؟ أو للفعل الذي وقع المصدر موقعه؟(١)

واعلم أن المصدر إنما عمل، لأنه أصل للفعل(٢)، وفيه حروف الفعل، فأشبهه فعمل.

قوله: **(ومقدر بـ(أُنْ) والفعل، أو بـ(ما) والفعل، أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل)**.

إنما قدر هذه الأشياء ليتعين زمنه، فيقدر شبهه بالفعل من حيث كان زمن الفعل معيناً.

---

(١) في الارتشاف ٣:١٧١ قال أبو حيان: «واختلف في العامل في المفعول. فذهب سيبويه والأخفش والفارسي: إلى أن العامل في المفعول والناصب له هو المصدر نفسه. وذهب = المبرد والسيرافي وجماعة: إلى أن النصب في المفعول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر». ينظر الكتاب ١:٥٩ (بولاق)، وشرح الكافية للرضي ٢:١٩٧، والمساعد ٢:٢٤٣ - ٢٤٤، والهمع ٥:٧٦.

(٢) هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون، فيرون أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.
ينظر الكتاب ١:١٥ (بولاق)، والإنصاف ١:٢٣٥، والتبيين للعكبري ص١٤٣ تحقيق د. العثيمين. طبع دار الغرب الاسلامي.

أو أنَّ زيداً يضرب عمراً، وكلاهما يعمل علم الفعل الذي أخذ منه، وسواء كان بمعنى المضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يخلو المصدر من أن يكون منوناً أو مضافاً أو معرَّفاً بالألف واللام.

فإن كان منوناً فإنك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله، وتنصب المفعول، فتقول: يعجبني ضرب زيد عمرا، وإن شئت حذفت المفعول، وأبقيت الفاعل أو بالعكس وهو الأكثر في الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾.

التقدير: أو إطعام أحدكم.

إلا أن إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جداً، ومما جاء من ذلك قوله في أحد الوجهين.

قدر بـ(أن) والفعل لأ[نَّ][1] (أنْ) تدخل على المضارع، فتخلصه للاستقبال، وعلى الماضي، فتدعه على مضية، فيحتاج إلى ما يعين زمن الحال لتكمل له ثلاثة الأزمنة، فقدره بـ(ما) أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل[2]، لأن كلا منهما يصلح للحال.

أتعلُّقَ: أي: أتحبها؟.

والأفنان[3]: جمع فَنَن، وأصله الغصن واستعمله هنا بمعنى الشعر.

والثَّغام[4]: شجر إذا يبس ابيض، ويقال: هو نبت له نور أبيض.

والمخلس[5]: ما اختلط فيه البياض والسواد.

---

(١) زيادة أثبتها، لأن السياق يقتضيها.

(٢) ينظر التسهيل ص١٤٢، والارتشاف ٣: ١٧٣، والمساعد ٢: ٢٣٠، والهمع ٥: ٦٧ - ٦٨.

(٣) ينظر الصحاح (فنن) ٦: ٢١٧٨، والتهذيب (فنن) ١٥: ٤٦٦.

(٤) الصحاح (ثغم) ٥: ١٨٨٠.

(٥) في الصحاح (خلس) ٣: ٩٢٣: «وأخلس رأسه إذا خالط سواده البياض». وينظر مجمل اللغة (خلس) ص٢٩٩، والتهذيب (خلس) ٧: ١٦٩.

حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفّرت أباؤها أبناؤها

التقدير: يتشاجر أبناؤها، وقد كفرت أباؤها. أي: لبست الدروع. وإن كان مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول. فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوباً ومن ذلك قوله:

وهن وقوف ينتظرن قضاءه يضاحي عذاة أمره وهو ضامز

أي: قضاء أمره

وإن أضفته إلى المفعول خفضته وبقي الفاعل على رفعه وهو قليل ومنه قوله:

وتشاجر[1]: أي تخاصم.

كفّرت[2]: أي: غَطَّت.

والدروع[3]: الأردية.

والضاحي[4]: البرية.

والعذاةُ[5]: الأرض الطيبة التربة.

والضامز[6]: الساكت.

التلاد[7]: المال الموروث.

---

(١) ينظر تهذيب اللغة (شجر): ١٠: ٥٢٩.

(٢) في التهذيب (كفر) ١٠: ١٩٦ «الكفر في اللغة: معناه التغطية، والكافر ذو كفر، أي ذو تغطية لقلبه بكفره... وكل ما غطى شيئاً فقد كفره..»

(٣) في الصحاح (درع) ٣: ١٢٠٦ «ودرع المرأة قميصها، وهو مذكر، والجمع أدراع، تقول منه: ادَّرعت المرأة وهو افتعلت، ودَرَّعتها أنا تدريعاً إذا ألبستها إياه».

(٤) ينظر تهذيب اللغة (ضحا) ٥: ١٥٢، وفي القاموس (ضحا) ١٦٨٢: «والضاحي: وادٍ ورفلة، والضحيّات: موضع في طريق حضرموت إلى مكة، وأَطمٌ لأحيحة».

(٥) في تهذيب اللغة (عذى) ٣: ١٤٩، والعذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت البعيدة عن الإحاء والنزورُ والريف.

(٦) تهذيب اللغة (ضمز) ١١: ٤٨٩، واللسان (ضمز) ٧: ٢٣٣.

(٧) الصحاح (تلد) ٢: ٤٥٠.

أفنى تلادي وما جمَّعت من نَشَبٍ قرع القواقيز أفواه الأباريق

في رواية من رفع (الأفواه)

بل الأولى إذا وجد الفاعل والمفعول أن يضاف إلى الفاعل، وإن كان معرَّفاً بالألف واللام فالأحسن فيه أن لا يعمل، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله فيرفع به الفاعل وينصب المفعول، فيقال: عجبت من الضرب زيد عمراً، وإن شئت حذفت الفاعل وأبقيت المفعول أو العكس، ومن حذف الفاعل.

ضعيف النكاية أعداءَه يخالُ الفرار يُراخي الأجل

والنشب[1]: الملك، كالقرى وغيرها.

والقواقيز[2]: جمع قاقوزة، وهي القدح.

[٥٥/ب] النكاية[3]:/ التأثير في الشيء.

يراخي: يُطيل.

مواعدا: أي: وعدا.

---

(١) في تهذيب اللغة (نشب) ١١: ٣٧٩: «وقال الليث: المال الأصيل، أبو عبيده: من أسماء المال عندهم النَّشب، يقال: فلان ذو نشب، وفلان مَالَهُ نشب» وينظر اللسان (نشب) ٢: ٢٥٣.

(٢) الصحاح (قزز) ٣: ٨٩١، والمعرب للجواليقي ص٥٢٣ تحقيق د. عبد الرحيم عبد السبحان.

(٣) في الصحاح (نكا) ٦: ٢٥١٥: «نكيت في العدو نكاية إذا قتلت فيهم وجرحت».

وجمع المصدر يجري مجراه في الإعمال، نحو قوله:

وقد وعدَتْكَ موعداً لو وَفَت به مَواعدَ عرقوب أخاه بيثرب

فـ(الأخ) منصوب بـ(مواعد)

ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل نحو قولك: يعجبني ضرب زيد عمرو

وأما تقديمه على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع الفعل فتقول: زيد ضربا. تريد: زيداً اضرب ضربا

وإن كان مقدراً بـ(أن) والفعل، أو بـ(أنَّ) التي خبرها فعل، أو بـ(ما) والفعل لم يجز ذلك، لأنه لما تقدر بالموصول عومل معاملته، فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول، فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه.

قوله: **(بيثرب)**.

أنكر بعض أهل اللغة (يثرب)، لأن (عرقوباً) رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من (يثرب) مدينة رسول الله ﷺ، وقال: إنما هي (يترب)[1] بتاء معجمة بثنتين من فوق وراء ومفتوحة، وهي موضع قريب من اليمامة.

---

(١) في الصحاح (ترب) ١:٩١.

وعدتَ وكان الخُلف منك سجيةً مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب

قال: ويَتْرَب. بفتح الراء موضع قريب من اليمامة.

وفي شرح المفصل ١:١١٣ قال ابن يعيش: «أنكر أبو عبيد (يثرب)، لأن (عرقوبا) رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من (يثرب). مدينة رسول الله - ﷺ • وإنما هي (يترب) بتاء معجمة بثنتين من فوقها وراء مفتوحة، وهي موضع قريب من اليمامة».

باب أسماء الأفعال

اعلم أن العرب وضعت للفعل أسماء، وأكثر ذلك في الأمر، نحو قولهم: بله زيداً. بمعنى: دع زيداً، ورويد عمراً. بمعنى: أمهله، وتيْدَ مثلها، ونزالِ: بمعنى: انزل، وتراكِ عمراً. بمعنى: اتركه، وحذارِ الشر بمعنى: احذر الشر، وقرقار وعرعار. بمعنى: قرقر، وعرعر، ومه بمعنى اكفف، وصه بمعنى: اسكت، وأيها بمعنى: كف، وهِيت - بكسر الهاء وفتحها. أي: اسرع، وهيك. مثلها وقطك. أي: اكتف، وقدك. مثلها، ودع. أي: انتعش، ودَعًّا

باب أسماء الأفعال

قال أبو علي[1] رحمه الله: إنما كان أكثر أسماء الأفعال في الأمر، لأن الأمر قد يستغنى فيه بقرائن الأحوال عن الأفعال، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيداً أو عمراً. وتستغني عن قولك: اضرب، أو اقتل.

فإذا استغني بقرائن الأحوال فأنْ يستغنى بألفاظ هذه الأسماء، عن الأفعال أولى.

واعلم أن أسماء الأفعال كلها مبنية.

قيل[2]: لعدم التركيب.

وقيل[3]: لتضمن - ما كان منها بمعنى الأمر - لام الأمر، وحُمِلَ اسم

---

(١) هو الفارسي، وينظر الإيضاح العضدي ص١٨٩ بتصرف يسير.

(٢) القائل بذلك: ابن الحاجب. ينظر الكافية ص١٤٢، وفي شرحه للكافية ٦٣ قال: «تنبيه على أنه قد يبنى الاسم، لفقدان سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي، فإنه إذا وقع غير مركب تعذر الإعراب، لفقدان سببه، وليست هذه بالتي يفسد بها الحد، لأن المراد هنا ما كان على أحد هذين الوصفين» - يعني بالحد ما جاء في الكافية من حد المبنى، بقوله: «ما ناسب مبنى الاصل، أو وقع غير مركب»، وينظر شرح الرضي ٢: ٢، والهمع ١: ٤٧.

(٣) القائل به ابن جني في الخصائص ٢: ٣٠٠، ٣: ٤٩، وذكر ذلك في «التمام في تفسير أشعار =

لك ودعدعا. مثلها، وآمين - بقصر الألف ومدها - أي: استجب، وهلم أي: اقبل أو احضر، وحي. أي: اقبل، وهلا. أي: قَرِّي، وحيَهْل - بفتح الهاء وتسكينها. أي: اقبل أو أيت وقد تنون، فيقال: حيهلاً ولا تكون إذ ذاك إلا بمعنى: إيتِ، وهاء وها وهاك. أي: خذ

وذلك كله موقوف على السماع، يحفظ ولا يقاس عليه، إلا ما كان منه على (فَعَالِ) نحو: نزالِ، فإنه يقاس عليه الأفعال الثلاثية، لكثرة ما جاء منه.

الفعل الماضي والمضارع على اسم فعل الأمر، لاشتراكها في كونها [اسم][1] فعل.

وقال الزمخشري[2] رحمه الله: «إنها وقعت موقع ما لا تمكن له».

يعني: أنها وقعت موقع فعل الأمر، إن أراد بقوله: **(ما لا تكمن له)** فعل الأمر والفعل الماضي - يبقى عليه، نحو: **(أف)**، فيمن جعله اسماً للفعل المضارع وهو (أتضجر). وإن أراد بقوله: **(ما لا تمكن له)** - يعني في أصله، فالعلة شاملة[3]، انتهى. اكفف[4]: أي: امتنع.

=هذيل» ص١٤ تحقيق د. خديجة الحديثي، وأحمد القيسي. مطبعة العاني. وقد أيد هذا القول ابن يعيش في شرحه المفصل ٤:٥٠، والشيخ أكمل الدين العطار - كما نقل عنه السيوطي في الهمع ١:١٦، وينظر المساعد ٢:٦٥٨، والهمع ١:٥١.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) المفصل ص١٢٥ وينظر شرح ابن يعيش ٣:٨٠.

(٣) وفي الكتاب ٣:٢٧٢ - ٢٧٧، يرى سيبويه أن سبب بناء اسم فعل الأمر، وقوعه موقع المبني وهو فعل الأمر. ذكر ذلك في (نزال)، وهذا مذهب ابن عصفور - شرح الجمل ٢:٢٤٣، والرضي ٢:٦٥. أما ابن مالك، فيرى أنها بنيت، لمشابهتها الحرف في الاستعمال. ينظر التسهيل ص٢١٣. وشرح الألفية لابن عقيل ١:٣٢ - ٣٣ تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد. وفي شرح ألفية ابن معطي ٢:١٠١٦ قال زيد بن جمعة القواس: «وبناؤها، إما لوقوعها موقع ما لا تمكن له في الأصل وهو الجملة، وهو أولى من قول من زعم أنها مبنية، لبناء مسمياتها، فإن منها (أف) بمعنى: أتضجر، وهو مضارع معرب، وإما، لأن منها ما وضعه موضع الحرف كـ(صه) و(مه)، فإنها على صيغة: (هل) و(بل)».

(٤) يعني معنى اسم فعل الأمر (مه).

. . . .

إيه[١] - بالكسر - أي: زِدْ في هذا الأمر. كف: أي: امتنع.

قَرِّي[٢]: من استقر إذا سكن.

وروي[٣] في الأثر: «(**إذا ذكر الصالحون فحيهَلَّا بعمر**)»[٤].

و(**فَعَالِ**) مقيس عند سيبويه[٥] رحمه الله، لكثرة ما جاء منه، وموقوف على السماع عند المبرد[٦] رحمه الله. واعلم أن نحو: (**نَزَالِ**) و(**عَرْعَارِ**) مختلف فيهما.

فعند سيبويه[٧] رحمه الله هو مقيس في الثلاثي، موقوف على السماع في الرباعي. وعند الأخفش[٨] رحمه الله مقيس فيهما.

وعند أبي العباس[٩] رحمه الله مقصور على السماع في الثلاثي، ممنوع في الرباعي، وخرج ما جاء منه نحو: (**عرعار**) و(**قرقار**)[١٠]، وغيرهما، وأبطل ابن

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٤: ٣٢.

(٢) ينظر الصحاح (قرر) ٢: ٧٩٠، والقاموس المحيط (قرر) ص٥٩٢.

(٣) ذكر ذلك عند الحديث عن اسم الفعل (حيهل).

(٤) مسند الإمام أحمد ٦: ١٤٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٤٧٢ تحقيق الطناحي وروايته: «إذا ذكر الصالحون فحيَّ هلاً بعمر»، وينظر شرح ابن يعيش ٤: ٤٥.

(٥) ينظر الكتاب ٢: ٣٦ - ٤٢ (بولاق)، وشرح الرضي ٢: ٧٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٥٢، وشرح الفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٢٣.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢: ٧٦، والارتشاف ٣: ١٩٨، والهمع ١: ١٧٨، والتصريح ٢: ١٨٠، ١٩٦، وحاشية الصبان ٣: ١٦٠.

(٧) الكتاب ٢: ٤٢ (بولاق).

(٨) ينظر شرح الرضي ٢: ٧٦، والتسهيل ص٢١٣، والارتشاف ٣: ١٨٣، والمساعد ٢: ٦٥٦.

(٩) في شرح الكافية ٢: ٧٦ قال الرضي: «وقال المبرد (فَعَالِ) في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: (قَوام) و(قَعَادِ) في (قم) و(اقعد)، إذ ليس لأحد أنْ يبتدع صيغة لم يقلها العرب. . . ولم يأت على الرباعي عدل أصلاً، وإنما (قرقار) حكاية صوت الرعد، و(عرعار) حكاية أصوات الصبيان، كما يقال: غاق غاق» وينظر شرح ألفية بن معطي للقواس ٢: ١٠٢٣ - ١٠٢٤، والمساعد ٢: ٦٥٦ والتصريح ٢: ١٩٦.

(١٠) في الصحاح (قرر) ٢: ٧٦٠: «قولهم: قرقار بني على الكسر، وهو معدول، ولم يسمع العدل =

وحكمها: أن تعامل معاملة الفعل الذي هو بمعناه في التعدي وتركه، فتقول: تراكِ، كما تقول: اترك، وتراكِ عمراً، كما تقول اترك عمراً.

ولا تضاف إلى معمولها كما لا يضاف الفعل. لا تقول: تراك زيدٍ، فإن اتصلت به كاف مخاطبة، نحو قولهم: رويدك زيداً. كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك.

ولا يقدم معمولها، لعدم تصرفها. لا تقول: زيدا دراكِ، ولا الشر حذارِ، ولا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها إلا أن تكون من لفظ الفعل، نحو قولك: تراكِ فنتركك، وإن لم تكن من لفظه لم يجز ذلك. لا يقال: بله زيداً فيكرمك. ومن قال: بله زيد، فخفض لم يجعله اسم فعل بل هو مصدر مضاف موضوع موضع الفعل كأنه قال: ترك زيد. أي: اترك زيداً، فيكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾. وقد يجعلون للأفعال أسماء في الخبر إلا أن ذلك

ولاد[1] رحمه الله وغيره تخريجه بما هو الصواب، والله أعلم.

[حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه]

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه[2] خلافاً للكوفيين[3] رحمهم الله (دَرَاكِ) بمعنى: ادرك، والفاء جواب ما في (تراك) من معنى الأمر[4].

=من الرباعي، إلا في (عرعار)، و(قرقار)».

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد. كان بصيرا بالنحو، أخذ عن الزجاج، وكان الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، من مصنفاته: المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. توفي سنة (٣٣٢هـ) ترجمته في بغية الوعاة ١:٣٨٦.

(٢) في الإيضاح ص١٩٢ قال أبو علي الفارسي: «ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها لأنها ليست كالأفعال في القوة».

(٣) ينظر الإنصاف ١:٢٢٨، وشرح الرضي ٢:٦٨، والمساعد ٢:٦٥٧، والأشموني ٣:١٥٧.

(٤) يعني في قولك: تراك فنتركك، وينظر الخصائص ٣:٤٩.

قليل، ومنه (أفٍّ) منونة وغير منونة، أي: أتضجر، و(أوه) أي: أتوجع. وشتان.. بكسر النون وفتحها، بمعنى تباعد، ومن ذلك قوله:

شتان ما يومي على كورها ... ويَوم حَيَّان أخي جابر

كأنه قال: تباعد يومي ويوم حيَّان، أي: تباعد ما بينهما، وهيهات - بفتح التاء وكسرها منونة وغير منونة - بمعنى: بعد، ومنها قوله:

فهيهات هيهات العقيق وأهله ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

وسرْعَان. أي: سَرُع، ووشكان. أي: وشك، ومن كلامهم: سَرْعَان ذي اهالة، وليس شيء منها ينصب المفعول، لأنها لم توضع موضع أفعال متعدية.

[اللغات في (أف)]

قوله: (أف) اسم أتضجر، أو تضجرت، وفيه سبع لغات[١].

ضم الفاء، وكسرها، وفتحها من غير تنوين، وبتنوين هذه ست، والسابعة (أفي) بألف ممالة بعد الفاء، وهي التي تخلصها العامة (يا)[٢].

وعن ابن القطاع[٣] رحمه الله: و«(إف)[٤] بكسر الهمزة حكاها ابن سيدة في / المحكم»[٥] وهي مبنية[٦] على كل لغة، لكونها اسم فعل، وحكى [٥٦/أ]

(١) في شرح الكافية ٢: ٧٤ قال الرضي: «فيها إحدى عشرة لغة (أُف) مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه، و(إِف) بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، و(أُفَّى) كبشرى ممالا، و(أَفّ) كـ(خد) وأفة) منونة وغير منونة، وقد تتبع المنونة (تفة)، فيقال: أفة وتفة».

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٤: ٧٠.

(٣) هو علي بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن الحسين، المعروف بأن القطاع الصقلي من أئمة العربية. من مصنفاته: الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصحاح توفي سنة (٥١٥هـ) ترجمته في بغية الوعاة ٢: ١٥٣ - ١٥٤.

(٤) في اللسان (أف) ١٠: ٣٤٨ «وحكى ابن برى عن ابن القطاع زيادة على ذلك أفةً، وإِفَّة».

(٥) لم أجده في المحكم، وهو في اللسان، نقله ابن منظور في (تفف) ١٠: ٣٦٠.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش ٤: ٣٨.

. . . .

الأزهري[١] عن ابن الأنباري ﷺ: (أفِي لك) باضافته إلى ياء المتكلم[٢]، فمن ضم فللاتباع، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للتخفيف[٣].

والصواب فيها في جميع الأحوال التسكين، قال الزمخشري[٤]: «وتلحق التاء منوناً»، قال ابن يعيش[٥]: «وأما (أفة) بتاء التأنيث، فلا أعرفها».

وقال السخاوي[٦]: «هي اسم للفعل».

قال أبو علي: «هو في الأصل مصدر من قولهم: «أفة وتفة». أي: نتنا، فلما صار اسما للفعل الذي هو أتكره وأتضجر بني».

ويخفف، فيقال: (أفْ) بسكون الفاء، ومنهم من يفتحها مع التخفيف، و(تفة) إتباع لـ(أفة).

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي. أدرك ابن دريد، وأخذ عن ابن السراج وغيره صاحب المعجم الشهير «تهذيب اللغة»، وله مصنفات أخرى، توفي سنة (٣٧٠هـ) ترجمته في بغية الوعاة ١: ١٩.

(٢) في تهذيب اللغة (أفف) ١٥: ٥٨٨: «وقال ابن الأنباري من قال: أفالك نصبه على مذهب العلماء، كما يقال: ويلا للكافرين، ومن قال: أف، رفعه باللام، كما يقال: ويل للكافرين، ومن قال: أُفِ لك. خفضة على التشبيه، كما يقال: صه ومه، ومن قال: أفي لك، أضافه إلى نفسه».

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٤: ٣٨.

(٤) المفصل ص١٦٣.

(٥) في شرح المفصل ٤: ٧٠ قال: «وأما أفة، بتاء التأنيث، فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها وإن كان القياس لا يأباها كل الأباء، لأنه إذا جاز أن يدخلها ألف التأنيث، فيقال: (أفي)، جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرق بينهما».

(٦) ينظر «المفضل في شرح المفصل» - رسالة دكتوراه - اعداد: يوسف محمد عبد الغني، كلية اللغة العربية - القاهرة برقم ١٦٧١. قال السخاوي: «و(أف) صوت معناه: أتضجر، وهو مبني على الكسر، لالتقاء الساكنين، وعلى الفتح، للتخفيف من أجل ثقله بالضم والتشديد، وعلى الضم، للاتباع، وتنون في جميع ذلك للتنكير، وقرئ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ (من سورة الإسراء: ٢٣) بكسر الفاء من غير تنوين، وبالتنوين، وبفتحها من غير تنوين».

. . . .

قال الجوهري: «ويقال: أفا وتُفاً، وهو إتباع له»، وقال ابن سيدة: الأُفّ، الوسخ الذي حول الظفر، والتُّفّ الذي فيه[١]، وقيل: الأُفّ: وسخ الأذن، والتّفّ: وسخ الأظفار، ثم استعمل ذلك عند كل شيء تضجر منه[٢].

وقيل: الأف والأفف: القلة، والتُفّ منسوق على (أف)، ومعناه، كمعناه»[٣] انتهى.

وحيَّان[٤]: اسم رجل.

العقيق[٥]: موضع في طريق الحجاز.

والإهالة[٦]: السمن. أي: ما أسرع إهالتها. أي: النعجة.

---

(١) في اللسان (تفف) ١٠: ٣٦٠ (التُفّ: وسخ الأظفار، وفي المحكم: وسخ بين الظفر والأنملة، وقيل: هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ، والأُفّ: وسخ الأذن، وقال أبو طالب: قولهم: أف وأفة، وتف، وتفة، فالأف: وسخ الأذن، والتُفّ، وسخ الأظفار، فكأن ذلك يقال عند الشيء يستقذر، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون به».

(٢) ينظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص٤٨ تحقيق: النجار.

(٣) اللسان (افف) ١٠: ٣٤٨.

(٤) حيان وجابر: ابنا عميرة من بني حنيفة - ينظر المفضل في شرح أبيات المفصل للغساني الحلبي هامش المفصل ص١٦٢.

(٥) معجم البلدان (عقيق) ٤: ١٣٨ - ١٤١، دار صادر.

(٦) في التهذيب (أهل) ٦: ٤١٧ «والإهالة: الشحم والزيت قط، وقال غير أبي زيد: كل ما اؤتدم به من زيت وودك وشحم ودهن وسمسم وغيره، فهو. أهاله، وكذلك كل ما علا القدر من ودك اللحم السمين إهالة..».

باب الإغراء

وأعني بذلك، وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال، وهو موقوف على السماع، والذي سمع من ذلك: عليك، وعندك، ودونك، وأمامك، ومكانك، ووراءك، وإليك.

فأما عليك وعندك ودونك: فوضعت موضع أفعال متعدية فتعدت لذلك، فتقول: عليك زيداً وبزيد، ودونك زيداً، وعندك زيداً إذا أمرته به.

وقد توضع أيضاً عندك موضع: تخوَّف وتقدَّم فلا تتعدى، فتقول: عندك إذا خوفته من شيء بين يديه، أو أمرته أن يتقدم، وقد توضع أيضاً (على) مع مخفوضها، موضع فعل متعد إلى مفعولين، فتقول: عَلَيَّ زيدا، والمعنى: أولني زيداً، ولا يجوز ذلك في غيرها. وأما، أمامك ومكانك ووراءك، وإليك، فوضعت موضع أفعال لا تتعدى فلم تتعد لذلك. فأما أمامك، فاستعملت تارة بمعنى، تخوف، وتارة بمعنى، تبصر، فتقول: أمامك، إذا خوفته من شيء بين يديه، أو بصرته شيئاً، وأما وراءك، فوضعت موضع افطن، فتقول: وراءك. أي: افطن لما خلفك، وأما مكانك، فوضعت موضع قولك: تأخر، وأنت تحذره شيئاً خلفه، وأما إليك فوضعت موضع، تنح وتأخر،

باب الإغراء

الإغراء: الإيلاع بالشيء[1].

قوله: **(موضع أفعال... إلى آخره)**.

معناه: أن تجعل أسماء الأفعال الأمر. وإنما سمى الأفعال بالظرف والمجرورات للمناسبة بين الظروف والأفعال، من جهة، أن الأفعال لا تقع إلا في ظروف، ومن جهة احتياج الظروف والمجرورات إلى فعل، أو معنى فعل تتعلق به.

---

(١) ينظر: الصحاح (غرا) ٦/ ٢٤٤٥، والقاموس المحيط (غرا) ص١٦٩٨.

فتقول: إليك. أي: تأخر وتنح عن مكانك الذي أنت فيه.

ومن ذلك قوله:

إذا التياز ذو العضلات قلنا إليك إليك ضاق بها ذراعا

أي: تأخر.

والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها، والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل وهو المخاطب، فإن أتبعت الضمير المجرور، قلت: عليك نفسك زيدا، وإن أتبعت الضمير المرفوع قلت: عليك أنت نفسك زيداً.

ولا يغرى إلا المخاطب، فلا تقول: على زيد عمراً، فإن جاء من إغراء الغائب شيء، حفظ، ولم يقس عليه، نحو ما حكي من قول بعضهم: عليه رجلاً ليسنى، وأما قوله عليه السلام: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج وإلا فعليه بالصوم فإنه له وجاء»، فيتخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ، كأنه قال: وإلا فعليه الصوم، فلا يكون من الإغراء.

وأما المُغْرَى به فيكون غائباً ومتكلماً ومخاطباً، فإن كان غائباً أو متكلماً اتصل ضميره بالظرف أو المجرور، وقد ينفصل، فتقول: عليكه، وعليكني، وعليك إياه، وعليك إياي، وإن كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها. بل ينفصل أو

التياز[(١)]: الرجل القصير الملزز الخلق. أول الحديث[(٢)]: «يا معشر الشباب».

الباءة: النكاح، وكذلك. الباء والباه والباهة أيضاً[(٣)].

(١) في تهذيب اللغة (تاز) ١٣: ٢٣٧ «وقال الليث: التياز: الرجل الملزز المفاصل الذي تتيز في مشيته، كأنه يتقلع في الأرض تقلعا... وقال العلماء: التياز: القصير... أبو عبيدة عن الأموي: يقال للرجل إذا كان فيه غلظ وشدة تياز».

(٢) البخاري باب الصوم - ١٠، ومسلم. النكاح ٢٢١، ومسند أحمد ١: ٣٧٨، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٧.

(٣) تهذيب اللغة ٦: ٤٦١، والصحاح (بوا) ١: ٣٧ (بوه) ٦: ٢٢٢٨ واللسان (بوا) ١: ٢٧ - ٢٨ (بوه) ١٧: ٣٧٢.

تأتي بدله بالنفس، فتقول: عليك إياك وعليك نفسك، ولا تقل عليكك، لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا في باب ظننت، وفي (فقدت) و(عدمت)، لا تقول: ظلمتني ولا ضربتك.

ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور. لا تقول: زيداً عليك ولا عمراً دونك، لأنها لم تقو قوة الأفعال. إذ لا تتصرف تصرفها، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع، بل تقول: عليكما زيدا، وعليكم زيدا.

فأما قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ فـ(كتاب) مصدر موضوع موضع فعله، و(عليكم) مجرور متعلق به. كأنه قال: كتب الله عليكم ذلك، وكذلك قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني وجدت الناس يحمدونكا

فيتخرج على أن يكون (دلوي) منصوباً بإضمار فعل، كأنه قال: خذ دلوي، و(دونك) إغراء مستأنف. ولا يجوز أيضاً أن يجاب بشيء من ذلك بالفاء، لا تقول: عليك زيداً فتهينه، ولا دونك عمراً فتحسن إليه.

ومراد الحديث: من كان له قدرة على النكاح وكلفة[1].

والوجاء[2]: نوع من الخصي. المائح[3]: الذي يكون أسفل البئر.

والماتح[4]: الذي يكون على رأسها، ففي المثل: «هو أعرف من المائح باست الماتح»[5].

---

(١) في تهذيب اللغة (باه) ٦ : ٤٦١ : «أراد: من استطاع منكم أن يتزوج، ولم يرد به الجماع. يدلك على ذلك قوله: (ومن لم يقدر، فعليه بالصوم)، لأنه إذا لم يقدر على الجماع، لم يحتج إلى الصوم ليجتر، وإنما أراد: من لم يكن عنده جده فيصدق المنكوحة ويعولها. والله أعلم».

(٢) تهذيب اللغة: (وجا) ١١/ ٢٣٥، واللسان (وجا) ١ : ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) في الصحاح (ويح) ١ : ٤٠٨ : «المائح: الذي ينزل البئر، فيملأ الدلو، وذلك إذا قل ماؤها». وينظر اللسان (ميح) ٣ : ٤٤٧، وفي القاموس (ميح) ص٣١١ «والمائح فرس مرداس بن حوى».

(٤) ينظر تهذيب اللغة (متح) ٤ : ٤٥٢، و(ميح) ٥ : ٢٧٨، والصحاح (متح) ١ : ٤٠٣.

(٥) في تاج العروس (ميح) ٢ : ٢٣٣ : «العرب تقول: هو أبصر من المائح باست الماتح».

باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به
باب ما يجوز أن يُتَّسع فيه

فينتصب على التشبيه بالمفعول به، **وهي ثلاثة أنواع**: الظرف، والمصدر، المتسع فيهما، وسيستوفى الكلام عليهما في موضعه.

ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب، إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فنصبت، نحو قولك: هذا حسن الوجه.

ووجه الشبه بينهما: أنها صفة متحملة ضميراً طالبة لاسم بعدها. تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، كما أن اسم الفاعل كذلك، فإن نقص من ذلك شيء لم تشبه، فلا يجوز: زيد أفضل منك الأب، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وصفات هذا الباب تنقسم قسمين: قسم يشبّه عموماً، وأعني بذلك: أنه

باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به
[معمول الصفة المشبهة]

قوله: **(لأن الإضافة إنما تكون من نصب)**.

لأنها إذا كانت من نصب لا تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الحسن حينئذ مع النصب يكون للرجل هو. لا للوجه في اللفظ، ولا كذلك في الرفع، لأن الحسن حينئذ للوجه لفظاً أو معنى[1].

فلو أضفت من الرفع، لأدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك لا يجوز[2].

---

(١) ينظر: الإيضاح للفارسي ص١٧٨، والمقتصد للجرجاني ١ :٥٣٩ - ٥٤٠.

(٢) في الارتشاف ٣ :٢٤٢ «وذهب الأستاذ أبو الحسن الدباج، وابن هشام الخضراوي، إلى أنه يمكن أن تكون الإضافة من رفع، ويمكن أن تكون من نصب. وذهب السهيلي، إلى أن الخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض».

يجري منه المذكر على مثله والمؤنث على مثله، والمذكر على المؤنث، والمؤنث على المذكر، وهو: كل صفة معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتاء، وذلك نحو: حسن وحسنة، تقول: مررت بامرأة حسنة الأم، وبرجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامرأة حسنة الأب.

وقسم يشبّه خصوصاً، وأعني بذلك أنه يجري منه المذكر على مثله والمؤنث على مثله أيضاً وهو: كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث، والمعنى خاص بأحدهما أو بالعكس أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما، فمثال الأول: حائض وطامث، ومثال عكسه: عجزاء ومثال الثالث: عذراء، وملتح. تقول: مررت بامرأة حائض البنت، وعجزاء البنت وعذراء البنت، ولا يجوز أن تقول: مررت برجل أعذر البنت ولا أعجز البنت ولا حائض البنت، وتقول: مررت برجل ملتح الابن، ولا يجوز أن تقول مررت بامرأة ملتحية الابن. فعلى هذا لا تكون الصفة مشبهة إلا إذا نصبت المعمول أو خفضته، لأن الإضافة إنما تكون من نصب وإلا فهي غير مشبهة.

والمشبهة تتبع ما قبلها في واحد من: الرفع والنصب والخفض، وفي واحد من: التعريف والتنكير، وفي واحد من: الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من: التذكير والتأنيث. وأما قوله:

يا ليلة خرس الدجاج بهرتها ببغداد ما كادت إلى الصبح تنجلي

ف(خرس) مفرد مخفف من خرس - يقال: ليلة خرس إذا لم يسمع فيها صوت - وليس بجمع، فإن لم تكن مشبهة. فإنها تتبع ما قبلها في واحد من:

قوله: **(وإلا فهي غير مشبهة).**

يعني أنها إذا رفعت فرفعها معمولها بطريق الأصالة، لا بطريق التشبيه باسم الفاعل[1].

قوله: **(فإن لم تكن مشبهة).**

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣: ٢٤٢.

النصب والرفع والخفض، وفي واحد من: التعريف والتنكير خاصة.

ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام، نحو قولك: زيد حسن الوجه، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره أو ضمير ما أضيف إليه، نحو قولك: هذا حسن وجه الأم جميل وجهها، وهذه امرأة حسنة وجه الجارية جميلة أنفه، أو أن يكون ضمير معمول لصفة أخرى، نحو قولك: مررت برجل حسن الوجه جميله أو أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو قولك: مررت برجل حسن وجهه، أو أن يكون نكرة، نحو قولك: مررت برجل حسن وجهاً.

يعني به إذا كانت رافعة لظاهر، وحينئذ تكون لما هو من سببيه. لا له، لأنها إنما تكون له إذا كانت رافعة ضميره[1].

[٥٦/ب] مثال غير / المشبهة: مررت برجل حسن وجهه: برفع الوجه.

وتقول: مررت بامرأة حسن وجهها، فلم تتبع ما قبلها في التأنيث، ومررت برجال حسن وجوههم، فلم تتبع ما قبلها في الجمع.

قوله: **(ولا تعمل الصفة [في هذا الباب][2] إلا في السببي)**.

نحو قولك: حسن الوجه، تقديره: الوجه منه، فـ(الوجه) حينئذ سببي، وكذلك باقي الأمثلة.

قوله: **(مررت برجل حسن وجها)**.

يجوز في (وجه) هنا. أن يكون منصوباً على التمييز[3] وعلى التشبيه بالمفعول [به][4].

---

(١) ينظر: التصريح ٢: ٨٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المتن في المقرب المطبوع ١: ١٤٠.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ١: ٥٧.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو من أن تكون معرَّفة بالألف واللام أو نكرة.

فإن كانت نكرة جاز في معمولها، إن كان معرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عُرِّف بهما أو إلى ضميره، أو إلى ضمير ما أضيف إليه، أو إلى ضمير

قوله: **(والصفة [في هذا الباب][1] مشبهة كانت أو غير مشبهة).**

مسائل هذا الباب تنقسم في الصورة إلى ثماني عشرة مسألة، لأن الصفة، إما أن تكون معرَّفة بالألف واللام، أو منَكَّرة، ومعمولها المظهر، إما مضاف أو معرَّف بالألف واللام، أو منكَّر.

فتضرب وجهين للصفة في ثلاثة المعمول تكون ستة، والمعمول في كل واحد من وجوهه يكون، مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فتضرب هذه الثلاثة في تلك الستة فتكون ثماني عشرة[2].

لكن يجوز في (وجه) النكرة - إذا نصبته - مع الألف واللام في(الحسن) وعدمها - النصب من وجهين: على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به - كما تقدم -، فيكون في المسألة من حيث الإعراب عشرون وجهاً.

منها مسألتان لا تجوزان بالإجماع، وهما:

إذا كانت الصفة معرَّفة بالألف واللام ومعمولها: إما منكر، أو مضاف إلى الضمير، نحو: مررت بالرجل الحسن وجه، والحسن وجهه.

الجر ممتنع في كلتا المسألتين - إذا كانت الصفة مفردة -، لأنها إذا كانت

---

(١) زيادة من المقرب المطبوع ١: ١٤٠.

(٢) أمثلتها: حسن وجهه: بالرفع والنصب والخفض
حسن الوجه: بالرفع والنصب والخفض
حسن وجه: بالرفع والنصب والخفض
الحسن وجهه: بالرفع والنصب والخفض
الحسن الوجه: بالرفع والنصب والخفض
الحسن وجه: بالرفع والنصب والخفض

الموصوف ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والخفض، إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض إلا في ضرورة، نحو قولك: هذا حسن وجهه بنصب (وجهه) وخفضه. فمن النصب، قوله:

أنعتها إني من نُعَّاتها كومَ الذُّرى وأدقة ضراتها

ومن الخفض، قوله:

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتَا الأعالي جَوَنتا مُصْطلاهما

مفردة وفيها الألف واللام. لا تضاف إلا ما فيه الألف واللام[1].

وفيها مسألة: مختلف فيها، وهي: إذا كان المعمول مضافاً إلى الضمير والصفة عرية من الألف واللام، نحو: مررت برجل حسن وجهه.

يجوز في هذه المسألة جر المعمول بالإضافة، عند سيبويه[2] رحمه الله واستشهد عليه:

.... بـ(جونتا) مصطلاهما[3]

ومنع الجر غيره من النحاة[4].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢:٢٠٧.

(٢) قال في الكتاب ١:١٠٢ (بولاق): «وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها - شبهوه بـ(حسنة الوجه)، وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام. قال الشماخ:

أمن دُمنتين عرَّس الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كُمْيتا الأعالي جونتا مصطلاهما

(٣) الشاهد في (جونتا مصطلاهما) حيث أضيفت الصفة المشبهة (جون) إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفها، وهو (مصطلاهما)، والضمير فيه يعود إلى (جارتا) فهي مثل، قولهم: حسن وجهه - بالإضافة.

(٤) ممن منع الجر في هذه المسألة المبرد، وابن بابشاذ. قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢:١٠٦٨: «وهذا يعني الجر - عند سيبويه - مخصوص بالشعر - وعند أبي العباس المبرد - ممنوع في الشعر وغيره، وتأول بيت الشماخ على أن (هما) من قوله:

.... مصطلاهما =

وإن كان المعمول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف، جاز فيه الخفض والنصب، نحو قولك: هذا حسن وجهاً وحسن وجه، ومررت برجل حسن وجه جميل أنفه بنصب (أنفه) وخفضه، وإن اتصل به ضمير عائد عليه رفعته، ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلاَّ في ضرورة وإنْ كان ضمير معمول لصفة أخرى فإنْ كانت الصفة منصرفة لم يجز فيه إلا الخفض، نحو قولك: حسن الوجه جميله، وإن كانت غير منصرفة جاز في الضمير أن يكون في موضع خفض وأن يكون في موضع نصب، فتقول: مررت برجل حسن الوجه أحمره - بكسر الراء - إن قدرت الضمير مخفوضاً، وفتحها إن قدرته منصوباً، وسمع الكسائي: (لا عهد لي بأَلأم منه قفا ولا أوضعَه) بفتح العين. وإن كانت الصفة معرَّفة بالألف واللام، فإن كانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون - إن أثبت النون - لم يجز في المعمول إلا النصب، نحو قولك: قام الرجلان الحسنان وجوهاً والرجال الحسنون وجوهاً، وقام الرجال الحسان الوجوه، والرجال الحسنون الوجوه وقام الرجلان الحسنان وجوهاً منهما، والرجال الحسنون وجوهاً منهم وقام الرجلان الحسنان وجوههما، والرجال الحسنون وجوههم، إلا أن نصبه إن اتصل به ضمير يعود على الموصوف لا يجوز إلا في ضرورة.

وباقي المسائل كلها جائزة. لكن تتفاوت بالقوة والضعف.

قوله: **(الحسنان وجوهاً. والحسنون وجوهاً)**.

يمتنع الجر فيه مع ثبوت النون، ويمتنع الرفع، لأن المعمول ليس فيه ضمير، ولا ما يقوم مقام الضمير، وقد ثنيت الصفة، وجمعت، ولا تثنى ولا تجمع إذا رفعت الظاهر على اللغة الفصحى. نحو: مررت برجلين حسن

=عائد على (الأعالي)، لأنها مثناه في المعنى، وهو عند الكوفيين جائز في الكلام، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) - (مسلم - فتن - ١٠٠). وفي وصف النبي ﷺ (شثن أصابعه) - البخاري - (اللباس ٦٨). وينظر شرح الرضي ٢:٢٠٧ - ٢٠٨، والهمع ٥:٩٨.

وإن حذفت النون جاز فيه النصب والخفض إلا أنَّ ذلك لا يجوز فيه إلا إذا اتصل به عائد على الموصوف إلا في ضرورة.

وإن كانت غير ذلك جاز في المعمول إن كان معرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عُرِّف بهما، أو إلى ضميره، أو إلى ما أضيف إلى ضميره ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض.

وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف لم يجز فيه إلا الرفع، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة، نحو ذلك: مررت بزيد الحسن وجهه، ومررت بالرجل

غلامهما، وبرجال حسن إخوتهم[١].

قوله: **(على لغة من قال: أكلوني البراغيث)**[٢].

يعني به أن بعض العرب يأتي مع الفاعل المثنى والمجموع، المذكر والمؤنث بعلائم تخبر بأحوال الفاعل. كما أتَوْا مع المؤنث في، نحو: قامت هند، بعلامة تخبر بتأنيث الفاعل، وعلى ذلك قول الشاعر:

[٥٧/أ] / **ولكن ديَّا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه**[٣]

---

(١) في الكتاب ١: ١٠٣ (بولاق) قال سيبويه: «وإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون، فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخيار، وهما الحسنان الوجوه» وينظر الارتشاف ٣: ٢٤٦.

(٢) هذه العبارة لا توجد في متن المقرب المطبوع - لعله اطلع عليها ونقلها من نسخة أخرى غير النسخ التي اعتمد عليها محققاً المقرب.

(٣) من الطويل، وقائله الفرزدق في ديوانه ص٥٠، وورد في الكتاب ١: ٢٣٦، ومعاني القرآن للأخفش ١: ٢٦٣، والتكملة للفارسي ص٨٦، ٢٣٩، وسر صناعة الإعراب ٤٤٦، والأمالي الشجرية ١: ١٣٣.

ديَّافي: نسبة إلى (ديَّاف) قرية من قرى الشام تنسب إليها الإبل.

حوران: من مدن الشام، والسليط: الزيت، أو دهن السمسم.

الشاهد فيه قوله: (يَعْصِرْن السليط أقاربه) حيث أتى بنون النسوة في الفعل يعصرن: علامة على جمع الفاعل المؤنث، وذلك على لغة من يثنى الفعل ويجمعه مقدماً، ليدل على أنه لاثنين أو لجماعة، كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنه لمؤنث.

الحسن وجهه. بنصب (وجهه) ورفعه، وإن كان نكرة أو مضافاً إلى ضمير نكرة لم يجز فيه إلا النصب، نحو قولك: هذا الحسن وجهاً الجميل أنفه.

وإن كان ضميراً فإن كان عائداً على ظاهر يجوز فيه النصب والخفض، جاز فيه أن يكون في موضع نصب، وأن يكون في موضع خفض.

فإن كان عائداً على ظاهر. لا يجوز فيه إلا النصب، لم يجز فيه إلا أن يكون في موضع نصب، نحو قولك: هذا الحسن وجها الجميلة.

ويجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل بجميع التوابع ما عدا الصفة.

وإذا كان مخفوضاً خفض المعطوف عليه، ولم يجز نصبه بإضمار فعل، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه.

فالنون في (يعصرن) علامة لجمع الفاعل المؤنث، وكذلك يجمعون الاسم العامل عمل الفعل ويثنونه، وإن رفع الظاهر، فتكون تثنيته وجمعه في كونه علامة، كلحوق العلائم للفعل.

أمثلة:

الحسن الوجه، الحسن وجه الجارية، الحسن وجه الجارية الجميل أنفها، الحسن الجارية الجميل أنف وجهها، مررت بالرجل الحسن وجهه.

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم

بهذا الباب تتبين أحكام المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى وهي: الحال، والمفعول المطلق، وأعني به المصدر، والمفعول فيه، وأعني به: ظرفي الزمان والمكان.

فأما المصدر، فهو اسم الفعل، نحو: قيام، أو عدده، نحو: عشرين ضربه، أو ما قام مقامه، نحو قولك: سرت قليلاً، فحذفته وأقمت صفته مقامه، أو ما أضيف إليه، بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم
[المصدر]

قوله: **(فأما المصدر فهو اسم الفعل)**(١).

يعني: اسم الفعل عبارة عن الفعل.

اعلم أن المصدر، والحدث، والحدثان، والفعل، ألفاظ مترادفات وجميعها: عبارة عن الحركة الصادرة من المتحرك بها من الإنسان وغيره(٢) وسماها هو: الحركة المفعولة.

فإذا عبرنا عن هذا المسمى، جاز أن نعبر بلفظ الفعل الذي هو مرادف. فحينئذ يكون الفعل هاهنا هو المراد من نفس الحركة مجازاً، كما تقول:

---

(١) في المخطوطة: اسم الفاعل، وما أثبت هو الصحيح. ينظر المتن أعلى الصفحة والمقرب ١: ١٤٤.

(٢) في شرح المفصل ١: ١١٠ قال ابن يعيش: «إنما سمي مصدراً، لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي تصدر عنه الإبل بعد الري مصدر... ويسميه سيبويه: الحدث، والحدثان، وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها، والمراد بالأسماء. أصحاب الأسماء. وهم الفاعلون، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل». ينظر الكتاب ١: ١٥، ١٦، وشرح الرضي ٢: ١٩٢، والمساعد ١: ٤٦٤.

بعضه، نحو قولك: سرت كل السير، ويشترط في جيمع ذلك أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه، أو من معناه.

وأما ظرف الزمان: فهو اسم الزمان، أو عدده، أو ما قام مقامه، نحو: سرت قدوم الحاج. أي: وقت قدومه فحذفت اسم الزمان وأقمت المصدر مقامه، أو ما شبه به أو ما أُضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه، نحو قولك: سرت جميع اليوم، أو بعضه، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى (في).

وأما ظرف المكان، فهو اسم المكان، أو عدده، نحو: عشرين ميلاً، أو ما قام مقامه، نحو قولك: قعدت قريباً منك. أي: مكاناً قريباً منك، فحذف الظرف، وأقيمت صفته مقامه.

ضربت زيداً، فتكون. الزاي والياء والدال كأنها جعلت نفس ذلك الشخص مجازاً.

قوله: **(منصوباً)**[١].

تحرز من نحو: الضرب[٢] مؤلم.

(بعد فعل) تحرز من نحو: إنَّ الضرب[٣] مؤلم.

(من لفظه). تحرز من: كرهت الضرب.

(أو من معناه). ليدخل: يعجبني حباً، وأبغضه كراهة[٤].

---

(١) يعني على المفعولية المطلقة.

(٢) لأنه مرفوع.

(٣) لأن ناصبة حرف.

(٤) في شرح المفصل ١: ١١٢ قال ابن يعيش: «أكثر النحويين يجيز أنْ يعمل الفعل في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه، لاتفاقهما في المعنى، نحو: أعجبني الشيء حبا... وذهب الآخرون إلى أنَّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أنْ يكون من لفظه... وهو رأي سيبويه، لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر..».

أو ما شبه به، أو ما أُضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه، أو بعضه، نحو قولك: سرت جميع الميل أو بعضه، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في.

والحال: هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً، أو نية مفسر لما أنبهم من الهيئات، أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام.

فالمفَسِّر: قولك: جاء زيد ضاحكاً.

والمؤكِّد: تبسم زيد ضاحكاً.

فأما المصدر فينقسم ثلاثة أقسام:

مبهم: وهو ما يقع على القليل والكثير من جنسه، نحو: قيام.

ومختص: وهو ما كان اسماً لنوع. نحو: القهقرى، أو تخصص بالألف واللام، أو بالإضافة، أو النعت.

ومعدود: وهو ما دخلت عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد. كـ(ضربة)، أو

[أقسام المصدر]

قوله: **(ومختص)**[١].

وهو ما يفهم منه فائدة زائدة على ما في الفعل، ولم يفهم منه العدد[٢].

والقهقرى[٣]: نوع من أنواع المصدر، معناه: الرجوع إلى وراء.

---

(١) المختص: هو القسم الثاني من أقسام المصدر.
أما الأول: وهو المبهم: فهو ما ساوى معناه معنى عامله، ويكون لمجرد التوكيد، نحو: قمت قياما.

(٢) أدخل ابن مالك المعدود في المختص، فقال في التسهيل ص٨٧: «فإن ساوى معناه معنى عامله، فهو لمجرد التوكيد، ويسمى مبهما، ولا يثنى ولا يجمع، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمى مختصاً». وينظر المساعد ١:٤٥٦ - ٤٦٦.

(٣) القاموس المحيط (قهر) ص٦٠١.

كان اسم عدد. كـ(عشرين ضربة)، أو مثنى.

وأما ظرف الزمان فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام:

مبهم: وهو ما لا يصح وقوعه في جواب (كم)، ولا في جواب (متى) نحو: زمان.

ومختص: وهو ما يصح وقوعه في جواب (متى) نحو: يوم الجمعة.

ومعدود: وهو ما يصح وقوعه في جواب (كم) نحو: يومين.

وقد يكون الظرف مختصاً ومعدوداً، فيقع في جواب (كم)، و(متى)، نحو: المحرم وسائر أسماء الشهور. إذا لم تضف إلى شيء منها شهراً، فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها كان في جواب (متى)، وصار مختصاً، نحو: شهر رمضان، فما كان منها معدوداً - مختصاً كان أو غير مختص - فالعمل في جميعه، إلا أن تريد التكثير، نحو قولك: سرت سنة، فيكون العمل إذ ذاك في بعضه،

[استعمال بعض المصادر ظروفاً للزمان والمكان][1]

لا يجوز في (مقعد القابلة) الاتيان بـ(في)[2] وما كان مثله في القرب، نحو: معقد الإزار، أو البعد، نحو: مناط الثريا.

نحو: جلس مني مقعد القابلة، وهو مني مَعْقد الإزار، وهو مني مناط الثريا.

(١) في التبصرة والتذكرة: ٣٠٩ قال الصيمري: «واعلم أن المصادر تستعمل ظروفاً للزمان والمكان، كقولك: زيد منى مناط النجم، وعمرو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب.
والتقدير: زيد منى موضع مناط النجم، وموضع مقعد القابلة، وموضع مزجر الكلب، ويراد بهذا الكلام التقريب والتبعيد».

(٢) إشارة إلى قول المصنف، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى (في)، وفي شرح الكافية ١:١٨٦ قال الرضي: «ويكثر حذف (في) وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياس، نحو: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا ومقعد الخاتن، ومنزلة الشغاف».

وما كان منها مختصاً غير معدود فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه.

وأما ظرف المكان فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام:

مبهم: وهو ما ليس له نهاية معروفة، ولا حدود مصورة، نحو: خلفك.

ومختص: وهو عكسه نحو: الدار، والمسجد.

ولا يقتضي شيء من ذلك أن يكون العمل في جميعه.

ومعدود: وهو ما يصح وقوعه في جواب (كم) والعمل في جميعه.

وأما الحال فقسمان:

مؤكدة، ومبينة، كما ذكرت.

[أقسام الحال]

واعلم أن الحال تنقسم أربعة أقسام.

منتقلة: ك(جاء زيد راكباً)، ومؤكدة: كقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1]، وموطئة: كقوله: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وكقولهم: مررت بزيد رجلاً صالحاً، ف(رجلاً) حال في اللفظ، و(صالحاً) صفة له، وفي المعنى إنما الحال (صالحاً)، ومقدرة: نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً.

أي: مقدِّراً الصيد به غداً[3].

---

(١) سورة فاطر من الآية ٣١.

(٢) سورة الأحقاف من الآية ١٢.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٥٦٥ - ٥٦٦.
وفي شرح السيرافي هامش الكتاب ١:٢٤١: «قوله مررت برجل معه صقر.. الخ» (معه صقر) جملة مركبة من مبتدأ وخبر، صفة ل(رجل)، و(صائد به) صفة أخرى إذا حملته على (رجل)، فإن حملته على الهاء في (معه)، وهو الاسم المضمر المعروف الذي عناه سيبويه. نصبته على الحال، وهذا معنى قوله: تجعله خبرا. يعني حالاً. وينظر الأمالي الشجرية ٢:٢٧٩.

ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربي الحال بنفسه، إلا ظرف المكان المختص فإنه إن كان مشتقاً من لفظ الفعل وصل إليه الفعل الذي من لفظه بنفسه، وما عدا ذلك فإنه لا يصل إليه إلا بواسطة (في) إلا ما شذ من ذلك، وهو الشام من قولهم: ذهبت، نزلت الشام، وكل اسم مكان مختص مع دخلت.

وأدراجه من قولهم: رجع أدراجه واستمر أدراجه، أو ما جاء من ذلك في ضرورة، نحو قوله:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم   رفيقين قالا: خيمتي أم مَعْبَد

ويتعدى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر نفسه، ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً إلا بواسطة (في) إلا أن يتسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به، فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه، نحو قوله:

[الفعل لا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان إلا] بواسطة (في)

مثال ضمير ظرف الزمان: يوم الجمعة قمت فيه.

ومثال ضمير ظرف المكان: يمين زيد جلست فيه.

معنى التصرف في الظرف والمصدر وغيره: النقل من هذا الباب إلى باب آخر[1].

---

(١) في شرح الكافية ١: ١٨٧ قال الرضي: «المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير (في)، أو مجروراً بـ(من)... والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى (في)، أو انجراره بـ(من)». وفي الأمالي الشجرية ١: ٢٤٩ قال ابن الشجري: «ومعنى متصرف ويتصرف: أنه يكون ظرفا تارة ثم يتسع فيه فيجعل مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بحرف جر وبإضافة اسم إليه».

ويوم شهدناه سُليما وعامرا قليل سوى الطعن النِّهال نوافله

فجعل اليوم مشهوداً اتساعاً، وإن كان مشهوداً فيه، ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد، أو متعدياً إلى واحد، أو ما عمل عمله إن كان من جنس ما ينصب المفعول به.

وأما الحال فلا يضمر.

والمصدر: ينقسم بالنظر إلى، التصرف والإنصراف، أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون متصرفاً لا منصرفاً، وهو كل ما أقيم من الصفات التي لا تتصرف مقام مصدر محذوف وكل ما جمع من المصادر جمعاً متناهياً، أو كانت فيه ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، نحو: رجعاء وكبرياء.

الثاني: عكسه نحو: سبحان الله ومعاذ الله، وريحانه. أي استرزاقه،

[أقسام المصدر، بالنظر إلى التصرف والانصراف]

قوله: **(سبحان الله)**.

[٥٧/ب] قيل[(١)]: سبحان./ اسم للمصدر.

وقيل: هو مصدر فعل لم يستعمل كأنه [قال][(٢)]: سبح سبحاناً، بتخفيف الباء كـ(كَفر كُفْراناً)، ومعناه: البراءة من السُّوء والتنزيه[(٣)]، فإذا قلت: سبحان الله،

---

(١) يرى ابن القواس، أنه اسم للمصدر، فيقول في شرحه لألفية ابن معطي ١: ٥٣٤: «ويدل على أنه اسم للمصدر وليس بمصدر أمران:
أحدهما: أن فعله (سبَّح) ومصدره: التسبيح
والثاني: أنه جاء في حال الإفراد غير مصروف كقوله:
أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر
... وقيل إنه مصدر (سَبَح) كغفر غفرانا، والأول أظهر لما مر».

(٢) زيادة عن المخطوطة يقتضيها السياق.

(٣) في شرح المفصل ١: ٣٨ قال ابن يعيش: «قولهم: (سبحان) هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه: البراءة والتنزيه، وليس منه فعل، وإنما هو واقع موقع التسبيح =

....

فمعناه: نزهت الله، وليس معناه قلت: سبحان الله.

وأكثر ما يستعمل مضافاً إلى المفعول، لأن سيبويه حين قدره، قال: «أسبح الله»[(١)]، وروي أن النبي - ﷺ - سئل عن (سبحان الله) فقال: «إنكاف الله من كل سوء» وفسره فقال: «إنك نزهته عما يستنكف منه»، ويروى: أنه عليه السلام قال: «براءة الله من الشر»[(٢)].

وقد جاء غير مضاف في قوله:

.... **سبحان من علقمة الفاخر**[(٣)]

فقد جعل علماً على معنى، البراءة منه، وفيه الألف والنون الزائدتان، فلم ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وقيل: إنما لم ينون، لأنه نوى الإضافة، ورجح هذا القول: بأن سيبويه شبهه بالحمد لله، فشبه ما فيه الألف واللام بالمضاف[(٤)]، وأما قولهم: (سبَّح) بتشديد الباء فهو مشتق من

=الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علماً على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك، ولا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون».

(١) الكتاب ١: ١٦٢ (بولاق)، وينظر المحكم لابن سيدة (سبح) ٣: ١٥٤، واللسان (سبح) ٣: ٢٩٩.

(٢) ينظر الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٤: ٢٣ تحقيق (البجاوي)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥: ١١٦ تحقيق (الطناحي).

(٣) عجز بيت من السريع، وقائله الأعشى وصدره:

أقول لما جاءني فخره ....

وهو في ديوانه ص١٠٦، والكتاب ١: ٣٢٤ (هارون)، ومعاني القرآن للأخفش ١: ٥٧، والمقتضب ٣: ٢١٨، ومجالس ثعلب ٢٦١، والمحكم ٣: ١٥٤، ومقاييس اللغة ٣: ١٢٥.

والشاهد فيه قوله: «سبحان» حيث جاء ممنوعاً من الصرف غير منون، للعلمية وزيادة الألف والنون، قال الأعلم في هامش الكتاب ١: ١٦٣ (بولاق): الشاهد فيه: نصب (سبحان) على المصدر ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن، وحذف التنوين منها، لأنها وضعت علماً للكلمة، فجرت في المنع من الصرف، مجرى عثمان ونحوه، ومعناها «البراءة والتنزيه».

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٦٣ «زعم أبو الخطاب أن (سبحان الله)، كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: أبرئ براءة الله من السوء، وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الأعشى) =

وعمرك الله وقعدك الله، ومعاذ الله، وغفرانك لا كفرانك. أي: استغفارا وحِجْراً أي: تحريماً لذلك، وبراءة منه. قال تعالى: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾

(سبحان)[١].

قوله: **(وقَعْدك الله)**، بمعنى: عَمْرَكَ الله، وهو مضاف إلى الفاعل كـ(عمرك الله)، وفيه لغتان: قَعْدَك، وقَعِيدك[٢].

السيرافي رحمه الله: أسألك بقَعْدَك الله. أي: بوصف الله بالثبات والدوام، مأخوذ من قواعد البيت، وهي أصوله[٣]، والأصل في ذلك، القعود الذي هو ضد القيام، لثبوته.

ولم يتصرف منه فعل، فيقال: قعدتُك الله. كما يقال: عَمرتُك[٤].

وقال أبو علي رحمه الله كان المعنى في: (قَعْدك الله. أي: حفظك الله تحفيظاً كتحفيظك إياه نفسك، وليس من القعود الذي هو خلاف القيام[٥]، ولكنه من

=أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر

أي: براءة منه، وأما ترك التنوين في (سبحان) فإنما ترك صرفه، لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كنصب الحمد لله..».

(١) في هامش الكتاب ١:١٦٣ (بولاق) قال السيرافي: «فأما سبَّح يُسبِّح فهو فعل ورد على (سبحان) بعد أن ذكر وعرف معناه، فاشتقوا منه فعلا، قالوا: سبَّح زيد. أي: قال سبحان الله كما تقول: بَسْمَل، إذا قال: بسم الله..».

(٢) في الصحاح (قعد) ٢:٥٢٦: «وقولهم قعيدك لا آتيك، وقعيدك الله لا آتيك، وقَعْدَك الله لا آتيك. يمين للعرب، وهي مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر» وفي شرح الكافية ١:١١٩ قال الرضي: «قولهم: عَمْرَكَ الله، وقَعْدَك الله بفتح القاف. قال المازني: سمعت كَسْرها ممن لا أثق، وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر» وينظر الأمالي الشجرية ١:٣٤٩.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ١:١٢٠.

(٤) ينظر الكتاب ١:١٦٣، وشرح الرضي ١:١١٩.

(٥) في شرح الكافية الشافية ٢:٨٧١ قال ابن مالك: «وأما قَعْدَك الله، وقعيدك الله، فقيل: هما مصدران بمعنى: المراقبة كـ(الحس والحسيس)، وانتصابهما بتقدير: أقسم، أي: أقسم بمراقبتك الله.

وحنانيك ....

قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١] أي: حافظ. يبين ذلك: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٢].

وقد جاء في الشعر:

قـــعـــيـــدك الله[٣] ....

وليس على حذف الزوائد، ولكنه كالنكير من (أنكر)، والنذير من (أنذرت)، ونص سيبويه[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (قَعْدَك) ليس له فعل.

قوله: **(حنانيك)**.

أي: ومن المنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، ما جاء من المصادر مثنى، ويراد بالتثنية التكثير[٥]، وأنه يعود مرة بعد مرة. واقتصر على التثنية، لأنها أول التضعيف، نحو: حنانيك.

قال سيبويه[٦] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة» انتهى، وحنانيك: تثنية حنان.

والحنان: الرحمة والخير. أي: إذا كنت في رحمة منه وخير، فلا تنقطع، ولتكن موصولاً بآخر من رحمتك[٧]، ولا يستعمل إلا منصوباً، لأنه لما دخل التكثير بالتثنية أُلْزِم النصب، لعدم تمكنه وهو مضاف/ للمفعول[٨]. [٥٨/أ]

وقيل: قَعْد وقَعيد بمعنى، الرقيب والحفيظ من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾.

(١) سورة ق من الآية ١٧.

(٢) سورة ق من الآية ١٨.

(٣) ومنه قول الفرزدق من الطويل في ديوانه ص٨٩٥، والهمع ٢: ٤٥، والدرر ٢: ٥٤

قعيد كما الله الذي أنتما له ... ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

(٤) الكتاب ١: ١٦٣ (بولاق).

(٥) قال سيبويه ١: ١٧٤ (بولاق): «كأنه قال: تَحنَن بعد تحنن» وينظر شرح ابن يعيش ١: ١١٨.

(٦) الكتاب ١: ١٧٤ (بولاق).

(٧) ينظر الكتاب ١: ١٧٤ - ٧٥. والمقتضب ٣: ٢٢٣ - ٢٢٥.

(٨) في مختصر السيرافي هامش الكتاب ١: ١٧٦: «وهذا المثنى كله غير متصرف. أي أنه لا =

وهذاذيك، وحذاريك، ودواليك ....

ابن قتيبة: وحنانا. أي: رحمة، ومنه: تحنن علي، وأصله من حنين الناقة على ولدها[(١)].

قوله: **(هذاذَيك)**.

وهو مأخوذ، من هَذَّ يهُذّ، إذا أسرع[(٢)]، والمراد بالتثنية الكثرة[(٣)].

قوله: **(حذَاريك)**.

ذكر سيبويه[(٤)] رحمه الله: «وحذَاريك. كأنه قال: ليكن منك حذر بعد حذر».

قوله: **(دواليك)**.

تثنية دوال، والمراد بالتثنية الكثرة.

قال سيبويه[(٥)] رحمه الله: «ومعنى تثنية (دَواليك). أنه فعل من اثنين، لأنك إذا داولت، كان من كل واحد فعل، وحذف نونه للإضافة، من المداولة، هي: المناوبة، وذا من فعل الجاهلية. وكانوا إذا أراد الرجل أن يعقد مودة امرأة، شق كل منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة[(٦)].

ونصب (دواليك) على فعل من لفظه. أي: دال لك الأمر دوالاً بعد دوالٍ. أو على الحال[(٧)]، وهو بدل من الفعل.

=يكون إلا مصدرا منصوباً، أو اسماً في موضع الحال، وإنما لم يتمكن، لانه دخله بالتثنية لفظ معنى التكثير».

(١) ينظر تهذيب اللغة (حنن) ٣: ٤٤٥ - ٤٤٧، وتاج العروس (حنن) ٩: ١٨٤.

(٢) الصحاح (هذذ) ٢: ٥٧٢.

(٣) في الكتاب ١: ١٧٥ «كأنه يقول: هَذًّا بعد هَذًّ من كل وجه» وينظر شرح ابن يعيش ١: ١١٩.

(٤) في الكتاب ١: ١٧٥ قال سيبويه «ومثل ذلك حذَاريك. كأنه قال: ليكن منك حذر بعد حَذر».

(٥) عبارته في الكتاب ١٧٥ (بولاق): «ومعنى تثنيته دواليك أنه فعل من اثنين، لأني إذا داولت فمن كل واحد منا فعل».

(٦) ينظر شرح ابن يعيش ١: ١١٩.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١: ١٧٥: «وإنْ شاء كان حالا».

ولبيك وسعديك.

فإذا نصبت على المصدر، قدرت: يتداول تداولاً مثل دواليك، لأنه مصدر مشبه. وإذا نصبت على الحال، فتقديره: متداولين[١]، وصح نصبه على الحال، وإن كان معرفة، لأن المصادر قد تقع أحوالاً وإن كانت معارف، نحو: جَهْدَك وطاقَتَك، والعِرَاك، وسيبويه[٢] ذكر ذلك في الشعر.

قوله: **(لبيك وسعديك)**.

قال سيبويه: «أراد بـ(لبيك وسَعْدَيك). إجابة بعد إجابة. كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا مجيبك في آخر[٣]، وقال: حدثنا أبو الخطاب[٤]. أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يقلع عنه ولا يفارقه[٥]: قد أكب فلان على كذا، ويقال: قد أسعد فلان فلاناً على أمره وساعده.

والإلباب والمساعدة دنو ومتابعة: إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه، فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال: قرباً منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في

---

(١) في الكتاب ١ : ١٨٥ قال سيبويه: «.. إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل، قول الشاعر، وهو عبد بن الحسحاس:

إذا شُق بُردشُق بالبرد مثله دَواليك حتى ليس للبُرْد لابس

أي مداولتك، ومداولة لك، وإن شاء كان حالاً».

(٢) في الكتاب ١ : ١٧٥ قال سيبويه: «وهذا ما جاء منه في الألف واللام، وذلك قولك: أرسلها العراك». قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

وقال في ١ : ١٧٦: «وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك».

(٣) الكتاب ١ : ١٧٥ بتصرف يسير.

(٤) هو الأخفش الأكبر، واسمه عبد الحميد بن عبد الحميد، وقد أخذ عنه سيبويه (بغية الوعاة ٢ : ٧٤).

(٥) في الكتاب ١ : ١٧٥ : «لا يفارقه ولا يقلع عنه».

الثالث: أن يكون لا متصرفاً ولا منصرفاً. وهو سبحان. إذا جعل علماً ولم يضف، نحو قوله:

أقول لما جاءني فَخْرُه ... سبحان مِن علقمة الفاخر

أي: براءة منه.

الرابع: أن يكون متصرفاً منصرفاً، وهو ما عدا ذلك نحو: ضرب.

وأعني بالتصرف: استعمال الاسم في موضع النصب والرفع والخفض.

وبالإنصراف: دخول التنوين أو ما عاقبه.

الكلام»[1].

والمراد بالتثنية هنا الكثرة، كما في (حَنانيك).

ونصب. لبيك وسعديك بفعل مضمر من غير لفظ المصدر بل من معناه، لعدم الاستعمال من لفظه، فجرى عليه المصدر[2].

---

(١) الكتاب ١: ١٧٦ - ١٧٧ (بولاق).

(٢) ينظر الكتاب ١: ١٧٧، وشرح ابن يعيش ١: ١١٩.

وكذلك أيضاً ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى، التصرف والانصراف، **أربعة أقسام**:

أحدها: أن يكون لا متصرفاً ولا منصرفاً، وهو: سحراً إذا أردته من يوم بعينه.

والثاني: أن يكون متصرفاً لا منصرفاً، وهو غدوة، وبكرة، وعشية، إذا كانت أعلاماً إلا أن استعمال عشية علماً يقل.

والثالث: أن يكون منصرفاً لا متصرفاً، وهو: سُحَير. إذا أردت به سحر ليلتك وبكرة وعشية، وعتمة، وصحوة، وضحى، وصباح، ومساء، وبين، وذات مرة، وذو صباح، وذو مساء، ومن العرب من يجعل ذات مرة، وذات يوم، وذا صباح وذا مساء متصرفة، وهي لغة خثعم قال:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يسود مَنْ يَسودُ

والرابع: أن يكون متصرفاً منصرفاً، وهو ما بقي منها. إلا أن التصرف يفتح فيما كان منها صفة في الأصل، نحو قولك: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً.

إلا أن توصف، نحو: سير عليه طويل من الدهر.

أو يكون صفة خاصة بالموصوف، نحو: سير عليه مليٌّ، أو مستعملة استعمال الأسماء، نحو: سير عليه قريب. فإن تصرفه يحسن إذ ذاك.

[أقسام ظرف الزمان]

قوله: **(غدوة وبكرة)**.

اعلم أن تصرف (غدوة)، و(بكرة) معينين، على غير القياس[1].

---

(١) ينظر الكتاب ١: ١١٢ (بولاق). وفي شرح ألفية ابن معطى ١: ٥٤٢ قال القواس: «... غُدْوة وبكرة معينين، أما تصرفهما فلقولهم: سير عليه يوم الجمعة غدوة. برفع (غدوة) لقيامها مقام الفاعل، وأما امتناعها من الصرف للتأنيث والعلمية».

وظرف المكان، ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصراف، **ثلاثة أقسام**:

أحدها: أن يكون متصرفاً، وهو كل ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام ظرف مكان محذوف أو كان جمعاً متناهياً.

والثاني: عكسه، وهو: مكانك. إذا دخلها معنى عوضك، ودونك. إذا أريد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات، وفوقك. إذا أريد بها علو المرتبة في صفة من الصفات، وسِواك وسَواك، وسَواءك، وعند، ومع، ووسْط ساكنة السين إلا أن (عند) و(مع) قد يدخل عليها (من)، ولا تتصف بأكثر من ذلك.

[أقسام ظرف المكان]

قوله: **(سِواك)**.

(سوى). عند سيبويه[1]: من اللوازم النصب على الظرف، فلا يتصرف، فيكون معناه مكان. وعند الأخفش[2]: يجوز أن يخرج عن الظرفية، فيكون متصرفاً. وفيه ثلاث لغات:

المد لا غير، عند فتح السين.

والقصر لا غير، عند ضمها.

---

(١) في الكتاب ١ :٣٧٧ «وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل أن هذا، كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك. إلا أن في سواك معنى الاستثناء». وفي شرح المفصل ٢ :٨٣ قال ابن يعيش: «والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة، فتقول: جاءني الذي سِواك، ورأيت الذي سواك، ومررت بالذي سواك، كما تقول: جاءني الذي عندك».

«ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا..» وينظر شرح الرضي ١ :٢٤٨٠.

(٢) في شرح الرضي ١ :٢٤٨: «وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعا ونصباً وجراً، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. وزعم الأخفش أن (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً لرفعه، فيقولون: جاءني سواك، وفي الدار سواءك».

....

وكلاهما[(١)]، عند كسرها.

قوله: **(عند)**.

هو لازم الظرفية. إلا بدخول (من) وحدها[(٢)].

[٥٨/ب] / قوله: **(وسْط ساكنة السين)**.

يقال: جلست وسْط القوم بالتسكين، لأنه ظرف، وجلست وَسَط الدار بالتحريك، لأنه اسم[(٣)]، وكل موضع صلح فيه (بَيْن)، فهو (وَسْط) بالتسكين، وإن لم يصلح فيه (بين)، فهو (وَسَط) بالتحريك. وربما سكن وليس بالوجه[(٤)].

والوَسَط أيضاً بالتحريك، من كل شيء أعد له، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[(٥)] [(٦)]. أي: عدلاً، ويقال: شيء وَسط. أي: متوسط بين الجيد والرديء[(٧)].

---

(١) يعني المد والقصر. ينظر شرح ابن يعيش ٢: ٨٣، والاستغناء في حكم الاستثناء للقرافي ص١١٦ تحقيق د. طه محسن.

(٢) في الكتاب ١: ٣٤ «ولو قلت: ما زيد فوقنا ولا عندنا، كان النصب ليس غير، لأنه لا يجوز حمله على (على). ألا ترى أنك لو قلت: ولا على عندنا. لم يكن لأن عندنا لا يستعمل إلا ظرفا، وإنما أردت أن تخبر أنه ليس عندكم».
وفي الهمع ٣: ١٦٤ «ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مثل. أو مجرورة بـ(من) نحو: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾. الكهف من الآية ٦٥.

(٣) في الكتاب ١: ٢٠٤ «ويدُلك على أن المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف، أنك تقول: زيد وسْط الدار، وضربت وسطه، فيصير بمنزلة قولك: ضرب وسطه مفتوحاً مثله».

(٤) ينظر الصحاح (وسط) ٣: ١١٦٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة والصحيح ما أثبت.

(٦) سورة البقرة من الآية ١٤٣.

(٧) الصحاح (وسط) ٣: ١١٦٧.

وأما الحال: فإن كانت مبينة اشترط فيها أن تكون نكرة، أو في حكمها، نحو قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدي وطاقتي، وكلمته فاه إلى في، ورجع عوده على بدئه، وجاء القوم قضهم بقضيضهم، وجاء زيد وحده، ومررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة.

[الحال تكون نكرة أو في حكم النكرة]

قوله: **(العِرَاك)**.

أي: معتركة، لأن العِرَاك مصدر، والمصادر أجناس، فتعريفها وتنكيرها متقارب، لعمومها[1]، و(فاه) جثة، فهو واقع موقع المشتق، وهو نادر.

قوله: **(وحده)**.

في نصبه خلاف، فهو عند سيبويه[2] رحمه الله: حال، وعند يونس: ظرف.

و(مررت بالقوم ثلاثتهم).

معناه: أني مررت[3] بهم معدودين بهذه العدة.

(١) في شرح ألفية ابن معطي ١: ٥٦٨ - ٥٦٩ قال القواس: «تقدم أن للحال شرائط لا تتحقق دونها، وقد تجيء على خلاف ذلك ظاهراً، فترد بالتأويل إليه، فمنها أنها قد تجيء معرفة في حكم النكرة، وجامدة في حكم المشتق. وهو على ضربين: مصدر وغير مصدر. فمن المصدر قول لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ....

وفيه وجهان: أحدهما: أحد الأمرين، وهو أن يكون (العراك) مصدراً في موضع الحال مقدراً بالنكرة أي: فأرسلها معتركة، وإما لأن (العراك)، وإن كان بلفظ المعرفة إلا أنه اسم جنس تعريفه كتنكيره. الثاني: أن (العراك) مصدر منصوب بفعل محذوف ذلك الفعل هو الحال، والتقدير: أرسلها تعترك العراك، وهو اختيار أبي علي الفارسي، وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل، لكون الفعل نكرة، وإنما يحتاج إلى تقدير العامل».

(٢) الكتاب ١: ١٨٨ (بولاق).

(٣) في شرح ابن يعيش ٢: ٦٣ «وقال يونس إذا قلت: مررت به وحده، فهو بمنزلة موحداً، أو منفرداً وتجعله للمرور به، وليونس فيه قول آخر: أن (وحده) معناه على حياله. وعلى حياله في موضع الظرف».

أي: معتركة العراك، ومجتهداً جهدي، ومطيقاً طاقتي، وجاعلاً فاه إلى فيَّ، وعائداً عوده على بدئه، ومنقضين قضهم بقضيضهم، ومنفرداً وحده، ومنفرداً ثلاثتهم بالمرور، فحذفت النكرات وأقيم معمولها مقامها.

وأما أدخلوا الأول فالأول، وجاء القوم الجماء الغفير. فالألف واللام فيهما زائدتان والغفير. وصف لازم كلزوم وصف (مَن) في قولك: مررت بِمَن معجب لك.

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مشتقة، أو في حكمها، وأعني بذلك أن تكون في معنى: ما أخذ من المصدر، وإن لم تكن مأخوذة منه، نحو قولك: علمته الحساب باباً باباً أي: مفصلاً.

ويشترط فيها: أن تكون منتقلة. أي: غير لازمة، أو في حكمها، نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها.

و(**جاعلاً**). أي: مصيراً، و(**منقضين**). أي: مجتمعين.

قوله: (**وأقيم معمولها مقامها**).

وقيل: أوقعنا المصدر مقام اسم الفاعل[1]، **الجماء**[2]: من استجم الماء إذا كثر، **والغفير**[3]: من الغفر، وهو الستر، كأنهم ستروا وجه الأرض لكثرتهم.

وقوله: (**افعله إلزاماً**)[4].

أي: استأثر بفعله، ومعناه: أي انفرد بفعله.

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢: ٦٣.

(٢) الصحاح (جمم) ٥: ١٨٩٠.

(٣) الصحاح (غفر) ٢: ٧٧٠، وينظر شرح الرضي ١: ٢٠٣.

(٤) لا توجد العبارة في المقرب المطبوع. ولعل الشارح اطلع على نسخة أخرى غير النسخ التي اعتمدها محققاً المقرب المطبوع.

فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة فإنها تشبه بعد (خلق) غير اللازم إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك.

ويشترط فيها أيضاً: أن يكون قد تم الكلام دونها، أو في حكم ما تم الكلام دونه، نحو قولك: ضربي زيداً قائماً، وبابه.

ألا ترى. أن (قائماً) ها هنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر، ولو ظهر الخبر على الأصل فقيل: ضربي زيداً إذا وُجِد قائماً. لم تكن لازمة.

ويشترط فيها أيضاً أن تكون منصوبة على معنى (في).

والباب فيها إن تأخرت عن ذي الحال. أن تكون من معرفة، أو من نكرة مقاربة للمعرفة، أو غير مقاربة لها إن كانت الحال يقبح أن تكون وصفاً لذي الحال، نحو قولهم: مررت ببر قبل قفيزا بدرهم، ومررت بماء قعدة رجل، ووقع أمر فجأة.

وقد يجيء من نكرة غير مقاربة للمعرفة، وإن كانت مما يحسن وصف ذي الحال به إلا أن ذلك قليل.

[مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ]

مثال النكرة المقاربة للمعرفة، ما جاء في الحديث: «فجاء فرسٌ له سابقاً»[(١)] فقرب (فرس) من المعرفة، لكونه وصف بـ(له)[(٢)].

وقوله: **(منصوبة على معنى (في)).**

---

(١) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رقم ٢٥٧٧، وروي بروايات أخرى منها: «سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقاً».

(٢) في شرح ألفية ابن معطي ١: ٥٦٤ قال القواس: «قد تقدم أن صاحب الحال شرطه أن يكون معرفة غالباً، فإن جاء نكرة، فلا يخلو إما أن يتقدم على الحال أو يتقدم عليه، فإن تقدم فإما أن يوصف أو لا يوصف، فإن لم يوصف فمجيء الحال عنه نكرة قبيح، لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب، فإن وصفت قربت من المعرفة وزال القبح» وينظر شرح الرضي ١: ٢٠٤

فإن تقدمت على ذي الحال جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال.

وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما يشترط في المبينة إلّا الانتقال.

ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال، الظرف والمجرور التامان، والجملة المحتملة للصدق والكذب. فإن كانت الجملة اسمية فإنها تدخل عليها واو الحال، ويلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائد على ذي الحال ملفوظ به أو مقدر، ولا يلزم إن كانت مشتملة عليه بل المختار لحاقها.

وإن كانت فعلية وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى دون لفظ، واشتملت على ضمير عائد عليه فالاختيار الواو.

وقد يجوز أن لا تأتي بها، وإن لم تشتمل على ضمير عائد عليه فلا بد من الواو.

ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً حتى تكون معه (قد) مظهرة أو مضمرة، أو يكون وصفاً لمحذوف، فإن كان الفعل الماضي لفظاً فعل

الحال تشبه الظرف، في أنها مقدرة بـ(في)[١]، وتفارقها: في أن (في) تدخل على لفظ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها، نحو: جاءك زيد قائماً. أي: في حال قيامه.

[الرابط إذا كانت الحال جملة]

ويضم إلى قوله: **(وكان)**.

ويلزم[٢] أيضاً، إن كان الفعل ماضياً لفظاً أن يكون معه (قد)، إما ملفوظاً

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢:٥٥، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٥٥٣.

(٢) يعني واو الحال.

شرط قد حذف جوابه في الأصل وقع حالاً، ولا يكون معه إذ ذاك (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة ولا يكون وصفاً لموصوف محذوف.

ومن ذلك قول العرب: لأضربنه ذهب أو مكث. فـ(ذهب) في موضع نصب على الحال والتقدير: لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً. أي: لأضربنه على كل حال، والأصل فيه لأضربنه إن ذهب أو مكث، ولذلك لا يجوز أن تقول: لأضربنه يذهب أو يمكث.

وإن كان الفعل مضارعاً. فإن دخل عليه حرف من الحروف المخلصة للاستقبال كالسين وسوف لم يجز أن يكون حالاً، وإن لم يدخل عليه حرف من الحروف التي لا يكون ما بعدها إلا مستقبلاً، فإن كان منفياً وكانت الجملة مشتملة على ضمير عائد على ذي الحال جاز أن تأتي بالواو وأن لا تأتي بها، وإن لم تكن مشتملة عليه فلا بد من الواو.

بها، أو مقدرة[1]، لتقربه إلى الحال[2].

قوله: **(ولا يجوز دخول الواو في المضارع لفظاً ومعنى).**

لشبه المضارع باسم الفاعل، فكما لا تدخل الواو في اسم الفاعل إذا قلت: جاء زيد ضاحكاً، فكذلك لا تدخل على الفعل المضارع[3]، وينبغي أن يقول: **(إذا كان الفعل المضارع مثبتاً).**

لأنه إذا كان منفياً جاز دخول الواو معه، نحو: جاء زيد وما يضحك غلامه[4].

قوله: **(... وأصُك عينيه).**

---

(١) مثال ما جاء معه (قد) ملفوظاً بها، قولك: جاء زيد قد ضحك، ومثالها مقدرة، قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ على تقدير: قد حصرت (النساء من الآية ٩٠).

(٢) في شرح المفصل ٢: ٦٧ قال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه (قد)، أو لم تكن، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين»، وينظر شرح الرضي: ٢١٣، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٥٥٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١: ١١٢.

(٤) ينظر الارتشاف ٢: ٣٦٧، والمساعد ٢: ٤٦.

وإن كان مثبتاً لم يكن بد من الضمير، ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ فيحفظ، ولا يقاس عليه، نحو قولهم: قمت وأصكّ عينيه.

أو في ضرورة، نحو قوله:

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكا

ولا يقتضي العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة. أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف. إلا أن يكون (أفعل) التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان، وفي حالين من

لا بد من تقدير مبتدأ، مع الفعل المضارع، إذا وقع حالاً ودخل عليه الواو، لما فسر من أن الفعل المضارع إذا وقع حالاً، لا يجوز دخول الواو عليه. وإذا عرف أن مع الفعل حينئذ مبتدأ مقدراً، لم تكن الجملة حينئذ إلاَّ اسمية، فلا وجه للاستثناء حينئذ إلا أنَّ الجملة الحالية في اللفظ، صورتها صورة المضارع[1].

[جواز تعدد الحال]

[٥٩/أ] / قوله: **(ولا يقتضي العامل)**.

أمّا في المصدر والظرف، فلا يقتضي أكثر من واحد منهما لا على سبيل البدل، ولا يجوز أن يكون له من كل منهما لا على سبيل البدل أكثر من واحد[2].

---

(١) ينظر شرح الرضي ١: ١١٢. وفي الارتشاف ٢: ٣٦٧ قال أبو حيان: «والمضارع إن كان مثبتاً أو منفياً بلا، فسمع دخول الواو فيهما، نحو: قمت وأصك عينيه، وقرأ ابن ذكوان: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ بتخفيف النون (سورة يونس من الآية ٨٩). ويؤول على إضمار مبتدأ. أي: وأنا أصكّ، وأنتما لا تتبعان».

وفي البسيط: إن كان منفياً بلا، حسن ترك الواو، انتهى، وإن كان منفياً بغير (لا) وحرف النفي (لم)، والجملة لا ضمير فيها، وجبت الواو، نحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس.

(٢) في شرح ألفية ابن معطي ١: ٥٢٨ قال القواس: «ولا ينصب الفعل مصدرين معا ولا ظرفي =

ذي حال واحدة، نحو قولك: أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً.

فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل، نحو قولك: لقي

وأمَّا الحال: فإنه لا يقتضي[1] على سبيل الطلب أكثر من حال واحدة.

والأصح، جواز ذلك إذا كان الشخص الواحد قد يتصف بصفات متعددة في آنٍ واحد[2].

قوله: **(إلى ذي حال واحدة).**

تحرز من مثل: ضرب زيد عمراً. فإنه يقتضي حينئذ حالين لمجيء ذي الحالين معه، كما قال الزمخشري[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق، كقولك: لقيته راكبين، ولقيته مصعداً منحدراً»[4].

=زمان، ما لم يكن أحدهما بدلاً من الآخر». وفي الهمع ٣:١٠٣ قال السيوطي: «منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين. وذهب السيرافي وابن طاهر: إلى أنه يجوز أن ينصبهما، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها، نحو: ضربت ضرباً شديداً ضربتين، وعلى الأول. الثاني بدل».

(١) يعني العامل.

(٢) في شرح المفصل ٢:٥٦ قال ابن يعيش: «واعلم أنه قد يكون للانسان الواحد حالان فصاعدا، لأن الحال خبر، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً، فتقول: هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً. ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال، نحو: هذا زيد قائماً قاعداً». وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١:٥٤ «ومنهم من لم يجز محتجاً بأن العامل الواحد لا يعمل إلا في حال واحدة، قياساً على امتناع عمله في المصدرين والظرفين مطلقاً وعلى هذا تكون الحال الثانية من المضمر في الحال، وهي العامل فيها»، وينظر الارتشاف ٢:٣٥٨ .

(٣) المفصل ص٦١.

(٤) في شرح المفصل ٢:٥٦ قال ابن يعيش: «وأما قولهم: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، ورأيت زيداً ماشياً راكباً. إذا كان أحدهما مصعداً والآخر منحدراً، وأحدهما ماشياً والآخر راكباً. فالمراد أن تكون أنت المصعد و(زيد) المنحدر، فيكون (مصعداً) حالاً للتاء و(منحدراً) حالاً لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر، فإنه لا بأس عليك بتقديم آي الحالين شئت».

عمرو زيداً مصعداً منحدراً. إذا كان اللاقي مصعداً والملقى منحدراً.

وإن كان أحد الظرفين مشتملاً على الآخر جاز ذلك أيضاً في كل عامل، نحو قولك: لقيت زيداً يوم الجمعة غدوة، فتنصب (يوم الجمعة) و(غدوة) بـ(لقيت) على أنهما ظرفان.

والمصادر وظروف الزمان يجوز تقديمهما على العامل كائناً ما كان إلا أن يكون العامل اسماً موصولاً، وفعلاً غير منصرف، أو يكون المصدر ضميراً متصلاً.

وإن جعل العامل صلة لموصول، أو صفة لموصوف، أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور التي تقدم ذكرها في باب الفاعل، لم يجز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على شيء من تلك الأدوات.

قوله: **(لقيت هذا مصعداً منحدراً)**(١).

اعلم أن الحالين اللذين من ذوي حال. إما أن يلبسا، كقولك: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، أو لايُلْبِسَا، كالمثال الذي مثله المصنف رحمه الله فإن ألبسا، تعين جعل الحال الأولى لذي الحال الثاني، وإن لم يلبسا، فالأجود جعل الحال التي لذي الحال الثاني إلى جانب ذي الحال الثاني، وحال ذي الحال الأولى بعد حال ذي الحال الثاني. لأنك إذا عكست ما ذكرنا، حصل فصلان. فصل بين الحال الأولى وصاحبها بالمفعول، وفصل بين الثانية وصاحبها بالحال الأولى، فيحصل حينئذ فصلان، وبما ذكرنا لا يحصل إلا فصل واحد، وهو الفصل بين ذي الحال الأولى وحاله بالحال الثانية، وكلما قل الفصل كان أولى(٢).

---

(١) لا يوجد المثال في نص المقرب المطبوع، ولعله في نسخة أخرى اطلع عليها الشارح، وينظر المقتضب ٤: ١٦٩، والأصول لابن السراج ١: ٢١٨، والمساعد ٢: ٣٥-٣٦.

(٢) قال ابن الشجري في أماليه ٢: ٢٨٢: «وتقول: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فتجعل (مصعداً) حالاً من (زيد)، لأنه ملاصق له، و(منحدراً) حالاً من ضميرك، ليكون في الكلام فصل واحد، وهو فصلك بـ(زيد) وحاله. بين التاء وحالها، ولو جعلت (مصعداً) حالاً من التاء، و(منحدراً) حالاً من (زيد). كان في الكلام فصلان فصلك بـ(زيد) بين التاء وحالها، وهو (مصعداً)، وفصلك بـ(مصعداً) بين (زيد) وحاله التي هي (منحدراً)».

وأما تقديمها على العامل وحده فجائز إلا أن يكون الموصول الألف واللام، أو حرفاً ناصباً، فإنه لا يجوز تقديمها إذ ذاك على العامل وحده.

وأما الحال، فإن كان العامل فيها فعلاً، أو ما جرى مجراه، جاز تقديمها عليه، ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها من قبيل الأسماء الموصولة، أو فعلاً غير متصرف. وإن جعل الفعل العامل فيها أو ما جرى مجراه صلة لموصول، أو صفة لموصوف، أو دخل عليه أداة من أدوات الصدور لم يجز تقديمها على الموصول، ولا على الموصوف ولا على شيء من تلك الأدوات.

وأما تقديمها على العامل وحده فجائز، إلا أن يكون الموصول الألف واللام أو حرفاً ناصباً فإنه أيضاً لا يجوز إذ ذاك تقديمها على العامل وحده.

وإن كان العامل فيها ليس بفعل ولا جار مجراه لم يجز تقديمها عليه تقول: زيد في الدار ضاحكاً.

[تقديم الحال على عاملها]

مثال ما جرى مجراه: أنا ضارب زيداً قائماً.

يجوز تقديمها[1] فتقول: أنا قائماً ضارب زيداً.

[العامل المعنوي]

قوله: **(هذا زيدٌ ضاحكاً)**[2].

---

(١) اختلف النحاة في تقديم الحال على عاملها. فمنهم من منع التقديم مطلقاً، ومنهم من أجازه مطلقاً، ومنهم من فصل في ذلك. ينظر في هذا المقتضب للمبرد ٤:١٦٨-١٧٢، والأمالي الشجرية ٢:٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، وأسرار العربية ص١٩١-١٩٢، وشرح ابن يعيش ٢:٥٧-٥٨، وشرح الرضي ١:٢٤٠، والهمع ٤:٢٧-٣٠.

(٢) هذا المثال لا يوجد في المقرب المطبوع ولعله في نسخة أخرى غير النسخ التي اعتمد عليها محققاً المقرب.

ولا يجوز أن تقول: زيد ضاحكاً في الدار.

ولو كان المعمول ظرفاً لجاز تقديمه، فكنت تقول: زيد يوم الجمعة في الدار بدليل قوله:

تركْتِ بنا لوماً ولو شئت جَادَنا بُعَيْد الكرى ثلجٌ بكرْمانَ ناصِح

فاعمل في (بعيد الكرى) (ثلجاً) بما فيه من معنى الفعل وقدمه عليه.

وكأنه قال: بعيد الكرى بارداً. أي: ثغر بارد.

وأما توسط الحال بين ذي الحال والعامل فيه فجائز، نحو قولك: جاء راكباً زيد ولقيت مسرعاً زيداً.

ما لم يمنع من ذلك كون ذي الحال مخفوضاً، أو ضميراً متصلاً.

العامل في الحال ما في (ها) من معنى التنبيه. أي: أنبه على زيد ضاحكاً، أو ما في (ذا) من معنى الإشارة. أي: أشير إليه ضاحكاً، وهذا وشبهه يسمى العامل المعنوي(١).

---

(١) في المقتضب ٤:١٦٨ قال المبرد: «وتقول: هذا زيد راكباً، وذاك عبدالله قائماً، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً؟.

قيل له: (هذا) إنما هو تنبيه، فكأنك قلت: انتبه له راكباً، وإذا قلت: ذاك عبدالله قائماً. (ذاك) للإشارة، فكأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل، لأنها مفعول فيها». ينظر الأمالي الشجرية ٢:٢٧٦، وشرح ابن يعيش ٢:٥٨، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٥٦٠.

باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم

وهي المفعول معه، والمفعول من أجله.

باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها

وهي: التميز والمستثنى.

فأما التمييز: فهو كل اسم نكرة منصوب مفسّر لما أبنهم من الذوات.

فأما قول العرب: العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدراهم فالألف واللام

[قاعدة]

(كل صفة لنكرة إذا قدمتها عليها انتصبت على الحال).

هذه الترجمة تشتمل على أبواب نذكرها باباً باباً فمنها باب التمييز[1].

باب التمييز
[المنصوب عن تمام الكلام]

قوله: **(عن تمام الكلام)**.

يعني أنه ليس مبيناً للفظ الاسم، ولا للفظ الفعل، في قولنا: طاب زيد نفساً وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، بل هو مبين لجهة النسبة التي بين

---

(١) لم يلتزم ابن النحاس هنا بترجمة المصنف والتي وردت في المقرب المطبوع، وهي تبدأ بالمفعول معه، وقد آثر الشارح التحدث عن كل باب على حده غير ملتزم بالترتيب الذي نهجه المصنف، فبدأ من هذه الأبواب بالتمييز، ثم عاد مرة أخرى للحديث عن المفعول معه، والمفعول من أجله وأخر الحديث عن المستثنى كما فعل المصنف.
ولذا سوف نتابعه في شرحه بذكر المتن أعلى الصفحات حسب الأبواب التي يتحدث عنها.

(٢) سورة القمر من الآية ١٢.

الداخلة على الدرهم زائدة فيه. وكذلك قول الشاعر:

إلى رُدح من الشيزى ملِا لباب البُرِّ يُلْبك بالشِّهاد

(لباب البر) منصوب بـ(ملِا) بعد إسقاط حرف الجر. أي: ملِا بلباب البر ويكون انتصابه، إما عن تمام الاسم، وإما عن تمام الكلام.

فالمنتصب عن تمام الكلام هو. كل تمييز مفسِّر لمبهم ينطوي عليه الكلام نحو قولك: امتلا الإناء ماء، وتصبب زيدٌ عرقاً.

ألا ترى أن (ماء) مفسِّر للمالئ الإناء الذي انطوى عليه قولك: امتلأ الإناء، وهو نوعان، منقول وغير منقول.

والمنقول: ما كان منه قبل النقل مفرداً بقي على إفراده، وما كان منه مجموعاً بقي على جمعيته، وإن شئت أفردته، ولا يجوز دخول (من) عليه.

وغير المنقول: إن لم يكن اسم جنس كان على حسب المبهم الذي هو تفسير له من إفراد أو تثنية أو جمع، ولا يجوز دخول (من) عليه.

الاسم والفعل[١]، بخلاف عندي عشرون درهماً، فإن (درهماً) مبين لذوات العشرين لا للنسبة التي بين الخبر والمخبر عنه.

قوله: **(لله دره فارساً)**[٢].

الضمير يعود إلى متقدم تحدث عنه وتعجب منه، فبين وجه التعجب، وأن

---

(١) هذا القسم من أقسام التمييز سماه الكثير من النحاة. تمييز الجملة، وبعضهم سماه تمييز النسبة. ففي المساعد ٢: ٦١ قال ابن عقيل: «وإنما خَصَّ هذا النوع بكونه مميز الجملة، لأن لكل من جزأي الجملة فيه قسطاً من الإبهام يرفعه التمييز بخلاف: لي مثله رجلاً، وزيد طيب نفساً، ونحوهما مما سبق في تمييز المفرد، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة فأطلق على مميزه مميز مفرد، وعلى هذا النوع مميز جملة». ينظر المفصل ص٦٥، والتسهيل ص١١٤، وشرح ابن يعيش ٢: ٧١، وشرح الرضى ١: ٢١٦، والارتشاف ٢: ٣٧٧، والهمع ٤: ٦٨.

(٢) المثال غير مذكور في المقرب المطبوع ولعلة من نسخة أخرى اطلع عليها الشارح.

وإن كان اسم جنس جاز دخول (من) عليه، ولم يجز تثنيته ولا جمعه إلا في باب (نعم)، و(بئس) فإنه يكون على حسب الممدوح، أو المذموم من إفراد أو تثنية أو جمع، فتقول: نعم رجلاً زيد، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون.

ولا يجوز دخول (من) عليه إلا في ضرورة شعر، أو شذوذ من الكلام.

والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلا بعد عدد، نحو: عشرين درهماً، أو مقدار، أو شبيه به، والمقادير ثلاثة أنواع:

مكيلات، وموزونات، وممسوحات، نحو: كُرُّبُرًا، أو: رطل سمناً، وذراع ثوباً، وما في السماء موضع راحة سحاباً، وعليه شعر كلبين ذَنَباً.

وقد يجيء في غير المقادير ومن ذلك قولهم: لي مثله رجلاً، فنصبوا (رجلاً) لحجز الإضافة بينه وبين (مثل).

وإن لم يكن مما تقدم من المقادير، ومن ذلك قول الأعشى:

بانت لتحزننا عفاره يا جارتا ما أنت جاره

نصب على التمييز بدليل دخول (من) على مثله في قول الآخر:

يا سيداً ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع

و(من) إنما تدخل على التمييز، لا على الحال.

التعجب من فروسيته[١].

وأصل الدر[٢]: اللبن.

(١) في شرح الكافية ١: ٢٢٠ قال الرضى: «وأما قوله: لله دره فارساً: فقد ذكرنا أنه يكون عن نسبه إن كان الضمير معلوماً، أو كان (در) مضافاً إلى ظاهره، وأما إن كان (در) مضافاً إلى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد»، «ينظر حاشية الصبان ٢: ٢٠٥.

(٢) الصحاح (درر) ٢: ٦٥٥.

وتمام الاسم إما بنون، نحو: عشرين، أو بتنوين، نحو: رطل، أو بمضاف، نحو: شَعْر كلبين. نحو مثله، أو بتقدير تنوين وذلك في المبنيات، نحو: أحد عشر، ونحو: دخول (من) على جميع ما تفسر به المقادير والأعداد إلا أن ما يأتي منه تفسيراً لعدد فإنه لا يجوز دخول (من) عليه حتى يُردَّ إلى أصله فيجمع ويعرف بالألف واللام.

ولا يجوز تقديم التمييز، وأما توسيطه فجائز، ومن ذلك قول زفر بن الحارث:

نطاعن عنهم الأقران حتى جرى منهم دما مرجُ المجيل

[حكم تقديم التمييز على العامل]

قوله: **(ولا يجوز تقديم التمييز)**.

اعلم أن العامل في التمييز على نوعين.

إما الفعل، نحو: طاب زيد نفساً.

وإما الاسم، نحو: عشرون درهماً.

ف(عشرون) يعمل عمل الفعل مجازاً لا حقيقة، فإن قيل: لا وجه في عمل (عشرون) في (درهماً)، لبعده عن العمل.

يقال: إن العشرين يشبه (الضاربون) في ثبات النون في حالة النصب، نحو: الضاربون زيداً، والعشرون درهماً. وفي حذف النون في حالة الجر، نحو: الضاربو زيد، وعشرو درهم، فعمل لمشابهته العامل[1]، فحينئذ إذا كان التمييز يجيء بعد تمام الاسم لا يجوز تقديم بالإجماع لضعف العامل[2]، وإن كان التمييز يجيء بعد تمام الكلام، ففيه خلاف.

---

(١) ينظر أسرار العربية ص١٩٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٢.

(٢) ينظر شرح الرضى ١: ٢٢٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١، والارتشاف ٢: ٣٨٦.

. . . .

ذهب سيبويه[١] رحمه الله: إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على الفعل.

وذهب المازني والمبرد والكوفيون[٢] - رحمهم الله أجمعين -: إلى أنه يجوز تقديم التمييز على الفعل، محتجين بالقياس والسماع.

أما القياس: فعلى الحال في تقدمه على العامل[٣] ما لم يمنع مانع من الموانع التي ذكرناها في باب الفاعل.

وأما السماع، فبقول الشاعر:

أتهجر سلمى للفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[٤]

فنقول: أما القياس. فلا يتجه، لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر، لأن التمييز مفسر لذوات المميَّز، والحال ليس بمفسِّر، فلو قدمنا التمييز لكان

---

(١) الكتاب ١:١٠٥ (بولاق)، وينظر أسرار العربية ص١٩٦، وشرح ابن يعيش ٢:٧٣.

(٢) ينظر الأعلم الشنتمري هامش الكتاب ١:١٠٨ (بولاق)، والمقتضب ٣:٣٦-٣٧، وأسرار العربية ص١٩٦، وشرح الرضى ١:٢٢٣، والهمع ٤:٧١.

(٣) في أسرار العربية ص١٩٦ قال الأنباري: «وأما قولهم إنه فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كالحال. قلنا: هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً، إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز. تقديمه على ما بينا. وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإنما جاز ذلك، لأنك إذا قلت: جاء زيد راكباً، كان (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل (راكباً) منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول، نحو: عمراً ضرب زيدٌ، بخلاف التمييز، فإنك إذا قلت: تصبب زيدٌ عرقاً، لم يكن (زيد) هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو (العرق)، فلم يكن (عرقاً) في حكم المفعول من هذا الوجه، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز. تقديم الفاعل».
وينظر الإنصاف ٢:٨٢٨، والتبيين للعكبرى ص٣٩٤ تحقيق د. العثيمين.

(٤) من الطويل، وقائله المخبل السعدي، ويروى أيضاً لأعشى همدان، ولقيس بن الملوح، وقد ورد في الأعلم ١:١٠٨، والمقتضب ٣:٣٨، والأصول ١:٢٧ وشرح شواهد الإيضاح = للقيسى ص٤٦، والمرتجل ص١٦٢.
والشاهد فيه قوله: (نفساً بالفراق تطيب) حيث قدم التمييز وهو (نفساً) على العامل فيه (تطيب).

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي، نحو: أحد، وغريب، ولا بالأسماء المتوغلة في البناء، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام.

المفسِّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز. وأما السماع، فنقول: إن (نفساً) خبر (كان)، والضمير الذي في (كان) عائد على (حبيبها)، وليس النفس بتمييز[١].

ولا يلتفت إلى قول من قال: إن النفس لا تتم له الفائدة، فلا يكون خبراً، لأنا نقول ما بعد (نفساً)، وهو (بالفراق تطيب) جملة بعد نكرة، فصارت صفة لها. فلما أتمت الصفة، جاز أن تكون النفس خبراً للحبيب[٢]، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٣] وفي آية أخرى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[٤]، لما تمت الفائدة بالصفة جاز أن يقع خبراً، ما لا يفيد وحده.

قوله: **(غريب)**.

كأنه مأخوذ من، أغرب إذا نأى[٥].

قوله: **(ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام)**.

الأسماء المتوعلة في الإبهام[٦] نحو: غير، ومثل، وشبه.

---

(١) في الإنصاف ٢: ٨٣١ قال الأنباري: «أما ما استدل به من قول الشاعر فإنه الرواية الصحيحة:

.... وما كان نفسٌ بالفراق تطيب

وذلك لا حجة فيه، ولأن سلمنا صحة ما رأيتموه فتقول: نصب (نفسا) بفعل مقدر كأنه قال: أعني نفساً لا على التمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجةٌ» وينظر أسرار العربية ص١٩٧ وفي التبيين للعكبري ص٣٩٦: «أما البيت فعنه جوابان أحدهما: أن الصحيح في الرواية:

.... وما كان نفسٌ بالفراق تطيب

ف(نفس) اسم كان...» وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٥٨٠».

(٢) في شرح جمل الزجاجى ص٢٣٤: «تقديره: وما كان هي تطيب نفساً بالفراق، وينشد. وما كان نفسٌ بالرفع».

(٣) سورة الشعراء من الآية ١٦٦. (٤) سورة النمل من الآية ٥٥.

(٥) ينظر الصحاح (غرب) ١: ١٩١-١٩٤، القاموس المحيط (غرب) ص١٥٣-١٥٤.

(٦) ينظر الكتاب ١: ٤٢٨، ٢: ١٤، ٥٥، ٥٦، ١١٠، ٢٨٦ (هارون).

المفعول معه

فأما المفعول معه، فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع، المضمن معنى المفعول به وذلك، نحو قولك: ما صنعت وأباك.

ألا ترى أن الواو بمعنى (مع) والأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك ولو لم ترد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله.

وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدم عليه بواسطة الواو، وصح له العمل فيه مع توسطها بينهما، لأنها حرف عطف في الأصل، فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف.

والدليل على أنها عاطفة في الأصل، أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة أو المجاز.

[٦٠/أ]

/ باب المفعول معه

قوله: **(ولذلك لا تقع إلا في المكان الذي يمكن أنْ تكون فيه عاطفة)**[١].

خلافاً لمن حكى عنه أبو علي الفارسي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جواز كون الواو بمعنى: (مع) في الموضع الذي لا يجوز أن تكون عاطفة مفرداً على مفرد.

---

(١) ينظر عبارة المصنف أعلى الصفحة، وفي المقرب المطبوع ١:١٥٨.

(٢) قال في الإيضاح ص٢١٦: «ومما يؤول على هذا في التنزيل قوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ (يونس من الآية ٧١) - حمله قوم على هذا حيث لم يجز أن يعطف على ما قبله، وذلك أنه لا يقال: أجمعت شركائي. إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف، جعلها بمنزلة (مع) مثل: جاء البرد والطيالسة». وفي المساعد ١:٥٤٠ قال ابن عقيل: «وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه خلافاً لابن جني، وما قاله ابن جني محكي عن الأخفش، وبه قال: السيرافي والفارسي وغيرهما، وما قاله المصنف هو قول ابن خروف، ويستدل له بقولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل». وينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٣:٤٥٢.

واختلف في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾.

فحمل قوم (شركاءكم) على أن يكون مفعولاً معه، وحمله قوم على أن يكون معطوفاً على مفعول (أجمعوا) وحمله آخرون على أن يكون منصوباً بفعل مضمر.

والتقدير: (وأَجْمَعُوا شركاءَكم).

والأول من هذه الوجوه هو الأظهر.

ولكون الواو التي هي بمعنى (مع) عاطفة في الأصل، لم يجز تقديم المفعول معه على العامل وإن كان متصرفاً، كما لا يجوز تقديم المعطوف.

ولذلك أيضاً لم يجز توسيطه بين الفعل والفاعل، وإن كان ذلك جائزاً في

[حكم توسيط المفعول معه بين الفعل والفاعل]

وقوله: **(لا يجوز توسيط المفعول معه)**[1].

يعني، لا يقال: استوى والخشبةَ الماء.

وكذلك، لا يقال: دع ونفسه امرءاً[2].

قوله: **(وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو)**.

كقول الشاعر:

ألاَ يا نخلةً من ذَاتِ عرقٍ عَلَيْكِ - ورَحْمَةُ اللهِ - السلامُ[3]

---

(١) ينظر عبارة المصنف أعلى الصفحة وفي المقرب ١:١٥٩.

(٢) في المساعد ١:٥٤٠ قال ابن عقيل: «ولا يقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق، فلا تقول: والخشبة استوى الماء، وإن جاز. مع الخشبة استوى الماء، لأن الواو كالهمزة المعدية، ولا عليه. خلافاً لابن جني، فلا يجوز استوى والخشبة الماء، لما سبق من أنها كالهمزة المعدية، فتلزم موضعاً واحداً». وينظر التذييل والتكميل ٣:٤٥٥.

(٣) من الوافر، وقائله الأحوص في حواشي الديوان ص١٨٥ . ورد في مجالس ثعلب ص٢٣٩، والجمل للزجاجي ص١٤٨، والأصول ١:٣٢٦ والأمالي الشجرية ١:١٨٠، والمساعد ٢:٤٧٥، والهمع ٣:٢٤٠، والتصريح ١:٣٤٤. والشاهد فيه قوله: (ورحمه الله السلام)، =

المعطوف بالواو، لأن الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول.

ومسائل هذا الباب تنقسم **أربعة أقسام**:

قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على ما تقدم، وذلك إذا كانت الجملة فعلية وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه، نحو قولك: جاء البرد والطيالسة.

(قاعدة)

العطف على الضمير المخفوض لا يجوز إلا بعد إعادة الخافض، سواء كان الخافض اسماً أو حرفاً، نحو: ما شأنك وشأن زيد، وما لك ولزيد[(١)].

قوله: **(ضيعته)**.

الضيعة[(٢)]: الحرفة، سميت ضيعة. إما لأن الإنسان يضيع عمره فيها، أو لأن الانسان يضيع معها غيرها.

قوله: **(وانتصاب الاسم بعد الواو.... إلى آخره)**.

=حيث قدم المعطوف مع العاطف (ورحمة) على المعطوف قبله (السلام) والأصل: (عليك السلام ورحمة الله) وفي الدرر ٢: ١٩٣ استشهد به على أن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة.

(١) كأنه ذكر هذه القاعدة رداً على ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٦ حيث قال بعد إيراده قول الشاعر:

أَلاَ يا نخلةً من ذات عرقٍ ... عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

«فحملته الجماعة على هذا، يعني تقدم المعطوف - حتى كأنه عندها! عليك السلام ورحمة الله. وهذا وجه. إلا أن عندي وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو: أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك)، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه». وينظر الإنصاف ٢: ٤٦٣.

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ضيع) ٣: ٧١، وتاج العروس (ضيع) ٥: ٤٣٧.

وقسم يكون الاسم فيه مفعولاً معه، ولا يجوز فيه أن يكون معطوفاً إلا في ضرورة، وذلك إذا كانت الجملة فعلية أو اسمية مضمنة معنى الفعل. وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، وليس في الكلام طول يقوم مقام التأكيد أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، نحو قولك: ما صنعت وأباك، وما شأنك وزيداً.

ولا يجوز رفع الأب وخفض زيد إلا في الضرورة، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشأن. **وقسم** يختار فيه أن يكون معطوفاً، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً معه، وذلك إذا كانت الجملة اسمية متضمنة معنى الفعل، وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه، نحو قولك: ما أنت وزيداً، وما شأن عبد الله وزيداً. والأحسن رفع زيد في المسألة الأولى وجره في الثانية.

وقسم يكون الاسم فيه معطوفاً، ولا يجوز أن يكون مفعولاً معه، وذلك إذا كانت الجملة اسمية غير متضمنة معنى فعل، نحو قولك: أنت أعلم ومالك، وكذلك أيضاً لا يجوز إلا العطف إذا لم يتقدم الواو إلا المفرد، نحو قولهم: كل رجل وضيعته. وأما قول الشاعر:

أَزمان قَوْمي والجَماعةَ كالذي ... منعَ الدعَامَةَ أن تَميل مميلا

فإنما نصب (الجماعة)، لأن (قومي) محمول على إضمار فعل، كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة. ألا ترى أن المعنى على ذلك.

قال بعضهم[1]: المفعول معه يقتصر فيه على السماع وليس بمقيس، وحجته أنك في المفعول تخرج الواو عن أصلها من العطف إلى جعلها بمعنى (مع)، وإخراج الشيء عن بابه مسموع غير مقيس.

---

(١) القائل به أبو الحسن الأخفش. ففي الايضاح العضدي ص٢١٧ قال الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه، وقوى هذا القول الثاني». وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١:٦٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢:٦٩٩ والارتشاف ٢:٢٩٢، والمساعد ١:٥٤٧، والهمع ٣:٢٣٥-٢٣٦.

المفعول من أجله

وأما المفعول من أجله، فهو: كل فضله انتصب بالفعل، أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة، ويكون معرفة ونكرة.

ويشترط فيه أن يكون مصدراً، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل. إلا أن يكون المراد به التشبيه.

فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة نحو قوله:

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشةٍ كفاني ولم أطْلب قليلٌ من المَالِ

ف(أدنى) ليس بمصدر، ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلة، نحو قوله:

باب المفعول من أجله

قوله: **(وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل)**.

معناه: أن يكون المفعول له، والفعل والعامل فيه فاعلهما واحد بمعنى أنهما وقعا من شخص واحد[١].

تحرز، من قولك: جئتك لإكرامك بكراً.

نضو الثوب[٢]: خلعه. أي: خلعته.

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢: ٦٧١ قال ابن مالك: «المفعول له: كل مصدر نصب، لتقديره بلام التعليل، وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدراً معللاً به أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد في وقت واحد، كقولك: دعوت رغبة في الفرج.. فإن فقد اتحاد الفاعل أو الزمان مع قصد التعليل، فلا بد من اللام أو ما يقوم مقامها، نحو: جئت لأمرك إياي»، وينظر شرح الرضى ١: ١٩٢.

(٢) في الصحاح (نضا) ٦: ٢٥١١: «ونضا السهم: مضى، ونضا ثوبه: أي: خلعه. قال امرئ القيس:

فجئت وقد نَضَت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

ويجوز عندي تشديده للتكثير».

فجئتُ وقد نَضَّت لنوم ثِيابَها لدى السِّتر إلا لبْسَة المتفَضِّل

فوصل (نضت لنوم) بلام العلة، وإن كان مصدراً لما لم يكن مقارناً له في الزمان لأن (النضو)، وقع، و(النوم) مستقبل، نحو قوله:

وإنِّي لتَعْرُوني لِذكْراك هِزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفُور بلَّله القَطْرُ

فـ(الذكر) مصدر ووصل إليه الفعل بلام العلة لما كان فاعله المتكلم، وفاعل (تعرو) (الهزة). فأما قول الأعشى:

مدَّت عليه الملكَ أطنابَها كأسٌ زنوناتٌ وطِرْفٌ طِمِر

فليس (الملك) مفعولاً من أجله. بل مفعول به منصوب بـ(مدت) و(أطنابها) بدل منه، وأنث حملاً على معنى الخلافة.

قوله: **(العُصفور)**. هو بضم العين[١].

وليس في الكلام (فَعْلُول) بفتح الفاء سوى (صَعْفُوق)[٢]. اسم قبيلة باليمن ومنه للعجاج:

مِن آل صَعفُوق وأتباع أُخر[٣] ....

وسوى (خَرْنُوب) على لغة[٤].

---

(١) على المشهور، وقد تفتح. ينظر القاموس المحيط (عصفر) ص٥٦٧ هـ:١.

(٢) في الصحاح (صعفق) ٤:١٥٠٧ «بنو صعفوق خول باليمامة... وهو اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والمعرفة، ولم يجئ على (فَعلُول) شيء غيره».

(٣) صدر بيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، كما ذكر الشارح، وعجزه:

.... الطامعين لا ينالون الغمر!!

ورد في الصحاح (صعفق) ٤:١٥٠٧، والخصائص ٣:٢٥١، والمعرب للجواليقي ص٤٣١، والإنصاف ٢:٨٠٠، واللسان (صعفق)، وشرح شواهد الشافية ٤:٤ والشاهد فيه: (صَعفُوق) حيث جاء على (فَعْلُول) بالفتح وهو نادر.

(٤) في الصحاح (خرب) ١:١١١، ذكر الجوهري: أنه لا يتأتى خَرْنُوب بالفتح. وفي (صعفق) ٤:١٥٠٧ قال: «وأما (الخَرْنُوب) فإن الفصحاء يضمونه أو يشدّدونه من حذف النون، وإنما يفتحه العامة». وينظر تهذيب اللغة ٣:٢٨٢، والمعرب للجواليقي ص٤٣١-٤٣٢، وشرح شواهد الشافية ص٤.

باب الاستثناء

وأما الاستثناء، فهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك، وهي إحدى عشرة أداة: (إلاَّ) وهي حرف (وحاشا)، و(حشا)، و(خلا)، و(عدا)، وهي حروف إذا جرَّت ما بعدها، وأفعال إذا نصبته، إلا أنَّ النصب بحاشا قليل ومنه قولهم: حاشا الشيطان وابن الأصبع، والخفض بخلا وعدا قليل.

باب الاستثناء

قوله: (**بأداة**).

ليخرج: جاءني القوم وأخرج زيد منهم.

قوله: (**إلا أن النصب بحاشا قليل**).

مما اتفق على حرفيته، واختلف في فعليته (حاشا).

فرأى المبرد والمازني[1] - رحمهما الله - أنها يجوز أن تكون فعلاً، وحكى المازني وأبو عمر الشيباني - رحمهما الله - عن بعض العرب: «اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبي الأصبع»، وروى: (وأبا الأصبع)[2].

---

(١) في المقتضب ٤: ٣٩١ قال المبرد: «وما كان حرفاً سوى (إلاَّ)، فحاشا وخلا، وما كان فعلاً، فحاشاً وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف».

(٢) في شرح المفصل ٢: ٨٥ قال ابن يعيش: وذهب أبو العباس المبرد: إلى أنها تكون حرف جر، كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، واحتج لذلك بأشياء:
منها: أنه يتصرف تقول: حاشيت، أحاشي. . والتصرف من خصائص الأفعال، ومنها: أنه يدخل على لام الجر، فتقول: حاشا لزيد. قال تعالى: «حاشا لله ومنها: أنه يدخله الحذف، نحو: حاشا لزيد، وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمر الشيباني وغيره. أن العرب تخفض بها وتنصب، وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع. حاشا الشيطان وابن الأصبع » تنصب بـ(حاشا).
وينظر شرح الرضى ١: ٢٤٤، والهمع ٣: ٩٣.

و(ليس) و(لا يكون)، وهما فعلان، فإن دخلت (ما) على (خلا)، و(عدا) لم يكونا إلا فعلين، إن كانت (ما) مصدرية، فإن كانت زائدة، جاز الخفض بهما، فيكونان إذ ذاك حرفين، وهو قليل جداً.

و(غير)، و(سُوى) بضم السين وكسرها، و(سَواء) بفتحها والمد، وهي أسماء.

ورأى سيبويه[(١)] رحمه الله: أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر، وكأن تلك المحكية شاذة عنده،/ ولم يعتد بها، أو لم يسمعها[(٢)]. [٦٠/ب]

وقوي مذهب سيبويه[(٣)]، فإن (حاشا) لو كانت فعلاً لوصلت بها (ما) المصدرية، كما وصلت بـ(عدا)، و(خلا).

وأيضاً لو كانت فعلاً للزمتها نون الوقاية مع ياء المتكلم، وأنت إنما تقول: حاشاي، ولا تقول: حاشاني[(٤)] بالنون.

وفيه لغة أخرى[(٥)] (حاش).

قوله: **(إن كانت (ما) مصدرية).**

مثاله: جاءني القوم ما خلا زيداً، تقديره: جاءني القوم خلو زيد، أي: وقت خلوهم من زيد، فيكون منصوباً على الظرف.

---

(١) الكتاب ١ :٣٣٧ (بولاق).

(٢) في الاستغناء في حكم الاستثناء ص١٠٩ تحقيق (طه محسن) قال القرافي: «ولم يحفظ سيبويه النصب بعدها وحجته على الحرفية: أنها لو كانت اسماً لوليت العامل، فتقول: ما قام حاشا زيد، كما تقول: ما قام غير زيد، ولو كانت فعلاً لما خفضت، لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة فهي حرف جر».

(٣) في الكتاب ١ :٣٧٧ قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب، لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا، وهي (ما) التي في قولك: افعل ما فعلت: ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً».

(٤) ينظر شرح الرضى ١ :٢٤٤، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١ :٦٠٩-٦١٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ :٧٢٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٠٩، والمساعد ١ :٥٨٦.

والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه. فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾.
ومعلوم أن الغاوين أكثر من غيرهم، فإنه يتخرج على أنه يريد بالعباد غير الغاوين وتكون الإضافة تشريفاً لهم، ويكون الاستثناء منقطعاً.

وقيل[1]: المصدر في موضع نصب على الحال، تقديره: جاءني القوم مجاوزين زيداً.

قوله: **(والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه).**

نحو: عندي عشرة إلا خمسة[2].

---

(١) في شرح الألفية لابن الناظم ص٣٠٨ «فإن قلت: إذا كانت (ما) مصدرية، فهي وما عملت فيه في تأويل المصدر، فما موضعه من الإعراب؟ قلت: نصب إما على الحال على معنى. قاموا مجاوزاً غير زيد منهم زيد، وإما على الظرفية. على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على معنى: قاموا مدة مجاوزتهم زيداً». وفي المساعد ١:٥٨٤: «النصب على الحال إجراء لها مجرى المصدر عند السيرافي، وعلى الاستثناء كانتصاب (غير) في قولك: جاءني القوم غير زيد، عند ابن خروف وعلى الظرفية. أي: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا ودخله معنى الاستثناء عند ابن الضائع».

(٢) في الهمع ٣: ٢٦٨: «قال: أبو حيان: اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مُسْتَغرِقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه. إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له عليَّ ألف إلا ألفين، واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين: أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى أو أكثر، بل يكون أقل من النصف، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبذي. وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة، والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك. وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك» وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢:٢٥٢، والارتشاف ٢:٢٩٦، والاستغناء في حكم الاستثناء للقرافي ص٥٣٦.

ولا يكون المخرج إلا مختصاً. لو قلت: قام القوم إلا رجالاً، لم يجز.
ولا يكون أيضاً المخرج منه إلا مختصاً لو لقلت: قام رجال إلا زيداً، لم يجز.
والاسم الواقع بعد (إلا) لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه، أو لا يكون. فإن كان، فإما أن يكون العامل المفرغ رافعاً. أو ناصباً، أو

[من أقسام المستثنى: المتصل، والمنقطع]

قوله: **(ويكون)**.
الاستثناء على نوعين: متصل ومنقطع(١).
فالمتصل: هو ما كان اللفظ الأول يتناول الثاني بعمومه، نحو: جاءني القوم إلا زيداً، ف(زيد) داخل في جملة القوم.
والمنقطع: ما لم يتناول الأول فيه الثاني، نحو: جاءني القوم إلا حماراً.
ونحو: جاءني القوم إلا زيداً. إذا قلته لمن يعلم أن (زيداً) ليس من جملة القوم، هذا أيضاً لم يتناول (زيداً)(٢).
قوله: **(ولا يكون المخرج إلا مختصاً)**.
يعني لا بد من معرفة السامع، أن المخرج يصح دخوله في المخرج منه حتى يكون في إخراجه فائدة، فلذلك ينبغي أن يكون المخرج والمخرج منه مختصين كما ذكر رحمه الله.

[الاستثناء المُفرَّغ وغير المُفرَّغ]

قوله: **(والاسم الواقع بعد (إلا)... إلى آخره)**.

---
(١) ينظر شرح الرضى ١: ٢٢٤.
(٢) ينظر المساعد ١: ٥٥٠، والهمع ٣: ٢٤٨-٢٥٠.

خافضاً، فإن كان رافعاً، عمل فيه.

وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد، وإن كان ناصباً أو خافضاً، فإما أن يكون معموله محذوفاً أو لا يكون، فإن لم يكن له معمول محذوف كان الاسم الذي بعد (إلا) على حسب ذلك العامل وذلك: نحو قولك: ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد.

وإن كان معموله محذوفاً كان الاسم الذي بعد (إلا) منصوباً على الاستثناء، ومن ذلك قوله:

نجا سَالم والنَّفسُ منه بِشدْقِهِ ... ولم يَنْجُ إلا جَفْن سيف ومِئْزَرا

أي: لم ينج شيء إلا جفن سيف.

وإن لم يكن قبل (إلا) عامل مفرغ لما بعدها، فإما أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفياً.

اعلم أن الاستثناء على نوعين: مفرَّغ وغير مفرَّغ.

فالمفرَّغ: هو الذي لم يأخذ فيه العامل الذي قبل (إلا) ما يقتضيه، فيعمل في ما بعد (إلا)[1] على حسب ما يقتضيه، من رفع، أو نصب، أو جر، فكأن العامل مفرَّغ لما بعد (إلا).

وغير المفرَّغ[2]، أن يكون العامل الذي قبل (إلا) قد استوفى جميع معمولاته، فلم يطلب ما بعد (إلا) ليعمل فيه.

ومثال الاستثناء المفرغ في موجب[3]: صمت إلا يوم الخميس، وزرتك إلا

---

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص٢٨٨: «الاستثناء المفرغ: هو أن يكون المخرج منه مقدراً في قوة المنطوق، به نحو: ما قام إلا زيد. التقدير: ما قام أحد إلا زيد».

(٢) ويسمى الاستثناء التام. قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢:٧٠٧: «المراد بالتمام هنا استيفاء العامل مطلوبه الذي المستثنى بعضه، سواء كان عمدة، نحو: قاموا إلا زيداً، أو فضلة نحو: رأيتهم إلا عمراً».

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية ص١١١: «وهو - يعني المفرغ - في غير الموجب ليفيد مثل: ما ضربني إلا زيد. إلا أن يستقيم المعنى مثل: قرأت إلا يوم كذا، ومن ثمت لم يجز: ما =

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) وجهان، أفصحهما نصبه على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله، فتقول: قام القوم إلا زيداً، وزيد برفع (زيد) ونصبه.

وإن كان منفياً لفظاً أو معنى، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوباً بـ(إلا) النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه، أفصحها النصب على الاستثناء،

يوم السبت، فلا بد في ما قبل (إلا) من عموم يصح الإخراج [منه][(١)].

فهنا المخرج منه. عموم الزيارة، كأنك قلت: زرتك الأيام كلها إلا يوم الخميس.

قوله: **(أفصحها نصبه على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع (إلا) تابعا).**

يعني بالتابع هنا الوصف لا البدل[(٢)]، لأن البدل في الموجب لا يجوز، لأن البدل عبرته أن يصح المعنى بإسقاط المبدل منه، ووضع البدل موضعه.

فلو قلت في: قام القوم إلا زيداً. قام زيد، لم يصح لتغير المعنى، أو قام

=زال زيد إلا عالماً».

وفي شرح الرضى ١ :٣٢٤: «وأما علة امتناع حذف المستثنى في الموجب، وجوازه في غير الموجب، فلأن المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة، إلا المبرد وأكثر الأصوليين. أما المبرد وأكثر الأصوليين، فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم جاءني رجل إلا زيداً، والأول هو الوجه».

وفي ألفية ابن معطي للقواس ١ :٥٩٩: «فإن قيل: فلم لا يجوز الاستثناء المفرغ إلا في غير الموجب؟، فالجواب: أنه في غير الموجب يمكن تقدير المستثنى منه عاماً كما مر، بخلاف الموجب، لأنك لو قلت: قام إلا زيد، على التفريغ لم يصح، تقدير: قام أحد إلا زيداً، ولا يصح اتيان الفعل من كل من تعلمه، لأنه يصح في النفي بدلالة عموم النفي على المحذوف العام، ولا يصح في الاثبات».

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في شرح جمل الزجاجي ٢ :٢٥٤ قال ابن عصفور: «ولا يخلو الكلام الواقع قبل إلا من أن يكون موجباً أو منفياً. فإن كان موجباً في اللفظ، أو في اللفظ والمعنى، فإن كان الكلام موجباً في اللفظ والمعنى، فلا يجوز إلا النصب، نحو: قام القوم إلا زيداً. إلا أن تجعل (إلا) وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب على حسب ما تكون (إلا)، وما بعدها صفة له».

أو رفعه بدلاً على الموضع، ودونهما النصب على أن تكون (إلا) مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ.

إلا زيد، لكان استثناء مفرغاً من موجب في غير عموم، وذلك لا يجوز(١).

قوله: **(بنصب (زيد) ورفعه)**.

فالنصب على الاستثناء.

[٦١/أ] والرفع/ على أن (إلا) وصف في المعنى، ومعناها (غير)، و(غير) في معنى مغاير، والأحرف لا تستحق الإعراب [فأ](٢)عطينا إعرابه للاسم الذي بعده وهو (زيد)، فـ(زيد) صفة في اللفظ، فكأنه مع (إلا) تابع للاسم الذي قبله(٣).

ولا تكونَ (إلا) صفة إلا بثلاثة شروط.

الأول: أن يكون قبلها اسم.

والثاني: أن يكون قبلها جمع(٤)، نحو: قام الرجال إلا زيد، أو في معناه، نحو: قام القوم إلا زيد.

والثالث: ألا يكون بعدها جملة.

---

(١) في الاستغناء في حكم الاستثناء ص١٥٩ قال القرافي: «قال النحاة: إنما جاز البدل بعد النفي دون الإيجاب، لأن شأن البدل أن يحل محل المبدل، وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيداً، لو حاولت أن تقيم (زيداً) مقام القوم صح، فتقول: ما قام إلّا زيد وفي الايجاب يتعذر ذلك لو قلت: قام القوم إلا زيد، ثم حاولت أن تقول: قام إلا زيد، لم يكن كلاماً عربياً، فلذلك امتنع البدل مع الإيجاب».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر رصف المباني للمالقي ص١٧٢.

(٤) شرط ابن الحاجب أن يكون الجمع منكراً، وقد علل الرضي لذلك في شرحه ١: ٢٤٦ فقال: «وشرط كون الجمع منكراً، لأنه إذا كان معرفاً، نحو: جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً. احتمل أن يراد به استغراق الجنس، فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشاربه إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم (زيداً) فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)، فالسامع يحمل (إلا) على أصلها من الاستثناء فاختير كونه منكراً غير محصور، لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلا) فيه فيضطر السامع على حمل (إلا) على غير الاستثناء».

والرفع على أن يكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع، نحو قولك: لا رجل في الدار إلا زيداً، برفع (زيد) ونصبه.

وإن كان مجروراً بالباء الزائدة، أو (من) الزائدة جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه.

لا يجوز في قولنا: ما قام أحد إلا زيد خير منه. أن تكون (إلا) وما بعدها صفة[١].

قوله: **(لا رجل في الدار إلا زيداً)**[٢].

لا يجوز في نصب (زيد) أن يكون (بدلاً) على لفظ (لا رجل)، لأن البدل في حكم تكرار العامل، فيلزم أن تكون (لا) مقدرة بعد (إلا)، وما بعد (إلا) موجب، و(لا) لا تعمل إلا في موضع النفي لا في موضع الإيجاب، وأيضاً فإن (زيداً) معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف.

قوله: **(بدلاً على الموضع)**.

أي: على موضع (لا) مع رجل[٣].

قوله: **(بالباء الزائدة، أو من الزائدة)**[٤].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢:٨٩-٩٠، وشرح الرضي ١:٢٤٦، والمساعد ١:٥٦١، والهمع ٣:٢٧٠-٢٧٣.

(٢) في الاستغناء ص١٧٨ قال القرافي: «وتقول: لا أحد فيها إلا عبد الله، فهذا لا يجوز إلا على تأويل الموضع بتقدير عامل آخر، نحو: ليس أحد فيها إلا عبد الله... وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، فهذا على تأويل الموضع، كأنك قلت: ليس أحد رأيته إلا زيد».

(٣) لأنها مع منفيها في موضع رفع بالابتداء، وينظر شرح ابن يعيش ٢:١٠٩. وفي الاستغناء ص١٨٤ قال القرافي: «قال ابن الدهان في شرح الإيضاح: تقول: لا أحد فيها إلا عبدالله، حملته على موضع (لا) مع (أحد)، لأن الموضع رفع بالابتداء، ويمتنع الحمل على اللفظ، لأن (لا) لا تعمل في المعارف إنما تعمل في النكرة الشائعة».

(٤) يعني أن الاسم الذي قبل (إلا) وهو المستثنى منه إذا كان مجروراً بالباء الزائدة أو من الزائدة، فإنه يجوز في المستثنى أربعة أوجه.

أفصحها النصب على الاستثناء، أو الإبدال على الموضع، فإن كان منصوباً نصبته وإن كان مرفوعاً رفعته، ودونهما النعت على اللفظ فيخفض، أو على الموضع فيرفع أو ينصب على حسب الموضع، وذلك قولك: ليس زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، بنصب (شيء) وخفضه، وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

(قاعدة)

إذا كان أحد المعطوفين مضمراً ومجروراً، فلا بد في الثاني من إعادة الجار، سواء المضمر الثاني أو الأول[١].

قوله: **(النصب على الاستثناء، أو الإبدال على الموضع).**

يعني كل موضع يجوز فيه البدل. يجوز فيه النصب على الاستثناء، ولا ينعكس.

قوله: **(ليس زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به).**

يكون النصب على ثلاثة أوجه:

على الاستثناء، وعلى البدل على الموضع، وعلى النعت على الموضع[٢]، والخفض يتعين أن يكون على الصفة على اللفظ، ولا يجوز أن يكون على البدل، لأن الباء الزائدة في الخبر لا تكون في الإيجاب[٣].

---

(١) هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.
وينظر في هذه المسألة: الإنصاف ٢:٤٦٣، وشرح ابن يعيش ٨:٥٣، وشرح الرضي ١:٣١٩، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٢) في الاستغناء ص١٧٨ قال القرافي: «وتقول: ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، فهذا لا يجوز إلا على الموضع، كأنه قيل: ليس شيئاً إلا شيئاً يعبأ به».

(٣) لأن ما بعد (إلا) هنا موجب فلا يجوز الخفض على اللفظ، لأن الخفض بتقدير الباء، ينظر شرح ابن يعيش ٢:٩١، والمساعد ١:٥٦٢.

برفع (شيء) ونصبه وخفضه إن قدرت (ما) تميمية. وكذلك أيضاً إن قدرتها حجازية لاستواء اللغتين مع (إلا)، فنحو:

قاعدة

ولا تكون الباء زائدة في الخبر إلا إذا كان غير موجب. إلا عند الأخفش[(١)].

قوله: **(ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به)**[(٢)].

إن جعلت (ما) تميمية، يجوز أن يكون الاسم الذي بعد (إلا) منصوباً على الاستثناء، ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل على الموضع، وعلى النعت على الموضع، ويجوز أن يكون مجروراً على النعت على اللفظ فحسب، ولا يجوز أن يكون[(٣)] على البدل - كما ذكرنا -.

وإن جعلتها حجازية، إن نصبت، يكون على الاستثناء، ويكون على النعت على الموضع، وإن رفعت، يكون على البدل على الموضع، على القاعدة التي هي أن دخول (إلا) على خبر (ما) يبطل عملها ويوجب رفع الخبر.

وإن جررت، يكون على النعت على اللفظ فحسب - كما ذكرنا -.

قوله: **(لاستواء اللغتين مع (إلا))**.

يعني في البدل. بمعنى، أنه في اللغتين[(٤)] إذا أبدلت كان البدل مرفوعاً البتة.

---

(١) ينظر معاني القرآن ص١٦١-١٦٢، ٤١٤، وشرح الرضى ١:٢٣٨، والمغني ص١٤٩، والمساعد ١:٥٦٢، والهمع ٣:٢٥٥.

(٢) ينظر في هذه المسألة، الكتاب ١:٣٦٢ (بولاق): والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص٥٩ تحقيق: مصطفى الحدري - طبع مجمع اللغة العربية - دمشق.

(٣) يعني الخفض. قال الرضي في شرح الكافية ١:٢٣٧: «اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بـ(من) الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة، لتأكيد غير الموجب، نحو: ليس زيد، أو، هل زيد بشيء، وفي اسم (لا) التبرئة إذا كان منصوباً، أو مفتوحاً، نحو، لا رجل ولا غلام رجل، وفي الخبر المنصوب بـ(ما) الحجازية».

(٤) يعني الحجازية والتميمية. ينظر الكتاب ١:٣٦٢ (بولاق).

ما جاءني من أحد إلا زيداً، برفع (زيد) ونصبه وخفضه، وما ضربت من أحد إلا زيداً.

بنصب زيد وخفضه.

وإن لم يكن الاسم الذي قبلها معمولاً لشيء مما ذكر، جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه.

أفصحها أن يكون بدلاً، فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذي قبله ثم يليه أن يكون منصوباً على الاستثناء، ودونهما أن تجعله مع (إلا) نعتاً لما قبله فيكون إعرابه أيضاً على حسب إعرابه، نحو قولك: ما لقوم إلا زيداً، بنصب (زيد) ورفعه وما ضربت أحداً إلا زيداً، بنصب (زيد) لا غير، وما مررت بأحد إلا زيداً بنصب (زيد) وخفضه.

قوله: **(ما جاءني من أحد إلا زيداً)**.

إن نصبت يكون النصب على الاستثناء، وإن رفعت يكون على البدل على الموضع. وأيضاً يكون / على النعت على الموضع. [٦١/ب]

وإن جررت يتعين أن يكون على الصفة على اللفظ، ولا يجوز أن يكون على البدل[١]. لأنَّ (من) الزائدة لا تزاد في الإيجاب[٢]، وأيضاً لا تزاد مع المعارف.

قوله: **(وما ضربت من أحد إلا زيداً)**.

إن نصبت، يكون على الاستثناء، ويكون على البدل على الموضع، ويكون

---

(١) في شرح المفصل ٢: ٩١ قال ابن يعيش: «فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد، جاز في إعراب (زيد) وجهان: النصب على الاستثناء، والرفع على البدل من الموضع، لأن موضعه - لو لم يكن الخافض - رفع لأن (من) لو لم تدخل لقلت: ما أتاني أحد إلا زيد، ولا يجوز خفض (زيد) على البدل من اللفظ، لأن خفضه بـ(من)، ولا يجوز دخول (من) هذه على موجب وما بعد (إلا) هاهنا موجب، لأنه استثناء من منفي، والمستثنى من المنفي موجب، فامتنع البدل من اللفظ هاهنا لذلك».

(٢) أجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب. ينظر معاني القرن ٩٨-٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٥٤.

. . . .

على النعت على الموضع، وإن جررت، يكون على النعت على اللفظ.

قوله: (**وإن كان مجروراً بالباء الزائدة إلى قوله: ولا يجوز تقديم المستثنى**).

لا تختص هذه الأحكام بالنفي وحده. بل جميع ما ذكر من الأحكام في ما بعد (إلا) يكون في غير الموجب[١] وهو النفي والنهي والاستفهام، وهو الذي عناه بقوله: (**أو معنى**)[٢].

مثال الاستفهام: هل جاءك من أحد إلا زيداً.

مثال النهي: لا يجيئني من أحد إلا زيداً.

برفع (زيد) ونصبه وخفضه فيهما، ولا يعني من ذلك إلا الكلام على ما بعد (إلا)، على تقدير نصب (شيء) على الخبر مع (ليس)، و(ما) الحجازية، فإن الخبر المنصوب لا يكون في النهي والاستفهام، فإنه إذا قيل: هل أنت بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به. لا يمكن هنا تقدير (بشيء) في موضع نصب، إذ لا ناصب له.

قوله: (**وما مررت بأحد إلا زيداً، بنصب (زيد) وخفضه**)[٣].

فالنصب، يتعين أن يكون على الاستثناء.

والجر، يكون على البدل على اللفظ، ويكون على النعت على اللفظ أيضاً[٤].

---

(١) في المخطوط: (غير الواجب)، والصحيح ما أثبت للسياق.

(٢) في قوله (وإن كان منفياً لفظاً أو معنى).

(٣) حدث تقديم وتأخير في الشرح، وقد وضعت كل فقرة في موضعها الصحيح مستعيناً بمتن المقرب.

(٤) في الكتاب ١: ٣٦٠ (بولاق) قال سيبويه: «هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو، وما رأيت أحداً إلا عمراً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني =

. . . .

ولا يجوز أن يكون منصوباً على البدل على الموضع، أو النعت على الموضع، لأن الموضع للجار والمجرور معاً، لا للمجرور وحده، فلم يجز البدل منهما والنعت لهما.

أما امتناع البدل من (أحد) فقط على الموضع، فلأن الفعل لم يصل إلى المبدل منه إلا بحرف جر، فكيف ينصب البدل بغير واسطة؟.

هذا لا يجوز، وكذلك الكلام في النعت، لأن المنعوت لا موضع له وحده.

[٦٢/أ] بخلاف المجرور بحرف الجر الزائد، فإن الموضع للمجرور/ وحده لا يدخل حرف الجر معه في الموضع من حيث أن حرف الجر زائد ووصل العامل إلى مجرور بنفسه من غير حاجة إلى مقو.

فائدة

في قوله: **(من أحد)**.

يستعمل بمعنيين:

أحدهما: أن يراد به العموم، وحينئذٍ لا يستعمل إلا في غير الواجب، وهمزته أصل غير مبدلة من شيء.

والثاني: أن يكون المراد بهما معنى واحد، وحينئذ تستعمل في الإيجاب وغيره. وهمزة هذه مبدلة من واو[1]، و(أحد) كان أصله واحد، ومنه قولهم في

=إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً.

وفي الاستثناء ص١٥٥ قال القرافي: «ويختار البدل على الاستثناء إذا كان المستثنى منه مجروراً وحرف الجر غير زائد، نحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيد، وإلا زيدا.

الخفض على البدل آو الصفة، والنصب على الاستناء، والبدل أحسنها، ويليه الاستثناء، وأضعفها الصفة».

(١) قال سيبويه ٤: ٣٣: «وقالوا: أحد، وأصله: وحد، لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو».

ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام، ويجوز تقديمه على المستثنى منه، أو على صفته، فإن قدمته على المستثنى منه، لم يجز فيه إلا النصب على كل حال، نحو قولك: ما قام إلا زيداً القوم.

وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله، ويجعل ما بعده بدلاً منه، وذلك قليل نحو قوله:

رأت أخوتي بعد الولاءِ تَتابَعُوا ... فلم يَبْقَ إلاَّ واحدٌ منهم شفر

روي برفع (واحد).

وإن قدمته على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير إلا أن الوصف يقوى ويحسن.

العدد: واحد وثلاثون. وأيضاً فإن (أحداً) الذي للعموم، إنما يقع على من يعلم[1]، والذي بمعنى واحد، يقع على من يعلم وما لا يعلم.

[حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه أو على صفته]

قوله: **(على كل حال)**.

أي: سواء كان من موجب، أو غير موجب[2].

قوله: **(إن قدمته على صفة المستثنى منه)**.

مثاله: ما جاءني أحد إلا زيداً خير منه.

فمن النحاة[3] من لم يجز في (زيد) إلا النصب على الاستثناء لا غير، وجعل

---

(١) في الصحاح (أحد) ٢: ٤٤٠ «فهو اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث. قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ وقال: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾.

(٢) ينظر الكتاب ١: ٣٧١-٣٧٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٩، وشرح الرضي ١: ٢٢٧، والاستغناء ص٢١١.

(٣) نسب إلى كل من المازني والمبرد. ينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٧٠٦، والاستغناء في حكم =

وإذا تكررت المستثنيات فإن كان بعضها معطوفاً على بعض كانت على حسب المستثنى الأول، وتكون كلها مستثنيات من شيء واحد، نحو قولهم: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا خالداً.

وإن لم يعطف بعضها على بعض فإن كانت هي المستثنى الأول في المعنى، كانت أيضاً على حسبه في الإعراب، لأنها بدل منه، ومن ذلك قوله:

ما لك من شَيْخِكَ إلا عَمَلُه إلا رسيمُه وإلا رَمَلُه

فالرسيم والرمل هي العمل.

وإن لم يكن الأول في المعنى، فإما أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن، فإن لم يمكن، فإن كان العامل مفرغاً. جعلت واحداً منها على حسبه،

تقدمه على الصفة، كتقدمه على الموصوف.

ومنهم[1]: من أجاز في (زيد) البدل، والنعت، مع جواز النصب على الاستثناء، وجعل تأخره عن الموصوف كتأخره عن الصفة أيضاً، ولو تأخر عن الصفة فلم يبق فيه مانع عن البدلية والنعت، ومأخذ الموجب، أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

=الاستثناء للقرافي ص٢١٢، والهمع ٣:٢٥٧ . وفي المقتضب ٤:٣٦٦-٤٠٠ صرح المبرد بأن القياس ما ذهب إليه سيبويه، وهو جواز النصب على الاستثناء، والإعراب على أنه بدل أو نعت، قال: «تقول ما جاءني أحد إلا زيد خير منك، التقدير: ما جاءني أحد خير منك إلا زيد، فأنت في هذا مخير إن شئت نصبتَ (زيداً)، لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته.. وأما من أبدل منه، فيقول: الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه.. وكان سيبويه يختار: ما مررت بأحد إلا زيد خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضله يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً. فكيف أنعت ما قد سقط؟، والقياس عندي قول سيبويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه».

(١) هو رأي سيبويه. ينظر الكتاب ١:٣٧٢، وشرح ابن يعيش ٢:٩٢.

ونصبت ما عداه، نحو قولك: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً.

وإن لم يكن مفرغاً كانت مستثناة مما استثني منه الأول، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه، فيكون الواحد منها في الإعراب على حسبه لو انفردت، وتنصب ما عداه، فتقول: ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً، أو يتقدم عليه فلا يجوز إلا النصب، نحو قولك: ما قام إلا زيداً إلا عمراً أحد.

[الحكم إذا تكرر المستثنى بغير عطف]

قوله: **(ونصبت ما عداه)**[١].

سواء كان الذي يجوز فيه البدل أو غيره، وإنما يلزم النصب في ما عداه، لأنها حينئذ تكون مستثناة مما هو كالموجب. كما قال أبو علي[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: «وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، فلا يكون في (زيد) إلا النصب، لأن المعنى: كل الناس أكل الخبز إلا زيداً».

[الحكم إذا تقدم المستثنى المكرر على المستثنى منه]

قوله: **(أو يتقدم عليه، فلا يجوز فيها[٣] إلا النصب)**.

إنما يلزم النصب في الجيمع، لأنها قبل التقدم كانت لازمة النصب إلا واحداً، فإنه كان يجوز فيه البدل، فلما تقدمت امتنع البدل من الذي كان يجوز فيه، لتقدمه، فلزم نصبه وبقيت البواقي على ما كانت عليه قبل التقدم من لزوم النصب.

وإن شئت أن تقول: إنما يلزم النصب في الجميع، لتقدمهم، والمستثنى

---

(١) في المخطوطة: (وينصب ما عداه) وما أثبت من المقرب المطبوع ١: ١٧٠، وهو الصواب، لأن السياق يقتضيه.

(٢) الإيضاح العضدي ص٢٢٧.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في المخطوطة عن نص المقرب المطبوع، ولعلها سقطت من النسخ التي اعتمد عليها محققا المقرب.

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض. جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلى أن تنتهي إلى الأول، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد، وما عداه منصوب لا غير، نحو قولك: عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً.

فالواحد مستثنى من الاثنين، والاثنان مستثنى من الخمسة، والخمسة من العشرة وطريق معرفة قدر المستثنى في هذه المسائل أن تخرج الآخر من الذي قبله وما بقي منه أخرجته مما قبله، ولا تزال تفعل ذلك إلى أن تنتهي إلى الأول.

فالمستثنى إذن في المسألة المتقدمة أربعة، وذلك أنك أخرجت الواحد من الاثنين فبقي واحد. فأخرجت حكم الاسم الواقع بعد (إلا) إن كان من جنس ما قبله، فإن كان منقطاً، فإما أن يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى، أو لا يتوجه، فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب، نحو قولك: ما زاد شيء إلا ما نقص ف(زاد) لا يتوجه على (ما نقص)، لأن (ما نقص) لا يوصف بأنه زاد

المقدم لازم النصب[1].

[حكم الاستثناء المنقطع]

قوله: **(أن يتوجه عليه العامل).**

معناه، أنه يجوز أن تجعل ما بعد (إلا) بدلاً مما قبلها، فيجوز للعامل الذي عمل في ما قبلها وهو المبدل منه أن يعمل في ما بعدها وهو البدل، ويصح المعنى[2].

---

(١) ينظر الكتاب ١ : ٣٧٣، والاستغناء في حكم الاستثناء ص١٩٥.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٦٦، والاستغناء ص٤٧٢ وما بعدها، والتصريح ١ : ٣٦١.

بل المعنى: لكن نقص.

وإن توجه عليه من جهة المعنى فلغة أهل الحجاز النصب، وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل في جميع ما تقدم ذكره، وذلك نحو قولك: ما جاءني أحد إلا حمار ألا ترى أن الحمار، وإن لم يكن من جنس ما قبله فإن معنى العامل متوجه عليه لأن المعنى بل جاءني حمار.

قوله: **(وبنو تميم، يجرونه مجرى المتَّصل).**

يعني يجيزون فيه البدل[١]، ووجه بعض النحاة البدل فيه: بأن قال: إنه بدل البعض، على تقدير: أن المراد بـ(أحد): أحد ومن يتبعه، فكأنه قال: ما جاءني أحد ومن يتبع أحداً إلا حماراً، وهذا التوجيه فيه نظر.

فإنه إذا أراد بالأحد. أحداً ومن يتبعه، كان (الحمار) حينئذ استثناء متصلاً، لأن لفظ (أحد) على هذا التقدير يتناوله، فيلزم خلاف التقدير: من كونه منقطعاً، والذي يظهر أننا إذا أبدلنا (الحمار) من (أحد) كان بدل اشتمال، لا بعض[٢].

كقولنا: سلب زيد ثوبه، فللثاني بالأول تعلق، في (الحمار)، و(الثوب)، ولا يلزم من هذا التوجيه: أن يكون اللفظ الأول وهو (أحد) يتناول الثاني وهو

---

(١) ينظر الكتاب ١:٣٦٣، والمفصل ٤:١١٢-١١٣، والأصول ١:٢٩٠.

وفي شرح المفصل ٢:٨٠ قال ابن يعيش: «وهذا الاستثناء يعني المنقطع على ضربين: أحدهما: ما النصب فيه مختار، والآخر: واجب.

فالأول نحو قولك: ما جاءني أحد إلا حماراً، وما بالدار أحد إلا دابة، فهذا وشبهه فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى، وذلك نصب المستثنى على كل حال.

ومذهب بني تميم، وهو. أن يجيزوا فيه البدل والنصب.

فالنصب على أصل الباب، والبدل على تأويلين: أحدهما أنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حماراً. فكأنك قلت: ما جاءني إلا حمار، ثم ذكرت (أحداً) توكيداً، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت فيه الشركة بين الأحدين والحمار، هي الحيوانية مثلاً... والثاني من التأويلين: أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل، كما يقال: عقابك السيف ونجيتك الضرب».

(٢) ينظر السيرافي هامش الكتاب ١:٣٦٤ (بولاق).

وأما الاسم الواقع بعد (غير) فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة غير إليه، ويكون حكم (غير) من الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع ما تقدم ذكره، فتقول: ما قام القوم غير زيد، برفع (غير) ونصبه.

(حمار)، فيكون حينئذ استثناء منقطعاً على ما قيل، وهو بدل.

[حكم (غير) في الاستثناء]

قوله: **(ويكون حكم (غير) في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع ما تقدم ذكره).**

إن قيل: كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطة، وهو لا يصل ما بعد (إلا) إلا بواسطة؟.

فالجواب: أن (غير) أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة، فوصل أيضاً إلى (غير) بلا واسطة لذلك(١).

فإن قيل: لم لم تبن (غير) لتضمنها معنى الحرف الذي هو (إلا)؟.

فالجواب: أن (غير) لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى (إلا)، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة، فاشترك (إلا)، و(غير) في المغايرة. فالمعنى الذي صارت به (غير) استثناء، هو

---

(١) في شرح المفصل ٢: ٨٨ قال ابن يعيش: «فإن قيل لم جاز أن تقول: قام القوم غير زيد، فتنصب (غيراً) بالفعل قبله، وهو لازم غير متعد؟

فالجواب: أن (غيراً) ههنا لما كانت مشابهة لـ(سوى) بما فيها من الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك، فهو متميز، كما أن (سوى) كذلك. فكما يتعدى الفعل اللازم إلى (سوى) بنفسه، كذلك يتعدى إلى (غير)، لأنه في معناه، وهذا معنى قوله - يعني الزمخشري - . . . وقالوا: إنما عمل فيه الفعل غير المتعدى لشبهه بالظروف - يريد (سوى)»، وينظر المفصل ص٧٠، وشرح الرضى ١: ٢٤٥-٢٤٦.

إلا أنك إذا اتبعت الاسم الواقع بعد (غير) كان لك في التابع وجهان: الخفض على لفظه، وأن يكون على حسب إعراب (غير) ومن ذلك قوله:

لم يَنو غَيرَ طريدٍ غير مُنْفَلتٍ ومـوثـقٌ في حِبَال القَدِّ مَسْلوبُ

برفع (موثق) وخفضه.

ولا يجوز ذلك في اتباع الاسم الواقع بعد (إلا) غير الحمل على اللفظ خاصة.

وأما الاسم الواقع بعد (سوى)، و(سُوى)، و(سَواء) لا يكون إلا مخفوضاً بها، وهي أبداً منصوبة على الظرفية.

وأما الاسم الواقع بعد (خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، و(حشى)، نحو قوله:

حشى رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تكدرها الدلاء

فإن كان مخفوضاً كان خفضه بها، وتكون حروفاً متعلقة بما قبلها، وإن كان منصوباً فيكون نصبه بها، وتكون أفعالاً، وفاعلوها مضمرون فيها، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام.

وإن لم يذكر. كأنك قلت: خلا هو زيداً، أي: خلا بعضهم زيداً.

ألا ترى أنك إذا أخبرت عن قوم معهودين من جملتهم (زيد) فقلت: قام القوم، حصل في نفس المخاطب أن بعض القائمين (زيد)، فيكون الضمير عائداً على ذلك البعض المفهوم، ومن عوده على الضمير المفهوم قوله تعالى:

لها في الأصل، لا لتضمنها معنى (إلا)، فلم تبن[1].

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٣٧٤ (بولاق) والمقتضب ٤: ٤٢٢، والأصول ١: ٢٨٤-٢٨٥ وفي شرح الكافية ١: ٢٤٦ قال الرضي: «قال الفراء: يجوز أن يبنى (غير) في الاستثناء مطلقاً سواء أضيفت إلى معرب، أو مبني، لكونه بمعنى الحرف يعني (إلا)، ومنعه البصريون، لأن ذلك فيه عارض غير لازم، فلا اعتبار به، وأما إذا أضيفت إلى (أنْ) فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله:

لم يمنع الشرب منها غير أنْ نطقت ....

﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ ولم يذكر المكان وتكون الجملة في موضع نصب على الحال، وإن دخلت (ما) على شيء منها، كانت مصدرية، والمصدر في موضع الحال على حد قولهم: «أتيته ركضاً، وإن جعلتها زائدة كان حكمها على حسبه قبل لحاق (ما) وأما الاسم الواقع بعد (ليس)، و(لا يكون) فينتصب على أنه خبر لهما، ويكون اسمهما ضميراً عائداً على البعض المفهوم من معنى الكلام كما تقدم، والجملة في موضع الحال، كأنك قلت: قام القوم ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً.

قوله: **(في موضع نصب على الحال).**

[٦٢/ب] / تقديره: خالين عن زيد، أو من زيد[١]، وكذا تقدير: ليس زيداً ولا يكون زيداً[٢].

قوله: **(ويكون اسمهما ضميراً عائداً على البعض[٣] المفهوم من معنى الكلام - كما تقدم -).**

البعض المضمر في (خلا)، و(عدا) عبارة عن (القوم) المخرج منهم (زيد)، لا عن (زيد)، لأن إعراب البعض هنا فاعل، و(زيداً) مفعول، والفاعل ينبغي أن يكون غير المفعول. بخلاف البعض المضمر، هنا في (ليس)، و(لا يكون)، فإنه هنا عبارة عن (زيد)، لأن إعراب البعض اسم لـ(ليس)، و(لا يكون)،

---

(١) في الارتشاف ٢: ٣١٩ قال أبو حيان: «واختلفوا في هذه الجمل، فأجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً، وعادين زيداً، ومحاشين زيداً، وأجاز أيضاً أن يكون لا موضع لها من الإعراب وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى (إلا)».

(٢) في الاستغناء ص١٠٦ قال القرافي: «وتكون الجملة من (ليس)، و(لا يكون) في موضع الحال والعامل فيها ما قبلها، ويجوز أن لا يجعل لها موضع من الإعراب. ومن العرب من يجعل (ليس)، و(لا يكون) في موضع الصفة لما قبلها إذا كانت نكرة، فتقول: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة، وليست فلانة».

(٣) في المخطوطة: (بعض) والصحيح ما أثبت. وينظر المتن أعلى الصفحة.

وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال، ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم، فتقول: ما أتتني امرأة ليست فلانة، ولا تكون فلانة فتكون الجملة على هذه اللغة صفة للاسم المتقدم.

و(زيداً) منصوب على الخبرية، والاسم هاهنا هو الخبر في المعنى، فوجب أن يكون البعض هو (زيد) في المعنى[1].

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ص٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢:٧١٢، وشرح الرضى ١:٢٣٠، والارتشاف ٢:٣٢٠، والهمع ٣:٢٨٩-٢٩٠.

باب النداء

حروف النداء: (يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(وا)، و(أي)، و(الهمزة) ممدودتين ومقصورتين.

فـ(وا) منها للمندوب وما جرى مجراه خاصة.

و(يا) تستعمل في جميع ضروب المناديات من: مندوب، ومتعجب منه، ومستغاث به، وغير ذلك قريباً كان أو بعيداً، وسائرها لا يستعمل إلا في النداء الخالص.

باب النداء

والنداء: رفع الصوت بالمنادى ليقبل عليك[1]، بخلاف الندبة، فإنه لا يصح منه الإقبال[2].

والمنادى: هو المطلوب إقباله بـ(يا) أو ما قام مقامها، لفظاً، أو تقديراً. يخرج بقوله: (يا) أو ما قام مقامها قولنا: أطلب إقبالك.

قوله: **(المندوب)**.

الندب[3]: تعديد محاسن الميت والبكاء عليه.

---

(١) في شرح ألفية ابن معطي ٢: ١٠٣٣ قال القواس: «النداء من ندوت إذا جلست في النادي وهو المكان الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً، فلامه واو إلا أنها لما وقعت ظرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة، ويجوز في نونه الضم والكسر، وهو في الاصطلاح: عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، وقيل: استدعاء مطلوب من مخاطب، أو في تقدير مخاطب. باسمه مع (يا) وأخواتها لفظاً أو تقديراً».

(٢) ينظر شرح الرضي ١: ١٣١.

(٣) ينظر الصحاح (ندب) ١: ٢٢٣.

فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافة أو حكماً كالنائم، وقد تكون للقريب، والاسم المنادى غير المندوب، والمستغاث به، والمتعجب منه. إما أن يكون مفرداً أو مضافاً، فإن كان مضافاً كان منصوباً بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإن كان مفرداً. فإما أن يكون مطولاً، أو غير مطول.

فإن كان مطولاً، وأعني به ما كان عاملاً في غيره لم يجز فيه أيضاً إلا

[أقسام المنادى]

قوله: **(إما أن يكون مفرداً، أو مضافاً)**.

المفرد، يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة.

أحدها: المفرد الذي هو في مقابل الجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثاني: المفرد الذي هو في قبالة المركب، نحو: بعلبك.

والثالث: المفرد الذي هو مقابل للمضاف.

والرابع: المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع.

والخامس: المفرد الذي في باب النداء، وباب (لا)، وهو مقابل للمضاف، والمشابه للمضاف.

قوله: **(بإضمار فعل لا يجوز إظهاره)**.

إنما يلزم إضمار الفعل، لأنك لو قلت: أنادي أو أدعو زيداً، لالتبس فيه النداء بالخبر، فأضمروه رفعاً للبس[1].

قوله: **(ما كان عاملاً في غيره)**.

---

(١) في التسهيل ص٧٩ قال ابن مالك: «المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بـ(أنادي) لازم الإضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال». وينظر شرح ابن يعيش ١ :١٥٧ والمساعد ٢ : ٤٨٠.

النصب، نحو قولك: يا ضارباً زيداً.

وإن كان غير مطول. فإما أن يكون معرفة أو نكرة.

ينبغي أن يقول: أو معه ما يشبه العامل، ليدخل فيه: ثلاثة وثلاثون، إذا سميت به شخصاً وناديته، فقلت: يا ثلاثة وثلاثين[١]، فالواو تشبه العامل، لأنها توجب لما بعدها إعراباً، كما يوجبه العامل.

[العامل في المنادى]

قوله: **(فإن كان مضافاً، كان منصوباً).**

في عامل المنادى خلاف.

قال بعضهم[٢]: إن العامل فيه، الفعل المضمر الذي لا يجوز إظهاره - كما تقدم ذكره.

وقال بعضهم[٣]: إن العامل فيه، حرف النداء، وهو (يا) وباقي أخواتها.

واخْتُلِفَ في سبب عمله أيضاً.

فذهب بعضهم: إلى أن (يا) تعمل نيابة عن الفعل المقدر.

---

(١) ينظر الارتشاف ٣: ١٢٢.

(٢) القائل به سيبويه وأكثر النحاة. ينظر الكتاب ١: ٣٠٣ (بولاق)، والمفصل ص٣٥-٣٦، والتسهيل ص١٧٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٧، وشرح الرضي ١: ١٣١، والمساعد ٢: ٤٨٠، والاشموني ٣: ١٠٨.

(٣) نسب كل من ابن يعيش والرضي وتابعهم الأشموني: هذا القول إلى المبرد، والصحيح: أن المبرد قد صرح في كتابه المقتضب، بأن الناصب للمنادى المضاف إنما هو الفعل اللازم الإضمار، وقد نابت عنه (يا) قال فيه ٤: ٢٠٢: «اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: يا عبدالله، لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبدالله، وأريد. . . فإذا قلت يا عبدالله، فقد وقع دعاؤك بـ(عبدالله) فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك». وينظر شرح ابن يعيش ١: ١٢٧، وشرح الرضي ١: ١٣١، والأشموني ٣: ١٠٨.

فإن كان معرفة بني على الضم، ويكون في موضع نصب بإضمار فعل أيضاً.

وإن كان نكرة، فإما أن تكون مقبلاً عليها، أو غير مقبل عليها، فإن كان مقبلاً عليها فهي أيضاً مبنية على الضم كالعلم.

وذهب بعضهم[(١)]: إلى أن (يا) اسم الفعل، فتعدى إليه وعمل فيه، ويكون فاعلها مستتراً فيها، لكونها اسماً للفعل المتعدي، وهو (أنادي) و(أدعو)، واستدلوا: على أنها لا يجوز أن تكون حرفاً، بإمالتها، لأن الإمالة بعيدة عن الحروف[(٢)]، ولا يجوز أن تكون فعلاً، لعدم القائل به. فبقي أن تكون اسماً للفعل، لعدم القائل بخلاف ذلك مع القول باسميتها، فحينئذ تعين على هذا المذهب أن يكون / العامل فيه، الاسم المقدر لا غير. [٦٣/أ]

قوله: **(فإن كان معرفة بني على الضم)**.

فيه ثلاثة أسئلة:

الأول: ولم بني، وأن الأصل في الاسم الإعراب؟.

والثاني: إذا بني. لم بني على الحركة؟. وأن الأصل في البناء السكون.

والثالث: لم كانت الحركة ضمة؟.

والجواب عن الأول[(٣)]، لأن المنادى المفرد المعرفة، يشبه الكاف في (أدعوك) و(أناديك) من ثلاثة أوجه:

---

(١) في شرح ابن يعيش ١:١٢٧: «وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن (يا) ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل، وقد ذكر الرضي في شرحه رد البعض على هذا، القول فقال في ١:١٣٢ «ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء»، ثم قال: «ويمكن أن تكون خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في أداته ما لا يجوز في غيرها».

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ١:١٢٧، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:١٠٥٣.

(٣) أي: عن سبب بنائه.

. . . .

في الإفراد، والخطاب، والمعرفة، وكاف الضمير تشبه (الكاف) التي في (إياك) في الخطاب، والتذكير، والمُشْبِه للمُشبَّه، مُشْبِهٌ لما يُشْبِهُه، فبنيناه لذلك[١].

والجواب عن الثاني[٢]، لأن له أصلاً في التمكن بمعنى أنه يعرب في حال[٣]، والجواب عن الثالث: لئلا يلتبس بالكسر بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، حالة جواز حذف الياء وبقاء المنادى بلا (ياء)، نحو: يا غلام، وكذلك، لئلا يلتبس بالفتح بالمنادى النكرة المقصودة حالة جواز فتحه من غير تنوين، نحو: يا رجل بن رجل، فأعطيناه الضم، لرفع اللبس[٤].

وقيل: إنما بني على الضم لشبهه بـ(قبل وبعد)[٥].

ووجه الشَّبه: أنه إذا أُضيفَ، أو نُكِّر، أُعْرِبَ، وإذا كان معرفة مفرداً بني.

---

(١) في أسرار العربية ص٢٤، ذكر الأنباري: أن المفرد المعرفة بني لوجهين: أحدهما: ما ذكره الشارح.
والثاني: أنه أشبه الأصوات، لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها».

(٢) أي: بنائه على الحركة.

(٣) قال الأنباري في أسرار العربية ص٢٤٤: «فإن قيل: فلم بني على حركة؟ قيل: لأن له حالة تمكن قبل النداء. فبنى على حركة تفضيلاً على ما بني وليس له حالة تمكن».

(٤) في شرح المفصل ١: ١٣٠ قال ابن يعيش: «وخص بضم لوجهين: أحدهما: شبهه بالغايات نحو: (قبل وبعد)، ووجه الشبه بينهما: أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بني، كما أن (قبل وبعد) تعربان مضافتين ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك، وكما بني (قبل وبعد) على الضم، كذلك المنادى المفرد يبنى على الضم. والثاني: أن المنادى إذا كان مضافاً إلى مناديه كان الاختيار، وحذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسر منها، وإذا كان مضافاً إلى غائب كان منصوباً، وكذلك إذا كان منكوراً، فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه وهو الضم، فذلك علة بنائه على الضم». وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٣٥-١٠٣٦.

(٥) ينظر الكتاب ٢: ١٨٣، ١٩٩ (هارون).

وإن كانت غير مقبل عليها، كانت منصوبة بإضمار فعل.

والأسماء كلها يجوز نداؤها، إلا المضمرات، والأسماء المعرَّفة بالألف واللام، والأسماء غير المنصرفة، والأسماء اللازمة للمصدر.

وقد ينادى المضمر المخاطب في نادر كلام، أو ضرورة شعر، وتكون صيغته صيغة المنصوب نحو ما حكي من قول بعضهم «إياك قد كفيتك».

وقد تكون كصيغة المرفوع، نحو قوله:

يـا أبـجـر بـن أبـجـر يـا أنـتـا ... أنـت الـذي طـلـقـت عـام جُـعْـتَـا

فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام، توصلت إلى ذلك بـ(أي)، أو اسم

وأجود من قوله: (**بني على الضم**). أن يقول: «بني على ما يرفع به، ليدخل فيه نحو: يا زيدان، ويا زيدون»[١].

قوله: (**إن كانت غير مقبل عليها**[٢] **كانت منصوبة**).

مثاله: قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

وقوله: (**والأسماء المعرفة بالألف واللام**).

يجوز أن تريد به، ما الألف واللام فيه للعهد، فإن مثل ذلك لا يجوز نداؤه أصلاً[٣].

وقوله: (**إن أردت نداء ما فيه الألف واللام**).

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٣٧.

(٢) في المساعد ٢: ٤٩٠ قال ابن عقيل: «وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال:
أحدها: جوازه مقبلاً عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.
الثاني: المنع مطلقاً، وهو قول الأصمعي.
والثالث: إنْ كانت خلفاً من موصوف جاز، نحو: يا ذاهباً، وإلا فلا، وهو قول الكسائي.
والرابع: إنْ كانت النكرة مقبلاً عليها جاز، وإلا فلا، وهو قول المازني قال: ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها».

(٣) ينظر الكتاب ٢: ١٨٧، ١٩٥ (هارون). وفي شرح الألفية لابن معطي ٢: ١٠٤٢ قال القواس: =

إشارة، نحو قولك: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، أو بهما معاً، وذلك

يريد ما الألف واللام فيه للجنس[١]، وهي التي يراد بها تعريف الحقيقة، فإنه قد تقدم، أن ما فيه الألف واللام للعهد لا ينادى أصلاً، وله أشار. يدلك على أن المراد بالألف واللام التي ذكرها الجنس، أن المعرف بها يكون صفة لـ(أي)، أو لاسم الإشارة، وهما إنما يوصفان باسم الجنس[٢].

[نداء المعرَّف بأل الجنسية]

قوله: **(يا أيها الرجل)**.

أتينا بـ(ها) مقحمة بين (أي) وصفتها، عوضاً عن بعد حرف النداء من المنادى، لأن (ها) للتنبيه وفي النداء تنبيه، قال سيبويه[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكأنك كررت (يا) مرتين».

والتحقيق في إعراب (الرجل) من قولنا: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، أنه عطف بيان لا صفة، نص عليه ابن جني رَحِمَهُ اللَّهُ وتبعه أكثر المحققين[٤].

قوله: **(يا هذا الرجل)**.

=«لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام عند البصريين لامتناع اجتماع معرفتين على معرَّف واحد، لأن حرف النداء يفيد تعريف القصد، والألف واللام إما لتعريف العهد، أو الحضور، وأجاز الكوفيون: نداء ما فيه الألف واللام مطلقاً قياساً على نداء المضاف والعلم». وينظر شرح ابن يعيش ٢: ٨، ٩، والارتشاف ٣: ١٢٧، والهمع ٣: ٤٨.

(١) ينظر التسهيل ص١٨١، والمساعد ٢: ٥٠٣.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٢: ٧، والارتشاف ٣: ١٢٩، والهمع ٣: ٤٩.

(٣) في الكتاب ١: ٣١ (بولاق) قال سيبويه: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين. إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار (هو) بين (ها)، و(ذا) إذا قلت: ها هو ذا».

(٤) مذهب سيبويه: أن المعرف بأل بعد (أي) صفة، قال في الكتاب ١: ٣٠٦ «هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيتها المرأتان فـ(أي) هنا فيما زعم الخليل كقولك: يا هذا، و(الرجل) =

قليل نحو قوله:

ألا يا أيهذا النابح السيد إنني … على نأيها مستبسل من ورائها

ولا ينادى منها بغير وصلة، إلا اسم الله تعالى، لكثرة الاستعمال مع معاقبتهما الهمزة من (الإله)، أو في ضرورة، نحو قوله:

أراد بـ(هذا) الوصلة، فلا يجوز في (الرجل) - على رأي غير المازني ومن تبعه، إلا الرفع[1]، ويجوز أن تعتقد في (هذا) أنه غير وصلة، فيجوز في (الرجل) حينئذ، الرفع والنصب، كما جاز في (الظريف) من قولنا: يا زيد الظريف.

[نداء ما فيه (أل) بغير وصلة]

قوله: **(مع معاقبتهما الهمزة من (الإله))**

=وصف له، كما يكون وصفاً لـ(هذا)» وفي شرح الكافية ١: ١٤٣ قال الرضي: «وقال الأخفش في: يا أيها الرجل: (أي) موصول، وذا اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة (أي)، والأكثرون على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره، لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية، وهذا حد النعت كما يجيء - أي ما دل على معنى في متبوعه، وقال بعضهم، هو عطف بيان لعدم الاشتقاق، والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف». وفي المساعد ٢: ٥٠٥ قال ابن عقيل: «وإطلاق الوصف على الواقع بعد (أي) هو مذهب سيبويه، وقال ابن السيد: الظاهر أنه عطف بيان، لعدم اشتقاقه ويرده التزامه، واللزوم يكون في الصفات، نحو: الجماء الغفير، وعطف البيان كالبدل لا يكون لازماً، واتفق على أن هذا غير بدل».

وقال ابن الناظم في شرح الألفية ص٥٧٦ «فإن كان مشتقاً فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، نحو: يا أيها الغلام».

(١) في شرح الكافية ١: ١٤٢ قال الرضي «وفصل بعضم في وصف (يا هذا)، فقال: إن كان لبيان الماهية، نحو: يا هذا الرجل. وجب الرفع، لأنه غير مستغن عنه، والإجاز الرفع والنصب نحو: يا هذا الطويل رفعا ونصبا، وأما المازني والزجاج، فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة، و(أي) قياساً على نحو: يا زيد الظريف ولم يثبت».

ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص٥٧٧، والمساعد ٢: ٥٠٦، والهمع ٣: ٤٩ - ٥٠.

فيا الغلامان اللذان فَرَّا إياكما أن تكسباني شرا

ويجوز حذف حرف النداء، وإبقاء المنادى، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

إلا أن يكون المنادى اسم إشارة، أو نكرة مقبلاً عليها أو غير مقبل، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة، نحو:

جاري لا تستنكري عذيري

يعني به، أنه لا يجمع بين الهمزة والألف واللام في اسم (الله) تعالى، فكأن الألف واللام صارتا عوضاً من الهمزة[١]، فكما يجوز الجمع بين (الهمزة) و(يا)، جاز الجمع بين (يا)، والألف واللام، ويجوز قطع الهمزة ووصلها[٢]، من لفظ (الله) إذا دخلت على (يا).

[حذف حرف النداء]

قوله: ([و][٣]**يجوز حذف حرف النداء**).

[٦٣/ب] / أصل حذف حرف النداء في نداء العلم، ثم كل ما أشبه العلم - في كونه يجوز أن يكون وصفاً لـ(أي)، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً - يجوز حذف حرف النداء معه[٤].

---

(١) ينظر الكتاب ٢: ١٩٥ (هارون)، وأسرار العربية ص٢٣٢.

(٢) ينظر الكتاب ٢: ١٩٥ (هارون)، والمساعد ٢: ٥٠٩.

(٣) في المخطوطة لا توجد الواو، وينظر المتن أعلى الصفحة، والمقرب المطبوع ١: ١٧٧.

(٤) في الكافية ص٩٥ قال ابن الحاجب: «ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ (سورة يوسف آية ١٢)، وأيها الرجل». وقال الرضي في شرحه ١: ١٦٠ «ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف إنه يحذف مما لا يوصف به (أي) يلزمه جواز الحذف في: يا غلام رجل، ويا خيرا من زيد، مع تنكيرهما، وذلك مما لا يجوز». =

أو في شاذ من الكلام، نحو قولهم: «افتد مخنوق» و(اطرق كرا)، و«ثوبي حجر» ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

هذي برزْتِ لنا فَهجْتِ رسيساً ثم انصرفت وما شفَيتِ نَسيسا

وإذا أتبعت المنادى، فلا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً.

فإن كان معرفاً، فإن اتبعته يبدل كان حكم التابع كحكمه لو باشره حرف النداء، ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم فيه لام تعريف، لأنك إن أثبتها فقلت: يا عبد الله الرجل. لم يجز، كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء، وإن حذفتها لم يجز، لأن النكرة لا تستعمل إلا مع حرف النداء ملفوظاً به، وإن أتبعته بعطف نسق، فإن

قوله: **(اطرق كرا)**.

اطرق كرا اطرق كرى إن النعام في القرى[1]

[حكم تابع المنادى]

قوله: **(يا عبد الله... إلى آخره)**.

مثال عطف البيان: يا عبد الله العاقل نفسه أخانا، أو بكراً[2].

---

(١) ينظر الكتاب ٢: ٢٣١ (هارون).

وفي الخزانة قال البغدادي: هو صدر بيت، وقد أورده غير واحد من المؤلفين بلفظ «اطرق كرا إن النعام في القرى» على أنه نثر لا نظم، والصواب ما قال البغدادي» وفي مجمع الأمثال ١: ٤٠٣: «مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ومعناه: طاطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى، والأصل فيه: (اطرق يا كروان)، فرخم على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفا، وقد حذف هنا حرف النداء من النكرة المقصودة، وهو شاذ عند البصريين، قياس مطرد عند الكوفيين». وينظر المقتضب ٤: ٢٦١، والمفصل ص٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٦ والتصريح ٢: ١٦٥.

(٢) ينظر الكتاب ١: ٣٠٤ (بولاق) والمقتضب ٤: ٢٠٩، والتبصرة والتذكرة ١: ٣٤١ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٩١، والمساعد ٢: ٥١١ - ٥١٢.

كان مفرداً لم يكن إلا معرفة، لأن النكرة لا تستعمل إلا مقرونة بحرف النداء.

ويكون مبنياً على الضم إلا أن يكون فيه ألف ولام، فيكون منصوباً، وإن كان مضافاً فهو منصوب أبداً.

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع فهو منصوب لا غير، نحو: يا عبد الله العاقل نفسه وإن كان مبنياً فإن أتبعته ببدل، أو عطف نسق، فحكمه حكم المعرب في ذلك، إلا أن يكون في المعطوف الألف واللام، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ، لأن حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعراب.

وقوله: **(لأن حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعراب)**.

وجه الشبه: أنه لما اطرد ضم المنادى المفرد المعرفة بعد (يا)، أشبه اطراد رفع الفاعل بعد الفعل، فأشبهت حركته حركة الفاعل، وحركة الفاعل إعراب، فقد أشبهت هذه الحركة حركة الإعراب، ولذلك جاز أن تتبعها حركة الإعراب وإن كانت هي حركة بناء[١].

قال ابن عمرون رحمه الله في قول الزمخشري رحمه الله: «حملت على لفظه»[٢]، «هذا من المواضع العجيبة، وهي حمل المعرب على المبني في الإعراب، والمعرب مفتقر إلى عامل، فكيف يحمل على ما لا يفتقر إلى عامل؟. وذا في غاية الاشكال»[٣].

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ٢: ٩٢ قال ابن عصفور: «فإن كان التابع مفرداً جاز فيه الحمل على اللفظ، وعلى الموضع. فأما الموضع فلا سؤال فيه، وأما اللفظ، فلأن هذا المبنى أشبه المعرب من حيث أن الاسم لم يكن مبنياً إلا بعد (يا)، فصارت كأنها معربة» وينظر شرح ابن يعيش ٢: ٢.

(٢) المفصل ص٣٧.

(٣) في شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٤٨ - ١٠٤٩: «.. أما الحمل على اللفظ، فلأن بناءه لما كان عارضاً شبهت حركته بحركة الإعراب في كونها عارضة وفي اطرادها مع حرف النداء كاطراد الفاعل... وقال الأخفش: نعت المنادى مبني، لأن حركته لما كانت تابعة لحركة بناء وجب أن يكون بناء قياساً على تبع صفة منفي لا في حركته، ولأنه لو كان مرفوعاً لافتقر إلى عامل وكلاهما ضعيف، لأن وجود اللام يمنع من بنائه...».

....

وقد تصدى سيبويه[١] رحمه الله لسؤال الخليل رحمه الله عن هذا الموضع، فقال: «على أي شيء هو، إذا قال: يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع: قلت: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب؟. فَلِمَ لا يكون قولك: لقيته أمس الأحدث؟، قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء يكون مرفوعاً أبداً، وليس كل اسم يكون في موضع (أمس) يكون مجروراً.

فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته.

قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيـــد أخـــا ورقـــاء[٢].......... ....

لم يجز كما جاء في (الطويل).

قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف، فهو بمنزلته إذا كان في موضعه».

ولما كان الخليل قد يخص هذا الموضع بسؤاله أحببت الاقتصار عليه، ولإشكال هذا الموضع، قال أبو الحسن[٣]: «إن العامل في الصفة، كونها صفة، لأن هنا حركة المتبوع ليست عن عامل، فلو كان العامل في الصفة، العامل في الموصوف، لبقي إعراب الصفة لا عامل له، لكن العامل عنده معنوي، وهو كونها صفة حتى لا يعرى المعرب من عامل. والجواب عنه: ما

(١) الكتاب ١: ٣٠٣ (بولاق).

(٢) قطعة من بيت من الطويل وتمامه

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا ... فقد عرضت أحناء حق فخاصم

والبيت من شواهد الكتاب ١: ٣٠٣، ولم يعرف قائله، وورد في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٢١٤ والمفصل ص٣٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٤٠٢، والمساعد ٢: ٤٨١ وشفاء العليل ٢: ٨٠٢ والشاهد فيه قوله: (أخا ورقاء) حيث ورد منصوباً، لأنه لما كان وصفاً للمنادى المفرد وهو مضاف كان نصبه لازما، وذلك على موضع المنادى».

(٣) هو الأخفش، وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٤٩.

والنصب على الموضع، نحو قولك: يا زيد والرجل. برفع (الرجل) ونصبه وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع، فإن كان التابع مفرداً فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع ما عدا (أيا)، فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع على اللفظ خاصة.

أشار إليه الخليل رحمه الله: إذ ضمة المنادى تشبه حركة الإعراب، ولذا غيرها حرف الجر في: يا لزيد[1]، على ما أشرنا إليه، ولكونها تشبه حركة الإعراب، جاز للمضطر في الشعر تنوينها[2]، نحو: زيد.

ومما يدل على أن حركة البناء هنا، تشبه حركة الإعراب تقديرها - حين لا يكون في اللفظ شيء يتبعها - بالرفع، نحو قولك: يا موسى الظريف، ويا هؤلاء الكرام. برفع (الظريف)، و(الكرام)، على اعتقاد الضمة مقدرة في (موسى)، و(هؤلاء).

قوله: **(ما عدا (أيا)... إلى قوله.. خاصة)**.

مذهب سيبويه[3] رحمه الله وأكثر النحاة: أنه لا يجوز في وصف (أي) إلا الرفع لا غير، لأنه هو المقصود بالنداء، فهو منادى معنى، ولو كان منادى لفظاً لم يكن إلا مضموماً، فكذلك إذا كان منادى معنى، لم يكن إلا مرفوعاً.

[٦٤/أ] وأجاز المازني/ رحمه الله: النصب فيه أيضاً بالقياس على (الظريف) في قولنا: يا زيد الظريف[4].

ولا يستقيم القياس مع ما ذكرنا من الفارق، بخلاف (الظريف)، فإنه ليس منادى لفظاً ولا معنى.

---

(١) ينظر الكتاب ١:٣٠٣ (بولاق)، وشرح الرضي ١:١٣٣.

(٢) ينظر الكتاب ١:٣٠٣، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:١٠٤٨.

(٣) في الكتاب ١:٣٠٦ «وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع».

(٤) في شرح الكافية ١:١٤٣ قال الرضي: «قوله والتزموا رفع الرجل. أي: اسم الجنس الواقع صفة لـ(أي) وهذا وإن كان القياس جواز نصبه كما في: يا زيد الظريف، لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء، وأما (الظريف) في: يا زيد الظريف، فليس مقصوداً بالنداء بل المقصود به (زيد)». وينظر المساعد ٢:٥٠٧.

ولا ينعت إلا بما فيه الألف واللام، واسم الإشارة.

وإن كان مضافاً فإن كانت الإضافة محضة فالنصب لا غير، نحو قولك: يا زيد أخا عمر ونفسه. إلا أن ابنا انفردت في هذا الباب - إذا وقعت بين اسمين علمين، أو ما جرى مجراهما، أو بين اسمين متفقين في اللفظ، وإن لم يكونا علمين، ولا جاريين مجراهما وكان الأول منهما غير مضاف - بجواز إتباع حركة آخر المنادى بآخر النون من (ابن) فتقول: يا زيدٌ بنَ عمر، بضم الدال من (زيد) وفتحها، ويا شريفَ بن الشريف، بفتح الفاء من (شريف) وضمها.

قوله: **(إلا أن (ابنا) انفردت في هذا الباب... إلى آخره).**

لما كثر نداء العلم موصوفاً بـ(ابن) مضاف إلى علم، أتبعوا الأول للثاني، فحركوه بالفتح، طلباً للتخفيف فيما كثر استعماله، وكان إتباع الأول للثاني أولى من العكس، لأمرين:

أحدهما: أنا لو أَتْبَعْنَا الثاني للأول، كثر الضم الذي هو ثقيل.

والثاني: أن الأول حركته حركة بناء، فلا عامل معها، والثاني حركته حركة إعراب بعامل، وما معه العامل أقوى، فكان إتباع الأضعف للأقوى، أولى من العكس، على أن كلام الجماعة يشير إلى أن المنادى مركب مع (ابن) فتح للتركيب(١) كما فتح (بعل) من بعلبك.

[حكم المنادى الموصوف بابن]

قوله: **(وياشريف بن شريف)**(٢).

لا يجوز هنا ضم الفاء، لأن (شريفاً) هنا نكرة غير مقبل عليها، بدليل وصفها

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٣١٤ (بولاق)، والمقتضب ٤: ٢٣١، والأصول ١: ٣٤٥، والإيضاح ص٣٥٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٥، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٥٢.

(٢) في المتن: يا شريف ابن الشريف، والصحيح ما جاء في المخطوطة، لأن سياق الكلام يؤيده.

أنشد الفراء:

يا غنمُ بنَ غَنم محبوسةٍ فيها ثغاءٌ ونعيقٌ وحبَق

وإن كانت الإضافة غير محضة، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، ومن ذلك قوله:

يا صاح يا ذا الضامرُ العَنس والرحل والأقتاب والحِلْس

روي بنصب (الضامر) ورفعه.

فان اتبعت تابع المنادى فعلى اللفظ خاصة، فتقول: يا زيد العاقل ذو الجمة، بالرفع - إن جعلته نعتاً للعاقل، - والنصب، إن جعلته نعتاً للمنادى.

وإذا كررت المنادى جاز في الأول الضم والفتح، فإن ضممته كان ما بعده منصوباً. إما على البدل أو على عطف البيان، أو على نداء مستأنف، وإن نصبته، نحو قولك: يا زيد عمر،

بالنكرة، في قوله: (ابن شريف)، فالفتحة هنا في المنادى ليست للإتباع، بل هي هنا النصبة التي تستحقها النكرة في قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وإنما حذف التنوين هنا، لكثرة الاستعمال كما يحذفه، من يقول: (جاءني زيد بن عمرو في غير النداء)،

[تكرار المنادى]

قوله: **(وإذا كررت المنادى)**.

ينبغي أن يقول: وإذا كررت المنادى المضاف، ولم يكن معه المضاف إليه في اللفظ[1]، لأنه إذا كرر المنادى ولم يكن مضافاً، نحو: يا زيد زيد، لم يجئ فيه ما ذكر من الأحكام، بل يكون في (زيد) الثاني الضم لا غير، إن اعتقدته توكيداً لفظياً. وكذلك لا يكون فيه أيضاً إلا الضم، لو جوزت فيه البدلية،

---

(١) ينظر الكتاب ١: ١٣٤، والمقتضب ٤: ٢٢٧، وشرح الرضي ١: ١٤٦، والهمع ٣: ٥٧ - ٥٨.

وكان (زيد) الأول مضافاً إلى (عمر) وأقحمت (زيداً) الثاني بين المضاف والمضاف إليه فيكون، نحو قوله:

إلا عُـــــلالَـــــة أو بُـــــدا هــة قــارح نَــهــد الــجُــزارة

فـ(علالة) مضاف إلى (قارح)، وأقحم بينهما المعطوف.

ويكون فيه النصب(١) والرفع، إن جوزت فيه عطف البيان(٢).

قوله: (**وكان «زيد» الأول مضافاً إلى «عمرو»، وأقحمت «زيداً» الثاني بين المضاف والمضاف إليه**).

هذا الذي ذكره مذهب سيبويه رحمه الله: هو أنه لا يعتقد أن ثم شيئاً محذوفاً من اللفظ(٣).

وذهب غيره(٤): إلى أن هنا تقدير محذوف، واختلف في المضاف إلى المحذوف. أيهما؟.

فقيل: (زيد) الأول، وقيل: (زيد) الثاني(٥).

---

(١) يعني على الموضع.

(٢) في الارتشاف ٣: ١٣٤ قال أبو حيان: «وتقول: يا زيد زيد، بالضم على نداء ثان، كأنه قال: يا زيد يا زيد، وهو على رأي سيبويه، وبالرفع منوناً عطف بيان على اللفظ، وبالنصب منوناً عطف بيان على الموضع... وأكثر النحويين يجعل الثاني في: يا زيد زيد بدلاً، قال ابن مالك: وذلك عندي غير صحيح».

(٣) في الكتاب ١: ٣١٥ (بولاق).

(٤) ذهب إلى ذلك المبرد في أحد قوليه، ففي المقتضب ٤: ٤٢٧ قال: «هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا تيم تيم عدي فالأجود في هذا أن تقول: يا تيم تيم عدي، فترفع الأول، لأنه مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف.

والوجه الآخر أن تقول: يا تيمَ تيمَ عدي، ويا زيد زيد عمرو، وذلك، لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو. فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي».

(٥) ينظر السيرافي هامش الكتاب ١: ٣١٥ (بولاق)، والأصول ١: ٣٤٣ وشرح ابن يعيش ٢: ١٠، =

وإذا نويت المنادى المبني على الضم في ضرورة، جاز فيه وجهان: أجودهما أن يبقى على ضمه، والآخر: أن يرد إلى أصله من النصب.

وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم،

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

قاعدة: كل كلمة على حرف واحد مبنية، يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة، طلباً للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في (غلامي)، فطلباً لمزيد التخفيف(١).

والاجتزاء: الاكتفاء(٢).

قوله: (**إلا ابن أم، وابن عم، وابنة أم، وابنة عم، فإنه يجوز فيها خمس اللغات**).

اختلف الناس في: يا ابن خالي. هل يجوز فيه ما جاز في يا ابن عمي ويا ابن أمي. أم لا؟.

فمنهم، من أجاز فيه خمس اللغات(٣) - كما ذكرنا - قالوا: لأنه كثر استعماله/ كثرة استعمال، يا ابن عمي، ويا ابن أمي. ومنهم، من لم يجز فيه إلا الإسكان والفتح(٤) اللذين كانا يجوزان في جميع المضاف إلى ياء المتكلم. [٦٤/ب]

=وشرح الرضي ١:١٤٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٧٩، والمساعد ٢:٥١٨، والهمع ٣:٥٧ - ٥٩.

(١) ينظر الكتاب ٢:٢٠٩ - ٢١٠ (هارون)، وشرح ابن يعيش ٢:١١، والارتشاف ٢:٥٣٨.

(٢) الصحاح (جزا) ١:٤٠.

(٣) وهي حذف الياء والاجتزاء بالكسرة، فتقول: يا ابن خالِ، والثانية: قلب الياء ألفاً والكسرة، فتحة، نحو: يا ابن خالا، والثالثة: أن يضم الآخر بعد حذف الياء، نحو: يا ابن خالُ، والرابعة: أن تثبت الياء ساكنة، نحو: يا ابن خالِيْ، والخامسة: إثبات الياء متحركة بالفتح، نحو: يا ابن خاليَ. وينظر شرح ابن يعيش ٢:١٢ - ١٣.

(٤) في التصريح ٢:١٧٩: «وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يا غلام غلامي، فالياء، ثابتة لا غير، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى، وهي إما ساكنة، أو =

كان فيه خمس لغات:

أفصحهما: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها، نحو قولك: يا غلامِ.

والثانية: أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة، نحو: يا غلامَا.

والثالثة: أن تضم الآخر بعد الحذف، وتجعل الاسم كأنه لم يحذف منه شيء.

ومن ذلك قراءة من قرأ: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ والمعنى: يا رب، ولذلك جاز حذف حرف النداء.

والرابعة: إثبات الياء ساكنة، نحو قولك: يا غلامي.

والخامسة: إثباتها متحركة بالفتح. فأما قوله:

فلست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت، ولا لوأني

فالمعنى: (يا لهفا) فحذف الألف، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

وأما المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو قولك: يا غلام غلامي - فإنه ما كان الثاني ليس بمنادى في الحقيقة لم يجز فيه إلا ما يجوز في غير النداء إلا ابن أم، وابن عم، وابنة أم، وابنة عم، فإنه يجوز فيها
خمس اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لأنهم جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. إلا أن الوجه الذي يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء يبني الآخر فيه على الفتح، فتقول: يا ابن أم، ويا بن عم تشبيهاً بـ(بعلبك).

وفي قوله: **(خمس اللغات)** - نظر.

فإن اللام في اللغات، للعهد إلى ما سبق في المضاف إلى ياء المتكلم، ومن

=مفتوحة، كقولك: يا ابن خالي، ويا ابن أخي، ويا بنت أخي، ويا بنت خالي، وينظر: شرح ابن يعيش ٢:١٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٨٠، والأشموني ٣:١٢٠.

(١) ينظر الكتاب ٢:٢١٤ (هارون)، والسيرافي هامش الكتاب ١:٣١٦ (بولاق) والأمالي الشجرية ٢:٧٤.

وقد اختصت العرب بعض الأسماء بالنداء، وهو: أبت، وأمت،

جملتها، حذف الياء وضم ما قبلها بعد الحذف، ولا يجئ ذلك هنا. بل يفتح ما قبلها على ما ذكره هو رحمه الله، فلا يتوجه العهد إليه. بل كان ينبغي أن يقول: (أربع من الخمس المذكورة، والخامس حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) - كما ذكر رحمه الله أولا(١).

[أسماء لازمت النداء]

قوله: **(وقد اختصت العرب بعض الأسماء بالنداء)**.

هذا اللفظ فيه نظر، لأن المعنى الذي يعطيه هذا اللفظ، هو أن النداء لا يكون إلا في هذه الألفاظ، وليس كذلك، لأن النداء يدخل على (زيد)، و(عمرو) وغيرهما من الأسماء، إلا ما استثنى، والمعنى الذي يريده هو بهذا اللفظ: أن هذه الأسماء لا تكون إلا في النداء، ولا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مبتدأ، ولا خبراً، ولا غير ذلك من المواقع(٢).

وقوله: **(أبت، وأمت)**.

التاء فيهما للتأنيث، بدليل قلبها في الوقف (هاء)، نحو: يا أبه، ويا أمه، وأنثوا الأب، ليعلموا أنه قد بلغ في المشقة مبلغ الأمهات، فالتاء فيه للمبالغة في معنى الأبوة، وهي في جميعها عوض من الياء(٣)، أو عوضاً عنها التاء عندنا - خلافاً للكوفيين(٤) رحمهم الله والدليل على أنها عوض، التزام العرب ألا

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ١٠٥، والارتشاف ٣: ١٤٩، والتصريح ٢: ١٧٩، والأشموني ٣: ١٢١.

(٢) الكتاب ٢: ٢١١ (هارون).

(٣) فهم يرون أن التاء فيهما للتأنيث، وياء الإضافة مقدرة بعدها. ينظر المفصل ص٤٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١١، وشرح الرضي ١: ١٤٨، والمساعد ٢: ٥٢١.

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة للصميري ١: ٣٥٢، وشرح ابن يعيش ٢: ١١ - ١٢ والارتشاف ٣: ١٣٧.

واللهم، وقل وهو كناية عن العلم وهناه، وهنتاه بضم الهاء وكسرها، وهما كنايتان عن نكرة فـ(هناه) للمذكر، وتقول في تثنيته (يا هنانيه). وفي جمعه (يا هنوناه) و(هنتاه) للمؤنث، وتقول في تثنيته (يا هنتانيه)، وفي جمعه (يا هنانوه).

يجمعوا بينهما، وهذا العوض مشروط بعدم الإلباس، فلا يجوز في (يا عمي) أن تقول: (يا عمت). لما كان له مؤنث من لفظه، فيلبس، ثم لك في تحرك التاء وجهين: الفتح والكسر[١].

فالفتح لوجهين: إما لأنها حركة الحرف المعوض عنه التاء، وإما طلباً للتخفيف.

والكسر من وجهين: إما لمجانسة الكسرة الحرف المعوض عنه، أو لأن الموضع موضع تأنيث، والكسر من علائم التأنيث.

وقالوا: يا أبتا، ويا أمتا - بالتاء فيهما - عوض عن الياء[٢]، وكذلك الألف أيضاً، عوض عن الياء، ولا يكره الجمع بين العوضين، كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه[٣].

وقوله: **(اللهم)**.

اختلف النحاة في الميم فيه.

فذهب البصريون[٤]: إلى أنها عوض من (يا) في أوله، كان أصله: يا الله، فحذفنا (يا) وعوضنا عنها الميم، ولذلك أتينا بها مشدَّدة، لما كانت عوضاً عن حرفين، والدليل على أنها عوض عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام[٥]. وقال

---

(١) ينظر الكتاب ٢:٢١١ (هارون).

(٢) ينظر شرح الرضي ١:١٤٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢:١٩٦ (هارون).

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ١:٣٤٦، وشرح ابن يعيش ٢:١٦، وشرح الرضي ١:١٤٦، والمساعد ٢:٥٠٩.

(٥) بيتان من الرجز المشطور، وقائلهما أمية بن أبي الصلت، أو أبو خراش الهذلي، وقد وردا =

وكل صفة معدولة على وزن (تَفْعلان) نحو مكرمان، وملأمان، عدلا عن كريم ولئيم أو على وزن (فُعَل) نحو: فُسَق، خُبَث،

الكوفيون: ليست عوضاً، واستدلوا على ذلك، بالجمع بينهما، في قول الشاعر:

إنـــي إذا مـــا حـــدثُ ألـــمَّـــا أقــول يــا لــلَّــهــمَّ يــا لــلــهــمَّــا[1]

وفي البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله.

[٦٥/أ] والجواب / عن ذلك: بأن هذه ضرورة شعر، ولا حجة فيه.

وقال الفراء[2] رحمه الله الميم من: أمَّنا بخير، كان أصله: يا الله أمنا بخير، فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الباقي.

وهذا الذي ذكره دعوى لا دليل عليها، فلا يصار إليها.

=في نوادر أبي زيد ص١٦٥، والمقتضب ٢:٢٤٢، والمخصص ١:١٣٧ وأمالي السهيلي ص٨٢، وأسرار العربية ٢٣٢، والأشموني ٣:١١٢.

والشاهد في قوله: (يا للهم يا للهما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة، وقد استدل الكوفيون به على أن (الميم) المشددة ليست عوضاً عن (يا)، وخرجه البصريون على أن الجمع بينهما ضرورة. ولا يعرف قائله فلا حجة فيه. ينظر الإنصاف ١:٣٤١ - ٣٤٧.

(١) في معاني القرآن ١:١٠٣ قال: «ولم نجد العرب زادت مثل هذا الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة مثل: الفم، وابنم، وهم، وترى أنها كانت كلمة ضم إليها (أم) تريد: ياالله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في (الها) من همزة (أم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها».

(٢) في الأمالي الشجرية ٢:١٠٣: «وقال أبو علي في مذهب الفراء: ليس هذا القول بشيء، لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾ «فلو كان المراد: يا الله أمنا، لأغنى هذا عن جواب الشرط، وكانت الميم سادة مَسدَّ الجواب كما تقول: يا ربنا قاتل فلانا إن كان باغياً... ووقع أبو علي قول الفراء: بشيء آخر، وهو أنه قال: لو كان المراد ما قاله لما حسن: اللهم أمنا بخير، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من (أم)، إذ لو كانت مأخوذة منه، لكان في الكلام تكرير، ثم قال: والاستدلال بالآية فيه كفاية».

. . . .

على أنا نقول: سامحناك بالدليل، فنعرض للجواب عن ذلك.

فقال أبو علي رحمه الله: لو كانت الميم من: (أمَّنا بخير) لما جاز أن تقول: اللهم أمنا بخير، ولا أن تقول: اللهم العن الكافر، كما لا يقال: يا الله أمنا بخير العن الكافر. بل: والعن الكافر، بحرف العطف[1].

وأجاب بعضهم - أبا علي رحمه الله عن ذلك، بأن قال: إنما جاز هذا اللفظ، لما حذف الأول، ولم يبق لفظ الفعل بينا، فلذلك جاز أن تقول: العن الكافر، بغير حرف العطف، وأن تقول: أمنا بخير، ويكون تأكيداً لما قبله.

وهذا الذي ذكروه من التأكيد غير صحيح، فإن التأكيد موضع تطويل وتكرار، لا حذف واختصار، فلو كانت للتأكيد كان إبقاء الجملة الأولى أولى من حذفها، وإبقاء حرف منها لا غير والإتيان بتأكيدها بعد ذلك.

ومما يدل على أن الميم ليست من، أمنا بخير: يجيء جواب الشرط بعدها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[2] والشرط إذا تقدمه فعل، أغنى عن مجيء

---

(١) في شرح ألفية ابن معطي ٢:١٠٨٢ قال القواس: «وذهب الكوفي: إلى أن أصله: يالله أم أي: اقصد، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى، فامتزجا وصارا كلمة واحدة، وهو ضعيف لأمور، أحدها: أن الاسم لا يركب مع الجملة.
وثانيها: أن الهمزة لا تخفف بالحذف إلا إذا سكن ما قبلها.
وثالثها: لزوم تكرير الفعل الذي هو (أم) في نحو: اللهم أمنا بخير.
ورابعها: عدم الافتقار إلى حرف العطف في: اللهم اعف عن زيد، ولو كان كما قالوا: لافتقر إليه.
وخامسها: أن الشرط إذا وقع بعد الأمر فالأحسن الاستغناء بالأمر عن الجواب كما في نحو: اتق الله إنْ كنت مسلما، ولما لم يستغن به في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ - دل على أنه ليس بمركب من الأمر.
وسادسها: أنه لا يجمع بين حرف النداء والميم، وما ذاك إلا، لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه».

(٢) سورة الأنفال من الآية ٣٢.

ولُكَع، وغدر، عدلت عن: فاسق، وخبيث وألكع، وغادر، أو على وزن (فُعَال) نحو خباث، ولكاع، وغدار، وفساق، عدلت عن: فاسقة، ولكعاء، وغادرة، وخبيثة، ولا يستعمل شيء من ذلك في غير النداء إلا في ضرورة، نحو قوله:

في لجة أمسك فلاناً عن فُل

أو ما كان منها على وزن: (مَفْعَلان) في نادر الكلام. حكى السجستاني: «هذا زيد مكرمان» تابعاً للمعرفة ممنوع الصرف.

ولا يجوز إظهار حرف النداء مع «اللهم»، لأن الميم المشددة صارت عوضاً

الجواب بعده تقول: أضرب إن تضرب، ولا تقول: أضرب إن تضرب فأنا مكرمك[١].

قوله: **(وفل)**.

فل: لا يكون إلا في النداء، بخلاف (فُلان)، فإنه يستعمل في النداء وغيره، وهو كناية عن أعلام الأناسي[٢]، فإن أدخلت عليه الألف واللام، فقلت: (الفلان) كان كناية عن أعلام البهائم[٣].

قوله: **(ولُكَع)**.

رجل لُكَع: أي: لئيم، ويقال: هو الذليل العنيد النفس[٤].

---

(١) الكتاب ٢:٢٤٨ (هارون) «وأما فلان، فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث خاص غالب».

(٢) الكتاب ٢:٤١٥ (هارون).

(٣) في الصحاح (لكع) ٣:١٢٨٠: «رجل لُكَع. أي: لئيم، ويقال: هو العبد الذليل النفس، وقال أبو عبيدة، يقال للفرس الذكر لُكَع والأنثى لُكَعة».

(٤) ينظر الكتاب ٢:٢١٩ (هارون)، والمقتضب ٤:٥٥، وكتاب اللامات للهروي ٦٥ - ٦٦ تحقيق الدكتور أحمد الرصد، ورصف المباني ص٢١٩، والمساعده ٢:٥٢٦، والأشموني ٣:١٢٤.

منه فأما قوله:

وما عليكِ أن تقولي كُلّما سبحت أو هللتِ: يا اللَّهمَ مَا

فضرورة لا يلتفت إليها.

فإن ناديت الاسم على جهة الاستغاثة، أو التعجب، لم تناده إلا بيا - كما تقدم - وتدخل لام الجر عليه مفتوحة. من ذلك قوله:

لخطَّاب ليلى يا لَبرثن منكم أدلُّ وأمضى من سليك المقانِب

فنادى (برثن) على جهة التعجب من دلالتها، وإن ذكرت المستغاث من أجله أدخلت عليه اللام وكسرتها. فرقا بينهما ومن ذلك قوله:

تكنفني الوشاة فأزعجوني فيا لَلناس لِلواشي المطاع

ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به، وعكس ذلك، وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثاً به آخر كسرت اللام في الثاني منهما لزوال اللبس ومن ذلك قوله:

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب يا للكهول ولِلشُّبان لِلعجب

[الاستغاثة]

قوله: **(وتدخل لام الجر عليه مفتوحة).**

إنما فتحت، لعلة مركبة من مجموع أمرين هما:

وقوع المنادى موقع المضمر، وطلب الفرق بين المدعو والمدعو إليه، فإنها مع المدعو إليه مكسورة[1] وقولنا: إنه واقع موقع المضمر، ليخرج المدعو إليه، فإنه ليس واقعاً موقع المضمر فبقيت اللام معه على كسرها، وقولنا: طلب الفرق، ليخرج المعطوف على المدعو، نحو: يالزيد ولعمرو ولبكر، فإن اللام في (لعمرو) وإن كان معطوفاً على المنادى، فهو واقع موقع المضمر.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١:١٣٣ - ١٣٤، والمساعد ٢:٥٦٢.

وقد يعامل المستغاث به والمتعجب منه معاملة المندوب وسيبين، ولا يجوز حذف حرف النداء منهما، وإن ناديت الاسم على جهة الندبة، وأعني بذلك نداء الهالك، لم تناده من حرف النداء إلا بيا ووا كما تقدم، ولا يكون إلا علماً وما جرى مجراه، من نبز، أو كنية، أو موصولاً ليس فيه الألف واللام، نحو

قوله: **من (نبز)**[1].

النبز: يقال في الشر خاصة، بخلاف اللقب، فإنه يقال في الخير والشر، كقولهم: أول لقب في الإسلام (عتيق)، وهو لقب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ومثال النبز[2] قفة، وكرز، وبطة، وغير ذلك، فالقفة كالبقطية: تتخذ من الخوص، والكرز[3]: الخرج.

[آراء النحاة في لحاق الألف صفة المندوب]

قوله: **(وقد حكي لحاقها في آخر صفته)**.

[٦٥/ب] هذا الذي ذكر/ المصنف رحمه الله مذهب يونس[4] رحمه الله وقاسه على المضاف إليه، وقال: بل أولى، فإن المضاف إليه غير مندوب، لا لفظاً ولا معنى، والصفة هي الموصوف، فهي مندوبة في المعنى[5].

وذهب الخليل وسيبويه[6] - ومن تبعهما - رحمهم الله - إلى أنه لا يجوز إلحاق ألف الندبة الصفة، فرقوا بين المضاف إليه وبين الصفة، بأن اتصال المضاف إليه بالمضاف، أشد من اتصال الصفة بالموصوف، من حيث أن

---

(١) ينظر الصحاح (لقب) ١: ٢٢٠، والقاموس المحيط (نبز) ص٦٧٧.

(٢) الصحاح (كرز) ٣: ٨٩٢.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي البصري إمام في النحو واللغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، وروى عنه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، توفي سنة ١٨٢هـ، ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص٥١ - ٥٤، والبلغة ص٢٤٧.

(٤) في الكتاب ١: ٣٢٣ - ٣٢٤ «وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيد الظريفاه...» وينظر شرح الرضي ١: ١٥٩، والفوائد الضيائية ١: ٣٤٨، تحقيق: أسامة الرفاعي... طبع العراق.

قولهم: «وامن حفر بئر زمزماه، أو مضافاً إلى المعرفة.

وتلحق علامة الندبة آخر الاسم المندوب، نحو قولك: يا زيداه، أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب، نحو: يا غلام زيداه، أو آخر صلته، نحو قولك: وأمن حفر بئر زمزماه، وقد حكى لحاقها في آخر صفته في قولهم: «يا جمجمتي الشاميتناه» وهو قليل، ولا تثبت الهاء إلا في الوقف، فإن وصلت حذفتها، فتقول: يا زيداً لا تبعد وقد يعوض من الألف بنونين في الشعر، نحو قوله:

وافقعسا وأين مني فقعسي

ولا يثبت وصلاً إلا في ضرورة، نحو قوله:

ألا يا عمرو عمراه   وعمرو ابن الزبيراه

وعلامة الندبة في الأصل إنما هي: الألف، فإذا ألحقتها الآخر، فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً بالفتح ألحقت الألف ولم يغير، نحو قولك: (يا غلام أحمداه)، و(يا غلامياه) وإن كان متحركاً بالضم أو بالكسر ألحقت الألف وفتحت ما قبلها، نحو قولك: (يا زيداه) و(يا عبداللهاه). إلا أن يخاف لبس فيقلب الألف حرفاً من جنس الحركة التي قبلها فتقول: (يا غلامكاه) في ندبة غلامك، و(يا غلامكيه) في ندبة غلامك، لئلا يلتبسا

الصفة والموصوف يفصل بينهما بالنون، ولا كذلك المضاف والمضاف إليه، فبان أن اتصال المضاف إليه أشد من اتصال الصفة، فلا يلزم من إلحاق علامة الندبة المضاف، إلحاقها الصفة.

[الحكم إذا كان آخر المندوب متحركاً]

قوله: **(في ندبة غلامك لئلا يلتبسا)**.

ومثال المضموم قولك: واغلامهوه، إذا ندبت غلامه، ولم تقل:

(١) الكتاب ١: ٣٢٣، وينظر أسرار العربية ص٢٤٤ - ٢٤٥ وشرح الرضي ١: ١٥٩.

وإن كان ساكناً، فإن كان الساكن تنويناً حذفته وألحقت الألف وأتبعتها حركة ما قبلها فتقول: (يا غلام زيداه)، وإن كان ألفاً ألحقت ألف الندبة وحذفت التي قبلها، لالتقاء الساكنين فتقول: (واموساه) وإن كان واواً، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها وألحقت الألف فتقول: (وا من يعزواه).

وإن لم تكن كذلك حذفتها ثم ألحقت الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها إن خفت لبسا، فتقول: (واغلامهوه)، ولا تقول (واغلامهاه) لئلا يلتبس بندبة غلامها. وإن كان ياء، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها وألحقت الألف فتقول: في ندبة غلام القاضي. يا غلام القاضياه، وإن لم يكن لها أصل في الحركة حذفتها وألحقت الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها إن خفت التباساً، فتقول في ندبة بناته يا بناتهيه لئلا يلتبس بندبة بناتها.

ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً، ولا يتكلم بالندبة من العرب إلا النساء، وأما الرجال فإنهم يعاملون معاملة غير المندوب.

واغلامهاه، لئلا يلتبس بغلام امرأة[1].

[حكم آخر المندوب ساكناً]

قوله: **(فإن كان الساكن تنويناً حذفته... إلى آخر هذه المسألة)**.

كما تقدم من الأمثلة إن حصل لبس اتبعت علامة الندبة الحركة التي قبل التنوين بعد حذف التنوين، فيكون بعد الضمة واواً، وبعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وإن لم يحصل لبس، جعلت علامة الندبة ألفاً في كل حال، وفتحت ما قبلها[2].

---

(١) الكتاب ٢:٢٢٤ (هارون) ومثل سيبويه بـ(واظهرهوه) وعلل ذلك بقول لنفرق بين المذكر والمؤنث، وينظر شرح الرضي ١:١٥٦ - ١٥٧، والفوائد الضيائية ١:٣٤٧.

(٢) ينظر الكتاب ٢:٢٢١ - ٢٢٢ (هارون).

ولا يرخم مندوب ولا مستغاث به، ولا متعجب منه، ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات، والترخيم، حذف أواخر الأسماء في النداء فعلى هذا.

الترخيم

قوله: **(ولا يرخم مندوب ولا مستغاث به).**

لأن المراد منهما مد الصوت، والترخيم مما يضاد ذلك[1].

قوله: **(ولا متعجب منه).**

لأننا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء وليس بمندوب، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء، جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم، لأن التغيير يؤنس بالتغيير، وجميع ما ذكر معرف في النداء، فلا يرخم.

قوله: **(ولا يجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات).**

ليس هذا على ما ذكره من الإطلاق، بل إن وجد فيه الشروط التي سنذكرها، جاز ترخيمها، وإلا فلا.

قوله: **(أواخر الأسماء).**

تحرز عن حذف أوائلها، كما لو قلت: يا عدة، أو أوسطها، كما لو قلت: يا مذ ويا سه[2].

وقوله: **(في النداء).**

تحرز من حذف أواخر الأسماء لا في النداء، نحو: يد، ودم، وغد[3].

---

(١) ينظر الكتاب ٢: ٢٤٠ (هارون)، والفوائد الضيائية ١: ٣٤١ - ٣٤٢ والهمع ٣: ٧٨.

(٢) بحذف النون من (منذ) والتاء من (ستة).

(٣) ينظر الكتاب ٢: ٢٣٩ (هارون).

وفي التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٦ عرف الصيمري الترخيم، فقال: «اعلم أن الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام المفردة، ولا يكون إلا في النداء، لأنه موضع التغيير». وعرفه ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٢: ١٠٦٥ فقال: «هو عبارة عن حذف آخر الاسم المنادى المبني تخفيفاً على جهة الاعتباط».

الاسم المنادى لا يخلو من أن يكون قد بني بسبب النداء، أو لا يكون كذلك.

فإن لم يبن لم يجز ترخيمه، وإن بني، فإما أن يكون نكرة مقبلاً عليها أو غير ذلك، فإن كان نكرة مقبلاً عليها جاز ترخيمه. إن كانت فيه تاء التأنيث بحذفها نحو: (ثبة) تقول: يا ثُبَ أقبل.

وما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا صاحباً، فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال، فقالوا: يا صاح، وأما قولهم: (اطرق كرا) في ترخيم (كروان) وليس فيه تاء، شاذ، وإن كان غير ذلك. فإنه إن كان مركباً من خمسة يحذف

الاسم الثاني منه، وإن كان غير مركب لم يرخم ما كان منه على حرفين، أو ثلاثة، وليس أحدها تاء التأنيث، وإن كان أحدها تاء التأنيث رخمته بحذفها

وقوله: **(وقد بني بسبب النداء)**.

تحرز من أن يكون مبنياً لا لسبب النداء، كقولنا: يا هؤلاءِ، فإن بناءه على الكسر ليس بسبب النداء، ولهذا لا نصفه بالجر، بل بالرفع والنصب.

قوله: **(أو ثلاثة ليس أحدها تاء التأنيث)**.

هذا عندنا[1]، خلافاً للفراء، فإنه يجيز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، نحو: (عمر) وينزل الحركة منزلة حرف رابع[2]، وعليه قول المتنبي:

عـــم بـــن ســـلـــيـــمـــان

يريد (عمر)، فإن كان الثلاثي ساكن الوسط، فالمشهور من نقل الأئمة - رحمهم الله تعالى -: أن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز ترخيمه[3].

---

(١) يعني البصريين، وينظر الكتاب ٢:٢٥٥ - ٢٥٦ (هارون).

(٢) ينظر الإنصاف ١:٣٥٦، والأمالي الشجرية ٢:٨١، وشرح الرضي ١:١٤٩، والهمع ٣:٨١.

(٣) في الأمالي الشجرية ٢:٨١ قال هبة الله: «واتفق الجميع على أن الثلاثي الساكن الوسط كـ(بشر)، و(بكر) لا يجوز ترخيمه لأجل الاجحاف لسكون أوسطه وقلة عدده».

وفي شرح الكافية ١:١٤٩ قال الرضي: «ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم

نحو: (هبة) اسم رجل، وما كان منه على أزيد من ثلاثة أحرف جاز ترخيمه، فإن كان في آخره تاء التأنيث حذفتها لا غير، نحو: فاطمة.

وإن كان فيه زيادتان معاً كألفي التأنيث، والألف والنون، وعلامتي النسبة

وقال ابن الخباز[١] - رحمه الله تعالى -: في كتابه «النهاية»: «ومنهم من يجيزه - يعني الترخيم - في الثلاثي الساكن الوسط».

والضمير في منهم، يعود على الكوفيين - رحمهم الله تعالى -، وكذلك يفهم من كلام أبي البقاء[٢] رحمه الله تعالى - في كتاب «التبيين» - كما ذكر ابن الخباز رحمه الله تعالى.

وقوله: **(حذفتها لا غير)**.

فيه تنبيه على أنه لا يحذف مع تاء التأنيث غيرها، حتى لو سميت: بطائفة أو مرجانة، ورخمتها، لا تحذف إلا تاء التأنيث لا غير[٣].

[٦٦/أ] قوله: /**(وإن كانت فيه زيادتان)**.

يضم إلى ما عداه من المواضع، نحو: (جبروت)، و(رغبوت)[٤]، فإنك

=الثلاثي علماً سكن أوسطه، أو تحرك» وفي الارتشاف ٣:١٥٥ قال أبو حيان: «إن كان الثلاثي ساكن الوسط، نحو: بكر وهند، فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الأخفش، وبعض الكوفيين ووهم ابن عصفور في قوله: «إنه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً» والخلاف فيه نقله ابن هشام، وأبو البقاء العكبري وصاحب النهاية، وابن الخشاب. وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢:١١٣ - ١١٤.

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصلي النحوي. علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض. له مصنفات منها: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معطي، توفي سنة (٦٣٧هـ) وترجمته في بغية الوعاة ١:٣٠٤، والنجوم الزاهرة ٦:٣٤٢، والأعلام ١:١١٤.

(٢) التبيين ص٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) ينظر الكتاب ٢:٢٤١ (هارون)، وشرح جمل الزجاجي ٢:١١٤.

(٤) في شرح الكافية ١:١٥١ قال الرضي: «وهاتان الزيادتان سبعة أصناف: زيادتا التثنية، نحو: زيدان ويضربان، علمين، وزيادتا جمع المذكر السالم، نحو: مسلمون ويسلمون علمين، =

والجمع، وياءي النسب حذفتهما لا غير، وإن كان قبل الآخر حرف مد ولين، نحو: (منصور) حذفته مع الآخر ما لم يؤد ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف فلا يحذف إلا الآخر خاصة، نحو: (ثمود)، وإن لم يكن قبله حرف مد ولين حذفت الآخر خاصة.

والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى رد المحذوف، فيبقى الحرف الذي صار آخراً بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون.

في الترخيم تحذف منه، الواو والتاء أيضاً.

قوله: **(نحو: منصور)**.

ليعلمنا أن من شرط حرف المد واللين أن يكون زائداً. تحرّز من، نحو (مختار)، فإنك إذا رخمته، لا يحذف منه إلا الراء فقط[1].

قوله: **(أو سكون)**.

هذا خلاف الفراء، فإن عنده - إذا رخمت - نحو: هرقل، وقمطر، تحذف مع الآخر، الحرف الساكن الذي قبله[2]. سواء في ذلك عنده الحرف الصحيح، نحو: ما مثلنا به، والحرف المعتل، نحو: يزيد وثمود.

وزيادتا جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، وزيادتا نحو: مروان وعثمان وخراسان، ويائي النسب وما أشبههما، نحو: كوفي ورومي، وكرسي، وألفا التأنيث ك(صحراء)، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في، حرباء وعلباء، وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:١٠٧١ - ١٠٧٣.

(١) ينظر الكتاب ٢:٢٥٩، ٢٦٤ (هارون)، والارتشاف ٣:١٥٦، والمساعد ٢:٥٤٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١:١٥٣.

وفي شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:١٠٦٩: «... خلافاً للفراء، فإنه يحذف الساكن من نحو، هرقل اتباعاً للحرف الأخير محتجاً بأن إبقاء ما قبل الآخر ساكناً يؤدي إلى شبه آخر الاسم المعرب بالحرف في نحو: (نعم)، و(أجل) وهو ضعيف، لوجوب إرادة المحذوف بدليل: (يا ثمو)، و(يا ترقو) في (ثمود)، و(ترقوه).

وعلى لغة من لم ينو رده فيحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء، فيبنى على الضم إلا ما في آخره تاء التأنيث من الصفات، فإنه لا يرخم على لغة من لم ينو الرد، لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر، فنقول في ترخيم قائمة - يا قائم بالفتح.

وإذا رخمت ما في آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الرد جاز لك أن تقحم فيه تاء التأنيث وتحركها بالفتح، فتقول: يا فاطمة.

والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسن من تركه، وترك الترخيم فيما عدا ذلك أحسن من الترخيم إلا حارثا ومالكاً وعامراً، فإن ترخيمها أحسن لكثرة استعمالها.

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ثم زال بالترخيم سببه، زال ذلك

قوله: **(جاز لك أن تقحم فيه تاء التأنيث.. إلى آخره)**.

قال النحاة في مثل هذا: إنا إذا رخمنا، تحذف تاء التأنيث، ثم تأتي بها بعد الترخيم مقحمة مزيدة، إنا إنما حركناها بالفتح إتباعاً لفتحة ما قبلها[(١)].

وأما أبو علي رحمه الله فإنه قال في «تعاليقه على كتاب سيبويه»: «إن القائل: يا طلحة - بالفتح في (التاء) - أقحم (التاء) بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تكون على (الحاء). إلى (التاء) المقحمة بينها وبين (الحاء)، فانفتحت (الحاء)،

---

(١) في الأمالي ٢: ٨٣ قال ابن الشجري: «فإن قيل: إن المعروف من الإقحام إقحام حرف بين حرفين، كإقحام (تيم). وأقول: إن الإقحام إذا كان على ما قرره فما الذي أقْحِمت (تاء) طلحة بينه وبين (الحاء)؟.

والجواب: أن التاء زيدت ساكنة بين حركتها والحاء، ألا ترى أنه يمكنك أن تقول في الوقف: يا طلحت: بسكون التاء. كما روى عن العباس - رضي الله عنه - أنه قال في ندائه المسلمين لما انهزموا يوم حنين: يا أصحاب بيعة الشجرت، يا أصحاب سورة البقرت. فقال المجيب له منهم: والله ما احتط منها أبت فلما سمع منهم: طلحت صارت التاء بين فتحتها والحاء، وكذلك، يا أميمت: زيدت التاء بين فتحتها والميم وهذا من الدقائق التي نبه عليها أبو علي».
وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ١٠٧٤، والارتشاف ٣: ١٦١، والهمع ٣: ٩٢.

الحكم فنقول:

في ترخيم (قاضون) اسم رجل: يا قاض: فترد الياء لما زال موجب حذفها وهو الواو والمرخم على لغة من لم ينو الرد يحكم له بحكم اسم كأنك لم تحذف منه شيء في البناء على الضم كما تقدم.

وفي إعلاله على ما يقتضيه التصريف، فنقول في طُفاوة: يا طفاء، لأنه

لأن هذه (التاء) إذا لحقت اسماً، فتحت ما قبلها، فالفتحة في (الحاء) من قولهم: يا طلحة، غير الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى (التاء) على ما بينا»[1].

وما أحسن ما قال رحمه الله فإنه على قول الجماعة، نكون قد زدنا حرفاً وحركة، وعلى ما قاله رحمه الله نكون قد زدنا حرفاً فقط، والحركة التي زدناها قبل الهاء لا يعتد بها هناك، لأن ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا متحركاً فالحركة كالمضطر إليها، فلا تعتبر زائدة[2].

قوله: **(قاضون: اسم رجل).**

كان أصله: قاضِيون في التقدير، فحذفنا الضمة للاستثقال، فالتقت الواو والياء، وهما ساكنان، فحذفنا الياء، لالتقاء الساكنين، وأبدلنا من الكسرة ضمة، لتسلم الياء، فصار اللفظ: قاضون، كما ترى، فإذا رخمته - على لغة من لم ينو - زال موجب حذف الياء، وهو الواو، فنعيد الياء، فنقول: يا قاضي، وكذلك أيضاً نعيد الياء، على لغة من ينوي[3].

---

(١) لم أعثر على قوله هذا في الجزء الأول من التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي تحقيق د. عوض القوزي - وهو الجزء الذي ظهر من التعليقة - وفيه الحديث عن الترخيم.

(٢) ينظر الأمالي الشجرية ٢:٨٣، والارتشاف ٣:١٦١، والمساعد ٢:٥٥٧، والهمع ٣:٩٢.

(٣) في الارتشاف ٣:١٥٩ قال أبو حيان: «وفي ترخيم قاضُون ومصطفَوْن خلاف، فذهب الأكثرون إلى رد المحذوف، فتقول: يا قاضي ويا مصطفى، وذهب قوم إلى أنك تقول: يا قاض، ويا مصطف» وينظر الهمع ٣:٨٩.

بمنزلة (كساء) وفي (عرقوة) يا عرقي، كما فعلت بأدل جمع (دلو) وفي (قطوات) يا قطا كعصى. ولا يرخم اسم في غير نداء إلا في ضرورة، فإنه يرخم على اللغتين.

فمن الترخيم على لغة من نوى قوله:

إنَّ ابن حَارث إن اشْتَق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

ومن الترخيم على لغة من لم ينو قوله:

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني نفسي أمال بن حنظل

قال ابن خروف ﷺ: في شرح هذا الباب من كتاب سيبويه[1]: «هذا الباب يرخم باللغتين، ويعتد بالعارض، لأن الذي كنت حذفت من أجله الساكن الأول، قد زال وليس بمنزله، لأن الحرف الساكن الذي حذفت الواو من أجله باق وإن كان متحركاً، فجاز فيه، الاعتداد به، وترك الاعتداد، ثم قال: ورددت ما حذفت من آخر الكلمة وهو الياء». وكذلك حكم ما يحذف للساكنين، لزوال الساكن من اللفظ، فإذا رخمت - على [لغة][2] من لم ينو - كانت الياء في نية الضم للبناء، وإن رخمت - على لغة من ينوي - فإن اعتقدت أن حركة منقولة إليها من الياء بعد زوال حركتها، لم تنو فيها حركة، وإن كنت حذفت حركة الياء ثم حذفت للساكنين، وضممت الضاد للواو التي وقعت بعدها، فتنوي حركة الياء، وهي ضمة الأصل، ثم قال: وهذا نص في رد ما يحذف للساكنين إذا فقد من اللفظ وإن كان مراداً منوياً».

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٣٤٠ (بولاق).

(٢) لا توجد في المخطوطة والسياق يقتضيها.

باب «لا»

اعلم أن (لا) إما أن تدخل على نكرة، أو معرفة، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها: فأما قولهم: (لانَوْلَك أن تفعل)، فشاذ ومحمول على معناه، لأن المعنى: لا ينبغي لك أن تفعل، وقول الشاعر:

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ... ركائبها أنْ لا إلينا رجوعها

ضرورة.

باب (لا)

قوله: **(فإن دخلت على معرفة، لم تعمل شيئاً)**.

[٦٦/ب] /إنما لم تعمل في المعرفة، لما ذكره المصنف رحمه الله في باب (ما، ولات)[(١)]، ولما زدنا عليه نحن هناك أيضاً.

قوله، **و(لزم تكرارها)**.

إنما لزم تكرارها، وأن يقال مثلاً: لا زيدٌ عندي ولا عمرو، لأنها جواب عن سؤال مكرر. كأنه قال: أزيد عندك أم عمرو؟.

فأجابه بالتكرار، ولو لم تكن جواباً عن سؤال مكرر، لاكتفى في الجواب بـ(لا)، أو (نعم)، ولما لم يكتف، دَلَّ ذلك على أنه جواب سؤال مكرر، أو التزم جواب السؤال المكرر، والمرء ملزم بما التزَم به[(٢)].

---

(١) يعني قوله في المقرب ١: ١٠٤: «... وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب العام، نحو قولك: هل من رجل قائم؟، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة.

(٢) ينظر أسرار العربية ص٢٥٠ - ٢٥١.

وفي شرح الكافية ١: ٢٥٨، قال الرضي: «وأجاز أبو العباس المبرد، وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة أما مع المعرفة، فنحو. لا زيد في الدار، وقولهم، ولا نؤلك تفعل كذا» ينظر المقتضب ٤: ٣٥٩، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢: ٩٥٠.

وأما قولهم: (قضية ولا أبا الحسن)، و(أما البصرة فلا بصرة لك).

وقول الشاعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدنَ ولا أميةَ بالبلاد

فعلى حذف (مثل).

وكذلك قول الآخر:

تبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح

يخرج على تنكير (زيد).

وقوله: **(أبا الحسن).**

يعني، علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

وقوله: **(أرى الحاجات...).**

البيت لابن الزَّبِير الأسدي - بفتح الزاي، وكسر الباء الموحدة وبعدها ياء مثناة من تحت - يقوله لعبدالله بن الزبير رضي الله عنه، وكان يكنى - أبا حبيب - حين أتاه مستميحاً، فلم يظفر بحاجته.

نكدن[١] أي: ضقن وتعذرن.

وأراد بالبلاد: ما كان في طاعة عبدالله من خلافته.

و(أمية) معرفة، وقد أعمل فيه (لا)[٢].

قوله: **(فعلى حذف (مثل)).**

فيه نظر، فإنه حينئذ يكون قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وأعمل (لا) في الذي كان مضافاً إليه، فتكون (لا) حينئذ قد عملت في المعرفة، فالسؤال باق كما كان، وإنما الوجه في الجواب، ما قاله

(١) ينظر الصحاح (نكد) ٢: ٥٤٥، والقاموس المحيط (نكد) ص٤١٢.

(٢) ينظر الكتاب ١: ٣٥٥، والأمالي الشجرية ١: ٢٣٩، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٢.

وإن كان غير ذلك فإن كان مفرداً أو جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف

الزمخشري[1] رحمه الله تعالى: وهو أنه اعتقد تنكير هذه الألفاظ التي ذكرها جميعاً، فلم تعمل فيها (لا) إلاَّ وهي نكرات، لا معارف.

قال سيبويه[2] رحمه الله قلت - يعني للخليل رحمه الله: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا؟

فقال: لأنه لا يجوز لك أنْ تعمل (لا) إلاَّ في نكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة، حسن لك أنْ تعمل (لا). وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عَليَّ وأنه قد غيِّي عنها.

فإن قلت: لم يُرد أنْ ينفي كل من اسمه عَلي، فإنما أراد أنْ ينفي منكورين كلهم في صفة علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودَل هذا الكلام المخاطب على أنه ليس لها علي وأنه قد غيّب عنها» انتهى كلام سيبويه.

قوله: (.... **ولا زيد مثله**....)

إنه اعتقد تنكيره، يدل على ذلك وصفه بـ(مثله).

قوله: (**أو مطولا**).

يعني بمطول: المشابه للمضاف، نحو: لا خيراً من زيد جالس عندنا.

وإنما قلنا: إنه مشابه له من وجهين:

أحدهما: أن المضاف عامل في المضاف إليه، وكذلك (خير) عامل في (من زيد).

---

(١) في المفضل ص٧٦ - ٧٧ قال: «وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (رُبَّ) حسن لك أن تعمل فيه (لا) وأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نَكِدْنَ ولا أمية بالبلاد

وقولهم: (لا بصرةِ لكم) و(قضية ولا أبا حسن لها) فعلى تقدير التنكير.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٥ (بولاق).

=

والتاء بني معها على الفتح وحذف التنوين، فتقول: لا رجل في الدار، ولا غلمان لزيدٍ ولا هندات لك.

والثاني: أن المضاف دون المضاف إليه لا يستقيم معناه، وكذلك المضارع له، يتعلق به شيء هو من تمام معناه كـ(خير من زيد).

قوله: **(لأنها نقيضتها)**.

يعني أن (لا) نقيضة (إنَّ)، لأن (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره. هذا الذي يقوله النحاة هنا[(١)].

وعندي: أن أحسن من هذه العبارة، ما قاله شيخنا ابن عمرون رحمه الله وابن الخشاب[(٢)] رحمه الله وهو «أن (إنَّ) للإثبات - كما قلنا -، و(لا) للنفي،/ [٦٧/أ] والنفي والإثبات طرفان، فاشتركا في الطرفية، فحملت (لا) على (إنَّ) لاشتراكهما - فيما ذكرنا -.

قوله: **(بني معها على الفتح)**.

اعلم أن النكرة المفردة مع (لا) للنفي العام، مبنية على الفتح بناء عارضاً، والمضاف والمضارع له، معربان.

واختلفوا في، علة بناء النكرة المفردة مع (لا) لنفي الجنس.

فذهب بعضهم[(٣)]: إلى أن علة بنائه تضمن معنى الحرف، وهو (من)،

---

(١) في شرح الكافية ١ :٢٥٧ قال الرضي: «اعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لـ(إن)، ووجه المشابهة أن (إن) للمبالغة في الإثبات إذ معناها التحقيق لا غير، و(لا) التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها نفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين أعني في النفي والإثبات تشابهتا فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين:
أحدهما: أن أصلها التي هي (إنَّ) إنما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالإصالة، فهي مشبهة بالمشبهة.
والثاني: أن الظاهر أن بين (إن)، و(لا) التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة».

(٢) ينظر المرتجل.

(٣) ينظر الأمالي الشجرية ٢ :٢٢٣، وأسرار العربية ص٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٢ :١٠ وشرح الرضي ١ :٢٥٦، والفوائد الضيائية ١ :٣٤٨.

وإن كان مثنى أو جمعاً على حد التثنية بني معها، وكانت صيغته كصيغة المنصوب فنقول: لا زيدين لك.

ولا يجوز الفصل بين (لا) وبين ما تعمل فيه، فإن فصلت بينهما بطل عملها ولزم تكرارها فنقول، لا في الدار رجل ولا امرأة.

والخبر إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز إثباته وحذفه، وإن كان غير ذلك، فبنو

لأنك إذا سألك سائل: هل في الدار من رجل؟.

تجيبه، بـ(لا) التي للنفي العام، لتضمن معنى (من) للعموم.

ألا ترى أن قولك: لا رجل - إذا رفعت - ليست متضمنة، فصار نفيه نفياً خاصاً يعني الوحدة، فلما تضمن، لا رجل - لنفي الجنس - معنى الحرف صار مبنياً، فإن قيل: لا يجوز أن تكون علة بنائه - ها هنا - تضمن معنى الحرف، وذلك لأنه في المضاف والمضارع له كذلك لنفي العموم، فتضمن معنى (من) موجود، وليسا مبنيين، بل هما معربان، فيختلف الحكم مع وجود العلة، وذلك محال.

فعلمنا أن علة بناء النكرة لتضمن معنى الحرف ليس بشيء[1].

ولا يلتفت إلى قول من قال: إن الإضافة تنافي البناء، لأن: لدن زيد، مضاف وهو مبني، وسقوط التنوين في: لا غلام رجل، للإضافة، لا لبنائه[2].

وذهب سيبويه[3] رحمه الله ومن تبعه إلى أن علة بناء النكرة المفتوحة مع (لا)

---

(١) في شرح المفصل ٢: ١٠١ قال ابن يعيش: «فأما المضاف والمشابه له، نحو: لا غلام رجل عندك، ولا خيراً من زيد في الدار، فإنه وإن كانت العلة المقتضية للبناء موجودة، وهو تضمنه معنى (من)، فإنه وجد مانع من البناء، وهو الإضافة وطول الاسم، فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه، بل لوجود مانع منه».

(٢) في شرح الكافية ١: ٢٥٦ قال الرضي: «ولم يبن المضاف ولا المضارع له، لان الإضافة ترجح جانب الإسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب، ولا يكون مضاف مبنيا إلا نادراً، نحو خمسة عشرك». وينظر الفوائد الضيائية ١: ٤٣٩.

(٣) في الكتاب ١: ٣٤٥ «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: =

تميم يلزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الوجهين، فيقولون: لا رجل أفضل منك، وقد يحذفون (أفضل) إذا كان عليه دليل:

لنفي الجنس، تركبه مع الحرف، لأن (لا) حرف، فركبنا (رجل) معها، فصارا كحرف، فبنيا لذلك، وليس المضاف والمشابه كذلك، لأن العرب لا تركب ثلاث كلمات، فتجعلها كلمة واحدة، والمضاف والمضاف إليه كلمتان، وكذلك (خيراً)[١] مع معموله، كلمتان أو أكثر، فلا يركبان مع الحرف أيضاً[٢].

هذه علة بنائه الصحيحة، ولا يلتفت إلى قول من قال: حين تركيب (رجل) مع (لا)، لم رجحت الحرف وبنيته؟.

لأن الحرف هو الذي أثر في الاسم معناه، فكان أقوى من الاسم لذلك.

[حكم حذف خبر (لا)]

قوله: **(وقد يحذفون أفضل)**.

لا يريد بـ(قد) مع المضارع - هنا - التقليل، لأن الزمخشري[٣] رحمه الله قال: «ويحذفه الحجازيون كثيراً»، فيكون المراد بـ(قد) - هنا - التحقيق، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾[٤].

=خمسة عشر». وينظر المقتضب ٤: ٣٥٧، والتسهيل ص٦٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٦.

(١) يعني ما ذكره في مثال المشابه للمضاف بقوله: «لا خيراً من زيد جالس عندنا».

(٢) في أسرار العربية ص٢٥١، قال الأنباري: «فإن قيل: لم لا تبني مع المضاف؟. قيل: لم يجز أن تبني مع المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلو بنينا مع (لا)، لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم، والمشبه للمضاف في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف إليه..» وينظر الأمالي الشجرية ٢: ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ١: ٥٢٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٠.

(٣) المفصل ص٣٠، وينظر شرح الكافية الشافية ١: ٥٣٥.

(٤) سورة النور من الآية: ٦٣، وسورة **الأحزاب من الآية**: ١٨.

وليست (لا) عاملة في الخبر بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء والخبر للمجموع.

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إن لم يكن له عامل، فإن كان له عامل مضمر لم تؤثر فيه، نحو قولك: لا أهلا ولا مرحبا.

وإذا اتبعت الاسم في هذا الباب، فإن كان معرباً، فإن أتبعته بغير بدل، أو عطف نسق جاز لك وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، نحو قولك: لا مثلك عالماً، بنصب (عالم) ورفعه، وإن أتبعته ببدل، فإن كان المبدل مقروناً بإلا فقد تقدم حكمه في باب الاستثناء، وإن لم يكن مقروناً بها، فإن أبدلته

[العامل في خبر (لا)]

قوله: **(ليست (لا) عاملة في الخبر... إلى آخره)**.

هذا مذهب سيبويه[1] رحمه الله، واحتجوا عنه: بضعف (لا) عن (إنَّ) ومذهب أكثر النحاة البصريين: أن (لا) عاملة في الاسم والخبر، فالخبر مرتفع بـ(لا)، حينئذ على مذهبهم[2].

قوله: **(لا أهلاً ولا مرحباً)**.

هذان منصوبان: إما على المصدرية، تقديرهما: لا أهلت أهلاً ولا رحبت مرحباً، أو على المفعولية، تقديرهما: لا صادفت أهلاً، ولا لقيت مرحباً[3].

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٥، وينظر الأصول ١: ٣٨٠.

(٢) في شرح الكافية ١: ١١١ قال الرضي: «وارتفاع خبر (لا) بها إن لم يكن اسمها مبنياً عند جميع النحاة وإن كان إسمها مبنياً، نحو: لا رجل ظريف. قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رجل. مرفوع المحل بالابتداء، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بـ(لا) كما كان مع اسمها المنصوب بها»، وينظر الإنصاف ١: ٣٧، وشرح ابن يعيش ٢: ١٠٦.

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ١: ٣٩٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١: ٣٩٣.

على اللفظ فالنصب، نحو قولك لا مثلك صاحب دابة، ولا مثلك رجلاً عندنا، وإن أبدلته على الموضع رفعت، إلا أن يكون المبدل معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع، نحو: لا مثلك في الدار زيد ولا عمرو، وإن أتبعته بعطف نسق، فإن لم تدخل على المعطوف (لا) جاز النصب على اللفظ والرفع على اللفظ إن كان المعطوف نكرة، فتقول: لا غلام رجل وامرأة في الدار بنصب (امرأة) ورفعها.

وقد حكى الأخفش البناء على الفتح على نية (لا)، وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع، نحو قولك: لا غلام رجل في الدار وعمرو، وإن قدرتها تكراراً للأولى فالأمر على ما كان عليه لو لم تكرر، وإن قدرتها مستأنفة جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيه لو انفردت من اجرائها مجرى (إنَّ) تارة، و(ليس) أخرى، وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنياً كان حكمه في الإتباع كحكم المعرب في جميع ما ذكر إلا أنه يجوز في لغة، إن كان مفرداً، أو لم يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد، فيبنيان، فتقول: لا رجل ظريف في الدار.

وقد تدخل (لا) على المضاف إلى معرفة إذا قدرت إضافية غير محضة، ولا

قوله: **(إلا أنه يجوز في نعته[1] إن كان مفرداً... إلى آخره).**

قال ابن/ عمرون رَحِمَهُ اللهُ في شرحه المفصل: يجوز - هنا - أن تبنى الصفة مع [٦٧/ب] الموصوف، وتجعلهما اسماً واحداً[2].

قوله: **(فقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة... إلى آخر البيت).**

اعلم أن العرب لما قالوا: لا أبا له، ولا غلامي، بإثبات الألف وحذف النون علمنا أنهم قصدوا الإضافة، إذ كان (أب) وأخوانه إنما يعرب بالحروف حال الإضافة، ولا كذلك حذف النون من المثنى، إنما يكون حال الإضافة، لكنهم اعتزموا أن تكون الإضافة هنا غير محضة، وإلا لما جاز لـ(لا) أن تعمل فيه، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، ولما اعتقدوا الإضافة غير حقيقية، أتوا

(١) في المقرب المطبوع في (لغة)، والصحيح ما جاء في المخطوطة، بدليل ما جاء في الشرح.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٢:١٠٨، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:٥٤٩.

بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام إصلاحاً للفظ، نحو قولهم: لا أبا لك، وقد يؤتى بها في الضرورة، نحو قولك:

أبـا الـمـوت الـذي لا بـد أنـي ملاق - لا أبا لَكِ - تخوفيني

باللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه تأكيداً، لكونها غير محضة[1] واختصوا اللام بذلك دون غيرها، لما كان معنى اللام هو المعنى المطلوب في الإضافة فلا يتغير بها المعنى، ولذلك لا يقولون: لا ابا فيها، ولا غلامي بها. لما لم يكن معنى (في)، و(الباء) معنى الإضافة، والفرق بين قولنا: لا أب له، ولا غلامين له، وبين قولنا: لا أبا له، ولا غلامي له. أن (له)، بالأولين، في موضع رفع بأنه خبر (لا). وفي الثانيين: الخبر غيرهما، و(الهاء) فيهما، في موضع جر باللام المزيدة، لا بـ(غلام)، و(أب) وإن كانا مضافين إلى (الهاء).

لأنا لو قلنا، الجر بالمضاف لا باللام، لزم تعليق حرف الجر وإبطال عمله، وهذا لا يكون في حروف الجر، لأن طلب حرف الجر للمجرور أقوى من طلب المضاف للمضاف إليه، بدليل جواز حذف المضاف إليه وتبقية المضاف، كقولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها»[2]. ولا يجوز حذف المجرور وتبقية

---

(١) ينظر الأمالي الشجرية ١:٣٦٢، وشرح ابن يعيش ٢:١٠٤-١٠٥ وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢:٩٤٢-٩٤٤.

(٢) في شرح الألفية ٣:٧٨ قال ابن عقيل: يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً، فيحذف تنوينه، وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف باسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» التقدير «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها»، فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه.. وهو مذهب المبرد. ومذهب سيبويه: أن الأصل: «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه (رجل) فصار (قطع الله يد من قالها ورجل). ثم أقحم قوله: (ورجل) بين المضاف وهو (يد)، والمضاف إليه الذي هو (من قالها)، فصار: (قطع الله يد ورجل من قالها)، وينظر الأشموني ٢:٢٨١.

....

حرف الجر، ولكون الإضافة غير حقيقية شبهه سيبويه بـ(لا مثل زيد)[١]، ولكون الإضافة غير حقيقية أيضاً، جاء في قول الشاعر:

.... لا أباك - تخوفيني[٢] ....

فأعمل (لا) في (أباك)، ولو كانت الإضافة حقيقية لما جاز.

قال الرماني: أضاف ولم يعرف، لأنه يريد الانفصال، وحذفه اللام للضرورة. وحكى سيبويه: أن العرب تقول: لا أباك، في معنى، لا أبا لك[٣] والإضافة من غير ذكر اللام مختصة بالأب.

قال ابن عمرون رحمه الله: ولم أر أحداً تتبع هذا التتبع مع أن سيبويه قال: هو شاذ[٤].

---

(١) الكتاب ١ :٣٤٩-٣٥٠ (بولاق).

(٢) قطعه من بيت من الوافر وقائله أبو حية النمري، أو الأعشى وتمامه:

أبا الموت الذي لا بد أني ملاق - لا أباك - تخوفيني

وقد ورد في المقتضب ٤ :٣٧٥، والإيضاح ص٢٦٠، واللامات للزجاجي ص١٠٣ والأمالي الشجرية ١ :٣٦٢ والتبصرة والتذكرة ص١ :٣٩١، والخزانة ٤ :١٠٠ والشاهد فيه قوله :(لا أباك) حيث جاء (أبا) اسماً لـ(لا) النافية للجنس، وأضيف إلى ضمير المخاطبة فيكون على ذلك قولهم: (لا أبا لك) من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) الكتاب ١ :٣٤٦.

(٤) ينظر الأصول ١ :٣٨٨-٣٩٠، والسيرافي هامش الكتاب ١ :٣٤٦، وشرح ابن يعيش ٢ :١٠٥-١٠٧، والخزانة ٤ :١٠٠.

باب حروف الخفض

وهي: الباء، والكاف، ولام الجر، وواو القسم وباؤه، وروا ورب وفاؤها، والميم المكسورة والمضمومة في القسم، نحو: مُ الله، ومِ الله، وهمزة الاستفهام، وها التنبيه، وقطع ألف الوصل، ومن في القسم، ومن، وإلى، وعن، وعلى وحاشا، وحشى، وحتى، وخلا، وعدا، ورب، ومذ ومنذ، ولولا، ولعل مكسورة اللام ومفتوحتها، ومن ذلك قوله:

لَعل الله فضلكم علينا بشيء أنَّ أُمَّكم شَريمُ

يروى بكسر اللام وفتحها.

وتنقسم بالنظر إلى ما تجره، ثلاثة أقسام:

باب حروف الخفض

يقال: لم عملت هذه الحروف؟.

فالجواب: لاختصاصها بالأسماء، وكل مختص يجب عمله - على ما تقدم، فيقال: لم عملت الجر دون غيره؟.

والجواب من **وجهين**:

أحدهما: أنها لما اختصت بالأسماء، وجب أن تعمل العمل المختص بها، وهو الجر.

والثاني: أن حروف الجر إنما أتى بها لتوصل الفعل القاصر إلى المفعول، والفعل يعمل الرفع والنصب، فلو رفعت هي أو نصبت، ما أدري هل العمل لها أو للفعل؟. فأعملت ما لا يعمله الفعل، وهو الجر، لينتفي اللبس[1]، ولذلك

---

(١) في أسرار العربية ص٢٥٣ «وإنما وجب أن تعمل الجر، لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل، وإلى النصب في المفعول. لم يبق إلا الجر، فلهذا وجب أن تعمل الجر، وأجود من هذا أن تقول: إنما عملت

قسم لا يجر إلا المضمر، وهو: لولا، ومن ذلك قوله:

وكم موطن لولاي طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه من قلَّة النيق مُنْهَوي

وقسم لا يجر إلا الظاهر. وهو: ها التنبيه وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، ومن، والميم المكسورة والمضمومة في القسم، وواو رب، وفاؤها، ومذ ومنذ، وكاف التشبيه، فأما قوله:

فلا أرى بعلاً ولا حلائلاً ... كهُ ولا كهنَّ إلا حاظلا

وقول الآخر:

فلا والله لا يُلْفَى أُناسٌ ... فتًى حتَّاك يا ابن أبي يزيد

فضرورة.

فإن حرف الجر لا بد له من أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، لما أتي به لإيصاله الفعل - كما ذكرنا - ولا يستغني عن التعلق إلا حرف الجر الزائد، و(لعل) و(لولا) على ما سيذكر.

[أقسام حروف الجر بالنظر إلى مجرورها]

قوله: **(قسم لا يجر إلا المضمر)**.

هذا القسم عبارة عن (لولا).

/ واعلم أن (لولا) إنْ وقع بعدها الاسم المظهر، لا يكون إلا مرفوعاً - على ما تقدم ذكره - وذكر الخلاف في رفعه. [٦٨/أ]

وإن وقع بعدها المضمر، فإن كان من ضمائر الرفع، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١) فالحال فيه - في الخلاف - كالحال في المظهر.

=الجر، لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجر وقع وسطاً بين الرفع والنصب فأعطي الأوسط الأوسط».

(١) سورة سبأ من الآية: ٣١.

وقسم يجر الظاهر والمضمر، وهو ما عدا ذلك من حروف الخفض.
والحروف التي تجر الظاهر وحده، أو مع المضمر، منها ما يجر بعض

وإن وقع بعدها ضمير ليس من ضمائر الرفع. كـ(لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، وفروعهن، فإن النحاة أجمعوا على أن هنا شيئاً استعمل على خلاف أصله، لكنهم اختلفوا في الخارج عن الأصل. ما هو؟.

فذهب سيبويه[١] رحمه الله: إلى أن (لولا) خرجت عن بابها وصارت هنا حرف جر، والضمير مجرور بها، ولا تتعلق هنا بفعل، ولا معنى فعل، وكذلك لا تتعلق (لعل) على اللغتين بشيء إذا جعلتها حرف جر - كما ذكر المصنف رحمه الله فيما بعد، وذهب الأخفش[٢] رحمه الله ومن تبعه إلى أن (لولا) على بابها، وأن الضمير هنا في موضع رفع، استعير ضمير المجرور للمرفوع. وما ذكره سيبويه رحمه الله أولى[٣] لأن خروج (لولا) عن أصلها، أسهل من خروج الضمير عن أصله -

---

(١) في الكتاب ١ :٣٨٨ «هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله، إذا أظهر بعده الاسم وذلك: لولاك، ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك. أن الياء، والكاف، لا تكونان علامة مضمر مرفوع» وينظر ٢ :٣٠٦ (بولاق).

(٢) قال ابن الشجري في أماليه ٢ :٢١٢ : «وقال الأخفش والفراء: إنه ضمير خفض استعير للرفع كما استعير ضمير الرفع للخفض في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.» ينظر معاني القرآن للفراء ٢ : ٨٥، والمفصل ص١٣٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢١، وشرح الرضى ٢ : ٢٠ ورصف المباني ص٣٦٤، والهمع ٤ :٢٠٩.

(٣) في شرح الكافية: ٢٠ قال الرضي: «وإن رجح مذهب سيبويه: بأن التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزمه تغيير اثني عشر ضميراً. يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الأصل - وإن كثر - إذا كان مستعملًا أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، وإن قل».
أما المالقي فقد ذهب إلى ترجيح مذهب الأخفش، فقال في الرصف ص٣٦٤: «والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين:
أحدهما: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف، فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد وذلك غير

الظواهر دون بعض، وهو لام القسم والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل لا تجر إلا اسم الله تعالى في القسم، وتاء القسم لا تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب، قالوا: تَربِّ الكعبةِ.

على ما ذكر في باب الأفعال التي للمقاربة.

[ما لا يجر إلا الظاهر]

قوله: **(وهو ها التنبيه... إلى قوله وفاؤها)**.

في هذا جميعه ما عدا الميم المكسورة والمضمومة، خلاف.

هل الجر بحرف الجر المحذوف المعوض منه؟[1]. وهو الصحيح، أو بهذه الحروف التي هي عوض؟[2].

قوله: **(وهمزة الاستفهام)**.

مثاله: آلله لأفعلن، وقطع ألف الوصل: يا زيد ألله لأفعلن.

قوله: **(وتاء القسم، لا تجر إلا اسم الله تعالى، أو الرب)**[3].

قد روى الأخفش[4] رحمه الله تالرحمن شاذاً.

=موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر فتحتاج إلى ما تتعلق به إذ ليست زائدة كالباء في (بحسبك)، وليس في الكلام ما تتعلق به، ولا تقدر متعلقة به، ولا يحتج بـ(رب) لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلق به بعدها».

(١) في الكتاب ٢: ١٦٠ (هارون). قال سيبويه: «ها عوض من حرف الجر». وينظر الكتاب ٣: ٤٩٩.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٢٤ قال ابن مالك: «ومن النحويين من ينسب الخفض إلى حرف الجر المحذوف، ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضًا».

(٣) ينظر الكتاب ١: ٥٩، ٣: ٤٩٦-٤٩٩، ٤: ٢١٧ (هارون).

(٤) في شرح الكافية ٢: ٣٣٤، قال الرضي: «وحكى الأخفش: تربي، وترب الكعبة» وينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٧٩٢، ورصف المباني ص٢٤٧، وفي المساعد ٢: ٢٥٣ قال ابن عقيل: «وشذ أيضاً فيه دخول التاء على الرب، نحو: تربي لأفعلن، وقالوا أيضاً: ترب الكعبة، =

ومن في القسم، لا تجر إلا: الرب، ورب، وفاؤها، وواوها لا تجر من الظواهر إلا النكرات، ومذ، ومنذ لا تجران إلا أسماء الزمان، ومنها ما يجر كل ظاهر وهو ما عدا ذلك، وتنقسم أيضاً بالنظر إلى استعمالها حرفاً وغيره أربعة أقسام:

قسم يستعمل حرفاً واسماً، وهو: مذ ومنذ، وعن، ف(مذ)، و(منذ) يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونا حرفين إذا أنجر ما بعدهما.

حكى ذلك ابن خالويه[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «حواشي الجمل» له، وابن الخشاب في «العوني»[٢] له.

قوله: (عن).

إذا كانت اسماً، كان معناها جانباً.

قاعدة

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشيء واحد في فعل من الأفعال، إلا في (ظننت) وأخواتها، وفي (قعدت) و(عدمت)، فلذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول الشاعر:

دع عنك نهبا[٣]...................... ....

=وأطلق ابن عصفور في «المقرب» كون (التاء) تجر الرب من غير تعرض لشذوذ، لكنه قال في شرح الجمل، إنه قليل جداً، وقالوا أيضاً: «تالرحمن وتحياتك». وينظر أوضح المسالك ٢: ١٢٧.

(١) هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي إمام اللغة العربية، له تصانيف منها: الجمل في النحو، والاشتقاق، وإعراب ثلاثين سورة، والألفات، والمذكر والمؤنث، والبديع في القراءات السبع، توفي سنة (٣٧٠هـ) ترجمته في، بغية الوعاة ١: ٥٢٩.

(٢) بحثت عن كتاب له بهذا الاسم في مظانه فلم أجده له.

(٣) قطعة من بيت من الطويل لامرئ القيس وهو بديوانه ص٩٤، وانظر تمامه في أعلى الصفحة. ورد في الارتشاف ٢: ٤٤٩، والمغني ص٢٠٠، ٦٨٩، والهمع ٤/١٨٩، وشرح أبيات

و(عن) تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض، نحو قوله:

فقلت للركب لما أَنْ علا بهم من عن يمين الخُبيَّا نظرةٌ قَبْلُ

وإذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المفصل نحو قوله:

دع عنك نهباً صيح في حَجَراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرَّواحل

وتكون حرف خفض فيما عدا ذلك.

وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً وهو: حاشا وحشى، وخلا، وعدا، فتكون أفعالاً إذا نصبت ما بعدها، وتكون حروفاً إذا خفضته.

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً، وهو: (على) تكون اسماً إذا دخل عليها

باسمية (عن) دون حرفيتها، لئلا تكون الكاف في (عنك) معمولة لـ(دع)[1].

قوله: (على).

إذا كانت اسماً، تكون بمعنى (فوق)[2].

المغني للبغدادي ٣: ٢٢٧ والشاهد في قوله: (دع عنك) حيث لا يجوز أن تكون (عن) هنا حرفاً، وإنما هي اسم. لما ذكره الشارح.

(١) في المغني ص١٩٩ قال ابن هشام: «... وتكون اسماً بمعنى جانب، وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها (من).

والثاني: أن يدخل عليها (على)، وذلك نادر...

والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش وذلك كقول امرئ القيس:

دع عنك نهبا...

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل... ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً، أنه لا يصح حلول الجانب محلها».

(٢) ينظر في (على) الكتاب ٢: ٣١٠، والأزهية للهروي ص٢١٢، وشرح ابن يعيش ٨: ٣٧، ورصف المباني ص٤٣٣ والجنى الداني ص١٩٠، والمغني ١٩٣، والهمع ٤: ١٨٥.

حرف خفض، نحو قوله:

غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤُها تَصِلُّ، وعن قَيضٍ بزَيْزَاءِ مَجْهَل

وإذا أدى أيضاً جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، نحو قوله:

هـوِّن عـلـيـك فـإنَّ الأمـور بـكـف الإلـه مَـقَـادِيـرُهـا

وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل، وتكون حرفاً فيما عدا ذلك.

وقسم لا يستعمل إلا حرفاً وهو ما عدا ذلك. فأما قوله:

وزَعـت بـالـكـا لْـهَـراوة أعـوجـيِّ إذا وَنـتِ الـرِّيـاح جـرى وثَّـابَـا

فضرورة.

ولا بد لحرف الجر مما يتعلق به إلا (لولا) و(لعل) وحروف الجر الزوائد نحو قولهم بحسبك زيد.

[حذف حرف الجر وإبقاء عمله]

قوله في قول الشاعر:

لاه ابـن عـمـك[1]..................... ....

إن المحذوف حرف الجر).

هذا الموضع اختلف الناس فيه. هل المحذوف لام الجر دون الأصلية، لبقاء اللام التي هي موجودة مفتوحة؟، أو المحذوف اللام الأصلية، والباقية هي لام

(١) قطعة من بيت من الطويل، وقائله ذو الأصبع العدواني، وينظر تمامه في المتن أعلى الصفحة التالية ورد في المفضليات ص١٦٠ ونسبه الهروي في الأزهية ص٩٧ إلى كعب الغنوي، وورد في معاني الأخفش ١: ١٠١، وأمالي القالي ١: ٩٢، وأدب الكاتب ص٥٤١، والاقتضاب في أدب الكتاب ٣: ٣٦١ والأمالي الشجرية ٢: ١٣ وشرح الألفية لابن عقيل ١: ٤١٢، وشرح أبيات المغني ٣: ٢٩٠ والشاهد فيه قوله (لاه ابن عمك) وأصله، لله، فحذف لام الجر، وأعملها محذوفة، وقد اعتبر ابن عصفور ذلك ضرورة.

ولا يجوز إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلا في ضرورة، نحو قوله:

لاهِ ابن عمك لا أفضْلِت في حَسبٍ عَنِّي ولا أنت ديَّاني فتخْزُوني

أو في نادر كلام، نحو ما حكي من قول بعضهم: (خيرٍ عافاك الله). أي: على خيرٍ.

الجر؟ والأظهر أن الباقية، هي لام الجر[1] لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها.

وأما فتح اللام، فيجوز أن يكون على لغة من يفتح لام الجر مع المظهر، أو تكون/ لأجل الألف، فلا دليل لهم في فتحها[2]. [٦٨/ ب]

وقوله: **(من قول بعضهم)**.

هو رؤبة بن العجاج رحمه الله: قيل له: كيف أصبحت؟.

---

(١) في الأمالي ٢: ١٤ قال ابن الشجري: «في قوله: لاه ابن عمك: أصله، لله، فحذف لام الجر وأعملها محذوفة كما أعمل الباء محذوفة في قولهم: الله لأفعلن وتبعها في الحذف لام التعريف فبقي (لاه) بوزن (عال)، ولا يجوز أن تكون اللام في قوله: لاه ابن عمك - لام الجر، وفتحت لمجاورتها الألف كما زعم بعض النحويين، لأنهم قالوا: لَهْيَ أبوك، بمعنى: لله أبوك، ففتحوا اللام، ولا مانع لها من الكسر في (لَهْي) لو كانت الجارة، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمر في، نحو: لك ولنا، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت على اسم المستغاث به، لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى، والمنادى يحل محل الكاف في قولك: «أدعوك»، ينظر شرح ابن يعيش ٨: ٥٤.

(٢) اختلف النحاة في اللام الباقية في قول الشاعر:

لاه ابن عمك........... ....

فذهب سيبويه: إلى أن اللام الباقية من أصل الكلمة، والمحذوف لام الجر ولام التعريف، وذهب المبرد إلى أن اللام الباقية إنما هي لام الجر والمحذوف اللام الأصلية، ولام التعريف وقد فتحت لام الجر، لئلا ترجع الألف إلى الياء، مع أن أصل لام الجر الفتح، كما أن حرف الجر لا يجوز أن يحذف. ينظر الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ٤٦٨، ٤٩٨ (هارون)، والمسائل البصريات ص٩٠٩ والاقتضاب في أدب الكتاب ٣: ٣٦١، وخزانة الأدب ٧: ١٧٤.

ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور إلا في نادر كلام، نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: أخذته بأرى ألف درهم، أو في ضرورة شعر، نحو قوله:

مخلَّفةٌ لا يستطاع ارتقاؤها … وليس إلى منها النُّزولِ سبيلُ

وأما (من) فإنها تكون زائدة لاستغراق الجنس، نحو قولك: ما جاء من رجل. أو لتأكيد استغراقه، نحو قولك: ما جاء من أحد.

فقال: خيرٍ عافاك الله. بجر (خير)(١).

[معاني (من)]

قوله: ((**من) فإنها تكون زائدة [لاستغراق الجنس]**(٢) **نحو [قولك]**(٣) **ما جاءني من رجلٍ**).

لا يقال (من) أفادت هنا الاستغراق، فلا تكون زائدة، لأنا لا نعني - هنا - بالزائد الذي دخوله وخروجه سواء. بل نعني: أن (من) هنا لم تعلق الفعل بالاسم، ولا أوصلته إليه، لأن ما بعدها فاعل، والفعل لا يحتاج في وصوله إلى الفاعل، مقو ولا موصل، فهي زائدة من جهة التعلق لا من جهة المعنى(٣).

---

(١) ينظر الإنصاف ١:٣٩٤، وفي شرح ابن يعيش ٨:٥٣ أن الباء إنما حذفت لوضوح المعنى والتقدير: بخير.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته من نص المقرب المطبوع ١:١٩٧ وينظر المتن أعلى الصفحة.

(٣) عرض المبرد في موضعين من المقتضب لزيادة (من)، وفي كل موضع ذكر معنى للزيادة، ففي المقتضب ١:١٨٣ قال: «وأما قولهم إنها تكون زائدة فلست أرى هذا، كما قالوا: وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل وما جاءني عبدالله، إنما نفيت مجيء واحد وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى بأنك لو قلت: ما جاءني من

ولا تزاد إلا بشرطين: **أحدهما**: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة، **والآخر**: أن يكون الكلام غير موجب، وأعني بذلك، النفي، والنهي، والاستفهام، وتكون لابتداء الغاية من غير الزمان، فتقول: سرت من البصرة إلى الكوفة، ضربت من الصغير إلى الكبير، فأقوله:

من الصبح حتى تغرب الشمس لاترى   من القوم إلا خارجيا مسوَّما

قوله: **(ولا تزاد إلا بشرطين: أحدهما: كون المجرور نكرة، والثاني: كون الكلام غير موجب)**[١].

أما اشتراط الأول، فلأن النكرة تقبل العموم دون المعرفة. وأما اشتراط الثاني، فلتصور وجود العموم في غير الموجب دون الموجب، لأنه يجوز أن لا يأتي أحد، ولا يجوز أن يأتيني كل أحد[٢].

قوله: **(لابتداء الغاية في غير الزمان)**.

هذا مذهب البصريين[٣] رحمهم الله.

=عبدالله، لم يجز، لأن عبدالله معرفة فإنما موضعه موضع واحد».

(١) ينظر عبارة المصنف في أعلى الصفحة، والمقرب ١ :١٩٨.

(٢) اشترط ابن يعيش لزيادتها ثلاثة شروط ونسب ذلك إلى سيبويه. قال في شرحه المفصل ٨ : ١٢-١٣ «وإنما تزاد في النفي مخلصة للجنس مؤكدة معنى العموم وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط:
أحدها: أن تكون مع النكرة.
والثاني: أن تكون عامة.
والثالث: أن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: ما جاءني من أحد، وينظر الكتاب ٢ :٣١٥، ٤ :٢٢٥ (هارون)، وفي شرح جمل الزجاجي ١ :٤٨٥ قال ابن عصفور: وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة، وأجازوا زيادتها في الواجب.. وأما الاخفش، فلم يشترط فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زيادتها بالواجب.. وأما الاخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره، وفي المعارف والنكرات فأجاز «جاءني من زيد» وينظر معاني القرآن للاخفش ١/٨، ٩٩، ٢ :٣٠٧، والهمع ٤ :٢١٥-٢١٧.

(٣) هو مذهب البصريين إلّا الأخفش والمبرد وابن درستويه، ينظر الكتاب ٤ : ٢٢٤، ومعاني القرآن للاخفش ٢ :٣٣٧، والمقتضب ١ :٤٤، ٤، ١٣٦-١٣٧، والمغني ص٣٥٣ والهمع ٢ : ٣٤.

فيتخرج هو وأمثاله على حذف مضاف كأنه قال: من طلوع الصبح.
وللغاية، وهي الداخلة على محل ابتداء الفعل وانتهائه نحو قولك: أخذت الدراهم من الكيس، وللتبعيض. نحو قولك: قبضت من الدراهم.

ومذهب الكوفيين[1] رحمهم الله، أنها تدخل أيضاً على الزمان، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[2].

وقول الشاعر:

.... **أقوين من حجج ومن دهر**[3]

وبالبيت الذي أنشده المصنف رحمه الله والجواب عنها: أن ذلك على حذف مضاف، والتقدير - والله أعلم -: من تأسيس أول يوم.

وفي الشعر: من مر حجج، ومن مر دهر، ومن طلوع الصبح. فلا دليل لهم

---

(١) مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، ينظر معاني القرآن ٢: ٣٣٧، والمقتضب ١: ٤٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١١، وشرح الرضي ٢: ٣٢١، وتذكرة النحاة ص٤٤١، والهمع ٢: ٣٤ والتصريح ٢: ٢٨، والأشموني ٢: ١١.

(٢) سورة التوبة من الآية: ١٠٨.

(٣) عجز بيت من الكامل، وقائله زهير بن أبي سلمى المزني في ديوانه ص٨٦ وصدره:

لمن الديار بقنة الحجر ....

وقد ورد في جمل الزجاجي ص١٣٩، والشعر والشعراء ١: ١٣٩، وأوضح المسالك ٢: ١٤٢ وروى عجزه:

.... أقوين مذحج ومذدهر

والشاهد فيه قوله: «من حجج ومن دهر» وقد استدل الكوفيون بهذه الرواية على جواز استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان، كما يجوز أن تأتي لابتداء الغاية في المكان، وقد أنكر البصريون هذه الرواية والرواية الصحيحة عندهم:

.... أقوين مذ حجج ومذ دهر

ولو فرض أن الرواية كانت صحيحة فيكون ذلك على حذف مضاف، والتقدير: من مر حجج ومن مر دهره، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وذهب الأخفش إلى القول بأن (من) في البيت زائدة، لجواز زيادتها في الإيجاب عنده.

وأما (حتى)، فتكون لانتهاء الغاية، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها فالفعل غير متوجه عليه، نحو قولك: سرت حتى الليل، فالسير غير واقع في

حينئذ في ذلك[1].

وترك من أقسام (من) المشهورة، التي لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2].

وذكروا لها ضابطين:

أحدهما: أن يكون ما قبلها أكثر مما بعدها، فإن الرجس أعم من كونه وثنا.

والثاني: أن يصلح موضعها بعد حذفها لفظ (الذي هو)، فإنك لو قلت في هذه الآية. تقديره - والله أعلم - فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، لكان كلاماً سديداً[3].

وضابط التي للتبعيض: أن يصلح موضعها (بعض)[4].

---

(١) ينظر الإنصاف ١: ٣٧٠-٣٧٦، وشرح ابن يعيش ٨: ١١.
وقد أيد ابن مالك مذهب الكوفيين: في أنها تأتي لابتداء الغاية في المكان، لأن السماع يؤيد ذلك وتابعه أبو حيان، ينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٧٩٧، والارتشاف ٢: ٤٤١، والبحر المحيط ٥: ٩٩، والهمع ٢: ٣٤، والتصريح ٢: ٨، والأشموني ٢: ١١.

(٢) سورة الحج من الآية رقم: ٣٠.

(٣) ينظر الكتاب ٤: ٢٢٥ (هارون)، وشرح ابن يعيش ٨: ١٢، وشرح الرضى ٢: ٣٢٢، والجنى الداني ص٣١٥.

(٤) ينظر رصف المباني للمالقي ص٣٨٩، والجنى الداني ص٣١٥، والمغني ٤٢٠.

الليل وإن كان جزءاً منه، واقترنت بالكلام قرينة دالة على أنه داخل في المعنى مع ما قبله، أو خارج عنه كان بحسب تلك القرينة، نحو قولك: صمت الأيام حتى يوم الفطر، إن لم يقترن به قرينة كان ما بعدها داخلاً في المعنى مع ما قبلها، نحو قولك: صمت الأيام حتى يوم الخميس.

[معاني (حتى)]

قوله: **(وإن كان جزءاً منه)**.

ينبغي أن يقول: آخر جزء منه.

قوله: **(قرينة دالة على أنه داخل [في المعنى مع ما قبله])**.

مثاله: سرت الأيام حتى يوم لقاء صديقي.

واعلم أن (حتى) إذا كانت عاطفة، فشرطها: أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ويكون فيه معنى التعظيم: ك(مات الناس حتى الأنبياء)، أو التحقير: ك(اجترأ على السفلة حتى الزبالون)[١].

وإن كانت جارة، فلا بد أن يكون ما بعدها أيضاً آخر جزء مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ماثلاً في آخر جزء ك(نمت البارحة حتى الصباح)[٢].

(١) ينظر في معاني (حتى) الكتاب ١: ٤٩، ٤١٣، والمقتضب ٢: ٣٨، والأزهية للهروي ص٢٢٣، وأمالي السهيلي ص٤٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥، ٩٤، ورصف المباني ص٢٥٧، والجني الداني ص٢١٩ والمغني ص١٣١.

(٢) ينظر الكتاب ٣: ١٧-٢٠. وفي رصف المباني ص٢٥٨-٢٥٩ قال المالقي: «التي تكون جارة تنقسم قسمين: قسم تدخل على الأعيان، وقسم تدخل على المصادر. ف(التي تدخل على الأعيان، تدخل عليها على معنى (إلى) فهي لانتهاء الغاية مثلها، وتخالفها في أن ما بعدها لا يكون إلا داخلاً فيما قبلها اتفاقاً إن كان الفعل متوجهاً عليه، نحو: قام القوم حتى زيد، وأكلت السمكة حتى رأسها، فإن لم يتوجه الفعل عليه فلا يدخل فيه، نحو: سرت حتى الليل. والتي تدخل على المصادر لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، نحو: سرت حتى غروب =الشمس، وقوله =

. . . .

وتكون حرف ابتداء، بمعنى: أنه يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية، كما تقع في ابتداء الكلام، نحو قول الشاعر:

سريتُ بِهم حتَّى تَكِل مطيهم وحتى الجِيادُ ما يُقدْن بأرْسَان(1)

/ ولا بد أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها في جميع الأحوال، إلا [٦٩/أ] إن دلت قرينة على خروجه، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر، بنصب (اليوم) وجره، وقال ابن عصفور رحمه الله في الجارة إذا كان ما بعدها يلاقي آخر جزء: إنه يكون داخلاً في حكم ما قبله(2).

وقال الزمخشري: يكون داخلاً(3).

تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (سورة القدر آية ٥) وفي هذا القسم «يجوز أن تدخل على الفعل المضارع فتنصبه»، وينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢:٩٠١.

(١) من الطويل، وقائله: امرؤ القيس وروايته في الديوان ص٩٣.
مطوت بهم...
وهو من شواهد الكتاب ٣:٢٧، ٦٢٦ (هارون)، والمقتضب ٢:٤٠ والجمل ص٧٨، والإيضاح ص٢٧١، ورصف المباني ١٣٩، وشرح أبيات المغني ٣:١١٠ والشاهد فيه قوله: «حتى الجياد» حيث جاءت (حتى) هنا ابتدائية غير عاملة وما بعدها مرفوع على الاستئناف.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ١:٥١٧-٥١٨.

(٣) المفصل ص٢٨٤. وفي التسهيل ص١٤٦ قال ابن مالك: «ولا يلزم كونه آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء خلافاً لزاعم ذلك» وفي المساعد ٢:٢٧٤ فسر ابن عقيل عبارة ابن مالك، فقال: «هو كما قال المصنف الزمخشري، وهو قول المغاربة، فلا يجوز عندهم: سرت البارحة حتى نصف الليل، بل يؤتى حينئذ بـ(إلى)، ويجوز: أكلت السمكة حتى رأسها، وسرت النهار حتى الليل ورد عليهم بقوله:

إن سلمى من بعد يأسي همت بوصال لو صح لم يبق بؤسا
عينت ليلة فما زلت حتى نصفيها راجياً فعدت يؤوسا

وفي المغني ص١٦٧ قال ابن هشام: «الشرط الثاني لمخفوض (حتى) خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو: أنْ يكون المجرور آخراً، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ولا يجوز: سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله:

وأما (إلى) فإنها أيضاً لانتهاء الغاية وما بعدها غير داخل فيما قبلها إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك، نحو قولك: اشتريت الشقة إلى طرفها.

وأما (رب) فلتقليل الشيء في نفسه، نحو قوله:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

يعني بالمولود: عيسى، وبذي الولد: آدم صلوات الله عليهما، أو تقليل نظيره وذلك في المباهاة والافتخار، نحو قوله:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

كأنه قال: الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري وهي جواب كلام ملفوظ به، أو مقدر، وكذلك تقع واو رب وفاؤها أول الكلام، لأنهما عطفتا الجواب على السؤال وأنيبتا مناب (رُبَّ).

قوله في إلى: **(وما بعدها غير داخل...)**.

أحسن من هذا اللفظ أن يقول: وما بعدها غير متحتم الدخول[١].

[حرف الجر (رب)]

اعلم أن (رب) لا تدخل إلا على النكرة، لأن النكرة تدل على الشياع، فيجوز فيها التقليل: لقبولها التقليل والتكثير. وأما المعرفة فمعلومة معروفة المقدار، فلا تحتمل تقليلاً ولا تكثيراً[٢].

=عينت ليلة... البيت

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى ولكنه لم يصرح به».

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٨: ١٥.

(٢) ينظر الكتاب ١: ٢٤٧، ٢: ٥٤-٥٦، ٢٨٤، ٢٨١ (هارون)، والأزهية ص٢٦٨، والأمالي الشجرية ٢: ٣٠٠، ورصف المباني ص٢٦٧.

ولا بد للمخفوض بها، أو بما ناب منابها من الصفة، وقد تحذف للدلالة، نحو قوله:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة.................... البيت

يريد: وليلة قد لهوت، فحذف.

وقد تدخل (ربَّ) على المضاف إلى ضمير النكرة، نحو قولك: رُبَّ رجلٍ وأخيه،

قوله: **(ولا بد للمخفوض بها، أو ما ناب منابها من الصفة).**

[في][1] هذه المسألة خلاف. هل المجرور بـ(رب) لازم الصفة. أو لا؟، فمن الناس[2] من قال بعدم اللزوم. ومنهم من قال باللزوم. كأبي علي[3] والزمخشري[4] وابن عصفور[5] ومن[6] تبعهم - رحمهم الله أجمعين - واحتجوا لذلك بأن الصفة في النكرة للتخصيص، فهي تفيد الموصوف تقليلاً، فيوافق المعنى المقصود في (ربَّ) من التقليل.

قوله: **(ربَّ رجلٍ وأخيه).**

إنما جاز هذا، ولم يجز: رُبَّ أخيه، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل بدليل قولهم: كلُّ شاةٍ وسخلتها[7]، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدين.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة لا توجد في المخطوطة، وقد أثبتها لأن السياق يقتضيها.

(٢) هؤلاء هم: الأخفش والفراء والزجاج وابنا طاهر وخروف، وهو اختيار ابن مالك وتبعه أبو حيان، ينظر التسهيل ص١٤٨، والارتشاف ٢: ٤٥٧، والمساعد ٢٨٥-٢٨٦ والهمع ٤: ١٧٨.

(٣) هو الفارسي، ينظر الإيضاح العضدي ص٢٦٥.

(٤) المفصل ص٢٨٦.

(٥) المقرب ١: ١٩٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٠٣.

(٦) ينظر الأمالي الشجرية ٢: ٣٠١، والكافية لابن الحاجب ص٢١٧، ورصف المباني ص٢٧٠، والجني الداني ص٤٢٥.

(٧) ينظر الكتاب ١: ٢٤٤، ٢٥٨، والأصول لابن السراج ٢: ٢٩٨، ٣٠٨ وشرح الرضي ٢: ١٢٨، والخزانة ٤: ٢٥٦.

وعلى ضمير النكرة، فلا يثنى ولا يجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك، نحو قولهم: ربة رجلين وربة رجالا.

ولو قلت: كل سخلتها، ومررت برجل لا قاعدين، أو: لا قاعدين أبواه. لم يجز[١]، وإنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل، من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وَفَّى الموضع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسع في أول الأمر، فإنا حينئذ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه[٢]. هذا إذا لم نقل إن المضاف إلى ضمير النكرة نكرة.

فإن قلنا: بأن المضاف إلى ضمير النكرة نكرة، كان الجواب حينئذ أسوغ.

قوله: **(وعلى ضمير النكرة).**

اختلف في الضمير العائد إلى النكرة، هل هو معرفة أو نكرة؟.

فإن قلنا: بأن ضمير النكرة نكرة، وبه قال السيرافي[٣] والزمخشري[٤] - رحمهما الله - وجماعة، فلا إشكال حينئذ في دخول (رب) على الضمير.

وإن قلنا: بأن ضمير النكرة معرفة، وبه قال أكثر النحاة[٥] وهو الصحيح،

---

(١) في الأصول ٢:٣٠٨، قال ابن السراج: «ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: «كل شاة وسخلتها بدرهم» ولو جعلت (السخلة) تلي (كل) لم يستقم، ومثله: رب رجل وأخيه، لو كان (الأخ) يلي (رب)، لم يجز، وينظر التسهيل ص١٤٨، والمساعد ٢:٢٨٨-٢٨٩.

(٢) في التبصرة والتذكرة للصيمري ١:٢٨٩: «ولا يجوز: رب أخيه؛ لأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه».

(٣) في الأمالي الشجرية ٢:٣٠١، قال ابن الشجري: «قال أبو سعيد السيرافي ومما قدم من الضمائر على شرط التفسير: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة فلانة، وربة رجلاً، وليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، ولكنها ضمير مبهم أشبه بابهامه النكرات».

(٤) المفصل ص١٣٤، وينظر شرح ابن يعيش ٣:١١٨، وشرح الرضي ٢:١٢٨.

(٥) في الإيضاح ص٢٦٦ قال الفارسي: «وقالوا: ربه رجلاً، فأضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير، كما فعلوا ذلك في: نعم رجلاً، وإنما دخلت (رب) على هذا الضمير، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده، فلما كان غير معين أشبه النكرة، فصار في حكمها» وينظر الارتشاف ٢:٤٦٢، والجنى الداني ص٤٢٥، والهمع ٢:١٨٠.

ولا يكون العامل فيهما إلا بمعنى المضي. . .
وتلزم الصدر. وفيها لغات:

فإنما جاز دخول (رب) عليه، لأنه لما أبهم من جهة تقدمه على المفسر، ومن جهة وقوعه للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وشاع من جهة تفسيره بالنكرة، صار فيه من الإبهام والشيوع ما قارب النكرة، فجاز دخول (رب) عليه.

قوله: **(ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المضي)**.

كقولك: رب رجل جواد لقيت، أو أنا لاقٍ، أو هو ملقى، ولا تقول: رُبَّ رجل جواد/ سألقى، أو لألقى، لأن التقليل في الماضي سائغ، ولا كذلك في [٦٩/ب] المستقبل، لأنه لم يعلم فيتحقق تقليله(١).

قوله: **(وتلزم [أبداً](٢) الصدر)**.

لشبهها بحرف النفي من جهة مقاربة التقليل للنفي، لأن النفي إعدام الشيء، وتقليله تقريب من إعدامه، ولأنَّ العرب استعملت التقليل في موضع النفي، حين أدخلوها على (برح) التي هي من أخوات (كان)، كما يدخلون عليها (ما) النافية، أو غيرها من حروف النفي(٣) قال الشاعر:

---

(١) ينظر الأمالي الشجرية ٢: ٣٠١، وشرح ابن يعيش ٨: ٢٩، والجني الداني ٤٢٦، وفي الارتشاف ٢: ٤٥٩ قال أبو حيان «ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي: أن العامل يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، والصحيح أن العامل يكون ماضياً في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً، ومما جاء مستقبلاً قول جحدر

فإن أهلك فرب فتى سيبكي ... عليَّ مهذب رخص البنان

وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رب) على مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها على الماضي»، وينظر الأصول لابن السراج ١: ٤٢١، والمساعد ٢: ٢٨٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لا توجد في المقرب المطبوع ولعلها من نسخة أخرى غير نسخ المقرب المطبوع.

(٣) ينظر الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٠.

(رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء، وقد تُخَفَّف، وتكون مفتوحة، أو مضمومة أو ساكنة.

و(رَبَّ) بفتح الراء وتشديد الباء وقد تخفف فيقال: رَبَ، ومن التخفيف وتسكين الباء قوله:

أزهير إن يشب القذال فإنه رُبْ هيضل مرس لففت بهيضل

وقد تلحق تاء التأنيث المشددة والمخففة فيقال: رُبَّت، وربتْ.

وقد تلحقها أيضاً (ما) فيقال: رُبَّما، ورُبَما، ورَبَّما، فتكون على حكمها من خفض النكرة بها.

وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنىً، ومعنى دون لفظ، فأما قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فليصدق خشية الوعد، وقرب الدار الدنيا

قلما يبرح المطيع هواه كلفا ذا صبابة وشجون[(١)]

فمعناه: ما برح المطيع هواه كلفاً.

قوله: **(مفتوحة)** طلباً للتخفيف، **(أو مضمومة)** للاتباع، **(أو ساكنة)** على أصل البناء[(٢)].

قوله: **(وتدخل على الفعل)**.

فتكون (ما) حينئذ كافة، ويسميها بعضهم مهيئة، لأنها هيأت (ربَّ) للدخول على الفعل الذي لم تكن تدخل عليه[(٣)].

(١) البيت من الخفيف. ولم أجده في مظانه.

(٢) في المغني ص١٨٤ قال ابن هشام: «وفي (رُبَّ) ست عشرة لغة: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التخفيف والتشديد، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة، ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف».

(٣) ينظر الكتاب ٣:١١٥ (هارون)، وفي شرح المفصل ٨:٣٠ قال ابن يعيش «تدخل (ما) في (رب) على وجهين:

أحدهما: أن تكون كافة، **والآخر**: أن تكون ملغاة =

من الآخرة جعل المستقبل كأنه وقع.

وأما (على) فبمعنى فوق حقيقة أو مجازاً، نحو قوله: عليه دين، لأن الدين قد قهر، والقهر عل،و وكذلك يقال: هو تحت قهره.

وأما (في) فللوعاء حقيقة أو مجازاً، نحو قولك: (هو في حال حسنة).

وأما (عن) فللمزاولة، يقال: أطعمه عن جوع. أي: أزال الجوع عنه.

وأما (الكاف) فللتشبيه.

[معاني عن، والكاف]

قوله: **(فللمزاولة).**

المزاولة: المحاولة[1] وهي بمعنى التعرض لذلك الأمر وجوداً أو سلباً.

قوله: **(أما الكاف فللتشبيه).**

مثاله: زيد كعمرو، وقد تكون الكاف زائدة[2].

فأما الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، فقال أكثر الناس[4]: زائدة للتوكيد والمعنى - والله أعلم -: ليس مثله شيء.

=فأما دخولها كافة، فلأنها من عوامل الأسماء ومعناها يصح في الفعل وفي الجملة، فإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل، كما تكف (إنَّ) في قولك، (إنَّما) ثم يذكر بعدها الفعل والجملة في المبتدأ والخبر. فكذلك (رُبَّ) إذا كفت بـ(ما) صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، أما الملغاة فمؤكدة كتأكيدها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ فنقول على هذا: ربما رجل عندك، ويكون دخولها كخروجها».

(١) ينظر الصحاح (زول) ٤: ١١٧٩ وقد عبر النحاة عنها بالمجاوزة، ينظر الكتاب ٤: ٢٢٦-٢٢٧ وتعبير المالقي: المزايلة. ينظر رصف المباني ص٤٣٠.

(٢) ينظر الكتاب ٤: ٢١٧ (هارون).

(٣) سورة الشورى من الآية: ١١.

(٤) في البيان ٢: ٣٤٥ قال ابن الأنباري: «في الكاف وجهان: =

. . . .

وقال جماعة من المحققين: ليست الكاف هنا زائدة، وإنما هي على بابها[١] ومعنى الكلام والله أعلم: نفي مثل المثل، ويلزم من ذلك نفي المثل، ضرورة وجوده سبحانه وتعالى، فإن قيل: لم توصل إلى نفي المثل بنفي مثل المثل؟. وهلا نفى المثل من أول وهلة؟.

فالجواب: أن النفي بنفي مثل المثل، أفخم وأبلغ من نفي المثل، بدليل أن قولنا: مثلك لا يفعل هذا، أبلغ وأفخم من قولنا: أنت لا تفعل هذا، لأنه نفي الشيء بذكر دليله، فهو أبلغ من النفي من غير ذكر الدليل[٢].

وقد تكون الكاف اسماً[٣]، نحو قول الشاعر:

يضْحَكْن عن كالبرد المُنهَّم[٤]

وقوله:

=**أحدهما**: أن تكون الكاف زائدة، وتقديره: ليس مثله شيء.
والثاني: أن تكون زائدة ويكون المراد بالمثل الذات، فإنه يقال: مثلي لا يفعل هذا، أي: أنا لا أفعل هذا».

(١) في مشكل إعراب القرآن ٢:٦٤٥: وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الكاف حرف جر و(شيء) اسم (ليس)، وكمثله «الخبر»، وينظر الكتاب ٣:٤٢٦.

(٢) ينظر شرح الرضى ٢:٣٤٤.

(٣) يرى سيبويه: أنها لا تكون اسماً إلا عند الضرورة، وأما الأخفش، فيجوز اسميتها في غير الضرورة، ينظر الكتاب ١:١٣، ٢٠٣. وفي شرح الكافية ٢:٣٤٣ قال الرضى: «وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش، فيجوز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي»، وينظر الارتشاف ٢:٤٣٧، والجنى الداني ص١٣٢، والمغني ص٢٣٩.

(٤) من الرجز، وقائله العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص٨٣٠، وورد في المخصص ٩:١١٩، وشرح ابن يعيش ٨:٤٢، وشرح الرضي ٢:٣٤٣، والجنى الداني ص١٣٢، والخزانة ١٠:١٦٦، والدرر ٢:٢٨.
والشاهد فيه قوله: (عن كالبرد) حيث جاءت الكاف اسماً بمعنى (مثل) بدليل دخول (عن) عليها، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم.

وأما (اللام) فللتمليك، وللاستحقاق، نحو قولك: الباب للدار، وللسبب، نحو قولك: جئت لابتغاء الخير، وبمعنى القسم إذا كان في الكلام معنى تعجب، نحو قولك: الله لا يبقى أحد.

وأما حاشا، وخلا، وعدا فللاستثناء ك(إلا).

فرحنا بكابن الماء يَجنُب وَسْطنا(١)

وقوله:

وصاليات ككما يُؤَثْفَين(٢)

وإذا كانت اسماً فمعناها: مثل(٣).

[معاني اللام]

قوله: **(وأما اللام).**

فاعلم أن أصل لام الجر أن تكون مفتوحة، لكونها مبنية على حرف واحد متحرك - لما يذكر في المبنيات -، بالفتح طلباً للتخفيف، وإنما كسرت، للفرق بينها وبين لام الابتداء، فإنا لو تركناها مفتوحة وقلنا: إنَّ العبد لموسى، لالتبس، هل اسمه موسى؟. أو نحن مقرون به لموسى؟.

---

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في وصف فرس وعجزه:
.... تصوب فيه العين طوراً وترتقي
ورد في ديوان امرئ القيس ص١٧٦، وأدب الكاتب ص٣٩٣، والأمالي الشجرية ٢:٢٢٩ واللسان: (كيف)، والخزانة ١٠:١٦٧.
والشاهد فيه قوله: (بكابن)، والكاف اسم بمعنى (مثل) لدخول حرف الجر عليها وهو الباء.

(٢) من الرجز، وقائله خطام المجاشعي كما في الكتاب ١:١٣، ٢٠٣، ٢:٣٣١ وقد ورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ٢:٣٠٣، والمقتضب ٢:٩٥، ومجالس ثعلب ص٣٩ والمسائل البغداديات ص٣٩٨، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٣٥١، والمزهر ١:٢٢٣، والشاهد فيه قوله: (ككما) حيث جاءت الكاف اسماً لدخول حرف الجر عليها.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١:٢٨٩-٢٩٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢:٨٥١، والمساعد ٢:٢٧٧، والجنى الداني ص١٣٢، والخزانة ١٠:١٦٦.

وأما (لولا) فحرف امتناع لوجود.

وأما (لعل) فللترجي والتوقع كالمفتوحة اللام.

وأما (مذ) و(منذ)، فإن كان ما بعدهما حالاً انجر، ويكون معناها معنى (في) وأعني بالحال: اليوم والليلة، والآن، وما أشرت إليه.

وإن كان ما بعدهما ماضياً جاز فيه الرفع والخفض، إلا أن الخفض بعد (مذ) قليل، فإن كان الماضي معدوداً كانا للغاية، نحو قولك: ما رأيته مذ

وإذا كسرنا زال اللبس، فإنا مع الفتح حينئذ مخبرين بأن اسمه موسى، ومع الكسر نكون مقرين به لموسى[1]، وإنما بقيت مع المضمر على حالها، لأنه لا لبس مع المضمر[2]، لأن الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر،/ وضمائر الرفع مختلفة، فلا لبس حينئذ، ومن فتح لام [٧٠/أ] الجر مع المظهر - وهي لغة[3] - تركها على الأصل ولم يراع خوف اللبس.

[مذ، ومنذ]

قوله: **(إلا أن الخفض بعد، مذ قليل)**.

بعض الناس يعلل هذا بأن (مذ) الغالب عليها الاسمية، لكونها محذوفة من

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٥-٣٢٦، وكتاب اللامات للهروي ص٧-٨، ١٥.

(٢) في سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٦-٣٢٨ قال ابن جني: «وأما المضمر فإنما تركت مفتوحة معه لأمرين.

قال بعضهم: إنما فتحت لام الجر مع المضمر، لزوال اللبس، وذلك أن ضمير المجرور في اللفظ غير ضمير المرفوع، وذلك قولك: إن هذا لك، أي: في ملكك، وإن هذا لأنت، أي: أنت هو، فلما اختلفت علامتا الضمير زال الشك فلزمت اللام أصلها وهو الفتح. .

والقول الآخر: أن الإضمار يرد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها. . وأصل هذه اللام الفتح، لأنها حرف وقع أولاً: فلزمت حركته وكانت الفتحة أحق به، فلما كان أصل هذه اللام الفتح وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة».

(٣) في الجنى الداني ص١٥٤ قال المرادي: «ونقل ابن مالك أن فتحها لغة وحكاه الفراء عن بني سليم»، وينظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٨٥، وتسهيل الفوائد ص٢٣٥.

يومان اي: أمد انقطاع الرؤية يومان.

وإن كان غير معدود كانا لابتداء الغاية، نحو قولك: ما رأيته مذ يوم الخميس أي: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس.

وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدأين، ولا يتقدمهما من الأفعال إلا المنفي، أو الموجب الذي يقتضي الدوام.

ولا يدخلان إلا على الزمان لفظاً أو تقديراً، فإن دخلا على جملة، كان

(منذ)، والحذف والتصرف إنما بابه الأسماء[1]، وهذا التعليل فيه نظر.

فإذا قال إن (مذ) أصلها (منذ)، فهي حينئذ هي، فكيف تكون كلمة واحدة، والغالب عليها تارة الاسمية، وتارة الحرفية؟.

قوله: **(وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدأين)**.

هذا هو الصحيح وعليه الأكثر[2]، لا ما قاله الرماني والزجاجي[3] - رحمهما الله - من أنهما ظرفان، وما بعدهما مبتدأ، هما خبره.

قوله: **(ولا يدخلان إلا على الزمان)**.

لأنهما إما أن يكونا حرفين، أو اسمين.

---

(١) في رصف المباني ص٣٨٧ قال المالقي: «واختلف النحويون هل هي حرف قام بنفسه، و هي مقتطعة من (منذ)، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من (منذ) بدليل: التصغير المذكور، وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً، فهو لفظ قائم بنفسه لا يطلب له اشتقاق، ولا وزن، ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف»، وينظر الجنى الداني ص٣٠٩.

(٢) رأي جمهور النحاة - ينظر شرح الرضي ٢: ١١٨.

(٣) في شرح الكافية ٢: ١١٨، قال الرضي: «في ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لجمهور البصريين أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما.

الثاني: لأبي القاسم الزجاجي: أنهما خبرا مبتدأين مقدمان.

والثالث والرابع: قول الفراء وبعض الكوفيين - كما تقدم - يعني أن المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف» وينظر شرح ابن يعيش ٨/ ٤٦.

الكلام على تقدير اسم زمان محذوف، نحو قولك: ما رأيته مذ قام زيد: أي: مذ زمان قيام زيد.

وإن دخلا على (أن) مع صلتها كانت بتقدير مصدر موضوع الزمان، نحو قولك: ما رأيته مذ أن الله خلقه. مذ خلق الله إياه، ويكون خلق الله بمنزلة خفوق النجم، والاسم الواقع بعدهما فيه - إن كانا عدداً - مذاهب للعرب فمنهم من لا يعتد إلا بالكامل فلا يقول ما رأيته مذ خمسة أيام إلا وقد انقطعت الرؤية في جميعها من أولها إلى آخرها.

ومنهم من يعتد بالأول والآخر، وإن لم يكونا كاملين.

ومنهم من يعتد بالناقص للأول، ولا يعتد بالآخر.

ولا يجوز الاعتداد بالأول والآخر إن أدى ذلك إلى التجوز في جميع الواقع بعدهما لا تقول: سرت منذ يومين، وأنت إنما سرت بعضها.

وأما (الباء) فتكون زائدة في خبر (ما)، و(ليس) وفاعل (كفى)، وفي مفعولهما، نحو قوله:

فإن كانا حرفي جر، فهما لابتداء الغاية في الزمان، فينبغي ألا يدخلا إلا على الزمان لذلك[1]، وإن كانا اسمين، فهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما، وخبرهما لا يكون إلا مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، وهما من أسماء الزمان[2].

قوله: **(وأما الباء: فتكون زائدة)**.

لا تزاد الباء بقياس إلا في الخبر المنصوب مع (ما)، و(ليس)، و(كان) إذا

(١) ينظر الكتاب ٤:٢٢٦، وشرح ابن يعيش ٤:٩٣.

(٢) في الكافية ١٦٣ قال ابن الحاجب: «مذ، ومنذ بمعنى أول المدة قبليهما، المفرد والمعرفة وقد يقع المصدر، أو الفعل و(أن)، فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافاً للزجاج».

وينظر الجمل ص١٤٠ والإنصاف ١:٣٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٢:٦٠، والمساعد ١:٥١٤.

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيَّانا

أي: كفانا.

وزائدة مصلحة في، نحو: (أحسن بزيد)، ولا تزاد فيما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي بما لاقت لبون بني زياد

أي ما لاقت، أو نادر كلام، ولا يقاس عليه نحو قوله تعالى: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ﴾ أي: قادر.

وتكون للالصاق حقيقة أو مجازاً، نحو قولك: مررت بزيد. بجعل المرور

كان معها النفي، وفي (فاعل كفى)[1] وفي (فاعل التعجب). نحو: أحسن بزيد على رأي البصريين[2] رحمهم الله وما عدا ذلك فليس بقياس بل مسموع.

يجوز زيادتها في المبتدأ، نحو: بحسبك زيداً أن يفعل، لا غير.

ومع الفاعل[3]، نحو قول الشاعر:

.... بما لاقت لبون بني زياد[4]

كما أنشده المصنف[5] رحمه الله.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١:١٣٣-١٤٢.

(٢) في شرح الكافية ٢:٣٢٨ قال الرضي: «وتزاد قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فاعل لـ(كفى) ومتصرفاته، وفي فاعل فعل التعجب على مذهب سيبويه، وفي المبتدأ الذي هو (حسبك)، وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب عند الأخفش». ينظر الكتاب ١:٣٨، ٤١، ٦٦، ٩٢، ٢:٢٦، ١٧٥، ٢٩٣، ٣١٦، ٤:٢٢٥ (هارون).

(٣) في شرح المفصل ٨:٢٤ قال ابن يعيش: «وأما زيادتها مع الفاعل ففي موضعين أحدهما: كفى بالله شهيداً، والآخر: أحسن به في التعجب».

(٤) عجز بيت من الوافر وقائله: قيس بن زهير العبسي، وسبق تخريجه ص٢٠٨، ٢١١ والشاهد فيه هنا قوله: «بما لاقت» حيث زيدت الباء في الفاعل، لأن (ما) في قوله: «بما لاقت» فاعل (يأتي)، وقد دخلت الباء عليها زائدة، وزيادتها هنا غير مقيسة.

(٥) المقرب ١:٢٠٣، والمتن أعلى الصفحة.

متصلاً بـ(زيد) لما كان منفصلاً بمكان يعرف من مكانه.

وللاستعانة، نحو قولك: كتبت بالقلم.

وللسبب، نحو قولك: عنفته بذنبه.

وللحال، نحو قولك: جاء زيد بثيابه، أي: ملبساً بها، وبمعنى (في)، نحو قولك: زيد بالبصرة أي: فيها، وللنقل، نحو قولك قمت بزيد: أي: أقمته، فمعناها ومعنى الهمزة واحد إلا أنها لا تنقل الفعل عن الفاعل، فتصيره مفعولاً إلا في الأفعال غير المتعدية.

وللقسم، وكذلك تاء القسم وواوه، وها التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، ولام القسم بمعنى باء القسم، إلا أن التاء قد يدخلها معنى التعجب وتلزم ذلك في اللام.

وفي قول امرئ القيس:

ألا هل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا[(١)]

وما كان مثله.

ومع المفعول، نحو، قرأت بالسورة، وألقى بيده، ونحو ذلك.

ومع خبر المبتدأ - في الإثبات عند الأخفش ﷺ أعرب عليه، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[(٢)].

قال: الباء في بمثلها زائدة[(٣)].

وقد تقدم في باب (ما)، جواز زيادتها مع خبر المبتدأ إذا كان في سياق

---

(١) من الطويل، وقائله امرؤ القيس، وورد في تهذيب الألفاظ لابن السكيت ٤٨٧ (شيخو)، والمسائل الحلبيات ص١٤٥، وشرح القصائد السبع للأنباري ص٤٥٩، ومقاييس اللغة ١: ٢٨٠ وشرح ابن يعيش ٨: ٢٣، واللسان (بقر) ٥: ١٤١، والخزانة ٩: ٥٢٤ (هارون).

(٢) سورة يونس من الآية: ٢٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢: ٣٤٣، وينظر الحجة للفارسي ١: ١٤٥، وسر صناعة الإعراب ١: ١٥٤، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٥، والجني الداني ص١٦ والمغني ص١٤٩.

....

النفي نحو قوله:

.... **وما بالحر أنت ولا العتيق**[(١)]

وإنما قال المصنف رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[(٢)] إنه نادر[(٣)]، وإن كان في خبر (ليس)، لأن (ليس) هنا بدخول الهمزة عليها لم يبق معناها من النفي، فصار الكلام تقريراً.

يعني بقوله: **(نادراً)**.

أي: في القياس لا في الاستعمال. وعلى هذا يخرج كل ما جاء في الكتاب العزيز، وقال عنه المصنف: إنه نادر أو شاذ[(٤)].

---

(١) عجز بيت من الوافر لم يعرف قائله وصدره:

أما والله أنْ لو كنت حرا ....

ورد في معاني القرآن للفراء ٢:٢٤، والإنصاف ١:٢٠٠، والارتشاف ٢:٤٨٣ والمغني ص٥٠، والدرر ٢:١٢، والخزانة ٤:١٤١، ١٠:٨٢. والشاهد فيه قوله: (وما بالحر أنت) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر (ما) وهو قوله (الحر) مع كونه متقدما على الاسم الذي هو قوله (أنت).

(٢) سورة يس من الآية ٨١.

(٣) المقرب ١:٢٠٣.

(٤) في رصف المباني ص٢٢٧ قال المالقي: «وأما قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ سورة الأحقاف من الآية ٣٣ فذكر أبو الحسن بن عصفور الأشبيلي أن ذلك من الشاذ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي، والباء في تمام فائدته، فكانت كأنها في خبر (ما) إذ (ألم) نفي كما أن (ما) نفي».

والقسم - هو كل جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية.

فأما قولك: تالله هل قام زيد، فليس بقسم، لأنه ليس بخبر، الا ترى أن المعنى: أسألك بالله هل قام زيد؟.

ولا يسوغ أن يكون التقدير: أقسم بالله.

[٧٠/ب]

/ باب القسم

قوله: **(كل جملة)**. جنس.

- **(يؤكد بها جملة جملة أخرى)**.

احتراز من قولنا: زيد قائم، أو قام زيد مثلاً.

(كلتاهما خبرية).

احتراز من قولنا: اضرب اضرب، أو قم قم[1] مثلاً.

وفي الحد نظر، فإنه أتى به مسوراً، وقد تقدم. أن الحد لا ينبغي أن يكون مسوراً، ويدخل فيه أيضاً قولنا: قام زيد قام زيد، وزيد قائم، زيد قائم، في التوكيد اللفظي. فكان ينبغي أن يضم إلى حده: (ليست الثانية بلفظ الأولى)[2]، ليخلص من ذلك.

قوله: **(تالله هل قام زيد)**.

ذكر الزمخشري[3] رحمه الله أن الاستعطاف قسم، والصحيح أنه ليس بقسم، لما

---

(١) في حاشية النسخة: جعل الخشاب في شرح الإيضاح في (كلتاهما خبرية). تحرزا من، نحو: زيد قائم زيد قائم، لأن معنى (كلتاهما خبرية) عنده أن مجموع الجملتين صار جملة واحدة خبرية، لارتباط إحداهما بالأخرى كما صارت الجملتان في باب الشرط بمنزلة الجملة الواحدة.

(٢) وبذلك يصير حد القسم «كل جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية ليست الثانية بلفظ الأولى».

(٣) المفصل ص٣٤٧.

ولا بد للقسم من مقسم به، ومقسم عليه، وحروف قسم، وحروف تربط المقسم به بالمقسم عليه، فالمقسم به عند العرب: كل اسم معظم.

والمقسم عليه: كل جملة حلف عليها، فعلت، أو لم تفعل.

وأما حروف القسم: فالباء، وأخواتها، وقد تقدم ذكرها.

وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه إن كانت الجملة الواقعة جواباً لـ(لو) وما دخلت عليه نحو قوله:

أمـا والله أن لـو كـنـت حـراً ... ومـا بـالـحـر أنـت ولا الـعـتـيـق

وإن كانت غير ذلك فـ(إن واللام) في الإيجاب، و(ما ولا) في النفي، فعلى هذا الجملة المقسم عليها إن كانت اسمية وكانت موجبة أدخلت على المبتدأ (إن) وفي خبرها اللام فقلت: والله إن زيداً القائم، وإن شئت أتيت بـ(إنَّ) وحدها وإن شئت باللام وحدها، فقلت: والله لزيد قائم.

وإن كانت منفية أدخلت عليها (ما).

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل ماضياً دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها، نحو قوله:

حـلـفـت لـهـا بـالله حـلـفـة فـاجـر ... لناموا فما إنْ من حديث ولا مال

أو مع (قد) إن أردت تقريب الفعل من الحال، وقد تحذف اللام إذا طال الكلام نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ ثم قال بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾.

وأما في النفي فتدخل عليه (ما)، فتقول: والله ما قام زيد.

وإن كان الفعل مستقبلاً أدخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها إن فصل بينها

ذكره المصنف[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كونه ليس بخبر، ولما ذكره أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنه لا يفتقر إلى جواب.

---

(١) المقرب ١: ٢٠٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٢١ - ٥٢٢.

وبين الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

وإن لم يفصل بينهما أدخلت عليه اللام وإحدى النونين، ولا يجوز الإتيان بإحداهما دون الأخرى إلا في ضرورة، نحو قوله:

تألى ابن أوس حلفة ليردني ... إلى نسوةٍ كأنهم مفائد

وإن كان منفياً أدخلت عليه (لا)، ويجوز حذفها قال الله تعالى: ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾.

وإن كان الفعل حالاً فإنك تدخل عليه في النفي (ما)، ولا يجوز حذفها.

وإن كان موجباً فلا بد من وقوعه خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إذ ذاك اسمية نحو قولك: والله إن زيداً ليقوم الآن.

وحروف القسم متعلقة بأفعال مضمرة، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة.

قوله: **(أدخلت عليه اللام وإحدى النونين)**.

مثاله: والله لأضربن زيداً(١).

قوله: **(وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة)**.

لأن الباء: أصل حروف القسم، لأن معناها، من الإلصاق(٢) هو المعنى المطلوب في القسم، فكانت الأصل لذلك، ولذلك تصرفت أكثر من باقي حروف القسم، فجاز معها إظهار الفعل وإضماره، بخلاف باقي حروف القسم، فإنه لا يجوز معهن إظهار الفعل(٣) [قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن

---

(١) ينظر الكتاب ٣: ١٠٤، ٥٠٩.

(٢) ينظر الكتاب ٤: ٢١٧، وأسرار العربية ص٢٧٥.

(٣) في المفصل ص٣٤٦ قال الزمخشري: «والباء لأصالتها تستبد عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: به لأعبدنه، وبظهور الفعل معها، كقولك: حلفت بالله، وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: بالله لما زرتني». وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٣، والبسيط في شرح الجمل ٢: ٩٢٥.

وإذا حذفت حرف القسم ولم تعوض منه ها التنبيه، ولا همزة الاستفهام، ولا قطع ألف الوصل لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى. حكى من كلامهم: الله لا أفعل. بل لا بد إذ ذاك من النصب بإضمار فعل، أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر، فتقول يمين الله لأفعل. بنصب (يمين) على تقدير ألزم نفسي يمين الله، وهو المختار ورفعه على تقدير: قسمي يمين الله، وقد شذت العرب

إبراهيم النحاس - أدام الله أيامه وفضله - وقت تعليمي عنه هذا البحث: ما ذكرت من الدليل يقتضي ألا يجوز حذف الفعل مع غير الباء بل يجب ذكر الفعل معهن، لأن هذه الحروف فروع كما ذكرت، وحذف الفعل فرع أيضاً، فيكثر مخالفة الأصل][1].

فقال: الجواب عن ذلك. أن الفعل هنا لفظه لفظ الخبر، ومعناه الإنشاء، فالباء، لقوتها جاز أن يعلم معها أن الفعل للإنشاء بخلافهن، فالتزمنا حذف الفعل معهن، ليكون بقاء الحرف من غير فعل أدل على الإنشاء، ونظير ذلك حرف النداء. لما كان المراد بالنداء الإنشاء، التزمنا معه حذف الفعل وأنبنا الحرف منابه، ليكون أدل على الإنشاء. وبأنها يقسم معها بالظاهر والمضمر، فتقول: بالله لأفعلن، وبك لأفعلن، ولا يجوز مع الباقي الإتيان بالمضمر، فلا تقول: وك لأفعلن[2].

[الحكم إذا حذف حرف الجر]

حروف الجر إذا حذفت، فالباب فيها أن ينصب ما بعدها على إسقاط الخافض وقد أبقت العرب الجر مع حذف الحرف كثيراً في: (الله) في القسم -

---

(١) ما بين المعقوفين من الواضح أنه ليس من قول ابن النحاس، وإنما هو على ما يبدو للقارئ، كلام أحد تلاميذه الذين كان يملي عليهم شرحه، ولعله هو الذي نسخ هذه النسخة لذا أقحم سؤاله للشيخ في داخل الشرح.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٨٦٢.

....

كما ذكره المصنف[١] رَحِمَهُ اللَّهُ وفي: (رب) مع وجود الواو والفاء وغيرهما، كما قال الشاعر. أنشده سيبويه[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ:

رسْمُ دار وقفت في طلله[٣] ....

بجر (رسم)، وسيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ يخرج على حذف حرف الجر كل ما يوهم العطف على عاملين، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٤] إلى أن قال تعالى: ﴿ءَايَٰتٍ﴾[٥]، وكقول الشاعر:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقرا[٦]

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ١:٥٣٢ قال ابن عصفور: «فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى، فإنهم استجازوا ذلك فيه، لكثرة استعماله في القسم، فتقول: الله لأقومن. حكى ذلك الأخفش، إلا أنه لا يقاس عليه، لأن إضمار الخافضُ وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع» وينظر المقرب ١:٢٠٧.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٧ - ٤٩٨ (هارون).

(٣) صدر بيت من المنسرح وقائله جميل بن معمر، وعجزه:

.... كدْت أقضي الحياة من جلله

وفي رواية:

.... كدت أقضي الغداة من جلله

ورد في ديوانه ص١٨٧، وأمالي القالي ١:٢٤٦، وسر صناعة الاعراب ١:١٣٣ ورصف المباني ص٢٣٣، والجني الداني ص٤٢٨، والهمع ٤:٢٢٣، والتصريح ٢:٢٣، والشاهد فيه «رسم» بالجر بحرف جر محذوف هو (رب).

(٤) سورة الجاثية من الآية: ٥.

(٥) قال ابن الانباري في البيان ٢:٣٦٤، وقرئ «آيات» بالجر، وهذه القراءة من السبعة»، وينظر شرح الشاطبية ص٢٧٩ والنشر ٢:٣٧١ والإتحاف ص٣٨٩، والبحر المحيط ٨:٤٣.

(٦) من الطويل، وقائله النابغة الجعدي، وهو في ديوانه ص٦٨، ٧٣، ورد في الكتاب ١:٣٢، (بولاق)، والمقتضب ٤:١٩٤، وجمهرة القرشي ص١٤٨ قال الاعلم: هامش الكتاب ١:٣٢ (بولاق) «فرد قوله (ولا مستنكر) على قوله: (بمعروف)، وجعل الآخر من سبب الأول، لأن الرد ملتبس بالخيل، وكأنه منها، والعقر متصل بضميرها، فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان محل الخيل... فتقدير البيت: فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحا، ولا مستنكر بعقرها... =

في اسمين فالتزموا فيهما الرفع وهما: أيمن الله،

بجر (مستنكر). وما كان مثله من الأبيات المستشهد بها في العطف على عاملين، وقليلاً توقف عنده، كقول رؤبة، وقد قيل له، كيف أصبحت؟. خير عافاك الله، وما كان مثله.

قوله: **(أيمن الله)**.

اختلف النحاة: هل هذه كلمة مفردة موضوعة للقسم؟ أو هي جمع؟.

وينبني على هذا الخلاف، خلاف في همزتها. أهي همزة قطع أم همزة وصل؟.

فمذهب البصريين[1] أن (أيمن) كلمة مفردة موضوعة للقسم، وأن همزتها / همزة وصل. واستدلوا على ذلك، بحذفها في وصل الكلام بعضه إلى بعض، [٧١/أ] واستدلوا على ذلك، بقول الشاعر:

فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم: نعم، وفريق: ليمن الله ما ندري[2]

قالوا: فإسقاط الهمزة في الدرج دليل على كونها همزة وصل.

ومذهب الكوفيين: أن (أيمن) جمع يمين، وهمزتها همزة قطع[3]، واستدلوا على ذلك بفتح همزتها مع أن باب همزة الوصل أن تكون مكسورة.

=لما ذكرنا من القياس الرد بالخيل فكأنه من الخيل».

(١) ينظر الكتاب ٣:٥٠٣ (هارون)، والإنصاف ١:٤٠٤، وائتلاف النصرة ص٥١، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١:٤٢٧.

(٢) من الطويل وقائله نصيب بن رباح، وهو في ديوانه ص٩٤، وورد في الكتاب ٢:١٤٧ (بولاق)، وشرح الأبيات لابن السيرافي ٣:٢٨٨، والمقتضب ١:٢٢٨، والجمل ص٨٦ والحلل ص١٠٠ ورواية الشاهد في فرحة الأديب للغندجاني ١٤٧ تحقيق: سلطاني.
(فقال فريق لا، وقال فريقهم نعم وفريق قال: ويلك ما ندري)، وفي نقد الشعر ص١٣١: (ويحك) مكان (ويلك) ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين والشاهد فيه قوله: (ليمن الله) حيث ورد بهمزة وصل، فدل ذلك على أن (أيمن) مفرد وليس بجمع لأنه لو كان جمعاً، لكانت همزته همزة قطع.

(٣) ينظر الإنصاف ١:٤٠٤، ٤٠٧.

. . . .

وقالوا: إن سقوطها في الدرج إنما كان لكثرة الاستعمال[١].

والجواب عَمَّا قالوا: إن كثرة الاستعمال لا توجب سقوط حرف من الكلمة، في غير هذا الموضع، فيسقط هنا بالحمل عليه، وإنما سقوطها، لكونها همزة وصل[٢] - كما ذكرنا -.

وأما استدلالهم بفتحها. فلا دليل لهم فيه، لأنا نقول: إن هذه الكلمة لما ألزمتها العرب القسم، فلم تستعمل في غيره، وألزمتها في القسم الرفع، فلم تستعمل في غيره، أشبهت الحرف في عدم تصرفها، وهمزة الوصل مع الحرف مفتوحة، نحو: الرجل، ففتحها هنا، لشبه (أيمن) بالحرف. لا، لأنها همزة قطع[٣].

همزة (أيمن)، وهمزة لام التعريف إذا اتصلتا بشيء قبلهما سقطتا، إلا أن يكون ما قبلهما همزة الاستفهام، فإنهما إذ ذاك لا تسقطان، لأداء حذفهما إلى لبس الاستفهام بالخبر من حيث كانت همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزتها مفتوحة أيضاً، فلو قلنا: الرجل عندك؟، وأيمن الله يمينك؟[٤] بهمزة واحدة، لما علم. أخبر الكلام أم استفهام؟.

فأثبتنا همزة الوصل، لئلا يؤدي إلى ما ذكرنا من اللبس.

---

(١) في شرح المفصل ٨: ٣٦ قال ابن يعيش: «وذهب قوم من الكوفيين إلى أن (أيمن) جمع يمين، وعليه ابن كيسان وابن درستويه، وأجاز السيرافي أن يكون كذلك، والألف عندهم قطع وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال».

(٢) ينظر الإنصاف ١: ٤٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٨، والمساعد ٢: ٣١٢ والهمع ٤: ٣٢٩.

(٣) ينظر المقتضب ٢: ٨٨، والإنصاف ١: ٤٠٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ٩٤٠.

(٤) في حاشية النسخة ق ٧١: أ «إن قيل: أيمن الله يمينك تمثيل غير سديد، لأن خبر لأيمن التزم حذفه، قيل: إنما التزم حذفه إذا استعملت في معناها الموضوعة هي له، وليست هنا كذلك».

وألفه ألف وصل تثبت ابتداء وتسقط درجاً، ولعمر الله.

وأما (جير)، و(عوض) فمبنيان، فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب.

ويجوز حذف القسم وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام ما يدل عليه، نحو قولك: (لتقومن)، وحذف الجواب وإبقاء القسم إذا جاء

ثم اختلف سيبويه والأخفش - رحمهما الله - فيما يصنع بهمزة الوصل فيهما؟.

فذهب سيبويه إلى التلفظ مرتين.

وذهب الأخفش(١) إلى قلبهما ألفاً محضة، فتقول: الرجل عندك؟ أأيمن الله يمينك؟.

قوله: **(ولعمر الله).**

إنما يلتزم في هذه الكلمة الرفع إذا كانت مع اللام، فلو جاءت مع غير اللام جاز فيها الرفع والنصب، كما جاز في غيرها. وحيث رفعت في باب القسم كله فهو مبتدأ وخبره لازم الحذف، كما مر في باب المبتدأ والخبر.

قوله: **(عوض، وجير).**

مثالهما: عوض لأفعلن(٢)، وجير لأفعلن(٣).

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢:٣٣٦.
وفي البسيط ٢:٩٤٣ قال ابن أبي الربيع: «ولم يسمع في (عمرك) في القسم إلا الرفع بالابتداء والخبر محذوف، ودخول هذه اللام على (عمر)، وقولهم (لعمرك) دليل على أن لام الابتداء لا يلزم أن تكون جواباً للقسم، لأن القسم إنما وقع بـ(عمرك)، ولا يكون القسم جواباً للقسم»، وينظر شرح الكافية الشافية ٢:٨٧٤، وشرح ابن يعيش ٩:٩١، والمساعد ٢:٣٠٨.

(٢) في شرح البسيط ٢:٩٤٦ «اعلم أن (عوضا) من أسماء الدهر، تقول: لا أفعل هذا عوض العائضين... وسمى الدهر عوضاً، لأنه إذا مضى جزء أعقبه جزء آخر فهو عوض منه، ويقال: عوض بالضم وعوض بالفتح، فمن قال: عوض بالضم: أجراه مجرى قبل وبعد، بني على الضم، لأنه ظرف مثله ومن قال: عوض بالفتح أجراه مجرى (حيث) وبنى لفظه عن الإضافة، فإنه يبنى وذلك لضعف الظروف».

(٣) في شرح الكافية الشافية ٢:٨٨٢: يقال: جير لأفعلن بالكسر والفتح، واختلف النحاة في =

أثناء كلام يدل على الجواب أو عقيبه.

وإذا اجتمع القسم والشرط بني الجواب على المتقدم منهما، وحذف جواب الآخر، لدلالة المتقدم عليه. ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم القسم إلا ماضياً،

قوله: **(أثناء الكلام).**

مثاله: زيد والله قائم.

وتقدير الجواب المحذوف: إن زيداً لقائم، أو لزيد قائم، أو إنَّ زيداً قائم.

قوله: **(عقيبه).**

مثاله: زيد قائم والله، وتقدير الجواب المحذوف - كما تقدم.

[الحكم إذا اجتمع قسم وشرطه]

قوله: **(إذا اجتمع القسم والشرط... إلى آخره).**

مثاله: والله إن أتيتني لأكرمنك، هذا إذا تقدم القسم، ومثال تقدم الشرط: إن أتيتني والله أكرمتك.

فجعلت في المثال الأول، الجواب للقسم، لتقدمه، وفي الثاني للشرط.

وكان ينبغي أن يقول: (ولم يتقدمهما شيء).

تحرز من مثل قولنا: أنا والله إن أتيتني أكرمك، فإنك في هذه المسألة وأمثالها تجعل الجواب للشرط، تقدم على القسم، أو تأخر عنه، لأن طلب الشرط للجواب أقوى من طلب القسم له، لأن الشرط يطلبه طلبين: طلب المجاب للجواب، وطلب العامل للمعمول، والقسم إنما يطلبه طلب المجاب

=(جير) فمنهم من جعلها بمنزلة (نعم)، ومنهم من جعلها اسم فعل، ومنهم من جعلها مصدراً بمنزلة (حقا). وفي البسيط ٢: ٩٤٦ قال ابن أبي الربيع: «فأعدل الأقوال عندي القول الثاني: أن (جير) اسم فعل، ويكون بناؤه كبناء أسماء الأفعال، وحرك بالكسر، لالتقاء الساكنين ولا يستعمل إلا في القسم ولا يظهر معه القسم».

لأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان فعله ماضياً، نحو قولك: والله إن قام زيد ليقومن عمرو. فأما قوله:

حلفت لها أن تدلج الليل لا يزل أمامي بيت من بيوتك سائرُ

فبنى الجواب فيه على الشرط، لأن حلفت لم تضمَّن معنى القسم بل هي خبر محض ويجوز أن تضمن أفعال القلوب كلها معنى القسم، فتتلقى إذ ذاك بما يتلقى به القسم فتقول: علمت ليقومن زيد، كما تقول: والله ليقومن زيد.

للجواب فقط، فلما قوي طلب الشرط لم يراع تقدم القسم عليه، لكونه - وإن تقدم على الشرط - حشواً أيضاً، فراعينا الأقوى طلباً، وجعلنا الجواب له على كل حال[١].

قوله: **(ولا يكون فعل الشرط... إلى قوله: إلا إذا كان فعله ماضياً)**.

لأنه إذا كان فعل الشرط ماضياً، ولم يظهر للحرف عمل في اللفظ، فضعف/، فجاز حذف جوابه، بخلاف ما إذا ظهر [أثر][٢] حذفه في اللفظ، [٧١/ب] بأن يكون مضارعاً، فإنه يقوى حينئذ الحرف، فلا يحسن حذف جوابه.

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٨ قال ابن مالك: «إذا اجتمع في كلام واحد شرط وقسم استغنى بجواب أحدهما عن جواب الآخر، وكان الشرط حقيقياً بأن يستغنى بجوابه مطلقاً، لأن تقدير سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل، لأنه مسوق لمجرد التوكيد والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً، إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر»، وينظر المساعد ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) ما بين المعقوفين لا يوجد في المخطوطة وقد زدتها لأن السياق يقتضيها.

شرح المقرب

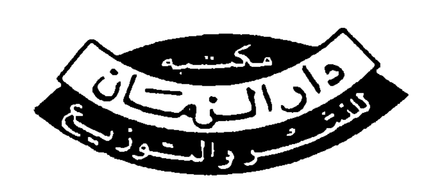
المسمى

التعليقة

للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي
المتوفى سنة ٦٩٨هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف

المجلد الثاني



ⓒ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحلبي ، إبراهيم بن محمد

شرح المقرب المسمى (التعليقة). / إبراهيم بن محمد الحلبي، خيري عبد الراضي عبد اللطيف -

المدينة المنورة ، ١٤٢٥ هـ - ٢ مج.

٥٣٦ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٥ - ٥ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٧ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - اللغة العربية - النحو أ- عبد اللطيف، خيري عبد الراضي (محقق)

ب - العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٢٥/٢١٠٧

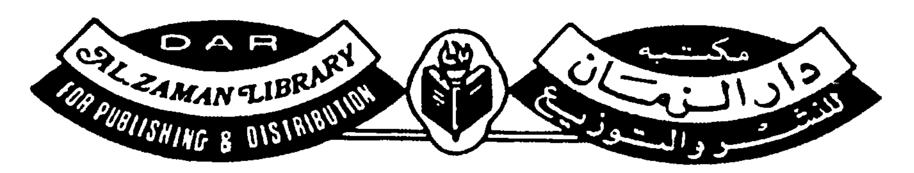
رقم الإيداع: ١٤٢٥/٢١٠٧

ردمك: ٥ - ٥ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٧ - ٩٤٦٣ - ٩٩٦٠ (ج٢)

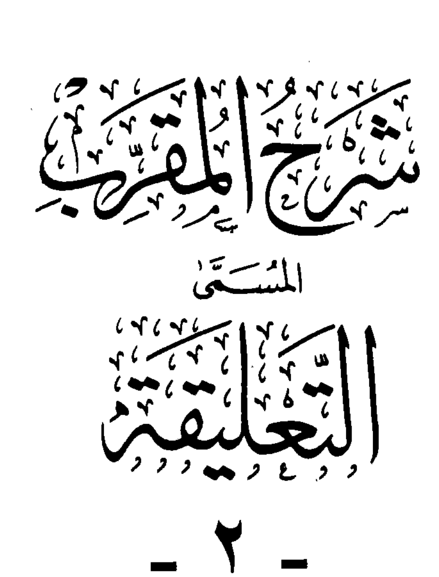
الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - ص.ب ١٥٥٦
شارع الستين - هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس: ٨٣٨٣٢٢٦
شارع الضيافة - إمتداد شارع أبا ذر هاتف: ٨٣٦٢٩٩٣ - هاتف وفاكس: ٨٣٤٤٩٤٦
موقعنا على الإنترنت : www.daralzaman.com
البريد الإلكتروني : zaman@daralzaman.com

Saudi Arabia - Medina Monawara - P.O.BOX.: 1556
Al-Sittin Str. _ Tel: 8366666 - Fax: 8383226
Al-Diafa Str.- Aba Zar Str. Tel: 8362993 Telefax: 8344946
website: www.daralzaman.com
email : zaman@daralzaman.com



شرح المقرب
المسمّى
التعليقة
- ٢ -



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

باب الإضافة

وهي تنقسم:

قسم محضة،

باب الإضافة

الإضافة في اللغة: الإسناد والإمالة، وجعل الشيء متصلاً بغيره(١)، قال الشاعر:

فلمَّا دخلْناه أضَفنا ظُهورَنا إلى كُلِّ حاري جديد مشطب(٢)

وفي النحو: عبارة عن إسناد اسم إلى اسم بحذف التنوين من الأول، وجر الثاني على حسب ما يدخله من علائم الجر(٣)

[أقسام الإضافة]

قوله: **(محضة)**.

ومعناها الخالصة، ويقال لها: حقيقية ومعنوية، والتي لا ينوي بها

---

(١) في الصحاح (ضيف) ٤/ ١٣٩٢: «أضفت الشيء إلى الشيء أي أملته».

(٢) من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو في ديوانه ص٥٣، وورد في شرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٧٢٩، وشرح شذور الذهب ص٣٢٥، والتصريح ٢/ ٢٣، والشاهد فيه قوله: (أضفنا) حيث استعملها الشاعر بمعنى أسندنا، وعلى هذا يكون معنى الإضافة التي هي مصدر أضاف: الإسناد.

(٣) في شرح ألفية ابن معطي ١: ٧٢٩ قال القواس: «وأما في الصناعة: فاتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني من غير فصل غالباً اتصالاً يعقبه جر الثاني لفظاً أو محلاً».

وفي شذور الذهب ص٤٢٥ قال ابن هشام: «الإضافة: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه».

وهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ويتخصص إن كان نكرة.

وقسم غير محضة، وهي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً.

الانفصال، وهي تحدث بين المضاف والمضاف إليه تعلقاً لم يكن قبلها(١).

قوله: **(يتعرف)**.

نحو: غلام زيد.

وقوله: **(يتخصص)**(٢).

نحو: غلام امرأة، فـ(غلام امرأة) أخص من قولنا: غلام.

قوله: **(غير محضة)**.

ويقال لها: غير حقيقية أو لفظية، وفي تقدير الانفصال(٣).

وقوله: **(وهي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً)**.

إن قيل: ما فائدة الإضافة غير المحضة؟.

قلنا: التخفيف، ولذلك، إذا أريد تعريف المضاف في الإضافة غير المحضة، فطريقه أن تدخل الألف واللام عليه، فتقول: الضارب الرجل، والضاربا زيد، والضاربو زيد.

---

(١) في شرح ألفية ابن معطي ١: ٧٣٠، قال القواس: «لأنه إذا أضيف الأول إلى الثاني لفظاً، ومعنى سميت محضة: أي: خالصة، وإن أضيف إليه لفظاً لا معنى كانت غير محضة».

(٢) في الارتشاف ٢/ ٥٠٣، قال أبو حيان: «وقسم النحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرة وإلى إضافة تعريف، وهي الإضافة إلى معرفة، فجعلوا القسم قسيما، وذلك أن التعريف. تخصيص فهو قسم من التخصيص، والإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف».

(٣) في شرح الشذور ص٣٢٧ قال ابن هشام: «وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة، لأنها في نية الانفصال. إذ الأصل ضارب زيد. وإنما سميت لفظية، لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيف، فإن غلام زيد أخف من (ضارب زيد)».

وكل إضافة إلا إضافة اسم الفاعل والمفعول، بمعنى الحال، أو الاستقبال، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والأمثلة التي تعمل عمله، أو أفعل التي للمفاضلة، وغيرك ومثلك، وشبهك وخدنك، وتربك، وهدك، وحسبك، وشرعك، وكفيك - بكسر الكاف وفتحها وضمها - وكفاؤك، وناهيك من رجل، وعبر الهواجر،

قوله: **(بمعنى الحال أو الاستقبال)**.

تحرز مما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه إذ ذاك لا يعمل(١)، فتكون إضافته حينئذ حقيقية، لأنها تحدث إذ ذاك تعلقاً لم يكن قبلها.

وكذلك إذا كان المراد باسم الفاعل، إنه مما قد ثبت له واستمر وأعرف به، كانت الإضافة محضة أيضاً، كقولنا: فلان مالك العبيد. لا تريد أنه يملكهم في وقت دون وقت. بل المراد أنه معروف بهذه الصفة، وأنها مستمرة له.

قوله: **(خدنك) و(تربك)**.

معناها: المقارن لك في السن(٢).

وقوله: **(ناهيك من رجل)**(٣).

معناه: ينهاك عن غيره، لقيامه بكل ما تحتاجه.

فإذا قلت: مررت برجل ناهيك من رجل، يعني ناهيك رجلاً. فنصب (رجلاً) على التمييز.

قوله: **(وعبر الهواجر)**.

من صفة الناقة(٤)، أي: تقطع بها الهواجر.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٧٠ وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٧٧٣.

(٢) ينظر القاموس المحيط (ترب) ص٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ١: ٤٢٢ (هارون).

(٤) في الكتاب ١: ٤٢٤ «ناقة عبر الهواجر» وفي الصحاح (عبر): ٧٣٣: «وجمل عبر أسفار، =

وقيد الأوابد وواحد أمه، وعبد بطنه.
وقد تجعل إضافة جميع ما ذكر محضة،

قوله: **(وقيد الأوابد)**[١].

من صفة الفرس، وأول من قاله امرؤ القيس، ومعناه: أنه لشدة جريه يصاد به الوحش، فيكون كالقيد لها.

ومن: **(غيرك)**[٢] إلى: **(عبد بطنه)**.

أسماء متوغلة في الإبهام، لكون جهة الغيرية غير معلومة، وكذلك الباقي، فلا تتعرف بالإضافة، لذلك[٣]، فلو انحصرت الجهة في الغيرية، وفي المثلية، وكذلك في الجميع، لصارت الإضافة محضة وتعرف بها المضاف، كقولهم: الحركة غير السكون، فـ(غير) هنا معرفة بالإضافة، وهي إضافة محضة لَمَّا علمت جهة الغيرية[٤]. وكذلك اسم الفاعل، إذا أضفناه إلى مفعوله، جاز لنا أن نعتقد أن هذا المضاف إليه غير مفعول، فتكون الإضافة إذ ذاك محضة، وكذلك اسم المفعول. فهذا هو معنى قول المصنف رحمه الله: **«وقد تجعل إضافة جميع ما ذكر محضة»**.

قال أبو علي رحمه الله وقد زعموا أن بعض العرب يجعل:

=وجمال عبر أسفار، وناقة عبر أسفار، يستوي فيه الجمع والمؤنث، مثل الفلك: الذي لا يزال يسافر عليهما».

(١) قطعة من بيتين من الطويل لامرئ القيس، أولهما:
وقد اغتدى والطير في وكناتها ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل
وينظر الكتاب ١/ ٤٢٤، هارون. وفي الصحاح (أبد) ٢: ٤٣٩ «والأوابد الوحوش، والتأبيد التوحش، وتأبد المنزل، أي: أقفر وألفته الوحوش».

(٢) ينظر: الكتاب ٣: ٤٧٩ (هارون) وينظر في (مثل) و(غير) الكتاب: ١: ٤٢٧ - ٤٢٨، ٢: ١٤، ٥٥، ٥٦، ١١٠، ٢٨٦.

(٣) ينظر الخزانة ٢: ٥٦ (هارون).

(٤) ينظر الهمع ٤: ٢٧٠ والخزانة ٤: ٢٠٧.

إلا الصفة المشبهة، فإنها لا تتعرف بالإضافة أبداً.

..... **واحـــــد أمـــــه**[١] ......

و(عبد بطنه) نكرة، وإن كان الأكثر أن يكون معرفة.

وقوله: **(إلا الصفة المشبهة... إلى آخره)**.

[٧٢/أ] لأن الصفة/ إنما تضاف إلى ما هو فاعلها في المعنى، فلا يجوز أن نعتقد في الفاعل أنه غير فاعل، كما جاز أن نعتقد في المفعول أنه غير مفعول، لجواز خلو الفعل من مفعول، وعدم جواز خلوه من فاعل.

وبقي على المصنف رحمه الله من غير المحضة قسم آخر، ذكره أبو علي رحمه الله. ووافق عليه جماعة وهو: إضافة الاسم إلى ما كان صفة له في الأصل، كقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب دار الآخرة، وجانب الغربي، وغير ذلك[٢].

فإن كان المصنف رحمه الله يرى أن الإضافة غير محضة، كما رآه أبو علي وغيره، فكان ينبغي له ذكره، وإن كان يراها محضة، فكان ينبغي له التنبيه على ما يراه فيها، أو يعلم أنه أحاط علماً بادعاء أكثر الجماعة. أنها غير محضة. وكذلك بقي عليه رحمه الله أن ينبه على، قولهم: لا أبا لك، ولا غلامي لك، فإن إضافته غير محضة - على ما تقدم في باب النداء[٣].

---

(١) قطعة من بيت من الطويل لحاتم الطائي وتمامه:

أماوى إني رب واحد أمه تركت فلا قتل لديه ولا أسر

ينظر ديوانه ص١١٨، والهمع ٤: ٢٧٠، والدرر ٢: ١٨، ٥٦، واللسان (وحد)، وفي مجمع الأمثال ٢: ٣٠٥، «واحد أمه: يضرب ذلك للشيء العزيز».

ورواية العجز في الهمع ٢: ٢٧٠، والدرر ٢: ١٨.

.... ملكت فلا أسر لدى ولا قتل

(٢) الإيضاح في ص: ٢٨٢ - ٢٨٣، وينظر الأصول لابن السراج ٢: ٨، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١: ٧٣٨. وفي الارتشاف ٢: ٥٠٥، وقال أبو حيان: «وذهب الفارسي وأبو الكرم بن الدباس وغيرهما إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة.. وذهب ابن مالك إلى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة ولا أعلم له سلفاً في ذلك»، وينظر التسهيل ص١٥٦، والهمع ٤: ٢٧٧.

(٣) ينظر ص٥٧٦.

والمحضة: إما بمعنى: من، وهي إضافة الشيء إلى جنسه، نحو: ثوب خز. وإما بمعنى اللام، وهي ما عدا ذلك، نحو قولك: مال زيد.

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلا في اسم الفاعل والمفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبهة.

فأما ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم: الثلاثة الأثواب، فضعيف جداً، أو الألف واللام فيه زائدة.

[الإضافة المحضة]

قوله: **(والمحضة، إما بمعنى (من)، و(إما بمعنى اللام))**.

نقول الضابط فيهما: أنه إن جاز إطلاق الاسم الثاني على الأول، فالإضافة بمعنى (من)[١]، كقولنا: ثوب خز، فإنه يجوز أن نشير إلى الثوب، ونقول: هذا خز. وإن لم يجز إطلاق الاسم الثاني على الأول، فالإضافة بمعنى اللام[٢]، كقولنا: حمار زيد، فإنه لا يجوز أن نشير إلى الحمار، ونقول: هذا زيد.

فإن كان بمعنى اللام، جاز أن تكون للتمليك[٣]، أو التخصيص[٤]، ولا تكون (من) بمعنى التمليك.

قوله: **(الثلاثة الأثواب)**.

هذه المسألة المحكية عن العرب استضعفها أهل البصرة، وقالوا: هي

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٩٠٤.

(٢) في الكافية الشافية ٢: ٩٠٣، قال ابن مالك: «ومعنى اللام هو الأصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها، وتقدير غيرها، نحو: يد زيد ورجله، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: عنده ومعه».

(٣) مثل: مال زيد، ودار محمد.

(٤) مثل: حصير المسجد، وقناديله، المقتضب ٢: ١٧٣.

والأسماء منها ما يلزم الإضافة، وهو مثل وأخواتها... الخ، وفوق،

شاذة[١] وجوزها الكوفيون[٢]، مجيبين بأن العدد يوصف به في قولهم: عندي أثواب ثلاثة، ورجال خمسة، فلما وصف به أشبه باب: الحسن الوجه، وباب الحسن الوجه، يجوز [فيه] الجمع بين الألف واللام والإضافة، فجاز أيضاً أن يجمع هنا بين الألف واللام والإضافة.

وما ذكروه ليس بشيء، لأن باب العدد إنما وضع للعدد لا للوصف، فالوصف فيه دخيل ليس بأصيل، ففارق باب: «الحسن الوجه»، ولأن المجرور في باب «الحسن الوجه» فاعل في المعنى، وليس كذلك (الدراهم) في: الثلاثة الدراهم، فافترقا.

وقال ابن خروف رحمه الله جعلها ابن بابشاذ، مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ولم يعلم أن العرب هي التي اختلفت في ذلك، وقد نقل: أنه لغة قوم ليسوا فصحاء[٣].

[ما يلزم الإضافة من الأسماء]

قوله: **(والأسماء، منها ما يلزم الإضافة)**.

وهو على نوعين: ظروف وغير ظروف.

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٢٦٠، والأصول ٢/ ١٤، والإنصاف ١: ٣١٦، وائتلاف النصرة ٤٣.

(٢) في شرح الكافية قال الرضي ١: ٢٧٧: «نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف إلى معدوده، نحو: الثلاثة الأثواب إلى العشرة، والمائة الدرهم والألف الرجل، وهو ضعيف قياساً واستعمالاً. أما القياس: فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه، فتكون اللام في المضاف ضايعا، وأما الاستعمال، فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء، والفصحاء على غيره» وينظر المفصل ص٨٣ - ٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٠٣، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢١ - ١٢٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢، وشرح الرضي ١: ٢٧٧.

وتحت، وأمام، وقبل، وبعد، وقدام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وحذه، وعند، ولدن ولدى، وسوى، بضم السين وكسرها، وسواء، ووسط، ومع، ودون، وبيد وقيد، وقدي، وقاب، وقبس، وأي، وبعض، وكل، وكلا، وكلتا، وذو، ومؤنثه، ومثناهما ومجموعهما، وأولى، وأولات، وقد، وقط، وحسب.

جميع ذلك لا يكون إلا مضافاً لفظاً، أو محكوماً له بحكم المضاف.

فالظروف من: (فوق) إلى (دون)[1].

وأما غير الظروف ف(مثل) وأخواتها[2]، وبيد، وأي، إلى آخرها.

فأما الظروف، فالغالب عليها الإضافة، وليست ملازمة لها إلا عند الكوفيين.

وإنما غلبت عليها، لأنها أمور نسبية، فإن (فوقا) لشيء، يكون تحتا لآخر، فغلبت عليها الإضافة لذلك، ولأن الجهات تحيط بها الأجسام، فالفوقية معلومة، فإذا قطعت (فوق) كاد يخرج عن الفائدة، لأنها معلومة[3]. وبهذا يدفع وهم من اعتقد أن، الأب والابن، مشارك للجهات في احتياجها إلى المضاف إليه.

قوله: **(وعند)**.

---

(١) ينظر الكتاب ١: ٤٢٠ (هارون).
في المفصل ص٨٦ قال الزمخشري: «فالظروف نحو: فوق، وتحت، وأمام، وقدام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وحذه، وعند، ولدن، ولدى، وبين، ووسط، وسوى، ومع، ودون».

(٢) شبه وغير. ينظر المقرب ١/ ٢١٠، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢٩.

(٣) في شرح المفصل ٢: ١٢٧ قال ابن يعيش: «فهذه الظروف تلزم الإضافة وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء، لأنها أمور نسبية، فإن (وقوفا) يكون بالنسبة لشيء فوقا، و(تحتا) بالنسبة إلى شيء آخر، وكذلك (أمام) وسائرها، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة. وقال أبو العباس المبرد: إنما لزمت هذه الظروف الإضافة، لعدم إفادتها مفردة، وقال الكوفيون: إنما لزمت الإضافة، لأنها تكون أخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم».

ومنها ما لا يلزم الإضافة، وهو ما عدا ذلك، فإن كانت بمعنى اللام جاز أن تأتي باللام وتنون الأول، فتقول غلام لزيد، وإن كانت بمعنى (من) جاز أن تدخل (من).

بفتح العين وكسرها وضمها، وهي تلزم الإضافة، لشدة إبهامها، لأنها تقع على الجهات الست، ما قرب منها وما بعد(١).

قوله: **(ولدن)**.

[٧٢/ب] وقد / نصبت بها العرب (غدوة) وحدها(٢).

قوله: **(ومع)**.

ومعناها: المصاحبة، وهو اسم بدليل تنوينه، يقال: جاءا معاً(٣)، ودخول حرف الجر عليه(٤) يقال: ذهبت معه، ومن معه، وهو ظرف مكان(٥)، بدليل وقوعه على الجثة، نحو: زيد مع عمرو(٦).

فأما: جاءا معاً، فيجوز أن تكون (معاً) نصبت على الحال. كأنه قال: متصاحبين، ويجوز هنا أن تكون ظرف زمان، كأنه قال: في وقت اجتماعهما، والغالب عليها الإضافة لتحقق المصاحبة. وإنما أفرد في: جاءا معاً، لأنه ليس غيرهما، فيضاف إليه (مع)، ولا يجوز أن يضاف إليهما، كما لا يجوز: ذهب زيد مع نفسه. وقد تسكن في الشعر، لشبهها بـ(هل) قال:

---

(١) في الكتاب ١:٦٨ (هارون) لا تستعمل إلا ظرفا.

(٢) ينظر الكتاب ١:٥٨، ١٥٩، ٢:٢٨١، ٣:١٩، ٤:٢٣٣، والمفصل ص١٧٢.
وفي شرحه ٢:١٢٧ قال ابن يعيش: «عند ولدن ولدا، وهي ظروف معناها القرب والحضرة، ولذلك لزمت الاضافة للبيان، إذا كانت مبهمة، لأنها لا تختص مكاناً مُعَيَّناً، لأن القرب والمجاورة أمر إضافي إذ الشيء يكون قريباً من شخص بعيداً من آخر، و(لدن) في معنى (عند) إلا أن (عند) معربة و(لدن) مبنية».

(٣) الكتاب ٣:٢٨٦ (هارون).

(٤) في الكتاب ١:٤٢٠ «ذهبت من معه».

(٥) ينظر الكتاب ٣:٢٨٧ (هارون).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش ٢:١٢٨.

على المخفوض، وتنون الأول، فتقول: ثوب من خز، وإن شئت نونت

فريشي منكم وهواي معكم[١]..

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[٢] لا مصاحبة. فقيل: (مع) هنا بمعنى: (بعد).

قوله: **(دون)** إذا كان في معنى المكان، فهو ظرف[٣]، كقولك: زيد دونك في الشرف، أو في العلم، أو نحو ذلك، ويلزم الإضافة، وإن كان بمعنى: حقير ومسترذل، فليس بظرف، ويأتي مضافاً وغير مضاف، تقول: هذا دونك، أي: حقيرك، وهذا ثوب دون. أي رديء[٤]، ويجوز رفع الأول حملاً على الثاني، وهو قليل. قاله ذو الرمة[٥]:

وغبراء يحمي دونها ما ورائها ... ولا يختطبها الدهر إلا المخاطر[٦]

وذكر لـ(دون) معاني أخر[٧]، باب استقصائها اللغة، ولا تخرج عن هذين في الإعراب.

---

(١) صدر بيت من الطويل، قائله جرير، أو الراعي النميري، وعجزه:
.... وإن كانت زيارتكم لماما
في ديوان جرير ص٥٠٦، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٢٨٧، إلى الراعي النميري، كما ورد في الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٥، وشرح ابن يعيش ٢: ١٢٨، واللسان (مع)، والارتشاف ٢: ٢٦٧، ورصف المباني ص٣٩٤، والجنى الداني ص٣١١، والأشموني ٢: ٢٥٦.
والشاهد فيه قوله: (معكم) حيث جاء ساكناً تشبيهاً له بحروف المعاني المبنية على السكون مثل (هل) و(بل)، لأنه في الأصل غير متمكن، وإنما أعرب في أكثر الكلام لوقوعه مفرداً في قولهم: جاءا معا، وانطلقوا معا، فوقع موقع جمع، فأعرب لذلك، وقد اعتبر سيبويه هذا التسكين ضرورة.

(٢) سورة الشرح الآية ٦.

(٣) ينظر الكتاب ١: ٤٠٩، ٤١٠، ٣: ٢٨٩، ١، ٢، ٤: ٢٣٤ (هارون).

(٤) في الكتاب ١: ١٤٠، ذكر سيبويه: «هو دونك، وهو دون، وهذا ثوب دون»، وينظر الارتشاف ٢: ٢٦٢، والهمع ٣/ ٢١.

(٥) ديوانه ص٢٤٦.

(٦) من الطويل، ورد في شرح الأبيات لابن السيرافي ١: ١٦٥، والهمع ٣: ٢٠٩، والدرر ١: ١٨٢، والشاهد فيه قوله: (دونها) بالرفع فاعلاً للفعل (يحمي).

(٧) في اللسان (دون): «وقال بعض النحويين لـ(دون) تسعة معان، تكون بمعنى: قبل، وبمعنى

الأول ونصبت ما بعده على التمييز، أو اتبعته إياه، فتقول: ثوب خز وخزا...

قوله: **(وبيد)**.

بمعنى، (غير) ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»[١]. أي: غير أني من قريش، وقيل: معناه: على أني من قريش.

قوله: **(قيد، وقَدى، وقاب، وقبس)**.

أربعة بمعنى: المقدار، نحو: قيد رمح، فاحتاجت إلى الإضافة، لأنها مقدار، لا يعلم مقدار أي شيء هي إلا بالإضافة[٢].

قوله: **(وكلا)**.

اختلفوا في لام كلا: هل هي ياء أو واو؟.

فقال بعضهم[٣]: هي ياء بدليل إمالتها: وقال بعضهم[٤]: هي واو، وهو الصحيح، بدليل إبدال التاء منها في (كلتا)[٥]، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء. ولا دليل لهم في الإمالة، لأن الإمالة يجوز أن تكون لكسرة الكاف، فلا دليل حينئذ[٦]، وأجمعوا على أن معناها التثنية، واختلفوا في لفظها.

=أمام، وبمعنى وراء، وبمعنى تحت، وبمعنى فوق، وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم، وبمعنى الشريف، وبمعنى الأمر، وبمعنى الوعيد وبمعنى الإغراء» - وينظر تاج العروس (دون).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٠٣، والفائق للزمخشري ١/١٢٣ .

(٢) ينظر: المفصل ص٨٧، وشرح ابن يعيش ٢:١٢٩.

(٣) ينظر: اللسان (كلا).

(٤) هو قول سيبويه لأنه قلب الألف واواً في النسب ٣:٣٦٣ (هارون).

(٥) ذكر سيبويه أن التاء في (كلتا) للتأنيث.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي. وحاشية يس على التصريح ١:٦٨.

. . . .

فمذهب البصريين[١]، أنها مفردة اللفظ.

ومذهب الكوفيين[٢]، أن اللفظ لفظ تثنية.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون رحمهم الله بدليل عود الضمير عليها مفرداً في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣].

وبدليل الإخبار عنه بالمفرد، كقول الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[٤]

فقال: (راب) ولم يقل: رابيان.

ولا دليل لهم في عود الضمير إليها بالتثنية في قوله: قد أقلعا، لأنا نقول: عود الضمير بالتثنية نظراً إلى المعنى، ولا يقدرون هم أن يقولوا في عود الضمير مفرداً شيئاً، فظهر أنهم محجوجون. ولا تستعمل إلا مضافة[٥] - كما ذكر المصنف رحمه الله. وللعرب فيها ثلاث لغات:

فمنهم، من يجعلها بالألف على كل حال مع المظهر والمضمر، فيقول: جاءني كلا الرجلين، وكلاهما، ورأيت كلا الرجلين وكلاهما، ومررت بكلا الرجلين، وكلاهما[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢:٤٣٩، وائتلاف النصرة ص٥٥، وشرح ابن يعيش :٥٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢:١٤٣، والإنصاف ٢:٤٣٩، وشرح ابن يعيش ١:٥٤.

(٣) سورة الكهف من الآية: ٣٣.

(٤) من البسيط وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه ص٣٣، وفي نوادر أبي زيد ص٤٥٣ (الشروق) والخصائص ٢:٤٢١، والإنصاف ٢:٤٤٧، وشرح ابن يعيش ١:٥٤، والارتشاف ٢:٥١٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤:٢٦٠، والعيني ١:١٥٧، والدرر ١:١٦.
والشاهد فيه قوله: (كلا أنفيهما رابي) حيث أخبر عن (كلا) بالمفرد (رابي)، فدل ذلك على أنها مفردة في اللفظ، كما ذهب إليه البصريون.

(٥) في الكتاب ٣:٤١٣ «ولأنهما لا يخلوان من الإضافة».

(٦) ينظر: المفصل ص٨٨، وشرح ابن يعيش ٢/٤.

والأسماء المضافة تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر، إلا ذو، وذوات وتثنيتها وجمعها.

ومنهم[١]، من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء المفتوح ما قبلها في النصب والجر/، مع المظهر والمضمر أيضاً، فيقول: جاءني كلا الرجلين وكلاهما، ورأيت كلي الرجلين وكليهما، ومررت بكلي الرجلين وكليهما. [٧٣/أ]

ومنهم[٢]، من يفرق بين حالها في المظهر والمضمر، فيجعلها مع المظهر بالألف على [كل][٣] حال كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها نصباً وجراً، كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى[٤].

والمضمر الذي تضاف إليه (كلا) ثلاثة ألفاظ: (كما)، و(هما) و(نا)، نحو: ذهب إليه كلانا، ورأيت كليهما، ومررت بكليكما، وحمدت كلينا، وعجبت من كلينا و(كلتا): تشارك (كلا) في جميع ما ذكرنا من الأحكام، والاختلاف فيها.

قوله: **(وذو)**.

بمعنى صاحب - لا التي بمعنى الذي - في لغة طيئ - لا تفرد ولا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، لأنها إنما أتي بها توصلا إلى الوصف بأسماء الأجناس، فإفرادها، يذهب المعنى الذي أتي بها لأجله، وكذلك

---

(١) لغة نسبها الفراء إلى بني كنانة ووصفها بالقلة والقبح - ينظر معاني القرآن ٢: ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ١: ١٨٧، والمساعد ١: ٤٢، التصريح ١: ٨.

(٢) في الكتاب ٢: ١٠٥، قال سيبويه: «وسألته - يعني الخليل - عن من قال: رأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك، ومررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك، وكلا لا تفرد أبداً، وإنما تكون للمثنى»، ينظر شرح الكافية الشافية: ١: ١٨٧-١٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين لا يوجد في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) ينظر المفصل ص٨٨، وشرح الكافية الشافية ١: ٨٧-١٨٨ وشرح ابن يعيش ٣: ٤، والمساعد ١-٤٢: ٤٣، والتصريح ١: ٦٨.

فإنه لا يضاف شيء من ذلك إلا إلى الظاهر، ولا يضاف إلى المضمر إلا في ضرورة نحو قوله:

إضافتها إلى المضمر، لأن المضمر لا يكون اسم جنس، وقد أضيفت إلى المضمر شاذاً في قوله:

إنَّــمــا يَــعْــرِف ذا الــفَــضْــ ــلِ مــــن الـــنَّـــاس ذَوُوه[١]

ومؤنثه (ذات)، ومثناه مذكراً: (ذوا) في الرفع، و(ذوي) في النصب والجر ومثنى المؤنث: ذواتا في الرفع، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[٢] وذواتي، جراً ونصباً، قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[٣].

وجمعه مذكراً: ذوو، رفعاً، وذوي، نصباًو جراً، وجمع المؤنث: ذوات، ولا ترد لامها إلا في تثنية المؤنث[٤].

قوله: **(أولو)**[٥].

جمع (ذو) من غير لفظه، قال الله تعالى: ﴿أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[٦].

(وأولات): جمع (ذوات) من غير لفظها أيضاً، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[٧] وقياس واحد: أل[٨]، ولم يستعمل.

---

(١) من مجزوء الرمل وقائله أبو العتاهية، وروايته في الديوان:
إنــمــا يــصــطــنــع الــمــعــرو ف فــــي الــــنــــاس ذووه.
ونسب إليه في عيون الأخبار ٣: ٩٤، وورد بلا نسبة في: شرح ابن يعيش ١: ٥٣ والارتشاف ٢: ٥٨٦، وشرح الفريد للاسفراييني ص١٣١، والهمع ٤/٢٨٤، والدرر ٢: ٦.
والشاهد فيه قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذو) التي بمعنى صاحب إلى المضمر شذوذاً.

(٢) سورة الرحمن آية: ٤٨.

(٣) سورة سبأ من الآية: ١٦.

(٤) ينظر الكتاب ٣: ٢٦٣.

(٥) في المقرب المطبوع (أولى) ١: ٢١٠.

(٦) سورة النمل من الآية ٣٣.

(٧) سورة الطلاق من الآية ٤.

(٨) مثل (عم وشج). ينظر شرح ابن يعيش ٢: ١٣٠.

قوله: **(قد، وقط، وحسب).**

هذه الثلاثة معناها واحد[١].

(قد): مبنية على السكون، قال أبو علي: و(قد) أبدلت الدال من الطاء المخففة في (قط) المخففة.

[وقد يدخل في (قط) و(قد) نون الوقاية][٢] فقالوا فيه: (قطني) و(قدني)[٣].

و(قط) في الإعراب في قولك: قطك درهماً[٤]، بمنزلة: مذ يومان.

و(قط) أيضاً مبنية على السكون[٥] مضافة ومقطوعة، لأنهما للفعل والغالب عليهما الإضافة، وتقول: رأيته مرة واحدة فقط، أي: اكتف بذلك، واشتقاقه من قططت الشيء أي: قطعته، وكذا (قد)، فأصلهما التثقيل، وحذفت لامهما تخفيفاً لكثرة استعمالهما، ولزمتا التخفيف[٦].

(١) في شرح المفصل ٢: ١٣٠، قال ابن يعيش: «(قد، وقط، وحسب)، كلها بمعنى واحد إلا أن (قد) و(قط) مبنيان على السكون، وحسب معربة».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لا توجد في المخطوطة وقد زدتها، لأن السياق يقتضيها.

(٣) في الكتاب ٢: ٣٧١ ذكر سيبويه أنه لا بد فيهما في الكلام من النون، وقد جاء في الشعر: قطي، وقدي.

(٤) الكتاب ٣: ١٦٨.

(٥) الكتاب ٣: ٢٦٨.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش ٢/ ١٣١.
وفي الارتشاف ٣: ٢٠٠، قال أبو حيان: «وقد، وقط، بمعنى واحد، قيل: الدال بدل من الطاء وقيل: منقوله من (قد) الحرفية.. وهما مبنيان على السكون، وتلحقهما نون الوقاية، فتقول: قطني، وقدني».

وكلها تضاف إلى المفرد والمثنى والمجموع إلا كلا وكلتا، وأيا المضافة إلى المعرفة وأفعل التفضيلية، وأحداً وإحدى.

أما (كلا) فلا تضاف إلا إلى مثنى معرفة، نحو قولك: كلا الرجلين قاما، وقد تضاف في الشعر إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر، نحو قوله:

كلا السَّيف والسَّاق الذي ضربت به ... على مهلٍ يا بَثْن ألقاهُ صَاحبُهْ

وقد تضاف إلى ما لفظه مفرد، إذا كان واقعاً على اثنين، نحو قوله:

إنَّ للخير وللشر مدًى ... وكلا ذلك وَجهٌ وقَبَلُ

ومثلها في جميع ما ذكر كلتا.

وأما أي وأفعل التفضيلية، فإن أضيفتا إلى معرفة لم تضافا إلا إلى اثنين

و(حسب) إذا أضيف أعرب، وإن كان بمعنى: قطك[1]، لأنها متمكنة أريد بها معنى الفعل بعد أن وقع متصرفاً، وهو بمعنى: أحسبني الشيء إحساباً. أي: كفاني[2]. ويقال: هذا لك حساب. أي: كاف، قال الله تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[3].

قيل: وإنما غلبت الإضافة على: قدك، وقطك، وحسبك، لأنها واقعة موقع فعل الأمر، وفعل الأمر لا بد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع، فأضيفت إلى الفاعل، فإذا قلت: قدك، فكأنك قلت: اكتف، فالفاعل مضمر.

وإذا قلت: قد زيد، فكأنك قلت: ليكتف زيد محمد.

وهذا كلام مضطرب، لأنه قال: «ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع»، ثم بعد

(١) الكتاب ٣: ٢٦٨، ٤: ٢٣١.

(٢) في شرح المفصل ٢: ١٣٠ قال ابن يعيش: «وحسب: اسم متمكن، أريد به معنى الفعل بعد أن وقع متصرفاً، ولم يقع موقع الفعل في كل أحواله، الا ترى أن تقول: أحسبني الشيء حساباً، أي: كفاني، ويقال: هذا لك حساب، أي: كاف، قال الله تعالى: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾ فانصرف حسب، ولم يبن كبناء قد، وقط».

(٣) سورة النبأ من الآية: ٣٦.

فصاعداً، نحو قولك: أي الرجلين قام، وأفضل الرجال قام.

ولا تضيفهما إلى المفرد إلا أن توقعهما على بعضه، فأما قوله:

فإني ما وايك كان شرا فقيد إلى المقامة لا يراها

وقول الآخر:

يا رب موسى اظلمي واظلمه أرسل عليه ملكا لا يَرحَمه

فجاء على إقحام أي، وأظلم: توكيداً.

وإن أضيفتا إلى نكرة، أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة، ولا يكونان أبداً إلا بعض ما يضافان إليه. فأما قولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، فليست أفعل فيه للتفضيل بل هي بمنزلة أحمر، كأنك قلت: عادلا.

وأما أحد وإحدى فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعة.

قال: «فإذا قلت: قدك، فالفاعل مضمر»، فذلك يدل على أنه رفع بها. وقال: «إنها مضافة»، واسم الفعل لا يضاف.

قال أبو علي في، إيضاح الشعر[١]: «فإن قلت: هلا جازت الإضافة فيها، كما جازت إضافة، أسماء الفاعلين والصفات المشبهة، وفي كل شيء من ذلك ضمير».

[٧٣/ب] فالقول: إن الضمير/ في اسم الفاعل، لما لم يقع به اعتداد كان الاسم الذي يتضمنه بمنزلة غلام، ورجل، وليست هذه الأسماء كذلك.

ألا ترى أنها قامت مقام الجمل في: صه، فلما قامت مقامها، لم تجز إضافتها، كما لم تجز إضافة الجمل.

فإن قيل: ف(دونك) اسم للفعل وهو مضاف.

فالجواب: أن اسم الفعل المضاف والمضاف إليه، لا أنه سمي ب(دون) ثم

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى: «إيضاح الشعر» ص٢٨ تحقيق د/حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ١٤٠٧ هـ.

=

ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه. فأما قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، ودار الآخرة، وبقلة الحمقاء، فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف محذوف، والتقدير: الساعة الأولى، والوقت الجامع، والمكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء، وكذلك قولهم: حتى رياح، وقول الشاعر:

يا قرّ إنَّ اباك حي خويلد قد كنتُ خائفةٌ على الأحماق

فيتخرج على أن يكون مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم، كأنك قلت:

أضيف بعد التسمية. وبعد: فإضافة هذه مشكلة وتحتاج إلى زيادة كشف.

قوله: **(إلا أن توقعهما على بعض)**.

مثاله: أي زيد أحسن، أي: أي أبعاضه أحسن[1].

ومثال أفعل التفضيل: أحسن زيد وجهه، أو جسمه.

[حكم إضافة الشيء إلى نفسه]

قوله: **(ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه)**.

لأن الإضافة، إما للتعريف، أو للتخصيص، ومحال أن يعرِّف الشيء نفسه أو يخصصها[2].

قوله: **(مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم)**.

اختلف الناس في المسمى والاسم، هل هما شيء واحد، أو شيئان؟.

---

(١) ينظر الكتاب ٤: ٢٣٣.
وفي شرح المفصل ٢: ١٣٢، قال ابن يعيش: «ولو قلت: أي زيد أحسن؟، فمجازه من وجهين: أحدهما: أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الأنواع، نحو: رجل وفرس.. والوجه الثاني: أن يريد أي شيء من أعضائه أحسن، أعينه، أم أنفه أم حاجبه؟، ونحو ذلك».

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٢: ٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٩، وشرح الكافية الشافية

حتى هذا الاسم أي صاحب، وكذلك قول لبيد:

أل الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

يتخرج على أن يكون اراد بالسلام: الله تعالى، كأنه قال: اسم الله حفيظ عليكما، وكذلك نفعل بكل ما يجيء نحو هذا.

قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله «قيل: الاختلاف لفظي. ثم قال: ولا حاجة إلى الخوض في ذلك، بل أقول بدل الاسم: العبارة، وبدل المسمى: المعبر عنه، وهذا لا نزاع فيه».

وهو عندي: عين ما أراده المصنف، فاحتج إليه، ليحصل له الاتفاق، واكتفى مؤنة الشغب».

قلت[1]! والذي ظهر لي أن هذا الخلاف، الصحيح فيه أن يحمل على اختلاف الحالات. فإنا إذا قلنا: ضربت زيداً، وأكرمت زيداً، لا شك أن المراد هنا بـ(زيد) ليس هذه الحروف بل المسمى.

وإذا قلنا: كتبت زيداً، ومحوت زيداً، ليس المراد به إلا هذه الحروف لا المسمى. فعرفنا أن الخلاف يرجع إلى اختلاف حالات. هذا ما ظهر لي.

وقوله: **(حي خويلد)**. (يتخرج على أن يكون مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم). يعني أنه، أننا نجعل (حيا) بمنزلة (زيد) في: أكرمت زيداً، و(خويلداً) بمنزلة (زيد) في: محوت زيداً، وحينئذ يكونان غيرين، فيجوز إضافة أحدهما إلى الآخر لذلك.

وقوله: **(اسم السلام)**.

يتخرج أيضاً على أن يكون المراد بالاسم العبارة، والسلام المعبر عنه.

=٢: ٩٢٣-٩٢٥، وفي معاني القرآن ٢: ٥٥، قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه».

(١) القائل هو ابن النحاس.

والإضافة تكون في كلامهم بأدنى ملابسة، نحو قوله:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسُرْحة سُهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

فأضاف الكوكب إليها لجدها في العمل وقت طلوعه.

الخرقاء[١]: التي ليست بصناع، وأراد بها هنا المهملة شأنها.

قوله: **(بأدنى ملابسة)**.

كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢]. أضاف المكر إليهما لما كان واقعاً فيهما[٣].

[حكم حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه]

قوله: **(وغيره)**.

يعني بغير الإعراب، ما أنشده الزمخشري[٤] رحمه الله من قول حسان[٥] رضي الله عنه في آل جفنة:

يسقون من ورد البريض عليهم بَردَى يصفق بالرحيق السلسل[٦]

---

(١) في الصحاح (خرق) ٤:١٤٦٨: «الأخرق، ضد الرفيق».

(٢) سورة سبأ من الآية: ٣٣.

(٣) في الكشاف ٣:٢٩١، قال الزمخشري: «ومعنى مكر الليل والنهار، مكركم في الليل والنهار فاتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكر إليه، أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي».

(٤) المفصل ص١٠٥.

(٥) ديوانه ص٣٠٩.

(٦) من الكامل، ورد في المفصل ص١٠٥، وشرح ابن يعيش ٣:٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢:٩٦٨، وشفاء العليل ٢:٧٢٢، والهمع ٤:٢٩١، والخزانة ٤:٣٨١، ١١:١٨٨، والأشموني ٢:٢٧٢.

والشاهد فيه قوله: (بردى يصفق) حيث حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ولذا ذكر المضاف إليه، لأن المضاف المحذوف مذكر، فلما يقوم المضاف إليه، مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في غيره.

ويجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره، إذا كان الكلام مشعراً بحذفه، فإن لم يكن الكلام مشعراً بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة، نحو قوله:

عشية فر الحارثيون بعدما   قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

يريد: ابن هوبر.

وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف، وذلك إذا تقدم في اللفظ ذكر المحذوف، نحو قولهم: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة. والتقدير: ولا كل بيضاء شحمة.

يعني إذ ذَكَّر الضمير في (يصفق) مع أنه عائد على (بردى) وهي مؤنثة حيث أراد: ماء بردى، والماء مذكر، فذكر ضمير (بَرَدَى) كما أقامه مقام الماء بعد حذفه. قال الزمخشري رحمه الله وقد جاء قوله عز وجل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1].

على ما للثابت والمحذوف جميعاً[2].

قوله: **(مشعراً بحذفه)**.

أراد إذا كان في الكلام دليل على المحذوف، ليؤمن اللبس، كما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3].

---

(١) سورة الأعراف الآية: ٤.

(٢) المفصل ص١٠٦. وفي شرحه ٣:٢٦ قال ابن يعيش: «فالمراد: وكم من أهل قرية، ثم حذف المضاف، وعاد الضمير على الأمرين، فأنث في قوله: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ نظرا إلى التأنيث في اللفظ وهو القرية، وذكر في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ ملاحظة للمحذوف.

(٣) سورة يوسف من الآية: ٨٢.

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفرداً، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان على الضم، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

[حكم حذف المضاف إليه]

قوله: **(فإن كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان على الضم)**.

اعلم أن (قبل) و(بعد) من الأمور النسبية/ ، فيحتاج إلى الإضافة احتياج [٧٤/أ] (فوق) و(تحت) على ما تقدم، فلا يخلو أن يذكر معهما ما أضيفا إليه، أولاً، فإن ذكر، أعربا بالنصب أو الجر، نحو قولك: جئت قبلك ومن قبلك.

فإن لم يُرَدْ، أعربا أيضاً بالنصب والجر، كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا[١] ....

وإن أريد المضاف [إليه][٢] المحذوف، فإما أن يكون معرفة، أو نكرة، فإن كان نكرة، أعربا أيضاً بعد الحذف بالنصب أو الجر، كما كانا يعربان قبل حذفه، وإن كان معرفة: بُنِيا على الضم، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾[٣] وإنما تقديره - والله أعلم - من قبل ذلك ومن بعده[٤]،

---

(١) صدر بيت من الوافر، قائله: يزيد بن الصعق، أو عبد الله بن يعرب، وعجزه:

.... أكاد أغص بالماء الحميم

وروى في المفصل:

.... بالماء الفرات

ورد في: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٠، والمفصل ص١٦٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٥، وشرح الرضي ٢/ ١٠٢، وشفاء العليل ٢: ٧١٤، والعيني ٣/ ٣٥٤، والأشموني ٢: ٢٦٩.
والشاهد فيه قوله: (قبلاً) حيث أعرب (قبلا) ونصبه منوناً، لقطعه عن الإضافة، وعدم إرادة المضاف إليه.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

(٣) سورة الروم من الآية رقم ٤.

(٤) في معاني القرآن ٢: ٣١٩ قال الفراء: «وقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ القراءة بالرفع =

وإن كان نكرة لم يبنه، نحو قوله:

.... كجلمودِ صَخْرٍ حطَّه السَّيل مِنْ عَلِ

وإنما حذف للتخفيف، مع فهم المعنى، وبُنِيا، لأنه لما حذف المضاف إليه وأريد، افتقر إلى ما يدل عليه، وأشبها الحرف لافتقارهما إلى غيرهما كالحرف(١).

وقيل: لما حذف المضاف [إليه](٢) وأريد، بقيا كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب(٣) وبُنيا على حركة، لأن لهما أصلاً في التمكن، وكانت الحركة ضمة، لأنهما إذا أعربا إنما يعربان بالنصب أو الجر، فأعطيناهما في حال البناء حركة لا تكون لهما في الإعراب، لئلا يلبس، وقيل: لتكمل لهما ثلاث الحركات(٤).

قوله: **(من علِ)**.

تقديره: من عل جبل، أو مكان، والمكان نكرة، فلما حذف المضاف إليه، وهو نكرة أعرب (عل). إلا أن في تمثيله بـ(عل) هنا شيئاً، وهو أنه إنما ترجم على أسماء الزمان، ومثل بـ(عل) وهو اسم مكان لا زمان. فكان ينبغي أن يقول: وكان المضاف اسم زمان أو مكان، فإن حكم (فوق) و(تحت) وغيرهما

=بغير تنوين، لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع، وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط بما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما يرفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه، فإن نويت أن تظهره، أو أظهرته، قلت: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل)، و(بعد) وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بخفض (قبل) ورفع (بعد) على ما نوى».

(١) في شرح الكافية ٢: ١٠١ قال الرضي: «وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه، لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف».

(٢) ما بين المعقوفين لا توجد في المخطوطة والسياق يقتضيها.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٣: ٣٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢: ١٠٢.

. . . .

من أسماء الجهات، كحكم (قبل) و(بعد) في الإعراب والبناء[(١)]. وكذلك (غير) يبنى كبناء (قبل) و(بعد) جوازاً مع (ليس) و(لا)، إذا قلنا: ليس غير، ولا غير، وكلامه[(٢)] يدل على أن ثم مضافاً إليه محذوفاً، كما تخيلنا في تخريج كلامه. وكلام النحاة كلهم في البيت[(٣)] يدل على أنه ليس هناك مضاف إليه محذوف، بل المحذوف إنما هو موصوف (عل) أي من موضع عال، ومعناه: فوق، وفي (عل) ثمان لغات:

عَلْوُ، وعلوَ، وعَلُو، ومن علُ، ومن عَلِ، ومن عالٍ، ومن مَعَالِ.

وقال ابن النحاس[(٤)] رحمه الله في شرح / المعلقات: «ومن معالي»[(٥)]. [٧٤/ب]

قال شيخنا رحمه الله يقال: جئته من عَلٍ كشج، وفي معناه: من عالٍ كقاض، ومن معالٍ، ومن عَلاً، كعصى، نكرات، فلذا نونت ولم تبن على الضم، لأنها[(٦)]

---

(١) في شرح الألفية ص٤٠١: قال ابن الناظم: «ومثل (قبل) و(بعد) في جميع ما ذكر: حسب، وأول، ودون وأسماء الجهات، نحو: يمين وشمال، ووراء، وأمام، وتحت، وفوق، وعل، فما كان من هذه الاسماء ونحوها مصرحاً بإضافته، أو منوياً معه لفظ المضاف اليه، أو غير منوي الإضافة، فهو معرب وما كان منها مقطوعاً عن الإضافة لفظاً، والمضاف إليه منوي معنى فهو مبني على الضم».

(٢) يعني ابن عصفور. ينظر المقرب ١: ٢١٤.

(٣) يريد بيت امرئ القيس:

مكر مفر مقبل مدبر معاً   كجلمود صخر حطه السيل من علُ

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر المعروف بابن النحاس، أخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج.. من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وشرح المعلقات، وشرح أبيات الكتاب. والاشتقاق، وتوفي سنة (٣٣٨ هـ)، بغية الوعاة ١: ٣٦٢، والأعلام ١: ١٩٩.

(٥) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١: ٣٤، طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٦) زيادة لا توجد بالمخطوطة، والسياق يقتضيها.

وإن كان المضاف إليه جملة لم يجز حذفه إلا فيما سمع من ذلك، نحو قولهم: يومئذ، وحينئذ، وقال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾، أي: حين إذا بلغت الحلقوم، فحذف الجملة وعوض منها التنوين.

فإن كان المضاف غير ظرف، لم يجز حذف المضاف إليه فيما سمع من ذلك، نحو: كل وبعض،

غير معروفة[١].

ويقال: جئته من عُلُو، وعَلُو، وعِلُو فالضم كـ(قبل وبعد)، والفتح طلباً للخفة، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وهرباً من ثقل الضمة والواو[٢].

وحكي: من علي، ومن علا.

ومن روى: علو، فالصحيح إشباع وليست لغة، وحكى السخاوي رحمه الله من علو.

قال شيخنا[٣] رحمه الله كأنه جاء فيها البناء والإعراب، والله أعلم.

[حكم حذف المضاف إليه والمضاف غير الظرف]

قوله: **(نحو: كل)**.

مثاله: مررت بكل قائماً. أي: بكل إنسان قائماً.

قال الله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٤]، تقديره - والله أعلم -: وكلهم آتيناه حكماً وعلماً.

وقوله: **(وبعض)**.

---

(١) ينظر شرح القصائد لابن النحاس ١: ٣٤-٣٥، والمفصل ص١٦٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٨٩، ٩٠، وشرح الرضي ٢: ١٠٢.

(٢) ينظر الصحاح (علا) ٦: ٢٤٣٤-٢٤٣٦.

(٣) هو جمال الدين بن عمرون الحلبي صاحب شرح المفصل.

(٤) سورة الانبياء من الآية: ٧٩.

وأي، وغير، ولا بد من التنوين إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف، نحو قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، والتقدير قطع الله يد من قالها

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾(١)، أي: فوق بعضهم.

وقوله: **(وأي)**.

مثاله قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٢). أي: أي الأسماء دعوتموه بها.

وقوله: **(ولا بد من التنوين)**.

أكثر النحاة - رحمهم الله - على أن هذا التنوين تنوين عوض، وقال بعضهم: هو تنوين التمكن(٣).

قوله: **(قطع الله يد ورجل من قالها)**.

أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما، واختلفوا من أيهما حذف؟، فمذهب سيبويه(٤) رحمه الله كما قاله المصنف رحمه الله [حذف من الثاني](٥) وهو أسهل، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

---

(١) سورة الزخرف: من الآية: ٣٢.

(٢) سورة الإسراء من الآية: ١١٠.

(٣) في شرح المفصل ٣: ٣٠: قال ابن يعيش: «فذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف إليه كالذي في يومئذ وحينئذ. قال: وإنما قلنا ذلك، لأن هذا لا يدخله تنوين التمكن من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الألف واللام، فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف. وأما مذهب الجماعة: فإنَّ التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين، فلما زال المانع وهو الإضافة عاد إليه ما كان له من التنوين». وينظر شرح الكافية الشافية ٢: ٩٦٦، والتصريح ٢/ ٥٠، والأشموني ٢: ٢٧٨.

(٤) الكتاب ١: ٩١ (بولاق)، وينظر: الارتشاف ٢: ٥١٩، والأشموني ٢: ٢٨١.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من النص المنقول عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر ١/ ١٠١.

ورجله، فحذف الضمير، وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحذف التنوين من (يد) لإضافته إلى (من)، وحذف من (رجل)، لأنه مضاف إلى (من) في المعنى، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ.

قال شيخنا ابن عمرون: لما شارك الفاصل ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه، حسن، وشجعه كون الدليل يكون مقدماً على المدلول عليه.

ومذهب أبي العباس المبرد[١] رحمه الله وعلى مذهبه. خرج الزمخشري[٢] رحمه الله: هذه المسألة والأبيات التي أنشدها: أن (رجل) مضاف إلى (من قالها) المذكورة، و(يد) مضاف إلى (من قالها) أخرى محذوفة[٣]، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل: يد من قالها ورجله[٤]. وحسن ذلك عنده، كون الأول معلوماً في اللفظ، فلم يستكره لذلك[٥].

قوله: **(وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ)**.

لأنه ليس مضافاً إلى (من) في اللفظ، وإنما هو مضاف إلى ضمير، والضمير هو (من) في المعنى، فكان بمنزلة المضاف إلى (من) في اللفظ.

---

(١) المقتضب ٤: ٢٢٨.

(٢) المفصل ص١٠١.

(٣) وقد ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٦.

(٤) في المخطوطة: يد من قاله، ورجل من قاله، وتصحيح العبارة من النص الذي نقله السيوطي عن ابن النحاس في الأشباه والنظائر ١: ١٠١.

(٥) في شرح الكافية ١: ٢٩٣ قال الرضى: «ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة».

وحق الإضافة أن تكون إلى مفرد، ولا تضاف إلى جملة

[ما يضاف إلى جملة]

[٧٥/أ] قوله: **(وحق الإضافة / أن تكون إلى مفرد... إلى آخره).**

إنما كان حق المضاف إليه أن يكون مفرداً، لأن المضاف منسوب إليه، فأشبه الفاعل والمبتدأ، وكل منهما لا يكون جملة، فلم يكن المضاف إليه جملة لذلك، وأما إضافة أسماء الزمان إلى الجملتين(١) نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢) وقولك: أتيتك زَمَن الحجاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك، ففي المضاف إليه هنا، ثلاثة مذاهب:

قال بعضهم: الإضافة إنما هي للمصدر(٣)، وكلام المصنف رحمه الله في أول الكتاب يشير إلى ذلك(٤).

وقال آخرون: الإضافة في الجملة الفعلية إلى الفعل، وعليه يدل لفظ الزمخشري رحمه الله حيث قال: «وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل»(٥).

وعلل ذلك: بأن أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث أن الزمان حركة الفلك، والأفعال حركات الفاعلين، فتناسبا، فجازت إضافتها إلى الأفعال لذلك(٦).

---

(١) الفعلية في الآية الكريمة، والاسمية في المثال.

(٢) سورة المائدة من الآية: ١١٩.

(٣) في شرح المفصل ٣: ١٩ قال ابن يعيش: «والإضافة تصح بأدنى ملابسة فإذا قلت: أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة، والمعنى: زمناً كان ظرفاً لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك، فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة، إذ الإضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز إضافته».

(٤) ينظر المقرب ١: ١٤٤.

(٥) المفصل ص٩٦.

(٦) في شرح المفصل ٣: ١٦ قال ابن يعيش: «قال قوم الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمى مصدراً، وقد يقع الفعل موقع المصدر. نحو قولهم: تسمع =

. . . .

قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله في شرح المفصل: «ليست الإضافة إلى الفعل في الحقيقة، لأن الفعل للفائدة، ولا يصح أن يخصص أو يعرف بما هو للفائدة، لأن الإضافة يطلب منها تعريف المضاف أو إخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، وما وضع للفائدة لا يكون فيها شيء أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها، لامتناع حصول الغرض من الإضافة[1]، وكذلك الجملة أيضاً، لأنها موضوعة للفائدة، وإنما أضيف إلى الجملة بتأويل مضمونها، وذلك معنى سواء فيه الفعلية والاسمية.

وقال بعضهم: الإضافة في الجملة الاسمية والفعلية إلى نفس الجملة، لا إلى المصدر، ولا إلى الفعل، بدليل الإضافة إلى الجملة الاسمية، ولا مصدر هناك ولا فعل.

قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله وفائدة الإضافة [أن] معاني الجمل أمور معلومة، فإذا أضيف الزمان إليها تخصص بتلك المعاني، فجاز لذلك، وتكون إضافته حقيقية، فلذلك وصف بالمعرفة، فتقول: أتاك أبوك يوم أتاك أخوك الطيب، فلولا أن الإضافة حقيقية لما جاز الوصف بالمعرفة[2].

=بالمعيدي خير من أن تراه، قالوا: واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء، لملابسة بين الفعل وبينه، وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل، والاقتران الزمان بالحدث، فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة، ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد الفعل نفسه.

وقال قوم: إنما أضيف الزمان إلى الفعل، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، فالزمان أحد مدلولي الفعل، فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل».

(١) في شرح المفصل ٣:١٦ قال ابن يعيش: «الإضافة إلى الأسماء مما لا تصح، لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها آخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها».

(٢) في شرح الكافية ٢:١٠٥ قال الرضي: «واختلف في كون الظروف مضافة إلى ظاهر الجملة أو إلى المصدر الذي تضمنته، والنزاع في الحقيقة منتف، لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر =

إلا أسماء الزمان غير المثناة وآية، وحيث،

قوله: **(إلا أسماء الزمان)**.

إنما قال أسماء الزمان، ليعم حالة كونها ظروفاً، نحو: أتيتك يوم يقوم زيد، وحالة كونها غير ظروف، كما في الآية الكريمة على قراءة من[١] رفع (يوم).

قوله: **(وآية)**.

وجه الزمخشري[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ إضافة (آية) إلى الفعل، بقرب معناها من معنى الوقت، قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ ووجه قرب معناها من الوقت، أن الآية: العلامة، والأوقات علامات، لحلول الديون وغيرها، فناسب الوقت فصح إضافتها إلى الجمل[٣].

وقوله: **(وحيث)**.

حيث: ظرف مكان، وليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غيرها. لما أبهمت، لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال إبهامها إضافتها إلى جملة كـ(إذ) و(إذا) في الزمان[٤] ولا تضاف إلى غير جملة، إلا فيما روى ي ليلاً من قول الشاعر:

ونطعنُهم حيث الحُبا بعد ضربهم ببيضٍ مواضٍ حيثُ ليِّ العمائم[٥]

=الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى: يوم قدم زيد: يوم قدومه، ولو كان مضافاً في الحقيقة إلى ظاهر الجملة، وهي خبر، لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعين. وأيضاً الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولا بد في الإضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة»، وينظر شرح ابن يعيش ٣:١٦.

(١) قرأ نافع بالنصب وقرأ الباقون بالرفع في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ينظر الكشف عن وجوه القراءات ١:٢٤٢.

(٢) المفصل ص ٩٧.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٣:١٨، وشرح الرضى ٢:١٠٤.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٣:١٨، والهمع ٣:٢٠٥.

(٥) سبق تخديجه. والشاهد فيه هنا قوله: (حيث ليِّ) بإضافة (حيث) إلى المفرد وهو (ليِّ) وأكثر =

. . . .

فأضاف (حيث) إلى (لي) وهو مفرد.

ومن قول الشاعر أيضاً:

أَمَا تَرى حيثُ سُهَيلٍ طَالِعَا[1]

في رواية من رواه بجر (سهيل).

وأما من رواه برفع (سهيل)، على أنه مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: حيث سهيل بين، أو مشرف، و(طالعاً) نصب على الحال، فهو مما أضيف فيه (حيث) إلى الجملة على القاعدة[2]، وهي تضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية، كقولك: حيث زيد جالس، وحيث جلس زيد، وعلى الجملة: إنما بنيت، لشبهها بالحرف في الافتقار سواء افتقارها الجملة، أو المفرد فيما ذكرنا من الشاذ[3].

وأجاز الأخفش[4] أن تكون ظرف زمان محتجاً بقول طرفة[5]:

لِلفَتى عَقلٌ يَعيشُ بِه حَيثُ تَهدي سَاقَه قَدَمُه[6]

=النحاة على أن إضافتها إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل إضافتها إلى المفرد قياسية. ينظر الهمع ٣:٢٠٥.

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢:١٠٨.

(٣) في المساعد ١:٥٣ قال ابن عقيل: «وهو - يعني الإضافة إلى مفرد - عند البصريين نادر لا يقاس عليه - وقال الكسائي: يقاس» وينظر الهمع ٣:٢٠٦.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٤:٩٢، وشرح الرضي ٢:١٠٨، والفوائد الضيائية ٢:١٣٦، والهمع ٣:١٠٧.

(٥) ديوانه ص١٩.

(٦) من المديد، ورد في مجالس ثعلب ص٣٢٨، والأمالي الشجرية ٢:٢٦٢، وشرح ابن يعيش ٤:٩٢ والمساعد ١:٥٣٠، والهمع ٣:٢٠٧، والخزانة ٧:١٩. والشاهد في قوله: (حيث تهدي) استدل به الأخفش على ورود (حيث) للزمان، ويرى ابن مالك أنه لا حجة للأخفش فيه، إرادة المكان على ما هو أصله، ويدل على ذلك أن المعنى على الظرفية المكانية إذ المعنى: أين مشى، لا حين مشى.

وذو، إلا أنها لا تضاف إلا إلى مضارع (سَلِمَتْ)، نحو قولهم:

اذهب بذي تسلم............ ....

قال:/ أراد مدة حياته. [٧٥/ب]

قال شيخنا[١] رحمه الله ويحتمل أن يريد، مكان هدايته، ويلزم منه الزمان وتبقى على أصلها من كونها للمكان. فإن دخل عليها حرف جر خرجت عن الظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[٢] ويقال: (حيث)، و(حوث)، بالياء والواو، وتحرك كل واحدة منهما - بالفتح والضم والكسر[٣] -فحركتها لالتقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة، والضم لشبهها بـ(قبل)، و(بعد) من حيث لم يظهر الجر فيما أضيفت إليه إذ كان جملة، فصارت مقتطعة عن الاضافة كانقطاع (قبل)، و(بعد). والكسر على أصل التقاء الساكنين، حكى الكسر فيه الكسائي[٤] رحمه الله. وتتصل بها (ما) الكافة، فيجازى بها حينئذ، كقولنا: حيثما تكن أكن، وإنما كففتها بـ(ما) في المجازاة، لأن باب الشرط الإبهام، والإضافة توضحها، فكففناها عن الإضافة، ليصح دخولها في باب الشرط[٥].

قوله: **(وذو)**.

وهذه (ذو) التي بمعنى، صاحب، ولا تضاف إلا إلى اسم الجنس - كما تقدم، فإن أضيفت إلى غيره، فلا تضاف إلا إلى لفظ (تسلم)، دون غيره من سائر الأفعال ماضيها ومضارعها، بخلاف غيرها مما أضيف إلى الفعل، فإنه يضاف إلى الماضي والمضارع المتصرفين. ويضاف إليه على اختلافه

---

(١) جمال الدين بن عمرون.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٤٩.

(٣) ينظر المساعد ١: ٥٢٩، والهمع ٣: ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ينظر المفصل ص١٦٩، والأمالي الشجرية ٢: ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٥٢، وشرح ابن يعيش ٤: ٩١، وشرح الرضي ٢: ١٠٨، والفوائد الضيائية ٢: ٣٦.

(٥) في شرح المفصل ٤: ٩٢ قال ابن يعيش: «ولا تصير بدخول (ما) عليها حرفاً كما صارت (إذ) عند سيبويه حرفاً بدخول (ما) عليها، وذلك لقوة (حيث) وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها».

ولا يجوز أن يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائد على الاسم المضاف إليها، فإن كان فيها ضمير عائد على الاسم فصلته عن الإضافة، وكانت الجملة صلة.

بالضمائر، نحو: اذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبي بذي تسلمين، والمعنى بذي سلامتك[١].

قال الزمخشري[٢]: «أي بالأمر الذي يسلمك».

وإنما قال ذلك، لأن (ذو) لا بد وأن تكون وصفاً في المعنى، فكأنه أظهر موصوفه فهو في التقدير، بالأمر ذي السلام، أو بأمر ذي سلامة.

وقيل: (ذو) صفة لوقت، كأنه قال: بوقت ذي تسلم، أي: بزمان صاحب سلامتك[٣] قال شيخنا رحمه الله «وذا أقرب، لأن الزمان يضاف إلى الجمل». وإنما أضيفت (ذو) إلى الفعل، لحصول مطلوبها فيه، من حيث كانت تطلب الأجناس، والفعل يدل على المصدر وهو جنس. وإنما لم تضف إلى الماضي، لأن المراد بها الإبهام، والماضي محقق، فهو ينافي الإبهام. ويستعملون، أيضاً (بذي تسلم)، في القسم[٤]، فيقولون: لا بذي تسلم، ولا بذي تسلمان، أي: بالله ذي السلامة، أي: الذي تسلم.

قوله: **(وكانت الجملة صفة)**[٥].

مثاله: جئت يوماً يقوم فيه زيد.

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢:٩٤٦ قال ابن مالك: «يقال: اذهب بذي تسلم: أي: بصاحب سلامتك، وفي التثنية والجمع: اذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، فأضافوا (ذا) بمعنى صاحب إلى هذا الفعل خاصة ولا يفعل ذلك بغيره».

(٢) المفصل ص٩٩.

(٣) في المساعد ٢:٣٦٠ قال ابن عقيل: «وهي صفة وقت محذوف. أي: اذهب في وقت ذي سلامة لك وقيل: ذي موصولة، وأعربت على لغة طيء، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، والأول للجمهور»، وينظر الهمع ٤:٢٨٩.

(٤) ينظر الهمع ٤:٢٨٩.

(٥) في المقرب المطبوع، (صلة) والصحيح ما أثبت، وينظر المتن أعلى الصفحة.

فأما قوله:

مـضَـت سـنـةٌ لـعـام وُلِـدْت فـيـه وعَـشْـر بـعـد ذلـك وحـجَّـتَـان

فيتخرج على أن يكون فيه متعلقاً بعامل مضمر التقدير: أعني فيه، وتكون: أعني مع معمولها جملة اعتراض.

وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم كان على حسبه في حال الإفراد، إلا الأخ وأخواته، فأما الفم منها فلا تثبت فيه الميم إلا في ضرورة نحو قوله:

.... يُصْبح عَطْشَان وفي البَحْر فمه

بل ترد الواو التي هي الأصل في حال الرفع وتقلبها ألفاً في حال النصب، وياء في حال الخفض، فتقول: فوك، وفاك، وفيك.

ونظير ما أنشده[١] من قول الشاعر:

مـضـت سـنـة[٢] ....

قول الشاعر:

وتَـسْـخَـن لـيـلـةً لا يـسْـتَـطـيـع نُـباحـاً بـهـا الـكَـلـب إلاَّ هـريـرا[٣]

ويخرج تخريج البيت الأول[٤].

---

(١) المقرب ١: ٢١٦.

(٢) قطعة من بيت من الوافر قائله النابغة الجعدي، ورد في ديوانه ص١٦٠ والأغاني ٥: ٦ وأدب الكاتب ص١٧٩، وأمالي المرتضى ١: ٢٦٤، والارتشاف ٢: ٥٢٣ والدرر ١: ١٨٩.

(٣) من المتقارب، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه ص١٧٥، ورد في الارتشاف ٢: ٥٢٣ والمغني ص٧٧٢، والمساعد ٢: ٣٦١، وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥٠، والدرر ١: ١٨٩.

(٤) بأن تجعل الجملة صفة.

وفي الهمع ٣: ٢٣٤ «والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير، فصلت عن الإضافة وجعلت صفة، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾. البقرة ٢٨١.

وأما سائرها فترد إليه اللام المحذوفة، وهي الواو وتقلبها ألفاً في النصب وياء في الخفض، فتقول: أخوك، وأخاك، وأخيك.

[الإضافة إلى غير ياء المتكلم]

قوله: **(في حال الإفراد)**.

ينبغي أن يقول: إلا في ما هو منون، فإنه يسقط تنوينه للإضافة، وكذلك ما فيه نون التثنية والجمع، فإنهما يسقطان أيضاً للإضافة، وإنما يسقط التنوين للإضافة، لأن التنوين يدل على تمام الاسم، والاضافة تدل على نقصانه، فلو جمع بينهما لتناقضا، وكذلك نون التثنية والجمع، لأنهما قائمتان مقام التنوين(١)، ولأن التنوين يدل على انفصال الكلمة الذي هو فيها مما بعدها، [٧٦/أ] /والمضاف متصل بالمضاف إليه منزل منزلة الجر، فلو جمعنا بينهما، لكانت الكلمة منفصلة متصلة في حال واحد.

قوله: **(وتدغمها)**.

على القاعدة، وهي أنه متى اجتمع الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فإنك تقلب الواو ياء، وتدغمها في الياء، سواء كانت الواو متقدمة أو متأخرة(٢).

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٤:١٤٥، وشرح الرضي ٢:١٧٦.

(٢) ينظر شرح الشافية ٣:١٣٩.

فإن أضفته إلى ياء المتكلم فإن كان صحيح الآخر، أو جارياً مجراه، نحو: ظبي وغزو، فقد تقدم حكمه في النداء، وأما في غيره، فإنك تكسر آخره، ويجوز في الياء أن تكون ساكنة وأن تكون مفتوحة، فتقول: غلامي، ونجيبي، ويجوز أن تقلب ألفاً والكسرة فتحة في الضرورة، نحو قوله:

أُطَوِّف ما أُطَوِّف ثم آوي ... إلى أُمَّا وترويني النَّقيعُ

إلا الفم، فإنك تحذف الميم، وترد الواو التي هي أصل، وتقلبها ياء على كل حال وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحة، فتقول: فِيَّ، ولا يجوز إثبات الميم، وإن كان آخره ألف فإن كانت للتثنية لم تتغير ولم يجز في الياء إلا الفتح، نحو قولك: جاء غلاماي، وكذلك إن لم تكن للتثنية، نحو: رجاي.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله: **(ويدغمونها في ياء المتكلم).**

إنما قلبوا الألف ياء من قبل أن ما قبل ياء - المتكلم في الصحيح والجاري مجراه - يكون مكسوراً[1]، فلما تعذر الكسر في الألف ولم تكن لمعنى فيحافظ عليها، قلبوا الألف ياء، لتكون كالكسرة التي يستحقها قبل ياء المتكلم[2].

---

(١) في شرح المفصل ٣: ٣٢، قال ابن يعيش: «إنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لتسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واواً في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع: هذا غلامو، فتذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفاً في لغة من فتحها، فكنت تقول: رأيت غلاماً، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة».

(٢) ذكر ابن مالك في التسهيل، أن هذه لغة هذيل، وفي المساعد ٢: ٣٧٨ ذكر ابن عقيل: «أن قلب الألف ياء ليس بواجب عند أصحاب هذه اللغة، فقال: وليس القلب بمتحتم عندهم أعني أصحاب هذه اللغة المذكورة، بل يجيزون إقرار الألف كما يفعل غيرهم من العرب». وينظر الهمع ٤: ٢٩٨.

وبنو هذيل يقلبونها ياء إذا لم تكن للتثنية ويدغمونها في ياء المتكلم، ومن ذلك قوله:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم فتُخرِّموا ولكل جَنْبٍ مَصْرَع

إلا (لدى) فإنه لا يجوز فيها لك إلا قلب الألف ياء، نحو: لديَّ، وأما الياء المفتوح ما قبلها أو المكسور، نحو: غلامي، مصطفيَّ، وزيديَّ، والواو المفتوح ما قبلها، أو المضموم، فإنك تدغمها في ياء المتكلم إلا أنك لا تدغم الواو فيها حتى تقلبها ياء، فتقول: هؤلاء زيديَّ ومصطفيَّ وتكون الياء في جميع ذلك مفتوحة.

قوله: **(إلا لدى)**.

ليس قلب ألف (لدى) ياء مختصاً بإضافتها إلى ياء المتكلم فقط، كما كان ذلك في سائر الأسماء غير المثناة، عند هذيل، بل تقلب ألفها ياء مع المضمر مطلقاً، متكلماً كان أو مخاطباً أو غائباً، كقولك: لدي ولديك ولديه[١].

وإنما قلبت ألف (لدى) ههنا حملاً على الحرف، وهو (على). لما كانت موغلة في شبه الحرف حملت عليه، واختلف في المضاف إلى ياء المتكلم.

فقيل: مبني[٢] وكسرته كسرة بناء، لأنه لم يحدثها عامل الجر، وعلة بنائه شبهه بالحرف، لخروجه عن كل مضاف، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف، إذ لا نظير لها من الأسماء، ولأن هذه الكسرة تبع لطبيعة الياء، والحروف تابعة للمعاني التي بنيت في الأسماء والأفعال، فتشابها من جهة المعنى.

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٣: ٣٤، والهمع ٤: ٢٩٨.
وفي المساعد ٢: ٣٧٨، قال ابن عقيل: «ومنهم من أقر الألف، فقال: لداي وعلاي، فأما ألف التثنية فكل العرب يقرها، نحو: غلاماي، وفتياي».

(٢) هو قول الجرجاني وابن الخشاب، وابن الخباز، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢: ٩٩٩ «زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني والصحيح أنه معرب»، يتظر المرتجل ص١٠٩، والارتشاف ٢: ٥٣٦، والمساعد ٢: ٣٧٣.

. . . .

فإن قيل: لو كان مبنياً لم يختلف في التثنية، وأنت تقول: غلاماي، ورأيت غلامي.

والجواب: أن التثنية من خواص الأسماء، فعارض ما ذكرنا من شبه الحرف، مع أنه قد انتفى ما ذكر من التبعية، فامتنع البناء لامتناع موجبه، ولا كذلك في المفرد، ونظيره (هذان) على قول من قال: إنه معرب في التثنية دون الواحد والجمع، وقيل[١]: معرب لعدم علة البناء، ولأن الإضافة إلى المثنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا في الظرف، وفي ما يجري مجراه، كـ(مثل) و(غير)، فوجب أن يكون معرباً، ولزومه الكسر، لأنه لو ضم لثقل الضم قبل الياء خصوصاً على لغة من أسكن الياء، ويلزم حينئذ قلب الياء واواً، أو قلب الضمة كسرة، لئلا تنقلب الياء واواً للضمة قبلها، ولو فتح لاقتضى قلب الياء ألفاً في لغة من فتح الياء، وياء المتكلم لم تقلب ألفاً إلا في النداء، وإعرابه تقديري، لتعذر اللفظ واستثقاله، والكسرة لأجل الياء لا للإعراب في أصح القول، كذا قال ابن الحاجب[٢] وادعاء أنها للاعراب مشكل جداً، لم أقف عليه لغيره، والدليل على أنها لا للإعراب ثبوتها.

والجواب أني بينت علة البناء، فقوله، لا علة غير مسلمة، وقوله: إن الإضافة إلى المضمر لا توجب البناء.

فما ادعيناه مطلقاً لكن إضافة خاصة، ولا يلزم أن لا يكون العام علة، أو لا يكون الخاص علة.

---

(١) هو مذهب جمهور النحاة، فهو معرب في الأحوال الثلاثة مقدرة فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم وهي الكسرة، لأنه لا سبب فيه من أسباب البناء المترتب عليها بناء الأسماء. ينظر شرح الكافية الشافية ٢ :١٠٠٠، والارتشاف ٢ :٥٣٦، والمساعد ٢ :٣٧٣.

(٢) الكافية ص٢٦، وينظر شرح الرضي ١ :٢٩٣.

. . . .

[٧٦/ب] وقيل: لا/ معرب ولا مبني[١] بل هو خصي، لأن الإعراب غير موجود، والبناء لا علة له، فوجب أن نحكم بعدمهما، ويكون للاسم منزلة بين المنزلتين[٢]، ونحو ذلك، الرجل ونحوه، مما فيه ألف ولام، فإنه لا منصرف ولا غير منصرف، لأن الصرف التنوين ولا تنوين، ولا غير منصرف، لأنه لا يشبه الفعل.

والجواب: أن هذا لا نظير له، وما ذكره في المنصرف وغيره فغير صحيح، لأن الصرف التنوين، وغير المنصرف أشبه الفعل، فليسا متقابلين.

بخلاف الإعراب والبناء، لأن الاسم: إما معرب، وهو المتمكن المركب على ما بينت، وإما غير متمكن مركب، وهو المبني، فهما قسما الإثبات والنفي، لا واسطة بينهما. وقيل: يلزم من قال: إنه خصي، أن يقول: خنثى مشكل، لأن الخصي، معلوم أنه ذكر، وليس هنا معلوم، لأنه لا معرب ولا مبني، فيكون تلقيبه بخنثى مشكل أليق، ومع ذلك ليس بشيء، وقد دللنا أنه معرب[٣].

مسألة

[عامل الجر في المضاف إليه]

اختلف في عامل الجر في المضاف إليه.

(١) هو رأي ابن جني - ينظر الارتشاف ٢:٥٣٦، والمساعد ٢:٣٧٣.

(٢) في شرح المفصل ٣:٣٢ قال ابن يعيش: «وقد ذهب قوم: إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين، وليست إعراباً ولا بناءاً، أما كونها غير إعراب، فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه تدل على أنها غير إعراب، وأما كونها غير بناء، فلأن الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء».

(٣) ذهب ابن النحاس إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم إنما هو معرب، وهو رأي جمهور النحاة.

. . . .

فقيل: العامل حرف الجر المقدر في الإضافة[١]، وحرف الجر يعمل مقدراً إذا ناب عنه نائب كـ(واو رُبَّ) وفائها، لأن معنى: غلام زيد، غلام لزيد، ومعنى: خاتم فضة، خاتم من فضة.

قال شيخنا ﷺ وهو ضعيف، لأنا لا نسلم تقدير الحرف.

وقوله: إن المعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضة.

قلنا: مسلم أن المعنى ذلك، وأما تقدير الحرف، فلا نسلمه، ومستند المنع: أن المقدر كالملفوظ، ولو لفظنا بحرف الجر، لم ينزل (غلام) من (زيد) منزلة الخبر بالإجماع، وأنه يتنزل في حال الإضافة منه، منزلة الخبر بالإجماع، فعرفنا أنه ليس حرف الجر مقدراً، وإن سلمنا أن حرف الجرِ مقدر، ولكن لا نسلم أنه يعمل مُقَدَّراً لضعف عامل الجر، قول المستدل: يعمل إذا ناب عنه نائب، كما في، واو ربَّ، وفائها.

قلنا: لا نسلم النيابة. وأما فاء رب وواوها، فقد بينا في باب حروف الجر: أن الصحيح أن الجر بـ(ربَّ) المقدرة، لا بالواو والفاء.

وقيل: العامل هو الاسم الأول[٢]، وهو الصحيح، لأن سيبويه[٣] ﷺ قال: «واعلم أن المضاف ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً».

فنص ﷺ على أن الجر بالاسم الذي هو ظرف، أو بالاسم الذي لا يكون ظرفاً، ولأن المضاف إليه معرب، فلا بد من عامل، وقد أبطلنا أن يكون حرف الجر هو العامل، فتعين الأسماء، لعدم العامل بالثالث. والله أعلم.

---

(١) هو رأي الزجاج وتابعه ابن الحاجب - ينظر الارتشاف ٢:٥٠١، وشفاء العليل ٢:٧٠١، والهمع ٤:٢٦٥، والتصريح ٢:٢٥، والأشموني ٢:٢٤٣.

(٢) هو مذهب سيبويه وصححه ابن النحاس وغيره، ينظر الكتاب ١:٢٠٩، والمساعد ٢:٣٢٩، والهمع ٤:٢٦٥، والتصريح ٢:٢٤، والأشموني ٢:٢٤٣.

(٣) الكتاب ١:٢٠٩ (بولاق).

بابُ النَّعت

النعت اصطلاحاً، عبارة عن: اسم أو ما هو في تقديره . . . .

بابُ النَّعت

الوصف والصفة والنعت، عند أكثر النحاة، بمعنًى واحد، وقال ابن القوطية[1] في «شرح رسالة أدب الكاتب»: «ذهب بعض أهل النظر إلى أنَّ الوصف بالحال المنتقلة، مثل: الكرم واللؤم، والحُسن والقبح، وأن النعت لازم كالأسود والأحمر والأبيض»[2] انتهى.

وقيل: النعت يكون بالحلية، نحو: الطويل والقصير، والصفة بالأفعال، نحو: ضارب وخَارج، فعلى هذا يقال للباري: موصوفٌ، ولا يقال: منعوتٌ، لأن صفاته سبحانه وتعالى غير منتقلة[3].

[٧٧/أ] وقال السخاوي[4]: فرق بعض الناس بينهما، فقال: النعت ما كان/ لشيء خاص، كالأعرج والأعمى والأعور، لأن ذلك يخص موضعاً من الجسد،

---

(١) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى، المعروف بابن القوطية، كان ديناً فاضلًا عالماً بالنحو واللغة، له عدة مؤلفات منها: كتاب الأفعال، والمقصور والممدود، توفي سنة ٣٦٧. وينظر: (إشارة التعيين ص٣٢٨).

(٢) قال في كتاب الأفعال ص١٥٧ ت علي فودة: «وصفت الشيء وصفًا؛ نعته، ويقال: إنما الصفة بالحال المنتقلة، والنعت بما كان في خَلْق أو خُلُق».

(٣) ينظر: (شرح ألفية ابن معطي للقواس ١/ ٧٤٥، ت الشوملي)، وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري جـ٢ ق ١٥/أ).

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهمذاني المصري، قرأ القراءات على الشاطبي بن فيرة مدة طويلة، له عدة مصنفات منها: شرح المفصل، توفي سنة ٦٤٣هـ، انظر: (طبقات القراء ١/ ٥٦٨).

من ظرف، أو مجرور، أو جملة تتبع ما قَبْلَه لِتَخْصيصِ نكرةٍ، أو إزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ، . . . .

والصفة ما لم يكن لشيء مخصوص كالعظيم والكريم[1]، وحكي عن ثعلب. انتهى.

قوله: **(من ظرفٍ)**، نحو: جاءَني رجلٌ عندك.

وقوله: **(أو مجرورٍ)**، نحو: جاءني رجلٌ من الكرام، بتقدير: استقر أو مستقر، فيهما.

قوله: **(أو جملة)**، نحو قولك: جاءَني رجل قَامَ أبوه، أو أبوه منْطَلِقٌ، أو إنْ تكرمه يشكرك، على القاعدة، وهو أن كل جملة أتت بعد نكرة وليس في الكلام ما يطلبها، فإنها تكون صفة لتلك النكرة، وقولنا: «ليس في الكلام ما يطلبها» تحرز من مثل قولنا: رجلٌ ظريفٌ قام أبوه. فـ«قام أَبوهُ» جملة بعد نكرةٍ، وليس[2] بصفة، لأن المبتدأ يَطلبُها خبراً.

قوله: **(تَتْبَع ما قبله)**، فصلٌ عن «عمرو» في قولنا: ضربَ زيدٌ عمراً، فإنه لم يتبع ما قبله، وكذلك ما أشبَهه، وكان ينبغي أن تبين التبعية في ما كان سببيِّ التبعية فيما بعد.

قوله: **(لِتَخْصِيصِ نكرةٍ... إلى آخره)**. يخرج به المفعول الثاني، من نحو، باب ظننت، وخبر المبتدأ، فإن كل واحد منهما يتبع ما قبله لكن ليس لما عَدَّده، فلا يكون نعتاً، ومثال قوله: **(لتخصِيص نكرةٍ)**. جَاءَني رجلٌ ظريفٌ[3].

قوله: **(أو إزالة اشتراك عارضٍ في معرفةٍ)**، مثاله: جاءني زَيْدٌ الطويلُ،

(١) وقيل: النعت يستعمل فيما يتغير، والوصف فيما يتغير ولا يتغير. ينظر: (شرح الفية ابن معطي ١/ ٧٤٥).

(٢) في المخطوطة: «وليس بصفة».

(٣) لأنه كان يحتمل جميع الرجال، فلما وُصف بـ«ظريف»، صار لا يقع إلَّا لمن هذه صفته.

أو مدحٍ، أو ذم، أو ترحمٍ، أو تأكيدٍ، بما يَدُل على حِلْيَتِه، كطويلٍ، أو نَسَبِهِ، كَقُرَشي، أو فِعْلِه، كَقائمٍ، أو خاصةٍ من خَواصِّه وذَلِكَ أنْ تَصِفَهُ بِصفةٍ سَبَبيّة، نحو قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبُوه.

فإننا إنما وصفناه لنفصله عن «زيدٍ» آخر ليس بطويلٍ، ولا يُوجب ذلك أن يكون زيدٌ نكرة، لأن هذا الاشتراك عارضٌ، فلا يلتفت إليه.

وقوله: **(أو مدحٍ)** كصفات الباري سبحانه وتعالى(١).

قوله: **(أَو ذَمٍّ)** كصفات الشيطان جميعها(٢).

قوله: **(أو ترحمٍ)**، كقولك: مررت بزيدٍ المسكين والبائسِ، إذا لم يكن ثَمَّ من يُسَمَّى زيداً إلاَّ هو(٣).

قوله: **(أو تأكيدٍ)** كَقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٤)، و﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٥)، والله أعلم.

قوله: **(بصفةٍ سَبَبِيَّة)** السَّببُ هُنَا والسَّبَبِيُّ بمعنىً واحدٍ، وهو الذي له تعلق بالأول بالضمير، كـ«ابنهِ وغُلاَمهِ» وغير ذلك، وليس المراد بالسَّبَب ما يطلق الناس عليه أنَّه سَبَبٌ في غير هذا المكان، ولذلك سَمَّوا المتعلق بالضمير سَبَباً،

---

(١) مثاله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالرحيم نعت لله سبحانه وتعالى على جهة المدح.

(٢) مثاله: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم، لأن الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك، لكون هذا الاسم مختصاً به.

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٩٥: «واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم، إلّا إذا كان المنعوت معلوماً، نحو ما ذكر، أو منزلاً منزلة المعلوم، نحو مررت برجل عاقلٍ، إذا قدرت في نفسك أنه لعظم شأنه لا يحتاج إلى النعت، بل هو معلوم، وإن أتي باسم نكرة، أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه، فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص، والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت برجل شجاعٍ وبطلٍ، فشجاع إذ ذاك نعت أول على جهة التخصيص و«بطل»، ثناء ومدح له».

(٤) سورة الحاقة، من الآية (١٣).

(٥) سورة البقرة، من الآية (١٩٦).

ويشترط في الظرف والمجرور أنْ يكونا تامين، وأعني بذلك أن يكون في الوصف بهما فائدة، ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب،

ولم يُسموه مُسَبَّباً، لما كان المراد بالسَّبب هنا ما ذكرناه، لا ما يطلقه الناس سبَباً كما تَقدَّم.

قوله: **(أنْ يكونَا تَامَّيْنِ)**[1] تحرزُ من مثل قولنا: هذا رَجلٌ يوم الجمعةِ، ومررت برجل فِيكَ أَوْ مِنك، فكأن الظرف والمجرور - هنا - لا فائدة فيهما، بخلاف، هذا رجلٌ عِنْدَكَ، أو مررت برجل في الدَّار[2].

قوله: **(محتملةً[3] للصِّدق والْكَذِبِ)** المراد به - هنا - الجمل الخبرية، مثل: مَررتُ برجلٍ قائمٌ أَبُوه، أو أَبُوه قائمٌ، وإنما اشترط ذلك، لأن المراد من الجملة الإيضاح، كما كان في الصِّلة كذلكَ، بخلاف الجُملِ الطَّلبية، لا تقول: جاءني رجلٌ، هَل قامَ أَبُوه؟، أو جاءني رجلٌ لِتَضْرِبْ غُلاَمه، وسيجيب المصنف[4] رحمه الله، عن قول الشاعر:

.... هل رأيتَ الذئبَ قَطْ[5]؟

---

(١) أي: في وصف الموصوف بهما فائدة، وإلاّ فلا يجوز الوصف بهما.

(٢) لأنهما مفيدان.

(٣) في المخطوطة: «محتملاً»، والصواب ما أثبت.

(٤) قال في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٩٣: «ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب فأما قوله: . . . . هل رأيت الذئب قط، فوصف المذق بما لا يحتمل الصدق والكذب، كأنه قال؛ أغبر، والمذق اللبن الذي مُذِق بالماء، أي: مزج بالماء، فإنه يتخرج على إضمار القول، كأنه قال: بمذق تقول فيه إذا رأيته: هل رأيت الذئب قط، والقول كثيراً ما يحذف» وينظر (المقرب ١/ ٢٢٠).

(٥) قطعة من بيت من الرجز، قائله العجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٦١، والتصريح ٢/ ١١٢، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٤١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٥٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠. والشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب قط» فقد وصف النكرة (مذق) بالجملة الاستفهامية «هل رأيت الذئب قط»، وقد خرج البيت على أن الجملة مقول قول محذوف.

وأن يكون فيها ضمير عائد على الموصوف، ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملة صلة.

وقد تقدم ذكر ذلك، إلَّا أنْ يكون الضميرُ مرفوعاً بالابتداءِ، فَإنَّه يجوز حذفه، كان في الجملة الواقعة صفة طولٌ، أو لم يكن، نحو قوله:

إنْ يَقتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لم يكُن عاراً عليكَ، ورُبَّ قتلٍ عارُ

أي: هو عارُ.

فأما قوله:

.... جاءُوا بمذقٍ هل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قط؟.

فصفة «مذق» إنَّما هو القَولُ المُضْمَرُ، أي: تقولُ فيهِ: هَلْ رأيتَ الذِّئب قط؟. فهذا لونه.

والنعتُ لا يكون إلّا بالمُشتقّ، وهو المأخوذ من المصدر، أو ما هو في حكمه، وهو ما لم يؤخذ من مصدر، إلّا أنه في معنى ما أخِذَ منه، نحو قولك: مررت برجلٍ أسدٍ فـ«أسد» في معنى شُجاع.

ولا يجوز الوَصْفُ بما هو في حُكم المشتق قِياساً، إلّا أَنْ يكون الاسمُ

قوله: **(ويكون حكم [ذلك][١] الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملةُ صِلَةً)** ينبغي أن ينبه على أَنَّه في المَوضِعِ الَّذِي يجوز فيه الحذف من الصِّلَةِ والصِّفَةِ، يكون الحذف من الصِّلة أحسنُ من الحذف من الصفة، لكون الصلة أشد اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف، فإذا اشتَدَّ اتصالها كانت أثقل، فكان التَّخفيفَ لها أَحْسن[٢].

قوله: **(منسوباً)**، مثاله: مررتُ برجُلٍ هاشمي وبصري، لأنهما. بمعنى:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة. والمثبت من المقرب المطبوع.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٥٨٥: «والعائد منها كالعائد على الموصول، إلاَّ أن حذفه من الصلة أكثر، ومن الصفة كثير، ومن الخبر قليل».

مَنسوباً أو اسمَ عددٍ، أو اسمَ كيلٍ، كذراعٍ، أو اسمَ إشَارَةٍ، نحو قولك: مررت بزيدٍ هذا، أو اسماً مشاراً إليه، نحو قولِك: مررتُ بهذا الرَّجُلِ...

والنّعتُ إنْ لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت، فإنّه يتبعه لفظاً أو موضعاً في

مَنْسوب أَوْ معزو.

وقوله: **(أو اسم عدد)** مثاله: مررت بنسوة أربع، وبثوب عشرين ذراعاً، لأنه في معنى: معدودات في أربع، ومعدود أو مقيس في عشرين وما أشبهه.

وقوله: **(أو اسم كيل)** مثاله: عندي منزلٌ ذراعٌ، بمعنى: مكيلٌ أو / ممسوح، وكذلك، عنديَ بُرٌّ قفيزٌ، بمعنى: مَكِيلٌ. [٧٧/ب]

وقوله: **(أو اسم إشارة...، أو إسماً مشاراً إليه)**، ومثَّل: بزيد هذا، وبهذا الرجل، وكلاهما في معنى مشار إليه، وكذلك قولهم: مررت بِرَجلٍ أيِّ رجلٍ، بمعنى: عظيم، أو كاملٍ أو حقير، وكذلك: عندي خاتمٌ حديدٌ، بمعنى: قويٌّ أو صلبٌ، وهذا التأويل جميعه، إنما هو على قول من يشترط الاشتقاق[١].

قوله: **(إِنْ لم يَرْفع ضَميراً)** يعني به إذا كان لِسَبَبِيٍّ، فإنه إذْ ذَاكَ إنَّما يلزمُ أَنْ يَتْبَع ما قبله إذَا كان لِسَبِبيٍّ في اثنين من خمسةٍ. وهُمَا: واحدٌ من وُجُوهِ الإعْرابِ الثَّلاثَةِ[٢]، وواحدٌ من التَّعريفِ والتنكيرِ، وأَمَّا التذكير والتأنيث، والتثنية والإفراد والجمع، فليس بلازمٍ تبعه فيها، بَلْ قد يتفق تَبعُه في اثنين من

---

(١) اشترط جمهور النحاة في الوصف الاشتقاق، وذهب ابن الحاجب، إلى أنه لا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً أو غيره. قال في الكافية ص١٢٩: «ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً، مثل: تميمي، وذي مال، أو خصوصاً، مثل مررت برجُلٍ أيِّ رَجل ومررت بهذا الرجل، وبزيدٍ هذا. قال الرضي في شرحه ٣٠٣/١: «قال في الشرح، يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، لكنه لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق».

(٢) الرفع والنصب والجر.

واحدٍ من أَلْقابِ الإعراب، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير، وإنْ رفع ضميراً عائداً عليه، فإنّه إنْ كانَ مُشْتَقّاً بقياسٍ[١]. نحو: أفْعلَ في الألوان، وفَاعِل من فَعَل، كَقائمٍ فإنَّه يتبع المنعوت في الشيئين المتقدمين، وفي واحد من الإفراد

هذه الخمسةِ المذكورةِ، وفي واحدٍ منها، وقد لا. مثال ما اتفق فيه التبعية: مَرَرتُ برجلٍ قائمٍ غلامُه، فها هنا قد تبع في الإعراب والتنكير، لما ذكرنا من اللزوم[٢]، واتفق تبعه في التذكير، حيث كان فَاعِلُه مُذَكَّراً، وتبعه في الإفراد، حيث كان فَاعِلُه مُفْرداً، وإلاَّ، فيجوز أَنْ تَقولَ: مررتُ برجلٍ قائمةٍ جاريَتُه، فلا يَتْبَع في التَّذكيرِ، حيث كان فاعلُ الصِّفَة مُؤنثاً، وكذلك تقولُ: مررت برجلين قَائمٍ غُلاَمُهما، فلا يتبع في التَّثْنِيةِ، ومررت برجالٍ قائمٍ غِلْمَانُهم، فلا يتبع في الجمع أيضاً، وإنّما كانَ كذلك، لأن في تذكيره وتأنيثِه على حسب المرفوع بِه، لا على حسب مَتْبُوعهِ، وكذلك أيضاً إذَا رفعَ ظَاهِراً لا يُثَنَّى ولا يجمع على اللُّغةِ الْفُصْحَى[٣]، لِجرْيِهِ مَجْرى الْفِعلِ، فَإنْ وصَفْتَ بِهِ على لُغَة: أكلوني البراغيث، قلت: مررتُ برجلينِ قَائِمينِ غَلاَمَاهُما، فثنيت «قائم» لتثنية الفَاعِلِ، لا لِتَثْنِيةِ المتبوع، وجاء مماثلة التابع للمتبوع اتفاقاً، لا علَى سبيلِ اللُّزومِ، كما ذكرنا أولاً.

وقوله: **(أفْعَلَ فِي الألْوانِ)**، مثاله: مررتُ بِرَجلٍ أَحْمَر، وبرجُلَينِ أَحْمَرينِ وبرجالٍ حُمُرٍ، وبامرأةٍ حمراءَ، وبامرأتين حَمراويْنِ، وبنساءٍ حُمْرٍ، وكذلك في العُيوب[٤].

قوله: **(فَاعِل من فَعَل)**، مثاله: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجُلين قائمين،

(١) وهو الجاري على فعله، بأن يكون مشتقاً من فعله على قياس مطرد في بابه، نحو، فاعل من فَعَل، كضارب من ضرَب، وفَعِيل من فَعُلَ، كظريف من ظَرُفَ.

(٢) يعني من لزوم التبعية للمنعوت في أوجه الإعراب، وفي التنكير والتعريف.

(٣) أما على اللغة غير الفصيحة. وهي لغة: أكلوني البراغيث، فيثنى ويُجمع على حسب مرفوعه الظاهر.

(٤) تقول: مررت برجل أعور، وبامرأة عوراء، وبرجلين أعْوَرَين، وبرجالٍ عُورٍ.

والتثنية والجمع، وفي واحد من التّذكير والتأنيث. إلَّا أَفْعَل، فَإِنَّها لا تتبع في تأنيثٍ، ولا تثنيةٍ ولا جمعٍ، بل تكون مُفْردةً مذكرةً على كُلٍّ حالٍ. وإن لم يكن مشتقاً أو مشتقاً بغير قياسٍ فإنَّه يَتْبعُ المَنْعوتَ، ولا بُدَّ في الشيئين المتقدمين[١].
وأما الاثنان الباقيان[٢]، فَبَعْضُ الصِّفاتِ يُتبع فيهما كحَسن... وبَعضُها

وبرجالٍ قائمين أو قيام، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتين قائمتين، وبنساءٍ قائماتٍ أو قيام، وحكمُ اسمُ المَفْعُولِ في كَونه مشتقاً بقياسٍ كحكم فَاعِل، فَتَجْري عليه الأَحكام التي جَرَتْ على فَاعِل[٣].

قوله: **(إلاَّ أَفْعَل)** من اعلم. إنْ «أَفْعل» إذا اسْتُعْمِلَ بالألف واللام يَتْبَعُ الموصوفَ في أربعةٍ من العشرةِ[٤]، مِثالَه: مررت بالرَّجلِ الأَفْضَلِ، والرَّجلين الأَفْضَلينِ، والرِّجالِ الأفاضلِ، وبالمرأة الفُضْلَى، والمرأتين الفُضْلَيين، وبالنساءِ الفُضْلَياتِ أو الفُضْلِ.

وإذا كان مُضَافاً، فإن اعْتَقدْتَ الإضافة بمعنى «مِنْ» كان حُكمهُ حكم ما ظهرت معه «مِنْ»، فحينئذٍ لا يَتْبَع الموصوفَ في التَّأنيث والتثنية والجمع، فتقول: مررت بامرأة أفضلكن، وبامرأتين أفضلكن، وبنساءٍ أفضلكن، وإنْ اعتقدْتَها بمعنى اللَّامِ، كانَ حكمه حكم ما دخَل عليه الألف واللَّامِ، فحينئذٍ/ [٧٨/أ] يَتْبَعُ في أربعةٍ من العشرة، نحو: مررت بِرَجلٍ أَفْضَلِكم، وبرجلين أفضليكم، وبرجالٍ أَفَاضِلكم. أي أَفَاضلٌ لكم.

قوله: **(كحسن)**[٥] نحو: جاءَني حَسَنٌ وحَسَنَانِ وحَسَنُونَ وَحِسانٌ، وحَسَنَةٌ، وحَسَنَتانٍ، وحَسَنَاتٍ، وَحِسَانٍ.

---

(١) وهما: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.
(٢) وهما: واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.
(٣) ينظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ٥٥).
(٤) في شرح جمل الرجاحي ١/ ١٩٧: «فإن كانت معرفة بالألف واللام تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة، لأنها إنما تكون معرفة في كل حال».
(٥) مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث.

يُتبَع في أَحدهما، كَصبُور، وكالوَصْفِ بالجامد الَّذي في معنى المشتق، نحو قولك: مررت بامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ، وبعضها لا يتبع في واحد منها، كالمصدر الموصوف به في الأفصح.

قوله: (**في أَحَدِهما، كصَبُور**)، فَعُولٌ، إذا كان بمعنى: فَاعِل، كان للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ، فَإِنَّما يَتْبَع في واحدٍ من الإِفْرادِ والتثنية والجمع، نحو: جاءني رجلٌ صبورٌ، وامرأةٌ صبورٌ، ورَجُلاَنِ صَبُورانِ، ورجال صُبُر، ونساء صُبُر[1].

قوله: (**بامْرَأَةٍ حَجَرِ الرَّأْسِ**) أي قَوِيّ الرأسِ، على قول من يتأوله بالمُشْتَقِّ.

قوله: (**كالمصدر الموصوف به**). مثاله: مررت برجل عَدْلٍ، ومررت برجلٍ رِضىً، فهذا لا يثنى ولا يجمع على الأفصح، ولا يؤنث، فيقال: مررت برجلين رضاً، وبرجالٍ رِضىً، وبامرأة رِضىً، وبامرأتين رضىً، وبنساء رِضىً.

قوله: (**في الأَفْصَح**). لأنَّ بَعضَهم يُثَني المَصْدَر ويَجْمَعُه على تأويلِ وقوعِه موقع اسم الْفَاعِلِ أو اسْم المفعول، نحو: عدلٌ بِمَعْنَى عَادِلٌ، ورضىً، بمعنى مَرْضِيٌ[2].

واعلم أَنَّ النحاة خَرَّجُوا الوَصف بالمصدر على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: إما على حَذْفِ المُضافِ، وتقديره: ذُو عَدْلٍ[3]، وإمّا أنْ يكون على جَعله نَفْسِ العَدْل

---

(١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/١٩٦: «وإن كان - يعني المشتق - غير جار، نحو مفعول بمعنى فاعل، كمضروب بمعنى ضارب، وفعيل بمعنى مفعول، كجريح بمعنى مجروح، أو مفعال أو مِفْعيل، نحو: رجل مضراب، وناقة مِخْطِير، فإنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية وهي الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، نحو: مررت برجل صبور وامرأة صبور».

(٢) هو مذهب الكوفيين. ينظر: (التصريح ٢/١١٣، وشرح الأشموني ٣/٤٩).

(٣) هو مذهب البصريين، ينظر (التصريح ٢/١١٣).

وَلَا يكونُ النَّعتُ إلّا مساوياً للمنعوتِ في التَّعريفِ أَو أقل منه تعريفاً، فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التَّعريف، فالمعارفُ: خَمْسَةُ أَصْنَافٍ:

مُبالغةً[1]، كَقول الخَنْساءِ[2]:

تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّما هِيَ إقْبَالٌ وإدبارٌ[3]

جَعَلَها نَفس الإقبالِ والإدْبارِ مُبالغةً.

وإمَّا أَنْ يكون المصدر واقعاً موقع اسم الفَاعل، أو اسمِ المَفْعولِ على حَسبِ ما يُراد من المعنى، فعَلى الوَجْهين الأَوَّلَيْن[4]، يقع المصدر بِلَفظِ الإفراد في وَصْفِ المُفْرَدِ والمثَنَّى والمجموع، وبالتذكير في وَصْفِ المُذَكَّر والمُؤنَّثِ، وعَلى الثَّالثِ[5]: يُثَنَّى ويجمعُ، إذا وُصِفَ به المُثَنَّى والمَجموع، ويُؤَنَّثُ، إذَا وُصِفَ بِه المُؤَنَّثُ. ذكر ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاء[6] رَحِمَهُ الله في «إعرابه»[7].

---

(١) مذهب أكثر النحاة. ينظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ٥٠).

(٢) الديوان ص٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، والمنصف ١/ ١٩٧، وخزانة الأذب ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤٠.

(٣) البيت من البسيط: وهو للخنساء كما ذكر ابن النحاس من قصيدة لها في رثاء أخيها. يقال: رتَّعت الإبل وأرتعتها: تركتها ترعى، وادّكرت، أي: تذكرت ولدها. والشاهد فيه قوله: «إقبال وإدبار» حيث جعلها نفس الإقبال والإدبار، لكثرة ذاك منها، ومبالغة وتوسعاً.
وفي الكامل للمبرد ٣/ ١٥٣، جوز فيه ثلاثة توجيهات: أن يكون من المجاز العقلي، أو أنَّ المصدر في تأويل اسم فاعل، أو على تقدير حذف المضاف والتقدير: ذات إقبال وإدْبار.

(٤) وهما: أن يكون الوصف بالمصدر على تقدير حذف مضاف، أو يكون الوصف بالمصدر مبالغة وتوسعاً.

(٥) وهو أن يكون المصدر واقعاً موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول إتساعاً، على حسب ما يراد من المعنى.

(٦) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العُكْبَري، له عدة مصنفات منها، إعراب القرآن، وتفسير القرآن، وإعراب الشواذ من القراءات، وشرح اللمع، توفي سنة (٦١٦هـ) ترجمته في (إنباه الرواة ٢/ ١١٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣٣٤، وهدية العارفين ص٤٥٩).

(٧) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٣١، وينظر: (مشكل إعراب القرآن للقيسى ١/ ٢٤٤، والدر المصون ٤/ ٤٩٨).

المُضْمَر: وهو ما عُلِق في أَوّل أَحْوالِه على شيءٍ بعينهِ في حَالِ غيبةٍ خاصةً كهو، أو خطابٍ خاصةً، كأنت، أو تكلمٍ خاصةً، كأنَا[١].

والمشارُ: وهو ما علق في أول أحواله على مسمًّى بعينهِ في حال الإشارة إليه، نحو: هذا.

والعلم: وهو ما علق في أول أحواله

قوله: **(ما)** جِنْسٌ، وليس بجيدٍ كما تقدَّم.

قوله: **(عُلِق)** فصلٌ عن المُهْملاتِ.

قوله: **(في أَوَّلِ أَحْوالِهِ على شيءٍ)**. فصلٌ عن قَولِ كُلّ مُتَكلِّم: أنا، والقولُ لكل مُخاطبٍ: أَنْتَ، ولكُلِّ غائبٍ: هو.

قوله: **(بِعَيْنِهِ)** فصلٌ يُخرج منه النَّكرَاتِ.

قوله: **(في حالِ غيبة، أو خطابٍ، أَوْ تَكلُّمٍ)** فصل يخرج منه باقي المَعارف ويَشْملُ أَنْواعَ المُضْمَراتِ.

قوله: **(والعلم: وهو ما علق في أَوَّل أحوالِه)** يخرجُ منه الاشتراك العارض، من كون اثنين أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك، اسمُ كُلٍّ، واحدٌ منهم، فلو كان كُلُّ واحدٍ منهم لم يوضع عليه هذا الاسم في أول ما وضع إلاَّ ليكون له دون غيره، ويخرج أيضاً منه المعرف باللام، فإنَّه لم يوضع في أول أحواله لِمُسمَّى بِعَيْنِهِ، إنْ كان أَول أَحْوَالِه النَّكِرَة، وكَذَلك المضافُ، نحو: غُلامُ زيدٍ، وخاتم الفضة، فإن أول حَالَيْهِمَا النكرة.

---

(١) عُرف الضمير بأنه: ما عبر به عن الظاهر اختصاراً، وعرفه ابن مالك في التسهيل، بأنه: هو الموضوع لتعيين مُسمَّاه مُشْعِراً بتكلُّمهُ، أو خطابه، أو غيبته.

فالمراد بالتعيين جعل المفهوم معايناً للسامع، أو في حكم المعاين، فذكرُه مخرج للنكرات، وذكر الوضع: مخرج للمنادى، والمضاف، وذي الأداة، وذكر الإضمار بالتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، مخرج للعلم واسم الإشارة، والموصول، لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاثة، بل هو صالح لكل واحد منها على سبيل البدل، بخلاف المضمرات، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.

على مسمًّى بعينه في جميع الأحْوَال من غيبة، وتكلم، وخطاب، وإشارة، نحو: زيد.

والمُعرَّف بالأَلف واللَّام: وهو كلّ ما يكون بهما معرفةً، فإذا زالَتا مِنْه، كان نَكِرة، نحو: الرجل، والغلام،

قوله: **(على مُسَمَّى بعَيْنِه)**. يخرج منه أسماء الأجناس النكرات[١].

قوله: **(في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب، وإشارة)**. يخرج منه المضمرات، وأسماء الإشارة[٢]، وقد استغنى بعضهم عن هذا الفصل، بأن قال: ولاَ يَقعُ عَلى كلِّ ما يُسَمَّى، لِيَخْرُج مِنْه بَاقي المَعارِف.

قوله: **(المعرف بالألف واللام)** هذا اللفظ يُوهِمُ أَنَّ الألف واللام جميعاً للتعريف، كما ذهب إليه الخليل ومن تبعه، وليس مذهبه كذلك، بل مذهبه أن اللام للتعريف، والهمزة قبلها همزة وصل[٣]، كما ذهب إليه، سيبويه[٤] رحمه الله

---

(١) اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له: اسم جنس جمعي، والثاني يقال له: اسم جنس إفرادي. فأما اسم الجنس الجمعي فهو، ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، وغالباً تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، وقد تكون التاء في الدال على الجمع مثل كمء للواحد، وكمأة للكثير، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء كزنج وزنجي، وروم ورومي.

وأما اسم الجنس الإفرادي، فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد، كماء وخل وزيت وذهب.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٠٣، «وقولي: «في جميع الأحوال: من غيبة وتكلم وخطاب». تحرز من المشار إليه الذي لا يقع على المسمى إلّا في حال الإشارة، ومن المضمر، لأنه لا يقع أيضاً على المسمى إلاّ في حال الغيبة إن كان ضمير غائب، أو التكلم إن كان ضمير متكلم أو الخطاب، إن كان ضمير مخاطب».

(٣) قال في شرح الجمل ٢/ ٣٢٤: «همزة الوصل، لا يخلو أن تدخل على اسم أو فعل، أو حرف، أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلاً إلاّ لام التعريف خاصة».

(٤) ينظر في مذهبي الخليل وسيبويه: (الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥، ٤/ ١٧٤، ٢٢٦، واللامات للزجاجي ص٤، ومعاني الحروف للرماني ص٦٩، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٣٣).

. . . .

ذكر المصنف ذلك في باب همزة الوصل، وهناك تجد شرحاً للمذهبين وأدلتهما، إنْ شاءَ الله تعالى.

واعلم أنَّ الألف واللام المعرفة تَنْقَسِمُ إلى: عهدية[١] وجنسية، ثم الجنسية تنقسم إلى: مُعرِّفةٍ للحقيقة، ومعرفة للجنس، فالمعرفة للحقيقة، كقولك: لإنسان لم يتقدم بينكَ وبينه عهد/ في شيءٍ: اشترِ اللَّحْمَ، فليسَ المرادُ هنا [٧٨/ب] الاستغراق، وإلاَّ لما كان ممتثلاً إلاَّ بشراء كل اللحم في الوجود، وليس الواقع كذلك، ولا الألفُ واللاَّم هنا للعَهْدِيَّة، لعدم تَقدُّم العهد على ما فرضنَا، ومثال الاستغراق، قولهم: الرجلُ خيرٌ من المَرْأَةِ، أي: مجموع هذا الجنس خير من مجموع هذا الجنس، والعهدية، كقولك: مَا فَعل الرَّجلُ، لِرَجُلٍ معهودٍ بَيْنَك وَبَيْن مُخَاطِبِكَ، ويلحق باللاَّمِ الجنْسِيَّة، اللاَّم التي لتعريف الحضور، كقولك: هَذا الرَّجُلُ، إذْ كانت اللاَّمَ إلى الجنسية أقرب، ويلتحق بالعهدية، الألف واللام التي للمح الصفة، كقولك: الفَضْلُ، والعلاءُ، والعَبَّاس، والحَسَنُ، وإنْ كان التعريف هنا بالْعَلَمِيَّةِ لاَ باللاَّم، وقول من ألْحَق بالْعَهْدية الألف واللام الَّتي لِلغَلبةِ، نحو: النَّجمُ للثُّريَا، ليس بشيءٍ، فإنها هي العهدية بعينها في الأصل لا مَلحقة بِهَا[٢]. وكذلك قول من عَدَّ اللاَّم التي هي عِوضٌ من الهمزة في «الله» و«الناس» قِسْماً بِرَأْسِه، لَيْس بشيءٍ، فإنها في «الناس» هي الَّتي لتعريف الجِنْسِ، وفي «الله» هي التي للغلبة على الصحيح، في أن «الله» علم بالغلبة[٣].

وللألف واللام، قسم آخر، وهي أن تكون زائدة[٤] ولا تدل على التعريف

---

(١) وهي التي تدخل على النكرة فتجعل مدلولها واحداً معيناً بعد أن كان مبهماً.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٣: «ومما جرى بالغلبة مجرى الأعلام، ولزمته اللام قولهم: الدبران والعيوق والسماك والثريا، للنجوم المعروفة، فإنها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل، ولزمته اللام، لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة».

(٣) ينظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٩، والجنى الداني ص٢٢٠).

(٤) تكرر لفظ: «زائدة» في المخطوطة.

فإنْ كانَ معرفةً بعد إسْقَاطِها: نحو: الحَسَن، كانَ مِنْ قَبِيل الأَعْلامِ.

والمعرف بالإضافة: وهو كلُّ ما أضِيفَ إلى معرفةٍ من هذه المعارف إضافةً محضةً، وقد تقدم تبيين ذلك. وأمّا الموصولات، فمن قبيل ما عُرِّفَ بالألِف واللاَّم، وقد تقدم ذِكْرُها.

حينئذ، وتعرف زيادتها بلزومها، كالألف واللام في «الآن»، و«اللات» في «اللات والعزى»، على ما قيل[1]، والألف واللام في «الذي» على من يقول إن تعريفها بالصلة[2]، والألف واللام في «العمرو» من قول الشاعر:

بَاعَدَ أُمَّ العمرو من أَسِيرهَا ... حُرَّاسُ أبوابٍ عَلى قُصُورِهَا[3]

من يرى أنها زائدة. انتهى.

قوله: **(فإنْ كانَ معرفةً بعدَ إسْقاطِها)**. يعني به الألف واللام التي للمحِ الصِّفة، نحو: الحَسَن والعباس والفضل.

قوله: **(وَأمَّا الموصولاتُ، فمن قبيل ما عُرِّف بالأَلِف واللاَّمِ)**. تعريف الذي باللام، كتعريف الرجل[4]، لأن الموصولَ نكرةٌ، بدليل إضَافَةِ «أيِّ»، وَلو كان مَعْرِفَةً لما أُضِيفَ ويفْتقِر إلى مُعرِّف ليحصُل الغرضُ منه، واللامُ

---

(١) ينظر: (سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٥٠-٣٥٣).

(٢) الجنى الداني ص٢١٩.

(٣) البيت من الرجز، وقائله أبو النجم في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٩، والمنصف ٣/ ١٣٤، والإنصاف ١/ ٣١٧، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٦. وفيه شاهدان: أولهما زيادة «أل» في اسم العلم «عمرو» ضرورة، والثاني: أن عمراً إذا وصلته «أل» للضرورة، لا تلحقه الواو المميزة بيه وبين «عمر».

(٤) اختلف النحاة في تعريف الاسم الموصول على النحو التالي «قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣/ ١٣٥. وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف، فمذهب أبي علي الفارسي: أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام، واستدل الفارسي على أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام، بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام، نحو، مَنْ، وما، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام، بأن التعريف لم يثبت إلاّ بالألف واللام، أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين تعريف».

. . . .

صَالِحةٌ، فوجب أن تكونُ هِي المُعَرّفةِ.

فَإنْ قيلَ: لو كانت المُعَرِّفة، لجازَ نزعُها كما في الرَّجل!. قيل: إنَّما لَزِمَتْ في «الَّذي»، لأنه إنما أُتي بالَّذي لوصف المعارف بالجُمَلِ، فلو نزعت فَاتَ الغرض منها، وَكَذا لَزِمت، نَظيرُه «ذُو» التي بمعنى صَاحِب تلزم الإضافة، لأَنَّ الغَرض من الإتيانِ بها الوصف باسم الجِنْس، فلا تستعمل غير مضافةً، لزوال الغرض من الاتيان بها. فإن قيل: لو كانت اللام هي المُعَرِّفة، لَوجبَ أن تكونَ «ما» الموصولة، و«من» نكرةً، لِأَنه لا لام فيهما، قيل: هما بمعنى: الذي، والذي مَعْرِفة، فاسْتَغْنَيا عَن مُعَرِّفٍ.

وقيل: تعريفة بالصِّلة[1]، لأن من الموصولات ما لا يدخله اللاَّم، وهو مَعْرِفة، واللام زائدة. مثلها في: الآنَ، والأحدَ الْعَشَر الدِّرْهَم، وَلِذَا لَزِمَتْ مثلها في الآن، وإنَّما زِيدَتْ في «الذي» دون سَائِر الموصولات، لأنها على وزن الصفة فـ«الَّذِي» على وزن «شجٍ»، فوصف بها فَزيدَت اللاَّمُ لإصلاح اللفظ، وأما «مَا ومَنْ» فَلا يُوصف بهما، لأنهما يقومان مقام الصفة والموصوف، وليستا على وزن الصفات لنقصانهما[2].

[٧٩/أ] والجواب: قوله/ **(تعريفهُ بالصِّلَة)**. قُلنا: لا نُسَلّم، ويلزم منه اجتماع مُعَرِّفَين لفظيين[3] في، نحو: اضرب أَيّهم قام صاحبه. فلو كانت الصلة مُعَرِّفةً. لما صحت إضافته مع أن الجملة للفائدة، وإنما التعريف لما يعلمه المخاطب، ولَا مَعرِفةَ معينة، ومستحيل أنْ يُعرف معنى الجملة وهو في الجملة، فَإِذَا أُخْرِجَ إلى الاسم صح تعريفه. بلْ هي مبينة للموصول كبيان بعض حروف الاسم لبعض، منزلها منزلة: «فر» من «جَعْفر» في أنه ليس بمُعرِّف ولا

(١) ينظر: (سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣، والجنى الداني ص٢١٩).
(٢) ينظر: (شرح الرضي ١/ ٣٩).
(٣) ينظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ١٤١).

وَأَعْرَف هَذِه الأَصْنافِ المُضْمَراتُ، ثُمَّ الأَعْلامُ، ثُمَّ المُشَارات، ثم ما عُرِّفَ بالألف واللام، والمُضاف إلى معرِفةٍ من هذه المَعارِف إضافةً مَحْضةً، بمنزلةِ مَا أُضيفَ إليهِ في التعريف، إلاّ المضاف إلى المضمر

مُعَرَّف، لكنه مُبيِّن، لأن الموصول مُبْهَم يحتاج إلى بيانٍ من أَجْلِ إبهامِه، وللجملة معنىً مخصوص، لأنَّ معنى: قامَ زيدٌ، غير معنى: قَعَد زيدٌ، و«الَّذي» مبهم لا يتخصص إلاَّ ببيان الصلة، وذهب بعضهم إلى أنَّ تعريف الموصول كتعريف اسم الإشارة حين كان كل واحدٍ منهما موضوعاً على معلوم فَتعرَّفَ[(١)]، وكذا الموصول هو مبهم، فلما وضع على الجملة المعلومة عند المخاطب ووصل بها صار معرفةً. ولو كان كما قالَ، لم تُضَفْ «أيّ»، لأن أسماء الإشارة لا تُضافُ فتدبره، فلم أجد أحداً تتبعه هذا التتبع. انتهى.

قوله: **(وأعرفُ هذه الأصناف المُضْمَرات)**، اختلف النحاةُ في أَعْرف المعارف، ما هو؟ فَذهبَ جماعةٌ كبيرة منهم المصنف رحمه الله إلى أَنَّ المُضمراتِ أَعْرفُ المعارِفِ، قالوا: وذلكَ، لِأَنَّها لا تَفْتَقِر إلى الوصف بِخلاَفِ باقي المَعارِف، فَهِي أعرفُ بِذَلكَ[(٢)].

وذهب بعضهم[(٣)] إلى أن الأعلام أَعْرَف المَعارِف، قال: وذلك، لأنَّ المضمَرات تصلحُ لأشخاصٍ مُتعدِّدة، لأنَّ كل متكلمٍ يقول: أنا، وكذلك الباقي، بخلاف العلم، فإنه ليس: مَنْ زَيداً؟ يطلق عليه «زيد»، ولأن العلم جزئي وباقي المعارف كلية، فكان أعرف لذلك[(٤)].

---

(١) شرح الرضي ١/ ٣٦.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي ص١٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٥، ٢/ ١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦، وشرح الرضي ١/ ٣١٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٠. ونسب ابن عصفور هذا المذهب لسيبويه.

(٣) نسب الرضي هذا المذهب للكوفيين. (شرح الرضي ١/ ٣١٢).

(٤) ينظر: (أسرار العربية لابن الأنباري ٣٤٥، والإنصاف ٢/ ٧٠٧، وارتشاف الضرب ١/ ٤٥٩، **والهمع ١/ ١٩١)، ونسبه ابن يعيش للسيرافي. (شرح ابن يعيش ٣/ ٥٦).**

فإنه في رتبةِ الْعلم، والأسماء بالنَّظَرِ إلى نعتها، والنعت بها **أربعةُ أَقْسام**:

قسم يَنْعتُ به ولا يُنْعتَ، وهو الاسم الذي لم يستعمل إلاّ تابعاً، نحو: بَسَن من قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، **وقسم**: لا ينعت ولا ينعت به، وهو المضمر، واسم

وذهب بعضهم[١] إلى أن اسم الإشارة أعرفُ المَعارِفِ، وقالُوا: لأَنَّ تعريفه بالقَلْبِ والإشارةِ، فيكون أقوى مما يتعرفُ بشيءٍ واحدٍ، بخلاف العلم والمضمر، فكان أعرف لذلك، والأظهرُ ما ذكره المصنف[٢] رَحِمَهُ اللهُ لما ذكرنا من الدليل المتقدم، ثُمَّ بعض المضمراتِ أعرفُ من بعضٍ، فأَعْرَفُها المُتكلِّم، ثُمَّ المخاطبُ ثم الغَائِبُ[٣].

قوله: **(فإنَّه في رُتْبَةِ العلم)** بدليل جوازِ وَصْف العَلِم بالمُضَافِ إلى المُضْمَر في قولنا: جاءني زيدٌ صَاحِبُكَ، ولو كان تعريفه من باب تعريف المضْمَر الذي أُضيفَ إليه، كما قال بعضهم، كان حينئذٍ أخص من العلم، فلم يكونوا ليصفوا به الْعَلم[٤].

قَوْلُه: **(بَسَنَ)** لا يستعمل إلاّ تابعاً لـ«حسن»، ولاَ يُفْرَدُ، فلا يُقالُ: جاءَني رجلٌ بَسَنٌ[٥]، ومثله: شَيْطانٌ لَيْطانٌ[٦]، وجَوْعَانٌ نَوعانٌ، وغير ذلك[٧].

---

(١) نسب ابن عصفور هذا المذهب إلى الفراء. ينظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٦). ونسبه ابن يعيش لابن السراج. (شرح ابن يعيش ٣/٥٦).

(٢) من القول بأن أعرف المعارف هو الضمير. (شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٦).

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/١١٦: «وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم، لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته. ثم ضمير المخاطب، لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. . .».

(٤) ينظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٦). وقد نسب السيوطي هذا الرأي للأندلسيين. الهمع ١/١٩٣.

(٥) في اللسان (بسن): «وحسن بسَنٌ إتباع، قال ابن الأعرابي: أبْسَن الرجلُ إذا حسنت سَحْنَتُه».

(٦) في اللسان (ليط): وشيطان ليطان: إتباع، وقال ابن بري، قال القالي: «ليطان من لاط بقلبه، أَيْ لَصيق».

(٧) مثل: قبيحٌ شقيحٌ، وخالدةٌ تالدة. وهي محفوظة لا يقاس عليهما. (ارتشاف الضرب ٢/٥٩٨).

الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية، وكم اسمٍ غير متمكن، وأعني بذلك: ما لزم موضعاً واحداً من الإعراب كـ«مَا» التعجبية، أو موضعين، كـ«قبلُ وبعدُ» **وقسم**: ينعت وينعت به، وهو أسماء الإشارة، وكل اسم مشتق أو في حكمه.

وقِسْم: يُنْعَتُ، ولَا يُنعتُ بهِ، وهو العلمُ وسائرُ الأسماء التي لَيْست مُشْتَقَّة، ولا في حكمها،

قوله: **(غير متمكن)** يُرَاد به، ما يقول النحاة فيه غَير مُتَصَرِّفٍ - بالتاء - كسبحانَ اللهِ، وأيمنُ اللهِ، ولَعمْرُ اللهِ، والظروف اللاَّزِمة الظرفية، وما التعجبية التي مثل بها المصنف رحمه الله وغير ذلك.

قوله: **(أو موضعين كـ«قبل وبعدُ»)**، لأنهما، إما أن يكونا ظرفين، أو يَدْخُل عليهما حرف الجَرِّ، وكذلك «عند»[1].

قوله: **(وقسمٌ: يُنْعَتُ ويُنْعَتُ بِهِ)** قال في هذا القسم: **(أو في حكمِهِ)** ومن جُملَة ما في حُكْم المُشتق «ذُو» في قولنا: جاءني رجل ذُو مَالٍ، أي متمولٍ[2] فهي في حكم المُشْتَقِّ، وَهِيَ يُنْعَتُ بِها: وَهَلْ تُنْعَتْ؟.

عِندي فيهِ نَظرٌ وتَوقُّفٌ[3].

قوله: **(وقِسْمٌ يُنْعت ولا ينعتُ به، وهو الْعَلَم)**. إنّما يُنْعت العلم لما يَعرْض فِيهِ من الإبهام المحتاج إلى الإيضاحِ، ولا يُنْعَتُ بِهِ، لأَنَّه ليس مشتقاً، ولاَ في حكم المشتق[4].

---

(١) ينظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٤).

(٢) شرح ابن يعيش ٣/ ٤٨.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٦).

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٢: «وكون العلم ينعت به ظاهر، وأما كونه لا ينعت به، فلأنه ليس مقيس الاشتقاق وضعاً ولا تأويلاً، وإن كان مشتقاً في الأصل، وذلك عن قصد الاشتقاق بالنقل والغلبة، فهو في امتناع النعت به بمنزلة العلم المرتجل، فإن وقع موقعاً صالحاً للنعت، جُعل عطف بيان، نحو: رضي الله عن خليفته الصديق، وعن عم نبيه **العباس**».

والاسم المنعوتُ إنْ كان نكرةً، لم يُنْعَت إلّا بنكرةٍ، وإنْ كان معرفةً، فإنَّه إنْ كانَ مُضْمراً لم يُنْعَتْ ولَم يُنْعَتْ بهِ كما تَقدَّم، وأمّا المضافُ إلى المُضْمَر، والعلم، والمضاف إليهِ، فَتُنْعَتُ بما فيهِ الألف واللام، وبالمشارِ، وبما أضيفَ إلى معرفةٍ، وأمَّا المشار فلا ينعت إلّا بما فيه الألف واللام خاصةً،

قوله: **(إنْ كان نَكِرة لم يُنْعَت إلاَّ بنكرةٍ)** لا حاجة لذكره، لأنَّه قَد ذكرهُ مراراً فِيما تَقدَّم، إلاَّ أن يُجعَل قوله: (كما تقدَّم) قيداً في المُضْمَر وفي النَّكِرة، [٧٩/ب] / فإنَّه يكون حينئذٍ قد اعترف بتكراره فلاَ مؤاخذة عليهِ.

قوله: **(وَأمَّا المضافُ إلى المُضْمر.. إلى قوله: وبما أضيف إلى معرفةٍ)**. مثال وصف المضمر بما فيه الألف واللام: مررت بغلامك الظريف، وبالمشار: بِغُلامِكَ هَذا، وبالمضاف إلى المضمر: بِغُلامِكَ صَاحِبِنَا، وبالمضاف إلى العلم: بِغُلامِكَ صَاحِب بَكْرٍ، وبالمضاف إلى اسمِ الإشارة: بِغُلاَمِكَ صاحبِ هَذَا، وبالمضاف إلى الموصول: بِغُلامِكَ صاحبِ الَّذي قامَ، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللاَّمِ: بِغُلاَمِكَ صاحبِ الرَّجلِ، وَمِثالُ وَصْفِ العلم بما فيهِ الألف واللام: مررت بِزَيْدٍ العاقل، وباسم الإشارة: بِزَيدٍ هَذا، وبالمضاف إلى المضمر: بزيدٍ صَاحِبِنَا، وبالمضاف إلى العلم: بزيدٍ صَاحبِ عَمْروٍ، وبالمضاف إلى الموصول: بزيد صاحب الذي قام، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام بزيدٍ صاحبِ الرَّجلِ، ومثالُ وَصْفِ ما أُضيفَ إلى العلمِ بما فيه الأَلِف واللاَّمِ: جاءَني غلامُ زيدٍ الظريفُ، وكَذا الْبَاقِي.

قوله: **(وأَمَّا المشار فلا ينعت.. إلى آخره)**. مثاله: مررت بِهَذا الرَّجُلِ[1]،

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل: «ولا ينعت إلاّ بمصحوب أل، وإن كان مصحوب ألْ جامداً محضاً، كمررت بذلك الرجل، فهو عطف بيان، لا نعت، لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في أنه نعت... وقد هدي إلى الحق في هذه المسألة. أبو محمد بن السيد، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه، عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي الشلوبين...».

وأما المضافُ إلى المشارِ فَيُنْعَت بالمشارِ، وبما فيه الألف واللام، وبما أضيف إليهما . وأمَّا المُعرَّف بالألِف واللَّام، أَوْ بإضافته إلى مَا عُرِّفَ بهمَا، فَيُنْعَتانِ بما فيه الأَلِف واللَّام وَبما أُضيفَ إليهِ، والنّعوتُ إنْ لم تتكرر، كانت تابعةً للمنعوتِ لا غير،

وَإنَّما اختص اسم الإشارة بألاَّ يُوصف إلاّ بما فيهِ الألف واللام، لأنَّ اسمَ الإشارةِ قَدْ عُرِّفَ بِهِ المُشارُ إليهِ، فلم يَبْق بنا حاجةً إلاَّ إلى معرفةِ جِنْسِهِ، فلذلك اشترطْنَا أَنْ يكون في صفتِه الألف واللام، ليحصل الغَرضُ المطلوب.

قوله: **(وأمَّا المُضافُ إلى المشار، فَيُنْعتُ بالمشارِ)** مثاله: مررتُ بصاحبِ هَذَا ذَاكَ.

قوله: **(وبما فيه الألف واللام)** مثاله: جاءني غلام هذهِ الطويلُ.

قوله: **(وبما أُضِيفَ إليهمَا)**. مثال ما أُضِيفَ إلى اسمِ الإشارة: مررت بِجَاريةِ هَذَا خَالةِ ذَاك، ومِثال ما أُضِيفَ لما فيه الألف واللام مررت بجارية هَذا صَاحبةِ الرَّاكبِ.

قوله: **(وأمَّا المعرَّف بالأَلِف واللَّام)**. مثال وصفه بما فيه الألف واللام: مررتُ بالرَّجلِ الظَّريفِ، وبما أُضيفَ إلَى ما فيه الألف واللام: مررت بالرَّجلِ صاحبِ الدَّارِ، ومثال وصف ما أُضِيفَ إلى ما فيهِ الألف واللام: مررتُ بِجَاريةِ الرّجلِ الظريفةِ[١]، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام: مررتُ بجاريةِ الرَّجلِ إمرأةِ الْغُلام.

قوله: **(كَانتْ تَابعةً للمنعوت لا غير)**. هذا إذا كانت الصفة للإيضاح. أو للتخصيص، نحو: مررت بزيدٍ العاقل، وبرجلٍ ظريفٍ، فإن لم يقصد بها الإيضاح، نحو: استعنت باللهِ العظيمِ، جاز لكَ فيها: الإتباعُ والقطع، وإذا قطعْتَ جاز الرفع بإضمارِ مبتدأ. أي: هو العَظيمُ، والنصب بإضمار فعل ناصبٍ، أي: أَعْنِي العظيمَ، أو أمدحُ العظيم، أو أخصُّ العظيمَ، وكذلك تقدير: أذمُّ وما أشبهه، أو أخصُّ في: من الشيطانِ الرجيمِ. بنصبِ الرجيمَ.

---

(١) في المخطوطة: «الظريف» والصواب ما أثبت، لأن السياق يقتضيه.

إلّا أن يكون المنعوت معلوماً، أو منزلاً مَنْزِلَته، والصفةُ يراد بها: المدح أو الذم، أو الترحم، فإنه يجوز فيها الإتباعُ، فتكون على حسب المنعوت، والقطعُ: إما إلى الرَّفع على خبر ابتداءٍ مضمر، وإما إلى النَّصب، بإضمار أمدح، في صفات المدح، وأذم في صفات الذم، وأرحم في صفاتِ التَّرحم، ومن كلامهم: الحمدُ للهِ الحميدَ. بنصب: الحميدَ وخَفْضِهِ، وإنْ تكرَّرت، فإنْ كانَتْ صفاتُ مَدْحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ، وكان المنعوت مَعْلُوماً عندَ المخاطَبِ، أو منزلاً منزلته، جازَ فيها ثلاثة أوجه: إتباعها الموصوف، وقطعها عنه، وإتباعُ بَعْضِها وقطعُ بعض، إلّا أنَّكَ تَبْدأُ بالإتباعِ قَبْلَ القطع، ولا يجوز عَكْسُه، وكذلك إذا كان المنعوتُ مجهولاً والصفاتُ في معنًى واحدٍ، لم يَجُزْ في الصفة الأولى إلَّا الإتْباع، وما عَدا ذلكَ من الصفات يجوز فيهِ ثلاثة الأوجهِ المتقدمة، ومن ذلك قوله:

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ ... وشعثاً مراضيعَ مِثْلِ السَّعَالي[1]

فأتبع «عطْلاً» وقَطَع شُعْثاً، لأنَّ الشعث يكون عن العُطلِ، فهو في معناه

قوله: **(ولا يجوزُ عَكْسُه)**، لأنَّه حينئذ يلزم فيهِ الْفَصلُ بين الصفةِ والموصوفِ بما ليس بخبرٍ عن الموصوف ولا معمولٍ للموصوفِ[2].

قوله: **(إنْ كانَ المَنْعوتُ مَجْهولاً والصفاتُ في مَعْنىً واحدٍ)** مثاله: مررتُ بزيدٍ الكريم الموهوبُ المعطاءُ المُفَضَّلُ أو برجُلٍ كريمٍ... إلى آخره، وإنما وَجب في الصفة الأولى الإتباع للاحتياجِ إليها في إزالةِ الجَهالةِ المَفْرُوضةِ، وجازَ[3] في ما بعد الأُولى، لأن الغرض أنَّ جميعَ المتكررة في معنىً واحدٍ، فليسَ في الثَّانيةِ والثالثةِ كبير إزالةِ جهالةٍ فَيُحافظُ على الإتباعِ، فَلِذلك جازَ في ما بَعدَ الأُولَى القطعُ.

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي في الكتاب ١/٣٩٩، ٢/١٦، وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٦، والشاهد فيه كما ذكره المصنف.

(٢) ينظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٩).

(٣) يعني الإتباع والقطع.

وما عدا ما ذكر مما تكررت فيه النعوت، لا يجوز فيه إلّا الإتباع، ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض حتى تختلف معانيها.

وإذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون، فلا يخلو أن تجمعهما. نحو قولك: قام الزيدون العقلاءُ، أو تفرقهما، نحو قولك: قامَ زيدٌ العاقلُ، وعمرو الكريمُ، وبكرٌ الظريفُ. أو تجمع النعوت وتفرق المنعوتين، نحو قولك: قامَ زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ العقلاءُ، أوْ تجمع المنعوتين وتفرق النعوت، نحو قولك: قام الزيدونَ العاقلُ والكريمُ والشجاعُ، ومنه قوله:

بكيتُ وما بكاء رَجلٍ حزينٍ ... على رَبْعَيْنِ مسلوبٍ وَبالٍ[1]

وجمع المنعوتين[2] وتفريق النعوت جائز في جميع الأسْماءِ إلّا في أسماءِ الإشارةِ فإن جمعتهما، أو فرقتهما، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت كان حكم ذلك حكم المفرد في: الإتباع والقطع في الأماكن المذكورة، وإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت، فإن اختلفوا في الإعرابِ، أو في التعريفِ، أو في التنكير أو الاستفهام أو عدمه، لم يجز في النعوت إلّا الرفع على خبر ابتداءٍ مُضْمَرٍ، والنعتُ على إضْمارِ أَعْنِي.

وإن اتّفَقَ المنعوتون في جميع ما ذكِر، فإن كان العاملُ فيهم واحداً جاز

قوله: **(وجَمعْتَ النُّعوت)** يجوز أنْ تَجْعل/ نعتاً واحداً، نحو: العقلاء، [٨٠/أ] ونعوتاً عديدةً، نحو: العقلاء الظرفاء الشجعان.

قوله: **(أو الاستفهام أو عدمه)** مثالهُ: مررتُ بزيدٍ، وهَلْ ذَهبْتَ إلى عمروٍ

---

(١) البيت من الوافر، وقائله ابن ميادة في ديوانه ص٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٠٣ وهو لرجل من باهلة في الكتاب ١/٤٣١.

(٢) والشاهد فيه قوله: «على ربعين مسلوبٍ وبالي» حيث نعت المثنى نعتين مفردين مع العطف بالواو.

جاء في حاشية المخطوطة: «وفي قوله: المنعوتين على لفظ جمع السلامة، وعود الضمير إليه في قوله: اختلفوا بمضير العقلاء. نظر، فإن المراد من: المنعوتين، واختلفوا، الألفاظ، لا الذوات المعبر بها عنها، فصوابه: المنعوتة، واختلفن أو اختلفت».

الإتباعُ والقطعُ في الأماكن المتقدمة، وإن كان العاملُ أزيد من واحدٍ، فإن اتفق جنس العَامِل، فالإتباعُ والقطع في الأماكن المتقدمة أيضاً.

وإن اختلف جنسه، فالقطع ليس إلَّا، إمَّا إلى الرَّفع على خبر ابتداءٍ مضمر، أو إلى النَّصبِ بإضمار: أعْني. واختلاف جنس العامل، هو أنْ يكون أحد العوامل مِنْ جِنسِ الأفعالِ والآخر من جنس الأسماءِ أو الحروف والحرفان المختلفان في المعنى، بمنزلة العاملين المختَلِفين في الجنسِ، نحو قولك: مررت بزيد وَوَصلتُ إلى أخيك العاقلانِ.

وَإذا اجتمعَ في هذا البابِ صِفَتَانِ، إحداهُما: اسمٌ، والأخرى في تَقْديرِه، قدَّمت الاسمَ ثُمَّ الظرف، أو المجرور، ثُمَّ الجملةَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[1]، ولا يجوز خلاف ذلك إلّا في نادرِ الكلامِ أو في ضرورة، نحو قوله:

وبكرٍ العقلاءِ والظّرفاءِ؟، ولا يجوز الإتباعُ.

قوله: **(واختلافُ جِنْسِ العَامِل)** مثاله: ضربتُ عمراً وإنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، وهذا ضاربٌ بكْراً العقلاءُ، لا يجوزُ في «العقلاء» حينئذٍ الاتباع.

قوله: **(وإذَا اجتمعَ في هذا صِفَتانِ إلى آخر البيت)**. هذا الذي ذكرهُ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لو قالَ: هو الأكثر أو هو القياس أو الأقيس، لكان أَقْرب من قوله: **(ولاَ يجوزُ خلافُ ذلك إلاّ في نادرِ كلام أو ضرورةٍ)**، فإنَّ الذي أخذناه عن شيخنا[2] رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا اجْتَمعَ المفردُ والجُملةُ صِفَتينِ، جاز تقديمُ أيّهما شِئْتَ، واستدلَّ على ذَلِكَ بقوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾[3]، وقال سبحانه وتعالى في الأخرى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ﴾[4]، فَقدَّم المُفْرَد تارةً

(١) سورة غافر من الآية (٢٨).

(٢) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي، المتوفي سنة (٦٤٩هـ).

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٥٠).

(٤) سورة الأنعام من الآية (٩٢ - ١٥٥).

وفرعٍ يُغَشّي المتنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كَقِنْو النَّخْلَةِ المتعثْكِلِ[١]

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلّا حيث سُمِعَ، وتكون الصفة إذْ ذَاكَ مبنيةً على العامِل المتَقدِّم وما بعدَها بدلٌ مِنها، نحو قوله:

وبالطويل العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرَا[٢]

ولا يجوز حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه إذا كانت صفته في تقدير الاسم، إلّا مع «مِنْ» نحو قولهم: «مِنّا ظَعن وَمِنَّا أَقَامَ» أي: فريقٌ ظعنَ، وفريقٌ أقامَ، بشرط أنْ يكون الموصوف مما يجوز حذفُه، وما عَدا ذَلِك لا يجوز فيه حذف الموصوف إلّا في ضرورة. نحو قوله:

والجملة أُخْرَى[٣].

قوله: **(وَتكونُ الصِّفةُ إذْ ذَاك مبنيةً على العاملِ المتقدِّم)**. إذا قلنا: مَبْنِيٌّ ومَبْنِيّ عليه، فإنما يريد سيبويه[٤] وغيره من النحاة بالمبني: الثاني مطلقاً، سواء كان الثاني محدث به أو عنه، ويريد بالمبني عليه: الأول على أي حال كان - كما تقدم -.

قوله: **(بِشَرْط أن يكون الموصوفُ مِمَّا يجوزُ حَذْفُه)** يعني أنْ يكون الموصوفُ معلوماً، فيجوزُ أنْ يُسْتَغْنَى عن ذِكْرِه حينئذٍ.

قوله:

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٢١٨.

(٢) البيت من الرجز، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الكشاف ١/٢٥، وشواهد الكشاف ص١٠٧.

(٣) في حاشية المخطوطة تعليقة جاء فيها: «مثل ﴿أَنزَلْنَهُ مُبَارَكٌ﴾ في تقديم الجملة على المفرد قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ وقريب منه ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة المائدة، من الآية (٥٤)، وسورة التوبة، من الآية (١٢٨).

(٤) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/٥٩٢).

ترمي بكفَّي كان مِنْ أرْمَى البشَرْ[١]

أي: بِكَفَّي رجلٍ كانَ مِنْ أرْمى الْبَشر، فإن كانت الصفة اسماً لم يجز حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، إلّا إذا كانت خاصةً بجنس الموصوف، نحو: مررتُ بكاتبٍ، أو إذا كانت الصِّفة استُعْمِلت استعمال الأسماء فلم يظهر موصوفها أصلاً، نحو: الأبطحُ والأبرقُ والأجرعُ، وما عدا ذلك لا يجوز إقامته مقام الموصوف إلّا في ضرورةٍ، نحو قوله:

وقُصْرَيْ شَنِجِ الأنْسا ءِ نَبَّاحٍ من الشُّعُبِ[٢]

أي: ثَوْرٍ شَنِجِ الْأنْساءِ، وشَنِجِ الأَنْسَاءِ ليس مُخْتَصّاً ببقر الْوَحْش. ولا يجوز

كأنَّكَ مِنْ جمالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ عَلى رِجْلَيهِ بِشَنِّ[٣]

أي: جملٍ من جمال بني أُقَيْشٍ، فلو قُلتَ: مِنْ متعلقاتنَا لِيَسْتَقِرَّ في البَلد. لم يجز، لِأنَّه لاَ يُعلم، أَفرساً أم جملاً أمْ عبداً أو غير ذلك؟. فَيُلْبِسُ.

قَوْلُه: **(الصِّفةُ قد اسْتُعمِلت اسْتِعْمالَ الأَسْماءِ إلى آخره)** دَليلُ ذَلِكَ

---

(١) البيت من الرجز، ولم يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٣٩، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣، والخصائص ٢/ ٣٦٧، والشاهد فيه حذف الموصوف وإبقاء الصفة. كما ذكر المصنف.

(٢) البيت من الهزج، وقائله أبو دؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٨٨، وأدب الكاتب من ١١٧، واللسان ١/ ٥٠٢ (شعب)، ٢/ ٣١٠ (شنج)، ٢/ ٦٠٩ (نبح)، ٥/ ١٠٣ (قصر). والشاهد فيه قوله: «شنج» حيث حذف الموصوف، وهو صفة لثور، وليس هذا الموصوف بعض اسم تقدَّم مجرور بـ«من»، والحذف هنا ضرورة.

وقُصْرَي: مثنى قُصْر، وهو آخر ضلوع الفرس، والأُنْسَاء: جمع نَسَا وهو العرف، والنَّباح الشديد الصوت، والشُّعْبِ: جمع أشعب وهو المقترن القرنين.

(٣) البيت من الوافر، وقائله النابغة الجعدي في ديوانه ص١٢٦، والكتاب ٢/ ٣٤٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٨، وشرح ابن يعيش ٣/ ٥٩، ولسان العرب ٦/ ٣٧٣ (وقش)، ٨/ ٢٨٦ (قعقع). وبنو أقيش: هي من اليمن في إبلهم نفار، القعقعة: صوت الجلد البالي، وهو الشن عندما يحرك، والشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال» حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش.

الفصل بين الصِّفة والموصوفِ، إلّا بجُمَل الاعْتِراضِ، وهي كلُّ جملةٍ فيها تَسْديدٌ للكلام، نَحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[1] ولا يجوز فيما عدا ذَلِكَ، إلّا في ضَرورةٍ، نحو قوله:

أَمَرتْ من الكتَّان خَيْطاً وأَرسَلَتْ رسولاً إلى أُخْرَى جَرِيّاً يُعينُها[2]

جَمْعِهِم إيَّاهَا جَمْع الأَسْمَاءِ، قالوا: الأباطح والأبارق والأجارع، قيل: جمعوهن كـ«حمر» واخْتُلِف في التَّابعِ، فقيلَ: هُو في الْجَميعِ للعَامِل في الأَوَّلِ، لأن عامل الأول، يتفق في المعنى المقتضي للإعراب، فوجب أن يكون هو العَامِل في الثَّاني، ولِأَنَّه لولا اتّحادُ العامِل لجازَ الوَقْفُ على الأَوَّلِ.

قوله: **(وَلاَ يَجوزُ)** دَلّ أنه هو العامل، لأنَّ الوَقْفَ على العامِلِ دون المَعْمُول لا يجوزُ، وَلولاَ أنَّ العامِلَ واحدٌ، لَفَسد المَعْنَى، في نحو: جَاءَني غلامُ زيدٍ وعمرو، إذ يتعدد الغلام وهو واحد، وأجيبَ عن هَذا، بأنَّ هذه أَسْماءٌ وضعت لمعقوليته مدلولاً بها من غيرِ نَظرٍ إلى تعدادٍ، فَصحَّ نِسْبَتُها إلى مفردٍ وإلى متعددٍ، فإذا نُسِبَتْ إلى مُفْرَدٍ، فَهُو واضحٌ، وإذَا نُسِبَتْ إلى متعددٍ علم مدلوله أنَّ المراد جِنْسُها ومَعقُولَها وإنما جاء المتعدد وصرفت النعت.

وَقالَ ابنُ الحَاجِب[3]: وَمِنْهُم مَنْ يُقَدِّر عاملاً مثله في المتبوعات، لِأَنَّ قَولَكَ: أَعْجَبُ من قيامِ زيدٍ وعمروٍ، قيام أحدهما لا يُنْسَبُ إلَى الثَّاني، فوَجبَ التَّقديرُ في المَحل، ولولا ذلك، للزم إذَا جرَت على المنادَى أنْ يَكونَ المعربُ

(١) سورة الواقعة من الآية (٧٦).

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٥٠، والخصائص ٢/ ٣٩٦.

والجري: الرسول لجريه في آداء رسالته. والمراد: وأرسلت إلى أخرى رسولاً جَرِيا. والشاهد فيه قوله: «وأرسلت رسولاً إلى أخرى جَرِيًّا» حيث فصل بين قوله «رسولا» وبين صفته التي هي «جريا» بقوله: «إلى أخرى». وهو معمول أرسلت.

(٣) انظر: (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٣٥-٤٣٦/د موسى العليلي).

....

لاَ عَامِلَ لَه.

وتقدم جواب الأول، بأنها وضعت المعقولية مدلولا بها بلا - كما تقدم - وعن الثاني بأنه إن عدم العامل، فقد وجب ما يقوم مقامه على ما نبه عليه في المنادى.

[٨٠/ب] وقال ابنُ الحاجِب(١)/ أيضاً، وَمِنهُم مَن قَالَ: العاملُ في التَّابِعِ عَامِلُ الأَوَّل مع الأَوَّل. انتهى، لِأَنَّ أحدهما غير مُسْتقلٍ، فوجب أنْ يَكونَ العاملُ كما في الخَبر، فَإِنَّ عامله المُبتدأ أو الابْتِداءُ.

وأجيب: بأن المتبوع، قد يكون مما لا يعمل كالضمير والعلم، ومنهم من قال: العاملُ في الصِّفَةِ كَوْنَها صِفةٌ، وهو أمرٌ مَعْنَوِي، وَهذا مَنْقولٌ عن الأَخْفَشِ(٢) سعيد بن مسعدة رَحِمَهُ اللهُ، واستدل على ذلك بِصِفةِ المُنادَى، وتقدَّم الجوابُ عَنه، وألْزِمَ أيضاً أَنَّه لَيْسَ نظير، إذْ لاَ عَهْدَ لَنَا بعَامِلٍ يَعْمَلُ تارةً رفعاً، وأُخْرَى نصباً، وأخرى جراً، والأكثر أن البدلَ والعَطْفَ بحرفٍ عَامِلُهُ غير الأَوَّلِ، واستدلُّوا في البَدَلِ بوجود ذلك في قوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾(٣) ولذَا فَرَّق النحاةُ بين البَدَلِ والعَطْفِ بالحرف، وبين سائر التوابع، في المُنادَى، في جَواز حَمْلِهَا على اللَّفْظِ والمَوْضِعِ، وتَنْوينِ بَعْضِها على ما بين في المنادى، وأجيب عن التكرار، بِأَنَّه أعيد للتوكيدِ، واستدل في العطف بِأَنَّه لَولاَ أنَّه غير الأول، للزم أن يعمل في

---

(١) في شرح الكافية للرضي (٢/ ٩٦٢ تحقيق د/ حسن حفظي): وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل. أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال:

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة. وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول، ومذهب سيبويه أولى. وينظر: (الكتاب ١/ ٢٠٩، والهمع ٢/ ١١٥).

(٢) ينظر: (الكتاب ١/ ٢٠٩، وشرح الكافية ٢/ ٩٦٣).

(٣) سورة الزخرف، من الآية ٣٣.

. . . .

الاستفهام ما قبله، في، نحو: أَبِزَيدٍ مررتَ أَمْ عَمْروٍ، فَلوْلاَ إعادةُ العامِلِ، للَزِمَ أَنْ يُعملِ ما قَبْل أَمْ في مَا بَعْدَها، وعورض هذا: بـ(اخْتَصَم زيدٌ وعمروٌ)، فَقِيلَ: لَو كانَ، العاملُ غير الأَوَّلِ للزِمَ أنْ يَسْتَقِلَّ «اختصم» بفاعلٍ واحدٍ، وذَا لا يجوزُ. وأجيب عَنْه: بأنَّه لما لَم يَظْهر الثَّاني صَارا كشيءٍ واحدٍ، وَلِأَنَّهُ لولا إتحادُ العاملِ، للزم أن تكون «أَمْ» في هذه الصورة منقطعة، لأنها تَكون جملتين، وأجيب عنه بما أجيب، من أنه لما لم يظهر صَارا كشيءٍ واحدٍ.

باب عطف النسق

وهو حملُ الاسمِ على الاسمِ، أو الفعل على الفعلِ، أو الجملةِ على الجملةِ، بِشَرْط تَوسُّطِ حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك.

ولا يحمل الفعل على الاسمِ، ولا الاسم على الفعل، ولا المفرد على الجملة، ولا الجملة على المفرد، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[1].

المعنى: إنَّ الَّذينَ صدَّقُوا وأَقْرَضُوا، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2]، أي: وقابِضات.

والحروف الموضوعة للعطف، هي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحَتَّى، وَأَوْ،

بابُ عطف النسق

قوله: **(حمل الاسم على الاسم)** معناه: أن تدخل الثاني في إعراب الأول، إمَّا لفظاً أو حكماً، سواءٌ دخل في حكم الأول كالواو والفاء، أو خرج مِنْهُ كَ«لاَ».

وقوله: **(أو الفعلِ على الفعل)** يَنْبَغي أنْ يقولَ: إذَا اتَّفقَا في الزَّمانِ، فإنَّ ذلَك من شرطِ جوازِ عَطْف الفِعْلِ على الفعلِ[3]، على ما سيجيء تعليلهُ - إن شاء الله تعالى.

قوله: **(حتى يكون أحدهما في تَأْويلِ الآخر)** هذا الشرط يَشْمل أربعة الأشياء الَّتي ذكرَها[4].

---

(١) سورة الحديد، من الآية، (١٨).

(٢) سورة الملك، من الآية (١٩).

(٣) ينظر: شرح (جمل الزجاجي ١/ ٢٥٠).

(٤) وهي حمل الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، والمفرد على الجملة، والجملة على المفرد.

وأَمْ، وَإِمَّا، وبَلْ، ولا بد، ولكن، ولَا، إِلَّا أنّ «إِمَّا» ليست بعاطفةٍ في الحقيقة، وإنما ذكرت في الجملة لمصاحبتها لها.

فَأَمَّا «الواوُ» فللجمع بَيْنَ الشيئين من غير تَعرّضٍ لترتيبٍ ولَا مُهْلَة.

وأمَّا «الفاءُ»، فللجمع والترتيب من غير مُهْلَةٍ.

قوله: **(من غَير تعرُّضٍ لترتيب ولاَ مُهْلَةٍ)** هذهِ المسْأَلةُ قد صَارت من الشُّهرة بحيثُ لا تحتاج إلى إقامةِ دَليل عَلَيْها.

قوله: **(وأما الفاءُ... من غَير مُهْلَةٍ)**[1] يريدُ بهذا أَنَّها للتعقيب، ثم التَّعْقيبُ قد يكون في مَعْنى الْعَامِلِ، أو في الذِّكْر، كَما قالَ، وَقد يكون في الإمْكانِ، كقولنا: دخلتُ حلبَ فَدِمَشْقَ، فهنا معناه التعقيبُ في الإمكان، أي: دخلتُ دِمَشْق بعد دُخُولِ حَلب، بِحَسَبِ الإمْكانِ، أي لم أتلبث في الطريق، ولم أبطئ بكَ على حسب ما يمكن، وقد أوْرَدَ عَلى كَون الْعَامِل للترتيب والتَّعْقيبِ قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[3] وبهذه الآية، أخذ «داود الظاهري»[4] في كون

---

(١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٢٨/١: «وأما الفاء ففيها خلاف، فمذهب البصريين، أنها للترتيب في كل موضع، والفراء موافق لهم في أنها للترتيب، إلاّ في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر، ويؤولان لمعنى واحد، فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مرتبة، وذلك نحو قولك: أعطيتني فأحسنت إليَّ، وأحسنت إليَّ فأعطيتني، يجوز أن يتقدم عنده الإحسان على الإعطاء، وإن كان الإحسان إنما وقع بعد الإعطاء، لأن الإعطاء سبب الإحسان، وهو إحسان في المعنى. وذهب الجرمي: إلى أنها للترتيب إلاَّ في الأماكن والمطر. . . ، وذهب طائفة من الكوفيين، إلى أن الفاء لا ترتب بمنزلة الواو، والصحيح من ذلك كله القول الأول».

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤).

(٣) سورة النحل من الآية (٩٨).

(٤) هو داوود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وهو أول من جهر بهذا القول، قيل: كان عقله أكبر من علمه. له عدة مصنفات منها: ابطال التقليد، وإبطال القياس وكتاب الحجة، والرد على أهل الإفك، والمسائل الأصبهانيات وغير ذلك توفي سنة (٢٧٠هـ). =

وترتيبها قد يكون في معنى العامل، وقد يكون في الذِّكْرِ، نحو قوله:

عَفا ذُو حُسَىً من فرتنى فالْفَوارعُ فجنبا أَريكٍ فالتلاعُ الدَّوافِعُ[١]

لأن المخبر قد لا تحضره أسماءُ هذه الأماكن في حينٍ واحدٍ، فما سبق إلى ذكره أتي به أولاً، وما تأخر في ذكره عطفه بالفاء.

وَأَمَّا ثُمَّ فللجمع والمُهْلَةِ، ....

[٨١/أ] الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة. ولا/ دليلَ في ذَلِك، لأنَّ تقدير الكلام، والله أعلم: فَإذا أَرَدْتَ القراءَةَ فاسْتَعِذ باللهِ[٢]، وأما الجواب عن الآية الأولى: فيجوز أنْ تكون الإرادة أيضاً محذوفة فيها كما كانت محذوفة في الآية الأخرى، وتقديره والله أعلم: «وَكَم مِنْ قريةٍ أَرَدْنَا إهْلاَكَها». وقد أَجَبْتُ فيها بجوابٍ آخر، وهو أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ أي: فحكمُ مجيءِ الْبَأْسِ متأخرٌ عن الإهلاك، فالفاء على بَابِها حينئذٍ[٣]، والله أعلم.

قوله: **(وأَمَّا «ثُمَّ» فللجمع والمهلة)**. يعني بالجمع أن ما قبلها وما بعدها داخلان في الحكم المذكور، ويعني بالمهلة: أن ما بعد الفاء متراخٍ عَمَّا قبلها في ما نسب إليهما من الحُكْمِ، وكان ينبغي أن يقولَ: فَلِلْجَمعِ والتَّرتيبِ والمهلة[٤]، وكأنَّهُ ظَنَّ أنَّ قوله: (والمهلة) مغنٍ عن ذَلِك، وفيه نظر، إلاَّ أنَّ

=ترجمته في: (الأنساب ص٣٧٧، والفهرست ٢١٦/١، وتذكرة الحفاظ ١٣٦/٢، وتاريخ بغداد ٣١٩/٨، وهدية العارفين ٣٠٩/١).

(١) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني في ديوانه ص٣٠، وجمهرة اللغة ص٤٨٠، ولسان العرب ٣٧/٨ (تلع)، ٣٩٠/١٠ (أرك)، ٣٢٢/١٣ (فرتن)، وخزانة الأدب ٤٥١/٢. والشاهد فيه مجيء الفاء لمطلق الجمع، وهو الترتيب اللفظي فقط.

وذو حُسىً: واد من أرض الشربة من ديار عبس وغطفان، وفرتنى: اسم امرأة، وقيل: الأمة والزانية، والفوارع: جمع فارعة وهي أعلى الجبل، وأريك موضع في ديار غنى بن يعصر، والتلاع: مجاري الماء إلى الأودية، الدوافع التي تدفع الماء إلى الوادي.

(٢) ينظر: (الدر المصون ٢٨٥/٧-٢٨٦).

(٣) ينظر في ذلك: (الدر المصون ٢٤٨/٥-٢٤٩).

(٤) خالف في ذلك كل من قطرب والفراء، فالأول يرى أنها لا تفيد الترتيب، والثاني: يرى أنها =

وحَتَّى بمنزلة الوَاوِ، إلاّ أنَّها تُفَارِقُها في أنَّ ما بعدها . . . .

الترتيب والمهلة التي ذكر قد يكونان في معنى العامل كـ«جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرٌو، وضربتُ زيداً ثُمَّ عمراً، ومررت بزيدٍ ثُمَّ عمروٍ، وَلِذَلَك قالَ سِيبويه رَحِمَهُ اللهُ: «فالمرور ها هنا مروران»[١]، وقَدْ يَكونَانِ في الاختيار، كقولك: أكلتُ اليومَ ثُمَّ أكلتُ أَمْس، فهذَا لَيْسَ للتَّرتيبِ في الوجود، لأنَّ أكلَ أَمْسِ مُتَقدِّمٌ على أَكْل اليومِ ضرورةً، وإنما أردتَ أنْ تُخْبِرَه على هذَا التَّرتيبِ، وعلى قول الشَّاعِر:

إنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوه ثُـمَّ قَـدْ سَـادَ قـبلَ ذَلِـكَ جَـدُّهُ[٢]

وعليه يتخرَّج قوله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣] ومن المَعْلوم أنَّ هذِه الأعمال تتقبل بعدَ الإيمان لا قبله، فيتخرج على: أَنَّ الإيمانَ قبلَ الإطعام، وإنما ذكره بعده للترتيب في الإخْبَارِ لاَ الْوَاقِع[٤]، وكَذلِك يحمل عليه أَيْضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[٥] أي: أَسْلَم، وَحَمله الزمخشري[٦] رَحِمَهُ اللهُ على دَوامِ الاهتداءِ وثباتِه، وكلا المحلين صحيحٌ حسَنٌ.

قوله: (و«حَتَّى» بمنزلة الواو) فيه نظر، فَإِنَّهم نَصُّوا على أن «حتى» للترتيب[٧].

=بمعنى الفاء، في إفادة الترتيب بلا مهلة. ينظر: (الهمع ٥/ ٢٣٦).

(١) الكتاب ١/ ٤٣٨.

(٢) البيت من الخفيف، وقائله أبو نواس في ديوانه ١/ ٣٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧-٤١. وورد بلا نسبة في رصف المباني ص١٤٧، والجنى الداني ص٤٢٨، والمغني ١/ ١١٧. والتمثيل به على مجيء «ثُمَّ» لغير الترتيب.

(٣) سورة البلد، من الآيات (١٣-١٧).

(٤) ينظر: (البحر المحيط ٨/ ٤٧٦، والدر المصون ١١/ ١٠).

(٥) سورة طه، من الآية (٨٢).

(٦) المفصل ص٣٠٤.

(٧) ينظر: (المفصل ص١٤١، والجنى الداني ص٥٠٣).

لا يكون إلاّ جزءاً مما قبلها، أو مُلْتَبِساً به. كقولك: خرج الناسُ حَتّى دَوابُّهم، ولا يكون إلاّ عظيماً أو حقيراً.

وأما «أوْ» فلَها خَمْسَةُ معانٍ: الشَّكُّ، والإبْهامُ، والتَّخييرُ، والإباحةُ، والتفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[1]، فأَو فصلت

وقوله: (لاَ تكون إلاّ جزءاً) يَنْبَغي أن يقول: آخر جزءٍ، فإنَّ الجزء الأولَ أو الأوسط، لا يكونان بعد «حتى»، وإنما اشترط التعظيم أو التحقير، ليظهر معنى الغاية الذي فات هنا، وحصل بظهور الجر في الجارة، لأنها لا تخرج في كُلّ أقسامها عن معنى الْغَايَةِ.

واعلم أنَّ، الواوَ والفاءَ وثُمَّ وحَتّى: أربعتها تَجمع في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، كقولنا: خرج زيدٌ وعمرو، وقام القومُ حتى زيدٌ، ولا التفات لقول من قال: إن الحكمَ هُنا مُختصٌ بالمفرداتِ دُونَ الجُملِ، فقد نص النحاة - رحمهم الله - على اشتراكِ الجُملِ والمُفْرَداتِ في هذَا الحُكْمِ. مثل الزمخشري رحمه الله بقوله[2]: «بكر قاعد وأخوه قائم، وأقامَ بشرٌ وسافرَ خَالِدٌ»، ثم قال[3]: «فيجمع بين مضموني الجملتين في الحصول».

[٨١/ب] / قوله: (وَأَمّا «أَوْ» فلها خمسة معانٍ). لَيْس بِتَرْتيبٍ مُسْتَحْسَنٍ، بل أحسنُ من ذلك أَنْ يَقول: أو تستعمل في مَوْضعين في الخبرِ والأَمْر، فهي في الخبَر على ثلاثةِ أَقْسَام: للشَّكِ، والإبهام، والتنويع، مثال الشك قول غير المحقق: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، ومثال الإبهام إذا قاله المحقق لمجيء أحدهما ولكنه لا يؤثر أن يعلم السامع حقيقةَ الأَمْر، بل يؤثر أن يبهم القضية، وقد قيل الوجهانِ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4]، فَمَنْ قالَ معناها في

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٣٥).

(٢)(٣) المفصل ص٣٠٤، وتمام عبارته: «فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيدٍ، وبين مضموني الجملتين في الحصول».

(٤) سورة الصافات، من الآية (١٤٧).

ما قال اليهود مما قالت النصارى، وَأَمَّا أَمْ، فتكونُ: مُتَّصِلَةً ومنفصلةً، فالمُنْفَصِلَة، يتقدَّمها الإسْتِفهامُ والخبرُ ولا يقعُ بَعْدَهَا إلاَّ الجملةُ.

وتَتقدَّر وَحْدَها بِـ«بَلْ والْهَمزَة» وجوابُها نَعم، أَوْ لَا. التقدير: بَلْ أعمر قائمُ!

الإبهام، قال: لأنَّ الله تَعالى يَعْلم حَقِيقَةَ عِدَّتَهم، وإنما أَبْهَمَ علَيْنا، ومَنْ قال: معناها الشك. قال: الشَكُّ في الآية بالنسبة إلى الرَّائي، أيْ: إذَا رآهم راءٍ، قال: «هؤلاءِ مائة ألف أو يزيدون».

ومثال التنويع، قولك للإنسان: تُرْكيّ أَوْ حَضرمي أَوْ أَرْمني.

وَفي الأَمْر تكونُ للتَّخيير أو للإباحةِ[1]، فالتَّخييرُ في الأَشْياءِ التي أَصْلُها المَنْعُ، نحو قولك: خذ درهماً أو ديناراً، والإباحة في ما ليس أصله المنع، نحو قولك: جَالِس الحَسنَ أو ابنِ سيرين، وتَعلَّم الفِقْهَ أو النَّحوَ.

قوله: (**يتقدمها الاستفهامُ**) مثاله: هَلْ زيدٌ قائمٌ أم عمرو قائمٌ؟، والخبر فقد مثَّل هو عليه[2].

قوله: (**ولا يقعُ بَعْدَها إلاّ الجُملَةَ**)، فيه نظر، فإنَّهم نَصُّوا على أَنَّك إِذَا قُلْتَ: هل قائمٌ زيدٌ أمْ عَمروٌ، إنَّ «أَمْ» هَاهُنا المُنْقَطِعةِ، وإنْ كانَ بَعْدها مفردٌ، لَكِن لَو قالَ: الغالبُ في ما بعدها الجُمْلةُ، لِكَوْنِه كلاماً مستأنفاً، لم يكن بِقَوْلِه بَأْسٌ.

قوله: (**وليست بعاطفة**)[3] فيه نظر، فإنه رَحِمَهُ اللهُ قَدَّرها بِـ«بَلْ والهمزة» وَ«بَلْ» للعطف، فكيفَ يُقدِّر بحرف العطف ما ليست عاطفةً؟.

---

(١) قال المرادي في الجنى الداني ص٣٤٥: «والفرق بينهما: جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير».

(٢) قال في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٦: «وقام زيد، أم عمرو منطلق».

(٣) قوله: «وليست بعاطفة» لم يرد في المقرب، وإنما ورد في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٧، قال: «وسميت «أم» هذه المنفصلة، لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها، وليست بعاطفة، لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً، بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد».

والمتصلةُ هِي العَاطِفَةُ، وهي الَّتي لا تَتقدَّمها إلاّ همزةُ الاستفهام لفظاً أو نيةً. ولا يكون ما بعدها إلاّ مفرداً، أو في تقديره، وتتقدر مع الهمزة بأيهما، أو أيهم وجوابها أحدُ الشَّيئين أو الأشياء، وذلك نحو قولك: أَقام زيدٌ أم عمروٌ؟،

وقد قال الجرجاني رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الإيضاح»[١]: «ومَن لاَ يُحقّق من المفسرين، يقولُ: إنَّ «أَمْ» هنا بمنزلةِ الهَمْزةِ، وذَاك غَيرُ صَحيح، لما ذكرنا من أَنَّ «أم» يتضمن معناها[٢] «بَلْ»، ويدلك على أَنَّ «أَمْ» ليست[٣] كالهمزةِ على الإطلاقِ، أَنَّك لَو قُلْتَ: إِنَّها لإبلٌ أَمْ هِيَ شاءٌ، لم تكن قَد عَلَّقتَ قولك: أَهي شاء بالجملة التي قبلها، وإذا قلت: إنَّها لإبلٌ أمْ شَاءٌ: كنت قد عطفت هَذه على الأُولى، كما يكون إذا أفصحت بـ«بَلْ» فقلت: إنها لإبل بَلْ هِي شاء، فلو كانت «أَمْ» كالهمزة سواء، لم يكن فيها معنى الإضراب، ولا كانت عاطفةً قبل فاعرفه» انتهى.

فهذَا الكلامُ من الجُرْجَاني رَحِمَهُ اللهُ نَصَّ على أَنَّ «أَم» المنقطعة تكون عَاطِفَةً، وبَعْضُهم[٤] يقدر المُنْقَطِعَةَ بِـ«بَلْ» من دُونِ هَمْزةٍ، وقيلَ: التَّقْديرانِ في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٥]، فَقدَّرها بَعْضُهم: بَلْ أَيقولونَ افْتَراهُ، وقَدَّرها آخرون[٦]: بل يَقُولون افْتَراهُ.

قوله: **(والمتصلةُ هي العَاطِفَةُ)**. ذكر شروط المُتَّصلَةِ، وَهِي كَما ذَكرَ: أَنْ يتقدَّمها هَمزةُ الاسْتِفهامِ إمَّا ملفوظاً بها كما مثل، أو مقدرةً، كَقول الشَّاعِرِ:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٥٣-٩٥٤ت كاظم المرجان.

(٢) في المطبوع: «معنى».

(٣) في المطبوع: «ليس».

(٤) ذهب إلى ذلك الكسائي وهشام. (الهمع ٥/ ٢٤٢).

(٥) سورة السجدة، من الآيات (١-٣).

(٦) ينظر: (مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٦٧، والإملاء ٢/ ١٨٩)، وشرح الكافية ٢/ ١٣٣٧ تحقيق د. يحيى بشير).

التقدير: أيّهما قام. والأحسنُ فيهما توسُّط الذي لَا يُسْئَل عنه، نحو قولك: أزيدٌ قامَ أم عمْرو؟، وقد يجوز تقديمه، نحو قولك: أقام زيدٌ أم عمروٌ؟، وتأخيره، نحو قولك: أزيدٌ أم عمرو قامَ؟.

لعمرك ما أدري وإنْ كنت دَارياً بسبع رمينَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[(١)]

يريدُ: أَبِسَبْعٍ، والشرطُ الثَّانِي: أنْ يكون بَعْدَهاَ مفردٌ، كذَا ذَكرهُ أَبو عَلِيٍّ[(٢)] وزاد ابن خروف: أَو جُملةً مُعادلةً، نحو: أَقامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ، وَيعني بالمعادلة: أن أحدهما معلوم عنده لا بعينه، فقد تعادلا في علمه، أي استويا، ولعله الذي عناه المصنف رحمه الله بقوله: أَو فِي تَقْديرِهِ[(٣)].

والثالث: أَنْ يكون معنَى الْكَلام: أَيَّهما، أَو أَيّهم، ولذلك لَزِمَ في جوابها التعيينُ، وبهذا الشرط سميت المُتَّصِلَة، لِأَنَّ ما قبلها وما بعدها مقدرٌ بجملةٍ واحدةٍ، وهو أَيّهما كان، فصار مجموع الكلام جملة واحدة في المعنى، فاتَّصلَ بَعضُه ببعضٍ، وأمَّا ما ذكره بعد الشروط الثلاثة التي ذكرها من قوله:

(والأحسن فيهما/ توسط الذي لا يُسئَل عنه... ويجوز تقديمه... ويجوز تأخيره)، [٨٢/أ] فإن هذا الأمر جعله ابن الحاجب[(٤)] رحمه الله شَرْطاً ونَصَّ فيه علَى أَنَّه يجب أَنْ يَلي أحدُ المتعادلين الهمزة، والآخر «أَمْ». فَيجبُ عِنْدَه أنْ تَقولَ: أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ، بتأخير «عِنْدك» عَن «زَيْدٍ»، ولا يجوزُ تَقديمه عنْدَه أصلاً، والمصنف رحمه الله ذكر جواز تقديمهِ، فَحصَلْنا مِنْ هَذَينِ الكلامين على تَردد في أَنَّه شَرْطُ «أَمْ».

---

(١) البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٦٦، والكتاب ٣/ ١٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١، والأزهية ص١٢٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، والدرر ٦/ ١٠٠. والشاهد فيه قوله: بسبعٍ رمين الجمر أو بثمانٍ، يريد: أبسبع، فحذف همزة الاستفهام قبل «أم» المتصلة.

(٢) ينظر: (الإيضاح ص٢٩٨).

(٣) يعني في تقدير المفرد، قال في شرح الجمل ١/ ٢٣٧: «ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها، أقام زيد أم قعد؟ تريد أيهما فعل، القيامَ أم القعود؟. فوقع: أم قعد، موقع: القعود في المعنى».

(٤) انظر: (الإيضاح ٢/ ٢٠٨).

وأما «إمّا» فلها ثلاثة معان. الشك، نحو قولك: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، والإبهام كذلك، إلاَّ أنك تعلم القائم منهما، والتخيير، نحو قولك: خذ من مالي إمّا ديناراً، وإمّا ثوباً. والأفصح فيها، كَسْر الهَمْزَة، ويجوز فتحها، ومن ذلك قوله:

تُنَفِّحُها أمّا شمالٌ عَرِيَّةٌ وأَمَّا صباً جُنْحَ الظَّلامِ هَبُوبُ[(١)]

وكذلك أيضاً الأفصح فيها، أن تكرر، وقد لا تكرر بشرط أن يكون في

قوله: **(إمَّا)** لَيْسَتْ بِعاطفةٍ في الحقيقةِ[(٢)]، لِأَنَّها لو كانت عاطفة، لكانت العَاطِفةُ «إمَّا» الأولى، أَو الثَّانية، ولا جائز أنْ تكون الأولى هي العاطفة، لأنها لو كانت عاطفةً، لَكَانَتْ: إمَّا عاطفة مفرداً على مُفْرِدٍ، أَوْ جُمْلَةً على جملةٍ، ولا جائز أَنْ تكون عاطفةً جملةً على جملةٍ، لأَنَّها لا جُملَة قَبْلها، وَلاَ بَعْدهَا، ولا جائز أن تكون عاطفة مفرداً على مفردٍ، لأنَّ ما قبلها فِعلٌ، وما بعدها اسمٌ، وَلاَ يُعْطَفُ الفعلُ على الاسمِ، وَلاَ الاسمُ على الفعلِ، فانتفى أن تكون الأولى عاطفة، ولا جائز أنْ تكون الثانيةُ عَاطِفةً، لأنَّ معها الواو، وجميع حروف العطف إذا اجتمعت مع الواو، كانت الواو العاطفة، وهن لسن عواطف، وإذا انتفى أنْ تكون الأولى هي العاطفة، وأن تكون الثانية هي العاطفة، انتفى أن تكون من حروف العطف.

قوله: **(وأمّا «إمَّا» فلها ثلاثةُ معانٍ)**، نَزَّلَ مِنها: التفصيلُ، والإباحةُ الَّذين

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو القمقام الأسدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٧، والدرر ٦/ ١٢٠، والشاهد فيه قوله: «أمَّا» مرتين بفتح الهمزة، والأفصح كسر همزتها.

(٢) نُقِلَ هذا المذهب عن يونس وأبي علي الفارسي وابن كيسان. ينظر: (التسهيل ص١٧٤، والجنى الداني ٤٨٧، وذكر ابن عصفور في شرح الجمل اتفاق النحاة على أنها ليست عاطفة فقال: «اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلاّ أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها... والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان: أحدهما مجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قام إما زيدٌ وإما عمرو، فتلي «إمّا» قامَ، وحرف العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه. والثاني أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو، فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف».

الكلام ما يغني عن تكرارها، وهو إمَّا «أو» وإمَّا «إلاَّ» نحو، قوله:

فَـإِمَّـا أنْ تـكـونَ أخـي بـحَـقٍّ فَـأَعْـرِفَ مـنـك غَـثِّي من سَـمـيـنـي
وإلاَّ فَـاطَّـرِحْـنـي واتَّـخِـذْنـي عـدوّاً أتَّـقِـيـكَ وتَـتَّـقـيـنـي[1]

وقد لا يكون في الكلام ما يغني عن تكرارها وذلك قليلٌ جداً، نحو، قوله:

تُـهـاضُ بـدارٍ قـد تَـقـادَمَ عَـهْـدُهـا وَإمّـا بـأمـواتٍ ألَـمَّ خَـيـالُـهـا[2]

وأمّا «بَلْ»، ولاَ بَلْ، فإنْ وقع بعدهما جملة: كانا حرفي ابتداءٍ، ويكون معناهما الإضراب عما قبلهما، واستئناف الكلام الذي بعدهما، والإضراب إمَّا على جهة الإبطال لَه، وإمَّا على جهة التَّركِ من غير إبطالٍ، و«لا» المصاحبة لها لتأكيد معنى الإضراب.

وَإنْ وقع بعدهما مفرد، كانا حرفي عطف، ويكون معناهما الإضراب عن جعل الحكم للأول، وإثْبَاتُه للثَّاني، ولا يعطف بهما في الاستفهام، و«لا» المصاحبة لها في الإيجاب، والأمر نَفْيُ، نحو قولك: قام زيدٌ، لاَ بَلْ عمرو،

ذكَرهُما في «أَوْ»، ولا أعلمُ ذلك، فإنَّ الذي ذكر النحاةُ كُلّهم: أنَّ مَعْنَى «إمَّا» كمعنى «أَوْ» في جميع أقسامها[3].

قوله: **(ولا يعطف بهما في الاستفهام)**، لا يقال: هل قام زيدٌ بل عمرو؟.

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للمنقب العبدي في ديوانه ص٢١١، وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٦، والأزهية ص١٤٠، والمغني ١/ ٦١، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠، والدرر ٦/ ١٢٩. والشاهد فيهما: حذف «إمَّا» الثانية استغناءً عنها بـ«إلاَّ».

(٢) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة في ملحق ديوانه ص١٩٠٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠ وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١، والمنصف ٣/ ١١٥، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٠٢، ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦.
والشاهد فيه قوله: «وإمّا بأمواتٍ» والمراد: يُلِمَّ إمّا بدارٍ وإمَّا بأموات» فحذف إمّا الأولى مستغنياً عنها بالثانية.

(٣) وهي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل. ينظر: (الجنى الداني ص٤١٨، والهمع ٥/ ٢٥٢).

واضربْ زيداً، لا بل عَمراً، وفي النهي والنفي تأكيدٌ، نحو قولك: لا تضرب زيداً، لا بلْ عمراً، وما قام زيدٌ، لا بل عمروٌ.

وأمَّا «لكنْ»، فإنْ وقع بعدها جملة، كانت حرف ابتداء، ويكون معناها: الاستدراك، ويتقدمها الإيجاب والنفي، وتكون الجملة التي بعدها مضادةً لما قبلها، وذلك، نحو قولك: قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يقم، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ قامَ.

وإنْ وقعَ بعدها مفردٌ كانَتْ عاطفةً، ويكون معناها الاستدراك، ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي.

وَأمَّا «لا» فلإخْراجِ الثَّاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلاَّ بعد أمرٍ أو إيجاب، ويجوز في الأسماء كلها عطف بعضها على بعضٍ من غير شرطٍ إلاَّ ضمير الخفض[1]، . . . .

قوله: **(ويكون مَعْناها الاستدراك)**، معنى الاستدراك، مخالفةُ الثَّاني للأول في الإيجاب والسَّلب. إمَّا لفظاً ومعنىً، أَوْ معنىً دون لفظ، فمثل المصنف باللفظ والمعنى[2]، ومثال المَعْنَى دون اللَّفظِ: قامَ زيدٌ لكن عمرو قاعدٌ، وسافر بكرٌ لكنْ خالدٌ مقيمٌ، فمعنى: قاعدٌ، أَيْ: لم يقم، ومعنى: مقيمٌ، أي: لم يُسافِرْ.

وقوله: **(ولا يعطف بها إلاّ بعد النفي)**، إنما لزم النفي قبلها هنا، لأنَّ مَا بعدها مفرد، والمفرداتُ كلها على الإيجاب، وقَدْ مَضَى معنى الاستدراك، فَلَزِم منه أَنْ يكون ما قبلها نفياً لِيَخْتَلِفَا، بخلاف الجملة، فإنَّه إذا كان ما قبلها مُوجباً أمكننا أن نجعل ما بعدها مَنْفِياً. فتحصل المخالفة.

قوله: **(بعد أَمرٍ أو إيجابٍ)** مثال الأمر: اضرب زيداً لا عمراً، ومثال الإيجاب: قام زيدٌ لا عمروٌ.

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٤١: «إلاّ ضمير الرفع المتصل، وضمير الخفض».

(٢) بقوله: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ قامَ.

فإنه لا يُعْطَف عليه إلاّ بإعادة الخافض، نحو قولك: مررت بكَ وبزيدٍ.

قوله: **(فإنَّه لا يُعطفُ عليه إلاَّ بإعادَة الخَافض)** اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فأجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس(١).

أما السَّماعُ، فقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾(٢) في قراءة حمزة(٣) رضي الله عنه، وبقوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٤) فقالوا: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ معطوفٌ على الكاف في ﴿قَبْلِكَ﴾(٥). وبقوله تعالى/: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾(٦) فـ﴿مَآ﴾ معطوفة على الضمير المجرور بـ«في»(٧). [٨٢/ب]

وبقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٨) بجَرِّ ﴿ٱلْمَسْجِدِ﴾ عطفاً على الضَّمير(٩)، وبقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾(١٠) فـ«مَنْ» معطوفةٌ على المجرور في «لكم»(١١). وبقول الشاعر:

---

(١) ينظر: (الإنصاف ٢/ ٤٦٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٧، وشرح الرضي ١/ ٢٩٥، والتصريح ٢/ ١٩٠، وحاشية الصبان ٣/ ٩٩).

(٢) سورة النساء من الآية الأولى.

(٣) الدر المصون ٣/ ٥٥٤ قرأ حمزة ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بالجر، وفيها قولان: أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون... والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور، بل الواو للقسم. وهو خفض بحرف القسم، مقسمٌ به.

(٤) سورة النساء من الآية (١٦٢).

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

(٦) سورة النساء من الآية (١٢٧).

(٧) ينظر: (الدر المصون ٤/ ١٠٠-١٠١).

(٨) سورة البقرة من الآية (٢١٧).

(٩) ينظر: (الدر المصون ٢/ ٣٩٤).

(١٠) سورة الحجر من الآية (٢٠).

(١١) ينظر: (الدر المصون ٧/ ١٥٢).

. . . .

فالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهجُونَا وتَشْتمُنا فاذْهَب فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عجبِ(١)

وبقول الشاعر:

تُعَلَّق في مِثْلِ السَّواري سُيُوفُنَا ومَا بَيْنَها والكعبِ غوطٌ نَفانِفُ(٢)

وبقول الشاعر:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِي أفيها كان حتفي أَمْ سِوَاهَا؟(٣)

وبقول الشاعر:

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجماجمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعيمٍ ذِي اللِّواءِ المُحْرِقِ(٤)

(١) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٢/٣٩٢، واللمع في العربية ص١٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٨، والشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في «بك» بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة، وهو جائز عند الكوفيين مطلقاً.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مسكين الدارمي في ديوانه ص٥٣، والحيوان ٦/ ٤٩٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤.

السواري: جمع سارية، وهي العمود، والغوط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض ونفانف، جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيئين. والمعنى، أن نومه طوال، وأن سيوفهم وهي معلقة عليهم كأنها معلقة على سواري. وبينها وبين الأرض غائط ومهوى. أي مسافة.

والشاهد فيه قوله: «والكعب» حيث عطفه على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فهو ضرورة عند البصريين.

(٣) البيت من الوافر، وقائله العباس بن مرداس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٨، وخزانة الأدب ٢/٤٣٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٤.

والشاهد فيه قوله: «أم سواها» حيث خرجت سوى عن الظرفية، فوقعت في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض من «فيها»، والتقدير: أم في سواها.

(٤) البيت من الكامل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٦٦، وشرح عمدة الحافظ من ٦٦٢، والبحر المحيط ٢/١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٥.

والشاهد فيه قوله: «عَنْهُم وَأَبي نُعَيْم» حيث عطف قوله: «أبي نعيم» على الضمير المتصل المجرور محلاً بـ«عن» من غير إعادة الجار، وذلك جائز عند الكوفيين، ضرورة عند البصريين.

. . . .

أي: وعَنْ أَبِي نُعَيمٍ.

وبقول الشاعر:

آيـــكَ أَيِّـــهْ بـــي أو مُـــصَـــدِّر   من حُمْرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[1]

وَأَمَّا القِياسُ، فقالُوا: كما يَجوزُ العَطْفُ على الظَّاهِرِ المجرورِ بغير إعادةِ الجار، فتقولُ: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فَكَذَلِك، يجوز في الضمير، بجامع اشتراكهما في الاسمية والعطفِ.

وأَمَّا البصريون، فَمنعُوا من جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وقالوا: لأَنَّ الضمير المجرور أَشْبه التَّنوين، والتنوين لا يعطف عليه، فكذلك لا يُعْطَفُ على الضمير المجرور[2]، فإذا أعدنا الجارَّ كنا قَدْ عطفنا جاراً ومجروراً على جَارٍّ ومجرورٍ. وجه الشبه بين الضمير المجرور والتنوين: أن الضمير المجرور على حرف واحدٍ ولا يمكن فصله وحال محل التنوين، وهذا المجموع هو علة الشبه لا كل جزء منه، فقولنا: على حرف واحدٍ، يخرج منه الظاهر، فإن قيل: ففي الضمير المجرور ما ليس على حرف واحد، فليجز العطف عليه من غير إعادة الجار. قِيلَ: مسلَّم، ولكنه لما فارق الظاهر، فإن فيه ما هو على حرفٍ واحدٍ. طردنا الباب في الجميع[3].

وقولنا: لا يمكن فصله، فصل ثانٍ يخرج به أيضاً المُظْهَر، ويعم هذا الفصل

---

(١) من الرجز، ولم أهتد لقائله: فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٨٢، والمعاني الكبير ص٨٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٤، والدر المصون ٢/ ٣٩٦.

آيك: ويلك، أَيَّهتُ بالإبل: صحت بها، والمصدّر: الشديد الصدر، الجلة: الكبيرة السن، الجأب: الغليظ، الحَشْوَر: الخفيف.

والشاهد فيه قوله: «أيّه بي أو مصدر» حيث عطف «مصدر» على الضمير المجرور بالياء في «بي» دون إعادة حرف الجر.

(٢) ينظر: (الإنصاف ٢/ ٤٦٧، والدر المصون ٢/ ٣٩٢).

(٣) ينظر: (الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٣، ١٠٤).

. . . .

جميع المضمر المجرور، فيفارق به الظاهر، لأن الظاهر المجرور بالإضافة، يجوز الفصل بينه وبين المضاف بالظرف على ما هو المعروف فيما تقدم.

وقولنا: حالٌّ محلَّ التنوين، يَخرج به الضمير المنصوب المتصل، في قولنا: رأيتُكَ وزيداً، فإنه على حرفٍ واحدٍ. ولكن لا يمكن فصله، ولكنه لم يَحلَّ محلَّ التنوين، فتم ما ذكرناه من الشبه، فامتنع العطف من غير إعادَة الجَارِّ، كما ذكرنا[1]. والجواب عما قاله الكُوفيونَ: أما السماعُ فلاَ شَاهِدَ لَهم في شيءٍ مِنْهُ:

أَمَّا ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[2] فَلَيْسَتِ الواو فيه عاطفةً، وإنَّما هي للقسمِ[3] وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[4].

وَأَمَّا ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ فَلاَ نُسلِّم أنه مجرور بالأصالة، بل هو منصوب على المدح، تقديره والله أعلم: أَمْدحُ المقيمينَ الصَّلاةَ[5]، كما جاز في الآية الأخرى ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾[6].

وأَمّا ﴿وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾[7] فلا نسلم أَنَّه مَجرورٌ، [وإنما هو في موضع رفع][8] بالابتداء والخبر محذوف. تقديره والله أعلم: «وعندكم ما يتلى عليكم».

[٨٣/أ] ولئن سلمنا أَنَّه مجرور، فلا/ نسلم أَنَّه معطوفٌ على الضمير، بل يجوزُ أنْ

(١) ينظر: (شرح ابن الناظم على الألفية ص٥٤٦-٥٤٧).

(٢) سورة النساء من الآية الأولى.

(٣) الدر المصون ٣/ ٥٥٤.

(٤) سورة النساء من الآية الأولى.

(٥) الإنصاف ٢/٤٦٨.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١٧٧)، وينظر: (البحر المحيط ٢/٧، والمحرر الوجيز ١/ ٤٩٤، والدر المصون ٢/ ٢٥٠).

(٧) سورة النساء، من الآية (١٢٧).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد وضعت علامة اللحق بعد قوله: «أنه مجرور» وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه. وانظر: (الدر المصون ٣/ ١٠٠).

....

يكون معطوفاً على «النِّساءِ»[١].

وَأَمَّا ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٢] فلا نسلم أنَّ جره بالعطف على الضمير، بل بالعطفِ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢].

أمَّا ﴿وَمَن لَّسْتُمْ﴾[٣] فلا نسلم أنه مجرور، بل هو منصوبٌ عطفاً على ﴿مَعَٰيِشَ﴾[٣] أي: والله أعلم وجعلنا لكم العبيدَ والبهائمَ، وذكره بـ«من»، لاختلاط ما لا يعقل بمن يعقل[٤].

علَى أَنَّنا نقولُ: يجوز في جميع ما ذُكِر عن الآي والأبيات، أن يكون ما ذكروه مجروراً بالعطفِ، لَيْسَ مجروراً بالعطفِ، بَل بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ من لفظِ الحرف الذي ظَهرَ، وجازَ أنْ يُحذف حرف الجَرّ ويبقى عمله لَمَّا تقدمه حرف من لفظه، كما قال ذلك سيبويه[٥] رحمه الله في تخريج العطف على عاملين على ما سيجئ إن شاء الله تعالى.

وأَمَّا الأَبْيات، فلا يضرَّنا حملها على الشذوذ، فلا يكون فيها لهم شاهدٌ، وَإِنْ كان يجوز لَنا أَنْ نتمحَّل فيها غير الشذوذ، ولكن يطول، وقد ذكرنا الجواب عن الأبيات في قولنا عن الآي والأبيات.

وأمَّا مَا ذكروُه من القياس، فالفَرق فِيما ذكرنَا من الدَّليل، وهو كون الظَّاهر ليس على حرفٍ واحدٍ، وأنَّه يجوز الفَصْلُ بَيْنه وبين جَاره - في المضاف - بالظرف، فَلاَ يُشبِه التَّنوينَ، فظهرَ الفَرْقُ بين المضمر والظاهر، فلا يصح القياس مع قيام الفارق.

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٦٨.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢١٧). وانظر: (الكشاف ١/ ٣٥٧، والمحرر الوجيز ٢/ ١٦١، والدر المصون ٢/ ٣٩٣).

(٣) سورة الحجر، من الآية (٢٠).

(٤) انظر: (معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٧٧، والدر المصون ٧/ ١٥٢).

(٥) ينظر: (الإنصاف ٢/ ٤٦٣-٤٧٤).

وضميرُ الرَّفع المُتَّصل، فإنه لا يُعطف عليه إلاَّ بعد تأكيده بضمير رفع مُنْفَصِل أو طول يقوم مقام التأكيد، نحو قولك: قمتُ اليومَ وزيدٌ، وما قمتُ ولا عمروٌ، ولولا الظرف، و«لا» الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه لم يكن بدٌ من التَّأكيد، فأمَّا قَولُه:

قوله: **(وضمير الرفع المتصل... إلى آخره)**، لا يجوزُ العَطْف على الضمير المرفوع المتصل إلاَّ بأحدِ الأَمرين اللذين ذكرهما، عنْدَنا[1]، خلافاً للكوفيين، لنا في ذلك: أن المُضمر المرفوعَ منه مُستتر، لا صورة له في اللفظ، فَلوْ عَطَفْنا عليه، نحو: قُمْ وزيدٌ، لكان في الصورة كعطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز، فاشترطنا التأكيد، أو الفصل، مراعاة لجانب اللفظ ورفعاً لمثل هذا التوهم، والتزمناه أيضاً في الضمير البارز نحو: قمت أنا وزيدُ، وإن كان الضمير قد برزت صورته في اللفظ، طرداً للباب[2].

وعَلَّل بعضهم ذَلِك، بِأَنَّ الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، فَكمَا لم يُعْطف على جزء الفعل، فكَذلك ما تنزَّل منزلته[3]، وقال الكوفيون: يجوز العطف عليه من غير فصل ولا تأكيد، قياساً على الضمير المنصوب، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4]، فقَالُوا: «هو» معطوف على الضمير[5]، ولم يَجئ واحدٌ من الأمرين، واستدَلُّوا أيضاً بقول الشاعر:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلتْ وزَهْرٌ تَهادى   كَنِعاجِ الفَلا تَعسَّفْنَ رَمْلاَ[6]

---

(١) يقصد عند البصريين فهو بصري المذهب.

(٢) ينظر: (الإنصاف ٢/ ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٢).

(٣) ينظر: (شرح الرضي على الكافية ١/ ٣١٩).

(٤) سورة النجم، الآيتان (٦، ٧).

(٥) يعني الضمير المستتر في «استوى» ينظر: (معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥، والدر المصون ١٠/ ٨٥).

(٦) البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٩٨، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٦، =

وَرَجَا الأخيطلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَم يَكُن وَأَبٌ لَه لِينَالاَ[(١)]

وقول الآخر:

الآن قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا ... فاذْهَب فَمَا بِكَ والأيام من عجب[(٢)]

فَضَرورَتانِ.

وبالبيت الذي أنشده المصنف، ولا حجة لهم في شيءٍ مِمّا ذَكَرُوه.

أَمَّا القياسُ، فما ذكرنَاه من الدليلين يُوضِّحُ الفَرْق بَيْن الضميرِ المرفوعِ، والمنصوبِ، وأمَّا ما ذكروه من الآية الكريمة، فليسَ «هو» معطوفاً على الضمير، بل مرفوعاً بالابتداء، والجار والمجرور خبره، والواو حالية لا عاطفة، والجملة في موضع نصب على الحال، والضمير في «اسْتَوى» لجبريل عليه السلام، و«هو» ضمير النبي ﷺ، والتقدير والله أعلم: استوى جبريلُ عليه السلام / في [٨٣/ب] حال استقرارِ النَّبي ﷺ بالأُفُقِ[(٣)].

وأَمَّا البَيتَان، فضرورةٌ لا يُعتَدّ بهما، واضطربت عِبَارات النُّحاةِ.

فَمن قائلٍ: لا يجوز العَطْفُ على الضَّميرِ المَرْفُوع إلاَّ بِأَحدِ الأَمْرَينِ[(٤)].

=وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١.

والشاهد فيه قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف قوله: «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» وذلك للضرورة الشعرية، والقياس القول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه.

(١) البيت من الكامل، وقائله جرير في ديوانه ص٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠، والتصريح ٢/ ١٥١، والدرر ٢/ ١٩١.

والشاهد فيه قوله: «لم يكن وأبٌ» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع وهو «أبٌ» على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» من غير فصل ولا تأكيد، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: (الدر المصون ١٠/ ٥٨).

(٤) ينظر: (الإنصاف ٢/ ٤٧٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٦).

ولا يجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه إلاّ في الواو خاصّةً، بِشَرْط أن لا يكون المعطوف مخفوضاً، وأن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً، أو إلى أن يلي عاملاً غيرَ متصرف، وبَابه مع ذلك في الشعر، نحو قوله:

لعن الإلهُ وزَوْجَها معَها هِنْدَ الهنود طويلة البَظْرِ[١]

ومِنْ قائلٍ: لاَ يَحْسُنُ العَطْفُ على الضَّمير المَرْفُوع إلاّ بِأَحَدِ الأَمْرَينِ[٢]، لكنَّ إجماعهم على أَنَّ ما جاء مِنْه بغير ذلك ضرورة، تبين أنَّ أحدَ الأمرين وَاجِبٌ، ويُحملَ كلام من قالَ: لا يحسن، على أن المراد بـ«لا يحسن» لا يجوز.

قوله: **(بِشَرْط أنْ لا يكون مَخْفوضاً)** مثال المخفوض: مررت بزيدٍ وعمروٍ. لا يجوز: مررت وعمروٍ بزيدٍ.

قوله: **(وَأَنْ لا يُؤدي... إلى قوله: صَدْراً)**، مثال ذلك: ضربتُ زيداً وعمراً، لا يجوز أنْ تقولَ: وعمراً ضربتُ زَيْداً، لأنه يقع حرف العطف صدراً.

قوله: **(أو إلى أن يَلِي عاملاً غير مُتصرِّف)**، مثاله: مَا أَحْسَنَ زيداً وعمراً. لا نقول: ما أحسن وعمراً زيداً، وكذلك: إنَّ زيداً وعمراً قائمان. لا نقول: إنَّ وعمراً زيداً قائمان، لأن فيه مباشرة لـ«إنَّ»، وهي عامل غير متصرف[٣].

قوله: **(وبَابَه مع ذَلِكَ الشِّعرَ)**، نحو قوله:

(١) البيت من الكامل، وقائله حسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٥٠، والهمع ٢/ ١٤١، والدرر ٦/ ١٦٠. والشاهد فيه، قوله: «وزوجَها» حيث قُدّم المعطوف على المعطوف عليه وهو قوله «هند الهنود».

البظر: ما بين الاسكتين من المرأة، وهنة بين الاسكتين لم تخفض (اللسان - بظر).

(٢) ينظر: (شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٢).

(٣) ينظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٤٥).

ولا يجوز أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلاَّ بالقسم أو بالظرف، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد، نحو قولك: قام زيدٌ لا والله عمروٌ، ولا يجوز: ووالله عمروٌ، إلاّ في ضرورة،

ألاَ يـا نَـخْـلـةً مِـن ذَاتِ عِـرْقٍ عَـلـيـكِ ورحـمـةُ اللهِ الـسَّـلاَمُ(١)

قَدَّم المَعْطُوفَ على المبتدأ، وقوله:

ثم اشتكيت لأشكاني وساكنِهِ قبرٌ بسنجارَ أو قبرٌ على قَهَد(٢)

قَدَّمَ المَعطوفَ على الفَاعِل، ومِثالُ تقديم المعطوف على المَفْعُول، البيت(٣) الذي أنشده المصنف رحمه الله.

قوله: **(وَلاَ يجوزُ: وَوَالله عمرو، إلاّ في ضرورة)**. مَا ذكرهُ من الحكم صحيحٌ، وما أنشده من البيت شاهداً عليه غير مستقيم(٤)، لِأَنَّه ليسَ في البيت فصلٌ بين حَرف عطفٍ ومعطوفٍ عليه أصلاً، بل «يوماً» الذي بَعد حَرْف العَطْفِ معطوفٌ على «يوم» الَّذي في أَوَّل البيت، و«أَديمها» معطوفٌ على الضمير المفعول في «تَرَاهَا»، فَهو، كقولنا: أعطيتُ زَيداً درهماً وبَكْراً جُبَّة، وظننت زيداً قائماً وعمراً ذَاهِباً، فهل يخطر لأحدٍ في مِثل هذين المثالين، أن فيهما

---

(١) البيت من الوافر، وقائله الأحوص في ديوانه ص١٩٠، ومجالس ثعلب ص٢٣٩، ولسان العرب ٨/ ١٩١ «شيع»، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١. وفيه شاهدان: أولهما قوله: «يا نخلة من ذات عرقٍ» حيث نصب المنادى، لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور، وثانيهما قوله: «عليكِ ورحمةُ الله السلام» حيث قدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه والمراد: عليكِ السلامُ ورحمة الله» وقال ابن جني إنّ «رحمة الله» معطوف على الضمير في «عليك»، (الخصائص ٢/ ٣٨٦).

(٢) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٤، والتذييل والتكميل [٤/ ١٧٩/ ب]، ومعجم البلدان ٤/ ٤١٨ (قهد)، وشفاء العليل ٢/ ٧٩٧. وسنجار مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة، بينها وبين الموصل ثلاثة أيام، وقَهَد: اسم موضع.

(٣) هو قوله: لعن الإله وزوجَها... البيت

(٤) يعني قول الشاعر: يوماً تراها كشبه........ البيت

نحو قوله:

يَـوْمـاً تَـراهَـا كـشِـبْـهِ أَرْدِيَـةِ الْـ عَـصْـبِ ويَـوْمـاً أدِيـمَـهـا نَـغِـلاَ[١]

وَإذا تقدَّم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه، وتأخر عنهما ضميرٌ يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو، كان الضَّميرُ على حسبهما، نحو قولك: زيدٌ وعمروٌ قاما،

فصلاً بين حرف العطف والمعطوف، هذا ما لا وجه له أصلاً، وإن كان الإمام أبو علي الفارسي رحمه الله أنشد هذا البيت[٢] شاهداً على ما ذكره المصنف رحمه الله وتبعه المصنف في ذلك، فَلَيْسَ هَذَا بشاهدٍ لِمَا بَيَّناه، ولم أنفرد بهذه المؤاخذة أنا وحدي، بل وقعت لي أولاً قَبْل أنْ أقف عليها لأحد، ثُمَّ رأيتُ جَماعةً مِن أَكابِرِ الْعُلَماءِ قَدْ وَاخذوا أبا علي رحمه الله كما واخذته أنا.

منهم: أبو طالب العبدي[٣]، في «شرحه للإيضاح»، وأبو محمد الخشاب في «حواشي الإيضاح» له، وابنُ بَرِّي[٤] في «حَواشي الإيضاح»[٥] أيضاً له،

---

(١) البيت من المنسرح، وقائله الأعشى في ديوانه ص٢٨٣، والإيضاح ص١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص١٢٤، ولسان العرب ٦/ ٧٠ (خمس)، ١١/ ٦٧٠ (نَغِلَ).
العَصْبُ: ضرب من برود اليمن. يُعْصَبُ غزلها، أي يجمع ويشد، ثم يصبغ ويُنْسَج، فيأتي مَوْشِياً، لبقاء ما عصب منه أبيض، وقيل: هي برود مخططة. والنَّغلُ: فساد الأديم في دباغه، واستشهد الأزهري بهذا البيت على قوله: نَغِل وجه الأرض: إذا تهشم من الجدوبة.
والشاهد فيه قوله: «ويوماً أديمَها» حيث فصل بين الواو ومعطوفها بالظرف، وهو قوله: «يوماً» والمعطوف عليه هو الضمير في «تراها».

(٢) الإيضاح العضدي ص١٧٥.

(٣) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، أحد الأئمة النحاة، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي وغيرهم، وشرح الإيضاح للفارسي، توفي سنة (٤٠٦هـ). ترجمته في: «إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦، وكشف الظنون ٢/ ٢).

(٤) هو عبدالله بن بري بن عبد الجبار بن بري بن أبي الوحش، رئيس النحاة بديار مصر، من مصنفاته: حواش على الصحاح وحواش على درة الغواص، وحواش على الإيضاح، توفي سنة (٥٨٢هـ). ترجمته في: (طبقات ابن شهبة ٢/ ٢٤).

(٥) شرح شواهد الإيضاح ص١٢٤ - ١٢٥، ١٢٦. وفيه: «وهذا الذي منعه أبو علي فيه نظر، لأنه أمر لا بد منه لأمثاله، ولا انفكاك لنظائره عنه. ألا ترى أنك تقول: أعطيت زيداً درهماً =

ولا يجوز الإفراد إلاّ في الشعر، نحو قوله:

إنَّ شَرخَ الشباب والشَّعَرَ الأ سود ما لم يُعاصَ كَانَا جَنوناً[١]

وأبو البقاء[٢] في «شرحه للإيضاح»[٣] رحمهم الله أجمعين، لكن لم أر أحداً منهم ذكر مثالاً من شعر العرب على هذا الحكم، وقَد ظَفرتُ أَنَا - والحمد لله - له بشاهدٍ في شِعْر هُذَيْل، قال إياس بن سَهْم بن شامة الهذلي[٤]:

وأخلاقاً وصلن بذاك جسماً وبعد العقل والدل الرضينا[٥]

قال ابن جني رحمه الله في «كتاب التمام» له: «أراد والعقل، ففصل بين حرف العطف وما عطف به بالظرف، كقولك: ضربت زيداً ويوم الجمعة عمراً، وَفِيهِ ضَعْفٌ للفَصْل» انتهى كلام ابن جني رحمه الله، فظهر أن ما ذكره أبو علي وهذا المصنف رحمهما الله من الحكم صحيح، وإن كان البيت/ الذي أنشداه غير مطابق للمثال. [٨٤/أ]

قوله تعالى: ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾[٦] يعود إلى المَعْنى، كأن المعنى - والله أعلم -

---

=وعمراً ديناراً، فقد عطفت اسمين على اسمين، ولا بد أن يكون أحد الاسمين فاصلاً بين الواو وما عطف بها، لا سيما والفصل بالظرف أقرب إلى الجواز لاتساعهم فيه».

(١) البيت من الخفيف وقائله حسان بن ثابت في ديوانه ص٢٣٦، وتأويل مشكل القرآن ص٢٨٨ والأمالي الشجرية ٢/ ٤٤، ومجاز القرآن ١/ ٢٥٨، ٢/ ٢٢، والدر المصون ١/ ٣٣١ وشرخ الشباب جدته وقوته، والشعر الأسود كناية عن حداثة السن.
والشاهد فيه قوله: «ما لم يعاص» حيث عاد الضمير على المعطوف والمعطوف عليه مفرداً وهو غير جائز إلا في الشعر، فكان الوجه أن يقول: ما لم يعاصيا، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، قال ابن الشجري، وذلك لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فجريا مجرى الواحد.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) هدية العارفين ص٤٥٩.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) سورة التوبة من الآية (٦٢). والمعنى: يُرضوا أحدهما، لأنَّ إرضاء أحدهما مستلزمٌ إرضاء الآخر.

أو في نادرٍ من الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾(١). وحَتَّى في ذلك بمنزلة الواو. وإن كان العطف بالفاء، جاز أن يكون الضميرُ على حسبهما، وأن يكون مُفْرداً، فتقول: زيدٌ فعمرو قاما، وإن شئت: قامَ، وإنْ كان العطف بـ«ثُمَّ» جاز أيضاً الوجهان، إلاّ أن الإفراد أحسن، وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلاّ الإفراد.

فأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾(٢)، فشاذ لا يقاس(٣) عليه.

ولا يجوزُ عَطف فِعْلٍ على فعلٍ إلاَّ بِشَرْط اتفاقِهما في الزَّمان، والأحسنُ أَنْ يتفِقَا مع ذلك في الصيغة، وقَد لا يتفقان فيهما، نحو قولك: إنْ قام زيدٌ ويَخْرُجُ

كل واحدٍ من الله سبحانه وتعالى، ورسوله ﷺ: أحق أن يرضوه.

قوله: **(إلاّ بشرط اتّفَاقِهما في الزَّمان)**، إنما اشترط ذلك، لأنَّ العَطْف أصل التَّثْنِية، وهو في الأفْعال نظير التَّثْنِيَةِ في الأَسماءِ، وكما لا يجوز تثنية المختلفين، نحو: زيد وعمرو، كذلك لا يجوز العطف في المختلفي الزمان من الأفعال، و«أنْ» في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب﴾(٤) حَرف تَفْسِيرٍ، و«أَن» المُفَسِّرة لا تستعمل إلاّ بِثَلاثَةِ شُروطٍ(٥).

أحدها: أنْ تقع بين جملتين، **والثاني**: أن لا يكون لإحدى الجملتين تعلق

---

(١) سورة التوبة من الآية (٦٢).

(٢) سورة النساء من الآية (١٣٥).

(٣) في الدر المصون ٤/١١٦: اختلف النحاة في الجواب عن ذلك على خمسة أوجه:
أحدهما: أن الضمير في بهما ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنسي الغني والفقير المدلول عليهما بالمذكورين.
الثاني: أن «أو» بمعنى الواو وعزي للأخفش، الثالث: أن «أو» للتفصيل. الرابع: أن الضمير يعود على الخصمين. الخامس: أن الضمير يعود على الغنى والفقر المدلول عليهما بلفظ الغني والفقير.

(٤) سورة الشعراء من الآية (٦٣).

(٥) ينظر: (مغني اللبيب ٤٨-٥٠).

يَقُمْ بَكْرٌ. ويجوز حَذْفُ حَرْف العَطْفِ والمعطوف إذا فُهِم المَعْنَى، وَمِنْ كَلامِهِم: راكبُ النَّاقَةِ طليحان. التَّقديرُ: والناقة.

وحذف حرف العطف والمعطوف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[1] التقدير: فَضُربَ فانفلق، فحذف: ضَرَب، والفاء الداخلة على «انفلق»، ويكون إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ أو في الموضع إنْ كَانَ لَه مَوضِعٌ. ويجوز أنْ تَعْطِفَ بحرف عطف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً، ما لم يُؤدِّ ذلك إلى نِيابةِ حَرْف العَطْف منابَ عاملين. فتقول: أَعْلَم زيدٌ عُمَرًا بكراً منطلقاً، وجعفرٌ خالداً عبدالله مُقيماً، ولو قلت: إنَّ في الدار زيداً والقَصْرِ عمراً، لم يجز، لأن

بالأخرى إلاَّ بـ«أن»، والثالث: أن يكون قبلها فعل معناه قول، وليس لفظه لفظ القول، نحو: كَتَبْتُ إِلَيه أَنْ قُم، وفُسّر بِهِ قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[2]، **وقوله تعالى**: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3].

قوله: **(في اللَّفْظِ)**، كقولنا: قامَ زيدٌ وعمروٌ.

وقوله: **(أَوْ فِي الموضع إنْ كان له موضع)** مثاله في المفرَد: ما ضربتُ مِنْ رجلٍ ولاَ امْرأة، بنصب «امرأة» عطفاً على موضع «رجل»، مثاله في الجُملِ: زيدٌ ضَرَبْتُه وَأَهَنْتُه، فتعتقد أنَّ موضع «أَهَنْتُه» رفعٌ عطفاً على موضع «ضَرَبْتُه»، وإنْ لم يكن للمعطوفِ عليه من الجملِ موضعٌ من الإعراب، لم يكن للجملة المعطوفة عليه أيضاً موضعٌ من الإعْرابِ نحو: قَامَ زيدٌ وأَكْرَمْتُ عَمْراً، لا موضع لـ«أكرمت عمراً» من الإعراب كما أنَّه لا موضع لـ«قامَ زيدٌ».

قوله: **(ولو قُلْت: إنَّ في الدَّار زيداً والقصر عمراً لم يجزْ)**. اعْلَم أنَّ مسألة العطف على عاملين، كالصورة التي مثل بها وغيرها، اختلف النحاة فيها:

(١) سورة الشعراء، من الآية (٦٣).
(٢) سورة صّ، من الآية (٦) وانظر: (الكشاف ٣/ ٣٦٠، والدر المصون ٩/ ٣٥٨).
(٣) سورة الصافات. من الآية (١٠٤).

ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب «إنَّ» وفي، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول على حذف الخافض لدلالة ما قبله عليه من غير أن يجعل حرف العطف نائباً منابه، نحو قوله:

فذهب سيبويه[١] رحمه الله ومن تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقاً. وذهب الأخفش[٢] رحمه الله وتابعه جماعة من الكوفيين وغيرهم، إلى جوازه بشرط أن يكون المجرور في المعطوف به متقدماً على غيره - سواء كان المجرور متقدماً في المعطوف عليه أو متأخراً - نحو: زيدٌ في الدَّار والحجرة عمروٌ، أوْ فِي الدّار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ.

وأما سيبويه رحمه الله فالحجة له، أن الواو حرف ضعيف[٣]، لا يبلغ من قوته أن ينوب مناب عاملين قويين، وحجة أخرى له، وهي أن الواو، مقو وموصل للعامل في المعطوف عليه إلى المعطوف به على المذهب الصحيح، وإذا كان حرف الجر مع قوته في الإيصال لا يوصل عاملين، فَأَن لا يوصل الواو الضعيف في الايصال عاملين كان ذلك بطريق الأولى.

واحتج له ابن السراج[٤] رحمه الله بأن قال: لو جاز أن تنوب الواو عن عاملين، لجاز أن تنوب عن أكثر من ذلك، ولا يجوز بالإجماع، فلا يجوز نيابتها عن عاملين، ولهم أن يجيبوا عن ذلك، بضعفها عن النيابة عن ثلاثة عوامل وأربعة وأكثر من ذلك، وقد يجوز إلا يضعف عن اثنين، فلا يتم ما ذكره من الدليل، فبان أن ما ذكرناه من الدليل أولى.

وأمّا الأخفش[٥] رحمه الله فاستدل بالسماع والقياس.

---

(١) انظر: (الكتاب ١/ ٦٥، وشرح الرضي ١/ ٣٣٥، والمغني ٢/ ٤٨٦).

(٢) انظر: (المقتضب ٤/ ١٩٥، وشرح الرضي ١/ ٣٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٨، والتصريح ٣/ ٦٢٧ت. د/ عبد الفتاح بحيرى.

(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ٢٧، وشرح الرضي ١/ ٣٢٥).

(٤) الأصول ٢/ ٧٥.

(٥) انظر: (الأصول ٢/ ٦٩-٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٨). =

أكلّ امرئ تحسبين امْراء ونَارٍ توقَّدُ بالليل نارا(١)

فعطف «ناراً» على «امرئ» المخفوض، وحذف «كلا» لدلالة ما قبله عليه كأنه قال: وَكُلَّ نارٍ.

أما السماع، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(٢)/ فقال: جر «الاختلاف» [٨٤/ب] بالعطف على السموات. وآيات «معطوفة على «لآيات» في من قرأها بالنصب، أو معطوفة على موضع «إنَّ» واسمها. في من قرأها بالرفع، فـ«السموات» مجرورة بـ«في» و«لآيات» منصوبة بـ«إنّ» أو هي و«إنَّ» في موضع رفع بالابتداء، فقد عطفت الواو اسمين على عاملين، إما «إنَّ» أو الابتداء وحرف الجر(٣)، واستدل أيضاً بآي آخر، وبأبيات من الشعر، من جملتها:

أكلّ امرئ(٤)............ ....

الذي أنشده المصنف رحمه الله ومنها قول الأعور الشني:

هَوّن عَلَيْك فإنَّ الأمور بِكَفِّ الإلَهِ مَقَادِيرُها(٥)

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله أبو داود الإيادي في ديوانه ص٣٥٣، والأصمعيات ص١٩١ والكتاب ١/ ٦٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٠، وقائله عدي ابن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩.
والشاهد فيه قوله: «ونارٍ» حيث حذف المضاف «كلَّ» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله، كل امرئ.

(٢) سورة الجاثية من الآيتين، (٤، ٥).

(٣) انظر: (المقتضب ٤/ ١٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٧، ٣/ ٣٧٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٩، والدر المصون ٩/ ٦٣٦).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيتان من المتقارب، وقائله الأعور الشني في الكتاب ١/ ٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤، والدرر ٤/ ١٣٩، ونُسِبا لبشر بن أبي حازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧، وهما بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩، =

وكذلك يتخرج كل ما جاء من مثل هذا.

فَلَيْسَ بِآتِيكَ منهيُّها ولا قاصرٍ عنكَ مَأمُورُهَا

فقال: «قاصرٍ» مجرور بالعطف على «آتيك» و«مأمورها» مرفوع بالعطف على «منهيها». فقد عطف على عاملين، ومنها قول الشاعر:

أَوْصَيْتُ مِنْ بره قَلْباً حُرًّا بالْكَلْبِ خَيراً والْحَماةِ شَرًّا[1]

وقول الشاعر أيضاً:

وَبَاشَر رَاعِيها الصَّلاَ بلَبَانهِ وَجَنْبَيْهِ حَرَّ النَّارِ وَما يَتحرَّقُ[2]

وقول الشاعر أيضاً:

أَوْعِدني بالسِّجْنِ والأَدَاهِم رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

وقول الشاعر أيضاً:

سألت الفتى المكي ذا العلم ما الذي يحل من التقبيل في رمضانِ

=والجنى الداني ص٤٧١، وخزانة الأدب ١٠/١٤٨. والشاهد فيهما في قوله: «ولا قاصر» حيث جر عطفاً على «آتيك» وهو خبر «ليس» المجرور بالباء الزائدة.

(١) البيت من الرجز ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الحجة لأبي علي الفارسي [٤/ ٢٨٦]، والدر المصون ٦/ ١٨٤، ٩/ ٦٣٧.
والشاهد فيه قوله: «بالكلب خيراً والحماة شراً» حيث عطف «الحماة» على «الكلب» و«شراً» على «خيراً» حيث عطف على معمول عاملين، وذلك جائز عند الأخفش. قال صاحب الدر المصون ٩/٦٣٨ «وسيبويه في جميع ذلك يرى الجر بخافض مقدر، لكنه عورض بأن إعمال حرف الجر مضمراً ضعيف جداً».

(٢) البيت من الطويل وقائله الفرزدق في ديوانه ص٥٥٩، وشرح المفضليات ١/٣٨٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٦، والدر المصون ٩/٦٣٧.
الصَّلاَ: النار، اللَّبان: موضع اللبن، يتحرق: روي: يتحرف. يميل ويبتعد عن النار.
والشاهد فيه قوله: «الصلا بلبانه وجنبيه حَرَّ النار» حيث عطف «جنبيه» على «بلبانه» وعطف «حر النار» على «الصلا»، والتقدير: وباشر جنبيه حَرَّ النار.

(٣) من الرجز، وقائله العُديل بن الفرخ في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٨، والدرر ٦/ ٦٢.

. . . .

فقال لي المكي: أما لزوجةٍ فسبعٌ، وأمّا خُلَّةٍ فثمانِ[(١)]

وقول الشاعر أيضاً:

وفي اللين ضعفٌ والشراسة هيبة[(٢)]

واستدل أيضاً، بقول العرب: ما كُلُّ سوداءَ تَمرةٍ ولا بيضاءَ شحمة[(٣)]، فقال: «بيضاءَ» معطوفة على «سوداء» المجرور بـ«كل» و«شحمةً» منصوب بالعطف على «تَمرة» المنصوب بـ«ما»[(٤)].

وأما القياس فقال: كما جاز أنْ تَقولَ: أعطيتُ زيداً درهماً وعمراً جُبَّةً، فتعطفَ اسميْن على اسمين هما معمولان لعاملين، ثم منع في جواز العطف على عاملين، إذا تأخر المجرور في المعطوف به، نحو: زيدٌ في الدار وعمرو الحجرة، بجر الحجرةِ[(٥)]، وقال: إن الآي والأبيات والأمثال الواردة في ذلك جميعها، تقدم فيها المجرور، فأنا أقتصر على مورد النص. ولا أتجاوزه، وقال أيضاً: لأن الواو هنا تنزلت منزلة حرف الجر، وكما لم يجز أن يفصل بين حرف الجر وما انجر به، كذلك لا يفصل بين الواو وما جر به بالنيابة، والجواب عن جميع ما ذكروه: أن ما ذكرنا من ضعف الواو يوجب ألاّ تنوب مناب عاملين قويين، إذ الفعل القوي لو وقع موقع الواو، لما جاز أن ينوب عن حرف الجر ويجر، فأن لا يجوز ذلك في الواو أولى وأحرى، وما استشهدوا به من القرآن والشعر والمثل، لا دليل لهم في شيء من ذلك.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لأعرابي في الكامل ١/ ١٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٩٢. المراد: وأما لخلة.

(٢) لم أجده في مظانه.

(٣) هذا جزء من مثل، أورده سيبويه في ١/ ٦٦، وقال: «وإن شئت نصبت «شحمةً» و«بيضاءَ» في موضع جَرٍّ كأنك لفظت بـ«كل» فقلت: «ولا كلَّ بيضاءَ».

(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ٢٧).

(٥) انظر: (شرح الرضي ١/ ٢٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٩).

. . . .

أما الآية الكريمة[١]، فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أن ﴿ٱخۡتِلَٰفُ﴾[٢] مجرور بالعطف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٢]، بل مجرور بحرف جر مقدر من جنس الملفوظ به[٣].

لا يقال: حرف الجر لا يعمل مقدراً، لأنا نقول: إذا كان قبله حرف مثله ملفوظ به، جاز تقديره، فلم يعطف حينئذٍ إلاّ اسم «إنَّ» والجار والمجرور الذي هو خبرها. على اسم «إنَّ» وخبرها المتقدمين، فلا عطف على عاملين حينئذٍ وقد جاء عن العرب، ما يجب فيه تقدير حرف الجر،/ وهو قول الشاعر: [٨٥/أ]

ورأيتمو المجاشع نعما وبني أبيه حامل زغب

فـ«بني أبيه» يتعين أن يكون مجروراً بلام مقدرة، فكما قدر هنا حرف الجر، كذلك يجوز أن نقدر عامل الجر في الآي والأبيات التي استشهدوا بها جميعاً، ولا يكون عطفاً حينئذٍ على عاملين.

والجواب: أنا سلمنا أن ﴿ٱخۡتِلَٰفُ﴾ معطوف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ المجرور بـ«في» ولكن لا نسلم أن ﴿ءَايَٰتٍ﴾ منصوبة بالعطف على ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ التي هي اسم «إنَّ» بل نصب ﴿ءَايَٰتٍ﴾ على التوكيد لـ﴿ءَايَٰتٍ﴾ الداخلة عليها اللام في الآية الأولى[٤]، لا يقال: إن «الآيات» الثانية غير الآيات الأولى، ولا تصلح للتأكيد، لأن الآيات الثانية هي: اختلاف الليل والنهار إلى آخر المذكور في الآية الكريمة، والآيات الأولى: هي خلق السموات والأرض، وأنهما غيران، لأنا نقول: إنما سيقت هذه الآي للدلالة على قدرة الله سبحانه وتعالى، فهي - من حيث الدلالة على ذلك - شيء واحد، فجاز أن تكون إحداهما توكيداً

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾.

(٢) سورة الجاثية من الآيتين (٤، ٥).

(٣) انظر: (الدر المصون ٩/ ٦٣٥).

(٤) انظر: (المغني ص٦٣٣).

. . . .

للأخرى. والجواب عن الأبيات كلها: بأن نقول كلما فيها مجرور. فليس جره بالعطف بل بجارٍ مُقَدَّر محذوفٍ لدلالة الأول عليه، إمَّا حرف أو اسم مضاف، على أنا نقول في قوله:

فليس بآتيك منهيُّها[1] ....

ما قاله سيبويه[2] رحمه الله وهو أن «تعاصر» مجرور بالعطف على «بآتيك» و«مأمورها» مرتفع بـ«قاصر»، والضمير المضاف إليه مأمورها يعود إلى اسم ليس، وهو «منهيُّها» وأنثه - وإن كان عائداً إلى المنهي وهو مذكر - لمّا كان المنهي مضافاً إلى الضمير المؤنث العائد إلى الأمور، والمنهي بعضاً، فصار، كقولهم[3]: ذهبت بعض أصابعه، فتأنيث الضمير العائد على اسم ليس حينئذٍ للحمل على المعنى، ومنه قراءة من قرأ[4]: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[5] بتأنيث (تلتقطه)، فإن قيل: ما ذكرت من التخريج يصحح الإعراب، ولكن لا يوافق المعنى، لأنه يصير التقدير حينئذٍ: ولا قاصر عنك مأمور المنهي، وليس المعنى عليه، بل المعنى: مأمور الأمور، لا مأمور المنهي، كما أن المنهي مضاف إلى الأمور كذلك.

والجواب: بأنه ليس هذا أول موضع خالف فيه الإعراب المعنى، فإن ذلك كثير، كقولهم: أهلك والليل، وغيره من المواضع. أي: بادر أهلك والليل، أو ائت، ولنا أن نقول فيه تخريجين آخرين:

أحدهما: أن تقول إن اسم ليس، ضمير فيها يعود على الأمور، و«بآتيك»

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: (الكتاب ١/ ٦٤-٦٥).

(٣) انظر: (الكتاب ١/ ٥١، ٤٠٢، ٣/ ٢٤٨).

(٤) قراءة الحسن ومجاهد وأبي رجاء وقتادة. انظر: (الإتحاف ص٢٦٢، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤، والدر المصون (٦/ ٤٤٧).

(٥) سورة يوسف من الآية (١٠).

. . . .

خبر ليس، و«منهيها» مرفوع به، والضمير يعود على الأمور، وهي مؤنثة، و«قاصر» حينئذ مجرور بالعطف على «بآتيك» فهو خبر لـ«ليس» أيضاً، و«مأمورها» مرتفع بـ«قاصر»، والضمير أيضاً يعود على اسم «ليس» المضمر فيها، فهو ضمير الأمور، وليس في هذا أكثر من تذكير ضمير الأمور، وكان ينبغي أن يقول: فليست، فيكون تذكيره للشعر، كقول الشاعر:

.... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

ولَم يَقُلْ: أَبْقَلَتْ.

التخريج الثاني: وليس بالقوي، هو أن تقول: في ليس ضمير الشأن وهو اسمها، و«منهيها» مرفوع بـ«آتيك»، و«قاصر» معطوف على «آتيك»، و«مأمورها» مرفوع به، وجعل خبر ضمير الشأن، الجار والمجرور، وهو جائز على رأي، فلذلك استضعفناه، أو جعل خبر ضمير الشأن «آتيك»، وما ارتفع به على رأي الكوفيين، ولذلك استضعفناه أيضاً. وأمّا قول الشاعر:

.... والأداهم رجلي ....[2]

فنقول: «الأَدَاهِم» معطوفٌ على «السِّجْنِ»، كما قلتم، وأما «رجلي»، فليست بمعطوفة/ على الياء في: «أَوْعدنِي»، بل هي بدل منها بدل بعض من كل، وأما قوله: [٨٥/ب]

.... وجنبيه حَرُّ النَّارِ[3] ....

---

(١) عجز بيت من المتقارب، وقائله عامر بن جوين في الكتاب ٢/٤٦، والخصائص ٢/ ٤١١، والرد على النحاة ص٩١، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٧، وشرح ابن يعيش ٥/ ٩٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٤٥-٥٠.
والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبْقَل» والقياس: أبقلت إبقالَها، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهي مؤنث مجازي.

(٢) قطعة من بيت من الرجز، تقدم تخريجه.

(٣) قطعة من بيت من الطويل، تقدم تخريجه.

. . . .

فتقولُ: أَيْضاً «جنبيهِ» مجرورٌ بالعَطْفِ، و«حَرُّ النّارِ» ليس منصوباً بالعطف، بل على البدلية من «الصِّلا»، لأن المراد بالصِّلا هنا: حر النار، لا الاصطلاء. على أن الجرجاني[1] رحمه الله قد قال في «شرح الإيضاح»: وقد حكي أنَّ أبا الحسن الأخفش رحمه الله كان يجوز هذا - يعني - العطف على عاملين ثم رجع عنه، فعلى هذه الحكاية، نكون قد كفينا مؤونة البحث والجواب، أو نكون قد ذكرنا هذه الأسئلة والأجوبة للاحتجاج على الأخفش رحمه الله قبل رجوعه.

وقال ابن الحاجب[2]: وأما الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقاً، فإنهم لَمَّا رَأوا جواز مثل هذه المسألة[3] بل وظهورها - يعني - ما جاء فيه صورة العطف على عاملين، والمجرور في المعطوف مقدم، قال: ظَنُّوا أن الباب واحد فأجازوا الجمع.

قلت: هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب رحمه الله من جواز العطف على عاملين مطلقاً - سواء تقدم المجرور في المعطوف به أو تأخر - مذهب لم أر أحداً حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد، لعلي أظفر بنقل أحد الأئمة عند قائل به، فلم أجد.

وأما شيخي[4] رحمه الله فقال: قول ابن الحاجب: الذين أجازوه مطلقاً، لم أقف عليه لغيره، ثم قال الشيخ رحمه الله وقال المهدوي[5]: وإن تأخر المجرور، نحو:

---

(١) ينظر: (المقتصد في شرح الإيضاح ص٥١٩).

(٢) ينظر: (الإيضاح ١/ ٤٢٧).

(٣) في المطبوع: «المسائل».

(٤) يعني ابن عمرون رحمه الله.

(٥) هو أحمد بن عماد بن أبي العباس المهدوي، من الأئمة المشهورين بالنحو والقراءة والتفسير، له عدة مصنفات منها: شرح كتاب الهداية في القراءات. توفي سنة (٤٤٠هـ)، ترجمته في (طبقات القراء ١/ ٩٢، وإنباه الرواة ١/ ٩١-٩٢، وإشارة التعيين ص٤٢).

وإذا نفيت في هذا الباب بقي الكلام بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل، فتقول في نفي: قام زيدٌ فعمرو: ما قام زيدٌ فعمرو، إلاّ في نحو قولك:

زيدٌ في الدار وعمرو في القصر، لم يجزه أحد[1].

فنص على أن هذا الذي ذكره ابن الحاجب من مذهب الإطلاق، لم يجزه أحد ونص بعضهم، على أنه لا بد في العطف على عاملين من أن يكون أحدهما مجروراً.

قال أبو علي رحمه الله في «التذكرة»: مسألة.

فأَضْحَى وَلَوْ كانَتْ خُراسَانُ دُونَه رآها مَكان السوقِ أَوْ هي أَقْرَبا[2]

«هي» لا تدخل فصلاً في قول أصحابنا قبل نكرة، فإذا كان «أقربا»، بمنزلة قريب، لم تكن «هي» فصلاً، وإذا لم تكن فصلا، كان «أو» عطفاً على عاملين. قلت: فقد جعل - أبو علي رحمه الله هذا من العطف على عاملين، ولا مجرور فيه.

قوله: **(فتقول في نفي: قامَ زيدٌ فعمروٌ: ما قامَ زيدٌ فَعَمروٌ).**

اعلم أن الفاء تعطي الترتيب والتعقيب كما مَرَّ، فنفيه حينئذٍ يكون بأحد أمور خمسة، وهذه الخمسة: إمَّا أن يكونا قاما معاً، وإمّا أن يكون لم يقم واحدٌ منهما، أو لم يقم زيد فقط، أو لم يقم عمرو فقط، أو قاما لَكِنْ عمرو قام قبل زيد، أو قامَا وعمرو بعد زيد، كما في اللفظ، لكن تخلل بين قيامهما زمان كان يمكن فيه، قيام عمرو ولم يقم، فينتفي هنا التعقيب الذي تقتضيه الفاء، أما إذا قلت: قام زيد وعمرو، ثم نفيت، فقلت: ما قام زيدٌ وعمرو، فإن نفيه هنا يكون بأحد أمور ثلاثة: إمَّا بِأَنْ لم يَقُم واحدٌ منهما، أَو بِأَن قَامَ زيدٌ دون عمرو، أو

---

(١) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٩).

(٢) البيت من الطويل، وقائله عبدالله بن الزبير في ديوانه ص٥٥، والأغاني ١٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠-٥٢.

والشاهد فيه قوله: «أوهي أقربا» حيث جاءت «هي» ضميراً للفصل بين الضمير في «رآها» والخبر «أقربا»، ويجوز أن تكون «هي» وصفاً للهاء التي هي المفعول الأول لـ«رأى»، ويجوز أن تكون «هي» مبتدأ، و«أقرب» ظرفاً هو الخبر، والتقدير: أو هي أقرب من السوق.

مررت بزيد وعمرو، فإنك إنْ قدَّرت الكلام على فعلين، وأعني بذلك أن يكون

بأن قام عمرو دون زيد، لأن الواو للجمع فقط، وانتفاء الجمع يكون بأحد الأمور الثلاثة - كما ذكرنا - وفي كل حرف يكون النفي داخلاً على ما أعطاه ذلك الحرف من المعنى، على حسب ما ينتفي به ذلك المعنى.

واختلف الناس في العامل في المعطوف به على ثلاثة مذاهب.

الأول: أن العامل فيه العامل الأول لا حرف العطف[١].

والثاني: العامل حرف العطف لنيابته عن العامل الذي هو عامل في المعطوف عليه[٢].

والثالث: العامل مقدر بعد حرف العطف من جنس العامل الملفوظ به/ أولاً، [٨٦/أ] وحرف العطف هو الذي جوز تقدير العامل هنا، وجعل الأول دَالاًّ عليه[٣].

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين. انظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ٧٥، وشرح الرضي ١/ ٣٠٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٦١).

(٢) انظر: (ابن يعيش ٣/ ٧٥، وشرح الرضي ١/ ٣٠٠).

(٣) ذهب إلى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب قال: «ألا ترى أن قولك: قام زيدٌ وعمرو أصلها، قام زيد وقام عمرو، فحذفت «قام» الثانية، وبقيت الواو كأنها عوض منها، انظر: (سر الصناعة ٢/ ٦٣٥).

قلت: العامل في التوابع فيه التفصيل الآتي:

أولاً: العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان، فيه ثلاثة أقوال:

الأول: العامل فيها هو العامل في المتبوع، ونسب لسيبويه.

الثاني: العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة ونسب للأخفش.

الثالث: أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، ونسب لقوم من النحاة.

ثانياً: العامل في البدل.

ذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين إلى أن العامل فيه، مقدر من جنس الأول.

وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب: أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه.

ثالثاً: العامل في عطف النسق، فيه ثلاثة أقوال:

الأول: وهو أن العامل في المعطوف هو العامل في الأول بواسطة حرف العطف وهو مذهب سيبويه.

=

مرورك بزيد منفصلاً عن مرورك بعمرو، وقلت في النفي: ما مررت بزيد وما مررت بعمرو، وإن كان مرورك بهما واحداً، قلت: ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ.

=الثاني: أن العامل في المعطوب مقدر من جنس الأول. وذهب إليه الفارسي وابن جني.
الثالث: العامل فيه حرف العطف بالنيابة عن العامل. ونسب لبعض النحاة. أنظر تفصيل ذلك في: (الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢، المقتضب ٤/ ٢٩٥، ٣١٥، وشرح الرضي ١/ ٢٩٩ وما بعدها، وشرح المرادي ٣/ ١٣٢).

باب التوكيد

التوكيد: لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدَّث عنه، فالذي يراد به تمكين المعنى في النفس، التأكيد اللفظي، ويكون في المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾(١)، والجملة نحو قولك: الله أكبر الله أكبر، إلاّ أنك إذا أكدت الحرف، فلا بد أن تذكر معه ما يدخل عليه،

باب التوكيد

يقال: توكيد وتأكيد، ووكَّدت وأَكَّدت، لم ينفرد أحد الأصلين بزيادة تصرف عن الآخر فيجعل أصلاً له، فإذاً هما لغتان(٢).

وقيل: التوكيد أَفْصَحُ، لمجيئه في الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾(٣).

فسَّر قوله: **(تمكين المعنى في النفس)** بالتأكيد اللفظي، ومعنى التأكيد اللفظي: إعادة اللفظ الذي يطلب توكيده بعينه.

قال بعضهم: وفائدته: دفع توهم عدم سماع السامع، فأي جزء توهمت السامع لم يسمعه أعدته، وإن توهمت أنه لم يسمع الجملة أعدتها جميعها، ولذلك جاء في الاسم والفعل والحرف، والمفرد والجملة، والمظهر والمضمر(٤).

---

(١) سورة الفجر من الآية (٢١).

(٢) في اللسان (أكد، وكد): «أكّد العهد والعقد، لغة في وكَّده، ويقال: وَكَّد العقد والعهد، أوثقه والهمز فيه لغة، يقال: أوكدته وأكَّدته وآكدته إيكاداً وبالواو أفصح، أي: شددته».

(٣) سورة النحل، من الآية، (٩١).

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٤٠: فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل، وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالسبب عن المسبب، ويقولون: قام زيدٌ، وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده، وقام القوم، ويكون القائم أكثرهم، ونحوهم مما ينطلق عليه اسم القوم، وإذا كان كذلك وقلت: جاء زيد، ربما يتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه، أو ذهاباً عن مراده، فيحمله على المجاز، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: جاءني زيدٌ زيد، =

نحو قوله تعالى: ﴿فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[١] ولا يجوز أن تأتي بالحرف وحده إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

فَـلَا وَاللهِ لَا يُـلْـفَـى لِـمَـا بـي ... وَلَا لِـلـمَـا بِـهِـم أَبَـداً دَوَاءُ

وقوله: (**إلاّ في ضرورة نحو قوله:**

وَلاَ لِـلَـمـا بِـهِـم[٢] ....

في هذا التَّمثيل نَظرٌ، وذلك أنَّ قوله: لِلمَابِهم، لا يخلو، إمَّا أن تعتقد أنَّ اللَّام الأولى هي المؤكَّدة، أو أن اللام الثانية هي المؤكَّدة. فلا يجوز أن تكون اللام الأولى هي المؤكِّدة التوكيد اللفظي الذي يريد المصنف هنا، لأن التوكيد إنَّما يكون تابعاً لا متقدماً. ولا يجوز أن تكون اللام الثانية هي المُؤَكِّدة، لأن اللام الأولى لم تدخل على لفظ، فيعاد مع الثانية، وإذا كان كذلك، فالظاهر في هذا البيت أن تكون اللام الأولى زائدة، كزيادتها في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٣] ويكون تأكيد اللام هنا من باب التأكيد بالحروف الزوائد[٤]، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٥]، ويكون موضع الضرورة هنا، كونه زاد حرف الجر وعلقه عن العمل، وحروف الجر الزائدة، لا بد أن تعمل ولا تعلق.

=وكذلك النفس والعين: إذا قلت: جاءني زيد نفسه أو عينه، فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب، وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٩).

(١) سورة هود، من الآية (١٠٨).

(٢) البيت من الوافر، وقائله مسلم بن معبد الوالبي في شرح شواهد المغني ص٧٧٣، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والإنصاف ص ٥٧١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٢.
والشاهد فيه قوله: «لِلَما بهم» حيث أكد اللام الجارة توكيداً لفظياً من غير فصل بين المؤكد والتوكيد، وذلك للضرورة. والضمير في بهم يعود على قومه. يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا منه، فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه، ولا عابهم من داء الحسد.

(٣) سورة النمل، من الآية (٧٢).

(٤) انظر: (الدر المصون ٨/ ٦٣٩).

(٥) سورة آل عمران، من الآية (١٥٩). وانظر: (الدر المصون ٣/ ٤٦٠-٤٦١).

والذي يراد به: إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر، فإذا قلت: مات زيد موتاً، ارتفع المجاز، والذي يراد به: إزالة الشك عن المحدَّث عنه، التأكيد بالألفاظ التي يبوب لها في النحو.

قوله: **(أو إزالة الشك عن الحديث بالمصدر)**(١)، وهذا وإنْ كان من جُملة التَّواكيد، لكنه ليس من التأكيد الذي يُعَدُّ في التوابع، وظاهر ما يُبَوَّب له البابُ، تَأكيدُ التوابع، لأنه ذكره بين العطف بالحرف والبدل، وكلاهما من التوابع، فيكون هذا القسم لا مدخل له في هذا الباب.

وَإنْ أرادَ بالتوكيد أيَّ توكيد كان، فينبغي أن يذكر: إنَّ وأنَّ ولام الابتداء، والحروف الزوائد التي يسميها النحاة حروف الصلة، فاقتصاره على التوكيد بالمصدر من بينها جميعاً، لا وجه له.

قوله: **(بالألفاظ التي يُبَوَّب لها في النحو)** هذه الألفاظ هي التي تعرف بالتوكيد المعنوي، وهي منحصرة في تِسْعةِ ألفاظٍ، وتوابعها ثلاثة ألفاظ من: «ك ل» وما معها، وهي «كِلاَ» للمذكر المُثَنَّى، و«كلتا» للمؤنث المثنى و«كل» للجميع سواء المذكر والمؤنث.

وأربعةُ ألفاظٍ من «ج م ع» وهي: «أجمع» للمذكر المفرد، وجمعه: «أجمعون»، و«جمعاء» للمفرد المؤنث، وجمعها: جُمع، والنَّفسُ والْعَين.

والتوابع: ثلاثة: أكتع وأبصع - بالصاد والضاد - وأبتع.

وفي ما قلنا: إنه تابع(٢)، ثلاثة مذاهب:

أحدها: يجوز أن يقع كل واحدٍ منها تأكيداً بمفرده(٣).

---

(١) قال ابن عصفور، كقولك: «مات زيدٌ مَوْتاً»، و«قتلت عمراً قتلاً»، وذلك أن الإنسان، قد يقول: مات فلان مجازاً، وإن كان لم يمت، أي: كاد يموت، وكذلك: قتلتُ زيداً، قد يقوله ولم يقتله. أي: بلغت به القتل، فإذا قال: «مات عمرو موتاً، وقتلت زيداً قتلاً، كان الموت والقتل حقيقيين».

(٢) يعني: أكتع وأبصع أو أبضع، وأبتع.

(٣) ذهب إلى ذلك الكوفيون وابن كيسان. انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١، والهمع ٥/ ٢٠١).

وهي للواحد المذكر: نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأكتع، وقد يقال: أبصع وأبتع، وللاثنين: أنفسهما، وكلاهما، وللجميع: أنفسهم، وكلهم، وأجمعون، وأكتعون، وللواحدة نفسها، عينها، كلها، جمعاء، كتعاء، وقد يقال: بصعاء بتعاء، وللاثنين: أنفسهما، أعينهما، كلتاهما، ولجماعة المؤنث: أنفسهن، أعينهن، كلهن، جُمع، كُتع، وقد يقال: بُصَع، وبُتَع.

والثاني: لا يجوز أن يقع بمفرده مؤكِّداً، بل يكون بعد أجمع، بالترتيب[1] كما ذكرنا.

والثالث: يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقدم أجْمع قبلهن[2]. وهذا الخلاف مبنيٌّ على أنه، هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا؟.

فإن قيل: لا معنى لها إلاّ الإتباع، فلا بد من تقدم أجمع، وإن قيل: بأن لها معاني، جاز أن تستقل بأنفسها.

وكلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفهم منه مذهب رابع، وهو أنه لا بد لأكتع أن يلي أجمع، ويجوز في، أبصع وأبتع، تقدم كل واحدة منها على الأخرى[3] ولم أقف على هذا المذهب في غير كلامه.

قوله: **(وهي للواحد المذكر)** ثم عدد إلى قوله: **(بضع وبتع)**.

[٨٦/ب] قال ابن الحاجب[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ/: «فالنفس والعين يؤكد بهما ما يصح توكيده من الأسماء، في مفردٍ أو تثنيةٍ أو جمع، ومذكر أو مؤنثٍ، بتخالف فيه بين الضمائر، لتدل على من هو، أو تجمع في التثنية والجمع. أما في الجمع فواضح، وأما في التثنية، فلأنه مثنى أضيف، فقياسه الجمع، وقد يجوز إفراده

---

(١) ذهب إليه جمهور النحويين. انظر: (الكافية لابن الحاجب ص٩٣٦ وشرح الرضى ١/ ٣٣٦، والهمع ٥/ ٢٠١).

(٢) ذهب إليه ابن كيسان. انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١).

(٣) انظر: (شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٦٧، والهمع ٥/ ٢٠١).

(٤) انظر: الكافية للرضي ٢/ ١٠٥٥، ت د. حسن حفظي).

وكل جمع لما لا يعقل، فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنثات، وقد تعامله معاملة الواحدة، فأما قول الشاعر:

يمت بقربي الزَّيْنَبَيْن كليهما إليك وقُرْبَى خالدٍ وحَبيبِ[١]

في التثنية، لعدم اللبس، وقد تجوز تثنيته على الأصل[٢]، نحو: الزيدان نفسهما ونفساهما، والهندان نفسهما ونفساهما وأنفسهما.

والثاني: وهو «كلا» لا يؤكد به إلاّ المثنى، فيخالف في ضميره باعتبار من هو له، من متكلم أو مخاطب أو غائب، كقولك: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاء كلاهما، وإن كان لمؤنث زيدت التاء، فقلت: كلتانا، وكلتاكما، وكلتاهما، والباقي لغير المثنى، من مفرد أو جمع مذكر أو مؤنث، فيخالف بين ضمائرها في «كل»، فتقول: اشتراني كلي، واشترانا كلنا، واشتراك كلك، وكُلَّكِ وكلكم وكُلكن، واشتراه كله، وكلها وكلهم وكلهن، وسقط المثنى لأنهم استغنوا عنه بـ«كلا» فيه، فيخالف بين الصيغ في البواقي وهي: أجمع أكتع أبصع أبتع. للمفرد المذكر، وأجمعون أكتعون أبصعون أبتعون للجمع المذكر، وجمعاء وما بعدها للمفردة المؤنثة، وجمع وما بعدها للجمع المؤنث، ولا يُقَلْن للمثنى استغناء عنهن بـ«كلا» و«كلتا»، ولم ينقل عن العرب للمثنى غير ما ذكرنا من التوكيد بـ«كلا» و«كلتا»، وقد قاس الكوفيون[٣] وتابعهم أبو حاتم والواحدي وابن خروف رحمهم الله أجمعين على المفرد والجمع، فقالوا، تقول: جاء الرجلان كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والمرأتان كلتاهما جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان.

قوله: **(فكل جمع... إلى آخره)** مثاله: قبضت الدراهم كلهن وكلها،

---

(١) البيت من الطويل، وقائله هشام بن معاوية في المقاصد النحوية ٤/١٠٦، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٥٥٩، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٦٥، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧.
والشاهد فيه قوله: «كليهما» فإنه وقع موقع «كلتيهما» حملاً على المعنى للضرورة، كأنه قال: بقربي الشخصين كليهما...

(٢) انظر: (شرح الرضي ١/٣٣٤).

(٣) انظر: (شرح جمل الزجاجي ١/٢٦٥، وشرح الرضي ١/٣٣٤).

فمن تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة، كأنه قال:
بقربي الشخصين كليهما.

فأمَّا النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما، فيؤكّد بهما ما ثبتت حقيقته، تبعَّض أو لم يتبعَّض.

وسائر ألفاظ التأكيد، لا يؤكد به إلاّ ما تَبعَّض بِذاتِهِ، أو بعامله، نحو قولك: رأيت زيداً كله.

وإذا اجتمعت ألفاظُ التأكيد، بدأْتَ منها بالنَّفْسِ ثم بالعين، ثم بِكُلِّ، ثم بأجمع، ثم بأكتع، وأما أبصع وأبتع، فلك تقديم أيهما شئت، وعلى هذا الترتيب، يكون المؤنث والتثنية والجمع، فإن لم تأتِ بالنفس، أتيت بما بقي على الترتيب، فإن لم تأت بالعين، أتيت أيضاً بما بقي على الترتيب، وكذلك

ورأيت البقر كلهن وكلها، كما تقول: رأيت الهندات كلهن، ورأيت هنداً كلها.

قوله: **(تبعّض)** نحو: قبضتُ المالَ نَفْسَه أَو عَيْنه.

قوله: **(أولم يتبعض)**، نحو: جاء زيدٌ نَفْسُهُ.

قوله: **(ما يتبعض بذاته)**، نحو: قبضتُ المالَ أجمع أَوْ كُلَّه، وأخذت الدرهمين كليهما، وقد مثل هو على التبعيض بالعاقل.

وفي قوله: **(ثُمَّ بأجمع، ثم بأكتع)**، وكذلك عَدُّه «أكتع» فيما تقدم من ألفاظ التوكيد[١] يُفْهم مِنه أَنَّه يعتقد في «أكتع» أَنَّها ليست من التوابع، وأنها لفظ مستعملٌ كباقي ألفاظ التوكيد، بخلاف، أَبْصَع وأبتع، وهذا خلافُ ما قاله النحاة: فإنهم عَدُّوا، أكتعَ وأبْصَع وأبتع، جُمَع من التَّوابع[٢]، وعليه يَدلُّ لَفْظُه فيما بعد.

---

(١) لقوله: والذي يراد به إزالة الشك عن المحدّث عنه، التأكيد بالألفاظ التي بُوِّب لها في النحو، ثم عَدَّ منها، أكتع.

(٢) انظر: (الكافية لابن الحاجب ص١٣٦، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٦٥، وشرح الرضي ١/ ٣٣٦).

إن لم تأت بـ«كل» أتيت بما بقي على الترتيب، فإن لم تأت بأجمع، لم تأت بما بعده ويجوز تأكيد الأسماء كلها إذا احتيج إلى ذلك إلاّ النكرات، فإنها لا تؤكد، فأما قوله:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعا[(١)] ....

وهو قوله: **(فإنْ لم تَأْتِ بِأَجْمَع، لم تأت بما بعده)**، فهذا يَدُل على أن أكتع عِندهُ تَابعٌ وليس بمُستَقلّ، ويجوز أَنْ يكون ذِكرُهُ أَكْتع مع ألفاظ التوكيد، لكونها يلزم تَقدُّمها عِنْدَه على: أَبْصَع وأبْتَع. ويجوز في كل واحد من «أبْصَع» و«أبتع» تقدمه على الآخر، فلما خالفتهما «أكتع» في الحكم، ولزمت تبع جمع، ذكرها مع ألفاظ التوكيد، لا لِأَنَّها ليست بِتَابعةٍ.

قوله: **(إلاّ النكرات فإنها لا تؤكد)** هذا مذهبنا ما عدا الأخفش رحمه الله خلافاً للكوفيين[(٢)] رحمهم الله فإنهم أجازوا تأكيد النَّكِرة إذا كانت محدودة، ويعنون بالمحدود، المؤقت بـ«كل، وأجمع» دون غيرها من ألفاظ التوكيد[(٣)]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْها وَهِيَ فَرْعٌ أجمعُ ... وَهِي ثلاثُ أذرع وإصْبَعُ[(٤)]

---

(١) من الرجز: ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في، أسرار العربية ص٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٥٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٦٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥.
والشاهد فيه قوله: «يوما أجمعا» حيث أكد النكرة بـ«أجمعا» على مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعون ذلك، فالبيت عندهم ضرورة.

(٢) انظر: (الإنصاف ٢/ ٤٥١، وأسرار العربية ص٢٩١).

(٣) في حاشية المخطوطة: «قال ابن عصفور في «شرح الجمل»» الكوفيون يجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون متبعضة مؤقتة بـ«كل»، وما في معناها. . .» انتهى.
فقوله: «وما في معناها: شمل لغيره، وغيره من مفيد الإحاطة من ألفاظ التوكيد، واستدلالهم بقول الشاعر: تحملني الذلفاء حولا أكتعا
ظاهر في تجويزه بغير «كل» و«أجمع».

(٤) من الرجز، وقائله: حميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص٣٤١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥. والشاهد فيه قوله: «فرع أجمعُ» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ«أجمع».

فضرورة، وكذلك قول الآخر:

تحملني الذَّلفاءُ حَوْلاً أكْتَعا[١]....

ففيه ضرورتان، تأكيد النكرة، واستعمال أكتع غير تابع لأَجْمع.

وبقول الشاعر:

.... يوماً جديداً كُلَّه مُطَّرَدَا[٢]

وبقول الشاعر:

حَتّى إذَا خَطَّافِنَا تَقَعْقَعَا قَدْ صَرّتِ البَكْرَة يَوْماً أَجْمَعَا[٣]

[٨٧/أ] كما أنشده المصنف[٤]/ رحمه الله. وبقول الشاعر أيضاً أنشده المصنف[٥]:

يَا لَيْتَني كُنْتُ صبيّاً مُرْضَعَا تَحملني الذلفاء حَوْلاً أَكْتَعا[٦]

وَلَنا: أَنَّ التوكيد بـ«كُلّ» و«أَجْمَع»، إنّما هُما لِرَفْع المجاز الذي يوهم التجزئ، والنكرة لم يثبت لها عين، فيرفع عنها المجاز، لأن رفع المجاز لا يكون إلاَّ عن شيءٍ ثبت عينه، ولا يكون عن شيء لم يثبت عينه، وأيضاً فإنَّ النكرة إلى التعريف أَحْوَج مِنها إلى التوكيد بـ«كُلّ»، فتعريفها حينئذٍ أولى من تأكيدها حتى تعرف حقيقتها وتثبت، ثم بعد ذلك تؤكد، فما ذكروه من الشواهد لا دليل لهم فيها، أما قوله:

---

(١) من الرجز، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٥٦٢، ولسان العرب (كتع) ٨/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣. والشاهد فيه قوله: «حولا أكتعا».

(٢) من الرجز، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٩٠، والإنصاف ٢/ ٤٥٢ وشرح ابن يعيش ٣/ ٤٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.
والشاهد فيه قوله: «يوماً جديداً كُلَّه» حيث أكد بـ«كل» النكرة المحدودة، وهو قوله «يوما».

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: (المقرب ١/ ٢٤٠، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٨).

(٥) انظر: (المصدرين السابقين).

(٦) سبق تخريجه.

وإن كان معنى الكلام يغني عن التأكيد لم يجز التأكيد، لا تقول: اختصم الزيدان كلاهما، إذ لا فائدة فيه، لأنه معلوم أن الاختصام إنما يكون من اثنين.

.... وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ[(١)] ....

فلا نسلم أن «أجمع» توكيد لـ«فرعٌ» بل هي توكيد للضمير الذي في «فرع» لأن فَرْعاً، بمعنى لينه، وذكر التوكيد حملاً على المعنى، لأن القوس في المعنى عُود.

وأما قوله:

.... جـديـداً كُـلَّـه[(٢)].....

فلا نسلم أنَّ «كُلَّه» هنا توكيد لـ«يوماً» بل للضمير الذي في «جديداً»، إنْ رفعنا كُلاًّ، أو هو بدلٌ، إنْ نَصبْنَاه.

وأما قَوْلُه:

.... يـومـاً أَجْـمـعَـا[(٣)]

فَإِنَّه لا يُعرفُ قَائِله، فلا حجة فيه، مع أَنَّ «أجمع» فيه، يجوز ألاّ تكون تأكيداً بل هي «أجمع» التي تضاف في قولهم: أخذت المال بأجمَعِهِ - بفتح الميم - وكان أصله: يوماً بِأَجْمَعِهِ، فحذف المضاف إليه وحرف الجر وأجراه صفة، ومثل هذا محتملٌ، ولا دليل في البيت، وأما قوله:

.... حـولاً أَكْـتَـعـا

فقد أجاب المصنف عنه: بِأَنَّه ضرورة، وجعل فيه ضرورة أخرى[(٤)]، وهو إتيانه بأكتع من غير أن يتبع أجمع، وقد مر أَنَّه لَيْسَ بضرورةٍ على أحد المَذاهِبِ.

---

(١) قطعة من بيت من الرجز سبق تخريجه.
(٢) قطعة من بيت من الرجز سبق تخريجه.
(٣) قطعة من بيت من الرجز سبق تخريجه.
(٤) انظر: (المقرب ١/ ٢٤٠).

ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتَّصلِ بالنَّفس والعين، إلاَّ بعد تأكيده بضمير رفعٍ منفصلٍ نحو قولك: قمتَ أنتَ نفسك، فإن أكدته بـ«كلٍّ» وما في معناها لم يحتج إلى شيءٍ من ذلك، نحو قولك: قمْتُم أجمعونَ. ولا يجوز عطف بعض ألفاظ التأكيد على بعضٍ، وما كان منها على فَعْلاَء، كجمعاء، لم ينصرف للتأنيث اللازم، وما كان منها على: فُعَل، لم ينصرف للتعريف والعدل عن فَعَالى إلى فُعَل، لأن جَمْعَاء كَصَحراء، فكان قياسها جَمَاعاً كَصَحارَى، فعدَّلت عن ذلك، ....

وقد روي عن بعض الكوفيين[١] جواز توكيد النكرة مطلقاً، محدودة كانت أو غير محدودة.

قوله: **(ولا يجوز تأكيد ضمير الرَّفعِ المتَّصل إلى قوله: نَفْسَكَ)**، إنَّما لَزِم أنْ يقدَّم على النفس والعين ضميرٌ يكونُ تأكيداً، لأنَّ النَّفْسَ والعين اسمان يليان العَوامِل، بِمَعْنَى: أنهما يَصْلُحان أن يكونا فاعلين ومفعولين ومضافاً إليهما.

فلو قلنا: الجاريةُ خَرجَتْ نَفْسُها، لمَا عُلِم. هل المراد به التوكيد؟ أَوْ أَنَّها مَاتَتْ؟ وكذلك: ذَهَبَتْ عَيْنها، مُلبسٌ أيضاً، فاحتجنا أَنْ يُقَدَّم عليهما - إذا أَرَدْنَا بِهما التأكيد - الضميرُ المُنْفَصل، ليكون مُؤْذناً بأنَّهما توكيدان وليسا بفاعلين، واستمر الحكم طرداً للباب[٢]، ولا يحتاج إلى ذلك في أَجْمع وما تَصرَّف منه، من جمعه وتأنيثه، إذ كان لَفْظُ أَجْمع لاَ يقعُ إلاّ تأكيداً، فَلا يُلْبِس، ولم يفعل ذلك في «كلٍ» أَيضاً، وإنْ كانت[٣] تَلي العوامل، حيث شاركت «أجمعين» في معناها، فأجريت مجرى «أجمعين» في عدم الافْتِقار إلى تقدم الضمير المنفصل.

---

(١) انظر: (المساعد لابن عقيل ٢/ ٣٩٢).

(٢) وفي شرح ابن يعيش ٣/ ٤٢: قال: «لأن النفس والعين لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية... لذا لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما، كالنعت وعطف البيان، فقبح لذلك، كما قبح العطف عليه من غير تأكيد».

(٣) في المخطوطة: «كان» والصواب ما أثبته، لاقتضاء السياق له.

وتجري العرب مُجْري «كلٍ» في التأكيد، الْيَد والرّجل، والزَّرْعَ والضَّرْعَ، والظهر والبطن، والسهل والجبل، وقضهم بقضيضهم، فتقول: ضربت زيداً الظهر والبطن، واليد والرجل، ومطرنا الزرعُ والضرعُ، والسهل والجبلُ أي:

قوله: **(وتُجري العربُ مُجرى «كلٍ» في التأكيد إلى قوله: قَضَّهم بِقَضيضِهم)**.

قال سيبويه[(١)] في (هذا بابٌ من الفِعل يُبْدَل فيه الآخِرُ من الأول، ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى «أجمعون» على الاسم، ويُنْصَب بالفِعل لأنه مفعول). فالبدلُ أن تقولَ: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبَطنُه [وضُرِبَ زيد الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظَهرُهُ وبَطْنُهُ][(٢)]، وَمُطِرْنا سَهْلَنا وجَبَلنا، ومطرنا السهل والجبل، وإن شئت كان على الاسم بمنزلة «أجمعين» [توكيد]، وإنْ شِئْتَ نصبت فقلتَ: ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرَه وَبَطْنَهُ، فالمعنى له، وَمُطِرْنَا السَّهلَ والجَبَلُ، وقُلِبَ: زيدٌ ظَهْرَه وَبَطْنَه، فالمعنى أَنَّهم مُطِروا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبَطْنِ، وليس المنتصب هنا[(٣)] بمنزلة الظروف، لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تعني شيئاً على ظهره لم يجز، ثم قال رحمه الله وزعم الخليل[(٤)] رحمه الله أنهم يقولون: مطرنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ على البَدَلِ، وعلى/ أنْ تُصَيِّره بمنزلة [٨٧/ب] «أجمعين» توكيداً، قال السيرافي: «معنى سيبويه رحمه الله أَنَّكَ تُبْدِل: ظَهْرَه وبَطْنَهُ من «عبدالله» و«زيد»، وتُجرى عليه في إعرابه، وتبدل «السهل والجبل»، من النون والألف، بدل الاشتِمالَ، وَإِنْ شِئْتَ جَعلْتَه توكيداً لا بَدَلاً، فيكون قولك: ضُرِبَ عبدُاللهِ ظَهْره وبَطْنه، كَقولك: ضربَ أعضاءه كلها، ويَصيرُ الظهر والبطن توكيداً لـ«عبدالله»، كما يصير «أجمعون» توكيداً للقوم، إذا قلت: رأيت القومَ أَجْمَعين، كَأنَّه قال: ضُرِبَ زيدٌ كُلُّه، وقولك: مُطِرْنا سهلنا وجبلنا، كقولك:

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٨.

(٢) ما بين المعقوفين من الكتاب ١/ ١٥٨.

(٣) في الكتاب: «هاهنا».

(٤) الكتاب ١/ ١٥٩.

مطر ما لنا كله، ....

مُطِرَتْ بقاعُنا كُلُّها، ثم قالَ السِّيرافي[١]: وقد يجوز أَنْ تَنْصِبَ البَطْنَ والظَّهر على الظرف، وعلى حذف حرف الجر منه، ولا يجوزُ في اليَد والرَّجل النَّصْبَ على الظرف. وإنما خالف الظهرُ والبطنُ، اليدَ والرجلَ، لأنَّ الظهر والبطن عامان في الأشياء. ألاَ تَرى أَنَّ لِكُلِّ شيءٍ ظهراً وبَطْناً، أوْ لِأكثر الأشياءِ، فيما جرت به العادة في كلام الناس، فأشبه الظهرُ والبطنُ، المبهماتِ من الظروف كعمُومِها، وليس كذلك: اليدُ والرجلُ، والسهلُ والجبلُ بمنزلة الظهر والبطن، لأنَّ المواضع، إمَّا أَنْ تكون سَهْلاً أو تكون جبلاً، فجعلت ظروفا لهذا الإبهام، ومع هذا التشبيه الذي ذكرناه، فالقياس فيه ألاّ يكون ظرفاً.

قُلْتُ[٢]: العجب مِنْ تَجويزه الظرفية في الظهر والبطنِ مع قول سيبويه رَحِمَهُ اللهُ فيما ذكرناه آنفاً، «وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظروف»[٣]، وذهَب بَعضُهم إلى أنَّ سيبويه رَحِمَهُ اللهُ إنما يريد بالتَّأكيد الذي في هذا الباب، التأكيد الَّذِي في الباب الأول، واحتج على ذلك، بأن التأكيد الذي بمعنى الإحاطة والعموم، لا يكون إلاّ بتلك الألفاظ التسعة وتوابعها.

وأُجيب عنه، بأن سيبويه رَحِمَهُ اللهُ قد ذكر أن التأكيد الذي للإحاطة يكون بغير تلك الألفاظ، نحو: مررت بالقوم ثلاثتهم، إلى العشرة، هي بمعنى: كلهم[٤]، فإذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ ظَهْرُه وبَطنُهُ، فإمَّا أنْ تُريد بالظَّهرِ والبطن حقيقتهما من البعضية، أو تعبر بهما عن الكل مجازاً، لأنَّهما جُلهُ، والجُلَّ قد

---

(١) قال الأزهري في شرح التسهيل: (ج٢ ق١٠). ويجوز في: مُطِرْنا الضَّرعَ والزرعَ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، أن يُرْفعَ ويُنصَب ولا يجوز في ضُرِبَ زيدُ اليدُ والرجلُ أنْ يُنْصَبَ، والفرق: أَنَّ الظهرَ والبَطْنَ قد يكونان ظرفين نحو ظهرَ الجبل وبطنهُ، والزرْعُ والضَّرعُ قد يراد بهما المكان، وأمّا اليد والرجلُ فليسا كذلك. قاله من الخاطريات.

(٢) القائل هو ابن النحاس.

(٣) الكتاب ١/ ١٥٩.

(٤) انظر: (الكتاب ١/ ٣٧٤).

وجاء القوم قضهم بقضيضهم، أي: كلهم.

وكذلك أيضاً تجري العرب مجرى التأكيد. بـ«كل» أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين، فتقول: مررتُ بالْقَوم ثلاثَتِهم وكذلك إلى العشرة، ومررت بالقوم أحدَ عشر رجلاً، وأحد عشر، ولا تذكر التمييز، وأحد عشرهم، وهو أضعفها، وكذلك إلى العشرين، والمعنى في ذلك كله: مررت بالقوم كلهم.

يطلق على الكل، فإن أردت بهما الحقيقة، فالمخاطب إن فهم أنك أردت البعض، وعبرت عنه بالكل، كان بدل بعض من كل، على جهةِ التَّأكيدِ، وإنْ لم يَفْهم ذلك، كان بدل بعضٍ من كلٍ على جهة البَيانِ، وَإنْ أردتَ بهما المجاز، كان الظهر والبطن هو زيدٌ، فإن كان زيدٌ هو المقصود في الكلام، ثم أزلت المجاز عنه بلفظ الظهر والبطن، فهو للتأكيد بمنزلة «كل» وإن كان الظهر والبطن هو المقصود، و«زيد» كالمطرح فهو من بدل الشيء من الشيء.

وقوله: (**قَضَّهم بِقَضِيضِهِم**) هذا الباب يستعمل منصوباً على كل حال، وتابعاً لما قَبْله في وجوه الإعراب، فإن استعملته منصوباً، فإن انتصابه على الحال، وإن كان معرفة، قال السيرافي رحمه الله منهم من ينصبه على كل حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال، قال سيبويه[1] رحمه الله كأنه قال: انقضاضهم. أي: انقضاضاً، وإن جعلته تابعاً، كان تبعه على جهة التأكيد، قال سيبويه[2] رحمه الله بمنزلة: كُلَّهم، يُجريه على الوجوه، يعني يتبع ما قبله في الإعراب كـ«كل» وهو مأخوذ من القَضِّ وهو الكثير، وكأن معنى قضَّهم، أي: انقض بعضهم على بعض وتجمعوا، وكما ذكره المصنف رحمه الله هنا للتأكيد، كذلك ذكره في باب الحال متقدماً»[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٤.

(٢) في الكتاب ١/ ٣٧٥: «وبعض العرب يجعل قضَّهم، بمنزلة، كُلَّهم، يجريه عل الوجوه».

(٣) المقرب ١/ ١٥١.

بَابُ البَدَلِ

البدل: إعْلام السَّامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول أو تأكيده، وعلى أن يُنْوَى بالأول منهما الطرح معنىً لا لفظاً، فمثال مجيئه للتبيين، قولك: قامَ أخوكَ زيدٌ، ومثال مجيئه للتأكيد: جَدَعْتُ زيداً أَنْفَهُ، فمعلوم من قولك: جَدعْتُ زيداً، أن المجدوع أنفه، والدليل على أنَّ الأول يُنْوَى به الطرح أنّ البدلَ على نيةِ استئنافِ عامل، فإذا قُلتَ: قامَ زيدٌ أخُوكَ، فالتقدير: قامَ أخُوكَ، فتركك الأول وأخذك في استئناف كلام آخر طرح مِنك له

[٨٨/أ]

/ بَابُ البدل

قوله: **(بمجموع اسمين)** فصلٌ عن مِثل قَوْلنا: قَامَ زيدٌ، ونحوه.

قوله: **(أو فعلين)** ليدخل فيه نحو قولنا: إنْ تأْتِني تمْشِ أَمْشِ مَعك.

قوله: **(على جِهةِ تَبْيينِ الأَوَّل أَوْ تأكيده)** ليخرج عطف النسق[(١)].

قوله: **(وعلى أن ينوي بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً)**، ليخرج الوصف، وعطف البيان، والتأكيد، فإن الكل لا يُنْوَى في الأَوَّل مِنْهن الطَّرح.

قوله: **(قَام أَخوكَ زيدٌ)** قَال النحاة - رحمهم الله - إذا قلت جَاءَني أَخُوكَ، زيدٌ، فَإنْ كان له إخوةٌ، كان «زيدٌ» عطف بيان، وإن كان له أخٌ واحدٌ، كان بدلاً[(٢)].

قوله: **(فمعلوم... أن المجدوع أنفه)** وأن هذا اللفظ تأكيد، لأن الجدع: قطع الأنف، وقطع الأذن، وقطع الشفة، وحَبْسُ الدَّابةِ على غير علفٍ، فيكون حينئذ أنفه للتبيين، كـ«زيد» في مثل: قام أخوك زيدٌ، ومما يدل أيضاً على أن

---

(١) قال في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٨٠: «ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرُو، أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو، إلاّ أن الثاني، وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد، كما في قولك، قام زيدٌ أخوك، بيان لزيد بالأخ».

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٣/ ٧١).

واعتماد على الثاني، والدليل على أنه في نية تكرار العامل، إظهاره في بعض المواضع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ فأعاد اللام، والدليل على أنَّه لا ينوى به الطرح من جهة اللفظ، إعادة الضمير عليه في مثل قولك: ضربتُ زيداً يَدَهُ.

والبدل، ستة أنواع:

بدل شيء: وهو أن تبدل لفظاً من لفظ. بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد.

وبدل بعضٍ من كلٍ: وهو أَنْ تبدل لفظاً من لفظٍ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول.

وبدل اشتمال: وهو أن تبدل لفظاً من لفظٍ، كُلُّ واحد منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر، بشرط أن يكون الأول قد يجوز به الاكتفاء عن الثاني، نحو قولك: سرقت زيداً ثوبه، ألا ترى أَنَّك قد تقول: سرقت زيداً، إذا سرقت ثوبه.

الأول ليس مطرحاً من كل وجه، قولهم: زيد ضربت أخاهُ رجلاً صالحاً[1]، فـ«رجل» بدل من الأخ، و«ضربت أخاه رجلاً صالحاً» خبر عن «زيد»، فلو كان الأول مطرحاً من كل وجه، لبقيت جملة الخبر عَريَّة عن ضمير، وذلك لا يجوز.

قوله: (**بشرط أن يكون... إلى قوله: عن الثاني**)، ليخرج به بدلُ الغَلَطِ، نحو: مررت برجلٍ حمارٍ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر، ولكن لا يكتفى بِرَجُلٍ عن حمارٍ.

وفسّر بدل البَداءِ، بِأَنْ تُبْدِل لفظاً تُريده من لفظ أَردته أَوَّلاً، ثُمَّ أضْرَبْت عنه، وفي تسميته: بداء، نظرٌ، فَإِنَّ الإضرابَ يَصحُّ من الله تعالى، والبداء: لا يصح

---

(١) جاء في الحاشية: «في التمثيل: بزيد ضربت أخاهُ رجلاً صالحاً» نظر، لاحتماله غيره، بل هو ظاهر في الحال الموحية.

وبدل بداء: وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه، ومنه قوله عليه السلام: «إنَّ الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها إلى العشر». كأنه قال: بل ما كتب له ثلثها.

وبدل الغلط: وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ سبق إليه لسانك وأنت لا تريده، وبدل نسيان: وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد، وليس كذلك، وذلك، نحو قولك: ضربت زيداً عمراً، فذكرت «زيداً» غالطاً وناسياً، ثم أتيت بالمراد، وهو «عمرو» إلاّ أن هذين الضربين لم يرد بهما سماع. فأمّا قوله:

لمياءُ في شفتيها حُوّة لَعَسٌ وفي اللّثّاتِ وفي أنيابِها شَنَبُ[(١)]

فيتخرج على أن يكون «لعسٌ» مصدراً وصف به حوّة على حد قولهم: رجلٌ عدلٌ، أي: حوة لعْساءُ، والحوة: السواد الخالص، واللعس: سواد تشوبه حمرة.

ويشترط في بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل: أن يكون في البدل ضمير يعود على المبدل منه، وقد يجيء محذوفاً لفهم المعنى، وذلك قليل جداً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ التقدير: منهم.

على الله سُبْحانه، وقد أَعْرَب بَعضُهم، قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[(٢)] على غير البدل، وهو أن يكون فاعلاً للمَصدَر الذي هو ﴿حِجُّ﴾، كأن التقدير والله أعلم: أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، فيكون المصدر مضافاً إلى مفعوله، و«مَنْ» فاعله[(٣)].

---

(١) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص٣٢، والخصائص ٣/ ٢٩١، ولسان العرب ١/ ٥٠٧ (شنب)، ١٤/ ٢٠٧ (حوا)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣.
والشاهد فيه قوله: «حُوَّة لَعَسٌ» حيث جاء «لعسٌ» بدل غلط من «حُوَّة»، وتأوله بعضهم بأنه من باب التقديم والتأخير، والتقدير: في شفتيها حُوَّة، وفي اللّثّات لَعَسٌ، وفي أنيابها شنبُ.

(٢) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

(٣) في الدرّ المصون ٣/ ٣٢١-٣٢٢ قال: قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ فيه ستة أوجه:
أحدها: أن «مَن» بدل من «الناس» بدل بعض من كل... والضمير محذوف تقديره: «من =

والبدل ينقسم بالنظر إلى التعريف والتنكير أربعة **أقسام**:

معرفة من معرفة، ونكرة من نكرة، ومعرفة من نكرة، ونكرة من معرفة، ولا يشترط في بدل النكرة من غيرها أكثر من أن يكون في ذلك فائدة.

فأما كونها من لفظ المبدل منه، أو موصوفة، فغير مشروط بدليل قوله:

فلا وأبيك خَيْرٍ مِنْك إنِّي ... ليُؤْذِيني التَحْمحُم والصَّهيلُ(١)

فخير منك بدل من أبيك، لأنه نكرة، وأبوك معرفة.

والبدل أيضاً ينقسم بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربعة **أقسام**:

ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، وظاهر من مضمر، ومضمر من ظاهر، إلاّ أن بدل المضمر من المضمر، أو الظاهر في بدل البعض من الكل،

قوله: **(إلاّ أنَّ بدل المضمر من المضمر... إلى قوله وبدلُ الاشتِمالِ لا يجوز)**(٢) مثل المصنف ﷺ على بدل البعض، ولم يمثل على بدل الاشتمال،

=استطاع منهم».

الثاني: أنه بدل كلٍّ من كل.

الثالث: أنها خبر مبتدأ مضمر، تقديره: هو من استطاع.

الرابع: أنها مصدرية بإضمار فعل، أي: أعني من استطاع.

الخامس: أنّ «من» فاعل بالمصدر وهو «حِجُّ» والمصدر مضاف لمفعوله والتقدير: ولله على الناس أن يحجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيت.

السادس: أنها شرطية والجزاء محذوف يدل عليه ما تقدم... والتقدير: «من استطاع منهم إليه سبيلاً فلله...»

(١) البيت من الوافر، وقائله شمر بن الحارث في نوادر أبي زيد ص١٢٤، ولسان العرب ١٣/ ١٠ (أذن)، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٩-١٨٧. والشاهد فيه قوله: خيرٍ بالجر حيث أبدله من المعرفة وهو قوله: «وأبيك» وبتقدير الموصوف أي: رجل خير منك، وهذا البدل بدل كل من كل، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها، ويروى البيت برفع «خير» كأنه قال: هو خيرٌ منكِ.

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٨٢: «والصحيح أن بدل الاشتمال: هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني وأعني بذلك، أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك، نحو: سُرق عبدالله ثوبه أو فرسه، لأنه قد يجوز: سُرق =

وبدل الاشتمال لا يجوز لما يلزم فيه من خلو الجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ، ألاَ ترى أنك لو أبدلتَ المضمر من المضمر، فقلت: ثلث الرغيف أكلته إياه، وأبدلت المضمر من الظاهر، فقلت: ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، لم يكن في الجملة الواقعة خبراً. لثلث الرغيف رابط يربطها بالمخبر عنه إلاَّ إياه، وهو على نية استئناف عامل منفصل من الجملة التي قبله.

اكتفاء بتمثيل المعلم، ومثاله في بدل المُضْمَر من المُضمر: حُسْنُ الجَارِيَةِ أحببتُها إِيَّاهُ، ومثاله في بَدل المُضْمَر من المُظْهَر: حُسْنُ الجَارِيَةِ أحببتُ الجارِيةَ إِيَّاهُ.

قوله: **(أو من الظاهر في بدل البعض من الكل)** أدخل المصنف رحمه الله الألف واللام على «بعض وكل»، وهذه المسألة اختلفت فيها آراء النحاة، فمن ذاهب إلى أن بعضاً وكلاً، لا يجوز دخول الألف واللام عليهما[1]، للزومهما الإضافة لفظاً أو تقديراً، ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة على ما قد عُرِف. ولذلك قال الزجاجي[2]: وإنما قلنا: الكل والبعض مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة.

ومن قائل: بجواز دخول الألف واللام عليهما[3]، وهذه المسألة، كمسألة: دخول التنوين عليهما إذا حذف المضاف، كقولهم: مررت بكلٍ قائماً وببعضٍ قاعداً، فإنهم اختلفوا: هل هذا التنوين تنوين عوض عن المضاف إليه؟ أو تنوين تمكن، وقد تعرض شيخنا[4] رحمه الله لهذه المسألة في باب الإضافة من «شرحه المفصل» - قال رحمه الله «قوله يعني الزمخشري[5] رحمه الله ومررت بكلٍ قائماً، وقال

=عبدالله، وأنت تعني الثوب أو الفرس.

(١) انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥١٥).

(٢) الجمل ص٢٤-٢٥.

(٣) هو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي وابن درستويه. انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٤، والهمع ٤/ ٢٨٦).

(٤) ابن عمرون الحلبي رحمه الله.

(٥) المفصل ص١٠٦.

. . . .

[الله][١] تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[٣]، وقال سيبويه[٤]: «هذا باب ما ينتصب خبره، لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف ولا/ تكون وصفاً، وذلك قولك: مررت بكُلٍّ [٨٨/ب] قائماً ومررت ببعض جالساً»[٥]، «قبُح الوصف حيث حذفوا ما أضافوا إليه» و«لا يكونان وصفاً، كما لم يكونا موصوفين»، فصار معرفة (وهي معرفة)[٦]، لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بِكُلِّهم وبِبَعْضِهِم، ولكنهم حذفوا، وقول سيبويه: «بنصب خبره»[٧] يريد الحال، وإنما نصب عنه الحال، لأنه معرفة، والحال في الأكثر عن المعرفة، فوجب الحكم بالتعريف حملاً على الأكثر، وقوله: «ولا يوصف ولا يكون وصفاً»[٨]، لأنهما نكرتا اللفظ، معرفتا المعنى، فلذلك لم توصف بنكرة، لأن المعنى معرفة، ولا بمعرفة، لأن اللفظ نكرة، وقال ابن خروف: وقد أجاز بَعْضُهم وصفها في الشعر، وأجاز النَّصْبَ في «كُلاًّ» على الإتباع في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[٩] لو قرئ به[١٠]، وهو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المفصل المطبوع.
(٢) سورة الأنبياء من الآية (٧٩). وفي المخطوطة ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ﴾ والتصويب من المصحف.
(٣) سورة الزخرف، من الآية (٣٢).
(٤) الكتاب ٢/ ١١٤-١١٥.
(٥) في الكتاب ٢/ ١١٤ «قائماً».
(٦) ما بين الهلالين زيادة عن المطبوع.
(٧) الكتاب ٢/ ١١٤.
(٨) عبارته في الكتاب ٢/ ١١٥: «ولا يكونان وصفاً، كما لم يكونا موصوفين».
(٩) سورة غافر من الآية (٤٨).
(١٠) قرأ بالنصب كل من ابن السميفع وعيسى بن عمر. وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون تأكيداً لاسم «إنّ»، والتنوين عوض من المضاف إليه يريد: «إنا كلنا فيها».
الثاني: أن تكون منصوبة على الحال من الضمير المرفوع في «فيها».
الثالث: أنّ «كلاً» بدل من «نا» في «إنَّا»، لأن «كلاً» قد وليت العوامل، فكأنه قيل: «إنَّ كُلاًّ فيها»، انظر: (الكشاف ٣/ ٤٣٠، والقرطبي ١٥/ ٣٢١، والبحر المحيط ٧/ ٤٦٩، والدر =

. . . .

خلاف قول سيبويه[١]. «ولا يحذف المضاف من كلٍ وبعضٍ إلاّ إذا جرى ذكر شيء، فيستغنى بما جرى من الكلام عن إظهار المضاف إليه».

واختلف في تنوين «كل» و«بعض»، فقيل: عوض عن المضاف إليه، كـ«إذْ»، قال الزمخشري[٢]: «والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع وهو الإضافة، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه» انتهى.

ومن هنا يعلم جواز دخول لام التعريف على «كل» و«بعض» وإن صرح بالمنع جماعة من النحاة[٣]، فقياس قول سيبويه[٤]: أن يجوز دخول اللام عليه، لأنه قد أَجازَ في قول الشاعر:

تَرى خَلْقَها نِصْفٌ قناةٌ قويمةٌ ... ونِصْفٌ نَقاً يَرْتَجُّ أوْ يَتمرْمَرُ[٥]

أَنْ يُنصِبَ «نِصْفاً» على الحال، وإذا جوز انتصابه على الحال كان نكرةً، وإذَا كان نكرةً، جاز دخول اللام عليه قياساً على أكثر النَّكراتِ، وكونه معرفةً في بعض الصور، بتقدير الإضافة، لا يمنع من اللام إذا لم ترد إضافته، كما لم تُمْنع من الدخول على نصف، وثلث، وجميع أجزاء الشيء، فكما أنَّ «كلا»

=المصون ٩/ ٤٨٧-٤٨٩).

(١) انظر: (الكتاب ٢/ ١١٤-١١٥).

(٢) ينظر: الكشاف.

(٣) انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٥).

(٤) انظر: (الكتاب ٢/ ١١، والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٥) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ٢/ ٦٢٣، والكتاب ٢/ ١١، والخصائص ١/ ٣٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٠، وأمالي المرتضى ١/ ٤٦١، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٢.
والبيت في وصف امرأة أعلاها كالقناة في اللطافة والاستقامة وأسفلها كالنقا وهو كثيب الرمل في الكثافة والامتلاء وجريان بعضه فوق بعض، والشاهد فيه قوله: «نصف» بالرفع على القطع والابتداء، ويجوز نصبه على البدل أو الحال.

. . . .

يقتضي الإضافة إلى ما هو كل له، أو بعض يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له، وكذلك العُشْر والرُّبع، قال تعالى: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ﴾(١)، فكذا يجوز دخول اللام على «كلٍ» و«بعض»(٢).

فإن قيل: «أي» يضاف، فيحذف منه المضاف إليه، ولا يجوز دخول اللام عليه. قيل: «كل» وبعض أكثر تصرُّفاً من «أي»، لأنَّ أيًّا لا تستعمل إلاّ في الاستفهام والجزاء والصلة والصفة والنداء، ويدخلها البناء بخلاف «كل»، و«بعض»، قال أبو علي(٣): وَمِمّا يَدلُّ على جواز دخول الألف واللام عليهما، أن أبا الحسن الأخفش حكى، أنهم يقولون: مررت بهم كُلاًّ، فينصبونه على الحال ويجرونه مجرى، مررت بهم جميعاً، وإذا جاز انتصابه على الحال، فلا إشكال في جواز إدخال الألف واللام عليهما، كغالب النكرات التي تنتصب على الحال.

فإن قيل: فقد جاءت الحال معرفة.

قيل: ذلك على غير الأصل، وهي واقعة موقع الحال على ما بين، ولا كذلك ما حكاه الأخفش.

قال أبو علي: «يجوز دخولها على «كلٍ» و«بعضٍ» من وجهين(٤):

(١) سورة النساء من الآية (١١).

(٢) قال ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٣٤: «... وكل وبعض مجراهما مجرى نصف، لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، كما أن «كُلاًّ» يقتضي الإضافة إلى ما هو كُلٌّ له، وبعضاً يقتضي الإضافة إلى ما هو بعضٌ له، فإذا قدّرت إضافة كل وبعض إلى المعارف كانا معرفتين، وإذا قدرت إضافتهما إلى النكرات، كانا نكرتين. فهما في هذا بمنزلة نصف، تقول: نصف دينار، ونصف الدينار، وكلّ رجلٍ وَكُلّ الرجال، وبعض رغيفٍ، وبعض الرغيف».

(٣) انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٤) انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٧).

وكذلك أيضاً لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، أو المخاطب في بدل الشيء من الشيء، لا يجوز ضربتك زيداً، ولا ضربني زيداً عمرو،

أحدهما: ألاّ يقدرا مضافين إلى معرفة، فيُنَكَّرا، ويجوز دخول لام التعريف [٨٨/أ] /عليهما، كما دخلا على النصف.

والآخر: أن يكون على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم له بمعنى الجميع، فيدخل عليهما كما يدخل على الجميع.

فإن قيل: قبلُ وبعدُ، لا يجوز دخول لام التعريف عليهما، وإن جاز تنكيرهما إذا لم يضافا إلى معرفة، فكذا «كل».

قيل: قَبْل وبعد، أَقلُّ تصرفاً من «كُلّ» و«بَعْض»، لأنهما لا يرفعان فامتنعا من اللام لقلة تمكنهما[١].

فإن قيل: لا يجوز دخول اللام عليهما، كما لم يجز على «غير».

قيل: إن غيرًا، أشبهت الظروف، وتضمنت معنى «لا»، بدليل جواز دخول «لا» في المعطوف عليها، نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ولحملها على «لا»، جاز تقديم معمول ما تضاف إليه عليها، في نحو: أنا زيداً غير ضارب، وإن لم يجز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلما أشبهت الحرف، لم يجز دخول اللام عليها، بخلاف «كُلّ» و«بعضٍ». ولا يثنى «كل» ولا يجمع، اعتماداً على معنى التثنية والجمع في ما تضاف إليه. كقولك: يعلم هذا كُلَّ أحدٍ، وكلُّ إخْوَتِك جاء، وإنما تَحقَّق بها معنى ما أضيفت إليه، فلم يجز أَنْ تفرد بتثنية ولا جمع، لتدلَّ أنها لتحقيق ما أضيفت إليه، ولا يثنى «بَعْض» ولا يجمع حملاً على «كُلّ»، لأنه بعضه وحكم البعض أن يجرى على بَعْضِهِ.

---

(١) في الأمالي الشجرية ١/٢٣٧: «إن امتناع الألف واللام من الدخول على «قبل وبعد» من حيث لم يستعملا إلاّ ظرفين ناقصي التمكن، فجريا في ذلك مجرى الظروف التي لم تتمكن.... وليس كذلك «كل وبعض» لأنهما اسمان متمكنان كل التمكن.

لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم، أو المخاطب، وذلك لا يجوز إلاّ في النداء والاختصاص، فأمّا قوله:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تَذَرَّيتُ السَّناما[١]

فمنصوب على الاختصاص، كأنه قال: أعني حميداً. وإذا أبدلت من اسم

قال ابن النحاس - غفر الله له - وقد جاء عن العرب، دخول الألف واللام على «كل» قال الشاعر:

رأيتُ الغني والفقر كليْهما إلى الموت يَأتي الموتُ للكُلِّ مَعْمِدَا[٢]

فأدخل الألف واللام، على «كل»، هكذا أنشده أبو العلاء المعري رحمه الله في «رسالة الغفران»، وأنشده غيره أيضاً.

قوله: **(لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم أو المخاطب)**، لأن عبرة البدل أن يصح معنى الكلام عند طرح المبدل منه، وإحلال البدل محله، فيلزم وقوع الظاهر متكلماً أو مخاطباً، والظاهر إنما هو للغيبة، فلا يجوز لذلك، ونعني بالطرح - هنا - ما فسره الزمخشري رحمه الله في «مفصله»[٣] وقد أشرنا إلى ذلك.

قوله: **(أو الاختصاص)** نحو قول العرب[٤]: أَمَّا أَنا فَأَفْعَلُ كَذأ أَيُّهَا الرَّجلُ. وهذه المسألة اختلف فيها سيبويه والأخفش رحمهما الله، فذهب سيبويه، إلى أن الظاهر، لا يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كُلٍّ، وذهب الأخفش، إلى جواز ذلك. قال سيبويه: «فإذا قلت: بي المكر كان

---

(١) البيت من الوافر، وسيأتي تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسحيم في ديوانه ٤١، وفي عيث الوليد ١٩٦.

(٣) قال في المفصل ص١٢١، «وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما متمين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه، ألا تراك تقول: «زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك».

(٤) انظر: (الكتاب ٢/ ٢٣٢).

الاستفهام اسماً لا يعطي الاستفهام لم يكن بد من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى، نحو قولك: كم مالك: أثلاثون أم عشرون؟.

الأمر، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك، فلا يجوز أن تكون لا تدري من تعني، لأنك لست تحدث عن غائب». انتهى.

قال شيخنا رحمه الله: ويحتمل أن يقال: إن الأول يذكر لنحو من التوطئة، والثاني هو الذي يعتمد للحديث، فلما كان كذلك، لم يجز أن يكون الأول أعرف المعارف، وهو بدل الكل من الكل، لأنه حينئذ يحصل الغنية بالتوطئة، وإيضاحها عن الثاني فينافي حكم البدل، فلا يجوز. فإن قيل: فلم جوزتم بدل النكرة من المعرفة على هذا؟

فالجواب: أن الأول إذا لم يكن أعرف المعارف، فما لا يقبل التنكير، يجوز أن يكون موضحاً، واحتج للأخفش[1] رحمه الله لجواز ذلك، بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[2]، و«الذين» بدل من الكاف والميم في/ [٨٩/ب] «ليجمعنكم»، وبقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[3] «لمن» بدل من الكاف والميم في «لكم»[4] وبقول الشاعر:

فلأحشأنك مِشْقصاً أوساً أُويسَ من الهبالة[5]

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٦٩، وانظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤، والدر المصون ٤/ ٥٥١).

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٢).

(٣) سورة الأحزاب، من الآية (٢١).

(٤) انظر: (الكشاف ٣/ ٢٥٦).

(٥) البيت من مجزوء الكامل، وقائله الكميت في ديوانه ص٣/ ٣٤، وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٦٠٧، ولأسماء بن خارجة في اللسان (أوس، حشأ، هبل).

أويس: تصغير أوس، وهو من أسماء الذئب، وحشأه: يقال: حشأه بسهم رماه، فأصاب به جوفه، والمشقص: السهم العريض. =

وإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماء تريد إبدالها منها، فإن كان ما بعد العدد يفي به، وما بعد الجمع يصدق عليه الجمع، جاز فيه وجهان: الإبدال مما تقدم، والرفع على القطع، نحو قولك: لقيت من القوم ثلاثة: زيداً وعمراً

يخاطب ذئباً طمع في ناقته، واسمها: هبالة، وأوس من أسماء الذئب[(١)]، وبقول الشاعر:

مـا تَـنْـقِـمُ الْـحـربُ الـعَـوانُ مِـنِّـي ... بَـاذِلُ عَـامَـيْـنِ حـديـثُ سِـنِّـي[(٢)]

أجيز في باذل، الرفع على [أنه][(٣)] خبر مبتدأ، والنصب على الحال، والجر على البدل من الضمير الذي هو الياء في «مني» وهو ضمير المتكلم. وبقول الشاعر:

أَنَـا سَـيْـفُ الـعَـشِـيـرةِ فـاعْـرِفُـونِـي ... حَـمِـيـداً[(٤)] ....

فأبدل «حميداً» من الياء في «فاعرفوني».

=والشاهد فيه قوله: «لأحشأنك... أوساً» حيث استشهد به الكوفيون على أن «أوساً» بدل من الكاف في «لأحشأنك» على مذهبهم في جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

(١) انظر: (اللسان - هبل).

(٢) من الرجز، وقائله علي بن أبي طالب ﷺ في ديوانه ص١٩٢، ولسان العرب ١٢/ ٥٩٠ (نقم)، وهو لأبي جهل في جمهرة اللغة ص٦١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥، وورد بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢١٨، والممتع في التصريف ٢/ ٦٩٦.

الحرب العوان: التي كان قبلها حرب، النَّقْمَةُ والنِّقْمَةُ: العقوبة. والباذل: يقال بذل البعير: إذا طلع نابه، وذلك في السنة التاسعة، من البذل وهو الشق، وقالوا للرجل باذل على التشبيه بالبعير، يعنون به كماله في عقله وتجربته، فإذا جاوز البعير البذول قيل: باذل عام وعامين.

والشاهد فيه قوله: «منِّي باذل» حيث جاز في «باذل» الجر على البدلية من الضمير وهو ياء «المتكلم في «منِّي».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن المخطوطة، لاقتضاء السياق له.

(٤) صدر بيت وقطعة من عجزه من الوافر، وقائله حميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص٩٣٣، وأساس البلاغة ص١٤٣، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٣، وهو لحميد بن بجدل في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٢، وورد بلا نسبة في المنصف ١/ ١٠، وشرح ابن يعيش ٣/ ٩٣، ٩/ ٨٤.

والشاهد فيه قوله: «فاعرفوني حميداً» حيث أبدل «حميداً» من الياء في «فاعرفوني».

وجعفراً، فالنصب على البدل، والرفع على القطع كأنك، قلت: أحدهم زيدٌ، والآخر عمرو، والآخر جعفر، ومثل ذلك: لقيت الرجال زيداً وعمراً وجعفراً.

وإن لم يكن ما بعد العدد والجمع، كذلك، فالقطع ليس إلاَّ، نحو قولك: لقيت رجالاً، زيدٌ وعمروٌ، أي: منهم زيدٌ وعمرو، ولا يجوز البدل، لأن زيداً وعمراً ليسا برجال، ولا يتصور أن يكون من قبيل بدل البعض من الكل، لأنه لا ضمير فيهما يربطهما بالمبدل منه.

فإن جاء شيء من ذلك، جعل من باب ما وقع فيه الجمع على المثنى، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو قوله:

توهَّمتُ آياتٍ لها فَعَرفْتُها لِستَّةِ أعوامٍ وَذَا العامُ سَابِعُ

ولا حجة له في شيء مما ذكر:

أَمَّا الآية الأولى: فلا نسلم أن «الذين» بدل، بل هو مبتدأ[١]. وأما الآية الثانية: فلا نسلم أن «من» بدل كل من كل، بل بدل بعض[٢]، لأن، من يرجو الله، بعض الناس، والكاف والميم في «لكم» خطاب للناس.

وأما البيت الأول، فلا نسلم أنّ المراد بـ«أوس» هنا الذئب، بل أوساً مصدر آسه يَؤُوسُه إذا أَعْطَاهُ[٣]، وأما البيت الثاني، فليس الجر فيه برواية، بل جوزه بعضهم، ويُحْتَمل أنْ يكونَ من جَوَّزه يَرى مَذْهَب الأخفش رحمه الله، وأما قول الشاعر[٤]:

.... فاعرفوني حميداً ....

---

(١) انظر: (معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٥٥، والدر المصون ٤/ ٥٥١).

(٢) انظر: (الدر المصون ٩/ ١٠٩).

(٣) انظر: (اللسان - أوس).

(٤) انظر: (مغني اللبيب ص٦٨).

رَمادٌ ككحلِ الْعَين لأياً أَبِينُه ونُؤْيٌ كَجذْم الْحَوْضِ أثلَم خاشِعُ[١]

فإنه يروى برفع «رمادٍ ونؤيٍ» ونصْبهما.

وإذا اجتمعت التوابع الأربع، بدأت منها بالنعت، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالعطف[٢].

فقد كفَانا المُصَنِّفُ رحمه الله أمره، وأجاب عنه بأن «حميداً» منصوب على الاختصاص، كأنه قال: أعني: حميداً، لا على البدل.

---

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما النابغة الذبياني في ديوانه ص٣١، والكتاب ٢/٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٩٢، والصاحبي في فقه اللغة ص١١٣، والمقاصد النحوية ٣/٤٠٦.

(٢) الآيات: العلامات، والضمير في «لها» يعود إلى الدار. توهمت: تفرست، اللأي: البطء، وهو منصوب على نزع الخافض، النوئ: حفرة تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر إليه، والجذم: أصل الحوض المتبقي منه، خاشع: لاصق بالأرض.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٤٢: «ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت، لأنه جزء من متبوعه، ثم بعطف البيان، لأنه جار مجراه، ثم بالتوكيد، لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل لكونه تابعاً كلا تابع، لكونه كالمستقبل، ثم بعطف النسق، لأنه تابع بواسطة، فيقال: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر، والله أعلم».

بابُ عطف البيان

عطف البيان: جريان اسم جامد معرفة على اسم دُونه في الشهرة،

بابُ عَطْفِ الْبَيانِ

قوله: (جَريان) جِنْسٌ لعمومه الاسم والفعل والحرف، في البدل والتوكيد اللفظي، وغير ذلك. (اسم) احتراز من الفعل والحرف (جامدٍ) احتراز من المشتق كالنعت (معرفة) احتراز عن النكرة، وفي هذا الفصل نظرٌ، فإن عطف البيان - كما يجيء في المعارف - يجيء في النكرات[1].

أعرب أبو علي[2] رحمه الله: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[3] على أَنَّه عطفُ بيانٍ[4]، وكذلك أعرب غيره قولهم: «إن غيرها إبلاً وشاءً»، على أن «إبلاً وشاءً»، عطف بيان على «غيرها»، فبانَ أَنَّه لا يشترط في عطف البيان التعريف، لكنه لو قال: يكونُ غَالِباً في المعارف، لكان صَحيحاً.

قوله: (دونه في الشهرة) فصل حتى يخرج البدل، ويخرج أيضاً خبر المبتدأ أو النعت، فإنهما إذا كانا أعم من الأَوَّل لم يكونا كالأول في الشهرة، فضلاً عن أن يكونا أشهر منه، ومثال الأشهر، قوله:

أَقْسم بالله أبو حفصٍ عُمْر[5].

---

(١) عرف ابن عصفور عطف البيان في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٤ فقال: «هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر. . . الخ». قال: «وإنما قلت: في الأكثر، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات».

(٢) هو الفارسي.

(٣) سورة النور من الآية (٣٥).

(٤) انظر: (الارتشاف ٢/ ٦٠٥، والدر المصون ٧/ ٨٠-٨١، ٨/ ٤٠٨).

(٥) من الرجز، وقائله رؤبة في شرح المفصل ٣/ ٧١، ونسب لعبدالله بن كيسبة، أو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٥٤ والتصريح.
والشاهد فيه قوله: «أبو حفص عمر».

أو مثله. يبيِّنه كما يُبَيِّنه النَّعت، ولا يُشْترط فيه أَنْ يكون مُشْتَقّاً، ولا في حكمِه.

والفرق بينه وبين التوكيد بَيِّنٌ، إذ التأكيد لا يكون إلاَّ بألفاظ مختصة، والفرق بينه وبين البدل: أنك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان، كما تفعل في البدل.

ولذلك إذا كان اسم الفاعل المعرف بالألف واللام مضافاً إلى ما فيه الألف

فعمر بن الخطاب رضي الله عنه بـ«عمر» أشهر منه «بأبي حفص».

قوله: **(أو مثله)**، ليدخل فيه مثل قول الشاعر:

إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْن سَطْرَا لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا(١)

فـ«نصر» الأول منادى، والثاني عطف بيان على الموضع، وقيل: بل هو منصوب بإضمار فعل، أي: انصرني نصرا، وهو الأظهر.

قوله: **(يُبَيِّنُه كما يُبَيِّنُه النَّعتُ)** يعني، أَنَّه ليس الأول مطرحاً كالبدل، بل هو مراد، كما يراد في النَّعْتِ.

قوله: **(ولا يشترط... إلى ولا في حكمه)** بِهذا يُفارِقُ النَّعتَ على قول من يَشْتَرِطُ الاشتقاق في النَّعتِ وهو الأكثر(٢).

قوله: **(إلاّ بألفاظٍ مُخْتَصَّةٍ)** هذا هو التوكيد المَعْنَوِيّ.

قوله: **(كما يفعل في البدل)** هذا فرق بين البدل وعطف البيان من جهة

---

(١) من الرجز، وقائله رؤبة في ديوانه ص١٧٤، والكتاب ٢/ ١٨٥، والخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣، ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر) ونسب لذي الرمة في شرح الشذور ص٥٦٤ والشاهد فيه قوله: «يا نصر نصرُ نصراً» فالأول منادي، والثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، ونصراً الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله. وروي: «يا نصرُ نصراً نصراً». وعليه يجوز اعتبار الثاني مفعولاً مطلقاً، والثالث توكيد، وقيل: «نصر» الأول هو نصر بن سيار أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء. يريد: يا نصرُ عليك نصْراً، وقيل: النصر: العطيةُ والمراد: يا نصر عطية عطية.

(٢) انظر: (شرح التسهيل ٣/ ٣٠٦، والإرتشاف ٢/ ٥٧٩).

واللام، وأتبع ما أضيف إليه اسم الفاعل اسماً ليس فيه ألف ولام، جاز على عطف البيان، ولم يجز على البدل، نحو قوله:

أَنَا ابنَ التَّارك البَكْرِيّ بشرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً[1]

لأن البدل في نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أَنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ.

وذلك لا يجوز، وكذلك أيضاً تقول: يا زيدُ زيدٌ، بتنوين «زيد» الثاني، إنْ جعلته عطف بيانٍ، لأنه ليس في نيةِ تكرارِ الْعامل وإنْ جعلته بدلاً لم تُنَوِّنْهُ.

وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام، إذا جرت على الكنى، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى، أو على الأسماء الأعلام المضافة، نحو قولك: قام أبو عبدالله قفة.

[٩٠/أ] المعْنَى، والفرق بينهما من جهة اللفظ يظهر في موضعين/، هما: اسم الفاعل بالشروط التي ذكر، والنداء كما ذكرهما رحمه الله وكذلك إذا نصبت «زيداً» الثاني، لا يجوز فيه البدلية أصلا. ومعنى العطف: البيان.

لا يقال: يظهر الفرق بينهما أيضاً، من جهة اللفظ في موضعٍ آخر وهو، أن باب البدَل، يجوزُ فيهِ اختلافُهما تعريفاً وتنكيراً، ولا كذلك عطف البيان.

لأنا نقول: إنما يذكر الفرق حيث يتوهم اللبس، ولا يتوهم اللبس عند اختلافهما تعريفاً وتنكيراً، فلا يحتاج إلى ذكر ذلك، ولذلك أيضاً لم يقل: إن البدل يتبع المضمر، ولا كذلك عطف البيان.

قوله: **(وأكثر استعماله... إلى قوله: قُفَّة)**، اعلم أن ضابط وجوب جريان

---

(١) البيت من الوافر، وقائله المرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٥، والكتاب ١/ ١٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣. والشاهد فيه قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو كان بدلاً لكان التقدير «أنا ابن التارك بشر» ويلزم عليه إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها، وذلك غير جائز. وفيه شاهد آخر، وهو: «التارك البكري» حيث أضاف معرفاً بـ«أل» إلى معرف بـ«أل». تشبيهاً بالحسن الوجه، لأنه مثله في الاقتران بـ«أل».

فإن اجتمع اللقب مع اسم مفرد، أضفت الاسم إلى اللقب، ولم يجز غير ذلك، نحو قولك: قام زيدٌ قفه، فهذه جملة عوامل الأسماء.

أحدهما على الآخر، أن يكون أحدهما مضافاً، فيتعين جري الآخر عليه مفرداً كان أو مضافاً، فإن كانا مفردين، فهو الذي نذكره الآن - إن شاء الله تعالى.

قوله: **(فإن اجتمع اللقب... إلى آخره)** ينبغي أن يقول: اللَّقب غير المضاف، فإن ما ذكره من الحكم، لا يجوز إلاّ إذا كانا مفردين، أما إذا كان أحدهما مضافاً، فلا يجوز فيه إلاّ ما ذكره متقدماً من جري أحدهما على الآخر عطف بيان.

وقوله: **(ولم يجز غير ذلك)**، هذا الذي ذكره، مذهب البصريين[1] - رحمهم الله - وأجاز الكوفيون - رحمهم الله - الإضافة كالبصريين، وأن يجري الثاني على الأول عطف بيان[2]. حكى الفراء ﷺ عن العرب: خَيرُكُم يَحْيَى عَيْنَانِ، لرجل كان ضخم العينين، وقد حكى بعضهم الوجهين عن البصريين أيضاً[3]، وعلة الإضافة: أنَّ منهاج أعلامهم، إما مفرد كـ«زيد» و«عمرو»، وإما مضاف كالكنى، فلما كان اللقب والاسم هنا مخالفين لما عهد في أسمائهم، أضافوا أحدهما للآخر، ليجريا على نهج أسمائهم[4].

فإن قيل: يلزم مما ذكرت الإضافة، إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز على ما تقدم في باب الإضافة.

فالجواب: أنا نجعل أحدهما بمنزلة الاسم، والآخر بمنزلة المسمى، وقد تقدم في باب الإضافة، الكلام على جواز إضافة المسمى إلى الاسم بما أغنى عن إعادته هنا.

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠، وشرح التسهيل ١/ ١٧٣، والارتشاف ١/ ٤٩٨).

(٢) انظر: (شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٩).

(٣) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨).

(٤) في حاشية النسخة: ابن يعيش: ليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل منهما مفرداً، فلو جمعوا بين الاسم واللقب لا بالإضافة لخرجوا عن منهاج الاستعمال، فأضافوا العلم للقب، ليكون له نظير في كلامهم، كـ«عبدالله».

باب الإعمال

وقد يَعْرِض في بعض هذه العوامل

[باب الإعمال][1]

قوله: **(وقَدْ يَعْرِض)** هذا الباب يترجم بباب التنازع، وترجمه سيبويه[2] رحمه الله «هذا باب الفاعلين المفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك»، وإن كان رحمه الله لم يجمع في الترجمة مسائل الباب، كما جرت عادته رحمه الله في أكثر أبواب كتابه، وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالاً على فهم الباقي في نثر المسائل، أو من تفهيم الموقف، ويحتمل عندي، أن لا يريد بقوله: «الفاعلين المفعولين» أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آن واحد، بل أعم من ذلك. وهو أنهما لا يخرجان عن هذه الصفة بأن يكونا إما فاعلين فقط، أو مفعولين فقط، أو فاعلين ومفعولين معاً، ويكون باقي الترجمة مبيناً لهذه الحالة الثالثة، أو يكون رحمه الله قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله: «وما كان نحو ذلك»، وقد جرت عادة أكثر النحاة أن يذكروا هذا الباب في ضمن باب الفاعل، إذ كان من فروعه من حيث يحتاج فيه إلى إضمار الفاعل في بعض مسائله، والمصنف رحمه الله أفرده بذاته اتباعاً لسيبويه رحمه الله حيث أفرده بباب كما ذكرنا، ولهذا الباب ضابط ذكر المصنف رحمه الله بعضه، وفيما ذكر بحث، فلنذكر الضابط أولاً ثم نعطف على ضابطه فنتكلم عليه.

فضابطُه: «أنْ يتقدَّم عامِلان فصاعداً من فعل أو شبهه[3] غير حرف، ليس

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وقد ذكرته بناء على ما سبق من صنيع الشارح.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣.

(٣) في شرح التسهيل ٢/ ١٦٤-١٦٥، قال ابن مالك: «العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف، فعليه كان، نحو ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ سورة الكهف من الآية ٩٦، أو فعلاً واسماً، نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ الحاقة الآية ١٩. أو اسمين، نحو: أنا مُكْرِمُ =

. . . .

أحدهما للتأكيد، مجتمعين على معمول فصاعداً»، بشرط ألاّ يكون المعمول سببياً، يطلبه أحد العاملين أو كلاهما مرفوعاً، وبشرط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات / العوامل، وبشرط أن يصح لكل واحدٍ من تلك العوامل أن يعمل [٩٠/ب] فيما تنازعوا فيه ولا يفسد المعنى، سواء في ذلك ما يعمل في نفسه أو بحرف جر، وسواء المتعدي إلى واحد أو أكثر، وسواء فيه وجود حرف عطف وعدمه.

فقولنا: «أَن يتقدَّم» احتراز من مثل: قام زيدٌ وقعد، فإنه ليس من باب التنازع في شيء، وقولنا: «عاملان فصاعداً» ليدخل فيه مثل: «كما صليتَ ورحمْتَ وبارَكْتَ».

ومثله قول الشاعر:

أَرجُو وأَخْشَى وأَدْعُو الله مُبْتَغِياً عفواً وعافيةً في الرُّوحِ والجسدِ[١]

ومثله:

جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَثِقْ بِالقَوْمِ إنَّهُمُ لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عز بِلاَ هُونِ[٢]

ومثله:

=ومفضلُ زيداً، العاملان في هذه الأمثلة متفقان في العمل، ومثال اختلافهما، فعلين: «أكرمت ويكرمني زيدٌ»، ومثال اختلافهما اسمين: أنا مكرم ومحسن إلى زيد. ومثال اختلافهما فعلاً واسماً: أنت مكرم فيشكرك زيد».

(١) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٣٧، وشرح الشذور ص٥٤١، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠.
والشاهد فيه قوله: «أرجو وأخشى وأدعو». حيث تنازع ثلاثة عوامل - وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة - معمولاً واحداً، وهو لفظ الجلالة.

(٢) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٦٨، وتذكرة النحاة ص٣٣٨، والأشموني ١/ ٢٠٣.
والشاهد فيه «جئ ثم خالف وثق بالقوم» حيث تنازع ثلاثة عوامل. وهي: جئ، وخالف، وقِفْ أو «ثق» معمولاً واحداً هو قوله بالقوم، فاعمل الثالث.
وفيه: قِفْ بدل ثِق، وذوو بدل ذُرَا.

....

بمثلها يَروحُ يريدُ لَهْواً وَيَقْضي الهَمَّ ذُو الأرْبِ الرحيلُ[(١)]

ومثله:

سُئِلْتَ[(٢)] ....

البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله ويروي:

..... **فلم يمنع ولم تعط نائلا**[(٢)] ....

وأنشد ابن الدهان آخره:

.... **فسيان لاَ حَمدٌ لديك ولا ذَمُّ**[(٢)]

كذا نقلته من خطه.

وقولنا: «من فعل أو شبهه» ليدخل فيه اسم الفاعل، واسم المفعول وغيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[(٣)] فـ«هاؤم» اسم فعل. وقولنا: «غير حرف» ليخرج منه: إنَّ وأخواتها، فإنهما من مشبهات الفعل، وقولنا: «ليس أحدهما للتوكيد» ليخرج، نحو: قام قام زيد، وقولنا: «على معمول فصاعداً» ليدخل فيه، نحو: ظننت وعلمت زيداً منطلقاً، عند الجميع، ورأيت وأعلمت زيداً بكراً ذاهباً، على قول من أجازه، وقولنا: «بشرط أن لا يكون المعمول سببياً... إلى آخره» ليخرج نحو: زيد قام وقعد أبوه، أو زيدٌ ضربت وضربني أبوه، فإن ذلك لا يجوز أن يكون من باب التنازع، لأنك إذا أضمرت في الأول، فإمَّا أن تضمر ضمير زيد، فلم يتنازع العاملان حينئذ في المعمول، إذ كل واحد منهما عامل في غير ما عمل فيه الآخر، وإمَّا أَنْ تضمر فيه ضمير الأب فقط، فلا يصح حينئذ أن يكون خبراً لزيد، إذ لا ضمير فيه يعود إليه، وإمّا

---

(١) البيت من الطويل ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وقائله الحطيئة في ديوانه ص١٩٤، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٧٦، وتذكرة النحاة ص٣٣٨، والبحر المحيط ٣/ ٥٢٩.

(٣) سورة الحاقة من الآية (١٩).

....

أن تضمر فيه مضافاً ومضافاً إليه، وذلك ممتنع، لامتناع إضافة الضمير، ولا معرج على قول من جعل قول كثير عزة:

.... **وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها**(١)

مما تنازع فيه عاملان، بل «غريمها» مبتدأ، و«ممطول ومعنًّى» خبران مقدمان، والجملة خبر «عزة»، فإن طلباه منصوباً، نحو: زيد ضربت وأهنت أخاه، جازت المسألة، وقولنا: «بشرط أنْ تكون المعمولات أقل من مُقتضيات العوامل» ليخرج، نحو قولنا: ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ عمراً زيداً، تريد: ضربتُ زيداً، وأكْرَمْتُ عمراً، إن جاز مثل هذا الكلام، لأنَّ كل واحدٍ منهما حينئذٍ، قد أخذ ما يقتضيه فلا تنازع، وهذا الشرط مفهومٌ من قولنا: مجتمعينَ، فإنه إذا كان معمول كل واحدٍ منهما مذكوراً في اللفظ، لم يكن العاملان حينئذٍ مجتمعَيْن على معمول، بل وكل واحدٍ منهما حينئذ منفرد بمعمولِهِ، وإنما ذكرناه ليكون أوضح من تركه، واعلم أنه لا يجوز في هذا الباب أن يفصل بين الثاني ومعموله بمعمول الأول، فتقول: ضَرَبْتُ وضربني أباهُ زيدٌ، لأن ذلك يؤدي إلى فصلين، وذلك مستكره لا يجوز، وقولنا: «بشرط أن تصح» إلى قولنا: «المعمولان» ليخرج منه، نحو قول امرئ القيس:

فلو أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى معيشةٍ كَفَانِي ولم أَطْلُب قليلٌ من المالِ(٢)

---

(١) عجز بيت من الطويل، وقائله كثير عزة في ديوانه ص١٤٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٩٠، وشرح ابن يعيش ١/٨، وخزانة الأدب ٥/٢٢٣.
وصدره:
مَضَى كُلّ ذي دينٍ فوفّى غَريمَهُ ....
والشاهد فيه قوله: «ممطول معنًّى غريمها» حيث تنازع عاملان - هما قوله: «ممطول ومُعنى» معمولاً واحداً وهو «غريمها». وقيل: لا تنازع فيه فـ«غريمَها» مبتدأ، وممطول مُعنًّى خبران، أو ممطول خبر ومعنًّى صفة له أو حال من ضميره.

(٢) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس كما ذكر الشارح، وكما هو في ديوانه ص٣٩، والكتاب ١/٧٩، والإنصاف ١/٨٤، وتذكرة النحاة ص٣٣٩، وخزانة الأدب ١/٣٢٧. =

. . . .

فإنَّ سيبويه رحمه الله قال[١]: «فإنما رفع، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب/ عنده المُلك، [وجعل القليل كافياً]»[٢]، ولو لم يرد ذلك [٩١/أ] فنصب، فسد المعنى، وبيان ذلك أن جَعْل «أطلب» عاملاً في قليل يُفْسِد المعنى كما ذكر رحمه الله، بيانه أن «لو» حرف شرط يقتضي شرطاً وجواباً، وكلاهما إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفياً، وإنْ كان معه حرف نفي كان مثبتاً، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر، كان الذي معه حرف النفي مثبتاً، وما ليس معه حرف النفي منفياً، قال شيخنا[٣] رحمه الله: ضرورة أنه في الموضعين مقَدَّر، يعني بالموضعين: الشرط والجزاء - ثم قال: فلو كان موجوداً لم يصح تقديره، فبان من ذلك أنه إذا كان مقدراً لم يكن موجوداً، وإذا لم يكن موجوداً، فهو منفي، فعرفنا أنه إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفياً، وإن دخل عليه حرف نفي والتقدير أنه منفي، صار موجباً، لدخول النفي على النفي، فتبين من هذا، أن الذي جعله شرطاً، وهو «السعي لأدنى معيشة» منفي، إذ لا حرف نفي معه، وأن الذي جعله جواباً، وهو «كفاية القليل» منفي أيضاً، إذ لا حرف نفي معه، كما قلنا، ثم عطف عليه «لم أطلب»، والمعطوف على الجواب جواب، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو جاز أن يعمل «لم أطلب» في «قليل» لكان طلب القليل مثبتاً، ضرورة كون معه حرف نفي، فيكون حينئذ قد أثبت طلب القليل بعد نفيه «السعي لأدنى معيشة» ولا معنى لطلب القليل إلاَّ السعي لأدنى معيشة، ولاَ للسعي لأدنى معيشة إلاَّ طلب القليل،

=والشاهد فيه قوله: «كفاني» فليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر، مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر هنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوباً.

(١) الكتاب ١/ ٧٩.

(٢) ما بين المعقوفين من الكتاب ١/ ٧٩.

(٣) يعني، جمال الدين بن عمرون الحلبي.

....

فيكون قد أثبت ثانياً ما نفى أولاً، فيتناقض أول البيت وآخره[١]، بخلاف ما إذا جعلنا مفعول «لم أطلب» الملك، فإنه يستقيم معنى البيت حينئذ، لأنه يكون قد نفى «السعي لأدنى معيشة»، وأثبت «طلب الملك» وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أن المطلوب عنده الملك، قوله بعده:

ولَـكِـنَّـمـا أَسْـعَـى لـمـجـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يدرك المجدَ المؤثلَ أَمْثَالِي[٢]

فإن قيل: فلم ذكر أبو علي[٣] والمبرد[٤] - رحمهما الله - هذا البيت في باب التنازع؟.

فالجواب: ما ذكره المازني رَحِمَهُ الله وهو أنه لو لم يكن إعمال الأول جائزاً لما وضع هذا في هذا الموضع. بيان هذا الكلام - يعني أنك إذا أعملت الأول في باب التنازع تكون قد فصلت بين الأول ومعموله بجملة، كما فصلت هنا بين «كفاني» وبين «قليل» الذي هو معموله بـ«لم أطلب»، وهو جملة، حملاً على باب التنازع.

وقد تكلف بعضهم لهذا البيت وجعله من باب التنازع، بأن جعل الواو في «ولم أطلب» واو الحال، ولم يجعلها واو العطف، فيكون كأنه قال: «كفاني القليل في حال كوني لم أطلبه».

قال ابن خروف: «الحال فاسدة»، ووجه شيخنا رَحِمَهُ الله فساد الحال، بأن قال: «إنما كانت فاسدة، لأنها تكون مقيدة للكفاية، لأن المعمول يقيد العامل -

(١) انظر في ذلك: (الكتاب ١/ ٧٩، والخصائص ٢/ ٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧).

(٢) من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، وجمهرة اللغة ص١٢١، وإصلاح المنطق ص٢١، ورصف المباني ص٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧.

(٣) الإيضاح ص١٠٠.

(٤) المقتضب ٤/ ٧٦.

. . . .

ويعني: أنَّ لم أطلب، حينئذ يكون حالاً من فاعل «كفاني» أو من مفعوله، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فيكون «كفاني» عاملاً في «لم أطلب» فيكون «لم أطلب»، مقيداً للكفاية، ثم قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق، فلا يعطى حينئذ مراد الشاعر من حيث يصير المعنى: أنه لو سعى لأدنى معيشة، لكفاه القليل مُفيداً بعدم الطلب، وليس مراده، بل مراده: أنه لو سعى لأدنى معيشة، لكفاه القليل، سواء طلبه وترك طلبه، قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا يحتمل أن يكون نفس قول سيبويه[1] رَحِمَهُ اللَّهُ «لو نصبت لفسد المعنى».

[٩١/ب] / وقولنا: «سواء في ذلك ما يعمل بنفسه وبحرف جر»، ليدخل فيه مثل قول الشاعر:

إِذَا هِيَ لـم تَسْتَـكْ بِعُـودِ أَرَاكـةٍ تُنُخِّل فاسْتَاكَتْ به عودُ إِسْحِلِ[2]

فنازع بين «تُنخِّل» و«استاكت»، والأول متعدٍ بِنَفْسِه، والثاني بحرف جَرٍّ.

وقولنا: «سواء المتعدي إلى واحدٍ أو أكثر»، ليدخل فيه، نحو قولك: ظنَّنِي وظننتُ زيداً قائماً إياه، على ما سنذكرها إذا ما وصلنا إليها من كلام المصنف، ونذكر - إن شاء الله تعالى - الخلاف هناك في ذوات الثلاثة المفعولين.

وقولنا: «سواء فيه وجود حَرْف عَطْفٍ وعدمه» ليشمل نحو: ضَرَبني وضَرَبْتُ

---

(١) الكتاب ١/ ٧٩ وفيه: «فإنما رفع، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد المعنى.

(٢) البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨، والكتاب ١/ ٧٨، والرد على النحاة ص٩٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٩، ونسب لطفيل الغنوي في ديوانه ص٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨، ونسب لعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢، ونسب لعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ص٨٩.

والشاهد فيه «قوله» تُنُخِّلَ . . . فاستاكت» حيث تنازعا معمولاً واحداً، هو قوله: عود، فأعمل الأول فيه، وهذا هو حجة الكوفيين في أولية إعمال الأول، ورَدَّ البصريون بأن ذلك جائز وليس واجباً.

أن يجتمع منها عاملان، فصاعداً،

زيداً، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[(٢)]. وإن كان ابن الدهان في «الشامل»[(٣)]: «نقل أن البغدادي[(٤)]: منع جواز التنازع إلاَّ فيما معه حرف عطف»[(٥)] مما ذكر في هذا الباب من الآي والأبيات التي لم يجئ فيها حرف عطف ترد عليه منعه، ثم قال ابن الدهان[(٦)] رحمه الله: «وهذا كثير مطرد بالواو وبجميع حروف العطف وبغيرها» - كما تقدم - فهذا ما في ضابطنا، فنرجع إلى ضابطِه فنقُولُ:

قوله: **(أَنْ يجتمع فيها عاملان فصاعداً)** يدخل عليه ما إذا كان أحدهما للتأكيد، نحو قول الشاعر:

.... **أَتاكِ أَتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِس احْبِسِ**[(٧)]

فإن قوله: «أَتاكِ أَتاكِ» عاملان، وليس من باب التنازع، لكون الثاني تأكيداً للأول. فإن قيل: إذا كان الثاني تأكيداً - كما ذكرت - فما العامل في «اللاحقون»؟، هل الأول المؤكَّد، أم الثاني المؤكِّد؟.

---

(١) سورة الكهف، من الآية (٩٦).

(٢) سورة الحاقة، من الآية (١٩).

(٣) هو شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، كما صرح بذلك ابن النحاس فيما يأتي.

(٤) هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوي، كان إماماً في النحو، صحب عليّ بن برهان الأسدي، وقرأ عليه كثيراً من كتب الأدب والشعر، له مصنفات حسنة، توفي سنة (٥٠٠هـ). ترجمته في (نزهة الألباء ص٤٥٧، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/ ٢٣٦، وإنباه الرواة ٣/ ٢٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٢).

(٥) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٤٢).

(٦) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٤٢).

(٧) عجز بيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٩، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨.
وصدره: فأين إلى أين النجاة يبغلني ....
والشاهد فيه قوله: «أتاكِ أتاكِ» و«احبِس احبس» حيث كرر اللفظ الأول يعنيه توكيداً.

ويتأخر عنهما معمول فصاعداً، أو كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى.

فمثال تقدم العاملين على معمول واحد: ضربني وضرب زيداً، فـ«زيدٌ» يطلبه ضربني، وضربت من جهة المعنى، ومثال تقدم أزيد من عامل على معنى واحد نحو قوله:

سُئلْتَ فلم تبخل ولم تُعط طائلاً فسيَّان، لا فقرٌ لديك ولا ذمُّ

فالجواب: أن بعضهم جوز أن يكون العاملان معاً عَمِلا فيه عَملاً واحداً، ولا يلزم منه اجتماع عاملين على معمول واحدٍ من حيث أنَّ الثاني لمَّا كان تأكيداً للأول جريا مجرى الشيء الْواحِد، فكان الثاني هو الأول، وليس غيره، وقال بَعْضُهم: إنَّ العامل هو الأول، والثاني يتنزل منزلة حرف التأكيد، كاللام في قولنا: لزيد منطلق، وغيرها[1]، وأغفلَ في قوله: **(ويتأخر عنهما معمول فصاعداً)**. اشتراط أنْ لا يكون المعمولُ سببيّاً مرفوعاً[2] على ما تقدم في ضابطنا، وأهمل أيضاً في ضابطه جميع ما ذكرناه في ضابطنا من التنبيه على المتعدي واللازم، ومن وجود حرف العطف وعدمه، وكأنه اكتفى بأن عدم تخصيصه بالذكر يكون عامّاً لجميع الأحوال، من حيث دخول الجميع تحت الإطلاق.

ومن قوله: **(فمثال تقدم العاملين...)** إلى قوله: **(متى ظننت أو علمتَ زيداً منطلقاً)**. مُثُلٌ على ما ذكره فلا نتكلم الآن عليها بل نقول: إذا اجتمعت العوامل التي ذكرنا على الوجوه التي اشترطناها، فلا تخلو العوامل حينئذ، إمَّا أَنْ تطلبَ المعمول متفقةً أَو مُخْتَلِفةً، فإن طلبته متفقة، كـ«قام وقعد زيدٌ»، وَخِيفَ وَلِيمَ زيدٌ، وضربت وأهنت وشتمت زيداً، ففي [مثل] هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

---

(١) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٥، والتصريح للأزهري ٢/ ٤٣١).

(٢) نحو: زيدٌ منطلق مُسْرِعٌ أخوه. قال ابن مالك: لا يجوز فيه تنازع، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببي وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل إلى إجازة ذلك، فإن سُمِع مثله، حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول: (شرح التسهيل ٢/ ١٦٦).

فقد تقدم على «الطائل» ثلاثة عوامل، وهي: سئلت، وتبخل، وتعط.

ومثال تقدم العامل على أزيد من معمول واحد، نحو قولك: متى ظننت أو علمت زيداً منطلقاً.

مذهب سيبويه[١] رحمه الله ومن تبعه، جَواز إعْمَال أَيِّهما شِئْتَ واختيار إعمال الثاني[٢].

ومذهب الكسائي[٣] رحمه الله ومن تبعه، جواز إعمال أيهما شئتَ، واختيار إعمال الأول.

ومذهب الفراء[٤] رحمه الله: أن العاملين معاً عاملان في هذا المعمول الواحد، /ولا حذف عنده في مثل هذه المسألة، ولا إضمار بشرط ألاّ يكون أحد [٩٢/أ] العاملين معطوفاً على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى، كقولنا: قام أو قعد زيدٌ، ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة معروفة في كلام العرب وهي: أن كل عامل فلا بد أَنْ يحدث إعراباً، ولذلك سمي عاملاً. وعلى قوله: «إن العاملين عملا معاً» في هذا، يلزم أن يكون كُلُّ واحدٍ منهما لم يحدث إعراباً، إذِ الإعراب إنما أحدثه العاملان معاً، لا أحدهما، فيكون كُلُّ واحدٍ منهما حينئذٍ لم يحدث إعراباً، فيلزم خرم قاعدة قد استقرئ اطرادها في كلام العرب، وما يؤدي إلى مثل ذلك مرفوض، ومما جاء في الشعر والعاملان يطلبانه مرفوعاً - قوله:

إذَا شئْتَ نجاني صَرومٌ مُشَيَّعٌ ... معي وعُقَامٌ يَتَّقِي الفَحْلَ مُقْلِتُ

---

(١) انظر: (الكتاب ١/٧٦-٧٩).

(٢) قال في الكتاب ١/٧٩: «ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قَوْمُك، والوجه أن تقول ضربوني وضربتُ قَوْمَك، فتحمله على الآخرِ، فإن قلت: ضربني وضربتُ قومَك فجائز».

(٣) انظر: (الإنصاف ١/٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧، والتصريح ٢/٤٤٠).

(٤) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٦، والهمع ٥/١٣٧).

....

يَطُوفُ بها من جانبيه ويَتَّقِي ... بِهَا الشَّمسَ حَيٌّ في الأكَارِعِ مَيِّتُ[(١)]

ومثله قوله:

إنَّ الرِّغَاثَ إذَا يَكُون وديعةً ... يُمْسِي ويُصبحُ دَرُّها ممحوقاً[(٢)]

ومثله قوله:

قَطوبٌ فما تلقاه إلاَّ كأنما ... زَوَى وجهَهُ أنْ لاكه فوه حَنْظَلُ[(٣)]

ومثله قوله:

وإذا تنوَّر طارقٌ مستطرِقٌ ... نَجَتْ فَدَلَّتْهُ عَليَّ كِلَابِي[(٤)]

ومما طلباه منصوباً، قول كثيِّر:

قَضَى كُلُّ دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّة ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[(٥)]

---

(١) البيتان من الطويل، ولم أهتد إلى قائلهما فقد وردا بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٤٣.
والشاهد فيهما قوله: «يطوف.. ويتقي» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً وهو الفاعل «حَيّ».

(٢) البيت من الكامل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦، وتذكرة النحاة ٣٤٤. والرِّغَاثُ: الرضاعة. يقال: رغث الجدي أمه، رضعها فهي رغوث والجمع: رغاث، والدَّرُّ: اللبن والشاهد فيه قوله: «يمسي ويصبح دَرُّها»، حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً.

(٣) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح مشكلات الحماسة ص١٣٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦١٥، وتذكرة النحاة ص٣٤٤.
والشاهد فيه قوله: «زوى، لاكه» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً وهو «حَنظلُ».

(٤) البيت من الكامل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٤٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٢. والشاهد فيه قوله: «نجت فدلته» حيث تنازع عاملان على معمول واحد، وهو «كلابي».

(٥) البيت من الطويل وسبق تخريجه والشاهد فيه هنا قوله: «قضى فَوَفَّى» فقد تنازع عاملان معمولاً واحداً، فكل واحد منهما يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني منهما، فلو كان أعمل الأول لقال: «فوفاه غريمه».

....

ومما جاء بحرفٍ لا يَقْتَضِي التشريك، قوله:

وَهَلْ يُرْجعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأَثَافي والرسومُ البلاقِعُ[١]

وإن طلبتْه مُخْتَلِفة، فالأول، إما أن يريد مرفوعاً، أولا، فإن كان الأول يريد مرفوعاً فاعلاً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، نحو قولك: ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً، وأُهِينَ وشَتَمتُ بكراً، ففي هذه المسألة أيضاً ثلاثة مذاهب:

سيبويه والكسائي على مذهبيهما[٢] في المسألة المتقدمة، والفراء في مثل هذه يُوجِب إعمال الأول[٣]، ويقول: إنَّ إعمال الثاني يؤدي: إمَّا إلى الإضمار قبل الذكر، كا يقول سيبويه رحمه الله أو إلى حذف الفاعل كما يقول الكسائي رحمه الله على ما سنذكره فيما بعد، وكل منهما غير جائزٍ عند الفراء، فَأوجب إعمال الأول للتخلصَ من ذلك، وهو محجوجٌ بِقَولِ الشّاعِر:

وكُمْتاً مدمّاةً كأن متونها ... جرى فَوْقَها واستشعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص١٢٧٤، ومجالس ثعلب ص٢٧٥، وإصلاح المنطق ص٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠٨، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢، معنى: يكشف العمى: يزيل الحيرة، وهو مفعول يكشف. الرسوم، الآثار غير الشاخصة، البلاقع: جمع بلقع، وهو المستوي من الأرض. والشاهد فيه قوله: «يرجع، أو يكشف العمى» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً وهو العمى. فقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال: أو تكشف.
وليس هذا من باب التنازع عند ابن مالك، قال في شرح التسهيل ٢/ ١٦٦: «فلو كان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين، لم يجز أن يشترك العاملان في العمل، كقول الشاعر: وهل يرجع التسليمَ... وليس هذا من التنازع، وإنما عمل على أنه أراد، وهل يرجع التسليم ما أشاهد، واستغنى بالإشارة، كما قالوا: إذا كان غداً فأتني، أي: إذا كان ما نحن عليه فأتني، ثم أبدل ثلاث الأثافي من الضمير المنوي».

(٢) انظر: (شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦-١٦٧).

(٣) انظر: (شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤).

(٤) البيت من الطويل، وقائله طفيل الغنوي في ديوانه ص٢٣، والكتاب ١/ ٧٧، والرد على النحاة ص٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٨. الكمت: جمع أكمت، والكميت: الذي لونه الحمرة يخالطها سواد، والمدمَّاة: شديدة الحمرة، والمتون: =

. . . .

فإن سيبويه[١] رحمه الله وغيره من الثقات أنشدوه بِنَصْبِ «لَوْن»، ولا يفيد الفراء رحمه الله إنشاده إياه، برفع «لون»، لأنا نقول له: هَبْكَ سَلِمَتْ لَكَ هذه الرواية، فكيف تصنع برواية النصب؟. وقد رواها الثقات ولا سبيل إلى رَدّ ما رووه؟، فهو محجوج بهذا.

قال شيخنا[٢] رحمه الله: «ومنع الفراء[٣] هذه المسألة، مع أنه روى الأبيات المستشهد بها على ذلك، فيحتمل، أن يكون منعه راجعاً إلى القياس عليها، أو أطلق: «لا يجوز»، ويريد: «لا يَحْسُن»، وإلاَّ فلا سبيل إلى رَدّ ما ثبت عن العرب، ولم يرو أحدٌ من العلماءِ المتقدمين، فيما علمت في مثل هذه المسألة عن الفراء إلاّ إيجاب إعمال الأول» وروى الشيخ جمال الدين محمد بن مالك[٤] صاحبنا رحمه الله: أنَّ الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول، كما يقول سيبويه وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول/ [٩٢/ب] أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني ومعموله، فَيَقولُ مثلاً: ضربني وضربتُ زيداً هو، وضربني وضربت الزيدين هما، ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك رحمه الله وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول، وإنْ كان الأول يريد غير مرفوع، نحو: ضربتُ وضربَنِي زيدٌ.

فسيبويه والكسائي - رحمهما الله - على مذهبيهما المتقدمين، والفراء في

=جمع متن وهو الظهر، وجرى: سال، واستشعرت لون مُذْهب: جعلت هذا اللون شعارها، والمذهب: المموه بالذهب، والبيت في وصف الخيل. والشاهد فيه قوله: «جرى واستشعرت لون مذهب» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً هو قوله «لون مذهب» وقد أعمل الشاعر الثاني، ولو أعمل الأول، لرفع «لون» لأنه يطلبه فاعلاً.

(١) الكتاب ١/ ٧٧.

(٢) هو جمال الدين بن عمرون.

(٣) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٤٤-٣٤٥).

(٤) انظر: (شرح التسهيل ٢/ ١٧٤).

والاختيار في جميع ذلك، إعمال الثاني، ويجوز إعمال الأول.

مثل هذه المسألة يجيز إعمال أَيِّهما شئت، ويختار الأول كالكسائي، ومما جاء من إعمال الثاني في الشعر، قول الفرزدق:

ولكن نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْد شَمسٍ مِنْ منافٍ وهَاشِمِ(١)

ومثله قول الشاعر:

وَلَقدْ أَرَى تَغْنَى به سيفانةٌ تُصْبِي الحليمَ ومثلُها أصْبَاهُ(٢)

قوله: **(والاختيار في جميع ذلك إعمال الثاني، ويجوز إعمال الأول)**، في هذا الكلام نظر، فإن من جملة ما مثل به: ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً، ومتى ظننتَ أو علمتَ زيداً منطلقاً؟ وقد ذكرنا أن الفراء في المسألة الأولى يوجب إعْمَال الأول على المشهور عنه، وفي الثانية يعملهما معاً، كما تقدم النقل عنه، لكن الظاهر أنه لم يتعرض إلى مذهب الفراء، بل ذكر مذهب سيبويه والكسائي، كما جرت عادة المصنفين. وإنما [كان الاختيار](٣) إعمال الثاني، لقربه، والعرب

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠، والكتاب ١/ ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١، وأساس البلاغة ص٤٥٩، ولسان العرب ٩/ ٣٣٢ (نصف). والنَّصْفُ: أي العدل والإنصاف.
والمعنى: ليس من الإنصاف أنْ أسابَّ مقاعساً بآبائي وذلك لِضِعَتِهِم وشرفي، فلا أذم عرضي بذم أعراضهم، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسبني، والشاهد فيه قوله: «لو سببت وسبَّني بنو عبد شمس» حيث تنازع عاملان هما قوله: «سببت» و«سبني» معمولاً واحداً هو «بنو عبد شمس» فأعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير، وهذا جائز».

(٢) البيت من الكامل، وقائله وعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨، وقائله رجل من باهلة في الكتاب ١/ ٧٧، والإنصاف ١/ ٨٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥. تغنى على وزن رَضِي يَرْضَى. أي: تقيم، وتُصبى الحليم: أي: تورثه الصبوة وهي الميل إلى الشهوات والملذات.
والشاهد فيه قوله: «أَرَى تُغْنَى به سيفانة» حيث تقدم عاملان وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله: «سيفانة» وأول العاملين يطلبه مفعولاً وثانيهما يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر الثاني، بدليل مجيء المعمول مرفوعاً.

(٣) ما بين المعقوفين من تذكرة النحاة ص٣٤٦. مما نقله أبو حيان عن ابن النحاس وفي =

. . . .

تراعي القرب مع فساد المعنى، في نحو قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وقول امرئ القيس:

كأن ثَبيراً في عَرَانينِ وَبْلِهِ   كَبيرُ أُنَاسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[1]

وقول الرَّاجز:

كَأَنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[2]

وقول الشاعر:

السَّالِكُ الثغرةَ اليقظانُ كالِئُها   مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[3]

=المخطوطة: «أوجبنا»، والمثبت هو الموافق للسياق.

(١) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في ديوانه ص٢٥، ولسان العرب ١٢/ ٧٧ (زمل)، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٥ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٣، وخزانة الأدب ٥/ ٩٨، ٩/ ٣٧.
ثبير: جبلٌ معروف، العرنين: مقدم الأنف شبه به أوائل المطر، والوبل: المطر، والبجاد: الكساء المخطط. والشاهد فيه قوله: «مزمَّل» حيث جُرَّ لمجاورته لـ«أناس» تقديراً لا لـ«بجاد» لتأخره عن مزمَّلٍ في الرتبة، فالمجاورة على قسمين: ملاصقة حقيقية وتقديرية، كما في البيت وقال بعض شراح المعلقات: جَرَّ «مزملا» على الجوار لـ«بجاد» وحقه الرفع، لأنه نعت لـ«كبير».

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤٣، والكتاب ١/ ٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٥، وخزانة الأدب ٥/ ٨٧، ولسان العرب ١١/ ٤٩٢ (رمل). وقائله بكير بن عَبَد الربعي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤.
وبعده: على ذُرى قُلَّامة المهدل   سبوب كتان بأيدي الغُزَّل
المُرْمَلِ: بوزن اسم المفعول - المنسوج، والقلَّام - بتشديد اللام وضم القاف - ضرب من النبت، والمُهَدَّل: المسترسل، والسّبوب: الشقق. أي: قطع الكتان. شبه نسج العنكبوت على ما نبت من القلَّام حول المنهل بشقق من الكتان بأيدي الغازلات. والشاهد فيه قوله: «المُرْمَلِ» حيث جُرَّ لمجاورته العنكبوت المجرور، والقياس النصب، لأنه صفة لـ«غزل»، وكان الخليل لا يجيز الجر على الجوار، إلاّ إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

(٣) البيت من البسيط، وقائله المنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨١، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٦، وخزانة الأدب ٥/ ١١، وقائله الهذلي في الخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١.

. . . .

فَجُروا: خَرب، ومُزَمَّل، والمرمَلِ، ورفعوا: الْفَضل إتباعاً لما قَبْلَهُنَّ، لِقُرْبِه، وإنْ لم يكن المَعنَى عليه، فَأنْ تُراعي العربُ القُرْبَ مع صحة المعنى أَوْلَى، وهذا الذي يسميه النحاة عطفاً على الجوارِ، ويُنْشِدون عليه:

أَطُوفُ بِهَا لاَ أَرَى غَيْرَهَا كَمَا طَافَ بِالبِيعَةِ الرَّاهِبِ[1]

وأكثرهم يعتقده مَخْصوصاً بالمجرور، وقد جاء في المرفوع - كما أنشدنا - في «الْفَضْل»، أنشده بَعضُهم على أَنَّه من هذا البَابِ، وإنْ كان ابن جِنِّي[2] رَحِمَهُ اللهُ وغيره[3]، قد خَرَّجوا لجميعَ ما ذكرَ وجهاً يخرجه عن الجوار، بِأَنْ قَالُوا، كان أصله: خَرِبٌ جُحْرُهُ، فحذف «جُحْر» المضاف، وأُقِيمَ الضميرُ المضاف إليه مقامه فاتصل بعامله فاستتر فيه، فتقديره: خَرِبٌ هو، وكذلك مُزَمَّل فِيهِ، فحذف حرف الجر واتصل الضمير مرفوعاً بعامله فاستتر، وهذا التخريج لا

وفيه شاهدان: أحدهما «الفُضُل» وهو صفة لِ«الهلوك» وصفة الجر، لكنه ارتفع بمجاورة «الخيعل» المرفوع، وقيل هو نعت لـ«الهلوك» على المعنى.

وثانيهما: قوله «مشي» وهو مصدر جرى على غير لفظ الفعل، فنصبه بفعل مضمر من لفظه، ويجوز نصبه بالفعل المضمر، وإذا أريد بيان النوع عمل فيه الفعل الظاهر، والثغرة: موضع المخافة، كالئها: حافظها، الهلوك: الغنجة المتكسرة تَهالَكُ وتَغَزَّلُ وتَسَاقَطُ، الخَيْعَل: درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر.

(١) البيت من المتقارب، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الأزهية ص٨٤، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٣، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والدر المصون ١١/ ٢٨. وصدر فيه:

تَطُوفُ العُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ . . . .

والشاهد فيه قوله: «الراهبِ» حيث جَره بعد أن جعل «ما» مع الفعل بتأويل المصدر أراد كطواف الراهب بالبيعة، وقيل خفضه للجوار.

قال في الدر المصون: «بجر الراهبِ على تَوَهُّم النطق بالمصدر. أي: كطواف الراهب، والذي يظهر في تخريج البيت أن أصله: «الراهبي» بياء النسب، نسبة إلى الصفة ثم خُفِّفَ، وهو قليل، كقولهم: أحمري ودَوَّاري».

(٢) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٤).

(٣) منهم السيرافي. انظر تخريجه في الارتشاف ٢/ ٥٨٣.

. . . .

يضرنا، فَإِنَّا إِنَّما اسْتَدلَلْنا به على رأي من يجعله على الجوارِ، ولا يَقولُ بهذا التخريج، وأيضاً فقد حملهم مراعاةُ القُرْبِ على أنْ فصلوا العامل الزائد، على العامل الذي ليس بزائدٍ، في قولهم: خَشَّنْتُ بِصَدْرِه وصدرِ زيد، فجروا «صدراً» ونصبوه، لَكِنَّ الجر فيه أكثر بنص سيبويه[١] رحمه الله فراعوا صَدْره المجرور بالباء الزائدة، وجروا لِقُرْبِ البَاءِ من المَعطوفِ وبُعْد الفِعْل، فإذا رَاعَوْا الأقرب الزائد، فَأَنْ يُراعُوا الأقرب فيما ليس بزائد أولى، ودليل آخر، وهو أن إعمال الأول، يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً، والفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً لا نظير له إلاّ في الاعتراض، والاعتراض لا اعتبار به/ لقلته. [٩٣/أ]

ودليل آخر، وهو أَنَّ إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول سيبويه[٢] رحمه الله: «ولو لم تَحْمل الكلام على الآخر، لقلتَ: ضربتُ وضَرَبُوني قَوْمَك، وإنَّما كلامهم: ضربتُ وضربَني قَومُك» فهذا النص يقتضي أن العرب لا تعمل إلاَّ الثَّاني، لأنه ذكره بلفظ: «إنَّما» الَّتي للحصر، فلو اقتصر عليه لما كان عن عمل الثاني عُدول، لَكِنَّه قالَ بَعدُ بِأَسْطَارٍ[٣]: «وقد يجوز: ضَربْتُ وضَرَبني زَيْدٌ، لأنَّ بعضهم [قَدْ][٤] يقول: مَتَى رأيتَ، أَوْ قُلْتَ زيداً منطلقاً، فذكره في الأول بلفظ، «إنَّما» كما تقدم، وقوله في الثاني: «لأن بعضهم» يَدلُّ على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير، وإعمال الأول قليل، وهذا إنما قاله سيبويه رحمه الله نقلاً عن العرب بدليل قوله: «وإنَّما كَلامُهم»[٥]، والحمل على ما كثر في كلام العرب أَوْلى من الحمل على ما قَلَّ.

---

(١) انظر: (الكتاب ١/ ٧٤، ٩٢).
(٢) الكتاب ١/ ٧٦.
(٣) الكتاب ١/ ٧٩.
(٤) ما بين المعقوفين من النص في الكتاب ١/ ٧٩.
(٥) الكتاب ١/ ٧٦.

. . . .

واستدل الناس للكُوفِيِّين بأدلةٍ:

منها: أَنْ قالوا: إنَّ تقدَّم الأول دليل العناية بهِ، وإبطال عمله وإعمال الثاني دليل عدم العناية، فيتناقضان.

ومنها: أنهم قالوا: إنَّا رَأَيْنا العَرب تراعي المتقدم في قولهم[1]: عِنْدي ثَلاثَةُ ذكورٍ من البَطِّ، وعندي ثلاثٌ مِنَ البَطِّ ذكورٌ، فأتوا بالتاء مع «ثلاثة»، لما تقدم، لفظ ذكور، وحذفوها، لما تقدَّم لفظ البط، فدل ذلك على مراعاتهم المتقدم.

ومنها: أنهم قالوا[2]: رأينا العرب إذا اجتمع طالبان، راعوا الأول، بدليل أَنَّه إذا اجتمع القسم والشرط، فإنهم يجعلون الجواب للمتقدم منهما إذا لم يتقدمهما شيء، ولا يجيء خلاف ذلك إلاّ في الشعر، فلذلك ينبغي هنا إذا لم يكن إعمال الأول واجباً أن يكون مُختاراً.

ومنها: أنهم قالوا[3]: إن إعمال الثاني يلزم منه الإضمار قبل الذكر، كما قلتم أو الحذف في الفاعل، كما قلنا، ولا كذلك إعمال الأول، والمصير إلى ما لا يلزم منه شيءٌ مما ذكرنا، أولى من المصير إلى ما يلزم منه ما ذكرناه، والجواب عن جميع ما ذكروا[4].

أما الأول: فنقول: إنهم لو أعملوا الأول لَرَاعَوْه من كُلِّ وجهٍ، وأهملوا الثاني من كل وجهٍ، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثاني عنايةً به من وجهٍ، فأَعْطَوا لِكُلِّ واحدٍ منهما حصته من العناية، [على أنا نقول: إعمال الثاني لا يمنع الأول شيئاً من العناية، على أن]

---

(١) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩).

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩).

(٤) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٤٩).

. . . .

لا نصير إلى إعمال الثاني إلاّ بعد إعطائنا الأول ما يستحقه، إمَّا مضمراً فيه، إنْ طَلب فاعلاً، أو محذوفاً معه، إن طلب مفعولاً، بخلاف إعمال الأول فإنَّا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا، إنّ إعمالَ الثَّاني أتم في الاهْتِمام بالأول من إعماله، لم يبعد ذلك.

وأمَّا الجواب عن الثاني، فنقول[1]: ما ذكرتم دليلٌ لنا، لا لكم، لأنَّ العربَ راعت فيه الأقرب إلى العَدد، فذكرته إذا تقدم الذكور، لكونه أقرب إليه، وأنثته إذا تقدم «البط» لقربه منه أيضاً، ثم ما ذكرتم معارضٌ بقول العرب: علمت لزيدٌ منطلقٌ، وعلمتُ أزيدٌ مُنطَلِق، وعلمتُ ما زيدٌ مُنْطلِقٌ، فإنهم رَاعوا الثاني في اللفظ لقربه دون الأول.

والجواب عن الثالث، هو أن نقول: إذا اجتمع طالبان، فلا يخلو، إمَّا أن يكونا عاملين، أوليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملين، فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم [من] مراعاة الأول، وقد يراعى الثاني كما ذكرنا، في: علمت أزيدٌ منطلق، وأمَّا إذا كان الاثنان عاملين، فإنما تعمل العرب الثاني منهما بدليل قولنا: إن لم يَقُمْ زيدٌ/ قمت، فإنه لما اجتمع حرف [٩٣/ب] الشرط و«لم»، وهما جازمان، جزمت الفعل بـ«لم» دون «إنْ» بدليل وقوع جواب الشرط فعلا ماضياً في فصيح الكلام، ولو كان الجزم بإنْ، لما وقع جواب الشرط ماضياً، وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول إلاّ في الشعر على الأصح، فعرفنا أن العمل لـ«لم» دون «إنْ» فإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجباً، كما كان في اجتماع «إنْ، ولم»، فلا أقل من أن يكون أولى.

وأما الجواب عن الرابع، فنقول: إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بجملةٍ، كما ذكرنا، وإذا تعارض الأمر بين الفصل، والإضمار قبل الذكر، كان الإضمار قبل الذكر أولى، لأن له نظيراً في كلام العرب في باب

(١) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩، وتذكرة النحاة ص٣٤٩).

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض.

«نعم»، وفي باب «ربَّ»، وفي ضمير الشأن والقصة، ولا كذلك الفصل بين العامل والمعمول، والمصير إلى ما له نظير أو ما نظيره أكثر، أولى من المصير إلى ما لا نظير له، أو قلَّ نظيره.

قوله: **(فإن أعملت الأول..)** إلى قوله: **(التقدير: إذا هُم لمحوه)**، إنما حسن الإضمار في الثاني هُنا، لأنَّه لا يؤدي إلى الإضْمار قبل الذكر، لأن المظهر إذا كان معمولاً للأول، فالنية به التقديم، ومنه قول الشاعر:

أَسَاءَ ولَمْ أَجْزِهِ عَامِرُ ... فعَادَ بِحلْمِي له مُحْسِنَا[1]

ومثله قوله:

ولم أمْدَح لأُرْضِيه بشعري ... لئيماً أن يكون أصَابَ مَالاَ[2]

ومثله قوله:

وقَد نَغْنَى بِها ونَرَى عُصُوراً ... بها يقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالا[3]

---

(١) البيت من المتقارب، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢، وتذكرة النحاة ص٣٥٠، وشفاء العليل للسلسيلي ١/ ٤٤٨. والشاهد فيه قوله: «أساءَ ولم أجْزِه عامرُ» حيث تقدم عاملان هما: «أساءَ وأجز»، فأعمل الأول منهما وألغى الثاني وأعمله في الضمير المنصوب

(٢) البيت من الوافر، وقائله ذو الرمة في ديوانه ٤٤١، وشرح مشكلات الحماسة ١٣٤، وورد بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٥، وتذكرة النحاة ص٣٥٠، والشاهد فيه قوله: «ولم أمدح لأرضيه... لئيما» حيث تقدم عاملان وتأخر عنهما معمول واحد هو لئيما، فأعمل فيه الأول وأعمل الثاني وهو أرضيه في الضمير المنصوب.

(٣) البيت من الوافر، وقائله المرار الأسدي في ديوانه ص٤٧٦، والكتاب ١/ ٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٦، وهو لرجل من بني أسد في الإنصاف ١/ ٨٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦، والرد على النحاة ص٩٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٧١. والشاهد فيه قوله: «نغنى... يقتدننا الخرد الخدالا» حيث تنازع عاملان هما قوله «نغنى» وقوله «يقتدننا» معمولاً واحداً هو قوله: «الخردَ»، وقد أعمل الأول، فنصب الخرُدَ، وأعمل الثاني في ضمير المعمول وهو مرفوع. =

وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر، نحو قوله:

بـعـكـاظ يُـعْـشـي الـنَّـاظِـريـن … إذَا هـمُ لَـمـحُـوا شُـعَـاعُـهْ[١]

التقدير: إذا هُمْ لَمحُوهُ.

قَوله: (**وَقَدْ يُحْذَفُ الضميرُ المنصوب**) نبه بهذا على وهم من قال: بأنه إذا أُعمِل الأول، وَجَبَ الضميرُ في الثاني، نحو: ضَرَبني وضَربْتُه زيدٌ، وإنما جاز حَذْفُه، لأنَّه على كُلّ حالٍ فضلة، ولو قال عوض قوله: «الضمير المنصوب»: «الضمير غير المرفوع»[٢] لكان أحسن، ليدْخُل فيه المنصوب كالبيت الذي أنشده، وهو قوله:

بِـعُـكـاظٍ يَـعْـشـي الـنـاظـريـ … ن إِذَا هُـمُ لـمـحُـوا شُـعَـاعُـهْ[٣]

والضمير المجرور، قول الشاعر:

يَـرنُـو إلـيَّ وَأَرْنـو مـن أُصَـادِقُـهُ … في النَّائِباتِ فَأُرْضيهِ ويُرْضِيني[٤]

=الخُرُد: جمع خريدة، وهي البكر من النساء، والخِدَال، جمع خَدْلة، وهي الممتلئة الساق من النساء.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وقائله: عاتكة بنت عبد المطلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، والمقاصد النحوية ٣/ ١١، والتصريح ١/ ٣٢٠، والدرر ٥/ ٣١٥. والشاهد فيه قوله: «يعشى الناظرين إذا هُمُ لَمحُوا شُعَاعُه» حيث تنازع الفعلان «يعشي، ولمحوا» معمولاً واحداً هو قوله: «شعاعُه» فأعمل الشاعر الأول، فجعلَ «شُعَاعه» فاعلاً، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف الضمير ضرورة، والتقدير: «يعشى الناظرين شعاعُه. إذا لمحوه». قالوا: وهذا التقدير شاذ، لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم حذفه بلا سبب.

(٢) انظر: (شرح التسهيل ٢/ ١٧٣).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وتقدم تخريجه.

(٤) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٣، والمساعد ١/ ٤٥٦، وتذكرة النحاة ص٣٥١، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٣.

الشاهد فيه قوله: «يرنو إليَّ وأرنو من أصادقه» حيث تنازع عاملان هما: «يرنو وأرنو» معمولاً واحداً هو قوله «من» فأعمل الشاعر الأول فيه، وأعمل الثاني في ضميره المحذوف مع حرف الجر، والتقدير: «وأرنو إليه».

وإن أعملت الثاني، فإن احتاج الاول إلى غير مرفوع، وكان مما يجوزُ حذفه اقتصاراً حذفته، نحو قولك: ضربت وضربني زيدٌ. . .

ولا يجوز إضماره قبل الذكر إلاَّ في ضرورة، نحو قوله:

علموني كيف أبكيهم إذا خف القطين

يريد: يرنو إليَّ من أصادقه وأرنو إليه، فَحُذِفَ لدلالةَ الأول عليه.

فإن اختلف الحرفان المتعدي بهما الفعلان، فإنَّ حذْفَ الضمير لا يجوز للإلباس وإيهام أن يكون الثاني تعدى بمثل ما تعدى به الأول، كقول الشاعر:

مال عني تِيهاً ومِلْتُ إليهِ مستعيناً عمروٌ فَكَان مُعِيناً[1]

قوله: **(وإنْ أَعْمَلْتَ الثَّاني)** إلى قوله: **(ضربتُ وَضَربَني زيدٌ)**، إنّما كانَ حَذْفُه أَوْلى وأحسن، لأن ذِكره يُؤَدي إلى الإضمار قَبْل الذِّكر فيما هو فضلة ومستغنًى عنه، فلا ضرورة إلى ذلك، بخلاف الفاعل حيث كان لا بد منه فاحتمل فيه الإضمار قبل الذكر، على ما سيجئ.

قوله: **(ولا يجوز، إضماره قبل الذكر إلاّ في ضرورةٍ، نحو قوله:**

عَلَّموني كَيْفَ أَبْكِيهم إِذَا خَفَّ القَطِينُ)[2]

ومثله قول الشاعر:

---

(١) البيت من الخفيف، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٣، وتذكرة النحاة ص٣١٥.
والشاهد فيه قوله: «مال عَنّي ومِلتُ إليه» حيث تنازع عاملان هما «مال»، و«ملت»، فأعمل الأول وأضمر في الثاني، ولم يجز حذف الضمير المجرور من الثاني، لعدم أمن اللبس بحذفه حيث اختلف حرف الجر.

(٢) البيت من الرمل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٦، ٢/ ٥٦٠، والمقرب ٧٦، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢١.
والشاهد فيه قوله: «أبكيهم إذا خف القطين» حيث أعمل خَفَّ في القطين، وأضمر في «أبكي» معموله قبل الذكر. وذلك للضرورة.

وإن كان مما لا يجوز حذفه اقتصاراً، جاز فيه إضماره وتأخيره، نحو، قولك: ظنّني وظننتُ زيداً قائماً إياه، والآخر أن تحذفه إذ الحذف في هذا الباب اختصارٌ وحذف أحد المفعولين في باب ظننت اختصاراً جائز، إلاّ أنّ ذلك قليلٌ جداً.

إذَا كنتَ ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهاراً فكُن في الْغَيب أحْفَظَ للعهدِ

وألغ أحاديثَ الوشاةِ فقلَّما يحاول واشٍ غير تغيير ذي وُدِّ[1]

ومثله والضمير المجرور، قول الشاعر:

وَثِقْتُ بها وأخْلَفتْ أُمُّ جُنْدُب فزَادَ غَرام القلبِ إخْلاَفُها الوَعْدَا[2]

ومنع المبرد[3] من جواز ذكر الضمير غير المرفوع مع الأول إذا أعملت الثاني محتجاً بما ذكرناه، والكوفيون[4]: لا يرون بالإضمار قبل الذكر في هذا [٩٤/أ] الباب، فضلة كان أو عمدة، وما ذكرناه / من جوازه في ضرورة الشعر، لما ذكرناه من الشواهد أولى من المنع مطلقاً.

قوله: (**فإن كان مما لا يجوز حَذْفُه اقتصاراً...**) إلى قوله: (**إلاّ أنّ ذلك قليلٌ جدّاً**). إنَّما كان الأحسن إضْمَارُه، لكون الضمير أخصر من الظاهر، مع

---

(١) البيتان من الطويل، ولم أهتد لقائلهما، فقد وردا بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/٢، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد ص٥١٤، والمغني ٣٣٣/١، والمقاصد النحوية ٢١/٣، والتصريح ٤٤٥/٢.
والشاهد في قوله: «ترضيه ويرضيك صاحبٌ» حيث أعمل الثاني في لفظ المعمول «صاحب» وأعمل الأول في ضميره مذكوراً، قال: «ترضيه» وهو يطلبه مفعولاً، وفيه إضمار قبل الذكر للضرورة عند الجمهور.

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/٢، وتذكرة النحاة ص٣٥٢.
والشاهد فيه قوله: «وثقت بها وأخلفت أمُّ جُنْدُب» حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول قبل الذكر وذلك للضرورة.

(٣) انظر: (المقتضب ٧٨/٤).

(٤) انظر: (شرح التسهيل ١٧٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٦).

. . . .

إعطائه المعنى المطلوب، وأما تأخيره، فكان أحسن لما يؤدي إليه تقديمه من الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة ومستغنى عنه، وقد بينا منع المبرد والكوفيين[١] مثل ذلك، ومن أجاز تقديم الضمير هناك في ضرورة شعر أجازه هنا أيضاً، فيقول مثلاً، في الشعر:

ظننـي إياه وظـننـت زيـداً قـائـمـاً

وإنما كان هذا الوجه أحسن من الوجه الثاني الذي ذكره، وهو حذفه اختصاراً، لأن حذفه اختصاراً، وإن كان جائزاً في باب «ظننت»، إلاَّ أنه قليل جداً كما ذكر، بخلاف الإتيان به ضميراً فإنه ليس بقليل، والمصير إلى ما ليس بقليل أحسن من المصير إلى ما هو قليل.

واعلم أنك إذا قلت: ظنني وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه، فهذا الضمير، يفسره «قائماً» لفظاً لا معنى، لأنه لو كان الضمير هو «قائماً» هذا المذكور من جهة المعنى لأدى المعنى إلى أن يكون: «زيدٌ» قد ظَنَّني نفسه، بيان ذلك[٢]: أن «قائماً» هو المفعول الثاني لـ«ظننت»، و«زيداً» هو المفعول الأول لها، وقد تقدم في باب «ظننت»، أنَّ المفعول الثاني هو الأول في المعنى، فيكون «قائماً» هنا هو «زيد» في المعنى، وإذا جعلت «إياه» هو «قائماً» في المعنى، و«إياه» مفعول ثان لـ«ظنني» وضمير المتكلم مفعول أول، يلزم أن يكون «إياه» هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان «إياه» هو «قائماً» في المعنى، فيلزم أن يكون «قائماً» هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان «قائماً» هو «زيد» في المعنى، فيلزم أن يكون «زيد» هو ضمير المتكلم في المعنى، وذلك لا يجوز، فعلمنا أن الضمير الذي هو «إياه» يعود إلى «قائم» ليفسره من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، ولا يُسْتَنكَرُ عودُ الضَّمير إلى ما يفسره لفظاً لا معنى، فإنه قد جاء ذلك، نحو قول

---

(١) انظر: (المقتضب ٤/ ٧٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٢).

(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢١-٦٢٢).

. . . .

العرب، عندي درهم ونصفه، فإن الضمير وإنْ عاد إلى «درهم» في اللفظ، فليس المراد به نصف هذا الدرهم، بل نصف درهم آخر، ومثله قول الشاعر:

أَرَى كُلَّ قَومٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِم ... ونَحنُ خلعنَا قَيْدَه فهو سَارِبُ[(١)]

فالمراد: قيدَ فحلنا لا قيد فحلهم، وكذا قول النابغة:

قَالت ألاَ لَيْتَما هَذَا الحمامُ لَنا ... إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفَه فَقَدِ[(٢)]

تُريد ونِصْف مثله لا نِصْفَه حقيقة، فإن نصفه حقيقة لا يكمل المائة.

قوله: **(والآخر أن تحذفه)**، قد تقدم في باب «ظننت» الكلام على جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا، واختار بعضهم هذا الوجه على الوجه الأول، وقال: إنا إذا ذكرنا المفعول الثاني مضمراً، فلا يخلو، إما أن تقدمه، فيلزمُ الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة، أو تأخره، فيلزم الفصل بين العامل والمعمول، ولا ضرورة بنا إلى أحد هذين الأمرين، مع جواز ما هو أخف من ذلك، وهو الحذف الذي لا يمنع منه مانع هنا، ولم يذكر المصنف رحمه الله في هذه المسألة إلاَّ مذهبين، وسماهما وجهين:

أحدهما: إضْمَارُ المفعول مُؤَخَّراً، **والآخر**: حذفه[(٣)]، وفيه وجه ثالث نقله

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الأخفش التغلبي في المفضليات ٢٠٨، وشرح المفضليات ص٤٢١، وإصلاح المنطق ص٢٠١، والمحكم ١/ ٧٥. وسَرَب الفحل: توجه للرعي، وقيل المراد بالفحل هنا السيد، وقيل: أراد به فحل الإبل. قال ابن عصفور: أراد ونحن خلعنا فحلنا، فهو سارب، فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر، والمراد إنما هو غيره.

(٢) البيت من البسيط، وقائله النابغة في ديوانه ص٢٤، والكتاب ٢/ ١٣٧، واللمع ص٣٢٠، والأغاني ١١/ ٣١، والأزهية ص٨٩، ١١٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٣، وتخليص الشواهد ص٣٦٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣.

أراد: ونصف حمام آخر مثل هذا الحمام، لأنه قد كان تمنى الحمام كله، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه، فثبت أنه أعاد الضمير على اللفظ، وهو يريد غيره، لموافقته له في اللفظ.

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٧: «وهو أشدُّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل».

. . . .

ابن عصفور عن بعض النحويين[١]، وهو أن تأْتِيَ به ضميراً مقدماً ويكون إضماراً قبل الذكر، فتقول على المذهب: ظننته وظننتُ زيداً قائماً، وفي هذا المذهب ضعف، وإنما ذكرناه، لِيُعْلَم أنه قيلَ به، فإن ثنيت فقلت: ظننت [٩٤/ب] وظنَّاني الزيدين/ منطلقين، وجب أن تأتي بالمفعول الثاني الذي يطلبه الفعل الأول مظهراً، فتقول: ظننت وظناني منطلقاً الزيدين منطلقين، فتأتي بمنطلق مُظْهراً لا غير، لأنك لا تخلو، إذَا لم تَأْتِ به مظهراً من أحد أمرين: إمَّا أن تأتي به مُضْمراً، فتقول مثلاً: ظننت وظناني إيَّاه الزيدين منطلقين، أو تدعه محذوفاً، فتقول: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، وتعتقد أن مَفْعُول «ظَنَّاني» الثاني محذوفاً، تقديره: منطلقاً، لا جائز أَنْ تأتي به مضمراً، لما يلزم من مخالفة المفَسِّر المفَسَّر، أو مخالفة الخبر المخبر عنه[٢]. بيان ذلك: أنك إذا أضمرت، فإمَّا أن تأتي بالضمير مفرداً - كما مثلنا - أو تأتي به مثنى، فتقول مثلاً: ظننت وظناني إياهما الزيدين منطلقين، فالأول ممتنع، لأن «إياه» مفسره «منطلقين»، وهو ضمير مفرد، والمثنى لا يفسر المفرد، والثاني ممتنع أيضاً، لأن الياء هي المفعول الأول في «ظناني»، و«إياهما» المفعول الثاني له، وأصل المفعولين هنا مبتدأ وخبر - كما تقدم في باب «ظننت» - فيخالفُ الخبر المُخبَر عنه، من حيث كان الياء ضمير مفرد، و«إياهما» ضمير مثنى، وإن حذفته كان الدَّالُّ عليه «منطلقين» أيضاً، وهو مثنى والمحذوف، إما مفرد، فيختلف الدال والمدلول عليه، وإما مثنى، فيختلف الخبر والمخبر عنه، وكُلُّ واحدٍ من هذه الأمور لا يجوز، فتعين الإتيان به مُظْهَراً على ما ذكرنا في المثال، لنتخلص من هذه الأمور التي بينَّا عدم جوازها، ووافق الكوفيون[٣] على جواز الإظهار، وأجازوا أيضاً الإضمار مراعىً به جانب المخبر عنه، فيقولون: ظَنَنْتُ وظَنَّاني

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٦-٦١٧).
(٢) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢-١٧٣).
(٣) انظر: (شرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٠).

. . . .

إيّاه الزيدين منطلقين، وقالوا: لأنَّ المثنى والمجموع يتضمنان الواحد، فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز، وأجازوا أيضاً الحذف، فيقولون: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، تقديره عندهم: ظننت وظناني منطلقاً الزيدين منطلقين، فحذفت الثاني من مَفْعُولَي «ظناني» وهو «منطلق»، لدلالة الثاني من مفعولي «ظننت» وهو «منطلقين» عليه، لتضمن التثنية المفرد - كما ذكرنا عنهم في الإضمار - وهذان الوجهان مستبعدان، لما ذكرنا أولاً.

وأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، فمنع الجرمي وجماعة معه[١] جواز التنازع فيها، وقالوا: إن باب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع، ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة - في نظم ولا نثر - فلا نجوزه البتة. وذهب المازني وجماعة[٢] معه إلى جواز ذلك في ذوات الثلاثة قياساً لما لم يسمع على ما سمع من المتعدي إلى واحد، وإلى اثنين، وليس لسيبويه رحمه الله في ذوات الثلاثة نص، ولا إشارة إلى شيءٍ. مثال ذلك على قولِ من أجاز: أعلمني وأعلمت، فتقول: إذا أعملت الأول[٣]، قلت: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدٌ عمراً قائماً، وإنْ أَعْمَلْتَ الثَّاني، قلت: أعلمني وأعلمت زيداً قائماً إياه إياه. هذا على قول من لم يجوز الاقتصار على المفْعُول الأول، وأما من أجاز، يقول إذا أعمل الأول: أعلمني وأعلمته زيدٌ عمراً قائماً، وإن أعمل الثاني قال: أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً، وكذلك إنْ قدمت: أعلمت على «أعلمني» يجوز فيه التفريغ على المذهبين، فتقول إذا أعملت الأول على رأي من لا يقتصر: أعلمت وأعلمني إياه إياه زيداً عمراً قائماً، وإن أعملت الثاني على هذا الرأي، قلت: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً إياه إياه إياه، وتقول في إعمال الأول على رأي من يقتصر: أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً، وفي إعمال الثاني: أعلمت

---

(١) انظر: المساعد ١/ ٤٦٢، والهمع ٥/ ١٤٦).

(٢) انظر: (المساعد ١/ ٤٦٢).

(٣) في المخطوطة الثاني. والمثبت هو الصواب، لأن السياق يقتضيه.

وإن احتاج إلى مرفوع، أضمرته قبل الذكر، فتقول: ضَرَبُوني وضَرَبْتُ الزَّيدين، فأمّا قوله:

وأعلمت زيدٌ عمراً قائماً إياه، وقد/ ذكرنا فيما تقدم الخلاف في جواز الاقتصار على المفعول الأول، ووجه قول كُلِّ قائلٍ، فلا حاجة بنا إلى إعادته ها هنا، وقال ابن معط[1] رحمه الله في «شرح بعض الجزولية» له، وأما في باب أعلمت، فإن أعْمَلْتُ الأول: قلت: أعلمت وأنبأتهما إياهما منطلقين الزيدين العمرين منطلقين، ليس لك إلاّ ذلك، لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلاّ إعادته، ثم قال بعده بقائمةٍ ونصف: ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة: أعلمت وأعلمني زيد عمراً شاخصاً، وقعت المنازعة في ثلاثة، ويبين ذلك، بأن تُعْمِل الأول، فتقول: أعلمتُ وأَعْلَمَنِيهِ إياه زيداً بكراً شاخصاً، فلم تقع المنازعة في معمول واحد، بل في ثلاثة. [٩٥/أ]

قلت: لا أعلم لم منع الشيخ رحمه الله أولاً، الإتيان به مضمراً، وعلل باستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، وأجازه هنا؟. يحتاج ذلك إلى فضل تأمل، وقد نقلنا قبلُ جواز الإتيان بالثلاثة مضمرين، ومثل ابن الدهان رحمه الله في «شرح الإيضاح»[2] له بالثلاثة مضمرين، كما مثلنا.

قوله: **(وإن احتاج إلى مرفوع)**... إلى: **(آخر الكلام على باب التنازع)** هذه المسألة، فيها ثلاثة مَذاهب - كما قَدَّمْنَا -.

مذهب الفراء[3] رحمه الله وجوب إعمال الأول في الظاهر على ما هو المشهور عنه، كما ذكرنا متقدماً.

ومذهب سيبويه والكسائي ومن تبعهما رحمهم الله جوازُ إعمال الثَّاني،

---

(١) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٥٦).

(٢) ذكر القفطي وابن قاضي شهبة ان ابن الدهان شرح كتاب الإيضاح في ثلاثة وأربعين مجلداً. انظر: (إنباه الرواة ٢/٤٧-٥١، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/٣٥٤).

(٣) انظر: (شرح الكافية للرضي ١/٧٩).

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال، فبذَّت نبلَهم وكَليبُ

فجاء على إعمال الثاني، وفاعل «تعفق» مضمر فيه، إلاَّ أنه أفرده، وإن كان عائداً على جمع ضرورة، نحو قوله:

لزُغْبٍ كأَفْراخِ القَطَاراتَ خَلْفَها على عَاجِزَاتِ النهض حُمْرٍ حَواصِلُه

واختلفا حينئذ، في الأول، فقال سيبويه[1] رحمه الله «إذا قلت: ضربني وضربت زيداً» فاعل «ضربني» مضمر فيه مستتر، وهو إضمار قبلَ الذِّكر، ومذهب الكسائي[2] رحمه الله أنَّ الفاعِلَ هاهنا محذوف، وكذلك لو كان مفعول ما لم يسم فاعله، كقولك: ضُرِبَ وأكرمت زيداً، الدليل لسيبويه رحمه الله هو أن نقول إن الفاعل كالجزء من الفعل وهو عمدةُ الكلام فلا يليق به الحَذْفُ، مع أن لنا عن حذفه مندوحة، وهو إضْمارُه، لا يقال: إضماره يُؤَدّي إلى الإضمار قبل الذكر، لأنا نقول: الضرورة ساقتنا إلى ذلك، لأن حذف الفاعل لا يجوز، لما ذكرنا الآن، فلم يبق إلاَّ إضماره، ولأنه إذا دار الأمر بين إضمار الفاعل قبل الذكر، أو حذفه، كان المصير إلى الإضمار قبل الذكر واجباً، لأنه قد جاء في مواضع عديدة - كما ذكرنا متقدِّماً - وحذف الفاعل لم يجئ أَصْلاً، فإن جاء ما يُوهم ذلك - مع قلته جداً - فمتأول.

استدل الكسائي على صِحّةِ مَذْهَبِهِ بقول الشاعر:

تَعفَّق بالأرطَى لها وأَرَادَها رِجَالٌ فبذَّت نَبْلَهُم وَكَلِيبُ[3]

---

(١) انظر: (الكتاب ١/ ٧٣).

(٢) انظر: (المساعد ١/٤٥٨) وفيه: «ولا حذفه خلافاً للكسائي في تجويزه: ضربني وضربتُ قومَك، على حذف الفاعل، حتى لا يضمر قبل الذكر، وقال به أيضاً هشام من الكوفيين، واختاره من المغاربة السهيلي وأبو جعفر بن مضاء».

(٣) البيت من الطويل، وقائله علقمة الفحل في ديوانه ص٣٨، والرد على النحاة ص٩٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥، ولسان العرب ١٠/ ٢٥٤، وهو للنابغة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٩، وقد وهم في ذلك ابن عصفور، وهو للبيد في مختار الشعر الجاهلي ١/ ٤٢٠.

الأرطى: شجر له نور وثمر تأكله الإبل، والنَّبَل: السهام، وبذت: سبقت وفاتت، كليب =

وكذلك قول الآخر:

لو كان حَيَّ قَبْلَهُنَّ ظَعائِناً حَيَّ الحطيمُ، وجوهَهُنَّ وزَمْزَمُ

جاء على إعمال الثاني، وفاعل «حَيَّ» الأول مضمر فيه، إلاّ أنه أفرده، وإن كان عائداً على اثنين ضرورة، على حد قوله:

فلو كان فاعل «تَعفَّق» مُسْتَتِراً فيه لأبرزه، وقال: «تعفقوا» من حيث كان ضمير الجمع يلزم إبرازه، واستدل بقول الشاعر:

لَوْ كان حَيَّ قَبْلَهُن ظَعائناً حَيَّ الحَطِيمَ وُجُوهَهُن وَزَمْزَمُ[(١)]

فقال في الأول: «حَيَّ قَبْلَهُن»، ولم يقل: «حَيَّيَا»، وضمير التثنية أيضاً يجب إبرازه، وُجُوبَه في الجمع، ومن أصله جواز حذف الفاعل في غير هذا الباب أيضاً، واستدل عليه أيضاً بقول الشاعر:

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتى تَرُدَّني إلَى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِياً[(٢)]

=جمع كلب. فهو يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لسرعتها وخفتها، وتعفق: استتر، والشاهد فيه قوله: «تعفق... وأرادها رجال» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً، فأعمل الثاني وحذف الضمير من الأول، ولو أظهره لقال: تعفقوا، والبيت موافق لما ذهب إليه الكسائي من إعمال الثاني وحذف الفاعل من الأول حتى لا يضمر قبل الذكر.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٧٤: «ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة، مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى».

(١) البيت من الكامل وقائله بعض القرشيين في الكامل ١/ ٢٩٥، والأغاني ٢١/ ١١٠، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٩، والمساعد ١/ ٤٥٩، والبيت ضمن أبيات يصف فيها الشاعر جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج.

والشاهد فيه قوله: «حَيَّ... حَيَّ الحطيمُ» حيث أعمل الثاني في «الحطيم» وحذف الضمير من الأول على رأي الكسائي.

(٢) البيت من الطويل، وقائله سوار بن المضرب، في الخصائص ٢/ ٤٣٣، والمحتسب ٢/ ١٩٢، وشرح ابن يعيش ١/ ٨٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٩.
والشاهد فيه قوله: «فإن كان لا يرضيك» حيث حذف فاعل «يرضيك» وقد استدل به الكسائي على صحة مذهبه في حذف الفاعل. قال ابن عصفور: وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون =

فلو ظفرت يداي بها وضنَّت ... لكان عليَّ لِلْقَدر الخِيَارُ[(١)]

والجواب: أما قوله بجواز حذف الفاعل، فقد بيَّنا الدليل على عدم جوازه، وما ذكره من البيت لا شاهد له فيه، إِذْ يجوز أن يكون فاعل «يرضيك» مضمراً فيه، يدل عليه سياق الكلام، أو لفظ «يرضيك» تقديره: لا يرضيك هو أيّ شيء فيُفهم «شَيءٌ» المُفَسَّر من سياق الكلام، أو هو أيّ مُرْضٍ، فيدل عليه لفظ «يُرْضيكَ»[(٢)]، وأما قوله:

تَـعـفَّـق بـالأرطـى[(٣)]...... ....

وقوله:

لـو كـان حَـيّ...........

[٩٥/ب] فلا شاهد/ له في واحدٍ منهما، لأنه يجوز أن يكون أضمر واحداً في معنى الجمع في «تَعَفَّق»، وفي معنى التثنية، في «حَيَّ» كما قال سيبويه[(٤)] رحمه الله: «وإنْ قُلْتَ: ضَرَبَني وَضَرَبْتُ قَومك، فجائزٌ، وهو قبيح» يَجعَلُ اللَّفْظ كالواحد، كأنك قُلْتَ: إذَا مَثَّلْتَه: «ضَرَبَني مِن ثَمَّ وضربتُ قَوْمَكَ»[(٥)]، وروي عن العرب: هو أَحْسَنُ الفِتيانِ وأَجْملُه وأَكْرَمُ بني أبيه وَأَنْبَلُه»[(٤)]، ولم يقل: أجملهم،

=أضمر، لدلالة راضياً عليه كأنه قال: لا يُرضيك مرضٍ، ولأنه قد علم على مَنْ يعود. وقال ابن الشجري ١/ ١٨٥: «أراد إنْ كان لا يرضيك شأني، وما أنا عليه، فاضمر ذلك للعلم به».

(١) البيت من الوافر، وقائله الفرزدق في ديوانه ١/ ٢٩٤، والخصائص ١/ ٢٥٨، والمحتسب ٢/ ١٨١.

والشاعر: يقول ذلك في امرأته نوار وقد طلقها، لو بقيت نوار في يديَّ لظللت مالكاً أمرها فكان عَليَّ أنْ أختار في المقدر لها من الإمساك أو التسريح، ولكنها أفلتت من يدي، فليس لي عليها خيار.

(٢) انظر: (الأمالي الشجرية ١/ ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٨).

(٣) تقدم تخريجهما.

(٤) انظر: (الكتاب ١/ ٧٩-٨٠).

(٥) الكتاب ١/ ٨٠. وفيه: «وأحْسَنُ بنيه وأَنْبَلُه».

. . . .

وأنبلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[(١)]، ولم يَقُلْ: «في بُطُونِها»، ومنه الأثر[(٢)]: «خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولدٍ، وَأَوْعاهُ على زوجٍ في ذات يدٍ». ولم يقل: وأحناهُنَّ، ولاَ أَرْعاهُنَّ، وكذلك قول الشاعر:

أَلْبَانُ إبلِ تَعِلَّةَ بن مُسافرٍ ما دامَ يَمْلِكُها عَليَّ حرامُ

وطَعَامُ عمران بن أَوْفَى مِثْلُهُ ما دَامَ يُسْلَكُ في البُطونِ طَعَامُ[(٣)]

ولم يقل: مِثْلُها، وكذلك قول الشاعر:

مثل القطا قد نَتَقَتْ حَواصِلُه[(٤)]

ولم يقل: حواصلها، وكذلك البيت الذي أنشده المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهكذا الجواب عن قوله:

لو كان حَيّ.............. ....

وهو أن يكون أضمر مفرداً في موضع التثنية، وقد جاء مثل ذلك، قول الشاعر:

---

(١) سورة النحل، من الآية ٦٦، وانظر: (معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩).

(٢) انظر: (النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٥٤، ٢/ ٢٣٦).

(٣) البيتان من الكامل، وقائلهما رجل من بني تميم، في الكامل للمبرد ص٨٢، والبيان للجاحظ ٣/ ٣٠٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٧٥ (الطناحي)، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠. والشاهد فيهما قوله «مِثْلُهُ» فقد ذكر الضمير وهو عائد على مؤنث، فلم يقل مثلها.

(٤) من الرجز، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في مجالس ثعلب ص١٢٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، والمحتسب ٢/ ١٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، وتخليص الشواهد ص٢٠٣.
ونتقت: أي سمنت: الحوصلة: أسفل البطن، وفي رواية: نُتِفَتْ والشاهد فيه قوله: «حواصله» حيث أعاد على القطا أو الفراخ ضمير الواحد، لأنها في معنى الفرخ إذا أريد به الجنس والكثرة، قال الفراء: ولم يقل حواصلها، وإنما ذكر، لأن الفراخ جمع لم يبن على واحده، فجاز أن يذهب بالجمع إلى الواحد.

. . . .

فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبّ قُرُنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانهَلَّتِ[(١)]

ولم يقل: «كحلتا»، ولا «فانهَلّتا»، ومثله قول النابغة الجعدي:

لِمَنْ زُحْلوقةٌ زُلٌّ بِها العَيْنانِ تَنْهَلُّ[(٢)]

ولم يقل: «تنهلان»، ومثله البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله.

وإنما تظهر فائدة الخلاف بين سيبويه والكسائي رحمهما الله في التثنية والجمع دون الإفراد، فتقول على قول سيبويه[(٣)] رحمه الله: ضَرَباني وضَرَبْتُ الزَّيدينِ، وضربوني وضربت الزَّيدِينَ، لأن الفاعل عنده مضمر في الأول، فيبرز في التثنية والجمع، ونقول على رأي الكسائي رحمه الله ضَرَبَني وضربتُ الزَّيدين، وضربني وضربت الزيدين، فلا تبرز في ضربني ضميراً، لأن الفاعل عنده محذوف، وليس بمستترٍ فيبرز، ومما يشهد لسيبويه رحمه الله قول الشاعر:

جَفَوْني ولم أجْفُ الأخلاءَ إنَّني لغَيْرِ جميلٍ من خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ[(٤)]

---

(١) البيت من الكامل، وقائله سلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ص١٢١، وسمط اللآلي =ص١٧٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٤٧، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٣، وقائله علباء ابن الأرقم في الأصمعيات ص١٦١ والشاهد فيه قوله: «كحلت» و«فانهلَّتِ» حيث عاد الضمير فيهما مفرداً على المثنى، والقياس: كحلتا، فانهلتا.

(٢) البيت من الهزج، وقائله امرؤ القيس في ملحق ديوانه ص٤٧٢، وجمهرة اللغة ص٥٩، ولسان العرب ١١/ ٢٦ (زلل)، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٦.
الزحلوقة: آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل، وقال يعقوب: هي آثار تزلج الصبيان من فوق طين أو رمل إلى أسفل. زُلّ: أي زَلَقٌ، ومقام زُلّ يُزَلُّ فيه، والشاهد فيه قوله: «تَنْهَلُّ» والقياس تَنْهَلاَّن، لأن الضمير فيه يعود إلى العينين، لكن الشاعر اكتفى بضمير الواحدة، لأن حكم العينين حكم حاسة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى.

(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٧٧).

(٤) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٠، والمساعد ١/ ١١٤، ٤٥٨، وتخليص الشواهد ص٥١٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، والتصريح ٢/ ٤٣٩.

=

. . . .

فأبرز الضمير في: جَفَوْني، ومثله:

هَوِيتني وهَوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبَا أزمانَ كنت منوطاً بِي هوىً وصِبَا[(١)]

ومثله:

خالَفَاني ولم أُخالِف خَلِيلَيْ يَ فَلَا خيرَ في خلافِ الخليلِ[(٢)]

وهذه الأبيات [تقطع] بمذهب سيبويه رحمه الله، ولا جواب للكسائي رحمه الله عنها، وكل ما يستشهد له به، يمكننا الجواب عنه بمثل ما أجبنا في:

تَعَفَّقَ . . . . ونحوه.

فعرفنا أَنَّ المصير إلى ما ذكر سيبويه رحمه الله واجب، ولم يمثل النحاة، رحمهم الله في باب التنازع، إلاّ بالتنازع في الفاعل والمفعول به فقط، وكما يجوز التنازع في هذين، فكذلك يجزئ التنازع في الظرف والمصدر وغيرهما، فتقول في الظرف - إذَا أعْمَلت الثاني - سِرْتُ وذَهبْتُ اليومَ، وقُمْتَ وقَعدت أَمس،

وفي البيت شاهدان، أولهما: تنازُعُ عاملين وهما «جفوني» و«لم أجف» معمولاً واحداً وهو الأخلاء، فأعمل الشاعر الثاني لقربه، وأضمر في الأول، والثاني: قوله: «جَفَوْني» حيث قدم الضمير على مُفسِّرْ، لأنه معمول لأول المتنازعين.

(١) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٠، وتذكرة النحاة ص٣٥٩، والدرر ٢/١٤٣.

الخُرَّد: جمع خريدة، وهي التي لم تمس قط من النساء، وهو جمع نادر والقياس: خرائد وخُرُد، وهي الحية الطويلة السكوت، والعُرُب: جمع عروب، وهن المساويات في سن واحدة.

والشاهد فيه قوله: «هويتني وهويتُ الخُرَّد» حيث قَدّم الضمير على مفسره، لأنه معمولاً لأول المتنازعين. حيث تنازع الفعلان معمولاً واحداً وهو «الخُرَّدَ» أولهما يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً، ، فأعمل الثاني لقربه، وأضمر في الأول. على مذهب سيبويه.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٧٠ والمساعد ١/ ٤٥٨، والهمع ٢/١٠٩، والدرر ٢/١٤٣. والشاهد فيه قوله: «خالفاني ولم أخالف خليلي» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً هو قوله: «خليليّ»، فأعمل الثاني لقربه، وأضمر في الأول، على مذهب سيبويه.

. . . .

وإنْ أَعْملتَ الأول، قُلْتَ: سِرتُ وذَهبْتُ فيه اليوم، وقمتُ وقَعدتُ فيه أمس.
وتقول في المصدر، إذا أعملت الثاني: إنْ تضرب بكراً أضربك ضرباً شديداً، فإن أعملت الأَول، قلتَ: إنْ تضرب بكراً أَضْرِبْكه ضرباً شديداً، فالهاء: ضمير المصدر، وإضمار المصدر كثير في القرآن والشعر، فلا حاجة بنا إلى ذكر شَاهِدٍ على ذلك، وهكذا الحكم في كل معمول للفعل، يجوز أن يكون مضمراً، وأما الحال، فقال ابن معطٍ[1] رحمه الله في «شرح الجزولية» له، وتقول: / في الحال: [إنْ تزرني ألقَك راكباً، إنْ أعملت الثاني، فإن أعملت الأول، قلت:][2] إنْ تزرني أَلْقَكَ في هذهِ الحالة راكباً، على معنى، إنْ تزرني راكباً ألقك في هذه الحالة. ولا يجوز الكناية عنها، لأن الحال لا تضمر، والأجود، إعادة لفظ الحال كالأول، وقال ابن الدهَّان[3] رحمه الله في «شرح الإيضاح» الذي سَمَّاه «الشامل»: واعلم أنَّك إذا عديت: أفعلت إلى جميع ما يقتضيه في هذا الباب، فقلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً يوم الجمعة خَلْفَكَ تَهْذيباً إعْلَاماً، فجئت معه بالفعل الثاني على قول من أجاز ذلك، قلت في قول البصري: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً ضاحكاً يوم الجمعة خلفكَ تهذيباً إعْلاماً، وعلى قول الكوفي: أعلمت وأعلمني إياه إياه فيه فيه إياه إياه زيداً عمراً ضاحكاً يوم الجمعة خلفك تهذيباً إعْلاماً، ولو جئت في الكلام بحال لم تصح لأنها لا يكنى عنها. [٩٦/أ]

ومنع بعض النحاة تنازع فعل تعجب، لكونه جرى مجرى المثل، فلا يتصرف فيه بفصلٍ ولا غيره، وأجازه أبو العباس[4].

---

(١) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٦٠).
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه. وانظر: (تذكرة النحاة ص٣٦٠).
(٣) انظر: (المرجع السابق ص٣٦٠).
(٤) المقتضب ٤/ ١٨٤، وفيه: «ما أحسن وأجمل زيداً، إذا نصبت بأجمل، فإن نصبته بأحسن قلت: ما أحسن وأجمله زيداً، لأنك تريد ما أحسن زيداً وأجمله».

. . . .

قال ابن مالك[١] رحمه الله: «والصحيح عندي جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك، ما أحسن وأعقلَ زيداً، تنصب «زيداً» بـ«أعقل» لا بـ«أَحْسن»، لأنك لو نصبته بـ«أحسن»، لفصلت ما لا يجوز فصله، وكذلك تقول: أَحْسِن به وأعقل بزيدٍ، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول، فتقول: أَحْسِن وأَعْقِل به بزيد، فيلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: أَحْسِن وأَعْقِل بزيد، على أَنْ يكون الأصل: أَحْسِن به وأَعْقِل بزيد، ثم حذفت الباء، لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر في الثاني من قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٢] فإن الثاني يستدل به على الأول، كما يستدل بالأول على الثاني، إلاّ أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس»، قال شيخنا ابن عمرون رحمه الله: وجوز بعضهم التنازع في «لَعلَّ وَعَسى»، فقال: لَعلَّ وعَسى زيدٌ أنْ يخرج، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول، لقال: لعلَّ وَعَسى زيداً خارج، وليس بواضح، إذ لا يقال فيه: عسى زيدٌ خارجاً، ويلزم منه منصوب عسى.

مسألة: ولم يحضرني الآن في التنزيل - جل منزله - ما هو صريح في إعمال الثاني، إلاّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[٣]، ولو أعمل الأول، لقال: «تعالوا يستغفر لكم إلي رسول الله»، ومثله في الحديث[٤]: «إن الله لَعَن أوَ غَضِبَ على سبط من بني إسرائيل فمسخهم»، ولا صراحة في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٥]، و﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[٦]، ولا التفات إلى قول من قال: إنّه لو أَعْمل الأول، لوجب الضمير

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٧.

(٢) سورة مريم، من الآية (٣٨).

(٣) سورة المنافقون، من الآية (٥)، وانظر: (الدر المصون: ١٠/ ٣٣٩).

(٤) الحديث أخرجه مسلم والجامع الصغير ٢/ ١٢٩٥.

(٥) سورة الكهف من الآية (٩٦)، انظر: (الدر المصون ٧/ ٥٤٩).

(٦) سورة الحاقة، من الآية (١٩).

. . . .

في الثاني، وأن يقول: أفرغه، واقرؤه، لأنا قد ذكرنا أولاً جواز حذف الضمير في مثل هذا من حيث كان مفعولاً، وأنشدنا عليه متقدماً، وإن كان ذكر الضمير في مثل هذا أكثر من حذفه، فلا يكون عدمه قاطعاً بإعمال الثاني، قال بعضهم: يعارض قوله: «لو أعمل الأول، لأتى بالضمير في الثاني، بأن يقول: لو أعمل الثاني لأتى بالضمير في الأول، فقال: آتونيه وهاؤموه اقرؤا، نقول: لا يصلح ما ذكرت، لمعارضة ما ذكر، لأن له أن يقول في الجواب: لو أضمر في الثاني، لما كان إضماراً قبل الذكر، ولو أضمر في الأول، لكان إضماراً قبل الذكر، فلا يلزم من وجوب الإضمار حيث لا يكون قبل الذكر، بل يكون عدم الضمير في الثاني في الآيتين الكريمتين مرجحاً لإعمال الثاني، لا موجباً.

وهذه أبيات ينتفع بمثلها في باب التنازع، ما تنازع فيه فعلان مسمى الفاعل، وما لم يسم فاعله، وأعمل الثاني، قول الشاعر:

قرينةُ سَبْعٍ إنْ تواتَرْن مرةً ضربْنَ، فَصُفِّتْ أرؤسٌ وجُنُوبُ(١)

تنازع فعل ومصدر، وأعمل الثاني/ على الأظهر، قول الشاعر: [٩٦/ب]

لَقَدْ لَبِسَت لِبس الهَلوك ثيابَها تَراءَى لَنا الدُّنْيَا بعينٍ ومبْسم(٢)

تنازع مصدرين، قول الشاعر:

أرواحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُورُ أنت فانظُر لأيِّ ذاك تصيرُ(٣)

---

(١) البيت من الطويل، وقائله حميد بن ثور في ديوانه ص٥٣، ولسان العرب ٥/ ٢٧٥، (وتر)، وتذكرة النحاة ص٣٦٢.
والشاهد فيه قوله: «ضربن فَصُفِّت أرؤسُ وجنوبُ» حيث تنازع فعلان أولهما بني للمعلوم والثاني للمجهول، فأعمل الثاني وهو قوله: «فَصُفِّت» في نائب الفاعل «أرؤس».

(٢) البيت من الطويل ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في تذكرة النحاة.
والشاهد فيه قوله: «لبست لبس الهلوك ثيابها» حيث تنازع فعل ومصدر معمولاً واحداً، فأعمل الثاني وهو المصدر.

(٣) البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد في ديوانه ص٨٤، والكتاب ١/ ١٤٠، والرد على =

وقد يعرض أيضاً فيما كان من عوامل الأسماء فعلاً أن يضمر، وذلك أن الأفعال **تنقسم ثلاثة أقسام**:

قسم: لا يجوز إضماره، وهو كلّ فعل لو أضمر لم يكُن عليه دليل، نحو قولك: ضربت زيداً، لا يجوز أن تضمر «ضربت» إذا لم يكن عليه دليل.

وقسم التزمت فيه العرب الإضمار، وهو كل فعل حذف وأبدل منه شيء، وهو محصور يحفظ ولا يقاس عليه، والذي جاء من ذلك: المنادى، وهو

أعربه السيرافي رحمه الله في أحد الوجوه على تنازع المصدرين في «أنت»، ومما ينبغي أن ينبه عليه - في هذا الباب - أن بعض النحاة، منع من التنازع في المضمر، وأجازه أكثرهم، والأظهر جوازه، والله أعلم بالصواب.

قوله: **(أَنْ يُضمر)**، المراد هنا بالإضمار أن يحذف ويراد، وعليه دليل، لا الإضمار المذكور في باب المضمرات.

قوله: **(وقسمٌ لا يجوز إضْمارُهُ)**، لأن مثل هذا لو أُضْمِر - ولا دليل عليه - لكان في ذلك تكليف علم الغيب.

قوله: **(وقسم التزمت فيه العرب الإضمار)**. إنما التزمت إضماره، لأنها لو أظهرته، وقد أبدلت منه شيئاً، لكان في ذلك جمع بين البدل والمبدل منه، وذلك لا يجوز.

قوله: **(ولا يقاسُ عليه)**، إنما لم يقس عليه، لأن في ذلك تصرُّفاً في الألفاظ وخروجاً عن الأصل وإقامة لفظ مقام لفظ، ومثل ذلك إنما هو إلى العرب غالباً، فلذلك لم يقس عليه.

قوله: **(المنادى)**[١]، قد تقدم الكلام عليه في باب النداء فلا حاجة

=النحاة ص١٠٦، والشعر والشعراء ١/ ٢٣١، والأغاني ٢/ ١٢٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٤.

والشاهد فيه قوله: «أرواح... أم بكور» حيث تنازع مصدران في «أنت» وذلك جائز عند السيرافي.

(١) في شرح ابن يعيش ١/ ١٢٧: «والناصب له - يعني المنادى - فعل مضمر، تقديره: أنادي =

منصوب بإضمار «أُنادي» إلاّ أنه لا يجوز إظهاره، لأن حرف النداء صار عوضاً منه، وكذلك المنصوب على الاختصاص، وهو على طريقة النداء. فلا يجيء أبداً إلاّ بعد ضمير متكلم أو مخاطب، نحو قولهم: «إنا معشر العرب نفعل كذا وبك الله نرجو الفضل»، ونحن العرب أقرى الناس للضيف، التقدير: أعني العرب، وأعني الله وذلك أنّ الأول قد يتطرق إليه لبس ما، فيزول بذكر اسم معرفة، ولذلك لا يؤتى في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة، لأنه لا يزيل لبساً.

وهذا الباب شبيه بباب النداء، ألا ترى أن الظاهر وقع فيه موقع ضمير المتكلم أو المخاطب كما وقع في النداء، ولا يقع في غير ذلك من الأبواب لو قلت: ضرب عمرو زيداً، وأنت تخاطب زيداً، أو تخبر عن نفسك واسمك زيد، لم يجز، ولما أشبهه فيما ذكر وقعت فيه «أي» المختصة بالنداء، كقولهم:

إلى إعادته هنا.

قوله: **(وكذلك المنصوب على الاختصاص، وهو على طريقة النداء)** إنما كان على طريقة النداء، لأن المنادى مخصوص - وهذا مخصوص، فلما اجتمعا في الاختصاص، أجرى مجرى المنادى، وقد بين المصنف رحمه الله أيضاً، شبه هذا الباب بباب النداء، من حيث وقع فيه الظاهر موقع المضمر، كما ذكره إلى آخره، وليس بمنادى، بدليل عدم جواز دخول حرف النداء عليه[1]، وإنما لم يدخل عليه حرف النداء، لأنك لست تنبه غيرك، لأن المراد بـ«معشر العرب»، إنما هو الضمير الذي هو اسم إنَّ لا غيره، ومما يدل على أنه ليس

=زيداً أو أريد، أو أدعو، أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك، ولا اللفظ به، لأن «يا» قد نابت عنه».

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١٧/٢، وفي شرح الألفية لابن الناظِم ص٦٠٦: «الفظه - يعني الاختصاص - كلفظ المنادى ومع ذلك، فهو يخالفه من ثلاثة أوجه: فإنه لا يجوز أن يستعمل حرف النداء، ويجيء معرفاً بالألف واللام، ولا يبتدأ به في الكلام».

....

بمنادى. قولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف[١]، والمنادى إذا كان فيه الألف واللام، لا ينادى إلاّ بـ«أي» - على ما تقدم في باب النداء - وإذا ثبت أنه ليس بمنادى، فإنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، كما لم يجز ظهوره مع المنادى، وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصبه، نصب على الحال، لأنه لما كان في التقدير: أنا أخص، أو أعني معشر العرب بفعل كذا، فكأنه قال: إنَّا نفعل كذا مخصوصين من بين العرب، أو معنيين، وكذلك: وبك الله نرجو الفضل. فكأنه قال: وبك مخصوصاً أو معنياً نرجو الفضل، ففي المثال الأول: الحال في فاعل «نفعل»، لا من «اسم إنَّ»، لئلا يبقى الحال بلا عامل، وفي المثال الثاني: الحال من الكاف في «بك»، والعامل فيها «نرجو» الذي عمل في الجار والمجرور، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب، «بنو فلان»، نحو قول الشاعر:

نحنُ بني ضَبَّة أصحاب الجمل[٢]

«ومعشر مضافة»، كمثال المصنف رحمه الله، ونحو، إنَّا مَعْشَر الصعاليك لا طاقةَ لنا بالمرُوَّةِ[٣]. و«أهل البيت»، كقوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾[٤]، «وآل فلان»، نحو قولهم: نحن آل فلان كرماء. ولا يكون الاختصاص إلاّ في أثناء كلام، لأنه إنما يذكر للبيان

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٣٤).

(٢) من الرجز، وقائله الحارث الضبي في الدرر ٣/ ١٣، وقائله الأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩١.
والشاهد فيه قوله: «بني ضبة» حيث نصب «بني» على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح.

(٣) في الكتاب ٢/ ٢٣٥: «إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المرُوَّة».

(٤) سورة هود، من الآية (٧٣). وفي المخطوطة: «ورحمة» والتصويب من المصحف. وكلمة بركاته ساقط من المخطوطة.

«اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، وكذلك ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح، والشتم، والترحم، لانها صارت بدلاً من: أمدح، وأرحم، وأذم.

وكذلك الاسم المشتغل عنه الفعل، نحو قولك: زيداً ضربته، لأن الفعل

والتوكيد، ولا يكون إلاّ بعد ما يبينه أو يؤكده، وكذلك لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة، نحو[1]: إني هذا أفعل كذا، لأنَّ المنصوب إنما يذكر لنوعٍ من التوكيد للضمير، كما قدمنا، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير، وكذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة، فلا تقول: إنا قوماً نفعل كذا، لأن النكرة لا تزيل لبساً، كما ذكر المصنف رحمه الله.

قوله: **(كقولهم: اللهم اغفر لنا أَيَّتُها العصابةُ)**. قال الرماني[2]: رفع [أي][3]، لأنه على مخرج النداء، فيجب أن يعامل معاملة المنادى، كما وجب في التسوية/ أن تعامل معاملة الاستفهام، والعصابةُ وَصْفُ، أي: نص عليه سيبويه[4] رحمه الله قال شيخنا[5] رحمه الله وذا يدل أنَّ «أيًا» معرفة في الاختصاص وليس بمضاف، وإنما صار معرفة نظراً إلى حاله في النداء، وأَنَّها في موضع نصب بإضمار فعل على الاختصاص، تقديره: أخص أو أعني، فاللفظ على النداء، والمعنى على النصب على الاختصاص، وقال السيرافي[6]: أيها الرجل هنا في موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الرجل المذكور مَنْ أُريدُ، أَوْ: مَن أُريد الرجل المذكور. وبعضهم صرح بأنَّه مبتدأ، قال شيخنا، وذا مستغنىً عنه لا فائدة فيه، فلا يجوز تقديره. [٩٧/أ]

قوله: **(على المدح والشتم والترحم)** تقدم ذكر ذلك في باب النعت.

---

(١) انظر: (الكتاب ٢/٢٣٦).
(٢) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٦٣).
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والسياق يقتضي إثباته.
(٤) انظر: (الكتاب ٢/٢٣٢).
(٥) هو جمال الدين بن عمرون.
(٦) انظر: (الكتاب ١/٣٤٣).

الظاهر الذي يفسر المضمر صار عوضاً منه، ومن ذلك قولهم في التحذير: إياكَ والأسد، التقدير: إياك اتق أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك. نحو قولهم: رأسك والحائط، وماز رأسك، والسيف، ....

قوله: **(زيداً ضربته)** تقدم ذكره في باب الاشتغال مما أغنى عن إعادته هنا.

قوله: **(ومن ذلك قولهم في التحذير: إيَّاكَ والأَسد)**. فإيَّاك ضمير منفصل منصوب بإضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره، تقديره: إياك نَحِّ، أو إيَّاكَ باعِد، أو اتق، كما مثل المصنف رحمه الله، وإنما قدرناه متقدماً على الفعل، لأنا لو أخرناه عنه للزم اتصاله، فكنت تقول: نحك أو باعدك مثلاً، فيلزم أن يكون ضمير الفاعل والمفعول متصلين، وهما لشيءٍ واحدٍ، وذلك لا يجوز إلاّ في ظننت وأخواتها، وفي عدمت، وفقدت، فقدمناه وجئنا به ضميراً منفصلاً للخلاص من هذا المحذور، ولزم إضمار الفعل لكثرته في كلامهم، كما ذكر سيبويه[(١)] رحمه الله قال الرماني رحمه الله: لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام والذي ذكره المصنف رحمه الله تفسير للمعنى، لا للإعراب، وإلاَّ فالأسد، منصوب بالعطف على «إياك»، لا بإضمار فعل آخر من جهة اللفظ، إن جعلناه من عطف المفردات[(٢)]، وإن جعلناه من عطف الجمل[(٣)] كان تقديره من جهة اللفظ أيضاً: اتق، وجوزوا في: رَأْسَهُ والحائط، أن يكون من قبيل عطف المفردات، وأن يكون منصوباً بإضمار فعل، فيكون من قبيل عطف الجمل وأن يكون مفعولاً معه[(٤)].

قوله: **(وماز رأسك والسيف)**[(٥)] المخاطب بهذا رجل من بني مازن،

---

(١) انظر: (الكتاب ١/ ٢٧٥).

(٢) ذهب إليه السيرافي وجماعة: انظر: (المساعد ٢/ ٥٧٠، والهمع ٣/ ٢٥).

(٣) ذهب إلى ذلك ابن طاهر وتلميذه ابن خروف. انظر: (المساعد ٢/ ٥٧٠)، (والتصريح ٤/ ١٣٣ ت. د/ بحيري).

(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦).

(٥) انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨)، وفيه، أي: مازن وَقِّ رأسك واحذر السيف، فلو لم =

وإياك والشر، وإيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب، ....

اسمه: كدام، أسر بحيراً القشيري، فجاء قعنب اليربوعي ليقتله، فمنع المازني منه، فقال قعنب للمازني: ماز رأسك والسيف، فإما أن يكون سماه بـ«مازن» أو كان من مازن، ثم رخمه، وإما أن يكون ترخيماً بعد ترخيم، كان أصله: مازنياً، فرخمه بحذف ياء النسب، فصار: مازناً، ثم رخمه بحذف النون، فصار: ماز[1]، قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ والأول أظهر.

وقوله: **(إياك والشر)**، إعرابه كإعراب: إياك والأسد.

قوله: **(وإيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحدُكم الأَرْنَبَ)** هذا قول عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال[2]: «إيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب ولكن لنترك لكم الأسل والرماح والسهام» نَهي عن حذف الأرنب بالعصا ونحوه، لأنه لا يحل به الصيد إذا قتل، والغالب قتل الأرنب بالحذف - قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ فهذا وإن كان، تقديره: باعدني عن حذفها، وباعد حذفها عني، فإن المراد النهي عن حذفها لا غير، ولو قال: لا تحذفوا الأرنب، لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام ومما نبه عليه سيبويه[3] رَحِمَهُ اللهُ أنه لا يجوز في هذا المعطوف أن يقال بغير واو. ويحذف منه الواو، فيقال مثلاً: إياكَ الشرَّ، ورَأْسَه الحَائِطَ. قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى اثنين[4]، فلا بد من الواو في الثاني، وقد جاء حذفها في الشعر[5]، فإن أبدلت الواو «من»، فقلت: إياك/ من الأسد، ومن الشر، ومن [٩٧/ب]

=يذكر المعطوف، جاز الإظهار والإضمار.

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦، والارتشاف ٢/ ٢٨١، وشرح المرادي على الألفية ٤/ ٧١).

(٣) انظر: (الكتاب ١/ ٢٧٩).

(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٥).

(٥) قال ابن يعيش في شرحه ٢/ ٢٥: وربما جاء مثل ذلك بغير ذلك في ضرورة الشعر، نحو قوله:
فـإيَّـاك إيّـاك الـمـراء فـإنّـهُ ....
والمراد: والمراء بحرف العطف، أو من المراء، بحذف حرف الجر، وسيبويه ينصب المراء بفعل غير الفعل الذي نصب «إيّاك»، كأنه لما قال: «إياك إيّاك» اكتفى، ثم قال: اتق المراء، =

ومنه: شأنك والحج، أي: الزم شأنك مع الحج، وامرءاً ونفسه. أي: دَع امرءاً ونفسه، وأهلك والليل أي: بادر أهلك واسبق الليل، أي: بادرهم قبل

أن تحذف، جاز أن تعدي الفعل بـ«من»، ويجوز حينئذٍ في «إِيَّايَ مِنْ أَنْ يحذف أحدكم الأرنب»، حذف «من» منها، لأن حرف الجر يحذف من «أن» و«إن» قياساً مستمراً مطرداً، وكان الأحسن في التأليف أن يأتي بالمثل التي لـ«إيَّا» مجتمعة، ثم يمثل بباقي المثل بعدها، كـ«رَأْسَهُ والحَائِطَ»، ومَازِ رَأْسَكَ والسيف، لكنه تبع في ذلك الزمخشري[١] رحمه الله، فإنه فعل كفعله.

قوله: **(ومنه: شأنك والحج)**، وذا ليس بتحذير، وتقديره: الزم شأنك، يعني: أمرك والحج، يحتمل العطف، والمفعول معه[٢]، وقول الزمخشري[٣]: «أي: عليك شأنك» تفسير للمعنى، لأن «عليك» لا يعمل مضمراً، لأنه اسم فعل، وامرأ ونفسه. أي: دع امرأً ونفسه، فـ«نفسه» مفعول معه، ويجوز أن يكون معطوفاً، وأهلك والليل، أي: بادر أهلك والليل، معطوف أو مفعول معه، والمعنى: بادر أَهْلَكَ قبل أن يدركك ويدركهم الليل[٤]، قال الزمخشري[٥]: بادر يتعدى إلى مفعولين، كقولك: بادرت زيداً الغايةَ، أي: سابقته إليها، فزيدٌ مبادرٌ، أي سابق، والغاية: مبادرة، أي مسابق إليها، فالأهل في المسألة في حكم الغاية، كأنه قال: سابق إلى أهلك،

=أو جانب المراء.

(١) انظر: (المفصل ص٤٨-٤٩).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦).

(٣) المفصل ص٤٩.

(٤) في شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦: «وأما قولهم: أهلك والليل، فمعناه: بادر أهلك قبل الليل، وأما تقدير الإعراب، فكأنه قال: بادر أهلك وسابق الليل، فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر، وقد عطف جملة على جملة، ويجوز أن يكون التقدير: بادر أهلك والليل، فيكون معطوفاً على الأهل عطف مفرد على مفرد.

(٥) انظر: (أساس البلاغة - بدر).

الليل، وعذيرك، أي: أصغر عذرك، أو عاذرك، ....

والليل، في حكم زيد، أي: وسابق الليل، كأنه قال: واجعل أهلك مسبوقاً إليهم، واجعل الليل مسبوقاً، وإذا فعل ذلك، فقد ناداهم، ومنع من إظهار الفعل في هذه المسألة، بل ذكر الاسم الثاني بالواو، لأنه اسم ثان معطوف على الأول، فأشبه إياك والأسد، ومنه، أي: ومما ينصب بإضمار فعل لازم إضماره قوله: **(وعذيرك، أي: أحضر عذرك، أو عاذرك)**، قال الزمخشري[1]: يقوله من يريد أن يوقع بعدوه، وهو معذور في ذلك، ومنه قول ابن معدي كرب:

أُرِيدُ حَبَاءَه وَيُرِيدُ قَتْلِي ... عَذيرَكَ مِنْ خَلِيلِك مِنْ مُرادِ[2]

أراد: إنْ أوقعت بِهِ كُنتَ مَعْذُوراً، وكأَنَّه قال: أحضر عُذْرِي، فهذا وقته، ويستعمل فيما لا عذر فيه للتبكيت. كقول الشاعر:

عَذِيرَ الحَيِّ مِنْ عَدْوَا نَ[3] ....

---

(١) في أساس البلاغة (عذر): و«عذيرك من فلان، ومعناه: من يعذرك منه إن أوقعت به، فإن أوقعت به كنت معذوراً».

(٢) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٠٧، والكتاب ١/ ٢٧٦، وحماسة البحتري ص٧٤، والحماسة الشجرية ١/ ٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٥.
والعذير: بمعنى المعذور، ومعنى: «عذيرك من خليلك من مراد»، يخاطب نفسه ويقول: هات عذرك في صبرك على ما يفعله بك خليلك من مراد.
والحباء: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، والحباء أيضاً: النصرة والاختصاص بالتكريم والشاهد فيه قوله: «عذيرك» حيث نصب على تقدير فعل، وضع هو موضعه، فهو مصدر ناب عن فعله، والتقدير: أحضر عَذيرَك، وقيل: الزم عذيرك.

(٣) شطر بيت من الهزج، وقائله الاصبع العدواني في ديوانه ص٤٦، والكتاب ١/ ٢٧٧، والاشتقاق ص٢٦٩، والحيوان ٤/ ٢٣٣، وأمالي الزجاجي ١/ ٢٢١، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٦.
وتمامه:

.... كانوا حَيَّةَ الأرضِ

ومعناه: هات عذر الحي فيما فعل بعضهم ببعض، وفي أنهم تعادوا، وتباغضوا، بعد أن =

وهذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتِك، ....

أيْ: لاَ عُذْرَ لَهم، وقال: استعذر الله من فلان، إذا بين أن من أوقع به فهو معذور، أي قال: من عذيري من فلان[1]، وفي الحديث[2]: استعذر رسول الله ﷺ من [عبدالله بن] «أبي» وعنه عليه السلام[3]: «من يعذرني من أناس عذير الرجل ما يحاول مما يعذر عليه، والعذير، الحال، والعذير: المعذور، ويقال: عذيرك من فلان، أي: هلم معذرتك منه. [قال]: ابن دريد[4] تقول العربُ: عُذْرَةً إليك وَمَعْذِرَةً [إليك][5]، أي: اعتذارك، ومَنْ عذيري من فلان، أيْ: من يعذرني منه، ومعاعذِيرَه، أي: حاله، ونصبه كما ترى، أيْ: أحضر عذرك، أو عاذرك، ويجوز أن يكون مصدراً، ومنعه بعضهم[6]، لأن فعيلاً يكون بمعنى فاعل، كقولهم: قدير، بمعنى: قادر، وشهيد وشاهد، ولا يظهر الفعل الذي نصب عذيراً، لأنه أقيم مقام الفعل، ودخول فعل على فعل محال، ويجوز رفع عذير[7]:

قوله: **(وَهذا وَلا زَعَماتِكَ... إلى آخره)** هَذا [مبتدأ حذف][8] خبره،

=كانوا حية الأرض، أي أشدّ الناس.
والشاهد فيه قوله: «عَذيرَ»، يريد هات عذر الحي، فيما فعل بعضهم ببعض.

(١) في اللسان (عذر) يقال: عذيرك من فلان بالنصب: أي: هات من يعذرك وعذيري من فلان: أي من يعذرني منه، أي من يقوم بعذري إن أنا جازيته بسوء صنيعه.
(٢) ينظر (مسند أحمد ٤/ ٢٦٠، ٥/ ٢٩٣).
(٣) المصدر السابق والنهاية ٣/ ١٠٧.
(٤) الجمهرة ٢/ ٣٠٩ (ذرع).
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من الجمهرة.
(٦) انظر: (شرح ابن يعيش ٢/ ٢٧).
(٧) قال ابن يعيش في شرحه ٢/ ٢٧: وهو مصدر بمعنى العذر، وقد ورد منصوباً ومرفوعاً، فالنصب بفعل مقدر، كأنه قال: هات عذيرك، أو أحضره ونحو ذلك، ووضع موضع الفعل، فصار كالعوض من اللفظ به، ولذلك قبح إظهار الفعل، لأنه أقيم مقام الفعل، ودخول فعلٍ على فعل محال، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده، ومعناه: من يعذرني في احتمالي إياه.
(٨) الكتاب ١/ ٢٨٠.

وكليهما وتمراً، أي: أعطني، وكُلَّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ، أي: إيت كُلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرّ، وانتهوا خيراً لكم، أي: ايتوا خيراً لكم، وحسبك خيراً لك، ووراءُك أوسعَ لك، اقصد خيراً لك، واقصد أوسع لك، ومن أنت زيداً، أي: تذكر زيداً، وأخذته بدرهم فصاعداً، أو بدرهم فزائداً، أي: فزاد صاعداً،

والمعنى، أنَّ المخاطب كان يزعم زَعَماتٍ، فَلَمَّا ظهر خلاف قوله، قال: هَذا الحَقُّ وَلاَ زَعَمَاتِك، أي، ولا تَتَوَهَّم زَعَماتِك، قال سيبويه[1] رحمه الله: «وَلم يَذْكُر أَتوهَّم زَعَمَاتِك، لِكَثْرةِ استعمالهم إيَّاه ولاستدلاله مما يرى من الحال أنه يَنْهاه عن زعمه». وقد يدخل هذا المثل في أن يقال للإنسان - إذا زعم شيئاً في رأي يراه أو مَشورَة يُشِيرُها، أنْ تَقولَ -: هَذَا الرأي من ذاك، هَذَا ولا زَعَمَاتِك، أي: هذا حق دون ما زعمته، والزعم قول يتبعه اعتقاد.

قوله: (**كليهما وتمراً، أي: أعطني**). فـ«كليهما» مفعول «أعطني». [قال] الميداني[2]: أول من قال ذلك عمرو بن حمران/ الجعدي.. بينما هو يوماً إذْ [٩٨/أ] رُفِعَ إليه رَجُلٌ قَدْ أَضَرَّ به العَطَش والسُّغُوب، وعمرو قاعدٌ، وبين يدَيه زُبدٌ وَتَمرٌ وتَامِكٌ، فدنا منه الرجل، وقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم كلاهما وتمراً، فذهبت كلمته مثلاً، فرفَع وَقَال: «كلاهما» [أي: لك كلاهما][3]، ونصب «تمراً» على معنى: أطعمك كليهما وتمراً، وقال قوم: من رفع حكى أنَّ الرَّجُل قَالَ: أَنِلْنِي مِمَّا بَين يديك[4].

قوله: (**كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حر**)، أي: ايتِ كُلَّ شَيءٍ ولاَ تَرْتكِب شَتِمَةَ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبته، لأن السياق يقتضيه. (انظر: المساعد ٢/ ٥٨٠).

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٣/ ٣٨-٣٩ (ت أبو الفضل).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبته، لأن السياق يقتضيه، وانظر: (مجمع الأمثال ٣/ ٣٩).

(٤) تمام كلامه في مجمع الأمثال ٣/ ٣٩: «فقال عمرو: أيُّما أحَبُّ إليك، زبدٌ أم سنام؟، فقال الرجل: كلاهما وتمراً، أي: مطلوبي كلاهما وأزيدُ تمراً، أو وزِدني تمراً».

وذهب زائداً، ومرحباً وأهلاً وسهلاً، أي: أصبت مرحباً، أي: رحْباً، وأتيتَ أهلاً لا أجانبَ، ووطئت سهلاً من البلاد. وإنْ تأتي فأهلَ اللَّيْل والنهار، أي: تأتي أهلاً لك بالليل والنهار.

ومنه ما ثُنِّي، نحو قولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدَارَ، والصَّبيَّ الصَّبِيَّ إذا حذَّروه الأسدَ، والجدَارَ المتداعي ووطء الصبي.

وأخاك أخاك، أي: ألزمه، والطريق الطريقَ، أي خَلِّهِ، جميع ذلك، جعل فيه المنصوب بدلاً من الفعل المضمر، ومنه في الدعاء له: سَقْياً ورعياً، وفي الدعاء عليه: أُفَّةً وتُفَّةً، ودفراً وخيبةً، وجدعاً وعقراً، وتعساً وتبّاً، وجوعاً وبهراً وبؤساً، وبعداً وسُحْقاً، ومنه إلاَّ أنه متَّبع: جوعاً، ونُوعاً، وجوداً، وجُوساً ومنه إلاَّ أنه لا يستعمل إلاَّ مضافاً: ويْحَكَ وويْلك، وويْكَ، وويْبك ومنه إلاَّ أنه في غير الدعاء، حمداً وشكراً لا كفراً، وعجباً، وكرامة ومَسَرَّة، ونعمةَ عَيْنٍ، وحُبّاً ونُعْمَى، ونَعام عينٍ.

حُرٍّ، أو: وَلاَ تَأتِ شَتِيمةَ حُرٍّ، وهو مثل(١)، ومنهم من يقول: كُلُّ شيء ولا شتيمة حُرّ، فيرفع الأول، وينصب الثاني، كأنه قال: كل [شيء] أَمَمٌ ولا تَشْتُمِي حُرّاً، قال سيبويه(٢) رحمه الله: «وترك ذكر الفعل لعلم المخاطب».

قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْۚ﴾(٣) أي: ايتوا خيراً لكم، والصحيح ما

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٤٢، والإيضاح ١/ ٣٠٨.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١/ ٢٨١: «وتُرِك ذكر الفعل، لما كان قبل ذلك من الكلام».

(٣) سورة النساء، من الآية (١٧١). وفي الدر المصون ٤/ ١٦٤: ﴿خَيْرًا لَّكُمْۚ﴾ في نصبه أربعة أوجه:

أحدها: وهو مذهب الخليل وسيبويه، أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار تقديره: وأتوا خيراً لكم.

الثاني: وهو مذهب الفراء، أنه نعت لمصدر محذوف.

الثالث: وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد، أنه منصوب على خبر كان المضمرة.

الرابع: أنه منصوب على الحال، وهو بعيد. وانظر: (مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤، والإملاء ١/ ٢٠٤).

ومنه: ولا كيداً، ولا هماً، ومنه: ورغماً وهواناً، ومنه إذا أردت دوام الفعل واتصاله: إنما أنت سيراً، وما أنت إلاَّ قتلاً، وإلاَّ سيراً لبريد، وإلاَّ ضرب الناس. ومنه المصدر المشَبَّهُ به، إذا تقدم عليه ما يدل على الفعل الناصب له، نحو قولهم: له صوت صوتَ حمار، وله صُرَاخ صُراخ الثكلى، وله دَقّ دَقَّك بالمنجار حَبَّ الفُلْفُل، وأشباه ذلك.

ومنه ما يكون من المصادر توكيداً لما ينطوي عليه الكلام، نحو قولك: هو عبدالله حقاً، وهذا زيدٌ الحق لا الباطل، وهذا زيدٌ غير ما تقول، وهذا القولُ لا قولَك.

ومنه ما يكون من المصادر توكيداً للكلام المتقدم الذي في معناه، نحو قولهم: له عليَّ ألف درهم عرفاً وأعرافاً، والله أكبر دعوةَ الحق. ومن ذلك قول الأحوص:

إني لأمنحك الصدود وإنني ... قسماً إليكَ مع الصَّدُدِ لأميلُ

ومنه: صُنْعَ الله، ووعدَ الله، وكتاب الله، وصبغة الله، ومنه: سبحان الله

ذهب إليه سيبويه[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن «خيراً» نصب بإضمار، واتِ خَيْراً، لأنه لَمَّا نَهاهُ عَلِمَ أَنَّه يَأْمُرُه بما هو خير، فكأنه قال: واتِ خَيْراً، وإنّما قُلْنَا: إنَّه لمّا نَهاهُ علم أن النهي عن الشيء أمرٌ بِضدِّه، لأن النهي تكليفٌ، والتكليف بالعدم محال، لأنه ليس مقدوراً، وإذا ثبت أن متعلق التكليف ليس العدم، ثبت أنه أمرٌ وجودي بتالي المنهي عنه، وهو الصد على ما تقرر في أصول الفقه.

وقال السيرافي[٢]: إذا أمرته بالانتهاء قائماً، فأمره بترك شيء، وتارك الشيء آتٍ بِضده، فذا مَعْنَى ما أردناه من الدليل، وإن لم يكن ملخَّصاً. وقال ابن خروف: إذَا قَال: انته، وقال بعده: ما يدل على ضِدِّه، كقوله: ﴿خَيْرًا﴾[٣]

(١) انظر: (الكتاب ١/ ٢٨٣).

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ١٤٣ (بولاق).

(٣) سورة النساء، من الآية (١٧١).

وربحانه، ومعاذ الله، وعمرك الله، وفقْدك الله.

ومنه ما جاء من المصادر مثنى، ولا يراد به ما يشفع الواحد، وهو: حنانيكَ ولبيك، وسَعْدَيك، وهَذَاذيك، ودواليك.

ومنه ما كرر من المصادر في معنى الأمر في، نحو قولهم: النَّجاءَ النَّجَاءَ، وضَرْباً ضَرْباً، جميع المصادر المذكورة في هذا الباب، لا يظهر الفعل الناصب لها، لأنها صارت عوضاً منه، وتقدر الفعل الناصب لها من لفظها، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلاً فحسنٌ، وإلاَّ بَنَيْتَ منه فعلاً على القياس، لأن جميع هذه المصادر، مؤكّدةٌ لأفعالها المضمرة، إذ التأكيد، إما لفظي، وإما معنوي. فالمعنوي، بألفاظ محفوظة لا تتعدَّى، واللفظي، تكرار اللفظ، نحو قولك: قام قام زيد، أو إعادة ما يقرب منه، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾

ومثل ذلك: قام زيدٌ قياماً، ومما أجرى مُجْرَى: سبْحَان في المعنى، إلاَّ أنه غير مصدر. سُبُّوحاً، قُدُّوساً رَبَّ الملائكة والروح، أي: ذكرت سبوحاً قدوساً، أو اذكروا. ومما أجري من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء: تُرْباً وجَنْدلاً،

علم أَنَّه يريد، واتِ خَيْراً، وليس كل ناهٍ يقصد الأمر بضده، وقال ابن عمرون رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما ذكره ممنوع، وما ذكرناه من الدليل يدل على خلاف ما ذكره، وحَمَله الكِسَائي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ على إضمار كانَ، تقديره: يكن الانتهاء خَيْراً لكم، ويتبعه إضمار كان، ولا تضمر في كُلِّ مَوْضعٍ، ولذلك لا يصح: أطع الله أفقه الناس، أي تكن أفقه الناس، ولا: انصرْنا أخَانا، أي: تكن أخانا، ومن جهة المعنى: أَنَّ من ترك ما نهي عنه فقط، سقط عنه اللوم، وعلم أن ترك المنهي خيرٌ مِن فِعْلِه، فلا فائدة في قوله: خيراً، وحمله الفراء[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنه صفة لمصدر محذوف، كَأَنَّه قال: انتهوا انتهاءً خيراً لكم، وقال: إن هذا الحذف لم يأت إلا

---

(١) انظر: (الدر المصون ٤/ ١٦٤).

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦).

أي: أطعمه الله ترباً وجندلاً، وفاهَا لفيكَ، أي: ألقى الله الداهية لفيك.

ومما أجرى من الصفات مجراها: هنيئاً مريئاً، وفي غير الدعاء: عائذاً بك وأقائماً وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب؟، وإن شئت حذفت الهمزة، جميع ذلك جرى في غير الدعاء مجرى قولك: ما أنت إلاّ سيراً، لأنك تريد إثبات العياذ، والقيام والقعود في الحال واتصالها، وانتصابها بأفعالٍ من لفظها على أنها أحوال مؤكدة والتقدير: أعوذ بك عائذاً، وأتقوم قائماً وتقعُد قاعداً: ومثل ذلك قوله:

أراكَ جَمعْتَ مَسْألَةً وحِرْصاً وعِنْدَ الحَقِّ زحَّاراً أُبانا[(١)]

فكأنه قال: زحيراً وأَبِيْنَا.

ومن ذلك، ما أجري من الأحوال التي هي أسماء لم تؤخذ من الفعل مُجرى ما أُخذ منه، نحو قولهم: أتميمياً مرةً وقَيْسيًّا أخرى، ومنه قوله:

فيما كان «أفعل»، نحو، خيراً لك وأفضل، واستدل الفراء[(٢)] - رَحِمَهُ اللهُ على ما ذكر: بأنك، تقول: «اتّق الله هو خيرٌ لك. تريدُ: الاتّقاءُ خيرٌ لك، فإذا [سقط][(٣)] هو الذي يرتفع به «خيرٌ» وصل الفعل فنصبه، ويمنعه من جهة المعنى: بأنَّ الانتهاء لا يتنوع إلى خير وشر، لأنَّ المطلوب الترك، وقد حصل، فلا فائدة حينئذ في قوله: انتهاءً خيراً، ومن جهة اللفظ: أنه قد جاء في ما ليس مصدراً، وهو قولهم: ورَاءَكَ أَوْسَعَ لَك، لأنَّ «أوسعَ» لا يصح أن يجعل صفةً لمصدرٍ، وإن صح فيه: ورَاءَكَ هو أَوْسَعَ لك، والدليل على فساد ما ذهبنا إليه، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[(٤)] لَو حُمِلَ على مَا قَالاَ، لا

---

(١) البيت من الوافر، وقائله المغيرة بن حبنا، في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤، ولسان العرب ٤/ ٣٢٠ (زحر)، وهو بلا نسبة في اصلاح المنطق ص١٠٩. والشاهد فيه قوله: «زَحَّاراً» وهو مبالغة زاحر، لوضعه موضع المصدر «الزحير» الواقع بدلاً من اللفظ «تزحر».

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٩٥ -٢٩٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٦.

(٤) سورة النساء، من الآية (١٧١).

أفي السَّلْم أعيَاراً جفَاءً وغِلْظَةً ... وفي الحرب أشباه النساء العوارك[(١)]

وقوله:

أفي الولائم أولاداً لواحدةٍ ... وفي العيادة أولاداً لعِلاَّتِ[(٢)]

أي: تتلوّنون مرة كذا ومرة كذا.

ومنه قولهم: أعور وذا ناب[(٣)]. أي: أتستقبلون أعور وذا نابٍ.

فالاستقبال ثابت في الحال، وكذلك التحول والتلون يجري مجرى: أقائماً وقد قعد الناس، ومن هذا الباب: إضمار كان، وإنابة «ما» منابها، نحو قولك:

يكون خيراً، لأَنَّه من نُهي عن التثليث - وكان معطلاً - لا يكون خيراً له، في قول سيبويه[(٤)]، وأتِ خيراً، يكون أمراً بالتوحيد الذي هو خير، وذا نهاية، فلله دَرُّ الخليل وسيبويه، ما أطلعهما على المعاني. ويقولون: حَسْبُك خيراً لك، حَسْبُك إما مبتدأ محذوف الخبر، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: وائت خيراً، لأن حسبك معناه: تكف، ولَمَّا أمره/ بالكف علم أنه محمول على [٩٨/ب] غيره، فقال: خيراً، أي: وائت خيراً، كما ذكر في ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[(٥)]، حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، ووراءك أَوْسَعَ لَكَ[(٦)]، ورَاءَكَ: اسم فعل، أَيْ: تَأَخَّر، وفي ضِدِّه أمامك، أي: تَقَدَّم، وَأَوْسَعَ منصوب بإضمار فعلٍ، أي: تَجِدْ مَكانَك أَوْسَعَ لَك، أو: وآت مَكَاناً أَوْسَع، لأنَّه لَما نَهاهُ عن التقدم، بقوله: وراءَك،

---

(١) البيت من الطويل، وقائله، هند بنت عتبة في المقاصد النحوية ٣/ ١٤٢، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٣، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢. والشاهد فيه قوله: «اعياراً» بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلاً من اللفظ به.

(٢) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢، ولسان العرب ١١/ ٤٧٠ (علل). والشاهد فيه قوله: «أولاداً» حيث نصب بإضمار فعل، وضعت موضعه بدل التلفظ به.

(٣) انظر: (تذكرة النحاة ص٣٦٣) وهامش الكتاب ١/ ٣٢٦ ط (بولاق).

(٤) انظر: (الكتاب ١/ ٣٨٣).

(٥) سورة النساء، من الآية (١٧١).

(٦) انظر: مجمع الأمثال ٣/ ٤٣٩.

أما أنت منطلقاً انطلقت معك، الأصل: إن كنت منطلقاً انطلقت معك، فأضمرت كان وعوض منها «ما». وانفصل الضمير، ومن مثل ذلك قوله:

أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نفرٍ   فإنَّ قَومي لم تَأكُلُهُمُ الضَّبُع[1]

علم أنه يأمره بإتيان ما هو أوسع له.

قيل: إنّ أصل هذا الكلام[2]، أن ابن الحمام الشاعر جاء إلى الحطيئة، فقال: السلام عليكم، فقال الحطيئة كلمة تقال وليس لها جواب، فقال: أَأَلِجُ؟

فقال: وَراءَكَ أَوْسَعَ لكَ، فقال: أنا ابن الحمامة الشاعر، فقال: كن من أي طَيْر اللهِ شِئْتَ.

في قوله: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3]، وحَسْبُكَ خَيْراً لكَ، ووراءك أوسْعَ، إنما يحذف الفعل في النهي، أما في الخبر والاستفهام، فلا.

ومنه «من أنت زيداً»، أنت مبتدأ، و«مَنْ» خَبرٌ مُقدَّم، لأنه استفهام و«زيداً» مَفعول (تَذكُر)، أو ذاكراً ومُعَرِّفاً، لأنه إذا ذكره، فقد عرفه، و(زيدٌ) بدل من ذلك الفعل، وذاكراً حال من الجملة كذلك، فلما حذف «ذاكراً» أو «الفعل» اختار زيداً بدلاً منه، والعامل في الحال، قال الزمخشري: الفعل المضمر وهو: كُنْت، لأن معنى الكلام: من كنت أنت ذاكراً زيداً، وجعله بمنزلة: ما أنا والسير.

و[قال] غيره: العامل في الحال ما في الاستفهام من معنى الفعل كما عملت

---

(١) البيت من البسيط، وقائله العباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، والاشتقاق ص٣١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩، وهو لجرير أيضاً في ديوانه ١/ ٣٤٩، والخصائص ٢/ ٣٨١، والشعر والشعراء ١/ ٣٤١، ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش).

والشاهد فيه قوله: «أما أنت ذا نفر» والأصل «لأن كنت ذا نفر» فحذف «كان» وعوض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله «أنت» وخبرها وهو قوله: «ذا نفر».

(٢) ينظر: الفاخر ص٣٠٢.

(٣) سورة النساء، من الآية (١٧١).

وقسم أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ما ذكر مما على إضمار الفعل فيه دليل، نحو قولك لمن شهر سيفاً: زيداً، تريد: اضرب زيداً.

وإن شئت أظهرته.

«ها» بما فيها من معنى التنبيه، و«ذا» بما فيها من معنى الإشارة، والأول أجود، لأن (كنت) يقع كثيراً في ذا الموضع فأضمرها، ومعنى الكلام، إنْكارُ على مَنْ قَالَ: أَنَا زَيْدٌ، وزيدٌ رجلٌ عظيم، والسامع يعرفه معنىً لا شَخْصاً، فأنكر عليه أن يدعيه، ولا يكون هذا الكلام إلاَّ جواباً، وصار كالمثل حتى أنهم يسألون الرجل عنه.

بَابُ ذِكْر الرَّافع للفعلِ المُضَارِع

اعلم أنّ الرَّافع للفعل المضارع، وقوعه موقع الاسم، وأعني بذلك: أن الفعل المضارع، إذا وقع في موضع يجوز لك إزالته منه، وجعل اسم بدله كان

باب ذكر الرَّافع للفعل المضارع[1]

لمَّا فرغ مِن إعْرابِ الاسم بجميعِ أَنْواعِه وتوابعه، شرع في إعراب الفعل، وقدَّم فيه الكلام في الرَّفع على النصب والجزم، كما قدم المرفوعات - في الأسماء - على المنصوبات والمجرورات.

قوله: (**اعلم أن الرافع للفعل المضارع... إلى آخره**)، إنما وحَّد عَامِل الرَّفع، لأنه عاملٌ معنويٌّ على الصحيح، وهو شيء واحدٌ، واختلف في عامل الرفع في الفعل المضارع:

قال البصريون[2] - رحمهم الله - هو عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم، وهذه العبارة وَإِنْ كانَت عِبَارةُ أَبِي عَلِيّ[3] رَحِمَهُ اللهُ فليست مستحسنة، لأَنَّها تُعطِي أن الموضع كان فيه الاسم وأزلناه ووضعنا الفعل موضعه، وليس المراد ذلك، ولهذا احتاج المصنف رَحِمَهُ اللهُ إلى تفسيره بقوله: (**وأعني بذلك**). وأحسن من هذه العبارة: قول الزمخشري[4] رَحِمَهُ اللهُ: «وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم»، وإنما كان هذا عاملَ رفع، لأنه معنوي، فأشبه الابتداء في كونه معنوياً، والابتداء يعمل الرفع، فجعلنا هذا رافعاً.

---

(١) انظر: (الإنصاف ٢/ ٥٥٠-٥٥٤).

(٢) انظر: (الكتاب ١/ ٤٠٩، والمقتضب ٢/ ٥، والإيضاح العضدي ص٦٩، والإنصاف ٢/ ٥٥١، وشرح الرضي ٢/ ٢٣١).

(٣) الإيضاح العضدي ص٦٩.

(٤) المفصل ص٢٤٥.

مرفوعاً، نحو قولك: يقومُ زيدٌ، ألا ترى أنك لو قلت: أخوك زيدٌ، لجاز، ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم،

وقال الكسائي[1] ومن تبعه من الكوفيين - رحمهم الله - العامل حروف المضارعة، وأورد عليهم، أن حروف المضارعة توجد مع الناصب والجازم ولا عمل لها، ولو كانت هي العاملة للرفع، لما أبطل عملها، الناصب والجازم.

وأجيب عن ذلك: بأن عامل الرفع - هنا - ضعيف، فلما دخل الناصب والجازم - وكل منهما قوي - بطل الرافع مع الداخل منهما - لضعفه. وهذا الجواب ليس بشيء، لأن العامل القوي لا يبطل عمل الضعيف، بل يكون الضعيف عاملاً في اللفظ، وهو ومعموله معمولان للعامل القوي كما تقدم في دخول إنْ الشرطية على «لم» في باب تنازع العاملين - وقال رَحِمَهُ اللهُ / الرافع للفعل [٩٩/أ] المضارع: تعريه عن ناصب وجازم، ويمكن أن يقال على هذا: إنّ هذا الكلام يوهم أنَّ الناصب والجازم قبل الرافع، وليس الأمر كذلك، بل الرافع قبل غيره من وجوه الإعراب على ما بين في إعراب الاسم.

لا يقال: ما ذكرتموه عن الفراء[2] بعينه، يرد عليكم في باب الابتداء، حيث قلتم: بأن العامل في المبتدأ تعريه من العوامل اللفظية، ومن جملته الناصب للاسم والجار، لأنا نقول: لم يخصص لفظ الناصب والجار هنا، كما خصص الفراء رَحِمَهُ اللهُ لفظ الناصب والجازم هنا، بل وقلنا هنا: كل تعرية من العوامل، ومن جملة العوامل الظاهرة: عامل الرفع في الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، وخبر «إنَّ» واسم «ما»، وغير ذلك من المرفوعات، فيجوز أن يكون عامل الرفع اللفظي كان قبل عامل الرفع المعنوي، فيكون حينئذ لكلامنا وجه من الصواب، لا يوجد مثله للفراء رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) انظر: (الإنصاف ٢/ ٥٥١، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح الرضي ٢/ ٢٣١).

(٢) ذهب الفراء ومن تبعه إلى أن الرافع للمضارع تجرده من الناصب والجازم. انظر مذهبه في: (معاني القرآن ١/ ٥٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥١٩، والتسهيل ص٢٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٤).

فأمَّا قولهم: سيقوم زيدٌ، وقد يقوم زيدٌ، فرفع الفعل، لأنه صار مع قد والسين كالشيء الواحد، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم، والدليل على أنهما كالجزء من الفعل، قولك: لقد يقوم زيدٌ، ولسوف يقوم زيدٌ، ولام التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكد شيء.

وكذلك قولهم: هلا يقوم زيدٌ، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض، إنما

وقد أورد على قولهم: إن الرافع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم. أشياء قد ارتفع فيها الفعل، ولا يصح وقوع الاسم موقعه، ومن جملتها، ما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من قوله: **(فأمّا قولهم سيقوم... إلى آخر الباب)**، وأجاب عن ذلك. ومن جملة ما أورد على ذلك، قولهم: كاد زيد يقوم، ولا يجوز وقوع الاسم هنا - وأجبنا عن ذلك: بأن أصل خبر «كاد» وأخواتها الاسم، وإنما التزم فيه الفعل لعلة قد حررناها في باب أفعال المقاربة، فرفع هذا الفعل نظر إلى الأصل[١].

قوله: **(وكذلك قولهم: هَلاَّ... إلى قوله التحضيض)**، اعلم أن حروف التحضيض خمسة: هلاَّ، وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا، وألاَّ مشدّدة، وألاَ مخففة[٢]. هذه الحروف جميعها مختصة بالفعل، فإن دخلت على الماضي كانت توبيخاً، وإن دخلت على المضارع، كانت تحضيضاً[٣]، ومعنى التحضيض: الحث وطلب الإسراع، وإنما اختصت بالفعل، لأن التوبيخ والتحضيض، إنما يكون بالفعل، لا بالحدث، فإن وقع بعد شيء منها اسم، فإما أن يكون معمولاً للفعل الذي بَعْده، كقولنا: هَلاَّ زيداً ضربتَ، أوْ يكون كقولنا: هلا زيدٌ قام، أو هلا زيداً ضربته، فإن كان معمولاً للفعل فإن الفعل العامل فيه مُقَدَّم رتبةً، فلم يلها إلاَّ

---

(١) انظر: (الإنصاف ٢/ ٥٥١).

(٢) انظر: (حروف المعاني والصفات ص٢٠، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٤٤، والجنى الداني ص٥٠٩، ٥٩٧، ٦٠٨، ٦١٣، والمغني ١/ ٩٥، ٣٥٩، ٣٦٤).

(٣) انظر: (شرح الرضي ٢/ ٣٨٧).

رفع الفعل بعدها، لأن الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام، فيقال: هلاَّ زيدٌ قام، فروعي فيها ذلك القدر.

الفعل في الحقيقة، وإنْ لم يكن معمولاً للفعل الذي بعده، قدَّرت له - إنْ كان مرفوعاً - فعلاً رافعاً بين حرف التحضيض، وبين الاسم، وإن كان منصوباً، قدرت له فعلاً ناصباً بين حرف التحضيض وبين الاسم، وكلها غير عامل، وقد تكون «لَوْلا» و«لوما» بمعنى: امتناع الشيء لوجود غيره، فيخرجان من هذا الباب، ويختصان بالاسم حينئذ - كما تقدم - في باب الابتداء[1]، و«أَلاَّ» تكون للعرض والتحضيض[2]، وباقي حروف التحضيض للتحضيض فقط، وهي مختصة بالفعل، بخلاف «أَلآ» الاستفتاحية - ويقال فيها إنها للتنبيه - فإنها تدخل على الجملة الاسمية، نحو: ألآ زيدٌ منطلقٌ، وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[3]. وعلى الجملة الفعلية. كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4] وقال بعضهم: إن «ألا» الاستفتاحية غير مركبة، و(ألآ) العرضية مركبة من «لا» والهمزة[5].

---

(١) ينظر: (لولا) في باب المبتدأ أو الخبر.
(٢) انظر: (الجنى الداني ص٣٧٠).
(٣) سورة البقرة من الآية (١٢)، وانظر: (الدر المصون ١/ ١٣٩).
(٤) سورة هود، من الآية (٨).
(٥) ذهب إلى ذلك ابن مالك، انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥).

[بابُ ذكر نواصِب الأَفْعال]

اعلم أنَّ نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه، وهو «أنْ».

باب ذكر نواصب الأفعال

اعلم أَنَّ نواصب الْأَفعال تِسْعةٌ، إنْ عَدَدْتَ اللَّام واحدةً، وهو الصحيح، وعَشْرة، إن عددتها اثنتين - على ما سنبين إن شاء الله[1] -. مِنْها حَرْفانِ مَصدريانِ / وهما: «أنْ» وَ«كَيْ»، وحرف نفي، وهو «لَنْ»، وحرف جوابٍ وهو «إِذَنْ»، وحرفان من حروف الجَرِّ وهما، «حتى» و«اللَّام»، وثلاثة من حروف العَطْفِ، وهي، الْفاءُ، والواو، وَأَوْ، على ما يحرر الكلام في كل منها على انفراده، ونذكر - بعد فَراغِنَا من الكلام عليها - حاصل ما فيها من المَذاهِب جُمْلَةً - إن شاء الله تعالى -. [٩٩/ب]

قوله: **(منها ما ينصبُ الفِعْلَ بِنَفْسِهِ وهو «أَنْ»)**، يقال: لم عَمِلَتْ؟.

والجواب: لاخْتِصاصِها، وهكذا الجواب عن كل مَا يَعْملُ مِنْها بِنَفْسِه، ويقال: لِمَ عَمِلتِ النَّصْبَ؟.

والجواب[2]: لِأَنَّها أشبهت «أنَّ» التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وجه الشبه من جهة اللّفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ، فلأن «أنَّ» إذا خُفِّفَت صار لفظها كلفظ الناصبة للفعل، وأمَّا مِن جهة المعنى، فلأنها وما بعدها مقدرٌ، بالمَصْدَرِ، كتقدير تِلْك مع معموليها بالمصدر، وهي موصولة، وما بعدها صلتها كتلك، ولذلك استقبحوا أنْ تَلي «إنَّ» المكسورة المشدَّدة، فيقال: إنَّ أنْ تقوم خيرٌ لك، كما لم يستجيدوا: إنَّ أنْ زيداً منطلق حَقٌّ.

---

(١) في التصريح قال الأزهري: «وناصبه أربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين».

(٢) انظر: (شرح الرضي ٢/ ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠).

وهي أبداً مع ما بعدها في تقدير المصدر، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للاستقبال.

فإن قيل: إنَّ «إنَّ» تعملُ النَّصْب والرَّفع عندكم، فلماذَا اقتصرتم بهذه على النصب؟.

والجواب: إن عوامل الأَفْعال أضعفُ من عوامل الأسماء، من حيث كان إعراب الفعل ليس بأصلٍ، بل هو للشَّبَهِ بالاسم، فأعطيناها العمل في جزءٍ واحد - العمل الضعيف - وهو النصب دون الرفع إظهاراً لضعفها عن «إنَّ».

قوله: **(وهي أبداً مع ما بعدها في تقدير المصدر)**، تقدم الكلام على ذلك في الموصولات بما فيه مقنع[١].

قوله: **(وإذَا دَخَلت على الفعل المضارع خَلَّصْته للاستقبال)**[٢]، جميعُ نَواصِب الفعل وجوازمه لا يعملن في فعل الحال، من حيث كان فعل الحال يشبه الأسماء، لاستقراره ووجوده كالأسماء، فلم تعمل فيه عوامل الأفعال، وإنما عمل فيه الرافع لشبهه بعوامل الأسماء من حيث كان معنوياً، كعامل المبتدأ، كما تقدم.

واعلم أنَّ «أنْ» كما تَدْخُل على المضارع فَتُخلِّصه للاستقبال، تدخل على الماضي فتدعه على مضيه، نحو: يعجبني أنْ قَامَ[٣]، واختلفوا فيها هل هي الداخلة على المستقبل، أو غيرها؟. والأكثرون على أنها هي، لأن اللفظ، والمعنى واحد، وذهب بعضهم، إلى أنها غيرها[٤]، لتخصيص تلك، الفعل بالاستقبال، وتركه هذه على مُضِيِّه، قالوا: ولا يمتنع أن يكون اللفظ والمعنى واحداً[٥]، والحكم مختلفاً، كما في «مذ» و«منذ» الاسميتين والحرفيتين، وفي

(١) ينظر: الموصولات الحرفية.
(٢) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٧).
(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ١٦٢).
(٤) ذهب إلى ذلك ابن طاهر. انظر: (الجنى الداني ص٢٣٦، والمغني ص٤٣ - المبارك).
(٥) في المخطوطة «واحدٌ» والصواب ما أثبت.

ولا تعمل فيها أفعال التحقيق، لو قلت: علمت أنْ يقوم زيدٌ، لم يجز.
ولا يتقدم شيء مما بعدها عليها، لأنها من قبيل الموصولات، وقد نقدم تعليل ذلك.

«على» الاسمية والحرفية إلى غير ذلك، ذكر هذا الخلاف أبو البقاء رحمه الله في «شرح الإيضاح» له.

قوله: **(ولا تعمل فيها أفعال التحقيق)**، هذا مِمّا يُفرَّق به بين «أنْ» المخففة من الثقيلة، والنَّاصِبَةُ للفعل، لأنهما جميعاً معمولان لما قبلهما، فلما كان معنى المخففة من الثقيلة للتأكيد، وجب أن يكون الفعل الذي هي عليه مطابقاً لها في المعنى، بأن يكون من أفعال العلم واليقين، /ونحوهما مما معناه الثبوت [١٠/أ] والإقرار، ليتطابق معنى العامل والمعمول، ولمَّا كان معنى الناصبة، الاستقبال، ناسب أن يقع بعدها ما لا تحقيق فيه، كالطمع والرجاء والخوف والإشفاق، ونحو ذلك، فإن هذه الأفعال غير معلومة ولا محققة، كما أن الاستقبال غير محقق أمره وتعينه، فتناسب معنى العامل والمعمول.

قوله: **(ولا يتقدم شيءٌ مما بعدها عَلَيْها، لِأَنَّها موصولة، وقد تَقدَّم تعليل ذلك)**[١]. في الموصولات، وقد أجاز بعضهم[٢] تقديم مَا بَعد «أَنْ» عليها في الشعر، واستشهد على ذلك، بقول الشاعر:

.... **وَشِفاءُ غَيِّكِ خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي**[٣]

---

(١) المقرب ١/٦٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤/١٢، وفيه: «أنْ المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شبه بجزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، ومنع الفصل، فلا يجوز، طعامَك يعجبني أنْ تأكل، وزيداً أريدُ أنْ تضرب، قال ابن كيسان: فقد أجاز الكوفيون تقديم بعض هذا في مواضع منها: طعامك أريدُ أن آكلَ، وطعامك عسى أنْ آكلَ، فجعلوا «أنْ» كالمجلبة بعسى وأريدُ، كأن الكلام كان: طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد، وليس ذلك بجائز عند البصريين. . .».

(٣) عجز بيت من الكامل، وقائله ربيعة بن مغروم، وصدره: =

. . . .

فقال «خَابِراً»، معمولُ «تَسْأَلِي»، وكونها موصولةً وما بعدها صلتها، يَردُّ قوله، و«خابراً»: في البيت، يحتمل أنْ يكون معمولاً لمحذوف دَلَّ عليه «تسألي» فلا شاهد فيه حينئذٍ، فلو حذفت «أنْ» وبقي الفعل، فالاختيار - عندنا - رفعُ الفعلِ، وقال الكوفيون: يبقى عملها، وأنَّ «أنْ» محمولة على «أنَّ» المشددة في عمل النصب كما بينا، وإذا كانت «أَنَّ» التي هي الأصل، لا يجوز حذفها وإبقاء عملها، فأنْ لا يجوز ذلك في «أنْ» - التي هي فرع - أحرى وأولى، مع ضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء، وجاء القرآن بترك إعمالها بعد الحذف في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[1]، أي: أنْ أعبدَ، والقرآن يختار له لا عليه، واحتج الكوفيون بقراءة ابن مسعود[2] رضي الله عنه: «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله»[3]، أي: أنْ لا تعبدوا إلاّ الله.

وبقول الشاعر:

ألاَ أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدي[4]

=هَلاَّ سألتِ وخير قوم عندهم . . . .

انظر: (الأصول ٢/ ١٨٨، والأغاني ١٩/ ٩٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ٥٦٤).

الخابر: من خبرته أخبره خيراً، أي: علمته.

والشاهد فيه قوله: «خابراً أن تسألي» حيث أجاز الكسائي تقديم معمول صلة «أنْ» المصدرية عليها، ومنع الفراء ذلك.

(١) سورة الزمر من الآية (٦٤). وانظر: (الدر المصون ٩/ ٤٤٠-٤٤١).

(٢) وهي قراءة أُبَيّ بن كعب أيضاً. انظر: (البحر المحيط ١/ ٢٨٢، والدر المصون ١/ ٤٦١).

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٣).

(٤) البيت من الطويل، وقائله طرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٣/ ٩٩، والمقتضب ٢/ ٨٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩. والشاهد فيه قوله: «أحضرَ» حيث روي بالرفع على حذف «أنْ» الناصبة، وارتفاع الفعل بعدها وروي بالنصب بإضمار «أنْ»، ضرورة على مذهب الكوفيين.

. . . .

في رواية من نصب «أحضرَ»، وبقول الشاعر:

فـلـم أرَ مِـثْـلَـهـا خَـبَـاسَـةَ واحـدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[1]

والجواب: أما قراءة ابن مسعود، فشاذة، ويحتمل أنْ تكون «لا» فيها للنهي، وأما البيتان، فشاذان أيضاً: وحسَّن البيت الأول ظهور «أنْ» في المعطوف، ويحتمل البيت الثاني ألآ يكون منصوباً، بل يكون أصله: أَفْعَلُها، يعني الخصلة، فلما حذف الألف نقل الفتحة إلى ما قبل الهاء[2]، كما قال: والكرامة ذات أكرمكم الله - به[3]، يؤيده، كما تقدم، وإذا كان بعض العرب قد أبطل عمل «أَنْ» - وهيِ مذكورة في اللفظ تشبيها بـ«ما» نحو قراءة مجاهد[4] - ﷺ - «أن يتمُّ الرضاعة»[5] بالرفع، وقول الشاعر:

أَنْ تـقـرآن عـلـى أَسـمـاء ويْـحَـكـمـا مـنِّـي الـسـلام وألاَّ تُـشْـعِـرا أَحـدا[6]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في ملحق ديوانه ص٤٧١، ونسب لعمرو بن جُوين في اللسان ٦/ ٦٢ (خبس)، ونسب لعامر بن جوين في الكتاب ١/ ٣٠٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٧، والأغاني ٩/ ٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١، ونسب لعامر بن جوين أو بعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣١، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/ ٥٦١. والشاهد فيه قوله: «أفْعَلَه» بالنصب على تقدير «أنْ» قبله.

(٢) قال السيرافي: «غير سيبويه يقول: إنهم أرادوا: بعدما كدت أفعلها، والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث، وتلقي فتحة الهاء على ما قبلها» انظر: (هامش الكتاب ١/ ١٥٥ - بولاق).

(٣) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥-١٩٦، والتصريح ١/ ٤٤٥).

(٤) في البحر المحيط ٢/ ٢١٢-٢١٣: «وقرأ مجاهد وحميد وابن محيصن وأبو رجاء» تتمَّ بالتاء من تَمَّ ورفع «الرضاعة. . .» وقرئ «أنْ يُتِمُّ» برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد «أنْ» في كلام العرب في الشعر. انظر: (الشواذ ص١٤، والقرطبي ٣/ ١٦٢، والدر المصون ٢/ ٤٦٣، والإنصاف ٢/ ٥٦٣، والمفصل ٣٧٦، وشرح الألفية للمرادي ٤/ ١٨٧، والأشموني ٣/ ٢٨٧).

(٥) سورة البقرة، من الآية (٢٣٣).

(٦) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢٢، والمنصف ١/ ٢٨٧، =

«ولن» وهي لنفي سيفعل.

في أحد الوجهين فأن يبطل عملها محذوفة، كانَ ذلك أَوْلَى.

قوله: (**«ولن» وهي لنفي سيفعل**)، «لن» لنفي المستقبل، سواء كان بالسين أو سوف، وهي ناصبة بنفسها عند المحققين، ولا التفات إلى قول من قال[1]: إنَّ النصب بعدها بإضمار «أنْ»، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها[2]، فتقول: زيداً لن أضربَ، وإنما عملت النصب لشبهها بـ«أنْ»، ووجه الشبه: أنَّ «أنْ» تنقل الفعل فعلين، أحدهما: تخصيصه بالمستقبل، والآخر، جعله في تأويل المصدر، و«لن» تخصصه بالاستقبال أيضاً وتجعله مبنيّاً بعد أنْ لم يكن كذلك، فقد نقلته فعلين، فأشبهت بذلك «أنْ»، واختلف فيها: هل هي مفردة أو مركبة؟.

فمذهب الخليل[3] رحمه الله في إحدى الروايتين عنه، أنها مركبة من «لا» و«أنْ»، فحذفنا الألف من «لا»، والهمزة من «أنْ» طلباً للتخفيف، فصارت «لن».

ومذهب سيبويه[4] والفراء[5] - رحمهما الله: أنها مفردة، لكن قال الفراء: إنَّ أصلها «لا» وأبدلنا ألفها نوناً، ومذهب سيبويه رحمه الله أنها حرف قائم بنفسه، [١٠٠/ب] وهو/ الصحيح، لأن الأصل عدم التركيب والإبدال - لا سيما في الحروف -

---

=والمفصل ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، وشرح الألفية للمرادي ٤/ ١٨٦، والأشموني ٣/ ٢٨٧، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥٩ والشاهد فيه قوله: «أنْ تقرآن» حيث أهمل «أنْ» ولم يعملها تشبيهاً لها بـ«ما» المصدرية.

(١) هو قول الخليل والكسائي. انظر: (الكتاب ٣/ ٥، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، والجنى الداني ص٢٨٤).

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٥، وشرح التسهيل ٤/ ١٥).

(٣) الكتاب ٣/ ٥، وانظر: (شرح التسهيل ٤/ ١٥، وشرح الألفية للمرادي ٤/ ١٧٣، والجنى الداني ص٢٨٤).

(٤) انظر: (الكتاب ١/ ١٣٥، ٣/ ٥، ١١٧، ٢/ ٢٢٠).

(٥) انظر: (شرح التسهيل ٤/ ١٥، والجنى الداني ص٢٨٤، والتصريح ٤/ ٢٨٧).

. . . .

لبعدها من التصرف فيها، وقد رد النحاة على الخليل رحمه الله بأشياء[١]: منها جواز تقديم معمول معمولها - كما ذكرنا - و«أنْ» لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها، فبطل أنْ يكون أصلها «لا أنْ».

ومنها: أن «لا» إذا دخلت على «أنْ تفعل» علقته بكلام قبلها لا بد من ذلك، كقولك: أحب أنْ تقوم لا أنْ تجلس، ولن يصح اشتقاقها. ومنها: ما يلزم من دعوى التركيب، من كثرة الحذف من غير موجب، ولا داعي إلى ذلك، قال ابن جني رحمه الله في «الجزء الثاني من الخاطريات» له: «مما يمتنع له لن» أن تكون «لا أنْ» لم يتلق به القسم، كما لم يتلق بـ«لم»، ولو كانت «لا» لجاز يتلقى به القسم، كما يتلقى بـ«لا».

وأجيب عن جميع ذلك، بأنه لمَّا ركبتا، زال حكم كل واحد منهما عما كان عليه في الإفراد، فلا يلزم الخليل شيئاً مما ذكرتم، ولو تبين أن «لو» لها بمفردها حكم، فإذا ركبناها مع «لا»، صار لها حكم لم يكن لها قبل ذلك، فعلمنا أنّ التركيب يزيل حكم المفردات عما كانت عليه قبل التركيب.

وهذا الجواب، وإن كان محتملاً، فإنه مبني على أصل لم يثبت، إذ التركيب لا دليل عليه في الأصل، فترتيب عليه حكماً آخر.

وأما مذهب الفراء[٢] في قوله: إنَّ «لن» و«لم» أصلهما «لا» وأبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم». فإن ابن يعيش[٣] رحمه الله قال: «ولا أدري كيف اطَّلع على ذلك، إذ ذلك شيء لاَ يُطَّلعُ عليه إلاَّ بِنَصٍّ من الواضع».

---

(١) انظر: (الجنى الداني ص٢٨٤-٢٨٥، والتصريح ٤/٢٨٩، وحاشية يسن ٢/٢٣٠).

(٢) انظر ما نسب للفراء في: (شرح ابن يعيش ٧/١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٥، وارتشاف الضرب ٢/٣٩٠، ومغني اللبيب ص٣٧٣).

(٣) شرح ابن يعيش ٧/١٦.

و«كي» في لغة من يدخل عليها حرف الجر، فيقول: لكي.

قوله: (كي) اعلم أَنَّ «كَي» تكون تارةً حرفَ جَرّ، وتارة حرفاً ناصباً للفعل، أما كونها حرف جَرٍّ، ففي مثل قول العرب[1]: كيمه، فـ«كي» هُنَا حَرف جَرٍّ لا غير، بدليل حذف ألف «ما» الاستفهامية معها، ولا يحذف ألفها إلاّ مع عامل الجر، فتعين كون «كي» جارة، والجرُّ، إمّا بالإضافة أو بحرف الجر، ولا إضافة، لإجماعهم على حرفية «كي»، فتعين كونها حرف جر، فإذا انتصب الفعل بعدها - في مثل هذه الصورة - فإن النصب بإضمار «أنْ» لا غير، وأما كونها ناصبة بنفسها[2]. فإذا دخلت عليها اللام، كقولك: لكي تفعل، فهنا النصب بـ«كي» نفسها، وهي مصدرية، كـ«أنْ» - على ما تقدم في الموصولات - ولا يكون النصب بعدها بإضمار «أنْ»، لأن «كي» حينئذ تكون حرف جَرٍّ واللام حرف جَرٍّ، ولا يدخل حرف جَرٍّ على مثله: وقول الشاعر:

فَـلاَ وَاللهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ[3]

شاذ، لا يقاس عليه، ووجهه مع شذوذه، أنّ اللام زائدة، ولا التفات إلى قول بعض الكوفيين: بجواز ظهور «أنْ» بعد «كي» في مثل هذا، نحو: جئتك لكي أنْ تكرمني، وأنَّ «أنْ» هنا توكيد لـ«كي» واستشهاده بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقرْبَتي فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبيداءَ بَلْقَعِ[4]

---

(١) ينظر: (الكتاب ٣/ ٦، والمقتضب ٢/ ٩، والإنصاف ٢/ ٥٧٠، وابن يعيش ٧/ ١٧).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤/ ١٦: «وإذا دخلت «كي» على الفعل مجردة من اللام احتمل أن تكون الناصبة للفعل، واللام قبلها مقدرة تقديرها، في نحو: جئت إليك لتحسن، واحتمل أن تكون الجارة والفعل بعدها منصوب بأن لازمة الإضمار عند البصريين...».

(٣) البيت من الوافر، وقائله مسلم بن معبد الوالبي في شرح شواهد المغني ص٧٧٣، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧. والشاهد فيه قوله: «لِلما» حيث دخلت اللام وهي حرف جر على مثلها توكيداً من غير فصل، بين المؤكّد والمؤكَّد، وذلك شاذ.

(٤) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠، وشرح ابن =

. . . .

لأنا نقول: لا تخلو «كي» إذا قلت: لكي، أن تخرج من أن تكون بمعنى «أنْ»، أو بمعنى اللام، وكلاهما ممتنع، لما يؤدي إليه من توالي حرفين بمعنى واحد، وذلك غير جائز، ولأن نصب الفعل حينئذٍ، إما أن يكون بـ«أنْ» أو بـ«كي»، أو بـ«اللام»، لا جائز أن يكون باللام أو بكي، لما يلزم من الفصل بين العامل والمعمول، وذلك ممتنع في عوامل الأسماء مع قوتها، فعوامل الأفعال - مع ضعفها - أولى بألاّ يجوز ذلك فيها، ولا جائز أن يكون النصب بـ«أنْ»، لما يؤدي إليه من إبطال عمل ما قبله، ولا يلزمنا مثل ذلك إذا قلنا: لكي تخرج، لأنا نقول: الفعل منصوب بكي، وكي وما بعدها في موضع جر باللام، وليس هذا العامل أصلاً. والجواب عن البيت الذي استشهد به[1]، أنه غير معروف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة

=يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦، ورصف المباني ص٢١٦، وجواهر الأدب ص٢٣٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١.

والشاهد فيه قوله: «لكيما أنْ» حيث أظهر الشاعر «أنْ» المصدرية بعد «كي» وفي ذلك ثلاثة مذاهب للنحاة:

١- مذهب جمهور الكوفيين وهو أنْ «كي» في جميع استعمالاتها، حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه، مثل «أنْ» المصدرية، فإن جاءت «أنْ» بعدها كما في البيت فهي توكيد لكي، أو بدل منها، أو زائدة.

٢- مذهب الكسائي، وهو أنْ «كي» في جميع استعمالاتها حرف جَر دال على التعليل، وانتصاب المضارع بعدها بـ«أنْ» المصدرية مقدرة، فإن تقدمت عليها اللام الدالة على التعليل، فهي بدل من اللام أو توكيد لها ومعناهما واحد، وإن تأخرت اللام عنها، كما في البيت، فاللام حينئذ بدل من «كي» أو توكيد لها.

٣- مذهب جمهور البصريين، وهو أن «كي» تأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون اسماً مختصراً من كيف.

الثاني: أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام، فتدخل على «ما» الاستفهامية وعلى «ما» المصدرية.

الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً مثل «أنْ» المصدرية في المعنى والعمل.

(١) انظر: الأجوبة عن البيت في (الإنصاف ٢/ ٥٨٣).

. . . .

الشعر، أو يكون جعل «أنْ» بدلاً من «ما»، وليس في المثال المذكور «ما»، فتكون «أنْ» بدلاً منها، أو تكون «أنْ» زائدة كما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾(١) وَلَيْستِ النَّاصِبَةُ للفعل، هذا مع كونه من الشذوذ بمكان مكين، وقال الأخفش(٢) رحمه الله: «كي» بدل من اللام، وهذا بعيد، لأن البدل يكون فيه زيادة على المبدل منه، ولا زيادة في «كي» على اللام، وقال بعض الكوفيين(٣): لا تكون «كي» / حرف جَرٍّ أصلاً، بدليل دخول اللام التي هي [١٠١/أ] حرف جر عليها، ولأنها من عوامل [الأفعال](٤)، وحرف الجر من عوامل الأسماء [ ](٥) العامل تضادٌ(٦).

والجواب عن قول هذا القائل، أَمَّا نَفْيُه كونها حرف جر، فقد ذكرنا دليل كونها حَرف جَرٍّ - فيما تقدم - وأما دخول اللام عليها، فلا دليل له فيه، لأنا لم نقل: إنها لا تكون إلاّ حرف جر فيصير ما ذكره.

وأما التضاد، فلا وجه للتضاد الذي ذكره، إذ قد بينا أولاً أنها على قسمين، فلا تضاد حينئذٍ، بل كل واحدٍ منها برأسه، فنظير ذلك الفعلية والحرفية في: «عَدَا» و«خلا» مع عدم التضاد، وإن أراد بالتضاد أنها تستعمل في معنيين كالجون بمعنى الأبيض والأسود، والشعب، بمعنى: الجمع والتفريق، فلا محذور في هذا التضاد حينئذ، بل يقع كثيراً جداً، فعلمنا أنّ قول من قال: في

(١) سورة يوسف، من الآية (٩٦).
(٢) معاني القرآن ١/ ١١٩-١٢٠، وفيه مخالفة لما ذكره النحاة عن الأخفش، حيث صرح بأن «كي» تكون جارة وناصبة.
(٣) الإنصاف ٢/ ٥٧٠.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبت، لأن السياق يقتضيه.
(٥) ما بين المعقوفين بياض في المخطوطة.
(٦) قال ابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٥٧٠: «لأن «كي» من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض، لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء».

و«إذنْ»، ومعناها الجواب والجزاء، يقول القائل: أزورك، فتقول مجيباً له، ومجازياً على زيارته: إذن أكرمك، والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً لم تعمل فيه، وإنْ كان مستقبلاً، فإن وقعت صدراً نصبته.

وبعض العرب يلغيها، وإنْ لم تقع صدراً، فإن تقدمها حرف العطف جاز إلغاؤها وإعمالها، قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[1]، وقد قرئ: (لا يلبثوا)[2].

وإن وقعت بين شيئين متلازمين، كانت ملغاةً لا غير، نحو قولك: أنا إذن

«كي» اختلاف ليس بمحذور، أن الصحيح أن ذلك اختلاف حالات، فإذا قلت: لكي تفعل، فهي الناصبة بنفسها قطعاً، وإذا اعتقدت أنها غير التي دخلت على «ما» الاستفهامية فحذفت ألفها معها، فهي هنا ناصبة بإضمار «أنْ» قطعاً، وإذا قلت: كي تخرج، من غير لام، ولا اعتقاد أنها المحذوف معها ألف «ما»: جاز أن تكون ناصبة بنفسها أو بإضمار «أنْ»[3].

قوله: **(والفعل الذي بعدها إنْ كان ماضياً أو حالاً لم تعمل فيه)**، أما الماضي، فلعدم قبوله العمل، وأما الحال، فلما بينا متقدِّماً من أن النواصب للأفعال وجوازمها لا يعملن في فعل الحال.

قوله: **(فإن تقدمها حرف العطف جاز إلغاؤها وإعمالها)**، وجه إعمالها اعتقاد أنها معطوفة على أول الكلام، فوقعت صدراً، فأعملت، ووجه إلغائها اعتقاد عطفها على أثناء الكلام، فتقع حشواً، فتلغى نحو: أنا أُكْرِمُكَ وإذَن أَجِئُ إليكَ[4].

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ٧٦.

(٢) قراءة أُبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود. (شواذ ابن خالويه ص٧٧، والبحر المحيط ٦/٦٦).

(٣) ينظر: (شرح ابن يعيش ٧/١٨، وشرح التسهيل ٤/١٧-١٨).

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ص٣٥٥: «والإلغاء أجود، وبه قرأ السبعة ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ سورة الإسراء: من الآية (٧٦). وانظر: (البحر المحيط ٦/٦٦).

أكرمُك، فأما قوله:

لا تَـتْـرُكَـنِّـي فـيـهـم شَـطِـيـرا إنِّـي إذَنْ أهْـلِـكَ أَوْ أَطِـيـرَا[1]

فيتخرج على أن يكون خبر «إنَّ» محذوفاً، أي: أموت، فتجئ «إذن» على هذا التقدير أول الكلام.

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إذن والله أكرمك، وإذن في الدار آتيك، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب، إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

لـن - ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً - أدع الـقـتـال وأشـهـدَ الـهـيـجـاء[2]

ومنها ما ينتصب الفعل بإضمار أنْ بعده، وإن شئت أظهرتها، وهو لام كي إذا لم تكن بعدها لا، نحو قولك: جئت ليقوم زيدٌ.

قوله: (**ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور**)، أَمَّا القسم فهو من جمل الاعتراض، فلا يعتبر فصلاً، وأمَّا الظرف والمجرور فلا يعتد فصلاً لتوسع العرب فيهما.

قوله: (**ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب**)، إنما اختصت دون غيرها بذلك، لأنهما لما أعملت وألغيت، أشبهت الفعل، فجاز فيها ما لم يجز في أخواتها.

قوله: (**وهو «لام كي» إذَا لم تكن بعدها «لا»**)، إنما اشترط عدم «لا»،

---

(١) من الرجز، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٧، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٧، والجنى الداني ص٣٦٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦.
والشاهد فيه قوله: «إني إذن أَهْلِكَ» حيث نصب المضارع «أهلكَ» يعود «إذن» مع أنها ليست مصدره، وقد خرجه ابن عصفور على أن خبر «إنَّ» محذوف.

(٢) البيت من الكامل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤١١، وشرح التسهيل ٤/ ٢٢، والمغني ١/ ٢٨٣. وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣. والشاهد فيه قوله: «أدعَ القتال» حيث نصب الفعل المضارع «أدعَ» بحرف النصب «لن» المدغمة في ما «لَمّا» مع وجود الفاصل بين حرف النصب وعامله، وذلك ضرورة.

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ، نحو قولك: يعجبني قيام زيد ويخرجَ عمرو، وإنْ شئت، وأنْ يخرج عمرو.

والباقي منها ما ينتصب الفعل بإضمار «أنْ» بعده، ولا يجوز إظهارها وهي: كي في لغة من يقول: كيمه، فيحذف معها ألف «ما» الاستفهامية. ولام الجحود وهي التي يتقدمها نفي،

لأنَّها إذَا كان بعدها «لا» وجب إظهارُ «أَنْ» لتفصل بين اللامين، واختلف في هذه اللام، فمذهب سيبويه[(١)] رحمه الله أن النصب بعدها بإضمار «أنْ»، لأنها حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على الأفعال، فقدرنا «أنْ»، ليكون هو والفعل في تأويل اسم، فيصح دخول حرف الجر عليه، وقال الكوفيون[(٢)]: النصب باللام نفسها، وخالف ثعلب[(٣)] رحمه الله رأي الفريقين، فقال النصب باللام وجِيءَ بها، لقيامهما مقام «أنْ»، فخالف قول البصريين حيث رَأى النَّصبَ بهما[(٤)] لا بإضمار «أنْ»، ولم يوافق الكوفيين، حيث قال: إنهما[(٤)] قائمان مقام «أنْ»، وهم لا يرون ذلك، بل يقولون: النصب بهما أنفسهما بطريق الأصالة، لا بقيامهما مقام غيرهما.

قوله: **(وحرف العطف)** إنما احتيج إلى «أنْ» هنا، لأنَّ عطف الفعل على الاسم لا يصح فاحتيج إلى «أنْ» ليجعل الفعل في تأويل الاسم، فيجوز عطفه حينئذ على الاسم.

قوله: **(وهي: كي)**، قد تقدَّم الكلام في «كي» مُسْتَوفًى.

قوله: **(ولامُ الجُحودِ)**، الصحيح أَنَّ النصب بعدها بإضمار «أنْ»، لاَ بِهَا والخلاف فيها والمذاهب، كَما في لامِ كَيْ، على ما تقدَّم حرفاً بحرفٍ[(٥)].

---

(١) الكتاب ٣/ ٧.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٧٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٩، والجنى الداني ١٥٦.

(٣) الجنى الداني ص١٥٦.

(٤) يعني لام التعليل، وحتى.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٣٩٩: «لام الجحود ناصبة بنفسها عند الكوفيين، ولقيامها مقام =

وكونٌ ماضٍ، نحو قولك: ما كان زيدٌ ليقوم.

وأو بمعنى: إلاّ أنْ، أو بمعنى كي، نحو قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي: كي يقضيني حقي، نحو قوله:

وكنت إذا غمرت قناةَ قوم كسرتُ كعوبها أو تستقيما[1]

قوله: **(وَكَوْنٌ ماضٍ)** هذا الشرط اشترطه كثير من النحاة، وليس بصحيح بدليل قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[2] وليس هاهنا «كان»، والصحيح أنّ هذه اللام ولام «كي» وَاحِدة، إنْ دَخَلها مَعْنَى التَّعليل سَمَّيْنَاها: «لام كي»، وإنْ كانت بعد النَّفي سمينَاهَا لام الجحود، ولا التفات إلى قول من عدها حرفين كل منهما قائمٌ برأسه.

قوله: **(وَأَوْ، بمعنى: إلاَّ أَنْ، أَوْ بمعنى: كي)**، اختلف النحاة في: أوْ، والواو، والفاء، فمذهب سيبويه[3] رحمه الله أنها حروف عطف، وحروف العطف لا اختصاص لها فلا تعمل، فالنصب بعدها بإضمار «أنْ»، وذَهب الْجَرْمِي[4] رحمه الله إلى أنها هي الناصبة بأنفسها، وذهب الفراء[5] رحمه الله من الكوفيين، إلى أن النصب في الأفعال بعد هذه الحروف ليس بهذه الحروف/ أنفسها، ولا بإضمار [١٠١/ب] «أنْ»، بل هي منتصبة على الخلاف، والخلاف عندهم مما يعمل النصب في الأفعال والأسماء، وقد أشرنا إلى إبطال كون الخلاف عاملاً في باب الابتداء،

=«أنْ» عند ثعلب، وبإضمار «أن» عند البصريين وجوباً».

(١) البيت من الوافر، وقائله زياد الأعجم في ديوانه ص١٠١، والكتاب ٣/ ٤٨ والأزهية ص١٢٢، والمقتضب ٢/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٤.
والشاهد فيه قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بـ«أنْ» مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلاّ».

(٢) سورة المائدة، من الآية (٦).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٨.

(٤) الإنصاف ٢/ ٥٥٥، ٥٥٧، وشرح ابن يعيش ٧/ ٢١.

(٥) انظر: (شرح ابن يعيش ٧/ ٢١، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٠٧، والهمع ٤/ ١١٧).

أي: إلاَّ أنْ تستقيم.

ورَدَّ المبرد[١] على الجرمي، بأن هذه الحروف لو نصبت بأنفسها، لجاز دخول حرف العطف عليها، دخوله على «أنْ» الناصبة و«لن»، فكنت تقول مثلاً: لألزمنك وأو تَقْضيني حقي، وامتناعهم من ذلك دليل على أن معنى العطف باقٍ فيها، فلم يدخلوا حرف العطف على مثله.

قوله: (**بمعنى: إلاَّ أنْ**) فيه نظر، وإنْ كانت هذه عبارة أكثر النحاة، فإن «أنْ» هنا هي المقدرة بعد «أو» أظهرناها، لما أردنا تبيين المعنى، وإلاَّ فأو، بمعنى «إلاَّ» فقط، وتقديرها بمعنى: «إلاَّ أنْ» مذهب سيبويه[٢] رحمه الله وإنما قدرها بذلك، لأن الفعل الذي قبلها عام يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى منه الوقت الذي يقع فيه الفعل الذي بعد «أو»، وقدرها أبو العباس المبرد[٣] رحمه الله بـ«إلى أنْ»، فيكون ما قبلها ممتداً إلى غاية وقوع ما بعدها، وما قدره سيبويه رحمه الله أحسن وأوجه من جهة المعنى، ولا يجوز إظهار أنْ بعد هذه الحروف، لئلا يكون في الصورة عطف اسم على فعل، وذلك لا يجوز. وقد يدخلها معنى التعليل، فيقدروها حينئذ بـ«كي»، لما في «كي» من معنى التعليل،

---

(١) في شرح ابن يعيش ٧/ ٢١: «فأمّا قول الجرمي، إنها هي الناصبة، فقد أبطله المبرد، بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها، لكانت كـ«أنْ» وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف، كما تدخل على «أنْ»، فكان يلزم عنده أن يقال: ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك، لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يقال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لأن الواو هي الناصبة، ألا ترى أن الواو في القسم لمَّا كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: والله ووالله، ولما كانت واو رُبَّ أصلها العطف، لم يجز دخول حرف العطف عليها، فلا يقال في مثل: وبلدة ليس بها أنيسُ.

وبلدةٍ: كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها، كما جاز دخوله على واو القسم، ولما امتنع منها ذلك، دَلَّ على أن أصلها العطف كواو رُبَّ، وبذلك احتج سيبويه في دفع هذه المقالة».

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٧-٢٨.

فإن لم تكن بمعنى ما ذكر لم ينتصب الفعل بعدها إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

فَسِرْ في بِلادِ الله والْتَمِس الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَموتَ فتُعْذَرَا[١]

المعنى: يكن أحد الأمرين.

والفاء والواو في جواب أمر، أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض، أو دعاء...

كالمثال الذي ذكره المصنف[٢].

قوله: **(فإن لم تكن - إلى قوله: المعنى: يكن أحد الأمرين)**.

إنما لم تكن في قول الشاعر:

....أو تموت فتعذرا[٣]

بأحد المعنيين المذكورين، لأنه لا يلتمس الغنى كي يموت، فلا تكون بمعنى: «كي»، ولا يلزم إذا التمس الغنى: أن يَعيش ذا يسارٍ إلى أنْ يَموتَ، أو، إلاّ أنْ تموت، فلا تكون بالمعنى الآخر، وإذا انتفى المعنيان، كان النصب بعدها حينئذ شاذاً، لا معرج عليه، فلذلك عده ضرورةً[٤].

قوله: **(والفاء والواو في جواب أمرٍ، أو نهي)**، إنما اشترط هذه الأشياء، ليكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، فيمتنع العطفُ على اللفظ لما سنذكره، فينْصَب ويعطف على المعنى، بخلاف ما إذا كان الذي قبلها خبراً مثبتاً، فإنه يَصحُّ العطف على لفظه، فلا حاجة إلى تقدير «أَنْ» ولاَ إلى مخالفةِ لفظه لما

---

(١) البيت من الطويل، وقائله عروة بن الورد في ديوانه ص٨٩، ونسب لأبي عطاء السندي في الأغاني ١٧/ ٢٤٤، ونسب لربيعة بن الورد في العقد الفريد ٣/ ٣١.
والشاهد فيه قوله: «أو تموت» حيث نصب الفعل بإضمار «أنْ» وَ«أَوْ» بمعنى «إلاَّ».

(٢) وهو: لألزمنك أو تقضيني حقي.

(٣) البيت من الطويل، وسبق تخريجه.

(٤) ينظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٦).

ولا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

سأترك منزلي لبني تميم وألْحق بالحجاز فأستريحا[١]

قبله، ولذلك لم يجز النصب مما قبله موجب، إلاّ في ضرورة على تأويل ما سنبين، وإنما نصبنا، لأن هذه الحروف لما كان موضوعها العطف، والعطف يقتضي دخول الثاني في حكم الأول، والمراد هنا ليس دخول الثاني في حكم الأول، بل جعل الأول سَبباً للثاني، أردنا أن نثبته على ذلك، فإنْ تخالف بين لفظه ولفظ العطف، مع بقاء ما هو أصل الواو والفاء وأو من العطف، فتصيدنا مما قبلها مصدراً، وأردنا عطف ما بعد هذه الحروف عليه، وعطف الفعل على الاسم ممتنع - على ما تقدم في عطف النسق - فاحتجنا إلى تقدير ما يجعل الفعل في تقدير الاسم، ليصح عطفه على الاسم، و«أَنْ» تَجْعل الفعل في تأويل الاسم، لتقديرها بالمصدر، فقدرناها ونصبنا ما بعد هذه الحروف بها، وألزمنا إضمارها لما تقدم، فإذا قلنا: زرني فأَكرمَك. بالنصب، فتقديره: ليكن منك زيارة فإكرام مني، ولا نظن بقولنا، ليكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، أنّ الخلاف عامل، كما يقوله الكوفي، بل الخلاف شرط لإضمار «أنْ» هنا فقط كما بينا.

قوله: **(ولا ينتصب الفعل بعدهما، فيما عدا ذلك، إلاّ في ضرورة)**. نحو قول الشاعر:

.... فأستريحا[١]

في البيت الذي أنشده المصنف رحمه الله فإنما نصبه، لأنه لما قدره، في نفسه بشرط وجزاء، كأنه قال: إنْ ألحق اسْترح، والمنصوب - ها هنا - يقدر أيضاً

---

(١) البيت من الوافر، وقائله المغيرة بن حبناء في شرح شواهد الإيضاح ص٢٥١، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠، وشرح شواهد المغني ص٤٩٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٢. والشاهد فيه قوله: «فأستريحا، حيث نُصِبَ بأنْ مضمرة بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

فنصب «أستريح» ولم يتقدم الفاء شيء من ذلك، وليس النصب بعد الفاء حتماً في جميع ما ذكر، بل يجوز معه غيره، والضابط لذلك أن نقول: إنْ تقدم الفاءَ جملةٌ منفية، فإن كانت فعلية، وكان الفعل مرفوعاً، جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب، فالرفع له معنيان: أحدهما، أن يكون ما بعد الفاء

بالشرط والجزاء، كقولك: زرني فأكرمَك، تقديره: زرني إن تزرني أكرمَك، فلما قدره في البيت بالشرط، كتقديره في هذه الأماكن، نصبه غلطاً.

قوله: **(وليس النصب بعد الفاء حتماً/ في جميع ما ذكر، بل يجوز معه غيره)** [١٠٢/أ] في هذه العبارة ركاكة، لأنه إذا أريد معنى النصب، لا يجوز فيه إلاّ النصب، وإن أريد غيره مما يجوز، أعرب على حسب ما يقتضيه المعنى المراد، وأحسن من عبارته بكثير، قول الزمخشري[١] رحمه الله: «وَلَيس بحتمٍ أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهةٌ من الإعراب مسَاغٌ»، فنبه أنَّ اختلاف الإعراب إنما هو لاختلاف المعنى المقصود، وإذا عرفت أنه لا بد أن يتقدم هذه الحروف كلام، فلا يخلو، إما تقدمها من أن يكون تاماً أو غير تام، فإن كان غير تام، نحو: ما زيد فتحدثنا قائم، لم يجز فيما بعد الفاء النصب أصلاً، لأن العطف على المعنى لا يجوزُ إلاّ بعد تمام الكلام، ولم يتم الكلام هنا، خلافاً لمن قال من الكوفيين[٢]، بجواز النصب على التقديم والتأخير. وإن تم الكلام جملة قبل هذه الحروف وتأخر معمول لما قبلها عما بعدها، نحو: ما تأتينا فتحدثنا اليوم، على أن يكون اليوم ظرفاً لتأتينا، فلا يجوز النصب أيضاً - عندنا - لما تقدم أن النصب يؤدي إلى جعل ما قبل هذه الحروف في مكان مَصْدَر، فتعطف عليه مصدراً، وكما لا يجوز الفصل بين المصدر وبعض معموله بأجنبي، كذلك لا يجوز الفصل بين هذا الفعل وبعض معمولاته بالمعطوف الذي هو أجنبي منه، لتنزله في المعنى منزلة المصدر

---

(١) المفصل ص٢٤٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٤١٣، والهمع ٤/ ١٢٥.

معطوفاً على الفعل الذي قبلها، فيكون شريكاً له في النفي، نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا، تريد: ما تأتينا فما تحدثنا. والآخر، أن يكون مقطوعاً مما قبله، كأنك قلت: فأنت تحدثنا. والنصب بإضمار أن له معنيان، **أحدهما**: أن يكون نفي الاتيان فانتفى من أجله الحديث كأنه قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا، والتحديث لا يكون إلاّ مع الاتيان. **والثاني**: أن يكون أوجب الاتيان، ونفى الحديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً، بل غير محدث، وإن كان الفعل منصوباً، جاز فيه **وجهان**: الرفع، والنصب، فالرفع على وجه واحد، وهو القطع، فتقول: لن تأتينا فتحدثنا، أي: فأنت تحدثنا، والنصب على ثلاثة **أوجه**: العطف على الفعل، فيكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبله في النفي، كأنه قال: لن تأتينا فلن تحدثنا. والنصب بإضمار أن، فيكون له المعنيان المتقدما الذكر، وإن كان الفعل مجزوماً، جاز فيه **ثلاثة أوجه**: الرفع، والنصب، والجزم.

فالرفع على القطع، فيكون ما بعد الفاء موجباً، نحو قولك: لم تأتنا فتحدثنا، أي: فأنت تحدثنا، ومن ذلك قوله:

المتوهم المعطوف عليه، وإن كان قد أجاز النصب في هذه المسألة أكثر أهل الكوفة[1]، فإن كانت الجملة التي قبل الفاء اسمية، نحو: ما زيد قائم فتحدثنا، فأبو بكر[2]، وأكثر النحاة[3]، ألزموا الرفع فيما بعد الفاء، لأن النصب يقتضي أن تصيد من الجملة الأولى مصدراً، فتعطف عليه هذا المصدر، ولا دلالة في الجملة الاسمية على مصدر، لدلالة الجملة الفعلية عليه، وباقي كلامه هو تولي شرحه بنفسه، فيقتصر على ما ذكره إلى حيث يحتاج إلى تنبيه على أمرٍ فننبه عليه - إن شاء الله تعالى - وقد تقدم التنبيه على الخلاف في الفاء. هل هي عاملة، أم لا؟. ولا حاجة إلى إعادته هنا.

(١) الهمع ٤/ ١٢٥.

(٢) هو ابن السراج المتوفي سنة (٣١٦هـ).

(٣) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٤١٣، والهمع ٤/ ١٢٥).

غَـيْـر أَنَّـا لـم يَـأْتِـنـا بِـيـقـيـنٍ   فَـنُـرَجِّـي وَنَـكْـثِـرُ الـتَّـأْمِـيـلاَ[(١)]

أي، فنحن نرجِّي.

والجزم على العطف، فيكون التقدير: فلم تحدثنا، والنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمي الذكر.

وإن كانت اسمية، لم يجز فيما بعد الفاء إلاّ النصب على المعنيين المتقدمي الذكر، أو الرفع على القطع، ولا يجوز العطف على ما بعد أداة النفي، لأنه لم يتقدم فعل فيعطف عليه.

وإن تقدم الفاء جملة استفهامية، فإن كانت فعلية، جاز فيما بعد الفاء **وجهان**: الرفع، والنصب، فالرفع على **وجهين**: العطف، فيكون الثاني شريك الأول في الاستفهام، نحو قولك: هل تأتينا فتحدثنا، أي: فهل تحدثنا.

والقطع، كأنك قلت: فأنت تحدثنا. والنصب على أن تقدر الأول سبباً للثاني، كأنك قلت: هل يكون منك إتيان فيكون بسببه حديث. وإن كانت اسمية، لم يجز فيما بعد الفاء أيضاً إلاّ الرفع على القطع، نحو قولك: هل زيدٌ أخوك فنكرمه، أي: فنحن نكرمه، أو النصب على السببية، نحو قولك:

قوله: **(وإن كانت اسمية)** مثاله: ما زيدٌ أخوك فنكرمه، إن كانت [ما][(٢)] تميمية، وأخاك، إن كانت حجازية، وحيث كانت الجملة اسمية، يمتنع العطف بالرفع للعلة التي ذكرها المصنف رحمه الله: في النفي، وهي[(٣)] قوله: **(لأنه لم يتقدم فعل فيعطف عليه)**.

---

(١) البيت من الخفيف، وقائله بعض الحارثيين في الكتاب ٣/ ٣١، ٣٣، والرد على النحاة ص١٢٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٣٨، ونسب للعنبري في شرح ابن يعيش ٧/ ٣٦. والشاهد فيه قوله: «فنرجّي ونكثّر» حيث رفعه على القطع والاستئناف، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه.

(٣) في المخطوطة: «وهي».

أين بيتك فأزورك.

وإن تقدمها جملة تمنٍّ، فإما أن يكون فيها فعل، أو لا يكون، فإن كان جاز فيما بعد الفاء، الرفع، والنصب.

فالرفع على معنيين، العطف، نحو قولك: ليتني أجد مالاً فأنفق منه، أي: فليتني أنفق منه، والاستئناف، أي: فأنا أنفق منه.

والنصب على السببية، كأنه تمنى وجدان مالٍ يكون سبباً للانفاق منه.

وإن لم يكن فيها فعل لم يجز إلاَّ النصب على السببية، والرفع على القطع، ولا يجوز العطف، نحو قولك: ليت لي مالاً فأنفق منه، برفع «أنفق» ونصبه.

وإنْ تقدمها جملة نهي، أو أمر باللام، جاز فيه **ثلاثة أوجه**.

الرفع على الاستئناف، والنصب على السببية، والجزم على العطف، نحو

قوله: **(أين بيتك فأَزورُكَ)**، أي: ليكن منك إعلامٌ، فزيارة مني، وكذلك، لتكرم زيداً فنكرمك، أي: ليكن منك إكرام، فإكرام منه، ولا تضرب عمراً فيضربُك، أي: لا يكن ضرب منك فضرب منه، وكذلك، أكرم زيداً فيكرمُك، أي: ليكن إكرام منك فإكرام منه.

قوله: **(وإن تقدمها جملة نهي أو أمر)** لم يُفَصِّلْ فِي الأمر والنهي، فيقول: إن كانت فعلية أو اسمية، كما فصل فيما تقدمها، لِأَنَّ الأمر، إنَّما يكون بغير الفعل في الأسماء الفعل فقط، وهي لا يجوز النصب فيها[1] مع الفاء بإضْمَارِ أَنْ كما تقدم.

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٠: «فإن كان الأمر باسم، فلا يخلو من أن يكون مشتقاً من فعل أو لا يكون، فإن لم يكن، فإن النصب لا يتصور أصلاً، لأنه ليس ثَمَّ ما يدل على المصدر المتوهم، وذلك: عليك زيداً، فيحسن إليك، فإنما يكون في هذا الرفع خاصة، فإن كان مشتقاً، فمنهم من شبهه بهذا وقع النصب، لأنه ليس فعل يدل على المصدر. ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح، لأن لفظه لفظ الفعل، وذلك: نزال فأكرمك، والجزم لا يتصوّر على حالٍ».

قولك: لتكرم زيداً فيكرمك، ولا تضرب عمراً فيضربك، وإن كان الأمر بغير لام، لم يجز فيه إلاّ الرفع على القطع، والنصب على السببية، نحو قولك: أكْرِمْ زيداً فَيُكْرِمُك. برفع «يكرم» ونصبه.

وإن تقدمها جملة دعاء، وكان فعله على صيغة الأمر، كان حكمه حكم فعل الأمر وإن تقدمها جملة عرض أو تحضيض، أو دعاء على غير صيغة الأمر جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف، فيكون شريك ما قبله في المعنى أو على القطع. والنصب على السببية، نحو قولك: ألا تنزل عندنا فنحدثك، وغفر الله لزيد فيدخله الجنة.

والعرب قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية. فِعْل الشَّرط والجزاء في جواب نَصْبِ ما بعدَ الفاءِ، فإذا تقدم الفاء فعلُ شرط، جاز فيما بعدها **وجهان**: الجزم

قوله: **(وإنْ كَانَ الأَمْرُ بغير اللَّام... إلى آخره)**، إِنَّما جاز النَّصْبُ والرفع هنا، لما ذكره المصنف رحمه الله، ولم يجز الجزم، لأنَّ الْجَزْمَ إِنَّما جازَ فِيمَا تقدَّم بالعطف، ولا يجوز العطف هنا، لأن الأول مبني وعطفُ المعرب على المبني على لفظه ممتنع[1].

قوله: **(والعرب قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية، فعل الشرط والجزاء)**، إنما أجري فعل الشرط والجزاء مجرى الأجوبة، لأنه غير واجب، بمعنى: أنه غير واقع، كما أن كل واحد من الثمانية، ما عدا النفي، غير واجب بهذا المعنى، والشرط مع جوابه جملة خبرية، بنص سيبويه[2] رحمه الله.

---

(١) قال في شرح جمل الزجاجي ٢/١٤٧: «وأما الأمر فلا يخلو من أن يكون باللام أو بغير اللام، فإن كان باللام جاز فيه ثلاثة أوجه كالنهي: الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على السببية، نحو: لتكرم زيداً فيكرمُكَ، فإن كان بغير اللام، فلا يجوز فيما بعد الفاء إلاّ وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على القطع، والنصب على السببية، ولا يجوز الجزم على العطف، لأن «اضرب» لا موضع له من الإعراب، وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة...».

(٢) الكتاب ٣/٩٠، ٩٢، وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥، والإرتشاف ٢/٤٢٠).

على العطف، والنصب بإضمار «أنْ» على السببية، نحو قولك: إنْ تأتني فتحدثني أكرمك، بنصب تحدّث وجزمه، ولا يقطع، لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام.

وإن تقدمها فعل الجواب، جاز فيه **ثلاثة أوجه**: الرفع على القطع، والجزم على العطف، والنصب بإضمار «أنْ» على السببية، نحو قولك: إنْ تأتني أكرمك فأحسن إليك، والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر، إلاّ أن النصب بعدها. بإضمار «أنْ»، فإنه إنما يكون على معنى الجمع، فإذا قلت: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، جاز في «تشرب» الرفع على القطع، كأنك قلت: وأنت تشرب لبناً، إن شئت والجزم على العطف، كأنك قلت: ولا تشرب لبناً، والنصب على النهي عن الجمع، كأنه قال: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

[١٠٢/ب] قوله: **(إن تأتني فتُحَدِّثني أكرمك/)** بنصب «تُحَدِّث» وَجَزْمِهِ. يَعْني - إن يكن منك إتيان، فحديثٌ أكرمك، فعلقنا الإكرام على الإتيان والحديث، وكذلك، إنْ تَأْتِني أكرمك فَأُحْسِنُ إليك - يعني - إن تأتني يكنُ إكرام مِنّي، فإحسان.

قوله: **(فإنه إنما يكون على معنى الجمع)** يريد به أنها تخالف الفاء في النصب من حيث كان النصب بعد الفاء يعطي معنى السببية، ولا كذلك النصب بعد الواو، فإنه لا يعطي معنى السببية، بل معنى الجمع في الأشياء الثمانية كلها، إلاّ في النهي، فإنه يعطي معنى النهي عن الجمع، لا مَعنى الجمع على ما بينه هو بعد، والكوفيون يسمون هذه الواو، واو الصرف(١)، بمعنى أنه كان معنى الكلام - لو جزمت - النهي عن كل واحد منهما، فإذا نَصَبتَ، صرفتَ الواو والكلام عن النهي عن كل واحدٍ منهما، إلى النهي عن الجمع بينهما.

قوله: **(الرَّفْعُ على القَطْعِ)** بكونِ الجُملة حينئذٍ حالية، والواو واو الحال، لا واو العطف، وهي وما بعدها في موضع نصب على الحال، فيكون معناه

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ٧/ ٢٧).

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما، لو قلت: ما ضربت فيغضب زيداً، ولا تأكل وتشرب لبناً وسمكاً، لم يجز، وتقول: ما يأتي زيداً إلاّ عمراً فيحدثه، إن أعدت الضمير على عمرو، فلم يجز إلاّ الرفع، لأن الفعل في حقه موجب وإن أعدته على زيد، جاز فيه الرفع، والنصب، لأن الفعل في حقه منفيٌّ. وحتى إذا كانت بمعنى إلى أنْ، أو بمعنى كي، فإن لم تكن بمعنييهما لم تنصب، فعلى هذا، لا يخلو أنْ تقع حتى مع بعدها خبراً لذي خبر، أو لا تقع، فإن وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها إلاّ النصب، نحو قولك: كان

النهي عن الجمع بينهما في لقمة واحدة.

قوله: (**ولا يجوز تقديم الفاء والواو**)، تقدم تعليل ذلك وما فيه من الخلاف[١].

قوله: (**بمعنى: إلى أنْ**)، فيه من النظر ما في قوله: (**بمعنى: إلاَّ أنْ**)، وقد تقدم في «أو» فلا نعيده[٢].

قوله: (**فإن لم تكن بمعنييهما لم تنصب**)، لأنها حينئذ لا تكون إلاَّ حرف ابتداء، فتكون غير عاملةٍ، ومعناها الغاية، وإن كانت لا تخرج في كل أحوالها وأقسامها عن الغاية، قاله الجرجاني[٣] رحمه الله.

قوله: (**فعلى هذا**) إشارة إلى ما مضى من النصب بالمعنيين المذكورين وعدم النصب.

قوله: (**فإن وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها إلاَّ النصب**) وإنما لزم نصب ما بعدها، لأنك لو رفعته لكانت «حتى» حرف ابتداء، وحرف الابتداء يقضي باستئناء ما بعده، وانقطاعه بما قبله، فلا يصلح حينئذ أن يكون خبراً، فيبقى المخبر عنه بلا خبر، وذلك لا يجوز، فألزمناه النصب، لتكون جارة وما بعدها

---

(١) انظر: (ص٨٧٣-٨٧٤).

(٢) قال المرادي في الجنى الداني ص٥٠٦: «وعلامة التي للغاية، أن يَحْسُن في موضعها «إلى أنْ»، وعلامة كونها للتعليل، أن يحسن في موضعها «كي»».

(٣) ينظر: (المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٥٦).

سيري حتى أدخلها، وسير زيد حتى يدخل المدينة، بنصب: أدخل، ويدخل.

وإن لم يقع خبراً، فإما أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، أو لا يكون، فإن كان، فإن أردت بالفعل الذي بعدها الماضي، أو الحال، رفعت، نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، تريد: سرت فدخلت، أو فأنا داخل، وإن أردت به الاستقبال، نصبت، وتكون بمعنى كي، أو إلى أنْ، كأنك قلت: سرت كي

مجرورٌ بها، وهي وما بعدها في الخبر، ويجوز أن يكون ما قبلها حينئذٍ سبباً لما بعدها، مثل: كانَ سَيْري حتى أَدْخُلَها[١]. ويجوز أن يكون غير سبب، مثل: كان سيرى حتى تطلع الشمس، فلو جعلت «حتى»، ليس بخبرٍ، بأنْ تجعل «كان» تامة، أو تأتي بخبر غير «حتى أدخلها» بأنْ تَقولَ: كان سيري أمس حتى أدخلها، أو، كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها، جاز في «أدخلها» حينئذ الرفع، والنصب[٢].

قوله: (**[فإن أردتَ بالفعل الَّذي]**[٣] **بعدها الماضي**)، المراد من الماضي هنا أن تكون حكاية للحال الماضية، ولفظه بلفظ المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٤]، فيمن يرفع[٥] «يقولُ» فكأن الرسول كان قائلاً حالة الزلزال.

قوله: (**وإن أردت به الاستقبال**)، ينبغي أن يكون لفظاً أو حكماً، ليدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٦] فيمن نصب «يقول»، فإنه وإن لم يكن مستقبلاً، لكنه كان قول الرسول وقت الزلزال على من نصب مستقبلاً

---

(١) إذا جعلت «كان» ناقصة، لأنه لو رفع لكانت ابتدائية، فتبقى كان بلا خبر، انظر: (الجني الداني ص٥٠٧).

(٢) انظر: (المغني ص١٧١).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد زدته، لأن السياق يقتضيه.

(٤) سورة البقرة، من الآية (٢١٤).

(٥) قرأ نافع بالرفع، وقرأ الجمهور بنصب «يقول». انظر: (السبعة ١٨١، والكشف ١/ ٢٨٩).

(٦) سورة البقرة، من الآية (٢١٤).

أدخل المدينة، أو إلى أن أدخل المدينة، وإن لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الذي بعدها. إلاّ أن يكون مستقبلاً منصوباً، وتكون بمعنى إلى أن نحو قولك: سرت حتى يؤذّن المؤذن، أي: إلى أن يؤذن المؤذن، فإن كثّرت السبب، نحو قولك: كثر ما سرت حتى أدخل المدينة، كان الرفع أقوى من النصب، وإن قللته، نحو قولك: قلما سرت حتى أدخل المدينة، كان النصب أقوى من الرفع، وإن نفيته، فإن قدرت النفي، دخل بعد دخول حتى فالأمر على ما كان عليه قبل النفي، من جواز النصب على معنى إلى، أو كي،

لم يقل بعد، فكأنه يحكي الحكاية المستقبلة[1].

قوله: **(إلاّ أن يكون مستقبلاً منصوباً)** كان ينبغي أن يقول: مستقبلاً أو في حكم المستقبل، كما تقدم. إنما لزم نصبه لا الرفع، يشترط فيه سببية ما قبلها لما بعدها، والوحي أنه ليس بسبب فلا يجوز الرفع.

قوله: **(كان الرفع أقوى من النصب)** إذاً عرف أنَّ شرط الرفع السببية، فكلما قوي الشرط قوي أثره، وكلما ضعف، ضعف أثره.

---

(١) في الدر المصون ٢/ ٣٨٢: «قوله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ قرأ الجمهور «يقولَ» نصباً، وله وجهان: أحدهما: أن «حتى» بمعنى «إلى» أي: إلى أنْ يقول، فهو غاية، لما تقدم من المس والزلزال، و«حتى» إنما ينصب بعدها المضارع المستقبل، وهذا قد وقع ومضى، فالجواب أنه على حكاية الحال، حكى تلك الحال. والثاني: أن «حتى» بمعنى «كي» فتفيد العلة، وهذا ضعيف، لأن قول الرسول ﷺ والمؤمنين ليس علة للمس والزلزال، وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء على ذلك، فإنه قال: «ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير: زلزلوا، فقالوا، فالزلزلة سبب القول و«أنْ» بعد «حتى» مضمرة على كلا التقديرين، وقرأ نافع برفعه على أنه حال، والحال لا ينصب بعد «حتى» ولا غيرها، لأن الناصب يخلص للاستقبال، فتنافيا.
واعلم أن «حتى» إذا وقع بعدها فعل، فإما أن يكون حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإن كان حالاً رُفِع، نحو: «مرض حتى لا يرجونه» أي في الحال، وإن كان مستقبلاً نُصِبَ، تقول: سرت حتى أدخل البلد. وأنت لم تدخل بعد، وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايتك له: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً، فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإمّا أن يكون بحسب كونه حالاً، فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أن تقولَ في قراءة الجماعة حكاية حالٍ، وفي قراءة نافع أيضاً: حكاية حال».

والرفع على المعنيين المتقدمي الذكر، وإن قدرت أنها دخلت بعد دخول النفي، لم يجز فيما بعدها إلاّ النصب على معنى: إلى أنْ، وذلك، نحو قولك: ما سرت حتى أدخل المدينة، بالنصب لا غير، على التقدير الثاني، وبالنصب والرفع على التقدير الأول.

فهذه جملة النواصب بنفسها، وبإضمار «أنْ»، ولا تضمر «أنْ» في عدا ما ذكر، إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... ونَهْنَهْتُ نَفْسي بَعدَما كِدْتُ أفْعَلَهْ[1]

يريد: أن أفعله.

أو في نادر كلام، نحو قولهم: مره يحفرَها، ولا بد مِنْ يتتبعها، التقدير: أنْ يحفرَها، وأنْ يتتبَّعها.

قوله: **(وإن قدرت أنها دخلت بعد دخول النفي، لم يجز فيما بعدها إلاّ النصب)**، إنما لزم النصب، لأن الرفع مشروط فيه السببية، وفي النفي لم يوجد فعل فيكون سبباً، فلزم النصب لذلك.

وإذا عرفت ما ذكرنا من الخلاف في كل حرف. فالحاصل من المذاهب في أن عامل النصب ماذا؟.

منهم من قال: إن هذه الحروف كل واحدٍ منها عاملٌ بنفسه[2]، ومنهم من قال: إنه ليس منها عامل بنفسه إلاّ «لن»، والباقي جميعه يَنْصب بإضمار «أنْ» حكي عن الخليل رحمه الله أنه لا ينتصب شيء إلاّ بـ«أنْ»، إما تكون ظاهرة، أو مقدرة، ومنهم من قال: النصب في «أن ولن، وإذنْ» بنفس هذه الحروف، وفي «حتى، واللام، أو اللامين على/ ما عرف، والواو، والفاء، وأو، بإضمار [أنْ]، وجعل في «كي» خلافاً، وقد بينا - فيما تقدم - أنه ليس بخلاف، وإنما هو اختلاف حالات». [١٠٣/أ]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في ملحق ديوانه ص٤٧١، وتقدم تخريجه، والشاهد فيه قوله «أفْعَلَه» حيث نصب بتقدير «أن» قبله ضرورة.

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥).

باب ذكر جوازم الفعل المضارع

وهي قسمان: جازم فعلاً واحداً، وهو:

باب ذكر جوازم الفعل

يقال: لم عملت هذه الحروف؟.

والجواب: لاختصاصها، فيقال: لم عملت الجزم؟.

والجواب: إما لأنها لما اختصت، وجب أن تعمل العمل المختص بالفعل وهو الجزم، لا يقال على هذا: «أَنْ» الناصبة وأخواتها، اختصت، فوجب أنْ تعمل الجزم، لأنا نقول: كان مقتضى القياس، ما ذكرتم، لكنها عملت النصب، لما ذكرناه في نواصب الأفعال(1).

وإمَّا، لأنَّ «إنْ» الشرطية، اقتضت فعلين شرطاً وجواباً، فطال وثقلت، فاقتضى ذلك إعمالها الجزم، لتخفيف اللفظ، ثم باقي الجوازم أشبهت «إنْ»، لأن «إنْ» تنقل الفعل نقلين: إلى التخصيص بالاستقبال، وجعله شرطاً أو جواباً،

---

(1) في شرح ابن يعيش ٧/٤١: «فإن قيل: ولم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم، وبعضها النصب؟.
فالجواب عن ذلك: أنَّ ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعراباً لا يكون في الاسم، ولما كان الشرط والأمر والنهي، لا يكون إلاّ في الأفعال، عملت أدواته فيها الجزم، الذي لا يكون إلاّ في الأفعال، وأما «لم ولما» فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حد لا يكون في الاسم، لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك: زيد ضارب أمس، ولا يجوز: زيد يضرب أمس، فتنقل الفعل المضارع إلى المضي بقرينة، كما فعلت في الاسم، ويجوز: لم يضرب أمس، فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم، عملت فيه إعراباً لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة.
فإن قيل: فالحروف الناصبة، نحو: «أن» و«لن» و«إذن» و«كي» قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء، فهلا كانت جازمة.
قيل: لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت، غير أنه عرض فيها شبه من «أنَّ» الثقيلة، فعملت عملها على ما سبق».

لم، وهي لنفي الفعل الماضي المنقطع.

ولَمَّا، وهي لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، تقول: عصى آدمُ رَبَّه ولم

وكل من هذه تنقله نقلين، «لم» و«لما» ينقلانه إلى النفي، وجعله إمَّا مضارع اللفظ أو ماضي المعنى على ما سيبين، و«لا» تنقله إلى الاستقبال، وجعله نهياً، واللام ينقله إلى الاستقبال، وجعله أمراً، فعملت هذه الحروف الجزم، كما عملت «إنْ»، لمشاركتها لها فيما ذكرنا من النقل، وعلى هذا تكون «إنْ» أصلاً في الجزم، وباقي الجوازم محمولة عليها[١].

قوله: **(لم لنفي الفعل الماضي المنقطع)**، أجمع النحاة على أنَّ لفظ الفعل مع «لم» مضارع، ومعناه ماض، واختلفوا، التغيير في ماذا وقع؟.

فقال جماعة منهم الجزولي[٢] رحمه الله: إنها دخلت على الماضي، فقلبت لفظه إلى المضارع، وتركت المعنى على ما كان عليه[٣].

وقال جماعة، منهم[٤] رحمهم الله - إنها دخلت على المضارع، فقلبت معناه إلى الماضي، وتركت لفظه على ما كان عليه، وهو الذي كان يراه شيخنا رحمه الله ويقول: وضع الحروف غالباً لتغير المعنى، لا اللفظ.

قوله: **(وَلـمَّا)** الخلاف فيها كالخلاف في «لم».

قوله: **(بالماضي المتصل بالحال)**. يعني به الماضي القريب من الحال، لا

---

(١) انظر: (شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، والجنى الداني ص٢٢٨).

(٢) الجزولية ص٦٢. وانظر: (شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٤٨٤، والجنى الداني ص٢٨٢).

(٣) نسب أبو حيان ذلك إلى سيبويه، فقال: «ومذهب سيبويه أنهما - يعني، لم ولما - يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه. وانظر: (شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٢) والارتشاف ٢/ ٥٤٤).

(٤) ذهب إلى ذلك المبرد. قال أبو حيان: ومذهب المبرد، أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المضي دون لفظه. انظر: (شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٩٣، والإرتشاف ٢/ ٥٤٤).

يندم، ثم ندم بعد، وعصى إبليس رَبَّه ولَمَّا يندم، وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام كان الكلام تقديراً، وقد يحذف الفعل بعد لَمَّا إذا فهم المعنى، نحو قولك: قاربت المدينة ولَمَّا.

ولا الناهية، نحو قولك: لا تضربْ زيداً، ولا في الدعاء، نحو قولك: لا

ما ذكره الجزولي[1] رحمه الله من أنها للاستغراق في الماضي على أي وجه كان، كيف وإنما هي نَفْيُ: قَدْ فَعَلَ؟.

وقد فعل، إنما هو للماضي المقرّبِ من الحال، ومعنى النفي مبني على معني الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج[2].

قوله: **(وقد يحذف الفعل بعد «لَمَّا» إذا فهم المعنى)**، إنما جاز حذف الفعل مع «لما» دون «لم»، وذلك، لأن لما، نفي: قد فَعل، و«قد» يجوز حذف الفعل معها[3]، كقوله:

.... وكـــــأنْ قَـــــدِ[4]

وتقديره؛ وَكأن قَدْ زَالت، فجاز أيضاً حذف الفعل مع «لَمَّا» حملاً للنفي على الإتيان، وأما «لم»، فإنما هي نفي: فعلَ، وفَعَل لا يجوز حذفه، لأنه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام، لا حذفاً، فلما لم يحذف الفعل في إيجابه، لم

---

(١) الجزولية ص٦٢. وانظر: (وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٨٨ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٥١).

(٢) قال الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٨٨: «ليس هذا بصحيح، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة، والذي غره من هذا قولهم: عصى إبليسُ ربَّه ولما يندم. والمعنى على نفي الزمان الماضي كله، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال، فيريد أنه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه...». وانظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٥).

(٣) انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٥).

(٤) قطعة من بيت من الكامل، وقائله النابغة الذبياني في ديوانه ص٨٩، والأزهية ص٢١١، والأغاني ١١/ ٨، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، والشاهد فيه قوله: «وكأن قد» حيث حذف الفعل مع «قد».

تعذبني يا ربّ. ولام الأمر، نحو قولك: ليضْرَبْ زيدٌ، ولام الدعاء، نحو قولك: ليغفر اللهم لزيد. إلاّ أن اللام تلزم في الأمر للغائب، والمتكلم، نحو قولك: ليقم زيدٌ ولأقم. وفي فعل المفعول المخاطب، نحو قولك: لِتُعْنَ بحاجتي، ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب، بل تقول: لتَضْرِب زيداً، واضرب زيداً، إنْ شئت.

يحذف في نفيه، وقد جاء محذوفاً مع «لم» في الشعر، كقوله:

أجنح لم يَشْمَط وقد كاد وَلَم[1]

فلم يذكر بعدها الفعل حملاً لها على «لَمَّا».

قوله: **(إلاّ أن اللام تلزم)**، إنَّما لَزِمت، لِأَنَّ الأَصْلَ أنْ يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنىً من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل، واستغني في فعل المخاطب للفاعل عنها، فحذفت هي وحرف المضارعة، لدلالة الخطاب على المعنى المراد، وقد يؤتى بها على الأصل[2]، نحو قوله تعالى: (فبذلك فَلْتَفْرَحُوا)[3] فيمن قرأها بالتاء المنقوطة باثنتين من فوق[4]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال في بعض الغزوات: «لتأخذوا مصافكم»[5]، وإتْيانه بغير لامٍ هو

---

(١) من الرجز، ولم أهتد لقائله، وقد ورد بلا نسبة في شرح ابن يعيش ٨/ ١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ٩، والدرر ٢/ ٧٢. الأجنح: المائل، والشمط: بياض الرأس يخالط سواده، والشاهد فيه قوله: «ولم» حيث حذف مجزوم «لم» تشبيهاً لها بمجزوم «لما» وقيل: الحذف ضرورة، والتقدير: وقد كاد يشمط ولم يشمط.

(٢) في شرح ابن يعيش ٧/ ٤١: «وأما إذا كان المأمور حاضراً، لم يحتج إلى اللام من قبل أن المواجهة تغني عنها، وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب».

(٣) سورة يونس، من الآية (٥٨).

(٤) هي قراءة عثمان وأبيُّ بن كعب وأنس وغيرهم ﷺ انظر: (المحتسب ١/ ٣١٣، والإتحاف ص٢٥٢، والبحر المحيط ٥/ ١٧٢، والدر المصون ٦/ ٢٢٤).

(٥) الحديث أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩، والترمذي في تفسير سورة (صٓ)، والإمام أحمد في مسنده ٥/ ٢٤٣.

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

محمد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِن أمرٍ تَبالاَ

يريد: لتفد.

الكثير، ولفظ المصنف رحمه الله يعطي أن الحذف أكثر من الإتيان.

قوله: **(ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلاّ في ضرورة)**، لأن الجازم في الأفعال، نظير الجار في الأسْماء، وأضعف منه، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً، فإن ضَعْفَ حذف الجازم وإبقاء عمله كان ذلك أولى وأحرى، وأما البيت الذي استشهد به وهو قوله:

...... تفد نفسك[١] ......
....

فأنشده الكوفيون[٢] على حذف الجازم، على أنه أمر، وتقبله كثير من البصريين على ذلك، وأجابوا بشذوذه، والصحيح أَنَّ «تفد» فعل مضارع مرفوع على أنه خبر، لا أمر، وحذف الياء منه طلباً للتخفيف، لا للجزم، لما بينا من

---

(١) البيت من الوافر، وقائله أبو طالب، في شرح شذور الذهب ص٢٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ١١، ونسب للأعشى، أو لحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٦١. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٨، واللامات ص٩٦، والمقتضب ٢/ ١٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٣٠.
والشاهد فيه قوله: «تَفْدِ نفسكَ» حيث أضمر لام الأمر وجزم بها الفعل، وهو من أقبح الضرورات.

(٢) ذهب سيبويه رحمه الله إلى ما ذهب إليه الكوفيون، على أن الأصل «لتفد» بلام الأمر مكسورة، وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت اللام وبقي الفعل على ما كان عليه معها. قال في الكتاب ٣/ ٨: «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها إذا عملت مضمرة قال الشاعر: محمد تفد... وإنما أراد: لتفد، وقال الأعلم: «الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: «تفد» والمعنى: «لتفد نفسك، وهذا من أقبح الضرورات، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر».
أراد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف، مع أنه أقوى من الجازم، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفاً، فلأن لا يعمل الأضعف محذوفاً من باب أولى».

وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، إذا ضمنت معنى الشرط، فإنها تحتاج إذ ذاك، جواباً فتجزمه، وهي جملة الأمر، نحو قولك: ايتني أكرمك.

والاستفهام، نحو قولك: أين بيتك أزرْكَ، والتمني، نحو قولك: ليت لي مالاً انفقْ منه. والتحضيض، نحو قولك: هلاَّ تأتينا تحدّثنا، والعرض، نحو قولك: ألا تنزل عندنا نتكلم معك. والدعاء، نحو قولك: غفر الله لزيد يدخله الجنة، والنهي، نحو قولك: لا تضرب زيداً يكرمك، إلاّ أن جملة النهي إذا

ضعف حذف الجازم[1].

قوله: **(فإنها تحتاج إذ ذاك جواباً فتجزمه)** اختلف الناس في الجازم للجواب ماذا؟.

فقال بعضهم: الجازم له «إنْ» المقدرة، وقال بعضهم: لا حاجة إلى تقدير لفظ «إنْ» بل تضمن ما قبل الجواب لمعناها مغنٍ عن تقديرها/ ، كما أغنى «مَنْ» [١٠٣/ب] و«مَهْما» وغيرهما، لما تضمنت معنى الشرط عن تقدير «إنْ» وجزمت بأنفسها، قال ابن مالك رحمه الله وهذا مذهب سيبويه، والخليل رحمهما الله[2].

قوله: **(ائتني أُكْرِمْكَ)**، أي: إنْ تَأْتِني أكرمْك.

وقوله: **(أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ)** أي: إنْ تُعْلِمْني أَزُرْكَ.

وقوله: **(لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقْ منه)**، أي: إنْ أُرْزَق مَالاً أُنْفِقْ مِنه.

وقوله: **(هَلاَّ تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا)**، أي: إنْ تَأْتِنَا تُحدِّثْنا.

وقوله: **(ألا تنزل عندنا نتكلم معك)**، أي: إنْ تَنْزِل عندنا نتكلَّم معك.

وقوله. : **(غفر الله لزيد يُدخلْه الجَنَّةَ)**، أي: إنْ يغفر الله لزيدٍ يُدْخِلْه الجَنَّةَ
وقوله: **(لاَ تَضْرِب زَيداً يُكْرِمْكَ)** أي: إنْ لاَ تَضْرِبَ زَيْداً يُكْرِمْكَ، ومثل: لاَ

---

(١) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٠).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، وشرح التسهيل ٤/ ٤٠. وانظر: (الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤).

ضمنت معنى الشرط، فإنما تتقدر بفعل منفي، بعد أداة الشرط، كأنك قلت في المسألة المتقدمة الذكر: إلاَّ تضرب زيداً يكرمك، ولو قلت: لا تدن من الأسد يأكلك. لم تجزم، لأن الجزم إنما يكون على تقدير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وذلك فاسد المعنى.

والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر، تجري مجراه في جزم الجواب،

تَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأكلك، في عدم الجواز، لا تكفر تدخل النار لأن تقدير: إنْ لا تكفر تدخل النار، وذلك فاسد المعنى، ويجوز: لا تكفر تدخل الجنة، لأن تقديره: إنْ لاَ تكفر تَدخُل الجنة، وذلك صحيح المعنى(١).

وقوله: **(والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر)**، أسماء الأفعال، وبينها بالأمثلة التي ذكرها من، نحو: نَزَالِ وَحَسْبُكَ، وَمَكَانِكَ، لكن في لفظه تسامح، لأنه يدخل فيه المصدر الموضوع موضع فعل الأمر، نحو قوله:

.... **فندلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ**(٢)

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٩٢: «اختلف أهل البصرة والكوفة، متى يجزم جواب النهي؟. فمذهب أهل البصرة، أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي، نحو: لا تعص الله يغفر لك، لأنه يسوغ أن تقول: إن لا تعص الله يغفر لك، ولا يجوز: لا تعص الله تندم، لأنه لا يسوغ أن تقول: إن لا تعص الله تندم. ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صح معنى الشرط، وصح وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة الشرط أو دونها بعد أداة الشرط، فيجيزون: لا تعص الله تندم، لأنه قد ضُمِّن: «لا تعص» معنى: «إن تعص الله تندم» وهذا فاسد، لأن الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله، ولا يجوز أن تناب منابها حتى يكون الفعل المنهي عنه موافقاً لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه، فلا يجوز: لا تعص الله تندم، لأنك إذا قدرت في الأصل: إلا تعص الله، إن تعص الله تندم، لم يجز أن تقيم: إلاّ تعص الله مقام: إن تعص، لأنه غير موافق له في الحرف الداخل عليه».

(٢) عجز بيت من الطويل، وقائله أعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٣، وشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، وللأحوص في ملحق ديوانه ص٢١٥، ولجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١.
وصدره: على حين ألهى الناس جُلُّ أمورهم.
الندل: التناول والاختطاف بسرعة وخفة. زريق: اسم قبيلة أو رجل.

=

إذا ضمنت معنى الشرط، نحو قولك: نزال أكرمْك، وحسبك ينم الناس، ومن ذلك قوله:

وقولي كلَّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مكَانَكِ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحي[(١)]

وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، يجزم الجواب إذا تضمن معنى الشرط، ومن كلامهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، فإن لم

أي: اندلوا المال، ولم أعلم أحداً من النحاة فيما يحضرني الآن، قال: يَجُوز جواب المصدر بالفعل المجزوم.

قوله: **(نَزَالِ أكرمْك)**، أي: إن تَنْزِل أكرمْكَ.

قوله: **(حَسْبُكَ يَنَم النَّاسُ)**[(٢)] أي: إنْ تكتف ينم الناس، وحسب وحده، اسم الفعل، ومعناه: اكتف، وهو لازم، والكاف حرف الخطاب.

قوله: **(مَكَانَكِ)**[(٣)] بجملتها اسم الفعل، أي: اثبتي أو الزمي، والكاف - هاهنا - مجرورة بإضافة مكان إليها.

قوله: **(اتقي الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه)** أي: ليتق الله وليفعل خيراً[(٤)].

=والشاهد فيه قوله: «ندلا، حيث ناب المصدر عن فعله، وهو واقع في الطلب، لأن معناه: اندل، أي: اخطف».

(١) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن الإطنابة في مجالس ثعلب ص٨٣، والحيوان ٦/ ٤٢٥، وجمهرة اللغة ص١٠٩٥، وديوان المعاني ١/ ١١٤، وحماسة البحتري ص٩، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨. والشاهد فيه قوله: «تحمدي» حيث جزم بحذف النون، لكونه واقعاً في جواب الأمر، وهو باسم الفعل «مكانك».
ومعنى: جشأت: ثارت ونهضت من فزع أو حزن، وجاشت: فزعت وغلت من حملها الأثقال، تُحمَدي بحمدك الناس.

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ١٠٠، ١٢٩).

(٣) يعني في قول الشاعر، مكانك تحمدي...

(٤) الكتاب ٣/ ١٠٠.

يضمن شيء من ذلك معنى الشرط ارتفع الفعل، نحو قوله:

كُرُّوا إلى حريتكم تغمرونها كما تكر إلى أوطانها البقر[(١)]

وجازم فعلين، وهو قسمان: حرف، واسم، فالحرف، اذما، وإنْ، والاسم: ما بقي، وهو قسمان: ظرف، وغير ظرف، فغير الظرف: من، وما، ومهما، وأي. والظرف قسمان: زماني ومكاني، فالزماني: متى وأيان، وأي، وحين، وإذا في الشعر والمكاني: أين، وأنَّى، وأيُّ مكان، وحيث.

وهذه الأدوات، منها ما تلزمه ما، وهو: إذ، وحيث، ومنها ما لا تلزمه «ما» وهو: إنْ، وأين، وأي، ومتى، وأيَّان، وإذا، ومنها ما لا تلحقه «ما»، وهو، ما بقي.

قوله: **(إذْما)** اختلف النحاة فيها.

فمذهب سيبويه[(٢)] رحمه الله أنها حرف، ومذهب غيره[(٣)]، أنها اسم، منهم المبرد وابن السراج وأبو علي - رحمهم الله - والصحيح قول سيبويه رحمه الله لأنها قبل التركيب حكم باسميتها، لدلالتها على الزمن الماضي دون شيء آخر، ولقبولها التنوين، والإضافة إليها ووقوعها مفعولاً فيها، وأما بعد التركيب، فمدلولها بالإجماع المجازاة، وهو من معاني الحروف، فمن ادعى لها مدلولاً آخر، فعليه البيان، وهي إذا ركبت غير قابلة لشيءٍ من المعاملات التي كانت تقبلها قبل التركيب، فلا وجه لادعاء اسميتها حينئذ.

قوله: **(ما تلزمه [ما]**[(٤)]**، وهو: إذْ وحَيْثُ)**، إنما لزمتهما «ما» لأنهما لازمتان للإضافة، والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، لأن باب الشرط مبناه على الإبهام، فاشترطنا «ما»، لتكفهما عن الإضافة. فيبهمان،

---

(١) البيت من البسيط، وقائله الأخطل في ديوان ص١٧٦، والكتاب ٣/ ٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٧، ومعجم ما استعجم ص٤٨١. والشاهد فيه قوله «تعمرونهما»، لوقوعها موقع الحال، أو على القطع، ولو جزم على جواب الأمر لجاز.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٦.

(٣) انظر: (المقتضب ٢/ ٤٦، والأصول ٢/ ١٥٦، والإيضاح ص٣٣٢).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه.

وهذه الأدوات، إما أن تدخل على جملتين فعليتين، أو جملتين، إحداهما: فعلية، والأخرى إسمية، فإن كانتا فعليتين، فإما أن تكون الثانية أمراً، أو نهياً أو دعاءً، أو استفهامية، أو فعلاً قد دخلت عليه «قد» أو «السين»، أو «سوف»، أو «ما» أو «أنْ»، أو غير ذلك.

فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ.

قوله: **(إحداهما فعلية)**، ليست هذه العبارة مستحسنة، فإن الأول، لا يجوز أن تكون إسمية بحال، وأحسن منها أن يقول: أولاهما فعلية، والأخرى، أو الثانية إسمية، لأن أدوات [الشرط](1)، لا يباشرها إلاّ الفعل، إمّا ملفوظاً به، أو مقدراً، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(2) تقديره - والله أعلم -: وإن استجارك أحدٌ، ولا يلتفت إلى خلاف الفراء(3) في ذلك.

قوله: **(فإما أن تكون الثانية أمراً... إلى آخره)**، ألْخصُ من هذه العبارة وأسهل، أن تقول: فإما أنْ تؤثر أدوات الشرط في الجملة الثانية، استقبالاً أو لا، فإن لم تؤثر استقبالاً، وجب في الجواب الفاء مطلقاً، و«إذا» في الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(4)، وإنما كان كذلك، لأن وضع الجملة على الاستقبال، فتحتاج إلى ما يربط جملة الجواب بالشرط، فإن أثرت فيه «إنْ» استقبالاً، كان ذلك كافياً في الربط، وإن لم تؤثر احتجنا إلى الفاء حينئذ لتربط جملة الجواب بالشرط، ولما كانت، «إذا» المفاجأة تدل على التعقيب، كما تدل عليه الفاء جاز أن تستعمل موضع الفاء(5)، لكنها لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية، فاستعملت

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه.

(٢) سورة التوبة، من الآية (٦).

(٣) انظر: (معاني القرآن ١/ ٤٢٢).

(٤) سورة الروم، من الآية (٣٦).

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨: «وإنما قامت مقامها، لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يُحصِّل ما يُحَصَّلُ بالفاء من بيان الارتباط».

فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر، أدخلت عليها الفاء، وجزمت الفعل الأول إنْ كان مضارعاً، وإن كان ماضياً كان في موضع جزم، وإن لم يكن شيئاً من ذلك. فإما أن يكون الفعلان ماضيين، أو مضارعين، أو أحدهما ماض، والآخر مضارع، فإن كانا ماضيين كانا في موضع جزم، وإن كانا مضارعين جزمتهما، إلاّ أن تدخل الفاء على الثاني، فإنك ترفعه.

فيها دون الفعلية لذلك.

قوله: **(إنْ كان مضارعاً)**، نحو: إنْ تأتني فأكرم عمراً، أو فلا تضرب خالداً، أو فغفر الله لك، أو، فهل أكرمك، أو فقد/ أكرمتك، أو فسأكرمك، [١٠٤/أ] أو فسوف أكرمك، أو فما أخاصمك، أو فلن أخاصمك.

قوله: **(إلاّ أن تدخل الفاء على الثاني فإنك ترفعه)**، هذه العبارة غير محررة فإن التقدير: كونهما فعلين مضارعين، ومتى دخلت الفاء لم يكن الجواب حينئذ فعلاً مضارعاً، لأنك حينئذ ترفع الفعل بعد الفاء، وتقدر من الفاء والفعل مبتدأ محذوفاً، ليصح دخول الفاء، إذ لو كان الجواب نفس الفعل، لكان تأثير «إنْ» فيه الاستقبال، رابطاً، كما مضى، فلم يحتج إلى الفاء، فلما دخلت الفاء، عرفنا أنهم لم يجعلوا الفعل الجواب، بل جعلوا الجواب ما لا يصح تأثير «إنْ» فيه وهو الجملة الاسمية، فتكون حينئذ خلاف المقدر من كونهما، فلا يصح استئنافه حينئذ، وأحسن ما يعتذر به عنه، أن يقال: هو في الصورة فعل مضارع لا غير، وإنْ قدرنا قبله مبتدأً فاستئنافه نظراً إلى الصورة، وهذه العبارة لم ينفرد بها المصنف رحمه الله بل قالها قبله جماعة من العلماء منهم، الجزولي(١) رحمه الله وغيره، وكأنهم لم يلتفتوا إلى تحرير العبارة اعتماداً منهم على فهم المعنى.

---

(١) انظر: (شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥١٧ وعبارة الجزولي: «ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب فيه الرفع»).

ولا يجوز رفعه إن لم تدخل عليه الفاء إلاَّ في ضرورة، ويكون على تقدير الفاء، نحو قوله:

يــا أقــرعُ بــن حــابــس يــا أقــرعُ   إنــك إنْ يُـصْـرَع أخـوكَ تُـصْـرَعُ[١]

أي: فتصْرَعُ.

وإن كان أحدهما ماضياً، والآخر مضارعاً، قدمت الماضي، ويكون في موضع جزم، وأخرت المضارع.

[قوله][٢]: **(ولا يجوز رفعه... إلى قوله... على تقدير الفاء)**. هذا الذي أتى به هو مذهب أبي العباس المبرد رحمه الله، وأما سيبويه[٣] رحمه الله فإنه يقول: إن الفعل المرفوع هنا في نية التقديم، والشرط مؤخر عنه، وتقديره عنده: «إنّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ»، وجواب الشرط محذوف حينئذ، لدلالة «يصرع» المرفوع عليه[٤].

قوله: **(قَدَّمتَ المَاضي... وأَخَّرتَ المُضَارِع)** لا يريد به على سبيل الوجوب، بل، على سبيل الأحسن والأولى، وإن كان قد قال: إن عكس ذلك ضرورة.

وقلنا نحن في تنازع العاملين بهذه المقالة أيضاً، موافقة له، ولجماعة من

---

(١) من الرجز، وقائله جرير بن عبدالله البجلي في الكتاب ٣/ ٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١، ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)، ونسب لعمرو بن خثارم العجلي في المقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، وخزانة الأدب ٨/ ٢٠.

وفيه شاهدان: أولهما قوله: «إنك إن يصرع أخوك تصرع»، حيث ألقى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، فإن جملة «تصرع» خبر «إنّ»، والجملة دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر. والثاني قوله: «يا أقرع» مرتين حيث حذفت «أل» من العلم المنادى، وهذا الحذف واجب.

(٢) ما بين المقعوفين بياض في المخطوطة.

(٣) المقتضب ٢/ ٧٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٧. قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٩٨: «وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً، فيقدم الماضي ويؤخر المستقبل، نحو: إن قام زيد يقم عمرو، ولا يقدم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة».

ويجوز فيه الجزم والرفع، والجزم أحسن، وإن أدخلت عليه الفاء لم يجز إلاَّ

العلماء تقدموه إلى هذا القول، وقد ذهب جماعة كبيرة، إلى أنه ليس بضرورة، بل هو جائز في الكلام(١)، وإن كان الأحسن تقديم الماضي، وإنما كان تقديم الماضي أحسن، لأنك إذا قدمته وأبطلت عمل «إنْ» في لفظه، ثم أتيت بعده بالمضارع وجزمته، تكون قد قويت العامل بإعماله في الثاني بعد ضعفه بإبطال عمله في لفظ الأول، وإذا عكست فجزمت الأول ثم أتيت بالماضي تكون قد أضعفت العامل بعد تقويته، وتقويته بعد الضعف أولى من اضعافه بعد القوة.

قوله: (**ويجوز فيه الجزم والرفع**) أما الجزم فلوجود المقتضي وهو «إنْ» وعدم المانع، إذْ كان المضارع قابلاً للجزم والرفع، لأنك لما أبطلت عمل [إنْ](٢) في لفظ الأول، لكونه ماضياً غير قابل للجزم ضعفت، فجاز ألاَّ يظهر عملها في الثاني، كما لم يظهر في الأول، ولكنه يكون المضارع في موضع جزم كما كان الماضي كذلك، ولذلك جاز أنْ تعطف عليه بالجزم، فتقول: إنْ أتيتني آتِيكَ وأَمْشِ معك، وعلى هذا الوجه قول الشاعر:

وإنْ أتَــاهُ خَـلـيــل يـوم مـســألــة … يَقـولُ لا غـائـب مـا لـي ولا حـرمُ(٣)

فرفع «يقول».

قوله: (**والجَزْم أَحْسن**)، لأنَّك عَوَّضْتَ ما يبطل عمل «إنْ» في لفظ ما هو قابل للتأثير، وبعملها في موضع تعملها في اللفظ، ويكون ذلك أقرب متناولاً، والله أعلم.

---

(١) انظر: (معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٣٦).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وقد أثبته، لأن السياق يقتضيه.

(٣) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٥٣، والكتاب ٣/ ٦٦، والمحتسب ٢/ ٦٥، وجمهرة اللغة ص١٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨.
والشاهد فيه رفع «يقول» على أن «إنْ» غير عاملة في اللفظ، أو على نية التقديم، والتقدير: يقول إنْ أتاه خليل، والمبرد يقدر الرفع على حذف الفاء.

الرفع، وذلك، نحو قولك: إنْ قام زيدٌ يقم عمرو، وإن شئت: يقومُ، وإن شئت، فيقوم، ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلاّ في ضرورة ويجزم إذ ذاك المضارع، ويكون الماضي في موضع جزم، ومن ذلك قوله:

من يكدني بسيء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد[١]

وإن دخلت على جملتين، إحداهما: اسمية، والأخرى فعلية. جعلت الاسمية جواباً ولم يكن بدٌ من دخول الفاء، أو إذا عليها، نحو قولك: إنْ يقم زيدٌ فعمرو قائم، أو إذن عمرو قائم ولا يجوز حذف الفاء، إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان[٢]

وقد تقدم حكم الشرط والقسم في باب القسم، فإن اجتمع الاستفهام والشرط، بنيت الجواب على الشرط، ويكون الاستفهام داخلاً على جملة الشرط والجواب بأسرها، نحو قولك: هل إن قام زيدٌ يقم عمرو. ويجوز حذف فعل الشرط، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك، نحو قوله:

قوله: **(ويجزم إذْ ذَاكَ المُضَارِع)** يَعْنِي قولاً واحداً، ولا يجوز رفعه كما جاز إذا كان المضارع هو الثاني، لأن حرف الشرط هنا لم يَضْعُف عن المضارع ضعفه هناك، فلم يجز إبطال عمله في اللفظ، جوازه هناك.

---

(١) البيت من الخفيف، وقائله أبو زبيد الطائي في ديوانه ص٥٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٧، وخزانة الأدب ٩/٧٦.

والشاهد فيه **قوله**: «من يكدني بسيء كنت» حيث جزم بـ«من» الشرطية فعلا مضارعاً، وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً، **وهذا** قليل.

(٢) البيت من البسيط، وقائله كعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٩، ونسب لعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٢/٧٢، ونوادر أبي زيد ص٣١، ونسب لحسان في الكتاب ٣/٦٥، والدرر ٥/٨١، وليس في ديوانه.

والشاهد فيه قوله: «من يفعل الحسنات الله يشكرها» حيث حذفت الفاء الرابطة من جواب الشرط، والتقدير: فالله يشكرها، والحذف ضرورة، وأجازه بعضهم إذا عُلِمَ.

فطلقها فلست لها بكفءٍ　　وإلاَّ يعل مَفْرِقَك الحُسَامُ[(١)]

أي: إنْ لا تطلقها.

وكذلك يجوز حذف الجواب، وإبقاء فعل الشرط، إذا جاء الشرط عقب كلام يدل على الجواب أو أثناءه، نحوق قولك: زيدٌ قائمُ إن قام عمرو، وزيدٌ إنْ قام عمرو قائم.

ويجوز حذفهما أيضاً في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك، نحو قوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإن　　كان فقيراً معدما قالت: وإنْ[(٢)]

أي: وإن كان عيياً معدماً تمنيته.

أو في نادر كلام، نحو قولهم: افعل هذا إمَّالا، أي: إنْ كنت لا تفعل غيره فافعله.

وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر، والاسم المضاف، نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وغلام من تضرب أضرب، فأما قوله:

قوله: **(وأسماء الشرط إذا تقدمها عاملٌ بطل عملها)**، أي وبطل جَزْمُها بخروجها من كونها شرطاً، لأن أسماء الشرط لها صدر الكلام، فلا تعْمل فيما قبلها.

قوله: **(ما عدا حرف الجرِّ والاسم المضاف)**، إنما جاز تقديم هذين على اسم الشرط واسم/ الاستفهام أيضاً، لأن عامل الجَرِّ ضعيفٌ، فلا يجوز أن[١٠٤/ب]

---

(١) البيت من الوافر، وقائله الأحوص في ديوانه ص١٩٠، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١.
والشاهد فيه قوله: «وإلاَ يعلُ» حيث حذف فعل الشرط، لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وإلاّ تطلقها يعلُ مفرقك الحسام.

(٢) من الرجز، وقائله رؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٦، والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١١/ ٢١٦.
والشاهد فيه قوله: «وإنْ» حيث حذف الشرط والجواب بعد «إنْ».

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباءاً[1]

فاسم «إنَّ» ضمير شأن محذوف، أي: إنَّه.

وما كان من الجوازم لفعلين حرفاً، فلا موضع له من الإعراب، وما كان منها اسم زمان أو مكان أو مصدراً، وأعني بذلك: أياً المضافة إلى المصدر، كان في موضع نصب على الظرفية، أو على المصدرية، وما كان منها اسماً لغير ما ذكر، فإن دخل عليه حرف خفض كان مخفوضاً به، ويكون المجرور متعلقاً بفعل الشرط، وإن لم يدخل عليه حرف خفض فإن كان الفعل الذي بعده غير متعد،

يعمل فيما قبله واغتفر جواز تقديم عامل الجر على اسم الشرط والاستفهام، لتنزله من معموله منزلة الجزء، وينبغي أن يقول: بشرط أن يكون العامل الذي يعمل في حرف الجر والاسم المضاف متأخراً عن اسم الشرط.

قوله: **(وأعني بذلك: أياً المضافة إلى المصدر)** مثاله: أَيَّ ضَرْبٍ تَضْرِب أَضْرِبْ مثله. فـ«أَيّ» منصوبة على المصدر لـ«أَضْرِب» الذي هو الجواب.

قوله: **(ويكون المجرور متعلقاً بفعل الشرط)** ليس هذا على إطلاقه، فإن المثال الذي مثل به متقدماً، وهو قوله: بِمنْ تمرر أمرر، حرف الجر فيه متعلق بالجزاءِ لا بالشرط، فقولنا فيما تقدم: بشرط أن يكون العامل متأخراً عن اسم الشرط أولى، مما قاله المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا، وإن كان الجزولي[2] لم يقل إلاّ كما قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هنا، وشيخه أبو علي الشلوبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ذكره الجزولي، ولم يتعرض له بمناقشة.

---

(١) البيت من الخفيف، وقائله الأخطل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٧ والدرر ٢/ ١٧٩، وليس في ديوانه.

والشاهد فيه قوله: «إنَّ من يدخل الكنيسة» حيث حذف اسم «إنَّ» وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار «من» اسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له المصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله، وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيراً، بخلاف اسم هذه الحروف.

(٢) انظر: (شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٥٣٥).

كان مبتدأ، نحو قولك: من يقم أقم معه. وإن كان معتدياً، فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط، كان أيضاً مبتدأً، نحو قولك: من يضرب زيداً أضربه. وإن لم يكن ضميراً يعود على اسم الشرط، فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله، كان مفعولاً مقدماً، نحو قولك: من يضرب زيداً أضربه. وإن كان قد أخذه، فإن كان المفعول ضميراً عائداً على اسم الشرط، أو سبباً له، جاز فيه الرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل، والاختيار الرفع، نحو

قوله: **(كان مبتدأً)**، لأن الفعل الذي بعده لا يجوز أن يعمل فيه فاعلاً، لأن الفاعل لا يتقدم، ولا مفعولاً، لأن التقدير أنه لازم، فلا مفْعُول له، ويكون خبر المبتدأ جملة الشرط، لا جملة الجواب، لتعري جملة الجواب في بعض المواضع عن ضمير المبتدأ، ولم تتعر جملة الشرط في موضع عن ضميره، ولم يتم الكلام بجملة الشرط، وإنْ كان مع اسم الشرط جملة من مبتدأ وخبر، لافتقاره إلى الجواب من حيث الشرطية.

قوله: **(كان أيضاً مبتدأً)**، أي على سبيل اللزوم، لا على الاختيار كذا نص عليه الشلوبين[1] رَحِمَهُ اللهُ، وقال: كان ينبغي للمؤلف - يَعْنِي الجزولي رَحِمَهُ اللهُ أن يشير إلى ذلك وينبه عليه[1].

قلت: ولا يجوز أن يكون مفعولاً لهذا الفعل، لأنه قد أخذ مفعوله، وهو «زيد»، وكذلك لو قلت: مَنْ تَضْرِب أضربه، ولم تذكر «زيداً»، وكان الفاعل في «تضرب» يعود إلى «من»، لم يجز أن تكون «من» مفعولاً لـ«يضرب»، لأنه يلزم منه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب - كما تقدم.

قوله: **(والنصب بإضمار فعل)**، ومثل عليه بقوله: من يضربه زيدٌ أضربه،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٣٥. وعبارته: «إن الرفع في هذا النوع على سبيل الإيجاب، لا على الاختيار، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى ذلك وينبه عليه وإلاّ أوهم التساوي بينهما».

قولك: من يضربه زيدٌ أضربه، ومن يضرب غلامه زيدٌ أضربه.

وإن كان المفعول أجنبياً، لم يجز فيه إلاّ الرفع على الابتداء، نحو قولك: من يضرب زيداً أضربه، ومن يضرب غلامُه زيداً أضربه.

وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع ما ذكر.

ومن يضرب غلامَه زيدٌ أضربه، هذا إن رفعت «من» فيه بالابتداء فظاهر، وإن نصبتها بإضمار فعل، قدرت الفعل بعد «مَنْ» من حيث كان لها صدر الكلام، فتقول: تقديره: من يضرب زيدٌ أضربه، وكذلك تقول في: من يضرب غلامَه زيدٌ أضربه، تقديره: من يُهِنُ زيدُ يضرب غلامَه زيد أضربه.

مسألة: «إنْ» عاملة في فعل الشرط، واختلف في العامل في الجزاء. فقيل[1]: «إنْ» وحدها أيضاً كما عملت في الشرط، وقيل[2]: «إنْ» وفعل الشرط، وقيل[3]: فعل الشرط وحده، وحكى ابن جني في كتاب له يسمى «الدمشقيات» غير «الدمشقيات» المشهورة له بَينَ الناس قولاً عن الأخفش: أن فعل الشرط وفعل الجزاء يتجازمان، كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر.

---

(١) هذا مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والأبذي. انظر: (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٧، والهمع ٤/ ٣٣١).

(٢) ونسب إلى سيبويه والخليل والأخفش. (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٧).

(٣) نسب إلى الأخفش واختاره ابن مالك. (شرح التسهيل ٤/ ٨٠، والهمع ٤/ ٣٣١).

باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل

باب ما جرى من الأسماء - إلى آخر الترجمة

هذا الباب هو الذي يعبر عنه النحاة بـ«باب ما لا ينصرف»، ويسميه الكوفيون[(١)]: «باب ما لا يجري»، وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم: جمال الدين محمد بن عمرون[(٢)] رَحِمَهُ اللهُ في «شرح المفصل»[(٣)] له، إتقاناً جاوز الحد، ولولا خوف النسبة إلى التعصب، لقلت: إنه سبق فيه - مع تأخره - المتقدمين أجمعين وإذ أُوافق عليه، فإن مصداق ما قلت/ أن أذكره بلفظه، [١٠٥/أ] وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصل رَحِمَهُ اللهُ لا أزيد لفظاً، ولا أنقص، ولا أغير شيئاً من ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده برمته، عدت إلى كلام المصنف رَحِمَهُ اللهُ فذكرت ما ينبغي التنبيه في ألفاظه، ولا أذكر دليلاً، ولا إيضاح علة اكتفاء بما تقدم في كلام شيخي رَحِمَهُ اللهُ.

قال صاحب المفصل[(٤)] رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ١/٥٧: «والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف: «باب ما لا يجرى» والصرف قريب من الإجراء، لأن صرف الاسم اجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضاً وذلك، لأن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه».

(٢) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي، إمام العربية، أقرأها مدة بحلب، وأخذ عنه كثير منهم: ابن مالك وابن النحاس، شرح المفصل للزمخشري، ولم يتمه. (توفي سنة ٦٤٩هـ) ترجمته في طبقات ابن شهبة ١/١٣٣، وبغية الوعاة ١/٢٣١.

(٣) انظر: (البلغة في تراجم النحاة ص٢٤٦، وإشارة التعيين ص٣٣٧).

(٤) يعني الزمخشري رَحِمَهُ اللهُ.

....

(الاسم المعرب على نوعين)

قال شيخنا رحمه الله قلت: هذا تقسيم من لم يحصر الأسماء، لأنه بقي جمع المذكر السالم، وما أعرب بالحروف من الأسماء، على رأي من يراه، وإنما أراد من الاسم، ما هو منصرف، وما هو غير منصرفٍ، ولم يتعرض لما عداهما، ولأن الصرف التنوين على ما تقرر، وإنما يكون فيما يقبل التنوين، وما فيه الألف واللام أو الإضافة. لا يقال فيه منصرف، ولا غير منصرف، لأنه لا يقبل التنوين.

واعلم أَنَّ هذا التقسيم، وإنْ لم يصرح به الأكثر، فإن أبا علي[1] قال في «الأحمر» لا أقول: منصرف، لوجود العلتين، ولا غير منصرف، لأن التنوين لم يذهب، وهذا يقارب ما ذكرنا.

وقال ابن الحاجب[2] ظاهر كلام[3] النحويين: أن هذه القسمة حاصرة، وتقسيمهم كل واحد من القسمين، ينفي الحصر، وهذا يؤنسك بما قلناه.

وقال الجزولي: وأما أقسام الأسماء من جهة العموم، فعلى ثلاثة أضرب: منصرف، وغير منصرف، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف، وهو أربعة:

---

(١) انظر: (الإيضاح ص٣٠٤، ٣١٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٤ ت د موسى العليلي.

(٣) في الإيضاح ١/ ١٢٤ - ١٢٥ قال ابن الحاجب: «ظاهر كلامه وكلام النحويين أن هذه القسمة في كونه منصرفاً وغير منصرف حاصرة لجميع كلام العرب، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر، وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث والتنوين، لعدم شبه الفعل، وفسروا غير المنصرف بأنه الذي يُخْتَزَل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر فعلى هذا تبقى أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما، منها: جمع المذكر السالم، فإنه لا تدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفاً ولا يُختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح، ولا يكون غير منصرف، فلم يدخل تحت واحد منهما... وكذلك جميع ما أعرب بالحروف...».

. . . .

أحدها: المضاف، وما عرف بالألف واللام، والتثنية، والجمع، لا يقال: منصرفة، إذ ليس فيها تنوين، ولا يقال فيها غير منصرفة، إذ ليس فيها علة تمنع من الصرف.

قوله: **(المعرب)** تقدم تفسيره، وكذلك النوع.

قوله: **(نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين)** قدّم الكلام على المنصرف، لأنه الأصل بدليل أن عدم الصرف يحتاج إلى موجب، بخلاف الصرف، فعلم أنه الأصل، ولأن النحاة، فرقوا بين، صرف ما لا ينصرف، وعدم صرف ما ينصرف، بأن قالوا: صرف ما لا ينصرف، رَدُّ إلى أصله، ولا كذلك العكس، ولأن الاسم بأصله يستحق وجوه الإعراب، للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه، وهو على ضربين، نكرة ومعرفة، والنكرة: الأصل والأخف والأمكن عندهم، والمعرفة فرع، فألحقوا النكرة التنوين دليلاً على ذلك، ولذلك لم يلحق الأفعال.

وقوله: **(ويستوفي حركات الإعراب)**، ولم يقل الإعراب، لأن من الإعراب الجزم، ولا يدخل الاسم، فلذلك عُدِل إلى لفظ الحركة.

قوله: **(والتنوين)** لا بد من تقدم علة لدخول التنوين الأسماء.

اعلم أن الاسم أخف من الفعل لوجوه، منها: أن الاسم أكثر استعمالاً من الأفعال والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خف، وإنما قلنا: إنه أكثر استعمالاً لأمور، منها: الأوزان، وعدد الحروف، أما في الأصول، فذكر أصول الأسماء، ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، وأما بالزيادة، فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، والفعل لا يزاد على الستة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة. وأما في الأبنية، فأبنية الأصول في الأسماء - المجمع عليها - تسعة عشر، وأصول الأفعال، أربعة، وما لم يسم فاعله، وأما الأبنية بالزيادة، فالأسماء تزيد على ثلثمائة، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

....

ومنها: أن الفعل يفتقر إلى الفاعل، فيثقل، ولا كذلك الاسم(١).

فإن قلت: فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله. قلنا: تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل - على ما يأتي في موضعه - ولا كذلك الخبر من المبتدأ. ومنها: أن الفعل تلحقه زوائد، نحو: حروف المضارعة، وتاء التأنيث، ونوني التوكيد، والضمائر، فيثقل بذلك.

[١٠٥/ب] ومنها: أن الأفعال مشتقة من المصادر على القول/ المشهور(٢) على - ما يأتي في موضعه - والمشتق فرع على المشتق منه، فهي إذا فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل. فلما كان الاسم أخف ألحقوه زيادة مؤذنة بالخفة وهي التنوين، وسُمِّي بمصدر نَوَّن إذا كتب نوناً ليقع الفرق بينه وبين النون المتحركة، وسُمِّيَ أيضاً صرفاً، لأنه صرف الخفيف عن حكم الثقيل، فصرفوا اسماً بأن أعطوه التنوين، وقيل سُمّي صَرْفاً، لأنه صوت يتبع الاسم، فهو مأخوذ من صرف القعو، وهو صوت البكرة(٣) قال الشاعر:

.... **له صريفٌ صَريفَ القعو بالمسدِ**(٤)

وقيل: مأخوذ من الصرف، وهو الخالص، فكأن الاسم تخلَّص وامتاز من غيره، وقيل: من صريف النَّابِ، وهو صوت وقع أنياب البعير المسن بعضها

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٥٧).

(٢) هو مذهب البصريين، «وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه». انظر: (الإنصاف ١/ ٢٣٥-٢٤٥).

(٣) انظر: (اللسان - صرف).

(٤) البيت من البسيط، وقائله النابغة الذبياني في ديوانه ص١٦، والكتاب ١/ ٣٥٥، وجمهرة اللغة ص٥٧٨، ولسان العرب ٩/ ١٩١ (صرف). والشاهد فيه قوله: «صريف» فإنه مأخوذ من صَرْف القعو وهو صوت البكرة، وفيه شاهد آخر وهو نصب «صريف» على المصدر التشبيهي، والعامل فيه مضمر دَلّ عليه ما قبله، أي: يصرف صريف القعو.

. . . .

على بعض، وذهب بعض النحاة[١]: إلى أن الصرف التنوين مع الجر، قال: لأنه زيادة تصريف، ولو كان كما قال، لكان تصريفاً لا صرفاً.

قوله: **(ك«زيدٍ ورجلٍ»)**، لا فرق بين ما تدخله الحركات لفظاً، وما تدخله تقديراً، فيدخل فيه المعتّل.

قوله: **(ويسمى المنصرف)**، لأنه دخله الصرف، وهو التنوين.

قوله: **(ونوع يختزل منه)**، يعني يقتطع منه الجر والتنوين.

فإن قيل: لم حذف منه الجر والتنوين؟.

قلنا: لأنه أشبه الفعل، فمنع بعض ما لا يدخل الفعل، إذ لولا ذلك، لأفضى إلى تعطيل هذا الشبه.

فإن قيل، لم اختص بهذا الحذف الخاص؟.

فالجواب: لأنه اكتسب بالمشابهة للفعل ثقلاً، فمنع ما لا يدخل الفعل لثقله، وهو التنوين على ما نقرره، ولا تسلب عنه معاني الأسماء من كونه: فاعلاً وغير ذلك، لأنا حينئذ نكون قد أخرجناه عن حقيقته.

واختلف النحاة: هل حذفا بطريق الأصل؟ أو أحدهما تابع؟.

والصحيح: أن التنوين حذف بطريق الأصل، والجر تبعاً له[٢]، لأن التنوين علامة الخفة على ما ذكرنا، وما لا ينصرف ثقيل، فيحذف منه ما هو علامة الخفة، ولأن أكثر النحاة، قالوا: فإذا دخل الألف واللام الاسم أو أضيف، أمن فيه التنوين، فدخله الجر، ولم يقولوا: انصرف، إلاّ القليل.

فإن قيل إذا قدرتم أن ما لا ينصرف إنما حذف منه بطريق الأصل التنوين،

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١/٥٨).

(٢) قال الأزهري في التصريح ٢٠٧/٤: «وحيث منع التنوين، منع الجر تبعاً له عند الجمهور، وذهب الزجاج والرمّاني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معاً».

. . . .

فلم حذف الجر؟. قلنا: إنما منع الجر، لكونه مصاحباً للتنوين، وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، وأن المجرور يقوم مقام التنوين على ما تقرر في العطف على الضمير المجرور، فلما كان بين الجر والتنوين هذه المناسبة، جعلوه تابعاً للتنوين في الحذف، وقيل(١): لو جُرَّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه، فقيل: مررت بأحمدِ، لأشبه المبنيات، وقيل: لو بقي الجر بعد حذف التنوين، لالتبس الذي لا ينصرف بالمضاف، إذا قلت: مررت بأحمرِ، تريد: بأحمري، كما قالوا: مررت بغلامِ يريدون: بغلامي، وهي لُغةٌ حَكاها المازِنيُّ في غير النداء، قال الشاعر:

ومن قبلِ نَادي كُلُّ مولى قرابةٍ فما عَطَفتْ مولًى عليهِ العَواطِفُ(٢)

وقال:

فَمَا وَجَد النَّهْديُّ وَجْداً وَجَدْتُه ولا وجدَ العُذْريُّ قَبْلِ جَمِيلُ(٣)

أراد: قَبْلِي.

---

(١) نسب ابن يعيش هذا القول لأبي علي الفارسي. انظر: (شرح ابن يعيش ١/٥٨).

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٦٣، وشرح ابن عقيل ٢/٩، وشرح القطر ٢٦، والأشموني ٢/٢٦٩.
المولى: يطلق على السيد والمسود والناصر والقريب.
عطفت: مالت وحنت، العواطف: جمع عاطفة.
والشاهد فيه قوله: «ومن قبل» بالجر بدون تنوين، لأن المضاف إليه منوي ثبوت لفظه، أي: ومن قبل ذلك.

(٣) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٤٥، والهمع ١/٢١٠، والدرر ٣/١١٠.
النَّهديّ: المنسوب إلى نَهْد، وهي قبيلة من قبائل اليمن، والعذريّ: المنسوب إلى عُذْرَة وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب.
والشاهد فيه قوله: «قبل» فقد روي بكسر اللام، وأصله «قبلي»، فحذف ياء المتكلم مكتفياً بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها.

. . . .

قوله: (**يحرّك**) إنما حُرّك، ولم يبق ساكناً، لئلا يلتبس بالمشابهة للحرف.

قوله: (**بالفتح**)، لأنه لما امتنع من بقاء الجَرِّ فيه، ومن سكونه، لم يبق إلاّ أن يحمل على شيء يحمل على المنصوب في حركته، لتواجهها في كونهما حركتي فضلة. وذهب أبو الحسن والمبرد(١) إلى أن غير المنصوب مبني في حال جَرِّه تَمسكاً بقول سيبويه(٢): «مفتوح»، وليس بشيءٍ، لأنَّه لا موجب للبناء، وذهب بعض النحاة: إلى أن قول سيبويه: «الفتح» تسامح في العبارة، وليس كذلك، لأنَّ النَّصبَ والجر ليسا الحركات، فعطل لزوم الآخر، آخر الاسم الفتحة، إذا اقترن بها عامل النَّصب، والكسرة إذا اقترن بها عامل/ [١٠٦/أ] الجر، ولا كذلك الفتح والكسر والضم، يدل أنك تقصد صفة اللفظ، فهو كقولك: ممدود، ونحن نعلم أن الفتحة في ما لا ينصرف في الجر لَيْسَت بعامِل النَّصْبِ، كما في: ضربتُ زيداً، وإنما الفتحة هنا حركة قامت مقام أختها، فصار كقولنا، تحرك في موضع الجر بالفتحة، ولو قيل: يكون في مَوْضِع الجَرِّ منصوباً لم يصح على الظاهر، بل يحتاج إلى تأويل، أنه على صورة المَنْصُوب.

قوله: (**إلاّ إذا أضيف**)، «إذا» ظرف زمان، إنما يستثنى من زمان، وتحقيقه: ويحذف عنه الجر في الأزمان كلها إلاّ إذا أضيف، وما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام، أو الإضافة، يقالُ: انْجَرَّ، هذا قول أكثر النحاة(٣) وهو

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٩ وانظر: (شرح ابن يعيش ١/٥٨، وشرح الرضي ١/٣٨).

(٢) الكتاب ١/٢١، وفيه: «واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مُجْرَى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء: أَذْهَبُ وأَعْلَمُ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه وحين قارب في الكلام ووافق في البناء».

(٣) قال صاحب الهمع ١/٧٧: «فإن أضيف أو صحب «أل... جُرَّ بالكسرة اتفاقاً... وهل هو باق حينئذٍ على منع صرفه، وإنما جُرَّ لأمن دخول التنوين فيه، أو مصروف، لأنه دخله خاصة من خواص الاسم؟

=

....

الجيد، لأن الصرف عبارة عن التنوين على ما قررنا، وإذا دخلته الألف واللام أو الإضافة، لا تنوين، وقيل: انصرف، وليس بشيءٍ، لأنَّ المانعَ قَائِمٌ بدليل: مَساجِد، الجمعية باقية، فإن دخلته اللام، فكيف يقال: انصرف؟ فإن قيل: عارضه دخول الألف واللام، لأنها من خواص الأسماء، فَتُبْعدها عن شبه الفعل.

قلنا: لو كانت كذلك، لكانت حروف الجَرِّ بأسرها، وجميع العوامل والمعاني المختصة بالأسماء، كالفاعلية وغيرها، موجبةً صرفه، لأنها من خواص الأسماء.

فإنْ قيل: الألف واللام ينقلان الاسم من الإبهام إلى التعيين، فيغيرانه، الدليل على ذلك، أن جمع الشاعر قافيتين في قصيدة واحدة، إحداهما معرفة، والأخرى نكرة، لا يكون إيطاءً على الصحيح، وكذا الإضافة إنْ كانت إلى معرفة. لتخصيص إن كانت إلى نكرة، وإذا اعتبرت حقيقته صرفته، لأنها خاصة، ولها هذا المعنى الزائد، وهو تغيير حقيقته، بخلاف ما ذكر من النقوص فالجواب: لو كان ما ذكرتم مؤثراً، للزم أن يؤثر كونه جمعاً، وانصرف أيضاً، لأنه تغير حقيقة المفرد، والجمع من خواص الأسماء، وهو موجب لعدم الصرف فلو كان ما ذكرتم مؤثراً، لزم أن ينصرف الاسم كون الجمع فرعاً، وكونه من خواص الأسماء مؤثراً في حقيقة الاسم، فترجح الصرف بالأصل، ولأن التصغير لا يوجب صرفاً، وإنْ غَيَّر حَقيقةً.

قوله: **(ويسمى غير المنصرف)** يريد ما اختزل عنه الجر والتنوين.

=خلاف... والثاني هو المختار، وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي، وفي رأي ثالث. اختاره كثير من المتأخرين، يفصل بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم، فإنه تزول منه العلمية بالإضافة، ودخول اللام فيصرف، وما لا كالوصف ونحوه، فلا».

. . . .

قوله: **(واسم المتمكن يجمعهما)**، لأن ما ينصرف وما لا ينصرف، فرع المعرب، والتمكن رسوخ القدم، معناه: الراسخ في الاسمية، أي: هو بمكان منها لم يخرج إلى شبه الحرف، فمنعَ الإعراب.

قوله: **(الأمكن)** هو أفعل من قولهم، مكن مكانة(١)، وهو الذي لم يشابه الفعل من وجهين، فهو أقوى مما أشبه الفعل من وجهين، فنقص تمكنه، فالأمكن أرسخ قدماً من غيره، أي: أثبت في مكانه من الاسمية، وميم المكان أصلية، ولا نظر إلى قول من أخذه من الكون، وحكم بزيادة الميم، لقول العرب: تمكن(١)، ولو كان من الكون، لقيل: تكوَّن، وأما تَمسْكَن وتَمدْرَع، فلا اعتداد به لقلته، ولأنهم قالوا في جمعه: أمكنه، وذا نص على أنه فَعَال مثل: زَمَان وأزمنة، والأمكن بعض المتمكن، لأن الأمكن المنصرف، والمتمكن: المعرب.

قوله: **(وقد يُقَال)**، الظاهر أن المضارع هنا بمعنى الماضي، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾(٢) لما لم يكن حمله على التقليل.

قال صاحب الكتاب(٣): **(فصل: والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة)**.

محمد(٤): تقدم أن الفعل فرع على الاسم، فمتى كان الاسم فرعاً على غيره من وجهين، أشبه الفعل، في كونه فرعاً، وفي باب ما لا ينصرف أمور لا بد

---

(١) في التصريح ٢٠٦/٤ قال الأزهري: «ويسمى أمكن، لتمكنه في باب الاسمية، وأمكن اسم تفضيل، وبناؤه من مَكُن مكانة: إذا بلغ الغاية في التمكن، لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن قلده، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه».

(٢) سورة النور من الآية (٦٣)، والأحزاب من الآية (١٨).

(٣) يعني الزمخشري رحمه الله.

(٤) هو محمد بن عمرون، تقدمت ترجمته.

. . . .

من بيانها. أحدها: أن النحاة أطلقوا على العلتين: أنها سبب، وإن لم يكن مستقلاً. ومنها: أنه ليس كل شبه بين شيئين يوجب حكماً لأحدهما هو في الأصل للآخر، بل الشبه إذا قوي أوجب الحكم(١)، وإذا ضَعُفَ لم يوجبه، [١٠٦/ب]/ وكلما كان الشبه أخص فهو أقوى، وإذا كان أعم فهو أضعف، فالشبه الذي هو كشبه الفعل للاسم، من جهة أنه ثان باجتماع سببين، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء، فهو خاص مقرب من الفعل.

ومنها: أن الأسباب المانعة اعتبرت، لأنها تدل على مجرد الفرعية، لا، لأنها توجد في الفعل. كيف، ومن العلل التعريف، ولا يتوهم وجوده في الفعل؟. وكذا العدل والجمع، ويتعلق بهذا الموضع اختصاصهم هذه العلل بأنها توجب الفرعية دون غيرها، فما هو موجود في الأسماء ليس بأصل، وهذا موضع قلَّ أن ترى أحداً يخوض فيه، والذي تحصل فيه بعد العناء الطويل، وبذل الجهد، أن يقال: ما لا ينصرف لا يدخله جَرٌّ ولا تنوين، والفعل المضارع، لا يدخله ذلك، وهو معرب، لكن إعرابه فرع على إعراب الاسم، فقيل: إن ما لا ينصرف أشبه إعرابه إعراب الأفعال، وإعراب الأفعال، فرع، فناسب أن يكون ذلك الشبه لأشياء أوجبت الفرعية في ما لا ينصرف، ثم نظر في الأشياء التي توجب الفرعية، فاعتبر منها ما كان غير مشترك بين الاسم والفعل، ولذا لما أقمنا دليلاً على فرعية الفعل لم نذكر إلاَّ شيئاً يخص الفعل دون ما هو مشترك بينهما، ولذا لم نعتبر في منع الصرف العمل في الأسماء، وإن كان فرعاً على العمل في الفعل، ولم يعتبر الاشتقاق، ولا الإعلال، بل اعتبر ما هو غير مشترك مما يدل على الفرعية، نحو، العجمة، والتعريف، والعدل، والجمع، وإن وجد في بعض علل عدم الصرف ما يظهر فيه الاشتراك كالوصف، فنقول: الوصف بالاسم على جهة الوصف بالفعل، لأن وصف

---

(١) انظر: (شرح الرضي ١/ ٣٥).

. . . .

الاسم للتقييد، والوصف بالفعل للإخبار، فافترقا، وكذا التأنيث اشترطوا فيه اللزوم، ليخالف التأنيث في الفعل، أما وزن الفعل، فنقول: إذا جاء الاسم على وزن الفعل يكون فرعاً، لأنه جاء على أوزان الأسماء، أو على وزن يكثر في غير الأسماء، فجعل وزن الفعل ضابطاً لذلك، فإن الوزن، وإن قلَّ في الأسماء لا يكون خارجاً عن أصول الأسماء إلاّ إذا جاء على وزن غير الأسماء.

فإن قيل: فالتوكيد فرع على المُؤَكَّد وما اعتبر؟. قلنا: فقد شرط الاعتبار، لأنه مشترك، لأن التوكيد اللفظي يدخل الفعل، وكذا عطف البيان يشارك عطف النسق في مسمى العطف، ولأن معنى عطف البيان ليس بمعنى يخص الاسم. بل، لإقامته مقام الصفة، وليس بصفة، فكأنه ليس بأصلي، لم يعتد به وأما مطلق الجمع. فاعلم أن جمع التكسير صيغة مستأنفة، فهو كالآحاد ولذا أعرب بالحركات، وباب مساجد، لما فارق الواحد في الوزن تبين أنه فرع على الواحد ولأنه لما لم يكسر مرة ثانية تأكدت فيه الفرعية، فأثرت.

قوله: **(متى اجتمع سببان)**، إن قيل: لِمَ لَمْ يَكْتَفِ بالسَّبب الواحد؟.

فالجواب: أن الانتقال عن حالِ الأصل إلى حال الْفَرعية يفتقر إلى دليل يرجح على الأصل، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء، والشبه الواحد لا يرجح إلاّ إذا كان قويّاً، كألف التأنيث، وباب مساجد، فإن لزوم التأنيث أكسبها قوة، فصارت بمنزلة سبب آخر، ولو اقتصر على مجرد السبب - ضعيفاً كان أو قوياً - لخرج أكثر الأسماء إلى غير المنصرف، بل راعينا كل سبب على حسبه، فالقوي أقمناه مقام سببين، والضعيف اشترطنا انضمامه إلى آخر كالتعريف، فإنَّه موجود في «زيد» وهو، منصرف، فإن قيل: لم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟.

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته،

. . . .

فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه، فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً، وأما، حصره[١] العلل في تسع، فقد ذكر جماعة من النحاة، منهم السيرافي[٢]، أنها اثنتا عشرة[٣]، وزاد: ما فيه ألف الإلحاق، إذا سُمِّي به، نحو، أَرَطَى[٤]، لا ينصرف للتعريف وشبه ألف التأنيث، في امتناع لحوق علامة التأنيث، وأما في النكرة فمصروف[٥]، فضم إلى العلل، شبه ألف التَّأنيثِ، وأما على قول من زعم أنها أفعل، فهي كأفكل[٦]، لا ينصرف في التعريف، للوزن والتعريف.

[١٠٧/أ] فإن قيل: لم لا يمنعون «علباء»[٧] من الصرف إذا/ سُمِّي به، لأن آخرها كآخر حمراء، في اللفظ والزيادة، [ ][٨] حبنطى[٩] لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في حمراء ليست علامة التأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلما كانت الهمزة في عِلْباء منقلبة من الألف وليست بعلامة التأنيث لم يشتركا في اللفظ.

قوله: **(أو تكرر واحد منها)**، لأن تكرر العلل يوجب لها قوة تستقل بها في منع الصرف على ما يأتي بيانه.

ثم شرع في العلل فقال: (العلَمِيَّة)، وَحَدُّها، تقدم في الأعلام، ويتعلق بها

---

(١) يعني الزمخشري.
(٢) لم أجده في مظانه.
(٣) انظر: (شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٤).
(٤) الأَرْطَي، شجر ينبت بالرمل يدبغ به. قال الجوهري: وألفه للإلحاق لا للتأنيث واحدته أَرطاةٌ، وجمعه: أَرَاطَى، ويُجْمَع على أَراطٍ. (الصحاح، واللسان - أرط).
(٥) انظر: (الكتاب ٣/ ٢١٠).
(٦) الأَفْكَلُ: الرعدة من برد أو خوف، ولا يبنى منه فعل وهمزته زائدة ووزنه «أفْعَل» وإذا سُمِّي به لم يصرف للتعريف ووزن الفعل، (اللسان - أفك).
(٧) العِلْبَاءُ: عصب العنق، وقال الأزهري - الغليظ خاصة (اللسان - علب).
(٨) بياض في المخطوطة قدر كلمتين.
(٩) الحبنطى: الممتلئ غضباً أو بطنة.

....

أمور: فنقول: إنما قدمها، لأنها علة، وشرطٌ في أكثر العلل، فإن من الأسباب ما لا يؤثر إلاَّ مع العلمية، وهو خمسة: العجمة، والتركيب، والتأنيث - إن [كان][١] بالتاء والمعنى - والألف والنون في غير باب سكران كـ«عثمان»، ولذا إذا نُكِّر «أذربيجان»[٢] انصرف، مع أن فيه مع العجمة التَّأنيث، والألف والنون والتركيب، ويجامع العلمية، وزن الفعل والعدل مؤثرة، وهي غير شرط فيهما، لأن وزن الفعل يمنع مع الوصف في باب «أَحمر»، والعدل يمنع مع الوصف في باب «مَثْنَى». وقد توجد غير مؤثرة في باب «مَساجِد» على المختار، وألفي التأنيث، فلما كان للعلمية هذه المشاركة، وكونها شرطاً في أكثر العلل قُدِّمَتْ، والدليل على أن العلمية تُوجبُ أن يكون الاسم الذي قامت به فرعاً، لأن العلمية نوع من التعريف، والتعريف مسبوق بالتنكير، إذ هو الأصل، يَدُلُّ على ذلك أشياء، أحدها: أن النكرة أعم والعام قبل الخاص، لأن الخاص تميز عن العام بأشياء زائدة على الحقيقة المشتركة، والزيادة فرع، ولأن جميع الموجودات يقع عليها شيء، فإذا أردت بعضها خَصصته بوصفٍ أو ما يقوم مقام الوصف، والموصوفُ سابقٌ على الوصف، ولأَنَّ التعريف يفتقر إلى عَلامةٍ لفظية، أو وضع غير الأول، والنكرة لا تحتاج إلى ذلك، قال سيبويه[٣]: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعَرَّفُ به، فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام يَنْصرِفُ في النكرة»، والمعارف أنوع: منها مَبْنِيٌّ وَمُعربٌ، فأما المبني، فهو المُضْمَر والمبهم، لا مدخل لهما في ذا الباب.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

(٢) في اللسان (أذربج): «أَذَربيجَانُ: موضع أعجميٌّ مُعَربٌ... وجعله ابن جني مركبا، قال هذا اسم فيه خمسة مواضع من الصرف، وهي: التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون».

(٣) الكتاب ١/ ٢٢.

. . . .

وأما المعرب فشيئان: أحدهما: تعريفه بالعلامة اللفظية كالرجل، والإضافة كغلامِك، فلا مدخل له أيضاً في منع الصرف - لما تقدم -.

الثاني: وهو ما ليس بعلامةٍ، بل بالتضمين الذي فيه، وهذا معتبر، قال ابن برهان(١): «التعريف يؤثر في منع الصرف للمعنى دون اللفظ، وإلاَّ فلا فَرق بين لفظ المعرفة غير المنصرفة، ولفظ النكرة المنصرفة، نحو: يَزِيدُ، [ويَشْكُر](٢)، وهذا باب دلت فيه(٣) اللغة على ملاحظتها تعليق الحكم بالقصد دون مجرد اللفظ».

قلت: الذي قاله صحيح، لكن الأكثر فيما ينصرف اعتبار اللفظ، بدليل أنك إذا سميت بـ«مساجد» رجلاً، لا ينصرف، وإنْ كان قد زال المعنى، ولذا لم ينصرف «حضاجر»(٤) اسم الضبع، ولذا لو سميت بـ«قيل» انصرف قولاً واحداً، لأن وزن الفعل بالإعلال قد زال.

ومن التعريف الوضعي، «أَجْمَع» وأخواته(٥)، فالمانع العلمية مع العلة الأخرى على تفاصيلها وهي علمية الجنس، كأسامة(٦).

---

(١) شرح اللمع ٢/ ٤٣٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة والمثبت من المصدر المطبوع.

(٣) في شرح اللمع ٢/ ٤٣٥: «دلت به».

(٤) حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع... وهو معرف: ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنه اسم للواحد على بنية الجمع - (اللسان - حضجر).

(٥) هي: جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَعْ.

(٦) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥ قال ابن مالك: «ومن الممنوع للعدل والتعريف «جمع» وتوابعه، فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف، فأما تعريفها فبالإضافة المنوية، فإن أصل: رأيت النساء جُمَع: رأيت النساء جميعهن، فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الإضافة، فصار «جُمَع»، لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها، فكأنه علم، وليس بعلم، لأن العلم إمّا شخصي وإما جنسي، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس، فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل».

. . . .

وذهب بعض النحاة: إلى أن المانع في «جُمَع» وبابه: العدل، والصفة الأصلية[١]، المقدرة، كأن أصله بمعنى: مجتمعين، وقول الخليل[٢] في «جُمَع» هو معرفة بمنزلة «كُلِّهم» يعني الإضافةُ في المعنى مقدرة، بيان لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بيان للمانع من الصرف.

فاعجب لقوله: صفة، وقد قال سيبويه[٣] «اعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أَنَّ المخاطب[٤]، قد عَرَفَ مَنْ تَعْنِي، ولكن لها أسماء تُعْطَفُ عليها، تَعُمُّ وتُؤَكِّد، وليست صفةً، لأنَّ الصفة تحلية، نحو الطويل، أَوْ قَرابَةٌ، نحو: أخيك، وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو: الأسماء المبهمة، ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه. فلذلك قال النحويون: صفة، وذلك/ [قولك]: مررت بهم كُلِّهم، أي لم أدعْ منهم أحداً، [١٠٧/ب] ثم بعد ذلك قال: «ومنه مررت بهم أجمعين»، وقال ابن برهان[٥]: «وأما

(١) في شرح الكافية ١/ ٤٣ قال الرضي: «وأما السبب الآخر فيه وفي جمع فعن الخليل: أنه تعريف إضافي، وكذا في «أجمع» لأن الأصل في: جاءني القوم أجمعون. أجمعهم، أي جميعهم، وقرأت الكتاب أجمع، أي: جميعه، قيل: وهو ضعيف، لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول: إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء، وأما مع حذفه فيما المانع من اعتباره، وقال المصنف فيه - يعني في جُمع - وفي أجمع مع الوصف الأصلي وإن صار بالغلبة في باب التأكيد، فهما عنده كأسود وأرقم ونحوها، وهذا قريب».

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٢٤).

(٣) الكتاب ٢/ ١١.

(٤) في الكتاب ٢/ ١١ «المُحَدَّث».

(٥) عبارة ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٤٤٢: «فأما أجمع وأكتع وأبصع وأبتع، فيقال فيه الفعل الموضوع للتأكيد، ولا يطلق عليه أنه اسم ولا صفة، كما لا يطلق ذلك على «أفضل» و«أعلم» لمَّا لم تقل في مؤنثهما: «فَضلاَءُ» ولا «عَلْمَاءُ»، كما يقال: أحمر وحمراء، وأجمع في التحقيق اسم و«أفضل» صفة، لأنه يرفع الضمير ويرفع الظاهر على وجه ما وينصب التمييز، لأنه مشتق...».

....

أجمع، فيقال فيه، أفعل الموضوع للتأكيد، ولا يطلق عليه أنه اسم ولا صفة، كما يطلق ذلك على «أفضل»، لما لم تقل في مؤنثه: فضلاء، والذي سبقت الحكاية بالصفة عنه، قال أيضاً وإنما معرفةٌ، بتقدير الإضافة فيه، ولكنهم التزموا ترك التلفظ لما كان ذلك معروفاً، فلا حاجة إلى أن يجعل باباً برأسه[١].

قلت: «قوله: فلا حاجة» يفهم منه أَنَّ ما ذكره من التعريف هو المانع لصرفه، وقال في موضع آخر فيما لا ينصرف في العلمية: «وهذا إنما يكون إذا لم يجعل باب التوكيد أصْلاً، فإذا اعتقد تعريف التوكيد انضم إلى العلمية تعريف التوكيد.

وقال بعض المغاربة[٢] فيما لا ينصرف: المراد بالتعريف هنا تعريف العلمية، وقد يكون التعريف باللام المقدرة، في «سحر»، والإضافة في «أجمع».

محمد[٣]: الذي حملهم على اعتقاد الإضافة ما ذكره بعض النحاة، وقد بُيِّن ما وجهه، ومحال اعتقاد الإضافة مع جمعه جمع السلامة وليس بصفة، وتَمحُّلهم له أنه على جهة العوض من حذف المضاف، كما عوضوا من حذف تاء التأنيث في، أرضون، وتنزيلهم المضاف إليه، منزلة حرف من الكلمة،

(١) في الهمع ١/ ٩١: «وذهب آخرون إلى أن تعريفها - يعني ما كان على فُعَل من ألفاظ التوكيد - بنية الإضافة وأن الأصل في رأيت النساء جُمَع، جمعهن، كما يقال: رأيت النساء كلهن، محذوف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة، وصارت لكونها معرفة - بلا علامة ملفوظ بها - كالأعلام، وليست بأعلام».

(٢) في ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٥: «وأما سحر من يوم بعينه، فظرف لا ينصرف ولا يدخله تنوين، وقيل: «لا ينصرف للعدل من «أن» والعلمية، وقيل للعدل وشبه العلمية، وهو اختيار ابن عصفور، وقال السهيلي: هو على نية الإضافة، وذكر الشلوبين الصغير، أنه على نية «أل» فعلى هذين القولين ليس من باب ما لا ينصرف». وانظر: (الهمع ١/ ٩٢).

(٣) هو ابن عمرون.

. . . .

فليس بشيء، لأن من المضاف ما لا يحذف منه المضاف إليه، ولم يعوض بجمعه جمع السلامة، منه قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1]، والذي يبين فساد ذلك، أنه لو كان للعوض لم يكن مختصاً بـ«أجمع»، لأن أخواته مشاركة له على قولهم، وتعريف هذه الأسماء بالوضع، فهي من قبيل تعريف الأعلام، فهي علم على مُؤَكِّده، كما أن«فَعْلَة» علم على وزن: طلحة وحمزة. فإن قيل: فقد جُمع: أجمع فقيل: أَجْمَعُونَ، والجمع يُنَكِّر.

فالجواب: ليس ذلك بجمع لِأَجْمَع على اللفظ، بل هو اسم مرتجل في الجمع، كما أنَّ هذين، ليس بتثنية صناعية، بل صيغة موضوعة للتثنية، وسَحَر تقدم بيانه، أنه علم، ولم أَرَ أحداً تتبع هذا إلى هذه الغاية.

قوله: **(والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى نحو: سُعَاد، وَطَلْحة)**.

محمد: التأنيثُ فَرْعُ التذكير، لأن الغالب في التأنيث أنْ يكون بعلامةٍ، والزيادة دليل الفرعية، ولأن الشَّيءَ مذكَّر، وهو يقع على المذكر والمؤنث وليس لفظ مؤنث يقع عليهما، فعلم أن الأصل المذَكَّر، ولأن الكلمة إذا جُهِل أمرها، في كونها مذكرة أو مؤنثة، حُمِلَتْ على التَّذكير، لأَنَّه الأصل، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلِّب المذكر، فدل أنه الأصل، والمؤنث فرع عليه.

قوله: **(التأنيث)**، محمد: التأنيث على ضربين: بعلامةٍ، وبغيرها، فالعلامة على ضربين: ألف - وسيأتي شرحها - وتَاءٌ، فما أُنِّثَ بالتَّاء، فَشْرطُ منعه الصَّرف: الْعَلَميَّة، وكذا المعنوي، ولذلك انصرف «قَائِمة» من قولنا: مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ، وفيها الوصف والتأنيث وكذا «جريح» من قولنا: مَرَرت بامرأةٍ جريحٍ، فإذا نُكّرا انصرفا، وإنما كانت العلمية شرطاً فيهما، لأن بالعلمية يصير التأنيث لازِماً، وباللزوم فَارَقَ تأنيث الفعل، ولِلَّازم من الثِّقَل ما ليس

---

(١) سورة النمل، من الآية (٨٧).

. . . .

للعارض، وإنما كانت العلمية مُلْزِمةً، لأنَّها تمنع الزِّيادَة، وما فيه التاء - سواء كان لِرجلٍ أمْ كانَ لامرأةٍ - لاَ يَنْصَرِفُ وأمثلته كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾[1] فـ«بكة» لا ينصرفُ، للتأنيث والتعريف، وكذا ما روي عن ورش[2] عن نافع[3]،/ ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾[4] فكأَنَّه يرى «ليكة» اسماً، واللام فَاؤُه ولا يعتقد أنها للتعريف، كما في قراءة الجماعة، وما ذكره الجوهري[5] في «الصحاح». قوله: ﴿هَاوِيَةٌ﴾ اسم من أسماء النار، وهي معرفة بغير ألف ولام، قال تعالى: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[6] فقد سها لتنونها، ولو كانت علماً لم تنصرف، والصحيح ما قاله ابن فارس[7] في «المجمل»: الهاوية: اسم من أسماء جهنم، نعوذ بالله منها. [١٠٨/أ]

وإن كان التأنيث معنوياً، فلا يخلو الاسم من أن يكون على ثلاثة أو أكثر. فإن كان على ثلاثة، فاعتبر المسمى، إنْ كان مؤنثاً، فلا تصرفه، قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[8]، فلم يُصْرَف للتأنيث والتعريف، وإن سميت به مُذكَّراً

---

(١) سورة آل عمران، من الآية (٩٦).
(٢) هو عثمان بن سعيد الملقب بورش من تلاميذ نافع.
(٣) هو أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم إمام دار الهجرة في القراءات، قرأ على كثير من التابعين الذين قرؤوا على ابن عباس وأبي بن كعب رضي الله عنهما، روى عنه كثيرون أشهرهم عيسى بن منبه الملقب بقالون، وعثمان بن سعيد الملقب بورش، توفي نافع سنة (١٦٩هـ). انظر: (السبعة لابن مجاهد ص٥٣-٦٤).
(٤) سورة الشعراء من الآية (١٧٦)، وانظر ما قيل في الآية في (الدر المصون ٨/ ٥٤٤ - ٥٤٩).
(٥) في الصحاح ٤/ ١٥٧٤ (أيك): «الأَيْكُ: الشجر الكثير الملتف الواحدة: أَيكة ومن قرأ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ﴾ فهي الغيضة، ومن قرأ: «لَيْكَةَ»، فهي اسم القرية، ويقال: هما مثل بكة ومكة».
(٦) سورة القارعة، الآية (٩).
(٧) مجمل اللغة ٢/ ٨٩٣ (هوى).
(٨) سورة المدثر، الآية (٢٦).

. . . .

انصرف، لأن تأنيثه باعتبار مُسَمَّاه، وقد زال، وكذا إذا سميت به مذكراً وصغرته، لم يلحق تاء التأنيث، وأما عُيَيْنَة، فهو منقول من تصغير مؤنث إلى العلمية، وكذا ما كان منه متحرك الأوسط، فإن قيل: الحركة قد تنزلت منزلة الحرف، بدليل الفرق بين المُسَكَّن الوسط والمتحركه، وكذا في النَّسب، تقول في «حُبْلَى»: حُبليِّ وحُبلَويّ، وليس في: جَمزَى إلاّ الحذف، تقول: جَمَزِيٍّ بالحذف، حملاً على: حُبَارَى، إذا نسب إلى حُبَارِيٍّ. بحذف الألف قولاً واحداً، وذا يَدُلُّ أن الحركة تنزلت منزلة الحرف.

والجواب: أن الحركة إنْ تَنزلَّت منزلة الحرف، فليست إياه، بدليل أن الثلاثي المتحرك الوسط، نحو: سَقَر، إذا صغرته، تقول: سُقَيْرَة، فتأتي بالتاء، ولو كانت الحركة كالحرف، لم تأت بالتاء كالرباعي، والصحيح: أنها فرع على الحرف، فهي فرع فرع، فتقصر عن التاء بدرجتين، ولذا انحط حكمها عن الحرف، وأما المسكَّن الوسط، فسيأتي الكلام عليه.

وإنْ كان زَائداً على ثلاثة أحرف، وسُمّي به مُؤَنَّث، فهو لا ينصَرِف، لأن مسماه حقق فيه التأنيث، فإن سُمِّي به مُذَكَّراً، فلا بد أن يكون في أصله موضوعاً للمؤنث، جنساً، كعقرب، أو علماً كسُعَاد، ولا يكون منقولاً إلى المؤنث عن غيره، ولهذا إذا سميت رجلاً بـ«رَبَاب» انصرف، وإن كان يقع اسماً لمؤنث، لأنه في الأصل اسم للسَّحَاب، وإنْ كثر استعماله في المؤنث جاز الصَّرفُ وتركه، مثل: كُرَاعَ[1]، قال سيبويه[2]: «الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يُشَبِّهه بـ«ذِراع»»، وقال الزمخشري، في: ابن كراع[3]. اسم أُمِّه، وكُرَاع في الأجناس الحركة، وقال سموا الحُرَّة، باسم الحَرَّةِ، ولو كان اسم أبيه، لكان

---

(١) الكراع من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب، ومن الدواب ما دون الكعب.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٣) هو سويد بن كُراع أبو رياش، من فرسان العرب وشعرائهم، وكُرَاع اسم أمه. (اللسان - كرع).

. . . .

يجب أن يكون غير منصرف أيضاً، لأنَّ كراعاً، مؤنث في الأجناس وزائدٌ على ثلاثة أحرف، فلما نُقِلَ إلى العلمية، وجب منع صرفه» انتهى.

وحَائِضٌ اسم رجل، ينصرف، لأنه مُذَكّر وُصِفَ به مؤنث[1]، وأمَّا شمال وجنوب، ودبور، ففيه - اسم رجلٍ - وجهان: بناءً على أنها صفات وأسماءٌ[2]، وقال ابن السَرَّاج[3]: «قالوا في: أَسْمَاء - اسم رجل - لا ينصرف، وهو جمع اسم على [أَفْعَال][4] وحق هذا الجمع الصرف، لأنه من أسماء النساء، فلما سُمّي به الرجل لم ينصرف، ولو قال قائِل: إنما هو فَعْلَاء، أرادوا: وَسْمَاءَ، فأبدلوا الواو همزة كـ«إسادة» لكان مذهباً». وقال ابن خروف: وتأنيثه حقيقي، فزاد حقيقياً، وليس بشيءٍ، لأنَّ سيبويه[5] قال: إنْ سميت رجلاً بـ«ثماني» لم تصرفه، لأن «ثَماني» اسم مؤنث، كما أنك لا تصرف رجلاً اسمه «ثلاث»، لأن، ثلاث كـ«عَنَاق»، فهذا شرط المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة أحرف، إذَا سُمِّي به مذكراً، لأنه إنما ينظر فيه إلى اللفظ، لأن الزائد على الثلاثة قام مقام تاء التأنيث، فلا يجري مجراها، إلاّ أنْ يقع في التأنيث، فكما أن مع تاء التأنيث لا ينظر إلاَّ إلى اللفظ، فكذا مع ما مقام مقامها، والدليل على أن الزائد قام مقام تاء التأنيث، عدم ظهورها في مُصَغَّرِه، نحو: عَقربَ، إلاّ مَا شَذَّ من، قُدَيديمة[6]، ونحوه - على ما يأتي بيانه - ولِأَنَّ الهاء لا تكون في غير المنقوص نحو: ثُبَة إلاَّ رابعة، ولا نظر إلى ما تأنيثه بالجمع، كـ«نساء»، لو سُمِّيَ به رجل،

(١) في ارتشاف الضرب ١/ ٤٤١: «انصرف خلافاً للكوفيين، فإنه يمنع الصرف عندهم».

(٢) انظر: (المخصص ٣/ ٢٦٣، والكتاب ٣/ ٢٣٨، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤١).

(٣) الأصول ٢/ ٨٤ - ٨٥.

(٤) ما بين المعقوفين بياض في المخطوطة، والمثبت من الأصول ٢/ ٨٥.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٣١: «وأما ثمانٍ، إذا سميت به رجلاً، فلا تُصرَف، لأنها واحدة كعناق».

(٦) تصغير قُدَّام، لحقته التاء شذوذاً، لأنه زائد على الثلاثي.

. . . .

انصرف، وأَمَّا «طَاغُوت»[١]، فإذا سُمِّي به رجلٌ، لا ينصرف، لأنه اسم واحدٌ مؤنث، يقع على الواحد والجمع، وليس له من لفظه واحد، فَيُكَسَّر عليه، فصار بمنزلة عَنَاق، ونحو: إِبل وَغَنَم، مما لا واحد لها من لفظها - وَهَنَة، إذا سُمِّي به - تحرك نُونه، وثَبَتَتْ الهاء، لأنك لا ترى مختصاً مؤنثاً على هذه الحالة، وهي قبل أن تكون اسماً تُسَكَّنُ/ النُّونُ في الوصل[٢] فإذا تحولت إلى [١٠٨/ب] الاسم لزمه القياس، ولذا إذا سَمَّيتَ بـ«ضَرَبَتْ» والتاء للتأنيث، قلت: هذا ضَرَبَه، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه هاء التأنيث، وأما إذا سُمِّي [به][٣] رجل، يَنْصَرِف، لأن التاء للإلحاق، وليست للتأنيث، بدليل سكون ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها سَاكِناً، إلاّ أنْ يكون ألفاً كـ«فَتَاة».

قوله: **(وزن الفعل الذي يغلبه في، نحو: أَفْعَل، فإنه فيه أكثر منه في الاسم، أَوْ يَخُصُّه في، نحو ضُرِب، إِنْ سُمِّيَ بِهِ).**

محمد: وزنُ الاسم على وزن يخص الفِعْلَ بأحد هذين الاعتبارين موجب للفرعية، لأن أصل الأسْمَاء أنْ تُوجد على مثالٍ للأسماء، وكونها على وزن الفِعْل، فرعٌ على الأسماء التي ليست على أوزان الفعل، وموازنة الفعل تراعي فيه طرف اللفظ، وهو أن يكون، أَحْمَر على وزن، أَذْهَبُ، وطرف المعنى، وهو ألاَّ تكون الهمزة أصلاً، وذا لا يمكن معرفته إلاّ بشيء من التصريف، ولذا سها بعض المتأخرين في، «أُبَاتِر»[٤]، فقال ينصرف

---

(١) في اللسان (طغى): «الطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وزنه فَعَلُوت، وقال الليث، الطاغوت تاؤه زائدة وهي مشتقة من طغى».

(٢) في اللسان (هنا) «والهاء في آخره تصير تاءً في الوصل، فالعرب تقف عليها بالهاء، فتقول: «هَنْهْ» وإذا وصلوها قالوا هَنَتْ، فرجعت تاءً».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة والسياق يقتضيه.

(٤) الأُبَاتِرُ: هو الذي يبتر رحمه ويقطعها، والقَصير، كأنه بتر عن التمام، والذي لا نسل له». (اللسان - بتر).

. . . .

بكل حالٍ[١]، لأنه كَثُرَ في الأسماءِ، نحو: دُلَامِصْ[٢].

محمد: وأيْنَ دُلَامِص مِنْ أُباتِر؟ أَوَّل «دُلَامِص» الدَّال، وهي غيرُ زائدة وأول «أُبَاتِر» الهمزةُ، وهي زَائِدَة، واعلم أنَّ الهمزة والتاء لا تقع واحدة منهما في أَوَّل كلمة، وبعدها ثلاثة إلاَّ وهي زائدة، إلاَّ أن يجئَ أمر مبيِّن[٣] نحو: أَوْلَق، الزيادة فيه الواو على المختار، ويدلك على ذلك قولهم: رجل مَأْلُوق[٤]، ولو سميت بـ«أَكْلَل» و«أَبْقَق»[٥]، صرفت، لأن الهمزة فيهما ليست زائدة، لأن ظهور التضعيف إنما كان، لأن الثاني من المكرر للإلحاق، ولولا ذلك لأدغم، وأما «أَلْبُب»[٦] فأَفْعُل، لأنَّ المعنى عليه، لأنه من اللُّبِّ[٧]، ومتى اشتققت من الكلمة ما تسقط فيه الهمزة أو التاء - على ما يستقصى في التصريف .

وأما التاء والنون، فإن ظهر أمرهما بالاشتقاق، أو مخالفة أوزان الأصول فاحكم بزيادتهما، وإلاّ فهما أصلان، لأنا نتكلم إذا وقعتا أولاً، فـ«تَنْضُبْ» إن

---

(١) في المساعد ٣/ ١١ «وخرج - يعني عن منع الصرف. ما تلحقه التاء، فيصرف كرجلٍ أُدَابر وهو الذي يقطع رحمه. وكذلك أُباتر، لأنه تدخله التاء، فيقولون: امرأة أدابرة وأُباترة، وكذلك أرمل، فمذهب الجمهور الصرف، لقولهم: أرملة، وقال الأخفش: لا يصرف كأحمر. وانظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢، والهمع ١/ ١٠٠).

(٢) في اللسان (دلص): «والدُّلامص: البَرَّاق - فُعَامل عند سيبويه، وفُعَالل عند غيره، وحكى اللحياني: دلمص متاعه ودملصه: إذ زينه وبَرَّقه».

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ١٩٤).

(٤) في اللسان (ألق): «ألأَلْقُ والأُلاق والأَوْلق: الجنون، وهو فَوْعَل، ورَجُلٌ مَأْلُوق ومُأَولق على مثال معولق من الأولق، ويقال للمجنون مُأَولق على وزن مُفَوْعَل.

(٥) بَقَّ المكان وأَبَقَّ؛ كثر بقه، وَبَقَّ النبتُ بقوقاً: طلع. انظر: (اللسان - بقق).

(٦) في اللسان (لبب) أَلْبَبْتُ السرج، جعلت له لببا، وألببت الفرس: جعلت له لببا. . . ولببت فلاناً جعلت ثيابه عند صدره ونحره ثم جررته».

(٧) في الكتاب ٣/ ١٩٥.

. . . .

سُمِّي به لم يصرف[١] - وإن كانت تاؤه زائدة - وأمّا «تَأْلَب» فَتَفْعَل، لقولهم[٢]: أَلَبَ الحِمارُ يَأْلَبُ، وهو طَرْدُه طَريدَته، قيل له تَأْلَبٌ من ذلك، والتَّالِبُ أيضاً: شجر معروف تتخذ منه القسي الواحدة تالبه، فيجوز أن يكون مشتقاً من أَلَب، لأَنَّ الْقَوس تَطْرُد السِّهام، ونَهْشَل[٣]: فَعْلَل، ومن قال: نَفْعَل، فقد غلط، لأنه يقال: رَجلٌ نَهْشَل، وامرأة نَهْشَلَة، ولو كانت النون زائدة، لكان نَهْشَل معروفاً في اللغة، فإذا بنيت منه فِعْلاً، قلت: نَهْشَلَت المرأة، وذا دَليلٌ على أصالة النون، لأنه [ليس][٤] في الكلام: نَفْعَلَتْ المرأة.

رجعنا إلى التقسيم، فإذا زال أحد الطرفين، بطل حكم الوزن، كما في أَوْلَق، وهو في الظاهر كأَوْجَل، وكذا لو بطل اللفظ، كما لو سميت بـ«قِيلَ» فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعله، صرفته، لأنه بالإعلال خرج إلى وزن الاسم، فصار كـ«فِيل»، والفعل على أوزان مختلفة، منها ما يمنع، ومِنْها مَا لاَ يَمْنَع، فالذي يمنع شيئان:

الأول: ما يغلب وجوده في الفعل[٥]، قال الرِّماني: «وزن الفعل الذي

---

(١) في الكتاب ٣/ ١٩٦: «ومما يترك صرفه، لأنه يشبه الفعل، ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلاّ بِثَبتٍ نحو: تَنْضُبُ، فإنما التاء زائدة: لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء ليس في الكلام فَعْلُل».

(٢) انظر: (اللسان - ألَب).

(٣) النهشل: المسن المضطرب من الكبر، النون أصلية، لأنها بإزاء سين سَلْهب، قال سيبويه. هو ينصرف، لأنه فَعْلَل. (اللسان - نهشل)، وانظر: (الكتاب ٣/ ١٩٦).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة لاستقامة السياق.

(٥) في شرح الألفية لابن الناظم ص٦٥٢: «والمراد بالوزن الغالب، ما كان الفعل به أولى، إما لكثرته فيه، نحو «إثمد وإصْبع وأَبْلُم»، فإن أوزانها تقل في الاسم، وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما، لأن أدلة زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، نحو: أفْكَل وأكْلَب، فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة في أفْعَل وأَفْعُل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، وما هي فيه دالة على أصل، لما لم تدل فيه على معنى».

. . . .

يغلب عليه، يجري مجرى الوزن الذي يخص الفعل، لأن الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحداً».

محمد: لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم - هنا - الزيادة في أوله، ولذا قال سيبويه(١): «كل اسم سُمِّي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء، انصرف، وإن سميته باسم في أوله زيادة [وأشبه الأفعال لم ينصرف]»(٢).

محمد: يريد بالزيادة أحد حروف المضارعة، رجع وأشبه الأفعال، لم ينصرف.

محمد: وذا معنى قول الزمخشري: «وزن الفعل الذي يغلبه في الفعل»، وتقييده: بالزيادة مع الوزن لهذا المعنى، وقال سيبويه(٣) أيضاً: «وإنَّما صَارت هذه الأسماء بهذه المنزلة، لِأنَّهم، كأنَّهم لَيْس أصل الأسماء - عندهم - أن تكون في أولها الزوائد، وتكون على هذا البناء، ألا ترى أن: تَفْعَل، ويَفْعَل - في الأسماء - قليل، وَكَأن هذا البناءُ، إنَّما هو في الأصل للفعل».

محمد(٤): ثم مع الزيادة لا بد من الوَزْنِ، ولِذَا قال سيبويه(٥): «إن كل اسم كانت في أوله زيادة ولم يكن على/ بناء الفعل، فهو مصروف، نحو: إصْلِيت». [١٠٩/أ]

قوله: (**يغلبه**)(٦)، لأن الهمزة الموجودة في «أَفْعَل» في الأسماء لم توضع في الاسم، لتدل على معنًى بخلاف حالها في الفعل، لأنها حرف مضارعة دَالّ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠٨.
(٢) ما بين المعقوفين من الكتاب.
(٣) الكتاب ٣/ ١٩٧.
(٤) هو محمد بن عمرون رحمه الله.
(٥) الكتاب ٣/ ١٩٩.
(٦) في قوله: «ووزن الفعل الذي يغلبه في، نحو: «أَفْعَل».

. . . .

على المتكلم، أو النقل، في نحو: أَجْلَسَ زَيْدٌ عمراً، وكذلك النون والتَّاءُ والياء في الفعل المضارع، فصار لهذه الزيادة في الفعل ما ليس لها في الاسم، فاختص الفعل بهذا المعنى، فأوجب أن تكون أَغْلب عليها، ولأن كلَّ فعلٍ في الأَغْلبِ، لا يمتنع من أنَّ لِماضيهِ مضارعٌ، فتدخله هذه الهمزة، ولا يلزم في كل صفة، ولا اسم علم، أو غير علم، أنْ يُسْتَعمل في زِنَةِ أحمد.

محمد: وهذا الوزن يمنع مع العلمية من غير شرطٍ، ولو سَمَّيْتَ: يَأْمُر صرفت، لأن كون حركة الراء تابِعةٌ لحركة الإعراب، أخرج الكلمة من وزن الفعل، فَأَمَّا: يشكر وتَغْلِب، إذا سُمّي به لا يَنْصَرِف، فإن أتبعت في مثل يَعْفُر فقلتَ: يُعْفُر - بضم حرف المضارعة - فقد اخْتُلِفَ فيه:

فمنهم(١): من يصرف، لزوال وزن الفعل، ومنهم(١) من لا يصرف ويُرَاعي الزّيادة.

ولذا لو سَمَّيْتَ بـ«ارْدُدْ» قطعت همزة الوصل، لأنه صار اسماً، وأدغمت ونقلت الحركة، فقلت: جاءني أُرُدَّ، والخلاف فيه، كالخلاف في «يَشْكُر» إذا أَتْبَعْتَ، قال ابن بابشاذ: كذا قال أبو الحسن، ويتعلق بهذا المكان تصغير، (أَحْوَى) على قول من يقول: أُسَيِّد، أُحَيّ(٢) بحذف الياء الآخرة، لاجتماع الياءات، وسيبويه لا يصرفه(٣)، ويجعل سقوط الياء بمنزلة النقص في أَصَمّ،

(١) نُسِب الصرف إلى سيبويه، ومنع الصرف للمبرد، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٦: «فـ«يُعْفُر» إذا ضُمَّ ياؤه بعد التسمية إتباعاً بمنزلة: «ضُرِب» إذا سكنت راؤه بعد التسمية تخفيفاً، فالصرف لازم لسيبويه، والمنع لازم للمبرد».

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢/ ٢٤٤: «تقول في تصغير أَحْوى: أُحَيّ، فاعلم على قولك: أُسَيِّد، ومن قال: أُسَيْوِد، قال: أُحَيْوٍ».

(٣) في الكتاب ٣/ ٤٧١: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء: عُطَيّ. . . وكذلك أحْوَى إلاّ في قول من قال: أُسَيود ولا تصرفه، لأن الزيادة ثابتة في أوله، =

. . . .

وأصله: أَصْمَمُ، وعيسى بن عمر يصرفه.
وَرَدَّ عليه سيبويه بـ«أَصَمَّ»، «وأبطل أبو العباس[١] رَدّ سيبويه، لأن أصَمَّ لم يَذْهَب منه شيء، لأن حركة الميم الأولى في: أَصْمَم، قد ألقيت على الصاد، وليس قوله بشيء، لأن سيبويه إنما أراد أنّ الخفة - مع ثبوت الزائد المانع من الصرف - لا توجب صرفه، وأَصَمَّ أَخَفُّ من: أَصَمَم الذي هو الأصل، ولم يَجُز صَرْفُه، وكذا لو سَمَّينا رَجُلاً بـ«يضع»، لم نَصْرِفه وإنْ كان قد سقط حرف من وزن الفعل» وسُئِلَ أبو علي رحمه الله لَمَ صُرِفَتْ جَوَارٍ؟[٢] قال: لنقصان مثال مفاعل، فإن قلت: فلم لا يصرف، أُحَي، لنقصانه عن مثال الفعل؟. قال: لأن النقصان عن مثال الفعل، لا يعتبر كما اعتبر النقصان عن مفاعل بدلالة تَرْكهم صَرْف: يَضَع[٣] اسم رَجُلٍ، وصرفهم ذَلذلاً[٤] - وإن كانت الألف مرادة - ولذا قال سيبويه[٥]: «إذا سميت بأربع لم تصرفه»، ويمتنع مع الوصف بشرط

=ولا يلتفت إلى قلته، كما لا يلتفت إلى قلة يضع، وأما عيسى، فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف، وهو خطأ، لو جاز ذا لصرفت أَصَمَّ، لأنه أخف من أحمر».

(١) هذا ما ذكره السيرافي في هامش الكتاب ٢/ ١٣٢. وقد ذكر الشيخ عضيمة - في تعليقه على هذه المسألة - أن المبرد قد اختار رأي سيبويه في تصغير «أحوى» ومنع صرفه فقال: وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير «أحوى» ما اختاره سيبويه وهو: أُحَيّ، بقلب الواو ياءً، ومنع الصرف، والسيرافي ينسب إليه أنه أبطل رَدّ سيبويه بِـ«أَصَمَّ»، وقال: إن أَصَمَّ لم يذهب منه شيء، لأن حركة الميم الأولى قد ألقيت على الصاد، ثم أخذ يرد على المبرد نقده، والواقع أن المبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتناول هذه المسألة: انظر: (الكامل ٣/ ١٩٣، والمقتضب ٢/ ٢٤٤-٢٤٥ تعليقة «٤»).

(٢) انظر: (الإيضاح ص٣١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٢-٥١٤).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٢١).

(٤) في اللسان (ذلل): «وذَلاذِلُ القميص، ما يلي الأرض من أسافله، الواحد ذُلْذُل، مثل قُمْقُم وقَماقم... والذَّلَيلُ، مقصور عن الذَّلاذل الذي هو جمع».
وفي الكتاب ٣/ ٢٢٨: ويقول بعضهم: جَنْدِلٌ وذَلَذِلٌ، بحذف ألف جنادل وذلاذل، ويُنَوِّنون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف».

(٥) الكتاب: ٣/ ١٩٤.

. . . .

ألاّ يكون قابلاً لتاء التأنيث وعلى هذا صرف قولهم: رَجل أُدابر[١]، وفيه الوصف، لقولهم: امرأة أُدَابِرَةٌ، بالتاء، فأوجب اختلال الوزن، لأن الفعل لا تدخله التاء على هذا الحد، وكذا أَرْمَلَ وَأَرْمَلة، وَيَعْمَل جِنْسُ يَعْمله، كُلُّه مصروف، وما كان مثله، لأجل دخول التأنيث.

وقال المبرد[٢]: «أرمل: اسم نُعِت به، والدليل على ذلك أَنَّك تُؤَنِّثُه، فتقول: أَرْمَلَة، ولو كان نعتاً في الأصل، لكان مؤنثه فَعْلاء، وكذا أَرْبع»، «وكان الأخفش[٣] لا يصرف أَرْمَل، ويَزْعُم أَنَّه نَعتٌ في الأصل، وليس على هذا القول أحدٌ من النحويين» وقال بعض المتأخرين: شرطه أن تكون أوله زيادة الفعل، غير قابل للتاء، ثم قال: «وهذا أولى من قول النحويين: أو يكون غالباً على الفعل، فإنه غير مستقيم لوجهين:

أحدهما: أنه إلى جهالة، إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلاّ بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفْعَال.

محمد: ليس الأمر كذلك، بل هو مضبوط، بما ذكرنا - ثم قال:

الثاني[٤]: باطل بأَفْعَل، فإن أفعل في الأسماء، أكثر منه في الأفعال، وهو مع ذلك مُعْتَبرٌ في مَنْع الصَّرف، فلو كان اعتباره بغلبته في الفعل، لم يمتنع أَفْعَل، لغلبته في الاسم، الدليل على ذلك، أنه ما من فعل ثُلاثيِّ إلاّ وله اسم، إما للتفضيل، وإما لغيره، وأَفْعَل لا يكون في الأفعال إلاّ في بعض ما جاء منه فِعل، وفي غير ذلك قليل»[٥].

(١) رجل أُدَابِر ورجل أُبَاتر: أي قاطع رحمه. (اللسان - دبر).

(٢) المقتضب ٣/ ٣٤١.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٤٢.

(٤)(٥) قال صاحب الهمع ١/ ٩٨: «والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب، لأنه يبطل بـ«أفعل» إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثي إلاّ وله أَفْعل اسماً إما للتفضيل أو لغيره».

. . . .

محمد: انظر اعتباره الثلاثي، كأنه ظن أن المراد بأفْعل هذا اللفظ، فلم يقف على مراد أهل هذه الصناعة. ليت شعري، فَأَفْعُل، نحو: أَمْثُل، وإفْعِل، نحو إضْرِب، ما يعتقد فيه، فقد صرحوا، بأنك لو سميت بـ«أَكْلُب» لم تصرف،/ وهو ليس بـ«أَفْعَل» ومضارع الرباعي والخماسي والسداسي وما حذف [١٠٩/ب] فاؤه، نحو، أَضَعُ، كيف الحكم عنده في جميع ذلك؟. وقوله: «غير قابل للتاء» أطلقه، ولم يقيده، وقال في موضع آخر قولاً قريباً: المعتبر زنة الفعل التي أولها زيادات الفعل، كـ«أحمر» ثم قال: «وهذا أولى من أخذنا الغلبة، وتَمَّمَهُ بما يشابه كلامه الأول في أَفْعَل، والثاني من وزن الفعل الذي يمنع الصرف، ما هو مختص بالفعل، نحو: ضُرِبَ، فإن هذا مثال لم يأت في الاسم إلاَّ شَاذّاً، فلا اعتبار به، فإن سَكَّنْتَ الرَّاء انصرف، فقلت: جاءني ضَرْبٌ، هذا مذهب سيبويه»[١] وأما المبرد[٢] فيقول: «ما تسكينه قبل التَّسْمِيةِ مُنْصَرِفٌ، وما تَسْكِينُه بَعْد التَّسْمِية فَلاَ يَنْصَرِف، لأنَّه في نية المنطوق به، وجميع أوزان ما لم يُسَمَّ فاعله - ما خلا المعتل الثلاثي - ومن الخاص فَعَّل، نحو ضَرَّب، وذا لم يأت في الاسم إلاَّ شَلَّم[٣] وهو اسم بَيت المَقْدِس وهو أعجمي، وبَقَّم[٤] لهذا الذي يُصْبَغُ به، وهو أعجمي أيضاً»، قال العجاج:

بِطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ فيها أَلَمُه كَمِرْجَلِ الصَّبَّاغِ جَاشَ بَقَّمُه[٥]

وخَضَّم، اسم رجل، وهو خَضَّم بن عمرو بن كلاب بن تميم[٦]، قال الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٠٨.

(٤) في اللسان (بقم): البَقَّم: شجر يُصْبغُ به، دخيل معرب.

(٥) من الرجز، ونسب للعجاج في الصحاح واللسان (بقم).

(٦) الصحاح (خضم)، والكتاب ٣/ ٢٠٨.

. . . .

لَـوْلا الإِلـه مـا سَـكَـنَّـا خَـضَّـمَـا وَلاَ ظَـلِـلْـنَـا بـالـمَـشَـائي قُـيَّـمـا[١]

يريد: بلاد خَضَّم، وعَثَّر اسمُ مكانٍ[٢]، قال زهير:

لَـيْثٌ بِـعَـثَّـر يـصطـادُ الـرِّجَـالَ إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرانِهِ صَدَقَا[٣]

وبذَّر: اسمُ مكانٍ[٤]، قال كثير:

سَقَى اللهُ أَمواهاً عَرفْتُ مَكَانَها جُرَاباً ومَلْكُوماً، وَبَذَّرَ والغَمْرَا[٥]

فأعلامٌ، والعلم يكون منقولاً، وما كان بوزن انْفَعَل، وسائرُ الأَفْعَالِ التسعة التي في أولها همزة الوصل[٦]، وما هو غير مانع ما ليس بالْغَالِب ولا المختص، نحو ضَربَ. إذَا سُمِّي به انْصَرف، لأن هذا يكثر في الأسماء والأفعال، فلم يكن الفعل أَوْلى به، وكذا جميع ما كان مُشْتَركاً[٧]، وعيسى بن

(١) من الرجز وورد غير منسوب في الصحاح واللسان (خضم).

(٢) انظر: (معجم البلدان - عثر) وفي اللسان: (عَثّر) موضع باليمن، وقيل: هي أرض مأسدَةٌ بناحية تبالة على فَعَّل، ولا نظير لها إلاّ خَضَّم وبَقَّم وبَذَّر.

(٣) البيت من البسيط، وقائله زهير في تهذيب اللغة ١٠/ ١٧٤ (كذب)، والصحاح واللسان (عثر).

(٤) في اللسان (بذر): وبذَّر: موضع، وقيل: ماء معروف قال كثير عزة:
سقى الله أمواها. . .
وهذه كلها آبار بمكة.

(٥) البيت من الطويل، وقائله كثير عزة في ديوانه ٢/ ١٨٠، والمنصف ٢/ ١٥٠، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١، والروض الأنف ١/ ١٠١، واللسان (بذر).
والشاهد فيه منع صرف (بذَّر) لموافقته من أبنية الأفعال ما لا نظير له في الأسماء، لأن فَعَّل بناء خاص بالفعل.

(٦) وهي: انفعل، مثل: انطلق، وافتعل، مثل: اجتمع، وافْعَلَّ، مثل: احْمَرَّ، وافْعَالَّ، مثل: احْمَارَّ، واستفعل، مثل: استغفر، وافْعَوَّل، مثل: اعلَوَّط، وافعوعل، مثل اعشوشب، وافْعَنْلَل، مثل: اقعنسس، وافْعَنْلَى، مثل: اسْلنقى، ومن الرباعي المزيد فيه افْعَنْلل مثل احرنحم، وافْعَلَلَّ، مثل اقشَعَرَّ.

(٧) قال صاحب الهمع ١/ ٩٨: وأما المشترك بينهما على **السواء**، ففيه مذاهب. =

. . . .

عمر لا يصرف رَجُلاً سُمِّي بـ«ضَرَبَ»، ويحتج بِقَوْل سحيم بن وُثَيْل:

أنـا ابـن جَـلاَ وطَـلَّاع الـثَّـنَـايَـا   متَى أَضَع العمامَةَ تَعْرِفُونِي[١]

فإنه لَم يَصْرِف «جَلَا»، وقال سيبويه[٢]: وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى، بـ«كَعْسَب»، وهو فَعْلَل من الكَعْسَبَةِ، وهو العَدْوُ الشَّديدُ مع تداني الخُطا، وخَرَّج سيبويه «جَلاَ» في البيتِ، على أَنَّه لم يُسَمَّ بالفِعْل خالياً عن الضمير، إنَّما سمّى بالجملةِ مَحْكِيَ، وقال الرماني:

ويجوز [أنْ][٣] يحكى وإنْ لم يكن فيه ضمير، لأن له حالاً قد استقرت قبل التَّسْمِيةِ، جاز لأجلها حكايةُ الحَال، أو تكون جملة غير مُسمًّى بها في موضع الصفة لمحذوف، تقديره: أَنَا ابن رَجُلٍ جَلاَ، وقد احتج لعيسى، أبو علي من جهة الْقِياس، بأَنَّ كونه فِعْلاً ثقلٌ ثانٍ، كما أنَّ التَّأْنيثَ كذلك، وكما أَنَّه لو سُمِّيَ بمؤنثٍ زائدٍ على الثلاثة مذكَّرٌ، لم يَنْصَرِف، فكذا ما كان في الأصل فِعْلاً،

=أحدهما: عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِلَ من الفعل أم لا؟ وعليه سيبويه والجمهور، لإجماع العرب على صرف كَسعَب، اسم رجل، وهو منقول من كَعْسَب، فَعْلَل، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا.

والثاني: تأثيره مطلقاً، وعليه يونس.

والثالث: يؤثِّر إنْ نُقِل من فُعِلَ، ولا يؤثر غيره، وعليه عيسى بن عمر. انظر: (الكتاب ٣/ ٢٠٦ - ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٧، وشرح الرضي ١/ ٦٤ والتصريح ٤/ ٢٥١ - ٢٥٢ «بحيري».

(١) البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي كما ذكر الشارح، وكما في الكتاب ٣/ ٢٠٦، والشعر والشعراء ٦٤٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٦، والخزانة ١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢. والشاهد فيه قوله: «جلا» حيث لم يصرف عند عيسى بن عمر، لأنه منقول من الفِعْل، ويراه سيبويه والجمهور، جملة محكية، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره. و«الجلا» هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة والسياق يقتضيه.

. . . .

ويقوي ذلك، تركهم «يزيد»، لما نقلوه وسموا به مُعَلاًّ على ما كان عليه في حال الفعلية، ولم توجب التسمية خروجه عن الإعلال، لثبات ذلك فيه قبل النقل، فكذا لا يوجب نقله إلى الاسمية، إزالة ما كان فيه من الثقل، وكونه ثانياً، فإذا انضم إليه التعريف لم ينصرف، ويدل على ذلك ما حكاه أبو الحسن(١) من قول بعضهم: يُعْفُر، فضم ولم يَصْرِف، فكما أن هذا اعتبر كونه فعلاً، كذلك عيسى بن عمر.

محمد: هذا في مقابلة النقل راجح، وقد حكاه سيبويه - على ما ذكرنا -.

مسألة: أَبان اسمُ رجلٍ لا ينصرف للتعريف والوزن: إن أخذ من بَانَ يَبِينُ، وإنْ أُخِذَ من أَبَنَهُ يَأْبُنُه إذَا ذكَرَه بسوءٍ، أو من أَبَّنَه، إذَا مَدَحَهُ بعد مَوْتِه(٢)، ينصرف، لأن الهمزة أصلية حينئذ، فيكون كـ«سَلاَمَ».

مسألة: إذَا سَمَّيتَ بفعل الأَمر، نحو، اضْرِب، قطعت همزته(٣) بخلاف ما لو سميت بـ«ابن»، لِأَنَّه قد صارَ من جِنْسِ الأسماء، ولم يُصْرَف للتَّعريفِ ووزن الفعل، وإن سميت، بنحو: قُمْ، رَدَدْتَ الواو المحذوفة، لتحرك الميم بحركة الإعراب، فزال التقاء/ الساكنين، وصرفت، لأنه بمنزلة سُؤل، فقلتَ: قُومٌ(٤). [١١٠/أ]

مسألة: قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾(٥)، أَوْلَى ليس بأفعل مِنْ كَذا، لأن أَبَا زَيدٍ(٦)، روى، أَولاةٌ الآن، إذا أوعدوا والتاء لا تدخل: أَفْعَل

---

(١) الأخفش: انظر: (المساعد ٣/ ١٣، والهمع ١/ ٩٩).

(٢) اللسان (ابن).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ١٩٨).

(٤) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٩).

(٥) سورة القيامة، من الآية (٣٤).

(٦) النوادر ص٢٦٠.

. . . .

من كذا، فَهو مِثْل: أَضْحَى وأَضْحَاةٌ، وأرمل وأرملةٌ وإنَّما تُرِكَ صَرْفُه، لأنه علمٌ على الوعيد، على وزن الفعل، وهو من وَلي يَلي أيْ: وليه الشر من أقطاره، وهو رفع بالابتداء، ولك خبره، ولا يكون أوْلَى اسماً للفعل[١]، ولك، مثل لكم من: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾[٢] لأنا لا نعلم اسماً للفعل ارتفع بالابتداء، وقالوا: أولاَةٌ الآن، فأعربوا، وخبر ذلك، الآن، قال ابن برهان: هذا قول، أي: الفتح.

مسألة: إذَا سَاوى تَصْغيرُ مَا يَنْصرِف ما لاَ يَنْصَرِف، لم يَنْصَرِف، كما لو سَمَّينا بِ«تَضارَبَ»، فإنه مَصْروفٌ، فإذَا صغرناه، قُلنا: تُضَيْرِبْ، لم ينصرف، لأنه صار على وزن الفِعل[٣]، كما إذا ساوى تصغير ما لا ينصرف، تصغير ما ينصرف انصرف، فأسود، إذَا صُغِّر تَصْغيرَ التَّرخِيم انْصَرفَ، فقلت: هذا سُوَيدٌ.

مسألة: لو سَمَّيْتَ بِ«هَرَاق» لم يُصْرَف[٤]، لأنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة، وكذلك هَرِق[٥]، فَأُجْرِي عَلَيْها حُكم الهَمْزَةِ.

---

(١) في الدر المصون ١٠/ ٥٨٣: وقال أبو البقاء هنا، وزن أَوْلَى فيه قولان:
أحدهما: فَعْلَى، والألف فيه للإلحاق. لا للتأنيث. والثاني: هو أَفْعَل، وهو على القولين هنا علم. ولذلك لم ينون، ويدل عليه ما حكى أبو زيد في «النوادر»: «هي أولاة» بالتاء غير مصروف، فعلى هذا يكون «أَوْلى» مبتدأ، و«لك» الخبر وأن يكون اسماً للفعل مبنياً ومعناه: وَلِيكَ شَرٌّ بعد شَرٍّ، و«لك» تبيين. وانظر: (الإملاء ٢/ ٢٧٥).

(٢) سورة الأنبياء، من الآية (٦٧).

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٠٠: «وإذا سميت رجلا بـ«تفاعل»، نحو: تَضَارب ثم حقرته، فقلت: تُضَيْرِب لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة تغلب، ويخرج إلى ما لا ينصرف».

(٤) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٤: «... جُعِل لهاء «هراق» ما لهمزة «أراق»، فيقال في المسمى: هَرَاق: هذا هَرَاقُ، ومررت بهَراقُ، كما يقال في: أراق: هذا أراقٌ، ومررت بأراقَ».

(٥) في الكتاب ٣/ ٢٠٠: «وكذلك هَرِق بمنزلة أَقِمْ».

. . . .

إذا سمّي بـ«ضربوا»[(١)]، والواو ليست ضميراً، قلت: هذا ضربون، قد جاء تلحق النون كما تلحقها في، أولى - إذا سميت به رجلاً - لأن الاسم إذَا كان فيه علامةُ الجمع، وجَب أن تكون معها النون، لأن النون عوض من الحركة والتنوين، وقد وجب الجر والتنوين بالتسمية، فمن قال[(٢)]: هذا مُسْلمون، في اسم رجل، قال: ضَربُونَ، ورأيت ضَرَبينَ، وكذا، يَضْرِبُوا إنْ سُمِّي به، قلت: يَضْرِبُونَ، فإن جعلت حرف الإعراب النون، في قول من قال: هذا مسلمينٌ، صَرَفْتَ، وأبدلت مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وإنما فعلت هذا حين لم يكن ضميراً، وكذا، لو سميت بـ«ضربا» ولم تجعل الألف ضميراً، لحقت النون، والاختيار أن تحكي لفظ التثنية، ويجوز أن تجعل الإعراب في النون، فيكون ما قبلها ألفاً على كل حال، تجريه مجرى عثمان، وإنْ سميته بـ«ضَرَبْنَ» أو يَضْرِبْنَ، ولم تعتقد النون ضميراً، لم تصرف، لأنه ليس له نظير في الأسماء، ففيه الوزن المختص والتعريف.

مسألة: إنْ سَمَّيْتَ بالأفعال، فما لم يسم فاعله، لم يُشَمّ حركة الأصل، بَلْ يُكسَرُ كَسْرةً خالصةً، لأن ذلك الإشمام إنما يكون في الأفعال، وكذا الحكم في المضاعف، نحو: رُدَّ، إنْ سُمِّي به[(٣)].

قوله: **(والوَصْفِيّة في [نحو][(٤)]: أحمر)** اعلم أن الوصف فرع على

---

(١) في الكتاب ٣/ ٢٠٩: «وإن سميت رجلاً: ضربوا، فيمن قال: أكلوني البراغيث، قلت: هذا ضربونَ قد أقبلَ، تلحق النون، كما تلحقها في «أولى» لو سميت بها رجلاً من قوله ﷻ: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾.

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٠٩ - ٢١٠).

(٣) قال ابن يعيش في شرحه ١/ ٦٠: ولو سميت بمثل: شَدَّ ورَدَّ، وقيل وبيع لا تصرف، لأن هذا إعلال لازم لرفض أصله، وهو عدم استعماله، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه والتحقق رَدَّ وشدَّ بـ«حَبَّ وَدَرَّ»، وقيل وتبع بـ«فيل وديك».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المفصل.

. . . .

الموصوف، لأنه يفتقر إلى وجود الموصوف[(١)]، وحدها - قد تقدم - وليستِ الصِّفَة مُؤَثِّرةٌ إلاَّ في أَفْعَل، ومع العدل. أما ما العلمية شرطه، فلا تجامعه الصفة، لأنهما متناقضان وهي ثلاث: التركيب والعجمة والتأنيث بالمَعْنَى والتَّاء، وأما الجمع فمستقل بمنع الصرف، وأما الألف والنون - فسيأتي الكلام عليه - ومع ألف التأنيث، واختلف في ضَابِط الوَصْفِ المَانِع.

فقيل: أَفْعَل الَّذِي مؤنثه فَعْلَاءَ، أو كان معه «مِنْ»، ملفوظاً[(٢)] بها أو مقدرة، ولم يُحْذَف من أوله، تحرز من: خَيْر وشَرّ. ونظر إلى أصله فلم يصرفه، فقال:

وغدوتَ خيرَ حناطة مني على نفسي وأرأف بي هنالك من أبي

فلم يصرف «خير» ويَخْرُج عن هذا الضَّابِط، ما ذكره سيبويه[(٣)] في: «أَدْهَم» إذا عنيت القَيْد، والخلاف في: أَجْدَل ورفيقيه[(٤)]، والذي الصفة الأصلية في «أفعل» كـ«أَحْمَر»، فإن كانت غير أصلية، انصرف، كوصفهم بـ«أربع» في: مررتُ بنسوةٍ أَرْبعٍ، ويدلك على وَصْفِهِ/ لا الصِّفَة به، قوله تعالى: ﴿مِنۡهَآ [١١٠/ب]

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه ١/ ٦١: «وأما الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علة في منع الصرف، لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدم على الصفة، كقولك مررت برجل أسمر، والصفة مشتقة، كما أن الفعل مشتق، فكان فرعاً كما أن الفعل فرع، فإذا انضم إليه سبب آخر منعا الصرف، نحو: أحمر... لا ينصرف للصفة ووزن الفعل».

(٢) مثل: أحسن منه.

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٠٠-٢٠١).

(٤) وهما: أَخْيَل وأَفْعَى، وفي شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢: «وأكثر العرب يصرف أجْدلاً، وهو الصقر، وأخْيَلاً، وهو طائر عليه نقط كـ«الخيلان»، وأفْعَى، لأنها أسماء مجردة عن الوصفية وضعاً، إلاّ أن بعضهم لحظ فيها معنى الوصفية، فمنعها من الصرف، وذلك في: أفْعَى أبعد منه في: أجدل وأخْيَل، لأنهما من الجَدْل وهو الشّر، ومن المخْيُول وهو الكثير الخَيْلَان، وأما أفْعَى، فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها، فأشبهت المشتق وجرت مجراه على ضعفٍ».

. . . .

أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[1]، وأجدل، وهو الصَّقَر، وأَخيْل: طائرٌ أخضر على جناحه لمعة بِخلافِ لَوْنِه، وأَفْعى، للحَيَّة، فالأَجْوَدُ الصَّرفُ، لبعد إرادة معنى الصفة فيها، ومن العرب من لا يصرف ويقولُ: أَجْدَل، من الجَدَل وهو شدة الخلق، وأَخْيَل من الخَيَلان، وأَفْعَى: أَفْعل، من فَعْوَة السُّم، كأنهم توهموا فيه معنى الخُبْث، فظنوا جَريَه صِفةً في الأصل، وقولهم: أَجَادِلٌ وجُدْلٌ، فَجَمعوه جَمْع الأَسْمَاءِ والصفات يُحقِّق الوجهين، وأَمَّا أَدْهَمُ، إذَا عَنيت القيد، وأَسْوَد، إذا عنيت الحيّة، والأَرْقَم إذَا عنيت الحية، فقال سيبويه[2]: «لم يصرف في معرفة ولا نكرة، لم يختلف العرب في ذلك». وقال في فصيح ثعلب: أَسْوَدُ سَالِخٌ، والأنثى أَسْوَدَةٌ[3].

محمد: عَدمُ صَرْفِه مع دخول التَّاءِ في مؤنَّثِهِ، وليس بعلم، مُشْكلٌ، إلاَّ أنْ يكون من تخليط الكوفيين، وذكر ابن بابشاذ[4]: «الأجودُ تَرْكُ الصَّرف، وقد أجاز بعضهم صَرْفُه».

محمد: يشهد لَه، قَوْلُهم: أَدَاهِم وَدُهْم، فجمعوه جَمْع الأَسْمَاءِ، والصِّفاتِ، ويمكن أن يقال: لما لم يكن قَولُهم: الأَبَاطِح مُخْرِجاً لَهُ عن الصفة وموجباً صَرْفه لَمَّا ظهر فيه مَعْنَى الوَصْفِيةِ، وأنها أصلية، فكذلك: أَدَاهِم، وكذا أقولُ في الأَراقِم، لكن رُبَّما كَثُرت الصفة في كلامهم واستعملت استعمال الأسماء حتى استغنوا بها عن الأسْمَاء، كما قالوا: الأَبْغَثُ، فهو صِفَةٌ جُعِلَ اسْماً وهو اسم طائر كالبُومَةِ[5]، وَأَمَّا أَفْعَل مِنْك، فما مَعه «مِنْ» لا

(١) سورة التوبة من الآية (٣٦).

(٢) الكتاب ٣/٢٠١.

(٣) في الصحاح (سود) قال الجوهري: «من جمع الأسود أسَاوِد، لأنه اسم، ولو كان صفة لَجُمِع على فُعُل، يقال: أسودُ سالخٌ، غير مضافٍ، والأنثى أسودة، لا توصف بسَالخة». ويقال للأسود: سالخٌ، لأنه يَسْلُخ جلده كل عام.

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب ١/٤٣٠، والتصريح ٤/٢٢٤ ت د. بحيري).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٠١، واللسان (بغث).

. . . .

يَنْصَرِف في معرفةٍ ولا نكرةٍ، بلا خلاف، لأن «مِنْكَ» الدالة على المفاضلة والوصف موجودة في الحالين، فإن حذفت «مِنْ» وسميت به، لم يحمل حذفها من أَنْ يكون تحقيقاً، وهو مراد، أو لا يكون مراداً، فإن كان مراداً، لا ينصرف سواء سَمَّيْتَ به أَمْ لم تُسَمِّ، ولذلك لم ينصرف «آخر» من قَوْله تَعالَى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾[1] لما كان معناه: آخر من الله، وأغنى عن «مِنْ»، كونه لا يجئ إلاَّ بعد ذِكْرِ أَوّل مِنْ جِنْسه قَد ذُكِر قَبْلَه، ولو تأخر حتى يكون بعده لكان «آخر» لذلك المتأخر، ولما استغنى عن «مِنْ» صار بمنزلة ما دخله الألف واللاَّمِ واستغنى بهما عن «مِنْ»، ومؤنثه كذلك، قالوا: أُخْرَى، فأنثوا لما صار، بمنزلة ما فيه الألف واللام، وقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾[2]، ليست على حدها في قولك: زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو. لأنه في الآية الكريمة قد جمع، فثبت أنه «منهم» على غير ذلك الحد، إنما هي تبيين، وقوله تعالى: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[3] لا يَنْصرف للعَدْل والوصف، لأنَّ أَفْعَل لا يكون مؤنثه فُعْلَى، إلاّ وقد عاقبت اللامُ «مِنْ»، نحو: الكُبرَى والكُبَر - على ما يأتي - وقيل: إن «أُخَر» معدول عن الآخَر، وفي جريه على النكرة إشكال، لأنه إذا كان معدولاً عن الآخِر، يقتضي أنْ يكون مَعْرِفَةً كـ«سَحَر» - على ما تقدم - وقال أبو علي[4] في الجواب: ما لم تظهر الألف واللام في صدره لم يتعرف «أُخَر».

---

(١) سورة المؤمنون من الآية (١١٧).

(٢) سورة الجمعة من الآية (٣).

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٤)، (في الدر المصون ٢/ ٢٧٠): «أُخَرُ» صفة لأيام، و«أُخَرُ» على ضربين: ضرب جمع «أُخْرى» تأنيث «آخر» الذي هو أفعل تفضيل، وضَرْب جمع «أُخْرَى» بمعنى: آخِرَه، تأنيث «آخِر» المقابل لـ«أول» ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾، فالضرب الأول لا ينصرف، والعلة المانعة له من الصرف الوصف والعدل».

(٤) انظر: (شرح الرضي ١/ ٤٢).

. . . .

محمد: ويُشكلُ بِقَول كُثَيِّر:

صَلَّى على عَزَّةَ الرَّحمنُ وابْنَتِهَا [لَيْلَى][١] وصَلَّى على جَارَاتِهَا الأُخَرِ[٢]

وقيل[٣]: بل معدول عن آخر من كذا، وأوردوا بأنه جرى وصفاً على الجمع، فيقتضي أن يكون جمعاً، وأجيب بأنه معدول، قال سيبويه[٤]: «قلتُ: فما بالُ آخَرَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟. فقال: لأنها خالفت أخواتِهَا وأَصْلَها، لأنها بمنزلة الطُّوَل» على ما ذكرنا، وإنْ حذفت «مِنْ» ولم ترد، انْصَرفَ في النكرة بعد التَّسْمية، بلا خلاف، لأَنَّ الذي كان به وَصْفاً ليس بموجودٍ، ولا في حكم الموجود: ومن تبين بها المَفْضول، وليست بمانعتِهِ التنوين، كما تمنعه الإضافة، كما ذهب إليه الكسائي، لأن خيراً مِنْكَ، وَشَرّاً مِنْكَ مُنْصرِفٌ، وإنْ وجدت مِنْكَ، إنما المانع الوصفُ والوزنُ، وإذا صغرت، أَفْعَل، لم يَنْصَرِف، لأن الوصف باقٍ والوزن، بدليل، ما أَحْسَنَ في التعجب، ثم ذكر بعد الوَصْفِ العدل، لتأثيره مع الوصف في مثنى.

قوله:/ **(والعدل من[٥] صيغة إلى أخرى في [نحو][٦] عُمر، وثَلاث)**. [١١١/أ]

محمد: العدل، مصدر عَدَل يَعْدِلُ، والمَعدُول فَرْعُ المعدول عنه، لأَنَّ العَدْلَ: أن تلفظ بكلمة وتريد أُخْرَى، والأصلُ إذا لفظت بكلمةٍ أن تريدها لا غيرها. قال سعيد بن مسعدة[٧]: «إنهم نووا في هذا العدل أنْ يبنوه على الأصل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من مصادر التخريج.
(٢) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في البحر المحيط ٢/ ٣٤، والدر المصون ٢/ ٢٧١، وقد نسبه الشاعر إلى كثير، ولم أجده في ديوانه.
(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٠).
(٤) الكتاب ٣/ ٢٢٤.
(٥) في المخطوطة «عن» والمثبت من المطبوع.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.
(٧) الأخفش الأوسط، انظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٩ ت فائز فارس).

....

ثم عرض له هذا البِنَاءُ بعد النِّيةِ»، وحُطَم، قَصَدُوا - أولاً - أَنْ يَبْنُوه هذا البِنَاءَ، والذي يكشف عن مَغْزَاهم بالعَدْلِ، أَنْ نَتَصوَّرهم بصورةِ مَن غَدا سائراً في طريقٍ لغايةٍ وقعت له، ونظر إليها، ثم عَدَل عنها إلى غايةٍ أُخْرَى، لا على السمتِ المُسْتَطْرَف، ففتَح بذلك طريقاً، فصار إلى المراد طريقانِ، والعدولُ كانَ في الأصل لغرضٍ زائدٍ، فالأُولَى: عَامِرٌ، والثانية: عُمَر، قال ابنُ بَرْهَان[1]: «عُمَرُ» أبلغُ من «عامرٍ»، كما كانَ: «رَحمان» أَبْلَغ مِنْ: «راحم»[2]، والجاري على «رَحْمٰن»: «راحم»، وعلى «عُمَر»: «عامر»، وقال أبو علي[3]: «كان ينبغي أن يقع الاشتقاق لـ«عمر» من المصدر الذي اشتق منه «عامر»، فلما اشتق، «عمر» من «عامر» سُمِّي معدولاً، ولو كان على القياس مشتقاً من المصدر لسُمِّي مشتقاً»، وقال شيخي موفق الدين بن يعيش[4] رَحِمَهُ اللهُ: «الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدلٍ، أنَّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخِذَ من الأَوَّل، كـ«ضَارِب» من الضَّرب، فذا ليس بعدلٍ، لأنه اشتق من الأصل، بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدلُ [هو][5] أنْ تريد لفظاً ثُمَّ تعدل عنه إلى لفظٍ آخر، فيكون المسموع لفظاً، والمراد غيره»، «والمعدول بابه السماع، ألاّ ترى أنهم لم يقولوا في: «مَالِك»: «مُلَك»، كما قالوا: «عُمر»، وهو من قبيل المرتجل، لأنه يُغَيَّر في أصل حال العلمية، ولو نُكِّرَ انصرف».

وقال ابن خروف في: عُمر وزُفر وقُثَم، ولو كانت مُرْتجلَةً، لَصُرِفَت لا محالة.

---

(١) شرح اللمع ٢/ ٤٥٠.

(٢) في المخطوطة: «رحيم» والمثبت من المطبوع.

(٣) انظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٩).

(٤) شرح المفصل ١/ ٦٢.

(٥) ما بين المعقوفين من المطبوع.

. . . .

محمد: يُفارق المرتجل من جهة أنه، إذَا قيل: عُمَر كان المراد: عامر، ويشبه المرتجل من جهة.

وقال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: «ذهب قوم إلى أنه معدول عن النكرة»، وقال ابن السراج[١]: «فَأَمَّا ما عُدِل في حال التعريف، فنحو: «عُمَر»، عُدِل عن «عامرٍ»، لأن هذا البناء لم يكن إلاّ في حال التعريف، كما وقع: فُسق في النداء في، يا فُسَق، إذا أرادوا: يَا فَاسِق».

قوله: **(لأن هذا البناء)**، يُريدُ فُعَل المَعدُول، وليس يريد مُطْلَق فُعَل. لأن هذا الوزن يرد في غير الأعلام على ما بينه.

وإنَّما مَنع العَدْلُ الصَّرفَ، لأنه تغيير للاسم يخرجه عن التمكن أنه ثان على غير تقدير أنه أصل في بابه، لكن على طريق المضمن بغيره والمغَيَّر عن صورته، فبعض تمكنه لتغيره عن صورته بما ليس له بأصل كي يطرد في بابه، والعدل يكون على ضروب:

منها: في فُعَل، فاعلم أن فُعَل كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً، فهو مصروف وفُعَل عَلى أَقْسامٍ أربعة:

منها: منصرفة اسم جنس كـ«نُغَر»[٢]، جمع تكسير كـ«غُرَف». ومصدر كَـ«هُدًى»، وصفة، كـ«حُطَم»، ويكون معدولاً في ثلاثةٍ عن «فاعل» كـ«عُمَر» إذا لم يكن منقولاً مِن جَمْع عُمْرة، فهو حينئذ منصرفٌ، وإذا أريد به «عامر» لم ينصرف للعدل والتعريف، ونحو: «ذُفَر» إنْ أُريدَ بِه «زافر»، لم ينصرف للعدل والتعريف، وإن أريد أَنَّه منقولٌ من قول الشاعر:

---

(١) الأصول ٢/ ٨٨.

(٢) في اللسان (نغر): «النُّغَرُ: فِراخُ العصافير، واحدته نُغَرَةٌ مثالٌ: هُمَزة، وقيل: النُّغَر: ضربُ من الحُمَّرِ، حُمْرَ المناقير وأصول الأحناك...».

. . . .

. . . . يَأْتي الظُّلاَمَةَ مِنْهُ النَّوفلُ الزُّفَرُ(١)

انصرف، لأن أصله الصفة، كما لو سُمِّي بـ«حُطَم»، وقُرِئَ قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾(٢) بالتنوين(٣). فهو كـ«صُرَر» وبِغَير تنوينٍ(٤)، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه علم مؤنث، لأنه اسم بقعة، فلذا لم ينصرف.

الثاني: أن يكون معدولاً عن: «طاوي»، ففيه العدل والتعريف، فإن قيل: إنَّ طاوياً، لم يستعمل في هذا؟، قيل: لا يمتنع أن يُقدَّر مما لَم يُسْتَعْمَل.

ولُبَد: اسم النسر المعروف، يجوز صرفه وترك صرفه، لأنه يحتمل أن يكون منقولاً من الصِّفة، من قَوْله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾(٥)، وأن يكون معدولاً عن «لا بد» فلا ينصرف كـ«ذُفَر» في حَالَيْهِ.

وَجُشَم وثُقَل وقُثَم: لم تقع إلاّ معرفة، فهي غير منصرفة، ألاَ ترى أنه لا يقال: القُثَم، ولا الجُشَم، واعلم أنه إنما حكم على هذا بالعدل، لأن العرب منعته الصرف، ولا يمنعون إلاّ لعلتين، وليس فيه في الظاهر إلاّ/ العلمية، [١١١/ب] فحكم بالعدل لإمْكانِهِ، ولولاه للزم خَرْمُ قاعدةٍ، وذكر ابن الحاجب(٦): «أنه

---

(١) عجز بيت من البسيط، وقائله أعشى باهله في الأصمعيَّات ص٩٠، وأمالي المرتضى ٢/ ٢١، وجمهرة اللغة ص٧٠٦، ٩٧١، ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، وصدره:

أخو رغائب يُعْطيها ويَسْألها . . . .

والشاهد فيه قوله «الزفر» منصرفاً، لأن أصله الصفة، بمعنى: السيد.

(٢) سورة طه، من الآية (١٢)، والنازعات، من الآية (١٦).

(٣) قراءة الكوفيين وابن عامر. انظر: (الحجة ص٤٥١، والشواذ ص٨٧، والنشر ٢/ ٣١٩، والإتحاف ٢/ ٢٤٥، والبحر المحيط ٦/ ٢٣١).

(٤) قراءة بقية القراء. انظر: (الدر المصون ٨/ ١٦).

(٥) سورة البلد، من الآية (٦).

(٦) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٤، والمساعد ٣/ ١٧، والهمع ١/ ٨٨).

. . . .

قد جاء، أُدَد مصروفاً».

محمد: قال سيبويه: «والعرب تصرف أُدَداً» انتهى، فلذا لم يحكم عليه بالعدل فإن قيل: فما فائدة العدل؟.

فالجواب: أن «عُمَر» أخصَر من «عامر» وقيل: له فائدتان: توكيد المعنى المشتق منه في المسمى بالعمارة، والزُّفَر.

الثاني: الإعلام بأنَّ عامراً لا يُرادُ به الوصف، بل التَّسمية، وقال السيرافي[١]: «إنَّ فُعَل مَعْدولٌ عن فاعل، و«فُعال» عن «فَاعِلَه» معنى مفهوم في كلامهم، يريدون به التوكيد والمبالغة» ابن الحاجب[٢]: «فلو سُمِّي بـ«فُعَل» ما ليس مُسَمَّى به في لغة العرب وَلَم تَثْبت كيفية استعماله، فقيل: الأولى منع الصرف إجراءً له على الأكثر، وقيل: الأولى صرفه، لأنه القياس، وتقدير العدل على خلاف القياس، وفي كلام سيبويه ما يدل أَنَّه إن كان مشتقاً من «فعل» مُنِعَ، وإلاّ صُرِف، فإن حَقَّرْتَ صرفت، لِأَنَّ فَعِيلاً لا يكون في المحدود، فلما حقرت غَيَّرتَ البِنَاء الذي جاء محدوداً عن وَجْهِهِ، ومما هو معدول: جُمَع وَكُتَع وبُضَع، فقال بعض المتقدمين[٣]: جُمَع مَعْدولٌ عن: جُمْع لأن قياس أحْمَر وحُمْرا، فُعْل، فيجب أن يكون جُمْعاً - ساكن العين - عُدِلَ إلى جُمَع - مُحَرَّك العين - وقيل[٤]: ليس هذا من باب حُمْرا، لأن أحْمَر

---

(١) في هامش الكتاب ٢/ ١٤ (بولاق) قال السيرافي: «اعلم أنَّ فُعَل الممنوع من الصرف على ثلاثة أوجه وكلهن معدول، والعدل فيهن مختلف. فأولها: باب عمر، وقد تقدم.
والثاني: جمع وكتع، وهما معرفتان معدولتان على غير معنى عَدْل عُمَر وبابه، لأن عُمَر معدول عن عامر الذي هو معرفة. . .».

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٥.

(٣) هو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور، انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥، والمساعد ٣/ ٣٥، والهمع ١/ ٩٠).

(٤) انظر: (المساعد ٣/ ٣٥).

. . . .

وحُمْراً صفة، وأجْمَع وجُمْعاً ليس بصفةٍ، ولأن «أحمر» وبابه لا تجمع بالواو والنون على المختار، وهذا الجمع بالواو والنون، ويحتمل أن يقال: ليس بِجمْعٍ، بل صفةً مُرْتَجلةً كهذين على قولٍ، واسماً لم يصح تنكيره وعلى قول من جعله عوضاً من الإضافة لا إشكال. وقيل: لا يصح أن يكون كـ«أحْمَر وحُمْراً»، لأنه لو كان كذلك، لما اختص بالمؤنث، ألاَ ترى أن حُمْراً، يقع على المذكر والمؤنث، ولا يكون في العدل اختصار، بل فيه زيادة. حركة، والصحيح[١] أنه معدول عن «فَعَالَى»، لأن جَمْعَا، كـ«صحرا» و«صحراء» يُجْمَع عَلى صَحَارَى، فكذا قِياس جَمْعَا جَمَاعَى، ثم عُدِل إلى جُمَع، فلذا اختص بالمؤنث وَوجد في عدله اختصار، وهي فائدة تصلح أن يَكون العدل لأجلها، وإذا سميت بـ«جُمَع»، لم يصرف للعلَمِيّة والْعَدْلِ[٢]. وقال الأخفش: إنه ينصرف، لأنه إنما عُدِل في حال التوكيد، لا في حال التسمية، ولو سميت بـ«فُسَق ولُكَع» من قولك في النِّداء: يا فُسَق، لصرفت، لأن هذا الضَّرْبَ لم يُعْدَل إلاّ في حال نِدائِه، فليس فيه سوى التعريف[٣].

الثالث: «أُخَر» - تقدم الكلام عليه - فهذا «فُعَل» الذي لا ينصرف، وبقي فُعَل، نحو: فُسَق، وهو مَبْني وموضعه النداء[٤]، ويجيء العدل في غير

---

(١) واختيار ابن مالك أن تكون معدولة عن فَعْلاوات، قال في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥. «وأما العدل فعن «فَعْلاَوات»، لأنه جمع «فعلاء» مؤنث «أفعل» وقد جمع المذكر بالواو والنون، فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء كـ«أفْعَل» و«فعلَى». ولكن جيء به على «فُعَل»، فعلم أنه معدول عن «فعلاوات»، وليس معدولاً عن «فُعْل» كما قال الأخفش والسيرافي، لأن «أَفْعَل» المجموع بالواو والنون، لا يجمع مؤنثه على «فُعْل» بسكون العين، ولا هو معدول عن «فَعَالى»، لأن «فَعْلاء» لا يجمع على «فَعَالَى» إلاّ إذا لم يكن له مذكر على «أفْعَل» وكان اسماً محضاً كـ«صحراء».

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٢٤).

(٣) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٥، والهمع ١/ ٩١).

(٤) في الهمع ١/ ٨٩ - ٩٠: «فُعَل المختص بالنداء كـ«فُسَق، وغُدَر، وخُبَث، ولُكَع، فإنها معدولة عن: فاسق، وغادر وخبيث وألْكَع، فإذا سُمّي بها امتنع صرفها للعملية ومراعاة اللفظ =

. . . .

«فُعَل»، في «فَعَالِ»[١] ويأتي في المَبْنِيَّاتِ، وأما قَطَامِ على لغة من أعرب، فهو كـ«عُمَر» في المذكر، وفي «سَحر»، وتقدم.

قوله: (ثَلاث) يقال فيه لفظان، «فُعَال» و«مَفْعَل»، أُحَاد، قال الشاعر:

مَنَّتْ لَكَ أَنْ تُلاَقِينِي المَنَايا أُحَادَ أُحَادَ في شهرٍ حلالِ[٢]

ومَوْحد، قال الشاعر:

ولكنَّما أَهْلِي بوادٍ أَنِيسُهُ ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[٣]

وثُنَاء - ولامه ياء من ثنيت - ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث ورُباعْ ومَربَع، وفي الزيادة إلى العشرة خِلاَفٌ[٤]: ثنا الشيخ الثقة أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البناء سنة عشرة وستمائة، قدم علينا حلب فسمعنا عليه «صحيح البخاري» وغيره، قال: ثنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إسحاق الشجري الهروي، عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداوودي، عن أبي

=المعدول، فإن نكرت زال المنع، وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية أيضاً».

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٦-١٤٧٧، وارتشاف الضرب ١/ ٤٣٦).

(٢) البيت من الوافر، وقائله عمرو ذو الطلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٧٠، وجمهرة اللغة ص١٠٢، ولسان العرب ١٢/ ١٥١ (جمم)، والمعاني الكبير ص٨٤٠.
والشاهد فيه قوله: «أُحاد أُحاد» حيث ورد معدولاً عن «واحد واحد».

(٣) البيت من الطويل، وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ٣/ ٢٢٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٥، وجمهرة اللغة ص٧٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥.
والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» حيث منعا من الصرف، لأنهما صفتان معدولتان عن «اثنين اثنين» و«واحد واحد».

(٤) اختلف في القياس على ألفاظ العدد من فُعَال ومَفْعَل على ثلاثة مذاهب.
أحدها: لا يجوز القياس على ما ورد منها، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب وهو رأي البصريين.
والثاني: جواز القياس على ما ورد منها، لوضوح طريق القياس فيه. وهو رأي الزجاج والكوفيين.
والثالث: جواز القياس على ما سمع من فُعَال، لكثرته دون مَفْعَل لقلته. انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٥-١٤٤٨، وارتشاف الضرب ١/ ٤٣٧، والهمع ١/ ٨٤).

. . . .

محمد عبدالله بن أحمد السرخسي، عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الزيري عن أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، قال في «صحيحه» في سورة النساء: «ولا تُجاوزُ العربُ رُباعَ»(١).

محمد: النقل عن النفي فيه شيء، لأن حاصله، أنني لم أسمع، وهذا لا يدل على أنه لم يكن، وقد أجازه/ قوم إلى: عُشَار، وذكر الواحدي عُشَارَ ومَعْشَر، وقد جاء في شعر الكميت: [١١٢/أ]

فلم يَسْتَرِ يثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجالِ خِصالاً عُشَارَا(٢)

وفي شعر خداش بن زهير:

تظل الطير عاكفة عليه ... مرنَّقة وانجية عُشَارا(٣)

وقال آخر:

هنيئاً لأَرْبَابِ البُيوتِ بُيُوتُهم ... وللآكلين التَّمْرَ مخمَسَ مَخْمَسا(٤)

وذكر السخاوي(٥): «منهم من يقول: مَوْحد إلى مَعْشَر، ومنهم من يقول:

---

(١) صحيح البخاري، حاشية السندي ١١٧/٣، كتاب تفسير القرآن - سورة النساء. قال البخاري: «قال ابن عباس: «يستنكف» يستكبر، وقال غيره: «مثنى وثلاث» يعني: اثنين، وثلاثاً، وأربعاً لا تتجاوز العرب رَبَاع».

(٢) البيت من المتقارب، وهو للكميت كما ذكر الشارح في ديوانه ص١/ ١٩١، وأدب الكاتب ص٥٦٧، ولسان العرب (عشر) ٤/ ٥٧٢، وخزانة الأدب ١/ ١٧٠.
والشاهد فيه قوله: «عُشاراً» حيث عُدِل هذا اللفظ عن «عشرة عشرة».

(٣) البيت من الوافر.

(٤) البيت من الطويل، وقائله أبو العطريف الهدَّادي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٢.
والشاهد فيه قوله: «مَخْمَس» حيث عُدِلَ عن «خمسة خمسة»، وفيه شاهد آخر وهو قوله: «هنيئاً» حيث جاء بمعنى: هنئت.

(٥) في التصريح ٤/ ٢٢٩: «ونقل السخاوي أنه يُعدَلُ أيضاً إلى «فُعْلاَن» بضم الفاء. من الواحد إلى العشرة كقوله:

طاروا إليه ذَرَفاتٍ ووُحْدَانا».

. . . .

أُحَاد إلى عُشَار، ومنهم من يقول: وُحْدَان وُثْنَان إلى عُشْرَان، وحكى الحريري في «دُرَّة الغَوَّاص» روى خلف الأحمر، أنهم صاغوا هذا البناء مُتَّسِقاً إلى عُشَار، وأنشد ما عُزِي فيه إلى أنَّه موضوعٌ منه أبياتاً من جملتها[1]:

وثُلاثاً ورُبَاعاً وخُمَاساً فاطَّعَنَّا

وسُدَاساً وسُباعاً وثُمَاناً فاجْتَلَدْنَا

وتُساعاً وعُشَاراً فَأَصَبْنا وأُصِبْنَا

ولا ينصرف هذا، لأنَّه مَعدولٌ وصفةٌ[2]، أمَّا عدله، فهو معدولٌ عن لفظ العَدَدِ مُكَرَّراً، وقال الجوهري في «صحاحه»[3] فيما أخبرنا به الشيخ الثقة الصالح أبو العباس أحمد بن عبدالله بن علوان الأسدي بحق سماعه من الفقيه أبي محمد عبد الدائم بن عمر الكناني العسقلاني، عن أبي البركات محمد بن حمزة العرفي، عن أبي القاسم علي بن جَعْفَر السَّعْدِيّ المَعْرُوف بابن القَطَّاع، عن أبي بكر محمد بن عبد البر اللغوي عن أبي محمد إسماعيل بن محمد النيسابوري، عن أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، قال: إذا قلت: الخَيْلُ مَثْنى، فالمَعْنَى: اثنين اثنين، أي جاؤوا مُزْدَوجين، وكذا جَميعُ مَعْدُول العَدَدِ.

محمد: فـ«أُحادُ» معدولٌ عَنْ، وَاحدٍ واحِد، وقال المهدوي[4] في «تفسيره» في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[5] اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة،

---

(١) انظر: (الهمع ١/ ٨٥).

(٢) انظر أقوال العلماء في سبب صرفها في: (الدر المصون ٣/ ٥٦٣-٥٦٤).

(٣) الصحاح (ثنى).

(٤) هو أحمد بن عمار المقري، كان مقدماً في القراءات والعربية من مصنفاته «تفسير القرآن الكريم»، توفي سنة (٤٤٠). انظر: (إنباه الرواة ١/ ٩١، والبغية ١/ ٣٥١).

(٥) سورة فاطر، من الآية الأولى.

....

وأربعة أربعة. وقال الزجاج[١]: معناه: اثنين اثنين، فإن قيل: تكريرهم لهذا المعدول يشعر بأنه معدول عن غير مكرر، كما جاء في البيت الذي أنشدته، وكما جاء في الخبر «صلاة الليل مثنى مثنى»[٢].

فالجواب: أن تكرير مثنى - في الخبر - للمبالغة والتوكيد[٣]، فكأنه قيل: صلاة الليل اثنان اثنان، اثنان اثنان، فكرر أربع مرات، لأن مثنى بمنزلة: اثنين اثنين، وهذا التكرير بمنزلة: ضَرَبْتُ زَيْداً زيداً، فإذا كررت: اثنين اثنين، فالتكرير مَعْنويّ، لِقَصْدِكَ اثنين بعد اثنين، ولو كان لفظيّاً، لكان سقوطه وثبوته واحداً، ولا شبهة في أنَّ المعنى يتفاوت، بخلاف: «مَثْنَى» الثَّاني في الخَبر[٤] وجاز تكرير «مثنى»، وإن قَبُح تكرير اثنان أربع مرات، لأن «مثنى» أخصر، لأنه مفرد وإن كان للمبالغة، فلا ينفي مما ذكرنا من أنه معدول عن المكرر، وإذا ثبت ما ذكرناه، فاعلم أَنَّه لا يجوز أن تَعْدِلَ عن غير مكرر، فلا يقال: أخذتُ ثَلاثَ دَرَاهِمٍ، على معنى: ثلاثة دراهمٍ، وقال عبد القاهر[٥]: فإن جاء شَيءٌ منه في الشِّعر معدولاً من غير أنْ يكونَ فيه مَعْنَى التَّكرير، كان على خلاف ما يَنْبَغي وَلِذَا عيب قولُ المتنبّي في مدحه علي بن إبراهيم التَّنوخي:

أُحَادٌ أم سُدَاسٌ في أُحَادِ[٦] ....

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٥.

(٢) أخرجهُ أبو داود في الصلاة ٢/ ٨٠، وابن ماجة: في الاقامة ١/ ٣٧١، والإمام أحمد في مسنده ١/ ٢١١.

(٣) انظر: (التصريح ٤/ ٢٣٠).

(٤) يعني: «صلاة الليل مثنى مثنى».

(٥) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠١٠ - ١٠١١).

(٦) صدر بيت من الوافر وقائله المتنبي في ديوانه ص٨٥، وشرح العكبري ١/ ٣٥٣ وعجزه:

.... لُيَيْلَتُنَا المنوطة بالتنادِ

المنوطة: المتعلقة، والتناد: يوم القيامة، لأن النداء يكثر فيه، وقوله: أُحاد: اختلف في هذا =

. . . .

لأنَّه أَقَامَ: أُحَادُ مقام واحدةٍ غير مكرر، وَكَذا سُدَاسُ، وفي البَيْت غير هذا ممَّا هو مَرْدودٌ عند العلَماء(١)، وكذا قوله:

جَاءَتْكَ تَطْفَحُ وهي فَارِغَةٌ   مَثْنَى بِهِ(٢) وتَظُنُّها فَرْدَا(٣)

أوقع «مثنى» موقع اثنين غير مكرر، وقال أَبو عليّ في «الأغفال»: لا يوهمنا قول النحويين أَنَّه عُدِلَ عن اثنين اثنين، أَنَّهم يُريدونَ بـ«مثنى» العدل عنهما، إنَّما ذاك تفسير اللفظة المعدول عنها، كما يفسرون قولهم: «هو خَيرُ رجُلٍ في الناس، وَهُما خَيْر اثنين في الناس»، أَنَّ المعنى: هما خير اثنين، إذا كان الناس اثنين اثنين، وخَيرُ النَّاسِ، إذا كان النَّاسُ رَجلاً رجلاً، فكذلك يريدون بقولهم: «مثنى» المعدول عن اثنين اثنين، أَنَّه مراد بِهِ: اثنين اثنين، لا على اللفظين جميعاً، وإنما المعدول عنه لا يكون إلاّ اسْماً مفرداً، كالمعدول، ألاَ ترى أن جميع المعدولات أسماء مفردة، كما أن المعدول عَنْها كَذلِكَ.

محمد: لقد بَيَّن الشيخُ أبو عليّ كلَّ البَيان هنا، لأنَّ العَدل نوعٌ من الاشتقاق فلا يكون من كلمتين، وَأَمَّا: عَبْشَمِيَّ وعَبْقَسِيّ، فمن القلة بحيث / لا ينظر إليه، [١١٢/ب]

=اختلافاً كثيراً، والمشهور، أن هذا البناء لا يكون إلاّ الأربعة، نحو: أُحاد وثناء وثُلاَث ورُباع، وجاء في الشاذ إلى عشار. وقال قوم: لا يستعمل أُحاد في موضع الواحد، لا يُقال: هو أُحاد، وإنما يقال: جاؤوا أُحَاد أحاد، وسُدَاس، نادر غريب، ولا يستعمل في موضع ستة.

(١) من ذلك، حذف همزة الاستفهام في «أحاد» إذ المراد أأحاد، وليس ذلك بالفصيح، وإنما يقع في ضرورة الشعر، وقوله: بالتناد، يريد: يوم التناد، فحذف.

(٢) «به» من الديوان وفي المخطوطة «بها».

(٣) البيت من الكامل وقائله المتنبي في ديوانه ص٢٣، وشرح الديوان للعكبري ٣٢٥/١ طفح الشيء، امتلأ وفاض. والبيت ورد ضمن أبيات من قصيدة يمدح فيها عبدالله بن خلكان وقد أرسل إليه بـ«جام» فيها هدية، فرد إليه الجام وكتب عليه أبياتاً منها هذا البيت، ومعناه: يريد أنها جاءتك مثنى بالحمد يريد بالأبيات التي عليها وهي فارغة، فأنت تظنها فرداً، هي مثنى، وتظنها لا شيء معها، وهي مملوءة بحمدي وشكري.

....

وإن اشتق بعض أهل اللغة من كلمتين، فليس تحقيقا عند أهلِ النظر، قال سيبويه[١]: وسَأَلْتُه عن أُحَادَ[٢]، فقال: هو بمنزلةِ: أُخَرَ، إنَّما حَدُّه واحداً واحداً[٣]، فجاء محدوداً عن وَجْهِه، فتُرِكَ صَرْفُه.

قلتُ: أفتصرِفُه في النكرة؟ قال: لا، لأنَّه نكرة [يوصف به نكِرةً][٤]، وقال: قال أبو عمرو في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[٥] صِفَةٌ، كأنَّك قلت: أُولي أجنحةٍ اثنين اثنين، وتصديق قول أبي عمرو، قول سَاعِدَةَ بن جُؤَيَّةَ:

.... ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[٦]

أَمَّا بيانُ تحقيق العَدْلِ، فتقدَّم، وأَمَّا الوَصْفُ، فَهذا المَعدُول لزمَ الوصفِيَّة، إذ لا يقال: جَاءَنِي ثلاث، إنَّما يقال: جَاءَني رجالٌ ثلاث، وإنما امتنعوا من أنْ يُجروه غير صِفةٍ، لأنه معدول عن مكرر، كما ذكرنا، وكما لا يجوز: جَاءَنِي ثلاثَةٌ ثَلاثَةٌ، لِأَنَّه لا يكون إلاّ تَابِعاً لشيءٍ، فكذلك ثلاث، فلما لم يقع إلاّ تَابِعاً، إمّا وصفاً أو غير وصفٍ، كقولك: خرجَ القومُ مَثْنَى. فَلِذا، قَال النحاةُ: إنَّهُ صفةٌ، واعتُدَّ فيه بالوصْفِية، فصارت سَبباً، بخلافِ: أَرْبَعٍ، إذْ كانت الصِّفةُ في أربعٍ عارضة، فَهَذا هو القَولُ المُتصوَّر في منع صَرْفِ، مَثْنَى، وَبابُه[٧].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٢) في الكتاب ٣/ ٢٢٥: «وسألته عن: أُحَاد، وثُنَاء، ومثنى، وثُلاث ورُبَاعَ، فقال:».

(٣) في الكتاب: «واثنين اثنين».

(٤) ما بين المعقوفين من الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٥) سورة فاطر من الآية الأولى.

(٦) عجز بيت من الطويل سبق تخريجه.

(٧) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧: «وامتناعها من الصرف عند سيبويه، وأكثر النحويين، للعدل والوصفية، ومنهم من جعل امتناعها، للعدل في اللفظ وفي المعنى. أما في اللفظ فظاهر.
وأما في المعنى، فلأن مفهوماتها تضعيف لأصولها، فأدنى المفهوم من «أُحاد» و«موحد»: =

. . . .

وقيل[١]: إنه عُدل في اللَّفظ والمعنى، فكأن فيه عدلين، أما عدل اللفظ فذكر في القَوْل الأول، وأمَّا عَدْلُ المعنى، فتغيير العِدّة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك.

محمد: يلزم من هذا القول ألاَّ يكون معدولاً عن المكرر، ولَعلَّ قائل هذا نظر إلى: أنَّ ثلاثة، وأربعة، من جملة الأسماء، وإذا عُدلت لَزِمَتْ الوَصفِيَّة، وليس ذا بشيءٍ، لأنَّ أسماء العَدَدِ يُوصفُ بها كثيراً، فإذا عُدِلت كانَتْ صفةً، وليس العَدلُ بمغيِّر معنًى، إنَّما يغيِّر اللفظ، ولو كان يَكونُ في المعنى كاللفظ معدولاً. للزم أن يكون المعنى في «عُمَر» المعدول، غير المعنى الذي في «عَامِر». وكذا «مثنى»، ومنهم من قال: إنَّه عُدِل، وإن عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل، للمعارف، وهذه نَكِراتٌ، وليس هذا بشيءٍ، لأنَّه إذا كان حقيقة العَدْلِ ما ذَكَرْنا، لم يمتنع من النكرةَ، وقيل: إنَّه مَعدُولٌ وجُمِع، لأنه بالعدْل صَارَ أكثر من العِدَّة الأولى، وليس بشيءٍ، لِأَنَّه إنَّما تَزدادُ العِدَّة أنْ لو كان معدولاً عن مكرر، وقال الزجاج[٢]: فيه علتان: العدل، وأنَّه عُدِلَ عن تأْنيثٍ.

محمد: قوله: «عُدِل عن تأتنيث»، ليس بشيءٍ، لأنَّ هذا مُذكَّر بدَليلِ جَرْيهِ على المذكَّر في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ﴾[٣]، وواحِد الأَجْنحة مُذكَّر، وجَرْيهُ على النساء [في] قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٤]، فالنساء غير حقيقي وقد جَرَت على المُذكَّر الحقيقي، قال الشَّاعر:

=اثنان، ومن «ثُناء» و«مثنى»: أربعة، وكذلك سائرها، فصار فيها عدلان».

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٧، والهمع ١/٨٦).

(٢) انظر: (معاني القرآن وإعرابه ٢/٥) وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤).

(٣) سورة فاطر، من الآية الأولى.

(٤) سورة النساء، من الآية (٣).

....

ولقد قَتَلْتُهُم ثُنَاءَ ومَوْحَدَا[١] ....

وقال أهل الكوفة[٢]: «مثنى» معرفة، لامتناعه من الألف واللام، وليس بشيءٍ، لأنَّ من النكراتِ ما لا يدخله لام التعريف كابن، ونصبه على الحال فيما أنشدته:

.... ثــنـــاءَ ومَـــوْحـــدَا ....

وجريه صفةً على الأجنحة في الآية الكريمة، وفي قول الشاعر:

.... **ذُبابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَا**[٣]

قال سيبويه[٤]: وإنْ حَقَّرت ثُنَاءَ وأُحادَ، صرفته، كما صرفت: «عُمَر» و«أُخَر»[٥] إذَا حَقَّرْتَهُما، فإنْ قِيلَ: لِمَ صُرِف «قَالَ» اسْمُ رَجُلٍ، و«قيلَ» التي هي فُعِل، وهما محدودان عن البناء الذي هو الأصل؟ فليس يَدْخل هذا على أحد في هذا القول من قِبَل أنَّك خَفَّفْتَ فَعَل وفُعَل نفْسَه، كما خُفِّفَت الحركة من عَلِمَ[٦]،

---

(١) صدر بيت من الكامل وقائله صخر بن عمرو بن الشريد السلمي في لسان العرب ٦/١٠ (أمس) وخزانة الأدب ٥/٤٤٨، والدرر ١/٨٩ وعجزه:

.... وتـركـتُ مُـرَّة مـثـل أَمْـسـي الـمُـدْبِـرِ

والشاهد فيه قوله: «ثناءً ومَوْحَدا»، وهما معدولان عن «اثنين اثنين» و«واحد واحد» وصفها المنع من الصرف، وصرفت «موحد» للضرورة الشعرية.

(٢) في الهمع ١/٨٦: «وذهب الفراء إلى منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام، قال: لأن ثلاث يكون، للثالث والثلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه «أل»، وامتنع من «أل»، لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف، ورُدَّ، بجريانها صفة على النكرات».

(٣) عجز بيت من الطويل سبق تخريجه.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٦.

(٥) في الكتاب: «كما صرفت أُخيراً، وعميراً، تصغير عُمَر وأُخَرَ إذا كان اسم رجل».

(٦) في الكتاب: «وذلك من لغة بني تميم، فتقول: عَلْم، كما حذفت الهمزة من «يَرَى» ونحوها فلمّا خَفَّتْ، وجاءت على مثال ما هو في الأسماء صرفْتَ، وأما عُمَرُ، فليس محذوفاً من عامر...».

. . . .

كَما أنَّ مَيْتاً، محذوفٌ مِنْ مَيِّت، ولكنه [اسمٌ][١] بني من هذا اللَّفظ وخُولِفَ به بِنَاءُ الأَصْلِ، يدلك على ذلك أن «مَثْنَى» ليس محذوفاً من «اثنين»، ولو تَرَكْتَ صَرْفَ هَذِه الأَشْياء في التَّخفيف للْعَدْلِ، لمَا صَرفْتَ «هارٍ» اسم رجلٍ، لأنَّه محذوف من «هَائِر».

وقال المبرد[٢]: «الثلاثاءُ لَيْسَ بِمَعْدولٍ، لكنَّه مُشْتَقٌ بمعنى، اليوم، كالعِدْلِ والعَدِيلِ، فإن قيل: ينبغي الاّ يُصرَف «طُوَالاً» لِأَنَّه مَعْدُولٌ عن «طويل».

فالجواب: أنَّ طُوَالاً ليس بمعدولٍ[٣]، لأن العدل إنَّما يكون لِفَائدةٍ، كما في / «عُمَر» فَ«عَامِر» يكون للمعرفة والنكرة، و«عُمَر» لا يكون إلاّ للمعرفة، [١١٣/أ] وكذا «ثُلاَث» يتضَمَّن أنَّ الثلاثة في جماعاتٍ، كل واحدٍ منها ثَلاثَة، و«طُوال»، لا يُراد به غير مَعْنَى «طَويل»، ومما يتعلق بهذا الموضع، وهم بعض الظاهرية في جواز التزويج بتسع، عَمَلاً بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾[٤]، وأَنَّه بالواو وهي للجمع، ولو كان كمَا ظَنَّ لَسَاغ تُسَاعُ أو تسْع، ولم يحتج إلى هذا التكرير، ومعنى الكلام - والله أعلم - لِيَنْكِح بَعْضُكم اثنين، وَبَعْضُكم ثَلاثاً، وبعضكم أرْبَعاً، مَنْ شَاءَ فَعَل مَا شَاءَ، هذا ولا يجوز الجمع لاَ لغة، ولا شرعاً، لأنه غَفَل عن «مَثْنَى»، وأنه على هذه الصفة، وإِذَا تَزوَّج في زمانٍ وَاحدٍ بتسعِ نسوةٍ لا يكون «مثنى» ولا «ثلاث» ولا «رُبَاع»، بل تُسَاعٌ.

قوله[٥]: **(وأن يكون جمعاً ليس على زِنَتِهِ واحدٌ كـ«مصابِح» و«مَساجِدَ»).**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٨٢.
(٣) انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤).
(٤) سورة النساء، من الآية (٣).
(٥) يعني الزمخشري رحمه الله.

....

محمد: منه قوله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[(٢)] والمانعُ وزْنُ اللَّفظ، لاَ وَزْنُ التَّصريف، لأن في التَّصريف يُقابَلُ الأصلُ بالأصلِ والزَّائدُ بالزَّائدِ، وَهنا لا فرق بَيْنَ: «فَعَالِلَ»، و«فَواعِلَ» و«أَفاعِلَ»، وما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدد حروفه، فهو غير منصرِف. قال ابن برهان[(٣)]: «جميعُ ما لا ينصَرِف في حال التنكير عِلَّتان لفظيَّتانِ، وذلك: «أَحْمَرُ»، و«حَمْراءُ»، و«سَكرانُ»، و«سكْرَى»، و«مَساجِدُ» و«قَنادِيلُ»، وذلك لأنَّ دِلاَلة اللَّفظِ في هذا اللفظ في هذا الحد[(٤)] آكد الدِّلالاتِ».

محمد: والجمعُ فرع، لأنَّه مَسبوق بالواحد، فيكون فرعاً، ومانِعه من الصرف عند قوم[(٥)]، كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد، فصار لعدم النظير كأنّه جُمِعَ مرتين، وقِيل: لَمَّا لم يكن له نظيرٌ في الواحد صَارَ كالأَعْجَمي، نحو: إبراهيم، وقيل[(٦)]: لما لم يحتمل التكسير صارت له مزية في البعد من المفرد على ما يحتمل التكسير من الجموع، أو فأشبه الفعل، في أنه لا يكسر.

وقيل[(٧)]: لمَّا لم يكن له نظير صار له من المزية ما لِأَلف «حُبْلَى»، لأنَّ عَدم النَّظير يولد فيه الجمع، فصار كأنه مكرر الجمع، فأشبه تكرر ألف التأنيث، في «حُبْلَى». وقيل: انضم إلى جمعيته أنَّه خارجٌ عن أمثلة الآحاد، كل جمع له نظير من الواحد، فحكمه حكم نظير فـ«كلات» كليات، وأورد على قولنا: لا نظير له، أَفْعُل وأَفْعِلَه، فإنَّه ليس على وزنهما، وتكلف له بأجوبة لا تكاد تسلم عند

(١) سورة الحج، من الآية (٤٠).
(٢) سورة سبأ، من الآية (١٣).
(٣) شرح اللمع ٢/ ٤٥٥.
(٤) في شرح اللمع: «وذلك، لأن دلالة اللفظ في العربية أكثرُ الدلالات».
(٥) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٣).
(٦)(٧) انظر: (شرح اللمع ٢/ ٤٥٥، وشرح الرضي ١/ ٥٦-٥٧).

. . . .

التحقيق: أحَدُها: «إِصْبَع» وهو شاذٌ، وإِثْمِد[١] اسم مكان، في قول الشاعر:

تَطَاول لَيْلُكَ بِإِثْمِدِ ....[٢]

وأذرح اسم مكان أيضاً في قوله:

كأنَّ أبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحَ[٣] ....

وذان علمان، والعلم يكون منقولاً في الأكثر، فلا دلالة فيه، وإنمله وابمله وذا أردؤها لأن الهاء إن لم تغير الوزن، وجب ألا ينصرف «صَياقِلَة» وآنك وآزر وهما أعجميان، وقيل: وإن لم يكن لهما نظير، لكن بينه وبين «أَفْكَل» فتح الثالث وضمة الثالث وذا التفاوت لا يمنع.

محمد: إذا لم ينظر إلى اختلاف الفتح والضم وجب التسوية بين «غُذَافِر»[٤]

---

(١) الإثْمِدُ: حجر يتخذ منه الكحل، وقيل ضرب من الكحل، وقيل هو نفس الكحل، ويروى بكسر الهمزة والميم، بينهما ثاء ساكنة، وضبط بضم الهمزة وفتحها أيضاً، وهو اسم مكان معين (اللسان - ثمد).

(٢) صدر بيت من المتقارب، وقائله امرؤ القيس بن عانس في شرح قطر الندى ص١٣٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠ وعجزه:

.... وبات الخَلِيُّ، ولم ترقدِ

قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٧: «وإنْ سميت رجلاً بإثْمِد لم تصرفه، لأنه يشبه «إِضْرِب» وإذا سميت رَجلاً بـ«إِصْبَعْ»، لم تصرفه، لأنه يشبه «إِصْنَع» وإنْ سميته بـ«أُبْلُم» لم تصرفه، لأنه يشبه «أُقتل»، ولا تحاج في هذا إلى ما احتجت إليه في «تُرْتب» وأشباهها، لأنها ألف، وهذا قول الخليل ويونس».

(٣) صدر بيت لم يعرف قائله فقد ورد بلا نسبة في الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣٧ وشرح ألفية ابن معطي للقواس ١/ ٤٥٤، وروايته وعجزه فيه:

كأن أبا موسى عشية أذرج نظيف بلقمان الحكيم مرازِبُهْ

وقال: وأمّا أفعل، فنحو: «أذرج» اسم للمكان الذي اجتمع فيه الحكمان وأذْرُح: مدينة تلقاء الشرارة من أدنى الشام وقيل: في فلسطين. انظر: (معجم ما استعجم للبكري ١/ ١٣٠).

(٤) في اللسان (عذفر): «جمل عُذَافِرٌ وعَذَوْفَرٌ: صُلْب عظيم والأنثى بالهاء «عُذافِره» والعُذَافِرُ: الأسد لشدته، وعُذَافِرَ اسم رجل، واسم كوكب الذَّنَب».

. . . .

و«مَساجِد»، لا فرق بينهما إلاّ الفتح والضم، والذي يمكن أن يقال فيه: أنه وإن لم يكن له نظير، فهما يُشْبِهَان الوَاحد، لأنهما يجمعانِ مَرَّةً ثانيةً، ويُصَغَّران، فلما جُمِعَا وصُغِّرا، أَشْبَها الواحد، ولا يبقى حينئذ شيء مما ذكر، فإن قيل: فإذَا صَارَ بِجَمْعِهِ ثانياً، بمنزلة مَا لَهُ نظير، فإنَّ المانع قد جُمِعَ في قول الشاعر:

قَدْ جَرَتِ الطَّيرُ أَيَامنينَا[(١)]

و«أَيامِنْ» من الجمع المعتدّ به وكذا قولهم: «صوَاحِبَاتُ يُوسفَ»[(٢)] ,كثيرمن العرب يقول: «مَوَالِيَاتُ»، وأنشد الفرزدق[(٣)]:

وَإذا الرِّجالُ رأوا يَزيدَ رأيتَهُم ... خُضْعَ الرِّقابِ نَوَاكِسِ الأَبْصَارِ[(٤)]

فهذا جَمْع نَوَاكِسْ، وأَنْشَدَ أَبُو الحَسن، قول العجاج:

جَذْبَ الصَّرارِيِّين بالْكُرورِ[(٥)]

---

(١) من الرجز، وقائله أعرابيٌّ في الإملاء ٢/ ٢٧٦، واللسان (يمن)، والدر المصون ١٠/ ٥٩٧.
والشاهد فيه قوله: «أيامِنِينا» وهو جمع «أَيَامِنْ»، وفي اللسان: «قال ابن سيده: عندي أنه جمع «يميناً» على «أيْمان» ثم جمع أيمان على «أيامين» ثم أراد جمعاً آخر، فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أكثر من هذا، فرجع إلى الجمع بالواو والنون».

(٢) في الحديث: «إنكن لصَوَاحِبَاتُ يوسف»، أخرجه البخاري، من كتاب الأنبياء (١٩) باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾. انظر: (البخاري مع الفتح ٦/ ٤٨١).

(٣) في المشكل ص٣٨٣ قال مكي: «فجمع صواحب بالألف والفاء كما يجمع الواحد، فانصرف كما ينصرف الواحد، وحكى الأخفش مَوَاليات فلان، فجمع: مَوَالي، فصار كالواحد».

(٤) البيت من الكامل، وقائله الفرزدق من ديوانه ١/ ٣٠٤، والكتاب ٣/ ٦٣٣، وجمهرة اللغة ص٦٠٧، والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٩. وشرح ابن يعيش ٥/ ٥٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٠٦.
والشاهد فيه قوله: «نَوَاكِس» حيث جمع «نواكس» جمع تصحيح، والأصل «نواكِسين» وحذفت نونه للإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، ويروى «نَوَاكِسَ» بفتح السين فلا شاهد فيه.

(٥) من الرجز، وقائله العجاج في ديوانه ص١/ ٣٥٠، وجمهرة اللغة ص١٢٦، وإصلاح المنطق ص١٢٩، ولسان العرب ٤/ ٤٥٤ (صرر)، ٥/ ١٣٦ (كرر)، وخزانة الأدب ١/ ١٦٦.
الصَّرَاري: الملاح، وجمعه صَرَارِيُّون، والكَرُّ: الحبل الغليظ، وهو حَبْل شراع السفينة =

. . . .

فَجَمع «صُرَّاراً» مثل «حُسَّانَ» على «فَعَاعِيلَ» شَبَّهه بِـ«كُلاَّب وَكَلاَلِيبِ» وجُمِعَ بالواو النُّونِ، ويَدُلُّ عَلَى أَنَّ صُرَّاراً واحدٌ[1]، قول الفرزدق:

أَشَارِبُ خَمْرَةٍ وخَدِينُ زِيرٍ وَصُرَّاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ[2]

فشاذ، لا يعول عليه[3]، ووَجْهُه مع شُذوذِه/ أَنَّه شُبِّه بالآحادِ، فأجري عليه حكم [١١٣/ب] الآحادِ، ولذَا قالَ بَعضُهم، إنَّهم صَرفُوهُ، وحُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾[4]. قال الأخفش[5]: «سمعنا من العرب من يصرف هذا الجنس، وجميع ما لا ينصرف» وهذه لغة الشعر، إلاّ أنّهم اضطروا إليه في الشعر فصرفُوه، فجرت أَلْسِنَتهم على ذلك: وقال ابن الحاجب[6]: «ولكون علة الجمع لم تَبْلغ مبلغ غيرها، جاء صرفها كثيراً في الشعر وفي الكلام في الفواصل، وللتناسب من: ﴿سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا﴾[7]،

=والحبل الذي يُصْعد به على النخل، وجمعه: كُرُور.
والشاهد فيه قوله: «الصَّرَارِيِّين» حيث جمع صَارِياً على «صُرَّاء» ثم جمع صُرَّاء على «صَرَاري» ثم جمعه على «صَرَارِيِّين» بالواو والنون.

(١) في اللسان (صرر): وكان أبو علي يقول: صُرَّاءٌ وَاحِدٌ مثل: «حُسَّان» لِلْحَسَنِ، وجمعه: «صَرَارِيٌّ».

(٢) البيت من الوافر وقائله الفرزدق في اللسان (صَرَرَ) الخدين: الصديق، والزير: دَنُّ الخمر، والفساء مَعروفٌ، وهو رائحة نتنة.

(٣) في اللسان: «صرر» وكان أبو علي يقول: «صُرَّاءُ واحد، مثل: «حُسَّان» للحُسْنِ، وجمعه صراريٌّ واحتج بقول الفرزدق:
أَشَارِبُ خَمْرَةٍ وخَدِينُ زِيرٍ وصُرَّاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ؟
قال: «ولا حجة لأبي علي في هذا البيت، لأن الصَّرَارِيَّ الذي هو عنده جَمْعٌ بدليل قول المسيَّب بن علس يصف غائصاً أصاب دُرَّة:
وتَرَى الصَّرَاري يسجدون لها ويَضُمّها بيديه للنحرِ

(٤) سورة الإنسان، من الآية ١٦. وانظر: (الدر المصون ١٠/ ٦٠٨ - ٦٠٩).

(٥) انظر: (مشكل إعراب القرآن ص٧٨٣، وشرح الكافية ١/ ٣٤، والدر المصون ١٠/ ٥٩٧).

(٦) الإيضاح ١/ ١٣٨. وفيه: «ولكون هذه العلة لم تبلغ غيرها».

(٧) سورة الإنسان من الآية (٤). وانظر: (الدر المصون ١٠/ ٥٩٦، ٦١٢).

. . . .

ومثل ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الثاني، حتى توهم [بعضهم][1] أنَّ منع الصرف بها غير مُحَتَّم، وأورد الزمخشري حَضَاجِرُ[2]، وَسَراوِيلَ، ويأتي الكلام عليهما، وأورد غَيْره: شَراحيلَ[3]، ويرد أيضاً: حُزَّابٌ في قولهم: رَجُلٌ حُزَّابٌ[4]، إذا كانَ غَليظاً إلى القِصَرْ، ويأتي الكلام عليه. وعدل بعضهم عما ذكر من العلة، لما صعب عليه إتمامها، وقالَ: المانِعُ: صيغة منتهى الجموع. من غير تاء التأنيث ولا ياء نسبة، لِأَنَّهما بهِمَا تُضْعَفُ صيغةُ منتهى الجموع، لأنه بمنزلة: «أَكَالِب»، لما لم يمكن جمعه، فكان تكرَّر السبب، لأن الجموع فَرْعٌ، فإذا لم يُمكن جَمعُه مَرَّة أخرى، فكأنه جمع مرَّتين، وتنزل منزلة ألف التأنيث في «حُبْلى» فإن قيل: فقد جمع فيما قدمت؟.

فالجواب، تقدم، وإذ قد تلخصت العلة، فلا بد من ذكر الممنوع ما هو؟.

فقال بعض النحاة[5]: (كُلُّ جمعُ)، ليحترز من نحو: «التَّرامي» و«سراويل»

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من الإيضاح المطبوع ١/١٣٨.

(٢) في اللسان (حضجر): «الحِضَجْرُ: العظيم البطن الواسِعُهُ، وحَضَاجِرُ، اسم للذكر والأنثى من الضباع. سميت بذلك، لسعة بطنها وعَظِمِهِ، وهو معرفة، ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه اسم للواحد على بنية الجمع».

(٣) في اللسان «شرحل»: «شَرَاحيلُ وشراحينُ: اسم رجل نُونه بَدَلٌ، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة، فإن حقرته انصرف عندهما، لأنه عربي، وفارق السراويل، لأنها أعجمية».

(٤) اللسان «حزب».

(٥) في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٢، قال ابن مالك: «الثالث من الأنواع الخمسة: الجمع الموازن: مفاعيل أو مفاعل لفظاً أو تقديراً.

والمراد بالشبه: أن يكون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيدخل في ذلك ما أوله ميم أو غيرها من الحروف، ويخرج، نحو: «صَيَاقِلَة»، لأن وسط الثلاثة متحركٌ، ودخل بذكر التقدير، نحو: «دَوَابّ»، لأن أصله: دَوَابِبُ، فحمل على مثال مفاعل في التقدير، ولا يدخل نحو: «عبال» جمع «عَبَالة» على حَدّ «تَمْرَة» و«تَمْر» فإن الساكن الذي يلي الألف في «عَبَالّ» لا حظّ له في الحركة، **فهو منصرف**، والعبالة: الثقلُ، يقال: ألقى عليه عبالته - أي: ثقله».

. . . .

على قول في صَرفه. أمَّا التَّرامي، فكسرته عارضه، و«سراويل» أَعْجَمي، وذا غير شامل، لأنه لا يدخل فيه إذا سُمّي بالجمع، بل الصحيح أن يقال: كل اسم مفتوح الأول، وثالثه ألف وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة والحرف الذي بعد الألف مكسورٌ - لفظاً أو تقديراً - كَسْرة أصلية سَلِمَ من تاء تأنيث أو ياء نَسب حَقيقي، فقَولي: (كُلُّ اسم)، جنس قريبٌ، و(مَفْتوحُ الأَوَّل)، احتراز من نحو: «عُزافِر» و(ثَالِثه أَلِف) مِمَّا ليس كذلك وهو كثير، و(بعد الألف حرفان) من رجالٍ ونحوه، (أو ثلاثة)، أو للتفصيل، ليدخل باب «قناديل» و(بَعْد الألف كَسرة) ليخرج باب «التَّفاعل» مصدر ضَارَب تَضارباً، و(لفظاً أو تقديراً)، ليدخلَ: «مَسَاجِد» و«دَوَابّ»، فإنَّ الباءَ من «دَوَابّ» الأُولَى مكسورة، (تقديرا)، ليخرج منه لو سُمِّي بـ«حَمارّ» من حَمارّة القيظ، وكذا «عَبَالّ»، من قولهم: ألقى عليه عَبالته[1] فهو كـ«بُسْر» و«بسْرة»، فالحركة ليست مُقَدَّرة بَعْد أَلِفِه، فليس على وزنِ «مَسَاجِد»، فهو مُتَصرِّف، وإنْ كان «عَبَالّ» تكسيراً لما ينصرف، وتكون الحركة مقدرة، وقال الزجاج[2]: «ينصرف أيضاً، لأنها ليس لها أصلٌ في الحركة، فلم تشبه «مَرَادّ» الذي أصله: «مَرَادِدُ».

محمد: بعد اعتقاد أنه جمع تكسير، لا وجه لما ذكره الزجاج، ولا بد من اعتقاد الحركة، فيه جرياً على أَمْثَالِه، و(أَصْلِيَّةٍ) يخرج باب التَّرامي، فإن الكسرة منه ليست أصليَّة بل عارضة، لأجل الياء وأصله «تَفاعُل» كـ«تضارُب»

(١) قال ابن بَرْهان في شرح اللمع ٢/ ٤٣٦: «وإن كسّرت «عَبَالَّة» قُلْتَ: «عَبَالّ» فلم تصرف لأن الألف بمنزلة ألف «مساجد»، والحركة بعدها مقدرة، كما كانت مقدرة في «دابَّة» و«دَوَابّ» و«شابة» و«شَوَابّ»، وإن رَخَّمْتَ على هذا قلت: يا عَبَالِ، تحرك اللام بحركتها في الأصل، ومثل «عَبَالَّة»: «حَمَارَّة»». وقال: «ومما لاحظت اللغة فيه المعنى دون اللفظ «عَبَالَّة»، و«عَبَالّ» على «بُسْرَةٍ» و«بُسْرٍ» فصرف «عَبَالاً»، لأن ألفه ليست للتكسير بمنزلة الألف في «مساجد»».

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٨ وفيه: «وكذلك إن جمعت «العَبَالَّة» على «عَبَالّ» صرفتها أيضاً، لأن هذه اللام ليس لها أصل في الحركة، فلم تشبه «مَرَادّ»، لأن الأصل في تلك «مَرَادِدُ».

. . . .

مصدر: تَضَارب زيدٌ وعمرو، وقولي: (سَلِمَ من تَاء التَّأْنيث) احترازاً من «صَيَاقِلَة»[(١)] وأمثاله، لأنه بالتاء صار على وزن الواحد، كـ«كَراهِية» فانصرف، وكذا «عَبَاقِية» وهو الدَّاهية النكر[(٢)]، فإن سميت رجلاً بـ«عَبَاقِي» و«عَلاَنِي» من «عَبَاقِيَة» و«عَلاَنِية»[(٣)]، قال الزجاج[(٤)]: «الوجه ألاَّ ينصرف»، لأنه على وزن «مساجد» وَجَائزٌ أَنْ تُشَبِّهه بـ«رَبَاعٍ»، فيصرف. انتهى.

وقال السخاوي[(٥)]: «إذا قُلْتَ: «رُكِبْتُ حَزَابياً»[(٦)]، صَرَفته، وإنْ جعلته جَمْع حَزَابِية لَم يُصْرَف».

محمد: لم أرَ هذا التفصيل لغيره من النحاة، ولَعَلَّ الأجودَ حَمْلُ هذا على ما قال الزجاج[(٧)] في: «علاني» من «عَلاَنِية»، لأنَّ الياء فيهما للإلحاق، وإلاّ ورد نقصاً في قولنا: (لا نظير لهذا الجمع في الآحاد)، وقولي: (أَوْ يَاءَ نسَب)

---

(١) في الكتاب ٣/ ٢٢٨: «قلت: أرأيت صَيَاقِلةً وأشباهها، لم صُرِفت؟ قال: من قِبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى «صَيَاقل» كما ضمت «موت» إلى «حضر»، وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا.

(٢) اللسان (عبق).

(٣) في اللسان (علن): «والعلانية على مثال: الكراهية والفراهية؛ خلاف السِّر، وهو ظهور الأمر. . . وقال اللحياني: رجل عَلاَنية، وقوم عَلاَنيون، ورجلٌ عَلاَنيٌّ، وقوم عَلاَنيّون، وهو الظاهر الأمر، الذي أمره علانيةٌ».

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٧. وفيه: «فإن سميت رجلاً بـ«عَبَاقي» أو «عَلاَني»، فإن الوجه فيه ألاّ ينصرف، لأنه يشبه الجمع الذي ليس يكون عليه الواحد، وجائز أن يشبه بـ«رَبَاعٍ وثمانٍ فيصرف».

(٥) انظر: (سفر السعادة ١/ ٢٢٥ ق محمد الدالي والمفضل شرح المفصل ٢٠٦ رسالة).

(٦) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٤٥٥: «فإن لحقت التاء صار كالمفرد، فانصرف، يقال: رَجُلَ عباقيةٌ وحمارَ حَزَابيةٌ، فالتاء أخرجته إلى ذلك، كما تخرجه ياء النسب في «مَدَائِنِيّ، ومَعَافِرِيّ» والعباقية: الرجل المكار الداهية، والحَزَابية، الغليظ إلى القصر - (اللسان - عبق - حزب).

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٧.

....

احتراز من «مَدَائِني» في النَّسبِ إلى: «مَدَائِن»، وما كان مِثْله، وكذا: «جَوَادِيٍّ» في النسب إلى «جَوَادٍ»، وقال السخاوي: «جميع ما لاَ يَنْصَرِف متى دخلته ياء النَّسَب انصرف، نحو عُمَرِيٍّ وأَحْمَرِيٍّ، وأما «ثَمانيّ، وَتُهَامِيٍّ، وشَآمِيّ» ورَبَاعِيّ وشَنَاحِي[1]، فمصروفٌ، لأن ألفه بدل من ياء النَّسب، وأصل ثَمَانِي، ثَمَنِيٍّ، بإسكان الميم وكسر النون وتشديد الياء، منسوب إلى الثُّمُن، فَفَتَحُوا أَوَّله على سَبِيل المُبَالَغَةِ مِنْ تَغْيير النَّسَبِ، ثم خففوه بأن حذفوا [إحْدَى] يَائي النَّسب، وعُوِّضَ عنها، فصار كـ«عامر»، وَكَذا أَخَوَاتُه وقد ترك بَعْضُ العَرب صَرف ثَمَانِيَ، قال الشاعر:

يَحدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقَاحِهَا[2] ....

قال سيبويه: وذا قليل، كأنه» نظر إلى لفظه فهو أحد / جمع ثَمْنى كـ«مَلْهَى» ومَلاَهي، ويحتمل أن يكون للضرورة عند من يرى مَنْع صَرْف المُتَصرِّفُ. [١١٤/أ]

---

(١) في اللسان (ربع): «يقال للذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته «رَبَاعٍ»، وللأنثى «رَباعيَّة» بالتخفيف، وفرس رَبَاعٍ مثل: ثَمانٍ بالتخفيف، وكذلك الحمار والبعير والجمع: «رُبَع». وفيه (شنح): «ورجل شناحٍ وشناحية طويل، حذفت الياء من: شناحٍ مع التنوين لاجتماع الساكنين، والشناحِي: الطويل الجسيم من الإبل».

(٢) صدر بيت من الكامل، وقائله ابن ميادة في ديوانه ص٩١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧، ولسان العرب (ثمن) ١٣/ ٨٠، وخزانة الأدب ١/ ١٥٧، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٣١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٧، وسر صناعة الإعراب ص١٦٤.. وعجزه:

.... حتَّى هَمَمْنَ بزيغةِ الإرْتَاج

يشبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يعدو خلف أُتنه، الزيغة: مصدر زاغ يزيغ أي: مال، والمراد به هنا إسقاط الأجنة، والإرتاج: مصدر ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل، والمعنى ساقها سوقاً عنيفاً حتى همت بإسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة. والشاهد فيه: «ثماني» حيث ترك صرفها تشبيهاً لها بما جمع على زنة مفاعل، مثل «جَوَاري» لفظاً ومعنى.

....

وإنما وجب الصرف بياء النسب، لأنها تَرُدُّ الجمع إلى المفرد، لأنه يعود صفة للواحد كتميمي، ألا تراهم قالوا: رومِيٌّ، ورُوم، «كتَمرةٌ» و«تمر» وقولي: (حَقِيقي)، ليخرج منه: كَرَاسِي في جمع: كُرْسِي، فإن يَاءَ النَّسبِ تأتيه في الواحد، ولَيْسَت لِنسبٍ حقيقي، لأنه ليس منسوباً إلى شيءٍ، وكذا: أُوقِيَّة وأَوَاقِي، وأُمْنِيَّة وأَمَانِيِّ، وما كان مثله، فلا يصرف شيء من ذلك، وزاد بعضهم قيداً آخر، (وهو ألاّ يكون منقوصاً)، ليحترز من، جوارٍ وبابه، فإنَّ مِنْهم[١] من يَقولُ، تَنوينُه للصَّرْفِ، فإنْ سَمَّيت بشيءٍ من الجمع المانع معرفةً، ثم نكرته، لَمْ يَنْصَرِف عند سيبويه، وقال السيرافي والأخفش[٢]: انْصَرَفَ، وقال أبو علي في «الإيضاح»[٣]، إنه لا ينصرف أيضاً على قول الأخفش، وقسم عبد القاهر[٤] القول بناءً منه على العلة الموجبة لعدم الصرف، فقال: إذا سُمّي بـ«مساجد» لم ينصرف، لأنه شابه الأعجمي المعرفة على الإطلاق، أو يجعل مشابهة الأعجمي سبباً، والتعريف سبباً ثانياً، فإن كان الثاني[٥]، فيجب صرفه

(١) نسب ذلك للزجاج، قال الرضي ١/٥٨: «ثم اختلفوا في كون جوارٍ رفعاً وجرًّا منصرفاً أو غير منصرف، فقال الزجاج: إن تنوينه للصرف، ذلك أن الإعلال مقدم على منع الصرف، لأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسبب ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل... قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن أوزان أفضى الجموع الذي هو الشرط، فصار منصرفاً، والاعتراض عليه أن الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الراء في: جاءتني جوارٍ، وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم..». وانظر: (سر صناعة الإعراب ٢/٥١٢). وهو مذهب الأخفش أيضاً. انظر: (التصريح ٤/٢١٤).

(٢) انظر: (المقتضب ٣/٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠، والسيرافي على سيبويه ٢/٥٧ (بولاق)).

(٣) قال في الإيضاح ص٣١٢-٣١٣: «ولو سميت بـ«مساجد» رجلاً لم تصرفه، لأنه شابه الأعجمي المعرفة، حيث لم يكن له في الآحاد نظير، فإن نكرته، لم تصرفه أيضاً في قول أبي الحسن، كما تصرف «أحمر» في قوله إذا نكرته بعد التسمية».

(٤) المقتصد ٢/١٠٢٨.

(٥) وهو أن يجعل مشابهة الأعجمي سبباً، والتعريف سبباً آخر.

....

على مذهب أبي الحسن بعد التنكير، وإنْ كان الأولَ[(١)]، كان الأمر ألاّ ينصرف بعد التنكير، هذا معنى كلامه. والتسمية بالجمع وإن كانت داخلة تحت ما ذكر من الضابط ما عد به الخلاف والكلام عليه.

قوله: **(إلاّ ما اعتل آخره، نحو، «جوارٍ» فإنه في الرفع والجر كـ«قاضٍ» وفي النصب كـ«ضَوَارِب»)**.

محمد: قوله: (إلاّ ما اعْتَلَّ) يحتمل أن يكون استثناءً متصلاً، فيكون منصرفاً، ولذا مثله بـ«قاضٍ»، وأن يكون مُنقَطِعاً معناه؛ لكن ما اعتل آخره يُنَوَّن في الرفع والجَرِّ للعِوَض، وقوله: «كقاضٍ»، يريدُ أنَّه مُنَوَّن، واختلف في مذهب سيبويه والخليل[(٢)]، فقال ابن جني وعبد القاهر[(٣)]، وهو الظاهر من كلام الفارسي[(٤)]: إنَّ مَذْهَب سيبويه أن ينونه للصرف، لأنه لما كان جمعاً، والجمع أثقل من الواحد - وهو الجمع الذي تتناهى إليه الجموع - زاده ثقلاً، والياء في آخره مستثقلة، ولذا تحذف كثيراً في المفرد ويكتفى بالكسرة، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[(٥)]، فلاجتماع هذه الأشياء خَفَّفُوه، بحذف يَائِهِ، وقد جاء عن العرب حذفها على الإطلاق، وأنشد أحمد بن يحيى[(٦)]:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ... وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[(٧)]

---

(١) وهو مشابهة الأعجمي المعرفة على الإطلاق.

(٢) انظر: مذهب سيبويه والخليل في الكتاب ٣/ ٣١٠.

(٣) انظر: (سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٢، والمقتصد ٢/ ١٠٢٨).

(٤) الإيضاح ص٣١٣.

(٥) سورة القمر، من الآية (٦).

(٦) ثعلب.

(٧) من الرجز، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٠٣ (ثغر)، ١٣/ ٨١ (ثمن)، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٢، والتصريح ٤/ ٤٨٠، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٠، والأشموني ٤/ ٧٢ والبيت في =

. . . .

ولولا قوة هذا المذهب في نفسه، لعدل إلى الاقواء، فصار «جَوَارِ» بمنزلة «جَنَاح»، لنقصانه بالحذف عن مفاعل.

فإن قيل: كسروا «جَوارٍ» في الرفع والجر دليل الاعتداد بالياء، ولولا ذلك لقلت: «جوارٌ»، وإذا اعتد بها لا تكون كـ«سَلام» وإذا لم تكن كـ«سَلام» وجب الاعتداد بها في منع الصرف، لأنَّه حكم لفظي مثله، وسيبويه[1] لم يصرف تصغير «أحوى»، فقال «أُحَيّ»، وخَطَّأَ عِيْسى بن عمر في صرفه[2]، مع أنه لم يعتد بالمحذوف، فيبقي الكسرة لأجله، فلأن يصرف نحو، «جَوارٍ» - مع كَسْر الرَّاء - أولى، ورأيت لِأَبي عَلِيٍّ حاشيةٍ تليق بهذا الموضع.

قلت لِأَبي عَليٍّ[3]: ولم لا تصرف «أُحَي» لنقصانه كما صُرِف، أعيمٍ؟ فقال: لم أصرف أُعَيمٍ[4] لنقصه عن المثال، بل، لأنه أشبه «جَوَارٍ»، وكانت تُصْرَف

=وصف أمة، والثنايا: جمع ثنية، وهي أربع من مقدم الأسنان، ثنيتان من فوق وثنيتان من تحت، وأراد بالأربع الرباعيات، والثغر الفم.

والشاهد فيه قوله: «فثغرها ثمان» حيث حذف الياء من «ثماني» وجعل الإعراب على النون، وذلك على لغة.

(١) الكتاب ٣/ ٤٧١.

(٢) قال في الكتاب ٣/ ٤٧١ - ٤٧٢: واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير، ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال «فُعَيْل»، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في عطاء: عُطَيّ... وكذلك «أحوى» إلاّ في قول من قال: أُسَيْوِد، ولا تصرفه، لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يلتفت إلى قلته، كما يلتفت إلى قلة يَضَع، وأما عيسى، فكان يقول: «أُحَيٌّ» ويصرف وهو خطأ، لو جاز ذا، لصرفت «أَحَمَّ»، لأنه أخف من أحمر، وصرفت «أرْأَس» إذا سميت به، ولم تهمز، فقلت: «أَرَسَ».

(٣) الفارسي.

(٤) الاسم المنقوص هو الذي آخره ياء ساكنة لازمة - المستحق لمنع الصرف - إن كان غير علم حذفت منه الياء رفعاً وجَرّاً ونُوِّن بإتفاق - سواء أكان جمعاً لا نظير له في الآحاد مثل: جواري، أم كان مصغراً مثل: أُعَيْمي - تصغير: أعمى، فالأول مانعة من الصرف، صيغة منتهى الجموع، والثاني مانعه، الوصف ووزن الفعل، وكذلك العلم مثل قاضٍ اسم إمرأة =

. . . .

صَرَفْتُه، بل صرفه أولى، لأنه مما ينصرف في حال، وهو إذا كان اسم رجل منكورٍ، و«جوارٍ» لا ينصرف على حالٍ إذا كانت تامةً، وكان قَالَ قَبْلَ هذا: «تَنْوينُ» «أعيمٍ» عوض من المحذوف، وليس هو للصَّرْفِ.

قلت له(١): فإذا عَوَّضْتَ من المحذوف مع أنَّه يرجع في النَّصْبِ، فالتعويض من «أُحَيٍ» أَوْلَى، لأنَّه لا يرجع مع جميع الحركات.

قال(٢): امتناعُ رجوع المحذوف في «أُحَيٍ» في النصب، دلالة على أنَّ حذفه على غير الحذف من «أعيمٍ»، فلذا لم يجز تعويضه من حيث جاز تعويض: «أعيمٍ»، ولأن رجوع المحذوف من «أعيمٍ» دلالة على الاعتداد به، لأن المعوض كأنه المعوض منه، فَعوضُ «أعيمٍ» في الرفع والجر، لِقِيام الدلالة على الاعتداد به، ولم يعوض «أُحَيٍ»، لقيام الدلالة على أنَّه لا اعتداد بالمحذوف، وقال: كونُه عِوضاً لا يُنافي الانْصِراف، وقال بعضُ النُّحاة: إنه لَمَّا حُذِفَتِ الحركةُ من الياء نقص البناء، وصار على وزن «رَبَاعٍ»، فوجب أَنْ يَنْصَرِفَ، وَذَا ليس بشيءٍ، لأن حركة الإعراب لا مَدخلَ لها في الوزن، فيقال، إنَّ عَدمَها مُوجِبٌ للنقصان.

=ويرمي علماً، فالأول مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي، والثاني مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه، فتقول فيه: جاءني جوارٍ وأُعيمُ وقاضٍ ويرم، في الرفع، ومررت بجوارٍ وأُعيم وقاضٍ في الجر، بحذف الياء في الجميع والتنوين رفعاً وجراً، وهذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو، وجمهور البصريين - ما عدا يونس وعيسى - والكوفيين، ما عدا الكسائي وأبي زيد - والبغداديين، فإنهم يثبتون الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في الجر، فيقولون: جاءني جواريْ وأعيمي وقاضي ويرمي، بإثبات الياء في الجميع ساكنة مع تقدير الضمة في الرفع، وفي الجرّ يقولون: مررت بجَوارِيّ وأعيميَ وقاضِيَ ويرميَ، بإثبات الياء مفتوحة، كما تفتح في حالة النصب، ومن غير تنوين في الجميع، انظر: (التصريح ٤/ ٢٧٩-٢٨١).

(١) للفارسي.

(٢) هو أبو علي الفارسي.

. . . .

[١١٤/ب] وقال ابن السراج[١]/ : والسيرافي[٢] والزمخشري والرُّمَّاني: إنَّ مَذْهَب سيبويه[٣] أنَّ التَّنْوينَ عِوضٌ منَ اليَاءِ، لأن أصله: جَوَارِيٌ، والتنوين لَمَّا يستحقه الاسم من الصَّرف، فاستثقلوا الضَمَّة والكَسْرَة على الياء، فأسكنوها، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين[٤]، ثُمَّ حَذفُوا التَّنوينَ لمنع هذا البناء الصَّرف، لِأَنَّ الياءَ منونةٌ، ثُمَّ عُوض من الياءِ تَنْوِينٌ غير تنوين الصرف.

والزمخشري: «وجه الدَّليل، كما ذَكَرْنا، إلاّ أنَّه قَالَ: «والتنوين جديرٌ بالسقوط لمنع الصَّرف، فَسَقطا جَميعاً، ثم عُوض عن الياء، فهذا التنوين غير التنوين الذي للمعاقبة وإن اتَّفق اللفظ»، وابنُ السَرَّاج[٥] قال: «هَذِه الياء تحذف في الوقف في الرفع والجر، فَعُوِّضت بالتَّنوين من ذلك، فإذَا وقعت [موضع][٦] النصب ثبتت الياء فلم تصرف» وأُلزم بعض النحاة هذا المَذْهَب أنْ يكون في الجر كالنصب، لأن حركة هذا في النصب الفتح فلا تحذف الياء.

والجواب: أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارضَةِ بعد منع الصرف كما قُدِّر في حَذْفِ الياء أَنَّه، لالتقائه مع تنوين الصَّرْف نظراً إلى ما يستحقه الاسم في الأصل، وبعض النُّحاة قال مَذهب سيبويه؛ إنّه عوض من حركة الياء، وسيبويه قال[٧]: «مِنَ اليَاءِ»، فحمله هذا المتأول على حَذْف المُضَافِ، وهذا التَّأويلُ مُوافِقٌ لِمَذَهَب الزَّجَّاجِ[٨]، وعليه «أَنَّه حُذِفَت الحركة استثقالاً ثم أُتيَ بالتَّنوين عوضاً منها، فاجتمع ساكنان: الياء وتنوين العوض، فحذف الياء

(١) الأصول ٢/ ٩١.
(٢) حاشية السيرافي على الكتاب ٢/ ٥٧ (بولاق).
(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٣١٠-٣١١).
(٤) في المخطوطة: «الساكنان» وقواعد الإعراب تقتضي ما أثبته.
(٥) الأصول ٢/ ٩١.
(٦) ما بين المعقوفين من المطبوع، والأصول ٢/ ٩١.
(٧) الكتاب ٣/ ٣١١.
(٨) انظر مذهب الزجاج في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٢، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٣-٦٤.

. . . .

لالتقاء الساكنين».

فإن قيلَ: لَمَّا لم يَجْمع العرب بين الحركةِ والياء صارت الياءُ بَدلاً منها، فلا تعوض من الحركة، وهناك ما يعاقبها، ولو عُوِّض من الحركة، لَوَجَبَ أَنْ يُعَوَّض من ضَمّةِ واو «يَغْزُو» وياء «يقضي»، فإن قيل: إنَّما رفضوه في الفعل، لأنَّ الفعل لا يليق به التّنوينُ، وتكلف الجواب عن هذا: بأن الفعل إنما يمتنع منه تَنْوين التّمكُّن أمّا غيره فلا[1]، أَلاَ تَرَى تَنْوينَ التَّرنُّم قد دخل الفعل في قوله:

دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيونُ تُقْضَنْ[2] ....

محمد: وذا تكلف والحق أنَّ تنوينَ التَّرنُّمِ لا يلحق الفعل، لأنَّ تَنْوينَ التَّرنُّم قَدْ لَحِق ما فيه لام التَّعريفِ، نحو قوله:

يَا صَاحِ ما هَاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ[3]

وغَير تَنوين التَّرنُّم لا يلحق ما فيه لام التَّعريف، فلتنوينِ الترنم ما ليس لغيره من ضروبِ التَّنوين، بخلاف العوض، فإنَّه لا يدخل الفعل، كما لم يدخل ما

---

(١) انظر: (سر صناعة الإعراب ٢/٥١٣).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة في ديوانه ص٧٩، والأغاني ٢٠/٣١١، والخصائص ٢/٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٥، ولسان العرب ١٣/١٦٨ (دين)، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٣، والمقاصد النحوية ٣/١٣٩.
والشاهد فيه قوله: «تُقْضَنْ» حيث لحق تنوين الترنم الفعل. وأروى: اسم إمرأة. يقول أسلفتها مودة توجب المكافأة عليها.

(٣) من الرجز، وقائله العجاج في ديوانه ٢/٢١٩، والكتاب ٤/٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٢، وشرح الأبيات لابن النحاس ص٣٣٨، والمقاصد النحوية ١/٢٦، وتخليص الشواهد ص٤٧، وخزانة الأدب ٣/٤٤٣.
والذُّرَّف: جمع ذَارف، وذارفة، أي ناطرة.
والشاهد قوله «الذُّرَّفَنْ» حيث ألحق تنوين الترنم بالاسْمِ.

. . . .

فيه اللام، وأما ادّعاء المُعَاقَبة فغَيرُ مُسَلَّم. وقال ابن جني(١): لو عُوِّض من الحركة، لَعَوَّضوا في «حُبَالَى».

والجواب: أَنَّ مَدَّ الألف يَقُوم مقامَ الحركَةِ، فلِذَا لم يُعَوِّضوا، ولا بد من لفظ سيبويه لتبيين الأقوال، فسيبويه، ذكر الصرف في مَواضِعَ من «كتابه» في الباب بعينه، وذكر العِوَض، ثم قال(٢): «وسألته - يعني - الخليل عن: «قاضٍ» اسم امرأة، فقال أصْرِفُها، لأنَّ هذا التَّنوين جُعِلَ عِوضاً، فَيَثبت إذا كان عوضاً كما ثَبَتت التَّنْوينة في أذْرِعاتٍ، إذْ صارت كَنُونِ مُسْلِمينَ».

محمد: وليس المانع لـ«قاضٍ» - اسم امرأة - من الصرف، الوَزْن، حتى يقال فيه ما قيل في الجمع، فليت شعري ما الموجب لصرفه؟ إنما أطلق سيبويه الصرف على مجرد التنوين ثم بين غرضه بأن قال: تنوين العِوَض، فزال بحمد الله اللبس، ثم قوله(٣): «كما ثبتت التنوينة في أذرعات» تبين أنَّه ليس للصَّرْف، ومن العرب من يقول(٤): «مررت بجواري، قيل في الخفض، وهي قليلة»، واختار ذلك أبو زيد والكسائي» وعلى هذه اللغة:

فلو كانَ عَبْد الله مَوْلًى هَجَوْتُه ... ولكِنَّ عبد الله مَوْلَى مَوَالِيَا(٥)

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٩٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣١٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١٠.

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ١/ ٦٤: «وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي - فيما حكاه أبو عثمان - ينظرون إلى «جوار» ونحوه من المنقوص، فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير المعتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة». وانظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٨٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٦-١٥٠٧).

(٥) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق في الكتاب ٣/ ٣١٣، والمقتضب ١/ ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٤.

والشاهد فيه قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف معاملة =

. . . .

ووجههما، أنَّه قدَّره من أَوَّل مرةٍ ممنوعاً من الصرف، والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر، كما في النَّصْب، وعِنْد الأوَّلِ ضرورة[١].

وقوله: (في النَّصْب كـ«ضَوارِبَ»). لا إشكال فيه، لأنَّ الياءَ ثبتت في النَّصْبِ، فيكون غير منونٍ، فيحرك بالفتح في موضع الجَرِّ كـ«ضوارب».

قوله: (وَحَضَاجِرُ، وسَراويلُ في التقدير جَمْعُ: حِضَجْرٌ وسِرْوَالَةٌ).

محمد: أورد المُصَنِّف[٢] على قوله «في الجمع لَيْسَ على زِنَته وَاحِدٌ»، «حَضَاجِر»، وهو اسمُ «الضَّبْع» قال الشاعر:

هَــلَّا غَــضِــبْــتَ لــرِحــلِ جَــا رِكَ إِذْ تــجــرِّدُهُ حَــضَــاجِــر[٣]

والجوابُ: أَنَّ حَضَاجِرَ، منقولٌ من الجمع، لأَنَّ الحِضَجْرُ: العظيم البطن[٤]، وجمعه: حَضَاجِرُ، فلعظم بطن الضَّبع سميت حَضَاجِر، وهو/ علم [١١٥/أ] لها، والأعلام تكون منقولة، فهو بمنزلة أن تُسَمِّي رجلاً «بمساجد»، وأمّا «سَرَاويل»[٥] لهذا اللِّباس فأعجمي، لا يرد نقصاً، واعلم أنه قد اختلف فيه:

=الصحيح في حالة الجر، فأثبت الياء، وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ، وعند الجمهور ضرورة.

(١) قال ابن هشام، وذلك ضرورة عند الجمهور. انظر: (التصريح ٤/ ٢٨٢).

(٢) في شرح ابن يعيش ١/ ٦٤: «فأما قول صاحب الكتاب «وحَضَاجِر وسَرَاويل في التقدير جَمْع: حِضَجْرٌ وسِرْوَالَه»، فإشكال أورده على نفسه، لأنه قد تقدَّم من قاعدة هذا الباب: أنْ يكون جمعاً لا نظير له في الآحاد، وحَضَاجرٌ على زنه: دراهم. . .».

(٣) البيت قائله الحطيئة من مجزوء الكامل في لسان العرب (حضجر)، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١/ ٦٤.
والشاهد فيه: قوله: «حَضَاجِر: جمع حِضَنْجَرٌ»، وهو غير منصرف في النكرة والمعرفة، لأنه اسم للواحد على زنة الجمع، لأنهم يقولون: وطْب - حضَجْر، وأوطبٌ حَضَاجر - يعني واسعة عظيمة.

(٤) انظر: (اللسان - حضجر).

(٥) اللسان - سَرَلَ.

. . . .

فسيبويه[١] لم يصرفه، وعليه أنه وافق من كلام العرب ما لم ينصرف، فلم ينصرف، لأنه وافق «قَناديل»، وعليه قول ابن مقبل:

يُمَشِّي بِهَا ذَبُّ الرِّيادِ كَأَنَّه   فتىً فَارِسيٌّ في سَرَاويلَ رَامِحُ[٢]

والمراد: فتى فارسيّ رامحْ في سراويلَ، وقال الزَّجَّاجُ[٣]: إنَّما هي بالفارسية: شروال، فثبتها العرب على ما لا يَنْصَرف، من كلاَمِها، وذَهَب المُبَرّد: إلى أنَّه جَمْع لِسِروالة[٤]، وهي قطعةٌ منه، وأَنْشَدَ:

عَلَيه من اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ[٥]   ....

فيكون، كـ«عِثكالَة» و«عثَاكيلَ»[٦] ويضعف هذا أنه هجو، وليس المبالغة في

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وقائله تميم بن مقبل، كما ذكر الشارح في ديوانه ص٤١، وجمهرة اللغة ص٦٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص٨٥٠، ولسان العرب ١/ ٣٨١ (ذبب)، ٣/ ١٨٨ (رود)، ١١/ ٣٣٤ (سَرَل)، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٨ وَرُوي في الصحاح واللسان (سَرَل).

أَتَى دونها ذَبُّ الرياد كأنها   فتىً فارسيٌّ في سَرَاويل رامِحُ

ذَبُّ الرِّيادِ: الثور الوحشي.

والشاهد فيه قوله: «سَرَاويلَ» حيث ورد مفرداً ممنوعاً من الصرف، لأنه على وزن يشبه وزناً من أوزان صيغ منتهى الجموع وهو مفاعيل.

(٣) ينظر: (شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩-١٦٠ ت د. حسن حفظي).

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٣٤٥: «ومن العرب من يراها جمعاً واحدها سِرْوالة» وينشدون:

عليه من اللؤم سِرْوَالة   ....

فمن رآها جمعاً يقال: إنما هي اسم لشيء واحد، فيقول: جعلوه أجزاء...».

(٥) صدر بيت من المتقارب، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٤٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٤، ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)، وشرح الشافية ١/ ٢٧٠، وشرح شواهدها ص١٠٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٣، والتصريح ٤/ ٢١٧ والشاهد فيه قوله: «سِرْوالة» وهي واحد السراويل، أو قطعة منه. وعجزه:

....   فليس يرق لمستعطف

(٦) في اللسان (عثكل*: «العثكال» العذق، من أعذاق النخل الذي يكون فيه الرطب».

. . . .

الهجو بأنَّ عليه قِطْعَةً منه، إنما المراد أنَّ السراويل تمامُ اللِّباس، فَأَرَاد أنَّه تامُّ التَّردِّي باللُّؤم، وإنّما «سِرْوالَةَ»، لغةٌ في «سراويل».

وقال أبو الحسن[١]: «من العرب من يجعله واحداً، فيصرفه»، وقد أشار إليه صاحب «الصحاح»[٢]، فإن سميت به منعته الصرف البتة، للتعريف والتأنيث.

قوله: **(والتركيبُ في، نحو: مَعْدِيكَرِب وبَعْلَبَكّ).**

محمد: التَّركيبُ فَرعٌ على الإفرادِ، لأنَّ المُفْرَد قَبْلَ المُرَكَّب، والتركيبُ على ضروبٍ تقدمت، المَانِعُ للصرف منها، أنْ يكونَ[٣] اسمان لشيءٍ واحدٍ، ولا يدل واحدٌ منهما على معنىً، يجري الثاني مَجْرَى تاء التَّأْنيثِ، في أَنَّ قَبْلَها فتْحة: أَو ألفاً، كـ«نَوَاةٌ»، أو ما أشْبه الأَلِف كياء «مَعْدِي كَرِب»، وأَنَّ تاءَ التَّأنيث زيادة من غير أنْ يكون لها معنى تَنْفَرِد بِهِ، ولو كان للثَّاني معنى ينفرد به، لَجَرى مَجْرَى «خَمْسَةَ عَشَر»، وخرج عن حَدِّ ما هو بمنزلة تاء التأْنيث في استحقاق الإعراب، وإنما فُتِح آخر الاسم الأول، لأَنَّه يُنَزَّل منزلة صَدْر الكلمةَ من عَجْزِها، فبُنِيَ لذلك، و«مَعْدي كَرب» شَاذّ[٤]، لأن قياس «المَفْعَل» - مما لامُه مُعْتَلَّة - الفَتْح في عَيْنه، نحو: المَرْمَى، فَكَسْرُ الدَّال شَاذٌّ، ويجوز أن يكون

---

(١) الأخفش، وانظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٤، والتصريح ٤/ ٢١٧).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (سرل).

(٣) يعني: المركب.

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٦: «واعلم أن في «معد يكرب» شذوذين أحدهما من جهة البنية، لأنهم قالوا: مَعدِي كرب بالكسر على زنة «مَفْعِل» والقياس: مَفْعَل بالفتح، نحو: المَرْمَى والمَغْزَى، وما اعتلت فَاؤه يجيء المكان منه على «مَفْعِل» بالكسر، نحو: المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ، والوجه الثاني: سكون الياء من معدي كرب، وهو في موضع حركة. . . البناء، كالباء والألف في «صياقلة»، وكالباء والألف اللتين يبنى بهما الجميع إذا كسّرت الواحد. . .».

. . . .

مُخَفَّفاً مِنْ «مَعْدِيِّ» كما خُفِّفَ في «حِيْرِي دَهْرٍ»[١] وإنما أصله: حَيريِّ، وتقدم في الأعلام، وياء مَعدِيْ ساكنةً، لأنهم شَبَّهوها حين ركَّبوها بياء «دَرْدَبِيس»، وقال الخليل[٢]: شبهوها بألف «مثنًى»، ولأن الحركة على الياء أثقل من الحركة على الصَّحيح، والصحيح يُفْتَح في التركيب، ولاَ أَخَف من الفتح إلاّ السكون، وحَملوها في حال الإضافة - في اسْكانِ الياء - على حالها في التركيب.

وقال الزجاج[٣] يجوز قياساً فتحُ ياء (مَعدي كرب)، ولم يجز ذلك سيبويه[٤] وإنما قلته قياساً.

مسألة: لو سُمِّي بـ«مدائن محاريب»، فقيل[٥]: حكمه الإضافَةِ، لأنَّ الإضافة أَوْسَعُ من باب الأسماء المركَّبة، ولو أُجْرِيَ عَلَى طريقة[٦] «حضرموت»، كان قياساً أَنْ يُصْرَف في النَّكرَةِ، كذا ذكر الرُّمَّاني[٧]، وقال الزمخشري: إذا ركبت اسماً من: كلب صفراء، قلت: هذا كلب صفراء، فلم تصرفه للعلمية والتركيب، فإذا نكرته، صرَفْتَه. قلت: رُبَّ كَلب صفراءٍ، وقال ابن بابْشَاذ: لو سميت رجلاً: «مَحاريب مَساجِدُ» بالكلمتين معاً، لكان حُكْمُه كـ«حَضْرَموتَ»، لأنَّكَ لَمَّا أَدْخَلْتَ هذا بابَ التركيب أعطيته حكمه، فَصَرفْتَه في

(١) ومنه قول العرب: لا أفْعَل ذلك حيري دهرٍ. الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦ (هارون).

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٥) انظر: (الأصول لابن السراج ٢/ ٩٧).

(٦) للنحاة فيه ثلاثة أوجه: أحدها البناء حملاً على «خمسة عشرَ» وبابه، والثاني أن يعرب صدره ويُضافَ إليه العجز، والثالث: أن يُعْربَ إعراب ما لا ينصرف.

(٧) لأنه من الأقسام التي تصرف في المعرفة، ولا تصرف في النكرة. انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٢-٢٢٨).

. . . .

النكرة، كـ«صَيَاقِل» لا يَنْصَرِف، فإذَا دخلته، تاء التأنيث انصرف في النكرة، ولو سمينا باسْمَين مُرَكَّبين وفي آخِرِ الثَّاني عِلَّةٍ تقوم مَقَام عِلَّتَين، مثل «صَاحِبَ حمراءٍ» لَصَرَفْته في النكرة[1]، لدخوله في باب ما لا ينصرف في النكرة، ولو ثنيت لم تَقْلِب همزته بل تُقرّها، فتقول: «صَاحِبَ حَمَراءان».

محمد: والَّذي أراه ما ذكر ابن خروف: أنَّ العلّة إنْ كانت مما يَمْنَع من الصرف وَحْدَها، لم يَنْصَرِف في النَّكرة، ولذلك إذا كان آخر المركب أحد هذه الأسماء، نحو: رَامَ سَكْرانَ، الثَّاني غير مخفوض بالكسرة في المَعْرِفة والنَّكِرة، لأنك لَمَّا نَكَّرته بقيت فيه عِلَّة، لا يَنْصَرِف الاسم الذي فيه أبداً، كان مُرَكَّباً، أو غير مُرَكَّبٍ، وصَرْفُ مثل هذا خطأٌ في النكرة، وكذا تثنية «حمراء» في التركيب كتثنيتها قبل التركيب، وإثبات الهمزة في التثنية فاسدٌ، وتشبيه ابن بَابِشاذ المركب بـ«صَيَاقِلةٍ» لا وجه له، لأنَّ التاءَ دخلت/ الاسم الأَوَّلَ ورُكِّب[١١٥/ب] معها، وَمَنعته ما يكون فيه إذْ لم تدخل عليه، و«مساجِد» و«حمراء» لم يدخل عليهما شيءٌ و«حمراء» آخر الكلمة، فلم يَجز فيه حكم ما دَخلته تاء التَّأنيث، والَّذي بمنزلة «صَيَاقِلَ» الاسم الأول، وعزا ابن بابشاذ القول إلى الأخفش، وهو فاسدٌ قاله من قاله.

وإنْ سَمَّيت بـ«صَاحب سَرحان»، فلا تجمع إلاّ بالواو والنون، لأنه خرج من بابه إلى باب العلمية، فإن لم ترد بهذا كله التَّسمية، بل أردت الإضافة، أجريت كُلَّ شيءٍ على أَصْلِه.

مسألة: إذَا سَمَّيْتَ بمائة دينار، ففيه خلافٌ.

الأخفش[2] لا يصْرِفه في المعرفة ويصرفه في النكرة، لأنه قاسَه على «خمسةَ عشَر»، في أنَّه قد انتقل عن معنى العدد وصار من باب الاسم المركب

(١) انظر: (الأصول ٢/ ٩٨).

(٢) انظر: (الأصول لابن السراج ٢/ ٩٧).

....

الذي يتصل الثاني بالأول، كاتصال تاء التأنيث، وابن السراج[١]، يُجريه مَجْرى المُضاف إذَا سُمّي به.

قوله: **(والعجمة في الأَعْلَام خَاصَّةً).**

محمدٌ: العُجْمَة من الأسباب المانعة الصَّرْف، لأنَّها دخيلة على كلامِ العرب، لأنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرَّب، فهي ثانية له، وفرعٌ عليه، وليس المراد من قولنا: العُجْمة، لُغة فَارس فَحسب، بل كل ما ليسَ من كلام العرب، سواء في ذلك لغة فارس والروم والترك وغيرهم، قال الشيخ: موفق الدين بن يعيش[٢]: والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات:

منها: خروج الكلمة عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل وجبريل.

ومنها: مقاربة أَلْفاظ العجم إلاّ أنها غيرت، نَحو: إبْرَاهَامَ، إذَا قالوا: إبْراهيم على الإخلاص.

ومنها: ترك الصرف كـ«إبليس» - لعنه الله - ولو كان عربياً لانصرف[٣]، ومن زعم أنه من أَبْلَس إذَا بَلِس فقد، غلط، لأن الاشْتقاق لا يكون في [الأسماء][٤] الأعجمية.

محمد: الْأَعْجمي على ضَرْبين[٥]: جِنْسٌ، كـ«ابريسم»[٦] و«اطربعل»، فَيَجْري مُجْرَى العربي، لأنهم لما تصرَّفُوا فيه، بدخول الألف واللام عليه،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٦.

(٣) في المخطوطة: «الصرف» والمثبت من المطبوع.

(٤) ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.

(٥) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٦).

(٦) في اللسان (برسم): «والإبْرِيسَمُ مُعَرَّب، وفيه ثلاث لغات، إبْرِيسَمُ، وأَبْرَيْسَم وإِبْرَيْسَم - بكسر الهمزة وفتح الراء» وفيه (طَرْغل)، الأطرغُلَّاتُ هي، الدياسي والقماري، والصلاصلُ ذات الأطواق، ولا أدري أمعَرَّب هو أم عربي.

. . . .

أحالته طبيعته العربي في رجل والرجل، حتى صار بمنزلة: رجل وغلام على الأصح في القوافي، فإذا سميت بـ«آجُرّ»، ففيه لُغَتَان(١): من شدّد الرّاء صَرَفَ، لأنه ليس فيه سِوَى التَّعريف، ومن خَفَّف الرَّاء لم يصرف، لأنه يكون على وزن الفِعلِ، نحو: «أقبل» وفيه التَّعريف ولا ينظر إلى تفضيل ابن بابشاذ في التسمية بـ«بندار»(٢) لأنه لم ينقل علما، فهو كـ«إبريسم». الثَّاني: ما هو معتبر في مَنْع الصَّرف، ما نُقِلَ علماً، أي: كان علماً في كلام العجم، نحو: إبراهيم وإسماعيل، لأنها إذا كانت أعلاماً في الأصل لم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في القسم الأول، فلذا اعْتَبر، لأن وضع الاسم للماهية قبل وَضْعِه للشَّخْص، فكان العلم كالمتفرع على اسم الجنس، فكانت المشابهة بالفعل أتم، ولأنه إنما لم ينصرف، لأنه بان بتعريفه في حال التعريف، ولو عُرِّب في حال تنكير انْصَرَفَ(٣)، وأما شرط الزِّيادَة على الثَّلاثة فسيأتي.

مَسْأَلة: الأسماءُ الأَعْجَمِيةُ لا توزن ولا تشتق، لأنها غير معلومة، وقال ابن خروف قول ابن بابشاذ: لا توزن فاسدٌ، بل توزن إلاّ أقلها.

محمد: لم يمنع قوله «لا تُشتَقّ»، بل سكت عنه، فإذا لم تشتق كيف يُعرف وزنها. زائدها من أصلها.

---

(١) في اللسان (أجر): الآجُرُ طبخ الطين، الواحدة بالهاء «آجُرَّة، فارسي مُعرَّب والعرب، تقول: آجُرَّةٌ وآجُرّ للجمع، وآجُرَةٌ وجَمعها: آجُرٌ، وأَجُرَةٌ، وجمعها أُجُرٌ، وآجُورَة وجمعها: آجُورٌ».

(٢) البُنْدَار - بالضم - واحدة: البُنْدَارة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن، وهي المواضع التي تستخرج منها جواهر الأرض».

(٣) في شرح ابن يعيش ١/٦٦: «والثاني من المعرب ما نقل علماً، نحو: إسحق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتلين، فهذه في لغتها الأعجمية أعلام، والأعلام معارف، والمعارف أحد الأسباب المانعة من الصرف، وقد عُرّبت بالنقل فزادها ذلك ثقلاً».

. . . .

وذكر ابن الخشاب في «العَوْني»: «هامان» فيما لا ينصرف للتعريف، والألف والنون، وكذا «عمران»، و«لقمان»، و«سُلَمان» وبعده ذكر في الأعجمي «سلْمَان»، و«هامان» فإذا كان أعجمياً، فمن أين علم زيادته؟. وإن لم يكن، فلم ذكره في الأعجمي؟.

مسألة: «يأجوج ومأجوج» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[1] من اشتقه من: أَجَّ يَئِجُّ، صَرَفه، ومن لم يشتقه، لَم يَصْرِف للتَّعريف والعُجْمَة، وكذا «زَكَرِيَّاء»[2] مَنْ جَعله أعْجمياً لم يصرفه إلاّ في النكرة، ومن اشتقه من: ذَكَر يَذْكُر، كانت الهمزة زائدة للتأنيث، ولم يُصْرَف في معرفة ولا نكرة، وكذا المقصورُ منه، من جعله أعجمياً، لم يصرف للتعريف والعُجْمَة، ومن اشْتَقَّه لم يُصْرَف، لأنَّ آخره ألف التأنيث المقصورة، وفيه لغة ثالثة، بتشديد الياء، فهو مصروف، ولغة رابعة: ذَكَرِي، بحذف إحدى اليائين، فَيَصيرُ من باب «عَمٍ» منْقوصاً، ومما يحتمل وجهين، ما وجد من الأعجمي له موافق في العربية، نحو: «يعقوب» اسم النبي/ - عليه وعلى نبينا السلام - مثله «يَعقوب» في العربي لِذكر القَبْج، فالعربي منصرف، والعجمي غير منصرف[3] واتفاقهما في اللفظ لا يغير حُكْمَ كُلٍّ واحدة مِنْهما. [١١٦/أ]

مسألة: قال ابن بَرْهَان[4]، قال أبو علي: «حمدون» يمتنع من الصرف

(١) سورة الكهف، من الآية (٩٤).

وفي اللسان: (أجج): «ويأجوج ومأجوج قبيلتان من خلق الله، قرئ فيهما بهمز وغير همز، وهما اسمان أعجميان. . .».

(٢) في اللسان (ذكر): «الزجاج في «زكريا» ثلاث لغات هي المشهورة - زَكَرِيَّاءُ الممدودة، وزكريَّا بالقصر، غير منون في الجهتين، وزكري، بحذف الألف غير منون، فأما ترك صرفه، فإن في آخره ألف التأنيث في المد والقصر، وقال بعض النحويين لم ينصرف، لأنه أعجمي».

(٣) للعجمة والتعريف.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٦.

....

للتعريف والعجمة، وليس بجمع «حَمْدٍ» سُمّي به، إذ ليس في كلامهم [اسم واحد فيه][(١)] إعرابان، ولا يَدخل على هذا [قولهم هذه][(١)] «بَبْرِين» [ورأيت بَبْرين][(١)] ومررت بببرين، من حيث لم تختص الياء بإعراب واحد، فصار بمنزلة: «غِسْلين» و[أما][(١)] الواو فقد اختصت بالرفع، فَأَمّا «زَيْتُون» فلم يأت وَاوه إعراباً قط.

قوله: **(والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في، نحو: رَسلاَن).**

محمد: منه قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾[(٢)] ومؤنثه «حَيْرى»، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[(٣)]، واعلم أنَّ الألف والنون المضارعتين لِألفي التأنيث من الأسباب المانعة الصرف من حيث كانتا زائدتين، والزائد فَرْع المَزيدِ عليه، واختلف في العلة المانعة من الصرف، فَقيلَ[(٤)]: الألِفُ والنُّون ضارعتا ألفي التأنيث في، نحو: «صَحْراءَ»، فَقَامت هذه العلة مقام علَّتين، كما في «صحراء»، وقيل: النون في سكران كالبدل من الهمزة في حمراء، قال ابن برهان[(٥)]: «المراد من البدل هنا أنهم لما رأوا حكم «سَكْران»، كحكم «صَحْراء» في ترك الصرف معرفة ونكرة، طلبوا لهذا الحكم علة، فوجدوا بينهما من التشابه ما ذكرناه».

محمد: يريد ما يأتي بيانه، ثم قال: فجعلوا ذلك علة، فكانت الهمزة أصلاً والنون فرعاً، لأن النون قد يفارقها هذا الحكم.

محمد: يريد في «نَدْمان وندمانة» ونحوه، ثم قال: ولأن الهمزة في

---

(١) ما بين المعقوفات ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.

(٢) سورة الأنعام، من الآية (٧١).

(٣) سورة الأعراف، من الآية (١٥٠).

(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ١/٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٩).

(٥) شرح اللمع ٢/ ٤٤٠.

. . . .

«حمراء» لمعنى، والألف والنون في «سكران» لغَيْر مَعنىً، فكانتا بالفرعية أَوْلى، وذهب بعض النحاة[١]: إلى أنَّ المانع: الصفة والزيادة، وهو قول الكوفيين، وأورد عليهم (ندمان) وهو مصروف، وفيه الزيادة والصفة، ويمكن أن يجاب عن هذا: بأنا لا نعتبر مطلق الزيادتين، بل زيادتين مخصوصتين، وهو أن يكونا مشبهين لألفي، «صحراء»، وليسا في «ندمان» كذلك، ومما يقوي افتقاره إلى سبب آخر، أنه وقع الاتفاق أن هذا مشبه بـ«حمراء»، فلا بد أَنْ يكون أضعف منه، فاحتاج إلى علة أخرى، كما تقول في «عثمان» أنه مع الزيادتين لا بد من العلمية، مع أنَّ قيام علةٍ واحدة مقام علتين على خلاف الأصل، ويمكن أن يقال في «عثمان» إنما اعتبرنا التعريف، ليصح الشبه بينه وبين «سكران»، لأن بالتعريف يمتنع من لحاق التاء، ولا كذلك الصفة، فإنه لا مدخل لها في امتناع التاء، فالزيادة المشروطة كافية في منع الصرف حملاً لها على باب «حمراء».

قوله: **(فلا بد من أن يكون أضعف منه، لأنه مشبه به)**، قلنا وهو كذلك، لكن الضعف يكفي في وجه، وذلك أنه إذا سمي بـ«حمراء» ونكر لا يَنْصَرف بالإجماع[٢]، وباب «سكران» يجري مجرى «أحمر»، وفيه الخلاف، فذا أثر الضعف.

قوله: **(إنَّ قيام علَّة واحدةٍ مقام علتين على خلاف الأصل)**، قلنا الموجب لمخالفة الأصل موجود، وهو قوة العلة، فوجب أنْ تكون مستقلة، لئلا تلغي القوة، وأما مشابهة زيادتي «غضبان» وبابه، لزيادتي «صحراء» فمن وجوه:

أحدها: أن في آخر كل واحدٍ منهما زيادتَين زيدتا معاً، وأن الأولى منهما ألف، وأن صيغة المذكر منهما مخالفة لصيغة المؤنث، وأنَّ الآخر منهما ممتنع من لحاق تاء التأنيث، فكما لا يقال: «حمراءة»، لا يقال: «سكرانة»، إلاّ في

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٣ - ٢١٤).

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢١٣).

. . . .

لغة ضعيفة عن بعض بني أسد[1] «غضبانة»، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة، وقياس هذه الصيغة الصرف في النكرة، كـ«نَدْمَان»، وأن سكران يجمع، سَكَارَى، كما يجمع «صَحْراء صَحَارَى»، وأن همزة التأنيث قد تبدل نُوناً في «صنعاني»[2]، فإبدالها منها يدل على شبه بينهما، وأن الألف والنون زائدتان في الصفة، كما أن ألفي التأنيث تزاد في الصفة، نحو: حمراوان، ألفي التأنيث في الصفة تمنع من الجمع بالألف والتاء، فلا يقال: «حمراوات»، كما أن الألف والنون في المذكر تمنع من الجمع الصحيح/ فلا يقال: «سكرانون»، وأن في آخر كل واحد منهما ما[١١٦/ب] يكون علامة للتأنيث، أمَّا حمراء فظاهر، وأمّا النّون، ففي: فَعَلْنَ النساءُ، وأن الزيادة جاءت بعد سلامة الصدر، وكونه على ثلاثة أحرف، وضابط هاتين الزيادتين: أن يقال في مؤنثه: «فَعْلَى»، نحو: «عَطْشانٌ» و«عطشى»، و«غضبان» و«غضبى»، قال الزجاج[3]: الغضبان هو الممتلئ غضباً، وقال الزمخشري في «الكشاف»[4]: فإن قيل: «رحمان» أتصرفُه أم لا؟. قلت: أقيسه على إخوانه من بابه، أعني: عطشان وعطشى، ولا أصرفه. فإن قلت: فقد شرط في امتناع [صرف][5] فعلان أن يكون له «فَعْلى»، واختصاصه بالله سبحانه وتعالى يحظر أن يكون «فَعلاَن فَعْلى» فلم يمنعه من الصرف؟. قلت: كما حظر [ذلك][5] أن يكون مؤنثه «فَعْلَى»، فقد حظر أن يكون له مؤنث على «فعلانة»، كـ«نَدْمانة»، فإذاً لا عبرة في امتناع التأنيث، للاختصاص العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره.

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٧).
(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٥)، (وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٠).
(٣) انظر: (الكشاف ١/ ٦).
(٤) الكشاف ١/ ٦-٧.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع الكشاف ١/ ٦-٧.

. . . .

محمد: وما ذكرته عن الزمخشري يكشف لك ما يرد عليك من هذا، وإنما شرط أن مؤنثه على «فَعْلى» احترازاً من «فَعْلاَن» لا «فَعْلَى» له، قالوا[1]: رجلٌ سَيْفَانٌ للطويل الممشوق، وامرأة سيْفَانةٌ، ولم يقولوا: سَيْفَى، ورجلٌ نَدْمَان، وامرأة نَدْمَانة، وما كان مثله، فهذه لا تنصرف إلاَّ إذا سُمّي بها، فتكون كـ«عثمان»، ومنهم من قال: ضابطه انتفاء «فَعْلاَنة»، وإذا انتفت «فَعْلاَنة»، فقد انتفى دخول التاء عنه، فقد حصل الشَّبَهُ، ووجود (فَعْلى) ليس مقصوداً في نفسه، ولو قُدِّر استواء الأمرين، فانتفاء «فَعْلاَنة» أولى، لأنه أعم، فينتفي أن يحمل عليه، ألا ترى باب «سكران» أكثر من «ندمان»، وقد حكى بعض النحاة[2] في «رحمان» الصرف وتركه، وعليه الأكثر، وإنما يتوجه الصرف على الضابط الأول، لا عَلَى ما حكيناه عن الزمخشري[3]، وأمَّا «سلمان» و«سلمى»، و«عدوان وعَدوى» و«شَنْئان وشَنْأَى»، فتلاقي في اللغة، وليس كـ«عطشان» و«عطشى» نص عليه ابن برهان[4] هذا في الصفة، أما في العَلَم، فنحو: «مَرْوان» و«عثمان» وهذه الزيادة في الأعلام محمولة على باب «غضبان»، لأنهما زائدتان، فلا تدخل عليهما تاء التأنيث، إذا كن أعلاماً، لا تقول «مروانة»، لأن العلمية تمنع من الزيادة، وليس المانع وزن فَعْلاَن - بفتح الفاء - فحسب، بل المانع الزيادة والعلمية، ألا ترى «عُثْمَان» و«ذبيان» حكمهما، كـ«عَدْنَان» في منع الصرف، ونحوه «إنسان» إذا سُمّي به، كما في قول الشاعر:

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٧).

(٢) في الإنصاف ١/ ٦: «قال: وقد نقل غيره خلافاً في صرف «رحمان» مجرداً من التعريف، وبناه على تعيين العلة في منع صرف «عطشان» هل هي وجود «فَعْلى» فيصرف «رحمان» أو امتناع «فَعْلاَنة» فيمتنع الصرف. . .».

(٣) شرح اللمع ٢/ ٤٤٠.

(٤) انظر: (البحر المحيط ١/ ١٤).

. . . .

وكان بنو إنْسان حِرْزِي ونَاصِري فَأَمْسَى بَنُو إنْسَانَ قَوْماً أعادِيَا[١]

ومثل هذا ذكرَنا في: أَرَطَى - إذا سُمّي به - لا ينصرف، لأنه يشبه ألف التأنيث في امتناع لحاق علامة التأنيث له، فكذا «عثمان»، وقال الزجاج[٢]: موافقة: «سكران» لـ«حمراء» أقوى من موافقة: «عرْيَان» لأنَّ «سكران» وافق في لفظ الحركة، و«عثمان» في مطلق الحركة وذا ليس بشيء، بدليل «مُرْجَانَ»، فإنه منصرف، وإن وافق «حَمْراء» في لفظ الحركة، أما ما يعلم به زيادة الألف والنون فالاشتقاق، قال سيبويه[٣]: وإنما تعتبر هذه النون، أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل والجمع والمصدر والمؤنث كـ«ضَبْعَانَ»، في ذكر الضَّبْع، ومعنى هذا أنَّ تَنْظُر في تصاريف الكلمة، فما اشتق منه ما يذهب فيه الحرف، فهو زائد على ما تحرر في التصريف. ولما لم يمكن الإخلال به أشرنا إليه، قال السيرافي[٤]: وما لم يكن له اشتقاق حمل على الزيادة، وقال التبريزي: إنَّ الألف والنون - إذا كانتا في آخر الاسم - وكانت النون رابعة، فهي أصل، نحو: «زمان» و«مكان».

محمد: ذا ليس بشيءٍ، لأن نون «يَدَانِ» رابعة، وهي زائدة، لأنها زيدت للتثنية، وليس قول ابن بابشاذ - لو سميت رَجلاً «يَدَانِ» ولم تحك التثنية لصرفت - بشيء، لأنها تقطع بزيادتها، فكيف يصرف. نصَّ عليه ابن خروف، وهو الصحيح، ثم قال التبريزي: فإن كانت مجاوزة الخمسة، كانت زائدة

---

(١) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٢.

(٢) انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦).

(٣) انظر: (الكتاب ٤/ ٣١٩، ٣٢١).

(٤) هامش الكتاب ٢/ ١١ وفيه: «إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة، حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أو النون أصلية ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في «رُمَّان» أنها زائدة، وإن لم يعرف اشتقاقه، لأنه الأكثر، وأنه لا يعرف لـ«رمن» معنى».

. . . .

[١١٧/أ] كـ«زَعْفَران»، وإنْ كانت النُّون خامِسَة/، فقد تكون زائدة وأَصليَّة، وعند هذا فيحتاج إلى نظر واشْتِقاق إلاّ أنَّ الظاهر أنْ تكون زائدة، فيجب أن يُحْكَم عليها بالزِّيادةِ، إلاّ أنْ يَمْنَع مانع، وأَضافَ ابن بابْشَاذ: أن تكون الكلمة غير مُضاعَفَةٍ، وقال: لو سَمَّيْتَ بِـ«جُنْجَانٍ» لَصَرفْتَه، لأنَّه بوزن «قُمْقَام»، ومن الأسماء ما يحتمل أن يكون مُشْتَقّاً من أصلَين، يَقْتضي أحدهما الزيادة، والآخر عدم الزِّيادة، من ذَلِك «مُرَّانُ»[(١)] للرِّماح، من أخذه، من: مَرَن الشَّيءُ إذا لانَ، وَكَذا الرِّمَاحُ، و«طَحَّان» من الطَّحْنِ[(٢)]، و«سَمَّان»[(٣)] من السَّمْنِ، و«تَبَّان»[(٤)] من التِّبْن، أو التَّبانَةِ، وهي الفِطْنَة، و«حَسَّانٌ» من الحُسْنِ، و«غَسَّان» من الغُسْنة، وهي الخُصْلَة منَ الشَّعر[(٥)] و«زَبَّان» من الزَّبن[(٦)]، و«رمَّان» على مذهب أبي الحسن[(٧)] من «رَمَنَ» الرَّجُلُ بالمَكانِ إذا أَقامَ به، صَرْفُها كُلَّها، لِعَدم زِيَادة النُّون، وَمَنْ أَخَذَها مِنْ: مَرَّ يَمرُّ، لِأَنَّ شَأْنَ الرِّماحِ الاضطراب والمرور، و«طَحَّانَ»، من: الطَّحِّ، وهو الهلاكُ، و«سَمَّانُ» مِنَ: السَّمِّ، و«حَسَّان» من:

(١) في اللسان (مَرَن): «والمُرَّان - بالضم - وهو فُعَّالٌ؛ الرِّماح الصُّلبة اللّدنَةُ، واحدَتُها: مُرَّنة».

(٢) في اللسان (طحن): «قال ابن بري: لا يكون الطَّحَّانُ مصروفاً إلاَّ من الطَّحْن. ووزنه فَعَّال».

(٣) وفي اللسان (سمن): السَّمَّانَ بائع السَّمن، الجوهري، السَّمان: إذا جعلته بائع السمن انصرف، وإنْ جعَلتَه من السَّمِّ لم ينصرف في المعرفة.

(٤) في اللسان (تبن): «رَجُلٌ تَبَّانٌ، يبيع التِّبْنَ، وإنْ جَعَلْته «فَعْلاَن» من التَّبِّ، لم تَصْرِفُه»، وانظر: (الكتاب ٣/ ٢١٧، ٢١٨).

(٥) اللسان (غسن).

(٦) في اللسان (زبن): «الزَّبْنُ: الدَّفْعُ، وهو وَقْع الشيء عن الشيء».

(٧) الأخفش: «في اللسان (رَمَنَ): الرّمانُ معروف، فُعْلاَن، قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن الرُّمان إذا سُمّي به، فقال: لا أصرفهُ في المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يُعْرَف به، أي لا يُدرى من أي شيء اشتقاقه، فيحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون، وقال الأخفش: نونه أصلية مثل: قُرَّاص وحُمَّاض. . .». وانظر: (الكتاب ٣/ ٢١٨).

. . . .

الحَسَن أَوِ الحِسِّ[(١)]، كما اعْتَقَده حَسَّان في قَوْله:

ما هَاجَ حَسَّانَ رُسُومَ المَقَامِ ... وَمَظْعَنُ الحَيِّ ومَبْنَى الخِيَامْ[(٢)]

و«غَسَّان» من: الغسِّ، وهو الضَّعيف، و«زَبَّان» من الأزبّ، وهو الكبير الشعر و«رمَّان» على مَذْهَب الخليل وسيبويه[(٣)] من الرِّمِّ، وهو الكثرة، أو الرَّم، وهو الإصلاح، لِأَنَّه يَرمُ المَعِدَة، لم يَصْرِف شيئاً من ذلك، لِزيادة النُّونِ.

مسألة: شَيْطَان، إذا سُمِّي به يَنْصَرِف[(٤)]، لِأَنَّ نونَه أَصْلِيَّة، لأنه منْ: شَطَنَ، إذا بَعُد، لِأَنَّه بَعُد عن الرَّحمة، ووَزْنُه: فَيْعَال، قالَ أُمَيَّةَ:

أَيُّمَا شَاطِنٍ [عَصَاهُ][(٥)] عَكَاهُ ... ثُمَّ يُلْقَى في السِّجْنِ والأَغْلالِ[(٦)]

وَذَا مما يدلُّ على زِيَادةِ اليَاءِ، وهَذَا رَأْيُ جَمَاعةٍ من المحققين من النحاة، كأبي علي[(٧)]، ومنهم من يقول: هو «فَعْلاَن»، من: شَاطَ يَشِيطُ، إذَا هَلَكَ، وذلك غير صحيح، لأنَّ سيبويه[(٨)]: حَكَى شَيْطَنْتُه، مثل: بَيْطَرْتُه، وليس في كلام العرب فَعْلَنْتُه، فَأَمَّا قولُ طُفَيْلَ:

---

(١) «حَسَّان»: إن جعلته فَعْلاَن من الحَسِّ وهو القتل، أو الحِسِّ بالشيء لم تجره».

(٢) البيت قائله حسان في ديوانه ص١٨٤ ت سيد حنفي، وورد صدره بلا نسبة في شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢/ ٤٥٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٨.

(٤) انظر: (الكتاب ٢١٧ - ٢١٨).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من مصادره.

(٦) البيت من الخفيف وقائله أمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٤٥، د/ السطلي، وتهذيب اللغة ص١١/ ٣١٢، والصحاح ٥/ ٢١٤٥ (شطن)، واللسان (سطن). وفي الذيل والتكملة الكاملة (شطن) روي: «والأكيال». وفي اللسان: «والشيطان»: نونه أصلية لأنه من تشيطن، وقيل: إنها زائدة، فإن جعلته، فَيْعَالاً من قولهم، تشيطن الرجل، صرفته، وإن جعلته من: شيط، لم تصرفه لأنه «فَعْلاَن».

(٧) الفارسي.

(٨) الكتاب ٣/ ٢١٧-٢١٨. وينظر (المفصل شرح المفصل - ت كاظم).

. . . .

لَقَدْ مَنَّتِ الخَذْوَاءُ مِنَّا عَلَيْهِمُ وشَيْطَانُ إذْ يَدْعُوهُم ويُثَوِّبُ[١]

فقالَ أَبُو عليّ، إنَّه اسم قبيلة، فلَم يُصْرَف للتَّأْنيث والتعريف، وقيل: هو في البيت: اسم رَجُلٍ، وهو شَيْطانُ بن الحَكَم الغَنَوي[١]، ولَم يُصْرَفْ للعَلَمِيَّة والزيادة. ومَن قال هذَا، استدل بقوله: يَدْعُوهم ويُثَوِّبُ، إذْ لَوْ كانَ قبيلةً، لقال: تدعوهم وتُثَوِّبُ، وذَا ليس بشيء، لأن القبيلة حَيٌّ، فتذكر نظراً إلى الحَيِّ. ويقع في بعض نسخ المفصل، في الجمع[٢]: (وقد جُمِع «فَعْلاَن» اسماً على فَعَالِين، نحو: شياطين)، ونُبَيِّنُه في مَوْضِعِه، وقال في «الكشاف»: إنَّ سيبويه ذَكَره في مَوْضعين من «كتابه»، أحدهما: «فَعْلاَن»، والآخر: «فَيْعال»، وقال ابن السَّراج[٣] في «الأصول»: وأَمَّا دَهْقَان وشيطان، فلا نجعلهما زَائدَتَين، لقولهم: «تَدَهْقَنَ وَتَشَيْطَنَ».

قوله: **(إلاَّ إذا اضْطَرَّ الشَّاعر، فَصَرفَ).**

محمد: قوله: **(إلاَّ إذَا اضطر الشَّاعر)** مُسْتَثْنًى. من قوله: **(والاسمُ يَمْتَنِعُ من الصَّرف إلاَّ إذا اضطر الشَّاعِرُ إلى الصَّرف)**، لأن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النَّثْر، على ما هو مضبوط في «أَمَالِيه»[٤]، لأنَّ الشِّعْر لمَّا كان كلاماً موزوناً، فالزِّيادة فيه والنقص مِنْه، يُخْرِجه عن الوزن ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، اسْتُجِيز فيهِ لتقويمِ وزنه، ما لاَ يُسْتَجازُ في غير الشِّعر، وَلَيْسَ في شيءٍ من ذلك رَفْعُ مَنْصُوبٍ، ولا نَصْبُ مَخفوضٍ، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحِناً، وَمَتى وُجدَ هذا في شعر كان ساقطاً، ولم يدخل في

---

(١) اللسان (شطن).

(٢) انظر: (المفصل ص١٩٥).

(٣) الأصول ٢/ ٨٦.

(٤) «الأمالي في النحو» ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/ ١١٩، وسماه «الأمالي في كل فن» وذكره البغدادي باسم «أمالي»، هدية العارفين ٢/ ١٧٧٤، وفي معجم الأدباء، ذكره ياقوت باسم «الأمالي النحوية» معجم الأدباء ٧/ ١٥٠.

. . . .

ضرورة الشعر، وهَذا أَصْلُ يقرَّر به ما يَجوز للضَّرورةِ. وَجميعُ ما لاَ يَنْصرِف، يَجوزُ صَرْفُه في الشِّعر، وهو من أحسن الضرورات، لِأَنَّه رَدٌّ إلى أَصْلٍ، ولم يُعْبَأ بالعارض، والدَّليل على ذلك، أَنَّ ما لا أصل له في التنوين، لا يجوزُ للشَّاعِر تَنوينُه كالفِعْل، ولِأَنَّه يجوز للشَّاعِر العمل بالْقِياس/ المهجور، وصرف[١١٧/ب] غير المنصرف عملٌ بالقياس المهجور، إلاَّ ما كان فيه أَلفُ التَّأْنيث المقصورة كـ«حُبْلى»(١)، فإنه إذَا، نُوِّنَ حُذِفَتْ، الألفُ فلم يَحصل بِذلِك نَفْعٌ في ذلك، لأَنَّك زِدْتَ التنوين وحذفت الألف فلم يَرْبح إلاّ كسر قياسٍ، فلذا لا يُصْرَفُ، واستثنى الكوفيون(٢): بابُ أَفْعَل مِنْك، واحتجوا بأنَّ «مِنْك» يَجْري مجْرَى الإضَافَةِ والألف واللام، وَقَدْ أَبْطَلنا(٣) أَنْ يكون «مِنْك» الموجِبُ لمنع الصرف، وإذا نَوَّنْتَ غير المنصرف في موضِع الجَرَّ حركته بالكسرة، لأَنَّك تَرُدُّه إلى أصله، فتحركه بالحركات الثلاث، قال امرؤ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ(٤) ....

لَمَّا نَوَّنَ «عُنيزَة»، وهي مجرورة بالإضافة.

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٨، وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨، والهمع ١/ ١١٩).

(٣) يعني ما ذهب إليه البصريون من أن المانع له من الصرف: الوزن والصفة، لا «من» بدليل تنوين: خيرٌ منك وشرٌّ منك، لزوال الوزن. انظر: (الهمع ١/ ١١٩).

(٤) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١١، والضرائر لابن عصفور ص٢٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٤، والتصريح ٤/ ٢٧٦ (بحيري)، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٥. وعجزه:

فقالت لك الويلاتُ إنَّك مُرْجلي

الخِدْر: الهودج أو الستر، مُرجلي: إنك تصيرني راحلة، أي: ماشية، لعقرك ظهر بعيري. والشاهد فيه قوله: «عنيزةٍ» حيث صُرِف للضرورة الشعرية، وهو في الأصل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وجَرّه بالكسرة.

....

قوله: **(وَأَمَّا السَّببُ الوَاحِد، فَغَيرُ مانعٍ أبداً).**

محمد: السَّببُ الواحِد لا يمنع الصرف في حالِ الاختيار، لأنه إذا كان في الاسم سَبَبٌ واحدٌ، يكون مُتَردِّداً بين الأصل والفرع، فلم يرجح السبب الواحد، فَغُلِّب الأصلُ، لأصالته.

قوله: **(وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشِّعر فليس بِثَبْت)**، مَذْهَبُ أكثر البصريين مَنَعَ عَدَم صَرْف ما يَنْصَرِفُ، والأَخْفَشُ وأَبُو علي وابن بَرْهان[١] وجماعة من البصريين، يختارون مَذْهَب الكُوفِيين هنا[٢].

حجة من لا يجوز، ليس فيه رَدٌّ إلى الأصل، فلا يجوز[٣].

الجواب: أَنَّه لَيْسَ كلُّ ما فيه رَدٌّ إلى الأصل يجوز، بدليل «أَنْبَأ» وَ«نَبَّأ» فرعان، ولا يَجوزُ استِعْمالُ «نَبَّأ» في الشعر، ولا يمتنع كلُّ ما لَيْسَ فيه رَدّ إلى أصلٍ، بدليل أنَّ حذف الوَاوِ في قَوْلِه:

فَبَيْناه يَشْرِي رَحْلَه قال قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟[٤]

فُجمع عليه، ولَيْسَ فيه رَدٌّ إلى أَصْل، فإنْ قيلَ: حذفُ الواو أَيْسَرُ من حَذْفِ التنوين، لأنَّ التنوين دخلَ لمعنىً، فحذفه مخلٌ بذلك المعنى، ولما ذكرنا، لما

---

(١) انظر: (الإنصاف ٢/٤٩٣ - ٥٢٠).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩، والتصريح ٤/٢٧٧).

(٣) في الهمع ١/١٢١: «قالوا، لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الصرف، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء».

(٤) البيت من الطويل، وقائله العجير السلولي في الخصائص ١/٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٤، والإنصاف ١/٥١٢، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، ٣/٩٦، وخزانة الأدب ٥/٢٥٧.

يشري: يبيع، رِخْو. إشارة إلى عظم السنام واتساعه، المِلاَط: مقدم السنام، والشاهد فيه قوله: «فبيناه» والمراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة.

. . . .

التقى السَّاكنَان في: عصاً وقاضٍ حُذِفَ حَرْفُ العِلَّة، وبقي التنوين.

والجواب: لا نُسَلِّم أنَّ حذف الواو أَيْسَر، وما ذكر مُعَارضٌ بقراءة من حَذَفَ التَّنوين في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[1] تعالى الله عن قولهم، فحذف التنوين وإنْ كان لمعنىً، وكَذَا فَعَل الشَّاعِر، فيما أَنْشَدَه سِيبويه[2]:

فَأَلْقَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ[3]

فحذفَ تنوين «ذَاكِرِ» لَمَّا التقى ساكنان، ونصب اسم الله تعالى، وهو غير ضرورة بالإجماع، فإن قيلَ: حَذْفُ التَّنوين يُوقع لَبساً بغير المنصرف.

والجواب: إنَّ هذا هو المُتَقَدِّم، لأنَّه إنما رَجَح إذا كان لمَعنًى، لأنَّ حذفه يُلْبِس على أنه مُعارضٌ بمثله، فإنَّ صَرْف ما لاَ يَنْصَرِف جائز في الشعر بالإجماع. وإنْ كان يلبس بالمُنْصَرف، فإنْ قالَ: لأن فيه رَدّ إلى أصل.

فالجواب: ما تقدَّم، والجواب عن اللَّبْس في المكانين، إنَّ حال الاختيار ينفي اللَّبْس، مع أنَّ حَذْف واو ضَمير المرفوع في «هو» ربما أوقع لبساً في، نحو: زيد الجيش غزا هو، فـ«هو» توكيد للمضمر في «غزا»، وإذا حذف الواو ربما أَلْبَسَ بالمنصوب، وهذا لا يخص ما فيه علةً واحدةً، بل يجوز، وإنْ لم يكن فيه شيءٌ من الأَسْبَاب، ومَن المَعْلُوم أنَّ مذهب الكوفيين، مَنْع صرْفِ ما

---

(١) سورة التوبة من الآية (٣٠)، انظر: (السبعة ٣١٣، والحجة ٣١٦، والبحر ٣١/٥، والدر المصون ٣٨/٦).

(٢) الكتاب ١٦٩/١.

(٣) البيت من المتقارب، وقائله أبو الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤، والأغاني ٣١٥/١٢، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٣/٢، والمنصف ٢٣١/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، ولسان العرب (عتب) ٥٧٨/١، وخزانة الأدب ٣٧٤/١١.

والشاهد فيه قوله: «ولا ذاكِرِ» حيث حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.

....

ينصرف مطلقاً، والزمخشري قيده بما فيه سَبَبٌ وَاحِدٌ.

وَأَمَّا الرِّواية فقد رَوَى الكُوفيون عِدَّة أَبْياتٍ فيها مَنْع صَرْفِ ما يَنْصَرِف، منها من أَبْيات الحَمَاسَةِ:

فَأَوْفَضْنَ عَنْها وَهِي تَرغُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِها والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ[1]

فَمَنع «عُرْيان» من الصَّرف، وهو مُنْصَرِف، ومنها قول العَباس بن مِرْداس:

.... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[2]

فلم يصرف «مرداس»، وهو أبوه، وقد أجبت عن بيت العباس بجوابين[3]، قالوا: يُحتمل أن يكون جَعَلَه قَبيلةً: لتَقدُّمه وكَثْرة أَتْبَاعِهِ، والآخر: الطعن في الرواية، وأن الرواية الصحيحة[4]:

[١١٨/أ] **.................................... يَفُوقَانِ / شَيْخي في مَجْمَعِ**

وشيخه هو «مرداس»، والطَّعن في الرواية ليس بِسَهْل، لأنَّ قُبح باب التّكذيبِ، لا يَنْفِي لأحدٍ معه رِوَايةً، وإنَّما يطلب برواية العَدل، وقد حصلت، فقد رواه مسلم في «صَحِيحه»، وناهيك به في الصِّحَّةِ: ثَنَا الشيخ الصالح الثقة الأمين الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن عبدالله بن علوان الأسدي في سنة

---

(١) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٨٥، والإنصاف ٢/ ٤٩٧، وخزانة الأدب ١/ ١٤٨، ٢٥٤.
والشاهد فيه قوله: «عريَانُ» حيث منعه من الصرف وهو مصروف، ذلك للضرورة الشعرية.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس في ديوانه ص٨٤، والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، ٢/ ٧٥٢، والأغاني ١٤/ ٢٩١، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٥. وصدره:
وما كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو مصروف، وذلك ضرورة.

(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ١/ ٦٨).

(٤) انظر: (سر صناعة الاعراب ٢/ ٥٤٦).

. . . .

خمس عشرة وستمائة، بسماعه عن مشايخه الأربعة، منهم: الشيخ الثقة سراج الدين أبو بكر محمد بن علي بن ياسر الأنصاري الجياني، عن أبي عبدالله محمد بن الفضل الفزاري، عن عبد الغافر بن محمد الفَارسيّ، عن الجلودي، عن إبراهيم بن سفيان، عن الإمام مُسْلِم[(١)] يَرْفَعُه إلى العَبَّاس بن مِرْدَاس.

أَتَجْعَلُ نَهْبَى ونَهْبُ العُبَيْدِ[(٢)] بَيْنَ عُيَيْنَةَ والأَقْرَعِ؟

فَما كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا وَمَنْ يُخْفَضِ اليَومَ لاَ يُرفَعِ

فَلَيْتَ الرِّواية الأُخْرَى تُعادِلُ هَذِهِ في الصِّحة، وإنْ كان الطَّعنُ، لِأَنَّه على خِلَافِ القياس. واستعمال الفصحاء، فذا شَأْنُ الضَّرورةِ، وقيل: إنَّ رِوايةَ «شَيْخي» تَنْفِي رواية «مِرْداس»، لأنه لو كان جَائزاً، لما عَدل عَنْه، لأَنَّه أَقْعَد في المَعْنَى.

والجواب: أَنَّ الشّاعر الفصيحَ رُبَّما عَدَل عن مِثْلِهِ، كَراهَةَ ارْتِكاب الضَّرورة، مَع أَنَّا لا نُسَلِّم أَنَّه أقْعد، وقَالَ شيخي ابن يعيش[(٣)]: «إنَّ النُّصوصَ الواردة لَيْسَ رَدَّها بالسَّهل»، «فاللضرورة اعتبر مُطْلق الثِّقل، وفي الاختيار اعتبر ثقل مخصوصٌ، وإذا اعتبرت النصوص في هذا كان أكثَرُها أَعْلاماً، فـ[الصرفُ][(٤)] امتنع للضرورة، لسبب واحد [من سببين][(٤)] فلو جاء مثل: فَرس ورَجل، وأريد منعه [الصرف][(٤)] للضرورة لم يجز عندي».

محمد: إذا صَحَّت الرواية وساعَد القياس، قيل: خالَف من خَالَف.

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الزكاة - باب ١٣٦ - ١٣٧ ح رقم ١٠٦٠)، وانظر: (الإصابة ٥/ ٣٣٠).

(٢) العُبَيد: اسم فرسه.

(٣) شرح ابن يعيش ١/ ٦٨.

(٤) ما بين المعقوفات ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع).

. . . .

قوله: **(وَمَا أَحَدُ سَبَبَيْه أو أسبابه العلمية)** فحكمه الصرف عند التنكير، كقولك: رُبَّ سُعَادٍ وقطامٍ، لِبَقَائه بلاَ سَبب، أو على سببٍ واحدٍ، إلاّ نحو: «أحمر»، فإنَّ فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب[1].

محمد: قوله: **(وَمَا أحدُ سَبَبِيه أوْ أسبابه العلمية)**، يريد أنه إذا كانت العلمية مُؤثّرة فيه، فلذا قال: **(أحدُ سببيه)**، وإلاّ فالجمع يجوز أن يصير عَلماً بالنَّقل، لكن، لا أثر للعلمية فيه، لأنه لا ينصرف، فلا يقال فيه: **(أحدُ سببيه العلمية)**، ودخول الفاء في «فحكمه»، زائدة، لأن المبتدأ وإن كان موصولاً، فقد فقد شرط دخول الفاء، لأن من شروطه، كون الصِّلة جُمْلةً فِعْلِيّةً أوْ ظرفيّة، وهُما مفقودان هنا.

وقوله: **(لبقائِه بلا سبب)**، يحتمل أن يُريد بلا سببٍ مُستَقلٍّ يمنع الصرف.

وقوله: **(أو عَلى سبب واحد)**، أطلق السبب على غير المستقل، وذا فيه نظرٌ، لأن: «أَذربيجَان»، إذا نُكِّرَ يبقى فيه أكثر من سببٍ[2]، فلا يَصحُّ أن يُقَالَ: عَلى سَبَبٍ واحدٍ، ويحتمل أن يُريدَ أنَّ الأكثر كذلك، وأجود من ذلك كُلِّه أن يكون بلاَ سببٍ فيما العلمية شرطٌ في منعه الصرف، كالتَّركيب والعُجمة، فإنك إذا نكَّرتَ زالتِ العلميّة، وهي شرط في العلة الأخرى، فلذلك جاز أن يقال: بلا سبب.

وقوله: **(أو على سببٍ واحدٍ)**، أو للتفصيل، يعني، وما تجامعه العلمية وليست شرطاً في العلّة المجامعة، كالعَدْل، فإنه يوجد مانعاً مع غير العلمية، فإذا نُكِّر بقي على سببٍ واحدٍ.

وقوله: **(إلاّ أَحْمَرَ)** مستثنى من قوله: **(فحكمُه الصَّرف)**.

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٠٢، وهامش (٢)).

(٢) وهي: زيادة الألف والنون والعجمة والتركيب والتأنيث. انظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٧).

. . . .

محمد: هذا الاستثناء ليس مَخْصوصاً بـ«أحمر»، بل هو في غيره، كما بينا في / العلل المتقدمة - واعلم: أنَّ «أحمر»، قيل[١]: إنْ سُمّي به لا ينصرف[١١٨/ب] بالإجماع للوَزْن والوَصْف، فإذا صار علماً لا يَنْصَرِف أيضاً بالإجماع للتعريف والوَزْن، فإذا نُكِّر بعد التسمية به، فَفِيه الخِلاف، وأَكْثَر النَّاسِ نقل هذا الخلاف[٢]، وقال ابن خروف: وقع في كتاب سيبويه طرة للأخفش، مخالفة لمذهب سيبويه، وهي قال أبو الحسن: «ينصرف» «أَحْمَرُ» وما أشبهه في النكرة، إذا كان اسماً، لأَنَّه مَنَعه من الصَّرْف أنَّه وصفٌ، وقد ذهب الذي كان يمنعه، انتهت «الطُرَّة»، وهي مُخالفة لما ذكر في «كتابه»[٣]، وكلام العرب، وخِلاف العرب لا سبيلَ إليه، قالَ في كتابه «الأَوْسَط»: «وما كانَ صِفةً من «أَفْعل»، فهو لا يَنصرف، في معرفة ولا نكرة، نحو: «آدم» و«آجر»، وإنما يكون معرفةً إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف، ولا النكرة، قال: «والقياس أنْ يُصرَف في النَّكرة، فهذا نصٌّ ما ذهَب إليه سيبويه[٤]، ثم قاسَ، وتركُ الصَّرف فيه قياسٌ من وجْهٍ آخر، ولا قياسَ مع ما أجمعت عليه العرب، فكل من حكى عن الأخفش الصَّرف، أَخْطَأَ عليه، وكأنَّه يَرُد عليهم»[٥].

---

(١) انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩، والتصريح ٤/ ٢٧٢).

(٢) ومن هؤلاء الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧ قال: «هذا باب أَفْعل الذي يكون صفة إذا سميت به رجلا، نحو «أحمر» و«أسود»، زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلاً، لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين: أن الصفة إذا سميت بها رجلاً، نحو «أحمر» لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب».

(٣) يعني الأوسط.

(٤) الكتاب ٣/ ١٩٣.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩: «وفي «أحمر» وشبهه خلاف: فمذهب =

. . . .

محمد: لا سَبيلَ إلى رَدِّ ما نقله الجماعة، وإنْ لم يكن في «الأَوْسَط»، فقد ذكر الجماعة عن المازنيِّ، أنَّه سَأَلَ الأَخْفَشَ، فأجاب، ويكفي قول المازني، وبعد: فلا بد من النظر فيها. الدَّليلُ على عَدَم الصَّرْف، أَنَّ نَقل الشَّيء عن أصله لو كان مُخْرِجاً له بالكلية، للَزِمَ أن لا يَنْصَرف «أَرْبَع» إذَا وُصِفَ به في قولك: مَرَرتُ بِنسوةٍ أَرْبَع، وهو خِلاف الإجماع، فكما راعوا الأصل في «أَرْبَع»، فَصَرفوه، فكَذلك يَجب أن يُراعوا الأصل في «أحمر» ويَمنَعُوا الصَّرف فإنْ قيلَ: إنَّ «أَرْبعاً» وإنْ وُصِف به لم يَخْرج عن دلالته على العَدد، فلم يبطل معنى الاسمية، ولذلك جاز دُخُول التاء عليه بعد جَعْلِهِ وصفاً، و«أَحْمَر» قد بَطَلَت وصفيَّته حتى يجوز أن يُسمَّى به «أسود»، ففارق بذلك أصله، واعلم أنَّ هذا قد ذُكِر عند المازني، أنَّه سأل الأخفش عن «أَرْبَع» فأجاب، بأنَّ أصله الاسمية، وعلى التَّحقيق هذا لا يلزم الأخفش، لأنه لو غير رأيه فما العِلَّة الثانية، وأمّا وَزْنُ الفعل فليس بموجودٍ، لِفُقدانِ شَرْطه، لأنَّ شرطه في الصفة عدم قبول تاء التَّأنيث، كما قرر، فلا حاجة إلى تَكلُّف جوابٍ عَنْه، ووَجَّه الرُّمَّاني كلام سيبويه[1]، بأنْ قَالَ: لاَ يَنْصَرف بَعْدَ التَّنْكير، لأَنَّه ثانٍ بالنّكرة، كما هو ثانٍ بالصِّفة، فأشبهت حاله الثانية حاله الأولى، فلم ينصرف لهذا السبب، وفَرَّق بيْنه وبين «أَحْمَد»، لأنَّ حاله في النَّكَرة لا يشبه حاله قَبل التّسمية، لأنَّ الفِعْلَ بَعيد عن الاسم.

محمد: في هذا إثباتُ عِلَّة زائدة على علل مَنْع الصَّرف، وإذا أمكن إيضاح المسألة من غير زيادة علة، فهو أَوْلَى، وذكر ابنُ درستويه ما يَدُلُّ على تفصيلٍ، قال: لو سُمّي بالتَّثْنيةِ فالأَحْسَن فيه حكايةُ حال التَّثْنية، ويجوز إعرابُها كإعراب الواحِدِ، فبان أن التسمية لا تزيل حكم المُسَمَّى به عما كان عليه، يشير دَليله

=سيبويه أنه لا ينصرف إذا نُكّر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مُدَّة ثم وافقه في كتابه «الأوسط»، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلاّ مخالفته، وذِكْرُ موافقته أَوْلى، لأنها آخر قوليه».

(١) الكتاب ٣/ ١٩٣.

. . . .

إلى جَواز الأَمْرَين، فيكون بالتثنية، والزَّجاج وابن الخَشَّاب صَرَّحا بالتَّفصيل(١).

محمد: هنا مَذْهَبٌ ثالث، وأجود من ذلكَ أنَّ سيبويه يَلْحَظ الصِّفة، لأنَّ نَقْلَه من الوَصفيّة لا يزيل عنه أَحْكَام الوَصْفِيَّة بالكلية، بدليل جواز دُخول الألِف واللاَّم عليه في، نحو: الأَحْمَر والعباس، وجمعه على «فُعُل»، في قول الشاعر:

أَتَاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ فَيا عَبْد عمرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصا(٢)

ولملاحظة فيه جاز فيه إعماله، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً﴾(٣) فِيمَن نَصَبَ(٤) بما في ﴿لَظَىٰ﴾(٥) / من معنى التَّلظي، وإذا عمل في الحال لَزِم [١١٩/أ]

---

(١) انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧).

(٢) البيت من الطويل، وقائله الأعشى في ديوانه ص١٩٩، والاشتقاق ص٢٩٦، وإصلاح المنطق ص٤٠١، وشرح شواهد الشافية ص١٤٤، وخزانة الأدب ١/ ١٨٣، ولسان العرب ٧/ ١٩ (حوص).
والشاهد فيه قوله «الحُوص» حيث جمع الأحوص على «فُعْل» بالنظر إلى كونه في الأصل وصفاً، وعلى «الأفاعل» بالنظر إلى الاسمية. قال ابن يعيش ٥/ ٦٤: «فإنه لمح معنى الوصفية فيه فجمعه على: حُوص، كـ«أَحْمَر، وحُمُر» كأنه جعله بمنزلة من به حوص. . . ثم قال: الأحاوص، تغليباً لجانب العلمية، كما يغلب العلمية من يقول: حارث وعباس، فجمعه جمع الأسماء، نحو «أَفْكل وأفاكل».

(٣) سورة المعارج، من الآية (١٦).

(٤) في الدر المصون ١٠/ ٤٥٧: «قرأ حفص وأبو حيوة والزعفراني واليزيدي وابن مقسم ﴿نَزَّاعَةً﴾ بالنصب، وفيها وجهان:
أحدهما: أن ينتصب على الحال، وفي صاحبها أوجه: أحدها: أنه الضمير المستكن في ﴿لَظَىٰ﴾، لأنها وإن كانت علما، فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث والعباس، وذلك لأنها بمعنى التلظي وإذا عمل العلم الصريح والكنية في الظروف، فلأن يعمل العلم الجاري مجرى المشتقات في الأحوال أولى وأحرى. . .».

(٥) سورة المعارج من الآية (١٥).

. . . .

أنَّ يتحمَّل الضَّمير الذي هو صاحب الحال، هذا مع كون العلميّة قائمةً، وإذا نُكِّر، كانَ اعتبارُها أوْلَى، وقال ابن جني[١]: إنَّ سيبويه[٢] قال في «واسط»: «سُمّي بذلك، لِأَنَّه وسط ما بين البصرة والكوفة»، فانظر لمحه الصفة في حال العَلَمية، فإن قيل: لَو رُوعي ما ذكرت بعد التنكير، لروعي في حال الْعَلَمِيّة.

والجواب: إذا كان علماً، ففيه علتان غير الوصف، فلم يحتج إلى الوصف، وإذا كان فيه شيءٌ منه. فإن قيلَ: لو كانت الصفة تُجَامِع العلمية، لم يَنْصَرِف «قائم» اسم رجل، لاجتِماع الوصف والعلمية، فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها بعد التَّنكير.

والجواب: قوله: **(لو كانت تجامع)**، قلنا: لم قلتم إنها لا تجامع؟. وما ذكرنا من الأحكام يَدُلُّ أنَّها تجامع العلمية؟. أمَّا «قائم» قلنا: إنّما لم تعتبر في «قَائم» مع العلمية، لتنافي ثبوتهما في التحقيق، لأنَّ معنى الوصف أنْ يكون الاسم لمعنى يقع على كل مَنْ قام به ذلك المعنى، ووضع العلم أنْ يقع على شيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه، فكرهوا تقدير سببين متنافيين يثبتان حُكْماً واحداً، بخلاف ما ذكرنا من الجمع وغيره من الأحكام، فإنها لا تنافي العَلَميّة، فلذلك اعتبرت في حَالِ العلمية، فإذا نُكِّر، نحو: «أحمر»، زالت العلمية التي يتعذر اعتبار الوصف معها، فإن قيل: لو اعتبرنا الصِّفة الأصْلية، لوجب مَنْع «أَفْضل» إذا سُمِّي به ثم نُكِّر، وإجماعهم على صَرْفه، دليل أنه لم تعتبر.

والجواب: أَنَّهم صَرفُوا «أَفْضَل»، لأنه ليس بوصفٍ، لأنه إنما يكون وَصْفاً بـ«مِنْ»، فإذا فُقِدَتْ، فُقِدَت الوصفية، فلذا صُرِفَ، وهذه المسألة - إذا حُقِّق النظر فيها - كانَتْ شاهدة بصحةِ مَذْهَب سيبويه، لأنَّه إذا كانت «مِنْ» موجودة، وسميت به، ثُمَّ نكرته لم يَنْصَرِف بالإجماع، فلو كانت التسمية مُزيلةً للصفة -

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٧.

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٣).

....

كما زَعم الأَخْفَش وغيره[١] - لَلزِم صَرْفُه، وقد بَيَّنا أنَّ «منك» لَيْسَتِ المَانِعَةُ من الصرف، فلا تتخيله، وعَدَم صَرْف «أَبْرَق»[٢] و«أَدْهَم» - في النكرة - يدل على عدم صرف «أَحْمَر» إذا نُكِّر، لأن «أَدْهَم» استعمل استعمال الأسماء، ومع ذلك لا ينصرف - عند الأخفش وغيره - في معرفة ولا نكرة[٣]، فكذا «أحمر» إذا نكر.

قوله: (**وما فيه سَببانِ من الثُّلاثيّ السّاكن الحَشْوِ كـ«نوح» و«لوط» مُنْصَرِفٌ في اللُّغةِ الفَصِيحة التي عليها التَّنزيل لِمُقاوَمة السُّكونِ أَحد السَّببين، وقومٌ يُجْرونَه على القياس، فلا يَصْرِفُونه، وقد جَمَعُهَما الشَّاعر، في قوله:**

لم تَتلفع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُسْق دَعْدُ في العُلَب[٤]

وأما ما فيه سبب زائد كـ«ماه» و«جُورَ»، فإن فيهما ما في «نوح» [و«لوط»][٥] **مع زيادة التأنيث، فلا مقال في امْتِناع صَرْفِه**).

محمد: (**وما فيه**)، أطلق ولم يقيد بالتأنيث، وينبغي أنْ يُقيَّد، قال الشيخ ابن يعيش[٦]: «يصرف الأَعْجَمِيّ الساكن الحشو البتة»[٧].

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٣١٢ (وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧).

(٢) الأبْرق: لون فيه حمرة وسواد وبياض. الكتاب ٣/ ٢٠١.

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٠١: «وأمّا أدهم، إذا عنيت القيد، والأسود، إذا عنيت الحية والأرقم، إذا عنيت الحية، لا تصرف في معرفة ولا نكرة لم يختلف في ذلك العرب...».

(٤) البيت من المنسرح، وقائله جرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٠، ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)، ونسب أيضاً إلى عبدالله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص١٧٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٤١، والخصائص ٣/ ٦١، وأدب الكاتب ص٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠، وشرح قطر الندى ص٣١٨. التلفع: التقنع والتردي، والعُلَب: جمع علبة، إناء من جلد يشرب به الأعراب، والشاهد فيه قوله: «دَعْد» في الموضعين، حيث صرف في الشطر الأول ومنع من الصرف في الشطر الثاني، وكلاهما جائز عند بعض النحاة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.

(٦) شرح ابن يعيش ١/ ٧٠.

(٧) قال الأزهري في التصريح ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٦: «ونحو: «نوح» و«لوط» من الثلاثية الساكنة =

. . . .

محمد: أكثر النُّحاة يشترط في العجمة الزيادة على الثَّلاَثةِ، ويَصْرِف «نُوحاً»، و«لوطاً» والمسمى بلح، لِخفَّةِ الثُّلاَثِيِّ، قال سيبويه[١]: «كل مذكر سُمّي بثلاثة أحرفٍ من غير حرف تَأْنيثِ مصروفٌ - أعجمياً كان أو عربياً - إلاَّ أن يكون فُعَل، أو نحو ضُرِبَ». وقال بعض المتأخرين إنه منقوص كـ«سَحَر» ولم يذكر.

محمد: ويحتمل أن يقال: «سَحَر»، مَعْدُول، فَلَمَّا قال: «فُعَل» شَمِلَ المعدول، ولو قُدّر أنَّه ترك «سَحَر» يلزم أنْ يُقَوِّيه شيءٌ آخر ثم يحكم بالفوات من غير نَقْلٍ عن أحد من العلماء أنَّه لا ينصرف.

وقال ابن السراج[٢]: «فإن كان الاسم العلم ثلاثياً صرفوه البتة[٣]، نحو: «نوح» و«لوط»، ينصرف على كُلِّ حالٍ، وقال الوَاحِديُّ: في شَرح المُتنبّي في قَوْلِهِ:

.... **سُـيـوفُ بـنِـي طُـغْـجٍ**[٤] ....

=الوسط، و«شَتَر» بفتح الشين المعجمة، اسم قلعة من أعمال «أَرَّان» بفتح الهمزة وتشديد الراء - إقليم بأذربيجان، مصروفة، لكونها ثلاثية، والعجمة ملغاة فيها، صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف.

وقيل: الساكن الوسط كـ«نوح» و«لوط» ذو وجهين: الصرف وعدمه، كـ«هند». والمحركة الوسط كـ«شَتَر» مُتَحتّم المنع، كـ«زينب» إقامة لحركة الوسط مقام الحرف، وهذا التفصيل، قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري».

(١) الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٢) الأصول ٢/ ٩٢.

(٣) في المطبوع لخفته.

(٤) قطعة من بيت من الطويل وقائله المتنبي ضمن قصيدة طويلة مَدح فيها أبي محمد الحسن بن عبيدالله بن طغج وهي في ديوانه بشرح العكبري ٤/ ١١٥، وشرح أبي العلاء المعري ٢/ ٤٠١. وتمام البيت:

حَمَتْهُ علَى الأعداءِ من كُلِّ جانبٍ   سُيُوف بني طغج بن جُفِّ القَمَاقِم

قال الشارح: الضمير في حمته يعود إلى ذي لجب وهو الجيش، أي جعلت سيوفهم هذا المكان محمي على الأعداء فلا يحومون حوله. وترك صرف «طُغج وجُفّ، وهما اسمان =

....

تَرك صَرْف: «طُغْج» و«جُفّ» عند الكوفيين، فإن قيل: / لم اعْتَبِر التأنيث في[١١٩/ب] الثلاثي، ولم يعتبر العجمة؟. والجواب: إنَّ اعتناءهم بالتأنيث أَقْوَى، ولذلك جعلوا له علامةً في الأكثر بخلاف العجمة، ثم ما لم توجد فيه علامة من المؤنث - إنْ كان أكثر [من][١] ثلاثة أحرفٍ، فالزائدُ يقوم مقام العلاَمةِ، وإنْ كان ثلاثياً، فالعَلاَمة مُرادة، بدليل رَدِّها في التصغير، ولأن التأنيث لا يسقط حكمه الألف واللام، بخلاف العجمة، وقيل: قَوْلُهم: التأنيث أقوى مُلْغى بأن العدل المقدر أضعفُ العِلَل، لأنه أمر تقديري متوقف على السماع، فاعتبار العجمة أوْلَى، وما ذكره مُلْغًى بصرف «عَدى» على ما يأتي. وقال ابن الحاجب[٢]: أكثر الناس على صرف «نوح» و«لوط» وجوباً - كما تقدم - يشير إلى ما تقدم له ذكر في العجمة اشتراط لزيادة أو تحرك الوسط على الأصح لما في مخالفتهما من الخفة التي قاومت علة أقوى منها، يعني، التأنيث وخالفهم الزمخشري[٣].

محمد: وعبد القاهر في «جمله»[٤]، ثم قال: لِشُبْهَةٍ، وهي أنهم متفقون على جَوازِ صَرْف «دَعْد» ومنع صرفه، وصرفه لمقاومة السكون أَحد السَّببين، ومتفقون على وجوب منع الصرف في «مَاه»[٥] و«جُور»[٦]، فلو كانت العجمة

=أعجميان وهذا جائز عند أصحابنا الكوفيين، والبصريون لا يختارونه، ويقولون الاسم الأعجمي الثلاثي ينصرف، نحو: هود ولوط ونوح، والقماقم: جمع قمقام، وهو السيد العظيم، والقمقام البحر والعدد الكثير.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبته، لأن السياق يقتضيه.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٣ - ١٥٤.

(٣) المفصل ص١٨.

(٤) الجمل. كتاب صنفه عبد القاهر الجرجاني.

(٥) «ماه» بالهاء اسم أي بلد كان بالفارسية، ومن ذلك قولهم: ضُرِب هذا الدينار بماه البصرة، وبماه فارس، قال البكري: ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه. فيظن أنه موضع يعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده. انظر: (معجم ما استعجم ٤/١١٧٦).

(٦) «جور» مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (معجم البلدان - جور).

. . . .

لاَ أَثَر لَها في الساكن الأوسط، كان حكم «مَاه» وَ«جُور»، حكم «هِنْد» في مَنْع الصَّرف وجوازه[١]، ولما اختلفا دَلَّ على اعتبار العجمة في الساكن [الأوسط][٢]، وهو قَوِيّ جِدّاً بالنظر إلى المعنى، إلاّ أنه لم يسمع منع صرف نحو: «نوح» و«لوط» مع كثرة الاستعمال، والمختار منع صرف «هند»، فوجب أخذ قيد في العجمة، وهو أن يشترط اعتبار الزيادة، أو الحركة على القول الآخر، وحينئذ يقع الفصل بين «نوح» و«هند».

والجواب[٣] عن «ماه» و«جور»: أَنَّ السكون إِنَّما يُقَاوم التَّأْنِيثَ، بشرط ألاَّ يَتَقَوّى بالعجمة، ولا يلزم من كون العجمة مُقَوِّيةً في امتناع مقاومة السكون أنْ تكون سبباً فيما سكن وسطه، أن تكون مقدرة في «نوح».

مسألة[٤]: «ما انصرف من الأعجمية مُكَبَّراً انصرف مُصَغَّراً، وما امتنع صَرْفُه مُكَبَّراً امْتَنَع مُصَغَّراً».

مسألة: مَن اعتبرَ الزِّيَادَة على الثُّلاَثِيّ في العجمة، يَرد عَليه ﴿عُـزَيْرٌ﴾[٥] فيمَن[٦] لم يُنَوِّنْ، لم يُنَوَّنْ.

وقرأتُ به من طَرِيق «التيسيير»[٧] لأبي عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: عاصم والكسائي بالتَّنْوين، [و]الباقُونَ بِغير تَنوينٍ، قال في «الكشاف»[٨]، لعجمته وتعريفه امتنع من الصرف ومَنْ نَوَّن فَقَد جَعَلَه عَرَبِياً.

---

(١) انظر: (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع (الايضاح) ١/ ١٥٣.

(٣) انظر: (الإيضاح ١/ ١٥٤).

(٤) انظر: (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٨).

(٥) سورة التوبة من الآية (٣٠).

(٦) قرأ بغير تنوين: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة. (السبعة ص٣١٣).

(٧) انظر: (التسير للداني ص١٠).

(٨) انظر: (الكشاف ٢/ ١٨٥).

. . . .

محمد: قوله: (جَعَله عَرِبياً) كأَنَّ الخيرة إلى المتكلم في جَعْله عَرِبياً أَوْ أعجمِياً، ثم ﴿عُـزَيْرٌ﴾[١] ممن كان، فكيف يظن أنه عربياً؟، ثم قال: «قَوْل من قال: سقط التنوين للالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[٢]، أَوْ لأنَّ الابنَ وَقع صِفَةً، والخبر محذوف، تَقْدِيرُه: هو معبودنا، فَتَمَحُّلٌ عنه مندوحةٍ».

محمد: (بماذا) إنَّما قاله، فما مِنْ صحيح عنه مندوحَة إلاَّ إلى غير صحيح، إنْ لم يكن في المسألة وجهان، فانظر إلى ما ذكره العلماء في حذف التنوين، كيف دَفْعُه بغير حجةٍ؟ والصحيح: أَنَّه مَصرُوفٌ، فمن حَذَف التَّنوين، فِلِمَا ذَكَره من أقوال العلماء في حَذْف التَّنوين[٣]. وَأَمَّا المُؤَنَّث إنْ لم [يكن][٤] مَنْقُولاً من مُذَكِّرٍ، نحو: «امرأة» سميتها: «زيداً» أو «عمراً»، فالوجه مَنْعُ الصَّرْفِ[٥]، لاجتماع السببين فيه. وقَدْ يَصرفه بعضهم[٦] لخِفَّته

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٣٠).

(٢) سورة الإخلاص من الآيتين (١، ٢).

(٣) وهي، أن التنوين حذف لالتقاء الساكنين على حد قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدُ * ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ﴾ وهو اسم منصرف مرفوع بالابتداء و«ابن» خبره

أو أن التنوين حُذِف، لوقوع الابن صفة له، لأنه مرفوع بالابتداء، و«ابن» صفته والخبر محذوف. أي: عزير ابن الله نَبِيّنا أو إمامُنا أو رسولنا.

وأجاز بعضهم أن يكون: ﴿عُـزَيْرٌ﴾ مبتدأ و«ابن» خبراً، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين، إذ هو مشبه بحروف المد واللين، فتثبت ألف «ابن» في الخط إذا جعلته خبراً. انظر: (المشكل ص٣٢٦-٣٢٧، والدر المصون ٦/ ٣٨).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبته لأن السياق يتطلبه.

(٥) في الكتاب ٣/ ٢٤٢: «فإن سميت المؤنث بـ«عمرو» أو «زيد» لم يجز الصَّرْف» هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس، لأن المؤنث أشدَّ ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن لن يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر. وكان عيسى، يصرف امرأة اسمها «عمرو»، لأنه على أخف الأبنية».

(٦) عيسى بن عمر الثقفي. انظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٢).

. . . .

بالسكون مع قِلَّة حروفه، فَكأن الخفة قاومَتْ أَحَد السببين فانْصَرَف، وفيه رَدٌّ إلى الأصل، والقياس: الصَّرف، لأنَّ مُراعاة اللفظ، فيما لا ينصرف هو الباب، ألا ترى أنهم قالوا: «ذُلْذُلاً» و«جَنَدِلاً»[1] فَصرفُوا وإنْ كَانَتِ الألف مُرَادَةً، لكنهم حَذَفُوا الأَلِفَ تَخْفيفاً،/ وما حُذِفَ للتخفيف في حكم [١٢٠/أ] المنطوق به، ويؤيد أَنَّ الألف مُرَادة أَنَّه قد اجتمع فيه أَرْبَعُ متحركاتٍ متوالياتٍ، ومع كون الأَلِف مُرَادة هو مصروف، لمراعاة اللفظ. وكان الزجاج[2]: لاَ يَرى صَرْفَ، نحو: «هِنْد»، وإن كان منقولاً من مُذَكَّرٍ، فَسِيبويه: لاَ يصرفه قولاً واحداً، لأن نَقْلَه من المُذَكَّرِ إلى المؤنث أكْسَبَه ثِقَلاً، وغَيْرُه يُجْريه مَجْرى «هِنْد»، فَيُجْرِي فيه الوجهان، قالَ ابن خروف: «وأَمَّا مَنْع أبي اسحق[3] مِنْ مَنْع صَرْفِ «هِنْد» و«جُمْل»، فعلى هذا القياس، لأن «هند» قَبْل التسمية بِه مُذَكَّر، وكذلك، «جُمْل» وهو الظاهر من كلام سيبويه في جميع أبوابه، وأدخل سيبويه في تمثيل ما فيه الصرف وتركه[4]: «هنداً» و«جُمْلاً»، والعذر فيه أنه غُلِّب على المؤنث، فَصَارَ بمنزلة مَا أَصْلُه مُؤَنَّث، وما أنشده من قوله:

لـم تـتـلـفـع بـفـضـل مـئـزرهـا دَعْـدُ   ولـم تُـسْـقَ دَعْـدٌ فـي الْـعُـلَـبِ[5]

محمد: فقال السخاوي: لابن قيس الرقيات، ولم أجده في «ديوانه»[6]،

---

(١) في اللسان (ذلل - جندل): «الذُّلْذُل والذَّلذِلُ: أسافل القميص الطويل إذا ناس فأخلق والجَندِل: المكان الغليظ فيه حجارة، قال سيبويه: وقالوا: جَنَدِلٌ يعنون الجَنَادِل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف».

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩.

(٣) انظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩).

(٤) الكتاب ٣/ ٢٤١-٢٤٢.

(٥) البيت من المنسرح وسبق تخريجه.

(٦) في ملحق ديوانه ص١٧٨.

....

التلفع: التقنع والتردي[١]، والعُلَب: جمع عُلْبَة، كظُلْمَة وظُلَم، وهو إناءٌ مِن جِلْد تَشْرب بِها الأعرابُ[٢]. يَصِفها بأنَّها حَضَرِية رَقيقة الْعَيْشِ، لاَ تَلْبَس مَا يَلْبَسُه الْعَربُ، وَلاَ تَشربُ كَما يَشْرَبُون، وليس صرفه «دَعْدا» وعدمه، من قبيل الضَّرورة، لأنَّ البيت من المنسرح، فإذا لم يصرف «دَعْد» في الموضعين كان مطوي الأجزاء كلها وبيته في الزحاف

إن ســـمـــيــــراً أرى عـــشـــيـــرتـــه

وإذا صرفنا الأول، كان هذا الجزء تاماً، أما الثاني، فلا يجوز صرفه، وفي الذي تقدم من الكلام ما يعلم به.

«ماه»: اسم بلدة، وكذا «جُور»: اسم بلدة، هما من بِلاَد فَارِس[٣].

قوله: **(والتكرر في نَحو: «بُشْرَى»، وَ«صَحراء»، و«مساجد»، و«مصابيح» - نُزلَ البِنَاءُ على حَرفِ تَأْنِيثٍ - لا يقع منفصلاً بِحَالٍ، والزِّنَةُ التي لاَ واحِدَ عَليها - مَنْزِلة تأنيثٍ ثَانٍ، وَجَمْع ثَانٍ)**.

محمد: هذا الحكم لَيْسَ مقصوراً على التَّأنيث والْجَمْع، بَل بَاب «سَكْرَان» كذَلِكَ، عَلَى ما نبَّهنا عَلَيهِ.

قوله: **(والتَّكرَّر)** التعريف للعهد، لقوله في الفصل: **(أَوْ تَكرَّر وَاحِدٍ...)**.

وقوله: **(لاَ يَقَعُ مُنْفَصِلاً بحالٍ)** ليس بِجَيِّدٍ، لأن ألف التأنيث يجوز حَذْفُها في نحو: تصغير «حُبَارَى»[٤]، ويَلْزَم في النّسبِ. لَزومَها أَشَد من لُزوم التَّاءِ،

(١) اللسان (لفع).

(٢) في اللسان (علب): «والعلبة قدح ضخم من جلود الإبل يُحْلَبُ فيها، والجمع: عُلَب وعِلاَب.

(٣) انظر: معجم ما استعجم ١١٧٦/٤، ومعجم البلدان لياقوت - جور).

(٤) الْحبَارَى: «طائر، وهو ذَكر الخَرَبِ، وقيل يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، انظر: (اللسان - «حبر»).

. . . .

فَكَان لَها مزية على التَّاءِ، ولِذَا ثبتت في التَّكْسِيرِ في قولهم: «حُبْلَى» وَ«حَبَالَى»، و«صَحْراء» و«صَحَارَى»، وألف التَّأنِيث المَقْصُورةِ والممدُودَةِ هي المَانِعةَ من الصَّرف، لاَ أَثر للوَصْفِ - إنْ جَامَعها - بدليلِ: «حبارى» و«صحراء»، لا ينصرفان وإن عَدِما الْوَصف، وَأَمَّا الأَوْزَانُ الَّتي تَقَع فِيها أَلِف التأنيث، فتجيئُ في مَوْضِعها، وكيف طريق انقلابها همزة؟ ولو لم تكن الهمزة علامة التأنيث والألف، لشارك الباقي التأنيث ويزيد عليها باللّزوم، فصار لزومها فيما ذَكَرْنَا بمنزلة تَأْنيثٍ ثانٍ، فَهَذا مَعْنى تَكَرَّر العلة. والجمع: نَزل عدم النظير - أَوْ كونه نهاية الجمع - مَنْزِلَة جَمْع ثَانٍ، فتكررت العلة. ومن عادة النحاة أن يذكروا فيما لا ينصرف أشياء لاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا:

إِذَا سَمَّيت بِتَثْنيةٍ، لك فِيها وَجْهانِ[١]؛ أجودهما: الحِكَايةُ، فتكون في الرفع بالأَلف وفي النصب بالْيَاءِ، والآخر: أنْ تَجعل النون حرف إعرابٍ وتلزم الألف، فتقول: رأيت رَجُلاَنَ، ويكون غير منصرف «كعُثْمَان»، ولا يجوز أَنْ تَجعل الإعراب في النُّونِ/ وتلْزَم اليَاءَ، لعدم النَّظير، بخلاف الجمع، نحو: [١٢/ب] جاء «غِسْلين» وهو «فِعْلِين» وإِذَا سَمَّيت بِجَمْعِ المذكر السَّالم، فلك وَجْهَانِ أيضاً: أن تعربه إعراب الجمع، فتقول[٢]: هَذا مُسْلِمُون، ورأيتُ مسلمين. لقول العرب: هذا قِنَّسرُون[٣]، ويجوز أن تقول: هذا مسلمينٌ، فتجعله كـ«سنين»، وعلى هذا قول العرب: فلسطينٌ، وقال السيرافي: وأصحابنا يرون صرف هذا، ومن الناس من لا يرى صرفه. ولو سميت بـ«مسلمات» رجلاً، قلت: هذا مسلماتٌ، لأن هذه التاء، لما صارت في النصب والجر على حالة

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٣١).

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٢.

(٣) قِنَّسْرُون - بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة - مدينة. انظر: (معجم البلدان ٤/ ٤٠٣-٤٠٤).

. . . .

أشبهت عندهم الياء من مسلمين فصار التنوين بمنزلة النون. قالَ تَعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[(١)] فنوَّن، يدلك أنها معرفة عدم دخول الألف واللام، ومن العرب مَنْ لاَ يُنَوِّن يشبهها بألف التأنيث، ولا تكون الألف حَاجِزاً، لِسُكُونِهَا، واختلف في حركةِ التَّاءِ إذا شبهت بتاء التأنيث، فالمبرد[(٢)] منع من فتح التاء، ومن النحويين مَن لم يجز إلاّ الفتح، واخْتَارَه السيرافي، وَرُوِي عن الأصْمعي، تركُ التَّنوين خَطَأً وينبغي أَنْ تُفْتَح.

وَأَمَّا أسماءُ القَبَائِل والأحْيَاءِ، فما يضاف إلى الآباءِ والأُمَّهاتِ مِنْها، نحو[(٣)]: هذه تَميمٌ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذِهِ تَميمٌ، إنَّما تريدُ: بَنُو تَميم، لكنَّك حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(٤)]، وصرفت تميماً في المَسْألَتين، لأنك لم تجعله اسماً للقبيلة، وإن شئت، قلت: هَؤْلاءِ تميمٌ، لأنك تقول: هَؤُلاءِ بَنُو تَميمٍ، فكما أَثْبَتَّ اسم الجمع هنا أثْبَتَّ [اسم المؤنث][(٥)] في: هَذِه تَميمٌ، ولم تقل العرب: هَذَا تميمٌ، فيكون اللفظ كلفظِهِ - إذَا لم تُرِد مَعْنَى الإضافة - لأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين الإضافة و[بين][(٥)] إفْرادِهم الرجل، فكرهوا اللبس، وَإِنْ جَعَلْت تميماً وأسداً أسماءَ لقبيلة، لَمْ تَصْرِف، وعلى ذا قالوا، تَمِيمُ بِنتُ [مُرٍّ][(٥)]، وقَيْسُ بِنْت غِيلانَ، وإنَّما قالوا: «بِنْت»، لَمَّا جعلوه اسماً للقبيلة، فَإِذَا قُلْتَ: وَلَد سَدوسٌ أَوْ تميمٌ كَذَا، فَمصْرُوفٌ، وَبَاهِلَةُ[(٦)]: اسم للأم أو القَبيلة أَو الحَيِّ على السَّعة، وأما

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٩٨).

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣١.

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٦، والمقتضب ٣/ ٣٦٠).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٨٢).

(٥) ما بين المعقوفات ساقط من المخطوطة، والمثبت من الكتاب ٣/ ٣٤٧-٣٤٩.

(٦) في الكتاب ٣/ ٣٤٩: وباهلة بنُ أعْصُر، فباهلةُ امرأة ولكنه جعلهُ اسماً للحي، فجاز له أن يقول: «ابن».

....

الأحياء، فنحو[١]: مَعَدٍّ وَقُرَيْشٍ، وَكُلُّ شَيءٍ لا يجوز أن تقول فيه: مِنْ بني فلان، فهو اسمٌ للحي، وقولهم: هَذه ثَقِيف، يريدون: جَمَاعة ثَقِيفٍ، أَوْ جَمَاعةٌ مِنْ ثَقِيفٍ، ومن قال: هَؤُلاءَ جَمَاعةُ ثقيف، قال: هَؤُلاءِ ثَقِيف، فَإِنْ أَرَدْتَ الحَيَّ ولم ترد الجد[٢]، قُلْتَ: هَؤُلاءِ ثَقِيف، ويجوز أَنْ تجعل تميماً اسماً للحَيِّ، فإنْ جَعلت: قريشاً وتميماً، أسماءَ للقبيلة، فجائِزٌ حَسَنٌ، وَثَمودُ وَسَبأ، مَرَّةً للقبيلةِ، ومرَّة للحي، وكثرتهما سواءُ، وَمَا لَم يَقع إلاَّ اسماً للقبيلة، [نحو]: مجوسَ، وكذا يهود، على رأي سيبويه[٣]، وغيره، يَهودُ: مُضَارِع هَادَ، فِفِيه وَزْنُ الفِعْلِ والعلمية، فَأَمَّا قَولَهم: اليهودُ والمجوسُ، فأرَادُوا اليَهوديِّين والمجوسيين، وحذفوا يَاء الإضَافَةِ، وشبهوه بـ«زَنْج» و«زَنْجِي»، فإنْ أخرجتَ الألفَ واللاَّم من/ المَجُوسِ، صَارَ نَكِرَةً، كَمَا لَوْ أَخْرَجْتَهَا مِنَ المَجُوسِيِّين[٤]. [١٢١/أ]

أَمَّا الأَمْكِنَةُ: فَوَاسِط، وَدَابِق، وَمُنَى، وَهَجَر وَحَجْر[٥]، التَّذْكِيرُ والصَّرف أَجْوَدُ[٦]، ومَا لاَ يكُون إلاّ مُؤَنَّثًا، نَحُو: عُمَانَ، والزَّابُ[٧]، وما لا يكون إلاّ عَلَى التَّذْكيرِ، نحو: فَلْجٍ وَقُبَاءَ وَحراء، منَ العرب من يُذَكِّر وَيَصْرِف، وَمِنْهم

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٥٠).
(٢) في الكتاب ٣/ ٢٥٠ «ولم ترد الحرف».
(٣) الكتاب ٣/ ٣٥٤.
(٤) الكتاب ٣/ ٢٥٥.
(٥) واسط: بلد بين البصرة والكوفة، ودَابِق، قرية بحلب على أربعة فراسخ منها إليها نسب مرج دابق وبها قبر سليمان بن عبد الملك، وهجَر، بلد بالبحرين، وحَجْر: بفتح الحاء وسكون الجيم مدينة باليمامة وأم قراها. انظر: (معجم البلدان، والصحاح، والروض الآنف للسهيلي ١/ ١٤).
(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٣.
(٧) في الروض الأنف ١/ ٢٤١، «وأمّا عُمَانَ - بضم العين وتَخفيف الميم فهو باليمن سميت بـ«عمان بن سنان، وهو من ولد إبراهيم»، وانظر: (معجم البلدان ٤/ ١٥٠)».

....

مَنْ يُؤنِّث ولاَ يَصرِفُ[١]، وكذا أُضَاخ[٢]، وأسماء السور على ضربين: أحدهما، لا يَتَأتّى فيه الإعرابُ، مِثاله: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [٣] و﴿الٓمٓرۚ﴾[٤] فحكمه الحكاية، لتؤدي عن المقصود، وجعله بمنزلة «بَعْلَبك»، لأنك تصل خمسة أحرف بمثلها، وذا لا يجوز، وإن قُلْتَ: أَجْعَلُ الكاف والهاء اسماً، ثم العين والياء اسما، فإذا صارا اسمين ضممت أحدهما إلى الآخر، لم يجز، لأنه لم يجئ مثل: «حضرموت» موصولاً بمثله، وذا أبعد، لأنك تريد أن تصله بالصاد[٥]. فإن جعلته بمنزلة «إسماعيل» لم يجز، لأن «إسماعيل»، على عِدَّة «اشهيباب» وليس كذلك: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾[٦].

الثاني: مَا يَتَأَتّى إعرابه، وذلك إمَّا أَنْ يكون فُراداً كـ«صاد» و«قاف» و«نون»، ففيه وجهان:

الإعراب، وإذَا أعربته، فَفيه، الصَّرف وَعَدَمُه، على قول من أَنَّثَ حروف الهجاء، وَمَنْ ذَكَّر لَم يَصْرِف، عَلى قَوْل سيبويه[٧]، إذا جعلتها اسماً للسورة.

الثاني: الحِكَايَةُ، ومن قالَ: صَادِ - بالكسر، فلالتقاء الساكنين، لأن الوقف لَمَّا اسْتَمرَّ، أشبهت ما اجتمع في آخره سَاكِنانِ، فعُوملت، تارةً، معاملة «هؤلاءِ»، وتارة مُعَامَلَةَ، «الآن» فتفتح[٨]، وَمَنْ أَعْرَب وَفَتَح، جعلها مَفْعُولاً

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤٤.

(٢) أُضاخُ - بالضم - جبل يذكر ويؤنث، وقيل: هو موضع بالبادية يُصْرَف ولا يُصْرَف. (اللسان - أضخ).

(٣) سورة مريم، الآية الأولى.

(٤) سورة الرعد، من الآية الأولى.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٦) يعني ليس ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ على عدة حروفه.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٥٨ «وفيه: وأما صاد، فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه».

(٨) في الكتاب ٣/ ٢٥٨: «ويجوز أيضاً أن يكون ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح».

. . . .

به، تقديره: أَقْرأُ صادَ.

وَإِمَّا أنْ يَكون على أكْثَرِ من فرد، لكنَّه على زنة فَرْدٍ مثل: ﴿حمٓ﴾[(١)] ﴿طسٓ﴾[(٢)] وهذا موازن لـ«قَابِيل»، فلا ينصرف للعجمة والتعريف، جعلته اسماً للسورة أو أضفت، لأنهم أنزلوه منزلة «قابيل»[(٣)]، وتضيف، فتقول: قرأت حم. الطُّوَل. وأَمَّا ﴿طسٓمٓ﴾[(٤)]، فإنْ جَعَلْتَه اسماً، لم يكن بُدٌّ من تحريك النون، ويكونان، كـ«بعلبك»، والإضافة جائزة، وإنْ حَكَيْتَ، تَرَكْتَ السواكن على حالها[(٥)]، وأما: «هود»، فإنْ جَعَلْتَهُ اسماً للسورة، لم يصرف على رأي سيبويه[(٦)]، وَإِنْ أَرَدت حَذْفَ المُضَافِ صَرَفْتَ، ويدلك على صحة إرَادة المضافِ، قولهم: «هذه الرحمن ويونس، ونظائره[(٧)]، لا ينصرفُ بحالٍ». ﴿وَسُبْحَٰنَ﴾[(٨)] لا ينصرف أيضاً وتقدمت علَّته في الأعلام[(٩)]، و«اقتربت» إن جعلتها اسماً للسورة، قطعت الألف حتى تصير كالأسماء وتقف عليها بالهاء، فتقول: اقتربَتْ، وفي الوصل بالتاء غير مصروف، وإن حكيت، فجائز، لأنَّه حكمه.

---

(١) الآية الأولى من سورة غافر وفصّلت والشّورى والزخرف والدّخان والجاثية والأحقاف.
(٢) سورة النمل، من الآية الأولى.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٥٧.
(٤) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص.
(٥) الكتاب ٣/ ٢٥٨.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٥٦.
(٧) الكتاب ٣/ ٢٥٦-٢٥٧، والمقتضب ٣/ ٣٥٥.
(٨) سورة الإسراء، من الآية الأولى.
(٩) انظر: (الكتاب ١/ ٣٢٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٥).

باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل

وهو غير المنصرف، وأعني به كل اسم لا ينون، ولا يخفض، وسُمّي غير منصرف، لأن المنصرف هو الذي في آخره صريف، وأعني بذلك التنوين، فلما لم يكن في آخره تنوين سُمِّي غير منصرف، ولذلك ينبغي أن يسمّى الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف ثم خفض بعد ذلك مُنجراً ولا يسمى منصرفاً، لأنه ليس فيه صريف قبل دخول الألف واللام والإضافة ولا بعد دخولها.

ولا يمنع الاسم الصرف حتى توجد فيه علتان فرعيتان فصاعداً من علل تسع أو ما أشبهها قد اجتمعا على نحوٍ ما، أو علة تقوم مقام علتين.

والعلل التسع: العدل، والتعريف، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، ووزن، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وزيادة الألف والنون.

والعلة التي تقوم مقام علتين: التأنيث اللازم، وهو التأنيث بالألف، والجمع الذي له في الآحاد، وهو ما كان من الجموع موافقاً لمفاعل، أو مفاعيل في

/ قوله[1]: **(على نحوٍ ما)**، لا تعطي هذه العبارة ما يُريد من المعنى، لأن [١٢١/ب] مُرادَه أنَّ تَجتمع على نَحوٍ مخصوصٍ، لا على أيِّ اجتماعٍ كان، ولذلك انصرف، نحو: ضَارِبَةٌ، وإنْ كان فيه الوَصف والتَّأنيث، لأنهما لم يَجْتَمِعا على الشرط المعتبر فيما تقدم.

وقوله: **(عَلى نَحوٍ مَا)**، يُفْهم مِنْه على أَيِّ وجهٍ كان، وليس الأمر كذلك، وكان ينبغي أن يقول: **(عَلى نَحوٍ مَخْصُوصٍ)**.

قوله: **(مُوافِقاً لمَفاعل)** يريد به في الأصل، وإلاّ فإنَّ، نحو: «دَوَابّ»

---

(١) يعني ابن عصفور في المقرب.

الحركات والسكنات، وعدد الحروف، نحو مساحة ودنانير، فالعدل لا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف أو الصفة، وذلك أن العدل، إما عن الألف واللام، أو عن بناءٍ إلى آخر، فالعدل عن الألف لم يجئ إلاّ في سَحَر وأخر، لأن سحر في الأصل نكرة، فكان يجب إذا أردت تعريفه أن تدخل عليه الألف واللام فعدلوه عن ذلك وعَرَّفوه بنيَّتهما، وكذلك أُخر، وهو جمع أخرى.

ليس على مَفَاعِل، وَأَنَّه لا يَنْصَرِف، لأنَّ أَصْلُه: «دَوَابِبْ»[١] عَلى «مفاعل» وسكّنا للادْغَامِ.

قوله: (**لم يجئ إلاّ في «سَحَر» و«أُخَر»**)، أما «سَحَر» فمعدول عن الألف واللام[٢] كما ذكر هنا، وقيل: بل هي مَعْدُولَةٌ عن الإضافة، وقيل: بَل هِي مَعْدُولَةَ عَن ما معها «من»، أَعْنِي: عَنْ (أُخَر مِنْ) غَيْرهن، وقد ذكر هو بعد في كلامه على «أُخَر»: أن فُعْلَى الأَفْعَل، لا تستعمل هي ولا جَمْعها إلاّ مضافين، أو معرفين بالألف واللام، فعدلت عن ذلك واستعملت نكرة، فيفهم من قوله: عن ذلك، أن «أُخَر»، يجوز أنْ تكون معدولة عن الألف واللام، وعن الإضافة[٣].

فإن قلنا: إنَّها معدولة عن الألف واللام، صَح قَوْلُه: (**لم يجئ إلاّ في «سَحَر» و«أُخر»**)، وإن قلنا: إنَّها معدولةً عن الإضافة، كما قالَ هو، أو عن ما اتَّصل به «مِنْ» - كما قال غيره - ولا يكون حينئذ المعدول عن الألف واللام إلاَّ «سحر» فقط، فكان الأحسن أن ينبه على ذلك، فيقول: لم يجئ إلاّ في «سَحَر» و«أُخَر» على قولٍ.

قوله: (**وعَرَّفُوه بِنيَّتهما**) فيه نظر، وقد تقدم تَحقيقِ تعريف «سحر» في كلام الشيخ رحمه الله.

---

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢).

(٢) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩: «والأصل أن يذكر مُعَرَّفاً بالألف واللام فَعُدِل عن الألف واللام، وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع من الصرف».

(٣) انظر: (شرح اللمع لابن برهان ٣/ ٤٥٢).

فكل فُعْلَى مؤنثة الأفعل، لا تستعمل هي ولا جمعها إلاّ مضافين أو معرفين بالألف واللام، فَعُدِلت عن ذلك واستعملت نكرة، وهذا النوع من العدل، يمنع الصرف مع التعريف كسحر، أو مع النعت كأُخَر، والعدل عن بناء إلى بناء، لا يكون أبداً إلاّ على وزن: فَعَال أو فُعَل أو مفعلان، أو فُعَال، أو مَفْعَل، إلاّ أن فُعَالاً ومَفْعَلا، لا يكونان معدولين إلاّ من العدد في حال تنكير، نحو: مثنى، وتوحَد، وأحاد، وثلاث، ورباع، وعُشَار، وهو موقوف على السماع، ويمنع جميع ذلك الصرف للعدل والصفة، وأما فَعَال وفُعَل ومَفْعَلان، فلا تعدل إلاّ في حال التعريف ولذلك لا تعدل، والمراد بها الصفة إلا في النداء، لأن المنادى وإن كان نكرة في الأصل. معرفة إذا كان مقبلاً عليه، وتكون إذ ذاك مبنية، نحو قولك: يا فُسَاق، ويا فُسَق ويا ملآن، وهو موقوف على السماع، وإذا كان فُعَل علماً، فإن كان له أصل في النكرات فاقض عليه بأنه مصروف غير معدول، نحو: لُبَد، اسم نسر لقمان بن عاد، لأنه يقال: مالُ لُبَد، إلاّ أن يقوم دليل سمعي على عدله بمنع صرفه، نحو: عُمَر هو معدول عن عامر، وليس منقولاً من عُمَر جمع عُمْرة.

وإن لم يكن له أصل في النكرات، نحو: قُثم، فاقض عليه، بأنه ممنوع الصرف معدول، إلاّ أنْ يقوم الدليل بصرفه، على أنه ليس بمعدول، نحو: أُدَد، وإذا كان فَعَال معرفة في غير النداء، فإن كان معدولاً عن اسم فِعْل، كنزال، وهو مطرد في كل فعل ثلاثي، أو عن مصدر، كَبَداد، أو عن صفة ثم غُلِّب كخَلاَق للمنية، كان مبنياً، وإن كان اسماً علماً لمؤنث وليس له أصل في

قوله: **(ولا تُستعمَل هي ولا جَمعُها إلاَّ مضافين أو معرفين بالألف واللام)**، إنما اقتصر على هذين، ولم يقل: أَوْ بِ«مِنْ»، لأنه لَمَّا رأى «أخر»، قد ثني وجمع وأُنِّثَ، وأَفْعَل، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، اقتصر على هذين، ولم يذكر «مِنْ»، فقد تقدم في كلام الشيخ[1] ﷺ أنه إنَّما هو بـ«من» مُرادة،

(١) يقصد ابن عمرون الحلبي.

النكرات، كَحَذام، كان معدولاً، فأما أهل الحجاز فيبنونه على الكسر تشبيهاً بنزال، وأما بنو تميم، فإن لم يكن في آخره راء أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعدل والتعريف والتأنيث، وشبهوه بزينب في أنه علم لمؤنث، وإن كان في آخره راء أجازوا فيه البناء على الكسر، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

ومَرَّ دهر على وَبَارِ ... فهلكتْ جَهْرةً وَبَارُ[1]

فأما التعريف، فلا يمنع منه الصرف إلاّ تعريف العلمية أو ما أشبهه، نحو: سحر، ألا ترى أنه تعريف بغير أداة في اللفظ، كما أن العلم كذلك، ويمنع الصرف مع العلل كلها إلاّ الوصف، والجمع المتناهي، فإنهما لا يجتمعان مع العلمية.

وأما وزن الفعل، فلا يمنع منه الصرف إلاّ المختص بالأفعال، نحو: ضُرِب، إذا جعلته اسم رجل، ولم تجعله متحملاً لضمير، والغالب عليها،

وأجاب عن تثنيته وجمعه وتأنيثه، بأنه لما استغني عن «مِنْ» صار بمنزلة ما دخله الألف واللام، فثني وجمع وأنث لذلك، فما ذكر المصنف رحمه الله من قوله: «كُلّ فُعْلى» صحيح لو استثنى منه «أُخْرَى» لكن في ترك استثنائه «أخرى»، نوع من سهو.

قوله: **(إذَا جَعلْتَه اسم رَجلٍ)**، تقدم في كلام الشيخ[2] رحمه الله ما المراد بهذا الكلام.

قوله: **(ولم تجعله متَحمِّلا لضميرٍ)**، تحرز، من مثل: ضُرِبٌ أَوْ يَضْرب أَوْ

---

(١) البيت من مخلع البسيط، وقائله الأعشى في ديوانه ص٣٢١، والكتاب ٣/٢٧٩، وشرح الأبيات للسيرافي ٢/٢٤٠، وشرح ابن يعيش ٤/٦٤، ولسان العرب ٥/٢٧٣ (وبر) والمقاصد النحوية ٤/٣٥٨.
والشاهد فيه قوله: «وبارُ» حيث أعربت، ورفعها الشاعر للضرورة، لأن القوافي مرفوعة، و«وبارِ» علم مؤنث مبني على الكسر.

(٢) يعني به الشيخ جمال الدين بن عمرون.

نحو: أفعل إذا كان اسماً علماً كأحمد، أو صفة كأحمر، هذا ما لم يدخل الوزن تاء التأنيث، فإنه إذا ذاك لا يمنع الصرف لبعده بذلك من شبه الفعل، نحو، أرمل، لا يمتنع الصرف، للوزن الغالب والصفة، لأنك تقول: أرملة في المؤنث، وإن اعتل الوزن المانع للصرف حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء، لم يمتنع الصرف، نحو: قيل، وبيعَ، إذا سميت بها رجلاً، ولم تحملها ضميراً، لأنهما قد صارا بمنزلة: فيل وديك.

وأما الوزن المشترك، فلا يمنع الصرف منقولاً كان من فعلٍ، حَكَم اسم رجلٍ، أو غير منقول منه كبصَل اسم رجل، فأما قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني[١]

فإنَّ جلا متحمل لضمير، فهو محكي، لأنه جملة.

ولا يمنع الوزن الصرف إلاّ مع التعريف، أو الصفة، أو شبه أصله من الصفة، نحو: أحمر، إذا سُمّي به ثم نكر بعد التسمية.

وأما التأنيث، فإن كان بعلامة لازمة، وهي الألف، نحو: حبلى، وحمراء،

ضَارِب ودَحْرج، الأمرين، إذا سمينا بشيء منها مُعْتَقِدينَ أَنَّ فِيها ضميراً، فنكون حِينَئذٍ قَدْ سمينا بجملة، والجملة إذا سُمّي بها يُحْكَى لفظها على ما نقلت عنه، ولا تغير في رفع، ولا نصب ولا جر، فتكون إذْ ذَاك مَبْنِية مَحْكية، فلا مَدْخل لها حينئذٍ في باب ما لا ينصرف، لكون باب ما لا ينصرف من المُعْرَبِ.

قوله: **(أو شبه أَصْلِه من الصفة)**، لما قوي عنده قول الأخفش رحمه الله ومن تبعه، فإن الصفة لا تجامع العلمية، ولم يقل بصرف «أَحْمر» بعد التنكير كما نقل عن الأخفش ومن تبعه، احتاج إلى ابتداع علة أخرى، فيما لا ينصرف، وهو شَبه أَصْله من الصفة، ولا حاجة بنا إلى ذلك، بل لا ينصرف بَعْد التَّنكير للصفة والوزن، كما كان قبل التسمية به[٢]، وقد تقدم تحقيق المسألة، وتحقيق اجتماع الصفة والعلمية

---

(١) البيت من الوافر وسبق تخريجه.

(٢) قال الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص٧: «هذا باب «أَفْعَل» الذي يكون صفة =

منع الصرف وحده، وكذلك، إذا سميت باسم في آخره ألف الإلحاق، نحو: أرطى في لغة من يقول: أديم مأروط، تمنعه الصرف، لشبه الألف بألف التأنيث في أنها زائدة في الآخر، لا تدخل عليها تاء التأنيث، كما أن ألف التأنيث كذلك، وأما قبل التسمية بها. فقد كانت معرضة لدخول تاء التأنيث عليها، لأنك تقول: أرطاة، في الواحد، وأرطى في الجمع، وإن كان بعلامة غير لازمة، وهي التاء، فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصة، وسواء كان باقياً على المؤنث، أو منقولاً عنه إلى مذكر، وإن كان بغير علامة، فإما أن يكون الاسم المؤنث واقعاً، أو قد نقل عنه إلى المذكر، فإن كان واقعاً عليه، فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصة فيما زاد على ثلاثة أحرف، كزينب، أو فيما كان متحرك الوسط من الثلاثة، كسقر.

وأما الثلاثي الساكن الوسط، فإن كان منقولاً من اسم أكثر استعماله للمذكر، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف.

- فيما تقدم - من كلام الشيخ[1] رحمه الله بأوضح بيان وأحسنه.

قوله: **(وكذلك إذا سميت باسم في آخره ألف الإلحاق)** ينبغي أنْ يقول: إذا سَمَّيت مذكراً باسمٍ في آخره، لأنك إنما تَمنع الصَّرف، لِشَبهِ أَلف الإلحاق بألف التأنيث، إذا كان اسماً لمذَكَّر، وإلاّ فلو جعلته اسماً لمؤنث، لامتنع حينئذ من الصرف، للعلمية والتأنيث المعنوي، فيكون حينئذ كـ«زيْنَبْ»، ولا حاجة بك إلى أن تشبه ألفه بألف التأنيث حينئذ.

=إذا سميت به رجلاً، نحو: «أحمر» و«أسود».

زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم، أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة...

وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً، نحو، «أحمر» لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وأبو العباس محمد بن يزيد، كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب».

(١) جمال الدين بن عمرون.

والنقل من الخفيف إلى الثقيل، نحو: زيد اسم امرأة، وإن لم يكن كذلك، فإن انضاف إلى التأنيث، العجمة، امتنع من الصرف كجِمْص، وإن لم تَنْضَفْ إليه عجمة جاز فيه وجهان: الصرف لخفة البناء، ومنعه للتأنيث والتعريف أيضاً.

وإن كان قد نقل إلى مذكر، فإن كان ثلاثياً صرفته، نحو: هند وقدَم. إذا سميت بها رجلاً، وإن كان أزيد، فإن كان تأنيثه تأنيث جمع، ككلاب، أو كان من الأوصاف الواقعة على المؤنث بغير تاء، كحائض، فإنك تصرفه إذا سميت به مذكراً، وإن كان غير ذلك، منعه الصرف للتعريف، وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، نحو: زينب، إذا سميت به رجلاً، إلا كُراعاً، وذراعاً اسمين

قوله: **(نحو «زيد» اسم امرأةٍ)**، هذا الذي ذكره مذهب سيبويه[١] رحمه الله، وهو أنه يمنع في مثل هذا الصَّرف البتة، ويجعل نقله من الأخف إلى الأثقل مقاوماً لما فيه من الخفة، فكأنَّها لم توجد، كما لم توجد مع الحركة، في مثل «قَدم»، ومع الزيادة على الثلاثة، في مثل «سعاد» هكذا ذكر شيخنا رحمه الله، ولم يجز سيبويه ولا شيخنا ولا المصنف فيه الوجهين، كما في «هند»، وأجرى ذلك عيسى بن عمر رحمه الله فيه، فقال: يجوز فيه الصرف وتركه، «كهند»، ولم يعتبر نقله إلى الأثقل، وأكثر النحاة بخلافه واتباع مذهب سيبويه[٢] رحمه الله.

قوله: **(إلاّ كُرَاعاً وذِرَاعاً)**، أما «ذِرَاع»، فإذا سميت به مذكراً انصرف قولاً واحداً، وأما «كراع»[٣]، فإن سيبويه[٤] رحمه الله قال: «الوجه فِيه تَرْك الصَّرُف،

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤٢: «فإن سميت المؤنث بـ«عمرو» أو «زيد» لم يجز الصرف لأن المؤنث أشدُّ ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر».

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٨).

(٣) الكُرَاع من الإنسان: ما دون الركبة إلى الكعب، ومن الدواب، ما دون الكعب. (اللسان - كرع).

(٤) انظر: (اللسان - كَرَع).

لرجلين، فإن العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكر بهما.

وأما التركيب فإن الذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف كـ«بعلبك»، ولا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف، ومنهم من يشبهه بالتركيب الذي فيه تضمين حرف، كخمسة عشر، فيبنيه.

ومنهم من يشبهه بغلام زيدٍ، فيضيف الأول إلى الثاني، ويعرب الاسمين.

ومن العرب من يَصْرِفُه لِشَبَهه بِذِرَاع»، وقد تقدم ذلك في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

قوله: **(وَيَعرب الاسْمَين)** أَيْ يعرب الأول بِمَا يَسْتَحِقُّه من الرفع والنصبُ والجر، وينظر في الثاني إنْ لم يكن فيه ما يمنع الصَّرْف جَرَّه عَلَى كُلِّ حَالِ بالإضافة، كـ«حضرمَوْتٍ»، وإنْ كان فِيه ما يَمنعُ الصَّرف فتحه، على كُلِّ حال كـ«مَعْدي كربَ»، وقد تقدم ذلك في كلام الشيخ[1] رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) يعني جمال الدين بن عمرون رَحِمَهُ اللهُ.

ذكر النوع الثاني من الأحكام التركيبية
باب البناء

البناء، أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل، في حين جعلها جزء كلام عما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً،

[١٢٢/أ]

ذكر النوع الثاني من الأحكام/ التركيبية
باب البناء

قوله: **(البناء أَنْ لاَ يَتَغيَّر آخِرُ الكَلمة)**، جِنْسٌ.

قوله: **(لِعَاملٍ في حين جعلها جزء كلام عما كانَتْ عليه قَبْل ذَلِك)**، فَصْلٌ، ليدخلَ فيه ما يَتَغيَّر عند جَعْلِهِ جزء كلامٍ لعاملٍ، كالمتغير لالتقاء الساكنين في قولنا: اضْرِبِ الرَّجل، ولَمْ يَضْرِبِ الرَّجل، فإن آخر «يَضرب» متغيرٌ، لكنه ليس لعاملٍ، فلا يكون مُعْرباً بل مَبْنِياً، ويخرج به وبما قبله، نحو: «زيد»، فإنه متغير لعاملٍ حين جعله جزء كلامٍ.

قوله: **(لَفْظاً ولاَ تَقْدِيراً)**، ليخرج مِثل للعصا، فإنَّه وإن لَم يَتغيَّر لفظاً، فهو مُتَغيِّر تقديراً، ويتعلق بهذا الموضع فَرْق ما بين قولنا: المَبْنِيٌّ في موضع كذا، والمعربُ في مَوْضِع كذَا، كقولنا: إنَّ «مَنْ» مِنْ قَولنا: أكرمتُ مَنْ أكْرَمْته: في مَوضعِ نَصْبٍ، والْعَصَا من قولنا: كَسَرْتُ الْعَصَا، في موضع نصبٍ، والفرق بينهما، أَنَّ معنى قولنا: العَصَا في موضع نصبٍ، أَنَّ الحركة التي هي النصب مقدرة في أَلِفَها، وقولنا: «مَنْ» في موضع نصبٍ، أيْ أَنَّها وقعت في موضع اسم لو قَبِل الإعْرَابِ، لكانَ مَنْصوباً، فهي واقعة موقع ذَلِكَ الاسم برُمَّته، لا أَنَّ الحركة مُقَدَّرة في بَعْضِهِ.

ولنعد إلى الكلام في الحد، فَنَقول: هَذا الحَدُّ فَاسِدٌ، لِأَنَّه جَعل جِنْسه نَفْياً، وهو أن لا يَتَغَيَّر، وفَصْله نفياً، وهو قوله: وَلَا تَقْديراً، وكلُّ ذلك فاسدٌ، ولم

والحروف كلها مبنية، والأفعال **تنقسم ثلاثة أقسام**: ماض ومضارع وأمر، بغير لام.

يقل: آخر الكلام، وهو يعلم أنَّ البناء إنَّما هو مُتَعَلِّق بالأَوَاخَر، كما كان الإعراب كذلك، وقد عَمَّ بقوله الكلمة، لا آخرها، فلم يتضح موضع التغير المقصود دون غيره، وليس ذلك بيان الحدود.

حَدُّ البناءِ: «لُزوم آخر الكلمة حَرَكةً مُجَرَّدَة عن عامِلٍ، أو سكوناً مجرداً عن إعلال»[١] فاللزوم جِنْس، وآخر الكلمة فصل بين أولها ووسطها، وحركةً أو سكوناً، ليشمل نوعي المبني، نحو «إنْ» و«كم»، ومجردة عن عامل ليخرج نحو: سُبْحَانَ اللهِ. فآخره لزمت حركة هي النصب، لكن لِعاملٍ، ومَجُرَّداً عن إعلالٍ، ليخرج نحو: القاضي والعَصَا، فإنَّهما لَزِمَا سُكوناً، لكن لإعلالٍ.

لاَ يُقال: يلزمُ خروج مثل قولنا: اضربِ الرَّجُلَ، عن هذا الحد، فإن آخِرَ «اضربْ» قد تغير، فلا يدخل في قولك: (لزوم آخر الكلمة)، لأنا نقول: هذا التغير لا التفات إليه، لعروضه، بدليل أنهم لم يردوا الألف الساقطة، وإن تحركت التاء في، نحو: رُمْتُ المَرأَةَ.

قوله: **(والحروف كلها مَبنيَّةٌ)**، لأنَّها لا تُعقَد ولا تُرَكَّب، واعلم أنَّ كُلَّ واحدٍ من الفِعْل والحَرْف إذا جاء مبنياً، لا يقال فيه: لِمَ بُنِيَ؟، لكون الأصل فيهما البِنَاءُ[٢]. من حيث لم يطرأ عليهما عِنْد العَقْد والتركيب من التباس المعاني ما يطرأ في الاسم فيُعْربا، فلم يبق إلاَّ أن يكونا مَبْنِيَّين، إذ لا واسطة بين الإعراب والبناء، والاسمُ الأصلُ فيه الاعرابُ عند العقد والتركيب لما مر، فإذا جاء مبنياً، قيل: لِمَ بُنيَ؟ ثم الأصل في كُلِّ مَبْني السكون على ما سيذكر، فإذا جاءَ مَبنيّاً على السكون، فهو على الأصل، فلا يُسْأَل عنه، وإن جاء مُتحرِّكاً

---

(١) عرف ابن هشام البناء في شرح الشذور ص٦٨، فقال: «البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و«منذ» للضمة، و«أينَ» للفتحة».

(٢) انظر: (الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٧).

فالماضي والأمر بغير لام مبنيان، والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة،

قيل: لم حُرِّك؟ ولِمَ كانت الحركة هذه المعينة دون غيرها؟.

فحاصله أَنَّ الاسم المبني على السكون فيه سؤالٌ واحدٌ، والفعلُ والحرفُ السَّاكنان لا سؤال فيهما، والاسمُ المبني على الحركة، فيه ثلاثةُ أسئلة[١]، والفعلُ والحرفُ المبنيان على الحركة في كلٍّ منهما سؤلان[٢]، ثم أخذ المُصنِّف رحمه الله في تبيين العلل الموجبة لكون الاسم معرباً، وقد بينا فساده، والآخر، أن عامل الجزم في الأفعال نظير عامل الجر في الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف عن عوامل الأسماء، وإذا كان العامل الجر الذي هو أقوى من عامل الجزم لا يعمل مضمراً، فإن لا يعمل الجزم مضمراً أولى وأجدر.

قالوا: الدليل على أَنَّه مجزومٌ، حذف الياء والواو والألف في، نحو: ارم واغز واخش، لأن البناء لا يكون على الحذف.

قلنا: لا دليل لكم فيما ذكرتم، لأن الحذف فيها إنما كان لأمرٍ، هو غير كونه مُعرباً، وهو أنه لما وافق آخر المبني الصحيح، آخر المجزوم الصحيح في قولهم: لم يَضْرب واضرب، أرادوا أن يوافق آخر المبني المعتل في، نحو: ادعُ وارمِ واخشَ، آخرَ المجزوم المعتل في، نحو: لم يَدْعُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ، فالحذف للموافقة، لا الإعراب.

قوله: **(والمضارع إنْ دخَلَتْ عليه النون الشديدة أو الخفيفة)**، نحو: هل تَفْعَلَنَّ ولا تَفْعَلَنْ: اختلفوا في عِلَّةِ بناء الفعل مع نوني التوكيد، فمذهب سيبويه ومن تبعه[٣]: أنَّ علة البناء تَركيبُ الفعل مع النُّون. وذهب أكثر النحاة إلى أنَّ

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣١).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٥١٨ وما بعدها، والأصول ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٧٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣١).

أو نون جماعة المؤنث، كان مبنياً، وإلاّ فهو معرب.

عِلَّة البناء هي أنَّ النون، لما أكدته قَوَّت فيه مَعنى الفعلية، فعاد إلى أصله، وهو البناء[١]، وينبغي على الخلاف في العلَّة خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكَّد ضميرُ الاثنين، نحو: يَضربانِّ أو تضربان، على قول/ يونس رحمه الله أو ضمير [١٢٢/ب] جماعة المذكرين، نحو: هل يَخشَونَّ، أو ضمير المخاطب المؤنث: نحو، هَلْ تَخشَينَّ، هل هو معرب أو مبني؟[٢].

فإن قلنا: إن علة البناء هي تقوية معنى الفعلية، كانت هذه الأفعال مبنية، ويكون حذف النون التي كانت هي علامة للرفع من أجل البناء، وإن قلنا: إن علة البناء التركيب، كانت هذه الأفعال معربة، لئلا نكون قد ركبنا ثلاثة أشياء: الفعل والضمير والنون، والعرب لا تركب ثلاثة أشياء، ويكون حذف النون التي كانت هي علامة للرفع حينئذ، كراهة اجتماع النونات، لا للبناء، وموضع هذه المسألة إنما هو باب نوني التوكيد، لكنا قدمناه هنا، لما جرى حديث نون التوكيد، ليكون الكلام مجتمعاً في مكان واحد.

قوله: **(أو نون جَماعة المُؤنَّث)**، نحو: يفعلن، قال سيبويه[٣] رحمه الله: «وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في، فعل حين قلت: فعلْتُ وفَعَلْنَ[٤] فَأُسْكِن هَذَا - ها هنا - وبني على هذه العلاَمةِ، كما أُسْكِن فَعَل، لأنَّه فِعْلٌ، كما أَنَّه فِعْلٌ، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانَتْ هي وَفَعل شيئاً واحداً، من يَفْعَلُ إذا جاز لهم فيها الإعراب حين ضَارعَت الأسماء وليست بأسماء»[٥].

---

(١) انظر: (شرح الألفية لابن الناظم ص٣٢).

(٢) انظر: (الأصول ٢/ ٢٠١، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٨).

(٣) الكتاب ١/ ٢٠.

(٤) في الحاشية كتب: «حاشية، أسكن لام فَعلَت وفَعَلْن، لئلا يتوالى أربع حركات».

(٥) في الكتاب ١/ ٢٠: «وليست باسم».

والأسماء كلها معربة إلاّ ما أشبه الحرف، كالمضمرات والموصولات، ألا

قوله: **(والتأنيث)** أسماء الفعلِ مُؤنَّثةٌ، بدليلِ قول الشاعر:

وَلَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إذْ دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فـي الـذُّعْـرِ[1]

قوله: **(إلاّ ما أَشْبَه الحَرفَ - إلى آخره)** في عِلَل البِنَاء خِلافٌ.

فمذهب ابن السراج[2] وأبي علي[3] ومن تبعه، أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف، أو تضمن معناه، وإلى نحو هذا يشير كلام سيبويه[4] رحمه الله.

وعدّ الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة أُخر[5] - رحمهم الله أجمعين - علل البناء خمسة، وزاد عليهم المصنف رحمه الله سادسة، وهي الخروج عن النظائر[6]، وينبغي على هذا التعداد[7] أنْ يُضَافَ إليهن سابعة، وهي تنزل الكلمة مَنْزِلة الصَّدْرِ من العَجُز كـ«بَعْل» في «بعلبك»، و«خمسة» في «خمسة عشر»، وعلل المصنف رحمه الله بناء أسماء الأفعال: «بوقوعها موقع الفعل» وعَلَّله بَعْضُهم، بأنَّها لا تُعْقَد ولا تُرَكَّبَ - على الأصح - والإعراب إنما يُسْتَحقُّ بَعد العَقْدِ والتَّركيب، كما تقدم، فتكون هذه علةً أخرى مضافة إلى ما عددنا من العلل، وهذه العلل كلها مُوجبة، وكذلك قال فيما بعد وهذه الأنواع كلها يلزمها البناءُ إلاّ المُضاف إلى المَبْنِيّ، فإنها مجوّزة، ولذلك

---

(١) البيت من الكامل، وقائله زهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص٨٩، والكتاب ٣/ ٢٧١، والشعر والشعراء ١/ ١٤٥، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٦.
والشاهد فيه قوله: «نزالِ» اسم فعل لقوله: «انزل، ودَلَّ على أنه مؤنث دخول التاء في فِعْله دُعِيَتْ...»

(٢) الأصول ١/ ٤٥.

(٣) الإيضاح ص٥٧، وانظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٣١٥).

(٤) انظر: (الكتاب ١/ ١٥).

(٥) انظر: (المفصل ص١٢٥).

(٦) انظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢٨.

ترى أن المضمر يفتقر إلى مُفَسِّر، والموصولات إلى صلاتها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره. أو تضمن معناه كأسماء الشرط، فإنها تضمنت معنى «إنْ»، وأسماء الاستفهام، فإنها تضمنت معنى الهمزة، أو وقع موقع المبني، كالمناديات المفردات المقبل عليها، فإنها وقعت موقع ضمير المخاطب، لأن المنادى مخاطب، والخطاب حقه أن يكون بضمائره المختصة به، وكأسماء الأفعال، فإنها وقعت موقع الفعل المبني، أو ضارع ما وقع موقع المبني، وهو

قال[١]: «يجوز فيه الإعراب».

قوله: **(إنَّ المضمر يفتقر إلى مُفَسِّر)**، اعلم أن الضمير بالنسبة إلى المُفَسِّر على خمسة **أقسام**:

قسم يُفَسِّره ما قبله وهو الأصل والأكثر، وهو ثلاثة أضرب؛ **ضَرْبٌ** يُفَسِّره ما قبله لفظاً ورتبة، كقولك: ضَرَب زيدٌ غُلاَمَه، **وضَرْبٌ** يفسره ما قبله رُتبةً دون لفظ، كقولك: ضَرَب غُلاَمَهُ زيدٌ، وضَرْبٌ يُفَسِّرُه ما قبله لفظاً دون رُتْبَة، كقولك: ضَرَبَ زَيْداً غلاَمُه.

وقسم [يُفسِّرُهُ][٢] ما بعده لفظاً ورُتبةً، وهو على **ضَرْبَين**، ما مُفَسِّره جُملة وما مُفَسِّره مُفرد، فالذي مُفَسِّرُه جملة، ضمير الشأن والقِصَّة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] في أحدِ الوُجُوه[٤]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٥] عند غير الأخفش ومن تبعه[٦]، والذي مُفَسِّره مفرد على **ضربين**: ما مُفَسِّره لازِمُ

---

(١) المقرب ١/ ٢٩٠، وانظر: (شرح الجمل ١/ ١٠٥).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وأثبته، لأن السياق يقتضيه.

(٣) سورة الإخلاص الآية الأولى.

(٤) في الدر المصون ١١/ ١٤٩ قال السمين الحلبي: في ﴿هُوَ﴾ وجهان:
أحدهما: أنه ضمير عائد على ما يفهم من السياق...
والثاني: أنه ضمير الشأن، لأنه موضع تعظيم والجملة بعده خبره مُفَسِّرَةٌ.

(٥) سورة الحج، من الآية (٤٦).

(٦) انظر: (الكشاف ٣/ ١٧، والدر المصون ٨/ ٢٨٨).

كل اسم معدول لمؤنث على وزن فَعَالِ، كحذَام، فإنه بني لمضارعته نزالِ، في البناء والتعريف والتأنيث والعدل، أو أضيف إلى مبني، نحو قوله:

عَلى حَينِ عاتَبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا   وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[1]

فبنى «حين» لإضافتها إلى عاتب.

أو خرج عن نظائره، نحو: أي الموصولة، لأنها إذا وصلت بمتدأ أو خبر، وكان المبتدأ ضميراً جاز إثباته وحذفه، كان في الكلام طول أو لم يكن، ولا

النَّصْبِ، وما مُفَسِّرُه يجري بوجوه الإعراب، فَمَا مُفَسِّره مفرد لازمُ النَّصب موضعان: **أحدهما**: رُبَّ، كقولك: رُبَّهُ رجلاً، **والثاني**: «نعم» و«بئس»، كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، وبئس رجلاً زيد، وما مفَسّره مفرد يجري بوجوه الإعراب، موضعان؛ أحدهما: في تنازع العاملين، نحو: ضربَني وضَرَبْتُ زيداً، إذا أعملت الثاني في المنصوب، وقام وقعد زيدٌ، في المرفوع، إذا أعملت الثاني، وضربني ومررت بزَيدٍ. في المجرور، والثاني: فيما تأتي بالفاعل فيه مُضمراً، والمفعول أو المجرور، ويبدل منه الظاهر بعده، كأحد الوجوه في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2]، ونحو: ضربته زيداً ومررتُ به المسكين، **وقسم** تُفَسِّرُه المشاهدة، كَأَنَا، وأَنْتَ، **وقسم** يُفَسِّرُه سياق الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[3] فـ«هو» ضميرُ البُخْل، وَلَم يُذْكَر، ولكن ﴿يَبْخَلُونَ﴾ دَلَّك عليه، إذ الفعل يدلُّ على قصدِكَ[4]، وكذلك

---

(١) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٢/ ٢٣٠، والأضداد ص١٥١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦.

والشاهد فيه قول: «على حين عاتبت» حيث يجوز في «حين» الإعراب وهو الأصل، والبناء، لأنه أضيف إلى مبني وهو الفعل الماضي.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية (٣)، وانظر الأوجه الجائزة في (الدر المصون ٨/ ١٣٢-١٣٤).

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١٨٠).

(٤) وانظر ما ورد في هذه الآية في: (الكشف ١/ ١٨٠-١٨١، والمحرر لابن عطية ٣/ ٣٠٦، =

يجوز ذلك في غيرها حتى يكون في الصلة طول.

وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء إلاّ المضاف إلى المبني، فإنه يجوز فيه

قول العرب[١]: مَنْ كَذَب كَانَ شَرّاً له.

وقسم يفسره ما استَقَرَّ في النفس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[٢]، الضمير يعود إلى القرآن جل منزله، ولم يجر له ذكر، لكن النفوس مستقر فيها أن القرآن هو المُنزل في ليلة القدر.

قوله: (**وهذه الأنواع كلها... إلى قوله: والإعراب أَحْسَنُ**)، يريد بهذا الكلام ما لم يكن سبب بنائه إضافته إلى مبني، وإلاّ فنحو: «إذْ» و«إذا»، إنما تضاف إلى الجمل، والجمل مبنية، ومع ذلك فبناؤها لازم، لأنها لشبهها بالحرف لافتقارها، لا لإضافتها إلى مبني، وأطلق الكلام في قوله: (**أو أُضيفَ إلى مَبْني**) ولم يفصل، وليس كلُّ مضاف إلى مبني يجوز فيه ما ذكر، فإن نحو: غُلامُك وغلامه، قد أضيف إلى مَبْني، وليس فيهما إلاّ الإعرابُ، وإنما يُبْنى لإضافته إلى مبني، نحو أسماء الزمان/ و«غير» و«مثل»، لجريانهما مجرى أسماء الزمان في [١٢٣/أ] إبْهَامِهما، فأسماء الزمان متى أضيفت إلى الجمل، فلا يخلو إمَّا أن يكون صَدْر الجُملة فعلاً ماضياً أو مضارعاً، أو تكون الجملة اسمية، فإن كان ماضياً، جاز الإعراب على الأصل، والبناء كما ذكر، لكن البناء أرجح، لمناسبة ما أضيف إليه على ما أخذنا من شيخنا[٣] رحمه الله وكذلك نقله ابن مالك[٤] رحمه الله.

=والإملاء ١/ ١٦٠، والدر المصون ٣/ ٥١٠-٥١٢).

وانظر: (الكتاب ٢/ ٣٩١).

(١) انظر: (الكتاب ٢/ ٣٩١، وفيه: «يريد كان الكذبُ شرّاً له. إلاّ أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله: كذب. في أول حديثه...»، والأصول ١/ ٧٩، وشرح الحماسة ص٤٤٥، والأمالي الشجرية ١/ ٨٢، ٢/ ٣٨٥، والخزانة ١/ ١٢٠، ٨/ ١٢٠).

(٢) سورة القدر، الآية الأولى.

(٣) يعني جمال الدين بن عمرون.

(٤) انظر: (شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥).

الإعراب والبناء، والإعراب أحسن.

ففي قوله: **(الإعراب أَحْسَنُ)**، حينئذ نظر، وإن كان مضارعاً، فمذهب البصريين - رحمهم الله - الإعراب ليس إلاّ، ومذهب الكوفيين، جواز البناء والإعراب[1]، وقال لنا شيخنا ﷺ وقت قراءتي عليه: إذا أضيف اسم الزمان إلى جملة صدرها مضارع، جاز الإعراب في اسم الزمان والبناء، والإعراب أَحْسَنَ، ولم يذكر هذا في «كتابه»[2] بل نقل ما ذكرناه من مذهب البصريين لا غير، ووجدت ابن مالك ﷺ قد قال ما نقله عن الشيخ وقت القراءة، فلا أعلم أهو رَأيٌ رأياه - رحمهما الله - أم نقلٌ وقفا عليه لم يصل إليّ من غيرهما. وإن كانت الجملة اسمية، فالإعراب عند البصريين لا غير، كالفعل المضارع، وجوز الكوفيون فيه البناء، كما في الفعل المضارع[3]، وأما «غير»، فبنيت في مثل قول الشاعر:

لم يَمْنَع الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ[4]

وأما «مثل»، فبنيت في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5] في أحد الوجهين[6] وكذا قول الشاعر:

---

(١) انظر: (شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٧، وشرح الجمل ١/ ١٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥).

(٢) شرح المفصل.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥: «فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء عند الكوفيين.

(٤) البيت من البسيط، وقائله أبو قيس بن الأسلت في ديوانه ص٨٥، وجمهرة اللغة ص١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، ونسب إلى أبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨.
الأوقال: جمع وقل وهو التمر اليابس لشجر الدرم، والشاعر يصف ناقته، والمعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلاّ سماعها صوت الحمامة.
والشاهد فيه قوله: «غير أن نطقت» حيث أضيفت «غير» إلى «أن» فبنيت، وهذا جائز.

(٥) سورة الذاريات، من الآية (٢٣).

(٦) انظر: (الكشف ٢/ ٦٨٧، والدر المصون ١٠/ ٤٦-٤٧).

وأما أي الموصولة فإنه يجوز فيها الوجهان، وكلاهما حسن.

فَتَداعَى مَنْخِراه بِدَمٍ مثلَ ما أثْمرَ حُمَّاضُ الجَبلْ[١]

فبناء «غير» و«مثل» - هنا - لإضافتهما إلى «أنْ»، و«أنَّ» و«ما» اللواتي في تأويل المصدر المقدر بعدهن، فإن قيل: هؤلاء في تأويل المصدر - كما ذكرت - والمصدر مُعْرَب فلم يضف «غير» و«مثل» إلاّ إلى مُتمكِّن، فلِمَ بُنِيَا؟ قيل لفظ «أنْ» و«ما» - بعدهما - ليس بمعربٍ، بل الإعراب إنما هو للمصدر المقدر بَعدهُنَّ، وذاك شيء تقديري، فالمعرب حينئذ غيرهن، وقيل: إنَّما بُنِيَت «غير» و«مثل» هنا، لأنَّ الإضافة بَابُها أنْ تكون إلى اسمٍ مُفرَدٍ لفظاً، فلما خَرَجَتا عن بابهما بُنِيَتَا: أمَّا المُضافُ إلى «نَا» المعظم، فقد تقدم ما فيه من الكلام، هل[٢] هو معرب؟ أو مبني؟ بما أغنى عن إعادته هنا.

قوله: **(وأما أيَّ الموصولة، فإنه يجوز فيها الوَجْهَان)**، أي الإعرابُ والبناءُ، فالإعراب - إذا لم يُحْذَف صَدر صِلَتها - إجماع، وأما اذا أُضِيفَت وذكر ما أُضِيفَت إليه وحُذِفَ صدر صِلتها - كما ذكر المصنف - في الموصولات قبل هذا الموضع بأسطر - فمذهب سيبويه[٣] رحمه الله أنها مبنية، لقطع صدرها صلتها، وخالفتها أَخَواتها من الموصولات في ذلك، كما ذكر المصنف رحمه الله قبيل، فتقول: اضرِب أَيُّهم أَفْضَلُ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٤]، فـ«أيُّ» عند سيبويه - ها هنا - مبنية على الضم،

---

(١) البيت من الرمل، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في شرح ابن يعيش ٨/ ١٣٥، ولسان العرب ٧/ ١٤٠ (حمض)، ورصف المباني ص٣١٢، والدر المصون ١٠/ ٤٧، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٦.
والحُمَّاض: نبت جبلي، ورقه عظام ضُخْم فُطُحٌ، وزهره أحمر وورقه أخضر.
والشاهد فيه قوله: «مثل ما أثمر» حيث بنيت «مثل» لإضافتها إلى غير متمكن، و«ما» مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه.

(٢) في المخطوطة «على».

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠-٤٠١.

(٤) سورة مريم، من الآية (٦٩).

وأما المنادى المبني، فإنه قد ينَوَّن ويعرب في الضرورة.

وأصل البناء السكون، ولا يبني على حركةٍ إلاّ لموجب، والمُوجِب كون المبني قَدْ كان مُعْرباً قبل بنائه كالمنادى. والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون

وزعم الخليل رحمه الله أنَّه على الحكايةِ، كأنه قال[1] «اضرب الذي يقال له أيُّهم أفْضَل»، قال سيبويه[2]: رحمه الله تعالى - وتفسير الخليل إنما يجوز في شعر أو اضطرار، ولو اتسع هذا لجاز: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ، بالرفع، أي: الَّذي يقال له: الفاسقُ الخبيثُ، ويونس[3] رحمه الله يزعم أنَّ «اضرب»، و«ننزع» مُعَلّقة، وقد مرّ أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وليس «اضرب»، ولا «ننزع» منها[4]، وهذا البناء - عند إضافتها وحذف صدر الصلة - لازمٌ عندَ سيبويه، ومذهب أبي الحسن الأخفش[5]، الإعراب وإنْ حُذِف صَدْر الصِّلَةِ، حملاً على حالها قبل إضافتها، ففي قول المصنف رحمه الله: يجوز فيها الوجهانِ، نظر، لِأنَّ كل واحدٍ من سيبويه والأخفش لا يجوز فيها إلاّ ما رآه هو لا ما رآه صَاحِبُه، وحُرِّكت في البناء، لأنَّ لها أصلاً في التمكن، وضمت، لشبهها بـ«قبلُ وبعدُ»، من جهةِ أنَّها لا تبنى إلاَّ إذا حُذِفَ منها شيء، كما أن «قبل» و«بعد» إنما تُبْنَيانِ عند حَذْف المُضَافِ إليه.

قوله: **(وَأَصْلُ البناء السُّكونُ)**، إنَّما كان أصلُ البناء السكون، لأن البناءَ ضدُّ الإعراب، فينبغي أن تكون علامته ضد علامة الإعراب الحركة، فَضِدُّ الحركة، السكون.

قوله: **(والمُوجِبُ كونُ المبني قد كان معرباً قبل بنائه)**، إنَّما كان كونه معرباً - قبل بِنَائه - مُوجِباً للحركة، لِقُرب الحركة من الإعراب، وقد مَثَّل

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠١.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٤) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨).

(٥) انظر: (التصريح ١/ ٤٣٨ (بحيري)).

الشديدة أو الخفيفة.

وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث، لولا حمله على فَعَلْن، والظروف المقطوعة عن الإضافة، نحو: قبل وبعد، أو كونه يشبه المعرب، كالماضي، نحو: ذهب، فإنه يشبه الاسم المعرب في وقوعه صفة كما أن الاسم كذلك.

وعَلُ، فإنه أشبه لَعَلَّ النكرة في المعنى واللفظ وهو معرب، ولم تك المعرفة معربةً قط أو كون الآخر حرفاً يحرك ما قبله، فالأحرى أن يحرك نفسه،

المصنف رحمه الله على هذا بالمُنادَى، و«قبل» و«بعد»، والفعل المضارع مع نُونَي التوكيد، ومثلهُن في ذلك، لا رَجُلَ، وخَمسَة عَشَر، ونحوها من المُرَكَّباتِ.

قوله: **(في الماضي: فإنَّه يُشبِه الاسمَ المعرب في وقوعه صِفَةً)** ليس بشيء، فإنَّه لو أُشْبه الاسم المعرب، لَأُعْرِبَ، كما أُعْرِبَ المضارع، وإنما القول، ما قاله سيبويه[1] رحمه الله من أنَّ الماضي أَشْبَه الفِعْلَ المُضَارِع لوقُوعِه موقعه في الشَّرط، نحو: إنْ قمتَ قمتُ، وفي الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ قامَ، كما تقول: مررت برجل يقوم، والمضارع مُعْرَب، فإنْ لم يُعرَب الماضي، فَلَا أَقَلَّ من بنائه على حركة.

قوله: **(علُ)**[2] إنما بُنِيَت، لافْتِقارها إلى ما يَدلُّ على المضاف إليه، كافتقار «قبل» و«بعد»، وبنيت على الحركة، لِشَبهِها لـ«عَل» النَّكِرَة المُعرَبة، ولذا هي لا تعرب قط، كذا قال سيبويه[3] رحمه الله وتبعه المصنف، وكانت ضمة، لشبهها بـ«قبل» و«بعد» في اقتطاعها عن الإضافة، وورد الكلام على لغاتها مُفَصَّلاً، في باب الإضافَةِ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٥. وانظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٣٣).
(٢) انظر: (مغني اللبيب ص٢٠٥).
(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٨٧).

نحو: ذيّة، ألا ترى أن تاء التأنيث تفتح ما قبلها لفظاً أو تقديراً، وذلك إذا كان قبلها ألف أو التقاء للساكنين، نحو: أمسِ.

قوله: **(ذَيَّة)**، ذَيَّة، كناية عن الحديث[١]، يقال: كان من الأمر كيت وكيت، وذيت وذيت / وكية وذَيَّة[٢]، والجميع كناية عن الحديث، وعلة بنائها [١٢٣/ب] أنها كنايات عن الجمل، والجمل مبنيات، فوقعت موقعها، ولا تستعمل: كيْتُ وذيتُ إلاّ مكررين، لأنهما لما جُعِلا كناية، ولم يُفَسِّرا لِشَيءٍ - كما فسر «كم»، ولذا لَزِما التكرير - عوضا عن التفسير، ليعلم أنهما كناية عن جملة، لا عن مفرد، كـ«فلان، وهن» ويقال: كيتِ بالضم والفتح والكسر[٣]، أما بناؤها على حركة، فلالتقاء الساكنين، فمن فتح طلباً للتخفيف ومن كسر على أصل التقاء الساكنين، ومن ضم تشبيهاً بـ«قبلُ» و«بعد»، من حيث لم يذكر بعدها مفسراً، ولما جُعلا كناية عن جُملةٍ، قويا بالضَّم، وتحريك «كيَّةَ» و«ذَيَّة»، لما ذكر المصنف رحمه الله.

قوله: **(لفظاً أو تقديراً)**، لفظاً كـ«غاية» ومقدراً «هناه» و«قطاه».

قوله: **(أَمْسِ)** التقاء الساكنين - في مثل هذا - موجب للحركة، وقد يكون التقاؤهما - في غير هذا - موجباً للحذف، وتعليل ذلك، وكون أصل حركته الكسرة، يذكر - إن شاء الله تعالى - في باب التقاء الساكنين. و«أَمس» ظرف زمان، عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو مبني، قيل[٤]: لأنه مُبْهَم وقع في أول أحواله معرفة فمعرفته، قبل نكرته فَجَرى مجرى «الآن».

---

(١) انظر: (الكتاب ٢/ ١٧٠ وشرح ابن يعيش ٤/ ١٣٧).

(٢) انظر: (سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢-١٥٣).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٩٢ وشرح ابن يعيش ٤/ ١٣٧).

(٤) نسب ابن يعيش هذا القول للمبرد وابن السراج، فقال في شرح المفصل ٤/ ١٠٦، «واحتج أبو العباس وأبو بكر بن السراج، بأنه مبهم ووقع من أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرة، فجرى مجرى الآن».

. . . .

وقيل[١]: لتضمنه معنى لام التعريف، من حيث كان معرفة، وليس في لفظه أداة تعريف. ولا هو أحد الأنواع الباقية من أنواع التعريف، فتعين أن يكون تعريفه بلام المعرفة التي تضمنها، والدليل على تعريفه، وصفهم إياه بمعرفة، في قولهم: لقيتُه أمس الأَحْدَث، ولقيته أمس الدَّابر، قال الشاعر:

خَبَلَتْ غَزَالَةُ قلبه بِفَوارسٍ   جَعَلَتْ جُمُوعَهُم كَأَمْسِ الدَّابِرِ[٢]

فإن أضفته، فَقُلْت: مَضَى أَمْسُكَ، أعربته، لأن الإضافة لا يَبْقى معها تضمن معنى التعريف، وإن أدخلت الألف واللام على «أمس»، فإن اعتقدت فيهما الزيادة - بقي البناء، وإن اعتقدت التعريف بهما، أعربت، لعدم التضمن، والبناءُ في «أمسِ»، لُغَةُ أهل الحجاز[٣] بشرط أَنْ تُسْتَعْمل مكبرة، وإن كان الجوهري[٤] قد قال: «ولا يُصغر (أمس)، كما لا يُصغر، (غَدٌ) و(البَارِحَة)، و«مفردة»، أي: لا مثناه ولا مجموعاً، وحركت لالتقاء الساكنين، وبالكسرة على أصل التقائهما، كما ذكر المصنف رحمه الله.

وأما بنو تميم[٥]، فيعربونها ويمنعونها الصرف، لاعتقادهم فيه العلمية

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٨٣، والمقتضب ٣/ ١٧٣، ٤/ ٣٣٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٥٩٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٠٦، وأسرار العربية ص٣٢).

(٢) البيت من الكامل لم أهتد لقائله فقد ورد بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٧، وعجزه:
. . . .   تـركـت مَـنـازِلَـه كـأمـسِ الـدابـرِ
وقال محققه: وغزالة: امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحجاج، ولما دخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها، وأغلق عليها قصره.
والشاهد فيه قوله: «أمس الدَّابِر» حيث وصف «أمس» بمعرفة وهو «الدابر» وهذا دليل على تعريفه.

(٣) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٠، وشرح الرضي ٢/ ١٢٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٠٦).

(٤) انظر: (الصحاح واللسان «أمس»)، وفي الصحاح ٣/ ٩٠٤، ولا يصغر «أمس» كما لا يصغر «غداً» و«البارحة» و«كيف» و«أين» و«متى» و«أنى» و«ما» و«عند» وأسماء الشهور والأسبوع غير «الجمعة».

(٥) انظر: (الكتاب ٣/ ٢٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦).

أو كون الكلمة على حرف واحد كواو العطف.

والعدل، عن صيغة فيها لام التعريف، كما اعتقد في «سَحَر»، قال الشاعر:

لـقـد رأيـت عـجـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا عـجـائزاً مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسَـا[1]

فَفَتح «أَمْس» وهو مَجْرورٌ بـ«مذ»، لاعتقاده فيه الحرفية، فقيل: إنَّ «أَمْسَا» في البيت فعلٌ ماضٍ، فلا شاهد فيه، وحكى الزجاجي[2] رحمه الله، أَنَّ من العرب من يبنيها على الفَتْح، وقال الجزولي رحمه الله: «غلط أبو القاسم في قوله: من العرب من يبنيها على الفتح، فما من عربي بناه على الفتح، كما زعم»، والذي حكى سيبويه[3] رحمه الله: عن بني تميم: أنَّهم لا يصرفونه في الرفع، ويكسرونه في النصب.

قال شيخنا[4] رحمه الله: فإطلاق الزمخشري أنَّهم لا يصرفونه مطلقاً، فيه نظر، وفي «الصحاح»[5]، «ومنهم من يعربه إعراب ويصرفه ويُجريه مُجْرى الأسماء المتمكنة وهو غريب».

قوله: **(على حَرفٍ واحدٍ)**، إنما أوجب كونها على حرف واحدٍ، الحركة، لأنَّ كونها على حرف واحد مُوهِن لها، فقويت بالحركة كـ«ياء المتكلم» في:

---

(١) من الرجز، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٨٥، والنوادر ص٢٥٧، وشرح الجمل ٢/ ٤٠١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٩٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٠٦، ١٠٧، وحكى البغدادي عن ابن المستوفي، قال: «وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة وأراه بعيداً من نمطه» الخزانة ٧/ ١٧٣.
والشاهد فيه قوله: «مذ أَمْسَا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة مجرورة بالفتحة، للعلمية والعدل عن الأمس.

(٢) الجمل ص٢٩٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٣.

(٤) يعني جمال الدين بن عمرون.

(٥) عبارته في الصحاح ٣/ ٩٠٤ (أمس): «أمس: اسم حرك آخره لالتقاء الساكنين واختلف العرب فيه، فأكثرهم يبنيه على الكسرة مَعْرِفةَ، ومنهم من يعربه معرفة وكلهم يعربه إذا دخل عليه الألف واللام، أو صيره نكرة أو أضافه، تقول: مضى الأمسُ المبارك، ومضى أَمْسُنَا، وكُلُّ غدٍ صائرٌ أَمْساً.

وأصل الحركة - إن كانت لالتقاء الساكنين - الكسر، وإن كانت لغير ذلك، الفتح، ولا يعدلُ عن الكسر، والفتح - فيما ذكر - إلاّ لموجب، وهو إما الاتباع، نحو: مُذ.

عَلَّمني، وكاف المخاطب في: عَلَّمَك، وبَاءِ الجَرِّ وكَافِها ولاَمِهَا، وغير ذلك، ويجوز أن نعلل في: باء الجَرِّ ولاَمِها وَكَافِها، بغير كونها على حرف واحد، وهو أن نقول: لأنه قد يُبْتَدأ بها في النطق، كقولنا: بزيدٍ ذا، ولَهُ مال: وكَعمرو أخوك، والابتداء بالساكن مستحيل، فحركت لذلك، وكذلك ما أشبههن، كـ«لام الابتداء».

قوله: **(وإنْ كانَت لغيرِ ذلك، الفتح)**، إنما كان الفتح، لخفته، والدليل على خفة الفتحة، **وجوه: أحدُها**: كونها من الألف، والألف أخف حروف المد واللين للزومها السكون، فكانت الفتحة أخف من الضمة والكسرة. **والثاني**: أنَّ العرب قد عاملت المفتوح معاملة الساكن في قَوْلِهم: جِيَادُ الخَيْل، وجه الاستدلال: أَنَّ العَرب إنما تقلب الواو ياءً في مثل هذا الجمع بشروط، منها: أن تكون الواو في الواحد، إمّا معلة كـ«دار» و«ديار»، أو فيه بالسكون، كـ«ثوب» و«ثياب»، فإن كانت متحركة، كـ«طَوِيل» و«طوال»، لم يقلبوا، ووَاحِد جِيادِ الخيل، إنما هو «جواد»، الواو فيه متحركة بالفتح، فإجراؤهم «جياداً» مجرى «ثياب» - حتى أعلوا - ولم يجروها مجرى «طوال» - فيصححوا - دليل على إجرائهم الفتحة في «جَوَاد»، مجرى السكون في «ثوب»[1]، والثالث: أَنَّهم سَكَّنُوا المضموم، نحو «عَضُد»، والمكسور، نحو «كَتْف»، ولم يسكِنوا الفتحة في، نحو، «جَمَل» فدالٌ ذلك - في استثقالهم الضمَّة والكسرة دون الفتحة، بإجرائهم المفتوح - في عدم تسكينه مجرى الساكن، في أنه لا يسكن مرة أخرى، **والرابع**: أن الفتحة والسكون يُهْرَب إلى كلٍ منهما مما هو أثقل منه، نحو، قولك في جمع «غُرْفَة»: غُرُفَات بالضمّ، ثم يُهْرَب منه إلى الفتحة،

---

(١) انظر: (الخصائص ١/ ٦٠).

وأما كون الحركة في الكلمة كالواو في نظيرتها، وذلك نحن، ألا ترى أن الضمة في النون بمنزلة الواو في: هُمُو، وأما الشبه بما هي فيه كذلك، نحو: اخشَو القوم.

فتقول: غُرَفَات، أو إلى السكون فتقول غُرْفَات، ولذلك تقول في جمع «كِسْرة»: كِسِرات - بكسر السين - ثم يُهْرَب منها إلى الفتحة، فتقول: كسَرات - بفتح السين -، وإلى السكون، فتقول: كِسْرَات، أفلا تراهم كيف سَوَّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمَّة والكسرة إليهما، وكفى بذلك دليلاً على خفة الفَتْحَةِ/، وقد ذكر بعض ذلك الإمام ابن جني رحمه الله في باب ذكر العربية، [١٢٤/أ] أكلامية هي، أم فقهية من كتاب «الخصائص»(١).

قوله: **(نحو: اخشَو القوم)**، اعلم أنَّ الواوات - التي تقع في الأواخر ساكنة - **ثلاثة أقسام**: ما هي ضمير جمع، نحو: اخشَو، وما هي دالة على الجمع - وليست بضمير - نحو، مُصطَفَوْن، وما هي من نفس الكلمة، نحو: واو «وَلَوْ»، فواو «اخشَو»، وواو «وَلو» لا إشكال في ملاقاتها الساكن، وأمَّا واو، مُصْطَفَوْن، فإنها تلقى الساكن إذا أضفتها إلى اسم فيه الألف واللام، نحو: مُصْطفو القوم، لأنَّ نونها حينئذ تسقط للإضافة، فكل من هذه الواوات، إذا لاقت ساكناً: نحو: اخشو القوم، ومصطفو القوم، وقوله تعالى: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾(٢)، يجوز فيه التحريك بالضم، في «اخَشَو»، وهو الكثير والقياس، والكسر فيها، في غاية القلة، وعكسها وَاوُ «لَو» وأمَّا مُصْطَفَوْنَ، فإنَّها بين الأمرين، فمنهم من قال: الضَّمُّ والكسر فيها على حال سواء، ومنهم من جعل «مُصْطَفَوْنَ» أقرب إلى «اخشو»، فرجح جانب الضم، وإنما كان الضم في «اخشو» هو الوجه، لعلة تركبه من مجموع أمرين هما: كون الواو أَنْسب إلى الضمير، وَأَنَّها فاعلة، وحركة الفاعل الرَّفْعُ. فخرج بقولنا: أنها واو، نحو:

---

(١) الخصائص ١/٥٩.

(٢) سورة التوبة، من الآية (٤٢).

ألا ترى أن الواو ضمير مرفوع، كما أن نحن كذلك.

وأما كون الحركة لم تكن في الكلمة في حال إعرابها نحو: قبلُ.

وأما الشبه بذلك، نحو: يا زيدُ، ألا ترى أن المنادى لا يبنى في حال الإضافة كما أن قبلُ، كذلك.

وأما طلب التخفيف، نحو أين، وأما الفرق بين أداتين، نحو قولك: لِمُوسى غلام، ولَمُوسى غلام، وأما الفرق بين معنى أداة واحدة، نحو قولك:

اخْشَي القوم، فإنَّ الياء فاعلة، ومع ذلك لم تحرك بالضم، عند ملاقاة ساكن آخر، وخرج بقولنا: إنَّها فاعلة، نحو: « لَوْ» و«مُصْطَفَوْنَ»، وإذا عرفت ذلك، عرفت ضعف الكسر فيها، وإنْ كان على أَصْل التقاء الساكنين، وعرفت ضعف الضَّم، في واو «ولو»، لأنها لا تستحق الضم إلاّ لكونها واواً فقط، ولا يقاوم هذا الأصل في «مصطفَوْن»، فإنها أشبه باخشو، من حيث أنها تدل على الجمع كواو اخشو، وليست بفاعلة، فليس يقرب هذا من واو «لو»، فلذلك سوى بعضهم فيها الأمرين، كما ذكرنا، واعتبر الآخر قُربها من «اخشو»، بدلالتها على الجمع، وكونها زائدة على أصل الكلمة، كواو «اخشو»، فرجح الضم فيها على الكسر.

قوله: (**نحو: أَيْنَ**)، إنما ذكر «أين»، لأن مقتضى حركتها الكسر، إنْ كان لالتقاء الساكنين، فلما حركت بغير الكسر، احتاج إلى ذكرها.

قوله: (**وأما الفرق بين أداتين**)، قد تقدم الكلام على اللامين، في حُروفِ الجَرِّ، بما أغنى عن إعَادَتِه هنا.

قوله: (**وأما الفرق بين مَعْنى أَدَاةِ وَاحِدَةٍ**)، يعني به أَنَّ الفتح هنا في اللاَّمِ الأُولى[1] للفرق، لأن الكثير في اللام: الثانية[2] للفرق، إذ قد ثبت للام الجر

---

(١) هي لام المستغاث به.

(٢) لام المستغاث من أجله.

يا لَزَيْدٍ لِعَمْرو.

وأما مجانسة العمل، نحو: بزيد، وأما مجانسة مقابل العمل، نحو: لِنَقُمْ، وأما كون الحركة للحرف في الأصل، نحو قولك: مذُ اليوم، لأن أصلها منذُ، وما أشبه مَحَلَّ، بما في كنف هَاءِ التأنيث، نحو: بَعْلَبَك.

وما جاء خارجاً عن هذا فلا يلتفت إليه لشذوذه، نحو ما حكاه قطرب من قولهم: فِرُ، بالضم.

مع المظهر، الكسر(١)، بما ذكر أولاً من الفرق بين أداتين، فإذا كان كذلك، فالذي عبر للفرق هنا، إنما هي اللام الأولى المفتوحة، لا اللام الثانية المكسورة، وفتحها، لما تقدم في باب النداء.

قوله: (**نحو: بِزَيدٍ**)، لما أُلْزِمَت الباء الحرفية والجَرِّ قويت في باب الجر، فَكُسِرَت، لتكون حركتها من جنس عملها، فقولنا: «لزمت الحرفية»، لتخرج الكاف في قولنا: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، فإنها لم تلزم الحرفية، بل تكون اسماً أيضاً، وقولنا: «والجر»، لتخرج اللام، فإنها وإن لزمت الحرفية، لم تلزم الجَرَّ، من حيثُ أَنَّها قد تكون لام ابتداء، وغير ذلك.

قوله: (**نحو: لِنَقُمْ**)، يعني أَنَّ هذه اللاَّم تعمل الجزم الَّذي هو في الأفعال، مقابل الجَرِّ في الأَسْمَاءِ، فكسرناها لِتُجانِسَ الجَرَّ الذي هو مقابل لعملها، وعلَّل بَعضهم كَسْرَها، بالحَمْلِ على لام الجَرِّ الَّتي في الأَسْمَاءِ حينَ اسْتَحقَّت تلك الكسر(٢) كما تَقدَّم.

قوله: (**نحو: بَعْلَبَكَّ**)، لما أشبه «بَكَّ» تَاءَ التأنيث، من جهة كَوْنِها زيادة ضُمَّتْ إلى الاسم، أَشْبَه مَا قَبْلها، ما قَبْلَ تاء التأنيث، فَفَتحْناه، كما يُفْتَحُ ما قَبل تَاءِ التَّأنيث.

قوله: (**فِرْ**)، اعْلَم أنَّ الأمر، والمُضَارِع المجزومَ من المُضَعَّفِ، نحو: رُدَّ،

---

(١) انظر: (سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٢٥، والجنى الداني ص١٤٨-١٤٩).

(٢) انظر: (اللامات للزجاجي ص٩٠، والمقتضب ٢/ ١٣٤، والجنى الداني ص١٥٤).

. . . .

ولم يُرَدَّ. للعرب فيه لُغَتان: لغةُ أهلِ الحجازِ[1]: إظْهارُ التَّضْعيف وإلحاقُ همزة الوصل في الأمر، فيقولون: لم يَرْدُدْ وارْدُدْ، وعلة ذلك، أنَّ الثَّاني ساكن للأَمْرِ أَوِ الجَزْمِ، فامتنع الإدغَام فيه، فوجب إظهار المثلين، ولُغَةُ بني تميم[2]: الإدغام إلحاقاً لما سكن آخره بما تحرك، نحو، هو يَرُدُّ، ولن يَرُدَّ، قال أبو علي[3] رَحِمَهُ اللهُ: «وكل العرب يُدْغِم المُعْرَب»، يريد بقوله: «المعرب»، المتحرك من المعرب، أي: المرفوع والمنصوب فقط، ووجه إلْحاق بني تميم الأمر والمجزوم، بالمرفوع والمنصوب، أنَّهم رأوا الحركات قد تلحق آخر الأمر والمجزوم، كما لحقت المعرب المتحرك، والمعرب المتحرك لازم للإدغام، فحاولوا الإدغام، هنا كما أدغم في المعرب المتحرك، والحركات التي تلحق الأمر والمجزوم، هي حركة التقاء الساكنين، نحو: ارْدُدِ القومَ، ولم يَرْدِدِ القومَ، وَحركةُ البِناءِ قبلَ نون التوكيد، نحو: رُدَنَّ، ولم يردَنَّ[4]، وإنْ كان ابن جني رَحِمَهُ اللهُ قد قال في «شرح المقصور والممدود» ليعقوب بن السكيت رَحِمَهُ اللهُ: فإنْ قُلْتَ: فإنَّ حركة «آلاءِ» الممدودة، إنَّما هي لالتقاء الساكنين، وليست بإعراب، وقد قدمت، أنَّ المقصور، إنما سُمِّيَ مقصوراً، لأنه قَصَّر عَنِ شكل الصوت بحركة الإعراب، قبل حركة التقاء الساكنين، إذا كان ساكناها في كلمة واحدة،

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٣٠).

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٣٠).

(٣) انظر: (التكملة ص٥ ت حسن شاذلي فرهود).

(٤) في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٩٠، قال ابن عصفور: «واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون في قولك: هل تَضرِبَنَّ زيداً، واضْرِبَنَّ زيداً، فمنهم من قال: إن الحركة: حركة التقاء الساكنين وكانت فتحة طلباً للتخفيف، لأن الحركة زيادة والزيادة لا تدَّعي إلاّ بدليل، ومنهم من قال: إن الحركة حركة بناء، لأنه أشبه المركب، فكما أن المركب بني على حركة، فكذلك ما أشبهه، وهو الصحيح بدليل أن حركة التقاء الساكنين حركة عارضة، والعارض لا يعتد به بدليل قولهم: قُمِ الساعة، فلو كانت الحركة يعتد بها لقلت: قُوم الساعة، لأن العلة الموجبة لحذفه قد زالت، وهي التقاء الساكنين، فكان يجب أن تقول قُومِنَّ، وترد المحذوف. . .».

. . . .

تجري مجرى حركة الإعراب، نحو: كَسْرَة/ سين «أَمْسِ»، وفتحة نون «أينَ»، [١٢٤/ب] و«فاء» كَيْفَ، ألا تراها لازمة لزوم حركة الإعراب، وإنما يستهلكهما الوقف، كاستهلاكه حركة الإعراب، وليست كذلك حركة التقاء الساكنين إذا كانا منفصلين، ألا ترى أن كَسْرة دَال، (قدِ انقطع)، إنما تحدث مع الإطلاق، ومصادفة ساكن بعدها كنون (انقْطع) وسين (استخرج)، وقد تُدْرَج، فلا يجب تحريكها، وذلك إذا لم يتفق وقوع ساكن بعدها، كـ(قَدْ قَامَ وقَدْ ذَهَبَ)، وأَنْتَ متى أطلقت ما ساكناها في حرفٍ واحدٍ، لَزِمَكَ تَحريكَه - ساكناً لقي أو متحركاً - فالمتحرك، نحو: أَيْنَ أَنْتَ، والساكن، نحو: أَيْنَ ابْنُكَ، وكذلك: هَؤُلاءِ قَوْمُك، وهَؤُلاءِ الْقومِ، الهمزة في الموضعين متحركة، فضارعت بذلك حركة الإعراب، نحو قولكَ: قَامَت عَفراء أَمْس، وقامت عَفْراء القَوْم. فلما شابهت حركة همزة هَؤُلاءِ، حركة الإعراب، من حيث ذكرنا، جاز أنْ تُسَمَّى ممدودةً، فَنصُّ ابن جِنِّي رَحِمَهُ اللهُ على أنَّ حركة التقاءِ السَّاكنين، إنّما تشبه حركة المُعرَب، إذا كان الساكنان من كلمةٍ واحدةٍ، وحركة اردُد القوم، إنما هي من كلمتين، وإنْ كان ما ذكرته أوَّلاً، هو نَصُّ أَبِي عَليَّ رَحِمَهُ اللهُ في أول «تكمِلته»[(١)]، وعلى كل حالٍ فالطريق في الإدغام في الأمر والمجزوم هو، أنهم سكنوا الأوَّل من المتمكن ليجري على قاعدةِ الإدغام، فصادف الثاني ساكناً، فحرك الثاني لالتقاء الساكنين وأدغم الأول فيه، وحركة الثاني - إذا لم يتصل بالأول ضميرُ مذكرٍ غائب، نحو، لم يَرُدّه، أو ضمير مؤنثة غائبة، نحو: لم يردَّها - يجوز فيها -

---

(١) قال في التكملة ص٥: «لا يخلو الساكنان إذا التقيا من أن يكونا في كلمة واحدة أو كلمتين فإن كانا في كلمة واحدة، فلا يخلو من أن يكون الحرفان مثلين أو غير مثلين، فإن كانا مثلين، فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول بني تميم، وغيرهم من العرب إلاّ أهل الحجاز، فإنهم يظهرون التضعيف، وذلك في الجزم والوقف في قولهم: لم يَرُدّ ولم يَفِرَّ، ولا تَعَضَّ، فأدغموا هذا النحو لأنهم مشبهوه بالمعرب، نحو: هو يَردُّ ويفِرّ ويقض وكل العرب تَدْغم المعرب. . .».

. . . .

إذا كان ما قبلها مضموماً، نحو: رُدَّ ولم يَرُدَّ - الضَمُّ للاتْباعِ، والفتح طلباً للتخفيف، والكَسْرُ على أصلِ التقاء الساكنين، وإنْ كان ما قبلها مَفْتوحاً، نحو: عَضَّ، ولم يعضَّ، الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للتخفيف، أو الإتباع، وإن كان ما قبلها مكسوراً، نحو: فِرَّ، ولم يَفِرَّ، الفتح طلباً للتخفيف، والكسر، إمَّا على أَصْلِ التقاء الساكنين، أو الإتْباع[1]، وقد حكى المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ عن قطرب[2] رَحِمَهُ اللَّهُ (فِرُّ) بالضم. ولاَ ضَمَّ قَبْلَها، وقال ابنُ جنِّي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التَّنْبِيهِ على مُشْكِلِ أَبْياتِ الحَمَاسَةِ» عند قول الطَّائي، ويقال: بل رَجُلٌ من بَني أَسَد:

يَسُلُّ الغِنَى والنَّأْيُ أَحْقَادَ صَدْرِهِ ... ويُبْدي التَّدَاني بغضةً وَتَقالِيا[3]

ومن طريف ذلك، ما رويناه عن قطرب رَحِمَهُ اللَّهُ عن العرب من أنَّها تقول: عَضُّ يا رجل، فتضُمُّ مع الفتحة، قال ابن جني رَحِمَهُ اللَّهُ: وذلك أن الغرض، إنَّما هو إزالةُ التقاء الساكنين، فَبِأَيِّ الحركات أزلته، فقد بلغت ما أَرَدْته.

قلت: وهذا التعليل الذي ذكره ابن جني رَحِمَهُ اللَّهُ في تحريك، نحو: عَضُّ بالضم، هو بعينه يكون تعليلاً لِتَحريك، نحو: فِرُّ بالضم، فإن اتَّصل بهذا الفعل ضمير الغَائِبَة المؤنثة، نحو: رُدَّها، ولم يَرُدَّها، التزموا فتح الحرف المُضَاعَفِ، ولم يجيزوا فيه الضَمَّ والكَسْر، لأن بعد الهاء ألفاً والهاء حرف خفي، فلم يعتد بها، فكأن الدال وَلِيت الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مَفْتوحاً، ولذلك، قال أبو علي[4] رَحِمَهُ اللَّهُ في: «إنَّ قول من قال: عَلَيْهِ مَالٌ - من

---

(١) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٦).

(٢) المقرب ١/ ٢٩٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان الحماسة ١/ ١٠٥ (طبع السعادة) وانظر: الحماسة ١/ ١٧٠ (عسيلان).

(٤) التكملة ص١٦٩: «(المرجان)، والسبب في ذلك، أنك لو قلت: «عليهي» بإثبات الياء صرت كأنك جمعت بين ساكنين، لأن الهاء إذا كان في حكم الساقط، كنت قد واليت بين يائين ساكنين».

. . . .

غير وصل للهاءِ - أَوْجَهُ من قول من قال: عَلَيْهي مالٌ»، فوصل الهاء، وإن اتَّصل ضمير المذكر الغائب، نحو: رَدَّه، ولم يردّهُ، التزموا الضم للواو التي هي صلة الهاءِ، وقد حكى ثعلب[١] رَحِمَهُ اللَّهُ في «فصيحه» والجوهري[٢] في «صحاحه»: وازْرُر عَليكَ قَمِيصَكَ وزُرَّهُ وَزُرُّهُ، وزُرِّهِ][٣] بالحركات الثلاث، قال ابن الخشاب رَحِمَهُ اللَّهُ: يشبه أن يكون هذا من تخليط الكوفيين.

مسألة

الكلمات قبل التركيب، هل يقال لها مبنية؟، أو لا توصف/ بإعراب ولا بِناء؟. [١٢٥/أ]

فيه خلاف، نحو قولنا: زيد عمرو، بكر خالد، أو: واحد اثنان ثلاثة، فإن قلنا: إنها توصف بالبناء، فالأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب، لطريان المعاني التي تلبس لولا الإعراب، لكونها تدل بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة، وإن قلنا: إنها لا توصف بالإعراب، ولا بالبناء، كان الإعراب عند التركيب أصلاً من أول وصلة لا نائباً، ويكون دخوله الأسماء، لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب.

---

(١) انظر: (التكملة ص٦).

(٢) الصحاح ٢/٦٦٩ (زرر).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.

باب الحكاية

المحكي: إما مفرد، وإما جملة، فالجملة لا تحكي إلا بعد القول، أو فعل في معناه، نحو قولك: قرأت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

ولا يجوز أن تُدْخل الجر على الجملة المحكية، فأما قوله:

تنادَوا بـ«ما هذا»؟ وقد سمعوا لنا دويّاً كعزف الجن بين الأجارع[1]

باب الحكاية

الحكايةُ: أَنْ تورد لِقَول المُتكلِّم عَلى حَسَب ما أَوْرَدَه في كلامِهِ لفظاً ومعنىً، أو مَعْنىً مع تَصَرُّفٍ في اللفظ[2].

قوله: **(لا تحكى إلاّ بعد القول، أو فعل في معناه)**، قال سيبويه[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلْم أنَّ «قُلْت»، إنَّما وقعت في كلامِ العرب على أَنْ يُحْكَى بها، وَإِنَّما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً، لا قولاً، والمحكي بعد القول في موضع نصب على أنه مفعول به، لأنه مقول.

قوله: **(ولا يجوز أن تدخل حرف الجر على الجملة المحكية)**، لأنَّ حرف الجر إنما يُؤْتَى به، ليعلق ما بَعْدَه بالفعل قبْله، والجملة متعلقة هنا بالقول بنفسها، فلا حاجة إلى مُعلِّق من خارج.

قوله: **(بـ«ما» هذَا)**، مذهب سيبويه[4] رَحِمَهُ اللَّهُ في: ما هَذا؟، وَكَمْ مَالُكَ؟، وما

---

(١) البيت من الطويل لم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في المقرب ١/ ٢٩٣.

(٢) قال الأزهري في التصريح ٤/ ٥٢٣-٥٢٤: «ويجوز حكايتها - يعني الجمل - على المعنى، فتقول في حكاية: زيدٌ قائمٌ: قال عمروٌ: قائم «زيدٌ» بعكس الترتيب». وفي حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/ ٢٨٢: «المراد بالمعنى: ما قابل لفظ المحكي بهيئته، فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي، وتأخيرها، وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظاً، فلا يقال: إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضاً». وانظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦١).

(٣) الكتاب ١/ ١٢٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٠.

فضرورة لا يلتفت إليها، والذي حسن ذلك كون الاسم بعد حرف الجر مبنياً، فلم يظهر الفتح لكونه مجروراً، ومرفوعاً على صورة واحدة، وأقبح من ذلك قوله:

تنادَوا بـ«الرَّحيل» غدا وفي تَرْحالِهم نَفْسِي[1]

ولا تخلو الجملة المحكية من أن تكون ملحونة، أو معربة، فإن كانت معربة حكيتها على لفظها، وإن شئت على معناها.

فإذا حكيت قول القائل: زيدٌ قائم، قلت: قال عمرو زيدٌ القائم، وإن شئت قلت: قال عمرو القائم زيدٌ.

أَشْبَهُهما، أنَّ اسمَ الاسْتِفهام مُبْتَدأ، والمعرفة بَعْدَه خَبرٌ عَنْه، وغيره من النحاة[2]، يَجْعَلُ المعْرِفَة هو المبتدأ، واسم الاستفهام خَبرٌ مقَدَّم، والباء في قوله: (بـ«ما» هذا) زائدة لا يعتد بها، كالباء في «بحسبك زيدٌ».

قوله: **(وإنْ شِئْتَ على مَعْناها)** هذا فيه لمحة من جواز رواية الحديث بالمعنى، إذا لم يخل بشيء من المفهوم.

قوله: **(وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: قال عمرو: القائمُ زيدٌ)** ينبغي أن يكون إعراب هذه الجملة التي في كلام الحاكي، «زيدٌ» فيها مبتدأ - وإنْ كان مُؤَخَّراً - و«القائمُ» خبرٌ - وإن كان مُقَدَّماً - وإنما قلنا ذلك - وإنْ كان الحكم في المعرفتين أيهما تقدم فهو المبتدأ إنْ لم يظهر المَعْنَى، لأن الغرض هنا، أَنَّا

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، ولم أهتد لقائله، فقد ورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، والمحتسب ٢/ ٢٣٥، والمقرب ١/ ٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٤، والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٦، ودرة الغواص ص٢٣٩.

والشاهد فيه قوله: بـ«الرحيل» حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكأنهم قالوا: الرحيل غداً، أو: نرحلُ الرحيلَ غداً، أو نجعل الرحيل غداً، أو اجمعوا الرحيل غداً، محكي المرفوع والمنصوب. وفي البيت ضرورة وهي دخول حرف الجر على الجملة المحكية، وهو قبيح هنا، لأن حرف الجر دخل على معرب وهو «الرحيل».

(٢) نسب هذا الرأي للأخفش: انظر: (التصريح ٤/ ٥١٤).

وإن كانت ملحونة حكيتها على المعنى، فتقول: إذا حكيت: قامَ زيدٍ، بخفض زيد، قال عمرٌو قامَ زيدٌ، لكنه خفض زيداً.

حَكَيْنا قول القائل: زَيدٌ القائمُ على معناه دُونَ لَفْظِهِ، فلَوْ جَعَلْتَ: «القائم» في قول الحاكي: «زيدٌ القائمُ» مُبْتَدأ، و«زيد» الخبر: لتغير المَعْنَى، فوجب القول، بأَنَّ «القائمُ» خَبرٌ - وإنْ كان مُقَدَّماً - و«زيدٌ» مبتدأ - وإنْ كان مُؤَخَّراً - لتحصل المُحَافَظَةُ على مَعْنَى كَلاَمِه، فإن بَيْنَ قولنا: زَيدٌ القائمُ، والقائمُ زيدٌ - إذَا جَعَلْنَا في كُلٍّ منهما، المُقَدَّم مبتدأ - فرقاً. وهو، إنْ قلنا: زيدٌ القائم، كانَ زيدٌ معلوماً عندنا، والجهالة إنما هي في القيام، وإذا قلنا: القائمُ زيدٌ، على أَنَّ القائم مُبْتدأٌ، كان القيام معلوماً عندنا، والجهالة في من نُسِبَ القيام إليه، وهذا فرق جَلِيٌّ يتغير به معنى الجملتين، فوجب القول: بأن «القائم» خَبرٌ مقدمٌ، و«زيد» مبتدأٌ في قول الحاكي، لئلا يغاير معنى الجملة - في كلام الحاكي - معنى الجملة المحكية، وتكون الحكاية قرينة جوزت تقديم الخبر المعرفة، كما كان فهم المعنى، في قول الشاعر:

بَنُونا بَنُوا أَبْنَائِنَا[1] ....

مُجَوِّزاً تقديم الخبر المعرفة.

قوله: **(وإنْ كانت ملحونة حكَيتُها على المَعْنَى)**، أَجْمَعَ الناسُ على جَوازِ حكايتها على المعنى على الوجه الذي ذكر المصَنِّف[2] ﷺ واختلفوا في جواز

---

(١) قطعة من بيت من الطويل، وقائله الفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وورد بلا نسبة في الحيوان ١/ ٣٤٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٩، وتخليص الشواهد ص١٩٨.

والشاهد فيه قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله، فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى: أن بني أبنائنا مثل بنينا، لا أن بنينا مثل بني أبنائنا».

(٢) قال الأزهري في التصريح ٤/ ٥٢٤: «فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الأصح صوناً من ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي».

أو المفرد إذا كان نائباً عن جملة ومفيداً إفادتها حكي كما تحكى الجملة، نحو: نَعَم، وبلى، فنَعم، تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر، وتكون تصديقاً للخبر، نحو قولك لمن قام: قام زيدٌ، أو قام زيد، نعم، فتصدقه في

حكايتها على اللفظ بما قاله المتكلم من اللحن، فَذَهب بعضُهم إلى جوازه محتجاً بأنك إنما تذكر اللفظ الذي سمعت، فتورده كما سمعته، والصحيح أَنَّه لا يجوز، لأنهم إذا جوّزوا حكاية الجملة المعربة على المعنى مع صحة اللفظ، وجب أن يلتزموا حكاية الملحونة على المعنى، لفساد اللفظ[١].

قوله: (**نَعَم، وبَلَى**) هذه حروف التصديق والإيجاب، وهي، «نَعَم»، و«بلَى»، و«أجل»، و«جَيْر» و«إي»، و«إنْ»، و«نَعَمْ» - كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في أنها في الخبر لتصديق ما قبلها، إيجاباً كان أو نفياً، كما مثل المصنف وأما في الطلب/ كالأمر، فهي عِدَةٌ، كقولنا «نعم» لمن قال: أعْطِ زيداً درهماً، وأمّا[١٢٥/ب] في الاستفهام، ففي قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّها عِدَةٌ، نظرٌ، فإنها في الاستفهام، قد تكون عِدَةً، وقد تكون تَصديقاً، فمثال كونها عِدَة، قولك في جواب من قال لك: هل تعطيني درهماً؟: «نعم»، فها هنا هي عِدَةٌ، وأما إذا قال لك: هل قامَ زيدٌ؟، أوْ ألم يقم زيدٌ؟ لا بمعنى التقرير، فقلت في جوابه: «نعم»، فهي هنا لتصديق ما قبلها من إيجاب أو نفي، كحاله إذا لم تصحبْ الاستفهام، والفرق بينها وبين «بَلَى»، ما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من أنَّ «نعم»، تصديق ما قبلها على ما هو عليه إيجاباً ونفياً، و«بلى»، توجب المنفي، نحو قولك: بَلَى، لمن قال: لم يقم زيد، أو ألم يقم زيد؟ ولم يرد به التقرير، إذا أردت أنَّ القيام قد حصل، ولذلك أجابوا قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٢] بأنْ قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾[٢]، قال العلماء[٣]، لو قالوا: عِوَض «بلى»، «نعم». كفروا من حيث كانوا مصدقين النفي.

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦١).

(٢) سورة الأعراف، من الآية (١٧٢).

(٣) انظر: (الدر المصون ٥/ ٥١٢).

اثبات القيام لزيد أو لنفيه عنه.

وبلى تكون جواباً للنفي خاصة، إلاّ أن معناها أبداً إيجاب النفي مقروناً كان النفي بأداة الاستفهام، أو غير مقرون بها، نحو قولك في جواب من قال: ما قام زيدٌ، أو لم يقم زيد، بلى، أي: قد قام، ولو قلت: نعم، لكنت محققاً للنفي، كأنك قلت: نعم لم يقم، وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام، والمراد إيجاب المنفي، إذا أمن اللبس، وذلك بالنظر إلى المعنى، لأن التقدير في المعنى إيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت: ألم يقم زيدٌ؟،

قوله: **(وقد تقع «نَعَم» في جواب النفي، إلى آخره)**، حرف الاستفهام إذا دخل على النفي يدخل بأحد معنيين، إمَّا أنْ يكون الاستفهام عن النفي، هل وجد أم لا؟ فيبقي النفي على ما كان عليه، أو للتقرير، كقولك: ألم أحسن إليك؟. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَاوَىٰ﴾[1]، فإنْ كان بالمعنى الأوَّل، لم يجز دخول «نعم» في جوابه، إذا أردت إيجابه، بل يدخل حينئذ «بلى»، وإنْ كان بالمعنى الثاني وهو التقرير، فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه نفي دخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات، فبالنظر إلى لفظه تجيبه بـ«بلى»، وبالنظر إلى معناه - وهو كونه إثباتاً - تجيبه بـ«نعم»، وهذا معنى قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك بالنظر إلى المعنى إذا أمن اللبس، أي: إذا علم المراد بالكلام، التقرير أو الاستفهام عن النفي، والذي يقرر عندك، أن معنى التقرير الإثبات، قول ابن السراج[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: فإذا أَدْخَلْتَ على «ليس» أَلف الاستفهام، كانت تقريراً، ودخلها معنى الإيجاب، فلم يجئ معها «أَحدٌ» لكن «أحداً»، إنما يجوز مع حقيقة النفي، لا تقول: أَليس أَحدٌ في الدار، لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحدٌ في الدار، وأحدٌ لا يستعمل في الواجب، ولذلك لا يجوز أن يجئ (إلاّ) مع التَّقرير، لا تقول: أَلَيْسَ زيدٌ إلاّ فيها، لأن المعنى يؤول، زيد إلاّ فيها، وذا لا يكون كلاماً.

---

(١) سورة الضحى، الآية (٦).

(٢) لم أجده في مظانه.

فإنَّما تريد أن تثبت للمخاطب قيام زيد، ومن ذلك قوله:

أليس الليل يجمع أَمَّ عمرو؟ وإيَّانا، فذَاك بِنَا تَدانِي

ثم قال:

نعم، وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما علاَني[1]

فلما كانت بلى تنوب مناب بل، قد كان كذا، ونعم تنوب مناب قولك: كان كذا، أو لم يكن، عوملتا معاملة ما نابتا منابه، ويجوز في القول: إذا وقعت بعده جملة اسمية أن يجري مجرى الظنِّ في المعنى والعمل.

قوله: **(مجرى الظَّنّ في المعنى والعمل)** أمَّا العمل فبالإجماع، وأمَّا المعنى ففيه خلافٌ[2]، منهم من قال: إنَّها على مَعْنَاهَا[3] وإنْ أُعْمِلَت عَمل الظَّن، ومنهم مَنْ قال - وهو الصحيح[4] - إن معناها كمعنى الظن، واستدلوا بقول الشاعر:

---

(١) من الوافر، وقائلهما حجرو بن مالك في أمالي القالي ١/ ٨٢٢، وسمط اللآلئ ص٦١٧، ومعجم البلدان ٢/ ٢٢٣ (حجر)، وخزانة الأدب ١/ ٢٠١، ونسبا للمعلوط القريعي في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٩.

والشاهد فيهما قوله: «نعم» فهي هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي فكأنه قال: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا، نعم، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير، أي حمل المخاطب على أنْ يقر بأمر يعرفه، وهي في الحقيقة للإنكار وإنكار النفي إثبات، ويروى «بلى وترى» و«أرى وضح الهلال كما تراه» وعليهما لا شاهد فيه.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٦٣: «فإن كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية، جاز لك مع الحكاية وجه آخر، وهو أن تعامل القول معاملة الظن، فينتصب به المبتدأ أو الخبر، وذلك لا يجوز إلاّ بأربعة شروط.

أن يكون القول فعلاً مضارعاً لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام، غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول.

أما بنو سُليم، فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً.

(٣) يعني: قال، أو قلت.

(٤) انظر: (شرح الجمل ٢/ ٤٦٤).

وأما بنو سليم فيجرونه أجمع مجرى الظن، من ذلك قول امرىء القيس في إحدى الروايتين: تَقولُ:

هَـــزِيـــزُ الـــرِّيـــح مـــرَّت بـــأثـــأبِ[1]

وأما غيرهم من العرب، فلا يجريه مجرى الظن إلاّ بأربعة شروط.

أن يكون الفعل مضارعاً لمخاطب قد تقدمته أداة الاستفهام غير مفصول بينها

إذَا قُـلـتَ أَنِّـي آئِـب أَهْـلَ بَـلْـدَةٍ وَضَعْتُ بِها عَنْه الوِلِيَّةَ بالهَجْرِ[1]

ألا ترى أنّ المعنى: إذَا ظَنَنتُ، أو قدرت، ولذلك فتح همزة «أنّي».

قوله: (في إحدى الروايتين) يعني من روى: «هزيراً» بالنَّصْبِ، وأمّا مَنْ رواه بالرَّفْعِ، فالقول على بابِه.

قوله: (لمخاطب) قال سيبويه[2] ﷺ «ولم يجعلوها، كأُظُنَّ وتَظَنَّ ونظنَّ في الاستفهام، لأنه لا يكاد يَسْتَفهم المخاطبُ عن ظَنِّ غيره، ولا يستفهمه هو إلاّ عن ظنه».

قوله: (أداة الاستفهام)، لا يريد بالأداة ـ هنا ـ الحرف فقط، بل ما يدل على الاستفهام، حرفاً كان أو اسماً، بدليل استشهاده بقول الشاعر:

مَتى تَقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا[3] .... البيت.

---

(١) عجز بيت من الطويل، لامرىء القيس في ديوانه ص٤٩ وهو يصف فرساً، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣١، التصريح ٢/ ٢٠٢ وصدره:

إذا ما جرى شأوين وابتل عِطْفُهُ ....

شأوين تثنية شأو، وهو السبق، وعطفه، جانبه، والأثأب، جمع: أثابة، وهي نوع من الشجر.

(٢) البيت من الطويل، وقائله الحطيئة في ديوانه ص٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٧، وتلخيص الشواهد ص٤٥٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢، التصريح ٢/ ٢٠٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠.

آيب: راجع، والضمير في عنه يعود إلى الجملة، والوَلِيَّة، البرذعة التي توضع تحت الرجل، والهجر: نصف النهار عند اشتداد الحر.

والشاهد فيه قوله: «قلت أني آيب» حيث أجرى «قلت» مجرىء «ظننت» ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك فتح همزة «أني» وهذه لغة تسليم، فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، وعلى هذه اللغة تفتح همزة «أن» بعد القول.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٢: «وفيه... الآن تقول» في الاستفهام شبهوها بـ«تظن» ولم يجعلوه كـ«يظن» و«أظن» في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُسْتَفْهَمُ المخاطب عن ظن غيره، ولا يُسْتَفْهم هو إلاّ عند ظنّه».

(٤) من الرجز سبق تخريجه.

وبينه إلاّ بظرف، أو مجرور، نحو قولك: أتقولُ زيداً منطلقاً، و: أتقول اليوم عمراً ذاهباً، ومن ذلك قوله:

متى تقولُ القُلْصَ الرَّواسِمَا ... يُدْنينَ أمَّ قاسمٍ وقَاسِمَا(١)

وإذا وقع بعد القول مفرد، فإن كان مصدراً له، أو صفة للمصدر لم تحكه، نحو قولك: قال زيدٌ قولاً، وقال عمروٌ باطلاً. وإن لم يكن مصدراً ولا صفة له، فإن كان اسماً للجملة في المعنى لم تحكه، نحو قولك: قال زيد كلاماً،

وكذلك مثل سيبويه(٢) رحمه الله أيضاً: «متى تَقولُ زَيْداً مُنطَلِقاً».

قوله: **(إلاَّ بظرفٍ)** مثاله: أأليوم تَقولُ زَيْداً منطلقاً؟، **(أو مجروراً)** مثاله: أفي الدار تَقولُ زيداً مُنْطَلِقاً؟، وينبغي أن يضيف إليه أو أحد مفعوليهما، كقول الشاعر:

/ **أجهالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينَا**(٣) [١٢٦/أ]

ففصل بقوله: «جُهَّالاً» وليس بمجرورٍ وَلاَ ظَرْفٍ.

قوله: **(فإن كان مصدراً له، أو صفة للمصدر لم تحكه)** إنما لم تحكه، لأنا قد قدَّمنا أنَّ الحكاية: إيراد لفظ المُتَكَلِّم - إلى آخره. و«قَوْل»: ليس بلفظ المتكلم،

---

(١) من الرجز، وقائله هدبة بن خشرم في ديوانه ص١٣٠، والشعر والشعراء ٢/ ٦٢٥، ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)، ١٢/ ٤٥٦ (نعم)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٦، والدرر ٢/ ٢٧٣.
والشاهد فيه قوله: «تقول: القلص... يدنين» حيث ورد الفعل «تقول» بمعنى «كظن» فنصب مفعولين هما: «القلصَ، وجملة يدنين».

(٢) الكتاب ١/ ١٢٣.

(٣) البيت من الوافر، وقائله الكميت بن زيد في الكتاب ١/ ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ٧٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٩، والتصريح ٢/ ٢٠٩، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣.
بنو لؤيّ: جمهور قريش، لعمر أبيك: جملة قسم اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «أجهالاً تقول» حيث أجرى «تقول» مجرى «تظن» فنصب به مفعولين أحدهما «جهالاً» والثاني «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الجار والمجرور والظرف، وهو «جهالاً» وهو أحد معمولي «تقول».

وإن لم يكن اسماً لها، فلا بد من أن يكون عامله مضمراً، إذ المفرد لا يتكلم به وحده، فتحكيه إذ ذاك كما تحكي الجملة. نحو قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ أي: يا إبراهيم، ومن ذلك قول امرئ القيس:

إِذَا ذُقْـتَ فَـاهَـا قُـلْـتَ طَـعْـمُ مُـدَامَـةٍ[1] ...... البيت

فلذلك لم تحكه، ووجد فيه حد المفعول المطلق، فنصبه على أَنَّه مفعولٌ مطلقٌ، وأمَّا صفة المصدر، في نحو: قال عَمْرو بَاطِلاً، وقال حَقّاً، أو صحيحاً، فاختلف في نصبه، فمنهم من قال: إنَّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، كأنه قال قَوْلاً حقاً، واستضعفه بعضهم، بأن قال: «حقاً» ليس من الأسماءِ الجَارِيةِ، والوصف بالأسماءِ غير الجارية، نحو: مررت برجلٍ حَجَرِ الرَّأسِ، ليس بقياس، ومنهم من قال: إنَّه مَنْصُوب على أنه مفعول به، وهو الأقرب على رأي المُصَنِّف رحمه الله ذكر ذلك في: «شرحه الجمل»[2] وصححه، وليس في لفظه هنا ما يُصَرَّح بمذهبٍ.

قوله: (وإن لم يكن اسماً... إلى قوله: .... إذ ذاك كما تحكى الجملة) اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من زعم أنه لا يحكى، ومنهم من جوز حكايته، ومَعْنَى هذا الاختلاف على النظر إلى اللفظ أو المعنى، فمن نظر إلى اللفظ، قال: هذا مفرد، والمفرد لا يحكى. ﴿يُقَالُ﴾[3] لما تقدم من أن وضعها حكاية الجمل، فيعرب ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾[4] في هذه الآية، لأنّه مفعول لم يُسَمَّ فاعله، ومن

---

(١) صدر بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في ديوانه ص١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٣، والدرر ١/ ١٣٨، وعجزه:

.... مُـعَـتَّـقَـةٍ مِـمَّـا تَـجِـيءُ بـه الـتُّـجُـرْ

التُّجُرْ: جمع تاجر، ويريد تجار الخمرة.

والشاهد فيه قوله: «قلتُ طعمُ مدامةٍ» حيث حذف المبتدأ، والتقدير: طَعْمُه طُعْمُ مدامةٍ».

(٢) في شرح الجمل ٢/ ٤٦٢: «... فإذا قال: قال زيدٌ حقّاً. فكأنه قال: قال قولاً حقّاً، فـ«حَقّاً» صفة للمصدر المحذوف، وهذا باطل، لأن «حَقّاً» ليس من الأسماء الجارية، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس، وإنما يقال منه ما سمع مثل قولهم: مررت بِرَجُلٍ حَجرِ الرأسِ. ومنهم من قال: إنه منصوب على أنه مفعول به، وهو الصحيح، إذ لا مانع من ذلك».

(٣)(٤) سورة الأنبياء، من الآية (٦٠).

فإنه روي برفع «طعمٍ» على تقدير: طعمه طعمُ مدامةٍ، ونصبه على تقدير: وَقت طعم مدامَةٍ.

وأما المفرد، فإن كان جملة في الأصل حكيته، نحو: تأبط شرّاً، وإن كان

نظر إلى المعنى، علل بما ذكره المصنف رحمه الله من كون عامله مضمراً، إذ المفرد لا يتكلم به وحده، فصار بالنظر إلى المعنى جملة، أو مشبهاً للجملة فحكاه، وينبغي أن يقول: فلا بد أن يكون عامله مضمراً، أو ما به يصير هذا جملة، فإذا قلنا: قال زيدٌ عمرو، وكان القائل قد قال: عمرو منطلق، لم يكن المضمر هنا عاملاً على مذهبنا، بل الخبر الذي يصير به «عمرو» جملة، أو مبتدأً يكون عمرو خبره، كما قدر المصنف رحمه الله في:

.... طـعـم مـدامـةٍ ....

قال ابن عصفور رحمه الله في «شرح الجمل»[1]: «والصحيح أنه لا يجوز فيه غير الحكاية، لأن الحكاية، إما أن ترجع إلى اللفظ، أو إلى المعنى، وباطل أن ترجع في مثل قولك: قال زيدٌ عمرو، إلى المعنى، لأن عمراً اسم شخص، والأشخاص ليست من جنس المقولات، فلم يبق إلاّ أن ترجع الحكاية إلى اللفظ، وإذا كان كذلك، فينبغي أن تُحافظ على لفظ المتكلم بـ«عمرو»، من رفع أو نصب أو خفض».

قوله: **(وأما المفرد، فإن كان جملة في الأصل، حكيته)** يُريد بالمفرد هنا، غير ما أراد به فيما تقدّم، لأنه فيما تقدم، يريد بالمفرد لفظ المفرد - سواء أكان في المعنى نائباً عن الجملة، أو لا - وهنا يريد به أنْ يكون المَعْنَى مفرداً، بدليل تمثيله بـ«تأبَّط شراً» وما بعده، وحكم الاسمية، نحو: «زيدٌ منطلقٌ»، إذا سميت بها في الحكاية، حكم ما مثل به من الجملة الفعلية، نحو: «تأبّط شرّاً»[2].

وليس المراد بالحكاية هنا، وقوعه بعد القول، كما كان المراد بالحكاية، فيما

---

(١) انظر: (شرح الجمل ٢/ ٤٦٢).

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٣٢٦، ٣٣٣).

مشبهاً للجملة، نحو: تسميتك بحرف عطف ومعطوف. أو بحرف جر ومجرور، أو بتابع ومُتْبَع، أو بمضاف ومضاف إليه، أو بمعلول، وأعني به: الاسم العامل فيما بعده، أو بمركب، فإنك إذا سميت بحرف عطف ومعطوف، حكيته على حسب الموضع الذي نقلته منه، فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك: قام عمرو وزيدٌ خرج وزيدٌ، ورأيت وزيدٌ ومررت بوزيد.

وإن سميت بحرف جر ومجرور، فإن كان حرف الجر على حرف واحد، أو حرفين ثانيهما حرف علة، حكيت لا غير، نحو: بزيد، وفي زيد، وإن كان ثانيهما حرفاً صحيحاً، أو كان على أزيد من حرفين جاز لك فيه وجهان: الإعرابُ

تقدم، بل المراد به هنا، إبقاء لَفْظِه على ما كان عليه حين النقل إلى التسمية[١]، تقول: هذا تأبَّط شرّاً، ورأيتُ تأبّط شرّاً، ومررت بتأبّط شرّاً، وكذلك ما بعده من المحكيات جُمَعٌ.

قوله: (**نحوَ تسميتُك بحرف عَطْفٍ ومَعْطُوفٍ**) وجه شبه هذا بالجملة، أَنَّ حرف العطف يوجب لما بعده إعراباً، فَأَشْبَه العامل، لأن العامل يُوجب لِما بَعْدَه إعراباً[٢].

قوله: (**فإن كان حرف الجر على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما حرف علة حكيت لا غير**). أمَّا الحكاية - إذا كان على حرف واحد - فلامتناع الإضافة التي تجوز فيما عداهما، على ما ذكره المصنف[٣] رحمه الله وإنما امتنعت الإضافة، لما تؤدي إليه من جعل اسم معرب على حرف واحد، وهذا لا نظير له، وكذلك الحرفان - إذا كان ثانيهما حرف علة - لقلة نظيره، نحو: ذِي مالٍ، وفي زيدٍ، بمعنى: فَمه، ولنا مندوحة عن ذلك إلى الحكاية، فلا تصير

---

(١) في الكتاب ٣/ ٣٢٦: «هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء على حالها في الكلام» وذلك قول العرب في رجلٍ يُسَمّى «تأبَّط شرّاً» هذا تأبّطَ شرّاً، وقالوا: هذا برق نحره، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون اسماً».

(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٧١).

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٧٢.

والحكايةُ، فتقول: جاءني مِنْ زَيْدٍ، ورأيتُ مُنْذُ يَوْمَينِ، وَإِنْ شِئْتَ أَعْرَبْتَ وأضفتهما إلى ما بعدهما، فقلت: مِن زيدٌ بالرفع، ومُنْذُ يومين بالنصب.

وإن سميت بمضاف ومضاف إليه، أو بتابع ومتبع، أو باسم مطوّل حكيت حاله التي كانت له قبل التسمية، فتجعل إعراب المُتْبَع على حَسب العامل، وتجعل التَّابعَ على حسب المُتبَع، وتجعل إعراب المُضَافِ على حسب العامل الذي تقدمه، وإعراب المضاف إليه خَفضاً على كل حال، وتجعل إعراب الاسم المُطَوَّل على حسب العامل الذي يتقدمه ويبقى معموله على ما كان عليه قبل التَّسميةِ بِهِ.

إلى ما قل نظيره، أو ما لا نظير له.

قوله: **(وإن شئت أعربت)** إنَّما جَازَ الإعرابُ لِشَبَه حَرْفِ الجَرِّ هنا ومجروره بالمضاف والمضاف إليه، نحو: عَبْدُ اللهِ، إذا سمينا به، ووجه الشبه: أنه خَافِضٌ ما بَعْدَه، كما أنَّ المضاف كَذَلِك، وأَزْيَدُ مِن حَرْفٍ، ولم يَقِلَّ نظيره، كما أنَّ المضاف كذلك، ونحن نُعْرِب «عبدَالله» إذا سمينا به، فكذلك جوّزْنا إعرابَ نحو: من زَيْدٌ، ومَنْذ يومين، إذا سمينا بهما[1].

[١٢٦/ب] / قوله: **(بمُضَافٍ ومُضَافٍ إليه)** مثاله: عَبْدُ اللهِ.

(أو بتابعٍ ومُتْبَع) مثاله: زيدٌ وعمروٌ، وزيدٌ العاقلُ، وزيدٌ نَفْسُه، وغير ذلك، **(أو باسمٍ مطوّل)** مثاله: ضَارِبٌ زيداً، ومَضْروبٌ غُلاَمُه، وضَرْبٌ عمرو زَيْداً، وحَسُنَ زيداً وَجْهه، وخَيرٌ مِنْ زَيْدٍ، وغير ذلك.

قوله: **(فَتَجْعَل إعرابَ المُتْبَع على حسب العامل... إلى آخره)** إنّما أُعْرِبَ الأول على حسب العامل، لأنه اسمٌ مفردٌ قابل للإعراب، وقَدْ دَخل عليه عاملُ إعرابٍ، فنعربه، كما كان يعرب قبل النقل والتسمية به إذا دخل عليه عَامِلٌ،

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٧٣: «وإنما لم يقع هذا فيما ثانيه حرف علة لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلاّ اسمين خاصة، فلذلك لم يقس عليهما، وهما: فُوك، وذو مالٍ».

وإن سميت بمركب، فإن كان مُرَكَّباً من اسمين، نحو: بعلبك، فقد تقدم حكمه في باب ما لا ينصرف، وإن كان مركباً من حرفين، نحو: إنَّما، أو من حرفٍ واسمٍ، نحو: أنت، أو من حرف وفعل، نحو: هلمَّ، ....

ونجعل الثاني على ما كان يستحقه قَبْلَ النَّقْل والتَّسْميةِ به، فيعلم أنه مَنْقولٌ، ولم تحك لفظ الأول على الصورة التي كان عليها قبل التَّسمية، كما حكيت: «تأبّط شراً» ونحوه.

قوله: (**نحو: أَنْتَ**) هو مركب من «أنْ» والتَّاءُ التي للخطاب، والدليل على أنَّ «أنْ» وَحْدَه هو الضَّمير، انفراده في قولهم أَنَا فَعَلْتُ، والألف التي تلحق للوقف بدليل حذفها للوصل[١].

قوله: (**هلُمَّ**) هي مُرَكَّبَة إجماعاً واختلف في أَصْلِها، فقال الخليل والبصريون[٢] أصلها: ها لُمَّ، فـ«ها» للتنبيه، و«لُمَّ» فعل أمر، من قولهم: لَمَّ اللهُ شعثه، أَيْ: جمعه، أي: لُمَّ نفسك إلينا، فحذفت أَلِفُ «هَا» تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، ونظراً إلى أن أَصْل لام« لُمَّ» السكون - وحركتها عارضَةٌ - تُنْقَل

---

(١) اختلف النحاة في الأصل إلى التركيبي لضمائر الرفع المنفصلة على النحو التالي:

الضمير «أنا» ذهب البصريون إلى أنّ الألف فيه زائدة، والضمير هو الهمزة والنون واستدلوا بحذف الألف وصلاً، وزيدت وفقاً لبيان الحركة، وذهب الكوفيون إلى أنّ الألف من أصل الكلمة، والضمير مجموع الأحرف الثلاثة.

الضمائر، «أنت» وفروعه إلى «أنتن» ذهب البصريون أن الضمير «أنْ» والتاء حرف خطاب. وذهب الفراء، إلى أن «أنْتَ» بجملته ضمير والتاء عنده من نفس الكلمة، وذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين إلى أن الضمير هو التاء فقط.

الضمائر «هو» إلى «هن» ذهب جمهور البصريين إلى أن الواو والياء في «هو» إلى «هن» من أصل الكلمة، وكان الأصل عندهم في المثنى والجمع «هوما» و«هيما» و«هوم» و«هين» فخففت بحذف الواو والياء.

وذهب الكوفيون إلى أن الواو والياء من «هو» و«هي» للإشباع والضمير هو الهاء. انظر تفصيل المذاهب في: «الإنصاف ٢/ ٦٧٧، وشرح الرضي ٢/ ٦٠، وشرح الألفية للمرادي ١/ ١٣٦).

(٢) شرح ابن يعيش ٤/ ٤١-٤٢.

. . . .

حركة الميم المُدْغَمَةِ إليها، وقيل: بَلْ رَكَّبناها مَع الميم قبل الإدْغام، فسقطت همزتها للدرج، إذا كانت همزةُ وصل، وحذفت الألف، لالتقاء الساكنين، ثم نقلنا حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمناها، فصار: هَلُمَّ[١]، وقال الفراء[٢]: أصله: هَل أُمَّ، أي اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام، وحُذفَت فصار: «هَلُمَّ» واستضعف بعضهم ذلك وقال: إنَّ «هَلْ» للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هنا.

وأجاب شيخنا[٣] - [رحمه الله] - عن ذلك بوجهين: أحدهما: أنَّ التَّركيب قد يغير المعنى، والثَّاني: أَنَّ «هلُ» هُنَا لَيْسَتِ الَّتي للاستفهام، بل هي التي للزَّجر والحَثّ، واختلف العرب فيها، فَأَهلُ الحِجازِ[٤] يجعلونها بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، وبنو تميم[٢] يبرزون فيها الضمير في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فيقولون: هَلُمَّا، وهلمُّوا وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ - بضم الأولى وإسْكان الثَّانية، لاتِّصال ضمير الفاعل المتحرك به كـ«ضَرَبْنَ»، وعدم الادغام بسكون الميم الثانية وتخفيف النون، كما في «ضَرَبْنَ»، هذا على [رأي][٥] البصريين وأكثر الكوفيين، وقال الفراء[٦]: الصواب: هَلُمَّنَّ - بفتح الميم والنون وتشديدهما: لأَنَّ هَذِه النُّون يَلْزَم فيما قَبْلَها السُّكون، فزادوا نوناً ساكنة قبلها، لتسلم فَتْحَةُ الميم وتكون النون وقاية لها، وحكي عن بعضهم هلُمين يا نسوة، بجعل الزائد للوقاية «يَاءً»، قال الشيخ[٧] رَحِمَهُ اللهُ وذَا شاذٌ.

---

(١) انظر: (اللسان - هَلَمَّ).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٤٢، وشرح الرضي ٢/ ٧٣).

(٣) يعني ابن عمرون.

(٤) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٢، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٢).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٤٢، وشرح الرضي ٢/ ٧٣).

(٧) يعني ابن عمرون، وانظر: (شرح ابن يعيش أيضاً ٤/ ٤٢).

أو من فعل واسم، نحو: حبذا، أو من اسم وصوت كعمرويه، فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه، ولا يجوز إعرابه.

قيل: مَنْ لَم يُبْرِز فيها ضميراً اعتقدها اسم فعل، ومن أبرز الضمير اعتقدها فِعْلاً، وقال شيخنا رحمه الله من أبرز الضمير غلب فيها جانب الفعلية، وهي اسم عندهم. الزامهم الفتح لميمها، إذا لم يبرز فيها ضمير، وباب القياس، فيمن اعتقد فيها الفعلية أو غلب فيها جانب الفعلية، أنْ يجريها مجرى (رَدَّ) في تحريكها بثلاث الحركات، لكنهم التزموا فتحها طلباً للتخفيف، لما ثقلت بالتركيب، قال أبو علي[1] رحمه الله: «وأمّا هَلُمَّ فمفتوحة عند الجميع، وتكون هلُمَّ متعدية بمعنى: هات، ولازمة، بمعنى: تعال واقبل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[2] فعداه، وقال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[3] فلم يعده، ومما يدل على أنهما صارا كالكلمة الواحدة اشتقاقهم، منها فعلاً كما يُشْتَقُّ من الكلمة الواحدة.

حكى الأصمعي[4] رحمه الله: أن الرجل يقال له: هَلُمَّ، فيقول: لا أَهَلُمَّ - بِفَتْح الهمزة والهاء، وضم اللاَّم وتَشْديد الميم وفتحها - كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب.

قوله: (**نحو: حَبَّذَا**) عندي في ذكرها - هنا - نظرٌ، فإنَّه من قبيل التسمية [١٢٧/أ] / بالجملة من حَيْثُ كان فِعْلاً وفاعلاً، فَذِكْرُهُ في مُشْبِهِ الجملة لا يستقيم، وقد تقدم الكلام على «حبذا» بما فيه مقنع.

قوله: (**من اسم وصوت «كعمرويه»**) عمرو: مصدر عَمِر الرجل - بالكسر - يَعْمَر عَمْراً وعُمُراً، كلاهما على غير قياس، لأن قياس مصدره التحريك، أي: عاشَ زَمَاناً طويلاً، ومنه قولهم: أطال الله عَمْرك وعُمْرَك[5]، وهما وإن

---

(١) لم أجده في مظانه.

(٢) سورة الأنعام، من الآية (١٥٠) وانظر: (الدر المصون ٥/ ٢١١-٢١٣).

(٣) سورة الأحزاب، من الآية (١٨).

(٤) انظر: (سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤٣).

(٥) (اللسان - عَمَر).

. . . .

كانا مَصْدَرين بمعنىً، إلاّ أنَّه اسْتُعْمِلَ في القسم أَحَدُهُما وهو المفتوح، وحكى اللبلي، في «شرح الفصيح» ضَمُّ العين أيضاً في القَسَمِ لكنه قَليلٌ، فإذا أُدْخلت عليه اللام رَفَعتَه بالابتداء، قلتَ: لَعَمْرُ الله، واللام لتوكيد الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: لَعَمْرُ الله قَسَمِي، ولَعَمْرُ الله ما أُقسِم به، فإن لم تأت باللام نَصَبته نَصْبَ المَصادِرِ، وقلتَ: عَمْرَ الله ما فَعْلْتُ كذا، وعَمْرَكَ الله ما فعلت كذا، ومعنى: لَعَمْرُ الله وعَمر الله: أَحْلِفُ بِبَقاءِ الله ودَوامِهِ، وإذا قُلْت: عَمْرَكَ الله، فكأنك قُلْتَ: بِتَعْمِيرِكَ الله، أيْ: بإقرارِكَ له بالْبَقاءِ. و«وَيْه» صَوْتَ[١]، وهما مَبْنِيَّان، أمَّا الأولُ فلَتنزُّله منزلة صدر الكلمة من عجزها، والثاني، لأنه صَوتٌ، وحكم الأصوات البناء، لعدم العقد والتركيب.

وحكى ابن الحاجب[٢] رَحِمَهُ اللهُ: إعراب آخره كإعراب «بعلبك»، هكذا قال النحاة كلهم في «عمرويه» إنَّه مُرَكَّبٌ من: اسم وصوت، ولم أرَ أحداً ذكر أن «وَيْه» - هنا - منقولة من التي هي اسم فعل، وكأن الظاهر أنهم لم يجعلوها التي هي اسم فعل، لأنَّ تلك مبنية على الفتح، و«عمرويه» إذا بني فعلى الكسر. قال ابن سيده[٣]: «وَيْهِ» إغْراء، ومنهم من يُنوّن، فيقول: وَيْهاً، الواحد والاثنان والجميع والمذكر والمؤنث، في ذلك سواء، قال سيبويه[٤] رَحِمَهُ اللهُ: «أما عمرويه وما أشبهها فألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية، جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين فحطوه درجة، عن إسماعيل وشبهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة، غاقٍ، منونة مكسورة، في كل موضع»، قال الجوهري[٥] رَحِمَهُ اللهُ: و«عمرويه»: شيئان جُعلا واحداً، وكذلك،

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٣٠١).

(٢) لم أجده في مظانه.

(٣) ينظر المخصص.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠١.

(٥) الصحاح (عمر).

وإن لم يكن جملة ولا مشبهاً بها لم يجز فيه حكاية إلاّ في الاستثبات بـ«من» عن الأسماء الأعلام، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز،

سيبويه ونِفْطَويهِ، وبُنِيَ على الكَسْرة، لأن آخره أعجميٌّ مضارع للأصوات، فشبه بـ«غاقٍ»، فإن نَكَّرته نَوَّنْتَ، فقلت: مررت بعَمْروَيهِ وعَمْرَويهٍ آخر، وذكر المبرد[١] [رحمه الله] في تَثْنِيَته وجَمْعِهِ، العَمْرَوَيْهَانِ، والعَمْرَوَيْهُون، وذكر غَيْرُه، أنَّ مَنْ قال: هذا عمرويه وسيبويه، ورأيتَ سيبويه فأعربه، ثناه وجمعه[٢]، ولم يشترطه المبرد، فهذا الجوهري قد وافق ابن الحاجب رحمه الله في حِكَايَةِ إعْرابِهِ.

قوله: **(وإنْ لم يكن جُمْلَةً ولا مُشبَّهاً بها... إلى قوله: في لغة أهل الحجاز)** أَهْلُ الحجاز[٣]، يحكون العلم بعد «مَنْ» على إعرابه في كلام المتكلم أولاً، فيقولون: مَنْ زَيْدٌ، لمن قال: جاءني زيدٌ، ومَنْ زَيْداً، لمن قال: «رأيت زيداً، وَمَنْ زيدٍ[٤]، لمن قال: مَرَرتُ بزيدٍ»، وإنما ألزم أهلَ الحجاز العلم، الحكاية، لما يخاف من اللبس إذا قال: مَنْ زيدٌ، بالرفع في الاستثبات: عن: رأيت زيداً، لتوهم السامع بمخالفة الإعراب، أن الثاني غير الأول، لكثرة ما يَعْرِض في العَلَم منَ المُشاركة في الاسم مع كثرة تَطَرُّق التغيير إلى الأعْلاَمِ، نحو: حَيْوَةَ ومَحبَبٌ، والترخيم، والتَّنْكيرُ، ويكفي من التغيير كون أكثرها منقولاً، والتَّغْييرُ يُؤْنِسُ بالتَّغْيير[٥]، ومع أن «مَنْ» اسمٌ مبني فلا يظهر فيه قُبْح

---

(١) المقتضب ٤/ ٣١.

(٢) قال الرضي في شرحه على الكافية ٢/ ١٨٦: «والمبرد يجيز في نحو: سيبويه: السَّيبَوَيْهان والسيبَوَيْهُون مع بناء الجزء الثاني، وكذا يلزم تجويزه في نحو: خمسة عشر علماً، وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما، فلا كلام في تجويز ذلك - يعني التثنية والجمع - كما في بعلبك ومعدي كرب».

(٣) انظر: (الكتاب ٢/ ٤١٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٩، والتصريح ٤/ ٥٣٦).

(٤) في المخطوطة: «ومررت بزيدٍ»، والصواب ما أثبته.

(٥) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ١٩).

أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام مثل قولهم: دَعْنا من تمرتان، وليس بقرشياً.

فإذا اسْتَثْبتَّ بـ«من» عن علم، أو لقب، أو كنية حكيت بعدها إعرابه الذي كان له في الكلام الذي اقتطعته منه، فتقول: إذا استفهمت عن زيدٍ، من قول القائل: ضربت زيداً، من زيداً، بنصب زيد، وعن زيدٍ، من زيدٌ من قوله: مررتُ بزيدٍ، من زيدٍ بخفضه، وعن زيدٍ، من قوله: قام زيدٌ، من زيدٌ برفعه، ولا يحكى إلاّ بشرط أن لا يدخل على «من» حرف عطفٍ، وأن لا يكون الاسم المحكي متبعاً بتابع من التوابع ....

الحِكاية من حيث لم يظهر فيها رفع الابتداء، فلا يستقبح مجيء الخبر على صورة منصوبٍ، وإعْرابُه على كِلا الوُجوه، إمَّا «مَنْ» مُبتَدأٌ و«زَيْدٌ» خبره، أو بالعكْسِ، لِكَونِ «زيد» مَعْرفة، و«مَنْ» نَكِرة، كما ذكر المصنف[1] بعدُ، وأَمَّا بَنُو تَميم[2]، فإنَّهم يرفعونه، على كُلِّ حالٍ البتة، ولا يحكونه، يَرِدُّونه إلى القياس، ويُجْرُونه مُجْرى غيره من الأسماء الظَّاهِرَة.

قوله: **(دَعْنَا مِنْ تَمْرتانِ، وَلَيْسَ بِقُرَشِيًا)**[3]، كأنَّ قَائِله سَمِع من يقولُ: هَاتَانِ تَمرَتانِ، وَرَأَيْتُ قُرَشِيّاً، فقال: دَعْنَا من تمرتان، وَلَيْسَ بِقُرَشِيّاً، حاكياً لفظه على ما سَمِعَه، وإنما جعل أَهْلُ العربية مِثل هَذَا شَاذّاً، لأنه إذَا كانت الأَعْلاَم مع كثرة مَا يَدْخُلُها من التَّغْيير - الذي ذكرنا - ترك بَنُو تَميمٍ حكايتها، وكرهوا ذلك، فألاّ يُحكَى مثل هذا أَجْدَرُ وأَوْلَى.

قوله: **(عَن عَلَمٍ، أو لَقَبٍ، أَوْ كُنْيَةٍ)** هذا التفصيل لزيادة/ البيان، وإلاّ فالجميع [١٢٧/ ب] يشمله اسم العلم.

قوله: **(ولا يُحْكَى إلاَّ بشرط... إلى قوله: بتابعٍ من التوابع)** إنَّما لَم يَحْكِهِ

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٦).

(٢) انظر: (الكتاب ٢/ ٤١٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٩).

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٣.

ما عدا العطف، فإذا قلت: فمن زيدٌ، أو من زيد العاقل، أعربت لا غير، إلاّ أن يكون التابع مع المُتْبَع، كالشيء الواحد، فإنه يجوز حكايته، نحو: زيدُ بنَ عمروٍ، فإن اجْتمع ما يحكى مع ما لا يحكى، بنيت الكلام على المتقدم، فتقول في الاستثبات عن زيدٍ ورجل، من قول القائل: رأيت زيداً ورجلاً، من زيداً ورجلاً، ومن رجلٌ وزيدٌ، إن تقدّم الرجلُ.

أهل الحجاز إذَا دَخَلَ على «مَنْ» حَرْفُ عَطْفٍ[١]، نحو: وَمَنْ زَيدٌ، أو فَمَن زَيدٌ أو اتبع العلم بتابع، نحو أنْ تَقولَ: رَأَيْتُ زَيْداً العاقلَ أَوْ نَفْسَه، فيقول المُسْتَثْبت: مَن زَيْدٌ العاقلُ، أَوْ مَن زيدٌ نَفْسُه بالرَّفع، ولا يُحْكَى، لأنَّ اللبس الذي جوزنا لأجله الحكاية منتفٍ، إذْ يُسْتَبْعَد أَنْ تُعِيدَ التَّابعَ، ويكون الثاني غيرَ الأَوَّل، أَوْ تَعْطِف على ما قَبْلَه من كلامِ المُتكلِّم، وتريد به غير مَنْ أَراد[٢].

قوله: **(ما عَدا العَطف)** إنما جاز في التَّابع إذا كان مَعْطوفاً، أَنْ يُحْكَى العَلَمُ، ولم تَجزِ غيرَه مِن التَّوابع، لأنَّ العَطْفَ من التَّوابع غير المُبيِّنة للمتبوع[٣]، بخلاف غيره من التوابع، فلذلك جاز فيه أن يُتوَهم ما ذكرنَا من اللَّبس، فجازت حكاية العلم فيه، على مَا سَيجيءُ.

قوله: **(إلاّ أن يكون التابع... إلى قوله: زيدُ بن عمروٍ)** إنّما جاز حكاية هذا - وإن كان مَتْبوعاً - لما ذكره من كون الصِّفةِ والموصوفِ - هنا - كالشَّيءِ الواحد على ما مَرَّ دليله في باب النِّداء، فلما تنزلا منزلة الشيء الواحد حُكِيَ كما يُحْكى العَلَمُ على انفراده[٤].

قوله: **(فإن اجتمَع ما يُحْكى... إلى قوله: إن تقدم الرجل)** هَذَا مِثالُ العَطْفِ الذي استثناه بقوله: ما عَدا العَطْفِ، وَرُوعِيَ المُتَقدّم هنا، لِقُوَّتِه بِتَقدُّمه

---

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٥).
(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٢٠).
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٥.
(٤) انظر: (الكتاب ٢/ ٤١٤).

وبعض العرب يحكي سائر المعارف إلاَّ المضمر والمشار، وذلك قليل جداً.

ومن، في جميع ذلك، إما مبتدأ، وإما خبر مقدم.

كما رُوعِي في مواضع كثيرة - قد تقدم بعضها في باب العدد، نحو: عِنْدي ثَلاثٌ من البَطِّ ذكورٌ، وثَلاَثَةُ ذكورٌ من البط[1].

قوله: **(وبعض العرب يَحْكي سَائرَ المَعارِف)** في «المُقْتَضَب»[2] للمبرد رحمه الله: «كان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ولم يحك ذلك سيبويه[3] رحمه الله»، قال السيرافي[4]: «مَا أَدْري من أين لِأَبي العَبَّاس هذه الحكاية»، قال ابن عصفور في «شرح الجمل»[5] له؛ «وبعض العرب يحكي سائر المعارف، وإن لم تكن أعلاماً، وذلك قليل إنما يكون على لغة من قال: دَعْنَا من تَمْرَتان، ولَيْسَ بِقرشياً». قال شيخنا رحمه الله: وعلى قول من قال: دَعْنَا مِن تَمرتانِ، وليس بقرشياً، فلا يَختصُّ بالمعارف، وهو قليل.

قوله: **(إلاَّ المُضْمَر والمُشَارَ)** يَعْني، أَنَّهما لاَ تَجوزُ حكايتهما، وإن كانا من جُملةِ المَعارِف، لأنَّ كلا مِنْهما لا يدخله لَبْسَ، وحكي عن بعض العرب أنهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى النكرات، فيما سيجئ بعد.

قوله: **(وذَلِكَ قليلٌ جداً)** يَعني حِكايةُ سَائِر المعارف، لأنَّ المشهور إنما هو حِكايَةُ الاسم العلم في لغة أهل الحجاز، لما تقدم من احتمال الأعلام التغيير.

قوله: **(وَمَنْ في جميع ذلك)** تقدم إعرابُ هذا اللَّفظِ.

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤).

(٢) المقتضب ٢/٣٠٨.

(٣) الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤).

(٤) انظر: (هامش الكتاب ١/ ٤٠٣ «بولاق»).

(٥) شرح الجمل ٢/٤٦٦.

وإذا استثبت بـ«من» عن نكرة ألحقتها واواً في الرفع، وألفاً في النصب، وياءً في الخفض، وسواءً كان الاسم مفرداً، أو غير مفرد، ومذكراً أو مؤنثاً، فنقول: مُنُو، ومُنا، ومِنِي، ....

قوله: **(وإذا اسْتَثْبت بـ«مَنْ» عن نَكِرةٍ)**(١) إنّما اسْتَحَقَّت هذه الحروف في الاستثباتِ عن النَّكِرَةَ - وإنْ كان القِياسُ إذا استفهم عن شيء أن يعاد ذلك الشّيءُ بعينه - لما لم يمكن إعادة النكرة هنا، لأن النكرة إذا أعيدت بلفظها كان الثاني غير الأول، لو قال إنسانٌ: جاءني رجلٌ وضربت رجلاً، لكان رجل الثاني غير الأول، وهذا الذي حمل القائل، في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا *﴾(٢) على أن قال(٣): «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»، لما كان العسر مكرراً بلفظ المعرفة، كان الثاني الأول، واليُسْر مكرراً بلفظ النكرة، كان الثاني غير الأول. على ما قد عُرف في القواعد، ولذلك قالوا: إنه متى أُرِيد إعادة النّكِرَة أُعِيدَت بلفظ المعرفة، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾(٤) وَذَلك أَنَّه لما تقدم ذكره صَار مَعْهوداً فأعيد بلفظ الألف واللام التي للْعَهْدِ. وَإنْ أعيدت النكرة في الاستِثْبات بلفظ المعرفة، ربما ظَنَّ أَنَّه معهودٌ غير الأول. فلما لم يَخْلُ حينئذٍ إعادَة لفظ النكرة في الاستثبات من لَبْسٍ، أو تحقيق أنه غير الأول، فَرُّوا من إعادة النكرة إلى هذه الحروف التي حكوا بها، على ما سنذكره الآن.

قوله: **(أَلْحَقتها واواً في الرفع... إلى قوله: ومني)** [لما] لم يُمْكن إعادَة لَفْظِ النَّكرة - لما ذكرنا - اعتاضوا بما يُجَانِسُها/ [١٢٨/أ] من حروف المد ملحقةً بلفظ

(١) انظر: (الكتاب ٢/٤٠٨-٤٠٩، والمقتضب ٢/٣٠٥، وشرح الجمل ٢/٤٦٧).

(٢) سورة الشرح، الآيتان (٥، ٦).

(٣) انظر: (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/٢٣٥، والفائق للزمخشري ٣/٢٢٩، والقائل عمر رضي الله عنه قاله لأبي عبيدة رضي الله عنه».

(٤) سورة المزمل، من الآيتين (١٥، ١٦).

ومنهم من يلحقها علامة تدل على التثنية والجمع والتأنيث، فتقول في الاستثبات عن رجلين: مَنَانْ في الرفع، ومَنْينِ في النصب والخفض، وفي الاستثبات عن امرأتين: مَنْتَان، في الرفع ومَنْتَيْنِ في النَّصب والخفض، بِسُكون النُّونِ.

«مَنْ» كلام المستثبت، ثم منهم من لا يزيد على الأحرف الثلاثة[1] استثبت عن مفرد، أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث - لأنه اكتفى بعلم المخاطب - إذا رأى ما في اللفظ المُسْتَثْبَت من الحروف المقابلة في ما في لفظه من إعراب أنه مستثبت، لما تقدم من كلامه، ولم يحتج إلى التثنية والجمع والتأنيث كذلك.

قوله: **(وَمِنْهم... إلى قوله: فَإنْ وَصَلْتَ)** لَمَّا لم يمكن حِكَايةُ إعراب المُثَنَّى بغير علامة التثنية، أتَى بها هذا القائل، ولم يكتف بما اكْتَفى بِهِ المتكلم بتلك اللغة التي ذكرناها قبل هذا، وأتَى بعلامة الجمع في الاستثبات عن المجموع - وإن كان في المجموع ما يمكن حكاية إعرابه من غير علامة جمع - كجمع التكسير، لكن لما لزمه في جمع المذكر السالم أجري الباب على سَنَن واحدٍ، ولأنه لو اقتصر في المكسر على الحروف التي يَأْتي بها في الاستثبات عن المفرد أَلْبس الواحد بالجمع، فإذا عدل إلى عَلامَةِ جَمع المذكر السالم، وفي جمع المؤنث اكتفى بعلامة التأنيث عن الإعراب، لأن التأنيث ألزمه من الإعراب، ولم تَسْكن النُّون في الوَاحِد[2]، لأنَّ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلاَّ

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٧: «وحكايات النكرات بـ«مَنْ» على لغتين: منهم من يلحق علامة الإعراب خاصة، وهي في الرفع واو، وألف في حال النصب، وياء في حال الخفض - سواء كان مثنى، أو مجموعاً، أو مفرداً، أو مذكراً، أو مؤنثاً». وانظر: (الكتاب ٢/ ٤١٠، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٩).

(٢) في المقتضب ٢/ ٣٠٥: «فأمّا قولك: مَنُو: ومَنِي، فإنما حركت معها النون لعلتين:
إحداهما: قولك في النصب: مَنَا، لأن الألف لا تقع إلاّ بعد مفتوح، فلمَّا حركت في النصب حركت في الخفض والرفع، ليكون المجرى واحداً.
والعلة الأخرى: أنّ الياء والواو خفيفتان، فإن جعلت قبل كل واحدةٍ منهما الحركة التي هي منها ظهرتا وتبيَّنتا».

وفي الاستثبات عن نساءٍ: مَنَاتْ، وفي الاستثبات عن رجالٍ: مَنُون في الرفعِ ومَنينَ في النصب والخفض.

فإن وصلت، حذفت العلامات في كلتا اللغتين، فتقول: مَنْ يا فتى،

ساكناً، إلاّ الألف وَحْدَها، فلذَا احتاج إلى تَحْريكِ النُّونِ.

وفي المُؤَنَّثَين تَقولُ: مَنْتَانْ رَفعاً، وَمَنْتَيْن نَصْباً وجراً، بسكون النُّون الأولى والثانية، والجمع بين تَاء التَّأنيث وعلامة التثنية، لئلاَّ يَلْتَبِس بالمذكر حين قُلْتَ فيه: مَنَانْ ومَنَيْنْ، وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ، فتأتي بعلامة جمع المؤنث، ولم تَسْتَغْنِ بحكايةِ الإعْرابِ، لئلا تلتبس، والنون الأخيرة في: مَنَانْ ومَنَيْن ومَنُونْ ومَنِينْ ساكنةٌ، وكذا التاء في مَنَاتْ، لأن هذه الزيادات لا تثبت إلاَّ في الوَقْفِ. ولا يكون الوقف على مُتَحرِّك، فإن قيلَ: إذَا لم يكن الوقف على مُتَحرِّك، كما ذكرت، فما الحاجة إلى قول المصنف رحمه الله بِتَسْكِين النُّون، فالجواب: أنَّ للوقف وُجوهاً، ستذكر في باب الوقف إن شاء الله. فأحبَّ أَنْ يُعْلِم، أَنَّه لا يجوز مِنها في باب الحكايةِ إلاّ السّكون دون غيره، فلذلك نَصَّ عليه، وكذلك فعل غيره من النحاة، رحمهم الله أجمعين.

قوله: **(فإن وصلت حَذَفْتَ هَذِه العَلاَئِم)** جميعها في الوَصْل، يَدلُّك على أَنَّهَا لَيْسَت بإعرابٍ، إذ كانت قاعدة الإعراب أَنْ تَثْبُت وَصْلاً وتُحْذَف وقفاً، على العَكْسِ مِن حالِ هَذِه الزَّوائد[1].

---

(١) في المقتضب ٢/٣٠٦ قال المبرد: «فإن وصلت، قلت: في جميع هذا: مَنى يا فتى؟ لأنها الأصل، وإنما أُلحِقت تلك الدلائل في الوقف، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل».

«فأمّا الوصل فليس فيه إلاّ ما ذكرت لك، لأن «مَنْ» في النصب والرفع والخفض والمؤنث والمذكر والتثنية والجمع على لفظٍ واحد».

«وفي شرح ابن يعيش ٤/١٦: . . . فإنه إذا وصل قال: مَنْ يا فتى؟ بإسكان النون. . . لأن العلامة إنما تلحق الذي تقف عليه وهو الثاني، والأول لا تلحقه علامة، لأنه موصول بالثاني. هذا مذهب الخليل وسيبويه، وأما يونس فإنه يجيز: منةٍ ومنةً ومنَةٌ في الوصل كما يكون في الوقف، ويقيسه على «أتى» وزعم أنه سمع أعرابياً يقول: ضرب مَنْ «مَناً» وعلى هذا =

وإن اسْتَثْبَتَّ بأيِّ، قلت: أيٌّ في الرفع، وأيًّا في النصب، وأيٍّ في الخفض.

فإنْ قيل: فإنَّ لنا من الإعراب ما يَثْبُتُ وصلاً ويحذف وقفاً، وهو الفعل المضارع إذا اتَّصل به ضمير جماعة المُذَكَّرينَ، أو المخاطبة المؤنثة وَأُكِّدَ، فإنه يحذف منه الضمير، فنون الرفع كنون التأكيد، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد في الوقف، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حُذِفَا لنون التأكيد، فهذا إعراب يَثْبُت وَقفاً، ويحذف وصلاً. قيل: الحذف هنا إنَّما كان لعارضٍ، فَأُعيد عِنْدَ زَوال العَارِض بِخلافِ هَذِه الزّيادات، فَإنّها تحذف وَصْلاً، لا لِعَارِضٍ، فَدلَّ ذلك أَنَّها لَيْست بإعرابٍ.

قوله: **(وإن اسْتَثْبَتَ بِأيِّ... إلى آخره)** الاسْتِثباتُ بِأَيّ عن النكرة يُحكَى إعْرَابُه في «أَيّ»، لِأَنَّها مُعْرَبةٌ، فتقول: «أَيٌّ» بالرفع، لمن قال: هذا رَجلٌ، و«أيّاً» بالنَّصب، لمن قال: رأيت رجلاً، و«أَيٍّ» بالجر، لمن قال: مررت برجلٍ، فما ظهر في لفظ «أي» من الحركات ليس بإعرابٍ، لفساد اللفظ والمعنى، أمَّا اللفظ، فلأنَّه يؤدي إلى أن يكون العامل في كلام غير المتكلم، وَأَمَّا المعنى، فلأنَّه يصير تَقديرُه: ضَرَبْتُ أيّاً، وليس المعنى على ذلك، بل ما ظهر في لفظ «أَيّ» من الرفع والنصب والجرِّ حكاية[1]، وَمَحَلُّه الرَّفعُ بالابتداءِ

=ينبغي إذا ثنى أو جمع فقال: مَنان أو مَنُون أن لا يغيره ويثبته وصلاً ووقفاً». انظر: (الكتاب ٣/ ٤٠٩).

(١) انظر: (الكتاب ٢/ ٤٠٧، والمقتضب ٢/ ٣٠١).

وفي شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٧٠: «لا يحكى بأيّ إلاّ النكرات، ولا يحكى بها الأعلام، لئلا تبطل الحكاية.

وفي الحكاية بأي لغتان:

منهم من يحكي بأي إعراب المحكي ويلحق علامة التثنية والجمع، ومنهم من يحكي إعراب المحكى خاصة، فإذا قال: رأيتُ رجلاً، قلت: أيّاً؟ وقام رجلٌ، قلت: أيٌّ؟ ومررت برجل، قلت: بأيٍّ؟

وهذه العلامة التي تلحق «أيّاً» تثبت وصلا ووقفاً، وإنما تثبت هنا في الوصل لأنها تثنية صحيحة وجمع صحيح، لأن «أيّاً» اسم معرب، فلذلك ساغ تثنيتها وجمعها».

وسواء كان الاسم مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، أو مذكراً أو مؤنثاً، ومنهم من يلحقها علامة تدل على التثنية والجمع، والتأنيث، فتقول في الاستثبات عن الواحدة: أية، وعن الاثنين: أيّان في الرفع، وأيين في النصب والخفض، وعن الاثنتين: أيتان في الرفع، وأيتَين في النصب، والخفض، وعن المذكر: أيون في الرفع، وأيِّين في النصب والخفض، وعن جماعة المؤنثات: أيَّاتُ في الرفع، وأيَّاتِ في النصب والخفض.

ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل، ....

في الأحوال كُلِّها، لأنه اسمٌ مجرد من العوامل اللفظية، وتقدير خَبرِهَا، هو، كأنك قلت: أَيٌّ هُو[1]، وقد صنعوا في «أيِّ» / صنيعهم في «مَنْ»، حَيْثُ جعلها [١٢٨/ب] بعضهم بلفظ الإفراد والتذكير على كُلِّ حَالٍ، مع المذكر والمؤنث، المفرد والمثنى والمجموع، وثَنَّى بعضهم وجمع وأنث، ولم يذكر حال «أَيِّ» في المَعْرفَةِ، ولم يحك العلم بعد «أي» كما حكي بعد «مَن»، لظهور الحركات في «أَيِّ»، ولم يكتفوا في المَعْرفة بلفظ «أيّ»، كما اكتفوا في النكرة، بل تقول: أيٌّ زيدٌ، لمن قال: جاءني زيدٌ، وأيَّ زيدٌ، لمن قال: رَأَيْتُ زيداً، وأيِّ زيدٌ، لمن قال: مررتُ بزيدٍ، بالرفع في لفظ «زيد» لا غير، وإلزامهم إعادة لفظ المعرفة، للفرق بين المعرفة والنكرة[2].

قوله: **(ولا يُحذف شيءٌ من هذه العلامات في الوصل)** يعني مع «أيّ»، لكون أيّ: مُعْربةٌ، والإعراب لا يحذف في الوصل، بخلاف «مَنْ».

---

(١) في المقتضب ٢/ ٣٠٣: «إذا قال رجل: رأيت عبدَالله. فإن الاستفهام: أيُّ عبدَالله لا يكون إلاّ ذلك، لأنّ «أيّاً» ابتداء، و«عبدالله» خبره».

(٢) في هامش الكتاب ١: ٤٠١ (بولاق) قال السيرافي: «وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة، فاكتفوا في النكرة بذكر اسم واحد، ولم يكتفوا في المعرفة إلاّ بذكر الاسم والخبر، لأن المسألة عنهما على وجهين مختلفين، ففرقوا بينهما لذلك، فأمّا المسألة عن النكرة فإنما هي عن ذاتها لا عن صفتها... والمسألة عن المعرفة إنما هي عن نعتها، فلا بد من ذكرها، لأن الجواب نعت، ولا بد من ذكر المنعوت».

وحكى يونس: أن بعض العرب يُعرِب مَنْ يحكي بها النكرات، كما يحكي بأيّ. وسمع من كلامهم: ضربَ منٌ مَناً، وعلى هذه اللغة قوله:

أَتَوْ نـارِي فـقـلـت: مَـنُونَ أَنْـتُـمْ؟ فقالوا: الجنُّ، قلت: عِمُوا ظَلامَا(١)

قوله: (**وحكى يونس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى قوله: **مَنٌ مَناً**) قال سيبويه(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا بعيد لا يُتكلَّم بِهِ(٣)، ولا يستعمله العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا ذكرها، يقول: لا يقبل هذا كُلُّ أحدٍ»، وينبغي لهذا أن لا يَقولَ: مَنُو، في الوقف، ولكن يجعله كَأَيّ. يعني يَجْعَلُها معربةً كأي وتخلع منها معنى الاستفهام، فلذا استبعده يونس رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: (**وعلى هَذِه اللُّغة**) هذا التخريج الذي خرج عليه المصنف البيت، أحسن مما خرجه عليه الزمخشري(٤)، من ارتكاب الشاعر شذوذين: «إلحاق العلامة في الدرج، وتحريك النون» قال شيخنا(٥) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت: فإنما يجوز «مَنُونَ» على ذا، يعني على حكايةِ يُونس فيهما الإعراب، وقال: قَبْلَ ذَلِك، ويحتمل أنَّه حَمل الوَصَل على الوَقْف، وحَرَّك النون لاجتماع الساكنين، لأنهما

---

(١) البيت من الوافر، وقائله شمر بن الحارث في نوادر أبي زيد ص١٢٣، والحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)، وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ونُسب لِسُمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣، ونسب لشمر بن الحارث أو لتأبط شرّاً في التصريح ٤/ ٥٢٩.
والشاهد فيه قوله: «مَنُونَ أنتم» حيث أثبت الشاعر علامة الجمع في الوصل وحقها ألاّ تثبت إلاّ في الوقف.
قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٦٨-٤٦٩: «فأعرب، مَنْ» فألحقها علامة الجمع، كما تلحق «أيٌّ»، وكما لا تحذف هذه العلامة مع «أي» في الوصل، فكذلك لا تحذف مع «من» في الوصل، وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول: «لا يصدق كل أحدٍ» وإلى هذا ذهب أبو القاسم، لأنه قال: «إن هذا البيت شاذ غير معمول به، لأنه جمع «مَن» في الوصل».

(٢) الكتاب ٢/ ٤١١.

(٣) في الكتاب: «لا تَكَلَّم به العرب».

(٤) المفصل ص١٤٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٦.

(٥) يعني ابن عمرون في شرحه على المفصل.

فأثبت علامة الجمع في الوصل، كما يفعل بأيٍّ، وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها.

لا يجتمعان في الوصل، وهذا البيت، قيل: إنَّه لتأبط شرّاً[١]، وقيل لشمر بن الحارث الطائي، وقيل لغيره[٢]، وبعده:

فَقُلْتُ: إلى الطعام، فقال مِنْهُمُ زعيمٌ: نَحْسِدُ الإنْسَ الطَّعَامَا[٣]

وليس: عِمُوا صَباحاً، من هذه القطعة، تِلْكَ لخِزَعِ بن سِنانِ الغَسَّانِي، ومن هذه القطعة:

نَزَلْتُ بِشْعبِ وَادِي الجِنّ لَمَّا رَأيت اللَّيْل قد نَشَر الْجَناحَا[٤]

قوله: **(وهذه اللغة من الندور، بحيث لا يقاس عليها)** قد بينا وجه ندورها، في استبعاد يونس لها[٥].

---

(١) انظر: (التصريح ٤/ ٥٢٩)، قال الأزهري: «وفي هذا البيت شذوذان آخران:
أحدهما: أنه حكى الضمير في «أَنْوْا» وهو معرفة، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدّراً خلافاً للشارح، يعني ابن الناظم شارح الألفية (انظر شرح ابن الناظم ص٧٤٨).
والثاني: أنه حرك النون، وحكمها السكون».

(٢) نسبه السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣ لسُمير الضبي.

(٣)(٤) البيتان من الوافر، قال صاحب اللسان (حسد): وأنكر أبو القاسم الزجاجي رواية من روى:
.... عموا صباحاً
واستدل على ذلك: بأن هذا البيت من قطعة كلها على روي الميم، قال: وكذلك قرأتها على ابن دريد وأولها:
ونارٍ قد حَضَأت بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَار ما أريدُ بها مقاما
قال ابن بري: قد وهم أبو القاسم في هذا، أو لم تبلغه هذه الرواية، لأن الذي يرويه:
.... عموا صباحاً
بذكره مع أبيات كلها على روي الحاء، وهي لخزع بن سنان الغسَّاني، ذكر ذلك في خبر سدِّ مأرب ومن جملة الأبيات:
نزلت بشِعْب وادي الجن لمَّا رأيت الليل قد نشر الجَنَاحَا
أتاني قاشرٌ وبني أبيه وقد جَنَّ الدجى والنجم لاحَا

(٥) انظر: (الكتاب ٢/ ٤١١).

ومن العرب من يجري سائر المعارف مجرى النكرة في الاستثبات بـ«من» وبأيٍّ، سمع من العرب من يقال له: ذهب معهم، فيقول: مع مَنِيْنَ، والأحسن أن تقول: مَنْ هُم، فلا تحكي، ولا بد من إدخال حرف الجر على «مَنْ» وأيٍّ، إذا استثبت بهما عن مخفوض، ويكون المجرور متعلقاً بفعل مضمر وتقدره بعدهما، وإذا استثبت بهما عن مرفوع كانا مبتدأين والخبر محذوف لفهم

قوله: **(ومن العرب... إلى قوله: أن تقول: من هم، فلا تحكي)** قال سيبويه[١] رحمه الله: «وقد سمعنا من العرب من يقال له: ذهبنا معهم، فيقول: مع مَنينْ؟ وقَدْ رأيته، فيقول: مَنَا[٢]، وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدِّث، فهذا[٣] ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع، كما سأل حين قال: رأيت رجلاً» انتهى كلام سيبويه رحمه الله قال شيخنا رحمه الله وجاز في المضمر، لأنه يعود على معرفة ونكرة، فكأنه رآه عاد على نكرة فاستفهم عنه، كما يستفهم عن النكرة[٤].

قوله: **(ولا بد من إدخال حرف الجرِّ)** إنما لزم إدخال حرف الجر في اللفظ، لأنك تقدر الفعل كما ذكر، وحرف الجر لا يعمل مضمراً، فلزم إظهاره[٥].

قوله: **(وتقدره بعدهما)** إنما قدر العامل بعدهما، لأنهما استفهام[٥]،

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٢.

(٢) في الكتاب: «أو رأيتُ مَنَا».

(٣) في الكتاب: «فهو».

(٤) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ٤٠٣ (بولاق): «إنما جاز أن يقول: مَنِينْ؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في «معهم» أو عن الهاء في: «رأيته»، لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالمكنى ولم يكن عارفاً به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم، وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول: ذهبنا مع رجال... الخ، فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب، ردّه المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به».

(٥) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦٩).

المعنى. وإذا استثبت بهما عن منصوبين كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف لفهم المعنى، وإذا اسْتَثْبَت عن نسب المسؤول عنه، قلت: المنيَّ في العاقل، والماني والماوي في غير العاقل، ....

والاستفهام صدر الكلام على ما عرف، وما ذكر بعد ذلك من الإعراب مفهوم المعنى.

قوله: **(وإذا اسْتَثْبَت عن نسب المسؤول عنه... إلى آخر الباب)** لا يخلو إذا استثبت عن النسب، إما أن تكون تعرف نسبته والتبست عليك، أو لم تعرف أولاً، فإن كنت تعرفها أولاً والتبست، قلت: العامري أم القرشي أم الثقفي، إذا كنت تعرف مِثْلاً للرجلين من قبيلتين، كلا منهما يسمى: عبدالله، فقال: رأيت عبدالله، فاستثبت عن نسبه، لتعرف. أيُّ الرجلين أراد، وتجمع وتؤنث وتحكي لفظ المتكلم، وإن لم تعرف نسبه قديماً، بل أردت الاستثبات عن نسبه، فينقسم المستثبت/ عنه - كما ذكر - إلى العاقل، وغير العاقل، فإن استثبت عن نسب [١٢٩/أ] العاقل، قلت: المنّي، أي: القرشي أم الثقفي[(١)]، تدخل حرف التعريف في أول «مَنْ» ويا النسب في آخره، وتوسط «مَنْ» بينهما، لأن الصفات المنسوبة هي التي كانت عنده في الغالب، فخصوها بذلك، ولم يكتفوا باللام، لأنها لا تختص بالصفة، ولا بالياء، لأنه لا يعلم أنه صفة علم، ويجري إعراب المَنيِّ على إعراب الاسم الذي ذكره المتكلم، فتقول: المنيُّ بالرفع، في الاستثبات عن المرفوع، وبالنصب عن المنصوب، وبالجر عن المجرور، على حسبه، لما لحقت ياء النسب «مَنْ» تمَكَّنت وصارت بمنزله، فأعربت، وهذه صفة تخالف الصفات في أنها تخص موصوفاً، ولا يراد بها صناعة ولا بلد ولا قبيلة، وإنما لحقت ياء النسب للإشعار بأن المسؤول عنه منسوب، وتقول: المَنِيَّان، والمَنيُّون، والمَنِيَّيْنِ؛ والمَنِيِّين والمَنية في المُؤنَّثة؛ والمَنِيَّتانِ، والمَنِيَّاتِ، وهذا

---

(١) انظر: (الكتاب ٢/ ٤١٥، والمقتضب ٢/ ٣١٠).

وتجعله في الإعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على حسب المسؤول عنه.

معنى قوله: **(وتجعله في الإعراب - إلى آخر الباب)**.

وإن استثبت عن غير العاقل، قلت: «المَائيِّ» و«الماويِّ» كما ذكر، كما تقول في النسب إلى «كِساء» «كِسَائي» و«كساوي»، هذا إذا أردت الاستثبات عن نسبته إلى أي فحل من الإبل، أو غير ذلك مما لا يعقل.

قال شيخنا[١] رحمه الله: وعندي، أنَّه لو قال: رأيت الجمل، وكان ينسب إلى جماعة مختلفين من الناس مثل: الغُنيمي والمُهْري، وأردت السؤال عن هذا النحو، قلت: المَنِيّ، لأنَّكَ إنما تريد واحداً من الناس الذين ينسب إليهم الجمل، وإن أَرَدْتَ النسب إلى فحل أو إلى موضع لم يجز المَنِيِّ.

---

(١) جمال الدين بن عمرون الحلبي.

ذكر حروف اللسان في الإدغام

فأولها مما يلي الحلق، كما تقدم، الكاف والقاف، وكل واحد منهما يدغم في صاحبه، فتقول: الحق كّلَدَة، وانْهَك قَّطَنا، وإن شئت بينت، إلاّ أن البيان في: انهك قطّنا وأمثاله، أحسن من الإدغام، ولا يجوز إدغام القاف والكاف في غيرهما، ولا إدغام غيرهما فيهما.

ثم الجيم والشين والياء، أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصة: فتقول اخرج شَّبثاً، ويجوز البيان وكلاهما حسن. وتدغم فيها ستة أحرف: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، نحو: لم يربط جَّملا، وقد جَّعل، ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، واحفظ جَّابرا، وانبذ جَّعفراً، وابعث جَّامعاً، والبيان في جميع ذلك أحسن، وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم فالأحسن أن تبقي الإطباق، ويجوز إذهابه.

وأما الشين فإنها لا تدغم في شيء وتدغم فيها الجيم، كما تقدم.

والظاء والطاء والذال والتاء والدال والثاء واللام، نحو قولك: لم يربط

[ذكر حروف اللسان في الإدغام][1]

[١٢٩/ب] / قوله: **(وأما الشين فإنها لا تدغم في شيء)** لما فيها من زيادة التفشي، فإدغامها يذهب ذلك، هذا ما يقوله النحاة، وقد رَوَى أبو عمرو إدْغَامَها في «التيسير»[2] في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[3]، كما روي عنه إدغام السين فيها، في قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[4]، لأنهما متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت، بما في السين من الصفير، وفي الشين من

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة.

(٢) التيسير وانظر: (النشر ١/ ٢٩٢، والدر المصون ٧/ ٣٦١).

(٣) سورة الإسراء من الآية (٤٢).

(٤) سورة مريم، من الآية الرابعة. وانظر: (شرح ابن يعيش ١٠/ ١٣٩).

شَبْثاً، وقد شّاء، وانبت شّيئاً، واحفظ شّنباً، وانبذ شّراباً، وابعث شّافعاً واجعل شّيئاً، والبيان في جميع ذلك عربي جيد.

وأما الياء، فلا تدغم إلاّ في الواو خاصة بشرط أن يكونا في كلمة واحدة على ما يبين بعد، ولا يدغم فيها إلاّ النون نحو: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾.

التفشي، قال ابن يعيش[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس هذا [مذهب البصريين][2]، لأن للشين فضل استطالة في التفشي وزيادة صوت على السين».

قلت: ما قاله شيخنا[3]، وشيخ شيخنا، موفق الدين بن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ من إنْكار إدغام الشين في السين شيءٌ لم يَنْفَرِد به، بل هو قول النحاة، ويزيدون في النكير على ما قال، وتنقم العلماء منهم ذلك، لِأَنَّ رِوَاية أبي عَمْرٍو وغيره من السَّبعة - رحمهم الله - صحيحة الإسناد عن رسول الله ﷺ، فكيف يَسَعْ إنْكَارُها؟، بل هي حُجَّةٌ على من خَالَفها، وطريق إنكار النحاة ذلك، شُذُوذُه مِن جِهَةِ القِيَاس، لا السَّمَاعِ، كَشُذوذِ قَوْله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾[4]، فمتى رأيت من كلام ما يدل على إنكار في أحد الروايات السَّبْعَةِ المنقولة عن الأئمة الثقاة - رضي الله عنهم أجمعين - فوجهه ما ذكرنا، ولا تظن بهم إنكار الرواية - معاذ الله - وإن كان في ظني أن شَيْخَنا ابن عمرون رَحِمَهُ اللَّهُ قال لي حِينَ سَأَلْتُه: عن إنْكَارِ بَعْضِ النُّحاةِ[5] على أَحَدِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وكان ذلك النحوي ممن ينسب إلى الاعتزال؟.

«إنّما يُنكر هَذَا النَّحوي على القَارِئ، لأنَّ من مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، جَوازُ القراءة بالرَّأْيِ، فأنكر بناءً على ما يقتضيه مذهبه في ظنه».

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، والمثبت من المطبوع.

(٣) يعني ابن عمرون الحلبي.

(٤) سورة المجادلة من الآية (١٩). وانظر (الممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢). وهو فصيح استعمالاً شاذ قياساً.

(٥) انظر: (المفصل ص٣٩٩، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٤٠).

ثم الضاد، ولا تدغم إلاَّ في الطاء إذا كانت معها في كلمة واحدة، نحو: فاحكي من قولهم: مُطَّجع في: مُضْطَجِع، ولا يقاس عليه، وتدغم فيها الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام، نحو قولك: هَلْ ضَلَّ زيدٌ، وابعث ضرمة، وضجّت ضجة قال:

ثـار فَـضَـجَّـت ضَـجَّـة ركـائـبُـه[1]

واضبِط ضَّرمَة، واحفظ ضَّرمة، وخُذ واضبط ضَّرمة، واحفظ ضَّرمة، وخذ ضّرمة، وقد ضَّعف زيد، والبيان في جميع ذلك عربي جيد.

ويضعفه أيضاً من جهة القياس: سُكُون مَا قَبْل الشِّين، وما قَبْلَ الضَّادِ في قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[2] فيؤدي إلى الْتِقَاء ساكنين على غير حَدِّهِما. قال ابن يعيش[3] رَحِمَهُ اللَّهُ «أجازه الكوفيون - ذكره في فصل الياء - ثم لم يذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إدغام الشين فيها، المنقول عن أبي عمرو، بل سكت عنه، لما رواه من مذهب النحاة في مثل ذلك.

قوله: **(وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ)**، القياس أَنَّ الضَّاد لا تدغم في مُقَاربها، لئلا يَذْهَب ما فِيها من الاسْتِطالَة بالإدغام في غيرها، وَقَد رَوَى السُّوسِيّ[4] عن أَبي عَمْرٍو[5] رَحِمَهُ اللَّهُ إدْغامُها في الشِّين، في قَوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[6]، واسْتَضْعَفَهُ النُّحاةُ، وطريق استضعافهم وإنكارهم إيَّاه، ما ذَكَرناهُ في الشين، ولاَ يُظن أنَّ استضعافهم إياه راجع إلى الرِّواية، حاشا وكلا، بل إلى القياس،

---

(١) انظر: (الكتاب ٤/ ٤٦٥). والشاهد فيه إدغام تاء «ضجت» في ضاد «ضجة»، لمخالطة الضاد للتاء في الاستطالة.

(٢) سورة النور، من الآية (٦٢). انظر: (النشر ١/ ٢٩٣، والدر المصون ٨/ ٤٤٥).

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٤٧.

(٤) صالح بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل بن إبراهيم السوسي، قارئ أخذ القراءة عن اليزيدي، توفي (٢٦١) - انظر غاية النهاية ١/ ٣٣٣.

(٥) انظر: (السبعة لابن مجاهد ص١٢٢).

(٦) سورة النور، من الآية (٦٢).

ثم اللام والنون والراء. أما اللام فإنها تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وهي التاء

وكذلك ما حَكاه المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قولهم: مُطّجع، هو شَاذٌّ في القياس، لِزَيادة الضَّاد على الطَّاء بالاستطالة، والإدغام يُذْهِبها، وينضم إليه شذوذ في الاستعمال، لقلة المستعمل له، قال ابن يعيش[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إدْغام الضَّاد في الشِّين خِلاَفُ قول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ووَجْهُ الإدْغَام، أنَّ الشين أشد استطالة من الضاد، وفيها تَفَشٍّ ليس في الضَّادِ، فقد صارت الضاد أنقص منها، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز، ويؤيده أنَّ سيبويه[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكى أنّ بعض العرب قال: «اطّجع» في «اضطجع»، وإذا جاز إدغامها في الطاء، فإدغامها في الشين أولى، وليس في القرآن ضاد بعدها شين إلاّ في ثلاثة مواضع، أحدها: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[(٣)] وأبو عمرو يدغمها، والثانية: ﴿رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾[(٤)]، والثالثة: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا ۝﴾[(٥)] ولا يدغم هاتين الآيتين إتباعاً للرواية، وقد قال بعض النَّاسِ[(٦)] في مثل هذا الإدغام، إنه ليس بإدغام حقيقي، وإنما هو إخْفاءٌ واختلاسٌ للحركة، فَظَنَّه الرَّاوي إدغاماً، ونحوه ما روى ابن صفر[(٧)] عن اليَزيدي من إدْغامِها في الدَّال، في قوله تَعالى: ﴿ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾[(٨)]، فحمل ذلك على الإخفاء لا عَلى الإدْغام.

قوله: **(ثم اللاَّم)**، إنَّما لَزِمَ إدْغَامُ لاَمِ التَّعريف في هذه الثلاثة عَشَر حَرْفاً،

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٤٠.

(٢) انظر: (الكتاب ٤/ ٤٧٠).

(٣) سورة النور، من الآية (٦٢). وانظر: (الدر المصون ٨/ ٤٤٠).

(٤) سورة النحل، من الآية (٧٣).

(٥) سورة عبس، الآية (٢٦). وفي المخطوطة (إنا شققنا) والتصويب من المصحف.

(٦) قال ابن يعيش في شرحه المفصل ١٠/ ١٤٠: «والحَقُّ أنَّ ذَلِك إخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوي إدغاماً، ونحو، من ذلك ما رواه ابن صفر عن اليزيدي».

(٧) هو الحسن بن علي بن صفر البغدادي، قرأ لأبي عمرو، وقرأ عليه بن خيرون توفي (٤٢٠هـ). انظر (غاية النهاية ١/ ٢٢٤).

(٨) سورة الملك، من الآية (١٥).

والثاء والدال والذال والسين والشين والراء والزاي والطاء والظاء والصاد والضاد والنون.

فإن كانت اللام للتعريف، التزم الإدغام، وإن كانت لغير تعريف، جاز الإدغام والبيان، والإدغام في بعض هذه الحروف أحسن منه في بعض،

لاجتماع ثلاثةِ أسْبَابٍ تدعو إلى الإدْغام.

أحدها: المقاربة في المخرج، لأن اللام من حُروف طَرَف اللِّسَان، وهذه الثلاثة عَشَر، منها أحد عَشَر حرفاً من طرف اللسان، وحَرْفَان هما: الشين والضاد، اتصلا بطرف اللسان.

أمّا الضاد فَلَمَّا استطالت برخاوتها، خالطت طرف اللِّسَان، والشين لتفشيها، خالطت أيضاً طرف اللسان، فتناسبن هُنَّ واللاَّم.

[١٣٠/أ] الثاني: كثرة دور اللاَّم / المُعَرِّفة في الكلام.

الثالث: اتِّصالُها بالاسم الذي هي فيه كبعض حروفه من حيث كانت لا توقف كلها دونه، وإنّما كانَ إدْغامَها في الرَّاءِ أحْسَنُ من بَاقِي الحُروفِ، لِقُرْب مَخْرَجِهِما فأَشْبَه المِثْلَيْن، قال سيبويه[١] رَحِمَهُ اللهُ: «وهما في الشِّدَّة والرخاوة وجري الصَّوْتِ سَواءٌ» وليس بَيْنَ مَخْرَجِهِما مخرج، و«إظهارُها عند الرَّاء لُغَةٌ لِأَهل الحجاز جيدة عربية»[٢].

هكذا قال سيبويه[٣] رَحِمَهُ اللهُ، ثم مراتب الجودة بعد ذلك تقارب قرب باقي الحروف من اللام مَخْرجاً أو صفة، وإنما كان إدْغامُها في النُّون دونَ ذلكَ كُلِّه، لأن النون تُدْغَم في أَحرُفٍ ليس شيء منها يُدْغَم في النون إلاّ اللام وحدها، فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها، هذا معنى كلام سيبويه[٤] رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) انظر: (الكتاب ٤/ ٤٥٢).

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٥٧.

(٤) انظر: (الكتاب ٤/ ٤٥٩).

فإدغامها في الراء، نحو: هل رأيت أحسن منه في سائرها، ويلي ذلك في الجودة إدغامها في الطاء، نحو: انل طَّيباً، والتاء، هل تَّعلم، والدال، نحو: هل دَّنا زيدٌ، والصاد، نحو: هل صَّير، والسين، نحو: هل سَّمعت، والزاي، نحو: هل زّأل الشيء. ويلي ذلك في الجودة إدغامها في الثاء، نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾، والذال، نحو: هل ذَّريت الحب، والظاء، نحو: هل ظّلم. ويلي ذلك في الجودة إدغامها في الضاد، هل ضَّلّ، وفي الشين، نحو قول طريف:

تقول إذا استهلكت مالاً لِلذة فُكَيْهَة: هشيءٌ بكفيك لائقُ[١]

يريد: هل شَيءٌ.

وإدغامها في النون دون ذلك كله، نحو: هل نَرى زيداً، والبيان أحسن منه ولا يدغم فيها إلاّ النون. وأما النون فتدغم في الحروف التي يجمعها: ويَرمل، نحو قولك: مَن لَك، ومن وَال، ومن نُومن، من رَّشد، ومن مَاءٍ.

ويلزم الإدغام إن كانت ساكنة، ولا يلزم إن كانت متحركة، نحو: خُتِن موسى.

وإذا أدغمتها فيما عدا الميم، فإن شئت أبقيت الغنة، وإن شئت أذهبتها

قوله: **(وأما النُّون)** إنّما قال: «وَيَرْمَل»، ولم يقل: «ويَرْمَلون»، كما قال غيره، لأن إدغام النون في النون من باب المثلين، وهو في هذا الباب إنما يتكلم على إدغام المتقاربين، فاسقط النُّون لذلك.

وقوله: **(فيما عدا الميم)**، لأنها إذا أدغمت في الميم، فلا بد من الغنة لمشاركة الميم لها في ذلك، ولذلك يقعان في القوافي المُكَفَّأة[٢]، نحو قوله:

---

(١) البيت قائله طريف بن تميم، في الكتاب ٢/ ٤١٧، والممتع ٢/ ٦٩٤، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٤١.

(٢) القوافي المكفَّأة، هي التي اشتملت على الإكفاء - بكسر الهمزة والمد، ومعناه في الأصل من كفأت القدر والإناء: إذا قلبته فهو مكفوء، وعند العروضيين هو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج، وسُمّي هذا الإختلاف إكفاءً، لأن الشاعر قلب الروي عن طريقه المألوف، =

. . . .

بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شَيءٌ هَيِّنُ المَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمُ[(١)]

وإدغامها - فيما عدا الميم - بِغُنَّة وبغير غنةٍ، نص عليه سيبويه[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ وإنْ كان القُرَّاء لا يُدْغمونها في الرَّاء واللاَّم إلاَّ بغير غنة، في صحيح رواياتهم ومشهورها، وإذا أبقيت الغنة عند إدغامها، فيما عدا النون والميم، فعندي في تسمية ذلك إدغاماً نظر، أقوله على طريق البحث، وهو أن تسمية مثل هذا إخفاءً أولى من تسميته إدغاماً، لأن حقيقة الإدغام: أن تقلب الحرف الأول لما لفظ الثاني، فتدغمه فيه - كما تقدم - ونحن إذا قلنا: من لَّك، ومن رَّاشِد، وأدغمنا النون في اللاَّم والرَّاء نَقْلِبها رَاءً ولاماً، فأيُّ غنةٍ في اللاَّم والرَّاء، حتى تكون هنا، وإنما الأحسن في مثل هذا أن يُسَمّى إخفاءً إذا بقيت الغنة، وإدغاماً إذا لم تَبْقِ الغُنَّة، وهذا البحث، لم أره لأحدٍ مُصَرَّحاً به، بل انفردت به زمناً، ثم رأيت السَّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه المفصل» قد أشار إلى شيءٍ من ذَلِك إشارَةً لطيفة، لا تكاد تفهم، فقال: «وباقي القُرَّاء يظهرون الغُنَّة في البَاء والواو، فيمتنع قَلْبُ النُّون باءً أو واواً، قلباً خالصاً، من أجل ظهور الغُنَّة، فيكون ذلك كالإخفاء.

قلت: وهذا البحث ليس مختصاً بالنُّون، بل يَطْرِقُ أيضاً حروف الإطباق إذا أُدغِمَت فيما لا إطباق فيه، كإدغام الطاء والظاء في الجيم وأُبْقي إطباقها، فالأحسن أيضاً عندي أن يُسَمَّى ذلك إخفاءً لا إدغاماً، لما ذكرت من البحث.

=وقيل سمي بذلك أخذاً من قولهم: فلانٌ كفءٌ لفلان، أي مماثل له، وذلك لأن أحد الطرفين مماثل للآخر، أي مقارب له في المخرج.

(١) من الرجز، وهو لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص١٣٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢١٧، والمنصف ٣/ ٦١، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٢.

والشاهد فيه في قوله: هين الطُعَيِّمْ. بالإكفاء في القافية بين حرفين متشابهين وهما النون والميم.

(٢) انظر: (الكتاب ٤/ ٤٥٢).

وتظهر عند سائر حروف الحلق، وقد تُخفى مع الغين والخاء منها، وتخفى مع سائر حروف الفم إلاّ الباء، وسيبين حكمها، ولا يدغم فيها إلاّ اللام، وقد تقدم ذكر ذلك، وأما الراء فلا تدغم في شيء، وقد حكى إدغامها في اللام، نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ إلاّ أن ذلك شاذ، ولا يدغم فيها إلاّ اللام والنون، وقد تقدم ذكر ذلك.

واعلم أن النحاة اختلفوا في الغُنَّة الموجودة عند إدْغام النُّون في الميم، فقال أبو سعيد[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه الغُنَّة هي غنة الميم، لا غُنَّة النُّونِ، لأنَّ النون قد انقلَبَتْ إلى لفظ الميم وصار مخرجها من مخرجها، فالغُنَّة الظاهرةُ غُنَّة الميم، لا غنتها. وذهب ابن كيسان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن الغنة الظَّاهِرَة هي غُنَّة النُّون، قال: «لأنها إنما جاز إدغامها فيها من أجلها، فلم يكن ليذهب ما أوجب الإدغام».

وقال ابن مجاهد[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبقى غُنَّةُ النون مشاركة لغُنَّة الميم، وقد يعرض من بعضها ما يُوجب ترك الإدغام فيه، وهي: الميم والواو والياء، نحو: شَاةٌ زَنْمَاء، وغَنَمٌ زنم. لا بد من البيان في هذا[3]، لأنهم لو قالوا: زمَّاء، وزَمَّ بالإدغام، لأفهم أَنَّه من المُضاعَفِ، وكذلك: قنوة، وقنية، لا بدَّ من الإظهار، لأن إدغامها يفهم أنَّ عينها ولامها من وَادٍ واحدٍ كقُوَّة وحَيَّة.

قوله: **(وقَدْ تخفى مع الغَين والخَاء منها)**، إنَّما جاز الإخفاءُ معهما، لقربهما من حروف الفم، لكونهما أدنى حروف الحلق، فأجري عليهما ما لحروف الفم من إخفاء النون معهما.

قوله: **(وأَمَّا الرَّاءُ فَلا تُدْغَم/ في شيءٍ)**، لأنَّ الرَّاء حرف مكرر، وإدْغامُها[١٣٠/ب] في غيرها يذهب ما فيها من التّكرار، فَلاَ يجوزُ[4].

قوله: **(إلاّ أن ذلك شَاذٌّ)** يعني في القياس، لا في السَّماع، كما تقدم في

---

(١) هو السيرافي.
(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد.
(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ١٠/ ١٤٤).
(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ١٠/ ١٤٣).

ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة فيه، وتدغم أيضاً الستة في الصاد والجيم والشين والضاد والزاي والسين، إلاّ أن الإدغام في جميع ذلك إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً.

والادغام على كل حال أحسن من البيان، وإذا أدغمت الطاء والظاء منها في غير مطبق مثل أن يُدْغَما في الدال والتاء، فالأحسن أن لا يُقْلَبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطباق، وإذهاب الإطباق منهما مع ما كان من غير المطبقات أشبه بهما، أحسن من إذهابه مع ما ليس كذلك، فإذهابه من الطاء إذا أدغمت في الدال، لاجتماعهما في الشدة، أو في الزاي، لاجتماعهما في الجهر، أَحْسَنُ من إذهابه مع التاء، لأنها رخوة مهموسة، ولا يدغم فيها من

نظائره، وعلى روايَةِ أبي عَمرٍو[1] رَحِمَهُ اللهُ.

قوله: **(إذا كان الأولُ ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً)**، لأنَّ في المتحرك زيادة عمل وهو حذف الحركة، وكل ما قَلَّ العمل كان أحسن، وهكذا كل موضع يذكر فيه استحسان إدغام السَّاكن على المتحرك.

قوله: **(والإدغام على كل حال أَحسَنُ من البَيَانِ)** لِتَقارُب ما بين هٰذِهِ الحُروف في كونها من طَرَفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثنايا، فنُزِّلت لتقاربها مَنْزِلَةَ المتماثلة، فحسن إدغامها على إظهارها.

قوله: **(فالأحسن ألاّ يُقْلَبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطْباقُ)** هذا يُوضِّح ما بحثناه قبل من أنَّ هذا بالاخفاء أشبَه منه بالإدغام، إذا قالَ، فَإنَّه لَبْسٌ، قلنا: ما أدغم فيه بالجملة، ويقوى ذلك أيضاً ما سيذكره ابن يعيش رَحِمَهُ اللهُ في فصل الميم[2].

---

(١) حكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو، أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة الراء كانت أو متحركة. انظر: (شرح ابن يعيش ١٠/ ١٤٣، والدر المصون ٣/ ١٢٦).

(٢) انظر: (شرح المفصل ١٠/ ١٤٧).

غيرها إلاّ اللام، وقد تقدم ذكر ذلك. ثم الصاد والسين والزاي، كل واحدة تدغم في الأخرى، وسواء كان الأول متحركاً أو ساكناً، والإدغام أحسنِ من البيان، إلاّ أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً، نحو قولك: لم يحبس صابرٌ، وَحُبس صابرٌ. ولم يُحْبَس زيد، وحُبس زيد، ولم يُوجز سلمَة، وأوجز سلمَةَ، ولم يُوجِز صابر، وأوجز صابر، ولم يفحص زرّده، وفحص زَرّدة، ولم يفحص سّالم وفحص سَّالم.

وإذا أدغمت الصاد في الزاي والسين، فالأحسن أن تبقي إطباقها، ويجوز إسقاطه، وإسقاطه مع السين أحسن منه مع الزاي، وتدغم فيها من غيرها اللام، وقد تقدم ذلك في فصلها، والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، وقد تقدم ذلك في فصل الطاء وأخواتها.

ثم الفاء، ولا تدغم في شيء، وتدغم فيها الباء، تقول: إذهب فِّي ذلك.

ثم الباء، وهي تدغم في الفاء كما ذكرنا، وفي الميم، نحو: أصحب مَّطراً،

قوله: **(والزاي)**، يقال: «زَا» مقصوراً بغير تَنْوينٍ، و«زَاً» مُنَوناً، والزَّاءِ ممدوداً، والزَّيُّ مشدّداً، والزَّايُ، جارياً مجْرَى الصَّحيح.

قوله: **(وإسقاطه مع السين أحسن من إسقاطه مع الراء)** علته ما ذكره هو رحمه الله قَبْلُ في الطاء والدال، لأن الصاد والسين مهموسان، والزاي مجهورة، فكانت أقل مناسبة للصاد من السين.

قوله: **(ثم الفاء، ولا تدغم في شيء)** باطِلٌ لقراءة الكسائي رحمه الله قوله تعالى: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[1] لكنه جرى على قاعدة النُّحاة في استضعاف مثل هذا، فلم يذكره، وقد تقدم مثل ما هو من هذا النوع، والاعتذار عنه بما فيه كفاية.

---

(١) سورة سبأ، من الآية (٩)، وانظر قراءة الكسائي في: (النشر ٢/ ١٢، والإتحاف ٢/ ٣٨٢، والبحر المحيط ٧/ ٢٦١، والدر المصون ٩/ ١٥٨).

ولا يُدغم فيها شيء، ثم الميم، ولا تدغم في شيء، وتدغم فيها النون والباء، وقد تقدم ذلك.

ثم الواو، وهي تدغم في الباء خاصة بشرط أن تكون معها في كلمة واحدة على ما يبين، وتدغم فيها النون والباء، وقد تقدم ذكره.

واعلم أنه لا يدغم أحد المتقاربين في الآخر في جميع ما تقدم ذكره إلاّ بشرط أن يكون الثاني منهما متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإظهار، نحو قولك: قد اتعظ زيد، ومن القوم.

وقد شذت العرب، فحذفت النون من بني إذا اجتمعت مع لام التعريف في أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة في اللفظ، نحو: بلحارث وبلعنبر،

قوله في الباء: **(ولا يدغم فيها شيء)** يدخل عليه ما ذكرناه في فَصْل الفاء عن أبي عمرو رحمه الله من إدغامِ الفاء في الباء، نحو: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾.

قوله: **(ثم الميم ولا تدغم في شيء)** وحُجَّته أنَّ الإدغام يذهب ما فيها من الغنة[1]، وقد روي عن أبي عمروٍ[2] رحمه الله من إدغام الميم في الباء، إذا تحرك ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـًٔا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[4] قال ابن يعيش[5] رحمه الله وأصحابُ أبي عمرو لا يَأتونَ بباءٍ مُشَدَّدةٍ، ولو كان فيه إدغام، لصارَ في اللَّفْظ باءٌ مُشَدَّدة، لأنَّ الحرفَ إذا أدغم في مقاربه، قُلِب إلى لفظه ثم أدغم، قال ابن مُجاهِدٍ رحمه الله يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام، وإنَّما هو إخفاءٌ، والإخفاءُ اختلاسُ الحركة وتضعيف

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ١٠/١٤٧).

(٢) انظر: (السبعة لابن مجاهد ص١١٨).

(٣) سورة النحل، من الآية (٧٠).

(٤) سورة الأنعام، من الآية (٥٣)، وفي المخطوطة: «وهو أعلم بالشاكرين» والتصويب من المصحف.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٤٧.

وبلهُجيم، وبَلْقَيْن، والأصل: بنو الحارث، وبنو العنبر، وبنو الهُجَيم، وبنو القين، فحذفت علامة الجمع لالتقاء الساكنين ثم حذفت النون تخفيفاً لما كثر الاستعمال، فإن لم تكن اللام ظاهرة لم يجز حذف النون تخفيفاً، نحو بني النجار، ولا يقال: بنجّار.

الصوت، وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحمل كل موضع يذكُر القُرَّاءُ أَنَّه مُدغَمٌ، والقياس يمنع منه، على الإخفاء مثل ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[(١)] وما أشبه ذلك من كل حرف مدغم قبله ساكن صحيح، لم يجز إلاّ الإظهار، ولامتناع الإدغام، لأن من شرطه تحرك الثاني على ما مَرَّ.

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٨٥)، وانظر: (السبعة ص١١٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٩).

باب التقاء الساكنين من كلمتين

إذا التقى الساكنان من كلمتين، فإن كان الأول منهما صحيحاً حذفته، إن كان النون الخفيفة اللاحقة للأفعال، نحو قوله:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أن   تركعَ يوماً والدَّهر قد رَفَعْه[(١)]

أي: لا تُهِينَنّ.

باب التقاء الساكنين من كلمتين

[١٣١/أ] / التقاء الساكنين قد يكون في كلمةٍ وقد يكون في كلمتين، فالتقاء الساكنين في كلمةٍ أخره المصنف رحمه الله إلى التصريف، ونذكر حكمه هناك - إن شاء الله تعالى - وهو الآن بذكر التقاء الساكنين من كلمتين.

اعلم أن التقاء الساكنين وبقاؤهما من غير أن يكون الساكن الثاني مدغماً - نحو: دابَّة، أو موقوفاً عليه، نحو: زيدا، أو يكون الساكن الأول حرف مدٍ ولين نحو: الحُسَيْن عندك - على رأي الأخفش - مُتَعَذِّرٌ، لا يمكن النطق به[(٢)]، فلا بُدّ من تحرّك أحدهما أو حذفه، ليمكن النطق.

قوله: **(إن كان النون الخفيفة اللاحقة الأفعال)** إنَّما حذفت هذه ولم تحرك حطّاً لها عن درجة التنوين، حيث كان التنوين يُحرَّك، لالتقاء الساكنين غالباً، لأن الأفعال أَضعَفُ من الأسماء، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء، مع أن نون التوكيد ليْسَت بلازمة للفعل إلاّ مع المستقبل في القسم، والتنوين لازمٌ لكل اسم مُنصَرف عري عن الألف واللام والإضافة، ولم يكن علماً موصوفاً بابن، على ما يحرر بعد، فلما انحطت النون عن التنوين، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزمُوها الحذف عند التقاء الساكنين، قال أبو علي: «جعلوا لما

---

(١) قائله الأضبط بن قريع الأسدي في الأغاني ١٨/٦٨، والشعر والشعراء ١/٢٩٩.

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٩/١٢٠).

وكذلك تحذفه إن كان التنوين، وكان الساكن الثاني الباء من «ابن» الواقع صفة بين علمين أو ما جرى مجراهما في الشهرة، أو بين متفقي اللفظ، وإن لم يكونا علمين ولا جاريين مجراهما وإنما حذفته لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين ولذلك، تقول: هندٌ بنت فلان، فتثبت التنوين في «هند» على لغة من صرف.

ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، ومن لغتُه ذلك يحذف التنوين من «هند» وإن كانت لغته الصرف، فأما قوله:

جاريةٌ من قَيْسٍ بنْ ثَعْلَبَةْ(١)

يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مَزِيَّةً - يعني تفضيلهم التنوين - بتحريكه لالتقاء الساكنين - على النون بحذفها، لالتقاء الساكنين.

قوله: (**بين علمين أو ما جرى مجراهما في الشُّهرة**) يعني بما جرى مجراهما: الكنية واللقب، فمثال العلمين: جاءني زيد بنُ عمرٍ، ومثال العلم واللقب: جاءني زيد بن قُفَّةٍ، ومثال اللقبين: جاءني قُفَّة بنُ بَطَّةٍ، ومثال اللقب والاسم: جاءني قُفَّة بن زيدٍ، ومثال المتفقي اللفظ: جاءني رجل بنُ رجل، واشتراطه مثل هذه الشروط، ليخرج مثل قولنا: جاءني زيدٌ بن الرَّجلِ، فإن التنوين هذا لا يجوز حذفه أصلاً ورأساً.

قوله: (**وإنما حذفته... إلى آخره**) علل المصنف ﵀ حذف التنوين بعلة مُرَكَّبة من مجموع أمرين: وهو كثرةُ الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلاّ بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من، هند بنت عاصم، على لغة من صرف «هنداً» وإن لم يلْتَقِ هنا ساكنان، وكأنه لمَّا رَأَى انتقاض العلة، احتاج إلى قوله: (**ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال**) وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع، لا ما علَّل به أولاً.

---

(١) قائله الأغلب العجلي، وهو من شواهد الكتاب ٢/١٤٨.

بتحريك التنوين فضرورة، وما عدا ذلك يحرك بالكسر، نحو قولك: اذهب واحذر الله وبغت الأمة ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾.

قوله: **(فَضَرُورةٌ)** لَعَلَّه خَرَّجهُ الزَّمَخشَرِي رحمه الله وقال شيخنا[١] رحمه الله «وحمله الزمخشري رحمه الله على الوصف وجعله ضرورة». قلت: وكذلك أنشده سيبويه[٢] رحمه الله على الضرورة - ثم قال شيخنا رحمه الله أتراهُ يَظنُّ أنَّ العرب كانت تَعْرِف أوضاع النُّحاة - رحمهم الله - من الوصف والبدل، وغير ذلك، فكيف يحمل على الضرورة؟، بل يجب على النحوي أنه إذا وجد محملاً صحيحاً حمل عليه، ولا يعدل إلى الضرورة إلاّ إذا عجز عن غيرها، وحمله على البدل أو عطف البيان أولى، لعدم الضرورة، ورجح جانب الوصف، فإن الغالب استعمال الصفة، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة، كقولنا: هذا ابنُ زيدٍ مُقبلٌ.

قلت: ما ذكره شيخنا رحمه الله من تخريج البيت ومناقشته للزمخشري رحمه الله في غاية الحل، ولا معدل عنه، لكن عندي في قوله رحمه الله «إنّ العرب لا تعرف أوضاع النحاة من الوصف والبدل» نظر. فإن الزَّمخشريَّ لم يره أنَّ العرب تقولُ: هذا وصفٌ وتُجْري عليه أحكام الصفة، ولا هذا بدلٌ، وتجرى عليه أحكام البدل، بل تعتقد في هذا حكم المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالصفة وتعامله معاملة ما يقتضيه ذلك المعنى، ويعتقد في هذا المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالبدَل وتُعامِله معاملة ما يقتضي ذلك المعنى هذا ما لا يشُكُّ فيه أحدٌ، وأمّا أن تعبر عن تلك المعاني بهذه الألفاظ فلا.

قوله: **(وما عدا ذلك يُحرَّك)** لأنها أَصْلُ التقاء الساكنين، وإنما كانت أصل حركة التقاء الساكنين، لأن أكثر التقاء الساكنين، أكثره في الفعل، من حيث كان السكون في الفعل يكون إعراباً وبناءً، ولا يكون في الاسم إلاّ بناءً، فلما احتجنا إلى تحريك الساكن، حركناه بالحركة التي لا تكون في الفعل، ليعلم

---

(١) ابن عمرون الحلبي.

(٢) الكتاب ٣/٥٠٦.

إلاّ أن يكون الذي يلي الساكن الثاني مضموماً ضمة لازمة، فإنك **تُحركُ** بالضم والكسر، نحو قولك: اركض اركض، أو يكون الساكن الأول نون «من»، فإنك تحركها بالفتح إن كان الساكن الثاني لام التعريف، نحو: من القوم، والكسر قليل.

أنها لالتقاء الساكنين فلا يُلبس بأنها لغيره، ولأن الجر نظير الجزم على ما عُرف، فيكون الكسر نظير السكون من حيث كان الكسر كالجر في الصورة، والسكون كالجزم، فلما احتجنا إلى تحريك الساكن كان تحريكه بنَظِيره أولَى من تحريكه بالضَّم والفَتْح اللَّذينِ لَيسا نظيرين للسكون، ولأن الكسر لا يكون إعراباً في الاسم إلاّ مع تنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام وإضافة، فإذا وجد الساكن في الاسم مُحرَّكاً بالكسرِ ولا ألِف ولام فيه، ولا إضافة، ولا تنوين، علم أنها حركة التقاء الساكنين، ولم يلبس بأنها حركة إعراب بخلاف الضم والفتح.

قوله: **(ضمةً لازمةً)** تحرز من أن تكون الضمة عارضة، كضمة الإعراب في قولنا: لم يضَرب ابن زيد، فإنك تكسر الباء لا غير، وإنْ كانت النون من «ابن» مضمومةً لعروض ضمتها، وينبغي أن يقول: «ضمة لفظاً أو تقديراً لازمةً»، ليدخل فيه مثل قولك: «اضرب واغزي»، إذا أمرنا رجلاً بالضرب وامرأة بالغزو، فإن ضمة الراء هنا مقدرة لا ملفوظاً بها، ذلك - يُجوِّز ضَمَّ الباء - اتباعاً لها.

قوله: **(إن كان الساكن الثاني لام التعريف)** إنما اختاروا فتح نون «مِنْ» عند ملاقاته لام التعريف، طلباً لخفَّة الفتحة فيما يكثر استعماله.

قوله: **(والكسر قليلٌ)**، لثقل توالي الكسر/ فيما يكثر استعماله. قال[١٣١/ب] الزمخشري[١] رحمه الله «وهي قليلةٌ خبيثة».

---

(١) المفصل ص٣٥٥.

وإن كان غير لام التعريف حرّكت بالكسر، نحو: من ابنك، ويجوز فتحها، أو يكون الساكن الأول الميم من «ألم»، والساكن الثاني اللام الأولى من اسم الله، فإنك تحرك بالفتح خاصة، وإن كان الأول منهما حرف علة.

فإن كانت حركة ما قبله من غير جنسه حركته بالكسر إنْ كان ياءً، نحو:

قوله: **(وإن كان غير لام التعريف حرّكت بالكسر)** تحريكها بالكسر على الأصل.

قوله: **(ويجوز فتحها)** من فتحها طلب التخفيف. قال سيبويه[1] رحمه الله: «وقد نحا قوم من الفصحاء، فقالوا: مِنَ ابنك»، والكسر عند سيبويه[2] رحمه الله أكثر، لأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم تكثر.

قوله: **(أو يكون... إلى قوله: خاصة)**، إنما فتحوا الميم من «ألف لَامَ ميمَ الله» طلب التخفيف لما كان قبلها ياء، وَقبْلَ الياء حرفُ مكسورُ، فكرهوا توالي الكسرات والياء للثقل، والحركة هنا لملاقاة الميم للامِ، من «الله»[3]، لا للياء قبلها لأن حروف التهجي يوقف عليها ويجوز التقاء الساكنين في الوقف، فلو كانت الحركة لأجل «الف لام ميم» لم يحتج إليها، ولا يجوز أن تكون الحركة التي على الميم حركة الهمزة من «الله» ألقِيَت على الميم، لأن تلك همزة وَصل لا تثبت مع اتصالها بهما حتى تلقى حركتها على ما قبلها، وكان الأخفش[4] رحمه الله يجيزُ كسر الميم على ما يَقتضيهِ القياس، ولم يرد سيبويه[5] في «الله».

قوله: **(فإن كانت حركة ما قبله من غير جِنْسِه)** يعني أن لا يكون حرف مدّ

---

(١) الكتاب ٤/ ١٥٥.

(٢) قال في الكتاب ٤/ ١٥٤: «وقد اختلف العرب في «مِنْ» إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة، ولم يكسروا في ألف اللام، لأنها مع ألف اللام أكثر...».

(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ٩/ ١٢٤).

(٤) انظر: (شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٤).

(٥) الكتاب ٤/ ١٥٣.

اخشي الله، وبالضم إنْ كان واوَ جمع، نحو: اخشوا القوم، والكسر قليل، وإن لم يكن واو جمع حركته بالكسر، نحو: لو استطعنا، والضم قليل.

وإن كانت حركة ما قبله من جنسه حذفته، نحو: يغزو القوم، ويخشى

ولينٍ، فإن حكم حرف المد سيأتي. قوله: **(حركته بالكسر)** إن كان ياءً على أصل التقاء الساكنين فأولى لمناسبة الياء الكسرة، قوله: **(وبالضم إن كان واو جمع)** اختير الضمُّ في هذه الواو لعلة مركبة من مجموع أمرين:

أحدهما: كَوْنها واواً والواو مُناسبةَ الضَّمة، **والآخر**: كونها فاعِلةً وحركة الفاعل الضمة، فَخرج بقولنا: واواً، نحو: اخْشَي الله، فإنها وإنْ كانت فاعِلة، ليست بواوٍ وبقولنا: فاعلةً، نحو: واو [لَوْ]، فإنها وإن كانت واواً ليست بفاعلةٍ، بل هي حرف من نفس الكلمة، فبان لنا من كلام المصنف رحمه الله أن أقسام الواو المُلاقِية تنقسم إلى قسمين: واوٌ هي ضمير جمعٍ، وواوٌ هي حرف من نفس الكلمة، وأغفل واواً أخرى تدل على الجمع، وليست بفاعلةٍ، هو نحو «واو» مُصْطَفونَ وأَعْلَون، إذا قُلْتَ: جَاءَني مُصْطَفو الله، وهؤلاء أَعْلُوا القَوْمِ، فإنَّ لها درجةً بين درجتين، تشبه واو اخشوا من حيث دلالتها على الجمع، وتفارقها حيث لم تكن فاعلةً، وتشبه واو «لَوْ» حيث كانت حرفاً ليس باسم، كما أن واو «لو» كذلك، وتفارقها حيث دلت على الجمع، فالضَّم في واو اخشوا، الشائع الكثير، والكسرُ فيه قليلٌ، على أصل التقاء الساكنين، وواو «لو» بعكسها، الكسر هو الكثير، والضم قليل، تشبيهاً لها بواو «اخشوا» من حيث كونها واواً، وأما واو «مُصْطَفَوُ اللهِ» فألحقها أبو علي[1] رحمه الله بواو «اخشوا» من حيث دلت على الجمع، وحذف لام الكلمة قبلها في الموضعين، فجعل تحريكها بالضَّم أَوْلَى، كتحريك واو الضمير، وَسَوَّى بين غيرهم فيها بين الضَّمِّ والكَسْرِ، لِنُقْصانِها عن واو الضمير وزيادتها عن واو «لو».

قوله: **(فإن كانت حركة ما قبله من جِنْسِه)**. وهي أنْ يكون الساكن الأول

---

(١) هو الفارسي، وانظر: التكملة ص١٣ (فرهود).

الرجل، وترمي المرأة. فأما ما حكاه الكوفيون من قول بعضهم: التقت حلْقتا البِطان، فشاذ لا يلتفت إليه.

حرف مدٍ ولينٍ، ومتى التقى ساكنان، والأول منهما حَرف مدٍ ولينٍ حُذِفَ - سواءٌ كان الساكنانِ في كلمةٍ أو كلمتين - وإنَّما حُذف ولم يحرك، لأن بالحذف نصِلُ إلى القرار من التقاء الساكنين، مع ما يكسبنا الحذف من الخِفَّةِ، ولا نَخافُ اللَّبْسَ، لأن حركة ما قبل المَحذوفِ تبقى دليلاً عليه، ولأن من جمله حروف المد الألف، ولا يمكن تحريكها، لئلا ينقلب أكثر العمل، والياء والواو لو حُرِّكتا لاستثقلت الحركة عليهما.

قوله: **(التقت حَلْقَتا البِطان)**، إثبات الألف هنا شاذ، ووجهه مع شذوذه، أنَّه اكتفى بما في الألف من المَدِّ. فقام عنده مَقام الحركة، وقد جاء محذوف الألف على القياسِ في قَوْلِ أوس:

فإن دهمت حَلْقتا البطان بأقوام وجاشت نفوسهم جَزَعا[١]

وهذا مثل يُضْرَب في الأَمْرِ إذا بَلغ نِهايَتَهُ[٢].

البطان: للقتب الذي يجعل تحت بطن البعير، الذي كالحزام للفرس وفيه حلقتان، فإذا التقتا دَلَّ على نهاية هزال البَعير[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٩/ ١٢٣.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٨٨، ومجمع الأمثال ٩/ ٩٠، ١٠٦.

(٣) انظر: (اللسان - بطن).

باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن

الهمزة الواقعة أول كلمة إن كان قبلها ساكن صحيح فإنك في لغة أهل الحجاز تنقل حركتها إليه وتحذفها، نحو قولك: قد أعطى وقد أعطى، ومن ابراهيم. وإن كان الساكن حرف علة، فإما أن يكون ألفاً فتجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فتقول: هذا أحمد، وهذا أحيمد، وهذا

باب أحكام الهمزة

نذكر في هذا الباب حكم الهمزة المفردة، سواء كانتْ أوَّل كلمة، أو وسطها، أو آخرها ما لم تكن موقوفاً عليها، فإن حكم الوقف يذكر في بابه، وحكم اجتماع الهمزتين نذكره بعد، حيث ذكره المصنف رحمه الله إن شاء الله تعالى.

فنقول: الهمزة إذا كانت أوَّل كلمةٍ مبدوءًا بها، وليس قبلها شيء، فالتحقيق ليس إلاَّ - مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، كقولنا: أَبٌ، أُمٌّ، إبلٌ، وإنْ كان قَبْلَها شَيءٌ، فحكمها، كحكمها وسطاً وآخراً، فلغة بني تميم تَحقيقُها[1] أيضاً كما لو كانت مبدوءاً بها، ولغة أهل الحجاز تخفيفها[2]، وتخفيف الهمزة المفردة لا يتجاوز ثلاثة أوجهٍ: الإبدال، والحذف، ونقل الحركة، أو جعلها بين بين، لأنها لا تخلو، إمّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإن كانت/ ساكنة [١٣٢/أ] فما قبلها متحرك ضرورة عدم اجتماع الساكنين، ومتى سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها، أبدلت في التحقيق حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فتقول: رَاس، بالألف، ومُومِن بالواو، وبِير بالياءِ، وإن كانت متحركة، فما قبلها، إمَّا ساكِنٌ، وإمّا متحرك، فإن كان متحركاً، لم يتجاوز تسع مسائل، لأنها تتحرك

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٤٢، وشرح ابن يعيش ٩/ ١٠٧).

(٢) شرح ابن يعيش ٩/ ١٠٧.

إبراهيم، فتجعل الهمزة في المثال الأول بينها وبين الألف، وفي الثاني بينها وبين الواو وفي الثالث بينها وبين الياء.

وإمَّا أن يكون ياءً أو واواً، فتجعل حركة الهمزة عليهما وتحذف الهمزة،

بالحركات الثَّلاثِ، وما قبلها أيضاً بالحركات الثلاث، وثلاثة في ثلاثة تسعة.

مُثُلُها:

سَأَل، ومِئَر[١]، وجُؤَن[٢]، وسَئِم، وصَاحب إبلك، وسُئِل، ولُؤُم، ورُؤُوس، ويستهزِؤُون، فاثنان من هَذِه، تُخَفَّفانِ بالإبدال إجماعاً، وهي المفتوحة، المضموم ما قبلها والمكسورُ ما قبلها، نحو: «جُؤَن» تبدل واواً للضمة قَبْلَها، و«مِئَر» تبدل ياءً للكسرة قبلها، ولا تُجْعل بين بين، لأنها لو جُعِلَت بين بين من الألف، والألف لا ينْضَمُّ ما قَبْلها، ولا ينكسر، فكذلك ما قَرُبَ منها. واثنان منهما يختلف فيهما، وهما المضمومة المكسور ما قبلها، نحو: يَسْتَهزِؤُنَ وعكسها[٣]. نحو: سُئِل، مذهب سيبويه[٤] رحمه الله تَجعَلُهما بين بين، لجواز وقوع الضمة قبل الياء، والكسرة قبل الواو، فيقعان قبل ما قَرُب منهما، ومذهب الأخفش[٥] رحمه الله في المضمومة المسكور ما قبلها، ياءً مَحْضةً، محتجاً بأنَّ جعلها بين بين، تقريب لها من الواو الساكنة، فلا تسلم إذا انكسر ما قبلها بأن تقلب، نحو، ميزان. قال ابن يعيش[٦] رحمه الله «وهو قول حسن، وقول سيبويه رحمه الله حسن، لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة، كما استحال ذلك في الألف، وإنما عُدُولهم عن ذلك، لضرب من الثقل، وإذا

---

(١) مِئَر: جمع مِئْرة، وهي العداوة، ورَجُلٌ مِئَرْ، مُفْسِدٌ بين الناس. (اللسان - مأر).

(٢) جُؤَنْ: جمع جُؤْنة، وهي ثلة مستديرة مُغَشّاة أو ما يُجْعَل منها الطيبُ والثيان. اللسان (جأن).

(٣) يعني المكسورة المضموم ما قبلها.

(٤) الكتاب ٣/٥٤٢.

(٥) انظر: (شرح ابن يعيش ٩/١١٢).

(٦) شرح المفصل ٩/١١٢.

فتقول: يغزو أحمد، ويغزو إبراهيم، وتغزو أمَّه، وقاضي أبيك، وقاضي إبراهيم، وقاضي أُمَّه...

لم يستحل ذلك في الواو الساكنة، لم يمتنع فيما قاربها».

قلت: وهمزة بين بين، وإنْ قَرُبت من الساكن، فهي متحركة حقيقةً، بدليل وَزنِها في الشِّعر بالمُتحرِّك، كقول الشاعر:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـــلاً أَعْـــشَـــى[1] ....

قال ابن يعيش[2] رحمه الله «وقياس مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها، نحو: سُئِلَ، أن يُخَلِّصها واواً، على ما سنوضح في الهمزة المضمومة، إذا انكسر ما قبلها، لأن قياسَهما واحدٌ» انتهى كلام ابن يعيش رحمه الله.

قلت: هذا منه دليل على أَنَّه لا نقل عنده عن الأخفش رحمه الله في المكسورة المضموم ما قبلها، وقد نقل ذلك عن الأخفش، الجرجاني وجماعة كثيرة من النحاة، ونقله أيضاً عن الشاطبي[3] رحمه الله في قصيدته، وشراحها في شروحهم وغيرهم من القراء، رحمهم الله أجمعين.

وباقي الهمزات المتحركةُ، المتحرك ما قبلها، وهي خمس تُجعلُ بين بين بلا خلاف. وإنْ كان ساكناً، فلا يخلو، إمّا أن يكون الساكن الألف أو غيرها، فإن كان الألف، جُعِلَت بين بين، انفتحت أو انضمت أو انكسرت، نحو:

---

(١) قطعة من بيت من البسيط، وقائله الأعشى في ديوانه ص١٠٥، والكتاب ٣/ ١٥٤، والإنصاف ٢/ ٧٢٧، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٢٦٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٥.
وتمامه:
أأن رأت رجلاً أعشَى أَضَرَّ بهِ ... رَيْبُ المَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ
والشاهد فيه قوله: «أأن» بتخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين، والاعتداد بها في الوزن وجعلها من حكم المتحركة.

(٢) شرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٣) انظر: (كنز الأماني شرح حرز المعاني ١٤٥-١٤٧ «شعلة».

ومنهم من يقلبها إذا كانت مفتوحة مع الياء ياءً، ومع الواو واواً، ويُدْغم

تساءَل وتَساؤُل، وقَائِل، وإنْ كان غير ألِف، فإن كان ياءً أو واواً مدتين زائدتين غير طرفين، نحو: مَقْروءَة، وخَطِيئَة، أَو ما يشبه المدة، كياء التصغير، نحو: أُفَيْئِس، تصغير، أَفْؤُس جمع فَأْس، فإن تخفيف الهمزة في مثل هذا، أْن تقلب مع الواو واواً، وتدغم فيها أيضاً، فتقول: مَقْروَّة - بواو مُشَدَّدة - وخطِيَّة، وأُفَيِّس - بيائين مشددتين. وإنْ كان الساكن غير ما ذكر، نُقِلَت حركة الهمزة إليه، وحُذِفَت الهمزة، فيدخل في ذلك، ما إذا كان الساكن حرفاً صحيحاً، نحو: مَسْأَلة، والواو والياء - إذا انفتح ما قبلهما، نحو: الحَوَبَةُ[١]، وغُلاَمي ابنك - تثنية غلام، والياء والواو المدتان المتطرفتان غيرُ الزائدتين، نحو قَاضِيَ أبيك، وذُو أمْرهم، والياء والواو المدتان المتطرفتان الزائدتان، نحو: هَذَا أبو إسحاق، [ومررت] بأبي إسحاق، على رأي مَنْ رأى[٢]: أن الحُروفَ علامات إعْرابٍ، وقال ابن يعيش[٣] ﷺ «وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتين لمعنى ألقي عليهما حركة الهمزة، وكان حكمهما في ذلك، حكم الصحيح».

قوله: **(ومنهم من يقلبها.. إلى آخره)** اعلم أنَّ من العرب من يقلب الهَمْزَة من جنس ما قبلها، ويدغم ما قبلها، فيما قُلِبَ منها، كما فعل كل مَنْ يُخَفِّف: مقروَّة وَخَطِيَّة، لكن هذه اللغة مشروطة بشرطين:

أحدهما: كونُ الهَمزةِ مَفتوحة، **والثاني**: كون ما قَبْلَها ياءً أو واواً آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، وعليه ما أنشده السيرافي ﷺ عن بعض النحويين:

---

(١) الحَوْأَبُ والحوأبةُ: المكان الواسع. تخفف همزته بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها فيقال: حَوَبٌ وحَوَبةٌ.

(٢) انظر: (الكتاب ١/ ١٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٢).

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٩.

أحد حرفي العلة في الآخر، فيقول: أبوَّ أيوب، وغُلاَمَيَّ أبيك.

ومنهم من يستثقل بعد النقل الضمة والكسرة في الياء والواو، فيحذفها

هــــل أنــــت مــــحــــي أوّنــــت ســــائــــلــــه(١)

واقتصر على المفتوحة، لخفةِ الفتحة، وثِقَل الضمة والكسرة مع الإدغام، قال ابن خروف رَحِمَهُ اللهُ وهذا من المنفصل لا في المتصل، وفي المفتوح لا في غيره، وهؤلاء يقولون في سوْأَة سَوَّة، بِنَقْلِ الحركة، وحذف الهمزة، وبَعْضُهم يجري المتصل/ وهو مثال سَوَّة، وضَوءَ: مُجرى «أَوّنت»، فيقلب ويدغم، [١٣٢/ب] فيقول: سَوَّة وضَوَّ بواو مشدّدة، إجراءً للمتصل مجرى المنفصل: وإلحاقاً لواوهما، وإن لم يكن حرف مَدِّ زائداً بواوٍ: مَقروَّةً، ومثل عليه المصنف بـ«أبُوَّ يُوب»، و«غُلاَميِّ بيك» بتشديد الواو من «أَبُوَّ» والياء من «غلاميَّ»، وهو تثنية غلام، كما تقدم.

قوله: **(ومنهم من يستثقل الضمة والكسرة... إلى آخره)** اعلم أن بعض الذين يُخَفّفون بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها إذا أَدَّى ذلك إلى تحريك الواو المضموم ما قبلها بالضمة، نحو: يغزو أدداً، أو بالكسرة، نحو: يغرو بلَك، أو الياء المكسور ما قبلها بالضمة أيضاً، نحو: قاضي امه، أو بالكسرة، نحو: داعي بلك، استثقل الضمة والكسرة على الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، وإن كانت الحركة عارضة، فَتُخَفَّفُ الهمزة بحذفها مع حركتها، فإن كان ما بعد الهمزة متحركاً، أبقى الواو والياء ساكنين على ما كانا عليه، فيقول: يَغزو دداً، بدال مفتوحة بعد الواو الساكنة، من غير همزةٍ بينهُماً، ويغزو ابك - بواو ساكنة بعد ياء مكسورة، وكذلك: قاضي ددٍ في: قاضي أُدد، ورَمي بلك، في: رامي إبلك، وإنْ كان ما بعد الهمزة ساكناً، وقد حذفها للتَّخفيف، حذف الواو والياء اللتين كانتا قبل الهمزة، لملاقاتهما الساكن الذي بعد الهمزة، لما حذفت الهمزة، فيقول: يغزوخيك،

(١) لم أعثر عليه في مظانه.

فيقول: يغزوددا، يريد: يغزو أددا، ويرم أخواته، بحذف الياء لالتقاء الساكنين وأما غيْر الحجازيين فيحققون الهمزة في جميع ذلك.

ويغزوخوانه، ويَرْمي ختك، ويرمي خوانه، فيُحذف الواو من «يغزو»، والياء من «يرمي» لملاقاتهما ما بعدهما من السواكن.

قوله: **(وأما غير الحجازيين)** قد قدمنا القول أنَّ بَني تميم يحققون الهمزة على أي صورة كانت، وفي أي موضعٍ كانت، وأن التّخفيف إنما هو لغة أهل الحجاز[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/٥٤٢، وشرح ابن يعيش ٩/١٠٧).

باب الوقف

الموقوف عليه إن كان «مَن» في حال الاستثبات بها، فقد تقدم حكمها في باب الحكاية.

وإن كان غيرها، فإما أن يكون الوقف عليه في حال إنكار أو تذكر أو غير ذلك من الأحوال، فإن كان الموقوف عليه قد تقدمته همزة الإنكار، فإنه لا يخلو من أن يكون آخره متحركاً، أو ساكناً، فإن كان متحركاً ألحقته من آخره حرف مد ولين من جنس حركته، فإذا قال: قام عمرو، قلت: أعمروه، وإن قال: رأيت عمر قلت: أعمراه، وإن قال: خرجت أمس، قلت: أمسيه.

وإن كان ساكناً، فإن كان الساكن مما يقبل الحركة كسرته، لالتقاء الساكنين

باب الوقف

قوله: **(فإن كان الموقوف عليه قد تقدمته همزة الإنكار)** لما كان الإنكار معنًى من المعاني أَحَبُّوا أن يَضعُوا له حرفاً يدل عليه، كما فعلوا في الندبة وغيرها من المعاني، وكان أَولَى ما يوضع له حروف المَدِّ واللِّين، لأنها أَوْلَى ما زِيد على ما قَدْ عُرِف، ولأن الإنْكَارَ يُشْبِه الاستثبات، بوجود الاستفهام في كل منهما، وعلامات الاستثبات حروف المد واللين، كقولك: مَنَا ومَنُوا ومَنِي، فأتوا بزيادةِ الإنكار كذلك وجعلوها تابعة لحركات الكلمة المستنكرة، كما جعلوا الزيادة في الاستثبات من جنس حركات المستثبت عنه، هذا كله إذا كان المُسْتَنكر مُتَحرِّكاً[1].

قوله: **(فإن كان ساكناً... إلى آخره)** إذا كان الساكن مما يَقْبَل الحركة - كما ذكر، فإنك تعتقد أنَّك أتيتَ بزيادة الإنكارِ، فالتقى ساكِنانِ: فحركت الأول - لالتقاء الساكنين - بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأتيت، بزيادةِ

---

(١) في المخطوطة: «متحرك» والصواب ما أثبت.

وكانت الزيادة من جنس الكسرة، قال: قام زيدٌ، قلت: أزيدنيه، وإن كان مما لا يقبل الحركة، نحو قولك: ضربت موسى، زدت بين علامة الإنكار وبين آخر الاسم «إن» ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين، فقلت: إِنيه.

وقد يجوز الفصل بين علامة الإنكار، وبين آخر الاسم في جميع ما تقدم، أعَمرُانيه وأَزيدُانيه. والإنكار في كلام العرب على وجهين. **أحدهما**: أن تنكر

الإنْكارِ ياءً تابعة للكسرة، ويجوز في جميع ما ذكر أن تَزِيدَ بَيْنَه وبين علامة الإنكار «إنْ» المكسورة الهمزة المخففة النون المزيدة للتأكيد، في قولهم: ما إنْ فَعَل، وفي قول الشاعر:

مــا إن يــمــس الأرض الأمــنــكــب[1]

وتَأْتي بزيادة الإنكار ياءً، والسكون فَوق «إنْ» - على ما تقدم - وتثبت التنوين في الاسم الذي قبل «إنْ» إنْ كان مُنَوَّناً، فتقولُ: أَزَيْدا نِيهِ.

قوله: **(وإنْ كان لا يقبل الحركة)** متى لم يقبل الساكن الحركة، اقتصرت على أحد طَريقي الإنكار، وهو الإتيان بـ«إنْ» - كما ذكر المصنف -، وقد بين المصنف رَحِمَهُ اللهُ، ما المعني بالإنكار، والهاء اللاحقة، في جميع وجوه الإنكار هي هاء السكت، فلا تكون إلاّ ساكِنةً، وترك زيادات الإنكار جميعها في الدرج، كما تركت علامةُ الاستثبات، وهذه جميعها من زيادات الوقف، ليعلم أن المتكلم بذلك إما منكراً أو مستثبتاً، وأمّا في حال الوصل فما يتصل به من الكلام يتضح به المعنى المراد، فلا حاجة إلى هذه الزيادات، ولا تلحق هذه الزيادة إلاّ آخر الكلام، لأنه هو الموقوف عليه، فلذلك يقع بعد المعطوف، وبعد المفعول، وبعد الوصف، فتقول مجيباً لمن قال: لَقِيتُ زيداً وعمراً. أزيداً وعُمَرنِيهِ، فتسقطها من المعطوف عليه، وتثبتها في المعطوف، لأنه آخر الكلام، وتُجيبُ من قال: ضَرَبْتُ عَمَراً، ضَربتُ عُمَراه، فألحقتها المفعول،

---

(١) من الرجز، وقائله أبو كبير الهذلي في شرح أشعار العذليين ٣/ ١٠٧٤، والكتاب ١/ ١٨٠، والخصائص ٢/ ٣٠٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٦٧.

أن يكون الأمر على ما ذكر المتكلم، فإذا قال القائل: قام زيد، قلت: أزيدنيه منكراً لقيام زيد. **والآخر**: أن تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر، قبل لبعضهم: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكراً لرأي المتكلم أن يكون على خلاف الخروج، وإن كان قد قصد بالوقف عليه التذكر ألحقته من آخره، إن كان متحركاً حرفاً من جنس حركته، فتقول: قالا، ويقولون، ومن القاضي، وإن كان الآخر ساكناً، فإن كان الساكن حرف مد ولين مكَّنت مده

وكذلك إذا قال: ضَرِبْتُ زيداً الطويلَ. قلت: أزيداً الطويلاَهُ، فتجعل علامة الإنْكار آخراً في جميع ذلك، كما فعلت بعلامة الندبة.

قوله: **(وإن كان قد قُصِد بالوقف عليه التذكر)**/ إنَّما أَتَى المتذكر بهذا، [١٣٣/أ] ليشغل به لسانه إلى حين يذكره، وليعلم السامع أنَّ كلامه لم يَتِمّ، وأنه متذكر ما نَسِيَه، واستغنى هاهنا بإشباع حرف المد وتمكينه، عن الإتيان بحرف التذكر لما يلزم عند الاتيان به من التقاء الساكنين، وكل منهما حرف علة فيحتاج إلى التحريك ولا يمكن، أو إلى الحذف فيلبس.

قوله: **(فإنه إن كان من باب غَزَا ورَمَى)** يعني مما يبقى فيه من أصول الكلمة بعد الحذف أزيد من حرف.

قوله: **(نحو: لم يَقِهُ)** إنما لزمت هنا هاء السكت عند الوقف لمَّا أُجْحِفَ بالكلمة في أنها لم يبق من حروفها الأصول إلاّ حرف واحد، وذلك إجحاف بالكلمة.

قوله: **(إن كانت فيه تاءُ التَّأنيث أبدلتها في الوقف هاءً ساكنةً)**. أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث، يكون في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً، على اللغة الفصحى[1]، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى، فذهب البصريون[2] إلى

---

(١) انظر: (الكتاب ١٦٦/٤، وشرح ابن يعيش ٨١/٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤).

(٢) انظر: (سر صناعة الإعراب ١٧٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ص٢٧١، والمحتسب ٢/ ٩٢، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢٨٢، وشرح شواهد الشافية ص١٩٩).

واستغنيت بذلك عن إلحاق العلامة، وإن كان غير ذلك ألحقت العلامة وكسرت الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين، وتكون العلامة إذ ذاك ياءً، فتقول: هذا سيغني، وقدني، وإلى في الألف واللام، إذا تذكرت مثل الحرث، إلى قوله: الهاء حاءً فقليل جداً وإن لم يوقف عليه في حال تذكره، ولا إنكار

أن التاء هي الأصل وأنَّ الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون[1] إلى عكس ذلك، واستدل البصريون بأن بعض العرب يُقِرّ التاء في الوصل والوقف، كقول قائلهم، يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرتْ، فقال: ما نحفظ منها ولا آيَتْ[2]. وقول الشاعر:

الله نَـجَّـاكِ بِـكَـفْـي مَـسْـلَـمَـتْ[3]

ولا كذلك الهاءُ، فَعَلِمنا أنَّ التاء هي الأصل، وأنَّ الهاءَ بدلٌ منها، واستدلوا أيضاً: بأنَّ لَنا مَوْضِعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بإجماع، وهو في الفعل، نحو: قامت وقعدت، وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه للتأنيث، فالمُصَيِّر إلى أنَّ التَّاءَ هي الأصل أولى لما يُؤدي إليه قولهم من تكثير الأُصُول، واستدلوا أيضاً. بأنَّ التَّاءَ تثبت في الوصل الذي ليس بمحل للتغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمُصَيِّر إلى أنَّ ما جاء في محل التغيير هو البدل، أَوْلى من المُصَيِّر إلى أنَّ البدل ما ليس في محل التغيير.

قوله: **(فإن كان آخره ألفاً... إلى قوله: ألف الأصل)** أجمع النحاةُ على أنَّ

---

(١) انظر: (رصف المباني ص٢٣٩، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٠).

(٢) روي عن العباس رضي الله عنه أنه قال في ندائه المسلمين لما انهزموا يوم حنين: يا أصحاب بيعة الشجرتْ، يا أصحاب سورة البَقَرتْ، فقال المجيب له منهم: والله ما أحفظ منها آيَتْ. انظر: (طبقات ابن سعد ٢/ ١٥١، والمساعد ٤/ ٣٢٢، والهمع ٦/ ٢١٥).

(٣) من الرجز، وقائله أبو النجم في مجالس ثعلب ١/ ٣٢٦ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ها)، التصريح ٥/ ٢٦١.
والشاهد فيه قوله: «مَسْلَمَتْ» حيث لم تبدل تاء التأنيث هاءً في الوقف، بل بقيت على حالها، وقد نسبت هذه اللغة إلى طيء. انظر: (شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٩٦).

فإما أن يكون معرباً أو مبنياً. . .

الوقف على الاسم المنصوب، بالألِف، واختلفوا في: أنّ الألف ما هي؟، فمذهب سيبويه[١] رحمه الله قياسُ المُعْتَلّ على الصحيح، ويقول: الألف في الرفع والجر، هي المبدلة من لام الكلمة، عادت لذهاب التنوين بالوقف، وفي النصب هي بدل من التنوين، والألف المبدلة من لام الكلمة مَحذوفة كما حذفت مع التنوين.

وذهب أبو عثمان المازني[٢] رحمه الله ومن تبعه، إلى أنَّ الألف في الأحوال الثلاثة بَدَلٌ من التنوين، وقال: إنَّ العِلَّة التي لِأَجْلِها أبدلنا التنوين ألفاً في النَّصْب، في الصحيح موجودة هنا، وهو انفتاح ما قبل التنوين وعدم وجود الياء أو الواو اللّذين امتنعتا من إبدال التنوين في الصحيح في الرفع والجر، لأجلهما[٣].

وذهب السيرافي[٤] رحمه الله ومن تبعه، إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من لام الكلمة، واستدل على ذلك بإمالتها في حال النصب في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[٥] بإمالة ألف ﴿هُدًى﴾، ولا موجب للإمالة عنده، إن لم تكن مُنْقَلِبةً عن ياءٍ، واستدل أيضاً بوقوعها رَويّا في حال

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٦. وانظر: (شرح ابن يعيش ٩/ ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨١).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٩/ ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٢٩).

(٣) قال ابن يعيش: «وهو قول لا ينفك من ضعف، لأنه قد جاء عنهم «هذا فتى» بالإمالة و لو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها»، شرح المفصل ٩/ ٧٧.

(٤) في شرح ابن يعيش ٩/ ٧٦: وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه: أنها لام الكلمة في الأحوال كلها، قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه، وهو قوله: وأما الألفات التي تحذف في الوصل، فإنها لا تحذف في الوقف، ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت روياً في الشعر في حال النصب، نحو قوله:

رُبَّ ضَيْفٍ طرق الحي سُراً

(٥) سورة طه، من الآية (١٠)، قال حميد في الدر المصون ٨/ ١٥: «وأمال بعضهم ألف ﴿هُدًى﴾ - وقفاً، والجيد أن لا تمال، لأن الأشهر أنها بدل من التنوين». وقد وردت الإمالة في جميع فواصل هذه السورة عن حمزة والكسائي وخلف. انظر: (النشر ٢/ ٣٥، والتيسير ص١٥٣).

....

النَّصب في قول الشاعر:

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَا[1]

فقال: ألف «سُرَا» روي، وألف التنوين، لا تكون روياً. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله لما ذكرنا من القياس.

والجواب عن قول المازني: أنْ نَقولَ: وإنْ كان التنوين هنا يُبْدَلُ في الرَّفع والجَرّ أَلِفاً، لكنها مستقلة، لكونها خَلَفاً عن وَاوٍ وياءٍ، ونظير هذا، أنَّا لم نُحرِّك مثل: جوارٍ وغواشٍ - في حال الجَرّ - بالفتحة على اللُّغَةِ الفصحى، لاستثقال الفتحةِ، بكونها نائبة عن كسرةٍ. والجواب عن ما قاله السيرافي: أمَّا الإمالَةُ، فنقولُ: لها - هنا - مُوجِبٍ غير الانْقِلاب، وهو تَجانُس رُؤُسي الآي، والجواب عن كَوْنها رَوِياً، أنت تقول: جاء هذا على لُغةِ من يَقِفَ على المَنْصُوب الصَّحيح بغير إبدالٍ، ويقول: رَأَيْتُ زيدُ، وهذا أيضاً يصلح أن يكون جواباً عن الآية.

وتَظهر فَائدةُ الخلافِ في موضعين:

[١٣٣/ب] **أحدهما**: الخَطُّ، ففي أي/ مَوْضعٍ أعتقد أَنَّها بدلٌ من التنوين، كُتِبَتْ ألفاً لا غير، وفي أيِّ موضعٍ اعتقد أنَّها بدل من لام الكلمة، كُتِبَتْ ياءً، فيما أَصْلُ لامه ياءٌ، أو فيما هي فيه رابعةً فصاعِداً.

والثاني: في القَافية، فمن قال: هي بَدلٌ من التنوين منع وقوعها قافيةً، وحيث قيل هي بدلٌ من لام الكلمة، جَازَ وُقوعها رَوِيّاً.

---

(١) من الرجز، وقائله الشماخ في ملحق ديوانه ص٤٦٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٥٠، والمقاصد النحوية ٥٤٦/٤، وشرح شواهد الشافية ص٢٠٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٤.

والشاهد فيه قوله: «سُرى» حيث وقعت الألف رَوِيّاً في النصب، فدل ذلك على أنها لام الكلمة، وليست بدلاً من التنوين قال ابن يعيش ٧٦/٩: «فألف» سُرى روي ولا خلاف بين أصل القوافي أنَّ الألف المبدلة من التنوين لا تكون روياً.

باب التثنية وجمع السلامة

التثنية: ضم اسم نكرة إلى مثله ....

باب التثنية

قوله: (**التَّثنيةُ**) كان يَنبغي أن يقول المُصنِّف رحمه الله «الصِّناعيةُ»، ليخرج التثنية اللُّغويّة، نحو: «كما» و«هما» في المضمرات، و«اللّذانِ» و«هذان» في المبهمات، فإنَّ العرب قد وضعوها للتثنية.

قوله: (**التثنية... إلى قوله: إلى مثله**) فالشَّبه محدود و(**ضَمٌّ**) جِنْسٌ، (**اسم**) فصل، ليخرج «فعل»، و«حرف» (**نكرةٍ**) فصلٌ ثان، ليخرج المعرفةَ (**إلىً مثله**) فصل ثالثٌ، ليخرج ضَمُّ اسم نكرة إلى معرفةٍ، وكان ينبغي أن يقول المصنف (في المَعْنَى)، ليخرج: قَامَ رجلٌ ورجلٌ[1]، وحتى تَدْخُل التَّثنيَة، لأنك لم تَضمَّ إلى الاسم في اللفظ إلاَّ ألفاً ونوناً في الرفع، وياءً ونوناً في النَّصب والخفِض.

اعلم أنَّ الأفعال لا تُثنَّى ولا تجمع، لِأَنَّها جنس والجِنْسُ لا نهايةَ له، والحروفُ أيضاً لا تُثنَّى ولا تُجمع، لأنَّ معانيها في غيرها، والمثنَّى إنما هو ذو المَعْنَى، وأيضاً فإنَّ الحروف قد استغرقت حكم ما دَلَّت عليه من نَفْي أو استفهام أو غير ذلك، فلم يبق شيء يَدلُّ عليه المعنى إلاّ وقد حَصره، وقيل: إنَّ التثنية إنما تكون فيما تنكَّرت مَعرِفَتُه أو تَعرَّفت نكرته، وهذا المعنى ليس في هذين الشيئين، وهما: الأَفْعال والحُروف، فالاسم لا يخلو، إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإذا ثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونوناً، تقول في الرفع: قام الزَّيدان، فالألف حرف للإعراب، وعلامة التثنية وعلامة الرفع، فقولنا: الألف حرف الإعراب، بمنزلة الدال من «زيد»، والميم

---

(١) انظر: (الإيضاح في علل النحو ص١٢١، وأسرار العربية ص٢١).

. . . .

من «يَقومُ»، فهي في التثنية بمنزِلَةِ الضمة في المفرد[١]، ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين. لأن الاسم في حالة إفراده كان فيه حركة وتنوين، فلما ثُنِّيَ منع من ذلك، وأتينا بالنُّون بدلاً منهما[٢]، وكُسِرَتْ النُّونَ، لسُكونها وسُكونِ الألِف قَبْلَها ثم حُركت بالكَسْر لِوَجْهين[٣]:

الأول: أن الكسر نقيضُ السُّكونِ، فأردنا أن نأتي بالشيءِ الذي هو نقيضه، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

الثاني: حملناه على نظيره، لأن الجر[٤] نظيرُ الجَزْمِ، فلزم أن يكون الكسر نظيره السُّكونُ. فلِمَ كانت سَاكِنةً؟. لِأَنَّ هذه النُّون زِيدَتْ سَاكِنَةً كحروف المعاني، والأصل في حروف المعاني السكون، فإنْ جَرَرتَ أوْ نَصَبْتَ، جعلت مَكَان الأَلِف ياءً، ويكون ما قبلها مفتوحاً[٥]، فتقولُ: مررتُ بالزَّيدينِ ورأيتُ الزَّيدينِ، فالياءُ حَرْفُ الإعرابِ وعلامَةُ التَّثنيةِ، وعلامة الجر والنصب. والنونُ مكسورةُ، كحالها في الرفع، والمؤنث كالمذكر، تقول: قامتِ الهندان ومررت بالهندينِ ورأيت الهندين، فإن أَضَفْتَ المُثنَّى أَسْقطَت نُونه للإضافة،

---

(١) انظر: (الكتاب ١/١٧، والإيضاح في علل النحو ص١٣٠).

(٢) الكتاب ١/١٨.

(٣) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/١٤١)، وقد علل لذلك بقوله: وخُصَّت بالكسر دون غيرها من الحركات لوجهين:
أحدهما: أن الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكسرت نون التثنية على أصل التقاء الساكنين.
والوجه الثاني: أنهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع، ولما كان ما قبل نون التثنية، ألفاً، وما قبل نون الجمع واواً، والألف أخف من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الألف التي هي خفيفة، والفتحة التي هي خفيفة مع الواو التي هي ثقيلة، فيعتدل الأمر.

(٤) في المخطوطة: «الكسر».

(٥) في المخطوطة: «مفتوح» وما أثبت هو الموافق لقولك الإعراب.

بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين. أو المعنى الموجب للتسمية، فإذا اختلف الاسمان في اللفظ لم يثنيا إلاَّ أنْ يُغلّب أحدهما على الآخر فيتفقا وذلك موقوف على السماع.

من وجهين، [الأول]: لِأنَّ الإضافة تُؤْذِنُ بالاتّصالِ والنون تؤذن بالانفصال، ومحال الجمع بينهما، **والثاني**: أنَّ النون دليلُ تمامِ الاسمِ والمُضاف مفتقرٌ إلى المضاف إليه، وهذا مُحالٌ أن يكون الاسم الواحد في حالة واحدة تامّاً وناقصاً، تقول: قاما غلاما زيد، ومررت بغلامي زيد، ورأيت غلامي زيد والأصل فيه: غلامان، وغلامين[١].

قوله: (**بشرط اتفاق اللفظين... إلى قوله: للتسمية**) أجمع النُّحاةُ على أنَّه إذا اتفق اللفظان والمعنيان، جاز التثنية كـ«رجلين»/ وزيدين، وإن اختلف [١٣٤/أ] اللفظان وُقِف على السماع، كالعمرين[٢]، وإن اختلف المعنيان[٣] هل تجوز التثنية أم لا؟.

اختلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك وحمل عليه قول ابن الحريري رحمه الله في مقاماته[٤]:

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ　　　عَيْنَه فَانْثَنَى بلا عينين[٥]

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ١٤٥).

(٢) انظر: (إصلاح المنطق ص٤٠١، والمخصص ١٣/ ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٥).

(٣) مثل: عين وعين. إذا أريد بإحداهما البصر، وبالأخرى، الماء.

(٤) المقامة العاشرة.

(٥) البيت من الخفيف، وقائله الحريري في ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ١٢٦، ونسبه السيوطي في الهمع ١/ ١٤٣ للمعري، قال صاحب الدرر: والبيت ليس للمعري، بل هو للحريري أورده في مقامته العاشرة وتلحينه ليس بجيد، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض».

والشاهد فيه قوله: «فانثنى بلا عينين، فالعين الأولى بمعنى: المال، والثانية بمعنى: الباصرة وقد ثناهما الشاعر، ومن شرط المثنى أن يتحد لفظه ومعناه. قال أبو حيان في الارتشاف =

والأسماء كلها تثنى إلاَّ ما يُسمَّى، وهو كل وبعض وأسماء العدد ما عدا مائة وألف.

والأسماء المختصة بالنفي... والأسماء المتوغلة في البناء... واسم الشرط والاستفهام وإنْ كان معرباً إلاَّ في الحكاية...

ومنهم من منع ذلك وخطأ ابن الحريري[١].

وذهب جماعة من متأخري المغاربة وغيرهم[٢]، إلى أنَّهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية جازت التثنية، وإن اختلفا في المعنى، كالأسودين، في الماء والتمر، لما سُمِّي كل واحد منهما بذلك لسواده، والأحمرين - في الخمر واللحم، أو الخمر والزعفران، لما سُمِّي كل واحد منهما بذلك لحمرته، قالت عائشة رضي الله عنها [٣] «لَقَدْ رَأَيْتنا مع رسول الله ﷺ، وما لَنا طَعامٌ إلاَّ الأسْوَدانِ» تعني رضي الله عنها: الماءَ والتَّمرَ، نَزَل أَعْرَابيٌّ على أَعْرابيٍّ، فقال له: والله ما عِنْدَنا إلاَّ الأَسْوَدانِ، فقال له النَّازِلُ: خيرٌ كثيرٌ، فقال: أَظُنُّك تَعْنِي: الماءَ والتَّمر، فقال وما هما: فقال: إنَّما هُما: اللَّيلُ والحرَّةُ، والحَرَّةُ الأرض ذات الحِجارةِ السُّود.

قوله: **(واسم الشَّرطِ والاسْتِفْهام، وإنْ كان مُعْرباً، إلاّ في الحِكايَةِ)** يعني أَنَّ «أَيّاً» في الاستفهام، لا تُثَنَّى إلاّ في الحِكَايةِ، كقولك[٤]: «أَيَّانَ»، لمن قال: عِنْدي ثَوْبان، و«أَيَّيْن» لمن قال: اشتريت ثَوبَين، وقد تقدم تبيين ذلك. اعلم أنّ

=١/ ٢٥٥: «فأكثر المتأخرين على أنه لا يجوز تثنيتهما، وهو مختار أصحابنا ولحنوا الحريري في قوله:

.... فانثنى بلا عينين

وصحح ابن مالك الجواز»، وانظر: (شرح التسهيل ١/ ٥٩).

(١) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٥، والهمع ١/ ١٤٣).

(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في الهبة ١، والأطعمة ٤١، وأبو داود في الأدب ١٢٤.

(٤) انظر: (الكتاب ٢/ ٤٠٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٢).

وأسماء الفاعلين والمفعولين والأمثلة التي تعملِ عمل اسم الفاعل والصفة المشبهة بها، فجميعها لا يثنى إذا رفع ظاهراً، إلاّ في لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهي ضعيفة...

وأما الجمع، فضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني، أو المعاني موجب للتسمية، فإن اختلف الأسماء في اللفظ لم تجمع إلاَّ أن يغلب أحدهم على سائرها...

«أَيًّا» لها مواضع[١]، تكون استفهاماً، كقولهم: أَيُّهم جَاءَكَ؟ وَشَرْطاً، كقولهم: أَيّهم، جَاءَكَ أُكْرِمْه، وموصولة، كقولهم: جَاءَني أَيُّهم أكرمته، وموصوفة، كقولهم: يَا أَيُّها الرَّجلُ، وصفةً، كقولهم: مَرَرتُ برجلٍ أَيِّ رَجلٍ، وهي مُعْربةٌ حيث كانَتْ، إلاَّ إذا كانَتْ موصولة وأُضِيفَتْ وحُذِفَ صَدرُ صِلَتِها. كقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٢] تقديره - والله أعلم - أَيُّهم هو أَشَدُّ[٣]، خلافاً للأخفش[٤] فإنَّه يُعْرِبها مُطلقاً، وزيادة افتقارها إلى ما يدل على المحذوف فَوَّت فيها شَبه الحَرْفِيَّة، فأوجبت بِناءَها.

قوله: **(وأَسْماء الفاعلين - إلى قوله: إذا رفع ظاهراً)** مثاله جَاءَني رَجُلاَنِ ضَارِبٌ غلاماهما عمراً، ومررتُ برجلين ضَارِبٌ غِلْمانهم عمراً، ولا تقول: ضاربان غلاماهما عمراً، ولا ضاربون غلمانهم عمراً.

قوله: **(إلاّ في لغة من قال: أَكَلُوني البراغيث)**[٥] يعني يجوز حينئذٍ، ويقال: جَاءَني رجلان ضاربان غلاماهما عمراً، فتجعل الألف علامة التَّثْنِية.

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٢١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٥).

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٩).

(٣) انظر: (الكتاب ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، والارتشاف ١/ ٣٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٥، والدر المصون ٧/ ٦٢١).

(٤) انظر: (الإملاء ٢/ ١١٦، والدر المصون ٧/ ٦٢٢، والتصريح ١/ ٤٣٨).

(٥) انظر: (الكتاب ١/ ١٩، ٧٨، ٣/ ٢٠٩، ومعاني القرآن ١/ ٢٦٢، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٢، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٧، والتصريح ١/ ٥٢٥، ٣/ ١٢١).

والذي يتكلم به هنا جمع السلامة، وأعني به ما سَلِم فيه بِنَاءُ الواحد وهو قسمان: جمع بالواو والنون رفعاً، وبالباء والنون نصباً وجَرًّا، وجمع بالألف والتاء، فالمجموع سلامة بالواو والنون، يشترط فيه إنْ كان غير صفةٍ وكان مكبَّراً، الذكورية، والعلمية، والعقل وعدم التركيب، والخلو من تاء التأنيث. . . وإن كان صفة اشترط فيه الذكورية والعقل أو التنزيل منزلة ذي العقل والخلو

قوله: **(ما سلم فيه بِنَاءُ الوَاحِد)** ينبغي أن يقول المصنف رحمه الله (بناءُ الواحد ونظمه) لأن النظم: يريد به ائتلاف الحروف، والبناء: يريد به الحَرَكات والسكنات، وكان ينبغي أن يقول أيضاً: (لفظاً وتقديراً) ليحترز من مثل «فُلْك» وَمَا أَشبَهُه، لأنَّ الضَمَّة التي في حالةِ الجَمْع، غَير الضَّمةِ التي في حالة الإفراد، فتغيرت الحركة تَغَيّراً تقديرياً، وتفرق حالة الإفراد من حالة الجمع، قَرِينَةٌ.

قوله: **(الذّكورية)** حتى يخرج، نحو: هِنْدٌ وحُبْلى وحَمْراءُ، وقوله: **(العَلَمِيَّةُ)** ليخرج، نحو: رَجُلٌ، [وقوله][1]: **(العَقْلُ)**، ليخرج نحو: أَعْوَج وهو اسم فَرَسٍ، [وقوله][1]: **(وعَدَمُ التَّركيب)**، ليُخرج، نحو: مَعْدِي كرب وسيبويه - عندَنا - خلافاً للكوفيين، لأنهم يجوزون جَمْعَه بالواو والنون[2].

وقوله: **(الخلو من تاء التأنيث)** ليخرج، نحو: طلحة[3]، وقوله: **(وإنْ كان صِفَةً إلى آخره)** نحو: قائمونَ ومسلمونَ.

قوله: **(أو التنزيل منزلة ذي العَقْل)**، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ

---

(١) ما بين المعقوفات ساقط من المخطوطة، وقد زدته ليوافق صنيع الشارح رحمه الله.

(٢) في الهمع ١/ ١٤٠: «لا يثنى المركب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً. نحو: تأبط شرّاً. . . وأما تركيب المزج كـ«بعلبك وسيبويه»، فالأكثر على منعه، لعدم السماع ولشبهه بالمحكي، وجوز الكوفيون تثنية، نحو: بعلبك، وجمعه، واختاره ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع».

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٤٧: «خلافاً لأهل الكوفة وبغداد، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث، ويجمعون طَلْحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض. فيقولون: طلحة وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين»، وانظر: (الهمع ١/ ١٥٢).

من تاء التأنيث وألاَّ يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء.

عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[١] لَمَّا وصفهم بالسُّجود المختص بمن يَعْقل، جَمَعهم جمع من يَعْقِل.

قوله: **(وألاَّ يمتنع المؤنث من الجَمْع بالألِف والتَّاء)**، ليخرج أحمر وسكران[٢] في صفة الرَّجُلِ.

قوله: **(وتَفْتَحُ ما قَبْلهما)**، فَتقولُ: مُوسَوْنَ في الرفع ومُوسَيْن في النَّصبِ والخَفْض. هذا مذهب البصريين رحمهم الله وأمّا/ الكُوفيونَ[٣]، فأجازوا ضَمَّ [١٣٤/ب] ما قَبْل الواوِ، وكسر ما قبْل الياء سَواءٌ كانت الألف منقلبةً عن أَصْلٍ، أو غير أصل، نحو، مُعْطَى وعيسَى، وفَرَّق الكسائي[٤] بينهما، ففتَحَ ما قَبْل المُنْقلِبة عن - الأَصْلِ مع الواو والياء - وضَمَّ وكَسَرَ ما قبل غير الأصْلِيَّة.

قوله: **(تاء التأنيث حذفتها... إلى آخره)** كراهة اجتماع علامتي تأنيث بلفظ واحدٍ.

قوله: **(إلاّ فُعْلَة من ذوات الياء)** يعني ما فاؤه مضمومةً ولامُه ياءً، نحو: مُدْيَة، فإنك لا تتبع العين الفاء، لما يُؤَدِّي إليه من وقوع الضمة قبل الياء، وكذلك يمتنع الإتباع في «فِعْلَة» بكسر الفاء ولامها واو، نحو: ذِرْوَة، فيمن كسر الذَّال، لوقوع الكسرة قبل الواو.

قوله: **(وأما معتل العين)** مثاله: جَوْزَة وبَيْضَة[٥].

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٤).

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨: «وذلك أن أَفْعل فَعْلاء، وفَعْلاَن فَعْلَى وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون، ولا المؤنث بالألف والتاء، إلاّ شاذاً أو فيما ذهب به مذهب الأسماء، ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع، فما جاء من ذلك قوله ﷺ: «ليس في الخَضْرَاوات صدقة».

(٣) انظر: (ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٨، والهمع ١/ ١٥٤).

(٤) انظر: (شرح التسهيل ١/ ٩٥).

(٥) انظر: (شرح التسهيل ١/ ١٠١-١-٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥١).

باب النسب

النسب يكون إلى الأب والأم والحي والقبيلة والمكان والصناعة، وإلى ما يلازمه المنسوب، وإلى ما يملكه، وإلى ما يكون على مذهب، وإلى صفته، وذلك قليل، نحو: أحمري، ودَوَّاري.

باب النسب

قوله: **(النسب يكون إلى الأَبِ والأم والحَيِّ والقبيلة والمكان.. إلى آخره)** مثال النسب إلى الأب قولك: عَلَوِيٌّ، ومثال النسب إلى الأُمِّ: فَاطِمِيٌّ، ومثال النَّسَب إلى الحَيِّ، مَعْدِيّ وثَقِيفِيٌّ، ومثاله إلى القبيلة، مَجُوسيّ ويهوديّ، ومثاله إلى المكان: مَكيٍّ وطوسيّ.

قوله: **(وإن لم تحكه وجعلت الإعراب في النُّون)** مثاله قبل النَّسَبِ: جاءني زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدانِ، وجاءني زَيْدِينٌ، ورأيتُ زَيْدِيناً، ومررت بزيدِينٍ، وقد لَزِمَهُ في التَّثْنِيَةِ الألِف وَفي الجَمْع اليَاء على اللُّغَةِ الفُصْحَى[1].

قوله: **(تأَبَّط شرّاً)** إذا قُلنَا: تَأَبَّطِيّ[2] في: (تأبَّطَ شرّاً) اعتَقَدنا نَزْعَ الضمير مِنهُ، لئلاّ يبقى جُمْلَةً، والجمل لا ينْسَبُ إليها، إلاّ عَلى شُذُوذٍ. حكاه سيبويه[3] رَحِمَهُ اللهُ في غير باب النسب. قوله: (وِشَوِيّ)، كانَ أصلُهُ[4]: وِشْيٌ بالكسر فحذفت الواو بَعْد نَقْل حرَكتِها إلى الشين وأتيت بتاء التَّأنيث عوضاً عن المحذوف، فَقُلتَ: شية، فإذا أردت أن تنسب إليه حذفت تاء التَّأنيث، لئلاَّ تقع

---

(١) انظر: (الكتاب ٥/ ١٤٤، والتصريح ٥/ ١٩٩).

(٢) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١١، وشرح ابن يعيش ٦/ ٧).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٣٢٨، ٣٧٧).

(٤) انظر: (الكتاب ٣/ ٣٧٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٥، وشرح ابن يعيش ٦/ ٣).

....

حَشْواً، وَرَدَدَتَ الواو المحذوفة، فمذهب الأخفش[١] رَحِمَهُ اللهُ أنْ تسكن الشين بعد رَدّ الواو وتنسب إليه على لفظه، فتقول: وَشْيِّ، ومذهب سيبويه[٢] رَحِمَهُ اللهُ أنْ تُبقي كَسْرَةَ الشِّينِ بعد رَدِّ الواو، فيصير اللفظ وِشياً كـ«إِبِل» فتُفْتَح الشِّين، كما تَفْعل في «نَمر» فتتحرك الياء ويَنْفتِح ما قبلها، فتنقلب ألفاً فيصير اللفظ: وِشاً كـ«عِدًا»، فتنقلب الألف واواً للنسب، فتقول: وِشَويّ، ووَشَي، إذا نُسِبَ إليه قُلْتَ: وَشْيِي لا غير.

قوله: **(نَمَري ودُؤَليّ)** بفتح العَين حينَ النَّسبِ، إنَّما فتحت لئلاَّ تَبْقَى الكلمة ليس فيها غير مكسورٍ أو ياءٍ، إلاّ حرف واحد[٣]، فيؤدي إلى الثقل، وفي «إِبل» فتح العين بطريق الأَوْلَى.

قوله: **(فإن كانت اللاَّمُ ألفاً قَلَبْتَها واواً)**، وإنما قُلِبَتْ، لِئَلاَّ يؤدي بقاؤُها إلى التقاء الساكنين، وإنْ كان على حدهما، لكن عدمه أَوْلَى، وإنما كان قلبها إلى الوَاوِ - سواء كان أصلها الواو كـ«عَصَا» أو الياء، كـ«رَحَى» أو كانت[٤] زائدة، كـ«حُبْلى» لِمَا يُؤَدِّي إليه قَلْبُها إلى الياء من كثْرة اجتماع الياءات.

قوله: **(حُذِفَتْ منه الياءُ)** لِئَلاَّ يُؤَدّي إلي اجتماع الكسرات مع أنسه بالتغيير، لأجل حَذْفِ تاء التَّأنيث، فلما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التَّأنيث، جازَ أنْ يتطرق إليه تغيير آخرٌ، لأنَّ التغيير يُؤْنِس بالتَّغيير، ما لم يُؤَدِّ إلى الإعلال في حرفٍ كـ«طَويلَة»، لِمَا يُؤَدّي إليه من قلب الواو ألفاً، لو حذفت الياءُ، أو الإدغام لو حذفت الياء في «شديدة».

---

(١) انظر: (المقتضب ٣/ ١٥٦، وهامش السيرافي على الكتاب ٢/ ٨٥ (بولاق)، وشرح ابن يعيش ٦/ ٤).

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٣) شرح ابن يعيش ٥/ ١٤٥.

(٤) في المخطوطة: «كان».

. . . .

قوله: (**حذفت منه الواو والتاء وفتحت العين**). حُذفت الواو، لتطرق التغيير إليه بحذف تاء التأنيث كالياء في «فَعِيلَة» والفتح بطريق الأولى إذ قد فتحنا في الكسرة وهي أَخَفُّ مِن الضَّمةِ(١).

قوله: (**في النَّسبِ إلى تَغْلِب تَغْلِبيّ**) من فَتَح اللاَّم، فَطلباً للتَّخْفيفِ لكثرة إجتماع الكسرات والياءات، ومن كَسَر، فعلى الأصل، لما كان في الكلمة غير مكسور أكثر من حرف واحد، بخلاف نَمَرِيّ.

قوله: (**ولا تحذف منه شيئاً فتقول: مُهَيَّميٌّ**)(٢)، لأنك لو حذفت، إنما تحذف/ التي هي قريبة من الطرف، ولو حذفتها كلفظ أُسَيِّد، فكنت تحتاج أن تحذف أيضاً الياء المتحركة، كما فعلت في أُسَيَّد، فلما كان الحذف مؤدياً إلى حذف أخرى قصوه واحتملوا الثقل. [١٣٩/أ]

قوله: (**وإلى الشَّام شَآم**) كانَ قِياسُه شَامِيّاً، فقال بعضهم حَذَفْنا إحدى يَائَي النَّسب، طلباً للتَّخفيف، وعوضنا مِنْها الأَلَف قبل الميم، وقال بعضهم: بل قدَّمنا إحدى اليائين على الميم وقَلَبْنَاها أَلِفاً، وعلى كل حال، فلا تجمع العرب بين الألف وتَشْديدِ اليَاءِ، لاعتقادهم في الألف العِوضِيَّة، إلاّ في رواية شاذة أنهم يقولون: شآمِيّ(٣) - بالمد وتشديد الياء -.

---

(١) في شرح جمل الزجاجي ٢/٣١٨: «وأبو العباس المبرد، لا يحذف الواو، فيقول في: حَمُولة حَمُولي.

(٢) الكتاب ٣/٣٧١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٢١.

(٣) انظر: (الكتاب ٣/٣٣٧-٣٣٨).

باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث

وهي تأتي على **تسعة أضرب**:

الأول: دخولها فارقة بين المذكر والمؤنث، نحو: ضارب وضاربة.

باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث

الأصلُ كان أنْ يُوضَع لِكُلِّ مُؤنَّثٍ لفظ غير لَفْظ المذكر، كَما قالوا: عَيْرٌ وأَتَانٌ[1] وَجَدْيٌ وَعَنَاقٌ[2]، وحَمَلٌ ورِخْلٌ، وحَصِانٌ وحِجْرٌ[3]، إلى غير ذلكَ، لكنَّهم خافوا أنْ تُكْثر عليهم، الألفاظ وَيَطولُ عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بِأَنْ أتوا بعلامةٍ فَرَّقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة، كـ«ضارب» و«ضاربة»، وتارة في الاسم، كـ«امرئ» و«امرأة» و«مرء» و«مرأة» في الحقيقي، و«بَلَد» و«بَلْدَة» في غير الحقيقي، ثم إنَّهم تجاوزوا ذلك إلى أَنْ جَمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتأكيد، وحرصاً على البيان، فقالوا: تَيْسٌ ونَعْجَةٌ، وجَمَلٌ وناقةٌ، وبَلَدٌ ومدينةٌ.

قوله: **(عَلاَّمة ونَسَّابة للمبالغة)** يُقَالانِ للمذَكَّر والمُؤنَّثِ، إلاّ أنَّ فيهما لَمحةً من التَّأنيث، ووَجَهُه أنَّه لما خرج عن نَظائِره بما فيه من الزيادة، أَشبهَ المُؤنَّث بخروجه عن المذكر بما فيه من الزيادة، وكذلك كان التأنيث فَرْعاً على التذكير، فَلِذلَك أَلْحقوهُ عَلاَمة التَّأنيث وإنْ كان لمذكرٍ، ومما يُقَوِّي لمحهم فيه التَّأنيث أَنَّهم لا يطلقونَه على «البَاري» - سُبْحَانَه وتعالى - وإنْ كان فيه

---

(١) العَيْرُ: الحمار أياً كان أهلياً أو وحشياً، وقد غلب على الوحشي، والأتان: الحِمارَةُ، وجمعه أتُنٌ.

(٢) الجَدْيُ: الذكر من أولاد المعز، والعناق: الأنثى من المعز. (اللسان - جدا - عنق).

(٣) الحَمَلُ: الذكر من الضأن، والأنثى رِخْلٌ، والجمع أرْخُل ورِخال (اللسان - حمل - رخل). الحِصَان: الفحل من الخيل، والحَجْرُ والحِجْرُ، الأنثى من الخيل، (اللسان - حصن - حجر).

الثاني: دخولها فارقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء التي ليست بصفات، نحو امرئ وامرأة، ورجل ورجله، وغلام وغلامة.

المبالغة، لما كان فيه من صِفَةِ النقص بالتأنيث، وإلحاق هذه التَّاء - لكل ما نريدُ فيه المُبَالَغَةَ - جَائِزٌ[١].

---

(١) انظر: (شرح جمال الزجاجي ٢/ ٣٧٠-٣٧١).

باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة

ولا يحلقان إلاّ الأفعال غير الماضية، ولذلك، لم تلحقها بـ«هلم» في لغة أهل الحجاز.

باب نونَي التوكيد الشَّديدة والخفيفة

قوله: **(لم تَلْحقها «هَلُمَّ» إلى قوله: بـ«رُدَّ وَبَابه»)** اعْلَم أنَّ «هَلُمَّ» اختلفَ فيه لغاتُ العَرب. فمذهب أهل الحجاز[١]: استعمالها بلفظٍ واحدٍ في: المفرد والمُثَنَّى والمَجْمُوع والمذكر والمؤنث.

ومذهب بني تميم[٢]: إبراز الضمائر، فيقولون: هَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلُمِّي، وهلمُمْنَ، كأن أَهْلَ الحِجَازِ اعتقدُوها اسم فعل، فاستعملوها استعمالَ أَسْماءِ الأَفْعالِ، وأما بنو تَميم فاعتقدوها فِعْلاً وأجروا عليها حكم الأفعال، وهي مركبةٌ على كِلاَ اللغتين، واختلف فيما ركبت منه، فقال الخليل[٣] ﷺ إنها مركبة من «هاء» التنبيه و«لُمَّ» من قولهم: «لَمَّ الله شَعْثَهُ»، أي: جَمَعه، فإذا قال: هَلُمَّ إلينا، كأنه قال: اجمع نفسك إلينا، فحذفت الأَلِفُ من «ها»، إمَّا لكثرة الاستعمال، إن كُنَّا ضَمَمْنَا «ها» إلى «لُمَّ» بعد الإدْغام، وإمَّا لالتقاء الساكنين، إنْ كانت قد ضُمَّت إليها قبل الإدغام من حيث كانَ أَصْلُها «أَلمُمْ» فسقطت الهمزة للدرج، فالتقى ساكنان أَلِف «هَا» ولام «أَلْمُم»، فحذفت الألف، لالتقاء الساكنين، ونُقِلَتْ حركةُ الميمِ إلى اللام للإدغام، فصار اللفظ «هَلُمَّ».

وقال الفراء[٤]: أصله: هَلْ أَمَّ، أي: اقْصِدْ، فخُفِّفَت الهمزة بإلْقاءِ حركتها على اللام وحذفها فصار «هَلُمَّ» والتزموا فتح الميم على كُلِّ حالٍ، ولم

---

(١) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٠).

(٢) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٢٩).

(٣) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٢٩، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤١، واللسان «هلم»).

(٤) انظر: (شرح ابن يعيش ٤/ ٤٢، واللسان «هلم»).

. . . .

يحركوها بالحركات الثلاث كما في «رُدَّ»، لثقل التركيب، ولكونها فِعْلاً - عند بني تميم - ألحقوها نُونَي التوكيد[١]، ولم يُلْحقها أهل الحجاز، لاعتقادهم فيها الاسمية.

قوله: **(والجزاء إذا وقعت «مَا» بين أداة الشرط وبين الفعل الذي دخلت عليه النون)** مرادة بابُ الشَّرط والجَزاءِ، لا الجزاء الذي هو الجواب، كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[٣] فهذه «ما» زائدة في «إمَّا» وكافةٌ عن الإضافة في «حيثما» وما أشبههما.

قوله: **(رُبَّما، وكَثُرما، وقَلَّما)** مثالات ذلك: رُبَّما يقومَنَّ زيد، وقَلَّما يقومَنَّ زيد، وكَثُرما يقومَنَّ زيد، ففي هذه المواضع جميعها «ما» كافة[٤].

قوله: **(حذفت الضمير أو العلامة... إلى قوله: وَهَلْ يَقُومَنَّ)** اعلم أَنَّ الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع[٥]:

أحدها: إذَا بُنِيَ الفعل للمفعول، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فها هنا، تحذف الفاعل، وهو غير مراد.

والثاني: في المصدر إذا لم يُذْكَر معه الفاعل مُظْهراً. يكون محذوفاً ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين، رحمهم الله، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً. مراداً في النِّيَّةِ، نحو: يُعْجِبُني ضربٌ زَيْداً، ويُعْجِبني شُرْبٌ الماءَ.

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٩.
(٢) سورة مريم، من الآية (٢٦).
(٣) سورة الأنفال، من الآية (٥٨).
(٤) انظر: (الكتاب ٣/ ١١٥-٥١٨).
(٥) انظر: (الهمع ٢/ ٢٥٥).

. . . .

والثالث:/ إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمةٍ أُخْرَى، كقولك للجَمَاعةِ: [١٣٥/ب] اضربوا القوم، وللمخاطبة: اضربي القوم، ومنه نونَا التَّوكيد، كما ذكر المصنف رحمه الله في هذا الباب.

قوله: **(وهل يقومُنَّ الزيدون بِضَم الميم)** ضَمَّةُ الميم دلت على أنَّه كان - هاهنا - وَاوٌ حُذِفَتْ، لالتقاء الساكنين، وهي علامةٌ، كلغة: أكلوني البراغيث، وإلاَّ كانت الميم مفتوحةً، لكون فاعل الفعل مظهراً وهو الزيدونَ، وتتعين هاهنا النُّونُ الشديدة، ولا تكون الخفيفة، لأن الخفيفة يحذفها الساكن بعدها في المثال المذكور، فلا يحصل له ما أراد، والذي قال المصنف رحمه الله في: يقومُنَّ الزيدون - بالضَمِّ - على لغة: أكلوني البراغيث، ليس بجيد، كان ينبغي أن يقول: على لغة[1] من جعل الواو علامة، لأن «أكلوني» أعم من ذلك، لكنه اكتفى بِأَنَّ النُحاةَ، قد صار متعارفاً بينهم، أنهم متى قالوا: على لغة: أكلوني البراغيث، إنما يريدون أنْ تكون الواوُ علامةً لا غير، وإنما حذفت الواو في جمع المذكرين، والياء في مخاطبة المُؤَنَّث، وإن التقى الساكنان على حَدِّهما مع النون الشَّديدة، لمزيد ثقل الواو والياء على الأَلِف، في نحو، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[2]، فَرُوعِيَ ما في الألف من الخِفَّةِ فلم تُحْذَف، لمَّا كان التقاء الساكنين على حَدْهما.

قوله: **(وإن اتصل به ضَميرُ الاثنين، إلى قوله:.. مدغماً، نحو: دَابَّة)** اعلم أنَّ نون التوكيد الخفيفةُ والشديدة، متى اتَّصل بالفِعْل واحدةٌ منهما - وليس معه ضمير بارز لفظاً ولا تقديراً - بُنِي الفعلُ المعربُ مَعَها إجماعاً، نحو: هل يَضْرِبَنَّ، وهل تَضْرِبَنْ، للواحد المذكر المخاطب، والواحدة

---

(١) انظر: (الكتاب ١/ ١٩، ٧٨، ٣/ ٢٠٩، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٧، والتصريح ١/ ٥٢٥، ٣/ ١٢١).

(٢) سورة يونس، من الآية (٨٩).

. . . .

الغائبة، وهل أَضْرِبَنَّ، وهل تَضْرِبَنَّ، واختلف في علة البناء، فمذهب سيبويه[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن الفعل تركب مع الحرف، فبني كما بني الاسم، لما رُكِّب مع الحرف في نحو: لا رَجُلَ.

ومذهب غيره[٢]: أنَّ النُّونَ لَمَّا أكدتِ الفعل، قَوَّتِ فيه مَعْنَى الفِعْلية، فعاد إلى أصله وهو البناء، وينبني على هذا، قولنا: هل تَضْرِبَانّ، وكل ما ضميره بارزٌ مع نُونَي التوكيدِ، هل هو مُعْرَبٌ أو مَبْني؟. فمن علل بالتركيب هُنَاكَ، قال: هذا مُعربٌ، لأنَّ المعرب لا تُركّب ثلاثةَ أشياءٍ فتَجْعلُها كالشَّيءِ الواحد[٣]، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع - هاهُنا - كراهة اجتماع النُّوناتِ، أو النونين، في نحو: هل تضربُنَّ - وتضربن - بضم الباء وكسرها، ومن علل: بتقوية معنى الفِعْل كانَ: هل تَضْرِبان - عنده - مَبْنياً، ويكون حذفُ النُّون هنا للبناءِ، وكذلك إذا كان الضَّمير بارزاً تقديراً، نحو: هل يَضْرِبُنَّ وتَضْرِبُنَّ وتَضْرِبِنَّ وتضربنْ، وقد تقدم شيء من ذلك في باب البناء، وأعدناه هنا لما فيه من الزيادة، ولم يسكن، لئلا يلتقي ساكنان، وكانت فتحة، إمَّا طلباً للخِفَّة، وإمَّا خوفَ اللبس بفِعْل جَمع المذكَّر، لو ضممنا، وبفعل المخاطبة المؤنثة لو كسرنا.

قوله: **(وإنما لم تدخل الخفيفة إلى آخره)** هذا مذهب سيبويه والخليل[٤]، لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما، وأجاز ذلك يونس[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ اكتفاءً بما في الألف من المَدِّ، وإنْ لم يلتق فيهما الساكنان على حَدِّهما.

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٥١٨، والأصول ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٧٥، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٨، وشرح المرادي على الألفية ١/ ٥٩-٦٠، والمساعد ٢/ ٦٧١-٦٧٢).

(٢) مذهب الكوفيين كما ذكر الرضي ٢/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) انظر: (شرح ابن الناظم على الألفية ص٣١، والهمع ١/ ٥٥).

(٤) الكتاب ٣/ ٥٢٥، ٥٢٦. وانظر: (شرح ابن يعيش ٩/ ٣٨).

(٥) انظر: (الكتاب ٣/ ٥٢٧، وشرح ابن يعيش ٩/ ٣٨).

باب التصغير

التصغير يأتي على خمسة معانٍ.

أحدها: تحقير شأن الشيء، نحو: زُيَيْد.

باب التصغير

التصغير لا يكون عند البصريين إلاّ للتحقير[(١)]، وقد قسمه المصنف خمسة أقسام، في الكُلِّ معنى التَّقليل والتَّحقير، يومئ فيه إلى الرد على الكوفيين[(٢)] حيث قالوا: إن التصغير يكون للتعظيم أو للتحبيب أو للتحقير، فرد جميع ما ذكروه من الاستشهادات - على ذلك - إلى التقليل والتحقير[(٣)].

قوله: **(والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعاً)** يَعْنِي بِذَلِكَ أسماءُ البَاري سبحانه، وأسماء الأنبياء عليهم السلام. وما جرى مجرى ذلك[(٤)]، وإنما لم يجز تَصْغير ذلِكَ، لأنه نقص لا يَصْدُر إلاّ عن كافرٍ أو جاهلٍ، لما يلزم عنه. قال المبرد - بلغني أنَّ ابن قتيبة قال: إن مُهَيْمناً تَصغيرُ: مُؤْمِن، والهاء بدل من الهمزة، فوجهت إليه، أن اتق الله، إن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده، وإنما هو مَثَلٌ: مِثل مُسَيْطِر فإن قيل: إنما كان يلزم الكفر لتعمده على........

هذا ما وجد من هذا التعليق لابن النحاس رحمه الله.

تم والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) انظر: (الكتاب ٣/ ٤٧٧، وشرح ابن يعيش ٥/ ١١٥، وارتشاف الضرب ١/ ١٦٩).

(٢) انظر: (شرح ابن يعيش ٥/ ١١٤، والتصريح ٥/ ١٤٣، والهمع ٦/ ١٣٠).

(٣) انظر: (شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٤) انظر: (التصريح ٥/ ١٤٤).

الخاتمة

بعد أن عشت مع ابن النحاس في كتابه «**شرح المقرب**» ما يقرب من ثلاثة أعوام بذلت فيها أقصى جهدي في إخراج نص الكتاب، ودراسة قضاياه وتخريج ما ورد فيه من شواهد وأقوال وآراء يمكنني أن أستخلص بعض النتائج ومنها:

- يعد شرح ابن النحاس لكتاب «**المقرب**» من أهم شروحه وأوفاها، عرض فيه المؤلف للقضايا النحوية والصرفية واللغوية التي أهملها ابن عصفور - أو أهمل تفصيلها - فأفاض في شرحها والتعليق عليها مع كثرة الشواهد والأمثلة التي خلا منها كتاب «**المقرب**».

- لم يكن الشرح نقداً لكتاب **المقرب** فحسب - كما أشارت بعض المصادر - وإنما أعطى الكتاب حقه، لذا فهو يذهب إلى النقد حيث يستحق الموضع ذلك، ويستحسن عبارة ابن عصفور، أو رأيه، أو حتى وضعه للباب في الموضع الذي وضعه فيه، عندما يرى ذلك هو الصواب.

- اتساع ثقافة ابن النحاس وسعة اطلاعه وحفظه لكثير من أمهات الكتب في: النحو واللغة والأدب وخاصة «كتاب سيبويه، وصحاح الجوهري، وإيضاح الفارسي».

- غزارة مادة الكتاب العلمية ودقتها وثرائها، حيث جمع فيه ابن النحاس خلاصة فكر المتقدمين من علماء العربية والمعاصرين له، ولم ينسب رأياً لغير قائله إلا نادراً، مع كثرة مصادره التي اطلع عليها ووردت في شرحه.

- لم يكن ابن النحاس ناقلاً لآراء العلماء فحسب، بل نراه يختار ويرجح ويعلل ويعترض على غيره.

- تأثر ابن النحاس بالمذهب البصري وميله إليه واختياره مذهباً، فلم يذهب مذهب الكوفيين إلا في القليل النادر.

- انفرد ابن النحاس ببعض الآراء النحوية التي لم يسبق بها من غيره وتعليله لذلك بما يؤيد رأيه ويقويه.

وبعد فقد اجتهدت في تحقيق النص وإخراجه كما أراده مؤلفه، ونسبت الأقوال إلى أصحابها بقدر ما أسعفتني المصادر والمراجع المتوفرة لدي، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس أقوال العرب والأمثال

٤- فهرس الشواهد الشعرية

٥- فهرس أجزاء الأبيات

٦- فهرس الأرجاز

٧- فهرس الأعلام

٨- فهرس القبائل والأمم والطوائف

٩- فهرس الكتب الواردة في المتن

١٠- فهرس الأماكن والبقاع

١١- فهرس المصادر والمراجع

١٢- فهرس محتويات الرسالة

١ ــ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة الفَاتِحَة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾	٢	١٠٣٦
﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	٧	٧٨٨

سورة البقرة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	٦	٢٩٢
﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾	١٠	١٩٣
﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾	١٢	٨٥٥
﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾	٢٦	٢١٢
﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾	٦٠	٤٦٨
﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾	٦٥	٤٧٠
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٨٣	٨٥٩
﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾	١٢٤	١٧٣
﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾	١٣٥	٧٣٦
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾	١٤٣	١٠٥، ٤٧٤، ٥٣٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾	١٤٣	١٤٣، ٢٠٠
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾	١٤٩	٦٩٥
﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	١٧٥	٢٤٨، ٢٥٠
﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ﴾	١٧٧	٧٤٦
﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٣٩٦
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٢٩٢
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾	١٨٥	١٠٧٧
﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦	٧٠٦
﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾	١٩٨	١٠٠١
﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	٨٨٠
﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	٢١٧	٧٤٣
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	٢٢١	٣٠٤، ٣٠٧
﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا﴾	٢٣٠	٤٧٧
﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٨٦٠
﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾	٢٨٠	٤٠٢
﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٢٨١	٦٩٧

سورة آل عِمران

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٧٦٥، ٧٨٢
﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	١٥٤	٣١٠، ٣٤٠
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٤٠٠، ٧٦٨

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۚ﴾	١٨٠	١٠١٩

سورة النِّساء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	١	٧٤٦
﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾	١	٧٤٣
﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	١٩٥، ٩٤٩، ٩٥١
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٧٨٧
﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٥٤٢
﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾	١٢٧	٧٤٣، ٧٤٦
﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ﴾	١٣٥	٧٥٤
﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾		٧٤٣
﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْۚ﴾	١٧١	٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠

سورة المائدة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾	٦	٨٦٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	٥٤	٧٢٧
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ﴾	١١٩	٦٩١

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأنعام		
﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾	١	١٠٤، ١٠٥
﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٢	٧٩٠
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾	٥٣	١٠٧٦
﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْۖ﴾	٥٤	٣٠٦
﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾	٧١	٩٧٥
﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾	١٥٠	١٠٥٠
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	٢١٢
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾	١٥٥	٧٢٦
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٧٣	١٦٥، ١٦٩، ١٧٥
سورة الأعراف		
﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾	٤	٦٨٤، ٧١٢، ٧٣٣
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ﴾	٢٦	٣١٨
﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْۚ﴾	٤٦	٣٠٦
﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾	١٢٧	١٠٢
﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾	١٥٠	٩٧٥
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ﴾	١٧٢	١٠٣٩
سورة الأنفال		
﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾	٣٢	٦٠٣، ٥٨٢
﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٣٧	١٠٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾	٦٠	٤٧١
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً﴾	٨٥	١١١٠

سورة التّوبَة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾	٦	٣٥٣، ٣٧٠، ٨٧٨، ٨٩٢
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾	٣٠	٩٨٥، ٩٩٦، ٧٩٩
﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾	٣٦	٩٣٤، ٩٣٥
﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾	٤٢	١٠٢٩
﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾	٦٢	٧٥٣، ٧٥٤
﴿مَن يُؤۡمِنُ﴾	٩٩	١٠٦٧
﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾	١٠٨	٦٣٦
﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾	١١٧	٣٦٠
﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾	١٢٨	٧٢٧

سورة يُونس

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	١٨	٣٥٢
﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ﴾	٢٧	٢٢٠، ٦٥٢
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	٥٨	٨٨٦
﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	٧١	٥٤٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾	٨٩	٥٤٣، ١٠٩٢، ١١١١

سورة هود

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨	٤٠٥، ٨٣٧، ٨٥٥
﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾	٧٣	٨٣٧
﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾	١٠٨	٤٥٠، ٨٤٥، ٧٦٨

سورة يُوسُف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ﴾	٤	١١٠٢، ١١٠٣
﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾	١٠	٧٦١
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾	٢٩	٥٩٠
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	٤٦٨، ٤٦٩
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	٨٢	٦٨٤، ٩٨٩، ١٠٠١
﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٤٠٣
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٩٦	٨٦٥

سورة الرّعد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿الٓمٓر﴾	١	١٠٠٣
﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم﴾	٢٤	٣٠٦
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	٤٣	٢٦٣، ٢٦٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة إبراهيم		
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	٤٧	١٦٥
سورة الحِجر		
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾	٢٠	٧٢٦، ٧٤٣، ٧٤٧
﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	٩٤	٢١٨
سورة النّحل		
﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾	٦٦	٨٢٩
﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾	٧٠	١٠٧٦
﴿رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾	٧٣	١٠٦٩
﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾	٨١	١٠٤
﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾	٩١	٧٦٧
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾	٩٨	٧٣٣
سورة الإسرَاء		
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾	٢٣	٥٠٩
﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾	٤٢	١٠٦٦
﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾	٧٦	٨٦٦
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	٩٦	٢٦٤
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٦٨٩

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الكهف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾	٣٣	٦٧٥
﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾	٣٥	٤٧٧
﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾	٦٥	٥٣٧
﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾	٩٤	٩٧٤
﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	٧٩٨، ٨٠٥، ٨٣٣
﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى﴾	١٠٢	٤٧٧

سورة مريَم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كٓهيعٓصٓ ①﴾	١	١٠٠٣
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾	٤	١٠٦٦
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	١١١٠
﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	٤٠١
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٢٦٣، ٢٦٦، ٨٣٣
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾	٦٥	١٠٤
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ٦٩﴾	٦٩	٢١١، ١٠٢٢
﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾	٧٥	٢٦٠

سورة طه

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾	١٠	١٠٩٥
﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٢	٩٤٠
﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ٨٢﴾	٨٢	٧٣٥

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الأنبياء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	٣	١٠١٩
﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾	١٥	٤٠٩
﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾	٥٠	٧٢٦
﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾	٦٠	١٠٤٤
﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾	٦٧	٩٣٢
﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾	٧٩	٦٨٨، ٧٨٥
﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	٢٨٠، ٢٨٢

سورة الحَجّ

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٣٠	٦٣٧
﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾	٣٦	١٠٦٦
﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾	٤٠	٩٥٢
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾	٤٦	٣٤٥، ٣٦٢، ١٠٨١

سورة المؤمنون

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	٣٣	٢١٨
﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾	١١٧	٩٣٦

سورة النُّور

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾	٣٥	٧٩٢
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾	٣٦	١٣٤
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾	٤٥	١٩٩

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾	٦٢	١٠٦٨، ١٠٦٩
﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾	٦٣	٦٢١، ٨٩٢، ٩٠٩
سورة الفُرقان		
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	٢١٤
سورة الشُّعَرَاء		
﴿طسٓمٓ ۝١﴾	١	١٠٠٤
﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٢٣	١٩٦
﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	٢٤	١٩٦
﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾	٦٣	٧٥٤، ٧٥٥
﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾	١٦٦	٥٥٣
سورة النَّمل		
﴿طسٓۚ﴾	١	١٠٠٤
﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾	٢٥	٢٤٦
﴿أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾	٣٣	٦٧٧
﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾	٥٥	٥٥٣
﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٧٦٨
﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾	٨٧	٩١٧
سورة القَصَص		
﴿طسٓمٓ ۝١﴾	١	١٠٠٤
﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾	٥٥	٣٠٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الرُّوم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	٤	٦٨٥
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٨٩٢

سورة لقمان

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾	٢٧	٣٧٤، ٣٩٠

سورة السَّجدة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾	١ ـ ٢	٨٣٨

سورة الأحزاب

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾	٦	٣١٣
﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾	١٨	٦٢١، ٩٠٩
﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	١٨	١٠٥٠
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾	٢١	٧٩٠
﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾	٣١	٢٢٣
﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾	٥٦	١٠٩

سورة سبإ

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾	٩	١٠٧٥
﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾	١٣	٩٥٢

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾	١٦	٦٧٧
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٦٢٧
﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	٣٣	٣٢٩، ٦٨٣

سورة فَاطِر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	١	٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤٥، ٩٤٨، ٩٤٩
﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٣١	٥٢٦

سورة يس

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾	٨١	٦٥٣

سورة الصَّافات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾	١٠٤	٧٥٥
﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾	١٤٧	٧٣٦

سورة ص

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾	٤٤	٢٣٨
﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾	٧٥	١٨٤، ١٩٧
﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا﴾	٦	٧٥٥

سورة الزُّمَر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٣	١٩٩
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾	٦٤	٨٥٩
﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	٧٣	٣٠٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة غَافر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ①﴾	١	١٠٠٤
﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾	٢٨	٧٢٦
﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾	٤٨	٧٨٥

سورة فصلت

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ①﴾	١	١٠٠٤

سورة الشّورى

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ①﴾	١	١٠٠٤
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾	١١	٦٤٥، ٦٤٦

سورة الزّخرُف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ①﴾	١	١٠٠٤
﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾	١٩	١٠٥
﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَـٰتٍ﴾	٣٢	٦٨٩، ٧٦٦، ٧٨٥
﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾	٣٣	٧٣٠

سورة الدخان

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ①﴾	١	١٠٠٤

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الجَاثيَة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾	٤	٧٥٧، ٧٦٠
﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾	٥	٦٥٨، ٧٥٧، ٧٦٠
﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٦٥٨، ٧٥٧، ٧٦٠

سورة الأحقاف

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿حمٓ ﴿١﴾﴾	١	١٠٠٤
﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾	١٢	٥٢٦
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٣٦٧
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾	٣٣	٦٥٣

سورة محَمَّد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾	٦	٤٧١
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	٢١	٣١٠

سورة الفتح

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	٢٨	٢٦٣

سورة ق

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾	١٧	٥٣١

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾	١٨	٥٣١
﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	١٦٤
﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾	٣٧	٤٠١

سورة الذّاريات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	٢٣	٢٦٧، ١٠٢١

سورة النّجْم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾﴾	٦	٧٤٨
﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾﴾	٧	٧٤٨

سورة القَمَر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	٥٤٨
﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾	٦	٩٦١

سورة الرَّحمن

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾	٦، ٧	٣٨٠
﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾	٤١	٤٧١
﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾	٤٨	٦٧٧

سورة الحَديد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾	١٨	٧٣٢

سورة المجَادلة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾	١٩	١٠٦٧

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الجُمُعَة		
﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾	٣	٩٣٦
سورة المنَافِقون		
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾	٥	٨٣٣
سورة الطلاق		
﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾	٤	٦٧٧
سورة المُلك		
﴿ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾	١٥	١٠٦٩
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	١٩	٧٣٢
سورة الحَاقَّة		
﴿ٱلْحَاقَّةُ (١) مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾	٢	٣١٧
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ (١٣)﴾	١٣	٢٨٤
﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	٧٠٦
﴿هَاؤُمُ ٱقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾	١٩	٧٩٨، ٨٠٥، ٨٠٠، ٨٣٣
سورة المعارج		
﴿لَظَىٰ﴾	١٥	٩٩١
﴿نَزَّاعَةً﴾	١٦	٩٩١

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة نُوح		
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾	١٧	٢٤٢
سورة المُزمّل		
﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾	٢٠	٤٧١
﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا﴾	١٥	١٠٥٦
﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾	١٦	١٠٥٦
سورة المدَّثِّر		
﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	٩١٨
سورة القِيَامَة		
﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾	٣١	٣٢٦
﴿ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٩٣١
سورة الإنسَان		
﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا﴾	٤	٩٥٥
﴿قَوَارِيرَاْ﴾	١٦	٩٥٥
سورة النبإ		
﴿جَزَآءٗ مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا﴾	٣٦	٦٧٩
سورة النازعات		
﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٦	٩٤٠

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة عَبَسَ

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٢٤٩
﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	١٠٦٩

سورة التكوير

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٤٧٠

سورة المطفِّفِين

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾	٣٦	١٠٧١

سورة الطَّارق

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾﴾	١٧	٧٤٨

سورة الفَجر

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿دَكًّا دَكًّا﴾	٢١	٧٦٧

سورة البَلَد

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾	٦	٩٤٠
﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٧٣٥
﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٧٣٥
﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾	١٥	٧٣٥
﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾	١٦	٧٣٥
﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	١٧	٧٣٥

سورة الشَّمس

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴿٥﴾ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴿٦﴾﴾	٥، ٦	١٩٥، ١٩٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الضّحى		
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾	٥	٤١٩
سورة الشّرح		
﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾	٥	٦٧٣، ١٠٤٣، ١٠٥٦
سورة القَدر		
﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾	٥	٦٣٩
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾	١	١٠٢٠
سورة القَارعَة		
﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾	١، ٢	٣١٧
﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩﴾	٩	٩١٨
سورة الكافرون		
﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾	٣	١٩٦
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾	١، ٢	١٧١، ٣٦٠، ٩٩٧، ١٠١٨

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر	٥٠٦
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٣٤٣
أمر بمعروف صدقة	٣٠٨
أنا أفصح العرب بيد أني من قريش	٦٧٤
أن زيد الخيل وفد على النبيﷺ فأكرمه وقال له ما اسمك؟ فقال زيد الخيل فقال له النبيﷺ بل أنت زيد الخير	٤٩٨
روى أن النبيﷺ سئل عن سبحان الله فقال: انكاف الله من كل سوء، وفسره فقال: إنك نزهته عما يستنكف منه	٥٢٩
إن كان رسول اللهﷺ يبعثنا وما لنا من طعام إلا السلف التمر	٤٥٩
شكونا إلى رسول اللهﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يشكنا	١٣١
فجاء فرس له سابقاً	٥٤٠
لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم	٣٢٨
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه	٣٨٩
والأيم تعرب عن نفسها	١٣١
يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج	٥١٢

لتأخذوا مصافكم ٨٦٦
لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان ١١٠٠
لن يغلب عسر يسرين ١٠٥٦
من يعذرني من أناس ٨٤٣

٣ ـ فهرس أقوال العرب والأمثال

القول أو المثل	رقم الصفحة
اذهب بذي تسلم	٦٩٦
استوى الماء والخشبة	٥٥٥
اطرق كرا أن النعام في القرى	٥٩١
أقل رجل يقول ذاك	٢٩٤
أقوم به، أبيع به	٢٦٠
أكلوني البراغيث	٥٢٠، ١١٠١، ١١١١
إن مضى عير فعير في الرباط	٣١١
أنه أمة الله ذاهبة	٣٧٩
أنهم ذاهبون أجمعون	٣١٦
ثماني حجج حججتهن ببيت الله	٢٧٨
تمرة خير من جرادة	٣٠٧، ٣٠٨
إنا معشر الصعاليك لا طاقة لنا بالمروءة	٨٣٧
جاد القوم قضهم بقضيضهم	٧٧٩
جوعان نوعان	٧٢٠

القول أو المثل	رقم الصفحة
أقرب ما يكون العبد من ربه	٣٤٣
حكمك مسمطاً	٣٥٣
خير عافاك الله	٦٣٤
زيد فوجد	٣٦٥
سبحان ما سبح الرعد بحمده	١٩٦
سبحان ما سخركن لنا	١٩٦، ١٩٧
سمع وطاعة	٣٥٥
السمن منوان بدرهم	٣٠٤
شرا هر ذا ناب	٣٠٧
شيء ما جاء بك	٣٠٧
شيطان ليطان	٣٠٩
صبأ عمر	٣٠٩
ضعيف عاذ بقر بقرملة	٣٠٥
فلا وذو وبيته في السماء	٢٠٣
في ذمتي لأفعلن	٣٥٥
قال فلانه	٢٤٠
قضية ولا أبا الحسن	٦١٧
قطع الله يد ورجل من قالها	٦٢٤، ٦٨٩
كل رجل وضيعته	٢٩٥
كل شاة وسخلتها	٦٤١

القول أو المثل	رقم الصفحة
لا أباك	
لا أبا لك ولا غلام لك	٦٦٨
لله دره فارساً	٥٤٩
لذو الرمة أشهر منهُ غيلاناً	٣٤٠
لم يوجد كان مثلهم	٣٩٩
ليس الطيب إلا المسك	٣٩٧، ٣٩٨
ليس خلق لله أشعر منه	٣٩٧
ما أحيسن زيداً	٢٥٩
ما أحسنني	٢٥٨
ما أنا بالذي قائل لك سوءاً	٢١٢
ما جاءت حاجتك	٣٩٦
مسألة خير من بطالة	٣٠٧
من كان أخاك	٣٩٦
من كان أمك	٣٩٦
مه رجل اختار لنفسه أمراً فما تريدون	٣٠٩
هو أعرف من المائح باست الماتح	٥١٣
ما كل سوداء تمرة	٧٥٩
ما هي بنعم الولد	٢٣٧
نحن العرب أقرى الناس	٨٣٧
نعم السير على بئس البعير	٢٣٧
هذا جحر ضب خرب	٨١٢

٤ ـ فهرس الشواهد الشعرية

حرف الهمزة

البيت		بحره	رقم الصفحة
إذا كان الشتاء فأدفئوني	فإن الشيخ يهدمه الشتاء	الوافر	٤٠١
كأن سبيئة من بيت رأسي	يكون مزاجها عسل وماء	الوافر	٤١٠

حرف الباء

البيت		بحره	رقم الصفحة
عجبت لتلك قضية وأقامتي	فيكم على تلك القضية أعجب	الكامل	٢١٨
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب	الطويل	٥٥٢
ولكن ويافي أبوه وأمه	يجوز ران يعصرن السليط أقاربه	الطويل	٥٢٠
أهابك إجلالاً وما بك قدرة	عليّ ولكن ملء عين حبيبها	الطويل	٣٥٦
مشائم ليسوا مصاحين عشيرة	ولا ناعب الآبيين غرابها	الطويل	١٥٤
يسر المرء ما ذهب الليالي	وما كان ذهابهن له ذهابا	الوافر	١٩٤

البيت		بحره	رقم الصفحة
فلو ولدت فقيرة جرو كلب	لسُبَّ بذلك الجرو والكلابا	الوافر	٢٨١
ألا ليت شعري هل يلومن قومه	زهيراً على ما جر من كل جانب	الطويل	١٧٦
كلاهما حين جد الجري بينهما	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	البسيط	٦٧٥
سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب	الوافر	٤٠٠
فلما دخلناه وأضفنا ظهورنا	إلى كل جاري جديد مشطب	الطويل	٦٦٤
وتصهل في مثل جوف الطوى	صهيلاً بيين للمعرب	المتقارب	١٣١
حيال لأم السلسبيل ودونه	مسيرة شهر للبريد المذبذب	الطويل	٣٤٨

حرف التاء

البيت		بحره	رقم الصفحة
حنت نوار ولات هنا حنت	وبدا الذي كانت أجنت	الكامل	٤٣٦

حرف الجيم

البيت		بحره	رقم الصفحة
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا	تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا	الطويل	١٥٦
أعوذ بالله وآياته	من باب من يعلق من خارج	السريع	٢١٦

حرف الحاء

البيت		بحره	رقم الصفحة
وبعد غد يا لهف نفسي على غد	إذا راح أصحابي ولست برائح	الطويل	٣٥٠

البيت		بحره	رقم الصفحة

حرف الدال

البيت		بحره	رقم الصفحة
ولو أن ما عالجت لين فؤادها	فقسا استلين به للآن الجملد	الكامل	٢١٨
فذو الماء يؤتى ماله دون عرضه	لما نابه والطارق اليتعهد	الطويل	٢٠٨
مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم	قال الذي سألوه أمسى لمجهودا	البسيط	٤٤٤
لسنا كمن حلت أياد دارها	تكريت تمنع حبها أن يحصدا	الكامل	٢٢١
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد	الطويل	٣٥٧
قالت أمامة لما جئت زائرها	هلا رميت ببعض الأسهم السود	البسيط	٣٢٦
لا در درك قد رميتهم لولا	حددت ولا عذري لمحدود	البسيط	٣٢٦
كسا حلمة ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقي نداه ذا الندى في ذرا المجد	الطويل	١٧٦ ـ ٨٠٧
من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بني معد	الوافر	٢٠٨

حرف الراء

البيت		بحره	رقم الصفحة
فأقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب لبست وثوب أجر	المتقارب	٣٠٨
وما نفعت أعماله المرء راجياً	جزاء عليها من سوى من له الأمر	الطويل	١٧٥
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار	البسيط	١٧٥

البيت		بحره	رقم الصفحة
لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت	أبناء يعصر حيث اضطرها القدر	البسيط	٢١٧
لهفي عليك للهفة من خائف	يرجو جوارك حين لات مجير	الكامل	٤٣٠
وغبراء يحمى دونها ما ورائها	ولا يختبطها الدهر إلا المخاطر	الطويل	٦٧٣
فكان مجني دون من كنت أتقى	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	الطويل	٢٣٠
لما رأى طالوبه مصعباً زعروا	وكان لو ساعد المقدور ينتصر	البسيط	١٧٦
وأني لرام نظرة قبل التي	لعلي وإن شطت نواها أزورها	الطويل	٢٠٥
أتاها والحوادث جمة	بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	الطويل	٦٥٢
فليس بمعروف لنا أن تردها	صحاحاً ولا مستنكر أن تعقرا	الطويل	٦٥٨
ألا طرقت رجال القوم ليلى	فأبعد دار مرتحل مزارا	الوافر	٢٦٤
وتسخن ليلة لا يستطيع	ماحا بها الكلب إلا هريرا	المتقارب	٦٩٧
فذلك أن يلق المنية يلقها	حميداً وأن يستغن يوماً فأجدر	الطويل	٢٦٧
عهدي بها في الحي قد سربلت	بيضا مثل المهرة الضامر	السريع	٣٤٤
لا تشربن لبن البعير وعندنا	ماء الزجاجة واكف المعصار	الكامل	٢٣٩

البيت		بحره	رقم الصفحة
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم	وهل يعذب إلا الله بالنار	البسيط	١٨٣
فقال فريق القوم لما نشدتهم	نعم وفريق لا عين الله ما ندري	الطويل	٦٥٩

حرف السين

البيت		بحره	رقم الصفحة
وأما لهفك من تذكر عهدها	لعلى شفا يأس وإن لم ييأس	الطويل	٤٥٢

حرف الضاد

البيت		بحره	رقم الصفحة
بتيهاً قفر والمطي كأنها	ثقطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	الطويل	٤٠٠
على أنها تعفو الكلام وإنما	نؤكل بالأدنى وإن جل ما يمضي	الطويل	٣٦٢

حرف العين

البيت		بحره	رقم الصفحة
فإن يك جثماني بأرض سواكم	فإن فؤادي عندك الدهر أجمع	الطويل	٣١٦
منا الذي اختير الرجال سماحة	وجودا إذا هب الرياح الزعازع	الطويل	٢٨٧
لعمرك ما يدري الطوارق بالحصا	ولا زاجراً الطير بالله صانع	الطويل	١٩٤
أحين اصطيائي أن سكت وأنني	لفي شغل عن دخلي اليتتبع	الطويل	٢٠٨
ففي قبل التفرق يا ضباعا	ولا يك موقف منك الوداعا	الوافر	٤٠٩
هجوت زبان ثم جئت معتذراً	من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	البسيط	١٥٠

البيت		بحره	رقم الصفحة
لـمـا رأى أصـحـابـه مـصـعـبـاً	أدى إلـيـه صـاعـا بـصـاع	السريع	١٧٧

حرف الفاء

فقالت حنان ما أنى بك هاهنا	أذو نسب أم أنت بالحي عارف	الطويل	٣٥٥
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنفاد الصياريف	البسيط	١٦٨

حرف القاف

أحـق أن جـيـرتـنـا اسـتـقـلـوا	فـبـيـنـنـا وبـيـنـهـم فـريـق	الوافر	٤٣٩

حرف اللام

إذا مـا أتـيـت بـنـي مـالـك	فـسـلـم عـلـى أيـهـم أفـضـل	الخفيف	٢١١
وهل ينبت الخطى إلا وشيحه	وتغرس إلا في منابتها النخل	البسيط	١٨١
إن وجـدت الـكـريـم يـمـنـع	أحياناً وما أن بدا يعد بخيلا	الخفيف	٤٦٠
ما عاب إلا لئم فعل ذي كرم	ولا هـجـا قـط إلا جـبـا بـطـلا	الخفيف	١٨٢
وما شننا خرفاء واهية الكلى تـردد فـيـهـا شـوؤهـا وشـعـاعـهـا	سقا بهما ساق ولما تبللا فأحسن وأزين لامرىء أن تسربلا	الطويل	١٨٢
فـألـفـيـتـه غـيـر مـسـتـعـتـب	ولا ذاكـر أي إلا قـلـيـلا	المتقارب	١٧١ ـ ٩٨٥

البيت		بحره	رقم الصفحة
تساور سواراً إلى المجد والعلا	وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا	الطويل	٣٥٥
لما أبى إلا جماحا فؤاده	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل	الوافر	١٨١
ولولات يحسبون الحلم عجزا	لما دعم المسيئون احتمالي	الوافر	٣٢٧
لا تنعتن الحرب أني لك	الينذر من نيرانها فاصطلى	السريع	٢٠٧
ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي	وهل ينعمن من كان في العصر الخالي	الطويل	١٩٨
يسقوهن من ورد البريص عليهم	يروي يصفق بالرحيق السلسل	الكامل	٦٨٣
ألا زعمت أسماء أن لا أحبها	فقلت بلى لولا ينازعني شغلي	الطويل	٣٢٥

حرف الميم

البيت		بحره	رقم الصفحة
ألا يا نخلة من ذات عرق	عليك ورحمة الله السلام	الوافر	٥٥٥ ـ ٧٥١
عهدي بها الحي الجميع وفيهم	قبل التفرق ميسر وندام	الوافر	٣٤٣
أو كلما وردت عكاظ قبيلة	بعثوا إلى عريفهم يتوسم	الكامل	٤٧١
للفتى عقل يعيش به	حيث تهدي ساقه قدمه	المديد	٦٩٤
فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	عيشة أناء الديار وشامها	الطويل	١٨٢

البيت		بحره	رقم الصفحة
تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف بابي كلامها	الكامل	١٨١
ولو أن مجداً أخلد الدهور واحداً	من الناس أبقى مجده الدهء مطمعا	الطويل	١٧٥
لذلك أدنى حبلى مكانه	وأوصى به أن لا يهان ويكرما	الطويل	٤٦٢
غير لاه عداك فاطرح اللهو	ولا تغترر بعارض سلم	خفيف	
وأنا الذي قتلت بكرا بالغنا	وتركت تغلب غير ذات سنام	الطويل	٢٢٥
فطعنهم حيث أنخنا بعد ضربهم	ببيض مواض حيث لم العمائم	الطويل	٦٩٣
وأنا الذي عرفت معد فضله	ونشدت عن حجر ابن أم قطام	الكامل	٢٢٦

حرف النون

البيت		بحره	رقم الصفحة
دعتني أخاها بعد ما كان بيننا	من الأمر ما لم يفعل الأخوان	الطويل	٤٨٤
خير اقترابي من المولى حليف رضا	وشر بعدي عنه وهو غضبان	الطويل	٣٤٤
سريت بهم حتى تكل مطيهم	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	الطويل	٦٣٩
غير مأسوف على زمن	ينتضى بالهم والحزن	مديد	٢٩٥
قلما يبرح المطيع هواه	كلفا ذا صبابة وشجون	الخفيف	٦٤٤

البيت		بحره	رقم الصفحة
يطعن بحوذي المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسي الكنائن	الطويل	١٦٨

حرف الياء

البيت		بحره	رقم الصفحة
بدالي أني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا	الطويل	١٥٤
ألا هل لي ريا سبيل وساعة	تكلمني فيها من الدهر خاليا		
فأشفي نفسي من تباريح ما بها	فإن كلاميها شفاء لما بيا	الطويل	١٠٨
فخلت سواد القلب لا أنا باغيا	سوادها ولا عن حبها متراخيا	الطويل	٤٣٢
وتضحك مني شيمة عبشمية	كأن لم ترى قبلي شيخاً يمانيا	الطويل	١٥١
فلما حان نصف الليل هنا	وهنا نصف قسم السوي		٤٣٤

٥ ـ فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

جزء البيت	بحره	رقم الصفحة
أَانْ رَأَتْ رجُلاً أَعْشى	البسيط	١٠٨٧
أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحقون	الطويل	٨٠٥
أُحادَ أَمْ سُدَاسُ في أُحادِ	الوافر	٩٤٦
إذا ما مِثْلَهم بَشَرُ	البسيط	٤٢١
أزيدُ أَخَا وَرْقَاء	الطويل	٥٩٣
أَقْوَينَ من حجج ومن دهر	الكامل	٦٣٦
أنا سَيْفُ العشيرة...	الوافر	٧٩١
إنِّي لعند أذى المولى	البسيط	٤٤٩
بِما لاَقَتْ لَبُون بني زِيادِ	الطويل	٦٥١
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا	الطويل	١٠٣٨
بني غُدَانة ما إنْ أَنْتُم ذَهَبا	البسيط	٤٢٣
تَطاوَلَ لَيْلُكِ بِإِثْمدِ	المتقارب	٩٥٣
... تَفْدِ نَفْسَكَ	الوافر	٨٨٧
... بـ(جونتا) مُصْطَلاهُما...	-	٥١٨
... حَيثُ لِيِّ العَمَائِم	الطويل	٣٣٤
... دَعْ عَنْكَ نَهباً...	الطويل	٦٣٠
ذبابٌ تَبَغّيَّ الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ	الطويل	٩٥٠

جزء البيت	بحره	رقم الصفحة
ذَا الرُّمة أَشْهر منه غيلانا	الطويل	٣٤١
رَسْمُ دار وقَفْتُ في طَلَلِهْ	المنسرح	٦٥٨
... زَجَّ القَلُوص أبي مزَاده	الكامل	١٦٦
سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلَ	الطويل	٨٠٠
سُبحان منْ علقمة الفاخر	السريع	٥٢٩
... سُيوفُ بَني طُغْج	الطويل	٩٩٤
طَلَبُوا صُلْحنا ولاتَ أوان	الخفيف	٤٣٧
العاطِفون تَحينَ ما مِنْ عَاطف	الكامل	٤٣٠
عذيرَ الحيِّ مِنْ عُدوان	الهزج	٨٤٢
عَلَيهِ مِنَ اللؤم سِرْواله	المتقارب	٩٦٨
عُمُ بن سُليمان	-	٦١٠
عِنْدي اصْطِبارَ وشَكْوَى...	البسيط	٣١٠
فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْها فَلاَ صَبْرَا	الطويل	٣١٨
فَأَمَّا الصدور لاَ صُدُورَ...	الطويل	٣١٨
فَأَمَّا القِتَال لاَ قِتَالَ لديكم	الطويل	٣١٨
فَأَنْتَ أبْيَضُهم...	البسيط	٢٥١
... فأستريحا...	الوافر	٨٧٢
فَرحَنا بِكَابْنِ الماءِ يَجْنُب وسْطَنَا	الطويل	٦٤٧
فَرِيشي مِنْكم وهَوَايَ مَعْكُم	الوافر	٦٧٣
فَسَاغَ لي الشرابُ وكُنْتُ قَبْلا	الوافر	٦٨٥
فَسِيَّان لاَ حَمْد لديكَ وَلاَ ذَمُّ	الطويل	٨٠٠
فَلَمْ تَمْنَع وَلَمْ تُعْطِ نَائِلاَ	الطويل	٨٠٠
فَنَدْلاً زُريقُ المال نَدْل الثَّعالبِ	الطويل	٨٨٩
فَوَالله لَوْلا اللَّهُ تُخْشَى عَواقبهُ	الطويل	٣٢٣

جزء البيت	بحره	رقم الصفحة
فَوَاللَّه لَوْلاَ اللَّهُ لاَ شيءَ غيرُه	الطويل	٣٢٣
... قَعيدك الله...	الطويل	٥٣١
كَأَنَّ أَبَا مُوسَى عَشية أَذْرُح	الطويل	٩٥٣
كَمَا خُطَّ الكتاب بكَفٍّ يوماً	الوافر	١٦٦
لَأجدَرْ مِثْلُ ذَلِكَ...	الوافر	٢٦٤
لاَ أباكَ تُخوِّفيني...	الوافر	٦٢٥
لاَتَ هِنَّا ذِكْرى جُبَيْرَة	الخفيف	٤٣٣
لاه ابن عُمّك...	الطويل	٦٣٢
لُعَاب الأَفَاعِي القَاتلات لُعَابُه	-	٣٥٨
لَهِنَّك مِنْ بَرْق عَليَّ كَرِيمُ	الطويل	٤٥١
لَهِنَّكِ مِن عَبْسِيةٍ لَوسيمَةٌ	الطويل	٤٤٥، ٤٥٢
لَوْلاَ اصطبار لأودى...	البسيط	٣١١
له صَريفٌ صَريفَ القعو	البسيط	٩٠٤
مَتَى أَنْتَ عن ذُهْلية القوم	-	٣٥٨
مَضَتْ سَنة...	الوافر	٦٩٧
نَدِم البغاة ولاتَ سَاعَة...	الكامل	٤٣٦
هُم الآمرون الخيْرَ وَالفَاعلُونه	الطويل	٤٨٧
... وإذْ ما مثلهم بَشَرُ	البسيط	٤٢١
وَاحِدُ أُمّه...	الطويل	٦٦٨
وبِئْري ذُو حَفَرتُ...	الوافر	٢٠٣
وَجُرْحُ اللِّسَانِ...	-	١١١
وَرَمْلٍ كَأَوْرَاك العَذَارى...	الطويل	١٧٧
وَشِفَاءُ غَيِّك خَابِراً...	الكامل	٨٥٨
وقَائلة خَوْلاَنُ...	الطويل	٣٦٥

جزء البيت	بحره	رقم الصفحة
... وَكَأنْ قَدِ...	الكامل	٨٨٥
ولَقَدْ قَتَلْتُهم ثُناءَ وَمَوْحَدا	الكامل	٩٥٠
ولاَ أَرْض أَبْقَلَ...	المتقارب	٧٦٢
... وَلكنني من حُبِّها لعميد	الطويل	٤٤٣
... ومَا بالحُرِّ أَنْتَ...	الوافر	٦٥٣
وَمَا الدَّهر إلاَّ مجنوناً...	الطويل	٤٢٠
... وَمَا كِدْتُ آئباً...	الطويل	٢٧٣
وَيَوْماً شَهِدْناه...	الطويل	٢٧٨
يَامَا أُمَيْلحَ...	البسيط	٢٥٨
يأتي الظُّلامة النَّوفَلُ الزُّفَرُ	البسيط	٩٤٠

٦ ـ فهرس الرجز

القافية	الصفحة
الرقبَة	٤٤٥
المحلج	١٦٧
أُخَزْ	٥٥٩
شَرَّا	٧٥٨
سَطْرَا	٧٩٥
قُصُورِها	٧١٧
الدائِس	١٦٧
خَمْسَا	١٠٢٧
أَجْمَعَا	٧٧٤، ٧٧٥
أَكْتَعَا	٧٧٤
تَمَلَّق	١٥١
ذاكا	٣٤٤
الجَمَلْ	٨٣٧
المرمَلِ	٨١٢
المنَهَّم	٦٤٦
كَادَ وَلَمْ	٨٨٦
خَضَّمَا	٩٢٩
الرَّواسِمَا	١٠٤٢
يُؤَثْفَين	٦٤٧
قَطْنِي	١٢٩
حِسَانُ	٩٦١
الذُّرَّفَنْ	٩٦٥
سُرَا	١٠٩٦
الأمنكب	١٠٩٢
مُطَّرَدَا	٧٧٤
حَشْوَر	٧٤٥
نَضرا	٧٩٥
بالكُرُورِ	٩٥٤
حَيْذَرَه	٢٢٥
أَمْسَا	١٠٢٧
اصْبَع	٧٧٣
أَجْمَعُ	٧٧٥
طالِعَا	٣٣٤، ٦٩٤
المخترق	١٣٤
مُبَارَكا	١١٦
حَوَاصِلُه	٨٢٩
اللَّهُمَّ	٦٠٢
المَناسِمَ	٧٥٨
بَقَّمُهْ	٩٢٨
قَيِّمَا	٩٢٩
الطَّعَيِّم	١٠٧٢
سِنِّي	٧٦٩
أَيَّا مِنينا	٩٥٤
ثَمانُ	٩٦١
تُقْضَنْ	٩٦٥

٧ ـ فهرس الأعلام

الأبذي: ٤٥٠

إبراهيم عليه السلام: ٣٢٤

الأحمر: ٣٨٥

الأخفش: ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٨٧، ٣١٠، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٣٨، ٣٦٥، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٤٩، ٤٧٧، ٥٠٦، ٥٣٦، ٥٦٩، ٦٢٨، ٦٦١، ٦٩٤، ٧٣٠، ٧٥٦، ٧٦٣، ٧٧٣، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٢، ٨٦٥، ٩٠٠، ٩٢٧، ٩٣١، ٩٤٢، ٩٥٥، ٩٦٠، ٩٦٩، ٩٧١، ٩٨٠، ٩٨٤، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩٣، ١٠٠٩، ١٠١٨، ١٠٢٣، ١٠٧٨، ١٠٨٢، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١١٠٥

الأزهري: ٥٠٩

الأعشى: ٤٣٣

امرؤ القيس: ١٩٨، ٦٥٢، ٦٦٧، ٩٨٣

ابن الأنباري: ١٨٠، ٤٤٧، ٥٠٩

ابن بابشاذ: ٣٨١، ٦٧٠، ٩٣٥، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٧٩، ٩٨٠

ابن الباذش: ١١٠، ١٢٦

ابن بري: ٧٥٢

البغدادي: ٦٥ ـ ٨٠٥

البطليوسي: ٣٣٢

أبو بكر الصديق (رضي الله عنه): ٦٠٦

أبو البقاء = العكبري: ٦١١، ٧١٣، ٧٥٣، ٨٥٨
أبو الجراح: ٤٥٠
أحمد بن علوان: ٩٤٥
إسماعيل النيسابوري: ٩٤٥
الأصمعي: ١٠٠١، ١٠٥٠
ابن برهان: ٨٩٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩٣٨، ٩٥٢، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٨٤
تأبط شراً: ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٦٢، ١١٠٤
التبريزي: ٩٧٩
ثابت بن حشرف: ٩٤٣
ثعلب: ٢٣٥، ٧٠٥، ٨٦٨، ١٠٣٥
الجرجاني: ١٢٦، ١٤٦، ٣٠٣، ٣٩٠، ٧٣٨، ٧٦٣، ٨٧٩، ٩٩٥، ١٠٨٧
الجرمي: ٢٥٧، ٣٨٢، ٨٦٩
الجزولي: ١٨٠، ٣٠٦، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩٣، ٨٩٨، ٩٠٢، ١٠١٧، ١٠٢٧
جعفر: ٣٨٥
أبو جعفر النحاس: ٣٢٦
ابن جني: ١٢٨، ١٧٧، ٣٥٨، ٣٧٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٨٨، ٥٨٨، ٧٥٣، ٨١٣، ٨٦٢، ٩٠٠، ٩٦١، ٩٦٦، ٩٩٢، ١٠٢٩، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤
الجوهري: ١٢٦، ٤١٩، ٤٥٧، ٥١٠، ٩٤٥، ١٠٢٦، ١٠٣٥، ١٠٥١، ١٠٥٢
الجلودي: ٩٨٧
حاتم: ٤٩٨
ابن الحاجب: ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٩، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٧٠، ٩٠٢، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٥٥، ٩٩٥، ١٠١٧، ١٠٥١، ١٠٥٢
أبو الحسن الداوودي: ٩٠٧، ٩٢٥، ٩٤٣، ٩٥٤، ٩٦١، ٩٨٩
أبو الحسن الدباج: ١٧

الحطيئة: ٨٥٠
ابن الحمام: ٨٥٠
حمزة: ٧٤٣
خداش بن زهير: ٩٤٤
الحريري: ١٠١، ٩٤٥، ١٠٩٩، ١١٠٠
حسان: ١٧٥، ٤١٠، ٦٨٣، ٩٨١
أبو حنيفة: ٤٧٣
حيان: ٥١٠
ابن خالويه: ٦٣٠
ابن الخباز: ٦١١
ابن خروف: ٣٤١، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٨، ٦١٥، ٦٧٠، ٧٣٩، ٧٨٥، ٨٠٣، ٨٤٦، ٩٢٠، ٩٣٨، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٧٩، ٩٨٩، ٩٩٨، ١٠٨٩
ابن الخشاب: ١٢٦، ٣٥٣، ٦١٩، ٦٣٠، ٧٥٢، ٩٧٤، ٩٩١، ١٠٣٥
أبو الخطاب: ٥٣٣
خلف الأحمر: ١٦٢، ٩٤٥
الخليل: ١٠١، ٤٧٨، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٦، ٦١٨، ٧١٥، ٧٧٧، ٨٤٩، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٨٢، ٨٨٨، ٩١٥، ٩٦١، ٩٦٦، ٩٧٠، ٩٨١، ١٠٢٣، ١٠٤٨، ١١٠٩
خضم بن عمرو: ٩٢٨
الخنساء: ٧١٣
ابن درستويه: ٩٩٠
داوود الظاهري: ٧٣٣
ابن الدهان: ١٦٢، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٢، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨٢٥، ٨٣٢
ذو الرمة: ٦٧٣
الربعي: ٣٨٢

الرماني: ٣٢٢، ٦٤٩، ٨٣٨، ٨٣٩، ٩٢٣، ٩٦٤، ٩٧٠
رؤبة: ٦٣٣، ٦٥٩
ابن الزبير الأسدي: ٦١٧
الزجاج: ٣٠٢، ٤٥٠، ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧٧، ٩٧٩، ٩٩١، ٩٩٨
الزجاجي: ٦٤٩، ٧٨٤، ١٠٢٧
الزمخشري: ١٠١، ٢٤١، ٢٦١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٤٢، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤٨٨، ٥٠٥، ٥٠٩، ٥٤٤، ٥٩٢، ٦١٨، ٦٢١، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥٤، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٩، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٧٣، ٩٠١، ٩٠٩، ٩١٩، ٩٢٤، ٩٥٦، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٨٦، ٩٩٥، ١٠١٧، ١٠٢٧، ١٠٦١، ١٠٨٠، ١٠٨١
أبو زيد الطائي: ٩٦٦
ساعدة بن جؤية: ٩٤٨
سحيم بن وثيل: ٩٣٠
سراج الدين أبو بكر: ١٤٨، ٢٠١، ٩٨٧
السوسي: ١٠٦٨
السخاوي: ٣٨٤، ٧٠٤، ٥٠٩، ٦٨٨، ٧٠٤، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٥٨، ٩٩٨، ١٠٧٢
ابن السراج: ١٤٨، ٣٠٢، ٣٩٧، ٤٥٢، ٧٥٦، ٨٧٤، ٨٩١، ٩٢٠، ٩٣٩، ٩٦٤، ٩٧٢، ٩٨٢، ٩٩٤، ١٠١٧، ١٠٤٠
سعدان: ١٦٢
سيبويه: ١٠٣، ١٥٥، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٨٠، ٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٦، ٥١٨، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٦١، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٥، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧١٥، ٧٢٧،

٧٣٥، ٧٤٧، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٩، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٩، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٧، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٤، ٩٠٧، ٩١٣، ٩١٥، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٧، ٩٤١، ٩٤٨، ٩٥٠، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧٩، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٤، ٩٩٨، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠١١، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٧، ١٠٣٦، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٥١، ١٠٥٥، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧٢، ١٠٨٠، ١٠٨٢، ١٠٨٦، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٠٢، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١١٢

ابن سيدة: ٤٥٨، ٥٠٨، ٥١٠، ١٠٥١

السيرافي: ٣٠٠، ٣٩٧، ٤٥٠، ٤٨٥، ٤٩١، ٥٣٠، ٦٤٢، ٧٧٨، ٧٧٩، ٨٣٥، ٨٣٨، ٨٤٦، ٩١٢، ٩٤١، ٩٦٠، ٩٦٤، ٩٧٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٥٥، ١٠٨٨، ١٠٩٥، ١٠٩٦

ابن الشجري: ٢٣٤، ٤٣٢

الشلوبين: ٤٣٥، ٨٩٨، ٨٩٩

الشاطبي: ١٠٨٧

شمر بن الحارث: ١٠٦٢

شيطان بن حكم الغنوي: ٩٨٢

ابن صفر: ١٠٦٩

طفيل: ٩٨١

الطبري: ٢٦٦

طرفة: ٦٩٤

أبو طالب العبدي: ٧٥٢

عائشة (رضي الله عنها): ٣٢٤

أبو العالية: ٢٦٦

ابن عامر: ١٦٨

عاصم: ٩٩٦

العباس: ٩٨٦

عبد الأول بن عيسى: ٩٤٣

عبد الدايم بن عمر الكناني: ٩٤٥

عبد الغافر بن محمد: ٩٨٧

عبد الله بن أحمد السرخسي: ٩٤٤

علي بن إبراهيم: ٩٤٦

عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه): ٦١٧

أبو عبيد البكري: ٤٩٨

العجاج: ٩٢٨، ٩٣٢، ٩٥٤

ابن عصفور: ١٥، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٤٣، ٤٢١، ٤٣٥، ٢٦٣، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٤٥، ٣٤٨، ٤٠٨، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٩١، ٥٤٥، ٦٠٢، ٦٠٦، ٦١٦، ٦٢٨، ٦٣٦، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٩١، ٧٧٠، ٧١٦، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٦، ٧٣٩، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٧، ٧٧٠، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٩٣، ٨٢٩، ٨٣٦، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٨٧، ٨٩٣، ٨٩٨، ٩٠١، ٩٦٧، ١٠٠٨، ١٠١١، ١٠١٥، ١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٣٤، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٣، ١٠٨٥، ١٠٨٩، ١٠٩٢، ١٠٩٧، ١١٠٢، ١١١١، ١١١٣

علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): ٦١٧

أبو علي الفارسي: ١٢٧، ٢٠٢، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٩٣، ٣١٦، ٣٦٤، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٥، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٥٤، ٥٧٥، ٦٠٣، ٦١٣، ٦٤١، ٦٥٥، ٦٦٧،

٦٦٨، ٦٨٠، ٧٣٩، ٧٥٢، ٧٥٣، ٦٧٤، ٧٨٧، ٧٩٤، ٨٠٣، ٨٥٢، ٨٩١، ٩٠٢، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٧، ٩٦٢، ٩٧٤، ٩٦٠، ٩٨١، ٩٨٤، ١٠١٧، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٥٠، ١٠٣٤، ١٠٧٨، ١٠٨٣

عمر (رضي الله عنه): ٣٠٧، ٣٠٩، ٧٩٥، ٨٤٠

أبو عمرو الشيباني: ٥٦٠

أبو عمرو بن العلاء: ٣٩٨

ابن عمرون: ١٦٢، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٣٤، ٥٩٢، ٦١٥، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٨٢، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٢، ٦٩٥، ٧٢٦، ٧٨٤، ٨٠٢، ٨٣٨، ٨٤٧، ٩٠١، ٩٠٩، ٩١٩، ٩٢٤، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١٠، ١٠١٢، ١٠٢٠، ١٠٢٧، ١٠٤٩، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١٠٨٠

عيسى بن عمر: ١٦٢، ٣٩٨، ٩٢٩، ٩٣١، ٩٦٢

عمرو بن حمران: ٨٤٤

أبو عمرو الداني: ٩٩٦، ١٠٦٦، ١٠٧٤، ١٠٧٦

الفراء: ١٢٩، ٢٣٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٦، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٤، ٦٠٢، ٦١٠، ٦١٢، ٧٩٧، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨٢٥، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٥٣، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٩، ٨٩٢، ١٠٤٩، ١١٠٩

الفرزدق: ٤٢١، ٤٢٢، ٨١١، ٩٥٥

ابن فارس: ٩١٨

الفضل: ٣٨٥

ابن قتيبة: ٥٣٢

القصري: ٢٧١

ابن القطاع: ٥٠٨، ٩٤٥

القطامي: ٤٠٩

قطرب: ١٣٢، ١٠٣٤

ابن القوطية: ٧٠٤

كثير عزة: ٨٠١

الكسائي: ١٦٢، ٢٣٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٧، ٣٣٠، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٥٠، ٤٦٤، ٦٩٥، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٤٧، ٨٥٣، ٩٦٦، ٩٩٦، ١٠٧٥، ١١٠٣

ابن كيسان: ٢٥٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٦

الكميت: ٩٤٤

المازني: ٢٠٢، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٩٤، ٨٠٣، ٨٢٤، ٩٩٠، ١٠٩٥، ١٠٩٦

ابن مالك: ٢٣٦، ٣٤٣، ٤٣٥، ٨١٠، ٨٨٨

المبرد: ٢٥٧، ٣٥١، ٣٩٠، ٤٢٨، ٤٥٠، ٤٦٤، ٥٠٦، ٥٥٢، ٥٦٠، ٦٩٠، ٨٠٣، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٣٣، ٨٧٠، ٨٧٢، ٨٩١، ٨٩٤، ٩٠٧، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٥١، ٩٨٦، ١٠٠١، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٥٢، ١٠٥٥

المتنبي: ٦١٠، ٩٤٦، ٩٩٤

مطعم بن عدي: ١٧٥

ابن معطي: ١٨٦، ٢٨٤، ٨٢٥، ٨٣٢، ١٠١٧

موسى عليه السلام: ٦٤٧، ٦٤٨

مجاهد: ٨٦٠، ١٠٧٣، ١٠٧٦

محمد بن إسماعيل البخاري: ٩٤٤

محمد بن حمزة العرفي: ٩٤٥

محمد بن عبد البر: ٩٤٥

محمد بن علوان: ٩٨٦

محمد بن الفضل: ٩٨٧

ابن مسعود: ٨٥٩، ٨٦٠

مسلم: ٩٨٦، ٩٨٧

ابن معد يكرب: ٨٤٢، ١١٠٢

ابن مقبل: ٩٦٨

المهدوي: ٧٦٣، ٩٤٥

النابغة: ٤٥٦

ابن النحاس: ٣٩٠، ٦٨٧، ٧٨٩، ١١١٣

الهذلي: ١٧٦، ٧٥٣

هشام: ١٦٢، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٩

الواحدي: ٣٠٦، ٩٩٤

ابن ولاد: ٥٠٧

يحيى بن خالد البرمكي: ٣٨٥

يعقوب ﷺ: ٩٧٤، ١٠٣٢

ابن يعيش: ٣٧٩، ٤٥٢، ٥٠٩، ٨٦٢، ٩٣٨، ٩٧٢، ٩٨٧، ٩٩٣، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٤، ١٠٧٦، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨

أبو اليمن: ٣٨٥

يونس: ٣٩٦، ٦٠٦، ١٠١٦، ١٠٢٣، ١٠٥٥، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١١١٢

٨ ـ فهرس القبائل والأمم والطوائف

أكثر الجماعة: ٤٦٨

أكثر النحاة: ٣٢١، ٣٨٩، ٤٥١، ٥٩٤، ٦٤٢، ٦٨٩، ٧٩٨، ٨٧٠، ٨٧٤، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٩٤، ١٠١٥

أكثر النحاة البصريين: ٢٢٩، ٦٢٢

أكثر المتأخرين: ٢٥٧

أكثر المحققين: ٤٦١، ٥٨٨

أكثر المصنفين: ٣٢٢

أكثر المغاربة: ٣٨١

البرامكة: ٣٨٥

البصريون: ١١٩، ٢٥٩، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٢٥، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٦٤، ٤٦٨، ٦٠١، ٦٣٥، ٦٥١، ٦٥٩، ٦٧٠، ٦٧٥، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٩٧، ٨٥٢، ٨٨٧، ١٠٢٣، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٦٧، ١٠٩٣، ١١٠٣، ١١١٠، ١١١٣

بعض البصريين: ٢٧٠

بعض بني أسد: ٩٧٧

بعض العرب: ١٤٩، ٥٦٠، ٦٦٧، ٨٦٠، ١٠٥٥

بعض الكوفيين: ٢١٥، ٢٨٩، ٧٧٦، ٨٦٥

باهلة: ١٠٠١

بعض المتأخرين (المتأخرون من النحاة): ١٢٨، ٩٢١، ٩٢٧، ٩٩٤

بعض الناس: ٣٣٢

بعض المغاربة: ٢٨٠، ٩١٦

بعض النحاة: ٢٦١، ٢٨٦، ٤٣٦، ٥٧٥، ٧٢٣، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩١٥، ٩١٦، ٩٥٦، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٧٦، ٩٧٨، ١٠٦٧، ١٠٨٨

تميم (تميمي، تميمة): ١٠٠١، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٣٢، ١٠٤٩، ١٠٥٣، ١٠٩٠، ١١٠٩

الجماعة (جماعة من المغاربة): ١١٠٠

جماعة من النحاة: ١٢٦، ٢٩٣، ٤٥٢، ٤٦٣، ٦٤٢، ٦٦٨، ٨٢٤، ٨٨٤، ٩١٢، ٩٩٠

الحجازيون (حجازي): ٦٢١، ١٠٣٢، ١٠٤٩، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٠٨٥، ١٠٩٠، ١١٠٩

المتأخرون: ٤٥١

المجوس: ١٠٠٢

العلماء: ٩٤٧، ٩٩٤، ٩٩٧

قريش: ٦٧٤، ١٠٠٢

الكوفيون: ١٠٨، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٨، ٣٨٨، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٧٨، ٥٠٧، ٥٥٢، ٦٠٢، ٦١١، ٦٣٦، ٦٥٩، ٦٧٠، ٦٧٥، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٦٢، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٩٧، ٨١٥، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٥٣، ٨٥٩، ٨٦٣، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٨، ٨٨٧، ٩٠١، ٩٣٥، ٩٧٦، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٦١، ١٠٣٥، ١٠٤٩، ١٠٦٨

معد: ١٠٠٢

المحققون من النحاة: ١٦١، ٦٤٦، ٩٨١

النحاة: ١٢٣، ٢٤٢، ٣٤٥، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٣، ٥١٨، ٥٧٣، ٥٩١، ٦٠١، ٦١٣، ٦١٩، ٦٢٨، ٦٥٩، ٧١٢، ٧١٩، ٧٢٧، ٧٣٠، ٧٣٦،

٧٤١، ٧٤٩، ٧٥٥، ٧٧٢، ٧٨٠، ٧٨٤، ٨٣١، ٨٦٢، ٨٦٩، ٨٨٤، ٨٩٠، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩١٠، ٩٤٨، ١٠٠٠، ١٠٣٧، ١٠٤٤، ١٠٥٨، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٩٣، ١٠٩٩، ١١١١

هذيل: ٧٠٠

اليهود: ١٠٠٢

٩ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن

الأمالي للزمخشري: ٩٨٢

الأصول لابن السراج: ٩٨٢

أمالي الشجري: ٢٣٤، ٤٣٢

الإيضاح لأبي علي الفارسي: ٢٠٢، ٣٩٦، ٦٨٠

التبيين للعكبري: ٦١١

الإغفال لأبي علي الفارسي: ٩٤٧

التكملة لأبي علي الفارسي: ١٠٣٣

التعاليق على كتاب سيبويه للفارسي: ٦١٣

حواشي الإيضاح لابن الخشاب: ٧٥٢

حواشي الجمل لابن خالويه: ٦٣٠

الخاطريات لابن جني: ٤٧٠، ٨٦٢

الخصائص لابن جني: ١٠٢٩

درة الغواص: ٩٤٥

الدمشقيات لابن جني: ٩٠٠

سفر السعادة للسخاوي: ٣٨٤

شرح الإيضاح لابن الدهان: ٢٩٧، ٣٤٧، ٨٢٥، ٨٣٢

الأوسط للأخفش: ٩٨٩، ٩٩٠

التنبيه على مشكل أبيات الحماسة لابن جني: ١٠٣٤
التيسير لأبي عمرو الداني: ٩٧٥، ١٠٦٦
الجمل للجرجاني: ٩٩٥
شرح أدب الكاتب لابن القوطية: ٧٠٤
شرح الإيضاح للجرجاني: ٧٣٨، ٧٦٣
شرح الإيضاح للعبدي: ٧٥٢
شرج الجزولية للأبذي: ٤٥٠
شرح الجزولية لابن معطي: ٨٢٥، ٨٣٢
شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٥٥
شرح الفصيح للبلي: ١٠٥١
شرح المفصل للسخاوي: ١٠٧٢
شرح المفصل لابن عمرون: ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٨٠، ٤٣٤، ٧٨٤، ٩٠١، ١٠٢١
شرح المقصور والممدود لابن جني: ١٠١١، ١٠٣٢
شرح مختصر الجرمي للربعي: ٦٢
شرح المعلقات للنحاس: ٦٨٧
شرح المقرب لابن عصفور: ٤٣٥
الشيرازيات لأبي علي الفارسي: ٤٣٤
الصحاح للجوهري: ٩٤٥، ٩٦٩، ١٠٢٧، ١٠٣٥
صحيح البخاري: ٩٤٣، ٩٤٤
صحيح مسلم: ٩٨٦
العوني لابن الخشاب: ٦٣٠
الفصيح للثعلب: ١٠٣٥
الكشاف للزمخشري: ٩٧٧، ٩٨٢، ٩٩٦

اللمع لابن جني:	١٦٣
المجمل لابن فارس:	٩١٨
المحكم لابن سيده:	٥٠٨
معاني القرآن للفراء:	٤٥٠
معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري:	٤٩٨
مقامات الحريري:	١٠٩٩
النهاية لابن الخباز:	٦١١
المقتضب للمبرد:	١٠٥٥

١٠ ـ فهرس الأماكن والبقاع

إثمد: ٩٥٣

أضاخ: ١٠٠٣

بذر: ٩٢٩

حراء: ١٠٠٢

حجر: ١٠٠٢

خضم: ٩٢٩

دابق: ١٠٠٢

الزاب: ١٠٠٢

عثر: ٩٢٩

عمان: ١٠٠٢

فلج: ١٠٠٢

قباء: ١٠٠٢

منى: ١٠٠٢

هجر: ١٠٠٢

واسط: ٩٩٢، ١٠٠٢

يثرب: ٥٠٣

اليمامة: ٥٠٣

١١ ـ فهرس المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** للبناء الدمياطي تحقيق الشيخ الضباع مطبعة عبد الحميد حنفي ١٣٥٩ هـ.
- **الإحاطة في تاريخ غرناطة** للسان الدين بن الخطيب تحقيق محمد عبد الله عنان ط(١) القاهرة ١٩٧٤م.
- **أخبار النحويين البصريين** للسيرافي تحقيق الدكتور طه الزيني والدكتور محمد خفاجي مطبعة الحلبي.
- **أدب الكاتب** لابن قتيبة تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد المطبعة الرحمانية ـ نشر المكتبة التجارية.
- **ارتشاف الضرب من كلام العرب** تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس مطبعة النسر الذهبي ط(١) ١٤٠٤ هـ.
- **الأزهية في علم الحروف للهروي** تحقيق عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٧٧ هـ.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** لعبد الباقي اليماني ـ تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات ١٤٠٦هـ.
- **الأشباه والنظائر في النحو** للسيوطي تحقيق عبد العال مكرم.
- **اشتقاق أسماء الله** لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق الدكتور عبد المحسن المبارك نشر مؤسسة الرسالة/ ط(٢) ١٤٠٦ هـ.

- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** للقرافي تحقيق طه محسن دار الرفاعي - بغداد.
- **إصلاح المنطق** لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون ط(٢) دار المعارف ١٣٧٥ هـ.
- **الأصمعيات** للأصمعي - تحقيق الشيخ أحمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون دار المعارف/ القاهرة ١٣٦٨ هـ.
- **الأصول في النحو** لابن السراج تحقيق عبد المحسن الفتلي مطبعة النعمان/ النجف ١٩٧٣م.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن** لابن خالوية منشورات دار الحكمة/ دمشق.
- **إعراب القرآن** لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور زهير عازي زاهد نشر عالم الكتب. ط(٢) ١٤٠٥ هـ.
- **الأعلام** لخير الدين الزركلي ط(٤) دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٧٩م.
- **الأغاني** لأبي الفرج الأصفهاني ط دار الكتب المصرية.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني ط(٤) بيروت ١٤٠٠ هـ.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** لابن السيد البطليوسي دار الجيل بيروت ١٩٧٣م.
- **أمالي الزجاجي** لأبي القاسم الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ط(١) المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٢ هـ.
- **أمالي السهيلي** لأبي القاسم السهيلي تحقيق د. محمد البنا ط(١) السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ.
- **الأمالي الشجرية** لأبي السعادات بن الشجري دار المعرفة بيروت.
- **الأمالي** لأبي علي القالي دار الفكر - بيروت.
- **الأمالي** لأبي عبد الله اليزيدي عالم الكتب - بيروت.

- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** لأبي البقاء العكبري مطبعة التقدم ـ مصر.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** للقطني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ.
- **الأنساب** للسمعاني نشر مرجيليوت ط ليدن ١٩١٢م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية ط(٤) ١٣٨١ هـ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ١٣٨٦ هـ.
- **الإيضاح الشعري** لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن هنداوي دار القلم/ دمشق ١٤٠٧ هـ.
- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شادلي فرهود ط(١).
- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي مطبعة العافي بغداد ١٤٠٢ هـ.
- **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك ط(٢) بيروت ١٣٩٣ هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** لإسماعيل باشا البغدادي مكتبة المثنى ـ بغداد ١٩٤٥م.
- **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي مصر ١٣٢٨ هـ.
- **البداية والنهاية** لابن كثير، مطبعة السعادة مصر.
- **البدر الطالع** للشوكاني مطبعة السعادة مصر ١٣٤٨ هـ.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع الأشبيلي تحقيق د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المطبعة العصرية بيروت.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** للفيروزأبادي تحقيق محمد المصري منشورات مركز المخطوطات والتراث ١٤٠٧ هـ.
- **البيان والتبيين** للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون مصر ١٣٦٧ هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن** لابن الأنباري تحقيق طه عبد الحميد ط الهيئة المصرية العامة ١٤٠٠ هـ.
- **تاج العروس من جواهر القاموس** للزبيدي مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية ١٣٠٦.
- **تاج اللغة وصحاح العربية** للجوهري تحقيق عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين بيروت ١٣٩٩ هـ.
- **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام** للذهبي مطبعة السعادة ١٣٦٩ هـ.
- **تاريخ الأدب العربي** لبروكلمان الترجمة العربية ترجمة عبد الحميد النجار ورمضان عبد التواب ط(٤) القاهرة ١٩٧٧م.
- **التبصرة والتذكرة** للصيمري تحقيق فتحي أحمد علي الدين. مكة المكرمة ١٤٠١ هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري تحقيق البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **تحبير التيسير في القراءات العشرة** لابن الجزري تحقيق جماعة من العلماء دار الكتب العلمية ـ بيروت ط(١) ١٤٠٤ هـ.
- **تحصيل عين الذهب** للأعلم الشنتمري. هامش كتاب سيبويه طبعة بولاق ١٣١٦ هـ.
- **تذكرة الحفاظ** للذهبي. دار إحياء التراث العربي بيروت.
- **تذكرة النحاة** لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. عفيفي عبد الرحمن مؤسسة الرسالة.
- **التذييل والتكميل** شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ج٣ رسالة الدكتوراه إعداد حماد البحيري. كلية اللغة العربية بالقاهرة.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح** للشيخ خالد الأزهري المكتبة الأزهرية ١٣٤٤ هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح** للشيخ خالد الأزهري تحقيق د. عبد الفتاح بحيرة.
- **التصريح على التوضيح** للأزهري مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **التعريفات** للجرجاني مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ هـ.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** للدماميني تحقيق د. محمد المفدي مطابع الفرزدق الرياض ١٤٠٩ هـ.
- **تفسير القرآن** لأبي الفداء بن كثير. مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **تكملة الصلة** لابن الأبار. الجزائر ١٩١٩م، مصر ١٩٥٦م.
- **تهذيب اللغة** للأزهري تحقيق مجموعة من الأساتذة. الدار القومية للطباعة ١٣٨٤ هـ.
- **توضيح المقاصد والمسالك** بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د. عبد الرحمن سليمان ط(١) مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م.
- **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو الداني تحقيق أوتويرتزل ـ استانبول مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
- **جامع البيان** لابن جرير الطبري. البابي الحلبي مصر ١٩٥٤م.
- **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٧ هـ.
- **الجمل** للجرجاني. تحقيق علي حيدر ـ دمشق ١٣٩٢ هـ.
- **الجمل في النحو** للزجاجي، تحقيق علي الحمد بيروت ١٤٠٤ هـ.
- **جمهرة الأمثال** للعسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وقطامش المؤسسة الحديثة ١٣٨٤ هـ.

- **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم. تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف ط(٣) ١٣٩١ هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي. تحقيق طه محسن مؤسسة دار الكتب للطباعة ـ الموصل ١٣٩٦ هـ.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** للأربلي تحقيق د. حامد نيل مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٨٤م.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** لابن أبي الوفا حيدرآباد ـ الدكن ١٣٣٢ هـ.
- **الجيم** لأبي عمر الشيباني. تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين الهيئة العامة للمطابع الأميرية بالقاهرة ١٣٠٣ هـ.
- **حاشية الأمير** على مغني اللبيب المطبعة الأزهرية ـ القاهرة ١٣٤٧ هـ.
- **حاشية الصبان** على الأشموني لألفية ابن مالك. مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.
- **حاشية يس** على التصريح للشيخ ياسين العليمي. دار الفكر بيروت.
- **حجة القراءات السبع** لابن خالوية تحقيق د. عبد العال مكرم. دار الشروق ط(٢) ١٣٩٧ هـ.
- **حجة القراءات** لأبي زرعة بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ١٣٩٩ هـ.
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة** للسيوطي القاهرة ١٣٢٠ هـ.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل** لابن السيد البطليوسي. تحقيق د. مصطفى إمام مطبعة الدار المصرية ١٩٧٩م.
- **حماسة البحتري** المطبعة الرحمانية مصر ١٩٢٩م.
- **الحماسة الشجرية** لابن الشجري تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٩ هـ.

- **الخصائص** لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية القاهرة.
- **خطط المقريزي**، دار التحرير للطبع والنشر عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكتوب** للسمين الحلبي تحقيق د. أحمد الخراط. دار القلم.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** للدكتور محمد عضيمة. مطبعة السعادة ١٣٩٢ هـ.
- **درة الحجال في أسماء الرجال** لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي تحقيق د. محمد الأحمدي، مطبعة الجزيرة بمصر ١٣٩٢ هـ.
- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة** لحمزة الأصبهاني، تحقيق عبد المجيد قطامش دار المعارف مصر ١٩٧١م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** لابن حجر العسقلاني، دار الجيل.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** للشنقيطي، مطبعة الجمالية ١٣٢٨ هـ.
- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** لابن تغري بردي تحقيق فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ١٩٨٣م.
- **دمية القصر** للباخرزي، تحقيق عبد الفتاح الحلو مصر ١٩٦٨م.
- **ديوان الأدب** للفارابي. تحقيق أحمد مختار، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**. تحقيق حسن آل ياسين مطبعة المعارف ١٣٨٤ هـ.
- **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق محمد محمد حسين بيروت ١٩٦٨م.
- **ديوان الأفوه الأودي**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٣٧م.
- **ديوان امرىء القيس حجر الكندي**. تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف ١٩٨٥م.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** بيروت ١٣٥٣ هـ.

- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق محمد يوسف نجم دار صادر ـ بيروت ١٣٨٠ هـ.
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تحقيق د. عزة حسن دمشق ١٣٧٩ هـ.
- **ديوان جحدر بن معاوية المحرزي (ضمن شعراء أميون)** تحقيق د. نوري القيس، دار الكتب للطباعة الموصل ١٣٩٦ هـ.
- **ديوان جميل شاعر الحب العذري** تحقيق د. حسين نصار، دار مصر للطباعة ١٩٧٧م.
- **ديوان حاتم الطائي وأخباره**، تحقيق عادل سليمان القاهرة مطبعة المدني.
- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، دار صادر بيروت ١٣٨١ هـ.
- **ديوان الحطيئة** بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان طه عيسى البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ.
- **ديوان الحماسة لأبي تمام**، تعليق د. محمد خفاجي، مطبعة صبيح القاهرة ١٣٧٤ هـ.
- **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، الميمني الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥م.
- **ديوان الخنساء**. نشر كرم البستاني دار صادر ـ بيروت ١٣٨٣م.
- **ديوان ذي الرمة** بتصحيح كارليل هذي هيس مكارتني لمبريج ١٣٧٨ هـ.
- **ديوان ذي الرمة** المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ط(١) ١٣٨٤ هـ.
- **ديوان رؤبة بن العجاج** ليبسك برلين ١٩٠٣م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، نشر كرم البستاني دار صادر بيروت ١٣٨٤م.
- **ديوان زيد الخيل الطائي**، صنعه نوري القيس مطبعة النعمان النجف ١٩٦٨م.
- **ديوان السموأل**، نشر كرم البستاني دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ.
- **ديوان الشماخ بن ضرار النبياني**، تحقيق د. صلاح الدين الهادي دار المعارف ١٩٦٨م.
- **ديوان الشنفري الأزدي**، تحقيق عبد العزيز دار الكتب العلمية ١٩٣٧م.

- **ديوان الصمة بن عبد الله القشيري**، تحقيق عبد العزيز الفيصل النادي الأدبي الرياض.
- **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٠ هـ.
- **ديوان الطرماح بن حكيم**، تحقيق كرنكوف لندن ١٩٢٧م.
- **ديوان الطفيل الغنوي**، تحقيق محمد عبد القادر دار الكتاب الجديد بيروت ط(١).
- **ديوان عامر بن الطفيل**، دار صادر بيروت ١٣٨٣ هـ.
- **ديوان العباس بن الأحنف**، تحقيق عاتكة الخزرجي دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧٣ هـ.
- **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، تحقيق يحيى الجبوري المؤسسة العامة للصحافة والطباعة بغداد ١٣٨٧ هـ.
- **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري**، تحقيق حسن باجودة مكتبة التراث ـ القاهرة ١٩٧٢م.
- **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق محمد يوسف نجم دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ.
- **ديوان عبيد الله بن الحر الجعفي**، تحقيق د. نوري القيس الموصل ١٣٩٦ هـ.
- **ديوان عبيد بن الأبرص** دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤ هـ.
- **ديوان العجاج**. تحقيق د. عزة حسن دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١م.
- **ديوان العرجي**. تحقيق خضر الطائي بغداد ١٩٥٦م.
- **ديوان عروة بن الورد**، نشر كرم البستاني دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤ هـ.
- **ديوان علقمة الفحل**، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب دار الكتاب العربي حلب ١٣٨٩ هـ.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.

- **ديوان عمرو بن قميئة**، تحقيق حسن كامل الصيرفي دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- **ديوان عنترة**، نشر كرم البستاني دار صادر بيروت.
- **ديوان الفرزدق**، نشر كرم البستاني دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ.
- **ديوان القطامي**، تحقيق باكوب بارت ليدن ١٩٠٢م.
- **ديوان قيس بن الحطيم**، تحقيق د. ناصر الدين الأسد مطبعة المدني ١٣٨١ هـ.
- **ديوان قيس بن ذريح**، تحقيق د. حسين نصار مكتبة مصر القاهرة ١٣٧٩ هـ.
- **ديوان كعب بن مالك**، تحقيق سامي مكي العاني المعارف ـ بغداد ١٣٨٦ هـ.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر بيروت ١٣٨٦ هـ.
- **ديوان لقيط بن يعمر الأبادي**، تحقيق خليل إبراهيم ١٩٦٨م.
- **ديوان ليلى الأخيلية**. تحقيق خليل العطية، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ـ بغداد ١٣٩٧ هـ.
- **ديوان المتلمس الضبعي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي القاهرة ١٣٩٠ هـ.
- **ديوان المتنبي بشرح العكبري**، تحقيق السقا وآخرين عيسى الحلبي ١٣٩١ هـ.
- **ديوان المثقب العبدي**، تحقيق حسن الصيرفي القاهرة ١٩٣١م.
- **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق عبد الستار فراج دار مصر للطباعة ١٩٧٩م.
- **ديوان أبي محجن الثقفي**، تحقيق صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد بيروت.
- **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق خليل العطية والجبوري بغداد ١٣٨٩ هـ.
- **ديوان المفضليات**، للمفضل الضبي بيروت ١٩٢٠م.
- **ديوان ابن مقبل** مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٣٨١ هـ.

- **ديوان النابغة الذبياني** تحقيق د. شكري فيصل دار الفكر دمشق ١٣٨٨ هـ.
- **ديوان نصيب**، تحقيق د. داود السلوم مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٨م.
- **ديوان النمر بن تولب**، تحقيق نوري القيس نشر جامعة بغداد ـ المعارف ١٩٦٩م.
- **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- **ديوان يزيد بن مفرع الحميري**، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٣٩٥ هـ.
- **ذيل الأمالي والنوادر** لأبي علي القالي المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٣٢٤ هـ.
- **الذيل والتكملة** لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق إحسان عباس بيروت ١٩٦٥م.
- **رصف المباني في شرح الحروف والمعاني** للمالقي، تحقيق أحمد الخراط مطبعة زيد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ هـ.
- **الروض الأنف** للسهيلي، تحقيق طه عبد الرؤوف سيد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢م.
- **روضات الجنات** للخونساري ط(٢) ١٣٤٧ هـ.
- **السبعة في القراءات** لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ط(٢) دار المعارف ١٤٠٠ هـ.
- **سر صناعة الإعراب** لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي دار القلم ـ دمشق ١٤٠٥ هـ.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة** للسخاوي.
- **سمط اللآلىء** للبكري لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٥٤ هـ.
- **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٥٦ هـ.
- **سنن الدارمي**، نشر دار إحياء السنة النبوية.

- **سنن أبي داود**، مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٧١ هـ.
- **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة الحلبي ١٣٧٢ هـ.
- **سنن النسائي**، المطبعة الميمنية القاهرة ١٣١٢ هـ.
- **سير أعلام النبلاء** للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠١ هـ.
- **سيرة ابن هشام**، مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٧٥ هـ.
- **شذرات الذهب** لابن العماد الحنبلي، مكتبة المقدسي القاهرة ١٣٥٠ هـ.
- **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد طبع بيروت.
- **شرح أبيات سيبويه** لابن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني مطبعة الحجاز دمشق.
- **شرح أبيات سيبويه** لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد الخطيب المكتبة العربية حلب ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب** للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق دار المأمون ـ دمشق ١٣٩٨ هـ.
- **شرح أدب الكاتب** للجواليقي، مكتبة المقدسي ١٣٥٠ هـ.
- **شرح أشعار الهذليين** للسكري، تحقيق عبد الستار فراج ومحمود شاكر مكتبة العروبة ـ القاهرة ١٣٦٦ هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك** لابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة القاهرة ١٩٦١م.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لعلي بن محمد الأشموني ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد دار الفكر بيروت.
- **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد دار الجيل بيروت.
- **شرح ألفية ابن معطي** للقواس، تحقيق د. علي موسى الشوملي.

- **شرح التسهيل** لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون هجر للطباعة والنشر ١٤١٠ هـ.
- **شرح التسهيل** لابن مالك مخطوطة دار الكتب ١٠ ش نحو.
- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف العراق ١٤٠٠ هـ.
- **شرح ديوان امرىء القيس**، مطبعة الاستقامة.
- **شرح ديوان جرير**، محمد إسماعيل الصاوي مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت.
- **شرح شافية ابن الحاجب** لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن والزفزاف ومحي الدين دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ.
- **شرح شواهد الشافية** للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن والزفزاف ومحي الدين دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ.
- **شرح شواهد المغني** للسيوطي لجنة التراث العربي ـ بيروت.
- **شرح الفريد** لعصام الدين الاسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين الفيصلية ـ مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ.
- **شرح كافية ابن الحاجب** للرضي دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩ هـ.
- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث.
- **شرح اللمحة البدرية** لابن هشام الأنصاري، تحقيق هادي نهر مطبعة الجامعة ـ بغداد ١٩٧٧م.
- **شرح المفصل** لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت ـ مكتبة المثني القاهرة.
- **شرح المقدمة المحسبة** لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العسرية ـ الكويت ١٩٧٧م.
- **شروح سقط الزند**، تحقيق لجنة من الأساتذة الدار القومية للطباعة القاهرة ١٣٨٣ هـ.

- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر دار المعارف القاهرة ١٩٦٦م.
- **شعر الأحوص** الأنصاري، تحقيق د. عادل سليمان الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ.
- **شعر أبي زبيد الطائي** تحقيق د. نوري القيس مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م.
- **شعر زيد الخيل الطائي** جمع د. أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث ١٤٠٨ هـ.
- **شعر عمرو بن أحمد الباهلي**، تحقيق د. حسين عطوان مجمع اللغة العربية ـ دمشق.
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** جمع داود سلوم مطبعة النعمان ـ بغداد ١٩٦٩م.
- **شعر النابغة الجعدي**، تحقيق عبد العزيز رباح منشورات المكتب الإسلامي ـ دمشق ١٣٨٤ هـ.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار العروبة لجنة البيان العربي القاهرة ١٣٧٦ هـ.
- **الصاحبي في فقه اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر عيسى الحلبي ١٩٧٧م.
- **صحيح البخاري** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المطبعة الأميرية القاهرة.
- **صحيح مسلم** بشرح النووي المطبعة المصرية ومكتبتها القاهرة ١٣٤٩ هـ.
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** لابن بشكول القاهرة ١٩٥٥م.
- **صلة الصلة** لابن الزبير الجزائر.
- **الطالع السعيد** للأدفوي، تحقيق سعد محمد حسن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة.

- **طبقات الشافعية** للأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ.
- **طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة، تعليق د. الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب بيروت ١٤٠٧ هـ.
- **طبقات فحول الشعراء** لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر مطبعة المدني ١٩٧٤م.
- **الطبقات الكبرى** لابن سعد، بيروت ١٩٦٠م.
- **طبقات المفسرين** للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر مطبعة الحضارة العربية مصر ١٣٩٦ هـ.
- **طبقات النحويين واللغويين** للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل دار المعارف ١٩٧٣م.
- **العبر في خبر من غبر** للحافظ الذهبي، تحقيق محمد السعيد بسيوني دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥ هـ.
- **العقد الفريد** لأحمد بن عبد ربه الأندلسي لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٤٨٤ هـ.
- **عيون الأخبار** لابن قتيبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- **غاية النهاية** في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره براحتراسر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ.
- **غريب الحديث** لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٦ هـ.
- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم** للصفدي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م.
- **الفائق في غريب الحديث** للزمخشري، تحقيق البجاوي وأبو الفضل عيسى البابي الحلبي ١٩٧١م.
- **الفاخر** للمفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

- **الفصول الخمسون** لابن معطي، تحقيق محمود الطناحي مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **الفلاكة والمفلكون** لأحمد بن علي الدلجي، مطبعة الشعب ـ مصر ١٣٢٢ هـ.
- **فهارس كتاب سيبويه** للشيخ عضيمة، مطبعة السعادة ١٣٩٥ هـ.
- **الفهرست** لابن النديم، طبع ليبسك ١٨٧١م.
- **فوات الوفيات** لابن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس دار صادر ـ بيروت.
- **القاموس المحيط** الفيروزأبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ.
- **الكافية** لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم ـ مكتبة دار الوفاء ـ جدة ١٤٠٧ هـ.
- **الكامل في اللغة والأدب** للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي.
- **كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** تحقيق د. طارق الجنابي مكتبة النهضة العربية ١٤٠٧ هـ.
- **الكتاب** لأبي بشر بن عمرو الملقب سيبويه وبحاشيته شرح الشواهد للأعلم الشنتمري وبهامشه تقريرات من شرح أبي سعيد السيرافي المطبعة الأميرية ببولاق.
- **الكتاب** لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** للزمخشري، مطبعة الحلبي ـ القاهرة.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة، مكتبة المثنى ـ بيروت.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** لمكي بن أبي طالب القيسي،

تحقيق د. محي الدين رمضان مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٤ هـ.
- **الكوكب الدري** للأسنوي، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع ـ عمان ١٤٠٥ هـ.
- **اللامات** للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك دار الفكر بيروت ١٤٠٤ هـ.
- **لسان العرب** لابن منظور الإفريقي المصري دار صادر بيروت ١٣٨٨ هـ.
- **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني حيدرأباد ١٣٣١ هـ.
- **اللمع في العربية** لابن جني، تحقيق حامد المؤمن مطبعة العاني بغداد ١٤٠٢ هـ.
- **مبادىء اللغة** للاسكافي، مطبعة السعادة ط(١) ١٣٢٥ هـ.
- **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف مصر ١٣٧٥ هـ.
- **مجالس العلماء** للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون وزارة الإرشاد ـ الكويت ١٩٦٢م.
- **مجمع الأمثال** للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ.
- **المحتسب في تبيين وجوه القراءات** لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- **المحكم** لابن سيدة، تحقيق إبراهيم الأبياري مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٧١م.
- **المخصص** لابن سيدة المطبعة الأميرية ١٣٢١ هـ.
- **المرتجل** لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر دمشق ١٩٧٢م.
- **المزهر** للسيوطي تحقيق البجاوي القاهرة.
- **المسائل الحلبيات** للفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي دار القلم ـ دمشق ١٤٠٧ هـ.
- **المسائل العضديات** للفارسي تحقيق علي جابر المنصوري مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦ هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات

مركز البحث العلمي ـ أم القرى ١٤٠٠ هـ.

- **المستقصى في الأمثال** للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٧ هـ.
- **مسند الإمام أحمد** دار المعارف ـ القاهرة ١٣٦٥ هـ.
- **مشكل إعراب القرآن** لمكي القيسي، تحقيق حاتم الضامن بغداد ١٣٩٥ هـ.
- **معاني الحروف** للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي مطبعة دار العالم العربي ـ القاهرة ١٩٧٣م.
- **معاني القرآن** للأخفش، تحقيق د. فائز فارس ـ المطبعة العسرية ـ الكويت ١٤٠٠ هـ.
- **معاني القرآن** للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي المكتبة العصرية صيدا ١٩٧٣م.
- **معاني القرآن** للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ.
- **معجم البلدان** لياقوت الحموي دار صادر بيروت ١٤٠٤ هـ.
- **معجم المؤلفين** لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٧٦ هـ.
- **معجم ما استعجم** لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا عالم الكتب ـ بيروت ١٣٧٦ هـ.
- **المعجم لألفاظ القرآن** إعداد محمد فؤاد عبد الباقي للجواليقي تحقيق د. ف عبد الرحيم دار القلم ١٤١٠ هـ.
- **معرفة القراء الكبار** للذهبي، تحقيق بشار عواد والأرناؤوط مؤسسة الرسالة.
- **مغني اللبيب** لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك دار الفكر ١٩٦٩م.
- **مفاتيح الغيب** للفخر الرازي، دار الفكر ١٤٠١ هـ.
- **المفردات في غريب القرآن** للراغب الأصبهاني، تحقيق محسن كيلاني دار المعرفة.
- **المفصل في علم العربية** للزمخشري، دار الجيل ـ بيروت.

- **المفضليات** للضبي، تحقيق أحمد شاكر وهارون بيروت.
- **المقاصد النحوية** للعيني، حاشية خزانة الأدب للبغدادي دار صادر بيروت.
- **مقامات الحريري** مطبعة المشهد الحسيني ـ القاهرة.
- **المقتضب** للمبرد، تحقيق د. محمد عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة.
- **المقرب** لابن عصفور، تحقيق الجواري والجبوري بغداد ١٣٩١ هـ.
- **الموطأ** للإمام مالك، دار الكتب العلمية بيروت.
- **النجوم الزاهرة** لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية ١٣٥٨ هـ.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** للأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ.
- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- **نفح الطيب** للمقري، مطبوعات المأمون.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير، تحقيق الزواوي والطناحي ١٣٨٣ هـ.
- **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر ـ دار الشروق ـ بيروت.
- **هدية العارفين** للبغدادي مكتبة المثنى ـ بغداد.
- **همع الهوامع** للسيوطي، تحقيق عبد العال مكرم ـ الكويت ١٣٩٤ هـ.
- **الوافي بالوفيات** للصفدي طبع استانبول ١٩٣١م.
- **وفيات الأعيان** لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس ـ بيروت ١٩٧٠م.
- **تيمية الدهر** للثعالبي، دمشق ١٣٠٣ هـ.

١٢ ـ فهرس المحتويات

المقدمة ٥
القسم الأول: الدراسة ١٣
الفصل الأول: ابن عصفور حياته وآثاره ١٥
اسمه ونسبه ١٥
مولده ونشأته ١٥
شيوخه ١٦
تلاميذه ١٨
منزلته العلمية ١٨
آثاره ٢٠
وفاته ٢١
كتاب: المقرب لابن عصفور الأشبيلي ٢٥
سبب تأليف المقرب ٢٥
منزلته العلمية وأثره في الدراسات اللغوية ٢٥
منهجه ٢٦
موضوعاته ٢٧
شروحه وانتقاداته ٣١
العلاقة بينه وبين بعض المصنفات ٣٣
الفصل الثاني: ابن النحاس حياته وآثاره ٣٧
اسمه وكنيته ولقبه ٣٩
مولده ونشأته ٣٩
أخلاقه وصفاته ٤٠

أمانته العلمية ٤١
مكانته العلمية ٤٣
شيوخه ٤٤
أشهر تلاميذه ٥٠
تأثره بمن سبقه ٦٠
تأثيره فيمن بعده ٦٣
مصنفاته ٦٥
وفاته ٦٩
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لكتاب المقرب ٧١
اسم الكتاب ٧٣
إملاؤه على بعض تلاميذه ٧٤
توثيق نسبته لابن النحاس ٧٥
مذهبه النحوي من خلال شرحه المقرب ٧٦
محتوى الكتاب ٧٧
منهج ابن النحاس في كتابه «شرح المقرب» ٧٩
الشواهد في كتاب «شرح المقرب» ٨٤
مصادر ابن النحاس في شرح المقرب ٨٥
نماذج من صفحات المخطوطة ٩٢
القسم الثاني: التحقيق ٩٧
شرح مقدمة المصنف ٩٩
ذكر حقيقة النحو ١٠٧
باب معرفة علامات الإعراب ١٠٨
أجزاء الكلام ١١٥
ذكر تبيين أحكام الكلم ١٢٦
باب الإعراب ١٣١
باب معرفة علامات الإعراب ١٤٤
ذكر الأماكن التي يدخل فيها المعرب ١٥٣
باب الفاعل ١٥٧
حكم الفاعل ١٥٩

عامل الرفع في الفاعل ١٦١
مرتبة الفاعل مع المفعول ١٦٣
مواضع وجوب تقديم الفاعل ١٦٥
وجوب تقديم المفعول على الفاعل ١٧٣
أقسام المضمر والمظهر من حيث التقديم والتأخير ١٧٤
حكم تقديم المفعول على عامله ١٨٦
باب الفاعل الموصول ١٩١
حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة ١٩١
باب الموصولات ١٩١
الموصولات الاسمية ١٩٥
من ١٩٨
الذي ١٩٩
التي ٢٠٠
الألف واللام ٢٠١
ذو ٢٠٣
صلة الموصول ٢٠٤
حذف العائد ٢٠٩
حذف العائد المرفوع ٢٠٩
حذف العائد المنصوب ٢١٣
حذف العائد المجرور ٢١٥
الفصل بين الصلة والموصول ٢٢٠
حكم الفصل بين الصلة والموصول ٢٢٠
أتباع الموصول قبل تمام الصلة ٢٢١
حكم أتباع الموصول والاستثناء منه أو الأخبار عنه قبل تمام الصلة ٢٢١
مراعاة اللفظ والمعنى في عود الضمير على «من» و«ما» ٢٢٣
باب «نعم» و«بئس» ٢٣٤
حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ٢٤١
باب حبذا ٢٤٤
باب التعجب ٢٤٨

حكم زيادة «كان» بين «ما» وفعل التعجب ٢٥٥
حكم الفعل بين التعجب ومعموله بالظرف والمجرور ٢٥٧
باب ما لم يسم فاعله ٢٦٩
كيفية بناء الفعل للمفعول ٢٧٤
بناء المضارع للمفعول ٢٧٦
ما يقام مقام الفاعل وشروطه ٢٧٧
باب المبتدأ والخبر ٢٩٢
عامل الرفع في المبتدأ والخبر ٢٩٧
آراء النحاة في حكم الابتداء بالنكرة ٣٠٢
مسوغات الابتداء بالنكرة ٣٠٤
أقسام الخبر ٣١٣
آراء النحاة في عامل الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين ٣١٤
الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر ٣١٧
أقسام الخبر من حيث الإثبات والحذف ٣٢١
الرد على المذاهب ٣٣٣
حكم تقديم هذه الحال على المصدر ٣٤٦
أقسام المبتدأ من حيث الذكر والحذف ٣٥٤
من المواضع التي يتأخر فيها الخبر وجوباً ٣٥٧
ضمير الشأن ٣٦٠
تعدد الخبر لمبتدأ واحد ٣٦٣
حكم دخول الفاء في الخبر المبتدأ ٣٦٥
باب الاشتغال ٣٦٨
إذا التي للمفاجأة ٣٨٣
المسألة الزنبورية ٣٨٤
باب كان وأخواتها ٣٩٥
أقسامها من حيث تقديم الخبر عليها ٤٠٤
باب أفعال المقاربة ٤١١
باب ما ولا ولات ٤١٨
شروط أعمال «ما» عمل «ليس» ٤٢٠

لا	٤٢٨
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	٤٣٨
العامل في خبر هذه الأحرف	٤٤١
حكم دخول اللام في خبر هذه الأحرف	٤٤٢
دخول «ما» على «أن» وأخواتها	٤٥٦
دخول اللام على خبر «أن»	٤٥٩
جواز العطف على موضع «أن» و«لكن»	٤٦١
باب المفعول به	٤٦٥
باب الأفعال المتعدية	٤٦٧
ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (ظن وأخواتها)	٤٧٠
معاني وجد	٤٧٢
معاني زعم	٤٧٣
معاني رأى	٤٧٣
حذف المفعولين اختصاراً أو اقتصاراً	٤٧٤
الإلغاء والتعليق	٤٧٦
ما يسد مسد مفعولي ظن	٤٧٦
ضمير الفصل	٤٧٨
أمثلة التعليق	٤٨١
معاني دعا	٤٨٣
حكم الحذف في مفاعيل أعلم وأرى	٤٨٤
باب اسم الفاعل	٤٨٧
أمثلة تابع معمول اسم الفاعل المرفوع والمنصوب	٤٩٣
أمثلة تابع اسم الفاعل المجرور	٤٩٤
عمل اسم المفعول	٤٩٦
باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل	٤٩٧
باب المصدر العامل عمل الفعل	٤٩٩
باب أسماء الأفعال	٥٠٤
حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه	٥٠٧
اللغات في «أف»	٥٠٨

باب الإغراء ٥١١
باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به (معمول الصفة المشبهة) ٥١٤
باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم (المصدر) ٥٢٢
أقسام المصدر ٥٢٤
استعمال بعض المصادر ظروفاً للزمان والمكان ٥٢٥
أقسام الحال ٥٢٦
الفعل لا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان إلا بواسطة (في) ٥٢٧
أقسام المصدر بالنظر إلى التصرف والانصراف ٥٢٨
أقسام ظرف الزمان ٥٣٥
أقسام ظرف المكان ٥٣٦
الحال تكون نكرة أو في حكم النكرة ٥٣٨
مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ ٥٤٠
الرابط إذا كانت الحال جملة ٥٤١
جواز تعدد الحال ٥٤٣
تقديم الحال على عاملها ٥٤٦
العامل المعنوي ٥٤٦
باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال ٥٤٨
باب التمييز (المنصوب عن تمام الكلام) ٥٤٨
حكم تقديم التمييز على العامل ٥٥١
باب المفعول معه ٥٥٤
حكم توسيط المفعول معه بين الفعل والفاعل ٥٥٥
باب المفعول من أجله ٥٥٨
باب الاستثناء ٥٦٠
من أقسام المستثنى: المتصل والمنقطع ٥٦٣
الاستثناء المفرغ وغير المفرغ ٥٦٣
حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه أو على صفته ٥٧٣
الحكم إذا تكرر المستثنى بغير عطف ٥٧٥
الحكم إذا تقدم المستثنى المكرر على المستثنى منه ٥٧٥
حكم الاستثناء المنقطع ٥٧٦

حكم «غير» في الاستثناء ٥٧٨
باب النداء ٥٨٢
أقسام المنادى ٥٨٣
العامل في المنادى ٥٨٤
نداء المعرف بـ «أل» الجنسية ٥٨٨
نداء ما فيه (أل) بغير وصلة ٥٨٩
حذف حرف النداء ٥٩٠
حكم تابع المنادى ٥٩١
حكم المنادى الموصوف بابن ٥٩٥
تكرار المنادى ٥٩٦
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٥٩٨
أسماء لازمت النداء ٦٠٠
الاستغاثة ٦٠٥
آراء النحاة في لحاق الألف صفة المندوب ٦٠٦
الحكم إذا كان آخر المندوب متحركاً ٦٠٧
حكم آخر المندوب ساكناً ٦٠٨
الترخيم ٦٠٩
باب (لا) ٦١٦
حكم حذف خبر (لا) ٦٢١
العامل في خبر (لا) ٦٢٢
باب حروف الخفض ٦٢٦
أقسام حروف الجر بالنظر إلى مجرورها ٦٢٧
ما لا يجر إلا الظاهر ٦٢٩
حذف حرف الجر وإبقاء عمله ٦٣٢
معاني (من) ٦٣٤
معاني (حتى) ٦٣٨
حرف الجر (رب) ٦٤٠
معاني عن والكاف ٦٤٥
معاني اللام ٦٤٧

مذ ومنذ ٦٤٨
باب القسم ٦٥٤
الحكم إذا حذف حرف الجر ٦٥٧
الحكم إذا اجتمع قسم وشرطه ٦٦٢
باب الإضافة ٦٦٤
أقسام الإضافة ٦٦٤
الإضافة المحضة ٦٦٩
ما يلزم الإضافة من الأسماء ٦٧٠
حكم إضافة الشيء إلى نفسه ٦٨١
حكم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ٦٨٣
حكم حذف المضاف إليه ٦٨٥
حكم حذف المضاف إليه والمضاف غير ظرف ٦٨٨
ما يضاف إلى جملة ٦٩١
الإضافة إلى غير ياء المتكلم ٦٩٨
المضاف إلى ياء المتكلم ٦٩٩
مسألة «عامل الجر في المضاف إليه» ٧٠٢
باب التوكيد ٧٦٧
باب البدل ٧٨٠
باب عطف البيان ٧٩٤
باب الإعمال ٧٩٨
باب ذكر الرافع للفعل المضارع ٨٥٢
باب ذكر نواصب الأفعال ٨٥٦
باب جواز م الفعل ٨٨٣
باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل ٩٠١
الاسم المعرب على نوعين ٩٠٢
باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفصل ١٠٠٥
ذكر النوع الثاني من الأحكام التركيبية ١٠١٣
باب البناء ١٠١٣
باب الحكاية ١٠٣٦

ذكر حروف اللسان في الإدغام ١٠٦٦
باب التقاء الساكنين من كلمتين ١٠٧٨
باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن ١٠٨٥
باب أحكام الهمزة ١٠٨٥
باب الوقف ١٠٩١
باب الثنية وجمع السلامة ١٠٩٧
باب النسب ١١٠٤
باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث ١١٠٧
باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة ١١٠٩
باب التصغير ١١١٣
الخاتمة ١١١٤
الفهارس الفنية ١١١٧
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ١١١٩
فهرس الأحاديث والأثر ١١٣٨
فهرس أقوال العرب والأمثال ١١٤٠
فهرس الشواهد الشعرية ١١٤٣
فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات ١١٥٢
فهرس الرجز ١١٥٦
فهرس الأعلام ١١٥٧
فهرس القبائل والطوائف ١١٦٦
فهرس الكتب الواردة في المتن ١١٦٩
فهرس الأماكن والبقاع ١١٧٢
فهرس المصادر والمراجع ١١٧٣
فهرس المحتويات ١١٩٢



